

وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد :


والله الموفق ...

المناقش الخارجى

يعتمد

المناقش الداخلي

المشرف

الاسم: د. جلال القوم
التوقيع: 

رئیس قسم

الاسم :
التوقيع :

• يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



١٠٤٧٢

٢٤٥٩

١٠٠١٢٦٨



المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة

زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة

القسم الثاني

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه

إعداد الطالبة:

نوال بنت حامد بن سلمان اللهيبي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور:

جلال الدين بن إسماعيل عجوة

المجلد الأول

١٤١٩هـ - ١٤٢٠هـ

شكر وتقدير

الحمد لله على إحسانه، والشكر له على فضله وامتنانه. أحمده سبحانه حمد الراضين الخاضعين، وأشكره شكر الطامعين الطائعين، الذين استجابوا لقوله وهو خير القائلين: ﴿وَأَشْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ إِنَّ كُنتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ وقوله سبحانه: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ وقوله عز وجل: ﴿وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾. فلك اللهم الحمد كثيراً والشكر كثيراً، إنك يا الله غفور شكور تجازي باليسير الكثير الكثير.

وأصلي وأسلم على الهادي البشير الذي قال: ((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) وقال: ((من صنع إليه معروفًا فقال لفاعله جزاك الله خيراً فقد أبلغ الثناء)).

وإن أول وأولى أهل الفضل بالثناء هما من أمر الله لهما بالشكر والدعاء فقال سبحانه: ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ فإلى من استفتح لي أبواب السماء بدعواتهما الطيبات. وكانت رحمتها ظلالاً أُنقياها في هجير الحياة، ومساندتهما ركناً أوي إليه في الملمات، إليهما أقدم عظيم وفائي وصادق دعائي، فاللهم اغفر لي ولوالدي وارحمهما كما ربياني صغيراً، رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين.

وأثني بعميق شكري وعظيم امتناني لأبي عبدالله على ما أولاني إياه من حسن العشرة والرعاية، وجميل الصبر والعناية، وكثير المؤازرة والمعاونة. فالله أرجو أن يعظم له الجزاء ويجزل له العطاء ويبارك له في صحته وعلمه وعمله، ويحقق له فيما يرضي الله عنه أمنيته.

وأقدم بالشكر الجزيل لكافة أفراد أسرتي على حسن المؤازرة وجميل المساعدة.

كما أتوجه مع عظيم الاحترام والإجلال بوافر الشكر وصادق الدعاء لأستاذي المشرف الفضال سعادة الأستاذ الدكتور جلال الدين إسماعيل عجوة. أسأل الله تعالى أن يبارك له في علمه وعمله ويصلح له ذريته وأهله ويرفع درجاته في الدارين بفضله، فلحسن توجيهاته وجميل إرشاداته وكريم متابعتة أعظم التقدير.

وأقرن بشكره شكر سلفه الصالح مشرفي الأول سعادة الأستاذ الدكتور أحمد محمد نور سيف حفظه الله ورعاه وسدد على طريق الخير خطاه، فقد كان لكريم خصاله وحسن متابعتة ودقيق ملاحظته في أول المسير أشد التأثير، فاللهم اجزهما عني خير ما تجزي به عبادك الصالحين.

وأسأل الله تعالى لشيخه الدكتور الشريف منصور الرحمة والغفران وأعلى درجات الجنان،
فقد كان لحته المستمر على طلب العلم والصبر عظيم الأثر والفضل.

ويطيب لي أن أزجي عبارات الامتنان وأقدم جزيل الشكر والعرفان لكل من كانت له عليّ يداً
بيضاء من الأخوات اللاتي لاقيت منهن حسن الاهتمام، بتلطف بالسؤال وتكرّم بالدعاء خاصة في
ظهر الغيب، فأحسن الله إليهن وأحياهن الحياة الطيبة في الدارين.

وأخصّ منهن أستاذتي ومعلمتي وموجهتي للخير وطريق الصلاح، الأستاذة الفاضلة والمعلمة القدوة/
مريم عبدالرحمن أبو علي، جعل الله الجنة مثوى لها ولي، وأحسن إليها، وبارك في علمها وعملها
ونصحها. وأسعدها الله بطاعته، لما كان لها من صدق معونة ومشورة، وحسن توجيه وإرشاد.

وأخصّ أيضاً أختي الكريمة الأستاذة الفاضلة/ عائشة الحربي بارك الله في علمها وعملها ورفع
درجاتها في أعلى الجنة بما أوتيت من علم وافر وأدب جم. وبما غمرتني به من فضل هي له أهل.

وأشكر القائمين على إدارة هذا الصرح الشامخ جامعة أم القرى عامة، والقائمين على إدارة
كلية الدعوة خاصة وفقهم الله لخدمة العلم وأهله وأجزل لهم المثوبة بفضله وعدله.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله

وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

الرموز المستعملة في البحث

التبصير = تبصير المنتبه بتحرير المشتبه

التقريب = تقريب التقريب

التلخيص = تلخيص الحبير

التهذيب = تهذيب التهذيب

السير = سير أعلام النبلاء

اللسان = لسان الميزان

الفتح = فتح الباري

المجمع = مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

المعرفة = معرفة السنن والآثار

الميزان = ميزان الاعتدال

النهاية = النهاية في غريب الحديث والأثر

المقدمة

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ، وَنُسْتَعِينُهُ، وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مِنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضِلِّلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ. وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ مَرْقِبًا﴾^(٢).
 ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).
 أما بعد:

فقد شرف الله سبحانه وتعالى أمة محمد ﷺ وأكرمهم بحفظ السنة النبوية المطهرة والاهتمام بها واعتبارها مع القرآن مصدراً لتعاليم الإسلام العقائدية والتشريعية في العبادات والمعاملات وسائر جوانب الحياة. فقيض لخدمتها في كل زمان من أهل العلم والفضل من قام بتدوينها، وتمييز صحيحها من سقيمها، وتدوين أسماء رواتها، وبيان أحوالهم، من عدالة وضبط وإتقان، أو ضعف وكذب وتدليس وغير ذلك من أحوالهم من أنواع الجرح والتعديل مما يتعلق بالأسانيد والمتون.

وتلك ميزة خاصة لأمة محمد ﷺ امتازت بها على سائر الأمم حققتها الله على أيدي أئمة أهل الحديث. يقول الإمام ابن حزم^(٤): نقل الثقة عن الثقة حتى يبلغ إلى النبي ﷺ خص الله تعالى به المسلمين دون سائر أهل الملل كلها، وأبقاه عندهم غصاً جديداً على قديم الدهور.

ومن مظاهر اهتمامهم وعنايتهم بالسنة تلك الثروة العظيمة التي خلفوها من المؤلفات في فنون الحديث المختلفة، من جوامع ومسانيد ومستدركات ومستخرجات وسنن كثيرة، ويوجد في كل منها بعض ما ليس في الآخر. ولذا لم يكن من الممكن استيعاب الأحاديث كلها في مصنف واحد، أو عدد مخصص من المصنفات.

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآية: ٧٠-٧١. والنص كله خطبة الحاجة التي ثبت أنه ﷺ كان يعلمها أصحابه. ينظر تخريجها في

كتاب "خطبة الحاجة" تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني

(٤) ينظر الفصل في الملل والنحل ٨٢/٢.

غير أن الكتب الستة اشتملت على معظم الأحاديث النبوية التي تدور عليها الأحكام العقديّة والشرعية، فتوجهت همم بعض علماء الحديث إلى أفراد الأحاديث الزائدة عليها، بغية الوصول إلى استيعاب الأحاديث جملة. فظهر في القرن الثامن الهجري نوع جديد من التأليف وهو ما عرف بفن علم الزوائد، وكان أول من ألف فيه هو الحافظ مُغلطاي رحمه الله (المتوفى سنة ٧٦٢هـ) حيث أخرج زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين.

ثم تبعه الحافظ نور الدين الهيثمي رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٨٠٧هـ) فصنف زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة المسمى "غاية المقصد في زوائد الإمام أحمد"، وزوائد مسند البزار وسماه "كشف الأستار عن زوائد البزار"، وزوائد مسند أبي يعلى الموصلي وسماه "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"، وزوائد معجم الطبراني الكبير وسماه "البدر المنير في زوائد المعجم الكبير"، وأتم عمله هذا بالمعجمين الأوسط والصغير للطبراني فخرج زائدهما في تصنيف واحد هو "مجمع البحرين في زوائد المعجمين"، ولما لاقى عمله هذا القبول خاصة عند شيخه العراقي أشار عليه بجمع هذه الكتب معاً في كتاب واحد محذوف الأسانيد، فقام بجمعها في كتاب سماه "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، وتكلم على كل حديث بالصحة والضعف، ثم أفرد زوائد صحيح ابن حبان على الصحيحين وسماه "موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان"، ثم جمع زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة وسماه "بغية الباحث عن زوائد الحارث".

ثم جاء الحافظ البوصيري رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٨٤٠هـ) فخرج زوائد ابن ماجه وسماه "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه"، وخرج زوائد السنن الكبرى للبيهقي وسماه "فوائد المنتقى لزوائد البيهقي"، وأتم عمله بكتاب "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة".

ثم ألف الحافظ ابن حجر العسقلاني رحمه الله تعالى (المتوفى سنة ٨٥٢هـ) كتابه "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية".

ولما لهذا النوع من التأليف من فوائد جمّة في تقريب السنة وتسهيل الوقوف على الأحاديث التي لم تخرج في الأصول الستة أردت أن يكون بحثي لنيل درجة الدكتوراه في: (زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة)؛ نظراً لأهمية هذه السنن ومكانتها. وقد لاقى هذا الموضوع قبولاً في نفسي بعد اقتراح فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن محمد نور سيف عليّ به، خاصة وقد تقدمني أحد الأخوة الطلبة^(١) -من قسم الكتاب والسنة بكلية الدعوة- بتخريج زوائد المجلد الأول من الكتاب، فاستعنت بالله في تخريج زوائد المجلد الثاني منه.

وما زاد رغبتي في الاشتغال بزوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة:

١- خدمة السنة النبوية المطهرة، لما لها من الشرف والمكانة، وطمعاً فيما عند الله من الثواب، فلاشتغال بالعلم من أفضل القربات وأجل الطاعات.

(١) هو الدكتور محمد خالد اسطنبولي.

٢- المكانة العلمية لهذا الكتاب ومؤلفه حيث قال الحافظ ابن كثير^(١) -رحمه الله تعالى-: "كان فريد عصره، ونسيج^(٢) وحده، وإمام دهره في أسماء الرجال، وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية، والإطلاع التام في الدراية. له كتابه المشهور من أحسن المصنفات في باب، لم يسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحر عمله كعمله...".

وقد اقتضى البحث في هذا الموضوع التمشي بموجب الخطة العامة الموحدة التي تم إقرارها من قبل القسم لتخريج زوائد الكتاب مع بعض التعديل اللازم الذي يوضح الغرض من هذا العمل وثمرته، وذلك بأن كانت الخطة مكونة من مقدمة، وقسمين وخاتمة مفصلة كالاتي:

المقدمة: تتضمن أهمية الموضوع، والباعث على اختياره، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

القسم الأول: دراسة موجزة عن حياة المؤلف، وسننه، وعلم زوائد الحديث، ويتضمن ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإمام الدارقطني، عصره، وحياته. وفيه مباحث:

المبحث الأول: عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية.

المبحث الثاني: التعريف بالإمام الدارقطني، وفيه بيان الآتي:

١- اسمه وكنيته.

٢- نسبته.

٣- مولده.

٤- نشأته وطلبه للعلم.

٥- رحلاته.

٦- أهم شيوخه.

٧- أهم تلاميذه.

٨- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.

٩- مؤلفاته.

١٠- عقيدته.

١١- مذهبه الفقهي.

١٢- وفاته.

الفصل الثاني: سنن الإمام الدارقطني، وفيه مباحث:

المبحث الأول: موضوع السنن وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه.

المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منهجه في كتابه السنن.

المبحث الثالث: مكانة السنن والمؤلفات عليها.

(١) البداية والنهاية ٣٣٨/١١.

(٢) أصله أن الثوب النفيس لا ينسج على منواله غيره. النهاية ٤٦/٥.

الفصل الثالث: دراسة موجزة عن علم زوائد الحديث، وفيه مباحث:

- المبحث الأول: تعريف علم زوائد الحديث.
- المبحث الثاني: تاريخ نشأة هذا العلم والمؤلفات فيه.
- المبحث الثالث: مناهج العلماء في اعتبار الزوائد، ونماذج من ذلك.
- المبحث الرابع: أهمية وفوائد هذا النوع من التأليف.
- المبحث الخامس: الفرق بينه وبين علم زيادات الثقات.

القسم الثاني: زوائد أحاديث سنن الدارقطني على الكتب الستة من الأحاديث المرفوعة (المجلد

الثاني)، من أول كتاب البيوع إلى آخر كتاب السنن تخريجاً ودراسة.

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج.

ثم ذيلت البحث بفهارس علمية تشمل:

- ١- فهرس الآيات القرآنية.
- ٢- فهرس الأحاديث الزائدة.
- ٣- فهرس الرواة المترجم لهم وبيان مراتبهم قبولاً ورداً.
- ٤- فهرس الغريب.
- ٥- فهرس البلدان.
- ٦- فهرس المصادر والمراجع.
- ٧- فهرس الموضوعات.

هذا، وقد كان منهجي في التخريج والدراسة كالاتي:

♦ منهجي في تحديد وجمع الزوائد:

استعنت بالله في استخراج زوائد أحاديث سنن الدارقطني على الكتب الستة - وكان هذا العمل من أشد الصعوبات التي واجهتني في البحث، واستغرق مني زمناً طويلاً؛ نظراً لكثرة عدد أحاديث سنن الدارقطني - رحمه الله تعالى -، فقد بلغت في المجلد الثاني ١٩٩٢ حديثاً، وهي في أغلبها أحاديث معلولة. كما أنه لمعرفة كون الحديث من الزوائد أم لا يتطلب الكثير من التتبع والسبر لموضوع الحديث في الكتب الستة، ثم لا بد من التقصي والبحث والتدقيق في ألفاظ الحديث وجمله كلاً على حده؛ لمعرفة إن كانت من الزوائد لفظاً أو معنى، مما استلزم الرجوع إلى كتب الشروح تارة وغريب الحديث واللغة تارة أخرى.

وقد استعنت في استخراج الزوائد بما يعين على الوصول إلى ذلك من كتب وفهارس مثل: (تحفة الأشراف، وجامع الأصول، ومفتاح كنوز السنة، والمعجم المفهرس لألفاظ الحديث، والمسند الجامع، وموسوعة أطراف الحديث النبوي). فإن لم أجد الحديث في الكتب الستة أو أحدها بعد البحث لجأت ما أمكن ذلك إلى كتب الزوائد، مثل: (مجمع الزوائد، وكشف الأستار، والمطالب العالية). وكتب التخريج، مثل: (نصب الراية، وتلخيص الحبير، والدراية، وغيرها). وذلك للتأكد من أن الحديث من الزوائد ومعرفة من أخرجه.

♦ أما منهجي في اعتبار الأحاديث الزائدة:

فكان باعتبار كل من السند والمتن؛ لأنه أشمل وأدق، فاعتبرت الأحاديث المرفوعة دون الموقوفة، إلا إذا كان مما لا يقال بالرأي فله حكم المرفوع، وسواء كان المرفوع مسنداً متصلاً أو مراسلاً، غير أنني لم أعتبر الحديث الذي يرويه الدارقطني مراسلاً، ويرويه أحد أصحاب الكتب الستة مسنداً من نفس الطريق؛ لاتحاد مخرجهما^(١).

أما المتن فاعتبرته زائداً إذا كان فيه زيادة مؤثرة تفيد حكماً، أو تقييد مطلقاً، أو تخصص عاماً، أو تفسر مجملًا، أو نحو ذلك من الفوائد.

♦ وأما ما يتعلق بالتبويب:

فترجعت لكل حديث ترجمة مناسبة صدرتها بكلمة باب، مستفيدة من تراجم الكتب الستة و غيرها، ووضعتها بين معقوفين [].

ثم رقمت الأحاديث الزائدة التي اعتمدتها ترقيماً عاماً وخاصاً. فالعام هو الرقم التسلسلي للأحاديث الزائدة كلها في الرسالة، ومنه يعرف عدد الأحاديث الزائدة عند الدارقطني في المجلد الثاني بجزئيه الثالث والرابع، والخاص هو رقمه في المطبوع من السنن، وذلك ليسهل على الباحث مراجعته فيها، وجعلته بين معقوفين [].

♦ وما يتعلق بالنصوص الحديثية:

قمت عند الحاجة بتحقيق ما يتطلب التحقيق من نصوص تلك الزوائد لوجود الكثير من السقط والخطأ في المطبوع من السنن، واعتمدت في التحقيق على ثلاث نسخ مخطوطة وهي:

١- نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ١٤٣٢، عن مكتبة دار العلوم لندوة العلماء بالهند من بداية كتاب الحج إلى آخر كتاب السبق، وتاريخ نسخها سنة ٧٢٩هـ، ورمزت لها بـ (أ).

٢- نسخة مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، برقم ١١٥ في الإهداءات، عن مكتبة رئيس الكتاب بتركيا، وتاريخ نسخها سنة ٥١١هـ، ورمزت لها بـ (ب).

٣- نسخة أخرى عن مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، وتاريخ نسخها سنة ١١٥٧هـ، ورمزت لها بـ (ج).

واعتمدت على النسخة المطبوعة في مصر، والتي عنى بتصحيحها وتنسيقها وترقيمها السيد عبد الله هاشم يماني المدني عام ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م، واستعنت بالنسخة المطبوعة في بيروت، دار الفكر، عام ١٤١٤هـ.

(١) ينظر علم زوائد الحديث للدكتور/ خلدون الأحذب ص ٧٨.

♦ وأما منهجي في دراسة الحديث، فاتبعت في ذلك:

أولاً: بيان أصل الحديث.

وذلك بذكر من أخرجه من الستة أو بعضهم بلفظه، أو نحوه، أو بمعناه، سواء كان عن الصحابي نفسه أو غيره من الصحابة، بالزيادة أو دونها. وإن كان الحديث مخرجاً عندهم عن عدد كثير من الصحابة، ففي الغالب أشير إلى أنه مذكور في الشواهد.

أما إذا لم يخرج من الستة، فلا أذكر للحديث أصلاً؛ لأن الزيادة فيه من كل وجه.

ولذكر أصل الحديث (*) فائدة من حيث إدراك وجه الزيادة عند الدارقطني على الستة.

ثانياً: بيان نوع الزيادة.

وذلك بذكر وجه الزيادة على الأصل عند الستة وهي على أوجه^(١):

١- إن كان المتن لم يُخرج في الأصول الستة أو بعضها بلفظه ولا بمعناه لا من حديث الصحابي نفسه، ولا من حديث غيره من الصحابة، فالزيادة من كل وجه.

مثال ذلك: الحديث رقم ٢ [١٠]، فهذا الحديث عن أبي هريرة، يعتبر زائداً من كل وجه؛ لأن أصحاب الأصول الستة أو بعضهم لم يخرجوه في كتبهم، لا من حديث أبي هريرة، ولا من حديث غيره من الصحابة رضي الله عنهم.

٢- وإن كان متن الحديث مخرجاً في الأصول الستة أو بعضها بلفظه أو نحوه أو بمعناه -دون اعتبار الألفاظ غير المؤثرة- لكن عن صحابي آخر، فالزيادة بمجيئه عن صحابي آخر.

مثال ذلك: الحديث رقم ٩ [٣٧]، فهذا الحديث يعتبر زائداً بمجيئه عن صحابي آخر غير الذي عند الستة.

وكذلك يندرج تحت هذا النوع إن كان الحديث الزائد مروياً عن صحابين أو أكثر، أحدهم لم يُخرج حديثه عند الستة أو بعضهم، فهو زائد من جهته^(٢).

مثال ذلك: الحديث رقم ٣ [١١]، ١٨ [٥٨]، ١٥٠ [٩٢].

٣- وإن كان الحديث مخرجاً في الأصول الستة أو بعضها عن الصحابي نفسه لكن في متنه زيادة مؤثرة لم يخرجها أحد منهم فإني أنص عليها.

مثال ذلك: الحديث رقم ٦ [٣١]، ٤٠ [١٢٥]، ٢٢٥ [٣٩٤].

(*) أشار عليٌّ بهذا العمل لتلك الفائدة فضيلة الأستاذ الدكتور/ أحمد بن محمد نور سيف، بارك الله فيه.

(١) لم أخرج بعلمي هذا عن منهج العلماء الذي ساروا عليه في اعتبار الزوائد والتي سوف تذكر في المبحث الثالث من الفصل الثالث من هذا البحث.

(٢) ينظر علم زوائد الحديث للدكتور/ خلدون الأحذب ص ٧١ (القاعدة الثانية).

- ٤- وقد تكون الزيادة بأن يشتمل الحديث على وجهين معاً^(١) من الزيادة، كأن يكون زائداً بمجيئه عن صحابي آخر، وزيادة في بعض ألفاظه.
ومثال ذلك: الحديث رقم ٣٥ [٩٩]، ٦٤ [١٧٦].
- ٥- وقد يكون لنوع الزيادة أكثر من وجه^(٢)، كأن يكون الحديث زائداً من وجه: بمجيئه بتمامه عن صحابي آخر. ومن وجه ثان: بمجيئه عن الصحابي نفسه لكن بزيادة في بعض ألفاظه.
ومثال ذلك: الحديث رقم ٤ [١٧]، ونحوه^(٣) أيضاً الحديث رقم ٦٠ [١٦٦]، ٧٩ [٢١٧].
- ٦- وقد يكون الحديث الزائد مراسلاً، وفي الأصول أو أحدها مسنداً (مع عدم اتحاد المخرج).
مثال ذلك: الحديث رقم ٢٤ [٧٥]، ١٩١ [٢١٣]، ٢٠٢ [٢٨١].
- ٧- وقد يكون الحديث الزائد مرفوعاً مسنداً، وفي الأصول أو أحدها معلقاً أو موقوفاً.
مثال ذلك: الحديث رقم ٢٧٢ [٣٠]، ٥٠ [١٣٨].
- ٨- وقد يكون الحديث الزائد حديثاً نبوياً مراسلاً، والذي في الأصول أو أحدها حديثاً قدسياً مرفوعاً.
مثاله: الحديث رقم ٥١ [١٤٠].
- ٩- وقد يكون الحديث الزائد على الشك في متنه أو سنده، وفي الأصول أو أحدها بدون شك.
مثاله: الحديث رقم ٥٨ [١٥٩]، ١٩٢ [٢١٤].
- ١٠- وقد يكون الحديث عند الدارقطني مطولاً وفيه زيادة مؤثرة، وفي الستة أو بعضها مختصراً.
مثاله: الحديث رقم ٢١٨ [٣٦٣].
- ١١- وقد يكون الحديث عند الدارقطني فيه زيادة مفسرة.
مثاله: الحديث رقم ٢٠٦ [٢٨٩].
- ثالثاً: الترجمة لرجال الإسناد، وذلك كالآتي:
- ١- إذا كان الراوي ثقة أو صدوقاً ففي الغالب أكتفي بما في التقريب للحافظ ابن حجر، وربما زدت عليها -من كتب التراجم الأخرى- شيئاً لفائدة أو لغرض ما، وكتبت طبقة الراوي ومن أخرج له من أصحاب الكتب الستة بالرمز لا بالحرف كما في "التقريب".
- ٢- وإذا كان الراوي دون الصدوق كأن يكون صدوقاً يهمل، أو مختلفاً فيه، ففي الغالب أنقل أهم أقوال أئمة الجرح والتعديل فيه من "التهذيب" وغيره، ثم أختتم أقوال النقاد بقول الحافظ ابن حجر في "التقريب".

(١) النوع الثاني مع النوع الثالث من أنواع الزيادات.

(٢) الأنواع الثلاثة الأولى هي المعتبر في الزيادات، وغيرها في الغالب يندرج تحتها.

(٣) لأن الزيادة هي التي جاءت ضمن جزء من الحديث عن صحابي آخر وليس الحديث بتمامه.

٣- أما إذا كان الراوي من الضعفاء والمتزويين، ففي الغالب أعتمد قول الحافظ ابن حجر في "التقريب".

٤- وإن لم يكن الراوي من رجال الستة رجعت إلى ما أمكنني من كتب التراجم: "كتاريخ بغداد" و"الميزان" و"لسانه"، وغيرها.

٥- أما الصحابة رضوان الله عليهم فلم أترجم لهم، إلا إذا كان اسم الصحابي لم يرد ذكره كثيراً في كتب الحديث، فإني أعرف به.

ولقد واجهتني في التراجم صعوبات، فأسانيد الدارقطني من الأسانيد النازلة، وكذلك أغلب الرواة فيه ليس من رجال الستة، علاوة على أن فيه من ينسب إلى جده الأعلى، أو يكون مبهماً، أو مهملاً، أو مذكوراً بلقبه، ونحو ذلك. هذا مع كثرة العدد، حيث بلغت التراجم دون المكرر ما يزيد على ألفي ترجمة.

٦- وإذا سبقت الترجمة للراوي اكتفيت ببيان أنه تقدمت ترجمته مع ذكر مرتبته، وقد بينت في فهرس الرواة مراتب قبولهم وردهم، وأول موضع ترجم للراوي فيه.

٧- ضبطت ما يحتاج إلى ضبط من الأسماء والكنى والألقاب والأنساب.

٨- رتب مصادر الترجمة للراوي حسب الترتيب الزمني لوفيات المصنفين، إلا إذا كان النقل من مصدر متأخر فأقدمه، ثم أذكر بقية المصادر الأخرى. وقد أحيل على "تهذيب الكمال" دون النقل منه؛ وذلك لأنني في الغالب أرجع إليه في معرفة الراوي بشيوخه وتلاميذه، ففيه فائدة تعيين الراوي.

رابعاً: الحكم على الإسناد، وكان على النحو الآتي:

١- بيان الإسناد الصحيح والحسن من الضعيف، حسب الرواة من جهة اتصال السند وتوثيق رجاله أو ضعفهم.

٢- ومن سكت عنه الأئمة فلم يُذكر فيه جرح أو تعديل، ومن لم أقف له على ترجمة، توقفت في الحكم على الإسناد، إن لم يكن فيه راوٍ شديد الضعف فأحكم عليه.

٣- بيان المتابع والشاهد إن وجد، والتنبيه على الروايات التي تكون صالحة للاعتبار، وإن كان لأحد من العلماء قول في حكم الحديث ذكرته.

٤- التنبيه على ورود الحديث من طرق أخرى صحيحة.

خامساً: تخريجه، كان على النحو الآتي:

١- أذكر من أخرج الحديث من طريق الصحابي نفسه ولفظه، أو نحوه، وبالزيادة، ولتخريجه بالزيادة فائدتان:

الأولى: بيان أن المصنف لم ينفرد بإخراج الزيادة.

والثانية: الوقوف على متابعات لرواية المصنف لتقوية الحديث إن كان مما يجبر، فإن كان شديد الضعف دلّ على أن للحديث أصلاً.

وإن لم أجد من أخرجه بالزيادة فأذكر من أخرجه دونها، وذلك لبيان أن تلك الزيادة أنفرد بها المصنف ولم يخرجها أحد غيره.

٢- وقد أذكر عقب التخريج من أورد الحديث من المتأخرين في كتب التخريج، إن تكلموا عليه بتصحيح أو تضعيف إتماماً للفائدة.

٣- راعيت في ذلك الترتيب الزمني حسب وفيات المصنفين.

سادساً: الشواهد، اتبعت فيها الآتي:

١- إن وجد للزيادة شاهد أو أكثر فأخرجه، وإن سبق ذكره في أصل الحديث فأحيل عليه؛ لعدم الإطالة والتكرار. ولا أذكر الكتاب، والباب، واللفظ إلا إذا كان اللفظ فيه اختلاف.

٢- إن كان للحديث شاهد دون الزيادة، فلا أعرج عليه لعدم الفائدة.

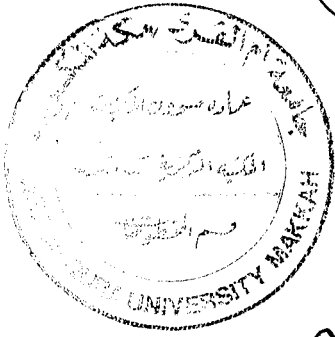
٣- إن كان إسناد الحديث الزائد ضعيفاً جداً، فلا أذكر له شواهد، إلا إذا تبين لي أن متنها صحيح، فأذكرها لبيان أن للمتن أصلاً.

سابعاً: شرح غريب الحديث.

١- ضَبَطْتُ ما يحتاج إلى ضبط من ألفاظ الأحاديث، وشرحت ما يحتاج منها إلى شرح بإيجاز من كتب غريب الحديث، ومن معاجم اللغة وكتب الشروح. هذا، وقد علقت على ما رأيت أنه بحاجة إلى تعليق بما يناسب المقام.

وأسأل الله تعالى بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، مقبولاً عنده، وأن ينفع به المسلمين والمسلمات، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى الله وبارك على عبده ورسوله محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

القسم الأول



٣٤٥٩

◆ الفصل الأول: الإمام الدارقطني ، عصره وحياته

◆ الفصل الثاني : سنن الإمام الدارقطني

◆ الفصل الثالث: دراسة موجزة عن علم زوائد

الحديث

الفصل الأول

الإمام الدارقطني عصره وحياته

❖ المبحث الأول: عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية.

❖ المبحث الثاني: التعريف بالإمام الدارقطني، وفيه بيان الآتي:

- ١- اسمه وكنيته.
- ٢- نسبته.
- ٣- مولده.
- ٤- نشأته وطلبه للعلم.
- ٥- رحلاته.
- ٦- أهم شيوخه.
- ٧- أهم تلاميذه.
- ٨- مكانته العلمية وثناء العلماء عليه.
- ٩- مؤلفاته.
- ١٠- عقيدته.
- ١١- مذهبه الفقهي.
- ١٢- وفاته.

الفصل الأول الإمام الدارقطني عصره وحياته المبحث الأول

عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية

الحالة السياسية:

عاش الإمام الدارقطني -رحمه الله- فترة تاريخية اتسمت بعدم الاستقرار وانعدام الأمن، وظهور الفتن والقلاقل، فقد ولد في بداية القرن الرابع الهجري، وتوفي في نهايته تقريباً سنة ٣٨٥هـ. وكانت تلك الفترة هي نهاية العصر الذهبي للخلافة الإسلامية، وبداية الضعف الذي آل إلى انحلال العهد العباسي الثاني وأدى إلى سقوط الدولة العباسية على أيدي التتار سنة ٦٥٦هـ.

لقد تمكن الضعف من الخلفاء العباسيين الذين لم يكن لهم من أمر الخلافة شيء في كثير من الأحيان، ذلك أنهم خضعوا لسيطرة الأمراء الأتراك الذين كان لهم دور كبير في الاستبداد بشؤون السلطة والتنازع حولها، والتحكم في تولية الخلفاء وعزلهم في فترة امتدت سبعة وثمانين عاماً (٢٤٧-٣٣٤هـ) حكم فيها اثنا عشر خليفة. وبعد ذلك خضعوا لسيطرة آل بويه^(١) مدة ثلاث عشرة ومائة سنة (٣٣٤-٤٤٧هـ) تعاقب فيها أربعة خلفاء فقط^(٢).

وعاصر الإمام الدارقطني ثمانية خلفاء، هم:

١- المقتدر بالله: أبو الفضل جعفر بن أحمد المعتضد بالله (٢٨٢-٣٢٠هـ). ولي الخلافة وعمره ثلاث عشرة سنة عام ٢٩٥هـ، واستمر فيها مدة خمسة وعشرين عاماً، حيث قتل سنة ٣٢٠هـ. وقد اختل النظام كثيراً في أيامه لصغره واشتغاله باللهو، وإتلافه الأموال، وتدخل النساء في أمور الدولة، وكثرة تولية وعزل الوزراء، وقد خُلع ثم أعيد، ثم قتل آخر الأمر. وفي عهده انتشرت الفتن وكثرت الغارات والثورات^(٣).

(١) آل بويه يعودون في أصولهم إلى الفرس، وربما كان أحد ملوك فارس القدماء من أجدادهم، وسكنت هذه الأسرة بلاد الديلم (طبرستان وجرجان وقومش)، فعرفوا كأنهم منهم، وأول من برز منهم أبو شجاع بويه، وهم من الشيعة. التاريخ الإسلامي، (الدولة العباسية) ١٤٧/٢، ١٤٨، ينظر تاريخ الإسلام ٣٧/٣، دائرة المعارف للبستاني ٧٢٥/٥، ٢٣٠/٨.

(٢) ينظر التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية) ١٤٧/٢، تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم حسن ٣/المقدمة ص ج.

(٣) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٥٧-٣٥٩، التاريخ الإسلامي (الدولة العباسية) ١٤٧/٢، تاريخ الإسلام ٣/٢٤-٢٥.

٢- القاهر بالله: أبو منصور محمد بن أحمد المعتضد بالله (٢٨٧-٣٣٩هـ). بويغ بالخلافة بعد مقتل أخيه المقتدر سنة ٣٢٠هـ وعمره سبع وثلاثون سنة. كان سيئ السيرة بطاشاً سفاكاً للدماء، في عهده انتشرت الفتن الداخلية وشغب عليه الجند وبعض الوزراء والقادة، وظهرت الديلم في بلاد فارس ثم بدأت نواة بني بويه بالظهور، خلع سنة ٣٢٢هـ^(١).

٣- الراضي بالله: أبو العباس محمد بن جعفر المقتدر بالله (٢٩٧-٣٢٩هـ). استخلف بعد عمه القاهر سنة ٣٢٢هـ، وحكم مدة ست سنين، ومات وعمره ثلاثون سنة، كان سمحاً كريماً، شاعراً فصيحاً، محباً للعلماء، إلا أنه كان ضعيف الولاية استعان بوزراء فشلوا في حسن إدارة الأمور، منهم بُجْكم التركي^(٢). وظهر في عهده نظام إمرة الأمراء على يد ابن رائق^(٣) وزادت الفتن واختلت الأمور، وكثرت الطوائف وعظم أمر الديلم في بلاد فارس وتغلّبت القرامطة والمبتدعة على الأقاليم، فوهت الخلافة^(٤).

٤- المتقي لله: أبو إسحاق إبراهيم بن المقتدر بن المعتضد (٢٩٥-٣٥٧هـ). بويغ له بالخلافة بعد موت أخيه الراضي سنة ٣٢٩هـ، وهو ابن أربع وثلاثين سنة. كان صواماً متعبداً ليس له من أمر الخلافة سوى الاسم والتدبير لوزرائه وكتائبهم. وفي عهده كثرت الفتن والحروب والفوضى. خلع سنة ٣٣٣هـ، وسُجن ومات في سجنه بعد خمس وعشرين سنة^(٥).

٥- المستكفي بالله: أبو القاسم عبد الله بن المكتفي علي بن المعتضد (٢٩٢-٣٣٨هـ). بويغ له بعد خلع المتقي وله إحدى وأربعون سنة، ولم تطل مدته فخلع بعد ستة عشر شهراً، سنة ٣٣٤هـ وسجن إلى أن مات سنة ٣٣٨هـ وله ست وأربعون سنة^(٦).

٦- المطيع لله: أبو القاسم الفضل بن المقتدر جعفر بن المعتضد (٣٣١-٣٦٣هـ). بويغ له بالحكم سنة ٣٣٤هـ بعد خلع المستكفي، وحقيقة السلطة في يد بني بويه. وفي عهده اشتد نفوذ بني بويه الشيعة وراج مذهب الرافضة، وكان لسياستهم أسوأ الأثر في العراق حيث انتشرت الفتن الطائفية وعمت الفوضى والاضطراب، وملك القرامطة ومنعوا الحجيج. كان المطيع مقهوراً مستضعفاً مع بني بويه، وفي سنة ٣٦٣هـ فليج، وعزل نفسه وسلم الخلافة لابنه الطائع بعد خلافة استمرت تسعاً وعشرين سنة^(٧).

(١) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٥٧-٣٥٩، تاريخ الإسلام ٣/٢٤-٢٥.

(٢) بُجْكم التركي: أمير الأمراء في بغداد زمن الراضي بالله والمتقي. كان داهية، شجاعاً، قتله الأكراد سنة ٣٢٩هـ. المنتظم ٦/٣٢٠-٣٢٢.

(٣) هو الأمير محمد بن رائق، كان أبوه من أجل ممالك المعتضد وأدينهم، ولي ابن رائق للمقتدر شرطة بغداد، ثم ولاه الراضي بالله إمرة الأمراء في سنة ٣٢٤هـ. توفي سنة ٣٣٠هـ. السير ١٥/٣٢٥.

(٤) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٦١-٣٦٢، تاريخ الإسلام ٣/٢٦-٣٠.

(٥) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٤٦٤-٣٦٥، تاريخ الإسلام ٣/٣٠-٣٤.

(٦) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٦٧-٣٦٨، تاريخ الإسلام ٣/٣٤-٣٦.

(٧) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٧٥-٣٧٩، تاريخ الإسلام ٣/٤٦-٥٣.

٧- الطائع لله: أبوبكر عبدالكريم بن المطيع بن المقتدر جعفر بن المعتضد (٣٢٠-٣٩٢هـ). نزل له أبوه عن الخلافة عام ٣٦٣هـ وعمره ثلاث وأربعون سنة، وكان الحل والعقد في يد بني بويه الذين بلغوا في الملك والحكم شأنًا عظيمًا. وفي عهده غلا الرافض في أرجاء الدولة الإسلامية التي انقسمت إلى دويلات ففي مصر الفاطميين، وفي المغرب الأمويين، وتوالى حكم وسلطة بني بويه إلى أن تم خلعُه سنة ٣٨١هـ بعد حكم دام ثمانية عشر عامًا، وبقي بعد عزله أعوامًا إلى أن مات سنة ٣٩٢هـ^(١).

٨- القادر بالله: أبو العباس أحمد بن إسحاق بن المقتدر جعفر بن المعتضد (٣٣٦-٤٢٢هـ). كان أطول الخلفاء العباسيين حكمًا، فقد بقي في خلافته أكثر من إحدى وأربعين سنة. بويع له بالخلافة بعد خلع الطائع سنة ٣٨١هـ ومات وعمره سبعة وثمانون عامًا. كان دينًا عالمًا متعبداً وقوراً، استمر في عهده استبداد بني بويه بالسلطة، وازداد الشغب، وكثر النهب وابتزاز الأموال، وعاد الحاج العراقي، ووقعت فتنة بين الشيعة وأهل السنة في بغداد^(٢). إن المتأمل للحالة السياسية التي سادت العصر الذي عاشه الإمام الدارقطني يدرك سوء الأحوال السائدة من حوادث وفتن، وانعدام أمن، وكثرة محن، نظراً لاستبداد الأمراء الأتراك، وتسلب الحكام الشيعة، وظهور القرامطة، وضعف سلطة الخلفاء.

الحالة الاجتماعية:

تبين حالة المجتمع الذي عاش فيه الإمام الدارقطني مع اتضاح معالم الحالة السياسية السابق ذكرها، فحالة الفوضى وعدم الاستقرار وانعدام الأمن، كان لها أثرها بلا شك في واقع حياة الناس الذين عاشوا أحداثاً مؤلمة.

لقد تكون المجتمع من عناصر مختلفة، فهناك العنصر التركي الذي أسند إليهم مناصب عالية في الدولة في مقابل إهمال العرب والفرس، فثارت الأحقاد والمنافسات وكثرت المؤامرات.

وانقسم المسلمون إلى شيع وطوائف، فحصل التنازع والتفكك والاقتتال، وقويت شوكة بني بويه الشيعة واشتدت فتنتهم، حتى أن صلاة الجمعة عطلت في مساجد أهل السنة، كما منع الحج فترات وعاد الحجاج واعترضهم القطاع، وفرضت عليهم الرسوم.

قال الياقعي^(٣): في سنة ٣٣٤هـ دثرت بغداد وتداعت إلى الخراب من شدة القحط والفتن والجور.

(١) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٧٥-٣٧٩، تاريخ الإسلام ٤٦/٣-٥٣.

(٢) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٨٠-٣٨٢، تاريخ الإسلام ٥٤/٣-٥٩.

(٣) مرآة الجنان ٣١٢/٢.

لقد عاش الناس أحوالاً متقلبة لتقلب الأحداث ووقوع بعض الكوارث الطبيعية أو الاقتصادية، كالفيضانات أو نقص الأنهار، أو الزلازل والهزات والحسف، أو اشتداد الحر والسموم والريح المهلكة. وكغلاء الأسعار والجماعات وكثرة اللصوص واعتداء قطاع الطرق^(١). ولا شك أن مجتمعاً يفكك بعض أجزاءه التنازع والاقتتال، وينتشر في كثير من فتراته الخوف والجوع ونقص الأموال، لن ينعم أهله بدوام الرخاء واستمرار الأمن.

الحالة العلمية:

على الرغم من الضعف السياسي والفوضى الاجتماعية في الفترة التي عاش فيها الإمام الدارقطني، إلا أن الحالة العلمية كانت مختلفة، فالأسى الذي يعيشه المرء لسوء الحالة السياسية والاجتماعية يبده الإعجاب بما تتميز به الحالة العلمية حيث كانت تلك الفترة فترة ذهبية ازدهرت فيها العلوم، وانتشرت الثقافة الإسلامية، ونشطت الحركة الفكرية بسبب تشجيع بعض الخلفاء والسلاطين والأمراء لرجال العلم والأدب^(٢)، وبهمة علماء الإسلام العالية التي دفعتهم إلى التغلب على كل الصعوبات التي حولهم، وحفزتهم على مواصلة السعي لطلب العلم والرحلة في سبيل التماسه فكان ظهور كبار العلماء والحفاظ الذين ألفوا المصنفات العظيمة التي لا تزال مصادر يستقي منها طلبة العلم حتى اليوم.

وبغداد موطن الإمام الدارقطني، حاضرة بلاد الإسلام وعاصمة دولتها، كانت تعد أكبر المراكز العلمية التي يؤمها القاصدون من خارج العراق؛ طلباً للعلم وحرصاً على ملاقة علمائها الذين برعوا في مختلف العلوم، ومنها السنة النبوية الشريفة التي حظيت بأوفر نصيب من الاهتمام، فظهر ببغداد أعلام المحدثين مثل: الإمام أحمد، وابن معين، وابن المديني، والآجري، والدارقطني، والبرقاني، والخطيب البغدادي، والحازمي، وغيرهم كثير.

وخلاصة القول: إن الإمام الدارقطني عاصر أحوالاً سياسية متدهورة واجتماعية متقلبة ومع ذلك لم يتأثر بها، بل إنه صادف حالة علمية مزدهرة، كان هو أحد فرسان ميدانها مع علماء عصره، الذين خلفوا لنا إراثاً عظيماً، وقدوة مثلى في خدمة الإسلام، ورفعة شأنه، ونشر علومه، والاعتناء بها أشد العناية.

(١) ينظر تاريخ الخلفاء ص ٣٦٩-٣٨٣، تاريخ الإسلام ٤٢٢/٣-٤٢٦.

(٢) ينظر تاريخ الإسلام ٣٣٢/٣.

المبحث الثاني

التعريف بالإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي *

اسمه وكنيته:

هو الإمام الحافظ المجود، شيخ الإسلام، علّم الجهابذة، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله البغدادي، المقرئ المحدث، من أهل محلة دار القطن ببغداد^(١).

نسبته:

الدَّارِقُطْنِي، قال أبو سعد السمعاني^(٢): بفتح الدال المهملة، بعدها الألف ثم الراء، والقاف المضمومة، والطاء المهملة الساكنة، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى دار القطن^(٣)، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة. أ. هـ.

مولده:

اختلف في سنة مولده، ف قيل: إن مولده كان خمس خلون من ذي القعدة^(٤) سنة ست وثلاثمائة^(٥)، وقيل سنة خمس وثلاثمائة^(٦).

* مصادر ترجمته في: تاريخ بغداد ١٢/٣٤، الأنساب ٢/٤٣٨، تاريخ دمشق ٤٣/٩٣، المنتظم ١٤/٣٧٨، معجم البلدان ٢/٤٢٢، الباب ١/٤١٣، وفيات الأعيان ٣/٢٩٧، تاريخ الإسلام حوادث ووفيات عام ٣٨١-٤٠٠ ص ١٠١، سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩، تذكرة الحفاظ ٣/٩٩١، العبر ٢/١٦٧، معرفة القراء الكبار ١/٢٩٧، طبقات الشافعية للسبكي ٣/٤٦٢، طبقات الإسنوي ١/٢٤٦، البداية والنهاية ١١/٣٣٨، غاية النهاية في طبقات القراء ١/٥٥٨، طبقات الحفاظ ٣/٣٩٣، شذرات الذهب ٤/٤٥٢.

إضافة إلى الدراسات الحديثة التي أفاضت في البحث والحديث عن سيرة الإمام الدارقطني مثل:

١- (الإمام الدارقطني وكتابه السنن) للدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، وهي رسالة دكتوراه قيمة نوقشت سنة ١٤٠٢ هـ.

٢- (المؤتلف والمختلف) للإمام الدارقطني، دراسة وتحقيق د. موفق عبد الله عبدالقادر، وهي رسالة دكتوراه قيمة، وفق صاحبها في استيعاب حياة الإمام، نوقشت سنة ١٤٠٦ هـ.

٣- (الضعفاء والمتروكون) للإمام الدارقطني، تحقيق الباحث السابق أيضاً في رسالته للماجستير، وغيرها من الرسائل والكتب. وقد استفدت منها جميعاً.

(١) كذا قال عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ١٦/٤٤٩.

(٢) الأنساب ٢/٤٣٧-٤٣٨.

(٣) قال ياقوت الحموي: هي محلة كانت ببغداد من نهر طابق بالجانب الغربي بين الكرخ ونهر عيسى بن علي. معجم البلدان ٢/٤٢٢.

(٤) مقدمة أطراف الغرائب والأفراد: ق ١١/ب، المنتظم ١٤/٣٨٠.

(٥) مقدمة أطراف الغرائب والأفراد: ق ١١/ب، تاريخ بغداد ١٢/٣٩-٤٠، المنتظم ٤/٣٧٩، وفيات الأعيان ٣/٢٩٨، السير ١٦/٤٤٩.

(٦) تاريخ بغداد ١٢/٤٠، المنتظم ١٤/٣٧٩.

ومما يرجح القول الأول تصريح الدارقطني بذلك حيث قال: مات أبو العباس أحمد بن عمر بن سُرَيْج القاضي الفقيه سنة ست وثلاثمائة وولدت في هذه السنة^(١).

نشأته وطلبه للعلم:

نشأ الدارقطني في بيت فضل وعلم ودين، وكان والده رجل عليم، فحرص على تعليم ولده وهو صغير، وتذكر كتب التراجم أن والد الدارقطني كان أحد شيوخه في القراءات^(٢)، كما أنه أحد شيوخه في الحديث فقد روى عنه في كتاب السنن^(٣)، والذي يظهر أن الدارقطني حفظ القرآن وهو صغير، فقد قال عن نفسه: كنت أنا والكتّاني^(٤) نسمع الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتّاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد، فخرجت أنا محدثاً، والكتّاني مقرئاً^(٥).

كما يذكر الدارقطني أنه بكَرَّ في سماع الحديث حيث يقول: كتبت في أول سنة خمس عشرة وثلاثمائة^(٦). وكان يحضر مجلس الحافظ أبي القاسم البغوي^(٧) وهو صبي، قال أبو الفتح يوسف القواس^(٨): كنا نمر إلى البغوي والدارقطني صبي يمشي خلفنا بيده رغيف عليه كامخ^(٩). قال محمد ابن طاهر المقدسي: كان آخر سماعه من البغوي وله إحدى عشرة سنة، ومن أبي داود وله عشر سنين^(١٠).

- (١) سؤالات السلمي للدارقطني ص ١١٧، رقم ٤٢، المؤلف والمختلف ١٢٧٣/٣، تاريخ دمشق ٩٥/٤٣.
- (٢) ينظر غاية النهاية في طبقات القراء ٥٥٨/١، ٥٨٩.
- (٣) ينظر السنن ١٣٣/٤، رقم ٢٧، ٢٠٨/٤، رقم ١٧.
- (٤) الكتّاني: هو الإمام المقرئ المحدث المعمر، أبو حفص، عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير البغدادي، المتوفى سنة ٣٩٠هـ. ينظر سير أعلام النبلاء ٤٨٢/١٦-٤٨٣.
- (٥) المنتظم ١٨٤/٧.
- (٦) سؤالات البرقاني للدارقطني ص ٤٨.
- (٧) أبو القاسم البغوي، عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، الحافظ الإمام الحجة المعمر، مسند العصر، وهو أبو القاسم بن منيع نسبة إلى جده لأمه، ولد سنة ٢١٤هـ، وتوفي سنة ٣١٧هـ. ينظر السير ٤٤٠/١٤-٤٥٦.
- (٨) هو الإمام القدوة الرباني، المحدث الفقيه، أبو الفتح، يوسف بن عمر البغدادي القواس، ولد سنة ٣٠٠هـ، سمع من البغوي، توفي سنة ٣٨٥هـ. ينظر السير ٤٧٤/١٦-٤٧٦.
- (٩) سير أعلام النبلاء ٤٥٢/١٦، تذكرة الحفاظ ٩٩٤/٣. والكامخ: بالفتح كهاجر إدام ويكسر أيضاً، والفتح أشهر وأكثر، وهو لفظ أعجمي عربوه. القاموس المحيط ص ٣٣١، ينظر مختار الصحاح ص ٥٧٨، لسان العرب ١٥٥/١٢، والمعرّب ص ٥٦٢.
- (١٠) مقدمة أطراف الغرائب والأفراد: ق ١١/ب.

وكان - رحمه الله - منذ صغره ذكياً فطناً ذا حافظة قوية حضر في حديثه مجلس إسماعيل الصفار^(١)، فجلس ينسخ جزءاً كان معه وإسماعيل يُملئ. فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال له الدارقطني: فهمي للإملاء خلاف فهمك، ثم قال تحفظ كم أملئ الشيخ من حديث إلى الآن؟ فقال: لا، فقال الدارقطني: أملئ ثمانية عشر حديثاً، فعدت الأحاديث فوجدت كما قال. ثم قال أبو الحسن: الحديث الأول منها فلان، عن فلان، ومثته كذا، والحديث الثاني عن فلان، عن فلان، ومثته كذا، ولم يزل يذكر أسانيد الأحاديث بمتونها على ترتيبها في الإملاء حتى أتى على آخرها فتعجب الناس منه^(٢).

رحلاته:

اهتم علماء المسلمين بالرحلة في طلب العلم عموماً، وفي طلب الحديث خصوصاً، وكانت الرحلة في طلب العلم عندهم سنة متبعة، سبقهم إلى ذلك أصحاب رسول الله ﷺ، حيث رحل أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه من المدينة إلى مصر لسماع حديث من عقبة بن عامر الجهني رضي الله عنه، كما رحل جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنه إلى الشام لسماع حديث من عبد الله بن أنيس الأنصاري رضي الله عنه^(٣). وقد بذل علماء المسلمين من أجل سماع الحديث وطلب أسانيده العالية كل ما في وسعهم ورحلوا في سبيل ذلك المسافات الشاسعة، على بعد الشقة، وعظم المشقة، ولهم في ذلك الأخبار العجيبة الدالة على تحملهم المشاق في سبيل العلم، وبذلهم الغالي والرخيص في سبيله. ولأن بغداد كانت في عصر الإمام الدارقطني حاضرة العالم الإسلامي ومركز الخلافة، كما كانت ملتقى العلماء، يردون عليها من مشرق العالم الإسلامي ومن مغربه، بقي فيها الدارقطني ولم يرحل في طلب العلم إلا في كهولته، حيث قام بعدة رحلات، فارتحل إلى البصرة، والكوفة. يقول عن رحلته إلى الكوفة: كتبت ببغداد من أحاديث السوداني^(٤) أحاديث تفرد بها، ثم مضيت إلى الكوفة لأسمع منه، فجئت وعنده أبو العباس بن عقدة^(٥)، فدفعت إليه الأحاديث في ورقة، فنظر فيها أبو العباس ثم رمى بها واستنكرها، وأبى أن يقرأها، وقال: هؤلاء البغداديون يجيئوننا بما لا

(١) هو الإمام النحوي الأديب، مسند العراق، أبو علي إسماعيل بن محمد البغدادي الصفار، ولد سنة ٢٤٧هـ. قال الذهبي: انتهى إليه علو الإسناد. توفي ببغداد سنة ٣٤١هـ. ينظر السير ٤٤٠/١٥ - ٤٤١هـ.

(٢) تاريخ بغداد ٣٦/١٢ - ٣٧.

(٣) ينظر خبر رحلة أبي أيوب، وجابر رضي الله عنه في كتاب الرحلة في طلب الحديث للخطيب البغدادي ص ١٠٩، ١١٨.

(٤) الشيخ المحدث المعمر، أبو عبد الله محمد بن القاسم بن زكريا، المحاربي الكوفي السوداني، توفي سنة ٣٢٦هـ. سير أعلام النبلاء ٧٣/١٥.

(٥) هو الحافظ العلامة، أحد أعلام الحديث أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس، المعروف بابن عقدة. ولد سنة ٢٤٩هـ. قال أبو علي الحافظ: ما رأيت أحداً أحفظ لحديث الكوفيين منه. توفي سنة ٣٣٢هـ. ينظر السير ٣٤٠/١٥ - ٣٥٥.

نعرفه. قال أبو الحسن: ثم قرأ أبو العباس عليه فمضى في جملة ما قرأه حديث منها، فقلت له: هذا الحديث من جملة الأحاديث، ثم مضى آخر، فقلت: وهذا أيضاً من جملتها، ثم مضى ثالث، فقلت: وهذا أيضاً منها، وانصرفت وانقطعت عن العود إلى المجلس لحمى نالتني، فبينما أنا في الموضع الذي كنت نزلته إذا أنا بدقي يدق على الباب، فقلت: من هذا؟ فقال: ابن سعيد، فخرجت وإذا بأبي العباس، فوقع في صدره أقبيله، وقلت: يا سيدي لم تجشمت الحجيء؟ فقال: ما عرفناك إلا بعد انصرافك، وجعل يعتذر إلي، ثم قال: ما الذي أخرجك عن الحضور؟ فذكرت له: أنني حممت. فقال: تحضر المجلس لتقرأ ما أحببت. فكنت بعد إذا حضرت أكرمني ورفعني في المجلس^(١).

ثم بعد ذلك ارتحل إلى الشام، ومصر والحجاز. قال الحاكم: دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن وحج واستفاد وأفاد^(٢). وذكر الخطيب البغدادي سبب رحلة الدارقطني لمصر حيث أن الوزير جعفر بن الفضل، ابن حنّزابة^(٣) أراد أن يُصنّف مُسنداً فخرج إليه أبو الحسن وأقام عنده مدة يُصنّف له المُسند، وحصل له من جهته مال كثير^(٤).

أهم شيوخه:

سمع وهو صبي من أبي القاسم البغوي، وأبي بكر بن أبي داود، ويحيى بن صاعد، وبدر بن الهيثم القاضي، وأحمد بن إسحاق البهلول، وعبد الوهاب بن أبي حية، والفضل بن أحمد الزبيدي، وأبي عمر محمد بن يوسف القاضي، وأحمد بن القاسم أخي أبي الليث الفرائضي، وأبي سعيد العدوي، ويوسف بن يعقوب النيسابوري، وأبي حامد بن هارون الحضرمي، وسعيد بن محمد أخي زبير الحافظ، ومحمد بن نوح الجُنْدِيسَابُورِي، وأحمد بن عيسى بن السكين البلدي، وإسماعيل بن العباس الوراق، وإبراهيم بن حماد القاضي، وعبد الله بن محمد بن سعيد الجمال، وأبي طالب أحمد ابن نصر الحافظ، وخلقاً كثيراً من هذه الطبقة، ومن بعدهم^(٥).

وقال الذهبي: تلا على أبي الحسين أحمد بن بُويان، وأبي بكر النقّاش، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن ذؤابة القزاز وغيرهم، وسمع حروف السبعة من أبي بكر بن مجاهد^(٦).

(١) تاريخ بغداد: ٣٧/١٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٦.

(٣) الإمام الحافظ الثقة، الوزير، أبو الفضل، جعفر بن الفضل بن جعفر، المعروف بابن حنّزابة، البغدادي، نزيل مصر، وزر بمصر لكافور، توفي سنة ٣٩١هـ. ينظر السير ٤٨٤/١٦-٤٨٨.

(٤) تاريخ بغداد ٢٣٤/٧-٢٣٥، ينظر السير ٤٨٥/١٦.

(٥) تاريخ بغداد ٣٤/١٢، سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦-٤٥٠.

(٦) سير أعلام النبلاء ٤٥١/١٦.

أهم تلاميذه:

حدث عنه: الحافظ أبو عبد الله الحاكم، والحافظ عبد الغني، وتمام بن محمد الرازي، والفقيه أبو حامد الإسفراييني، وأبو نصر بن الجندي، وأحمد بن الحسن الطيّان، وأبو عبد الرحمن السلمي، وأبو مسعود الدمشقي، وأبو نعيم الأصبهاني، وأبو بكر البرقاني، وأبو الحسن العتيقي، وأحمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني النحوي، والقاضي أبو الطيّب الطبري، وعبد العزيز علي الأزجي، وأبو بكر محمد ابن عبد الملك بن بشران، وأبو الحسن بن السمسار الدمشقي، وأبو حازم بن الفراء أخو القاضي أبي يعلى، وأبو النعمان تراب بن عمر المصري، وأبو الغنائم عبد الصمد بن المأمون، وأبو الحسين بن المهدي بالله، وأبو الحسين بن الآبَنُوسي محمد بن أحمد بن محمد، وأبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حسن بن حُسُون النّريسي، وحمزة بن يوسف السّهيمي، وخلق سواهم من البغاددة، والدماشقة، والمصريين، والرحالين^(١).

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه:

إن الناس شهداء لله على خلقه، وإن رفعة الدرجة التي تبوأها الإمام الدارقطني والمكانة التي نالها في قلوب العلماء، والثناء الذي شهدوا له به، يبين جلاله قدره، وعظيم مكانته. فقد حاز من العلوم أشرفها، ومن المعارف معظمها، فقد كان حافظاً للقرآن، متقناً للقراءات، جهذاً في الحديث وعلومه، عارفاً بمذاهب الفقهاء، جامعاً بين الأدب والشعر وحفظ دواوينه، ضليعاً في اللغة، واسع الإطلاع لكثير من المعارف.

فهذا الخطيب البغدادي يخبر أنه: كان فريد عصره، وقريع^(٢) دهره، ونسيج وخده، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بعلل الحديث، وأسماء الرجال، وأحوال الرواة، مع الصدق والأمانة، والفقه والعدالة، وقبول الشهادة، وصحة الاعتقاد، وسلامة المذهب، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث، منها القراءات، فإن له فيها كتاباً مختصراً موجزاً جمع الأصول في أبواب عقدها أول الكتاب. كما قال: وسمعت بعض من يعتني بعلوم القرآن يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون طريقته في تصانيفهم، ويحذون حذوه. ومنها المعرفة بمذاهب الفقهاء، فإن كتاب "السنن" الذي صنّفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام. ومنها أيضاً المعرفة بالأدب والشعر، وقيل: إنه كان يحفظ دواوين جماعة من الشعراء، وقال: سمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق يقول: كان أبو الحسن الدارقطني

(١) السير ٤٥١/١٦، ينظر تاريخ بغداد ٣٤/١٢.

(٢) القرع: الرئيس والمختار. ينظر النهاية ٤٤/٤.

يحفظ ديوان السيد الحِميري^(١) في جملة ما يحفظ من الشعر، وقال الخطيب: وحدثني الأزهري، أن أبا الحسن لما دخل مصر كان بها شيخ علوي من أهل مدينة رسول الله ﷺ يقال له: مُسلم بن عبيدا لله، وكان عنده كتاب "النسب" عن الخضر بن داود، عن الزبير بن بكار، وكان مسلم أحد الموصوفين بالفصاحة المطبوعين على العربية، فسأل الناس أبا الحسن أن يقرأ عليه كتاب "النسب"، ورغبوا في سماعه بقراءته، فأجابهم إلى ذلك، واجتمع في المجلس من كان بمصر من أهل العلم والأدب والفضل فحرصوا على أن يحفظوا على أبي الحسن لُحْنَةً، أو يظفروا منه بسقطة، فلم يقدروا على ذلك. حتى جعل مُسلم يعجب ويقول له: وعربية أيضاً!^(٢).

وذكر الذهبي أن المُعيطي الأديب قال له بعد القراءة: يا أبا الحسن، أنت أجزأ من خاصي الأسد، تقرأ مثل هذا الكتاب مع ما فيه من الشعر والأدب، فلا يؤخذ فيه عليك لُحْنَةً! وتعجب منه^(٣).

قال الخطيب: سألت البرقاني قلت له: هل كان أبو الحسن الدارقطني يُملِي عليك "العلل" من حفظه؟ فقال: نعم. ثم شرح لي قصة جمع "العلل" فقال: كان أبو منصور بن الكرخي يريد أن يصنف مسنداً معلماً، فكان يدفع أصوله إلى الدارقطني فيُعلم له على الأحاديث المُعللة، ثم يدفعها أبو منصور إلى الوراقين فينقلون كل حديث منها في رقعة، فإذا أردت تعليق الدارقطني على الأحاديث نظر فيها أبو الحسن ثم أَملى عليَّ الكلام من حفظه، فيقول: حديث الأعمش عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود الحديث الفلاني، اتفق فلان وفلان على روايته، وخالفهما فلان، ويذكر جميع ما في الحديث، فأكتب كلامه في رقعة مفردة، وكنت أقول له: لم تنظر قبل إملائك الكلام في الأحاديث؟ فقال: أتذكر ما في حفظي بنظري^(٤).

قال الذهبي: إن كان كتاب "العلل" الموجود قد أملاه الدارقطني من حفظه كما دلت عليه هذه الحكاية، فهذا أمر عظيم، يُقضى به للدارقطني أنه أحفظ أهل الدنيا^(٥).

وقال أبو الطيب طاهر بن عبد الله الطبري: كان الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، وما رأيت حافظاً ورد بغداد إلا مضى إليه، وسلّم له، يعني فسَلّم له التقدمة في الحفظ وعلو المنزلة في العلم^(٦).

(١) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد الحميري. قال الذهبي: من فحول الشعراء لكنه رافضي جَلَد، له مدائح بديعة في أهل البيت، ونظمه في الذروة، ولذلك حفظ ديوانه الدارقطني. توفي سنة ١٧٣هـ. ينظر السير ٤٤/٨-٤٦.

(٢) تاريخ بغداد ٣٥/١٢.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٥٣/١٦.

(٤) تاريخ بغداد ٣٧/١٢-٣٨.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٥٥/١٦.

(٦) تاريخ بغداد ٣٦/١٢.

وقال: حضرت أبا الحسن الدارقطني، وقد قرأت عليه الأحاديث التي جمعها في الوضوء من مس الذكر، فقال: لو كان أحمد بن حنبل حاضراً لاستفاد من هذه الأحاديث^(١).

وقال الأزهري: كان الدارقطني ذكياً إذا ذُكر شيئاً من العلم أي نوع كان وجد عنده منه نصيب وافر، ولقد حدثني محمد بن طلحة النعالي أنه حضر مع أبي الحسن في دعوة عند بعض الناس ليلة، فجرى شيء من ذكر الأكلة، فاندفع أبو الحسن يورد أخبار الأكلة وحكاياتهم ونواديرهم حتى قطع ليلته -أو أكثرها- بذلك^(٢).

وقد حظي الدارقطني بشرف عظيم حيث أنه عُدد من أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ، قال عبد الغني الأزدي: أحسن الناس كلاماً على حديث رسول الله ﷺ ثلاثة: علي بن المديني في وقته، وموسى بن هارون في وقته، وعلي بن عمر الدارقطني في وقته^(٣).

وقال البرقاني: كنت أسمع عبد الغني بن سعيد الحافظ كثيراً إذا حكى عن الدارقطني شيئاً يقول: قال أستاذي، وسمعت أستاذي. فقلت له في ذلك، فقال: وهل تعلمنا هذين الحرفين من العلم إلا من أبي الحسن الدارقطني^(٤).

وقال: كنت أكثر ذكر الدارقطني والثناء عليه بحضرة أبي مسلم بن مهران الحافظ، فقال لي أبو مسلم: أراك تفرط في وصفه بالحفظ، فتسأله عن حديث الرضراض^(٥) عن ابن مسعود؟. فجئت إلى أبي الحسن وسألته عنه، فقال: ليس هذا من مسائلك، وإنما قد وضعت عليه، فقلت له: نعم، فقال: من الذي وضعك على هذه المسألة؟ فقلت: لا يمكنني أن أسميه، فقال: لا أجيبك أو تذكره لي، فأخبرته، فأملى علي أبو الحسن حديث الرضراض باختلاف وجوهه^(٦).

وقال أبو محمد رجاء بن محمد بن عيسى: سألت أبا الحسن الدارقطني فقلت له: رأى الشيخ مثل نفسه؟ فقال لي: قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَرْكُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٧). فقلت له: لم أرد هذا، وإنما أردت أن أعلمه، لأقول رأيت شيخاً لم ير مثله، فقال لي: إن كان في فن واحد فقد رأيت من هو

(١) تاريخ بغداد ٣٨/١٢، ينظر سنن الدارقطني ١٥٠/١، رقم ١٩، ففيه ذكر المناظرة التي جرت بين ابن المديني وابن معين في الوضوء من مس الذكر، وكان الحكم فيها هو الإمام أحمد.

(٢) تاريخ بغداد ٣٦/١٢.

(٣) تاريخ بغداد ٣٦/١٢.

(٤) تاريخ بغداد ٣٦/١٢.

(٥) جاء في النهاية لابن الأثير ٢/٢٢٩: أن رجلاً قال له -أي لابن مسعود-: مررت بمجبوب بدر فإذا برجل أبيض رضراض وإذا رجل أسود بيده مرزبة من حديد يضربه بها الضربة بعد الضربة، فقال: ذاك أبو جهل. والرضراض: الكثير اللحم.

(٦) تاريخ بغداد ٣٨/١٢.

(٧) سورة النجم، الآية: ٣٢.

أفضل مني، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع في فلا^(١).

وقال الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ -وسُئِلَ عن الدارقطني- فقال: ما رأى مثل نفسه^(٢). وقال: صار الدارقطني أَوْحَدَ عصره، في الحفظ والفهم والورع وإماماً في القراء والنحويين، وفي سنة سبع وستين أقيمت ببغداد أربعة أشهر، وكثر اجتماعنا، فصادفته فوق ما وصف لي، وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يُخَلَّفْ على أديم الأرض مثله^(٣).

وقال محمد بن أبي الفوارس وقد سأل أبا الحسن الدارقطني عن علة حديث، أو اسم فيه فأجابته، ثم قال له: يا أبا الفتح ليس بين الشرق والغرب من يعرف هذا غيري^(٤).

وقد حفظت السنة بأن الله لها رجالاً أمثال أبي الحسن، قال القاضي أبو الحسين محمد بن علي بن الغريق: سمعت أبا الحسن الدارقطني يقول: يا أهل بغداد لا تظنون أن أحداً يقدر يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي^(٥).

ومما قيل فيه في ذبه عن السنة ما أنشده حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق^(٦):

جعلناك فيما بيننا ورَسُولَنَا وَسَيْطاً فلم تَظْلِمْ ولم تَتَحَوَّبْ
فأنت الذي لولاك لم يَعْرِفِ الْوَرَى -ولو جهدوا- ما صادق من مُكْذَّبْ

قال الخطيب البغدادي: حدثني الخلال: قال: كنت في مجلس بعض شيوخ الحديث -سماه الخلال وأنسيته- وقد حضره أبو الحسين بن المظفر، والقاضي أبو الحسن الجراحي، وأبو الحسن الدارقطني، وغيرهم من أهل العلم، فحلت الصلاة، فكان الدارقطني إمام الجماعة، وهناك شيوخ أكبر سنّاً منه فلم يقدم أحد غيره^(٧).

قال السمعاني: كان أحد الحفاظ المتقنين الكثيرين، وكان يضرب به المثل في الحفظ^(٨).

وقال ابن خلكان عنه: الحافظ المشهور، كان عالماً حافظاً فقيهاً على مذهب الإمام الشافعي.

ثم قال: وانفرد بالإمامة في علم الحديث في دهره، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، وتصدر في

(١) تاريخ بغداد ٣٥/١٢.

(٢) تاريخ بغداد ٣٥/١٢، ٣٦.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٣/٣، تذكرة الحفاظ ٩٩١/٣-٩٩٢.

(٤) تاريخ بغداد ٣٩/١٢.

(٥) الموضوعات لابن الجوزي ٤٥/١، ٤٦.

(٦) تاريخ بغداد ٣٩/١٢.

(٧) تاريخ بغداد ٣٨/١٢.

(٨) الأنساب ٤٣٨/٢. من ذلك ما قاله أبو إسحاق الشيرازي في الخطيب: "هذا دارقطني عهدنا". ينظر طبقات الشافعية الكبرى ٣٦/٤.

آخر أيامه للإقراء ببغداد، وكان عارفاً باختلاف الفقهاء، ويحفظ كثيراً من دواوين العرب. ثم قال: وكان مفتناً في علوم كثيرة، وإماماً في علوم كثيرة، وإماماً في علوم القرآن^(١).

وقال محمد بن طاهر المقدسي: وكان - رحمه الله - في زمانه بمنزلة يحيى بن معين في زمانه، أخذ عنه حفاظ عصره معرفة الحديث، وسألوه عن الرجال، ودونوا ذلك عنه، فممن دون كلامه في الرجال وسأله عنهم من الحفاظ: الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو بكر البرقاني، وأبو عبد الرحمن السلمي، وحمزة بن يوسف الجرجاني، وأبو نعيم الأصبهاني، وهؤلاء من الغرباء. وأما أهل بلده فلا نعلم أحداً أخذ هذا العلم إلا عنه^(٢).

وقال الذهبي: الإمام الحافظ المجود شيخ الإسلام، علم الجهابذة، ... كان من بحور العلم، ومن أئمة الدنيا، انتهى إليه الحفاظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وقوة المشاركة في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك^(٣).

وقال ابن كثير: الحافظ الكبير أستاذ هذه الصناعة، وقبله بمدة وبعده إلى زماننا هذا، سمع الكثير، ... وكان فريد عصره، ونسيج وحده، وإمام دهره ... وكان من صغره موصوفاً بالحفظ الباهر، والفهم الثاقب والبحر الزاخر^(٤).

وقال تاج الدين السبكي: الإمام الجليل أبو الحسن الدارقطني البغدادي الحافظ المشهور الاسم، صاحب المصنفات، إمام زمانه وسيد أهل عصره، وشيخ أهل الحديث^(٥).
وقال ابن العماد الحنبلي: الإمام الكبير، شيخ الإسلام، إليه النهاية في معرفة الحديث وعلومه، وكان يُدعى فيه أمير المؤمنين^(٦).

مؤلفاته:

قال الحافظ ابن كثير: جمع وصنف وألف وأجاد وأفاد، وأحسن النظر والتعليل والانتقاد والاعتقاد ... وإمام دهره في أسماء الرجال، وصناعة التعليل، والجرح والتعديل، وحسن التصنيف والتأليف، واتساع الرواية والإطلاع التام في الدراية، له كتابه المشهور^(٧)، من أحسن المصنفات في بابها، لم يُسبق إلى مثله، ولا يلحق في شكله إلا من استمد من بحره وعمل كعمله.

(١) وفيات الأعيان ٢٩٧/٣ - ٢٩٨.

(٢) مقدمة أطراف الغرائب والأفراد: ق ٣/أ-ب.

(٣) سير أعلام النبلاء ٤٤٩/١٦ - ٤٥٠.

(٤) البداية والنهاية ٣٣٨/١١.

(٥) طبقات الشافعية الكبرى ٤٦٢/٣.

(٦) شذرات الذهب ٤٥٢/٤.

(٧) يعني كتاب "السنن".

وله كتاب "العلل" بين فيه الصواب من الدخّل، والمتصل من المرسل، والمنقطع والمعضل. وكتاب "الأفراد" الذي لا يفهمه، فضلاً عن أن ينظمه، إلا من هو من الحفاظ الأفراد، والأئمة النقاد، والجهاذة الجياد. وله غير ذلك من المصنفات التي هي كالعقود في الأجياد^(١). ومن هذه المؤلفات^(٢):

- ١- كتاب الأجواد، ويسمى كذلك باسم: كتاب الأسخياء (مخطوط).
- ٢- الأحاديث التي خولف فيها إمام دار الهجرة مالك بن أنس (مطبوع).
- ٣- أحاديث الموطأ، واتفاق الرواة، عن مالك، واختلافهم فيه، وزياداتهم ونقصانهم (مطبوع).
- ٤- أطراف موطأ الإمام مالك (مفقود).
- ٥- أطراف مراسيل موطأ مالك (مفقود).
- ٦- كتاب الرواة عن مالك بن أنس (مفقود).
- ٧- غرائب مالك، وهو أحاديث مالك التي ليست في الموطأ (مفقود).
- ٨- اختلاف الموطآت (مفقود).
- ٩- أحاديث الوضوء من مس الذكر (مفقود).
- ١٠- أخبار عمرو بن عُبيد، وكلامه في القرآن، وإظهار بدعته (مطبوع).
- ١١- كتاب الإخوة، والأخوات (مخطوط).
- ١٢- كتاب فيه أربعون حديثاً من مسند بُريد بن عبد الله بن أبي بُردة (مخطوط).
- ١٣- الالتزامات على صحيح البخاري ومسلم (مطبوع).
- ١٤- التتبع وهو ما أخرج على الصحيحين وله علة^(٣) (مطبوع).
- ١٥- أسماء الصحابة التي اتفق فيها البخاري ومسلم، وما انفرد به كل منهما (مخطوط).
- ١٦- أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته من الثقات عند البخاري ومسلم وذكره في كتابيهما الصحيحين أو أحدهما على حروف المعجم^(٤) (مطبوع).
- ١٧- أسماء التابعين، ومن بعدهم ممن صحت روايته عند مسلم (مخطوط).

(١) البداية والنهاية ٣٣٨/١١.

(٢) استفتت في ذكر المؤلفات مما كتبه الدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي "الإمام الدارقطني وكتابه السنن"، وما كتبه الدكتور موفق بن عبد الله عبدالقادر في مقدمة كتاب "المؤلف والمختلف". وأضفت بعضاً مما لم يذكره (رقم ٢٧، ٢٨، ٤٨)، واكتفيت ببيان ما هو مطبوع أو مخطوط أو مفقود.

(٣) حققه وكتاب الالتزامات الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

(٤) حققه الأستاذ عدنان الدوري.

- ١٨- الأفراد والغرائب من حديث رسول الله ﷺ وهو في مائة جزء^(١) (مفقود بعضه مخطوط).
- ١٩- كتاب الأمالي (مفقود).
- ٢٠- أسماء المدلسين (مفقود).
- ٢١- تسمية من روى عنه من أولاد العشرة (مفقود).
- ٢٢- تصنيف الخدثين (مفقود).
- ٢٣- تعليق واستدراكات للدارقطني على كتاب المجروحين لابن حبان^(٢) (مطبوع).
- ٢٤- الجرح والتعديل (مفقود).
- ٢٥- جزء الجهر بالبسملة في الصلاة (مفقود).
- ٢٦- جزء فيه من حدث ونسي (مفقود).
- ٢٧- جزء من أحاديث همام بن منبه عن أبي هريرة، ذكره ابن الملقن في شرحه^(٣).
- ٢٨- جزء من أحاديث أبي الطاهر محمد بن أحمد بن نصر بن بجير الذهلي^(٤) (مطبوع).
- ٢٩- حديث أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكي النيسابوري عن شيوخه، تخريج الشيخ الحافظ أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٣٠- حديث عمر الكتاني رواية محمد الآبنوسي وفيه من الأخبار رواية الدارقطني، رواه عنه الآبنوسي (مخطوط).
- ٣١- كتاب النزول^(٥) أو أحاديث النزول (مطبوع).
- ٣٢- كتاب رؤية الله تعالى^(٦) (مطبوع).
- ٣٣- كتاب الصفات، أو أحاديث الصفات^(٧) (مطبوع).
- ٣٤- الذيل على التاريخ الكبير للبخاري (مفقود).
- ٣٥- فضائل الصحابة (بعضه مخطوط).
- ٣٦- المؤلف والمختلف^(٨) (مطبوع).

(١) طبع أطراف الغرائب والأفراد لحمد بن طاهر المقدسي بتحقيق محمود محمد نصار والسيد يوسف، نشرته دار الكتب العلمية ١٤١٩هـ.

(٢) طبع الكتاب بتحقيق خليل بن محمد العربي، طبع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، ودار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ.

(٣) ينظر التوضيح بشرح الجامع الصحيح، "رسالة ماجستير" تحقيق عائشة الحربي ٨٤٤/٣.

(٤) حققه حمدي بن عبد المجيد السلفي.

(٥) حققه الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ونشره مع كتاب "الصفات" ١٤٠٥هـ.

(٦) ذكر الدكتور موفق أنه يحقق رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

(٧) حققه الشيخ عبد الله الغنيمان الأستاذ بالجامعة الإسلامية، نشر دار الدار بالمدينة. الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.

(٨) حققه الدكتور موفق بن عبد الله عبدالقادر، ونال به درجة الدكتوراه.

- ٣٧- رسالة في ذكر روايات الصحيحين (مخطوط).
- ٣٨- كتاب الرمي والنّصال (مفقود).
- ٣٩- ذكر قوم أخرج لهم البخاري ومسلم في صحيحهما وضعّفهم النسائي في كتاب الضعفاء^(١).
- ٤٠- السنن^(٢) (مطبوع).
- ٤١- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل^(٣) (مطبوع).
- ٤٢- سؤالات السلمي أبي عبد الرحمن محمد بن الحسين بن موسى السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل^(٤) (مطبوع).
- ٤٣- سؤالات البرقاني أبي بكر أحمد بن محمد البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل^(٥) (مطبوع).
- ٤٤- سؤالات الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل^(٦) (مطبوع).
- ٤٥- سؤالات أبي ذر عبد بن أحمد الهروي للدارقطني (مفقود).
- ٤٦- سؤالات أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني للدارقطني (مفقود).
- ٤٧- سؤالات الحافظ أبي محمد عبد الغني بن سعيد الأزدي للدارقطني (مفقود).
- ٤٨- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره للدارقطني^(٧) (مطبوع).
- ٤٩- شيوخ البخاري (مفقود).
- ٥٠- ذكر من روى عن الشافعي (مفقود).
- ٥١- كتاب الضّبيّين^(٨) (مفقود).
- ٥٢- الضّعفاء والمتروكون من المحدثين^(٩) (مطبوع).

(١) ذكر الدكتور موفق أنه قد أتم تحقيقها.

(٢) طبع الكتاب وبذيله التعليق المعنى على سنن الدارقطني للعلامة المحدث أبي الطيب محمد شمس الحق ابن أمير العظيم آبادي. وهو الذي أقوم بإفراد زوائد المجلد الثاني منه على الكتب الستة.

(٣) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور موفق.

(٤) ذكر الدكتور موفق أنه حقق رسالة ماجستير في جامعة الإمام من قبل الأستاذ خليل حسن حمادة، كما طبع الكتاب بتحقيق الدكتور سليمان آتش.

(٥) ذكر الدكتور موفق أنه حققها الأستاذ خليل حسن ضمن رسالة الماجستير. كما قام بنشرها عبدالرحيم قشقرقي الأستاذ في الجامعة الإسلامية، وحققه كذلك مجدي السيد إبراهيم.

(٦) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور موفق.

(٧) دراسة وتحقيق علي حسن علي عبد الحميد.

(٨) الذي يظهر - والله أعلم - أنه جمع فيه حديث من تكون نسبته الضبي؛ فإنه ذكر في المؤلف والمختلف ١٦٧٩/٣ أن غنبة بن غنيم الكلابي يروي عن أبي غسان الضبي، فقال بعد ذلك: له حديث كنيته في كتاب الضّبيّين.

(٩) حقق رسالة ماجستير من قبل الدكتور موفق، وطبعته مكتبة المعارف بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ.

- ٥٣- كتاب المساجد (مفقود).
- ٥٤- المستجد من الحديث (مفقود).
- ٥٥- كتاب العلل^(١) (بعضه مطبوع، والباقي مخطوط).
- ٥٦- المدبج^(٢) (مفقود).
- ٥٧- الغيلانيات^(٣) (مفقود).
- ٥٨- رباعيات الإمام محمد بن إدريس الشافعي، تخريج أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (مفقود).
- ٥٩- كتاب خماسيات السنن لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (مفقود).
- ٦٠- الفوائد لأبي بكر أحمد بن يوسف بن خلاد العطار المتوفى سنة ٣٥٩هـ. اختيار أبي الحسن الدارقطني (مخطوط).
- ٦١- الفوائد المنتقا عن الشيوخ العوالي لأبي الحسين محمد بن المظفر بن موسى البزاز المتوفى سنة ٣٧٩هـ منه مختارات للدارقطني (مخطوط).
- ٦٢- الفوائد المنتقا الحسان لأبي محمد عبيدا لله بن أحمد بن معروف البغدادي المتوفى سنة ٣٨١هـ) انتقاها علي بن عمر الدارقطني (مخطوط).
- ٦٣- الفوائد المنتقا الغرائب الحسان (مخطوط).
- ٦٤- الفوائد المنتخبة والمنتقا الغرائب العوالي (مخطوط).
- ٦٥- الفوائد المنتخبة من حديث أبي سليمان الحراني المتوفى سنة (٣٥٧هـ) بانتخاب الدارقطني (مفقود).
- ٦٦- الفوائد المنتخبة من حديث أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المتوفى سنة (٣٥١هـ) قال الذهبي: وكان الدارقطني يستملي له، وينتقي من حديثه (مفقود).
- ٦٧- الفوائد المنتخبة من حديث أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن المعروف بابن الصواف المتوفى سنة (٣٥٩هـ)، اختيار أبي الحسن الدارقطني (مخطوط، وطبع جزء منه)^(٤).
- ٦٨- الفوائد المنتخبة من حديث أبي بحر محمد بن الحسن بن كوثر البربهاري المتوفى سنة (٣٦٢هـ) انتخاب أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (مفقود).

(١) المطبوع حققه الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي، وطبعته دار طيبة بالرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.

(٢) المدبج: رواية القرين عن القرين مثل مالك والأوزاعي. ومن فوائده: أن لا يظن زيادة في الإسناد أو إبدال عن بالواو، وأول من سماه بذلك الدارقطني. تدريب الراوي ٢/٢٤٦، ٢٤٧.

(٣) هي أحد عشر جزءاً تخريج الدارقطني من حديث الحافظ أبي بكر محمد بن عبد الله الشافعي (ت ٣٥٤هـ)، رواها عنه الحافظ أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان (ت ٤٤٠هـ)، وتفرد بروايتها وعلو سندها ونسبت إليه، وقد تسمى بفوائد أبي بكر الشافعي. ينظر المنتظم ٨/١٣٩، شذرات الذهب ٥/١٨٢، الرسالة المستطرفة ص ٦٩، كشف الظنون ٢/١٢١٤.

(٤) طبع الجزء الثالث منها بتحقيق أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد، طبع دار العاصمة بالرياض، سنة ١٤٠٨هـ.

- ٦٩- الفوائد المنتخبة من حديث أبي عمرو عثمان بن محمد بن بشر السَّقَطِي (ت ٣٥٦هـ) بانتخاب أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٧٠- الفوائد المنتخبة من حديث أبي الحسن علي بن إبراهيم بن حماد الأزدي (ت ٣٥٦هـ) بانتخاب أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٧١- الفوائد المنتخبة من حديث أبي الحسين علي بن عبد الله بن الفضل بن العباس بن محمد البغدادي (ت ٣٦٣هـ) (مفقود).
- ٧٢- الفوائد المنتخبة العوالي من الشيوخ الثقات، انتقاء أبي الحسن الدارقطني (مخطوط).
- ٧٣- الفوائد المنتخبة من حديث أبي عمر محمد بن العباس بن زكريا المعروف بابن حيوية المتوفى سنة (٣٨١هـ)، بتخريج الدارقطني (مخطوط).
- ٧٤- الفوائد المنتخبة من حديث أبي العباس أحمد بن محمد بن الحسين بن إسحاق الضرير الرازي انتقاء الدارقطني (مفقود).
- ٧٥- الفوائد المنتقاة: لأبي بكر محمد بن عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن الحسين الكاتب الكرخي (ت ٣٨٨هـ) تخريج أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٧٦- كتاب القراءات (مفقود).
- ٧٧- القضاء باليمين مع الشاهد (مفقود).
- ٧٨- مسند أبي حنيفة (مفقود).
- ٧٩- مسند أبي الفضل جعفر بن محمد المعروف بابن حنّابة بتخريج الحافظ أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٨٠- المسند الكبير لِذَعْلَج بن أحمد السَّجَزِي المتوفى سنة (ت ٣٥١هـ) بتخريج الحافظ أبي الحسن الدارقطني (مفقود).
- ٨١- غريب الحديث (مخطوط).
- ٨٢- عشرون حديثاً منتقاة من كتاب الصفات (مخطوط).
- ٨٣- حواشٍ على كتاب الضعفاء لابن حبان (مفقود).

عقيدته:

كان -رحمه الله تعالى- سلفي العقيدة متبعاً للسلف الصالح في معتقده، بريئاً مما اتهم به. فقد صح عنه أنه قال: ما في الدنيا شيء أبغض إليّ من الكلام^(١). قال الذهبي: لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدل، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً^(٢). وقال: كان إليه المنتهى في السنة ومذهب السلف^(٣). وقد وجهت للدارقطني تهمة التشيع، قال الخطيب البغدادي: وسمعت حمزة بن محمد بن طاهر الدقاق، يقول: كان أبو الحسن الدارقطني يحفظ ديوان السيد الحميري في جملة ما يحفظ من الشعر، فنُسب إلى التشيع لذلك^(٤). قال الذهبي: قال الدارقطني: اختلف قوم من بغداد من أهل العلم، فقال قوم: عثمان أفضل. وقال قوم: علي أفضل. فتحاكموا إليّ، فأمسكت، وقلت: الإمساك خير، ثم لم أرَ لديني السكوت، وقلت للذي استفتاني: ارجع إليهم، وقل لهم: أبو الحسن يقول: عثمان عليه السلام أفضل من علي باتفاق جماعة أصحاب رسول الله ﷺ، هذا قول أهل السنة، وهو أول عقد يحل في الرفض^(٥). وقال الذهبي: هو بريء من التشيع^(٦). وقال السيوطي بعد أن ذكر نسبته إلى التشيع: وما أبعده منه^(٧).

مذهبه الفقهي:

كان أبو الحسن الدارقطني على مذهب الشافعي -رحمه الله تعالى-، وقال الخطيب: بلغني أنه درس فقه الشافعي على أبي سعيد الإصطخري^(٨)، وقيل بل على صاحب لأبي سعيد، وكتب الحديث عن أبي سعيد نفسه^(٩).

(١) سؤالات السلمي ص ٣٦٠، رقم ٤٣٢، السير ٤٥٧/١٦، مختصر العلو للعلي الغفاري ص ٢٥٤.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٦.

(٣) مختصر العلو للعلي الغفاري ص ٢٥٣.

(٤) تاريخ بغداد ٣٥/١٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٤٥٧/١٦.

(٦) معرفة القراء الكبار ٣٥١/١.

(٧) طبقات الحفاظ: ص ٣٩٤.

(٨) أبو سعيد الحسن بن أحمد بن يزيد الإصطخري، قال الخطيب: كان أحد الأئمة المذكورين، ومن شيوخ الفقهاء

الشافعيين. توفي سنة ٣٢٨هـ. تاريخ بغداد: ٢٦٨/٧، طبقات الشافعية الكبرى: ٢٣٠/٣.

(٩) تاريخ بغداد: ٣٥/١٢.

وذكره السُّبكي في طبقات الشافعية الكبرى^(١).

قال الإمام ابن تيمية: والدارقطني يميل إلى مذهب الشافعي، وأئمة السنة والحديث، لكن ليس هو في تقليد الشافعي كالبيهقي، مع أن البيهقي له اجتهاد في كثير من المسائل، واجتهاد الدارقطني أقوى منه، فإنه كان أعلم وأفقه منه^(٢).

وفاته:

توفي الدارقطني -رحمه الله تعالى- يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلثمائة^(٣). وقد بلغ ثمانين سنة وخمسة أيام^(٤).

قال ابن ماكولا: رأيت في المنام ليلة من ليالي شهر رمضان كأني أسأل عن حال أبي الحسن الدارقطني في الآخرة وما آل إليه أمره، فقليل لي: ذلك يُدعى في الجنة الإمام^(٥).

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٤٦٢/٣.

(٢) مجموع الفتاوى الكبرى ٤١/٢٠.

(٣) تاريخ بغداد ٤٠/١٢، مقدمة أطراف الغرائب والأفراد: ق ٥/ب، وفيه يوم الخميس بدلاً من الأربعاء، ينظر العبر ١٦٧/٢، وقال في مقدمة أطراف الغرائب (ق ١١/ب): توفي آخر نهار يوم الثلاثاء السابع من ذي القعدة سنة خمس وثمانين، ودفن في مقابر قبر معروف يوم الأربعاء. وكان مولده خمس خلون من ذي القعدة سنة ست وثلثمائة فأكمل له [تسع] وسبعون سنة ويومان. (ذكر في المخطوط: (ست) بدل: (تسع) وهو خطأ).

(٤) تاريخ بغداد ٤٠/١٢.

(٥) تاريخ بغداد ٤٠/١٢.

الفصل الثاني

سنن الإمام الدارقطني

❖ المبحث الأول: موضوع السنن وعدد كتبه وأبوابه

وأحاديثه.

❖ المبحث الثاني: نبذة موجزة عن منهجه في كتابه السنن.

❖ المبحث الثالث: مكانة السنن والمؤلفات عليها.

الفصل الثاني

سنن الإمام الدارقطني

المبحث الأول

موضوع السنن وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه

موضوع السنن:

سمى الدارقطني كتابه "السنن عن رسول الله ﷺ" ^(١) واشتهر باسم: "السنن". ومن المعلوم أن "كتب السنن" هي التي تجمع أحاديث الأحكام المحتج بها والمعتبر، مُرتبةً على الأبواب الفقهية.

قال الحافظ ابن حجر ^(٢): أصل وضع التصنيف للحديث على الأبواب، أن يُقتصر فيه على ما يصلح للاحتجاج أو الاستشهاد، بخلاف من رتب على المسانيد، فإن أصل وضعه مطلق الجمع. ويقول الكتاني ^(٣) عن "كتب السنن": وهي في اصطلاحهم الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية، من الإيمان والطهارة، والصلاة، والزكاة، إلى آخرها ...

وبالنظر في "السنن" للدارقطني نجد أنه اتفق مع غيره من كتب "السنن" في الاسم، وطريقة التويب، ولكنه اختلف عنها في أمور، حيث تبين لي -من خلال الدراسة- أنه حوى الكثير من الأحاديث المعلولة والتي لا تصلح للاحتجاج ولا الاعتبار، وإن كان فيه الصحيح والحسن، ولعله قصد بذلك بيان عدم صلاحيتها للاحتجاج والعمل.

وفيه أيضاً من الموقوفات والمقطوعات والمراسيل، مالا يوجد في كتب السنن الأخرى.

هذا مع عنايته ببيان العلل، وهو في هذا يزيد على موضوع "كتب السنن".

ويستنتج من ذلك أن موضوع "سنن الدارقطني" جمع أحاديث الأحكام وخاصة الغرائب والتي لا تصلح للاستدلال، مع بيان عللها واختلاف طرقها ^(٤).

(١) فهرست ابن خير الإشيلي ص ١٢١.

(٢) تعجيل المنفعة ص ٥.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٢٥.

(٤) ينظر هذا المبحث (موضوع السنن) في الرسالة القيمة للدكتور عبد الله بن ضيف الله الرحيلي "الإمام الدارقطني وكتابه السنن" ص ٢٤٩-٢٥٤، وما كتبه الشيخ عبدالفتاح أبو غدة -رحمه الله- في كتابه السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني ص ٢٢-٣٥.

وقد بين بعض العلماء أن "الدارقطني" جمع في كتابه "السنن" ما لا يصح الاستدلال به، يقول الإمام ابن تيمية^(١) في الرد على من استدل لزيارة القبور لأجل الدعاء عندها أو التوسل بها بأحاديث ضعيفة منها ما رواه الدارقطني في سننه^(٢) «من زارني بعد موتي، فكأنما زارني في حياتي...» قال: "فهي أحاديث ضعيفة، بل موضوعة لم يرو أهل الصحاح والسنن المشهورة والمسانيد منها شيئاً. وغاية ما يُعزى مثل ذلك إلى كتاب الدارقطني، وهو قصد به غرائب السنن، ولهذا يروي فيه من الضعيف والموضوع ما لا يرويه غيره...".

وقال الكتاني^(٣): "وسنن الدارقطني، جمع فيها غرائب السنن، وأكثر فيها من رواية الأحاديث الضعيفة والمنكرة بل والموضوعة".

عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه: عدد كتبه:

لقد سبق ذكر أن الدارقطني رتب كتابه على الأبواب الفقهية، فبدأ بكتاب الطهارة ثم الصلاة ثم بقية الكتب وختمه بكتاب السبق^(٤).

وقد بلغ عدد كتبه (٢٩) كتاباً، بعضها مصدراً بكلمة: كتاب، وبعضها الآخر عنوان مجرد^(٥)، وهي كالاتي:

- ١- كتاب الطهارة
- ٢- كتاب الحيض
- ٣- كتاب الصلاة
- ٤- كتاب الجمعة
- ٥- كتاب الوتر
- ٦- كتاب العيدين
- ٧- كتاب الاستسقاء
- ٨- كتاب الجنائز

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦٥/٢٧، ١٦٦، ينظر الصارم المنكي في الرد على السبكي ص ١٥، ٤٠
(٢) ٢٧٨/٢، رقم ١٩٣، وينظر رسالة الطالب محمد خالد استنبولي ١٧٢٢/٤، ١٧٢٣، رقم ٩٩٤، فقد ذكره من الأحاديث الزائدة وحكم عليه بالضعف.

(٣) الرسالة المستطرفة ص ٢٧.

(٤) هذا الكتاب (السبق) ذكر أنه زيادة في الكتاب، وقد حقق القول في صحة نسبة هذا الكتاب إلى السنن الدكتور الرحيلي في رسالته: "الإمام الدارقطني وكتابه السنن" ص ٢٤١، حيث ذكر ما يفيد أنه موجود في النسخ الثلاثة المروية عن الدارقطني، وهي نسخة ابن بشران، ونسخة البرقاني، ونسخة أبي طاهر غير أن الأخيرة ليس فيها الكتاب بأسره.

(٥) مثل: المكاتب، النوادر، الوصايا، الوكالة، النذور، الرضاع.

- ٩- كتاب الزكاة
- ١٠- كتاب زكاة الفطر
- ١١- كتاب الصيام
- ١٢- كتاب الحج
- ١٣- كتاب البيوع
- ١٤- كتاب الحدود والديات وغيره
- ١٥- كتاب النكاح
- ١٦- كتاب الطلاق وغيره
- ١٧- كتاب الفرائض والسير وغير ذلك
- ١٨- كتاب السير
- ١٩- المكاتب
- ٢٠- النوادر
- ٢١- الوصايا
- ٢٢- الوكالة
- ٢٣- النذور
- ٢٤- الرضاع
- ٢٥- كتاب الأحباس
- ٢٦- كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك
- ٢٧- كتاب الأشربة وغيرها
- ٢٨- كتاب الصيد والذبائح والأطعمة
- ٢٩- كتاب السبق بين الخيل وما روي فيه عن النبي ﷺ

وأما عدد أبوابه:

فالذي غلب على الجزء الثالث والرابع هو سرد أحاديث الكتاب بغير تبويب على خلاف الجزء الأول والثاني، فالغالب عليه التبويب لأحاديث كل كتاب. وقد يعقد ترجمة فيها حديثان أو أكثر مما له تعلق بموضوعها وباقي أحاديث الباب لا تعلق له بالترجمة، وإن كان له تعلق بالكتاب نفسه^(١). ومما يلاحظ أنه تارة يصدر الترجمة بكلمة (باب)، وتارة تخلو منها. ومما صدر له بكلمة باب في المجلد الثاني:

(١) جاء هذا في (باب المرأة تقتل إذا ارتدت) ضمن كتاب الأقضية والأحكام، وذكر فيه ثلاثة أحاديث تتعلق بحكم المرأة إذا ارتدت، ثم ذكر أحاديث أخرى في الأقضية والأحكام.

١- باب كيف يكتب الحبس.

٢- باب في حبس المشاع.

٣- باب وقف المساجد والسقايات.

٤- باب في المرأة تقتل إذا ارتدت^(١).

وقد بلغ عدد أبواب كتاب "السنن" كله (٢٣٢) باباً.

وأما عدد أحاديثه:

فقد رُقمت -في المطبوع- أحاديث كل ترجمة على حدة. وقد بنى الدكتور الرحيلي جمعه لأحاديث الكتاب بحسب عد الناشر لها تحت الأبواب^(٢)، وبلغ عددها -كما ذكر- (٥٦٨٧) حديثاً تقريباً، بين حديث مرفوع وموقوف ومقطوع^(٣). ومن الملاحظ أن هذا العدد يشمل أيضاً أقوال الدارقطني على الرواة جرحاً وتعديلاً حيث تساق جملة منها بإسناده^(٤).

ولذا فقد اختلف عدد الأحاديث في دراسة الدكتور محمد خالد اسطنبولي^(٥) حيث بلغ عددها عنده (٤٨٠٠) حديثاً. والفرق بين عددهما كبير يقدر بنحو (٨٨٧) حديثاً. والذي ظهر لي من خلال عدّ أحاديثه المرفوعة والموقوفة والمقطوعة بالمرور، دون أقواله المسندة في الرجال^(٦)، ودون عد الأسانيد المركبة^(٧) (المتضمنة تحويل الأسانيد) أن عدته هي: (٤٧٣٧) حديثاً.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ١٠١/ب دون كلمة (باب)، وفي المخطوط (ب): ق ١٢٣/ب، (ج): ق ٤٢٠/أ قال: (باب في قتل المرأة إذا ارتدت).

(٢) ينظر ص ٢٤٤، ٢٤٥ من رسالته "الإمام الدارقطني وكتابه السنن".

(٣) لكن كان عددها حسب عد الناشر لها، وجمعي لها (٤٧٤٨) حديثاً.

(٤) ذكر ذلك الدكتور الرحيلي في رسالته ص ٢٤٥ حيث قال في الحاشية رقم (١): ويدخل في هذا العدد كلام بعض الأئمة وكلام الدارقطني أحياناً على الرواة جرحاً وتعديلاً، حيث يرقم الطابع ذلك فيعدها مع الأحاديث. ثم ذكر أنها لا تتجاوز (٥٠) موضعاً.

والحق أن ما رواه الدارقطني بسنده في الكلام على الرجال لا يعتبر حديثاً فلا ينبغي عدّه وحسابه مع أحاديث الكتاب. (٥) ينظر رسالته ٣١/١، وذكر أن عدد أحاديث الجزء الأول والثاني (٢٨٠٦) حديثاً، بينما بلغ عددها في سنن الدارقطني (طبعة دار الفكر) (٢٧٦٩) حديثاً.

(٦) ينظر على سبيل المثال أقواله المسندة في الرجال ما ورد برقم ٢٠٨، ٢١٠ (٣/٥٠، ٥١)، ورقم ٣ (٣/٨١)، في الأول ساق بإسناده قولين للإمام أحمد وأبي بكر النيسابوري في سماع عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

وفي الثاني ساق بإسناده قول ابن المبارك في إبراهيم بن طهمان. وغيرها مثل رقم ٥، ٦، ٧ (٣/٢٢٠).

(٧) ينظر على سبيل المثال رقم ٨١ (٣/٢٣)، ١١٣ (٣/٣٠)، ١٣٦ (٣/٣٤)، ١ (٣/٨١)، ٢ (٤/١٠١)، ١٠٠ (٤/٣٧).

المبحث الثاني

نبذة موجزة عن منهجه في كتابه «السنن»

تميز كتاب "السنن" للدارقطني بمنهج خاص عن كتب السنن الأخرى، من حيث غلبة الاتجاه النقدي عليه، إضافة لما امتاز به من العناية بالصناعة الحديثية وفقه الحديث، ولا يخفى أن جلاله شأن الدارقطني في معرفة علل الحديث ورجاله، جعلت من أقواله النقدية في كتابه "السنن" مصدراً في غاية الأهمية من مصادر علم علل الحديث والجرح والتعديل^(١).

ويمكن تلخيص منهج الدارقطني في سننه في أربع نقاط رئيسية هي:

- ١- منهجه في الترتيب والتبويب.
- ٢- منهجه في الصناعة الحديثية.
- ٣- منهجه النقدي في الأسانيد والمتون.
- ٤- منهجه في الفقه والاستنباط.

أولاً: منهجه في الترتيب والتبويب:

- من الملاحظ أن الدارقطني لم يضع لكتابه "السنن" مقدمة كعادة المصنفين في عصره، بل بدأ بكتاب الطهارة، ثم كتاب الصلاة، ثم بقية الكتب.
- وقد ظهر لي -من خلال جمعي للزوائد- أنه قد يترجم لجملة من الأحاديث بما يناسب موضوعها، وقد يورد أحاديث في غير مظاهنها^(٢).
- ولم يكن الترتيب أيضاً محكماً في كتبه وأبوابه -كما هو الشأن في كتب السنن عادة-، حيث وقع تداخل وتقديم وتأخير في ترتيب بعض الكتب، كما في ترتيب كتاب الفرائض والسير، ثم كتاب السير ثم بقية الفرائض، وكذا في كتاب الأقضية والأحكام، وباب المرأة تقتل إذا

(١) ينظر فهرس الرواة المتكلم فيهم بالجرح أو التعديل في "السنن" الذي صنعه الدكتور الرحيلي في رسالته: "الإمام الدارقطني وكتابه السنن" ص ٣٥١، وذكر في ص ٢٦٤ أنهم يقربون من ألف شخص.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الحديث رقم ٢٠٩ (٥٠/٣، ٥١) ساق بإسناده أثراً عن عبد الله بن عمر فيمن وقع بامرأته وهو محرم بالحج، ضمن كتاب البيوع، ولعله ساقه لفائدة إسنادية.

وكذلك ما أورده في عدة مواضع، ففي كتاب النكاح ذكر حديثاً في الخلع رقم ٣٧ (٢٥٤/٣)، وحديثاً في أشراط الساعة رقم ٤٩ (٢٥٧/٣)، وحديثاً في استبراء الأمة رقم ٥٠ (٢٥٧/٣)، وآخر في عدة المتوفى عنها زوجها رقم ٨١ (٢٦٦/٣)، وحديثاً في النفقة رقم ١٩٠ (٢٩٥/٣، ٢٩٦).

وأيضاً في الرضاع ذكر حديثاً في اللقطة رقم ٣٥ (١٨٢/٤) وغير ذلك.

ارتدت، ولعل ذلك يعود إلى اختلاف النسخ^(١).

● لم يورد الدارقطني سوى أحاديث الأحكام، فلم يتعرض في كتابه لأحاديث العقائد، والعلم، والفتن، والملاحم والتفسير^(٢).

● وقد يكرر الحديث بالإسناد والمتن نفسه في موضعين متفرقين لتعلقه بموضوع الباب في الموضوعين، وهذا من فقهه - رحمه الله - في الاستنباط،

مثل إirاده حديث: «لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة» في الفرائض برقم (٨٩) ثم إirاده في الوصايا برقم (٩).

ومثل حديث: «الينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، إلا في القسامة»، أخرجه في الحدود والديات برقم (٩٨) ثم أخرجه في كتاب الأقضية والأحكام برقم (٥١).

ومثل حديث: «لا ضرر ولا ضرار» أخرجه في البيوع برقم (٢٨٨)، وفي كتاب الأقضية والأحكام برقم (٨٣).

هذا وقد نبهت في البحث على كل ما تكرر من أبواب وأحاديث أثناء تخريج الأحاديث الزائدة.

ثانياً: منهجه في الصناعة الحديثية.

يبرز الاهتمام بالصناعة الحديثية في "السنن" جلياً في الأمور الآتية:

● سياقته جميع أحاديث الكتاب بسنده عن شيوخه، ولم أقف على شيء من أحاديثه معلقاً. وقد يورد الحديث الواحد بإسناد واحد عن شيخين فأكثر، مما يدل على كثرة شيوخه.

كما في الحديث رقم ٢٠١ (١٤٨/٣) رواه عن شيخين، ورقم ٢٣٣ (١٦٠/٣) رواه عن أربعة شيوخ بإسناد واحد.

وقد يقول حدثنا فلان وغيره كما في ٢١٩ (١٥٥/٣)، أو فلان وآخرون كما في رقم ٢٣٢ (١٦٠/٣).

● عنايته بذكر صيغ التحمل والأداء، وجمع الأسانيد للحديث الواحد مستخدماً صيغة التحويل (ح) أحياناً، مما يدل على كثرة شيوخه أيضاً، وتفننه في أساليب الرواية والأداء.

(١) رجح الدكتور الرحيلي في رسالته: "الإمام الدارقطني وكتابه السنن" ص ٢٨٥ أن بعض الخلل الحاصل في الترتيب بسبب عدم جودة النسخة. وبالفعل يلاحظ ذلك، فالمخطوط (ب)، (ج) تقدم فيه كتاب الأحباس، ثم كتاب الأقضية والأحكام حيث جاء بعد كتاب الحدود والديات.

(٢) ولا يرد عليه ما جاء تبعاً لبعض الأحاديث، مثل حديث رقم ٢٩٤، ٢٩٥ أوردهما في البيوع، وهما في العلم والفقه. ولعل إirاده لهما في آخر كتاب البيوع له مناسبة وهو أن مسائل المعاملات تحتاج إلى التفقه، أو للبحث على العلم وعدم الانشغال عنه بالكسب والتجارة والله أعلم.

كما في الحديث رقم ٦٣ (٩٩/٣)، ١٣٢ (١٢١/٣)، ٧١ (٢٤٠/٣، ٢٤١)، ١٠٨، ١٠٩ (٢٩/٣)، ١١٣ (٣٠/٣).

● اهتمامه بجمع الطرق المختلفة والكثيرة للحديث الواحد في الموضوع نفسه، حيث يورد المتابعات ثم الشواهد عقب الحديث.

كما في الأحاديث رقم ٩٧-٩١ (١٠٨-١١٠/٣) طرق حديث القسامة ومثل الأحاديث رقم ٣١٥-٣٣٤ (١٨٩-١٩٥/٣) طرق حديث القطع في ثمن الجن. وكما في رقم ٦٢-٧٥ (٢٢/٤-٢٧) طرق حديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة للمطلقة.

ومثل رقم ١٠٤-١١٦ (٣٨/٤-٤٠) طرق الأثر في عدة الأمة وغيرها كثير. ويفيد جمع الطرق في بيان علل الأسانيد في الأحاديث^(١)، لمعرفة صحتها من سقيمها والترجيح بينها. أو تقوية الضعيف وهو كثيراً ما يستخدمها لهذه الأغراض. مثل الحديث رقم ١٢٣-١٣٧ (٣٣، ٣٢/٣) ذكر طرقاً كثيرة لحديث الرهن وقال في رقم ١٢٣: لا يثبت هذا عن حميد، وقال في رقم ١٢٤: وهذا باطل عن قتادة، ثم قال في رقم ١٢٦: وهذا إسناد حسن متصل، وقال في رقم ١٣١: أرسله عبدالرزاق وغيره عن معمر. وقال برقم ١٣٧: وهذا لا يصح.

ونحو ذلك ما ورد في الأحاديث رقم ٨٤-٨٨ (١٠٦، ١٠٧/٣)، ورقم ٢٠٨، ٢٠٩ (١٥٢/٣)، ورقم ١١٠-١١٤ (٣٩/٤-٤٠).

● تفرده بأحاديث، أو طرق لم يخرجها سواه. ويدل على ذلك كثرة الزوائد عنده.

● علواً إسناده أحياناً حيث يقع للدارقطني أحاديث خماسيات مثل الحديث رقم ١٣٠ (١٢٠/٣)

● يحكم على الأحاديث صحة وضعفاً مستخدماً المصطلحات المتعارف عليها عند المحدثين مثل: صحيح، حسن، ضعيف.

مثل ما ذكر في الحديث رقم ٩٠ (١٠٨/٣) قال: هذا ثابت صحيح ونحوه رقم ١٤ (٢٢٣، ٢٢٢/٣)، ورقم ٨٩ (٣٣/٤)، ورقم ٤٠ (١١٥، ١١٦/٤). ومثل حديث رقم ٢١١ (١٥٣/٣) قال عقبه: باطل ليس هو بصحيح، ونحوه حديث ١٥٩ (١٣٣/٣) قال: لا تقوم به حجة، وغيرها.

(١) قال الخطيب: "السييل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته ...". ينظر التقييد والإيضاح ص ١١٧.

ثالثاً: منهجه النقدي في الأسانيد والمتون:

نظراً لكثرة الأحاديث المعلولة في "السنن"، فإن الدارقطني مع سكوته على بعضها - اكتفاءً بإيراد إسنادها، لأن من أسند فقد أحال - فإنه تصدى لبيان علل الأسانيد والمتون في كثير منها، ولذا غلب عليه المنهج النقدي، ويتضح هذا المنهج في جانبين رئيسين هما:

١- نقد الرجال ٢- نقد المتون

١- نقده للرجال:

السنن غنية بأقوال الدارقطني في بيان أحوال الرواة الضعفاء، وسماع الرواة أو عدمه ليعرف الانقطاع، أو النص على وهم بعضهم وخطئه في حديث بعينه، وغير ذلك. ومن الأمثلة على نقده للرجال:

ما ذكره في الحديث رقم (١٠) في البيوع، حيث قال: عمر بن إبراهيم يقال له الكردي، يضع الأحاديث.

وفي الحديث رقم ٦٢ (٢١٩/٤) حيث قال: الكلبي متروك.

وما ذكره في رقم ١١٥ (٢٣٦/٤، ٢٣٧) قال: مبشر بن عبيد متروك الحديث، يضع الحديث. وغيرها كثير^(١).

كما أنه ينص على سماع الرواة أو عدمه ليعرف الانقطاع.

كما في الحديث رقم ٢٩٨ (١٨٣/٣) قال عقبه: المسور بن إبراهيم لم يدرك عبدالرحمن بن عوف، ورقم ٤٧ (٢٣٣/٣) فقال عقبه: ابن بريدة لم يسمع شيئاً من عائشة.

وينص على الوهم كما في الحديث رقم ٢٩٩ (١٨٣/٣) قال عقبه: هذا وهم من وجوه عدة، ومثل رقم ٦٩ (٢٢٢/٤) قال عقبه: وهم أبو حمزة في إسناده.

٢- نقده للمتون:

يتبع الدارقطني في "السنن" طرق الحديث بالفحص، فيورد الأحاديث الصحيحة معارضاً بها الأحاديث المعلولة في الباب، ولذا فإنه يرجح ما يراه صواباً عقبها فيقول: "وهو أصح"، أو "وهو الصواب".

مثال ذلك الحديث رقم ٢٨٤ (١٧٩/٣)، ورقم ٥٩ (٢٣٦/٣)، ١١٠ (٣٩/٤)، ٥٠، ٥١ (١٣٨/٤) وغيرها.

● قد يذكر الآثار الواردة في الباب، فيروي الموقوفات والمقطوعات ليرجح بها أيضاً.

(١) ينظر أيضاً على سبيل المثال رقم ٢٩٨، ٢٩٩ (١٨٣/٣).

ومثال ذلك الحديث رقم ٢٢٣-٢٢٧ (٥٧/٣، ٥٨) قال في رقم ٢٢٤: والصحيح أنه موقوف.

مثل رقم ١٩٧، ١٩٩ (١٤٦/٣، ١٤٧) قال فيه: والصواب موقوف ونحوه رقم ٢٤٠، ٢٤١ (١٦٣/٣، ١٦٤).

● من منهج الدارقطني في الموازنة بين الطرق أن ينص على تفرد الرواة، ومخالفتهم لغيرهم، وبين ما يقع فيها من اضطراب، وما يعتريها من وقف أو إرسال أو اختلاف، فيبين علة الحديث وسبب ضعفه.

ومن الأمثلة على بيان تفرد الرواة الحديث رقم ٢٦٥ (٧٠/٣، ٧١) حيث قال عقبه: تفرد به يزيد بن مروان عن مالك بهذا الإسناد، ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا.

وحديث فرج بن فضالة رقم ٦ (٢٦٦/٤)، حيث قال: تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى، وهو ضعيف، يروي عن يحيى بن سعد أحاديث عدة لا يتابع عليها، وغيرها^(١).

وقد يشير إلى تفرد الراوي بزيادة في المتن، مثل الحديث رقم ١٧٦ (٢٢٤/٤) وفيه قال: لم يقل «يقسم» في هذا الحديث، إلا ابن إدريس، وهو من الثقات الحفاظ.

ومن الأمثلة على ما وقع من مخالفة الرواة ونص عليه الدارقطني الحديث رقم ٢٠٣ (٤٩/٣) قال عقبه: خالفه مالك و... إلى آخره، ونحوه حديث رقم ٢٤٤ (٦٤/٣) قال: خالفه شعبة، ونحوه أيضاً رقم ٢٨٤ (١٧٩/٣)، ورقم ٢٧ (١٨٣/٣) وغيرها.

● وقد ينص الدارقطني -رحمه الله- على الاضطراب الواقع في متون الأحاديث.

● والإرسال من العلل التي قد تطرأ على الأحاديث التي رويت متصلة على وجه الخطأ. ويعتني الدارقطني ببيان هذه العلة إن وجدت.

ومن الأمثلة على ذلك: حديث رقم ٣٩ (١٤/٣) قال فيه الدارقطني: هذا مرسل، وهم المبارك على مالك برفعه إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب، مرسل.

وحديث رقم ١٦٩ (٤١/٣) قال: هذا مرسل ولا تقوم به حجة.

وحديث رقم ٦٣ (٢٢٠/٤) قال فيه: الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم.

وحديث رقم ١٤، ١٧، ١٩ (٢٠٠/٤، ٢٠١) وغير هذا كثير.

(١) ينظر على سبيل المثال أيضاً رقم ١٨٤ (٤٤/٣)، ٣٥٩ (٢٠٢/٣).

- ويهتم الدارقطني في "سننه" ببيان الاختلاف على الرواة في طرق الحديث الواحد إن وجد، فينص على الراوي المختلف عليه والأوجه التي روي بها الحديث، ويرجح الوجه المحفوظ. ومثال ذلك: حديث رقم ٣٢٥ (١٩٢/٣) ذكر فيه الاختلاف على عطاء، ومثل رقم ٣٨ (٢١٤/٤) ذكر فيه الاختلاف على عمرو بن دينار وغيرها.

رابعاً: منهجه في العناية بفقه الحديث

تبرز معرفة الدارقطني بالفقه بجانب معرفته بالحديث وعلله، وذلك من خلال تراجمه للأبواب، خاصة ما يوب له في الجزء الأول في كتاب الطهارة حيث بلغ عدد أبوابه (٦٩) باباً وكذلك كتاب الصلاة حيث بلغ عدد أبوابه (٨٤) باباً. فمثلاً من فقهه في هذه التراجم أنه يرى طهارة المني ويدل على ذلك ترجمته للأحاديث الواردة فيه بقوله: باب ما ورد في طهارة المني وحكمه رطباً وبابساً (١٢٤/١) وكذلك يرى وجوب قراءة الفاتحة خلف الإمام في القراءة الجهرية حيث ترجم للأحاديث الواردة فيه بقوله: باب وجوب قراءة أم الكتاب في الصلاة وخلف الإمام (٣١٧/١). والمتأمل في هذا التبويب والترتيب يتعرف على فقهه وعنايته بالفقه. قال الخطيب^(١): "فإن كتاب السنن الذي صنفه يدل على أنه كان ممن اعتنى بالفقه، لأنه لا يقدر على جمع ما تضمن ذلك الكتاب، إلا من تقدمت معرفته بالاختلاف في الأحكام". كما تظهر عنايته بالفقه بإيراده لغريب الحديث وفقهه أحياناً، وذلك لمعرفة الواسعة بالأحكام والاختلافات الفقهية.

ومن الأمثلة على اهتمامه بإيضاح الغريب من الألفاظ وبيانه: الحديث رقم ٥٤ (١٧/٣) في بيان معنى الجمع حيث قال: يقال كل شيء من النخل لا يعرف اسمه فهو جمع. يقال: ما أكثر الجمع في أرض فلان بفتح الجيم. ورقم ٧٣ (٢١/٣) في بيان معنى عمرك الله، قال: قال أهل اللغة معنى قول العرب: عمرك بفتح الراء، سألت الله تعميرك.

ورقم ٢٧٠ (٧٢/٣) «في بيان معنى الكالي» قال فيه: قال اللغويون: هو النسيئة بالنسيئة. وحديث رقم ٢٨٥ (٧٦، ٧٥/٣)، وغيرها. وقد يظهر اجتهاد الدارقطني -رحمه الله- وفقهه في استنتاجه للأحكام الفقهية من الأحاديث التي يوردها أحياناً نادرة. مثل الحديث رقم ٤٩ (٢١٧/٤) حيث قال الدارقطني ما نصه: "فيه سنة في الأصل في إشهد الحاكم على نفسه بإنفاذ القضاء".

المبحث الثالث

مكانة السنن والمؤلفات عليها

إن لكتاب "السنن" مكانة علمية كبرى، وأهمية قصوى - اتضحت ملامحها فيما سبق - وتبرز تلك الأهمية من حيث:

- ١- ثناء العلماء عليه وعلى مؤلفه.
 - ٢- اهتمامهم بالتأليف عليه، وإفادتهم منه.
- أما ثناء العلماء عليه فقد تقدم^(١)، ومنه قول الحافظ ابن كثير فيه ووصفه بأنه من أحسن المصنفات في باب، ولم يسبق إلى مثله^(٢).
- ومن المميزات التي زادت الكتاب أهمية:
- ١- كثرة عدد أحاديثه مع ذكر اختلاف طرقها، وذكر عللها، لبيان حجيتها من عدمها. قال ابن الصلاح^(٣): "إن معرفة علل الحديث من أجل علوم الحديث وأدقها وأشرفها...".
 - وجود تلك الأحاديث المعلولة فيه، لا ينقص من قدره، بل يزيده أهمية، فهو لم يذكرها فيه إلا لبيانها ومعرفتها.
 - قال الحافظ ابن عبد الهادي^(٤): "من عادة الدارقطني وأمثاله أن يذكروا هذا-أي الضعيف والموضوع- في "السنن" ليُعرف...".
 - وقال ابن تيمية^(٥): "(وأبو الحسن الدارقطني مع تمام إمامته في الحديث، فإنه إنما صنف هذه السنن، كي يذكر فيها الأحاديث المستعربة في الفقه ويجمع طرقها، فإنها هي التي يُحتاج فيها إلى مثله، فأما الأحاديث المشهورة في الصحيحين وغيرهما، فكان يستغني عنها في ذلك".
 - ٢- كثرة الأحاديث التي انفرد بإخراجها على الكتب الستة، ومن فوائد روايته لها وكلامه عليها معرفة درجتها من الصحة.
 - وتأتي أهمية الكتاب أيضاً من مكانة مؤلفه وإمامته في علم الحديث ومعرفته بكثير من العلوم، ولا أدل على ذلك من قول الخطيب^(٦) فيه، وثناء غيره من العلماء عليه^(٧).

(١) ينظر ص ٢١ من هذا البحث.

(٢) ينظر ص ٢٥ من هذا البحث.

(٣) التقييد والإيضاح ص ١١٦.

(٤) الصارم المنكي ص ٤٠.

(٥) التسعينية ٩٢٢/٣-٩٢٣.

(٦) ينظر قول الخطيب السابق ص ٢١ من هذا البحث.

(٧) ينظر مكانته العلمية وثناء العلماء عليه في ص ٢١ من هذا البحث.

- ومما يدل على تلك المكانة العناية التي حظي بها كتاب "السنن"، حيث ألفت عليه عدة مؤلفات منها^(١):
- ١- "تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني"^(٢) للحافظ الغساني المتوفى سنة ٦٨٢هـ.
 - ٢- "السامعون لسنن الدارقطني" للحافظ المزري المتوفى سنة ٧٤٢هـ^(٣).
 - ٣- "من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين والمجهولين" تأليف محمد بن عبد الرحمن المقدسي، المتوفى سنة ٨٠٣هـ^(٤).
 - ٤- "رجال الدارقطني" للعراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ^(٥).
 - ٥- "زوائد سنن الدارقطني"^(٦) لقاسم بن قَطْلُوبَعَا المتوفى سنة ٨٧٩هـ.
 - ٦- "التعليق المغني على سنن الدارقطني"^(٧) لأبي الطيب العظيم أبادي المتوفى سنة ٩٨٦هـ.
 - ٧- كتاب في الأحاديث الخماسيات في سنن الدارقطني^(٨).
 - ٨- "المتروكون ومروياتهم في سنن الدارقطني"^(٩) لمحمد راضي حاج عثمان.
 - ٩- ومن ثم تخريج: "زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة" للدكتور محمد اسطنبولي الجزء ١، ٢، رسالة دكتوراه، وأكملته في هذه الرسالة بتخريج زوائد الجزء ٣، ٤ راجية من الله العفو والقبول والتوفيق والسداد.

(١) استفدت مما كتبه الدكتور عبد الله الرحيلي في رسالته "الإمام الدارقطني ..." ص ٢٥٦، ٢٦٢. ولكنني رتبها حسب وفيات مصنفها.

(٢) طبع الكتاب بعناية أشرف بن عبدالمقصود بن عبد الرحيم، نشر دار عالم الكتب، الرياض.

(٣) ذكر الدكتور الرحيلي في ص ٢٧٠ أن منه نسخة في الظاهرية بدمشق مجموع رقم ٦٧ من ق ١٣٦ أ - ١٤٢ ب

(٤) ينظر "الإمام الدارقطني وكتابه السنن" ص ٢٦٣.

(٥) ذكره السخاوي في الإعلان بالتبليغ ص ٢٣٣.

(٦) اختلف فيه هل هو لزوائد الرواة أو المتون. ينظر الضوء اللامع ١٨٨/٦، وسيأتي مزيد بيان لذلك في المبحث الثاني من الفصل الثالث إن شاء الله تعالى، ينظر ص ٥٥.

(٧) طبع بهامش السنن للدارقطني، التي حققها السيد عبد الله هاشم يماني.

(٨) ذكره السخاوي في فتح المغيث ١١/٣، والكتاني في الرسالة المستطرفة ص ٧٤ ولم يذكر مؤلفه، وذكره السيوطي في نظم العقيان ص ٥٠، ونسبه لابن حجر.

(٩) رسالة ماجستير نوقشت عام ١٤٠١هـ في الجامعة الإسلامية. ينظر دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية ص ٣٦٢.

الفصل الثالث

دراسة موجزة عن علم زوائد الحديث

- ❖ المبحث الأول: تعريف علم زوائد الحديث.
- ❖ المبحث الثاني: تاريخ نشأة هذا العلم والمؤلفات فيه.
- ❖ المبحث الثالث: مناهج العلماء في اعتبار الزوائد.
- ❖ المبحث الرابع: أهمية وفوائد هذا النوع من التأليف.
- ❖ المبحث الخامس: الفرق بينه وبين علم زيادات الثقات.

الفصل الثالث

دراسة موجزة عن علم زوائد الحديث المبحث الأول

تعريف علم زوائد الحديث

يتضمن معنى الزيادة في اللغة النمو والكثرة، والدلالة على الفضل. قال ابن فارس^(١): "الزاي والياء والذال أصل يدل على الفضل، يقولون: زاد الشيء يزيد، فهو زائد، ويقال شيء كثير الزيادة أي الزيادات".

وقال ابن منظور^(٢): "الزيادة: النمو، وكذلك الزيادة. والزيادة خلاف النقصان". وقد بين الراغب الأصبهاني^(٣) أن الزيادة تكون بأن ينضم شيء آخر إلى ما عليه الشيء في نفسه.

وهذا المعنى اللغوي ملحوظ في معنى الزوائد في علم الحديث حيث يتم تتبع واستخراج الزوائد على كتاب، من حيث رجاله أو من حيث متونه، التماساً لما تحويه من الفوائد التي قد يصعب التوصل إليها قبل استخراجها.

أما تعريف علم زوائد الحديث اصطلاحاً فهو:

علم يشمل البحث في استخراج الأحاديث الزائدة سنداً أو امتناً أو هما معاً على كتاب آخر. هذا التعريف المستخلص هو لعلم زوائد الحديث، وليس لكتب الزوائد. فالملاحظ أن التعريفات التي ذكرها بعض الأئمة والعلماء هي لكتب الزوائد لا للعلم نفسه. فالإمام الكتاني - رحمه الله - وهو يعد أول من تكلم في ذلك، يقول بعد أن ذكر ما أُلّف في الحديث: "ومنها - أي من كتب الحديث - كتب الزوائد أي الأحاديث التي يزيد بها بعض كتب الحديث على بعض آخر معين منها"^(٤).

ومن سار على نهج الإمام الكتاني في هذا التعريف بعض المؤلفين المعاصرين كالدكتور شاكر عبد المنعم في كتابه "ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة"^(٥).

(١) معجم مقاييس اللغة ٤٠/٣

(٢) لسان العرب ١٢٣/٦

(٣) ينظر مفردات القرآن ص ٣٨٥، ٣٨٦

(٤) ينظر الرسالة المستطرفة ص ١٢٧-١٢٨

(٥) ينظر ٤١٩/١

والدكتور أكرم ضياء العمري في كتابه "بحوث في تاريخ السنة المشرفة"^(٦). والدكتور محمود الطحان في كتابه "أصول التخريج ودراسة الأسانيد"^(٧).
أما الدكتور خلدون الأحذب فقد سبق إلى تعريف علم الزوائد من خلال استقراءه لمناهج المؤلفين في الزوائد، وضوابطهم وشروطهم مع ملاحظة المسلك التطبيقي لهم فقال: "يمكن تعريف (علم الزوائد) بأنه: "علم يتناول أفراد الأحاديث الزائدة في مصنف رويت فيه الأحاديث بأسانيد مؤلفه، على أحاديث كتب الأصول الستة أو بعضها، من حديث بتمامه لا يوجد في الكتب المزيد عليها، أو هو فيها عن صحابي آخر، أو من حديث شارك فيه أصحاب الكتب المزيد عليها أو بعضهم، وفيه زيادة مؤثرة". ثم فصل في شرح التعريف شرحاً وافياً^(٨).

(٦) ينظر ص ٢٥٦.

(٧) ينظر ص ١١٩.

(٨) ينظر كتابه القيم والمفيد في هذا العلم "علم زوائد الحديث" ص ١١، ١٢.

المبحث الثاني

تاريخ نشأة هذا العلم والمؤلفات فيه

عُني كثير من العلماء بجمع الحديث النبوي، وكثرت فيه التصانيف وتعددت طرق التأليف من المسانيد والجوامع والسنن ثم المستخرجات والمستدركات.

وفي القرن الثامن ظهر نوع جديد من التأليف، وهو ذكر الأحاديث الزائدة في بعض الكتب على غيرها من الأحاديث في كتب أخرى، وكان أول من ألف في هذا الفن هو الحافظ مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢هـ حيث قام باستخراج الأحاديث الزائدة في صحيح ابن حبان على الصحيحين. ثم جاء نور الدين الهيثمي المتوفى سنة (٨٠٧هـ) فصنف زوائد ثمانية كتب بإشارة شيخه الحافظ زين الدين العراقي. وتبعه على هذا التأليف تلميذه الحافظان: شهاب الدين البوصيري المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، وابن حجر العسقلاني المتوفى سنة (٨٥٢هـ)، وقد رتبوا كتبهم على الأبواب الفقهية لتسهيل الكشف عن الأحاديث التي فيها.

وأما المؤلفات في هذا الفن فهي مرتبة حسب وفيات مؤلفيها كالتالي:

- ١- "زوائد ابن حبان على الصحيحين" للحافظ مغلطاي بن قليج البكجري الحنفي (ت ٧٦٢هـ). وهو في مجلد كما ذكر الحافظ تقي الدين ابن فهد المكي في كتابه "لحظ الألفاظ" بذييل طبقات الحفاظ^(١).
- ٢- "غاية المقصد في زوائد المسند"^(٢) للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت ٨٠٧هـ). جمع فيه زوائد مسند الإمام أحمد على الكتب الستة، مُرتباً له على الأبواب، مع ذكر الأحاديث بأسانيدھا.
- ٣- "كشف الأستار عن زوائد البزار"^(٣) للإمام الهيثمي، جمع فيه زوائد مسند البزار المسمى: "البحر الزخار" على الكتب الستة، ورتبّه على الأبواب، وساق فيه الأحاديث بأسانيدھا.
- ٤- "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"^(٤) للإمام الهيثمي، جمع فيه زوائد مسند أبي يعلى،

(١) لحظ الألفاظ ص ١٣٩، ذيل طبقات الحفاظ للسيوطي ص ٣٦٦، هدية العارفين ٦/٤٦٧، ٤٦٨.

(٢) قام بتحقيق الكتاب ودراسته أربعة من طلاب جامعة أم القرى، ونالوا بذلك درجة الدكتوراه، هم: سيف الرحمن مصطفى - رحمه الله -، وحزرة عبد الله حمزة، وجهاد بونجا، وعبد الرحمن سراج.

(٣) طبع عدة طبقات في أربعة مجلدات، الأولى عام ١٣٩٩هـ، بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، ونشرته مؤسسة الرسالة بيروت.

(٤) قام الدكتور نايف بن هاشم الدعيس بالتحقيق والدراسة لأحاديث الكتب العشرة الأولى منه، وهي تضم ستمائة وخمسة عشر حديثاً، وهذه تعادل نحو ربع الكتاب، وقد طبع هذا الجزء عام ١٤٠٢هـ، ونشرته مؤسسة تهامة في المملكة العربية السعودية، ثم طبع الكتاب كاملاً عام ١٤١٣هـ بتحقيق سيد كسروي حسن، نشرت دار الكتب العلمية بيروت.

واعتمد فيه على الرواية المختصرة^(١)، وأضاف إليه زوائد مسانيد العشرة عليه السلام من الرواية المطولة التي سماها "المسند الكبير"^(٢)، ورتبه على الأبواب الفقهية، وبلغ عددها ثمانية وخمسين باباً^(٣)، وتبلغ أحاديثه ما يقارب ألفين وأربعمائة حديثاً، كما ذكر الدكتور الدعيس في دراسته عن الكتاب^(٤).

٥- "البدر المنير في زوائد المعجم الكبير" للإمام الهيثمي. جمع فيه زوائد المعجم الكبير للطبراني على الكتب الستة، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وهو في ثلاث مجلدات كما ذكر الكتاني^(٥).

٦- "مجمع البحرين في زوائد المعجمين"^(٦) للإمام الهيثمي. جمع فيه زوائد معجمي الطبراني الأوسط والصغير على الكتب الستة ورتبه على الأبواب الفقهية، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وبلغ عدد أحاديثه خمسة آلاف ومائة وتسعة وثلاثين حديثاً.

٧- "مجمع الزوائد ومنبع الفوائد"^(٧) للإمام الهيثمي. وقد جمع فيه كتبه السابقة بإشارة شيخه الحافظ أبو الفضل العراقي، حيث يقول في مقدمة كتابه هذا: كنت جمعت زوائد مسند الإمام أحمد وأبي يعلى الموصلي وأبي بكر البزار ومعجم الطبراني الثلاثة ...، فقال لي سيدي: وشيخي العلامة شيخ الحفاظ بالمشرق والمغرب ومفيد الكبار ومن دونهم الشيخ زين الدين أبو الفضل عبدالرحيم بن العراقي عليه السلام وأرضاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه: اجمع هذه التصانيف واحذف أسانيدنا لكي يجمع أحاديث كل باب منها في باب واحد من هذا. فلما رأيت إشارته إليّ بذلك صرفت همتي إليه وسألت الله تعالى تسهيله والإعانة عليه^(٨).

(١) لمسند الإمام أبي يعلى روايتان مطولة ومختصرة، وقد اعتمد الحافظ الهيثمي على الرواية المختصرة. ينظر مقدمة الحافظ ابن حجر لكتابه المطالب العالية ص ٤.

(٢) المقصد العلي ص ٧٣.

(٣) المقصد العلي ص ٨٣.

(٤) المقصد العلي ص ٧٣.

(٥) الرسالة المستطرفة ص ١٢٨-١٢٩، وينظر لخط الأخطا لابن فهد ص ٢٤٠.

(٦) طبع جزء منه من أول الكتاب إلى باب ترك اليهود والنصارى من كتاب العلم، بتحقيق حافظ بن محمد بن عبد الله الحكمي وقدمه إلى الجامعة الإسلامية كرسالة دكتوراه، ونشرته مكتبة الصديق بالطائف عام ١٤١٢ هـ. ثم طبع الكتاب كله في ثمانية مجلدات، بتحقيق عبدالقدوس محمد نذير، عام ١٤١٣ هـ، ونشرته مكتبة الرشد بالرياض. ثم طبع بتحقيق محمد حسن الشافعي عام ١٤١٩ هـ، ونشرته دار الكتب العلمية بيروت.

(٧) طبع الكتاب عدة طبعات، الأولى في عشر مجلدات عام ١٣٥٢ هـ، ونشرته مكتبة القدسي بالقاهرة.

(٨) مجمع الزوائد ٧/١.

٨- "بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث"^(١) للإمام الهيثمي. جمع فيه زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة على الكتب الستة، ورتبه على الأبواب الفقهية، وأبقى على أسانيد الأحاديث فلم يحدفها.

وقال في مقدمة كتابه: إن سيدي وشيخي شيخ الإسلام زين الدين أبو الفضل عبد الرحيم العراقي أحسن الله إليه وأرضاه وجعل الجنة مثوانا ومثواه، أهلني لإقراء كتب فسررت بذلك، ثم أمرني بتخريج زوائد الحارث بن محمد بن أبي أسامة...^(٢).

٩- "موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان"^(٣) للإمام الهيثمي. جمع فيه زوائد "صحيح ابن حبان" على الصحيحين، وقال في مقدمته: فقد رأيت أن أفرد زوائد "صحيح أبي حاتم محمد بن حبان البستي" رحمه الله على صحيح البخاري ومسلم رحمهما الله، مُرتباً ذلك على كتب فقه أذكرها؛ لكي يسهل الكشف منها، فإنه لا فائدة في عزو الحديث إلى "صحيح ابن حبان" مع كونه في شيء منهما، وأردت أن أذكر الصحابي فقط وأسقط السند اعتماداً على تصحيحه، فأشار عليّ سيدي الشيخ الإمام العلامة الحافظ ولي الدين أبو زرعة ابن سيدي الشيخ الإمام العلامة شيخ الإسلام أبي الفضل عبد الرحيم ابن العراقي بأن أذكر الحديث بسنده لأن فيه أحاديث تكلم فيها بعض الحفاظ، فرأيت أن ذلك هو الصواب^(٤).

١٠- "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"^(٥) للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري (ت ٨٤٠هـ). جمع فيه زوائد عشرة مسانيد على الكتب الستة وهي: مسند أبي داود الطيالسي، ومسند الحميدي، ومسند مسدد بن مسرهد، ومسند أبي بكر ابن أبي شيبة، ومسند إسحاق بن راهويه، ومسند ابن أبي عمر العدني، ومسند أحمد بن منيع، ومسند عبد بن حميد، ومسند الحارث بن أبي أسامة، والمسند الكبير لأبي يعلى. ورتبه على الأبواب الفقهية، وذكر الأحاديث بأسانيدها. ثم اختصره بعد حذف أسانيد الأحاديث، وسماه: "مختصر إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"^(٦).

(١) حققه حسين أحمد صالح البكري وقدمه إلى الجامعة الإسلامية كرسالة دكتوراه عام ١٤٠٥هـ، وطبع بعد ذلك بمركز خدمة السنة بالتعاون مع مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ثم طبع الكتاب بتحقيق مسعد عبد الحميد محمد السعدني، ونشرته دار الطلائع بالقاهرة، وقد اختلف في عدد أحاديثه فعند الأول (١١١١) حديثاً، وعند الثاني (١١٤٣) حديثاً.

(٢) بغية الباحث بتحقيق مسعد السعدني ص ١٧.

(٣) طبع بتحقيق الشيخ محمد عبدالرزاق حمزة -رحمه الله تعالى-، ثم طبع بتحقيق حسين سليم أسد الداراني، وعبد الله علي كوشك، عام ١٤١١هـ، ونشرته دار الثقافة العربية بدمشق.

(٤) موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان ص ٢٨.

(٥) حقق الكتاب كرسائل دكتوراه في الجامعة الإسلامية.

(٦) طبع في عشرة أجزاء بتحقيق سيد كسروي حسن عام ١٤١٧هـ، ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت.

- ١١- "مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه"^(١) للإمام شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري. جمع فيه زوائد سنن ابن ماجه على الكتب الخمسة: الصحيحين، وسنن أبي داود، وسنن الترمذي، وسنن النسائي، وقد ذكر الأحاديث بأسانيدھا.
- ١٢- "فوائد المنتقى لزوائد البيهقي" وهو أيضاً للبوصيري جمع فيه زوائد السنن الكبرى للبيهقي على الكتب الستة، وهو في مجلدين أو ثلاث كما قال السخاوي^(٢).
- ١٣- "زوائد مسند البزار"^(٣) للإمام للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) قال في مقدمة كتابه^(٤): فإنني لما علقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة [في]^(٥) مسند الإمام أحمد رحمه الله، جمع شيخنا الإمام أبي الحسن الهيثمي وقفت على تخريج زوائد أبي بكر البزار - رحمه الله - جمع أبي الحسن المذكور على الكتب الستة أيضاً، فرأيت أن أفرد ههنا من تصنيفه المذكور ما انفرد به أبوبكر عن الإمام أحمد؛ لأن الحديث إذا كان في المسند الحنبلي لم يحتج إلى عزوه إلى مصنف غيره لجلالته^(٦).
- ١٤- "مختصر زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة"^(٧) للحافظ ابن حجر، جمع فيه زوائد "مسند الحارث بن أبي أسامة" على الكتب الستة ومسند الإمام أحمد.
- ١٥- "زوائد مسند أحمد بن منيع"^(٨) للحافظ ابن حجر.
- ١٦- "زوائد الأدب المفرد للبخاري"^(٩) للحافظ ابن حجر. جمع فيه زوائد كتاب "الأدب المفرد" للإمام البخاري على الكتب الستة.

(١) طبع الكتاب عدة طبعات الأولى بتحقيق محمد المنتقى الكشناوي عام ١٤٠٢هـ، وهي طبعة مليئة بالأغلاط، كما حققه كمال يوسف الحوت ونشرته دار الحنان ببيروت سنة ١٤٠٦هـ.

(٢) الضوء اللامع ١/٢٥١-٢٥٢، ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٧٩-٣٨٠، الرسالة المستطرفة ص ١٢٨.

(٣) حقق نصفه عبد الله مراد السلفي عام ١٤٠٤هـ، كرسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الإسلامية، كما حققه صبري بن عبد الخالق أبو ذر، عام ١٤١٢هـ، وصماه: مختصر زوائد البزار، ونشرته مؤسسة الكتب الثقافية ببيروت. وذكر في نظم العقيان للسيوطي ص ٤٨: باسم المنتخب في زوائد البزار على الكتب الستة ومسند أحمد.

(٤) مختصر زوائد مسند البزار تحقيق صبري عبد الخالق ١/٥٨.

(٥) ورد في المطبوع بتحقيق صبري عبد الخالق ١/٥٨، وكذلك في المخطوطتين التي اعتمد عليهما: ... لما علقت الأحاديث الزائدة على الكتب الستة [و] مسند، والصواب ما أثبت، كما في كشف الظنون ٢/١٦٨٢، ولعل الخطأ إما سبق قلم من الحافظ ابن حجر - رحمه الله - كما ذكر الدكتور خلدون، أو خطأ من النساخ، ومن تأمل كلام الحافظ يتبين له صحة ذلك.

(٦) مراد الحافظ - رحمه الله - من هذا التصنيف ذكر الأحاديث الزائدة في مسند البزار على الكتب الستة والزائدة أيضاً على زوائد مسند الإمام أحمد المسمى بغاية المقصد، أي بإمكاننا أن نقول: زوائد كشف الأستار على غاية المقصد.

(٧) ينظر نظم العقيان ص ٤٧.

(٨) المصدر السابق.

(٩) ينظر نظم العقيان ص ٤٧، فهرس الفهارس والأثبت ١/٣٣٤.

١٧- "المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية"^(١) للحافظ ابن حجر. جمع فيه الحافظ ابن حجر -رحمه الله- زوائد المسانيد العشرة التي ذكرت في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للإمام البوصيري، على "الكتب الستة" و "مسند الإمام أحمد".

والذي ذكره ثمانية مسانيد فقط؛ لأن التاسع وهو "مسند إسحاق بن راهويه" لم يقف إلا على قدر نصفه فتتبع ما فيه، والعاشر هو "مسند أبي يعلى" -الرواية المطولة-، جمع منه الزوائد التي لم يذكرها الهيتمي في "مجمع الزوائد".

فموضوع كتاب "الإتحاف" و "المطالب" واحد لا يختلف إلا في الكتب المزيد عليها، حيث أضاف الحافظ ابن حجر سابعاً هو "مسند الإمام أحمد"^(٢).

١٨- "زوائد شعب الإيمان للبيهقي" للإمام جلال الدين السيوطي^(٣)، (ت ٩١١هـ). جمع فيه مؤلفه زوائد "شعب الإيمان" على الكتب الستة.

١٩- "زوائد نوادر الأصول للحكيم الترمذي"^(٤) للإمام السيوطي أيضاً. وهناك مؤلفات أخرى في هذا الفن ذكرها الأستاذ عبدالسلام علوش في كتابه "علم زوائد الحديث"^(٥).

وقد وفق الله الباحثين في هذا العصر ببذل المزيد من الجهود لاستخراج زوائد عدد من كتب الحديث والسنة وذلك لأهمية هذا النوع من التأليف، وهذا بيان بأسماء الرسائل الجامعية التي أفردت فيها الزوائد:

١- زوائد الدارمي على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ سيف الرحمن مصطفى -رحمه الله- ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٣٩٧هـ، واقتصر فيها على الأحاديث المرفوعة التي وردت من طريق صحابي، ولم تخرج في الستة أو بعضها، وذكر الأحاديث بأسانيدها، وتكلم عليها، وحكم عليها، وخرجها، وشرح غريبها.

٢- زوائد مصنف الإمام عبدالرزاق على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ يوسف محمد صديق، ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة الإمام محمد ابن سعود عام ١٤٠١هـ. وقد قام باستخراج زوائد المصنف على الستة، ولم يتعرض لدراسة أسانيدها أو الحكم عليها، أو تخريجها.

(١) طبع بتحقيق الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، في أربعة مجلدات عام ١٣٩٠هـ، ونشرته وزارة الأوقاف الكويتية.

(٢) علم زوائد الحديث ص ٦٠.

(٣) كشف الظنون ٩٥٦/٢، الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

(٤) كشف الظنون ٩٥٦/٢، الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

(٥) ينظر ص ٣٠٥.

ومن ثم قام الأستاذين هشام بناني وعبدالرحمن الخريصي بإتمام هذا الجهد بالكلام على الأسانيد والحكم عليها والتخريج وشرح الغريب، ونالا بهذا العمل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٩هـ.

٣- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ خلدون الأحذب، ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة أم درمان، وقام فيها باستخراج الزوائد ودراسة أسانيدها والحكم عليها وتخريجها.

٤- زوائد مصنف ابن أبي شيبة على الكتب الستة.

أعدها الأستاذ حسين عبدالحميد النقيب، ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٠هـ. وجمع فيها الأحاديث المرفوعة من أول الكتاب إلى كتاب الأيمان والندور، وقام بدراسة أسانيدها والحكم عليها وتخريج أحاديثها وشرح غريبها. وأكمل العمل عدد من الطلاب في جامعة أم القرى لنيل درجتي الدكتوراه والماجستير.

٦- زوائد سنن سعيد بن منصور على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ أحمد بن صالح الغامدي، ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى.

٥- زوائد كتاب الأدب المفرد على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ صالح إسماعيل حاج محمد. ونال بها درجة الماجستير من جامعة أم القرى عام ١٤١٢هـ.

٧- زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة.

رسالة أعدها الأستاذ محمد خالد اسطنبولي، ونال بها درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ، وجمع فيها الأحاديث المرفوعة من المجلد الأول، وقام بدراسة أسانيدها والحكم عليها وتخريج أحاديثها وشرح الغريب.

ثم صدرت كتب حديثة في الزوائد منها:

١- زوائد الأجزاء المنتهية على الكتب الستة المشهورة. لعبد السلام علوش.

٢- إنجاز الوعود بزوائد أبي داود على الكتب الخمسة. لسيد بن كسروي.

٣- إسعاد الرائي بأفراد وزوائد النسائي على الكتب الخمسة. لسيد بن كسروي.

وذكر بعض العلماء كتباً ألفت في الزوائد ولكن لا يعرف مضمونها منها:

١- زوائد مسند أبي حنيفة^(١).

(١) ينظر كشف الظنون ٢/ ١٦٨٠.

٢- تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول. لمحمد بن يعقوب القيروزأبادي (ت ٨١٧هـ)^(١).

٣- زوائد الكتب الأربعة مما هو صحيح للحافظ ابن حجر^(٢).

وهناك كتبٌ عدّت من كتب الزوائد ولكن ليست منها، وهي:

١- "زوائد الحلية لأبي نعيم" نسبة السيوطي^(٣) والكتاني^(٤) خطأً للهيثمي. وما قام به الهيثمي هو ترتيب أحاديث الحلية لأبي نعيم على الأبواب، كما ذكر السخاوي^(٥).

٢- "زوائد فوائد تمام" وهو أيضاً نسبة الكتاني^(٦) خطأً للهيثمي. ولكن الذي عمله الهيثمي هو ترتيب أحاديث فوائد تمام^(٧).

٣- "زوائد سنن الدراقطني" لزين الدين القاسم بن قُطْلُوبُغا الحنفي^(٨). وهو وهم، وإنما الذي قام به إخراج زوائد رجال سنن الدارقطني على رجال الكتب الستة كما ذكر السخاوي^(٩) وعبدالحكي الكتاني^(١٠).

٤- "زوائد مسند الفردوس" نسبة الكتاني^(١١) للحافظ ابن حجر، والصواب أن الحافظ ابن حجر قام باختصار "مسند الفردوس" في كتاب أسماه "تسديد القوس في مختصر مسند الفردوس"^(١٢).

(١) ينظر كشف الظنون ٥٣٧/٢.

(٢) نظم العقيان ص ٥٠، فهرس الفهارس ٣٣٦/١.

(٣) ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٧٣.

(٤) الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

(٥) الضوء اللامع ٢٠١/٥، ينظر لخط الأخطا لابن فهد ص ٢٤٠.

(٦) الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

(٧) ينظر الضوء اللامع ٢٠١/٥.

(٨) الرسالة المستطرفة ص ١٢٩.

(٩) الضوء اللامع ١٨٧/٦.

(١٠) فهرس الفهارس والأثبات ٩٧٢/٢.

(١١) الرسالة المستطرفة ص ١٢٨.

(١٢) ينظر نظم العقيان ص ٤٧، هدية العارفين ١٢٩/٥، كشف الظنون ١٦٨٤/٢.

المبحث الثالث

مناهج العلماء في اعتبار الزوائد ونماذج من ذلك

يتضح منهج العلماء في اعتبارهم للزوائد من خلال ما ذكره في الكتب التي ألفوها في هذا الفن. فالإمام الهيثمي - رحمه الله - يبين منهجه في إفراده لزوائد "المسند" فقال في "غاية المقصد"^(١): فذكرت فيه ما انفرد به الإمام أحمد وولده أبو عبد الرحمن من حديث مرفوع بتمامه، وحديث شاركهم فيه أو بعضهم، وفيه زيادة ربما كانت الزيادة في أول الحديث وهو طويل فأقتصر عليها، وربما كانت في آخره، فتارة أقتصر عليها، وتارة أذكرها كلها وأنبه بقولي: رواه فلان خلا كذا، أو رواه فلان باختصار. وقال في "المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي"^(٢): فذكرت فيه ما انفرد به عن أهل الكتب الستة من حديث بتمامه، ومن حديث شاركهم فيه أو بعضهم وفيه زيادة، وأنبه على الزيادة بقولي: أخرجه فلان خلا قوله كذا، أو لم أره بتمامه عند أحد منهم. ونحو هذا المنهج قرره في كتابه "كشف الأستار عن زوائد البرار"^(٣).

أما البوصيري - رحمه الله - فقد أبان عن منهجه في "مصباح الزجاجة"^(٤) بقوله: فإن كان الحديث في الكتب الخمسة أو أحدها من طريق صحابي واحد، لم أخرجه، إلا أن يكون فيه زيادة عند ابن ماجه تدل على حكم. وإن كان من طريق صحابين فأكثر، وانفرد ابن ماجه بإخراج طريق منها، أخرجه ولو كان المتن واحداً، وأنبه عقب كل حديث أنه في الكتب الخمسة المذكورة أو أحدها عن طريق فلان مثلاً إن كان، فإن لم يكن ورأيت الحديث في غيرها، نبهت عليه لفائدة، وليعلم أن الحديث ليس بفرد. ثم أتكلم على كل إسناد بما يليق بحاله صحة أو حسناً أو ضعفاً وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر.

وكذا منهجه في "إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة"^(٥).

وأما الحافظ ابن حجر - رحمه الله - فقد ذكر منهجه في إفراده لزوائد المسانيد الثمانية بقوله في "المطالب العالية"^(٦): وشرطي فيه ذكر كل حديث ورد عن صحابي لم يخرج له الأصول السبعة^(٧)

(١) ١/١، ٢ بتحقيق سيف الرحمن مصطفى رحمه الله تعالى.

(٢) ص ٨١ بتحقيق نايف الدعيس.

(٣) ينظر ١/٥٦، ففيه بيان منهجه الذي سار عليه.

(٤) ١/٣، ٤.

(٥) ينظر مقدمة "مختصر إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" ١/٢-٣، ففيه بيان منهجه وطريقته في كتاب "الإتحاف".

(٦) ١/٥٠.

(٧) زاد على الأصول الستة "مسند الإمام أحمد".

من حديثه، ولو أخرجوه أو بعضهم من حديث غيره مع التنبيه عليه أحياناً. ومن خلال هذه الأقوال لأئمة هذا الفن ورواده تبين منهجهم في اعتبار الزوائد ومجمله ما يلي:

١- أن يكون متن الحديث لم يُخرج في الأصول أو بعضها بلفظه ولا بمعناه، لا من حديث الصحابي نفسه، ولا من حديث غيره من الصحابة.

ومثاله:

- ما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١١٧/٤ عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله ﷺ: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زنية». فهذا الحديث زائد سنداً ومتناً ولم يخرج أصحاب الأصول^(١).
- وما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢٧٤/٦ عن علي: «أن النبي ﷺ قطع في بيضة من حديد ...» الحديث.

وذكره في "كشف الأستار" ٢٢٠/٢ برقم ١٥٥٩.

وهذا الحديث أيضاً لم يخرج أحد من أصحاب الكتب الستة^(٢).

- وما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٩٨/٣، ٩٩، ٢٣٠/٤ عن عدي أنه كان بين امرأتين فرمى إحداهما بحجر فقتلها ... الحديث.

وذكره الحافظ ابن حجر في "المطالب العالية" ٤٤٦/١ رقم ١٤٩١.

فهذا الحديث لم يخرج في الأصول الستة^(٣).

٢- أن يكون متن الحديث مخرجاً في الأصول الستة أو بعضها بلفظه أو بمعناه، لكن عن صحابي آخر.

مثاله:

- ما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ٢٦٧/٤، ٢٦٨ عن ابن عباس، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال^(٤).

(١) ينظر الحديث رقم ١٥ [٤٨] من هذا البحث فهو زائد من كل وجه.

(٢) ينظر الحديث رقم ٢١٣ [٣٣٤] من هذا البحث ففيه أن الحديث زائد من كل وجه بمعنى أنه لم يخرج أحد في الأصول.

(٣) ينظر الحديث رقم ٢١٦ [٣٥٨] من هذا البحث.

(٤) أخرجه الإمام مسلم، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه كلهم من حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة بنت الحارث، وعند الترمذي من حديث أبي رافع. ينظر أصل الحديث رقم ٢٨٤ [٦٢] في كتاب النكاح من هذا البحث.

فهذا الحديث لم يخرج الستة من حديث ابن عباس^(١) بهذا اللفظ، وإنما هو عندهم بهذا اللفظ من حديث يزيد بن الأصم، عن ميمونة، ومن حديث أبي رافع ومثاله أيضاً:

• ما ذكره البوصيري في "مصباح الزجاجة" ١٣٠/٢، ١٣١ عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان».

فهذا الحديث لم يخرج أحد الخمسة عن ابن عمر رضي الله عنهما، إنما أخرجه أبو داود، والترمذي من حديث عائشة^(٢)، فهو زائد لجنيته عن صحابي آخر.

٣- أن يكون متن الحديث مخرجاً في الأصول الستة أو بعضها عن الصحابي نفسه، لكن في متنه زيادة مؤثرة لم يخرجها أحد منهم.

مثاله:

• ما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١٣٦/٣ عن جابر عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كل معروف صدقة وما أنفق الرجل على أهله وماله...» الحديث، وقال عقبه: في الصحيح طرف منه.

فهذا الحديث شطر منه عند البخاري والترمذي من حديث جابر^(٣).

• وما ذكره الهيثمي في "مجمع الزوائد" ١٠٢/٤ عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة حتى تطعم، ولا صوف على ظهر، ولا لبن في ضرع. قال الهيثمي: النهي عن بيع الثمرة في الصحيح.

والحديث أخرجه الإمام مسلم^(٤) نحوه عن ابن عباس دون قوله: «ولا صوف على ظهر ولا لبن في ضرع».

فهذه زيادة لفظية مؤثرة.

٤- واعتبر أيضاً في مناهجهم لإفراد الزوائد ما أخرجه الستة أو بعضهم مختصراً، وورد مطولاً عند من تفرد زوائده.

(١) أخرجه الستة من حديث ابن عباس لكن بلفظ: ((تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم)) ينظر أصل وشواهد الحديث رقم ٢٨٧ [٧١] في كتاب النكاح.

(٢) ينظر أصل الحديث رقم ٣٦٦ [١١٢] في كتاب الطلاق من هذا البحث.

(٣) ينظر الحديث رقم ٣٧ [١٠١] من هذا البحث.

(٤) ١١٦٧/٣ برقم ١٣٥٧، والحديث أخرجه الستة دون الزيادة، لكن عن غير ابن عباس، ينظر الحديث رقم ١١ [٤٠] من هذا البحث.

ومثاله:

- ما ذكره الهيثمي في المجمع ١١٧/٤ عن أبي هريرة مرفوعاً: «رأيت ليلة أسرى بي ...» الحديث، قال الهيثمي: رواه ابن ماجه باختصار^(١).
- وما ذكره الهيثمي في المجمع ٢٧٩/٤ عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا تنكح البكر حتى تستأذن وإذنها الصموت، والثيب تصيب من أمرها ما لم تدع إلى سخطه ...» الحديث، قال الهيثمي عقبه: هو في الصحيح باختصار^(٢).

(١) سنن ابن ماجه ٨١٢/٢، رقم ٢٤٣١.

(٢) أخرجه الستة عن أبي هريرة، ينظر أصل الحديث رقم ٢٥٦ [٦٢] في كتاب النكاح ص ٦٢٤ من هذا البحث.

المبحث الرابع

أهمية وفوائد هذا النوع من التأليف

إن لعلم الزوائد أهمية في خدمة السنة النبوية والعناية بها من حيث حفظها وتدوينها وتقريبها وتيسيرها. ويلمس هذا ويعرف من خلال المصنفات التي ألفت في هذا العلم. وما بذله مؤلفوها عليهم الرحمت الواسعات من جهد كبير، وعلم غزير، وفهم وفير. وأقوالهم تكشف عن مدى أهمية هذا التأليف وفوائده.

فهذا الإمام الهيثمي - رحمه الله - يبين فوائد هذا العلم فيقول في مقدمة كتابه "كشف الأستار"^(١): وبعد، فقد رأيت مسند الإمام أبي بكر المسمى بـ "البحر الزخار" قد حوى جملة من الفوائد الغزار، يصعب التوصل إليها على من التمسها، ويطول ذلك عليه قبل أن يخرجها فأردت أن أتبع ما زاد فيه على الكتب الستة ...

ويقول في مقدمة كتابه "المقصد العلي"^(٢): وبعد فقد نظرت مسند الإمام أبي يعلى أحمد بن علي بن المثني الموصلي رحمته الله، فرأيت فيه فوائد غزيرة لا يفتن لها كثير من الناس، فعزمت على جمعها على أبواب الفقه لكي يسهل الكشف عنها لنفسه ولن أراد ذلك ... وتتلخص هذه الفوائد لعلم الزوائد فيما يلي:

- ١ - تقريب السنة وتيسيرها، مما يعين على الوصول إلى ما استخراج من زوائد عن الأصول، وذلك لقلّة عدد أحاديثها بالنسبة لأصولها التي استخرجت منها.
- ٢ - سهولة الوصول إلى ما لم يكن في أحد كتب الأصول لكونها (أي الزوائد) مرتبة على الأبواب الفقهية.
- ٣ - للزيادات اللفظية فوائد في الاستنباط والاستدلال للأحكام الفقهية.
- ٤ - يستفاد منها معرفة الأفراد من الحديث، وما تعددت طرقه للحكم على الأحاديث بالتواتر أو الغرابة، أو تقوية الضعيف، أو الترجيح عند التعارض.
- ٥ - الاستفادة من كلام المؤلفين لكتب الزوائد على الأحاديث تصحيحاً وتضعيفاً^(٣).

(١) ٥/١.

(٢) ص ٨١.

(٣) كما يفعل الهيثمي في "مجمع الزوائد"، والبوصيري في "مصباح الزجاجية"، وابن حجر في "المطالب العالية" وفي كتبهم الأخرى.

- ٦- حفظت كتب الزوائد جملة من أحاديث الكتب المفقودة كمسند مسدد، وابن أبي عمر، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، والحاثر بن أبي أسامة.
- ٧- استفاد من كتب الزوائد في تحقيق النصوص الحديثية وتوثيقها، حيث أنها تعتبر نسخاً أخرى لتلك الكتب التي أفردت زوائدها، وهي موجودة كمسند الإمام أحمد وأبي يعلى^(١).
- ٨- من فوائد الدراسات الحديثية للزوائد تخريجها، ودراسة أسانيدها لمعرفة الصحيح والحسن والضعيف والموضوع.

(١) هذا بالنسبة لكتب الزوائد التي روى أصحابها تلك الكتب بالإسناد المتصل لمؤلفيها.

المبحث الخامس

الفرق بين علم الزوائد وبين علم زيادات الثقات

يظهر الفرق بين علم زوائد الحديث، وعلم زيادات الثقات من حيث موضوع كل منهما وغرضه.

فعلم زوائد الحديث - كما سبق - هو علم يبحث في حصر واستخراج أحاديث زائدة عما في كتب الأصول سنداً ومتناً أو أحدهما. بقطع النظر عن الرواة ضعفاء أو ثقات، وليس من مقاصده الحكم على الحديث أو بيان درجته بحال، فدائرته واسعة.

والغرض منه: جمع مادة علمية حديثية ليست في الكتب الستة أياً كانت فائدة ذلك. وأما زيادات الثقات فهي علم يتناول زيادة لفظة أو جملة لا يرويها إلا الثقة، كما يتناول المزيد في متصل الأسانيد^(١).

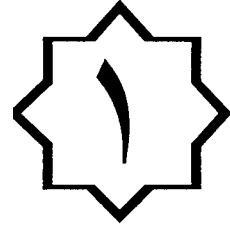
سواء كان ذلك في أحاديث كتب الأصول أو غيرها. والغرض منه: الحكم على الزيادة، واعتبارها قبولاً ورداً. وعلى هذا فهو علم يعتمد على نظرة نقدية لرواية الثقة من حيث الإسناد والمتن في أحاديث بعينها، تختلف روايتها في الإسناد وصلاً وإرسالاً، ورفعاً أو وقفاً، وزيادة راوٍ أو نقصه، أو تختلف روايتها في المتن بزيادة لفظة أو عدمها. والضابط فيه أن تكون الزيادة من رواية الثقة^(٢).

(١) ينظر كتاب "زيادة الثقة وما يتعلق بها من أحكام" ص ٩، ٤٧.

(٢) ينظر هذا الموضوع "زيادات الثقات" في فتح المغيث للسخاوي ١/ ٢١٢-٢١٨، ومصطلح الحديث ورجاله ص ١٦٦،

القسم الثاني

زوائد أحاديث
سنن الدارقطني



کتاب البيوع

كتاب البيوع

[باب ما جاء في خيار الرؤية]

١ [٨] ثنا دَعْلَجُ بن أحمد، ثنا محمد بن علي بن زيد، نا سعيد بن منصور، نا إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن مكحول رفع الحديث إلى النبي ﷺ قال: قال: «من اشترى شيئاً لم يره، فهو بالخيار إذا رآه، إن شاء أخذه، وإن شاء تركه».

قال أبو الحسن: هذا مرسل، وأبوبكر بن أبي مريم ضعيف.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ دَعْلَجُ بن أحمد بن دعلج بن عبدالرحمن، أبو محمد السجستاني المُعَدَّل. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة ثباتاً. سئل الدارقطني عنه فقال: كان ثقة مأموناً، لم أر في مشايخنا أثبت منه. توفي سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨/٣٧٨-٣٩٢، تذكرة الحفاظ ٣/٨٨١، ٨٨٢.

ودَعْلَجُ: بمفتوحة، فساكنة مهملتين، وفتح لام، وبجيم، وفي موضع آخر بكسر دال. المغني في الضبط للهندي ص ١٠١، ينظر نزهة الألباب في الألقاب ١/٢٦٤.

○ محمد بن علي بن زيد المكي، الصائغ، أبو عبدالله. قال عنه الذهبي في السير: المحدث، الإمام، الثقة، وذكره ابن حجر عند ترجمة سعيد بن منصور، وقال: إنه أحد رواة كتاب السنن عنه، توفي بمكة في ذي القعدة سنة إحدى وتسعين ومائتين. السير ١٣/٤٢٨-٤٢٩، العبر ١/٤٢١، البداية والنهاية ٦/١٠٥، شذرات الذهب ٣/٣٨٥.

○ سعيد بن منصور بن شعبة، أبو عثمان الخراساني. ثقة مصنف، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وقيل بعدها، من العاشرة. ع. التهذيب ٤/٨٩-٩٠، التقريب ص ٢٤١.

- إسماعيل بن عيَّاش بن سُلَيْم العَنْسِي، أبو عتبة الحِمَصِي. قال ابن عدي: حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم، وهو ممن يكتب حديثه، ويحتج به في حديث الشاميين خاصة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق في روايته عن أهل بلده، مُخَلِّطٌ في غيرهم، من الثامنة، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومائة، وله بضع وتسعون سنة. ٤. الكامل لابن عدي ٢٨٨/١، تهذيب الكمال ١٦٣/٣-١٨١، التهذيب ٣٢١/١-٣٢٦، التقريب ص ١٠٩.
- وعياش: بيا مشددة معجمة باثنتين من تحتها، وآخره شين معجمة. الإكمال ٦٤/٦.
- والعنسي: بفتح العين، وسكون النون، وفي آخرها سين مهملة. اللباب ٣٦٢/٢.
- أبوبكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني الشامي، وقد ينسب إلى جده، قيل اسمه بُكَيْر، وقيل: عبدالسلام. قال ابن عدي: والغالب على حديثه الغرائب، وقُلَّ ما يوافقه عليه الثقات، وأحاديثه صالحة، وهو ممن لا يحتج بحديثه، وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف، وكان قد سُرِقَ بيته فاختلط، من السابعة، مات سنة ست وخمسين ومائة. د ت ق. الكامل لابن عدي ٤٧٣/٢، التهذيب ٢٨/١٢-٣٠، التقريب ص ٦٢٣.
- والغساني: بفتح الغين المعجمة، وتشديد السين المهملة، وفي آخرها نون. هذه النسبة إلى غسان، وهي قبيلة نزلت الشام، وإنما سميت غسان بماء نزلوه. الأنساب ٢٩٥/٤.
- مكحول الشامي، أبو عبدالله. ثقة، فقيه كثير الإرسال، مشهور، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة ومائة. م ٤. التقريب ص ٥٤٥.

الحكم على الإسناد:

فيه أبوبكر بن أبي مريم ضعيف، فالإسناد ضعيف، والحديث مرسل كما ذكر الدارقطني.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٧/٦، في البيوع والأقضية، من طريق إسماعيل بن عياش به بلفظ: «إذا اشترى الرجل الشيء ولم ينظر إليه غائباً عنه فهو بالخيار إذا نظر إليه إن شاء أخذ وإن شاء ترك».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٨/٥، في البيوع، باب من قال يجوز بيع العين الغائبة، من طريق إسماعيل بن عياش به مثله.

- وذكره الحافظ في التلخيص ٦/٣، وقال: طريق مكحول المرسلة على ضعفها أمثل من الموصولة^(١)، وأخرجه الطحاوي^(٢) والبيهقي^(٣) من طريق علقمة بن وقاص: أن طلحة اشترى من عثمان مالا فقبل لعثمان: إنك قد غُبت، فقال عثمان: لي الخيار لأنني بعت ما لم أره، وقال طلحة: لي الخيار لأنني اشتريت ما لم أره، فحكما بينهما جبير بن مطعم، فقضى أن الخيار لطلحة، ولا خيار لعثمان. أهـ.

الغريب:

- الخيار: اسم من الاختيار أو التخيير، وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه. النهاية في غريب الحديث ٩١/٢-٩٢، ينظر فتح الباري ٣٢٦/٤، سبل السلام ٦٣/٣.

(١) ستأتي هذه الطريق الموصولة برقم ٢.

(٢) شرح معاني الآثار ١٠/٤، والمراد أخرج معناه، وهذا الشاهد موقوف.

(٣) ينظر السنن الكبرى ٢٦٨/٥، فقد ذكره بمعناه، ومن طريق ابن أبي مليكة وليس علقمة بن وقاص.

٢ [١٠] حدثنا أبو بكر^(١) أحمد بن محمود بن خُرزاد^(٢) القاضي الأهوازي، نا عبد الله^(٣) ابن أحمد بن موسى عبدان، نا داهر بن نوح، نا عمر بن إبراهيم بن خالد، نا وهب اليشكري، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «(من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه)» قال عمر: وأخبرني فضيل بن عياض عن هشام، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ بمثله، قال عمر: وأخبرني القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة، عن الهيثم، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله.

عمر بن إبراهيم يقال له: الكردي يضع الأحاديث، وهذا باطل لا يصح، لم يروها غيره، وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً من قوله.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر أحمد بن محمود بن زكريا بن خُرزاد، أبو بكر القاضي، الأهوازي، يعرف بالشينيزي. وثقه الخطيب البغدادي، توفي بالأهواز لأحد عشر بقين من ذي القعدة سنة ست وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٥٧/٥.
- عبد الله بن أحمد بن موسى عبدان، الحافظ الحجة العلامة، أبو محمد الأهوازي الجواليقي، صاحب التصانيف، ولد سنة ست عشر ومائتين، وتوفي في آخر ذي الحجة من سنة ست وثلاثمائة، وله تسعون سنة وأشهر. تاريخ بغداد ٣٧٨/٩، تهذيب تاريخ دمشق ٢٩٠/٧، سير أعلام النبلاء ١٦٨/١٤، ينظر تذكرة الحفاظ ٦٨٨/٢، نزهة الألباب في الألقاب ١٤/٢، شذرات الذهب ٣٣/٤.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٣٠/أ (أبو بكر بن أحمد)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ٩٦/ب، (ج): ق ٣٢١/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع والمخطوط (أ): (خرزاد)، بالدال المهملة، ومثله في معجم البلدان، وفي تاريخ بغداد بالذال المعجمة، وذكر ياقوت الحموي أن خُرزاد أُرْدَشِير: مدينة بنو احي الموصل. معجم البلدان ٣٥٨/٢.

(٣) في المطبوع والمخطوط (أ): (أحمد بن عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في (ب)، (ج)، وكما في ترجمته.

والجواليقي: بفتح الجيم والواو، وكسر اللام بعد الألف، وسكون الياء المنقوطة باثنتين من تحتها، وفي آخرها القاف. هذه النسبة إلى الجواليق وهي جمع جُوالق^(١)، ولعل بعض أجداد المنتسب إليها كان يبيعها أو يعملها. الأنساب ١٠٤/٢.

○ داهر بن نوح الأهوازي. ذكره ابن حبان في الثقات فقال: حدثنا عنه عبدان الجواليقي، ربما أخطأ. وقال الدارقطني في العلل: ليس بقوي في الحديث، وقال ابن القطان في حديث أبي هريرة من اشترى شيئاً ... داهر بن نوح لا يعرف ولعل الجناية منه. ثقات ابن حبان ٢٣٨/٨، اللسان ٤١٣/٢.

○ عمر بن إبراهيم بن خالد، أبو حفص الكردي، مولى بني هاشم. قال ابن الجوزي: قال ابن حبان: روى عن الثقات ما لم يحدثوا به قط، لا يجوز الاحتجاج بخبره، وقال الخطيب البغدادي: كان غير ثقة يروى المناكير عن الأثبات، وقال الدارقطني - كما في السنن: يضع الأحاديث. تاريخ بغداد ٢٠٢/١١، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٢٠٤/٢، ٢٠٥، الميزان ١٧٩/٣، ١٨٠، اللسان ٢٨٠/٤، الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٣٠٩.

○ وهب اليشكري: لم أقف له على ترجمه.

○ محمد بن سيرين الأنصاري، أبوبكر ابن أبي عمرة البصري، ثقة ثبت عابد كبير القدر، كان لا يرى الرواية بالمعنى، من الثالثة، مات سنة عشر ومائة. ع. التقريب ص ٤٨٣.

○ فضيل بن عياض بن مسعود بن بشر التميمي اليربوعي، أبو علي الزاهد. أحد صلحاء الدنيا وعبادها، قال عنه ابن حجر: ثقة عابد إمام، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل قبلها. خ م د ت س. تهذيب الكمال ٢٨١/٢٣، التقريب ص ٤٤٨.

○ هشام: هو ابن حسان الأزدي القُرْدُوسي، أبو عبد الله البصري. ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال؛ لأنه قيل كان يرسل عنهما، من السادسة، مات سنة سبع، أو ثمان وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ٥٧٢، ينظر تهذيب الكمال ١٨١/٣٠.

والقُرْدُوسي: بضم القاف، وسكون الراء، وضم الدال المهملة، وبعد الواو سين مهملة. هذه النسبة إلى القرايس، بطن من الأزد نزلوا البصرة فنسبت الخلة إليهم. الباب ٢٤/٣.

(١) الجوالق: وعاء من الأوعية معروف معرب. لسان العرب ٣٣٣/٢.

○ القاسم بن الحكم بن كثير بن جندب العُرنِي، أبو أحمد الكوفي، قاضي هَمْدَان، وثقه الإمام أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة، وخلف بن سالم المخرمي، وأبو عبد الرحمن بن غير، والنسائي، وذكره ابن حبان في "ثقافته" وقال: مستقيم الحديث. وقال الحافظ ابن حجر في "التهذيب": قال العقيلي: في حديثه مناكير لا يتابع على كثير من حديثه. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق فيه لين، من التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين. بخ ت. الجرح والتعديل ١٠٩/٩، الثقات لابن حبان ١٦/٩، تهذيب الكمال ٣٤٢/٢٣، التهذيب ٣١٢/٨، التقريب ص ٤٤٩.

والعُرنِي: بضم العين، وفتح الراء، وبعدها نون، هذه النسبة إلى عُرنِيَة بن نذير بن قسر بطن من بجيلة. اللباب ٣٣٦/٢.

○ أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، الإمام، فقيه مشهور، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح، وله سبعون سنة. ت س. التقريب ص ٥٦٣.

○ الهيثم بن حبيب الصيرفي، الكوفي. وثقة الإمام أحمد، وابن معين، وقال أبو زرعة، وأبو حاتم: صدوق في الحديث ثقة. وذكره ابن حبان في "ثقافته". وقال الحافظ ابن حجر: صدوق، من السادسة، ذكره عبد الغني، ولم يذكر من أخرج له، وجوز المزي أن يكون له في: مد. أ. هـ. الجرح والتعديل ٨٠/٩، ثقات ابن حبان ٥٧٦/٧، التقريب ص ٥٧٧.

الحكم على الإسناد:

سبق كلام الدارقطني عليه بأنه حديث باطل، وقد حكم عليه كثير من العلماء بأنه موضوع^(١) والمتهم به عمر بن خالد الكردي.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٦٨/٥، في البيوع، باب من قال يجوز بيع العين الغائبة، من طريق داهر بن نوح به مثله. وقال البيهقي: لا يصح.
- وأخرجه الدارقطني في البيوع ٤/٣، رقم ٨، من طريق إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم، عن مكحول مرسلاً مثله^(٢). ومن طريق يونس وابن عون، عن ابن سيرين موقوفاً من قوله نحوه، برقم ٩.

(١) ينظر تخريج الحديث.

(٢) سبق الكلام عليه برقم ١.

- وذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٦١٣/٣، رقم ٥٩١٤، والزيلعي في نصب الراية ٩/٤، وابن حجر في التخليص الحبير ٦/٣، وفي الدراية ١٤٨/٢، والسخاوي في المقاصد الحسنة ص ٤٠٣، رقم ١٠٨١، والسيوطي في الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة ص ١٧٣، رقم ٤٠٨، وزاد نسبه إلى سعيد بن منصور. والفتني في تذكرة الموضوعات ص ١٣٥، والعجلوني في كشف الخفاء ٣٠٣/٢، رقم ٢٣٩٩، والشوكاني في الفوائد المجموعة ص ١٤٧، رقم ٢٩، قال: وحكى النووي الاتفاق على وضعه.
- وذكره عبدالحق الإشيلي في الأحكام الوسطى ٢٥٥/٦، ورده بعمر بن إبراهيم الكردي وقال: كان يضع الحديث. وقال ابن القطان متعباً في بيان الوهم والإيهام ١٧٢/٣: وهو كما قال ولكن بقي عليه أن يبين أنه يرويه عن عمر المذكور داهر بن نوح وهو لا يعرف ولعل الجناية منه.

[باب ما جاء في إثبات خيار المجلس]

٣ [١١] ثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن عيسى الخشاب التنيسي، نا عمرو بن أبي سلمة، نا أبو مُعَيْد، عن سليمان يعني ابن موسى، عن نافع، عن ابن عمر، وعن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس أنهما كانا يقولان، عن رسول الله ﷺ: «من اشترى بيعاً فوجب له، فهو بالخيار ما لم يفارقه صاحبه، إن شاء أخذ، وإن شاء فارقه فلا خيار له».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث ابن عمر، وحكيم بن حزام، وسمرة بن جندب، وأبي برزة الأسلمي بالفاظٍ متقاربة. وهي مذكورة في الشواهد.

وجه الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر (ابن عباس).

رجال الإسناد:

○ أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد بن واصل النيسابوري. كان حافظاً متقناً عالماً بالفقه والحديث معاً، موثقاً في روايته. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠/١٢٠-١٢٢، تذكرة الحفاظ ٣/٨١٩-٨٢١.

○ أحمد بن عيسى بن جمهور، أبو عيسى الخشاب التنيسي. قال ابن حبان في "المجروحين": يروى عن الجاهيل الأشياء المأكبر وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد به من الأخبار. وقال الدارقطني: ليس بالقوي، وقال ابن طاهر: كذاب يضع الحديث. قال الذهبي في "المغني": وأسرف ابن طاهر فقال: كذاب يضع الحديث. قلت: نعم رأيت للخشاب في موضوعات ابن الجوزي: الأمان ثلاثة أنا وجبريل ومعاوية، فصدق ابن طاهر. أهد كلام الذهبي. وقال الحافظ في "التقريب": ليس بالقوي، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. المجروحين لابن حبان ١/١٤٦، الكامل في الضعفاء ١/١٩٤، تاريخ بغداد ٤/٢٨١-٢٨٣، المغني في الضعفاء ١/٥١، الميزان ١/١٢٦، العبر ٢/٦٧، الكشف الحثيث ص ٦٨، اللسان ١/٢٤٠، التقريب ص ٨٣، شذرات الذهب ٤/٢٣٤.

-
- والتنيسي: بكسر التاء المثناة من فوقها، وكسر النون المشددة، والياء المثناة من تحت، والسين المهملة. نسبة إلى مدينة بديار مصر. الباب ٢٢٦/١.
- عمرو بن أبي سَكَمَة التَّيْسِي، أبو حفص الدمشقي، مولى بني هاشم. قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الذهبي في "الكاشف": وثقه جماعة، وقال في "الميزان": صدوق مشهور، أثنى عليه غير واحد. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين أو بعدها. ع. الجرح والتعديل ٢٣٥/٦-٢٣٦، الكاشف ٢/٢٨٥، ٢٨٦، الميزان ٢٦٢/٣-٢٦٣، التهذيب ٤٣/٨-٤٤، التقريب ص ٤٢٢.
- أبو مُعَيْد، حفص بن غِيْلان الهمداني. قال الذهبي في "الكاشف": وثقه ابن معين وغيره. وقال أبو حاتم: لا يحتج به. وقال أبو داود: قدرى ليس بذلك. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فقيه رمي بالقدر، من الثامنة. س. ق. الكاشف ١/١٨٠، الميزان ١/٥٦٨، التهذيب ٤١٨/٢-٤١٩، التقريب ص ١٧٤.
- وَمُعَيْد: بضم الميم، وفتح العين المهملة، وياء ساكنة معجمة باثنتين من تحتها. الإكمال ٢٦٤/٧.
- وغيلان: بفتح الغين المعجمة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وفي آخرها نون. الأنساب ٢٠٤/٩، الباب ٣٩٨/٢.
- سليمان بن موسى الأموي، مولاهم، الدمشقي، الأشدق. قال أبو حاتم: محله الصدق وفي حديثه بعض الاضطراب، ولا أعلم أحداً من أصحاب مكحول أفقه منه ولا أثبت منه. قال ابن عدي: وهو فقيه راو حدث عنه الثقات من الناس، وهو أحد علماء الشام، وقد روى أحاديث ينفرد بها لا يرويها غيره، وهو عندي ثبت صدوق. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال البخاري: عنده مناكير. وقال الذهبي في "الميزان": كان سليمان فقيه أهل الشام في وقته قبل الأوزاعي، وهذه الغرائب التي تُستنكر له يجوز أن يكون حفظها. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل، من الخامسة. مات سنة تسع عشرة ومائة. م. ٤. الضعفاء الصغير للبخاري ص ٥٦، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ١٨٦، الجرح والتعديل ١٤٢/٤، الكامل في الضعفاء ٣/١١١٩، الكاشف ١/٣٢٠، الميزان ٢٢٥/٢-٢٢٦، تهذيب الكمال ٩٢/١٢-٩٨، التهذيب ٤١٨/٢-٤١٩، التقريب ص ١٧٤.

- نافع، أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. ثقة ثبت فقيه، مشهور، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعدها. ع. التقريب ص ٥٥٩.
- عطاء بن أبي رباح، واسم أبي رباح: أسلم، القرشي، مولاهم، المكي. ثقة فقيه فاضل لكنه كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة أربع عشرة ومائة على المشهور، وقيل إنه تغير بأخرة، ولم يكثر ذلك منه. ع. التقريب ص ٣٩١.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن عيسى التنيسي، ليس بالقوي، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

حديث ابن عباس:

- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٢٠٦/٧، ٢٠٧، رقم ٤٨٩٤، في البيوع، باب ذكر الخبر الدال على أن الفراق ... من طريق يحيى بن عبيد، عن أبي مُعَيْد حفص بن غيلان به نحوه.
- وابن عدي في "الكامل" ١١١٧/٣، من طريق الحسين بن أبي السري، عن عمرو بن أبي سلمة به ولفظه: «البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يكون بينهما خيار».
- والحاكم في المستدرک ١٤/٢، من طريق أحمد بن عيسى به نحوه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٧٠/٥، في البيوع، باب المتبايعان بالخيار ...، من طريق أحمد بن عيسى به نحوه.
- وذكره السيوطي كما في جامع الأحاديث ١٢٢/٧، رقم ٢١٣٣٠، وعزاه للحاكم والبيهقي عن ابن عمر وابن عباس.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد عن ابن عمر، وأبي هريرة، وحكيم بن حزام، وسمرة بن جندب، وأبي برزة الأسلمي رضي الله عنه:

حديث ابن عمر:

- أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/٢٧١، رقم ٧٩.

-
- والإمام أحمد ٧٣/٢، ١١٩.
 - والبخاري، ينظر الفتح ٣٢٦/٤، رقم ٢١٠٧.
 - ومسلم ١١٦٣/٣، رقم ١٥٣١.
 - وأبوداود ٢٧٢/٣، رقم ٣٤٥٤، ٣٤٥٦.
 - والتزمذي ٥٣٨/٣، رقم ١٢٤٥، ١٢٤٧.
 - والنسائي ٢٤٨/٧، ٢٤٩، رقم ٤٤٦٥، وما بعده.
 - وابن ماجه ٧٣٦/٢، رقم ٢١٨١.
 - حديث أبي هريرة:
 - أخرجه الإمام أحمد ٣١١/٢.
 - والطبراني في الأوسط ٤٩٧/١.
 - حديث حكيم بن حزام:
 - أخرجه الإمام أحمد ٤٠٢/٣، ٤٠٣، ٤٠٤.
 - والبخاري، ينظر الفتح ٣٠٩/٤، رقم ٢٠٧٩.
 - ومسلم ١١٦٤/٣، رقم ١٥٣٢.
 - وأبوداود ٢٧٣-٢٧٤، رقم ٣٤٥٩.
 - والتزمذي ٥٣٩/٣، رقم ١٢٤٦.
 - والنسائي ٢٤٤/٤، رقم ٤٤٥٧.
 - حديث سمرة بن جندب:
 - أخرجه الإمام أحمد ١٢/٥، ١٧، ٢١، ٢٢، ٢٣.
 - والنسائي ٢٥١/٧.
 - وابن ماجه ٧٣٦/٢، رقم ٢١٨٣.
 - والطبراني في الكبير ٢٠٢/٧، رقم ٦٨٣٣-٦٨٣٨.
 - والحاكم ١٥-١٦، وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه بهذه الزيادة، ووافقه الذهبي.
 - والبيهقي ٢٧١/٥.

.....

حديث أبي برزة الأسلمي:

- أخرجه الإمام أحمد ٤/٢٥٠.
- وأبو داود ٣/٢٧٣، رقم ٣٤٥٧.
- وابن ماجه ٢/٧٣٦، رقم ٢١٨٢.

[باب ما جاء في التاجر الصدوق]

٤ [١٧] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا علي بن شعيب والفضل بن سهل قالا: نا كثير بن هشام، نا كلثوم بن جوشن، عن أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «التاجر الصدوق الأمين المسلم، مع الشهداء يوم القيامة». وقال الفضل: «مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٥٠٦/٣، رقم ١٢٠٩، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، بمثل لفظ الدارقطني دون لفظ: «يوم القيامة»^(١). وعند ابن ماجه ٧٢٤/٢، رقم ٢١٣٩، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، ولفظه: «التاجر الأمين الصدوق المسلم مع الشهداء يوم القيامة».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: مجيئه عن صحابي آخر.

الثاني: بزيادة قوله: «مع النبيين والصديقين».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان، أبو عبد الله الحاملي. قال الخطيب البغدادي: كان فاضلاً صادقاً، ديناً، ولد في سنة خمس وثلاثين ومائتين. توفي سنة ثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٩/٨.
- علي بن شعيب بن عدى السمسار البزاز، البغدادي. كان ثقة من كبار الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. س. التقريب ص ٤٠٢، ينظر التهذيب ٣٣١/٧-٣٣٢.

(١) هذا اللفظ زيادة غير مؤثرة، لكن لمجيئه عن صحابي آخر يعتبر زائداً.

- الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج، أبو العباس البغدادي. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. ووثقه الذهبي في "الميزان"، وذكر أن النسائي وثقه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين، وقد جاوز السبعين. خ م د ت س. الجرح والتعديل ٦٣/٧، الثقات لابن حبان ٨-٧/٩، الميزان ٣٥٢/٣، الكاشف ٣٢٨/٢، التهذيب ٢٧٧/٨-٢٧٨، التقريب ص ٤٤٦.
- كثير بن هشام الكلابي، أبو سهل، الرقي، نزيل بغداد. ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وقيل ثمان. بخ م ٤. التقريب ص ٤٦٠، ينظر التهذيب ٤٢٩/٨-٤٣٠.
- والرقي: بفتح الراء، وتشديد القاف. هذه النسبة إلى الرقة، وهي بلدة على طرف الفرات (مشهورة من الجزيرة) وكل أرض تكون على الشط فهي تسمى الرقة. الأنساب ٨٤/٣، اللباب ٣٤/٢.
- كلثوم بن جوشن القشيري، الرقي. قال ابن معين ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يروي عن الثقات المقلوبات وعن الأثبات الموضوعات لا يحل الاحتجاج به بحال. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف من السابعة. ق. الجرح والتعديل ١٦٤/٧، المجروحين لابن حبان ٢٣٠/٢، التهذيب ٤٤٢/٨-٤٤٣، التقريب ص ٤٦٢.
- وجوشن: بفتح الجيم، وسكون الواو، ثم شين معجمة مفتوحة، ثم نون. توضيح المشتبه ٣٨٣/٣.
- أيوب بن أبي قيمة: كيسان السخيتاني، أبو بكر البصري. ثقة ثبت حجة، من الخامسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وله خمس وستون. ع. التقريب ص ١١٧.
- والسخيتاني: بفتح السين المهملة، وسكون الخاء المعجمة، وكسر التاء المثناة من فوقها، وفتح الياء، وبعد الألف نون. هذه النسبة إلى عمل السخيتان وبيعه، وهو الجلود الضائية ليست بأدم. اللباب ١٠٨/٢.
- نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف؛ لأن فيه كلثوم بن جوشن. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٦/٣: هذا إسناد فيه كلثوم بن جوشن وهو ضعيف. وذكر ابن أبي حاتم في العلل ٣٨٦/١: أنه سأل أباه عن هذا الحديث فقال: حديث لا أصل له، وكلثوم ضعيف الحديث. أ. هـ. وللحديث شاهد حسن في باب الفضائل. وقول أبي حاتم: لا أصل له، يدفعه وجود الشاهد من حديث أبي سعيد عند الترمذي. فيصير الحديث حسناً لغيره.

قال الذهبي في الميزان ٤١٣/٣ عند ترجمة كلثوم: لم يذكر له ابن حبان سواه، وهو حديث جيد الإسناد، صحيح المعنى، ولا يلزم من المعية أن يكون في درجتهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ...﴾^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان في المجروحين ٢/٢٣٠-٢٣١، من طريق كثير بن هشام، عن كلثوم بن جوشن به مثله.
- وأخرجه دون اللفظة الزائدة:
- ابن ماجه ٢/٧٢٤، رقم ٢١٣٩.
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٦/٣: هذا إسناد فيه كلثوم بن جوشن وهو ضعيف.
- والحاكم في المستدرک ٦/٢، وقال: كلثوم هذا بصري قليل الحديث ولم يخرجاه. وقال الذهبي: ضعفه يعني - كلثوم - أبو حاتم.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٥/٢٦٦.
- كلهم من طريق كثير بن هشام عن كلثوم به.
- وذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٢/٧٩، رقم ٢٤٤٦.
- والمنذري في الترغيب في البيوع، ترغيب التجار في الصدق ٤/٤٦، رقم ٢٦٠٥.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، وأنس رضي الله عنه.
- حديث أبي سعيد:
- أخرجه الترمذي، وقد سبق ذكره في أصل الحديث. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، لا نعرفه إلا من هذا الوجه.
- وأخرجه الدارمي ٢/١٦٣، رقم ٢٥٤٢.
- والدارقطني ٣/٧، رقم ١٨.
- والحاكم في المستدرک ٦/٢.
- والبغوي في شرح السنة ٨/٤، رقم ٢٠٢٥.

(١) سورة النساء: الآية ٦٩.

-
-
- وذكره المنذري في الترغيب ٤/٤٥، ٤٦، رقم ٢٦٠٤. وقال رواه الترمذي وقال: حديث حسن.
 - وذكر صاحب مشكاة المصابيح ٢/٨٥١، أن الترمذي قال: هذا حديث غريب.
 - وذكر الشيخ الألباني في غاية المرام ص ١٢٣، أن الترمذي قال: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه. وذلك في طبعه بولاق^(١).
 - حديث أنس:
 - ذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٢/٧٨، رقم ٢٤٤٥، بلفظ: «التاجر الأمين الصدوق مع النبيين والصديقين والشهداء يوم القيامة».

(١) لكن اتفق على إثبات كلمة (حسن) فيه المزني في تحفة الأشراف ٣/٣٤٠، وطبعة السنن مع تحفة الأحوذى ٤/٣٩٩، ومع عارضة الأحوذى ٥/٢١٣.

[باب ما جاء في تحريم ثمن ما لا يحل أكله وشربه]

٥ [٢٢] ثنا عثمان بن أحمد الدقاق، أنا محمد بن عبيد الله بن المنادي، نا شبابة، نا أبو مالك النخعي، عن المهاجر أبي الحسن، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن تميم الداري، عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يحل ثمن شيء لا يحل أكله وشربه».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود، من حديث ابن عباس، وأبي هريرة ؓ. وكلاهما مذكور في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد بن عبد الله بن يزيد، أبو عمرو الدقاق، المعروف بابن السمّك. قال الخطيب: كان ثقة ثباتاً. مات في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٣٠٢ - ٣٠٣، سير أعلام النبلاء ١٥/٤٤٤.
- والسمّك: بمهملة مفتوحة، وميم مشددة. كما ضبطت في السير والأنساب ٣/٢٨٩.
- محمد بن عبيد الله بن المنادي، أبو جعفر. سئل أبو حاتم عنه فقال: صدوق، مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. الجرح والتعديل ٨/٣، تاريخ بغداد ٢/٣٢٦ - ٣٢٩.
- شبابة بن سَوّار المدائني، يقال كان اسمه مروان. ثقة حافظ، رمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة أربع أو خمسٍ أو ستٍ ومائتين. ع. ينظر تهذيب الكمال ١٢/٣٤٣ - ٣٤٩، التقريب ص ٢٦٣.
- وشبابة: بفتح الشين المعجمة، وباء معجمة بواحدة مكررة. الإكمال ٥/١٢.
- وسَوّار: بفتح أوله، وثانية مشدداً. المؤتلف للدارقطني ٣/١٣١٨.
- أبو مالك النخعي الواسطي، اسمه عبدالملك، وقيل عبادة بن الحسين، وقيل ابن أبي الحسين، ويقال له ابن ذرّ. متروك، من السابعة. ق. التقريب ص ٦٧٠.

- المهاجر، أبو الحسن، التيمي، مولا هم، الكوفي، الصائغ. ثقة، من الرابعة. خ م د ت س. التقريب ص ٥٤٨، ينظر التهذيب ٣٢٤/١٠.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، المدني قيل اسمه: عبدا لله، وقيل: إسماعيل. ثقة مكث، من الثالثة، وهو أحد الفقهاء السبعة على قول. مات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة. ع. التهذيب ١١٥/١٢-١١٨، التقريب ص ٦٤٥، ينظر الإشارات إلى بيان المهمات للنووي ص ٦١٠.
- تميم بن أوس بن خارجة الداري، أبو رُقَيْة. صحابي مشهور، مات سنة أربعين. خ م د ت س. التقريب ص ١٣٠.
- والداري: بفتح الدال المهملة المشددة، وفي آخرها الراء. الأنساب ٢٥٢/٥.
- ورقية: بضم الراء، وفتح القاف، والياء المشددة المعجمة باثنتين من تحتها. الإكمال ٨٨/٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً؛ لأن فيه أبا مالك النخعي، متروك، وله طريق آخر أمثل يأتي في تخريجه. وللمتن شواهد صحيحة تأتي.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ لكن المعنى موجود في الحديث الذي ورد في المطالب العالية ١٠٣/٢، وفيه أن تيمماً الداري كان يُهدي لرسول الله ﷺ كل عام راوية خمر، فلما أنزل الله تحريم الخمر جاء بها فلما رآها رسول الله ﷺ ضحك، وقال: «إنها قد حرمت بعدك». فقال: يا رسول الله! أنا أبيعها وأنتفع بثمنها، فقال النبي ﷺ: «لعن الله اليهود حُرّم عليهم شحوم البقر والغنم فأذا بواها وباعوها، فإن الله قد حرّم الخمر وثمنها». وعزاه لأبي يعلى^(١).
- وأخرجه الإمام أحمد ٢٢٧/٤، من طريق عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم: أن الداري ... فذكر نحو لفظ أبي يعلى في "المطالب".
 - والطبراني في الكبير ٥٧/٢، رقم ١٢٧٥، من طريق عبد الحميد بن جعفر، عن شهر بن حوشب، عن عبد الرحمن بن غنم، عن تميم الداري نحوه مختصراً.
 - وذكره الهيثمي في المجمع ٨٨/٤، وقال: رواه أحمد، وفيه شهر، وحديثه حسن وفيه كلام. ورواه الطبراني في الكبير وإسناده متصل حسن.

(١) لم أعثر عليه في المطبوع، ولعله في المسند الكبير الذي ذكر الحافظ ابن حجر زوائده في "المطالب".

شواهد الحديث:

للمتن شاهد من حديث ابن عباس وأبي هريرة.

حديث ابن عباس:

- أخرجه أبو داود ٢٨٠/٣، رقم ٣٤٨٨. ولفظه: عن ابن عباس قال: رأيت رسول الله ﷺ جالساً عند الركن، قال: فرفع بصره إلى السماء فضحك فقال: «لعن الله اليهود» ثلاثاً «إن الله حرم عليهم الشحوم فباعوها وأكلوا أثمانها، وإن الله إذا حرم على قوم أكل شيء حرم عليهم ثمنه».

- وأحمد في المسند ٢٤٧/١، ٢٩٣، ٣٢٢ نحو لفظ أبي داود.
- والدارقطني ٧/٣، رقم ٢٠ بلفظ: «إن الله تعالى إذا حرم شيئاً حرم ثمنه».
- والطبراني في الكبير ٢٠٠/١٢، رقم ١٢٨٨٧ بمثل لفظ أبي داود.
- والبيهقي في الكبرى ١٣/٦، وفي ٣٥٣/٩، بمثل لفظ أبي داود.
- وابن عبد البر في التمهيد ٤٤/٩ نحو لفظ أبي داود.
- وذكره المنذري في الترغيب والترهيب، باب الترهيب من شرب الخمر ٢٩٣/٤، رقم ٣٤١٠.

حديث أبي هريرة:

- أخرجه أبو داود ٢٧٩/٣، رقم ٣٤٨٥ ولفظه: «إن الله حرم الخمر وثنمها، وحرم الميتة وثنمها، وحرم الخنزير وثنمها».
- والدارقطني ٧/٣، رقم ٢١ بمثل لفظ أبي داود.
- والبيهقي في الكبرى ١٢/٦ بمثل لفظ أبي داود.
- وذكره المنذري في الترغيب والترهيب، باب الترهيب من شرب الخمر ... ٢٩٣/٤، رقم ٣٤٠٩.

[باب ما جاء في النهي عن بيع المزايدة]

٦ [٣١] ثنا أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز إملاءً من حفظه، نا كامل ابن طلحة أبو يحيى، نا عبدالله بن لهيعة، نا عبيدالله بن أبي جعفر، عن زيد ابن أسلم، عن ابن عمر رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع المزايدة، ولا يبيع أحدكم على بيع أخيه، إلا الغنائم والمواريث.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة. البخاري، ينظر الفتح ٣٥٢/٤، رقم ٢١٣٩، ٢١٦٥، ١٩٨/٩، رقم ٥١٤٢. ومسلم ١١٥٤/٣، رقم ١٤١٢. وأبي داود ٢٦٩/٣، رقم ٣٤٣٦. والترمذي ٥٧٨/٣، رقم ١٢٩٢. والنسائي ٢٥٨/٧، رقم ٤٥٠٣. وابن ماجه ٧٣٣/٢، رقم ٢١٧١.

كلهم من حديث ابن عمر دون الزيادة، ولفظه عندهم: «لا يبيع أحدكم على بيع أخيه».

نوع الزيادة:

زيادة النهي عن بيع المزايدة. وبزيادة الاستثناء المذكور: «إلا الغنائم والمواريث».

رجال الإسناد:

○ أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه، ابن بنت أحمد ابن منيع البغوي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة ثباتاً مكثراً. توفي سنة سبع عشر وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١١/١٠-١١٧، السير ٤٤٠/١٤-٤٥٧.

○ كامل بن طلحة، أبو يحيى، الجحدري البصري. قال أحمد: كان مقارب الحديث. وقال أبو داود عن أحمد نحوه. وقال أحمد في موضع آخر: ثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: لا بأس به. ووثقه الدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في "التقريب": لا بأس به، من صغار التاسعة، مات سنة إحدى، أو اثنتين وثلاثين ومائتين، وله بضع وثمانون. ل. التهذيب ٤٠٨/٨-٤٠٩، التقريب ص ٤٥٩.

○ عبد الله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري، القاضي. اختلف النقاد كثيراً في قبول حديثه ورده. ضعفه يحيى بن سعيد، وابن مهدي، والنسائي، وابن معين، وأبو حاتم، والدارقطني^(١)، والحاكم وغيرهم. وقال ابن خزيمة في صحيحه: وابن لهيعة لست ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا انفرد، وإنما أخرجته؛ لأن معه جابر بن إسماعيل. وقال أحمد بن صالح: ثقة، وما روي عنه من الأحاديث فيها تخليط يطرح ذلك التخليط. وقال الحاكم: لم يقصد الكذب، وإنما حدث من حفظه بعد احتراق كتبه فأخطأ. وقال البخاري: احترق كتبه سنة سبعين ومائة. وقال ابن حبان: كان أصحابنا يقولون: إن سماع من سمع منه قبل احتراق كتبه مثل العبدالة، فسماعهم صحيح، ومن سمع منه بعد احتراق كتبه فسماعه ليس بشيء. وقال عبد الغني بن سعيد الأزدي: إذا روى العبدالة عن ابن لهيعة فهو صحيح ابن مبارك وابن وهب والمقرئ. وذكر الساجي وغيره مثله. وقال الذهبي في "ديوان الضعفاء": ضعفوه، ولكن حديث ابن المبارك، وابن وهب، والمقرئ، عنه أحسن وأجود، وبعض الأئمة صحح رواية هؤلاء عنه واحتج بها. وقال في "السير": بعض الحفاظ يروي حديثه، ويذكره في الشواهد والاعتبارات، والزهد والملاحم لا في الأصول، وبعضهم يبالغ في وهنه، ولا ينبغي إهداره، وتُجنب تلك المناكير، فإنه عدلٌ في نفسه. وقال في "الكاشف": العمل على تضعيف حديثه. قال الحافظ في "التقريب": صدوق، من السابعة، خلط بعد احتراق كتبه ورواية ابن المبارك وابن وهب عنه أعدل من غيرهما، وله في مسلم بعض شيء مقرون، مات سنة أربع وسبعين ومائة، وقد ناف على الثمانين. م. د. ت. ق. الجرح والتعديل ١٤٥/٥-١٤٨، الجروحين ١١/٢، ديوان الضعفاء ص ١٧٥، السير ١٤/٨، الكاشف ١٠٩/٢، التهذيب ٣٧٣/٥-٣٧٩، التقريب ص ٣١٩.

ولهيعة: بفتح اللام، وكسر الهاء. التقريب ص ٣١٩.

○ عبيد الله بن أبي جعفر المصري، أبو بكر الفقيه، مولى بني كنانة، أو أمية. ثقة، وقيل عن أحمد إنه لينه، وكان فقيهاً عابداً. قال أبو حاتم: هو مثل يزيد بن أبي حبيب، من الخامسة، مات سنة اثنتين، وقيل: أربع، وقيل: خمس، وقيل: ست وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٣٧٠.

○ زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبد الله، وأبو أسامة، المدني. ثقة عالم، وكان يرسل، من الثالثة، مات سنة ست وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٢٢٢.

(١) ينظر سنن الدارقطني ٦٨/٤، رقم ٤.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف من أجل ابن لهيعة.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٧١/٢.
- وابن الجارود في المنتقى ص ١٩٨، رقم ٥٧٠.
- وابن خزيمة كما في الفتح ٣٥٤/٤.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٤/٥، في البيوع، باب النهي عن النجش.
- كلهم من طريق ابن لهيعة، عن عبيدا لله بن أبي جعفر، عن زيد بن أسلم قال: سمعت رجلاً سأل عبدا لله بن عمر عن بيع المزايدة فقال ابن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه إلا الغنائم والموارث.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٨٤/٤ وقال: هو في الصحيح خلا قوله: إلا الغنائم والموارث، رواه أحمد والطبراني في الأوسط وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

- النهي عن المزايدة له شاهد من حديث سفيان بن وهب أخرجه:
- البزار، ينظر كشف الأستار، ٩٠/٢، رقم ١٢٧٦، ولفظه: قال سمعت النبي ﷺ ينهى عن المزايدة.
- قال البزار: لا نعلم روى سفيان إلا هذا.
- وقال الهيثمي في المجمع ٨٤/٤: رواه البزار وإسناده حسن.
- وقال الحافظ في الفتح ٣٥٤/٤: في إسناده ابن لهيعة وهو ضعيف.
- والبيع فيمن يزيد له شاهد بمعناه من حديث أنس أخرجه:
- الإمام أحمد في المسند ١٠٠/٣.
- والترمذي ٥١٣/٣، رقم ١٢١٨.
- والنسائي ٢٥٩/٧، رقم ٤٥٠٨.
- وابن ماجه ٧٤٠/٢، رقم ٢١٩٨.
- ولفظه: أن رسول الله ﷺ باع قدحاً وحِلْساً فيمن يزيد.

الغريب:

معنى بيع المزايدة: أن يعطي به واحد ثمناً، ثم يعطي به غيره زيادة عليها. الفتح ٣٥٤/٤، ٣٥٥.

٧ [٣٢] ثنا أبو محمد ابن صاعد إملاء، نا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم، حدثني ابن وهب، أخبرني عمر بن مالك، عن عبيدالله بن أبي جعفر، عن زيد بن أسلم قال: سمعت رجلاً يقال له شهر كان تاجراً، وهو يسأل عبدالله بن عمر عن بيع المزايدة، فقال: نهى رسول ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يذر، إلا الغنائم والمواريث.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٦.

نوع الزيادة:

زيادة الاستثناء «إلا الغنائم والمواريث».

رجال الإسناد:

○ يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد، مولى أبي جعفر المنصور. قال عنه الخطيب البغدادي: أحد حفاظ الحديث وممن عني به، ورحل في طلبه. وقال الدارقطني: ثقة، ثبت، حافظ. وقال الذهبي: الإمام الحافظ الجود مُحدِّث العراق، ولد سنة ثمان وعشرين ومائتين، وتوفي سنة ثمان عشر وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٣١/١٤ - ٢٣٤، طبقات علماء الحديث ٤٨٩/٢ - ٤٩٠، سير أعلام النبلاء ٥٠١/١٤ - ٥٠٧، العبر ٤٧٨/١، شذرات الذهب ٩٠/٤.

○ محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري. الفقيه، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وستين ومائتين، وله ست وثمانون. س. التقريب ص ٤٨٨.

○ ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، مولاهم، أبو محمد المصري، الفقيه. ثقة حافظ عابد، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة. ع. التقريب ص ٣٢٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٧٧/١٦.

○ عمر بن مالك الشَّرْعِي، المصري. قال أبو حاتم: لا بأس به، ليس بالمعروف. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن يونس: كان فقيهاً، روى له مسلم حديثاً واحداً مقروناً، وقال ابن حجر في "التقريب": لا بأس به فقيه، من السابعة. م د س. التهذيب ٤٩٤/٧، التقريب ص ٤١٦. والشَّرْعِي: بفتح الشين المعجمة، وسكون الراء، وفتح العين المهملة، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة. هذه النسبة إلى (شَرْعَب). الأنساب ٤١٣/٣.

.....

- عبيد الله بن أبي جعفر المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن مالك الشرعي، لا بأس به، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٦.

٨ [٣٣] ثنا محمد بن عمرو^(١) الرزاز، نا أحمد بن الخليل، ثنا الواقدي، نا أسامة بن زيد الليثي، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن زيد بن أسلم، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ، مثله^(٢).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٦.

نوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو بن البختري بن مدرك بن أبي سليمان، أبو جعفر الرزاز. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة ثبتاً. مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٣٢/٣، العبر ٥٨/٢، شذرات الذهب ٢٠٩/٤.
- والبختري: بالباء المنقوطة من تحتها بنقطة، والحاء المنقوطة الساكنة، وبعدها التاء المفتوحة، ثم الراء المهملة. وهذا اسم يشبه النسبة. الأنساب ٢٩٤/١.
- أحمد بن الحليل بن ثابت، أبو جعفر البرجلاني. قال ابن حجر: صدوق، من الحادية عشرة. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. التقريب ص ٧٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٠٥/١.
- والبرجلاني: بضم الباء المنقوطة بواحدة، وسكون الراء، وضم الجيم، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى قرية من قرى واسط يقال لها: برجلان. الأنساب ٣١٠/١.
- الواقدي هو: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي، المدني القاضي. متروك مع سعة علمه، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين، وله ثمان وسبعون. ق. التقريب ص ٤٩٨.

(١) في المطبوع: (عمر)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ٩٧/أ، (ج): ق ٣٢٤/أ، وكما في ترجمته.

(٢) يريد بمثله ما ورد قبله أي الحديث رقم ٧.

○ أسامه بن زيد الليثي، مولا هم، أبو زيد المدني. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به. قال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: ترك يحيى بن سعيد حديث أسامة ابن زيد بأخرة. وقال عبد الله بن أحمد، عن أبيه: روى عن نافع أحاديث مناكير، قال فقلت له: إن أسامة حسن الحديث، فقال: إن تدبرت حديثه فستعرف النكرة فيها. وقال أبو بكر الأثرم، عن أحمد: ليس بشيء. وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: كان يحيى بن سعيد يُضعفه. قال ابن عدي، سمعت ابن حماد يقول: قال البخاري: أسامة بن زيد ممن يحتمل. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو حسن الحديث وأرجو أنه لا بأس به. وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": صدوق يهمل، من السابعة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وهو ابن بضع وسبعين. خت م ٤. تاريخ ابن معين ٢/٢٢، ٢٣، الجرح والتعديل ٢/٢٨٤، ٢٨٥، الكامل لابن عدي ١/٣٨٥، ٣٨٦، تهذيب الكمال ٢/٣٤٧-٣٥١، التهذيب ١/٢٠٨-٢١٠، التقريب ص ٩٨.

- عبيدا لله بن أبي جعفر المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

كسابقه.

[باب ما جاء في بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه]

٩ [٣٧] نا إسماعيل بن محمد الصفار، حدثنا عباس بن محمد، نا ضرار بن صرد، نا موسى بن عثمان، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالله مولى سعد، عن سعد قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الشجر حتى يبدو صلاحه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة عن عدد من الصحابة رضي الله عنهم وبألفاظ متعددة، منها: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها»، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبدالرحمن، أبو علي الصفار النحوي. ترجم له الخطيب في تاريخه، ونقل عن الدارقطني أنه قال عنه: ثقة. وقال الذهبي في "السير": الإمام النحوي الأديب مُسْنَدُ العراق. توفي سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٠٢/٦، ٣٠٣، السير ٤٤٠/١٥.

○ عباس بن محمد بن حاتم الدُّوري، أبو الفضل البغدادي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين، وقد بلغ ثمانياً وثمانين سنة. ٤. التقريب ص ٣٩٤، ينظر التهذيب ١٢٩/٥ - ١٣٠.

○ ضرار بن صرد التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي. قال البخاري والنسائي: ضرار بن صرد: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: صاحب قرآن وفرائض صدوق يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال ابن حبان: كان فقيهاً عالماً بالفرائض، إلا أنه يروي المقلوبات عن الثقات حتى إذا سمعها من كان داخلاً في العلم شهد عليه بالجرح والوهن. وكان يحيى بن معين يكذبه. وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين". قال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام وخطأ، ورُمي بالتشيع، وكان عارفاً بالفرائض، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. ع. الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٥٩، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٢٢/٢، الجرح والتعديل ٤/٦٥، المجروحين لابن حبان ٣٨٠/١، الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٢٥٣، تهذيب الكمال ٣٠٣/١٣ - ٣٠٦، التقريب ص ٢٨٠.

.....

ضرار: بكسر أوله مخففاً. كما في التقريب، ينظر الأنساب ١٤/٤.

وصرد: بضم المهملة، وفتح الراء. كما في التقريب.

○ موسى بن عثمان الحضرمي. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن عدي: حديثه ليس بالمحفوظ. وذكره ابن الجوزي في "الضعفاء والمتروكين". والذهبي في "المغني" في "الضعفاء". وقال في "الميزان": غالٍ في التشيع، كوفي. مات سنة تسع وعشرين ومائتين. التاريخ ليحيى بن معين ٥٩٤/٢، الجرح والتعديل ١٥٢/٨، الكامل لابن عدي ٢٣٤٨/٦، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٤٧/٣، المغني في الضعفاء ٦٨٥/٢، الميزان ٢١٤/٤، اللسان ١٢٥/٦.

○ الحكم بن غثيبة الكندي، أبو محمد. ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس^(١)، من الخامسة. مات سنة ثلاث عشرة ومائة أو بعدها. ع. التقريب ص ١٧٥.

وغثيبة: بالتصغير بناء معجمة باثنتين من فوقها، وياء معجمة باثنتين من تحتها، وباء معجمة بواحدة. الإكمال ١٢٠/٦، التبصير ٩٢٩/٣.

○ عبد الله مولى سعد: لم أقف له على ترجمة.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف جداً من أجل موسى بن عثمان الحضرمي وضرار بن صرد، والحديث صحيح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث سعد غير المصنف، وللمتن شواهد كما سيأتي.

شواهد الحديث:

للمتن شواهد عن ابن عمر، وجابر بن عبد الله، وأنس بن مالك، وأبي هريرة، وزيد بن ثابت، وابن عباس رضي الله عنه:

حديث عبد الله بن عمر:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٣٥١/٣، رقم ١٤٨٦، ٣٨٣/٤، رقم ٢١٨٣.
- ومسلم ١١٦٥/٣، ١١٦٦، ١١٦٨، رقم ١٥٣٤ (٤٩، ٥٢، ٥٧)، ١٥٣٥ (٥٠)، ١٥٣٩ (٥٩).

(١) تدليسه لا يضر؛ لأنه من مدلسي المرتبة الثانية كما قرر ذلك الحافظ ابن حجر، ينظر تعريف أهل التقديس ص ٥٨.

- وأبو داود ٢٥٢/٣، رقم ٣٣٦٧، ٣٣٦٨.
- والترمذي ٥٢٠/٣، رقم ١٢٢٦.
- والنسائي ٢٦٢/٧، رقم ٤٥٢٠، ٤٥٢١.
- وابن ماجه ٧٤٦/٢، رقم ٢٢١٤.
- بألفاظٍ متقاربةٍ ولفظ البخاري ومسلم: «نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها».
- حديث جابر بن عبد الله:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٣/٣٥١، برقم ١٤٨٧ ولفظه: «نهى النبي ﷺ عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها»، ٣٨٧/٤، ٣٩٤، برقم ٢١٨٩، ٢١٩٦، ٥٠/٥، برقم ٢٣٨١.
- ومسلم ٣/١١٦٧، ١١٧٤، ١١٧٥، برقم ١٥٣٦ (٥٤، ٨١، ٨٤).
- وأبو داود ٢٣٥/٣، رقم ٣٣٧٠، ٣٣٧٣.
- والنسائي ٤٨/٧، ٢٦٣، برقم ٣٩٢١، ٤٥٢٣، ٤٥٥٠، وفي الكبرى ٣/١٠٤، برقم ٤٦٥١.
- وابن ماجه ٧٤٧/٢، برقم ٢٢١٦.
- كلهم نحو لفظ البخاري.
- حديث أنس بن مالك:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٣/٣٥٢، برقم ١٤٨٨، ٣٩٤/٤، رقم ٢١٩٥. ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ أن تباع ثمرة النخل حتى ترهو...».
- وأبو داود ٢٥٣/٣، برقم ٣٣٧١.
- والترمذي ٥٢١/٣، برقم ١٢٢٨.
- والنسائي ٢٦٤/٧، برقم ٤٥٢٦.
- وابن ماجه ٧٤٧/٢، برقم ٢٢١٧.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه مسلم ٣/١١٦٧، ١١٦٨، برقم ١٥٣٨. ولفظه: «لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه، ولا تبتاعوا الثمر بالتمر».
- والنسائي ٢٦٣/٧، برقم ٤٥٢١ نحوه.
- وابن ماجه ٧٤٧/٢، برقم ٢٢١٥ نحوه.

.....

حديث زيد بن ثابت:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٣٩٣/٤، برقم ٢١٩٣.
- وأبو داود ٢٥٣/٣، برقم ٣٣٧٢. ولفظه: «... فلا تتبايعوا حتى يبدو صلاح الثمر...».
- حديث ابن عباس:
- أخرجه مسلم ١١٦٧/٣، برقم ١٥٣٧. ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع النخل حتى يأكل منه أو يؤكل وحتى يوزن». قال: فقلت ما يوزن؟ فقال رجل عنده: حتى يحرز.

[باب ما جاء في بيع الذهب بالفضة]

١٠ [٣٩] ثنا محمد بن أحمد بن عيسى بن عبدك، نا علي بن الحسين بن الجنيد، نا أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، نا أبي، عن المبارك بن^(١) مجاهد، عن مالك بن أنس، عن أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ قال: «لا ربا إلا في ذهب أو فضة، أو مما يكال أو يوزن، ويؤكل ويشرب».

قال أبو الحسن: هذا مرسل، ووهم المبارك على مالك برفعه إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب، مرسل.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن عيسى بن عبدك، أبوبكر الرازي. سكن بغداد وحدث بها، قال الخطيب: كان ثقة، توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣١٧/١.
- علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي الرازي. قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه وهو صدوق ثقة. وقال الذهبي في السير: الإمام الحافظ الحجة. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. الجرح والتعديل ١٧٩/٦، سير أعلام النبلاء ١٦/١٤، ١٧.
- أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد الدشتكي الرازي، يعرف بمحمدون. قال عنه أبو حاتم: كتب عنه وكان صدوقاً. من العاشرة. د. الجرح والتعديل ٥٩/٢، الكاشف ٢٢/١، التقريب ص ٨١، الخلاصة ص ٩، نزهة الألباب ٢١٣/١.
- والدشتكي: بفتح الدال المهملة، وسكون الشين المعجمة، وفتح التاء المنقوطة باثنتين من فوقها، وفي آخرها كاف. هذه النسبة إلى دشتك، وهي قرية بالري وقرية بأصبهان. الأنساب ٤٧٨/٢.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): (المبارك عن مجاهد)، وهو خطأ، وفي المخطوط (ب): ق ٩٧/ب، (ج): ق ٣٢٤/ب: (ابن مجاهد). وصرح ابن أبي حاتم في ترجمته لمبارك بن مجاهد برواية عبد الرحمن بن عبد الله الدشتكي عن المبارك بن مجاهد. ينظر الجرح والتعديل ٣٤٠/٨.

○ عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد الدشتكي، أبو محمد الرازي المقرئ. روى عن أبي الأزهر المبارك بن مجاهد المروزي، وروى عنه ابنه أحمد. قال عنه أبو حاتم والذهبي: صدوق. وقال ابن حجر: ثقة، من العاشرة. مات سنة بضع عشرة ومائتين. ر. ٤. التاريخ الكبير ٣١٥/٥، الجرح والتعديل ٢٥٤/٥-٢٥٥، تهذيب الكمال ٢١٠/١٧، الكاشف ١٥١/٢، التقريب ص ٣٤٤، الخلاصة ص ٢٢٩.

○ مبارك بن مجاهد المروزي، أبو الأزهر. قال البخاري: قال أبو رجاء قتيبة بن سعيد كان قدرياً وضعفه، وقال عنه أبو حاتم الرازي: ما أرى بحديثه بأساً، وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الذهبي في "الميزان": ضعفه قتيبة وغيره ولم يترك. مات بالري قبل الشوري بسنة أو سنتين. التاريخ الكبير ٤٢٧/٧، الجرح والتعديل ٣٤٠/٨، الميزان ٤٣٢/٣، الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٢٥/٤، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٣٣/٣.

○ مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي، المدني. الفقيه، إمام دار الهجرة، ورأس المتقين، وكبير المُتَّبِعِينَ، من السابعة، مات سنة تسع وسبعين ومائة. ع. التهذيب ٩-٥/١٠، التقريب ص ٥١٦.

○ أبو الزناد: هو عبدالله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني، المعروف بأبي الزناد. ثقة فقيه، من الخامسة، مات سنة ثلاثين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٣٠٢.

○ سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي. أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار، من كبار الثانية، اتفقوا على أن مراسلاته أصح المراسيل. وقال ابن المديني: لا أعلم في التابعين أوسع علماً منه، مات بعد التسعين. وقد ناهز الثمانين ع. التقريب ص ٢٤١، وهو أحد فقهاء المدينة السبعة كما في الإشارات إلى بيان المبهات للنووي ص ٦١٠.

الحكم على الإسناد:

فيه مبارك بن مجاهد، ضعيف، فالإسناد ضعيف. وهو مرسل.
قال الدارقطني عقب الحديث: وهم المبارك على مالك برفعه إلى النبي ﷺ، وإنما هو من قول سعيد بن المسيب، مرسل. وقال ابن القطان^(١): انفرد المبارك بن مجاهد عن مالك برفعه، والناس روه عنه موقوفاً.

(١) بيان الوهم والإيهام ٥١٨/٣.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه مرفوعاً.
 - وذكره الألباني في الإرواء ١٩٣/٥، رقم ١٣٤٣. وقال: ضعيف مرفوعاً.
 - وأخرجه موقوفاً على سعيد بن المسيب:
 - الإمام مالك في الموطأ ٦٣٥/٢، رقم ٣٧، في البيوع، باب بيع الذهب بالفضة تبرأ وعينا.
 - وعبدالرزاق في مصنفه ٢١/٨، رقم ١٤١٣٩.
 - والبيهقي في المعرفة ٢٩٨/٤، رقم ٣٣٥٢.
 - كلهم من طريق أبي الزناد، عن سعيد بن المسيب.
- وقال عبدالحق في "أحكامه"^(١) كذا رواه المبارك بن مجاهد، عن مالك، عن أبي الزناد، عن سعيد، ووهم على مالك برفعه، وإنما هو قول سعيد، قال ابن القطان^(٢): وليست هذه علته، وإنما علته أن المبارك بن مجاهد ضعيف. ومع ضعفه فقد انفرد عن مالك برفعه، والناس رَوَوْه عنه موقوفاً، انتهى، وقال الزيلعي: رواه البيهقي في المعرفة من طريق الشافعي، ثنا مالك بن أنس به موقوفاً على ابن المسيب، ولم يتعرض البيهقي لرفعه أصلاً.

(١) الأحكام الوسطى ٢٥٧/٣.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٥١٨/٣.

[باب ما جاء في النهي عن بيع الصوف على

الظهر، واللبن في الضرع، والسمن في اللبن]

١١ [٤٠] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا علي بن شعيب، نا يعقوب الحضرمي، حدثني
عمر بن فروخ، عن حبيب^(١) بن الزبير، عن عكرمة، عن ابن عباس قال:
نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر حتى يبين^(٢) صلاحها، أو يباع صوف على
ظهر، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن.

أصل الحديث:

الحديث أخرج منه أصحاب الكتب الستة شطره الأول: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر
حتى يبين صلاحها». وقد سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ٩.

نوع الزيادة:

زيادة: «أو يباع صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- علي بن شعيب السمسار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، مولا هم، أبو محمد المقرئ النحوي. صدوق من صغار
التسعة، مات سنة خمس ومائتين. م د تم س ق. التقريب ص ٦٠٧.
- عمر بن فروخ العبدي، أبو حفص البصري، يباع الأقتاب. قال ابن معين وأبو حاتم: ثقة. وقال
الآجري: سألت أبا داود عنه فرضيه، وقال: مشهور. وذكره ابن حبان في الثقات. قال ابن حجر
في "التهذيب": وذكره ابن عدي في "الكامل"، وأورد له حديثين، وقال: ما أظن له غيرهما إلا
اليسير ولم ينقل فيه جرحاً. وقال البيهقي: ليس بالقوي. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما
وهم، من السابعة، لكنه وثقه في اللسان وهو الراجح. مد. الجرح ١٢٨/٦. سؤالات الآجري أبا
داود رقم (١٣٦١)، التهذيب ٤٨٨/٧، التقريب ص ٤١٦، اللسان ٣٢٠/٧.

(١) في المطبوع: (خيب) بالخاء، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ٩٧/أ، (ج): ق ٣٢٥/أ.

(٢) في المطبوع: «نهى رسول الله ﷺ أن تباع الثمرة حتى تبين»، وما أثبت من المخطوط (ب): ق ٩٧/أ، وفي (ج): ق ٣٢٥/أ.

«حتى يبدو».

فَرُوخ: بفتح الفاء، وتشديد الراء المضمومة، آخره معجمة. التقريب ص ٤١٦.

والأفتاب: جمع قتب، والنسبة إليها قتاب، بفتح القاف، والتاء المشددة، وفي آخرها الباء الموحدة. والقتب: إكاف الجمل^(١). الأنساب ٤/٤٤٨.

○ حبيب بن الزبير بن مُشكان، الهلالي أو الحنفي، الأصبهاني. ثقة، من السادسة. مدت. التقريب ص ١٥٠، ينظر تهذيب الكمال ٥/٣٧٠-٣٧٣.

ومُشكان: بضم الميم، وسكون المعجمة. كما في التقريب.

○ عكرمة، أبو عبد الله، مولى ابن عباس. ثقة ثبت عالم بالتفسير، لم يثبت تكذيبه عن ابن عمر ولا تثبت عنه بدعة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل بعد ذلك. ع. التقريب ص ٣٩٧.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب الحضرمي صدوق، فالإسناد حسن، لكنه شاذ لمخالفته لرواية الثقات المرسلة^(٢).

تخريج الحديث:

- روي هذا الحديث مرفوعاً موصولاً ومرسلاً، وورد موقوفاً.
- فأخرجه مرفوعاً موصولاً:
- البيهقي في السنن الكبرى ٥/٣٤٠، في البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الصوف على ظهر الغنم ...، من طريق يعقوب بن إسحاق، عن عمر بن فروخ به مثله، ثم قال البيهقي: تفرد برفعه عمر بن فروخ وليس بالقوي، وقد أرسله عنه وكيع ورواه غيره موقوفاً.
 - والطبراني في الكبير ١١/٣٣٨، رقم ١١٩٣٥، والأوسط برقم ٣٧٠٨، من طريق حفص بن عمر الحوضي، عن عمر ابن فروخ به مثله، دون قوله: «أو سمن في لبن».
 - ومن طريق الطبراني أورده المزي بسنده إليه. تهذيب الكمال ٢١/٤٧٨.
 - وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١٠٢. وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله ثقات.
 - وأخرجه ابن عدي في الكامل ٥/٦٥، وأبو الشيخ في طبقات الخدثين ١/٣٧٢، والبيهقي في الكبرى ٥/٣٤٠، كلهم من طريق يعقوب الحضرمي به.

(١) الإكاف من المراكب: شبه الرّحال. لسان العرب ١/١٦٩.

(٢) ستأتي برقم ١٤. ينظر ص ١٠٣.

أما الموقوف:

- فأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٧٥/٨، رقم ١٤٣٧٤، في البيوع، باب بيع الغرر المجهول، من طريق الثوري، عن أبي إسحاق، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله، دون قوله: «أو سمن في لبن».
- وأخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٥٣٣/٦، رقم ١٩٥٣، في البيوع والأفضية، باب بيع اللبن في الضروع، من طريق أبي الأحوص، عن أبي إسحاق به، ولفظه: «لا تتباعوا الصوف على ظهور الغنم، ولا اللبن في الضروع».
- وأخرجه الدارقطني في سننه ١٥/٣، رقم ٤٣، من طريق أبي إسحاق، عن عكرمة به بلفظ: «لا تشتروا اللبن في ضروعها، ولا الصوف على ظهورها». موقوف.
- وأخرجه البيهقي - في الموضع السابق - من طريق سفيان، عن أبي إسحاق موقوفاً على ابن عباس. ثم قال البيهقي: هذا هو المحفوظ موقوف، وكذلك رواه زهير بن معاوية عن أبي إسحاق، وكذلك روي عن سليمان بن يسار، عن ابن عباس موقوفاً.
- وأما المرسل:
- فأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٥٣٤/٦، رقم ١٩٥٩، من طريق وكيع، عن عمر بن فروخ، عن حبيب بن الزبير، عن عكرمة قال: نهى النبي ﷺ أن يباع لبن في ضرع الشاة.
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ١٦٨، رقم ١٨٣، من طريق ابن مبارك، عن عمر بن فروخ به بمعناه. وسيأتي برقم ١٤.

شواهد الحديث:

الزيادة، لم أقف لها على شاهد.

١٢ [٤١] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن خلف المقرئ، نا يعقوب الحضرمي، نا عمر بن فروخ، نا حبيب^(١) بن الزبير، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الثمر^(٢) حتى يبدو^(٣) صلاحها ويبين^(٤) يبيض^(٥) أو يحمر^(٦)، ونهى عن بيع اللبن في ضروعها، أو^(٧) الصوف على ظهورها.

نوع الزيادة:

زيادة: «نهى عن بيع اللبن في ضروعها، والصوف على ظهورها».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن خلف الحدادي، أبوبكر البغدادي المقرئ. ثقة فاضل، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وستين ومائتين. خ. التقريب ص ٤٧٧.
- يعقوب الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمر بن فروخ. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما وهم.
- حبيب بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عكرمة، أبو عبد الله، مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب الحضرمي، وقد سبق الحكم عليه برقم ١١.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ١١.

(١) في المطبوع: (خبيب) بالخاء، والصواب ما أثبت كما سبق.
 (٢) في المطبوع (الثمرة)، وما أثبت من المخطوط (ب): ق ٩٧/ب، (ج): ق ٣٢٥/أ.
 (٣) في المطبوع (تبدو)، وما أثبت من المخطوط (ب): ق ٩٧/ب.
 (٤) في المطبوع (وتبين)، وما أثبت من (ب)، (ج).
 (٥) في المطبوع (تبيض)، وما أثبت من (ب)، (ج).
 (٦) في المطبوع (تحمر)، وما أثبت من (ب)، (ج).
 (٧) في المطبوع (و)، وما أثبت من (ب)، (ج).

١٣ [٤٢] ثنا أحمد بن عبد الله بن الوكيل، أنا أبو حفص عمرو بن علي، ثنا قرّة بن سليمان الأسدي، نا عمر بن فروخ، حدثني حبيب^(١) بن الزبير، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: نهى رسول الله ﷺ أن يباع^(٢) ثمر^(٣) حتى تطعم^(٤)، أو صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن. أرسله وكيع عن عمر بن فروخ.

نوع الزيادة:

زيادة: «أو صوف على ظهر، أو لبن في ضرع، أو سمن في لبن».

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبد الله بن محمد، أبوبكر النحاس، المعروف بوكيل أبي صخرة. رَقِيَ الأصل. ترجم له الخطيب وقال: ذكره أبو الفتح القواس في جملة شيوخه الثقات، مات في سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٢٩/٤، ٢٣٠.
- أبو حفص، عمرو بن علي بن بحر بن كنيز، الفلاس. ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. ع.، التقريب ص ٤٢٤، ينظر التهذيب ٨٠/٨.
- كنيز: بفتح الكاف، وكسر النون، وآخره زاي. الإكمال ١٦٢/٧، تبصير المنتبه ١١٨٨/٣.
- قرّة بن سليمان الجهمي، الأزدي. روى عنه عمرو بن علي. قال ابن أبي حاتم: سألت عنه أبي فقال: ضعيف الحديث. التاريخ الكبير ١٨٣/٧، الجرح والتعديل ١٣١/٧.
- وقرّة: بضم القاف، وفتح الراء المشددة، ثم هاء. توضيح المشتبه ٢٠٣/٧.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم برقم ١١.

الحكم على الإسناد:

فيه قرّة بن سليمان وهو ضعيف. وقد خالف الثقات، فالإسناد منكر.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ١١.

(١) في المطبوع: (حبيب)، وهو خطأ كما سبق التنبيه عليه.

(٢) في المطبوع: (تباع)، وما أثبت من (ج) ٣٢٥/أ.

(٣) في المطبوع: (ثمر)، وما أثبت من المخطوط (ب) ٩٧/ب، (ج) ٣٢٥/أ.

(٤) في المطبوع: (يطعم)، وما أثبت من المخطوط (ج).

١٤ [٤٥] ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا أبوبكر بن أبي شيبة، نا وكيع، نا
عمر بن فروخ القتاب^(١)، سمعه من حبيب^(٢) بن الزبير، عن عكرمة، قال:
نهى رسول الله ﷺ أن يباع لبن في ضرع، أو سمن في لبن.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر بن أبي شيبة، اسمه عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان الواسطي الأصل. ثقة حافظ صاحب تصانيف. من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. خ م د س ق. التقريب ص ٣٢٠.
- وكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي، أبو سفيان الكوفي. ثقة حافظ عابد، من كبار التاسعة. مات في آخر سنة ست وأول سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبعون سنة. ع. التقريب ص ٥٨١.
- عمر بن فروخ العبدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما وهم.
- حبيب بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا أنه مرسل، وهو المحفوظ.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه مرفوعاً وموقوفاً ومرسلاً برقم ١١، ١٣.

(١) في المطبوع: (القتات)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (خبيب)، والصواب ما أثبت كما سبق.

[باب ما جاء في الربا]

١٥ [٤٨] ثنا أحمد بن العباس البغوي، نا يحيى بن يزيد أبو الصقر الوراق، نا الحسين بن محمد، نا جرير بن حازم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة غسيل الملائكة قال: قال رسول الله ﷺ: «درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم، أشد من ستة وثلاثين زنية».

رواه عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة فجعله عن كعب ولم يرفعه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن العباس بن أحمد بن منصور، أبو الحسن الصوفي، يعرف بالبغوي. ترجم له الخطيب وقال: قال عنه الدارقطني: كان من الثقات، وقال في موضع آخر: الشيخ الصالح الثقة. توفي في ذي القعدة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤/٣٢٨-٣٢٩.
- يحيى بن يزيد، العسكري، أبو السَّقَر، ويقال أبو الصقر الوراق. مقبول من الحادية عشرة. ق. التقريب ص ٥٩٨، ينظر تهذيب الكمال ٤٢/٣٢.
- ويَزْدَاد: بفتح التحتانية، وسكون الزاي. والسَّقَر: بالمهمله، وسكون القاف، وقد تبدل سينه صاداً. كما في التقريب.
- الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، أبو أحمد، ويقال: أبو علي المؤدب المروذي. ثقة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، أو بعدها بسنة أو سنتين. ع. التقريب ص ١٦٨، ينظر التهذيب ٣٦٦/٢، ٣٦٧.
- وبهرام: بكسر الموحدة وقيل بفتحها. كما في التهذيب.
- والمَرْوُذِي: بالفتح، ثم التشديد والضم، وسكون الواو، وذال معجمة. وهو مدغم من مرو الروذ، بلدة حسنة مبنية على وادي مرو، وهي من أشهر مدن خراسان بينها وبين مرو الشاهجان أربعون فرسخاً. الأنساب ٥/٢٦٢، ٢٦٣، الباب ٣/١٩٨، معجم البلدان ١١٢/٥.

- جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي. ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهام إذا حدث من حفظه، من السادسة، مات سنة سبعين ومائة بعد ما اختلط، لكن لم يحدث في حال اختلاطه. ع. التقريب ص ١٣٨، ينظر التهذيب ٢/٦٩-٧٢.
- أيوب: هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، ابن عبد الله بن جُدعان، التيمي، المدني. أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة. ع. التقريب ص ٣١٢، ينظر التهذيب ٥/٣٠٦.
- مليكة: بالتصغير. التقريب ص ٣١٢.
- عبد الله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري. له رؤية، وأبوه غسيل الملائكة، استشهد عبد الله يوم الحرة، في ذي الحجة سنة ثلاث وستين، وكان أمير الأنصار بها. د. التقريب ص ٣٠٠.

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن يزداد، أبو الصقر الوراق مقبول، فالإسناد ضعيف، والحديث أعل بأنه من كلام كعب، وهو أشبه. فقد خالف أيوب ثقتان حافظان جعلتا الحديث عن كعب وهما عبدالعزيز ابن رُفيع^(١) وابن جريج^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٢٢٥، من طريق حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة مرفوعاً فذكره.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١١٧، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير والأوسط، ورجال أحمد رجال الصحيح.
- وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٤/٨٣، وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير، ورجال أحمد رجال الصحيح.

(١) كما عند الإمام أحمد ٥/٢٢٥، والدارقطني ٣/١٦، برقم ٤٩، وقال: هذا أصح من المرفوع..

(٢) كما عند العقيلي ٢/٢٥٨.

- وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/٢٥٨، من طريق ابن جريج، عن ابن أبي مليكة: أنه سمع عبداً لله بن الراهب يحدث في الحجر عن كعب الأحبار أنه قال: ربا درهم يأكله الإنسان ...

شواهد الحديث:

وللحديث شواهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وابن مسعود، وعائشة رضي الله عنها، ولكن كلها ضعيف جداً كما قال ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٢٤٧.

١٦ [٥٠] ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا هاشم بن الحارث، نا عبيد الله بن عمرو، عن ليث، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عبد الله بن حنظلة: أن النبي ﷺ قال: «لدرهم^(١) ربا أشد عند الله تعالى من ستة وثلاثين زنية في الخطيئة».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، أبو القاسم البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- هاشم بن الحارث، أبو محمد المروزي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. تاريخ بغداد ١٤/٦٦.
- والمروزي: بفتح الميم، وسكون الراء، وفتح الواو، وبعدها الألف واللام والراء المضمومة الثانية، والواو الساكنة، وفي آخرها ذال معجمة. هذه النسبة إلى مرو الروذ، وقد يخفف في النسبة إليها فيقال: المروزي. ينظر الأنساب ٥/٢٦٢، الباب ٣/١٩٨.
- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي، أبو وهب الأسدي. قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة صدوق، لا أعرف له حديثاً منكراً، وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً كثير الحديث وربما أخطأ. وذكره ابن حبان في الثقات. ووثقه العجلي وابن نمير. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة فقيه ربما وهم، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة، عن ثمانين إلا سنة. ع. التهذيب ٧/٤٢-٤٣، التقريب ص ٣٧٣.
- ليث بن أبي سليم بن زعيم، القرشي، مولاهم، أبوبكر، واسم أبيه أيمن. صدوق اختلط أخيراً^(٢)، ولم يتميز حديثه فترك، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. خت م. ع. ز التاريخ الكبير ٤/٢٤٦، الجرح والتعديل ٣/١٧٧-١٧٩، الميزان ٣/٤٢٠-٤٢٣، الكاشف ٣/١٣، التهذيب ٨/٤٦٥-٤٦٨، التقريب ص ٤٦٤.
- وسليم بضم السين. الإكمال ٤/٣٢٩.
- وزعيم: بالزاي، والنون مصغراً. كما في التقريب.

(١) في المطبوع: (الدرهم)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٢٦/أ.

(٢) ينظر الكواكب النيرات ص ٤٩٣-٤٩٤.

.....

○ عبدالله بن أبي مليكة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ عبدالله بن حنظلة. تقدمت ترجمته، له رؤية.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه، فالإسناد ضعيف، وقد سبق بيان أن الحديث أعل بأنه من كلام كعب.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٣/٣٣٠، رقم ٢٧٠٣، من طريق ليث بن أبي سليم، عن ابن أبي مليكة.
- وأخرجه الحارث بن أسامة كما في بغية الباحث ١/٥٠١، رقم ٤٣٩.

[باب ما جاء في بيع المفلس]

١٧ [٥١] ثنا أحمد بن محمد بن الجراح، نا يوسف بن سعيد، نا حجاج، عن ابن جريح، عن عمرو بن دينار، عن أبي^(١) سعيد، أو أبي سعد: أن النبي ﷺ باع حراً أفلس.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن الجراح بن ميمون، أبو عبد الله الضراب. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤/٤٠٨-٤٠٩.
- يوسف بن سعيد بن مُسلم، المصيصي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين، وقيل قبل ذلك. س. التقريب ٦١١، ينظر التهذيب ١١/٤١٤-٤١٥.
- والمصيصي: بكسر الميم، والياء المنقوطة بائتين من تحتها بين الصادين المهمتين، الأولى مشددة. هذه النسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام يقال لها المصيصة. الأنساب ٥/٣١٥.
- حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد، ترمذي الأصل، نزل بغداد ثم المصيصة. ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره لما قدم بغداد قبل موته^(٢)، من التاسعة، مات ببغداد سنة ست ومائتين. ع. التقريب ص ١٥٣، ينظر التهذيب ٢/٢٠٥-٢٠٦.
- ابن جُريح: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جُريح الأموي، مولاهم، المكي. ثقة فقيه فاضل، وكان يدلّس^(٣) ويرسل، من السادسة. مات سنة خمسين ومائة، أو بعدها. التقريب ص ٤٢١، ينظر التهذيب ٦/٤٠٢-٤٠٦.
- عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم الجمحي، مولاهم. ثقة، ثبت، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ٤٢١، ينظر تهذيب الكمال ٢٢/٥-١٣، التهذيب ٨/٢٨-٣٠.

(١) في المطبوع: (ابن)، وما أثبت من المخطوط (أ): ق ٣٢/أ، و(ب): ق ٩٨/أ، وهو الصواب.

(٢) ينظر الكواكب النيرات ص ٤٥٦-٤٥٨.

(٣) من مدلسي المرتبة الثالثة كما ذكر ذلك الحافظ ابن حجر في تعريف أهل التقديس ص ٩٥. وهؤلاء من أكثر التدليس، منهم لم يحتج الأئمة من أحاديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبلهم.

○ أبو سعيد بن رافع المدني عم عبّاد بن أبي صالح، حجازي، قال ابن حجر: مقبول، من الرابعة. قد س.، التقريب ص ٦٤٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٣/٣٤٧-٣٤٨.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو سعيد بن رافع مقبول، وحجاج بن محمد المصيصي ثقة ثبت، لكنه اختلط في آخر عمره. وابن جريح ثقة فقيه، لكنه كان يدلس ويرسل، وقد عنعن، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير المصنف.

شواهد الحديث:

- له شاهد بمعناه أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٠١/٢، برقم ١٣٠٣.
- والطبراني في الكبير ١٦٥/٧، رقم ٦٧١٦.
- والحاكم في مستدركه ٥٤/٢، وقال: صحيح على شرط البخاري. ووافقه الذهبي.
- وأورده عبدالحق الأشبيلي في الأحكام الوسطى، وقال: مسلم بن خالد وعبدالرحمن -أي ابن اليلمانى^(١) - لا يحتج بهما. وضعفه ابن حجر في مختصر زوائد مسند البزار ١/٥٣١، ٥٣٢، رقم ٩٢٩.

(١) إسناد الحاكم ليس فيه الرنجي ولا ابن اليلمانى.

[باب ما جاء في الصرف]

١٨ [٥٨] ثنا أبو محمد بن صاعد، ومحمد بن أحمد بن الحسن وآخرون، قالوا نا عبدالله بن أحمد بن حنبل، نا أحمد بن محمد بن أيوب، نا أبوبكر بن عياش، عن الربيع بن صبيح، عن الحسن، عن عبادة وأنس بن مالك، عن النبي ﷺ قال: «ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل فمثل ذلك، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به».

لم يروه غير أبي بكر عن الربيع هكذا، وخالفه جماعة فرووه عن الربيع، عن ابن سيرين، عن عبادة وأنس، عن النبي ﷺ بلفظ غير هذا اللفظ^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة ماعدا البخاري والترمذي، من حديث عبادة وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة ؓ ولفظ مسلم: «الذهب بالذهب. والفضة بالفضة. والبر بالبر. والشعير بالشعير. والتمر بالتمر. والملح بالملح. مثلاً بمثل سواءً بسواء. يداً بيد». فإذا اختلفت هذه الأصناف، فيعوا كيف شئتم، إذا كان يداً بيد». وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر (أنس).

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق بن إبراهيم بن عبدالله، أبو علي المعروف بابن الصواف. قال الخطيب البغدادي: سمعت محمد بن أحمد بن أبي الفوارس يقول: سمعت الدارقطني يقول: ما رأيت عيناى مثل أبي علي ابن الصواف، وقال محمد بن أبي الفوارس: كان ثقة مأموناً من أهل التحرز ما رأيت مثله في التحرز. مات سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٨٩/١.

(١) سيأتي ذكر هذه الطرق في التخريج.

○ أحمد بن محمد بن أيوب، أبو جعفر الوراق، صاحب المغازي. كان الإمام أحمد وعلي بن المديني يحسنان القول فيه، وكان يحيى يحمل عليه، وقال إبراهيم الحربي: كان وفاقاً ثقة لو قيل له اكذب لم يحسن، وقال ابن عدي: روى عن إبراهيم المغازي وأنكرت عليه، وحدث عن أبي بكر المناكير، وهو مع هذا صالح الحديث ليس بمزور، وقال الحافظ: قال أحمد بن حنبل أيضاً: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم، وقال أبو حاتم: روى عن أبي بكر ابن عياش أحاديث منكراً، وقال في "التقريب": صدوق كانت فيه غفلة لم يدفع بحجة، قاله أحمد، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. د. التهذيب ١/٧٠-٧١، التقريب ص ٨٣.

○ أبو بكر بن عيَّاش بن سالم الأسدي، الكوفي المقرئ، الخنَّاط، مشهور بكنيته، والأصح أنها اسمه، وقيل في اسمه عدة أقوال. ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح، من السابعة، مات سنة أربع وتسعين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين، وقد قارب المائة، وروايته في مقدمة مسلم. ع.، التقريب ص ٦٢٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٣/١٢٩-١٣٥.

○ الربيع بن صبيح -بفتح المهملة- السعدي، البصري. كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، وقال عفان ابن مسلم: أحاديثه كلها مقلوبة، وقال أبو الوليد: ما تكلم أحد فيه إلا والربيع فوقه، وقال عبد الله ابن أحمد عن أبيه: لا بأس به رجل صالح. قال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف الحديث، وقال ابن سعد والنسائي: ضعيف، وقال أبو زرعة: شيخ صالح صدوق، وقال أبو حاتم: رجل صالح، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة مستقيمة، ولم أر له حديثاً منكراً جذاً، وأرجو أنه لا بأس به ولا بروايته، وقال الساجي: ضعيف الحديث أحسبه كان يهم وكان عبداً صالحاً، وقال العقيلي في "الضعفاء": بصري سيد من سادات المسلمين، وقال العجلي: لا بأس به، وقال الفلاس: ليس بالقوي، وقال الحاكم: ليس بالمتين عندهم، وقال ابن حبان: كان من عباد أهل البصرة وزهادهم، إلا أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان يهم فيما يروى كثيراً، حتى وقع في حديثه المناكير من حيث لا يشعر، لا يعجبني الاحتجاج به إذا انفرد، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ وكان عابداً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبصرة، من السابعة، مات سنة ستين ومائة. خت ت ق. التقريب ص ٢٠٦، التهذيب ٣/٢٤٧-٢٤٨.

○ الحسن، هو ابن أبي الحسن البصري، واسم أبيه يسار الأنصاري مولا هم، ثقة فقيه فاضل مشهور، وكان يرسل كثيراً ويدلس، وهو رأس أهل الطبقة الثالثة، مات سنة عشر ومائة، وقد قارب التسعين. ع. التقريب ص ١٦٠.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن أيوب، روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكورة كما قال أبو حاتم وابن عدي، وفيه الربيع بن صبيح صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف شاذ، حيث خالف أبو بكر بن عياش غيره كما ذكر المصنف، وقد جعل البزار العلة من الربيع بن صبيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود الطيالسي، المسند ص ٧٩، رقم ٥٨١، من طريق الربيع، عن ابن سيرين، عن عبادة وحده، ولفظه: «الورق بالورق، والذهب بالذهب، والتمر بالتمر، والبر بالبر، والشعير بالشعير والملح بالملح عيناً بعين» أو قال: «وزناً بوزن». وأخرجه في ص ٢٨٥، رقم ٢١٤٣، من الطريق السابق وقال: عن عبادة بن الصامت، وأنس بن مالك، وباللفظ نفسه.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٠٩/٢، رقم ١٣١٩، من طريق الحجاج بن المنهال، عن الربيع بن صبيح، عن محمد بن سيرين، عن أنس وعبادة بن الصامت قالا: قال رسول الله ﷺ: «الذهب بالذهب مثلاً بمثل، والفضة بالفضة مثلاً بمثل». قال البزار: لا نعلم رواه عن أنس إلا الربيع، وإنما يعرف عن محمد، عن مسلم بن يسار، عن عبادة.
- وذكره الهيثمي في الجمع ١١٥/٤ وقال: رواه البزار، وفيه الربيع بن صبيح، وثقه أبو زرعة وغيره، وضعفه جماعة.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث عبادة بن الصامت، وأبي سعيد الخدري، وأبي هريرة، وعمر رضي الله عنهما.
- أخرجه الإمام مسلم في المساقاة ٣/١٢١٠-١٢١١، رقم ١٥٨٩ (٨٠-٨١).
- وأبو داود ٣/٢٤٨، برقم ٣٣٤٩، ٣٣٥٠.
- والنسائي ٧/٢٧٥-٢٧٧، رقم ٤٥٦٢-٤٥٦٤.
- وابن ماجه ٢/٧٥٧، رقم ٢٢٥٤.
- والدارقطني ٣/١٨، رقم ٥٩.

-
-
- حديث أبي سعيد الخدري:
- أخرجه مسلم ٣/١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١١، رقم ١٥٨٤/٧٥-٧٧، ٨٢، بالفاظ منها: «لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا مثلاً بمثل، ولا تُشِفُّوا بعضها على بعض، ولا تبيعوا الورق بالورق إلا مثلاً بمثل...».
 - والنسائي ٧/٢٧٧، ٢٧٨، رقم ٤٥٦٥، ٤٥٧٠.
 - وابن ماجه ٢/٧٥٨، رقم ٢٢٥٦، ولفظه: «لا يصلح صاع تمر بصاعين، ولا درهم بدرهمين، والدراهم بالدراهم، والدينار بالدينار، ولا فضل بينهما إلا وزناً».
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه مسلم في المساقاة ٣/١٢١١، ١٢١٢، رقم ١٥٨٨.
 - والنسائي ٧/٢٧٨، رقم ٤٥٦٩.
 - وابن ماجه ٢/٧٥٨، رقم ٢٢٥٥.
- حديث عمر:
- أخرجه أبو داود ٣/٢٤٨، رقم ٣٣٤٨.

- الحسن بن جعفر بن مدرار: لم أقف له على ترجمة.
- طاهر بن مدرار: لم أقف له على ترجمة.
- الحسن بن عُمارة، مولاهم، أبو محمد الكوفي، قاضي بغداد، متروك، من السابعة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائة. ت. ق.، التقريب ص ١٦٢، ينظر تهذيب الكمال ٢٦٥/٦-٢٧٧، التهذيب ٢/٣٠٤-٣٠٨.
- القاسم بن عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود المسعودي، أبو عبدالرحمن، الكوفي. ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة عشرين ومائة، أو قبلها. خ ٤. التقريب ص ٤٥٠.
- عبدالرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي. ثقة، من صغار الثانية، مات سنة تسع وسبعين، وقد سمع من أبيه لكن شيئاً يسيراً. ع. التقريب ص ٣٤٤.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن عماره متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بهذه الزيادة.
- وأخرجه دونها الأربعة في السنن كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- وقد ورد عدة آثار عن بعض التابعين كالشعبي وشريح فيها معنى هذه الزيادة منها: ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٧/٦، ٢٢٨ بسنده عن الشعبي قال: إذا اختلف البيعان وليس بينهما بينة، والبيع قائم بعينه فالقول قول البائع أو يترادان البيع، فإن كان البيع قد استهلك فالقول قول المشتري والبيعة على البائع.

الغريب:

- استهلك: يقال: استهلك المال: أنفقه وأنفذه، وأهلك المال: باعه. ينظر لسان العرب ١١٧/١٥، والقاموس المحيط ٣/٣٣٥.

٢٠ [٦٧] حدثنا محمد بن الحسين بن سعيد الهمداني^(١)، نا أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم الدمشقي، نا هشام بن عمار، نا ابن عياش، نا موسى بن عقبة، عن محمد بن أبي ليلى، عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه، عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا اختلف المتبايعان في البيع، والسلعة كما هي لم تستهلك، فالقول قول البائع، أو يترادان».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٩.

نوع الزيادة:

زيادة: «والسلعة كما هي لم تستهلك».

رجال الإسناد:

○ محمد بن الحسين بن سعيد بن أبان، أبو جعفر الهمداني، المعروف بالطيان. وثقه الدارقطني. وقال السهمي: سألت أبا محمد بن غلام الزهري، وأبا بكر بن زحر^(٢) المنقري^(٣)، عن محمد ابن الحسين الهمداني فقالا: ليس هو بالمرضي. ثم قال: رأيت له أحاديث منكورة المتن والإسناد لا أصل لها. وقال صالح بن أحمد الحافظ: تركنا الكتابة عنه، وقال الذهبي في "المغني": ساقط متهم في غير الحديث. سؤالات السهمي ص ١٠٩، تاريخ بغداد ٢/٢٣٨-٢٣٩، المغني في الضعفاء ٢/٥٧١، الميزان ٣/٥٢٢، اللسان ٥/١٣٨. والهمداني: بالهاء، والميم المفتوحتين، والذال المنقوطة بعدهما. نسبة إلى همدان مدينة بالجلال. الأنساب ٥/٦٤٩، ينظر معجم البلدان ٥/٤١٠.

○ أبو عبد الملك، أحمد بن إبراهيم الدمشقي: لم أقف له على ترجمة.

○ هشام بن عمار بن نصير، بنون مصغر، السلمي، الدمشقي، الخطيب. صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح، وله اثنان وتسعون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥٧٣، ينظر تهذيب الكمال ٣٠/٢٤٢-٢٥٥.

(١) في المطبوع: (الهمداني) بالذال، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في تاريخ بغداد واللسان: (ابن عدي).

(٣) في اللسان: (المقري).

- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلص في غيرهم.
- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير. ثقة فقيه إمام في المغازي، من الخامسة، لم يصح أن ابن معين لينه، مات سنة إحدى وأربعين ومائة، وقيل بعد ذلك. ع.
- التقريب ص ٥٥٢، ينظر تهذيب الكمال ١١٥/٢٩-١٢٢.
- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، الكوفي، القاضي أبو عبدالرحمن. صدوق سيئ الحفظ جداً، من السابعة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. ٤. التقريب ص ٤٩٣، ينظر التهذيب ٣٠١/٩-٣٠٣.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته أبو عبد الملك أحمد بن إبراهيم الدمشقي، وفيه ابن عياش شامي، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم، وروايته هنا عن موسى بن عقبة وهو حجازي، وقد ضعف الذهبي وغيره روايته عن موسى بن عقبة^(١)، وفيه محمد بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٦٦/١، من طريق سفيان، عن معن، عن القاسم، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «إذا اختلف البيعان والسلعة كما هي، فالقول ما قال البائع أو يترادان».

(١) ينظر قول الذهبي على حديث: «لا تقرأ الحائض ولا الجنب شيئاً من القرآن». السير ١١٨/٦.

٢١ [٦٨] نا ابن صاعد، نا محمد بن عوف، نا [أبو]^(١) المغيرة، نا إسماعيل بن عياش بإسناده مثله^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٢٠.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد يحيى بن محمد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عوف بن سفيان الطائي، أبو جعفر الحمصي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين أو ثلاث وسبعين ومائتين. د عس التقريب ص ٥٠٠، ينظر تهذيب الكمال ٢٦/٢٣٦-٢٤٠.
- أبو المغيرة، عبد القدوس بن الحجاج الخولاني، أبو المغيرة الحمصي. ثقة، من التاسعة، مات سنة اثني عشرة ومائتين. ع. التقريب ص ٣٦٠، ينظر تهذيب الكمال ١٨/٢٣٧.
- إسماعيل بن عياش الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى صدوق سيئ الحفظ جداً، فالإسناد ضعيف. وقد تقدم الكلام عليه برقم ٢٠.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٩.

(١) ساقطة من المطبوع والمخطوط (أ) ٣٣/أ، وأثبت من (ب) ٩٨/ب، (ج) ٢٣٢٨/ب.

(٢) يريد بمثله ما ورد قبله أي رقم ٦٧.

٢٢ [٦٩] ثنا ابن صاعد، نا محمد بن الهيثم القاضي، نا هشام^(١) بن عمار، نا إسماعيل ابن عياش، بإسناده مثله^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد، هو يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد الثقفي، مولاهم، أبو الأحوص البغدادي، ثم العُكْبَرِي، قاضيها. ثقة حافظ، من الحادية عشرة. مات سنة تسع وتسعين قبل الثلاثمائة بسنة. ق. التقريب ص ٥١١، ينظر تهذيب الكمال ٤٦٨/٢٩.
- والعكبري: بضم العين، وفتح الباء الموحدة، وقيل: بضم الباء أيضاً، والصحيح بفتحها. بلدة على الدجلة فوق بغداد بعشرة فراسخ من الجانب الشرقي. الأنساب ٢٢١/٤.
- هشام بن عمار بن نصير. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح.
- إسماعيل بن عياش الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.

الحكم على الإسناد:

كسابقه رقم ٢١.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٠.

(١) في المطبوع: (إبراهيم)، وفي (ب): ق ٩٨/ب هشام، وهو الصواب كما في ترجمته.

(٢) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٦٧.

٢٣ [٧١] ونا أبو القاسم بدر بن الهيثم^(١)، نا محمد بن عبيد بن عتبة^(٢)، نا أحمد بن مسبح الجمال، نا عصمة بن عبدالله، نا إسرائيل، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبدالله قال: إذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك، فالقول قول البائع، ورفع الحديث إلى النبي ﷺ في ذلك.

نوع الزيادة:

زيادة: «والمبيع مستهلك».

رجال الإسناد:

- أبو القاسم، بدر بن الهيثم بن خلف اللخمي، القاضي الكوفي، نزيل بغداد. قال الخطيب: كان ثقة. وقال الدارقطني: عاش مائة وسبع عشرة سنة، وكان نبلاً. مات في شوال سنة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠٧/٧-١٠٨، ينظر السير ٥٣٠/١٤.
- محمد بن عبيد بن عتبة بن عبدالرحمن الكندي، أبو جعفر الكوفي. صدوق، من الحادية عشرة. ق. التقريب ص ٤٩٥، ينظر تهذيب الكمال ٦٧/٢٦-٦٩.
- أحمد بن مسبح الجمال: لم أقف له على ترجمة.
- عصمة بن عبدالله: لم أقف له على ترجمة.
- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، أبو يوسف الكوفي. ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة. مات سنة ستين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ١٠٤.
- والسبيعي: بفتح السين، وكسر الباء، وبعدها ياء ساكنة. هذه النسبة إلى سبيع وهو بطن من همدان. الباب ١٠٢/٢.
- الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي، الأعمش، ثقة حافظ عارف بالقراءات ورع، لكنه يدلّس، من الخامسة، مات سنة سبع وأربعين ومائة، أو ثمان، وكان مولده أول سنة إحدى وستين. ع. التقريب ص ٢٥٤، ينظر التهذيب ٢٢٢/٤.
- أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، ثقة، مخضرم، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز، وله مائة سنة. ع. التقريب ص ٢٦٨.

(١) في المطبوع: (الهيثم)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ٩٨/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (عبد)، والصواب ما أثبت كما في (ب)، وكما في ترجمته.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة أحمد بن مسيح الجمال، وعصمة بن عبد الله، وفيه محمد بن عبيد ابن عتبة صدوق. فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير المصنف.

[باب ما جاء في بيع الخيار]

٢٤ [٧٥] ثنا أبو بكر الشافعي، نا بشر بن موسى، نا الحميدي، نا سفيان، نا ابن جريج، عن أبي الزبير، عن طاوس قال: ابتاع النبي ﷺ عكماً من خبط من أعرابي فخيره بعد البيع فذكر مثله سواء^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٥٤٢/٣، رقم ١٢٤٩، وابن ماجه ٧٣٦/٢، رقم ٢١٨٤، كلاهما من طريق ابن وهب، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ خير أعرابياً بعد البيع. وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب. ولفظ ابن ماجه: عن جابر بن عبد الله قال: اشترى رسول الله ﷺ من رجل من الأعراب حمل خبط. فلما وجب البيع قال رسول الله ﷺ: «اختر». فقال الأعرابي: عمرك الله بيعاً.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني مرسلًا.

رجال الإسناد:

○ أبو بكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه بن موسى بن بيان، أبو بكر البزاز، المعروف بالشافعي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة ثباتاً كثير الحديث حسن التصنيف جمع أبواباً وشيوخاً، وكتب عنه قديماً وحديثاً. وسئل الدارقطني عنه فقال: ثقة مأمون، ما كان في ذلك الزمان أوثق منه، مات في سنة أربع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٥٦/٥-٤٥٨.

○ بشر بن موسى بن صالح أبو علي الأسدي. قال الخطيب: كان ثقة أميناً، عاقلاً ركيناً، سئل الدارقطني عنه فقال: ثقة. مات سنة ثمان وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٨٦/٧-٨٨.

(١) يريد به ما ورد قبله من حديث جابر: أن النبي ﷺ اشترى من أعرابي حسبت أنه قال من بني عامر بن صعصعة حمل خبط، فلما وجب له، قال له النبي ﷺ: «اختر»، فقال الأعرابي: إن رأيت كاليوم مثله بيعاً، عمرك الله من أنت، قال: من قریش.

○ الحميدي: هو عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي، المكي، أبوبكر. ثقة حافظ فقيه
أجل أصحاب ابن عيينه، من العاشرة. مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين وقيل بعدها. قال
الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. خ م د ت س فق.
التهذيب ٢١٥/٥-٢١٦، التقريب ص ٣٠٣.

○ سفيان بن عيينه بن أبي عمران: ميمون الهلالي، أبو محمد الكوفي، ثم المكي. ثقة حافظ فقيه
إمام حجة، إلا أنه تغير حفظه بأخرة^(١). وكان ربما دلس لكن عن الثقات^(٢)، من رؤوس الطبقة
الثامنة. مات في رجب سنة ثمان وتسعين ومائة، وله إحدى وتسعون سنة. ع. التقريب
ص ٢٤٥، التهذيب ١١٧/٤-.

○ ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يدلس
ويرسل.

○ أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرُس، الأسدي، مولا هم، أبو الزبير المكي. صدوق إلا أنه
يدلس^(٣)، من الرابعة، مات سنة ست وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ٥٠٦.

○ وتدرُس: بمفتوحة، وسكون دال مهملة، وضم راء، وإهمال سين. المغني في الضبط ص ٤٩.
○ طاوس بن كيسان اليماني، أبو عبد الرحمن الحميري، مولا هم، الفارسي، يقال اسمه ذكوان،
وطاوس لقب. ثقة فقيه فاضل، من الثالثة، مات سنة ست ومائة، وقيل بعد ذلك. ع. التقريب
ص ٢٨١.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن جريج ثقة إلا أنه يدلس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وفيه أبو
الزبير المكي صدوق يدلس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، وقد عنعنه، فالإسناد ضعيف، وهو
مرسل. لكن تابعه عبد الله بن طاوس^(٤)، فيرتقي إلى الحسن لغيره.

(١) ينظر الكواكب النيرات ص ٢٢٠-٢٣٤.

(٢) ينظر تعريف أهل التقديس ص ٦٥.

(٣) من مدلسي المرتبة الثالثة، تعريف أهل التقديس ص ١٠٨.

(٤) ينظر تخريجه

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الترمذي، وابن ماجه، مسنداً مرفوعاً، كما سبق في أصل الحديث. وأخرجه مرسلاً:
- الشافعي في مسنده ص ١٣٨، كتاب البيوع، عن ابن عيينه.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٥٠/٨، رقم ١٤٢٦١، عن معمر، وابن عيينه.
- كلاهما عن عبد الله بن طاوس، عن أبيه به.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٥/٢٧٠، ٢٧١، في البيوع، باب المتبايعان بالخيار ...، من طريق الشافعي، ومن طريق عبدالرزاق.

الغريب:

- عِكْمًا: بالكسر حملاً. النهاية ٣/٢٨٥، ينظر لسان العرب ٩/٣٤٣، ٣٤٤.
- الخَبُط: ضربُ الشجر بالعصا ليتناثر ورقها، واسم الورق الساقط خَبَط بالتحريك، وهو من علف الإبل. النهاية ٢/٧.
- عَمَّرَكَ اللهُ: أي أسأل الله تعميرك وأن يطيل عمرك. النهاية ٣/٢٩٨.

[باب ما جاء في أن الشرود* يرد]

٢٥ [٧٩] حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا أبو قلابة عبد الملك بن محمد، نا بدل ابن المحبّر، نا عبد السلام بن عجلان، قال: سمعت أبا يزيد المدني يحدث، عن أبي هريرة قال: كان لبشير^(١) الصغير مقعد لا يكاد يخطئه عند رسول الله ﷺ ففقدته ثلاثة أيام، فلما عاد إلى مقعده، قال رسول الله ﷺ: «يا بشير لم أرك منذ ثلاثة أيام؟» فقال: بأبي وأمي ابتعت بعيراً من فلان فمكث عندي، ثم شرد، فجئت به فدفعته إلى صاحبه فقبله مني قال: «وكان شرط لك [فيه]^(٢) ذلك؟» قال: لا ولكن قبله، فقال له رسول الله ﷺ: «أما علمت أن الشرود يرد منه».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو قلابة: عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الملك الرقاشي، البصري، يكنى أبا محمد، وأبو قلابة لقب. صدوق يخطئ تغير حفظه لما سكن بغداد، من الحادية عشرة، مات سنة ست وسبعين ومائتين، له ست وثمانون سنة. ق. التقريب ص ٣٦٥، ينظر التهذيب ٤١٩/٦ - ٤٢١.

وقلابة: بكسر قاف، وخفة لام، وبموحدة. المغني في الضبط ص ٢٠٥.
والرقاشي: بفتح الراء، والقاف المخففة، وفي آخرها شين معجمة. هذه النسبة إلى امرأة اسمها رقاش بنت قيس، كثر أولادها فنسبوا إليها. الباب ٣٣/٢.

* سيأتي بيان معنى الشرود في الغريب.

(١) بفتح أوله وكسر المعجمة بعدها تحتانية، هو بشير الغفاري. ينظر الإصابة ١٦٢/١، ١٦٦.

(٢) زيادة من (ب): ق ٩٩/أ، (ج): ق ٣٣٠/أ.

○ بَدَلُ بنِ المُجَبَّر، أبو المنير التميمي البصري. ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة، من التاسعة، مات سنة بضع عشرة ومائتين. خ ٤. التقريب ص ١٢٠.

وبدل: بمفتوحتين. كما في "التقريب"، ينظر المعنى في الضبط ص ٣٤.
الخبر: بضم الميم، وفتح الحاء المهملة، والباء المشددة الموحدة، وفي آخرها الراء. الأنساب ٢١١/٥، ينظر الإكمال ٢٠٩/٧.

○ عبدالسلام بن عجلان، أبو الخليل العدوي، ويقال ابن غالب الهجيمي، والصحيح ابن عجلان. قال أبو حاتم: شيخ بصري يكتب حديثه، وتوقف غيره في الاحتجاج به، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطئ ويخالف. الجرح والتعديل ٤٦/٦، الثقات لابن حبان ١٢٧/٧، الميزان ٦١٨/٢، اللسان ١٦/٤.

والهجيمي: بضم الهاء، وفتح الجيم، والياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى محلة بالبصرة نزلها بنو هُجَيْم فنسبت الخلة إليهم. الأنساب ٦٢٧/٥.

○ أبو يزيد المدني. نزيل البصرة، سئل أبو زرعة عن اسمه فقال: لا أعلم له اسماً. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول، من الرابعة. خ س. الجرح والتعديل ٤٥٨/٩، التهذيب ٢٨٠/١٢، التقريب ص ٦٨٥.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو قلابة صدوق يخطئ، وعبدالسلام بن عجلان ضعيف، وأبو يزيد المدني مقبول، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير المصنف.

الغريب:

الشرود: يقال: شَرَدَ البعير يَشْرُدُ شَرُوداً وشَرَاداً إذا نفر وذهب في الأرض. النهاية ٤٥٧/٢، ينظر لسان العرب ٧٥/٧.

٢٦ [٨٠] حدثنا أبو محمد بن صاعد، نا سَوَّار بن عبد الله العنبري، نا عبد الصمد بن عبد الوارث، نا عبد السلام بن عجلان الهجيمي^(١)، نا أبو يزيد المديني، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه^(٢)، وفيه فقال رسول الله ﷺ «أما إن البعير الشروود يرد».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سَوَّار بن عبد الله بن سوار بن عبد الله بن قدامة التميمي العنبري، أبو عبد الله البصري، ثقة، من العاشرة، غلط من تكلم فيه، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله ثلاث وستون. د ت، التقريب ص ٢٥٩، ينظر التهذيب ٢٦٨/٤ - ٢٦٩.
- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري، مولا هم، الثُّوري، أبو سهل البصري. صدوق ثبت في شعبة، من التاسعة، مات سنة سبع ومائتين. ع. التقريب ص ٣٥٦، ينظر تهذيب الكمال ٩٩/١٨ - ١٠٥، التهذيب ٣٢٧/٦ - ٣٢٨.
- والتُّوري: بفتح التاء المثناة من فوق، وضم النون، بعدهما الواو، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى الثُّور وعمله وبيعه. اللباب ٢٢٦/١.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٢٥.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد السلام بن عجلان الهجيمي ضعيف، وأبو يزيد المديني مقبول، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه غير المصنف.

(١) في المطبوع والمخطوط: (أ): ق ٣٤/أ، (ب): ق ٩٩/أ، (ج): ق ٣٣٠/ب (العجيفي)، ولم أجد في كتب الأنساب هذه النسبة، والظاهر أنه تصحيف وصوابه ما أثبت كما في ترجمته السابقة.

(٢) يريد به ما ورد قبله أي الحديث رقم ٧٩.

[باب ما جاء في الغضب وحرمة مال المسلم]

٢٧ [٨٧] ثنا علي بن أحمد بن الهيثم العكري^(١)، نا عيسى بن أبي حرب الصفار، نا يحيى بن أبي بكير، نا أبو يوسف، عن محمد بن عبيد الله، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ قال في خطبته في حجته: «ألا وأن المسلم أخو المسلم، لا يحل له دمه ولا شيء من ماله إلا بطيب نفسه، ألا هل بلغت؟» قالوا: نعم، قال: «اللهم اشهد».

أصل الحديث:

الحديث معناه عند الترمذي ٢٧٣/٥، رقم ٣٠٨٧، وابن ماجه ١٠١٥/٢، رقم ٣٠٥٥، من حديث عمرو بن الأحوص ضمن حديث وفيه قوله ﷺ: «ألا إن المسلم أخو المسلم، فليس يحل لمسلم من أخيه شيء إلا ما أحل من نفسه...» واللفظ للترمذي، وعندهما لفظ: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم بينكم حرام»، وعند ابن ماجه: «ألا يا أمتاه هل بلغت؟» ثلاث مرات. قالوا: نعم. قال: «اللهم اشهد» ثلاث مرات.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة: «إلا بطيب نفسه».

رجال الإسناد:

- علي بن أحمد بن الهيثم بن خالد، أبو الحسن البزار. قال الخطيب: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات، وقال الدارقطني: الشيخ الصالح. مات في سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٣٢٠، ٣٢١، المنتظم ١٣/٣٨٧.
- عيسى بن موسى بن أبي حرب، أبو يحيى الصفار البصري. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة سبع وستين ومائتين. تاريخ بغداد ١١-١٦٥، ١٦٦، المنتظم ١٢/٢١٤.
- يحيى بن أبي بكير، واسمه نسر الكرماني. كوفي الأصل، نزل بغداد، ثقة، من التاسعة، مات سنة ثمان أو تسع ومائتين. ع. التقريب ص ٥٨٨.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٣٤/ب (العكري)، وفي (ب): ق ٩٩/ب، (ج): ق ٣٣١/أ (العسكري).

-
- الكرماني: بكسر الكاف، وهو المشهور وقيل بفتحها وهو الصحيح، وسكون الراء، آخرها نون. نسبة إلى بلدان شتى يقال لها كرماني. ينظر الأنساب ٥٦/٥.
- أبو يوسف: هو إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، الهمداني. ثقة تكلم فيه بلا حجة، من السابعة، مات سنة ستين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ١٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٥١٥/٢.
- محمد بن عبيد الله بن أبي سليمان العرزمي، الفزاري، أبو عبد الرحمن الكوفي. متروك، من السادسة، مات سنة بضع وخمسين. ت. ق. التقريب ص ٤٩٤، ينظر تهذيب الكمال ٤٤١/٢٦-٤٤٤.
- والعرزمي: بفتح العين المهملة، وسكون الراء، وفتح الزاي المعجمة. هذه النسبة إلى (عرزم) بطن من فرارة، وجبانة (عرزم) بالكوفة ولعل هذه القبيلة نزلت بها فنسب الموضع إليهم. الأنساب ١٧٨/٤.
- الحكم بن عتيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت فقيه، إلا أنه ربما دلس.
- مقسم بن بجره، ويقال نجدة، أبو القاسم، مولى عبد الله بن الحارث، ويقال له مولى ابن عباس؛ للزومه له. صدوق وكان يرسل، من الرابعة، مات سنة إحدى ومائة، وما له في البخاري سوى حديث واحد. خ ٤. التقريب ص ٥٤٥.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عبيد الله العرزمي، متروك، فالإسناد ضعيف جداً، لكنه جاء من طرق أخرى صحيحة وحسنة.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٩٣/١، كتاب العلم، باب خطبته ﷺ في حجة الوداع، من طريق ابن أبي أويس، عن أبيه، عن ثور بن زيد الديلي، عن عكرمة، عن ابن عباس. وذكره ضمن حديث بلفظ: «إن كل مسلم أخ المسلم، المسلمون أخوة، ولا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس...».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٩٧/٦، كتاب الغصب، باب لا يملك أحد بالجناية شيئاً... من طريق الحاكم به فذكر الحديث وفيه: «لا يحل لامرئ من مال أخيه إلا ما أعطاه عن طيب نفس، ولا تظلموا ولا ترجعوا بعدي كفار يضرب بعضكم رقاب بعض».

قال الألباني في الإرواء ٢٨١/٥ بعد أن عزاه للبيهقي: وهذا إسناد حسن أو لا بأس به في الشواهد، رجاله كلهم رجال الصحيح، وفي أبي أويس، واسمه عبدا لله بن عبدا لله بن أويس كلام من قبل حفظه، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهتم.

• وذكره الحافظ في التلخيص ٤٥/٣، ٤٦ وقال: في إسناده العرزمي وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

لمن الحديث شواهد من حديث عمرو بن يثربي، وابن عمر، وعم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي رضي الله عنه سيأتي تخريجها برقم ٢٩.

٢٨ [٨٨] نا محمد بن سهل بن الفضيل^(١) الكاتب، نا علي بن حرب، نا إسحاق بن عبد الواحد، نا داود بن الزبرقان، نا حميد، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يشربن أحدكم ماء أخيه إلا بطيبة من نفسه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن سهل بن الفضيل، أبو عبد الله الكاتب. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة خمس وعشرين وثلثمائة. تاريخ بغداد ٣١٦/٥.
- علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي. قال النسائي: صالح. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الخطيب: كان ثقة ثباتاً. وقال ابن حجر في "التهذيب": قال مسلمة بن قاسم: كان ثقة حدثنا عنه غير واحد. وقال ابن السمعاني: كان ثقة صدوقاً. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فاضل، من صغار العاشرة، مات سنة خمس وستين ومائتين، وقد جاوز التسعين. س. الجرح والتعديل ١٨٣/٦، الثقات ٤٧١/٨، تاريخ بغداد ٤١٨/١١ - ٤٢٠، التهذيب ٢٩٤/٧ - ٢٩٦، التقريب ص ٣٩٩.
- إسحاق بن عبد الواحد القرشي الموصلي. أورده بن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "ثقاته". قال الذهبي في "الكاشف": قد لُين. وقال الحافظ في "التقريب": محدث مكثر، مصنف تكلم فيه بعضهم، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. س. الجرح والتعديل ٢٢٩/٢، الثقات لابن حبان ١١٥/٨، الكاشف ٦٣/١، التهذيب ٢٤٢/١، ٢٤٣، التقريب ص ١٠٢.
- داود بن الزبرقان الرقاشي، البصري. متروك وكذبه الأزدي، من الثامنة، مات بعد الثمانين ومائة. ت. ق. التهذيب ١٨٥/٣، التقريب ص ١٩٨.
- والزبرقان: بكسر زاي، وسكون موحدة، وكسر راء وبقاف. ينظر المغني ص ١١٧.
- حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري، اختلف في اسم أبيه على نحو عشرة أقوال، ثقة مدلس كثير التدليس عن أنس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، من الخامسة، مات سنة اثنين، -ويقال ثلاث- وأربعين ومائة، وله خمس وسبعون. ع. التقريب ص ١٨١، تعريف أهل التقديس ص ٨٦.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٣٤/ب: (الفضل)، والصواب ما أثبت كما في كتب الرجال وكما في (ب): ق ٩٩/ب.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه داود بن الزبرقان متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن أنس رضي الله عنه.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث ابن عباس سبق تخريجه برقم ٢٧، وشواهد من حديث عمرو بن يثربي، وابن عمر، وعم أبي حُرّة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي رضي الله عنه، سيأتي تخريجها برقم ٢٩.

٢٩ [٨٩] نا محمد بن عبيد الله^(١) بن العلاء الكاتب، نا علي بن حرب، نا زيد بن الحباب، عن عبد الملك بن الحسن الأحول مولى مروان بن الحكم، حدثني عبد الرحمن بن أبي سعيد، حدثني عمارة بن حارثة الضمري، ذكر^(٢) عن عمرو بن يثربي قال: شهدت رسول الله ﷺ في حجة الوداع بمنى فسمعتة يقول: «لا يحل لامرئٍ من مال أخيه شيء، إلا ما طابت به نفسه»، فقلت حينئذ: يا رسول الله ﷺ أرأيت إن لقيت غنم ابن عم لي فأخذت^(٣) منها شاة فاجتزرتها^(٤)، أعلني في ذلك شيء؟ قال: «إن لقيتها نعجة تحمل شفرة وأزناداً فلا تمسها».

أصل الحديث:

قوله ﷺ: «لا يحل لامرئٍ من مال أخيه شيء»، أخرجه الترمذي كما سبق في أصل الحديث رقم ٢٧.

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر، وباقي الحديث الزيادة فيه من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبيد الله بن محمد بن العلاء، أبو جعفر الكاتب. قال الدارقطني: ثقة مأمون. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. سؤالات السهمي للدارقطني ص ٨١، تاريخ بغداد ٣٣١/٢.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- زيد بن الحباب بن الريان، أبو الحسن العُكَلِي الكوفي. صدوق يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاثين ومائتين. ر م ٤. التهذيب ٤٠٢/٣، التقريب ص ٢٢٢.
- والعكلي: بضم العين المهملة، وسكون الكاف، وكسر اللام. هذه النسبة إلى (عُكَل) وهو بطن من تميم. الأنساب ٢٢٣/٤.

(١) في المطبوع: (عبيد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ٩٩/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في (ب): ذكره.

(٣) في (ج): ق ٣٣١/ب: (فأخرت).

(٤) في (ب)، (ج): (فاحرزتها).

- عبد الملك بن الحسن الأحول، مولى مروان بن الحكم، مدني. لا بأس به، من السابعة. س. التقريب ص ٣٦٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٠١/١٨ - ٣٠٢.
- عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري: سعد بن مالك، الأنصاري الخزرجي. ثقة، من الثالثة، مات سنة اثنتي عشرة ومائة، وله سبع وسبعون. خت م ٤. التقريب ص ٣٤١.
- عمارة بن حارثة الضمري. ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكرا فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "ثقافته". التاريخ الكبير ٤٩٧/٦، ٤٩٨، الجرح والتعديل ٣٦٥/٦، الثقات لابن حبان ٢٤٤/٥.
- والضمري: بفتح الضاد المعجمة، وسكون الميم، وكسر الراء. الأنساب ٢٠/٤.
- عمرو بن يثربي الضمري. له صحبة، أسلم عام الفتح، روى عنه عمارة بن حارثة. الجرح والتعديل ٢٦٩/٦، الإصابة ٢٢/٥، ٢٣.

للحكم على الإسناد:

فيه عمارة بن حارثة الضمري، وثقه ابن حبان، وقال الزيلعي في "نصب الراية"^(١): إسناده جيد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد ٤٢٣/٣، ١١٣/٥، إلا أنه في إحدى الروايتين قال بدل: (فاجترزتها)، (فاحترزتها).
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢١/٤، وفي مشكل الآثار ٣٤/٤.
- والطبراني في "الكبير"، وفي "الأوسط"، ينظر مجمع البحرين ٦١/٤، رقم ٢٠٩٧.
- والبيهقي ٩٧/٦ كتاب الغصب، باب لا يملك أحد بالجناية شيئاً ... كلهم من طريق عبد الملك بن الحسن الأحول به.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٦٩/٤، وقال: إسناده جيد.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٧١/٤ - ١٧٢، وقال: رواه أحمد وابنه من زياداته أيضاً، والطبراني في الكبير والأوسط، وقال: ورجال أحمد ثقات.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤٦/٣.

(١) ١٦٩/٤.

شواهد الحديث:

- ورد الحديث عن عدد من الصحابة منهم: ابن عباس، وابن عمر، وعم أبي حرة الرقاشي، وأبو حميد الساعدي رضي الله عنه.
- حديث ابن عباس:
- سبق تخريجه برقم ٢٩.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه البيهقي ٩٧/٦، وذكره ضمن حديث خطبته رضي الله عنه في حجة الوداع، وقال فيه: «لا يحل لامرئ من مال أخيه شيء إلا ما طابت به نفسه».
- حديث عم أبي حرة الرقاشي:
- سيأتي تخريجه برقم ٣٢.
- حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه:
- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٢٥/٥، ولفظه: «لا يحل لامرئ أن يأخذ مال أخيه بغير حقه، وذلك لما حرم الله مال المسلم على المسلم».
- وفي لفظ له: «لا يحل للرجل أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه وذلك لشدة ما حرم رسول الله ﷺ من مال المسلم على المسلم».
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار، ١٣٤/٢، رقم ١٣٧٣، وقال البزار: لا نعلمه عن أبي حميد إلا بهذا الطريق، وإسناده حسن، وقد روي من وجوه عن غيره من الصحابة.
- والطحاوي في شرح المعاني ٢٤١/٤، وفي مشكل الآثار ٤١/٤-٤٢.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٥٨٧/٧، رقم ٥٩٤٦.
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٠٠/٦.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٧١/٤، وقال: رواه أحمد والبزار، ورجال الجميع رجال الصحيح.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤٦/٣ وقال: وحديث أبي حميد أصح ما في الباب.

الغريب:

- فاجتررتها: أي ذبحتها. ينظر النهاية ٢٦٨/١.
- شفرة: الشفرة: السكين العريضة. النهاية ٢٨٤/٢.
- وأزناداً: الزند بفتح النون: المُسنَّاة من خشب وحجارة يضم بعضها إلى بعض. ينظر النهاية ٣١٥/٢.

٣٠ [٩٠] وأنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا محمد بن عباد المكي، نا حاتم بن إسماعيل، نا عبد الملك بن الحسن، عن عمارة بن حارثة، عن عمرو بن يثربي قال: خطبنا رسول الله ﷺ فقال: «ألا ولا يحل لامرئ مسلم من مال أخيه شيء إلا بطيبة نفس منه». قال: قلت يا رسول الله إن لقيت غنم ابن عمي ذكر باقي الحديث، وقال فيه: «إن لقيتها نعجة تحمل شفرة وأزناداً يخبت^(١) الجميش»^(٢) أرض بين مكة والجار أرض ليس فيها أنيس. وهذا إلا أنه أسقط منه ابن أبي سعيد. والأول أصح^(٣).

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث له أصل سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٢٧.

نوع الزيادة:

مجيء شرط من الحديث عن صحابي آخر، والباقي نوع الزيادة فيه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن عباد بن الزبرقان المكي، نزيل بغداد. أورده البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: حديثه حديث أهل الصدق، وأرجو أنه لا يكون به بأس، وقال مرة: يقع في قلبي أنه صدوق. وقال أبو زرعة عن ابن معين: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال صالح جزرة: لا بأس به. وقال ابن قانع: كان ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. خ م ت س ق. التاريخ الكبير ١/١٧٥، الجرح والتعديل ٨/١٤، الثقات لابن حبان ٩/٩٠، الكاشف ٣/٥١، التهذيب ٩/٢٤٤، ٢٤٥، التقريب ص ٤٨٦.

(١) في المطبوع: (نحبت)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج) ٣٣١/ب، وكما ذكر في معجم البلدان ٢/٣٤٣،

وهي صحراء بين مكة والمدينة. ينظر معجم معالم الحجاز ٣/١٠٢.

(٢) في المطبوع: (الخميس)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج)، وكما في معجم البلدان ٢/١٦٤، ينظر معالم الحجاز ٢/١٧٨.

(٣) الأول: أي الذي سبق برقم ٢٩.

○ حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي، مولا هم. قال أحمد: هو أحب إلي من الدراوردي، وزعموا أن حاتم كان فيه غفلة إلا أن كتابه صالح. وقال أبو حاتم: هو أحب إلي من سعيد بن سالم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال العجلي: ثقة. وكذا قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين. وقال الذهبي في الميزان: ثقة مشهور صدوق. وقال الحافظ في "التقريب": صحيح الكتاب صدوق يهم. التاريخ لابن معين ٩١/٢، الثقات للعجلي ص ١٠١، الجرح والتعديل ٢٥٨/٣، ٢٥٩، الثقات لابن حبان ٢١٠/٨، ٢١١، ميزان الاعتدال ٤٢٨/١، الكاشف ١٣٥/١، التهذيب ١٢٨/٢، ١٢٩، التقريب ص ١٤٤.

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٢٩.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عباد المكي صدوق يهم، وحاتم بن إسماعيل المدني صدوق يهم أيضاً، فالإسناد ضعيف، وهذا الإسناد أسقط منه عبدالرحمن بن أبي سعيد كما قال الدارقطني، فهو منقطع أيضاً، لكن يرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٩.

الغريب:

- خَبَتُ الجميش: خبت: بفتح أوله، وتسكين ثانيه، وآخره تاء مشناه، وهو علم لصحراء بين مكة والمدينة، والمراد به الأرض الواسعة. قال القتيبي: سألت الحجازيين فأخبروني أن بين المدينة والحجاز صحراء تعرف بالخبث. معجم البلدان ٣٤٣/٢، والنهاية ٢٩٤/١، ٤/٢.
- والجميش: بالفتح، ثم الكسر، وباء ساكنة، وشين معجمة، والمراد: الذي لا نبات فيه كأنه جُمِش: أي حُلِق، وإنما خصّه بالذكر؛ لأن الإنسان إذا سلكه طال عليه وفني زاده واحتاج إلى مال أخيه المسلم. ومعناه: إن عَرَضَتْ لك هذه الحالة فلا تَعْرِضْ لِنَعَم أخيك بوجهٍ ولا سبب، وإن كان ذلك سهلاً متيسراً، وهو معنى قوله: تحمل شفرة وزناداً، أي معها آلة الذبح والنار. معجم البلدان ١٦٤/٢، والنهاية ٢٩٤/١.

- والجار: بتخفيف الراء، مدينة على ساحل بحر القلزم بينها وبين المدينة يوم وليلة، وبينها وبين أيلة نحو من عشر مراحل، وإلى ساحل الجحفة نحو ثلاث مراحل، وهي فريضة تُرفأ إليها السفن من أرض الحبشة ومصر وعدن والصين وسائر بلاد الهند، وقد سمي ذلك البحر كله الجار، وهو من جدّة إلى قرب مدينة القلزم. معجم البلدان ٩٢/٢، ٩٣. ويعرف الجار اليوم بالبريكة: وهي شمال الرايس. ينظر معالم الحجاز ١٠٤/٢، ٢١٤/١.

٣١ [٩١] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبد الله بن شبيب، نا يحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، نا الحارث بن محمد الفهري، عن يحيى بن سعيد، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٧.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة: «إلا بطيب نفسه».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن شبيب، أبو سعيد الربيعي. قال ابن أبي حاتم: كان رفيق أبي بمدينة الرسول ﷺ ولم يذكر فيه جرحاً. وقال ابن حبان يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات. وقال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث منكورة: ولعبد الله بن شبيب غير ما ذكرت من الأحاديث التي أنكرت عليه كثير. وقال الذهبي في "الميزان": إخباري علامة لكنه واه. قال أبو أحمد الحاكم: ذاهب الحديث، وبالعكس فضلك الرازي فقال: يحل ضرب عنقه. الجرح والتعديل ٨٣/٥، المجروحين لابن حبان ٤٧/٢، الكامل لابن عدي ١٥٧٤/٤، ١٥٧٥، تاريخ بغداد ٤٧٤/٩-٤٧٥، اللسان ٣٠٠-٢٩٩/٣.
- يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود بن أبي قتيبة، السلمي، أبو إبراهيم المدني. قال أبو حاتم: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما وهم وخالف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما وهم، من العاشرة. كن. الجرح والتعديل ١٢٧/٩، الثقات لابن حبان ٢٥٨/٩، التقريب ص ٥٨٧.
- الحارث بن محمد الفهري، مديني. سئل أبو زرعة عنه فقال: مديني ثقة. الجرح والتعديل ٨٩/٣.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي. ثقة ثبت، من الخامسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة أو بعدها. ع. التقريب ص ٩١.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عبدا لله بن شبيب واه، فالإسناد ضعيف جداً، لكنه جاء من طرق أخرى صحيحة وحسنه.

تخريج الحديث وشواهده:

لم أجد من أخرجه عن أنس بهذا اللفظ، ولمن الحديث شواهد مرت برقم ٢٩.

٣٢ [٩٢] ثنا أبو العباس الفضل بن أحمد بن منصور الرُّبَيْدِي جَار البعْرَانِي، نا عبد الأعلى بن حماد، نا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أبي حُرَّة الرقاشي، عن عمه: أن النبي ﷺ قال: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٧.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وبزيادة: «إلا عن طيب نفس».

رجال الإسناد:

○ أبو العباس، الفضل بن أحمد بن منصور الرُّبَيْدِي. ترجم له الخطيب وقال: قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال الذهبي في السير: المحدث الثقة ببقية المشايخ. تاريخ بغداد ٣٧٧/١٢، سير أعلام النبلاء ٥٢٨/١٤.

الرُبَيْدِي: بضم الزاي، وفتح الباء، وسكون الياء المثناة من تحتها، وفي آخرها دال مهملة. نسبة إلى زبيد وهي قبيلة من مذحج. اللباب ٦٠/٢.

○ عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي، أبو يحيى البصري، المعروف بالنُّرْسِي. ذكره البخاري في التاريخ الكبير. وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة لا بأس به. وقال أبو حاتم: ثقة. وقال صالح جزره، وعبد الرحمن بن يوسف بن خراش: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي في "الكاشف": المحدث الثبت، وقال الحافظ ابن حجر: لا بأس به، من كبار العاشرة، مات سنة ست، أو سبع وثلاثين ومائتين. خ م د س. التاريخ الكبير ٧٤/٦، الجرح والتعديل ٢٩/٦، الثقات لابن حبان ٤٠٩/٨، تاريخ بغداد ٧٥/١١-٧٧، الكاشف ١٣٠/٢، التهذيب ٩٣/٦، ٩٤، التقريب ص ٣٣١.

النرسي: بفتح النون، وسكون الراء، وكسر السين المهملة. هذه النسبة إلى نهر بالكوفة ينسب إليه جماعة. أما عبد الأعلى بن حماد فإنما قيل له النرسي؛ لأن جده نصرأ كان النبط إذا أرادوا أن يقولوا نصر قال نرس، فبقي عليه. اللباب ٣٠٥/٣، ٣٠٦.

○ حماد بن سلمة بن دينار البصري، أبو سلمة. ثقة عابد أثبت الناس في ثابت وتغير حفظه بأخرة^(١)، من كبار الثامنة، مات سنة سبع وستين ومائة. خت م ٤. التهذيب ١١/٣-١٦، التقريب ص ١٧٨.

○ علي بن زيد بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جُدعان التيمي، البصري. ضعيف، من الرابعة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة، وقيل قبلها. بخ م ٤. التهذيب ٧/٣٢٢-٣٢٤، التقريب ص ١٧٨.

○ أبو حُرّة الرقاشي: اسمه حنيفة، وقيل: اسمه حكيم. ثقة، من الثالثة. د. التقريب ص ١٨٤. حُرّة: بضم الحاء المهملة. الإكمال ٢/٤٣٤، ينظر تبصير المنتبه ١/٤٣٠.

الحكم على الإسناد:

فيه علي بن زيد بن جُدعان، ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

حديث أبي حرة الرقاشي عن عمه:

- أخرجه الإمام أحمد ٧٢/٥، وذكره في حديث طويل.
- وأبو يعلى في مسنده ٣/١٤٠، رقم ١٥٧٠.
- والدارمي ٢/٢٤٦.
- والعسكري في تصحيقات الحديثين ٢/٧٤١-٧٤٢.
- والدارقطني في المؤلف ٢/٧٥١، إلا أنه سقط من إسناده علي بن زيد بن جُدعان.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦/١٠٠، في الغصب، باب من غصب لوحاً فأدخله في سفينة ...
- كلهم من طريق حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي حرة الرقاشي، عن عمه بلفظ: «لا يحل مال امرئ إلا بطيب نفس منه».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١٧٢، وقال بعد أن عزاه لأبي يعلى: أبو حرة وثقه أبو داود، وضعفه ابن معين.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ٢٩.

(١) ينظر الكواكب النيرات ص ٤٦٠.

٣٣ [٩٣] نا إسحاق بن محمد الزيات، نا يوسف بن موسى، نا حجاج بن منهال، نا حماد بن سلمة بإسناده نحوه^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- إسحاق بن محمد بن الفضل بن جابر، أبو العباس الزيات. ترجم له الخطيب وقال: ذكره الدارقطني فقال: صدوق. مات في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٩٦/٦.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي، نزيل الري ثم بغداد. صدوق، من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. خ د ت ع س ق. التقريب ص ٦١٢.
- حجاج بن منهال الأنطاقي، أبو محمد السلمي، مولا هم، البصري. ثقة فاضل، من التاسعة، مات سنة ست عشر ومائتين، أو سبع عشر. ع. التقريب ص ١٥٣.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٣٢.

الحكم على الإسناد:

فيه على بن زيد بن جدعان ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق ذكرها برقم ٢٩.

(١) أي نحو رقم ٣٢.

٣٤ [٩٤] ثنا أبو طالب الكاتب علي بن محمد بن أحمد بن الجهم، نا جعفر بن محمد ابن فضيل، ثنا عمرو بن عثمان، نا أبو شهاب، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «حرمة مال المؤمن كحرمة دمه».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو طالب الكاتب، علي بن محمد بن أحمد بن الجهم، ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٧١/١٢.
- جعفر بن محمد بن الفضيل الرُّسْعَنِي، أبو الفضل، ويقال الرَّاسِي. صدوق حافظ، من الحادية عشرة. ت. التقريب ص ١٤١، ينظر تهذيب الكمال ٩٩/٥.
- والرسعني: بفتح الراء، وسكون السين المهملة، وفتح العين المهملة، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى مدينة رأس عين. قيل إنها من ديار بكر ومنها يخرج ماء دجلة، وقيل إنما يخرج ماء الخابور النهر المعروف، وليست من ديار بكر، وإنما هي من أرض الجزيرة. اللباب ٢٦، ٢٥/٢.
- عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، مولا هم، الرقي. ضعيف، وكان قد عمي، من كبار العاشرة، مات سنة سبع عشرة، أو تسع عشرة ومائتين. ق. التقريب ص ٤٢٤، ينظر تهذيب الكمال ١٤٧/٢٢.
- أبو شهاب الحنَّاط: عبدربه بن نافع الكناني، الحنَّاط، أبو شهاب الأصغر. قال علي بن المديني عن يحيى القطان: لم يكن بالحافظ، ولم يرض يحيى أمره. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه ما بحديثه بأس، فقلت: إن يحيى بن سعيد قال: ليس بالحافظ، فلم يرض بذلك. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال يعقوب بن شيبه: كان ثقة كثير الحديث، وكان رجلاً صالحاً لم يكن بالمتين، وقد تكلموا في حفظه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال العجلي: لا بأس به، وقال مرة: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن حجر في "التهذيب": قال الساجي: صدوق يهم في حديثه. وكذا قال الأزدي وزاد: يخطئ. وقال ابن غير ثقة، صدوق. وقال البزار: ثقة. وقال الحاكم: ليس بالحافظ عندهم. وقال ابن سعد في الطبقات: ثقة كثير

الحديث. وقال الذهبي في "الميزان": صدوق في حفظه شيء. وقال في "الكاشف": صدوق. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، يهمل، من الثامنة. مات سنة إحدى، أو اثنتين وسبعين ومائة. خ م د س ق. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٩١/٦، الثقات للعجلي ص ٢٨٧، الضعفاء للعقيلي ٩٧/٣، الجرح والتعديل ٤٢/٦، الثقات لابن حبان ١٥٤/٧، تاريخ بغداد ١٢٨/١١-١٣٠، الميزان ٥٤٤/٢، الكاشف ١٣٧/٢، التهذيب ١٢٨/٦-١٣٠، التقريب ص ٣٣٥.

○ الأعمش: سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي، ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٣٤/٢، رقم ٣٧٢، كتاب الغضب، باب حرمة مال المسلم، من طريق عمرو بن عثمان، عن أبي شهاب، عن الأعمش به فذكره.
- قال البزار: لا نعلم عن عبد الله إلا بهذا الإسناد، ولا نعلم رواه عن الأعمش إلا أبو شهاب^(١).
- وأبو يعلى في المسند ٥٥/٩-٥٦، رقم ٥١١٩، من طريق محمد بن دينار، عن إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم أخاه فسوق وقتاله كفر، وحرمة ماله كحرمة دمه».
- والطبراني في الكبير ١٩٧/١٠، رقم ١٠٣١٦، من طريق إسماعيل بن عياش، عن ليث بن أبي سليم، عن طلحة بن مصرف، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود به، وقال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقتاله كفر وحرمة ماله كحرمة دمه».
- وأبو نعيم في الحلية ٣٣٤/٧، من طريق الحسن بن صالح، عن إبراهيم الهجري، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود به، وقال: غريب من حديث الحسن، والهجري رواه إسماعيل بن أبي خالد، عن قيس بن أبي حازم، عن ابن مسعود مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٧٢/٤، وقال: رواه البزار، وأبو يعلى، وفيه محمد بن دينار وثقه ابن حبان وجماعة وضعفه جماعة، وبقية رجال أبي يعلى ثقات.

(١) رواه أبو يعلى والطبراني وأبو نعيم، من طرق أخرى، عن ابن مسعود. ينظر تخريجه.

[باب ما جاء في أن المسلمين على شروطهم]

٢٥ [٩٩] ثنا رضوان بن أحمد بن إسحاق بن جالينوس الصيدلاني، حدثنا عبد الله ابن محمد بن أبي الدنيا، نا إسماعيل بن زرارة، نا عبد العزيز بن عبد الرحمن، عن خصيف، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ قال: ((المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٣/٣٠٤، رقم ٣٥٩٤، من حديث أبي هريرة، وعند الترمذي ٣/٦٢٥، ٦٢٦، رقم ١٣٥٢، من حديث عمرو بن عوف المزني ولفظه: ((المسلمون عند شروطهم)).

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة: ((ما وافق الحق)).

رجال الإسناد:

○ رضوان بن أحمد بن إسحاق بن عطية بن عبد الله بن سعد، أبو الحسين التميمي، وهو رضوان ابن جالينوس الصيدلاني. كان أحمد يلقب جالينوس. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨/٤٣٢.

○ عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس، أبو بكر القرشي. مولى بني أمية المعروف بابن أبي الدنيا، صاحب الكتب المصنفة في الزهد والرقائق. سئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق، مات سنة إحدى وثمانين ومائتين. الجرح والتعديل ٥/١٦٣، تاريخ بغداد ٨٩/٩١-٩٠.

○ إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، أبو الحسن الرقي، صدوق تكلم فيه الأزدي بلا حجة، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. التقريب ص ١٠٨، ينظر تهذيب الكمال ١١٩/٣-١٢٣.

○ عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي القرشي. قال النسائي: ليس بثقة. ذكره العقيلي في "الضعفاء"، وذكر أن الإمام أحمد قال لابنه عبدالله: أضرب على أحاديثه هي كذب، أو قال: موضوعة. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: يأتي بالمقلوبات عن الثقات فيكثر، والمزقات بالإثبات فيفحش، وقال: لا يحل الاحتجاج به بحال. وذكره الدارقطني في "الضعفاء والمتروكين". قال الذهبي في "المغني": اتهمه الإمام أحمد. الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٧٢، الضعفاء الكبير للعقيلي ٥/٣-٦، الجرح والتعديل ٥/٣٨٨، المجروحين لابن حبان ٢/١٣٨، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٢٨٢، المغني في الضعفاء للذهبي ٢/٣٩٨، الميزان ٢/٦٣١.

○ خصيف بن عبدالرحمن الجزري، أبو عون. قال ابن عدي: ولخصيف نسخ وأحاديث كثيرة وإذا حدث عن خصيف ثقة فلا بأس بحديثه، إلا أن يروي عنه عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي فإن رواياته عنه بواطيل والبلاء من عبدالعزيز. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ، خلط بأخرة ورمي بالإرجاء، من الخامسة، مات سنة سبع وثلاثين ومائة، وقيل غير ذلك. ٤. الكامل لابن عدي ٣/٩٤٢، التهذيب ٣/١٤٣-١٤٤، التقريب ص ١٩٣.

○ عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني، ثقة فقيه مشهور، من الثالثة، مات سنة أربع وتسعين على الصحيح، ومولده أوائل خلافة عثمان. ع. التقريب ص ٣٨٩.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي، متهم، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٤٩-٥٠، في البيهقي، باب المسلمون على شروطهم، من طريق عبدالعزيز بن عبدالرحمن الجزري، عن خصيف به مثله. وسكت عليه الحاكم والذهبي.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦/٧٩، كتاب الشركة، باب الشرط في الشركة، معلقاً بقوله رويناه ذلك بزيادته.

قال الحافظ في التخليص ٣/٢٣ بعد أن عزاه للدارقطني والحاكم من حديث عائشة: وهو واهي.

- وذكره الألباني في الإرواء ١٤٣/٥ - ١٤٤ وقال: وهذا إسناد ضعيف جداً عبدالعزيز وهو البالسي الجزري اتهمه الإمام أحمد، وقال النسائي وغيره: ليس بثقة. ولهذا قال الحافظ في التخليص: وإسناده واه.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شواهد من حديث أبي هريرة، وابن عمر وأنس رضي الله عنهم.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه ابن الجارود في المنتقى ص ٢١٥، رقم ٦٣٧.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٧٩/٦، في الشركة، باب الشرط في الشركة وغيرها.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه العقيلي في "الضعفاء" ٤/٨، وقال: وهذا يُروى بإسناد أصح من هذا بخلاف هذا اللفظ.
- حديث أنس:
- سيأتي تخريجه برقم ٣٦.

٣٦ [١٠٠] وعن خفيف، عن عطاء بن أبي رباح، عن أنس بن مالك، عن رسول الله ﷺ قال: ((المسلمون على شروطهم ما وافق الحق من ذلك)).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٣٥.

رجال الإسناد:

تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٣٥. وعطاء أيضاً تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

كسابقه، فيه عبدالعزيز بن عبدالرحمن البالسي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٠/٢، في البيوع، باب المسلمون على شروطهم، من طريق خفيف به مثله. وسكت عليه الذهبي.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٣/٣، وقال: إسناده واهي.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ٣٥.

[باب ما جاء في أن كل معروف صدقة]

٣٧ [١٠١] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا سويد بن سعيد، نا عبدالحميد ح، ونا أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن حماد بن ماهان، نا عيسى بن إبراهيم البركي، نا عبدالحميد بن الحسن الهلالي، نا محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على أهله ونفسه كتب له صدقة، وما وقى به المرء عرضه كتب له به صدقة، وما أنفق المؤمن من نفقة فإن خلفها على الله ضامن إلا ما كان في بنيان أو معصية)).

فقلت لمحمد بن المنكدر: ما يعنى وقى به الرجل عرضه؟ قال: أن يعطي الشاعر وذا اللسان المتقي.

أصل الحديث:

طرف الحديث: «كل معروف صدقة» عند البخاري، ينظر الفتح ٤٤٧/١٠، رقم ٦٠٢١، والترمذي ٣٤٧/٤، رقم ١٩٧٠، من حديث جابر، وعند مسلم ٦٩٧/٢، رقم ١٠٠٥، وأبو داود ٢٨٧/٤، رقم ٤٩٤٧، من حديث حذيفة.

وعند البخاري كذلك لفظ: «إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة»، من حديث أبي مسعود الأنصاري. الفتح ٤٩٧/٩، رقم ٥٣٥١.

وعند الترمذي ٦٥١/٤، رقم ٢٤٨٢ من حديث أنس بن مالك ﷺ بلفظ: «النفقة كلها في سبيل الله إلا البناء فلا خير فيه».

نوع الزيادة:

زيادة: «ونفسه»، وزيادة: «وما وقى به المرء عرضه كتب له به صدقة».

أما قوله: «وما أنفق الرجل على أهله كتب له صدقة» وقوله: «وما أنفق المؤمن من نفقة...» فنوع الزيادة فيه مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

- سويد بن سعيد بن سهل، أبو محمد، الهروي الأصل، ثم الحداثي. كان أبو زرعة يسيى القول فيه، ويقول: أما كتبه فصالح. وقال العجلي: ثقة. وذكره النسائي في "الضعفاء والمتروكين" وقال: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً يكثر التدليس. قال الذهبي في "الميزان": احتج به مسلم، وكان صاحب حديث وحفظ، لكنه عُمر وعمي، فرمى لقن مما ليس من حديثه، وهو صادق في نفسه، صحيح الكتاب. وقال الدارقطني: ثقة، ولما كبر ربما قرئ عليه ما فيه بعض النكارة فيجيزه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق في نفسه، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه، فأفحش فيه ابن معين القول. من قدماء العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين، وله مائة سنة. م. ق. أبو زرعة الرازي ٤٠٧/٢، الثقات للعجلي ص ٢١١، الضعفاء والمتروكين للنسائي ص ٥١، ترجمة رقم ٢٦٠، رجال صحيح مسلم ٢٩٠/١، تاريخ بغداد ٢٢٨/٢-٢٣٢، الميزان ٢٤٨/٢-٢٥١، التهذيب ٢٧٢/٤-٢٧٥، التقريب ص ٢٦٠.
- والحداثي: بفتح الحاء، والبدال المهملتين، والثاء المثناة، آخرها نون. نسبة إلى الحديثة، بلد على الفرات مشهور، وهو هروي سكن الحديثة فنسب إليها. ينظر اللباب ٣٤٨/١.
- عبد الحميد بن الحسن الهلالي، أبو عمر^(١)، أو أبو أمية، كوفي. سكن الرّي، قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ. وضعفه ابن المديني، وأبو زرعة، والدارقطني، وروى عثمان عن ابن معين: ثقة. وقال ابن عدي: ولعبد الحميد، عن ابن المنكر، عن جابر أحاديث بعضها مشاهير وبعضها لا يتابع عليه. وقال ابن حبان: كان ممن يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من الثامنة. ت. من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية الدقاق) ص ٩٤، رقم ٢٩١، أبو زرعة الرازي وجهوده ٥١٣/٢، الجرح والتعديل ١١/٦، الجرحون لابن حبان ١٤٢/٢، الضعفاء والمتروكين للدارقطني ص ٢٨٣، الميزان ٥٣٩/٢، التهذيب ١١٣/٦، التقريب ص ٣٣٣.
- أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد بن عباد، أبو سهل القطان. سكن دار القطن. ذكر الخطيب أن الدارقطني روى عنه، وقال عنه: ثقة، وذكر الخطيب -أيضاً- أن أبا بكر البرقاني قال عنه: صدوق. توفي سنة خمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٥/٥، ٤٦.

(١) في "تهذيب الكمال": أبو عمرة، وفي "تهذيب التهذيب": أبو عمرو، والصواب أبو عمر، كما في الكنى للدولابي

○ محمد بن حماد بن ماهان بن زياد بن عبد الله، أبو جعفر الدباغ. قال الدارقطني: ليس بالقوي. مات سنة أربع وثمانين ومائتين، وقيل خمس وثمانين. تاريخ بغداد ٢/٢٧٣، الميزان ٣/٥٢٨، اللسان ١٤٧/٥.

○ عيسى بن إبراهيم الشعيري، البركي، بصري. قال أبو حاتم: صدوق، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال الذهبي في "الميزان": صدوق له أوهام، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما وهم، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. د. الجرح والتعديل ٦/٥٧٢، الميزان ٣/٣١٠، التقريب ص ٤٣٨.

والبركي: بفتح الباء الموحدة، وسكون الراء، وفي آخرها الكاف. هذه النسبة إلى البرك بن وبرة. الأنساب ١/٣٢٧.

○ محمد بن المنكدر بن عبد الله بن الهدير، التيمي، المدني. ثقة فاضل، من الثالثة، مات سنة ثلاثين ومائة أو بعدها. ع. التهذيب ٩/٤٧٣-٤٧٥، التقريب ص ٥٠٨.

الحكم على الإسناد:

فيه سويد بن سعيد صدوق في نفسه، إلا أنه عمى فصار يتلقن، وفيه عبد الحميد بن الحسن الهلالي مختلف فيه، ضعفه ابن المديني وأبو زرعة والدارقطني، ووثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال الذهبي وابن حجر: ربما وهم، وفيه محمد بن ماهان قال الدارقطني: ليس بالقوي، وفيه عيسى بن إبراهيم البركي صدوق ربما وهم، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد بن حميد في المنتخب ٣/٤٢، رقم ١٠٨١، من طريق يزيد بن هارون، قال: أخبرنا عبد الحميد الهلالي به.
- وأبو يعلى في مسنده ٤/٣٦، رقم ٢٠٤٠، من طريق مسور بن الصلت، عن محمد بن المنكدر به.

قال الهيثمي في الجمع ٣/١٣٦: في إسناد أبي يعلى مسور بن الصلت وهو ضعيف.

- وابن عدي في الكامل ٥/١٩٥٩، من طريق سويد، عن عبد الحميد بن الحسن به. قال الشيخ: ولا أعلم رواه عن ابن المنكدر غير عبد الحميد بن الحسن ومسور بن الصلت، ولعبد الحميد عن ابن المنكدر، عن جابر أحاديث بعضها مشاهير وبعضها لا يتابع عليه.

- والحاكم في المستدرک ٥٠/٢، من طریق محمد بن إبراهيم العبدی، عن عیسی البرکی به. وقال: هذا حدیث صحیح ولم یخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: عبد الحمید ضعفوه.
- والبعوي في شرح السنة ١٤٦/٦، كتاب الزكاة، باب كل معروف صدقة، رقم ١٦٤٦.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٤٢/١٠، كتاب الشهادات، باب ما جاء في إعطاء الشعراء. كلاهما من طریق عبد الحمید الهلالي به.
- وأورده العراقي في المغني عن حمل الأسفار ٢٤٠/٣.
- وأورده الألباني في الضعيفة ٣٠١/٢، رقم ٨٩٨، وقال عنه: ضعيف. وقال: الجملتان الأوليان من الحدیث صحیحتان؛ لأن لهما شواهد كثيرة في الصحیحين وغيرهما. وشطر من الحدیث ورد من طریق آخر موضوع من حدیث أنس، أخرجه الحاكم ٥٠/٢، ولفظه: «من استطاع منكم أن یقی دینه وعرضه بماله فلیفعل».
- قال الحاكم: ليس من شرط هذا الكتاب. وتعقبه الذهبي بقوله: أبو عصمة هالك.
- قال الألباني في الضعيفة ٣٠١/٢، رقم ٨٩٩: موضوع.

[باب ما جاء فيمن قال الرهن مضمون]

٢٨ [١٢٣] ثنا محمد بن مخلد، نا أحمد بن محمد بن غالب، نا عبد الكريم بن روح، عن هشام بن زياد، عن حميد، عن أنس، عن النبي ﷺ قال: ((الرهن بما فيه)).

لا يثبت هذا عن حميد، وكل من بينه وبين شيخنا ضعفاء.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ محمد بن مخلد بن حفص، أبو عبد الله الدوري العطار. قال الخطيب: كان أحد أهل الفهم موثقاً به في العلم متسع الرواية. وقال: قال الدارقطني: ثقة مأمون. مات سنة إحدى وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣/٣١٠-٣١١.

○ أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، غلام خليل. قال أبو حاتم: روى أحاديث مناكير عن شيوخ مجهولين، ولم يكن محله عندي ممن يفتعل الحديث، وكان رجلاً صالحاً. وقال ابن عدي: أحاديثه مناكير لا تحصى كثرة وهو بين الأمر بالضعف. وقال أبو بكر النقاش: وهو واه. وقال الدارقطني: متروك، وقال في "سؤالات الحاكم" له: يضع الحديث متروك. قال الذهبي في "المغني": معروف بوضع الحديث. مات سنة خمس وسبعين ومائتين. الجرح والتعديل ٢/٧٣، الكامل لابن عدي ١/١٩٨، ١٩٩، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ١٢٢، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٩٠، رقم ١٥، الميزان ١/١٤١، ١٤٢، المغني في الضعفاء ١/٥٧، اللسان ١/٢٧٢-٢٧٤.

○ عبد الكريم بن رُوْح بن عنبسه البزاز، أبو سعيد البصري. قال أبو حاتم: مجهول، ويقال: إنه متروك الحديث. وقال ابن حبان: يخطئ ويخالف. وقال ابن حجر: ضعيف، من العاشرة. مات سنة خمس عشرة ومائتين. ق. الجرح والتعديل ٦/٦١، الثقات لابن حبان ٨/٤٢٣، الميزان ٢/٦٤٤، التهذيب ٦/٣٧٢، التقريب ص ٣٦١.

○ هشام بن زياد بن أبي يزيد، وهو هشام بن أبي هشام، أبو المقدام، ويقال له أيضاً هشام بن أبي الوليد المدني، متروك، من السادسة. ت ق. التقريب ص ٥٧٢، ينظر تهذيب الكمال ٢٠٠/٣٠-٢٠٤.

○ حميد بن أبي حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مدلس.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد بن غالب معروف بوضع الحديث، وهشام بن زياد متروك، وعبدالكريم بن روح ضعيف، فالإسناد ضعيف جداً. وقال الدارقطني عقب الحديث: لا يثبت هذا عن حميد، وكل من بينه وبين شيخنا ضعفاء.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٣١٥/١، من طريق إسماعيل بن أبي عباد الذارع، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس مرفوعاً مثله.
- قال ابن عدي: وإسماعيل بن أبي عباد هذا لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو حديث مُعْضِلٌ بهذا الإسناد.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٠/٦، في البيوع، باب من قال الرهن مضمون، من طريق إسماعيل بن أبي عباد الذارع، عن حماد بن سلمة، عن قتادة به مثله. وقال البيهقي: الأصل في هذا الحديث حديث مرسل وفيه من الوهن ما فيه.

الغريب:

- الرهن: هو إثبات وثيقة في يدي صاحب الحق المرتهن، وأصله الشيء الثابت، وكل شيء ثبت فهو رهن، يقال رهنته شيئاً في ثمن سلعة، أرهنه، رهناً إذا جعلته في يده. انظر الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري ص ٢٢١.

٣٩ [١٢٤] ثنا عبد الباقي بن قانع، نا عبد الوارث^(١) بن إبراهيم، نا إسماعيل بن أبي أمية، نا سعيد بن راشد، نا حميد الطويل، عن أنس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الرهن بما فيه)) قال: وحدثنا إسماعيل بن أبي أمية، نا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((الرهن بما فيه)).

إسماعيل هذا يضع الحديث، وهذا باطل عن قتادة، وعن حماد بن سلمة. والله أعلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق، أبو الحسين الأموي، مولا هم. قال الدارقطني: كان يحفظ ويعلم، ولكنه كان يخطئ ويصر على الخطأ. وقال البرقاني: في حديثه نكرة وهو ضعيف ورأيت البغداديين يوثقونه. قال الخطيب: لا أدري لماذا ضعفه البرقاني؟! فقد كان من أهل العلم، والدراية والفهم، ورأيت عامة شيوخنا يوثقونه، وقد تغير في آخر عمره. وقال الذهبي في السير: الأمام الحافظ البارع الصدوق إن شاء الله. مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨٨/١١ - ٨٩، السير ٥٢٦/١٥ - ٥٢٧، الميزان ٥٣٢/٢ - ٥٣٣، اللسان ٣٨٣/٣ - ٣٨٤.
- عبد الوارث بن إبراهيم: هو العسكري^(٢). لم أقف له على ترجمة.
- إسماعيل بن أبي عباد أمية البصري، وهو إسماعيل بن أمية الذارع، ويقال ابن أبي، ويقال ابن أمي، وهو إسماعيل بن أبي عباد البصري القماقي. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن عدي بعد أن ذكر له هذا الحديث: وإسماعيل بن أبي عباد لا أعرفه إلا بهذا الحديث، وهو حديث مُعْضِلٌ بهذا الإسناد. وقال الدارقطني: يضع الحديث. الثقات لابن حبان ١٠١/٨، الكامل لابن عدي ٣١٥/١، الميزان ٢٢٢/١، اللسان ٣٩٤/١ - ٣٩٥.

(١) في المطبوع: (عبد الرزاق)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (أ): ق ٣٦/أ، (ب): ق ١٠٠/ب، (ج): ق ٣٣٥/أ.

(٢) كما في الإسناد رقم ٣٥١ في كتاب الطلاق من السنن.

○ سعيد بن راشد السماك، أبو محمد المازني بصري. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. قال ابن عدي: رواياته عن عطاء وابن سيرين وغيرهما لا يتابعه أحد عليه. التاريخ الكبير ٤/٧١. الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ٥٤، الجرح والتعديل ٤/١٩، ٢٠، الكامل لابن عدي ٣/١٢١٧-١٢١٩، اللسان ٣/٢٧، ٢٨.

○ حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مدلس.

○ حماد بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة.

○ قتادة بن دُعامة السُدوسي، أبو الخطاب البصري. حافظ ثقة، ثبت، لكنه مدلس من مدلسي المرتبة الثالثة، ورمي بالقدر، قاله يحيى بن معين. احتج به أصحاب الصحاح لا سيما إذا قال: حدثنا، وهو رأس الطبقة الرابعة، مات سنة سبع عشرة ومائة، وقيل ثمان عشرة، وهو ابن ست، أو سبع وخمسين سنة. ع. التاريخ الكبير ٤/١٨٥، الجرح والتعديل ٣/١٣٣، الميزان ٣/٣٨٥، التهذيب ٨/٣٥١-٣٥٦، التقريب ٤٥٣، تعريف أهل التقديس ص ١٠٢.

قتادة: بالفتح، ينظر تبصير المنتبه ٣/١١٢١.

دُعامة: بكسر مهملة، وخفة عين مهملة. المغني في الضبط ص ١٠١.

السُدوسي: بضم الدال المهملة، والواو بين السينين المهملتين، أولاهما مفتوحة. نسبة إلى سدوس بن شيان من ولد بكر بن وائل. الأنساب ٧/٥٨.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن أبي أمية ضعيف، وقال الدارقطني: يضع الحديث، وفيه سعيد بن راشد ضعيف، منكر الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٨.

[باب ما جاء فيمن قال الرهن غير مضمون]

٤٠ [١٢٥] ثنا محمد بن الحسين بن سعيد الهَمْدَانِي الخباز، نا عبد الله بن هشام القواس، نا بشر بن يحيى المروزي، نا أبو عصمة، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: قال: رسول الله ﷺ: ((لا يَغْلُقُ الرُّهْنُ، له غَنَمُهُ، وعليه غَرْمُهُ)).

أبو عصمة وبشر ضعيفان، ولا يصح عن محمد بن عمرو.

أصل الحديث:

طرف الحديث عند ابن ماجه ٨١٦/٢، رقم ٢٤٤١، من حديث أبي هريرة مرفوعاً، ولفظه: ((لا يَغْلُقُ الرُّهْنُ)).

نوع الزيادة:

بزيادة: ((له غنمه، وعليه غرمه)).

رجال الإسناد:

- محمد بن الحسين بن سعيد بن أبان، أبو جعفر الهَمْدَانِي. تقدمت ترجمته، ليس بالمرضي.
- عبد الله بن هشام القواس: لم أقف له على ترجمة.
- بشر بن يحيى المروزي. سمع منه أبو حاتم بالري وهو حاج وقال عنه: كان صاحب رأي. وضعفه الدارقطني. ينظر الجرح والتعديل ٣٧٠/٢.
- أبو عصمة، نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي، القرشي، مولا هم، مشهور بكنيته، ويعرف بالجامع لجمعه العلوم، لكن كذبوه في الحديث، وقال ابن المبارك: كان يضع، من السابعة، مات سنة ثلاث وسبعين ومائة. ت. فق. التهذيب ٤٨٦/١٠، التقريب ص ٥٦٧، ينظر تهذيب الكمال ٥٦/٣٠-٦١.
- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني. قال أبو حاتم: صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة على الصحيح. ع. الجرح والتعديل ٣٠/٣١، الثقات لابن حبان ٣٧٧/٧، التقريب ص ٤٩٩.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه أبو عصمة نوح بن أبي مريم كذبوه، فالإسناد ضعيف جداً. قال الدارقطني عقب الحديث: لا يصح عن محمد بن عمرو بن علقمة.
والحديث صح من طريق أخرى ستأتي برقم ٤١.

تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في المسند ص ٢٥١، كتاب الرهون والإجارات، من طريق يحيى بن أبي أنيسه، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «لا يغلق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه».
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣/٣٦ وقال: وصحح أبو داود، والبخاري، والدارقطني، وابن القطان إرساله، وله طرق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة، وصحح ابن عبد البر وعبد الحق وصله.
والحديث روي مرسلاً عن سعيد بن المسيب كما سيأتي برقم ٤٧.
وأخرجه دون الزيادة:
- ابن ماجه ٢/٨١٦، كتاب الرهون، باب لا يغلق الرهن، رقم ٢٤٤١، من طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «لا يَغْلَقُ الرَّهْنُ».
- قال البوصيري في مضباح الزجاجة ٣/٧٤: إسناده ضعيف.
- والإمام مالك في الموطأ ٢/٧٢٨، كتاب الأقضية، باب ما لا يجوز من غلق الرهن، من طريق ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلق الرهن».
- قال أبو عمر: أرسله رواة الموطأ، إلا معن بن عيسى فوصله عن أبي هريرة. التمهيد ٦/٢٥٤.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٧/٢٤٩٩، من طريق معمر، عن الزهري به مرفوعاً بلفظ: «ولا يغلق الرهن».
- وقال ابن عدي: وهذا الأصل فيه مرسل وليس في إسناده أبو هريرة، وقد أوصله قوم: فأوصله عن معمر منهم كدير بن يحيى جار أبي عاصم بصري، عن معمر، وروي عن أحمد بن عبدة، عن يزيد بن زريع، عن معمر موصولين. وهذا الثالث من رواية أبي جزي، عن معمر موصولاً، ورواه غيرهم عن معمر مرسلاً.

تعليق:

قال الإمام مالك: وتفسير ذلك «لا يغلق الرهن» فيما نرى والله أعلم أن يرهن الرجل الرهن عند الرجل بالشيء. وفي الرهن فضل عما رهن به، فيقول الراهن للمرتهن: إن جئتك بحقك إلى أجلٍ يسميه له. وإلا فالرهن لك بما رهن فيه.

قال: فهذا لا يصلح ولا يحل. وهذا الذي نهى عنه، وإن جاء صاحبه بالذي رهن به بعد الأجل، فهو له. وأرى هذا الشرط منفسخاً. الموطأ ٧٢٩/٢، ينظر الجوهر النقي ٤٢/٦.

أما قوله: «له غنمه وعليه غرمه» فمعناه: إن زيادة الرهن وغماءه وفضل قيمته للراهن، وعلى المرتهن ضمانه إن هلك. فالغنم: الفائدة، والغرم: إقامة العوض. جامع الأصول ٥٣٦/٤، ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ١١٤/٢-١١٦.

قال الحافظ في التلخيص ٣٦/٣: وقوله: «له غنمه وعليه غرمه»، قيل: إنها مدرجة من قول ابن المسيب، ثم قال: وقال ابن عبد البر: هذه اللفظة قد اختلف الرواة في رفعها ووقفها، فرفعها ابن أبي ذئب ومعمر وغيرهما، مع كونهم أرسلوا الحديث على اختلاف على ابن أبي ذئب، ووقفها غيرهم. وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده، وبين أنه هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب، وقال أبو داود في المراسيل: له غنمه، وعليه غرمه، من كلام سعيد بن المسيب نقله عنه الزهري. قال عبد الرزاق^(١): أنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب: أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلق الرهن ممن رهنه»، قلت للزهري: رأيت قوله: لا يغلق الرهن، أهو الرجل يقول: إن لم آتك بمالك فهذا الرهن لك؟ قال: نعم، قال معمر: ثم بلغني عنه أنه قال: إن هلك لم يذهب حق هذا، إنما هلك من رب الرهن له غنمه، وعليه غرمه. أ. هـ. ينظر التمهيد ٤٢٦/٦.

(١) المصنف ٢٣٧/٨، رقم ١٥٠٣٣.

٤١ [١٢٦] ثنا أبو محمد بن صاعد، نا عبدالله بن عمران العابدي، نا سفيان بن عيينة، عن زياد بن سعد، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: ((لَا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرَمُهُ)).

زياد بن سعد من الحفاظ الثقات، وهذا إسناد حسن متصل.

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- أبو محمد، يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبدالله بن عمران بن رزين بن وهب المخزومي العابدي، أبو القاسم المكي. صدوق، مُعَمَّرٌ، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين. ت. التقريب ص ٣١٦.
- رزين: بفتح الراء، وكسر الزاي كما في التقريب.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخراساني، نزيل مكة ثم اليمن، ثقة ثبت. قال ابن عيينة كان أثبت أصحاب الزهري، من السادسة. ع. التقريب ص ٢١٩.
- الزهري: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي، أبويكر، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، وهو من رؤوس الطبقة الرابعة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. ع. التقريب ص ٥٠٦.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن عمران العابدي صدوق، وبقية رجاله ثقات، فهو كما قال الدارقطني إسناد حسن متصل.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٥٧٠/٧، رقم ٥٩٠٤، كتاب الرهن، باب ذكر ما يحكم للراهن والمرتهن في الرهن... من طريق زياد بن سعد، عن الزهري به مرفوعاً، بمثل لفظ الدارقطني.
- والحاكم في المستدرک ٥١/٢، في البيوع، من طريق زياد بن سعد، عن الزهري به مرفوعاً. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه لخلاف فيه على أصحاب الزهري، وقد تابع زياد بن سعد على هذه الرواية مالك بن أنس، وابن أبي ذئب، وسليمان بن أبي داود الخرائي، ومحمد بن الوليد الزبيدي، ومعمر بن راشد. ثم أخرج أحاديثهم.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٩/٦، في الرهن، باب الرهن غير مضمون، من طريق ابن أبي ذئب، وزیاد بن سعد كلاهما عن الزهري به مرفوعاً. وذكر قول الدارقطني عن زياد بن سعد أنه من الحفاظ الثقات، وقوله هذا إسناد حسن متصل. وعقب عليه بقوله: قد رواه غيره عن سفيان عن زياد مرسلاً، وهو المحفوظ.

٤٢ [١٢٧] ثنا أبو محمد بن صاعد، نا محمد بن عوف، نا عثمان بن سعيد بن كثير، نا إسماعيل بن عياش، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لصاحبه غنمه، وعليه غرمه)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

بزيادة: «لصاحبه غنمه، وعليه غرمه».

رجال الإسناد:

- أبو محمد، يحيى بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن عوف الطائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار القرشي، مولا هم، أبو عمرو الحمصي، ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين. دس ق. التقريب ص ٣٨٣. ينظر تهذيب الكمال ٣٧٧/١٩ - ٣٧٩.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث القرشي العامري، أبو الحارث المدني، ثقة فقيه فاضل، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل سنة تسع. ع. التقريب ص ٤٩٣، ينظر تهذيب الكمال ٦٣٠/٢٥ - ٦٤٤.
- الزهري، محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن عياش، شامي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن ابن أبي ذئب وهو مدني، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بمتابعة سفيان بن عيينة^(١) له فيصير حسناً لغيره.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٠.

(١) كما في الحديث السابق رقم ٤١.

٤٣ [١٢٨] حدثني أبو الطيب محمد بن جعفر بن دُرَّان، ومحمد بن أحمد بن الصلت الأَطروش قالا: نا محمد بن خالد بن يزيد الراسبي^(١)، نا أبو ميسرة أحمد ابن عبد الله بن ميسرة، نا سليمان بن داود الرقي، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ حَتَّى يَكُونَ لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْكَ غَرْمُهُ)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

بزيادة: «حتى يكون له غنمه، وعليك غرمه».

رجال الإسناد:

- أبو الطيب محمد بن جعفر بن دُرَّان البغدادي غُنْدَر. ذكره الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي: المحدث الزاهد الصوفي الجوال. توفي بمصر سنة سبع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢/١٥٠، المنتظم ٧/٤٦، السير ١٦/٢١٥-٢١٦.
- محمد بن أحمد بن الصلت بن دينار، أبوبكر الكاتب. قال عمر بن جعفر البصري الحافظ: محمد بن أحمد بن الصلت الكاتب ثقة مأمون. مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١/٣٠٨، ٥/٣٤، المنتظم ١٣/٢٣٦.
- محمد بن خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الواسطي الطحان. مولى النعمان بن مقرن المزني. قال أبو حاتم: سألت يحيى بن معين عنه، فقال: ذاك رجل سوء كذاب، وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، لا أحدث عنه. وقال ابن عدي: أشد ما أنكر عليه يحيى بن معين وأحمد روايته عن أبيه عن الأعمش، ثم له من الحديث المتفرق الذي أنكرت عليه غير ما ذكرت أحاديث عداد. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويخالف. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف، من العاشرة. مات سنة أربعين ومائتين. ق. الجرح والتعديل ٧/٢٤٣، ٤٤٤، الثقات لابن حبان ٩/٩٠، الكامل ٦/٢٢٧٥، ٢٢٧٦، الميزان ٣/٥٣٣، التقريب ص ٤٧٦، ينظر تهذيب الكمال ٢٥/١٣٩-١٤٣.

(١) في المطبوع والمخطوط: (أ): ق ٣٦/ب، (ب): ق ١٠٠/ب، (ج): ق ٣٣٥/ب: (الراسبي)، ولعله تصحيف الواسطي.

○ أحمد بن عبد الله بن ميسرة، أبو ميسرة النهاوندي، ثم الحراني. قال أبو حاتم: يتكلمون فيه. وقال ابن حبان: يأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات، ويسرق أحاديث الثقات ويلزقها بأقوام أثبات، لا يحل الاحتجاج به. وقال ابن عدي: حدث عن الثقات بالمناكير، ويحدث عمن لا يُعرف، ويسرق حديث الناس. قال الحافظ في "اللسان": قال الدارقطني: كان يحدث من حفظه فيهم وليس ممن يتعمد الكذب. الجرح والتعديل ٥٨/١، المجروحين ١٤٤/١، الكامل ١٨٠/١، اللسان ١٩٥/١.

○ سليمان بن داود الحراني. روى عن الزهري. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً. وسئل أبو زرعة عنه فقال: كان لين الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، يروى عن الأثبات ما يخالف حديث الثقات حتى خرج عن حد الاحتجاج به، إلا فيما وافق الأثبات من رواية ابنه عنه. الجرح والتعديل ١١٥/٤، ١١٦، المجروحين ٣٣٥/١، اللسان ٩٠/٣.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن خالد الواسطي، وأحمد بن عبد الله بن ميسرة، وسليمان بن داود الحراني كلهم ضعاف وأشدهم ضعفاً أحمد بن عبد الله بن ميسرة، فالإسناد ضعيف جداً، لكن المتن صح بمجموع الطرق السابقة، ينظر حديث رقم ٤٠، ٤١.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم ٥١/٢.
- ابن عدي في الكامل ١٨٠/١، ١٨١، من طريق سليمان بن داود الرقي، عن الزهري به مرفوعاً ولفظه: «لا يغلق الرهن حتى يكون لك غنمه وعليك غرمه». ثم قال: رواه عن الزهري جماعة مرسلًا وموصولًا.

٤٤ [١٢٩] ثنا أبو العباس أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَيْر^(١)، نا عمران بن بكار، نا عبد الله بن عبد الجبار، نا إسماعيل بن عياش، نا الرُّبَيْدِي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لَهُ غَنَمُهُ، وَعَلَيْهِ غَرْمُهُ)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

زيادة: «له غنمه، وعليه غرمه».

رجال الإسناد:

○ أبو العباس أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَيْر بن عبد الله الدهلي. كان من شيوخ القضاة ومتقدميهم. قال الخطيب: كان ثقة، مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٢٩/٤.

بُجَيْر: بضم الباء، وفتح الجيم. الإكمال ١/١٩١، المؤلف لعبد الغني ص ١٣.

○ عمران بن بَكَار بن راشد الكَلَّاعي، البرَّاد، الحمصي المؤذن. ثقة، من الحادية عشرة. مات سنة إحدى وسبعين ومائة. س. التقريب ص ٤٢٩، ينظر التهذيب ١٢/٨.

○ عبد الله بن عبد الجبار الجنائزي، أبو القاسم الحمصي. صدوق، من صغار التاسعة. مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. د. التقريب ص ٣١٠، ينظر تهذيب الكمال ١٥/١٨٩-١٩١.

○ إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.

○ الزُّبَيْدِي هو: محمد بن الوليد بن عامر الزُّبَيْدِي، أبو الهذيل الحمصي، القاضي. ثقة ثبت، من كبار أصحاب الزهري، من السابعة. مات سنة ست أو سبع أو تسع وأربعين ومائة. خ م د س ق. التقريب ص ٥١١.

والزبيدي: بضم الزاي، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، بعدها ياء معجمة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها دال مهملة. هذه النسبة إلى زُبَيْد، وهي قبيلة من اليمن. الأنساب ٣/١٣٥، ١٣٦.

(١) في المطبوع: (بحير)، وما أثبت من المخطوط (ج): ق ٣٣٥/ب، وكما في ترجمته.

- الزهري: هو محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن عبد الجبار الجنائزي صدوق، وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن الزبيدي من أهل بلده، فالإسناد حسن. ويتقوى بمتابعة سفيان ابن عيينة التي حكم عليها الدارقطني في الحديث رقم ٤١ بأن إسنادها حسن متصل فيصير بمجموعها صحيحاً لغيره، والله أعلم.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٠.

٤٥ [١٣٠] ثنا أحمد بن عبدالله، نا عمران بن بكار، نا عبدالله بن عبد الجبار، نا إسماعيل، نا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، مثله ^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمران بن بكار الكلاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن عبد الجبار الجنازي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل: هو ابن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الزهري: هو محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن عبد الجبار صدوق، وفيه إسماعيل بن عياش، وروايته هنا عن ابن أبي ذئب من غير أهل بلده، فالإسناد ضعيف. ويتقوى بالرواية السابقة كما مضى فيصير حسناً لغيره.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٠.

(١) يريد بمثله ما ورد قبله أي رقم ١٢٩.

٤٦ [١٣١] ثنا محمد بن أحمد بن زيد الحنائي، نا موسى بن زكريا، نا محمد بن يزيد ابن الرواس، نا كدير ابن^(١) يحيى، نا معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يخلق الرهن لك غنمه، وعليك غرمه)).

أرسله عبدالرزاق وغيره عن معمر.

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

بزيادة: «لك غنمه، وعليك غرمه».

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن زيد، أبوبكر الحنائي. روى عنه الدارقطني. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ٣٠٥/١.
- الحنائي: بكسر الحاء المهملة، وفتح النون المشددة، وفي آخرها الياء آخر الحروف. هذه النسبة إلى بيع الحناء. الأنساب ٢٧٦/٢.
- موسى بن زكريا، أبو عمران التستري، الذي يروي عن شباب العصفري، ونحوه. تكلم فيه الدارقطني، وحكى الحاكم عن الدارقطني أنه متروك. سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٥٦، رقم ٢٢٧، المغني ٦٨٣/٢، الميزان ٢٠٥/٤.
- والتستري: بالتاء المضمومة المنقوطة من فوق بنقطتين وسكون السين المهملة، وفتح التاء المعجمة بنقطتين من فوق، والراء المهملة. هذه النسبة إلى تستر بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان يقولها الناس شوشتر^(٢)، وبها قبر البراء بن مالك رضي الله عنه. الأنساب ٤٦٥/١.
- محمد بن يزيد بن الرواس: لم أقف له على ترجمة.

(١) في المطبوع والمخطوط: (ب): ق ١٠٠/ب، (ج): ق ٣٣٥/أ: (أبو يحيى)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) ينظر بلدان الخلافة الشرقية ص ٢٦٩.

- كدير بن يحيى البصري، جار أبي عاصم. روى عن معمر. قال الحافظ في "اللسان": أشار ابن عدي إلى لينه في ترجمة نصر بن طريف. اللسان ٤/٨٧، ينظر الكامل لابن عدي ٧/٢٤٩٩.
- معمر بن راشد الأزدي، مولا هم، أبو عروة البصري، ثقة ثبت فاضل إلا أن في روايته عن ثابت والأعمش وهشام بن عروة شيئاً وكذا فيما حدث به بالبصرة، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمان وخمسين سنة. ع. التقريب ص ٥٤١، ينظر تهذيب الكمال ٣٠٣/٢٨-٣١٢.

الحكم على الإسناد:

فيه موسى بن زكريا متروك، وكدير لين الحديث، فالإسناد ضعيف جداً. لكن المتن صح بالطرق السابقة.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم ٥٢/٢، من طريق كدير.
- وابن عدي في الكامل ٧/٢٩٩، مختصراً من طريق نصر بن طريف كلاهما عن معمر به.

٤٧ [١٣٢] ثنا أبو بكر النيسابوري، نا أبو الأزهر، نا عبد الرزاق، أنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يغلُق الرهن له غنمه، وعليه غرمه».

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

مجئته مرسلًا، وزيادة: «له غنمه، وعليه غرمه».

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو الأزهر: أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي النيسابوري، صدوق كان يحفظ ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وستين ومائتين. س. ق. التقريب ص ٧٧، ينظر التهذيب ١/١١-١٣.
- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، مولا هم، أبو بكر الصنعاني. ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير، وكان يتشيع، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، وله خمس وثمانون. ع. التقريب ص ٣٥٤.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الأزهر أحمد بن الأزهر النيسابوري صدوق، وبقيّة رجاله ثقات، فالإسناد حسن، إلا أنه مرسل. واتفقوا على أن مراسلات ابن المسيب أصح المراسيل، ويرتقى إلى الصحيح لغيره بشاهده عن أبي هريرة الذي سبق برقم ٤١. وقد قال ابن عدي في الكامل ٧/٢٤٩٩ الأصل فيه مرسل.

تخريج الحديث:

أخرجه مرسلًا:

- الشافعي في مسنده ص ٢٥١، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب أن رسول الله ﷺ قال: «لا يغلُق الرهن الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه».
- وعبد الرزاق في المصنف ٨/٢٣٧، ٢٣٨، رقم ١٥٠٣٤، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به ولفظه: «لا يغلُق الرهن من رهنه، له غنمه، وعليه غرمه».
- وابن أبي شيبه في المصنف ٧/١٨٧، رقم ٢٨٤١، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به نحو لفظ عبد الرزاق.
- وأبو داود في المراسيل ص ١٧٠، ١٧٢، رقم ١٨٦، ١٨٧، من طريق معمر وابن أبي ذئب، عن الزهري به نحوه.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦/٣٩، من طريق ابن أبي ذئب، عن الزهري به بمثل لفظ الشافعي.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/١٠٢.
- وسبق تخريجه مرفوعاً برقم ٤٠.

٤٨ [١٣٣] ثنا إبراهيم بن أحمد القرميسيني، نا يحيى بن أبي طالب بطرسوس، نا عبدالله بن نصر الأصب، نا شباية، نا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن سعيد ابن المسيب، وأبي سلمه بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يخلق الرهن، والرهن لمن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٠.

نوع الزيادة:

زيادة: «والرهن لمن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه».

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن أحمد بن الحسن، أبو إسحاق المقرئ القرميسيني. قال الخطيب: كان ثقة صالحاً. توفي بالموصل في سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤/١٦-١٦، السير ١٣٦/١٦-١٣٧.
- والقرميسيني: بكسر القاف، وسكون الراء، وكسر الميم، والسين المهملة المكسورة بين اليائين الساكتين آخر الحروف، والنون في آخرها. هذه النسبة إلى قرميسين، وهي بلدة بجزال العراق. الأنساب ٤/٤٧٩.
- يحيى بن أبي طالب - واسم أبي طالب - جعفر بن عبدالله بن البرقان. يقال مولى العباس بن عبدالمطلب عتاقة، وكنية يحيى أبوبكر قال أبو حاتم: محله الصدق. قال أبو عبيد محمد بن علي الآجري: خط أبو داود سليمان بن الأشعث على حديث يحيى بن أبي طالب. وقال أبو أحمد محمد بن إسحاق الحافظ: ليس بالمتين. وقال الخطيب: سألت أبا بكر البرقاني عن يحيى بن أبي طالب والحارث بن أبي أسامة؟ ففضل يحيى وقال: أمرني أبو الحسن الدارقطني: أن أخرج عنهما في الصحيح. وقال الدارقطني: لا بأس به عندي، ولم يطعن فيه أحد بحجة. وقال الحافظ ابن حجر في "اللسان": وثقه الدارقطني وغيره، والدارقطني من أخبر الناس به. وقال مسلمة ابن قاسم: ليس به بأس تكلم الناس فيه. توفي سنة خمس وسبعين ومائتين. الجرح والتعديل ٩/١٣٤، تاريخ بغداد ١٤/٢٢٠، ٢٢١، اللسان ٦/٢٦٢، ٢٦٣.
- عبدالله بن نصر الأصب الأنطاكي، يكنى أبا محمد. قال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث منكورة: وله غير ما ذكرت مما أنكرت عليه. وقال الحافظ ابن حجر: منكر الحديث. الكامل لابن عدي ٤/١٥٤٥، ١٥٤٦، اللسان ٣/٣٦٩.

○ شباية بن سوار المدائني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ وبقية رجاله أيضاً تقدمت الترجمة لهم وكلهم ثقات.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن نصر الأصم منكر الحديث، فالإسناد ضعيف. فلا تصح زيادة (والرهن لمن رهنه) وإن كان معناها صحيحاً كما يفيد به باقي الحديث، وأما بقية المتن فقد صح من الطرق الأخرى كما سبق برقم (٤٠، ٤١).

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم ٥١/٢.
 - وابن عدي في الكامل ١٥٤٦/٤ في ترجمة عبد الله بن نصر الأصم.
 - وابن عبد البر في التمهيد ٤٣٠/٦، وقال: صالح حسن.
- وذكر ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٩٠/٥: أن ابن عبد البر قد صححه. والحديث صححه عبد الحق في الأحكام الوسطى ٢٧٩/٣، وتعقبه ابن القطان بأن عبد الله بن نصر الأنطاكي لا يعرف حاله، وقد ذكره ابن عدي في كتابه في الضعفاء ولم يبين من حاله شيئاً، وذكر له أحاديث مما أنكر عليه هذا أحدها. ينظر بيان الوهم والإيهام ٩٠/٥.
- أقول: وبعد النظر في طرق هذا الحديث نجد ما يلي:
- أن عبارة: «له غنمه وعليه غرمه»: مختلف في رفعها ووقفها. والراجح فيها الوقف على سعيد بن المسيب كما رجح ذلك غير واحد من النقاد -أبوداود كما في تحفة الأشراف ٢١٣/١٣، وابن عبد البر في التمهيد ٤٢٦/٦- حيث قال: فتبين من رواية ابن وهب عن يونس بن يزيد أن هذا من قول سعيد بن المسيب.
- وأما الاختلاف في الوصل والإرسال في أصل الحديث فطرق الوصل كلها لا تخلو من مقال وأمثلها طريق زياد بن سعد التي حسنها الدارقطني، وطريق محمد بن الوليد الزبيدي.
- وأما بالنسبة لمالك وابن أبي ذئب فالراجح عنهما الإرسال كما ذكر ذلك غير واحد من النقاد مثل الدارقطني وابن عبد البر وابن عبد الهادي، وأما رواية أبي سلمة فسندها هالك، وقد ضعفها الدارقطني.
- فيخلص من هذا رجحان الوقف والإرسال. والله أعلم.

٤٩ [١٣٧] ثنا محمد بن مخلد، نا أحمد بن عبدالله بن زياد الحداد، نا أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية الذارع، نا حماد بن سلمة، عن قتادة، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((الرهن بما فيه))^(١).
إسماعيل هذا يضع الحديث، وهذا لا يصح.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عبدالله بن زياد، أبو جعفر الحداد. قال الخطيب: كان ثقة فهماً. وقال أبو العباس ابن سعيد: كان حافظاً صاحب حديث. مات سنة خمس وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٢١٧/٤.
- أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية الذارع: إسماعيل بن أبي عباد أمية البصري. تقدمت الترجمة له برقم ٣٩.
- حماد بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير حفظه بأخرة.
- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن أبي أمية الذارع ضعيف. وقال الدارقطني: يضع الحديث وهذا لا يصح، فالإسناد ضعيف جداً. وسبق كلام ابن عدي والبيهقي عليه عقب تخريجه في الحديث رقم ٣٨.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٨، ٣٩.

(١) هذا الحديث يدخل في (باب ما جاء فيمن قال الرهن مضمون) السابق، ولكن أبقيته هنا في موضعه حتى لا أغير ترتيب أحاديث الكتاب.

[باب ما جاء في الشركة على غير رأس مال]

٥٠ [١٣٨] ثنا أبو محمد بن صاعد، نا عبدالله بن الوضاح اللؤلؤي، نا زياد بن عبدالله البكائي، نا إدريس الأودي، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله بن مسعود قال: أشرك رسول الله ﷺ بيني وبين عمار وسعد بن أبي وقاص في درقة سلحناها وأشركننا فيما أصبنا، فأخفقت أنا وعمار، وجاء سعد بأسيرين.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٥٧/٣، رقم ٣٣٨٨، والنسائي ٥٧/٧، رقم ٣١٩، رقم ٣٩٣٧، ٤٦٩٧، وابن ماجه ٧٦٨/٢، رقم ٢٢٨٨، من قول عبدالله ولفظه: عن عبدالله قال: اشتركت أنا وعمار وسعد فيما نصيب يوم بدر، قال فجاء سعد بأسيرين ولم أجي أنا وعمار بشيء.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني مصرحاً بالرفع، وبزيادة: «(في درقة سلحناها)».

رجال الإسناد:

○ أبو محمد يحيى بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
○ عبدالله بن الوضاح، أبو محمد الكوفي، اللؤلؤي. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي في "الكاشف": ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من كبار الحادية عشرة، مات سنة خمسين ومائتين. ت. الثقات لابن حبان ٣٦٣/٨، الكاشف ١٢٥/٢، التهذيب ٦٨/٦، التقريب ص ٣٢٨.

○ زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري البكائي، أبو محمد الكوفي. قال الإمام أحمد: ليس به بأس حديثه حديث أهل الصدق. وقال ابن معين: ليس بشيء وكان عندي في المغازي لا بأس به. وقال أيضاً: زياد البكائي في ابن إسحاق ثقة كأنه يضعفه في غيره. وضعفه ابن المديني.

وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي ضعيف، وقال في موضع آخر: ليس بالقوي. وقال ابن سعد: كان ضعيفا وقد حدثوا عنه. وقال الآجري عن أبي داود: كان صدوقا. وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ كثير الوهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد وكان ابن معين سيئ الرأي فيه. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق ثبت في المغازي، وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين، ولم يثبت أن وكيعاً كذبه. وله في البخاري موضع واحد متابعة، من الثامنة. مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. خ م ت ق. التهذيب ٣/٣٧٥-٣٧٧، التقريب ص ٢٢٠.

والبكائي: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، وتشديد الكاف، وفي آخرها الباء المنقوطة باثنتين، هذه النسبة إلى بني البكاء وهم من بني عامر بن صعصعة. الأنساب ١/٣٨٢.

○ إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي. ثقة، من السابعة. ع. التقريب ص ٩٧، ينظر تهذيب الكمال ٢/٢٩٩-٣٠١.

○ أبو إسحاق، عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي، ويقال: ابن أبي شعيرة الهمداني، السبيعي. ثقة مكثر عابد، من الثالثة، اختلط بأخرة. مات سنة تسع وعشرين ومائة، وقيل قبل ذلك. ع. التقريب ص ٤٢٣، ينظر تهذيب الكمال ٢/١٠٢-١١٣، الكواكب النيرات ص ٣٤١.

○ أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود، مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيرها، وقال: اسمه عامر، كوفي. ثقة، من كبار الثالثة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ثمانين. ع. التقريب ص ٦٥٦، ينظر تهذيب الكمال ٤/٣٥٩.

الحكم على الإسناد:

إسناده ضعيف للانقطاع؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه.

تخريج الحديث:

أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٢/٢٠٧، رقم ١٥٤١، من طريق الدارقطني به مثله.

الغريب:

- في درقة سلحناها: الدرقة الحجة، وهي ترس من جلد، ويقال: سلحه سيفاً إذا أعطاه سلاحاً. وإن شدد فللتكثير، وتسلح: إذا لبس السلاح. ينظر مادة درق في لسان العرب ٤/٣٣٣. ومادة سلح في: النهاية في غريب الحديث ٢/٣٨٨.

[باب ما جاء في الشركة]

٥١ [١٤٠] ثنا هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني، نا أبو ميسرة النهاوندي، نا جرير، عن أبي حيان التيمي، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ((يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنهما)).

أصل الحديث:

للحديث أصلٌ عند أبي داود ٢٥٦/٣، رقم ٣٣٨٣، من حديث أبي هريرة مرفوعاً قال: «إن الله يقول: أنا ثالث الشريكين، ما لم يخن أحدهما صاحبه، فإذا خان خرجت من بينهما». فهو حديث قدسي.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني حديثاً نبوياً مرسلاً.
وعند أبي داود حديثاً قدسياً مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- هُبَيْرَةُ بن محمد بن أحمد، أبو علي الشيباني. حدث عن أبي ميسرة أحمد بن عبد الله الحراني. ترجم له الخطيب، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ٩٧/١٤.
- أبو ميسرة النهاوندي، أحمد بن عبد الله بن ميسرة. تقدمت ترجمته تكلم فيه، قالوا: يسرق الحديث.
- جرير بن عبد الحميد بن قُرْط الضبي، أبو عبد الله الرازي الكوفي. وثقه العجلي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن حبان، والخليلي. وقال ابن خراش: صدوق. وحكى الشاذكوني أنه كان يدلّس. وقال أحمد: لم يكن بالذكي اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول. وقال البيهقي: نسب في آخر حياته إلى سوء الحفظ. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة صحيح الكتاب قيل: كان في آخر عمره يهيم من حفظه. مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وله إحدى وسبعون سنة. ع. التهذيب ٧٥/٢-٧٧، التقريب ص ١٣٩.

قرط: بضم القاف، وسكون الراء، وفي آخرها طاء مهملة. الأنساب ١٠/١٠٠، المغني في الضبط ص ٢٠٢.

- يحيى بن سعيد بن حيّان، أبو حيّان التيمي، الكوفي. ثقة عابد، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة. التقريب ص ٥٩٠، ينظر تهذيب الكمال ٣١/٣٢٣.
- سعيد بن حيّان التيمي، الكوفي، والد يحيى. وثقه العجلي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي: لا يكاد يعرف. من الثالثة. د. ت. الثقات للعجلي ص ١٨٣، الثقات لابن حبان ٤/٢٨٠، الميزان ٢/١٣٢، التقريب ص ٢٣٤.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو ميسرة النهاوندي، تكلم فيه، قالوا: يسرق الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بمثل ما عند الدارقطني.
- وأخرجه موصولاً من حديث أبي هريرة:
- أبو داود كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- والحاكم في المستدرک ٢/٥٢.
- والبيهقي في الكبرى ٦/٧٨-٧٩.
- والحديث عندهم قدسياً لا نبوياً كما عند الدارقطني.

[باب ما جاء في أداء الأمانة]

٥٢ [١٤١] ثنا إبراهيم بن محمد العمري، ثنا أبو كريب، نا محمد بن ميمون الزعفراني، نا حميد الطويل، عن يوسف بن يعقوب، عن^(١) رجل من قريش، عن أبي ابن كعب قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك)).

أصل الحديث:

عند أبي داود ٢٩٠/٣، رقم ٣٥٣٥، والترمذي ٥٥٥/٣، رقم ١٢٦٤ كلاهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن واقد، أبو إسحاق العمري الكوفي. كان أحد شهود الحاكم، وأحد الوجوه. وبلغ سنّاً عالية، ثم تكلم فيه بالكوفة. مات سنة ثمانين عشرة وثلاثمائة، وقيل سنة عشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٥٨/٦.
- أبو كريب: محمد بن العلاء بن كُرَيْب الهمداني، الكوفي، مشهور بكنيته، ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة سبع وأربعين ومائتين، وهو ابن سبع وثمانين سنة. ع. التقريب ص ٥٠٠.
- محمد بن ميمون الزعفراني، أبو النضر الكوفي، المفلوج. وثقه أبو داود. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أبو زرعة: لين. وقال الدارقطني: ليس به بأس. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن حبان: منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام. من التاسعة. د. التاريخ الكبير ٢٣٤/١، الجرح والتعديل ٨٠/٨، ٨١، المجروحين ٢٨١/٢، الميزان ٣٥/٤، التقريب ص ٥١٠.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ) ق ٣٧/ب، (ب): ق ١٠٠/ب، (ج): ق ٣٣٦/ب: (عن رجل من قريش)، ولعل الصواب دون (عن) كما في إسناد ابن الجوزي الآتي في التخريج، وكما في ترجمته.

- حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مدلس من مدلسي المرتبة الثالثة.
- يوسف بن يعقوب: رجل من أهل مكة روى عنه حميد الطويل. أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. الجرح والتعديل ٢٣٣/٩. ولعله: يوسف بن ماهك^(١) بن بُهزاذ الفارسي المكي، مولى قريش، وقيل: إنه يوسف بن مهران، والصحيح أنه غيره. روى عن أبي بن كعب مرسلاً، روى عنه حميد الطويل، ثقة، من الثالثة. مات سنة ست ومائة. تهذيب الكمال ٤٥١/٣٢-٤٥٣، التقريب ص ٦١١.

الحكم على الإسناد:

فيه رجل مبهم لم يسم، وفيه محمد بن ميمون الزعفراني، صدوق له أوهام، وفيه حميد الطويل ثقة إلا أنه يدلس وهو من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماح، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٩٣/٢، رقم ٩٧٥، من طريق الدارقطني به، إلا إنه لم يقل: عن رجل من قريش، بل قال: عن يوسف بن يعقوب رجل من قريش.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٩٧/٣، وقال بعد أن عزاه لابن الجوزي: وفي إسناده من لا يعرف.

شواهد الحديث

- للحديث شواهد من حديث أبي هريرة، وأنس، وأبي أمامة رضي الله عنه، ورجل من قريش.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٣٦٠/٤.
 - وأبو داود ٢٩٠/٣، رقم ٣٥٣٥.
 - والترمذي ٥٥٥/٣، رقم ١٢٦٤، وقال: هذا حديث حسن غريب.
 - والدارمي ٣٦٤/٢.
 - والدارقطني ٣٥/٣، رقم ١٤٢.
 - والحاكم في المستدرک ٤٦/٢، وقال: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(١) نص أبو داود في سننه ٢٩٠/٣، برقم ٣٥٣٤ على أنه يوسف بن ماهك المكي.

- وأبو نعيم في أخبار أصبهان ٢٦٩/١.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧١/١٠.
- وابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٩٢/٢، رقم ٩٧٣.
- كلهم من طريق طلق بن غنام، عن شريك وقيس، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٩٧/٣، وقال: تفرد به طلق بن غنام، عن شريك، واستشهد له الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس، وفيه أيوب بن سويد مختلف فيه، وذكر الطبراني أنه تفرد به.
- حديث أنس:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٤٣/٥٣.
- حديث أبي أمامة:
- أخرجه الطبراني في الكبير ١٥٠/٨، رقم ٧٥٨٠.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٥/٤، وقال: فيه يحيى بن عثمان بن صالح المصري، قال ابن أبي حاتم: تكلموا فيه.
- حديث رجل من قريش:
- أخرجه أبو داود ٢٩٠/٣، رقم ٣٥٣٤، من طريق يزيد بن زريع، عن حميد الطويل، عن يوسف بن ماهك المكي قال: كنت اكتب لفلان نفقة أيتام كان وليهم، فغالطوه بألف درهم، فأداها إليهم، فأدركت لهم من مالهم مثليها، قال: قلت اقبض الألف الذي ذهبوا به منك؟ قال: لا، حدثني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ فذكر الحديث.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٠/١٠، من طريق أبي داود وبلفظه.
- وقال البيهقي: هذا الحديث في حكم المنقطع، حيث لم يذكر يوسف بن ماهك اسم من حدثه ولا اسم من حدث عنه من حديثه.
- وأخرجه الإمام أحمد ٤١٤/٣، من طريق محمد بن أبي عدي، عن حميد الطويل، عن رجل من أهل مكة يقال له يوسف قال: كنت أنا ورجل من قريش نلي مال أيتام قال: وكان رجل قد ذهب مني بألف درهم قال: فوقع له في يدي ألف درهم قال: فقلت للقرشي: إنه قد ذهب لي بألف درهم وقد أصبت له ألف درهم قال فقال القرشي: حدثني أبي أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: ... فذكر الحديث.
- وصحح ابن السكن هذا الحديث. ينظر فيض القدير ٢٢٣/١.

٥٣ [١٤٣] ثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن الفضل^(١) بن سالم، نا أيوب بن سويد، نا ابن شاذب، عن أبي التياح، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٥٢.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن الفضل بن سالم: لم أقف له على ترجمة.
- أيوب بن سويد الرملي، أبو مسعود الحميري السباني. ضعفه أحمد وغيره. وقال ابن معين: ليس بشيء، يسرق الأحاديث. قال أبو حاتم: لين الحديث. وقال البخاري: يتكلمون فيه. وقال النسائي: ليس بثقة. قال ابن حبان: كان رديء الحفظ يتقى حديثه من رواية ابنه عنه؛ لأن أخباره إذا سبرت من غير رواية ابنه عنه وجد أكثرها مستقيمة. وقال ابن عدي: له حديث صالح عن شيوخ معروفين ويقع في حديثه ما يوافق الثقات عليه وما لا يوافقونه عليه، ويكتب حديثه في جملة الضعفاء، وأورد له جملة مناكير من غير رواية ابنه له، لا كما زعم ابن حبان. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من التاسعة. مات سنة ثلاث وتسعين ومائة، وقيل سنة اثنتين ومائتين. د ت ق. الضعفاء والمتروكون للنسائي ص ١٦، الجرح والتعديل ٢/٢٤٩، ٢٥٠، الثقات لابن حبان ٨/١٢٥، الكامل ١/٣٥١-٣٥٤، الميزان ١/٢٨٧-٢٨٨، التقريب ص ١١٨.

والسباني: بفتح السين المهملة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، بعدها باء منقوطة بواحدة، في آخرها نون بعد الألف. نسبة إلى سبيان بطن من حمير. الأنساب ٣/٣٥٤.

(١) في المطبوع: (الفضل)، وفي المخطوط (ب): ق ١٠١/أ، (ج): ق ٣٣٦/ب: (الفضيل).

○ ابن شوذب: عبد الله بن شوذب الخراساني، أبو عبد الرحمن البلخي. صدوق عابد، من السابعة. مات سنة ست، أو سبع وخمسين ومائة. بخ ٤. التقريب ص ٣٠٨، ينظر تهذيب الكمال ٩٤/١٥-٩٧.

○ أبو التياح: يزيد بن حميد الضبي، بصري، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من الخامسة. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. ع. تهذيب الكمال ١٠٩/٣٢-١١٢، التقريب ص ٦٠٠. والضبي: بضم الصاد المعجمة، وفتح الباء المنقوطة بواحدة، وفي آخره العين المهملة. هذه النسبة إلى ضبيعة بن قيس بن ثعلبة بن نزار بن معد بن عدنان. الأنساب ٨/٤.

الحكم على الإسناد:

فيه أيوب بن سويد صدوق يخطئ، وقد تفرد به كما قال الطبراني^(١)، فالإسناد ضعيف، ويتقوى بشواهده التي سبق تخرجها برقم ٥٢ إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٦١/١، رقم ٧٦٠، وفي الصغير ٢٨٨/١، رقم ٤٧٥، من طريق أبي التياح، عن أنس رضي الله عنه به، وقال: لم يروه عن أبي التياح يزيد بن حميد إلا عبد الله بن شوذب، تفرد به أيوب، ولا يروى عن أنس إلا بهذا الإسناد.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٣٥٤/١.
- والحاكم في المستدرک ٤٦/٢.
- وأبو نعيم في الحلية ١٣٢/٦.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧١/١٠.
- وابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٩٢/٢، رقم ٩٧٤.
- كلهم من طريق أيوب بن سويد، عن ابن شوذب، عن أبي التياح، عن أنس بن مالك به.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٤/٤، وقال: رواه الطبراني في الصغير والكبير ورجال الكبير ثقات.
- وذكره السيوطي في الجامع الصغير ورمز له بالصحة. الجامع الصغير ١٤/١، ينظر فيض القدير ٢٢٣/١، رقم ٣٠٨.

(١) ينظر تخرجه الآتي.

وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٩٣/٢: هذا الحديث من جميع طرقه لا يصح، أما الطريق الأول^(١) فقال أحمد: شريك وقيس كانا كثيرا الخطأ في الحديث. وأما الطريق الثاني^(٢) ففيه أيوب بن سويد، قال ابن المبارك: أرم به. وقال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بثقة. وأما الطريق الثالث^(٣) فيوسف بن يعقوب مجهول، وفيه محمد بن ميمون. قال ابن حبان: منكر الحديث جداً لا يحل الاحتجاج به.

قال الألباني في الصحيحة ١٦٥/١: وهذا من مبالغاته، فالحديث من الطريق الأولى حسن، وهذه الشواهد والطرق ترقيه إلى درجة الصحة لاختلاف مخارجها وخلوها عن متهم.

(١) أي طريق طلق بن غنام، عن شريك وقيس، عن أبي حصين، عن أبي صالح، عن أبي هريرة (سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٥٢).

(٢) أي طريق أيوب بن سويد، عن ابن شوذب، عن أبي التياح، عن أنس من مالك.

(٣) طريق يوسف بن يعقوب، عن رجل من قريش قال: حدثني أبي بن كعب.

[باب ما جاء في النهي عن كراء الأرض]

٥٤ [١٤٧] ثنا محمد بن نوح، نا جعفر بن محمد بن حبيب، نا عبد الله بن رشيد، نا عبيد^(١) بن عبيد الله، عن [عمر بن]^(٢) ذر، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض إلا بذهب أو فضة.

أصل الحديث:

أصل الحديث عند مسلم ١٧٦/٣، ١٧٨، رقم ٨٧، ٩٩، والنسائي ٣٧/٧، ٤٨، رقم ٣٨٧٨، ٣٩١٩، من حديث جابر رضي الله عنه. بلفظ: نهى عن كراء الأرض. وعند البخاري من حديث رافع بن خديج قال: حدثني عمّاي أنهم كانوا يُكروْن الأرض على عهد النبي ﷺ بما ينبت على الأربعاء أو شيء يستثنيه صاحب الأرض، فنهى النبي ﷺ عن ذلك. فقلت لرافع: فكيف هي بالدينار والدرهم؟ فقال رافع: ليس بها بأس بالدينار والدرهم. الفتح ٢٥/٥، رقم ٢٣٤٦، ٢٣٤٧.

نوع الزيادة:

بزيادة الاستثناء: إلا بذهب أو فضة.

رجال الإسناد:

○ محمد بن نوح بن عبد الله، أبو الحسن الجُنْدَيْسَابُورِيُّ. ثقة مأمون. قال الذهبي: الإمام الحافظ الثبت. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣/٣٢٤، سير أعلام النبلاء ٣٥-٣٤/١٥.

والجُنْدَيْسَابُورِيُّ: بضم الجيم، وسكون النون، وفتح الدال المهملة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين، وفتح السين المهملة، بعدها الألف والباء المنقوطة بنقطة بعدها واو وراء مهملة. هذه النسبة إلى بلدة من بلاد كور الأهواز -وهي خوزستان- يقال لها جنديسابور. الأنساب ٣/٩٤.

(١) في المطبوع: (عبيد الله)، وما أثبت من (ب): ق ١٠١/أ، (ج): ق ٣٣٧/أ.

(٢) ساقطة من المطبوع، وأثبت من (ب)، (ج).

- جعفر بن محمد بن حبيب الزراع: لم أقف له على ترجمة.
- عبد الله بن رشيد الجنديسابوري. قال البيهقي: لا يحتج به. وذكره ابن حبان في الطبقة الرابعة، وقال: يكنى أبا عبدالرحمن، روى عنه جعفر بن محمد بن حبيب الزراع وأهل الأهواز، مستقيم الحديث. اللسان ٢٨٥/٣، ينظر الثقات لابن حبان ٣٤٣/٨.
- عبيد بن عبيد الله: لم أقف له على ترجمة.
- عمر بن ذر بن عبد الله الهمداني، المرهبي، أبو ذر الكوفي. ثقة رمي بالإرجاء، من السادسة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة، وقيل غير ذلك. خ د ت س فق. التقريب ص ٤١٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٣٤/٢١.
- والمرهبي: بضم الميم، وسكون الراء، وكسر الهاء، والباء الموحدة. نسبة إلى مُرهبة، بطن من همدان نزلوا الكوفة. ينظر اللباب ١٩٩/٣.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته جعفر بن محمد بن حبيب، وعبيد بن عبيد الله، وفيه عبد الله بن رشيد لا يحتج به. وقال ابن حبان مستقيم الحديث، فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن جابر بالزيادة المذكورة.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث رافع بن خديج وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما.

حديث رافع بن خديج رضي الله عنه:

- أخرجه البخاري، الفتح ٢٥/٥، رقم ٢٣٤٦، ٢٣٤٧.
- ومسلم ١١٨٣/٣، رقم ١١٥.
- وأبو داود ٢٥٨/٣، ٢٥٩، رقم ٣٣٩١، ٣٣٩٢، ٣٣٩٣.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٣١/٦، ١٣٢.

.....

حديث سعد رضي الله عنه:

- أخرجه أبو داود ٢٥٨/٣، رقم ٣٣٩١.
- والطحاوي في مشكل الآثار ٢٨٦/٣، وفي شرح معاني الآثار ١١١/٤.
- والنسائي ٤١/٧، رقم ٣٨٩٤.

الغريب:

- كراء الأرض: أي تأجيرها، وكان مألوفاً لهم الكراء بجزء مما يخرج منها ولا سيما إذا كان غير معلوم. ينظر مادة كرا في لسان العرب ٨١/١٢، فتح الباري ٢٤/٥.
- قال الحافظ في الفتح ٢٦/٥، في بيان معنى (قول رافع^(١)): ليس بها بأس بالدينار والدرهم) قال: يحتمل أن يكون ذلك قاله رافع باجتهاد^(٢)، ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه، أو علم أن النهي عن كراء الأرض ليس على إطلاقه، بل بما إذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك. فاستنبط من ذلك جواز الكراء بالذهب والفضة، ويرجح كونه مرفوعاً ما أخرجه أبو داود^(٣) والنسائي^(٤) بإسناد صحيح، من طريق سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج قال: نهى رسول الله ﷺ عن المخاقلة والمزابنة وقال: إنما يزرع ثلاثة: رجل له أرض، ورجل منح أرضاً، ورجل اكترى أرضاً بذهب أو فضة. لكن بين النسائي من وجه آخر أن المرفوع منه النهي عن المخاقلة والمزابنة وأن بقيته مدرج من كلام سعيد بن المسيب.
- وعند أبي داود ٢٥٨/٣، رقم ٣٣٩١ - بإسناد ضعيف - عن سعد بن أبي وقاص قال: كنا نكري الأرض بما على السواقي من الزرع وما سَعَدَ بالماء منها، فنهانا رسول الله ﷺ عن ذلك، وأمرنا أن نكريها بذهب أو فضة.

(١) ينظر الحديث رقم ٢٣٤٦، ٢٣٤٧ في الفتح.

(٢) عند البخاري: فقلت لرافع: فكيف هي بالدينار والدرهم؟ فقال رافع: ليس بها بأس بالدينار والدرهم.

وعند مسلم: نهى رسول الله عن كراء الأرض. قال فقلت: أ بالذهب والورق؟ فقال: أما بالذهب والورق فلا بأس.

(٣) ٢٦١/٣، رقم ٣٤٠٠.

(٤) ٤٠/٧، رقم ٣٨٩٠.

٥٥ [١٤٨] ثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا محمد بن حميد، نا عبد الرحمن ابن مغراء، عن عبيدة الضبي، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن سالم ابن عبد الله بن عمر، عن عبد الله، عن عائشة: أن النبي ﷺ خرج في مسير له، فإذا هو بزرع تهتز، فقال: ((لمن هذا الزرع؟)) قالوا: لرافع بن خديج، فأرسل إليه، وكان أخذ الأرض بالنصف أو بالثلث، فقال: ((انظر نفقتك في هذه الأرض فخذها من صاحب الأرض، وادفع إليه أرضه وزرعه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن حميد بن حيان التميمي، الحافظ أبو عبد الله الرازي. وثقه ابن معين، وصحح الأمام أحمد حديثه عن ابن المبارك وجريير الضبي، وضعفه كثير من أئمة النقد منهم: البخاري، والنسائي، وابن أبي حاتم. وقال الحافظ في "التقريب": حافظ ضعيف، وكان ابن معين حسن الرأي فيه، من العاشرة. مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. د ت ق. التاريخ الكبير ٦٩/١، الجرح والتعديل ٢٣٢/٧، الميزان ٥٣٠/٣، التهذيب ١٢٧/٩، التقريب ص ٤٧٥.
- عبد الرحمن بن مغراء، بفتح الميم، وسكون المعجمة، ثم راء، الدؤسي، أبو زهير الكوفي. صدوق، تكلم في حديثه عن الأعمش، من كبار التاسعة. مات سنة بضع وتسعين ومائتين. بخ ٤. التقريب ص ٣٥٠، ينظر تهذيب التهذيب ٢٧٤/٦، ٢٧٥.
- غبيدة بن معتب الضبي، أبو عبد الرحيم الكوفي، الضريز، ضعيف، واختلط بأخرة، من الثامنة، ما له في البخاري سوى موضع واحد في الأضاحي. خ ت د ق. التقريب ص ٣٧٩، التهذيب ٦٧/٧، الكواكب النيرات ص ٣٦٦.
- غبيدة: بضم العين. الإكمال ٣٦/٦.
- معتب: بمضمومة، وفتح عين، وكسر مشاة فوق مشددة، فموحدة. المؤلف والمختلف ٢٠٧٥/٤، التبصير ١٣٠٩/٤.
- عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي، أبو عمر المدني. ثقة، من الرابعة. توفي في خلافة هشام. ع. التقريب ص ٣٣٤.

○ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عمر، أو أبو عبد الله، المدني. أحد الفقهاء السبعة، وكان يُشبهه بأبيه في الهدى والسمت، من كبار الثالثة. مات في آخر سنة ست ومائة على الصحيح. ع. التقريب ص ٢٢٦.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن حميد الرازي ضعيف، وعبيدة بن معتب الضبي ضعيف واختلط بأخرة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ غير المصنف.

[باب ما جاء في العارية]

٥٦ [١٥٧] ثنا أحمد بن عيسى^(١) بن علي الخواص، نا صالح بن العلاء بن بكير العبدى، نا إسحاق بن عبد الواحد، نا خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ استعار من صفوان بن أمية أدراعاً وسلاحاً في غزوة حنين^(٢)، فقال: يا رسول الله أعارية مؤداة؟ قال: ((عارية مؤداة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل في السنن من حديث أبي أمامة، ويعلى بن أمية، وأنس وكلها مذكورة في الشواهد. ولفظه عند أبي داود من حديث أبي أمامة: «العارية مؤداة...».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن عيسى بن علي بن موسى، أبوبكر الخواص. سئل الدارقطني عنه فقال: ثقة. مات في رمضان من سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. سؤالات السهمي ص ١٤٣، تاريخ بغداد ٤/٢٨١. الخواص: بفتح الخاء، وتشديد الواو، وبعد الألف صاد مهملة. هذا يقال لمن ينسج الخوص. الباب ٤٦٧/١.

○ صالح بن العلاء بن بكير العبدى: لم أقف له على ترجمة.

○ إسحاق بن عبد الواحد القرشي. تقدمت ترجمته، وقد تكلم فيه بعضهم.

(١) في المطبوع: (أحمد بن علي بن عيسى الخواص)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٠١/أ، (ج): ق ٣٣٨/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المخطوط (ب)، (ج): (خير)، والراجع ما في المطبوع كما في رواية أبي داود وغيرها من الروايات التي ستذكر في التخريج.

○ خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان الواسطي، المزني، مولا هم. ثقة ثبت، من الثامنة. مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ١٨٩، ينظر التهذيب ١٠٠/٣، ١٠١.

والمزني: بضم الميم، وفتح الزاي، وفي آخرها نون. الباب ٢٠٥/٣.

○ خالد الحذاء: هو ابن مهران، أبو المنازل، بفتح الميم، وقيل بضمها، وكسر الزاي، البصري، الحذاء، بفتح المهملة، وتشديد الذال المعجمة، قيل له ذلك؛ لأنه كان يجلس عندهم، وهو ثقة يرسل، من الخامسة. مات سنة إحدى وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ١٩١، ينظر تهذيب الكمال ١٧٧/٨-١٨٢،

○ عكرمة، مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن عبد الواحد القرشي، تكلم فيه بعضهم، وفيه من لم أقف على ترجمته صالح بن العلاء بن بكير العبدي، فأتوقف في الحكم على الإسناد، والمتن حسن لغيره بالشواهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٧/٢، في البيوع، من طريق إسحاق بن عبد الواحد القرشي، عن خالد بن عبد الله، عن خالد الحذاء به مثله، إلا أنه قال: «وسناناً» بدل: «وسلاحاً».
- قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٨/٦، في العارية، باب العارية مؤداة، من طريق الحاكم به.
- وابن عدي في الكامل ٣٠٩/١، من طريق إسماعيل بن أبي زياد، عن سفيان الثوري، عن سالم الأفتس، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس مرفوعاً بلفظ: «الزعيم غارم، والدين مقضي، والعارية مؤداة...».

وقال ابن عدي: إسماعيل بن أبي زياد عامة ما يرويه لا يتابعه أحد عليه إما إسناداً وإما متناً.

- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٥/٣، وقال: أعل ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث. زاد ابن حزم: إن أحسن ما فيها حديث يعلي بن أمية -يعني الذي رواه أبو داود. أهد.
- قال الألباني في الصحيحة ٢١٠/٢: وهذا سند ضعيف، علته إسحاق هذا. قال أبو علي الحافظ: متروك الحديث. وقال الخطيب: لا بأس به.

.....

ورده الذهبي بقوله: قلت: بل هو واه.
ولهذا قال الحافظ في بلوغ المرام^(١) عقب حديث صفوان هذا: وصححه الحاكم، وأخرج له
شاهداً ضعيفاً عن ابن عباس. أ هـ كلام الألباني.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أنس، وجابر بن عبد الله، وابن عمر، وعبد الله بن عمرو بن
العاص، ويعلى بن أمية، وأبي أمامة رضي الله عنه.
حديث أنس:

- أخرجه ابن ماجه ٨٠٢/٢، رقم ٢٣٩٩، ولفظه: «العارية مؤداة والمنحة مردودة».
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٦٢/٣: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات.
- حديث جابر بن عبد الله:
- أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٨/٣-٤٩، وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي.
- قال الألباني في الصحيحة ٢٠٩/٢ (تعليقاً على قول الحاكم): إنما هو حسن فقط للكلام
المعروف في ابن إسحاق، والمتقرر أنه حسن الحديث إذا صرح بالتحديث كما في هذا. أ هـ
كلام الألباني.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٩/٦.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٩٩/٢، رقم ١٢٩٧، ولفظه: «العارية مؤداة».
- قال البزار: لا نعلمه عن ابن عمر إلا بهذا الإسناد.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٥/٤، وقال: رواه البزار وفيه عبد الله بن شبيب وهو ضعيف
جداً.
- وأما حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:
- فسيأتي برقم ٥٧.
- حديث يعلى بن أمية:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٥٨.

.....

حديث أبي أمامة:

سيأتي أيضاً تخريجه في موضعه برقم ١٦٥/٥٩.

وله شاهد آخر من حديث سعيد بن أبي سعيد، عن من سمع من النبي ﷺ:

• أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٩٣/٥.

• وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٥/٤، وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات.

وله شاهد آخر مرسل:

• أخرجه أبو داود ٢٩٦/٣، رقم ٣٥٦٣، ٣٥٦٤، من طريق جرير، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن أناس من آل عبد الله بن صفوان: أن رسول الله ﷺ قال: «يا صفوان هل عندك من سلاح؟» الحديث^(١). ومن طريق أبي الأحوص، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عطاء، عن ناس من آل صفوان، قال: استعار النبي ﷺ، فذكر معناه^(٢).

• وأخرجه النسائي في الكبرى ٤١٠/٣، رقم ٥٧٨٠، ٥٧٧٨، من طريق إسرائيل، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن ابن أبي مليكة، عن عبدالرحمن بن صفوان بن أمية: أن النبي ﷺ استعار من صفوان ... ومن طريق هشيم، عن حجاج، عن عطاء أن: النبي ﷺ فذكره.

قال الزيلعي في نصب الراية ١١٦/٤ بعد أن ذكر هذه الأحاديث: يبقى الإشكال في الروایتين، إحداهما قال: «بل عارية مضمونة»، والأخرى قال: «بل عارية مؤداة» والروایتان عند أبي داود، والنسائي كلاهما في عارية صفوان. قال صاحب "التنقيح" بعد ذكره الروایتين: وهذا دليل على أن العارية منقسمة إلى مؤداة، ومضمونة، قال: ويرجع ذلك إلى المعير، فإن شرط الضمان، كانت مضمونة، وإلا فهي أمانة، قال وهو مذهب أحمد، وعنه أنها مضمونة بكل حال. وقال أبو حنيفة لا يضمن إلا إذا فرط فيها، وحجته: ليس على المستعير غير المغل ضمان^(٣).

ثم قال: بل هما واقعتان، يدل عليه ما رواه عبدالرزاق في مصنفه في أثناء البيوع: أخبرنا معمر، عن بعض بني صفوان، عن صفوان: أن النبي ﷺ استعار منه عاريتين: إحداهما بضمان، والأخرى بغير ضمان. أ هـ كلام الزيلعي.

(١) وكذلك أخرجه الدارقطني ٤٠/٣ رقم ١٦٣.

(٢) وأخرجه أيضاً الدارقطني ٤٠/٣ رقم ١٦٤.

(٣) ينظر سبل السلام ١٤٠/٣، ١٤٣.

.....

الغريب:

- العارية: بتشديد المثناة التحتية وتخفيفها، ويقال: عارة مأخوذ من عار الفرس إذا ذهب؛ لأن العارية تذهب من يد المعير. أو من العار؛ لأنه لا يستعير أحد إلا وبه عار وحاجة. وهي في الشرع: عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العين. سبل السلام ١٣٩/٣.
 - المؤداة: التي تجب تأديتها مع بقاء عينها، فإن تلفت لم تضمن بالقيمة. سبل السلام ١٤٣/٣.
- قال البغوي في شرح السنة ٢٢٦/٨: قوله: «العارية مؤداة» دليل على وجوب أداء عينها عند قيامها، وأداء قيمتها عند هلاكها.

٥٧ [١٥٨] ثنا عبد الملك بن يحيى العطار، نا أبو إبراهيم الزهري، نا مسلم الجرمي^(١)، ثنا حجاج، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: استعار رسول الله ﷺ من صفوان بن أمية سلاحاً، فقال صفوان: أمؤدة يا رسول الله ﷺ؟ قال: ((نعم)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٥٦.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ عبد الملك بن يحيى بن الحسن بن محمد بن أبان، أبو الحسين العطار الزعفراني، يعرف بابن أبي زكّار. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٢٩/١٠.

○ أبو إبراهيم الزهري: أحمد بن سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف. قال الخطيب: كان مذكوراً بالعلم والفضل، موصوفاً بالصلاح والزهد، من أهل بيت كلهم علماء ومحدثون. وقال ابن صاعد: كان ثقة. توفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٨١/٤-١٨٣، السير ١١٧/١٣.

○ مسلم بن أبي مسلم الجرمي، وهو مسلم بن عبد الرحمن. حدث عن حجاج الأعور. قال الخطيب: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال الأزدي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها. مات في رمضان سنة أربعين ومائتين. الثقات لابن حبان ١٥٨/٩، تاريخ بغداد ١٠٠/١٣، اللسان ٣٢/٦.

الجرمي: بفتح الجيم، وسكون الراء المهملة. هذه النسبة إلى جرم وهي قبيلة من اليمن. ويكسر الجيم. نسبة إلى بلدة من بلاد بدخشان. ولم أتمكن من تحديد نسبته إلى أيهما. ينظر الأنساب ٤٧/٢-٤٩، توضيح المشتبه ٣٣٣/٢.

(١) في المطبوع: (الجهني)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٠١/أ، (ج): ق ٣٣٨/أ، وكما في ترجمته.

-
- حجاج بن محمد المصيصي، أبو محمد الأعور. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت، إلا أنه اختلط في آخر عمره.
 - ابن جريج: عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه يدلّس.
 - عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. صدوق، من الخامسة، مات سنة ثمان عشرة ومائة. ٤. التقريب ص ٤٢٣.
 - شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. صدوق، ثبت، سماعه من جده، من الثالثة. ٤. التقريب ص ٢٦٧.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن جريج من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بهذا اللفظ.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث ابن عباس، ويعلى ابن أمية، وأبي أمامة، وابن عمر، وأنس، وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، بعضها سبق تخريجه في متابعات وشواهد الحديث رقم ٥٦، وبعضها سيأتي.

٥٨ [١٥٩] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا الفضل الأعرج، نا نصر بن عطاء الواسطي، نا همام، عن قتادة، عن عطاء، عن صفوان بن يعلى بن أمية، عن أبيه: أن النبي ﷺ قال: ((إذا أتتك رسلي فأعطهم كذا وكذا))، أراه، قال: ((ثلاثين درعاً))، أو قال: ((ثلاثين بعيراً))، قلت: والعارية مؤداة؟ قال: ((نعم)).

أصل الحديث:

أصل الحديث عند أبي داود ٢٩٧/٣، رقم ٣٥٦٦، من حديث صفوان بن يعلى، عن أبيه قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((إذا أتتك رسلي فأعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين بعيراً))، قال: فقلت: يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة؟ قال «بل مؤداة».

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني على الشك.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي، والفضل بن سهل الأعرج. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما صدوق.
- نصر بن عطاء الواسطي. ذكره بحشل في تاريخ واسط ص ١٧١، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً.
- همام بن يحيى بن دينار العوذى، أبو عبد الله، أو أبو بكر البصري. ثقة، ربما وهم، من السابعة، مات سنة أربع، أو خمس وستين ومائة. ع. التقريب ص ٥٧٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٠٢/٣٠ - ٣١٠.
- والعوذى: بفتح العين المهملة، وسكون الواو، وفي آخرها الذال المعجمة. هذه النسبة إلى بني عوذ، وهو بطن من الأزد. الأنساب ٢٥٦/٤.
- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عطاء بن أبي رباح المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.
- صفوان بن يعلى بن أمية التميمي، المكي. ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٢٧٧.
- يعلى بن أمية بن أبي غبيدة بن همام التميمي، حليف قريش، وهو يعلى بن مئنة، بضم الميم، وسكون النون، بعدها تحتانية مفتوحة. وهي أمه، وقيل هي أم أبيه، صحابي مشهور، مات سنة سبع وأربعين: الإصابة ٣٥٣/٦.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل نصر بن عطاء الواسطي، فأتوقف في الحكم على الإسناد. قال ابن حزم في المحلى ١٧٣/٩: حديث حسن، ليس في شيء مما يروى في العارية خبر يصح غيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ١٠٨/٧، رقم ٤٧٠٠، كتاب السير، باب ذكر إباحة استعارة الإمام السلاح من بعض رعيته ...، من طريق بشر بن خالد العسكري، عن حبان بن هلال، عن همام به، بمثل لفظ الدارقطني. وأخرجه بدون الشك:
- الإمام أحمد في المسند ٢٢٢/٤، من طريق بهز بن أسد، عن همام به بلفظ: «إذا أتتك رسلي فأعطهم»، أو قال: «فادفع إليهم ثلاثين درعاً وثلاثين بغيراً أو أقل من ذلك»، فقال له: العارية مؤداة يا رسول الله، قال: فقال النبي ﷺ: «نعم».
- وأبو داود ٢٩٧/٣، رقم ٣٥٦٦، من طريق إبراهيم بن المستمير، عن حبان بن هلال، عن همام به، بمثل لفظ الإمام أحمد.
- والنسائي في الكبرى ٤٠٩/٣، رقم ٥٧٧٦، ٥٧٧٧، من طريق حبان بن هلال، عن همام به، بمثل لفظ الإمام أحمد.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وأبي أمامة، وابن عمر، وأنس، وجابر بن عبد الله ﷺ، بعضها سبق تخريجه في متابعات وشواهد الحديث رقم ٥٦، وبعضها سيأتي.

٥٩ [١٦٥] ثنا الحسين بن إسماعيل، وعلي بن عبد الله بن مبشر، وابن العلاء قالوا: نا أبو الأشعث، نا المعتمر، عن الحجاج بن فرافصة، عن محمد بن الوليد، عن أبي عامر الأوصابي، عن أبي أمامة: أن النبي ﷺ قال: ((العارية مؤداة، والمنحة أو المنيحة مؤداة))، فقال رجل: فعهد رسول الله؟ قال: ((عهد الله أحق ما أدى)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٩٦/٣، رقم ٣٥٦٥، والترمذي ٥٥٦/٣، رقم ١٢٦٥، وابن ماجه ٨٠١/٢، ٨٠٢، رقم ٢٣٩٨، كلهم من حديث أبي أمامة دون الزيادة.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: ((عهد الله أحق ما أدى)).

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- علي بن عبد الله بن مُبَشَّر، أبو الحسن الواسطي. قال الذهبي: الإمام الثقة المحدث. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. السير ٢٥/١٥-٢٦، العبر ٢٣/٢، شذرات الذهب ١٣٣/٤.
- أحمد بن علي بن العلاء بن موسى، أبو عبد الله، المعروف بالجوزجاني. ذكره الخطيب في تاريخه وقال: قال الدارقطني: كان ثقة وأي ثقة من البكائين. وقال يوسف القواس: الشيخ الصالح الثقة المأمون. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٠٩/٤-٣١٠.
- الجوزجاني: هذه النسبة إلى مدينة بخراسان مما يلي بلخ، يقال لها الجوزجانان، والنسبة إليها جوزجاني. الأنساب ١١٦/٢.
- أحمد بن المقدم بن سليمان بن الأشعث، أبو الأشعث العجلي، البصري. قال أبو حاتم: صالح الحديث محله الصدق. وقال صالح جزرة: ثقة. وقال ابن خزيمة: كان كيساً صاحب حديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال أبو داود: وكان يعلم المُجَّان المجون، فأنا لا أحدث عنه. قال ابن عدي: وهذا لا يؤثر فيه لأنه من أهل الصدق. ووثقه مسلمة بن قاسم وابن عبد البر وآخرون، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق صاحب حديث طعن أبو داود في مروءته. من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وله بضع وتسعون. خ ت س ق. التهذيب ٨١/١، ٨٢، التقريب ص ٨٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٨٨/١-٤٩٠.

○ مُعْتَمَر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل. ثقة، من كبار التاسعة، مات سنة سبع وثمانين ومائتين، وقد جاوز الثمانين. ع. التقريب ص ٥٣٩.

○ الحجاج بن فُرَافِصَةَ، الباهلي، البصري. قال ابن معين: لا بأس به. وقال أبو حاتم: شيخ صالح متعبد. وقال أبو زرعة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويهم. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق عابد بهم، من السادسة. دس. التاريخ لابن معين ١٠٢/٢، الجرح والتعديل ١٦٤/٣-١٦٥، الثقات ٢٠٣/٦، التقريب ص ١٥٣.

وفُرَافِصَةَ: بضم أوله. الإكمال ٦٤/٧، ينظر المؤلف للدارقطني ١٨٢٩/٤.

○ محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

○ لقمان بن عامر الوَصَّابِي، ويقال: الأوصابي أيضاً، أبو عامر الشامي الحمصي. صدوق، من الثالثة. دس فق. التقريب ص ٤٦٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٤٦/٢٤.

والوَصَّابِي: بفتح الواو، وتشديد الصاد المهملة، وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة. هذه النسبة إلى وَصَّاب، وهو من حِمير قبيلة نزلت حمص. الأنساب ٦٠٦/٥، اللباب ٣٦٨/٣.

الحكم على الإسناد:

فيه الحجاج بن فرافصة صدوق يهم، فالإسناد ضعيف. ويرتقي -دون الزيادة- بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

• أخرجه النسائي في الكبرى ٤١٠/٣، ٤١١، رقم ٥٧٨١، كتاب العارية، باب المنيحة، من طريق عبد الله بن الصباح بن عبد الله، عن المعتمر بن سليمان به مثل لفظ الدارقطني.

وأخرجه دون الزيادة:

• الإمام أحمد في المسند ٢٦٧/٥، من طريق إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة مرفوعاً ضمن حديث، وفيه لفظ: «العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي...».

• والطيالسي في مسنده ص ١٥٤، رقم ١١٢٨، من طريق إسماعيل ابن عياش به نحوه.

• وعبدالرزاق في مصنفه ١٨١/٨، رقم ١٤٧٩٦، ٤٨/٩، رقم ٦٣٠٨.

• وابن أبي شيبة ١٤٥/٦، رقم ٦٠٣، من طريق إسماعيل بن عياش به نحو لفظ أحمد.

• وأبو داود ٢٩٦/٣، رقم ٣٥٦٥، في البيوع، باب في تضمين العارية، من طريق إسماعيل بن عياش به نحوه.

- والترمذي ٥٥٦/٣، رقم ١٢٦٥، في البيوع، باب ما جاء في أن العارية مؤداة، من طريق إسماعيل بن عياش به نحوه. ٤/٤٣٣، رقم ٢١٢٠، في الوصايا، ما جاء لا وصية الوارث، وقال: حديث أبي أمامة حديث حسن غريب.
- والنسائي في الكبرى ٣/٤١١، رقم ٤٧٨٢، كتاب العارية، باب المنحة، من طريق حاتم بن حريث الطائي، عن أبي أمامة به ولفظه: «العارية مؤداة والمنحة مردودة».
- وابن ماجه ٢/٨٠١، ٨٠٢، رقم ٢٣٩٨، في الصدقات، باب العارية، من طريق إسماعيل بن عياش به نحوه.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٧/٢٧٧، رقم ٥٠٧٢، كتاب العارية، حكم العارية والمنحة، من طريق حاتم بن حريث الطائي، عن أبي أمامة به.
- والطبراني في الكبير ٨/١٥٩، ١٦١، ١٦٢، ١٧٣، ١٧٤، رقم ٧٦١٥، ٧٦٢١، من طريق إسماعيل بن عياش به، ورقم ٧٦٤٧، من طريق خراش عن أبي أمامة، ورقم ٧٦٤٨، من طريق أبي عامر الهوزني، عن أبي أمامة.
- والدارقطني ٣/٤٠، ٤١، رقم ١٦٦، من طريق إسماعيل بن عياش به.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦/٨٨، في العارية، باب العارية مؤداة، من طريق إسماعيل بن عياش به.

شواهد الحديث:

لم أقف على شاهد للزيادة المذكورة.

الغريب:

- قوله: «المنحة مؤداة» المنحة: ما يمنح الرجل صاحبه من أرض يزرعها مدة، أو شاة يشرب درها، أو شجرة يأكل ثمرها، ثم يردّها فتكون منفعتها له، والأصل في حكم العارية، عليه ردها. وأجزاء العارية إذ أتلقت بالاستعمال لا يجب ضمانها؛ لأنه مأذون في إتلافها. شرح السنة للبعوي ٨/٢٢٦، ينظر النهاية ٤/٣٦٤.

٦٠ [١٦٦] حدثنا يعقوب بن إبراهيم، وأحمد بن عبد الله الوكيل وآخرون قالوا: نا الحسن بن عرفة، نا إسماعيل بن عياش، عن شرحبيل بن مسلم الخولاني قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول في خطبته عام حجة الوداع: ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، والولد للفراس، وللعاهر الحجر، وحسابهم على الله تعالى، من ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين إلى يوم القيامة، لا تنفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها))، قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: ((ذاك أفضل أموالنا))، ثم قال: ((العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم)).

أصل الحديث:

للحديث أصل في السنن، فأخرجه بتمامه دون قوله: «والملائكة والناس أجمعين» الترمذي ٤/٤٣٣، رقم ٢١٢٠. وأخرجه مفرقاً دون الزيادة أيضاً، أبو داود ٣/٢٩٦، ٢٩٧، رقم ٣٥٦٥، والترمذي ٣/٥٥٦، رقم ١٢٦٥، وابن ماجه ٢/٩٠٥، رقم ٢٧١٣، ص ٨٠١، رقم ٢٣٩٨، كلهم من حديث أبي أمامة. وأخرج الزيادة البخاري، ومسلم، وأبو داود، وابن ماجه، من حديث علي، وأبي هريرة، وعمرو بن خارجة، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيء الزيادة «والملائكة والناس أجمعين» عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى بن البخاري، أبوبكر البزاز، يعرف بالجواب. ترجم له الخطيب وقال: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. ونقل عن الدارقطني أنه قال: كتبنا عنه كان ثقة مأموناً كثيراً. وقال عبد الغني بن سعيد: ثقة، توفي هو ساجد في ليلة الجمعة سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤/٢٩٣-٢٩٤.

الزواز: بفتح الباء المنقوطة بواحدة، والزواين المعجمتين، بينهما ألف. هذه النسبة لمن يبيع البز، وهي الثياب. الأنساب ٣٣٨/١.

الجرب: بكسر الجيم، وفتح الراء، وفي آخرها الباء الموحدة. نزهة الألباب في الألقاب ١٦٥/١.

- أحمد بن عبد الله بن الوكيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، أبو علي البغدادي. صدوق، من العاشرة. مات سنة سبع وخمسين، وقد جاز المائة. ت س ق. التقريب ص ١٦٢.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- شرحبيل بن مسلم بن حامد الخولاني، الشامي. قال أحمد: من ثقات الشاميين. وقال ابن معين: ضعيف. وقال العجلي: ثقة. ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين، من الثالثة. د ت ق. التهذيب ٣٢٥/٤، التقريب ص ٢٦٥.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن عياش، لكن روايته هنا عن أهل بلده، وفيه شرحبيل بن مسلم الخولاني صدوق وفيه لين، ولكن تابعه صفوان الأصم الطائي عند الطبراني كما سبق برقم ٧٦٢١، وحاتم بن حريث عند ابن حبان برقم ٥٠٩٤، فالإسناد حسن. ويرتقي بشواهد إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة المذكورة من حديث أبي أمامة، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.

شواهد الحديث:

الزيادة لها شواهد من حديث علي، وأبي هريرة، وعمرو بن خارجة رضي الله عنه.

حديث علي:

- أخرجه البخاري، الفتح ٤١/١٢، ٤٢، رقم ٦٧٥٥، ضمن حديث وفيه قوله ﷺ: «... من ولي قوماً بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين...».
- ومسلم ١١٤٧/٢، رقم ١٣٧٠، ضمن حديث وفيه الزيادة.

.....

حديث أبي هريرة:

- أخرجه مسلم ١١٤٦/٢، رقم ١٥٠٨ (١٨، ١٩) بلفظ: «من تولى قوماً بغير إذن مواليه، فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين...».
 - وأبو داود ٣٣٠/٤، رقم ٥١١٤، مثل لفظ مسلم.
- حديث عمرو بن خارجة:
- أخرجه ابن ماجه ٩٠٥/٢، رقم ٢٧١٢، ضمن حديث وفيه الزيادة.

الغريب:

- والزعيم غارم: الزعيم: الكفيل، فكل من تكفل ديناً عن الغير، عليه الغرم. شرح السنة ٢٢٦/٨.

[باب ما جاء في الضمان]

٦١ [١٦٨] ثنا أبو علي الحسين بن القاسم بن جعفر الكوكبي، نا علي بن حرب، نا عمرو بن عبد الجبار، عن عبيدة بن حسان. عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: ((ليس على المستعير غير المغل ضماناً، ولا على المستودع غير المغل ضماناً)).
عمرو وعبيدة ضعيفان، وإنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو علي، الحسين بن القاسم بن جعفر بن محمد بن خالد بن بشر، الكوكبي الكاتب. صاحب أخبار وآداب. قال عنه الخطيب البغدادي: ما علمت من حاله إلا خيراً. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨/٨٦-٨٧.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمرو بن عبد الجبار السنجاري. ذكره العقيلي في "الضعفاء"، وقال لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: روى عن عمه عبيدة بن حسان مناكير. الضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٢٨٧، الكامل لابن عدي ٥/١٧٩٠-١٧٩١، الميزان ٣/٢٧١، اللسان ٤/٣٦٨.
- والسنجاري: بكسر السين المهملة، وسكون النون، وفتح الجيم، وبعد الألف راء. هذه النسبة إلى مدينة سنجار^(١)، وهي من بلاد الجزيرة. الباب ٢/١٤٥.
- عبيدة بن حسان الغنيري السنجاري. قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. وقال الدارقطني: ضعيف. الجرح والتعديل ٦/٩٢، المجروحين لابن حبان ٢/١٨٩، الميزان ٣/٢٦.

(١) مدينة مشهورة من نواحي الجزيرة بينها وبين الموصل ثلاثة أيام. قال البيهقي: يطلق الآن اسم بلاد السنجار أو جبل سنجار على السلسلة الممتدة نحو مسافة ستة أيام بين الموصل وديار بكر في أعالي الجزيرة، وقاعدتها بلدة سنجار. معجم البلدان ٣/٢٦٢، دائرة المعارف للبيهقي ١٠/١٠٨.

وعبيدة: بفتح العين. المؤلف لعبد الغني ص ٨٣، ٨٤.

○ وبقيّة رجاله تقدّمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن عبد الجبار لا يتابع على حديثه، وروى عن عمه عبيدة مناكير، وفيه عبيدة بن حسان منكر الحديث واتهمه ابن حبان بالوضع، وضعفهما الدارقطني. وقال الدارقطني: إنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع، ثم أخرجه من قول شريح^(١)، وكذلك أخرجه البيهقي^(٢) من قول شريح، وقال: هذا هو المحفوظ عن شريح من قوله.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩١/٦، في العارية، باب من قال لا يغرم، من طريق الدارقطني به، وذكر كلام الدارقطني على الحديث.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١١٥/٤، وقال: أخرجه الدارقطني والبيهقي.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٩٧/٣، وقال: في إسناده ضعيفان، ورواه الدارقطني من طريق أخرى ضعيفة بلفظ: «لا ضمان على مؤتمن».

الغريب:

- المِغْل: بضم الميم، فغين معجمة. من الإغلال: الخيانة، أي إذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه.
- وقيل: المِغْل المستغل، وأراد به القابض؛ لأنه بالقبض يكون مُسْتَعْلًا. والأول أولى. ينظر النهاية ٣٨١/٣، سبل السلام ١٤٠/٣، نيل الأوطار ٢٩٦/٥-٢٩٧.

(١) السنن ٤١/٣ رقم ١٧٠

(٢) السنن الكبرى ٩١/٦.

باب *

٦٢ [١٦٩] ثنا أبو بكر النيسابوري، حدثنا العباس بن الوليد، أخبرني أبي، نا ابن جابر، عن سليمان بن موسى: أنه أخبره، عن عطاء بن أبي رباح: أنه أخبره، عن تفسير العارية مؤداة، قال: أسلم قوم وفي أيديهم عواري من المشركين، فقالوا: قد أحرز لنا الإسلام ما بأيدينا من عواري المشركين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ((الإسلام لا يحرز لكم ما ليس لكم، العارية مؤداة))، فأدى القوم ما بأيديهم من تلك العواري. هذا مرسل ولا تقوم به حجة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن الوليد بن مزيد الغُدري، أبو الفضل البيروتي. صدوق عابد، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وستين ومائتين، وله مائة سنة. دس. التقريب ص ٢٩٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٥٥/١٤-٢٥٩.
- والغُدري: بضم العين المهملة، وسكون الذال المعجمة، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى غُدرة الأنساب ١٧١/٤.
- الوليد بن مزيد الغُدري، أبو العباس البيروتي. ثقة، ثبت. قال النسائي: كان لا يخطئ ولا يدلّس، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. دس. التقريب ص ٥٨٣.
- عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة، الشامي، الداراني. ثقة، من السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة. ع. التقريب ص ٣٥٣، ينظر تهذيب الكمال ١٨/٥-١٠.
- سليمان بن موسى الأموي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته.
- عطاء بن أبي رباح المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

* هذا الحديث يدخل تحت الباب السابق [باب ما جاء في العارية] ولكن أبقته هنا في موضعه حتى لا أغير ترتيب أحاديث الكتاب.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن موسى صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٨/٦، ٨٩، كتاب العارية، باب العارية مؤداة، من طريق الدارقطني به مثله، وذكر قول الدارقطني: أنه مرسل ولا تقوم به حجة.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١١٩/٤، وعزاه إلى الدارقطني والبيهقي.

الغريب:

- يحرز: يقال: أحرزت الشيء أحرزته إحراراً إذ حفظته وضممته إليك وصنته عن الأخذ. النهاية ٣٦٦/١.

[باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد]

٦٣ [١٧٣] ثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، حدثني جدي، نا أبي، نا ورقاء، عن جابر، عن الشعبي، عن النعمان أن أمه أرادت أباه بشيراً على أن يعطي النعمان ابنه حائطاً من نخل، ففعل فقال: من أشهد لك؟ فقالت: النبي ﷺ، فأتي النبي ﷺ فذكر ذلك له، فقال النبي ﷺ: ((لك ولد غيره؟)) قال: نعم. قال: ((فأعطيتهم كما أعطيته؟))، قال: لا، قال: ((ليس مثلي يشهد على هذا، إن الله تعالى يحب أن تعدلوا بين أولادكم، كما يحب أن تعدلوا بين أنفسكم)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة، فأخرجه البخاري، ينظر الفتح ٢١١/٥، رقم ٢٥٨٦، ٢٥٨٧، ٢٦٥٠، ومسلم ١٢٤١/٣، رقم ١٦٢٣-١٦٢٤، وأبي داود ٢٩٢/٣، رقم ٣٥٤٢-٣٥٤٥، والترمذي ٦٤٠/٣، رقم ١٣٦٧، والنسائي ٢٥٨/٦، رقم ٣٦٧٢-٣٦٨٧، وابن ماجه ٧٩٥/٢، رقم ٢٣٧٥، ٢٣٧٦، كلهم من حديث النعمان بن بشير، بألفاظ متقاربة دون الزيادة.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «إن الله يحب أن تعدلوا بين أولادكم، كما يحب أن تعدلوا بين أنفسكم».

رجال الإسناد:

○ يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان، أبو الأزرق التُّنُوخي الكاتب. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٢١/١٤-٣٢٢.

○ إسحاق بن البهلول بن حسان بن سنان، أبو يعقوب التُّنُوخي. ذكره ابن أبي حاتم وقال: سألت أبي عن إسحاق بن بهلول الأنباري فقال: صدوق. وترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، صنف المسند وحدث بغداد. مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٦٦/٦-٣٦٩.

.....

- بهلول بن حسان بن سنان. لم أقف له على ترجمة.
- ورقاء بن عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي. صدوق في حديثه عن منصور لين، من السابعة. ع. التقريب ص ٥٨٠، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٣/٣٠.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي، أبو عبد الله الكوفي. ضعيف رافضي، من الخامسة. مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل سنة اثنتين وثلاثين ومائة. د ت ق. التقريب ص ١٣٧.
- الشعبي، هو عامر بن شراحيل الشَّعْبِي، أبو عمر. ثقة مشهور فقيه فاضل، من الثالثة، قال مكحول: ما رأيت أفقه منه. مات بعد المائة، وله نحو من ثمانين. ع. التقريب ص ٢٨٧.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج هذه الزيادة بمثل لفظ الدارقطني، وعند البيهقي في الكبرى ١٧٨/٦ لفظ: «إن لهم عليك من الحق أن تعدل بينهم، كما أن لك عليهم من الحق أن يبروك».

[باب ما جاء في النهي عن شهادة الجور]

٦٤ [١٧٦] نا علي بن محمد بن أحمد المصري، نا يحيى بن عثمان بن صالح، عن علي ابن معبد، نا عمرو بن هاشم، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر: أنه دعاه رجل فأشهدته على وصية فإذا هو قد أثر بعض ولده على بعض، فقال عبد الله بن عمر: نهانا رسول الله ﷺ أن نشهد على جور، وقال: ((من شهد على جور فهو شاهد زور))، ثم أسرع المشي.

أصل الحديث:

النهي عن شهادة الجور له أصل عند البخاري، الفتح ٢٥٨/٥، رقم ٢٦٥٠، ومسلم ١٢٤٣/٣، رقم ١٧-١٤، والنسائي ٢٦٠/٦، رقم ٣٦٨٢، ٣٦٨٣، كلهم من حديث النعمان بن بشير، ولفظه عند البخاري ضمن حديث: ((... لا تشهدني على جور)).

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر. وزيادة: ((من شهد على جور فهو شاهد زور)).

رجال الإسناد:

○ علي بن محمد بن أحمد بن الحسن، أبو الحسن الواعظ، المعروف بالمصري. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة أميناً عارفاً، جمع حديث الليث ابن سعد وحديث ابن لهيعة، كان له مجلس وعظ وصنف في الزهد، توفي سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٧٥/١٢، السير ٣٨١/١٥..

○ يحيى بن عثمان بن صالح السهمي، مولاهم، المصري. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه، وكتب عنه أبي وتكلموا فيه. وقال الذهبي: هو صدوق إن شاء الله. قال الحافظ في "التقريب": صدوق رمي بالتشيع ولينه بعضهم لكونه حدث من غير أصله، من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين. ق. الجرح والتعديل ١٧٥/٩، الميزان ٣٩٦/٤، التقريب ص ٥٩٤.

- علي بن معبد بن شداد الرقي. نزيل مصر، ثقة فقيه، من كبار العاشرة، مات سنة ثمانى عشرة ومائتين. ت س. التقريب ص ٤٠٥، ينظر تهذيب الكمال ١٣٩/٢١-١٤٢.
- عمرو بن هاشم البيروتي. قال ابن أبي حاتم: سألت محمد بن مسلم عنه، فقال: كتبت عنه، كان قليل الحديث، قلت: ما حاله؟ قال: ليس بذاك، كان صغيراً حين كتب عن الأوزاعي. وقال الذهبي في "الميزان": صدوق، وقد وثق. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من التاسعة. ق. الجرح والتعديل ٢٦٨/٣، تهذيب الكمال ٢٧٥-٢٧٦، الميزان ٢٩٠/٣، التقريب ص ٤٢٨.
- محمد بن عجلان المدني. قال الذهبي: إمام صدوق مشهور. وثقه أحمد، وابن معين، وابن عينة، وأبو حاتم. وروى عباس، عن ابن معين، قال: ابن عجلان أوثق من محمد بن عمر، وما يشك في هذا أحد. قال الحاكم: أخرج له مسلم في كتابه ثلاثة عشر حديثاً كلها شواهد، وقد تكلم المتأخرون من أئمتنا في سوء حفظه. قال يحيى القطان: كان مضطرباً في حديث نافع. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، من الخامسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. خت م ٤. الميزان ٦٤٤/٣-٦٤٧، التقريب ص ٤٩٦، ينظر التاريخ الصغير ٧١/٢.
- نافع، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن عثمان بن صالح السهمي صدوق لينة بعضهم، وعمرو بن هاشم البيروتي صدوق يخطئ، ومحمد بن عجلان صدوق لكنه مضطرب في حديث نافع، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه العقيلي في "الضعفاء" ٢٩٥/٣، من طريق يحيى بن عثمان به ولفظه: نهانا رسول الله ﷺ أن نشهد على جور.

الغريب:

- الجور: الظلم. النهاية ٣١٣/١، ينظر لسان العرب ٤١٣/٢.

[باب ما جاء في الهبة]

٦٥ [١٧٩] ثنا أبو علي الصفار من أصل كتابه، نا علي بن سهل بن المغيرة، حدثنا عبيدالله^(١) بن موسى، نا حنظلة بن أبي سفيان قال: سمعت سالم بن عبدالله، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يثب منها)).
لا يثبت هذا مرفوعاً، والصواب عن ابن عمر عن عمر موقوفاً.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٧٩٨/٢، رقم ٢٣٨٧، من حديث أبي هريرة ولفظه: «الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها»^(٢).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو علي الصفار، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل النحوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن سهل بن المغيرة البزاز، البغدادي، نسائي الأصل، يعرف بالعفاني. وهو ثقة، من الحادية عشرة. التقريب ص ٤٠٢، ينظر تهذيب الكمال ٤٥٦/٢٠-٤٥٨.
- عبيدالله بن موسى بن أبي المختار، واسمه باذام العبسي، مولا هم، أبو محمد الكوفي. ثقة، كان يتشيع، من التاسعة. قال أبو حاتم: كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم. واستصغر في سفيان الثوري، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين على الصحيح. ع. التقريب ٣٧٥، ينظر تهذيب الكمال ١٦٤/١٩-١٧٠، التهذيب ٥٠/٧-٥٣.

(١) في المطبوع: (عبدالله)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٤٠/ب، وكما في ترجمته.

(٢) سيأتي كلام البيهقي على حديث أبي هريرة، ينظر تخريجه في ص ٢١٥.

- حنظلة بن أبي سفيان بن عبد الرحمن بن صفوان بن أمية الجُمَحِيّ، المكي. ثقة، حجة، من السادسة، مات سنة إحدى وخمسين ومائة. ع. التقريب ص ١٨٣.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي. تقدمت ترجمته، وهو أحد الفقهاء السبعة.

الحكم على الإسناد:

رجالہ ثقات، ولكن الدارقطني أعله بالوقف فقال: لا يثبت هذا مرفوعاً^(١). والصواب عن ابن عمر، عن عمر موقوفاً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٢/٢، في البيوع، من طريق عبيدا لله بن موسى، عن حنظلة بن أبي سفيان به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، إلا أن كل الحمل فيه على شيخنا.
- قال الألباني في "الضعيفة" ٣٦٤/١: ولم يتعقبه الذهبي في "تلخيص المستدرک" بشيء على ما في النسخة المطبوعة، لكن قال المناوي في "شرح الجامع الصغير": وقفت على نسخة من "تلخيص المستدرک" للذهبي بخطه فرأيت أنه كتب على الهامش بخطه ما صورته: موضوع.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٨٠/٦، ١٨١، كتاب الهبات، باب المكافأة في الهبة، من طريق عبيدا لله بن موسى به مثله. وقال: وكذلك رواه علي بن سهل بن المغيرة، عن عبيدا لله، وهو وهم، وإنما المحفوظ: عن حنظلة، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: من وهب هبة لوجه الله فذلك له، ومن وهب هبة يريد ثوابها فإنه يرجع فيها إن لم يرض منها.
- وذكره البيهقي في المعرفة ١٨/٥، وقال: وغلط فيه عبيدا لله بن موسى فرواه عن حنظلة بن أبي سفيان، عن سالم، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، والصحيح رواية عبد الله بن وهب، عن حنظلة به، وإسناد حديث أبي هريرة أليق، إلا أن فيه إبراهيم بن إسماعيل، وهو ضعيف عند أهل الحديث فلا يبعد منه الغلط. والصحيح رواية سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سالم، عن أبيه، عن عمر، فرجع الحديث إلى عمر من قوله.

(١) ينظر قول البيهقي الآتي عقب ذكره للحديث.

- وذكره الألباني في الضعيفة ١/٣٦٤، ٣٦٥، وقال بعد أن ضعفه: والحديث مخالف لقوله ﷺ: «العائد في هبته كالكلب يعود في قيئه»، فإنه بعمومه يفيد المنع من الرجوع فيها، ولا يجوز تخصيصه بهذا الحديث لضعفه.
- والحديث أخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه:
- عبدالرزاق في مصنفه ٩/١٠٦، ١٠٧، رقم ١٦٥٢٤، ١٦٥٢٧، ١٦٥٢٨، من طرق عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بألفاظ متقاربة منها: «من وهب هبة لغير ذي رحم يقبضها، فهو أحق بها أن يرجع فيها ما لم يثب عليها...».
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٦/٤٧٢، رقم ١٧٤١، بنحو لفظ عبدالرزاق. وأخرجه موقوفاً على علي رضي الله عنه:
- عبدالرزاق في مصنفه ٩/١٠٧، رقم ١٦٥٢٦.
- وابن أبي شيبه ٦/٤٧٤، رقم ١٧٤٤.
- وابن حزم في المحلى ٩/١٢٩.
- والدارقطني ٣/٤٤، رقم ١٨٣.
- شواهد الحديث:**
- للحديث شواهد لا تصح من حديث أبي هريرة، وابن عباس رضي الله عنهما.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه ابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث، ولا يصح كما ذكر البيهقي في المعرفة ٥/١٨.
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٣/٥٨: إسناده ضعيف لضعف إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع.
- وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٦/٤٧٤.
- والدارقطني في سننه ٣/٤٣، ٤٤، رقم ١٨١، ١٨٢.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦/١٨١.
- كلهم من طريق إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع به بمثل لفظ ابن ماجه.
- حديث ابن عباس:
- سيأتي تخريجه برقم ٦٦، وهو ضعيف جداً أيضاً.
- الغريب:**
- الهبة: هي العطية الخالية عن الأعواض والأغراض. النهاية ٥/٢٣١، وقوله: (يثب): أي يجازى ويكافأ بدنها. ينظر سبل السلام ٣/١٩١، ١٩٨، ونيل الأوطار ٦/٥.

٦٦ [١٨٤] ثنا أبو علي الصفار، نا عبد العزيز بن عبد الله الهاشمي، نا عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن المبارك، عن حماد بن سلمة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة، عن النبي ﷺ قال: ((إذا كانت الهبة لذي رحم مخرم لم يرجع فيها)).

انفرد به عبد الله بن جعفر.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو علي الصفار، هو: إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالعزيز بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، أبو القاسم الهاشمي. ترجم له الخطيب، ونقل عن الدارقطني أنه قال عنه: كان ثقة، مات سنة خمس وسبعين ومائتين، وبلغ ستاً وثمانين سنة. تاريخ بغداد ٤٥١/١٠، ٤٥٢.
- عبد الله بن جعفر بن غيلان، الرقي، أبو عبد الرحمن القرشي، مولا هم. وثقه ابن معين، وأبو حاتم. وقال النسائي: ليس به بأس قبل أن يتغير. وقال ابن حبان: اختلط سنة ثمان عشرة، ولم يكن اختلاطه اختلاطاً فاحشاً ربما خالف. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة، لكنه تغير بأخرة فلم يفحش اختلاطه^(١)، من العاشرة، مات سنة عشرين ومائتين. ع. الجرح والتعديل ٢٣/٥، ٢٤، الثقات لابن حبان ٣٥١/٨-٣٥٢، الميزان ٤٠٣/٢، التقريب ص ٢٩٨.
- عبد الله بن المبارك بن واضح الخنظلي، التميمي، مولا هم، أبو عبد الرحمن المروزي، أحد الأئمة. ثقة، ثبت فقيه، عالم جواد مجاهد جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة، وله ثلاث وستون سنة. ع. التقريب ٣٢٠.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

(١) ينظر الكواكب النيرات ص ٣٠٣.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات - إن سلم من اختلاط عبد الله بن جعفر وتغيره - ولكن الدارقطني تعقبه بقوله: انفرد به عبد الله بن جعفر. قال الزيلعي في نصب الراية ١١٧/٤، نقلاً عن صاحب "التنقيح": ورواة هذا الحديث كلهم ثقات، ولكنه حديث منكر، وهو من أنكر ما روي عن الحسن، عن سمرة. وقال الألباني في الضعيفة ٣٦٣/١: منكر. أ. هـ. ولعله حدث به بعد اختلاطه.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٢/٢، في البيوع، من طريق عبدالعزيز بن عبد الله الهاشمي به مثله. وقال الحاكم: صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٨١/٦، في الهبات، باب المكافأة في الهبة، من طريق أبي علي إسماعيل الصفار، عن عبدالعزيز بن عبد الله الهاشمي به مثله. وقال: لم نكتبه إلا بهذا الإسناد وليس بالقوي.
- قال الألباني في الضعيفة ٣٦٣/١ بعد أن حكم عليه بأنه منكر: وهو مخالف للحديث الصحيح: «لا يحل للرجل أن يعطي العطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، ومثل الذي يعطي العطية فيرجع فيها كمثل الكلب أكل حتى إذا شبع قاء ثم رجع في قيئه»^(١).

الغريب:

- لذي رحم محرم: بفتح الميم، وسكون المهملة، وفتح الراء، ويصح بضم الميم، وتشديد الراء المفتوحة، هم من لا يحل نكاحه كالأم والبنت والأخت والعمة والخالة. ينظر النهاية ٢١١/٢.

(١) أخرجه أبو داود ٢٨٩/٣، رقم ٣٥٣٩، وصححه الألباني في صحيح سنن أبي داود ٦٧٦/٢، رقم ٣٠٢٣.

٦٧ [١٨٥] ثنا عبد الصمد بن علي، نا محمد بن نوح بن حرب العسكري، نا يحيى بن غيلان، نا إبراهيم بن أبي يحيى، عن محمد بن عبيد الله، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((من وهب هبة فارتجع بها، فهو أحق بها، ما لم يثب منها ولكنه كالكلب يعود في قيئه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي بن مُكرم، أبو الحسين الوكيل، المعروف بالطسّتي. قال الخطيب: كان ثقة سمعت البرقاني ذكره فاثني عليه وحثنا على كتب حديثه. توفي سنة ست وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤١/١١، المنتظم ٣٨٥/٦، سير أعلام النبلاء ٥٥٥/١٥، ٥٥٦.
- والطسّتي: بفتح الطاء المهملة، وسكون السين المهملة، وفي آخرها التاء المنقوطة من فوقها باثنتين. هذه النسبة إلى الطست وعمله. الأنساب ٦٦/٤.
- محمد بن نوح بن حرب العسكري: لم أقف له على ترجمة.
- يحيى بن غيلان بن عوّام الرّاسي، التّستري، ويقال العسكري. قال ابن حبان: مستقيم الحديث. وقال ابن حجر: مقبول. من الحادية عشرة. الثقات لابن حبان ٢٦٧/٩، تهذيب الكمال ٤٩٤/٣١، التقريب ص ٥٩٥.
- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني. متروك، من السابعة، مات سنة أربع وثمانين، وقيل إحدى وتسعين ومائة. ق. التقريب ص ٩٣.
- محمد بن عبيد الله العزمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن أبي يحيى، ومحمد بن عبيد الله العزمي كلاهما متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١١/١٤٧، رقم ١١٣١٧، من طريق ابن أبي ليلى، عن عطاء به نحوه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/١٢٥، وقال: أعله عبدالحق في "أحكامه" بمحمد بن عبيد الله العرزمي. قال ابن القطان كالتعقب عليه: وهو لم يصل إلى العرزمي إلا على لسان كذاب، وهو إبراهيم بن أبي يحيى الأسلمي، فعمل الجناية منه.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣/٧٣، وقال: رواه الدارقطني من حديث ابن عباس وسنده ضعيف.
- وذكره الألباني في الضعيفة ١/٣٦٤، وقال: ضعيف.

شواهد الحديث:

- الحديث ورد من طريق ابن عمر، وأبي هريرة مرفوعاً كما سبق برقم ٦٤، والصواب وقفه على ابن عمر كما قال الدارقطني والبيهقي^(١).

(١) ينظر كلامهما الذي سبق في تخريج الحديث رقم ٦٤.

[باب ما جاء في بيان اليد العليا]

٦٨ [١٨٦] حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، نا ابن نمير، عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد، نا أبو صخرة جامع بن شداد، عن طارق بن عبد الله المحاربي قال: رأيت رسول الله ﷺ مرتين، مرة بسوق ذي المجاز^(١) وأنا في بياعة^(٢) لي هكذا، قال: أبيعها فمر وعليه حلة حمراء وهو ينادي بأعلى صوته: ((يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا))، ورجل يتبعه بالحجارة وقد أدمى كعبيه وعرقوبيه وهو يقول: يا أيها الناس لا تطيعوه فإنه كذاب، قلت: من هذا؟ فقالوا: هذا غلام بني عبد المطلب، قلت: من هذا الذي يتبعه يرميه؟ قالوا: هذا عمه عبد العزى وهو أبو لهب. فلما ظهر الإسلام وقدم المدينة أقبلنا في ركب من الرَبْذَة وجنوب الرَبْذَة^(٣)، حتى نزلنا قريباً من المدينة ومعنا ظعينة لنا، قال: فبينما نحن قعود إذ أتانا رجل عليه ثوبان أبيضان، فسلم فرددنا عليه، فقال: من أين أقبل القوم؟ قلنا: من الربذة وجنوب الربذة، قال: ومعنا جمل أحمر، قال: تبيعوني جملكم؟ قلنا: نعم، قال: بكم؟ قلنا: بكذا وكذا صاعاً من تمر، قال: فما استوضعنا شيئاً، وقال: قد أخذته، ثم أخذ برأس الجمل حتى دخل المدينة فتوارى عنا، فتلاومنا بيننا، وقلنا: أعطيتكم جملكم من لا تعرفونه، فقالت الظعينة: لا تلاوموا، فقد رأيت وجه رجل ما كان ليخفركم^(٤)، ما رأيت وجه رجل أشبه بالقمر ليلة البدر من وجهه

(١) قال الحافظ ابن حجر في الإصابة ٢٨٢/٣ عند ترجمته لطارق بن عبد الله المحاربي: روى له الترمذي من حديثه أنه رأى النبي ﷺ قبل الهجرة بذي مجاز وذكر له قصة مع عمه أبي لهب. وذكر له المزي في تحفة الأشراف ٢٠٨/٤ أربعة أحاديث، أخرج الترمذي واحداً منها في النهي عن براق المصلي أمامه في الصلاة. واستعت بالمعجم المفهرس ومفتاح كنوز السنة وبحث عنه عند لفظ ذي مجاز، وأبي لهب، وقد أشار في المعجم المفهرس: أن أبا لهب مذكور في حديث في كتاب القدر عند الترمذي، وقد مررت على الكتاب مرتين فلم أجده.

(٢) في المطبوع: (تباعة)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٣٤١/أ.

(٣) الرَبْذَة: بالراء والموحدة والذال المهملة، وبالتحريك. المدينة التاريخية في شرق الحجاز، وتعرف أطلالها اليوم باسم (البركة)، وظهرت في بعض الخرائط باسم: بركة أبو سليم. وتقع بين السَّيْلَة وماوان شمال العُمق، في الشرق إلى الجنوب من بلدة الحناكية، والحناكية: بلدة على مائة كيل من المدينة على طريق القصيم. وبالربذة مات أبو ذر رضي الله عنه. ينظر معجم معالم

الحجاز ٢٧-١٩/٤، معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص ١٣٥-١٣٦.

(٤) في المطبوع: (ليخفركم)، والتصويب من (ج): ق ٣٤١/أ.

فلما كان العشاء أتانا رجل فقال: ((السلام عليكم أنا رسول رسول الله ﷺ إليكم وإنه أمركم أن تأكلوا من هذا حتى تشبعوا وتكتالوا حتى تستوفوا))، قال: فأكلنا حتى شبعنا، واكتلنا حتى استوفينا، فلما كان من الغد دخلنا المدينة، فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: ((يد المعطي العليا، وابدأ بمن تعول، أمك وأباك، وأختك وأخاك، وأدناك أدناك))، فقام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع الذين قتلوا فلاناً في الجاهلية، فخذ لنا بثأرنا، فرفع يديه حتى رأينا بياض إبطيه، فقال: ((ألا لا يجني والد على ولده)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٦١/٥، رقم ٢٥٣٢، من حديث طارق المخاربي قال: قدمنا المدينة فإذا رسول الله ﷺ قائم على المنبر يخطب الناس وهو يقول: ((يد المعطي العليا، وابدأ بمن تعول أمك وأباك، وأختك وأخاك ثم أدناك أدناك)). وعند ابن ماجه ٨٩٠/٢، رقم ٢٦٦٩، من حديث عمرو بن الأحوص ولفظه: ((ألا لا يجني جان إلا على نفسه، لا يجني والد على ولده، ولا مولود على والده)). وعنده أيضاً برقم ٢٦٧٠، من حديث طارق المخاربي قال: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه، يقول: ((ألا لا تجني أم على ولد، ألا لا تجني أم على ولد)).

نوع الزيادة:

زيادة ذكر القصة.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل بن محمد المحاملي، وهو أخو القاضي أبي عبد الله. قال الخطيب: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. ولد سنة ثمان وثلاثين ومائتين، ومات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٢/٤٤٧-٤٤٨.
- أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، أبو سعيد البصري. صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. ق. التقريب ص ٨٤.
- عبد الله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي. ثقة صاحب حديث من أهل السنة، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائتين، وله أربع وثمانون. ع. التقريب ص ٣٢٧.
- يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي، الكوفي. صدوق، من السابعة. ع. س. ق. التقريب ص ٦٠١.
- أبو صخرة جامع بن شداد المخاربي، الكوفي. ثقة من الخامسة، مات سنة سبع، ويقال سنة ثمان وعشرين ومائة. ع. التقريب ١٣٧.
- طارق بن عبد الله المخاربي، الكوفي، صحابي له حديثان أو ثلاثة. ع. التقريب ص ٢٨١.

الحكم على الإسناد:

رواته كلهم ثقات، إلا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زياد بن أبي الجعد، كلاهما صدوق، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٠/١٤، رقم ١٨٤١٤، في المغازي، في أذى قريش للنبي ﷺ وما لقي منهم، من طريق عبد الله بن نمير، عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد به من بدايته إلى قوله: قالوا: عمه عبد العزى وهو أبو لهب.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٣١٤/٨، برقم ٨١٧٥، من طريق أبي جناب، عن أبي صخرة جامع بن شداد به.
- وأخرج النسائي وابن ماجه جزءاً من الحديث، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ١٣٠/٨، ١٣١، رقم ٣٣٤١، من طريق الفضل بن موسى، عن يزيد بن زياد بن أبي الجعد به بمثل لفظ النسائي.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث ثعلبة بن زهدم، وقيل رجل من بني ثعلبة بن يربوع.
- أخرجه الطيالسي في مسنده ص ١٧٧، رقم ١٢٥٧، بنحو لفظ النسائي.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٢١٢/٣، بنحو لفظ النسائي.
- والبيهقي في الكبرى ٣٤٥/٨، بنحو لفظ النسائي.

الغريب:

- عرقوبه: العرقوب هو الوتر الذي خلف الكعبين بين مفصل القدم والساق، وهو من الإنسان فُوقِ العقب. ينظر النهاية ٢٢١/٣.
- استوضعنا: استوضع منه إذا استحط. لسان العرب ٣٢٦/١٥.
- الطعينة: أصلها الراحلة التي يُرحل عليها، والمراد هنا المرأة وقيل للمرأة طعينة لأنها تظعن أي تسير مع الزوج حيث يظعن. ينظر النهاية ١٥٧/٣، لسان العرب ٢٥٣/٨.
- يخفركم: يقال: أخفرت الرجل إذا انقضت عهده وذمائه. ينظر النهاية ٥٢/٢.
- أدناك: من الدنو: أي الأقرب فالأقرب. ينظر النهاية ١٣٨/٢.
- يجني: الجناية: الذنب والجرم، وما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العذاب أو القصاص في الدنيا والآخرة، والمعنى أنه لا يُطالب بجنابة غيره من أقاربه وأبائعه، فإذا جنى أحدهما جنابة لا يعاقب بها الآخر كقوله تعالى: ﴿لَا تَرْمِوا نَارَ آخِزَةٍ وَنَارَ أُخْرَى﴾^(١). ينظر النهاية ٣٠٩/١.

(١) سورة النجم، الآية: ٣٨.

[باب ما جاء فيمن أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره]

٦٩ [١٨٧] حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، نا الحسن بن عرفة وإبراهيم بن سعيد الجوهري وعلي بن الحسين الدرهمي وأبو سعيد الأشج واللفظ لعلي، قالوا: نا أبو بدر شجاع بن الوليد، نا زياد بن خيثمة، عن سعد الطائي، عن عطية بن سعد، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره)). وقال إبراهيم بن سعيد: ((فلا يأخذ إلا ما أسلم فيه أو رأس ماله)).

أصل الحديث:

حديث: ((من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره)) أخرجه أبو داود ٢٧٦/٣، رقم ٣٤٦٨، لكن بلفظ: ((من أسلف)). وابن ماجه ٧٦٦/٢، رقم ٢٢٨٣، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

نوع الزيادة:

الزيادة في لفظ إبراهيم بن سعيد: ((أو رأس ماله)).

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن بن عرفة العبدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق الجوهري. ترجم له الخطيب وقال: كان مكثراً ثقة ثباتاً. مات سنة سبع وأربعين ومائتين، وقيل سنة ثلاث وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٩٣/٦-٩٥.
- علي بن الحسين بن مطر الدرهمي، البصري. صدوق، من كبار الحادية عشرة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. د.س. التقريب ص ٤٠٠، ينظر تهذيب الكمال ٤٠٤/٢٠.
- أبو سعيد الأشج، عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، الكوفي. ثقة، من صغار العاشرة. مات سنة سبع وخمسين ومائتين. ع. التقريب ص ٣٠٥.
- أبو بدر، شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، الكوفي. قال الإمام أحمد: كان شيخاً صالحاً صدوقاً كتبنا عنه قديماً. قال العجلي: كوفي ليس به بأس، وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمتمين لا يحتاج بحديثه. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات"، ونقل ابن خلفون عن ابن نمير توثيقه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ورع له أوهام، من التاسعة. مات سنة أربع ومائتين. ع. التهذيب ٣١٣/٤-٣١٤، التقريب ص ٢٦٤.

○ زياد بن خيثمة الجعفي، الكوفي. ثقة، من السابعة. م ٤. التقريب ص ٢١٩، ينظر تهذيب الكمال ٤٥٧/٩.

○ سعد، أبو مجاهد الطائي، الكوفي. لا بأس به، من السادسة. خ د ت ق. التقريب ص ٢٣٢.

○ عطية بن سعد بن جنادة، بضم الجيم، بعدها نون خفيفة، العوفي الجَدلي، بفتح الجيم، والمهملة، الكوفي، أبو الحسن. قال الإمام أحمد: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: صالح. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: قد روى عن جماعة من الثقات ولعطية عن أبي سعيد أحاديث عدة، وعن غير أبي سعيد، وهو مع ضعفه يكتب حديثه، وكان يعد مع شيعة أهل الكوفة. وقال ابن حبان سمع من أبي سعيد أحاديث فلما مات جعل يجالس الكلبي ويحضر قصصه، فإذا قال الكلبي قال رسول الله ﷺ كذا فيحفظه، وكناه أبا سعيد، ويروي عنه فإذا قيل له من حدثك بهذا؟ فيقول: حدثني أبو سعيد، فيتوهمون أنه يريد أبا سعيد الخدري، وإنما أراد الكلبي، قال: لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال الذهبي في "الكاشف": ضعفه، وقال في "المغني": مجمع على ضعفه، وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً من الثالثة. وذكره ابن حجر في المرتبة الرابعة من المدلسين فقال: تابعي معروف ضعيف الحفظ مشهور بالتدليس القبيح. مات سنة إحدى عشرة ومائة. بخ د ت ق. الجروحين لابن حبان ١٧٦/٢، الكاشف ٢٣٥/٢، المغني في الضعفاء ٤٣٦/٢. التهذيب ٢٢٤/٧-٢٢٦، التقريب ص ٣٩٣، تعريف أهل التقديس ص ٢٢٨.

الحكم على الإسناد:

فيه عطية العوفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة التي في لفظ إبراهيم بن سعيد.

والحديث ورد مرفوعاً وموقوفاً حيث اختلف على عطية بن سعد في رفعه ووقفه. فرواه سعد الطائي عن عطية به مرفوعاً كما في هذا الحديث رقم ٦٩. ورواه أبو خالد الدالاني والحجاج كلاهما عن عطية به موقوفاً كما في الرواية رقم ٧٠.

والرواية المرفوعة أخرجه أبو داود وابن ماجه كما سبق في أصل الحديث، وكذلك عند الترمذي في العلل الكبير ٥٢٤/١، والبيهقي في الكبرى ٣٠/٦ لكن دون الزيادة. والموقوفة أخرجه الدارقطني كما سيأتي في الحديث رقم ٧٠، وفيه أن عبدالسلام قال: وهو عندي عن النبي ﷺ ولكن اقتصرته إلى أبي سعيد. وهذا يدل على أن سبب الوقف عن عبدالسلام وترك رفعه لأمر في نفسه، لا أن ذلك اختلاف على عطية في الرفع والوقف. والحديث مرفوعاً وموقوفاً مداره على عطية العوفي والجمهور على تضعيفه. وقد أعل بن الملقن روايته هذه بضعف عطية نفسه وبالاضطراب وبالوقف (البدر المنير ص ٤٧٨ القسم الذي حققه الشيخ عبدالرحمن الشمراني) قلت: وكأنه يقصد بالاضطراب كون الحديث ورد مرة بذكر سعد الطائي، ومرة بدون ذكره والسند واحد. وقد سأل ابن أبي حاتم أباه عن هذا الحديث فقال: إنما هو سعد الطائي عن عطية عن ابن عباس قوله كما في (علل الحديث ٣٨٧/١). قلت: فهذه علة أخرى في هذا الحديث مما يدل على ضعفه وذلك على الوجهين. والله أعلم.

الغريب:

قال ابن الأثير: يقال أسلم وسلّم إذا أسلف. ومعنى الحديث: أن يُسلف مثلاً في بر فيعطيه المستسلف غيره من جنس آخر، فلا يجوز له أن يأخذه. النهاية ٣٩٦/٢.

[باب ما جاء فيمن أسلم في شيء فلا يبعه حتى يستوفيه]

٧٠ [١٨٨] حدثنا يحيى بن صاعد، نا علي بن إسماعيل بن الحكم البزاز^(١)، نا محمد ابن سعيد بن الأصبهاني، نا عبدالسلام، عن أبي خالد والحجاج، عن عطية، عن أبي سعيد. قال عبدالسلام: وهو عندي، عن النبي ﷺ ولكن اقتصرته إلى أبي سعيد، قال: إذا أسلفت فلا تبعه حتى تستوفيه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- علي بن إسماعيل بن الحكم، أبو الحسن البزاز، يعرف بعلويه. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٤٣/١١.
- محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي، أبو جعفر بن الأصبهاني، يلقب حمّدان. ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة عشرين ومائتين. خ ت س. التقريب ص ٤٨٠، ينظر تهذيب الكمال ٢٧٢/٢٥ - ٢٧٤.
- عبدالسلام بن حرب بن سلم النهدي، الملائي، أبوبكر الكوفي. ثقة، حافظ، له مناكير، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وله ست وتسعون سنة. ع. التقريب ص ٣٥٥، ينظر تهذيب الكمال ٦٦/١٨ - ٧٠.
- والملائي: بضم الميم. هذه النسبة إلى الملاء والملاءة، وهو المرط الذي تتستر به المرأة إذا خرجت، ونسبة إلى يبعه. الأنساب ٤٢٣/٥.
- أبو خالد الدالاني، الأسدي، الكوفي، اسمه: يزيد بن عبدالرحمن. قال ابن معين: ليس به بأس، وكذا قال النسائي، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة، وقال الحاكم أبو أحمد: لا يتابع في بعض حديثه. وقال الإمام أحمد: لا بأس به، وقال أبو إسحاق وابن سعد: منكر الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلس، وذكره في المرتبة الثالثة من المدلسين. من الطبقة السابعة. ٤. التهذيب ٨٢/١٢، التقريب ص ٦٣٦، تعريف أهل التقديس ص ٢٢٤.

(١) في المطبوع: (البزاز)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

○ الحجاج بن أرطاة، بفتح الهمزة، ابن ثور بن هبيرة النخعي، أبو أرطاة، الكوفي، القاضي، أحد الفقهاء. قال العجلي: جازز الحديث، وكان له فقه، وولي قضاء البصرة، إلا أنه صاحب إرسال، كان يرسل عن يحيى بن أبي كثير وغيره، ولم يسمع منهم شيئاً، وإنما يعيب الناس منه التدليس. وقال ابن معين: صالح الحديث. وقال أبو حاتم: صدوق يدلّس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع، ولا يحتاج بحديثه، لم يسمع من الزهري ولا من هشام بن عروة ولا من عكرمة. قال ابن حبان: تركه ابن المبارك ويحيى القطان وابن مهدي وابن معين وأحمد بن حنبل. قال الذهبي: وهذا القول فيه مجازفة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير الخطأ والتدليس، وذكره في المرتبة الرابعة من المدلسين^(١). من السابعة، مات سنة خمس وأربعين ومائة. بخ م ٤. الثقات للعجلي ص ١٠٧، تاريخ ابن معين برواية الدوري ٩٩/٢، ١٠٠، والدارمي ص ٥٠، وابن طهمان ص ٧٦، الجرح والتعديل ١٥٤/٣-١٥٦، المجروحين لابن حبان ٣٢٥/١، الميزان ٤٥٨/١-٤٦٠، التقريب ص ١٥٢، تعريف أهل التقديس ص ٢٢٦.

○ عطية بن سعد بن جنادة العوفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالسلام بن حرب ثقة حافظ له مناكير، وأبو خالد الدالاني صدوق يخطئ كثيراً وكان يدلّس، والحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس من مدلسي المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع، لكنه هنا مقروناً بالدالاني، وفيه عطية العوفي ضعيف، فالإسناد ضعيف. وقد اضطرب في متنه حيث أخرجه أبو داود، وابن ماجه^(٢) عن عطية، عن أبي سعيد مرفوعاً بلفظ: «من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره»، ولعل آفته عطية. والله أعلم.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

(١) مدلسي المرتبة الرابعة المتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم، إلا بما صرحوا فيه بالسماع، لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل. ينظر تعريف أهل التقديس ص ١٢١.

(٢) كما سبق في أصل الحديث رقم ٦٩، وقال أبو حاتم في العلل ٣٨٧/١: إنما هو عن سعد الطائي، عن عطية، عن ابن عباس قوله.

[باب ما جاء فيمن أسلف سلفاً فلا يشترط غير قضاائه]

٧١ [١٨٩] ثنا أحمد بن عبدالمطلب الهاشمي، نا موسى بن هارون، نا عطية بن بقية، حدثني أبي، حدثني لوزان بن سليمان، نا هشام بن عروة، عن نافع، عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قال: ((من أسلف سلفاً فلا يشترط على صاحبه غير قضاائه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبدالمطلب بن عبد الله بن هارون الوائلي بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، أبوبكر الهاشمي. ذكره الخطيب في تاريخه وقال: كان ثقة ديناً صالحاً. مات سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٧١/٥-١٧٢.
- موسى بن هارون بن عبد الله الحمالي، بالمهمل. ثقة حافظ كبير، بغدادي، من صغار الحادية عشرة، مات سنة أربع وتسعين ومائتين. التقريب ص ٥٤٤، ينظر تاريخ بغداد ١٣/٥٠-٥١.
- عطية بن بقية بن الوليد الحمصي، يروي عن أبيه. قال ابن أبي حاتم: كتب عنه ومحملة الصدق وكانت فيه غفلة. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويغرب، يعتبر حديثه إذا روى عن أبيه غير الأشياء المدلسة. الجرح والتعديل ٦/٣٨١، الثقات لابن حبان ٨/٥٢٧، اللسان ٤/١٧٥.
- بقية بن الوليد بن صائد بن كعب الكلاعي، أبو يُحْمَد، بضم التحتانية، وسكون المهملة، وكسر الميم، صدوق كثير التدليس عن الضعفاء. ذكره الحافظ في المرتبة الرابعة من المدلسين، واشتهر بقية بتدليس التسوية^(١)، من الطبقة الثامنة، مات سنة سبع وتسعين ومائة، وله سبع وثمانون. خت م ٤. التقريب ص ١٢٦، تعريف أهل التقديس ص ١٢١، ينظر تهذيب الكمال ١٩٢-٢٠٠.
- والكلاعي: بفتح الكاف، وفي آخرها العين المهملة. هذه النسبة إلى قبيلة يقال لها: (كلاع). الأنساب ٥/١١٨.

(١) تدليس التسوية: هو حذف شيخ شيخه إن كان ضعيفاً، وقد روى شيخه عن فوفه فيسوي الإسناد بالثقات، ولا يقبل من حديثه إلا ما صرح فيه بالتحديث أو السماع في بقية الإسناد (أي من فوفه). ينظر اشتراط التصريح بالتحديث في جميع الإسناد لمن يدل تدليس التسوية - كي يقبل - في الفتح ١٢/١١٠، وتيسير مصطلح الحديث ص ٨١.

○ لوزان بن سليمان. قال ابن عدي: حدث عنه بقية، وهو مجهول، وما رواه مناكير لا يتابع عليه. وذكره ابن حبان في "الثقات". الكامل لابن عدي ٢١٠٩/٦، الثقات لابن حبان ٣٦٢/٧، اللسان ٤٩٢/٤.

○ هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي. ثقة، فقيه، ربما دلس، من الخامسة، مات سنة خمس، أو ست وأربعين ومائة، وله سبع وثمانون سنة. ع. التقريب ص ٥٧٣.

○ نافع، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه لوزان بن سليمان مجهول، وما رواه مناكير لا يتابع عليه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

• أخرجه ابن عدي في الكامل ٢١٠٩/٦، من طريق يحيى بن عيسى، عن سعيد بن عمرو وعطية بن بقية، عن بقية به مثله. وقال ابن عدي: لوزان مجهول وما رواه مناكير لا يتابع عليه.

وأخرجه موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما:

• البيهقي في الكبرى ٣٥٠/٥، في البيوع، باب لا خير أن يسلفه سلفاً على أن يقبضه خيراً منه، من طريق ابن بكير، عن مالك، عن نافع: أنه سمع عبد الله بن عمر يقول: من أسلف سلفاً فلا يشترط إلا قضاءه. قال البيهقي: وقد رفعه بعض الضعفاء عن نافع وليس بشيء.

الغريب:

• السلف: قال ابن الأثير: هو في المعاملات على وجهين:

أحدهما: القرض الذي لا منفعة فيه للمقرض غير الأجر والشكر، وعلى المقرض رده. والثاني: أن يعطي مالا في سلعة إلى أجل معلوم بزيادة في السعر الموجود عند السلف، وذلك منفعة للمُسلف، ويقال له: سلم. النهاية ٣٩٠/٢.

[باب ما جاء فيمن أراد أن يتعجل أخذ دينه]

٧٢ [١٩٠] قرئ على أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز بن منيع وأنا أسمع، حدثكم عبيد الله بن عمر القواريري، نا مسلم بن خالد قال: سمعت محمد بن علي^(١) يذكره، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن النبي ﷺ حين أمر بإخراج بني النضير من المدينة، جاءه أناس منهم فقالوا: إن لنا ديونا لم تحل، فقال: ((ضعوا وتعجلوا)).

[قال الشيخ: لا يصح]^(٢).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو القاسم، عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز بن منيع. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبيد الله بن عمر بن ميسرة القواريري، أبو سعيد البصري. ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين على الأصح، وله خمس وثمانون سنة. خ م د س. التقريب ص ٣٧٣.
- مسلم بن خالد الزنجي، المكي، الفقيه، أبو خالد، مولى بني مخزوم. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة، وقال مرة: ضعيف. وقال الساجي: كثير الغلط، كان يرى القدر. وقال البخاري: منكر الحديث. قال أبو حاتم: لا يحتج به. وضعفه أبو داود. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به، هو حسن الحديث. وقال الدارقطني: ثقة، إلا أنه سيئ الحفظ. وقال الحافظ في "التقريب": فقيه، صدوق، كثير الأوهام، من الثامنة، مات سنة تسع وسبعين ومائة، أو بعدها. د ق. الميزان ١٠٢/٤، التقريب ص ٥٢٩.
- محمد بن علي بن يزيد بن ركانة المطلب، صدوق، من السادسة. د. التقريب ص ٤٩٨، ينظر تهذيب الكمال ١٥٨/٢٦.
- عكرمة، مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) في المطبوع والمخطوط (ب): ق ١٧٩/أ، (ج): ق ٣٤٢/أ: (علي بن محمد)، والصواب: ما أثبت كما عند الحاكم والبيهقي في تخريج الحديث، وكما عند الدارقطني برقم ١٩٣.

(٢) زيادة من (ب)، (ج).

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، وقد اضطرب فيه كما قال الدارقطني^(١)، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٢/٢، في البيوع، من طريق عبدالعزيز بن يحيى المديني، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: لما أراد رسول الله ﷺ أن يخرج بني النضير قالوا يا رسول الله: إنك أمرت بإخراجنا ولنا على الناس ديون لم تحل. قال: «ضعوا وتعجلوا». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: الزنجي ضعيف، وعبدالعزیز ليس بثقة.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٨/٦، في البيوع، باب من عجل له أدنى من حقه قبل محله، من طريق الحكم بن موسى أبي صالح، عن مسلم بن خالد الزنجي المكي، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه فذكره. قال البيهقي: ورواه الواقدي في سيره عن ابن أبي أخي الزهري، عن الزهري، عن عروة بن الزبير.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٣٠/٤، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف وقد وثق.

الغريب:

- ضعوا: يقال: وَضَعَ له: أي حط عنه من أصل الدين شيئاً. النهاية ١٩٨/٥.

(١) ينظر الحديث الآتي برقم ٧٥، والحكم على إسناده.

٧٣ [١٩١] ثنا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن إسحاق، نا عبيد الله بن عمر، نا مسلم ابن خالد بهذا^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق بن جعفر، وقيل محمد بن إسحاق بن محمد، أبو بكر الصاغانى. قال الدارقطنى: كان ثقة وفوق الثقة. وقال الخطيب: كان أحد الأثبات المتقين. مات سنة سبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١/٢٤٠، ٢٤١.
- عبيد الله بن عمر العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، وقد اضطرب فيه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٧٢.

(١) يريد به ما ورد قبله وهو الحديث رقم ٧٢.

٧٤ [١٩٢] حدثنا الحسين بن إسماعيل وأيوبكر النيسابوري وآخرون، قالوا: حدثنا سعدان بن نصر، نا عفيف بن سالم، عن الزنجي بن خالد، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لما أمر النبي ﷺ بإجلاء بني النضير، قالوا: يا محمد، إن لنا ديوناً على الناس، قال: ((ضعوا وتعجلوا)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أيوبكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي البزاز، اسمه سعيد، والغالب عليه سعدان. قال أبو حاتم: صدوق. وسئل عنه الدارقطني فقال: ثقة مأمون. توفي سنة خمس وستين ومائتين، وقد جاوز التسعين. الجرح والتعديل ٢٩٠/٤، سؤالات السلمي ص ١٥٧، رقم ١٤٧، تاريخ بغداد ٢٠٥/٩، ٢٠٦.
- عفيف بن سالم الموصلي، البجلي، مولاهم، أبو عمرو. صدوق، من الثامنة، مات بعد الثمانين. عس. التقريب ص ٣٩٤.
- الزنجي بن خالد: هو مسلم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- داود بن الحصين، الأموي، مولاهم، أبو سليمان المدني. ثقة إلا في عكرمة ورمي برأي الخوارج، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ١٩٨، ينظر تهذيب الكمال ٣٧٩/٨-٣٨٢.
- عكرمة، مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، وفيه داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة وروايته هنا عن عكرمة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٧٢.

٧٥ [١٩٣] ثنا محمد بن عبيد الله بن العلاء، نا عبد الله بن أحمد الدورقي، نا عبدالعزيز بن يحيى، نا الزنجي بن خالد، عن محمد بن علي بن يزيد بن ركانة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لما أراد رسول الله ﷺ أن يخرج بني النضير، قالوا: يا رسول الله إنك أمرت بإخراجنا، ولنا على الناس ديون لم تحل، قال: ((ضعوا وتعجلوا)).
[اضطرب في إسناده مسلم بن خالد، وهو سيئ الحفظ ضعيف^(١)، مسلم ابن خالد ثقة إلا أنه سيئ الحفظ، وقد اضطرب في هذا الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبيد الله بن العلاء، أبو جعفر الكاتب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.
- عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن كثير، أبو العباس العبدى الدورقي. ترجم له الخطيب وقال: قال الدارقطني: هو ثقة، مات سنة ست وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٧١/٩ - ٣٧٢.
- عبدالعزيز بن يحيى المدني، نزيل نيسابور. متروك، كذبه إبراهيم بن المنذر، من العاشرة، مات بعد الثلاثين والمائتين. التقريب ٢١٨/١٨ - ٢٢٠.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث رقم ٧٢، ٧٤.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن يحيى متروك، وفيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، وقد اضطرب في هذا الحديث حيث رواه تارة عن محمد بن علي، عن عكرمة، وتارة عن محمد بن علي، عن داود، وتارة عن داود بلا واسطة، كما في الأسانيد السابقة ٧٢، ٧٤، ٧٥، وفيه داود بن الحصين ثقة إلا في عكرمة، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٧٢.

(١) ما بين المعقوفين غير موجود في (ب)، (ج).

[باب ما جاء في الكفالة]

٧٦ [١٩٤] ثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا محمد بن العباس بن معاوية السكوني، نا الربيع بن رَوْح، نا إسماعيل بن عياش، عن عطاء بن عجلان، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عاصم بن ضمرة، عن علي قال: كان رسول الله ﷺ إذا أُتي بالجنّازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه، فإن قيل عليه دين كف عن الصلاة عليه، وإن قيل ليس عليه دين صلى عليه. فأتى بجنّازة، فلما قام ليكبر سأل رسول الله ﷺ أصحابه: ((هل على صاحبكم دين؟)) قالوا: ديناران، فعدل رسول الله صلى ﷺ عنه، ((وقال: صلوا على صاحبكم)))، فقال علي عليه السلام: هما علىّ يا رسول الله، برئ منهما، فتقدم رسول الله ﷺ فصلى عليه، ثم قال لعلي بن أبي طالب: ((جزاك الله خيراً، فك الله رهانك، كما فككت رهان أخيك، إنه ليس من ميت يموت وعليه دين إلا وهو مرتهن بدينه، ومن فك رهان ميت فك الله رهانه يوم القيامة))، فقال بعضهم: هذا لعلي عليه السلام خاصة أم للمسلمين عامة؟ فقال: ((بل للمسلمين عامة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث سلمة بن الأكوع، وأبي هريرة، وأبي قتادة، وجابر عليه السلام، وفيها أن الذي تحمل الدين أبو قتادة، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وفيه أن الذي تحمل الدين علي عليه السلام... وبزيادة قوله: «جزاك الله خيراً...» الحديث.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر، أبو عبد الله الفارسي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة ثبناً فاضلاً. مات في سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٥٠/٢.
- محمد بن العباس بن معاوية السكوني. لم أقف له على ترجمة.
- الربيع بن رَوْح بن خُلَيْد الحضرمي، أبو روح الحمصي، اللّاحوني، ثقة من التاسعة. د.س. التقريب ص ٢٠٦، ينظر تهذيب الكمال ٧٨-٧٦/٩.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مغلط في غيرهم.
- عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري، العطار. متروك، بل أطلق عليه ابن معين والفلّاس وغيرهما الكذب، من الخامسة. ت. التقريب ص ٣٩١، ينظر تهذيب الكمال ٩٩-٩٤/٢٠.
- أبو إسحاق الهمداني، هو عمرو بن عبد الله بن عبيد السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة اختلط بأخرة.
- عاصم بن ضَمْرَةَ السَّلُولي، الكوفي. صدوق، من الثالثة، مات سنة أربع وسبعين ومائة. ٤. التقريب ص ٢٨٥.

الحكم على الإسناد:

فيه عطاء بن عجلان متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٧٣/٦، في الضمان، باب وجوب الحق بالضمان، من طريق إبراهيم بن العلاء الزبيدي، عن إسماعيل بن عياش به مثله.
- قال البيهقي: عطاء بن عجلان ضعيف، والروايات في تحمل أبي قتادة دين الميت أصح.
- وذكره المنذري في الترغيب ٦١/٤، رقم ٢٦٥١، في البيوع وغيرها. التزييب من الدين.

شواهد الحديث:

لمعنى الحديث شواهد من حديث سلمة بن الأكوع، وأبي هريرة، وأبي قتادة، وأنس، وأبي سعيد الخدري وجابر رضي الله عنه. وليس فيها قوله: «جزاك الله...» الحديث، والمتحمل للدين ليس هو علي بل قتادة رضي الله عنه.

-
- حديث سلمة بن الأكوع:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤/٦٦٤، ٢٧٤، رقم ٢٢٨٩، ٢٢٩٥. ولفظه: كنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتني بجنابة، فقالوا: صلّ عليها، فقال: «هل عليه دين؟» قالوا: لا. قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: لا. فصلّى عليه. ثم أتني بجنابة أخرى فقالوا: يا رسول الله صلّ عليها. قال: «هل عليه دين؟»، قيل: نعم. قال: «فهل ترك شيئاً؟»، قالوا: ثلاثة دنانير. فصلّى عليها. ثم أتني بالثالثة، فقالوا: صلّ عليها. قال: «هل عليه دين؟»، قالوا: ثلاثة دنانير. قال: «صلوا على صاحبكم». قال أبو قتادة: وعلى دينه، فصلّى عليه.
 - والنسائي ٤/٦٥، رقم ١٩٦١، ١٩٦٢، بلفظ: أتى النبي ﷺ بجنابة فقالوا: يا نبي الله صلّ عليها. قال: «هل ترك عليه ديناً؟»، قالوا: نعم. قال: «هل ترك من شيء؟» قالوا: لا. قال: «صلوا على صاحبكم». قال رجل من الأنصار يقال له أبو قتادة: صلّ عليه وعلى دينه، فصلّى عليه.
 - وأخرجه البيهقي في الكبرى ٦/٧٢، ٧٢، ٧٥، نحو لفظ البخاري.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه مسلم ٣/١٢٣٧، رقم ١٦١٩، ولفظه: أن رسول الله ﷺ كان يؤتى بالرجل الميت، عليه الدين فيسأل: هل ترك لدينه من قضاء؟ فإن حُدِّث أنه ترك وفاءً صلى عليه. وإلا قال: «صلوا على صاحبكم...».
 - والترمذي ٣/٣٧٣، رقم ١٠٧٠، مثل لفظ مسلم.
- حديث أبي قتادة:
- أخرجه الترمذي ٣/٣٧٢، رقم ١٠٦٩، ولفظه: أن النبي ﷺ أتى برجل ليصلي عليه. فقال النبي ﷺ: «صلوا على صاحبكم، فإن عليه ديناً». فقال أبو قتادة: هو عليّ. فقال رسول الله ﷺ: «بالوفاء؟» قال: بالوفاء. فصلّى عليه.
 - وأخرجه النسائي ٤/٦٥، رقم ١٩٦٠، مثل لفظ الترمذي، إلا أنه قال: أتى برجل من الأنصار.
 - وابن ماجه ٢/٨٠٤، رقم ٢٤٠٧، نحو لفظ الترمذي، وفيه أن الدين الذي كان عليه: ثمانية عشر، أو تسعة عشر درهماً.

- وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٢٠٩/٨، رقم ١٥٢٥٨، بلفظ: أتى النبي ﷺ بجنازة رجل من قومي يُصلي عليها، فقال: «(على صاحبكم دين؟)»، قالوا: نعم، عليه بضعة عشر درهماً. قال: «(فصلوا على صاحبكم)»، قلت: هي عليّ يا رسول الله. قال: فصلى عليه.
- وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٩٧/٥، نحو لفظ عبدالرزاق، وفيه أنه الدين: ديناران.
- والدارمي ٢٦٣/٢، بمثل لفظ الترمذي.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٣٢٩/٧، ٣٣٠، رقم ٣٠٥٨، ٣٠٥٩، ٣٠٦٠، نحو لفظ أحمد.
- حديث أنس:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٧٥/٦، ٧٦.
- حديث أبي سعيد الخدري:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٠٧، ١٠٨.
- حديث جابر:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٠٩.

الغريب:

- رهانك: كل شيء يُحتبس به شيء فهو رَهينة ومُرْتَهنة، كما أن الإنسان رهينُ عمله. ينظر لسان العرب ٣٤٨/٥، ٣٤٩، المصباح المنير ص ٢٤٢.

[باب ما جاء في النهي عن عَسْب الفحل]

٧٧ [١٩٥] حدثنا إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، نا يوسف بن موسى، نا وكيع

وعبيد الله بن موسى قالاً: نا سفيان، عن هشام أبي كليب، عن ابن أبي نغم

البيجلي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: نهى عن عَسْب ^(١) الفحل.

زاد عبيد الله: وعن قفيز الطحان.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٣١١/٧، رقم ٤٦٧٤، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: نهى رسول الله ﷺ عن عَسْب الفحل.

وعند البخاري، ينظر الفتح ٤/٤٦١، رقم ٢٢٨٤، وأبي داود ٣/٢٦٧، رقم ٣٤٢٩، والترمذي ٣/٥٦٣، رقم ١٢٧٣، والنسائي ٧/٣١٠، رقم ٤٦٧١، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، ومن حديث جابر وأنس وأبي هريرة رضي الله عنهم، وعند النسائي برقم ٤٦٧٠، ٤٦٧٢، ٤٦٧٣. وعند ابن ماجه ٢/٧٣١، عن أبي هريرة، برقم ٢١٦٠.

كلهم دون الزيادة المذكورة.

نوع الزيادة:

بزيادة: «وعن قفيز الطحان».

رجال الإسناد:

- إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
 - يوسف بن موسى بن راشد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
 - وكيع بن الجراح بن مليح الرُّؤاسي. تقدمت ترجمته وهو ثقة.
 - عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي. ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، مات سنة إحدى وستين ومائة، وله أربع وستون. ع.
- التقريب ص ٢٤٤.

(١) في المطبوع: (عسيب)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٠٢/ب، (ج): ق ٣٤٣/أ.

- هشام بن عائذ بن نُصَيْبِ الأَسَدِيِّ، أبو كليب الكوفي. وثقه الأمام أحمد وابن معين وأبو داود والعجلي وابن حبان. وقال أبو حاتم: شيخ. قال ابن حجر في "التقريب": صدوق، من السادسة، وقد أرسل عن ابن عمر. س. الجرح والتعديل ٩/٦٤، ٦٥، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٥٨، الثقات لابن حبان ٧/٥٧٠، تهذيب الكمال ٣٠/٢١٤، ٢١٥، التقريب ص ٥٧٣.
- عبدالرحمن بن أبي نُعم، البجلي، أبو الحكم الكوفي، العابد، صدوق، من الثالثة، مات قبل المائة. ع. التقريب ص ٣٥٢، ينظر تهذيب الكمال ١٧/٤٥٦.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن محمد الزيات، ويوسف بن موسى القطان، وعبدالرحمن بن أبي نعم البجلي، كلهم قيل عنه: صدوق، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٢/٣٠١، رقم ١٠٢٤، من طريق ابن المبارك، عن سفيان، عن هشام أبي كليب، عن ابن أبي نعم، عن أبي سعيد قال: نهى عن عَسْبِ الفرس، وقَفِيزِ الطَّحَّانِ.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٥/٣٣٩، في البيوع، باب النهي عن عسب الفحل، من طريق الدارقطني به مثله.

الغريب:

- عَسْبُ الفَحْل: ماؤُه فرساً كان أو بعيراً، أو غيرهما. وعَسْبُه أيضاً: ضِرَابُه، يقال: عَسَبَ الفَحْلُ الناقَةَ يَعْصِبُها عَسَباً. ولم يَنْه عن واحد منهما، وإنما أراد النهي عن الكراء الذي يؤخذ عليه، فإن إعارَةَ الفحل مندوب إليها.
- ووجه الحديث: أنه نهى عن كراء عَسْبِ الفحل، فحذف المضاف. وقيل: يقال لكراء الفحل: عَسَبٌ. وعَسَبَ فحلَه يَعْصِبُه: أي أكراه. وعَسَبَتِ الرجل: إذا أعطيته كِراءَ ضِرَابِ فحلِه، فلا يحتاج إلى حذف مضاف، وإنما نهى عنه للجهالة التي فيه، ولا بد في الإجارة من تعيين العمل ومعرفة مقداره. النهاية ٣/٢٣٤.
- وقَفِيزِ الطَّحَّانِ: هو أن يستأجر رجلاً ليطحن له حِنطة معلومة بقفيز من دقيقها.
- والقَفِيز: مِكْيَال يتواضع الناس عليه، وهو عند أهل العراق ثمانية مكاكيك. النهاية ٤/٩٠.
- والمكوك: عند أهل العراق يسع صاعاً ونصف كما في مشارق الأنوار للقاضي عياض ١/٣٧١، وينظر الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان لابن الرفعة ص ٧٢.

[باب ما جاء في خيار الشرط]

٧٨ [٢١٦] ثنا محمد بن مخلد، نا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، نا أسد بن موسى، نا ابن لهيعة، نا حبان بن واسع، عن طلحة بن يزيد بن ركانة: أنه كلم عمر بن الخطاب في البيوع، قال: ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ، إنه كان ضرير البصر، فجعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام، إن رضي، أخذ وإن سخط ترك.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٧٨٩/٢، رقم ٢٣٥٥، من طريق محمد بن يحيى بن حبان قال: هو جدي منقذ بن عمرو، وكان رجلاً قد أصابته آمة في رأسه فكسرت لسانه، وكان لا يدع على ذلك التجارة، وكان لا يزال يغبن. فأتى النبي ﷺ فذكر ذلك له. فقال له: «إذا أنت بايعت فقل: لا خلافة. ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارددها على صاحبها».

نوع الزيادة:

عند الدارقطني من حديث عمر بن الخطاب ﷺ. وعند ابن ماجه من حديث محمد بن يحيى بن حبان، عن جده، وزيادة كون العهدة لحبان بن منقذ لا لأبيه، وكونه ضرير البصر وليس ألغى اللسان.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه، البغدادي، أبو بكر الغزالي. ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين ٤. التقريب ص ٤٩٤.
- أسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأموي. قال البخاري: مشهور الحديث، يقال له: أسد السنة. وثقه العجلي والنسائي وابن قانع وابن حبان. ووثقه ابن يونس وقال: حدث بأحاديث منكورة وأحسب الآفة من غيره. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يُغرب وفيه نصيب. من التاسعة، مات سنة اثني عشرة ومائتين. خت د س. التاريخ الكبير ٤٩/٢، الثقات للعجلي ص ٦٢، التهذيب ١/٢٦٠، التقريب ص ١٠٤.

- ابن لهيعة عبد الله الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- حبان بن واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، ثم المازني، المدني. صدوق، من الخامسة. م د ت ق. التقريب ص ١٤٩.
- وحبان: بفتح المهملة، ثم موحدة ثقيلة. كما في التقريب.
- طلحة بن يزيد بن ركانة: لم أقف له على ترجمة، وذكره المزي في تهذيب الكمال ٢٢٤/٩، في ترجمة جده ركانة، وذكر أنه روى عن أبيه^(١).
- الحكم على الإسناد:**

فيه ابن لهيعة ضعيف، واضطرب فيه فرواه مرة عن حبان بن واسع، عن طلحة بن يزيد بن ركانة كما عند الدارقطني في هذا الحديث، ورواه مرة عن حبان بن واسع، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة كما عند الطبراني، ومرة عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن جده كما عند البيهقي، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة يرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

قال الحافظ في "الفتح" ٣٣٨/٤: مداره على ابن لهيعة، وهو ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط^(٢) كما في نصب الراية ٨/٤، من طريق ابن لهيعة، عن حبان بن واسع، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة به، وقال: لا يروى عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به ابن لهيعة.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٧٤/٥، كتاب البيوع، باب الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار في البيع... من طريق الدارقطني به مثله. وقال البيهقي: رواه عبيد بن أبي قره، عن ابن لهيعة، عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن جده، عن عمر مختصراً، ولم يقل ضرير البصر، والحديث ينفرد به ابن لهيعة. والله أعلم.

شواهد الحديث:

له شاهد دون الزيادة من حديث محمد بن يحيى بن حبان، سبق ذكره في أصل الحديث.

وله شاهد من حديث ابن عمر، سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٧٩.

(١) يزيد بن ركانة: هو وأبوه كلاهما صحابي، كما في الإصابة ٣٤٠/٦. أما محمد بن طلحة الذي ذكر في إسناده الطبراني فقد ترجم له المزي في تهذيب الكمال ٤٢١/٢٥، وذكر أنه روى عن سالم بن عبد الله بن عمر، وكلاً منهما توفي في أول خلافة هشام بن عبد الملك. فمن هذا يغلب على الظن أن أبيه (طلحة) كان معاصراً لابن عمر، فيكون الإسناد متصلاً.

أما إذا كان الفعل (كلم) مبني للمجهول -أي أن غير طلحة كلم عمر- فيكون الإسناد فيه انقطاع. والله أعلم.

(٢) بحث عنه في معجمي الطبراني الأوسط والصغير أكثر من مرة فلم أجده.

٧٩ [٢١٧] ثنا يحيى بن صاعد، نا عبد الجبار بن العلاء، نا سفيان، حدثني ابن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً، وكان قد سَفَعَ في رأسه مأمومة، فجعل رسول الله ﷺ له الخيار فيما يشترى ثلاثاً، وكان قد ثقل لسانه، فقال له رسول الله ﷺ: «(بع وقل لا خلاصة)». فكننت أسمعته يقول لا خذابة لا خذابة.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٣٣٧/٤، رقم ٢١١٧، ومسلم ١١٦٥/٣، رقم ١٥٣٣، وأبو داود ٢٨٢/٣، رقم ٣٥٠٠، والنسائي ٢٥٢/٧، رقم ٤٤٨٤، من حديث ابن عمر بلفظ: أن رجلاً ذكر لرسول الله ﷺ أنه يخدع في البيع، فقال له رسول الله ﷺ: «(إذا بعث فقل: لا خلاصة)»، فكان الرجل إذا باع يقول: لا خلاصة.

والحديث بالزيادة عند ابن ماجه ٧٨٩/٢، رقم ٢٣٥٥، لكن من حديث محمد بن يحيى بن حبان. **نوع الزيادة:**

له وجهان من الزيادة: الأول: بزيادة قوله: فجعل رسول الله ﷺ له الخيار فيما يشترى ثلاثاً. والثاني: مجيء هذه الزيادة عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار، البصري، أبوبكر، نزيل مكة. قال أبو حاتم: صالح، وقال مرة: شيخ. وقال النسائي: ثقة، وقال مرة: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان متقناً. وقال العجلي: ثقة سكن مكة. وقال ابن حجر في "التقريب": لا بأس به، من صغار العاشرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. م ت س. الجرح والتعديل ٣٢/٦، الثقات لابن حبان ٤١٨/٨، المعجم المشتمل ص ١٦٤، التهذيب ١٠٤/٦، التقريب ص ٣٣٢.
- سفيان: هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن إسحاق، هو محمد بن إسحاق بن يسار، أبوبكر المِطْلَبِي، مولا هم، المدني، نزيل العراق، إمام المغازي، صدوق يدلّس، من مدلسي المرتبة الرابعة كما وصفه ابن حجر وقال: مشهور بالتدليس عن الضعفاء والجهولين وعن شر منهم، وصفه بذلك أحمد والدارقطني وغيرهما، ورمي بالتشيع والقدر، من صغار الخامسة، مات سنة خمسين ومائة، ويقال بعدها. خ ت م ٤. التقريب ص ٤٦٧، تعريف أهل التقديس ص ٢٢٩، ٢٣٠، ينظر تهذيب الكمال ٤٠٥/٢٤-٤٢٩.

والمطلبي: بضم الميم، وتشديد الطاء المهملة وفتحها، وكسر اللام. هذه النسبة إلى المطلب بن عبدمناف. الأنساب ٣٢٦/٥.

○ نافع مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن إسحاق صدوق من مدلسي المرتبة الرابعة، وقد عنعن، لكنه صرح بالسماع في الطريق الآتية برقم ٨٠، فالإسناد حسن، ويرتقي بشواهد إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحميدي في المسند ٢/٢٩٢، رقم ٦٦٢، من طريق سفيان، عن محمد بن إسحاق به نحوه، إلا أنه قال: (منقذ) بدل: (حبان بن منقذ).
- وابن الجارود في المنتقى ص ١٩٧، رقم ٥٦٧، من طريق سفيان، عن محمد بن إسحاق به نحوه.
- والحاكم في المستدرک ٢/٢٢، في البيوع، من طريق سفيان، عن ابن إسحاق به مثله، وسكت عليه الحاكم، وقال الذهبي: صحيح.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٥/٢٧٣، في البيوع، باب الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار في البيع.. من طريق سفيان، عن ابن إسحاق به مثله، ومن طريق يونس بن بكير عن ابن إسحاق به نحوه.
- وفي المعرفة ٤/٢٨٣، رقم ٣٣٢٦، من طريق سفيان، عن ابن إسحاق به نحوه.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث محمد بن يحيى بن حبان.
- أخرجه ابن ماجه ٢/٧٨٩، رقم ٢٣٥٥. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٣/٥٢: هذا إسناد ضعيف لتدليس ابن إسحاق وقد عنعنه.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٤/٢٢٨.
- والبخاري في الكبير ٨/١٧ عند ترجمته لمنقذ بن عمرو المازني، وفي الصغير ١/٨٧، ٨٨.
- والبيهقي في الكبرى ٥/٢٧٣.

وله شاهد من حديث أنس لكن دون ذكر الخيار:

- أخرجه أبو داود ٢٨٢/٣، ٢٨٣، رقم ٣٥٠١.
- والترمذي ٥٤٣/٣، رقم ١٢٥٠، وقال: حسن صحيح غريب.
- والنسائي ٢٥٢/٧، رقم ٤٤٨٥.
- وابن ماجه ٧٨٨/٢، رقم ٢٣٥٤.
- والإمام أحمد في المسند ٢١٧/٣.
- وابن الجارود في المنتقى ص ١٩٧، رقم ٥٦٨.
- وابن حبان، الإحسان ٤٣٠/١١، رقم ٥٠٤٩، ٥٠٥٠.
- والدارقطني في سننه ٥٥/٣، رقم ٢١٨، ٢١٩.

الغريب:

- سَفَع: السفع علامة تغير، يقال: سفعت الشيء إذا جعلت عليه علامة. وسفعه بالعصا: ضربه.
- ينظر النهاية ٣٧٤/٢، لسان العرب ٢٨٢/٦.
- مأمومة: هي الشجة التي تبلغ أم الرأس. النهاية ٦٨/١.
- لا خلافة: أي لا خداع. النهاية ٥٨/٢، ينظر لسان العرب ١٦٥/٤.

تعليق:

قال النووي في شرح مسلم ١٧٧/١٠: اختلف العلماء في هذا الحديث، فجعله بعضهم خاصاً في حق حبان، وأن المغالبة بين المتبايعين لازمة، لا خيار للمغبون بسببها سواء قلت أم كثرت، وهذا مذهب الشافعي وأبي حنيفة وآخرين، وهي أصح الروايتين عن مالك، وقال البغداديون من المالكية: للمغبون الخيار لهذا الحديث، بشرط أن يبلغ الغبن ثلث القيمة، فإن كان دونه فلا، والصحيح الأول؛ لأنه لم يثبت أن النبي ﷺ أثبت له الخيار^(١)، وإنما قال له قل: «لا خلافة» أي لا خديعة، ولا يلزم من هذا ثبوت الخيار؛ ولأنه لو ثبت أو ثبت له الخيار، كانت قضية عين لا عموم لها، فلا ينفذ منه إلى غيره إلا بالدليل. والله أعلم.

(١) لكن الحديث بشواهد حسن لغیره، فيكون قد ثبت (بزيادة الخيار). والله أعلم.

٨٠ [٢٢٠] ثنا عبد الملك بن أحمد بن نصر الدقاق، والحسين بن إسماعيل قالا: نا محمد بن عمرو بن العباس الباهلي، نا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحاق، نا نافع، أن عبد الله بن عمر حدثه: أن رجلاً من الأنصار كان بلسانه لوثة، وكان لا يزال يغبن في البيوع، فأتى رسول الله ﷺ فذكر ذلك له، فقال: ((إذا بيعت فقل لا خلابة مرتين)).

قال محمد: وحدثني محمد بن يحيى بن حبان قال: هو جدي منقذ بن عمرو، وكان رجلاً قد أصابته آمة في رأسه، فكسرت لسانه ونازعتة عقله، وكان لا يدع التجارة ولا يزال يغبن، فأتى رسول الله ﷺ فذكر له ذلك، فقال: ((إذا بيعت فقل لا خلابة، ثم أنت في كل سلعة تبتاعها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارددها على صاحبها)).

وقد كان عمر عمرأ طويلاً، عاش ثلاثين ومائة سنة، وكان في زمن عثمان ابن عفان ؓ حين فشا الناس وكثروا، يتبايع البيع في السوق ويرجع به إلى أهله وقد غبن غبناً قبيحاً، فيلومونه ويقولون لم تبتاع؟ فيقول: أنا بالخيار إن رضيت أخذت، وإن سخطت رددت، قد كان رسول الله ﷺ جعلني بالخيار ثلاثاً، فيرد السلعة على صاحبها من الغد وبعد الغد، فيقول: والله لا أقبلها، قد أخذت سلعتي، وأعطيتني دراهم، قال يقول: إن رسول الله ﷺ قد جعلني بالخيار ثلاثاً، فكان يمر الرجل من أصحاب رسول الله ﷺ فيقول للتاجر: ويحك إنه قد صدق، إن رسول الله ﷺ قد كان جعله بالخيار ثلاثاً.

قال ونا محمد بن إسحاق، نا محمد بن يحيى بن حبان قال: ما علمت ابن الزبير جعل العهدة ثلاثاً إلا لذلك، من أمر رسول الله ﷺ في منقذ بن عمرو.

أصل الحديث:

حديث ابن عمر سبق ذكر أصله برقم ٧٩ دون اللفظة الزائدة. وحديث محمد بن يحيى بن حبان له أصل عند ابن ماجه ٧٨٩/٢، رقم ٢٣٥٥، بمثل لفظ الدارقطني فلا يعتبر زائداً.

نوع الزيادة:

بزيادة «مرتين»، في حديث ابن عمر.

رجال الإسناد:

- عبد الملك بن أحمد بن نصر بن سعيد، أبو الحسين الخياط، ويقال الدقاق. قال الخطيب: كان ثقة، مات سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٢٧/١٠ - ٤٢٨.
- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن عمرو بن العباس، أبوبكر الباهلي البصري. قال عبدالرحمن بن يوسف عنه: كان ثقة. مات سنة تسع وأربعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٢٧/٣.
- عبدالأعلى بن عبدالأعلى البصري السامي، بالمهمله، أبو محمد. ثقة، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٣٣١، ينظر تهذيب الكمال ٣٥٩/١٦ - ٣٦٢.
- محمد بن إسحاق بن يسار المظلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق من مدلسي المرتبة الرابعة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن إسحاق صدوق يدلس، لكنه صرح بالتحديث، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه باللفظة الزائدة.
وقد سبق تخريجه دون اللفظة الزائدة برقم ٧٨، ٧٩.

الغريب:

- كان بلسانه لوثة: أي تلجلج في كلامه. النهاية ٢٧٥/٤.
- يغبن: الغبن في البيع والشراء: الوكس، غبنه يغبنه غبناً أي خدعه. لسان العرب ١٥/١٠.
- والوكس: النقص. ينظر النهاية ٢١٩/٥.

٨١ [٢٢١] ثنا محمد بن أحمد بن الصلت الأَطروش^(١) من أصله، نا محمد بن خالد بن يزيد الراسبي، نا أبو ميسرة أحمد بن عبد الله بن ميسرة، نا أبو علقمة الفروي، نا نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((الخيار ثلاثة أيام)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الصلت الأَطروش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن خالد بن يزيد الراسبي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو ميسرة، أحمد بن عبد الله بن ميسرة. تقدمت ترجمته، تكلم فيه.
- أبو علقمة الفروي، عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي فروة الأموي، مولا هم، المدني. قال ابن معين: ثقة قد كتبت عنه. وقال أبو حاتم: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال ابن حجر في "التقريب": صدوق، من الثامنة، عُمر مائة سنة، مات سنة تسعين ومائة. بخ م د س. سؤالات ابن الجنيد ص ١٥٣، ١٥٤، الجرح والتعديل ١٥٥/٥-١٥٦، الثقات لابن حبان ٦١/٧، التقريب ص ٣٢١.
- نافع، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت^(٢).

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن خالد الواسطي ضعيف، وأحمد بن عبد الله بن ميسرة تكلم فيه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٧٤/٥، في البيوع، باب الدليل على أن لا يجوز شرط الخيار في البيع، من طريق محمد بن خالد الراسبي به مثله، وقال: هذا مختصر من حديث إسحاق.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٨/٤.

(١) في المطبوع: (الأطروش) بالسين المهملة، وما أثبت من (ج): ق ٣٤٦/ب، وكما في ترجمته.

(٢) كانت وفاته سنة ١١٧هـ، فكان عمر أبي علقمة عند وفاته سبعاً وعشرين سنة. وكلاهما مدني، فهو من شيوخه.

شواهد الحديث:

له شاهد من الحديث السابق عند الدارقطني برقم ٨٠، عند ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٨/١٤، رقم ١٨١٧٧، كلاهما من طريق ابن إسحاق، عن محمد بن يحيى بن حبان قال: قال: إنما جعل ابن الزبير عهدة الرقيق ثلاثة لقول رسول الله ﷺ لمنقذ بن عمرو: قال: «لا خلافة إذا بعت بيعاً فأنت بالخيار ثلاثاً».

تعليق:

قال الزيلعي في نصب الراية ٨/٤: استدل ابن الجوزي -للحنفية- في "التحقيق" في اشتراط الثلاث بحديث ابن عمر هذا، ثم بحديث حبان المتقدم، وأجاب عن حديث ابن عمر بأن فيه أحمد بن عبد الله بن ميسرة، وقد ضعفه الدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحل الاحتجاج به، وعن حديث حبان بأنه خاص به، قال: ثم التقدير بالثلاث خرج مخرج الغالب؛ لأن النظر يحصل فيها غالباً، وهذا لا يمنع الزيادة من الزيادة عند الحاجة، كما قدرت حجارة الاستنجا بالثلاث، ثم تجب الزيادة عند الحاجة. انتهى.

٨٢ [٢٢٢] ثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، نا إبراهيم بن سعيد الجوهري، أنا عبيد ابن أبي قرّة، عن ابن لهيعة، عن حبان بن واسع، عن أبيه، عن جده، قال: قال عمر لما استخلف: أيها الناس إني نظرت فلم أجد لكم في بيوعكم شيئاً أمثل من العهدة التي جعلها رسول الله ﷺ لحبان بن منقذ ثلاثة أيام وذلك في الرقيق.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٨٤/٣، رقم ٣٥٠٦، من حديث عقبة بن عامر: أن رسول الله ﷺ قال: «عُهدة الرقيق ثلاثة أيام». وعند ابن ماجه ٧٥٤/٢، رقم ٢٢٤٤، من حديث سمرة بن جندب.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن بهلول بن حسان بن سنان، أبو جعفر التنوخي، القاضي. ذكره الخطيب في تاريخه وقال: كان ثقة. وذكره القواس في جملة شيوخه الثقات، مات سنة ثمان عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٠/٤-٣٤.
- إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبيد بن أبي قرّة. قال ابن معين وابن المديني: ما كان به بأس. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما خالف. مات سنة خمس وخمسين ومائتين. سؤالات ابن الجنيّد ص ٤٢٩، ٤٣٠، الثقات لابن حبان ٣١/٨، تاريخ بغداد ٩٥/١١-٩٧، الميزان ٢٢/٣، الميزان ٢٢/٤، ١٢٣.
- قرّة: بضم القاف والراء المشددة. الإكمال ١١١/٧.
- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- حبان بن واسع. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، المازني. صحابي ابن صحابي، وقيل بل ثقة، من الثانية. ع. التقريب ص ٥٧٩.
- حبان بفتح أوله، وتشديد الموحدة، ابن منقذ بن عمرو الأنصاري. صحابي. الإصابة ٣١٧/١.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه ابن لهيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف. وقد سبق حديث ابن لهيعة هذا برقم ٧٨، إلا أنه لم يقل هناك: (وذلك في الرقيق) مما يدل على اضطرابه فيه، ولكن متن الحديث في عهدة الرقيق يرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن عمر رضي الله عنه بهذا اللفظ سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث عقبة بن عامر وسمرة بن جندب:

حديث عقبة بن عامر:

- أخرجه أبو داود كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٢٧/١٤، رقم ١٨١٧٥، ولفظه: «عهدة الرقيق ثلاثة أيام».
- والإمام أحمد في المسند ١٥٢/٤.
- والدارمي ١٦٦/٢، ١٦٧، رقم ٢٥٥٤، ٢٥٥٥.
- وابن عدي في الكامل ٢٥٠٤/٧.
- والبيهقي في الكبرى ٣٢٣/٥.
- كلهم بمثل لفظ ابن أبي شيبة.
- حديث سمرة بن جندب:
- أخرجه ابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- والطبراني في الكبير ٢١٠/٧، رقم ٦٨٧٤.

الغريب:

- معنى عهدة الرقيق ثلاثة أيام: أي ذمة العبد على البائع ثلاثة أيام، والمراد: أن المشتري يملك الرد على البائع بوجدان العيب إلى ثلاثة أيام، ويسعه الرد فيه. هذا قول أهل المدينة كابن المسيب والزهري، وبه أخذ مالك.
- وضعف أحمد بن حنبل الحديث، وقال: لا يثبت في العهدة حديث، وقالوا لم يسمع الحسن من عقبه شيئاً، والحديث مغكوك فيه، فمرة قال: عن سمرة، ومرة قال: عن عقبة. ينظر معالم السنن للخطابي - مع السنن - ١٥٦/٥، شرح السنة ١٤٩/٨، حاشية ابن ماجه ٧٥٤/٢.

[باب ما جاء في بيع دور مكة]

٨٣ [٢٢٣] ثنا أحمد بن محمد بن يونس^(١) الفزاري، نا محمد بن المغيرة حمدان، نا القاسم بن الحكم، نا أبو حنيفة، عن عبيد الله بن أبي زياد، عن أبي نجيح، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((مكة حرام وحرام بيع رباعها وحرام أجر بيوتها)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن يونس بن مسعدة، أبو العباس الفزاري الأصبهاني. قال الخطيب: كان ثقة، مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٢٣/٥.
- محمد بن المغيرة السُّكَّري، حمدان عن القاسم بن الحكم، وعبيد الله بن موسى، والطبقة. قال السليماني: فيه نظر. الميزان ٤٦/٤، ينظر نزهة الألباب ٢١١/١.
- والسكري: بضم السين المهملة، وفتح الكاف المشددة، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى بيع السُّكَّر وعمله وشرائه. الأنساب ٢٦٦/٣.
- القاسم بن الحكم بن كثير العمري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فيه لين.
- أبو حنيفة. تقدمت ترجمته. وهو فقيه مشهور ضعيف.
- عبيد الله بن أبي زياد القدّاح، أبو الحصين المكي، ليس بالقوي، من الخامسة، مات سنة خمسين ومائة. د ت ق. التقريب ص ٣٧١، ينظر تهذيب الكمال ٤١/١٩-٤٥.
- أبو نجيح، يسار المكي، مولى ثقيف، مشهور بكنيته، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس عشرة ومائة. التقريب ص ٦٠٧، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٨/٣٢-٢٩٩.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٣١/ب، (ب): ق ١٠٣/ب، (ج): ق ٣٤٦/ب (يوسف)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن المغيرة السكري، قال السليمانى: فيه نظر، وفيه القاسم بن الحكم صدوق فيه لين، وفيه عبيدا لله بن أبي زياد القداح ليس بالقوي، فالإسناد ضعيف. وقد ضعف الدارقطني في الرواية التالية رفعه وصححه أنه موقوف^(١). وقال: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً ووهم أيضاً في قوله: عبيدا لله بن أبي يزيد، وإنما هو ابن أبي زياد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٣/٢، في البيوع، من طريق محمد بن المغيرة، عن القاسم بن الحكم به مثله. وقال الحاكم: قد صحت الروايات أن رسول الله ﷺ دخل مكة صلحاً. وتعقبه الذهبي بقوله: عبيدا لله لين.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٥/٦، في البيوع، باب ما جاء في بيع دور مكة وكرائها ...، من طريق محمد بن المغيرة، عن القاسم بن الحكم به مثله. وقال البيهقي: كذا روي مرفوعاً، ورفعوه وهم، والصحيح أنه موقوف، قاله لي أبو عبد الرحمن السلمي، عن أبي الحسن الدارقطني.

الغريب:

- رباعها: بكسر الراء، والرَّبع بفتحها المنزل ودار الإقامة. ينظر النهاية ١٨٩/٢.

(١) أخرجه الدارقطني موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص. ينظر السنن ٥٧/٣، رقم ٢٢٥، ٢٢٦.

٨٤ [٢٢٤] ثنا الحسن^(١) بن سعيد بن الحسن بن يوسف المروزي قال: وجدت في كتاب جدي، نا محمد بن الحسن، نا أبو حنيفة، عن عبيد الله بن أبي يزيد^(٢)، كذا قال، عن أبي نجیح، عن ابن عمرو، عن النبي ﷺ أنه قال: ((إن الله حرم مكة، فحرام بيع رباعها، وأكل ثمنها، وقال: من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً فإنما يأكل ناراً)).

كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً، ووهم أيضاً في قوله عبيد الله بن أبي يزيد وإنما هو ابن أبي زياد القداح، والصحيح أنه موقوف.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ الحسن بن سعيد بن الحسن بن يوسف بن عبد الرحمن، أبو القاسم الوراق، يعرف بابن الهرش، مروزي الأصل. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٢٦/٧.

○ محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني، مولا هم. صاحب أبي حنيفة وإمام أهل الرأي، من بحور العلم والفقهاء. قال ابن معين: ليس بشيء. وذكر الخطيب البغدادي في تاريخه أن أبا الحسن الدارقطني سئل عنه فقال: قال عنه يحيى بن معين: كذاب. وقال فيه ابن حنبل نحو هذا، قال أبو الحسن: وعندني لا يستحق الترك. وقال الذهبي في "الميزان": لينة النسائي وغيره من قبل حفظه، قوياً في مالك. توفي سنة تسع وثمانين ومائة بالري. التاريخ لابن معين ٥١١/٢، تاريخ بغداد ١٨١/٢، السير ١٣٤/٩-١٣٦، الميزان ٥١٣/٣، اللسان ١٢٢-١٢١/٥.

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق.

(١) في المطبوع: (الحسين)، وما أثبت من (ج): ق ٣٤٦/ب، وكما في ترجمته.

(٢) الصواب كما ذكر الدارقطني عقب الحديث أنه ابن أبي زياد وليس يزيد، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الحسن الشيباني لينة النسائي وغيره من قبل حفظه، وفيه عبيدا لله بن أبي زياد ليس بالقوي، فالإسناد ضعيف. وقال الدارقطني عقب الحديث: كذا رواه أبو حنيفة مرفوعاً ووهم أيضاً في قوله عبيدا لله بن أبي يزيد وإنما هو ابن أبي زياد القداح والصحيح أنه موقوف. وقال البيهقي: رفعه وهم.

تخريج الحديث:

- أخرجه محمد بن الحسن الشيباني في كتاب الآثار ص ١٧٢، ١٧٣، رقم ٧٧٨. قال أخبرنا أبو حنيفة، عن عبيدا لله^(١) بن أبي زياد، عن ابن أبي نجيح، عن ابن عمرو^(٢) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ وذكره.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٦، في البيوع، باب ما جاء في بيع دور مكة ... من طريق القاسم بن الحكم العرني، عن أبي حنيفة به نحوه، دون قوله: «من أكل من أجر بيوت مكة ... الحديث». قال البيهقي: كذا روي مرفوعاً ورفعته وهم، والصحيح أنه موقوف قاله لي أبو عبد الرحمن السلمي، عن أبي الحسن الدارقطني. وأخرجه موقوفاً على عبد الله بن عمرو بن العاص:
- ابن أبي شيبه في مصنفه ٣/٣٣٠، رقم ١٤٦٨٤^(٣)، من طريق عيسى بن يونس، عن عبيدا لله بن أبي زياد به ولفظه: «الذين يأكلون أجور بيوت مكة إنما يأكلون في بطونهم ناراً».
- والدارقطني ٥٧/٣، رقم ٢٥٥، ٢٦٦، من طريق عيسى بن يونس، ومحمد بن ربيعة، عن عبيدا لله بن أبي زياد به بلفظ: «إن الذي يأكل كراء بيوت مكة إنما يأكل في بطنه ناراً».
- والفاكهي في أخبار مكة ٣/٢٤٦، رقم ٢٠٥١، ٢٠٥٢، من طريق أيمن بن نابل، ومحمد بن ربيعة، عن عبيدا لله بن أبي زياد القداح به بلفظ: «من أكل كراء بيوت مكة فإنما يأكل ناراً».

(١) في المطبوع: (عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته، وكما في الأسانيد التي مرت.

(٢) في المطبوع: (عمر)، والصواب ما أثبت كما في روايات الحديث.

(٣) مصنف ابن أبي شيبه بتحقيق كمال يوسف الخوت.

٨٥ [٢٢٧] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد، نا عبد الله بن نمير، نا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، عن أبيه، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((مكة مناخ، لاتباع رباعها ولاتؤاجر بيوتها)).

إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف، ولم يروه غيره.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن نمير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، الكوفي. ضعيف، من السابعة. ت. ق. التقريب ص ١٠٥.
- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي، الكوفي. قال يحيى بن سعيد: لم يكن بالقوي. وقال أحمد: لا بأس به. وروى عباس عن يحيى: ضعيف. قال ابن عدي: أحاديثه صالحة، يحمل بعضها بعضاً، وحديثه يكتب في الضعفاء. قال ابن حجر في "التقريب": صدوق لين الحفظ. من الخامسة. م ٤، الكامل لابن عدي ٢١٧/١-٢١٩، الميزان ٦٧/١، التهذيب ١٦٧/١، التقريب ص ٩٤.
- عبد الله بن باباه: بموحدين بينهما ألف ساكنة، يقال بتحتانية بدل الألف، ويقال بحذف الهاء، المكي، ثقة، من الثانية. م ٤. التقريب ص ٢٩٦.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي ضعيف، وإبراهيم بن مهاجر البجلي صدوق فيه لين، فالإسناد ضعيف. ومضى أن الصواب وقفه كما في الحديث السابق.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه العقيلي في الضعفاء ٧٣/١، من طريق إسماعيل بن إبراهيم البجلي به ولفظه: «مكة مراح لا يباع رباعها»، وقال لا يتابع عليه (أي إسماعيل).
- وابن عدي في الكامل ٢٨٥/١، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر قال: سمعت أبي يذكر عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ قال: «لا تحل إجارتها، ولا بيع رباعها» يعني مكة. قال ابن عدي: وإسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر في حديثه بعض النكرة وأبو ه خيره منه.
- والحاكم في المستدرک ٥٣/٢، في البيوع، من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر به مثله. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: إسماعيل ضعفوه.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٥/٦، في البيوع، باب ما جاء في بيع دور مكة ... من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر به مثله، وقال: إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر ضعيف وأبو ه غير قوي، واختلف عليه فروي عنه هكذا وروي عنه عن أبيه، عن مجاهد، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً ببعض معناه.

الغريب:

- مكة مناخ: المناخ بضم الميم آخره معجمة، موضع الإناخة. ينظر المصباح المنير ص ٦٢٩.

[باب ما جاء في المفلس]

٨٦ [٢٣٤] ثنا علي بن إبراهيم المستملي، نا محمد بن إسحاق بن خزيمة، نا محمد بن زياد بن عبيد الله، نا مسلم بن خالد الزنجي، حدثنا زيد بن أسلم، عن ابن البيلماني، عن سُرْق قال: كان لرجل مال علي، أو قال: علي دين، فذهب بي إلى رسول الله ﷺ فلم يصب لي مالاً، فباعني منه أو باعني له. خالفه ابنا زيد بن أسلم^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن إبراهيم بن عيسى، أبو الحسن المستملي، المعروف بالنجاد. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. توفي سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٢٣٨-٢٣٩.
- محمد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر، الحافظ الحجة الفقيه، شيخ الإسلام، إمام الأئمة، أبو بكر السلمي النيسابوري الشافعي صاحب التصانيف. مات سنة إحدى عشرة وثلاثمائة. السير ١٤/٣٦٥-٣٨٢، تذكرة الحفاظ ٢/٧٢٠.
- محمد بن زياد بن عبيد الله الزياتي، أبو عبد الله البصري، يلقب يُؤيُّ، بتحتانيتين مضمومتين. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وضعفه ابن منده وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ. من العاشرة، مات في حدود الخمسين ومائتين. خ. ق. الثقات لابن حبان ٩/١١٤، الميزان ٣/٥٥٢، التهذيب ٩/١٦٨-١٦٩، التقريب ص ٤٧٨.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة يرسل.

(١) كما في الحديث الآتي برقم ٨٧.

○ عبد الرحمن بن البيلماني، مولى عمر، مدني نزل حرّان. ضعيف، من الثالثة. ٤. التقريب ص ٣٣٧.

○ سُرَّق، بالضم وتشديد الراء، ابن أسد الجهني، وقيل غير ذلك في نسبه. صحابي سكن مصر ثم الإسكندرية. ق. التقريب ص ٢٢٩.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن زياد بن عبيد الله الزيادي، صدوق يخطئ، وفيه مسلم الزنجي، صدوق كثير الأوهام، وخالفه عبد الرحمن وعبد الله ابنا زيد بن أسلم فروياه على غير هذا الوجه فهو منكر من هذا الوجه كما أن في إسناده ابن البيلماني ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٦٥/٧، ١٦٦، رقم ٦٧١٦، من طريق مسلم بن خالد، عن زيد ابن أسلم، عن عبد الرحمن بن البيلماني قال: كنت بمصر، فقال لي رجل: ألا أدلك على رجل من أصحاب رسول الله ﷺ؟ قلت: بلى فأشار إلى رجل بجنبه، فقلت من أنت يرحمك الله؟ قال: أنا سُرَّق. فقلت: سبحان الله ما ينبغي أن تسمى بهذا الاسم وأنت رجل من أصحاب رسول الله ... ثم ذكر نحو القصة.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٤٢/٤ وقال: فيه مسلم بن خالد الزنجي وثقه ابن معين وابن حبان وضعفه جماعة.

٨٧ [٢٣٥] ثنا علي بن إبراهيم، نا ابن خزيمة، نا أبو الخطاب زياد بن يحيى الحساني، نا مرحوم بن عبدالعزيز، حدثني عبدالرحمن بن زيد بن أسلم وعبدالله بن زيد، عن أبيهما أنه كان في غزاة فسمع رجلاً ينادي آخر يقول: ياسرُّق ياسرُّق، فدعاه فقال: ما سرُّق؟ فقال: سمانيه رسول الله ﷺ إني اشتريت من أعرابي ناقة، ثم تواريت عنه، فاستهلك ثمنها فجاء الأعرابي يطلبني، فقال له الناس: أنت رسول الله ﷺ فاستعدي عليه، فأتى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن رجلاً اشترى مني ناقة ثم توارى عني فما أقدر عليه، قال: ((اطلبه))، قال: فوجدني فأتى بي النبي ﷺ وقال: يا رسول الله إن هذا اشترى مني ناقة، ثم توارى عني، فقال: ((اعطه ثمنها))، قال فقلت: يا رسول الله استهلكته، فقال رسول الله ﷺ: ((فأنت سرُّق))، ثم قال للأعرابي: ((اذهب فبعه في السوق وخذ ثمن ناقتك))، فأقامني في السوق فأعطى في ثمناً، فقال للمشتري: ماتصنع به؟ قال: اعتقه، فاعتقني الأعرابي.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن إبراهيم، وابن خزيمة. تقدمت الترجمة لهما في الحديث السابق.
- أبو الخطاب، زياد بن يحيى الحساني، النُّكُري، بضم النون، البصري، ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وخمسين ومائتين. ع. التقريب ص ٢٢١.
- مَرْحُوم بن عبدالعزيز بن مهران العطار، الأموي، أبو محمد البصري. ثقة، من الثامنة، مات سنة ثمان وثمانين ومائة، وله خمس وثمانون. ع. التقريب ص ٢٥٢.
- عبدالرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، مولا هم. ضعيف، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. ت. ق. التقريب ص ٣٤٠.

.....

- عبد الله بن زيد بن أسلم العدوي، أبو محمد، المدني. صدوق فيه لين، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة. بخ. ت س. التقريب ص ٣٠٤.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن زيد بن أسلم ضعيف، إلا أنه توبع برواية أخيه عبد الله وهو صدوق فيه لين، فيتقوى، وزيد يرسل إلا أنه صرح هنا بحضور الغزاة والسماع، فالإسناد حسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ، وسيأتي تخريجه بنحوه في الحديث الآتي.

الغريب:

- فاستعدي عليه: استعدي عليه السلطان أي استعان به فأنصفه منه. لسان العرب ٩/٩٧.

٨٨ [٢٣٦] ثنا علي، نا محمد بن إسحاق بن خزيمة، نا بُنْدَار، نا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، نا زيد^(١) بن أسلم قال: رأيت شيخاً بالأسكندرية يقال له سُرْق، فقلت: ما هذا الاسم، فقال: اسم سمانيه رسول الله ﷺ ولن أدعه، قلت: لم سماك؟ قال: قدمت المدينة فأخبرتهم أن مالي يقدم، فبايعوني فاستهلك أموالهم، فأتوا بي إلى رسول الله ﷺ فقال لي: ((أنت سُرْق))، وباعني بأربعة أبعرة، فقال الغرماء للذي اشتراني: مات صنع به؟ قال: أعتقه، قالوا: فلسنا بأزهد منك في الأجر، فاعتقوني بينهم، وبقي اسمي.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن إبراهيم وابن خزيمة. تقدمت الترجمة لهما في الحديث السابق برقم ٨٥.
- بُنْدَار: هو محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبو بكر. ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله بضع وثمانون سنة. ع. التقريب ص ٤٩٦.
- عبد الصمد بن عبد الوارث. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، مولى ابن عمر. صدوق يخطئ، من السابعة. خ د ت س. التقريب ص ٣٤٤.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، صدوق يخطئ، وقد أخطأ فيه في قوله: (باعني بأربعة أبعرة)، والصواب رواية ابني زيد بن أسلم وليس فيها أنه باعه، فالإسناد ضعيف، وفي المتن نكارة. والله أعلم.

(١) في المطبوع: (يزيد)، والصواب ما أثبت كما في الأسانيد السابقة، وكما في ترجمته.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٤/٢، في البيوع، من طريق محمد بن إسحاق بن خزيمة، عن محمد بن بشار، عن عبد الصمد بن عبد الوراث، عن عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار، عن زيد ابن أسلم فذكره.
- قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

[باب ما جاء في أجر الراقى]

٨٩ [٢٤٧] ثنا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا القاسم بن عيسى الطائي، نا هارون بن مسلم أبو الحسين العجلي، عن عبيد الله بن الأخنس، عن ابن أبي ملكية، عن ابن عباس قال: بينما ركب فيهم ناس من أصحاب رسول الله ﷺ، إذ عرض لهم رجل فقال: إن زعيم الحي لسليم يعني لديفاً، فهل فيكم من راق؟ فانطلق رجل منهم فرقاه على شاء، ثم جاء بها إلى أصحابه، فقالوا بم رقيته؟ قال رقيته بأم الكتاب، فقالوا: أخذت على كتاب الله أجراً، فلم يقربوا شيئاً مما أصاب، فلما قدموا على رسول الله ﷺ قالوا: يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً، فحدثه الرجل بما صنع، فقال رسول الله ﷺ: ((وما يدريك أنها رقية)) يعني أم الكتاب ثم قال: ((إن أحق ما أخذتم عليه أجراً كتاب الله عز وجل)).

أخرج في الصحيح.

أصل الحديث:

للهديث أصل عند الستة عدا النسائي، فأخرجه البخاري من حديث ابن عباس، لكن دون الزيادة، ينظر الفتح ١٠/١٩٨، ١٩٩، رقم ٥٧٣٧.

وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري بالزيادة البخاري، ينظر الفتح ٤/٤٥٣، رقم ٢٢٧٦، ١٠/١٩٨، رقم ٥٧٣٦. ومسلم ٤/١٧٢٨، رقم ٢٢٠١، (٦٥، ٦٦). وأبي داود ٣/٢٦٥، رقم ٣٤١٨، ٣٤١٩، ٤/١٤، رقم ٣٩٠٠. والترمذي ٤/٣٩٨، رقم ٢٠٦٣.

وابن ماجه ٢/٧٢٩، رقم ٢١٥٦. وفيها الزيادة بلفظ: «أو علمت أنها رقية».

نوع الزيادة:

زيادة من وجهين:

الأول: بزيادة قوله: «وما يدريك أنها رقية» يعني أم الكتاب.

الثاني: مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- علي بن عبد الله بن مَبَشَّر، أبو الحسن الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد بن حَبَان، أبو جعفر القَطَّان الواسطي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وخمسين ومائتين، وقيل قبلها. خ م د س ق. التقريب ص ٨٠، ينظر السير ١٢/٢٤٤.
- القاسم بن عيسى بن إبراهيم، الطائي، الواسطي. قال الآجري عن أبي داود: تغير عقله. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق تغير، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين. مد. الثقات لابن حبان ٩/١٨، تهذيب الكمال ٢٣/٤٠٢، ٤٠٣، التهذيب ٨/٢٣٧، التقريب ص ٤٥١.
- هارون بن مسلم بن هُرْمُز العجلي، صاحب الحَنَاء، أبو الحسين البصري. قال أبو حاتم: فيه لين. وقال الحاكم: ثقة. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، من التاسعة. الجرح والتعديل ٩/٩٤، التقريب ص ٥٦٩، الميزان ٤/٢٨٦.
- عبيد الله بن الأَخْنَس النخعي، أبو مالك الخَزَّاز. قال أبو الحسن الميموني عن أحمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين، وأبو داود، والنسائي: ثقة. وقال ابن الجنيد والدوري عن ابن معين: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ كثيراً. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق. من السابعة. ع. سؤالات ابن الجنيد ص ٢٧٢، تاريخ يحيى بن معين ٢/٣٨٠، الجرح والتعديل ٥/٣٠٧، الثقات لابن حبان ٧/١٤٧، تهذيب الكمال ١٩/٥-٦، التقريب ص ٣٦٩.
- ابن أبي مليكة: هو عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة، بالتصغير، ابن عبد الله بن جُدعان، يقال اسم أبي مليكة: زهير، التيمي، المدني، أدرك ثلاثين من الصحابة، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة. ع. التقريب ص ٣١٢.

الحكم على الإسناد:

فيه القاسم بن عيسى الطائي صدوق تَغَيَّر^(١)، فالإسناد حسن، ويرتقي بالشواهد إلى الصحيح لغيره.

(١) لم أقف على من ذكر أن سماع أحمد بن سنان منه كان قبل تغيره، والغالب أنه سمع منه قبل تغيره حيث أن كلا منهما واسطي، والفرق بين وفاتيهما ١٩ سنة. والله أعلم.

تخریجة:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عباس بهذه الزيادة.
وأخرجه من دونها:

- البخاري كما ذكر في أصل الحديث.
- ابن حبان، ينظر الإحسان ٥٤٦/٧، ٥٤٧، رقم ٥١٤٦.
- البيهقي في الكبرى ١٢٤/٦، ٢٤٣/٧.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث أبي سعيد الخدري عند الستة إلا النسائي، سبق ذكره في أصل الحديث.

- وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک ٥٩٩/١، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه بهذه السياقة ...
- والبيهقي في الكبرى ١٢٤/٦.
- والبعوي في شرح السنة ٤٤٨/٤-٤٥٠، رقم ١١٨٩.

[باب ما جاء في النهي عن التفريق بين السبئي بالبيع]

٩٠ [٢٤٩] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا إسماعيل بن أبي الحارث، نا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، ثنا شعبة، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي عليه السلام قال: قدّم على النبي ﷺ بسبي، فأمرني ببيع أخوين فبعتهما، وفرقت بينهما، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فقال: ((أدركهما فارتجعهما، وبعهما جميعاً ولا تفرق بينهما)).

أصل الحديث:

النهي عن التفريق بين السبي له أصل عند الزمذي ٥٧١/٣، ٥٧٢، رقم ١٢٨٤، وابن ماجه ٧٥٥/٢، ٧٥٦، رقم ٢٢٤٩، من حديث علي قال: وهب لي رسول الله ﷺ غلامين أخوين، فبعتهما. فقال لي رسول الله ﷺ: «يا علي ما فعل غلامك؟» فأخبرته، فقال: «رُدُّهُ رُدَّهُ».

نوع الزيادة:

زيادة: فأمرني ببيع أخوين، وبزيادة قوله ﷺ: «وبعهما جميعاً ولا تفرق بينهما»، وليس فيه ذكر الهبة^(١).

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن أبي الحارث: أسد بن شاهين البغدادي، أبو إسحاق. صدوق، من الحادية عشرة. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. د. ق. التقریب ص ١٠٦، ينظر تهذيب الكمال ٤٢/٣.

(١) قال الهيثمي في المجمع ١٠٧/٤: لعلي عند أبي داود أن النبي ﷺ وهبهما له وأنه باع أحدهما.

○ عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي، مولا هم، البصري. قال أحمد: كان يحيى بن سعيد حسن الرأي فيه، وقال ابن معين: لا بأس به، وقال مرة: ثقة. وقال الساجي: صدوق ليس بالقوي عندهم. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم وهو يحتمل. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه محله الصدق. وقال ابن سعد: كان صدوقاً إن شاء الله تعالى. وقال الدارقطني: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس، وكذا قال ابن عدي. وقال الحسن ابن سفيان: ثقة. وقال البزار: ليس بقوي، وقد احتمل أهل العلم حديثه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، ربما أخطأ، أنكروا عليه حديثاً في العباس يقال دلّسه عن ثور، من التاسعة. مات سنة أربع، ويقال سنة ست ومائتين. ع م ٤. التهذيب ٦/٤٥٠/٤٥٣، التقريب ص ٣٦٨.

○ شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي، مولا هم، أبو بسطام الواسطي. ثقة حافظ متقن كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، من السابعة. مات سنة ستين ومائة. ع. التقريب ص ٢٦٦.

○ الحكم بن عتيبة الكندي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت، إلا أنه ربما دلس.
○ عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي. ثقة، من الثانية، اختلف في سماعه من عمر. مات بوقعة الجمام سنة ثلاث وثمانين، وقيل إنه غرق. ع. التقريب ص ٣٤٩.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الوهاب بن عطاء الخفاف صدوق ربما أخطأ، واختلف على عبد الوهاب فيه فرواه مرة عن شعبة، عن الحكم، ومرة عن سعيد، عن رجل، عن الحكم^(١)، قال الدارقطني^(٢): وهو المحفوظ. وقال ابن القطان^(٣): رواية شعبة صحيحة لا عيب لها، وهي أولى ما اعتمد في هذا الباب.

(١) ينظر تخريجه عند الإمام أحمد كما سيأتي.

(٢) العلل ٣/٢٧٥.

(٣) بيان الوهم والإيهام ٥/٣٩٦.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١/١٢٦، ١٢٧، من طريق عبد الوهاب، عن سعيد، عن رجل، عن الحكم بن عتيبة^(١)، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن علي أنه قال: أمرني رسول الله ﷺ أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما ففرقت بينهما فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «أدرکہما فارتجعهما ولا تبعهما إلا جميعاً ولا تفرق بينهما».
- وأخرجه أيضاً في ١/٩٧، ٩٨، من طريق محمد بن جعفر، عن سعيد^(٢) - يعني ابن أبي عروبة، عن الحكم بن عتيبة به فذكره.
- والحاكم في المستدرک ٢/٥٤، في البيوع، من طريق عبد الوهاب بن عطاء، عن شعبة، عن الحكم به مثله. وقال: هذا حديث غريب صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٩/١٢٧، في السير، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع، من طريق عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة به مثله. ثم أخرجه من طريق عبد الوهاب، عن سعيد، عن الحكم بن عتيبة فذكره بنحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١٠٧، وقال: رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.

الغريب:

- السبي: النهب وأخذ الناس عبيداً وإماءً. النهاية ٢/٣٤٠، ينظر لسان العرب ٦/١٦٦.

(١) في المطبوع: (عقبة)، والصواب ما أثبت كما في الأسانيد الأخرى.

(٢) في المطبوع: (شعبة)، والصواب ما أثبت كما في الإسناد الذي عند البيهقي.

٩١ [٢٥٣] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا عبد الرحمن بن يونس السراج، نا أبوبكر بن عياش، نا سليمان التيمي، عن طليق بن محمد، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: ((ملعون من فرق)).
قال أبوبكر: هذا مبهم، وهذا عندنا في السبي والولد.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٧٥٦/٢، رقم ٢٢٥٠، من حديث أبي موسى ﷺ ولفظه: لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالدة وولدها وبين الأخ وأخيه.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الرحمن بن يونس بن محمد الرقي، أبو محمد السراج. قال أحمد: ما علمت منه إلا خيراً. وقال الدارقطني: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما خالف وأخطأ. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة حدثنا عنه ابن المحاملي وغيره. وقال الأزدي: لا يصح حديثه. وقال الحافظ في "التقريب": لا بأس به، من العاشرة، مات سنة ست وأربعين ومائتين، أو بعدها. الثقات لابن حبان ٣٨٢/٨، التهذيب ٣٠٢/٦، ٣٠٣، التقريب ص ٣٥٣.
- أبوبكر بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه لما كبر ساء حفظه.
- سليمان بن طرخان التيمي، أبو المعتمر البصري. ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وهو ابن سبع وتسعين. ع. التقريب ص ٢٥٢، ينظر تهذيب الكمال ٥/١٢-١٢.
- طليق بن عمران بن حصين، ويقال ابن محمد بن عمران. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الدارقطني: لا يحتج به. وقال المنذري: لم يسمع من عمران. وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول، من السادسة. ق. الثقات لابن حبان ٤٩٤/٦، الميزان ٣٤٥/٢، التهذيب ٣٤/٥، التقريب ص ٢٨٤، ينظر الترغيب والترهيب ٥١/٤.
- طليق: بالفتح، تبصير المنتبه ٨٦٦/٣، وقال في التقريب: طليق بالتصغير.

الحكم على الإسناد:

فيه طليق مقبول ولم يسمع من عمران فهو منقطع، والإسناد ضعيف، ويتقوى بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٥/٢، في البيوع، من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية، عن عبد الرحمن بن يونس السراج به مثله. وقال الحاكم: هذا إسناد صحيح ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. وذكر أيضاً أن تفسيره في حديث أبي أيوب الأنصاري^(١).
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٢٨/٩، في السير، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع، من طريق عبد الله بن محمد بن ناجية، عن عبد الرحمن بن يونس السراج به مثله. وقال البيهقي: كذا قاله أبو بكر بن عياش وقيل عنه عن طليق^(٢) بن محمد.
- وذكره المنذري في الترغيب ٥١/٤، رقم ٢٦٢٣، في البيوع، باب الترهيب من التفريق بين الوالدة وولدها بالبيع ونحوه، من حديث عمران بن حصين.
- وقال المنذري: رواه الدارقطني من طريق طليق بن محمد عنه، وطليق - مع ما قيل فيه - لم يسمع من عمران.
- وذكره الزيلعي في نصب الرأية ٢٥/٤ وقال: ذكر الدارقطني^(٣) فيه اختلافاً على طليق، فمنهم من يرويه: عن طليق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ومنهم من يرويه: عن طليق، عن عمران بن حصين، ومنهم من يرويه: عن طليق: عن النبي ﷺ رسلاً، وهكذا ذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني، ثم قال: وقد اختلف فيه على طليق، فرواه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، عن طليق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، ورواه أبو بكر بن عياش، عن التيمي، عن طليق، عن عمران بن حصين، وغير ابن عياش يرويه عن سليمان التيمي، عن النبي ﷺ رسلاً، وهو المحفوظ عن التيمي. انتهى كلامه.
- قال ابن القطان^(٤): وبالجملة فالحديث لا يصح؛ لأن طليقاً لا يعرف حاله، وهو خزاعي، انتهى كلامه.

(١) سيأتي تخريجه في الشواهد.

(٢) تصحف في المطبوع إلى (طلق)، وصوابه ما أثبت كما في إسناد الدارقطني، وكما في ترجمته.

(٣) ينظر العلل للدارقطني ٢١٧/٧، ٢١٨، رقم ١٣٠١.

(٤) ينظر بيان الوهم والإيهام ٣٢٤/٢.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي موسى الأشعري، وأبي أيوب الأنصاري.
- حديث أبي موسى الأشعري:
- أخرجه ابن ماجه، وقد سبق ذكره في أصل الحديث. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ٣/٣٢: هذا إسناد ضعيف لضعف طليق بن عمران، وإبراهيم بن إسماعيل.
 - وابن أبي شيبة في مصنفه ٧/١٩٣، رقم ٢٨٦٠، بلفظ: نهى أن يفرق بين الأمة وولدها في البيع.
 - والبيهقي في الكبرى ٩/١٢٨، بلفظ: «لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالد وبين ولده وبين الأخ وبين أخيه».
 - والدارقطني ٣/٦٧، رقم ٢٥٥.
 - حديث أبي أيوب الأنصاري:
 - أخرجه الترمذي ٣/٥٧١، رقم ١٢٨٣، بلفظ: «من فرق بين الوالدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة». وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب، ٤/١٣٤، رقم ١٥٦٦.
 - والإمام أحمد في المسند ٥/٤١٣، ٤١٤.
 - والدارمي ٢/١٤٦، رقم ٢٤٨٢.
 - والطبراني في الكبير ٤/١٨٢، رقم ٤٠٨٠.
 - والحاكم في المستدرک ٢/٥٥، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي.
 - والبيهقي في الكبرى ٩/١٢٦.
 - كلهم بمثل لفظ الترمذي.
 - وذكره المنذري في الترغيب ٤/٥١، رقم ٢٦٢٢.
 - والقضاعي في مسند الشهاب ص ٢٨٠، رقم ٤٥٦.
 - والزبلي في نصب الراية ٤/٢٣، ٢٤.
 - وابن حجر في التخليص ٣/١٥.

٩٢ [٢٥٤] ثنا أبو صالح الأصبهاني، نا محمد بن عيسى الزجاج الأصبهاني، نا عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن طليق بن عمران، عن أبي بردة، عن أبي موسى قال: نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأخ وأخيه، والوالد وولده.

أصل الحديث:

تقدم برقم ٩١.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: (نهى)، بدل: (لعن).

رجال الإسناد:

- أبو صالح الأصبهاني: هو عبدالرحمن بن سعيد بن هارون. سكن بغداد، ذكره الخطيب في تاريخه وقال: كان ثقة. مات سنة أربع وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٨٨/١٠، ذكر أخبار أصبهان ١١٣/٢.
- محمد بن عيسى بن خالد الزجاج، إمام الجامع أبو عبد الله، ثقة مأمون، حدث عن عبيد الله بن موسى، وأبي نعيم وغيرهما. ذكر أخبار أصبهان ١٩٥/٢.
- عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمَّع الأنصاري، أبو إسحاق المدني، ضعيف، من السابعة. خت. ق. التقريب ص ٨٨، ينظر التهذيب ١٠٥/١.
- طليق بن عمران. تقدمت ترجمته، وهو مقبول.
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري، قيل اسمه عامر، وقيل الحارث، ثقة، من الثالثة، مات سنة أربع ومائة، وقيل غير ذلك، جاز الثمانين. ع. التقريب ص ٦٢١.

الحكم على الإسناد:

فيه طليق بن عمران مقبول، وقد اضطرب في إسناده فتارة يرويه عن عمران، وتارة عن أبي بردة، وفيه إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٩٣/٧، رقم ٢٨٦٠، في البيوع والأقضية، باب في التفريق بين الوالد وولده، من طريق عبيدا لله، عن إبراهيم بن إسماعيل به ولفظه: أن النبي ﷺ نهى أن يفرق بين الأمة وولدها في البيع.
- وأخرجه بلفظ: (لعن) بدل: (نهى):
- ابن ماجه كما ذكر في أصل الحديث السابق.
- والبيهقي في الكبرى ١٢٨/٩، في السير، باب من قال لا يفرق بين الأخوين في البيع، من طريق عبيدا لله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل به.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عبادة بن الصامت سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢٥٨/٩٤.
- وله شواهد أخرى من حديث عمران بن حصين، وأبي أيوب الأنصاري سبق تخرجها برقم ٢٥٣/٩١.

٩٣ [٢٥٧] ثنا محمد بن عمرو البخري، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا يحيى بن ميمون، عن أبي سعيد^(١) البلوي، عن حريث بن سليم العذري، عن أبيه قال: سألت رسول الله ﷺ عن من فرق بين السبي بين الوالد والولد، قال: ((من فرق بينهم، فرق الله تعالى بينه وبين الأحبة يوم القيامة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٥٧١/٣، رقم ١٢٨٣، ١٣٤/٤، رقم ١٥٦٦، من حديث أبي أيوب الأنصاري، ولفظه: «من فرق بين الوالدة وولدها، فرق الله بينه وبين أحبه يوم القيامة».

نوع الزيادة:

مجئمة عن صحابي آخر، ولفظ: «الوالد» بدل: «الوالدة».

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو البخري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي، أبو أيوب التمار البصري. نزيل بغداد، متروك، من الثامنة، مات في حدود التسعين ومائة. د. التقريب ص ٥٩٧، ينظر تهذيب الكمال ١٠/٣٢.
- أبو سعيد البلوي: وأبو سعد البلوي، لم أقف لأحدهما على ترجمة.
- حريث: رجل من بني غُدرة، اختلف في اسم أبيه، ف قيل سليم، أو سليمان أو عمارة، مختلف في صحبته، من الثالثة. د. ق. التقريب ص ١٥٦، ينظر تهذيب الكمال ٥/٥٦٥.
- سليم العذري: قال أبو حاتم: قدم في وفد غُدرة، كانوا اثني عشر فأسلموا. وذكره الحافظ في "الإصابة" وذكر له هذا الحديث، ثم قال: لا أدري هل هو سليم بن مالك، أو سليم بن عيش، أو هو ثالث غيرهما. الجرح والتعديل ٢٠٨/٤، الإصابة ١٢٦/٣.

(١) في المطبوع: (أبي سعيد)، وفي المخطوط (ج): ق ٣٥٢/أ: (أبي سعد) ولم يتبين لي الصواب.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن ميمون، والواقدي كلاهما متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث حريث بن سليم العذري عن أبيه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٤/٤، وقال بعد أن عزاه للدارقطني: والواقدي فيه مقال.

٩٤ [٢٥٨] ثنا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، نا أحمد بن الهيثم بن خالد العسكري، نا عبدالله بن عمرو بن حسان، نا سعيد بن عبدالعزيز قال: سمعت مكحولاً يقول: نا نافع بن محمود بن الربيع، عن أبيه أنه سمع عبادة بن الصامت يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم وولدها، فقليل يارسول الله إلى متى؟ قال: ((حتى يبلغ الغلام، وتحيض الجارية)). عبدالله هذا هو الواقعي، وهو ضعيف الحديث، رماه علي بن المديني بالكذب، ولم يروه عن سعيد غيره.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى بن علي الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن الهيثم بن خالد، أبو جعفر البزاز العسكري. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: كان ثقة، مات سنة ثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/١٩٢، ١٩٣.
- عبدالله بن عمرو بن حسان الواقعي. قال ابن المديني: كان يضع الحديث. وكذبه الدارقطني. وقال أبو حاتم: ليس بشيء ضعيف الحديث كان لا يصدق. وقال ابن عدي: وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق، أحاديثه كلها مقلوبات. الجرح والتعديل ٥/١١٩، الكامل لابن عدي ٤/١٥٦٩، الميزان ٢/٤٦٨، اللسان ٣/٣٢٠.
- سعيد بن عبدالعزيز التتوخي، الدمشقي. ثقة إمام، سواه الإمام أحمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، لكنه اختلط في آخر أمره^(١). من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة، وقيل بعدها، وله بضع وسبعون. بخ م ٤. التقريب ص ٢٣٨، ينظر تهذيب الكمال ١٠/٥٣٩-٥٤٥.

(١) لم يذكر في الكواكب النيرات من سمع منه قبل الاختلاط أو بعده. وذكر محقق الكتاب أن شعبة وسفيان الثوري ممن سمع منه قبل الاختلاط؛ لأنهما توفيا قبل سعيد بن عبدالعزيز بسنوات. ومن سمع منه بعد الاختلاط عبد الملك بن محمد الصنعاني. الكواكب النيرات ص ٢٢٠.

-
- والتنوخ: بفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين، وضم النون المخففة، وفي آخرها الحاء المعجمة، هذه النسبة إلى تنوخ وهو اسم لعدة قبائل اجتمعوا قديماً بالبحرين وتحالفوا وأقاموا هناك، فسموا تنوخاً، والتنوخ الإقامة. الأنساب ٤٨٤/١.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.
- نافع بن محمود بن الربيع، ويقال اسم جده ربيعة، الأنصاري، المدني، نزيل بيت المقدس. ذكره ابن حبان في "الثقات". ووثقه الذهبي في "الكاشف". وقال ابن حجر في "التقريب": مستور، من الثالثة. رد س. الثقات لابن حبان ٤٧٠/٥، الميزان ٤٤٢/٤، التهذيب ٤١٠/١٠، التقريب ص ٥٥٨.
- محمود بن الربيع بن سُرَاقَة بن عمرو الخزرجي، أبو نعيم، أو أبو محمد، المدني، صحابي صغير، وجَلَّ روايته عن الصحابة. ع. التقريب ص ٥٢٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدا لله بن عمرو بن حسان الواقعي ليس بشيء ضعيف الحديث كان لا يصدق، فالإسناد ضعيف جداً. وقد قال الدارقطني عقب الحديث: لم يروه عن سعيد غيره.

تخريج الحديث:

أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٥/٢، في البيوع، من طريق أحمد بن الهيثم العسكري به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد لم يخرجاه، وتعقبه الذهبي بقوله: موضوع وابن حسان كذاب.

[باب ما جاء في بيع المغانم قبل أن تقسم]

٩٥ [٢٦٠] ثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن حفص بن عبد الله، حدثني إبراهيم ابن طهمان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن بيع المغانم حتى تقسم، وعن الحبالى أن يوطأ حتى يضعن ما في بطونهن، وقال: «أتسقي زرع غيرك»، وعن لحوم الحمر الأهلية، وعن لحم كل ذي ناب من السباع.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٢٠٦/٧، ٣٠١، رقم ٤٣٤٨، ٤٦٤٥ من حديث ابن عباس، دون الزيادة. وعند أبي داود ٢٤٨/٢، رقم ٢١٥٨، والترمذي ٤٢٨/٣، رقم ١١٣١، من حديث روفع بن ثابت، ولفظ أبي داود: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره»، ولفظ الترمذي: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسق ماءه ولد غيره». وعند الترمذي ٧١/٤، رقم ١٤٧٤، من حديث العرياض بن سارية بلفظ: «أن رسول الله ﷺ نهى يوم خيبر عن لحوم كل ذي ناب من السبع، وعن كل ذي مخلب من الطير، وعن لحوم الحمر الأهلية، وعن المجثمة وعن الخليسة، وأن توطأ الحبالى حتى يضعن ما في بطونهن».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة قوله: «أتسقي زرع غيرك»، وبزيادة: «النهى عن لحوم الحمر الأهلية».

الثاني: مجيء الزيادة عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن حفص بن عبد الله السلمي، النيسابوري. روى عن أبيه، وعن إبراهيم بن طهمان، وكان والده على قضاء نيسابور. قال ابن أبي حاتم: كتب إلى أبي وأبي زرعة بجزء من حديثه. توفي سنة ثمان وخمسين ومائتين. الجرح والتعديل ٤٨/٢، الكاشف ١٦/١.
- إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد الهروي، سكن نيسابور ثم مكة، وثقه الإمام أحمد وأبو حاتم والدارمي وأبو داود وابن حبان والدارقطني والذهبي وابن حجر. ورمى بالأرجاء، قال الحافظ ابن حجر: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة ولم يثبت غلوه في الإرجاء ولا كان داعية إليه بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه والله أعلم. مات سنة بضع وستين ومائة. ع. الجرح والتعديل ١٠٧/٢-١٠٨، الثقات لابن حبان ٢٧/٦، تهذيب الكمال ١٠٨/٢-١١٥، الميزان ٣٨/١، الكاشف ٣٨/١، التهذيب ١٢٩/١-١٣١، التقريب ص ٩٠.
- وطهمان: بفتح الطاء المهملة وسكون الهاء: ينظر المغني في الضبط ص ١٥٩.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن أبي نجیح: يسار المكي، أبو يسار، الثقفي، مولا هم. وهو من أخص الناس بمجاهد. ثقة رمي بالقدر وربما دلس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، كما وصفه ابن حجر. من السادسة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائة أو بعدها. ع. السير ١٢٦/٦، التقريب ص ٣٢٦، تعريف أهل التقديس ص ٩٠.
- مُجاهد بن جَبْر، بفتح الجيم وسكون الموحدة، أبو الحجاج المخزومي، مولا هم، المكي، ثقة، إمام في التفسير وفي العلم، من الثالثة، مات سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة، وله ثلاث وثمانون. ع. التقريب ص ٥٢٠.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن شعيب صدوق، وعبد الله بن أبي نجیح ثقة ربما دلس، ولم يصرح بالتحديث، لكنه من أخص الناس بمجاهد كما قال الذهبي فيبعد أن يدلس عنه فلعل عنعنته محمولة على السماع فيكون الحديث حسناً لحال عمرو. والله أعلم.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٩١/١١ رقم ١١٤٦، من طريق عبد الله بن أبي نجيح به نحوه.
- والحاكم في المستدرک ٥٦/٢ كتاب البيوع، من طريق عمرو بن شعيب، عن عبد الله بن أبي نجيح به مثله. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السیاقه ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في الكبرى ١٢٥/٩ كتاب السير، باب وطء السبايا بالملك ... من طريق عبد الله بن أبي نجيح، عن مجاهد به نحوه.
- وقد ورد الحديث عن ابن عباس مفرقاً دون قوله: «أتسقي زرع غيرك».
- عند النسائي كما ذكر في أصل الحديث.
- وعند الإمام أحمد في المسند ٣٣٩/١ من طريق ميمون بن مهران، عن سعيد بن جبیر، عن ابن عباس بلفظ: «نهى يوم خيبر عن كل ذي مخلب من الطير وعن كل ذي ناب من السباع».
- والطبراني في الكبير ٦٧/١١، ٦٨، رقم ١١٠٦٧، من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس دون قوله: «أتسقي زرع غيرك».
- والحاكم في المستدرک ١٣٧/٢ كتاب قسم الفیء من طريق الأعمش، عن مجاهد به نحو لفظ الطبراني.
- والبيهقي في الكبرى ٣٣٨/٥، ٣٣٩ كتاب البيوع، باب النهي عن بيع الغرر، من طريق الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن كل ذي ناب من السباع، وعن قتل الولدان، وعن شراء المغنم حتى يقسم.
- وابن عدي في الكامل ٧٠٨/٢ من طريق ابن أبي نجيح، عن طاووس، عن ابن عباس: «نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن لحوم الأهلية وأن يأكل لحوم الأفراس».

شواهد الحديث:

- للزيادة الأولى شاهد من حديث روفع بن ثابت الأنصاري أخرجهما:
- أبوداود ٢٤٨/٢، رقم ٢١٥٨، بلفظ: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره».
- والترمذي ٤٢٨/٣، رقم ١٣١ بلفظ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره».

- وابن أبي شيبه في منصفه ٣٦٩/٤، ولفظه: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقين ماءه زرع غيره».
- والإمام أحمد في المسند ١٠٨/٤، ١٠٩ بنحو لفظ الترمذي.
- والدارمي ١٧١/٢.
- والبيهقي في الكبرى ٤٤٩/٧، بمثل لفظ أبي داود.
- وللزيادة الثانية شواهد من حديث علي، وجابر، والعرباض بن سارية، وابن عمر، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وابن أبي أوفى، ومن عدة طرق يطول استيعابها أذكر منها:
حديث علي:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٣/٩، رقم ٥٥٢٣، ومسلم ١٥٣٧/٣، رقم ٢٢، والنسائي ٢٠٣/٧، رقم ٤٣٣٦.
- حديث جابر بن عبد الله:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٣/٩، رقم ٥٥٢٤، ومسلم ١٥٤١/٣، رقم ٣٦، وأبوداود ٣٥٦/٣، رقم ٣٨٠٨، والترمذي ٧٣/٤، رقم ١٤٧٨.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٣/٩، رقم ٥٥٢١، ومسلم ١٥٣٨/٣، رقم ٢٤، والنسائي ٢٠٣/٧، رقم ٤٣٣٧، والإمام أحمد في المسند ٢١/٢، ١٤٣.
- حديث العرباض بن سارية:
- أخرجه الترمذي ٧٢، ٧١/٤، رقم ١٤٧٤، وقد مر عند ذكر أصل الحديث، وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٥٩/١٨، ٢٦٠ رقم ٦٤٨، ٦٥٠، والحاكم في المستدرک ١٣٥/٢.
- حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:
- أخرجه أبو داود ٣٥٧/٣، رقم ٣٨١١.
- حديث عبد الله بن أبي أوفى:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٣/٩، رقم ٥٥٢٦، ومسلم ١٥٣٨/٣، رقم ٢٦، والنسائي ٢٠٣/٧، رقم ٤٣٣٩.

[باب ما جاء في النهي عن بيع اللحم بالحيوان]

٩٦ [٢٦٥] ثنا محمد بن علي بن حبيش الناقد، نا أحمد بن حماد بن سفيان الكوفي، نا يزيد بن عمرو بن البراء الغنوي أبو سفيان، نا يزيد بن مروان، نا مالك ابن أنس، عن الزهري، عن سهل بن سعد^(١) قال: ((نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان)).

تفرد به يزيد بن مروان، عن مالك بهذا الإسناد ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلًا.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن علي بن حبيش، أبو الحسين الناقد. قال الحافظ أبو نعيم: ثقة. وقال الخطيب البغدادي: كان شيخاً ثقة، صالحاً، توفي سنة تسع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨٦/٣.
- أحمد بن حماد بن سفيان، أبو عبد الرحمن الكوفي القرشي، مولاهم. قال الدارقطني: لأبس به. وذكره الخطيب في تاريخه، وقال: كان ثقة. توفي سنة سبع وتسعين ومائتين. سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٩٤، تاريخ بغداد ١٢٤/٤.
- يزيد بن عمرو بن يزيد البراء الغنوي، يروي عن عبيد الله بن موسى. ذكره ابن حبان في ثقافته ٢٧٧/٩.
- يزيد بن مروان الخلأل. قال يحيى بن معين: كذاب. وضعفه عثمان الدارمي، وأبوداود، والدارقطني، وقال ابن عدي: ليس بذاك المعروف. الجرح والتعديل ٢٩١/٩، المجروحين لابن حبان ١٠٥/٣، الكامل لابن عدي ٢٧٣٧/٧، الضعفاء لابن الجوزي ٢١٣/٣، المغني في الضعفاء ٧٥٣/٢، الميزان ٤٣٩/٤، اللسان ٢٩٣/٦.

(١) في المطبوع: (سعيد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٥٣/١.

- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو الأصبحي. تقدمت ترجمته، إمام دار الهجرة، رأس المتقين، وكبير المشتبين.
- الزهري هو: محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي، أبو العباس، له ولأبيه صحبة، مشهور، مات سنة ثمان وثمانين، وقيل بعدها، وقد جاوز المائة. ع. التقريب ص ٢٥٧.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن مروان الخلال كذبه ابن معين وضعفه الدارمي وأبو داود والدارقطني، فالإسناد ضعيف جداً.

وقد تفرد به يزيد بن مروان عن مالك كما قال الدارقطني، ولم يتابع عليه، وصوابه في الموطأ عن ابن المسيب مرسلاً^(١).

وقال ابن عبد البر^(٢): إسناده موضوع لا يصح عن مالك، ولا أصل له في حديثه.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٣٤/٦ بسند الدارقطني ومثله. وقال: غريب من حديث مالك عن الزهري، عن سهل، تفرد به يزيد بن عمرو، عن يزيد.
- وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٣٢٢/٤ من طريق يزيد بن عمرو به مثله.

(١) سيأتي تخريجه برقم ٩٧.

(٢) التمهيد ٣٢٢/٤.

٩٧ [٢٦٦] ثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم، نا إسحاق بن الحسن، نا القعنبى، عن مالك، عن زيد بن أسلم، عن سعيد بن المسيب: أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم، قال: ونا مالك، عن أبي الزناد، عن ابن المسيب أنه كان يقول: نهى عن بيع الحيوان باللحم.

نوع الزيادة:

زياد من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الله بن إبراهيم أبوبكر الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن الحسن بن ميمون بن سعد، أبو يعقوب الحربي. وثقه إبراهيم الحربي وعبد الله بن أحمد بن حنبل والدارقطني، وقال الذهبي في "السير": الإمام الحافظ، الصدوق، كان من العلماء السادة. مات سنة أربع وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٣٨٢، ٣٨٣، السير ٤١٠/١٣-٤١١.
- عبد الله بن مسلمة بن قَعْنَب، القَعْنَبِي، الحارثي، أبو عبدالرحمن البصري. أصله من المدينة، وسكنها مدة، ثقة، عابد، كان ابن معين وابن المديني لا يقدّمان عليه في الموطأ أحداً، من صغار التاسعة، مات سنة إحدى وعشرين ومائتين بمكة. خ م د ت س. التقريب ص ٣٢٣.
- والقعنبى: بفتح القاف وسكون العين المهملة وفتح النون بعدها باء منقوطة بواحدة. هذه النسبة إلى الجد. الأنساب ٤/٥٣١.
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. تقدمت ترجمته، وهو كبير المشتهين.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عالم وكان يرسل.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.
- أبو الزناد، عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبدالرحمن المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول: مرسل صحيح الإسناد، وزيد بن أسلم ثقة يرسل وقد سمع من ابن المسيب، وحديث ابن المسيب هذا مرسل، ومراسيل ابن المسيب أصح المراسيل.
والثاني: موقوف صحيح.
قال ابن عبد البر^(١): لا أعلم هذا الحديث يتصل من وجه ثابت من الوجوه عن النبي ﷺ، وأحسن أسانيده مرسل سعيد ابن المسيب.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام مالك في الموطأ ٢/٦٥٥، رقم ٦٤.
 - وعبد الرزاق في مصنفه ٨/٢٧، رقم ١٤١٦٢.
 - وأبوداود في المراسيل ص ١٦٦، ١٦٧.
 - والحاكم في المستدرک ٢/٣٥ في البيوع.
 - والبيهقي في الكبرى ٥/٢٩٦ في البيوع، باب بيع اللحم بالحيوان.
 - وابن عبد البر في التمهيد ٤/٣٢٢.
- كلهم من طريق زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب به مثله.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث سمرة بن جندب وابن عمر وسهل بن سعد ؓ، ومن قول الصديق ؓ وابن المسيب والقاسم بن أبي بزة رحمهما الله.

حديث سمرة بن جندب:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٣٥، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد رواه عن آخرهم أئمة حفاظ ثقات، ولم يخرجاه، وقد احتج البخاري بالحسن عن سمرة.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٥/٢٩٦، وقال: هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن من سمرة بن جندب عدّه موصولاً، ومن لم يثبتفه فهو مرسل جيد يضم إلى مرسل سعيد بن المسيب والقاسم بن أبي بزة، وقول أبي بكر الصديق ؓ.

(١) التمهيد ٤/٣٢٢.

.....

حديث ابن عمر:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٨٦/٢، رقم ١٢٦٦.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٠٥/٤، وقال: رواه البزار وفيه ثابت بن زهير وهو ضعيف.
- حديث سهل بن سعد:
- سبق تخريجه برقم ٩٦.
- قول الصديق عليه السلام:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٧/٥ بسنده عن ابن عباس، عن أبي بكر الصديق عليه السلام: أنه كره بيع الحيوان باللحم.
- وقول ابن المسيب:
- أخرجه مالك في الموطأ ٦٥٥/٢، رقم ٦٦، بسنده عن ابن المسيب أنه كان يقول: نُهي عن بيع الحيوان باللحم.
- والبيهقي في الكبرى ٢٩٧/٥ مثله.
- ما ذكره القاسم بن أبي بزة^(١):
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٧/٥، بسنده عن ابن جريج، عن القاسم بن أبي بزة قال: قدمت المدينة فوجدت جزوراً قد جزرت فجزئت أربعة أجزاء كل جزء منها بعناق، فأردت أن ابتاع منها جزءاً فقال لي رجل من أهل المدينة: إن رسول الله ﷺ نهى أن يباع حي بميت، قال: فسألت عن ذلك الرجل فأخبرت عنه خيراً.

(١) بفتح الموحدة، وتشديد الزاي، المكي مولى بني مخزوم، القارئ، ثقة، من الخامسة، مات سنة خمس عشرة ومائة، وقيل قبلها. ع. التقريب ص ٤٤٩.

[باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة]

٩٨ [٢٦٧] ثنا الحسين بن إسماعيل، نا الفضل بن سهل، نا أبو أحمد الزبيري، نا سفيان، عن معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ: ((نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٥٠/٣، رقم ٣٣٥٦، والترمذي ٥٢٩/٣، رقم ١٢٣٧، والنسائي ٢٩٢/٧، رقم ٤٦٢٠، وابن ماجه ٧٦٣/٢، رقم ٢٢٧٠، كلهم من حديث سمرة ابن جندب بمثل لفظ الدارقطني.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الفضل بن سهل الأعرج. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو أحمد الزبيري: محمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر الأسدي، الكوفي، ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري، من التاسعة، مات سنة ثلاث ومائتين. ع. التقريب ص ٤٨٧.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- معمر بن راشد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- يحيى بن أبي كثير الطائي، مولاهم، أبو نصر اليمامي، ثقة ثبت لكنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثانية^(١)، كما وصفه ابن حجر ويرسل^(٢)، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وقيل قبل ذلك. ع. التقريب ص ٥٩٦، تعريف أهل التقديس ص ٧٦.
- عكرمة، أبو عبد الله مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) هذه المرتبة (الثانية) تحتوي على من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلة تدليسه. ينظر تعريف أهل التقديس ص ٤٩.

(٢) ينظر جامع التحصيل ص ٢٩٩.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو أحمد الزبيري ثقة ثبت، إلا أنه يخطئ في حديث الثوري والإسناد هنا عن الثوري، وقد وهم فيه فوصله عن ابن عباس، والصواب عن عكرمة مرسلاً - كما سيأتي في تحريجه - فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٢٠/٨، رقم ١٤١٣٣، كتاب البيوع، باب بيع الحيوان بالحيوان، من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير به مثله.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٦٠/٤، من طريق أبي أحمد الزبيري، عن سفيان به مثله.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٢٤٢/٧، رقم ٥٠٠٦، كتاب البيوع، ذكر الزجر عن بيع الحيوان إلا يداً بيد، من طريق أبي داود الحفري، عن سفيان بن معمر به مثله.
- وابن الجارود في المنتقى ص ٢٠٨، رقم ٦١٠، من طريق داود العطار، عن معمر به مثله.
- والطبراني في الكبير ٣٥٤/١١، رقم ١١٩٩٦، من طريق داود العطار، عن معمر به مثله.
- والبيهقي في الكبرى ٢٨٨/٥، ٢٨٩، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، من طريق إبراهيم بن طهمان، عن معمر به مثله. قال البيهقي: وكذلك رواه داود بن عبدالرحمن العطار، عن معمر موصولاً، وكذلك روي عن أبي أحمد الزبيري وعبد الملك بن عبدالرحمن الذماري، عن الثوري، عن معمر وكل ذلك وهم، والصحيح عن معمر، عن يحيى، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.
- ثم رواه من طريق الفريابي، عن سفيان، عن معمر فذكره مرسلاً وقال: وكذلك رواه عبدالرزاق، وعبدالأعلى، عن معمر، وكذلك رواه علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً.
- وقال: رونا عن البخاري أنه وهن رواية من وصله، ثم روى عن ابن خزيمة قوله: الصحيح عند أهل المعرفة بالحديث هذا الخبر مرسل، ليس بمتصل، وروى عن الشافعي أنه قال: أما قوله: «أنه نهى النبي ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة» فهذا غير ثابت

.....

عن رسول الله ﷺ^(١).

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٤٧، ٤٨، وعزاه إلى ابن حبان وعبدالرزاق والدارقطني والبخاري^(٢) والطبراني.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١٠٥ وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط ورجاله رجال الصحيح.
- قال الحافظ في الفتح ٤/٤١٩: وفي الباب عن ابن عباس، عند البخاري والطحاوي ورجاله ثقات. إلا أنه اختلف في وصله وإرساله، فرجح البخاري وغير واحد إرساله.

شواهد الحديث:

- وللحديث شواهد من حديث سمرة بن جندب، وجابر بن سمرة، وجابر بن عبد الله وابن عمر رضي الله عنهم.
- حديث سمرة بن جندب:
- أخرجه أبو داود ٣/٢٥٠، رقم ٣٣٥٦.
- والترمذي ٣/٥٢٩، رقم ١٢٣٧. وقال: حديث سمرة حديث حسن صحيح. وسماع الحسن من سمرة صحيح. هكذا قال علي بن المديني وغيره^(٣).
- والنسائي ٧/٢٩٢، رقم ٤٦٢٠.
- وابن ماجه ٢/٧٦٣، رقم ٢٢٧٠.

(١) تعقبه ابن الترمذي في الجوهر النقي ٥/٢٨٩ بقوله: حاصله أنه اختلف على الثوري فيه فرواه عنه القريباني مرسلًا، ورواه عنه الزبيري والذماري متصلًا، وإثنان أولى من واحد كيف وقد تابعهما أبو داود الحفري فرواه عن سفيان موصولًا كذا أخرجه عنه أبو حاتم بن حبان في صحيحه فظهر بهذا أن رواية من رواه عن الثوري موصولًا أولى من رواية من رواه عنه مرسلًا. واختلف أيضاً على معمر فيه فرواه عنه عبدالرزاق وعبدالأعلى مرسلًا على أن عبدالرزاق رواه أيضاً عنه متصلًا، ورواه عن معمر بن طهمان والعطار موصولًا، وتأييدت روايتهما بالرواية المذكورة عن عبدالرزاق وبما رجح من رواية الثوري. فظهر أن رواية من رواه عن معمر موصولًا أولى ومعمر أحفظ من علي بن المبارك فروايته عن يحيى موصولًا أولى من رواية ابن المبارك عنه مرسلًا. وبالجملة فمن وصل حفظ وزاد فلا يكون من قصر حجة عليه. وقد أخرج البخاري هذا الحديث وقال: ليس في هذا الباب حديث أجل إسناده منه. ثم ساق ابن الترمذي شواهد لحديث ابن عباس.

(٢) لم أقف عليه في كشف الأستار.

(٣) ينظر قول ابن الترمذي في الجوهر النقي ٥/٢٨٨، ٢٨٩.

- والإمام أحمد في المسند ١٢/٥، ١٩، ٢١، ٢٢.
- والدارمي ١٦٩/٢، ١٧٠، رقم ٢٥٦٧.
- وابن الجارود في المنتقى ص ٢٠٨، رقم ٦١١.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٦٠/٤.
- والطبراني في الكبير ٢٠٤/٧-٢٠٥، رقم ٦٨٤٧-٦٨٥١.
- والبيهقي في الكبرى ٢٨٨/٥. وقال: كذلك رواه حماد بن سلمة، عن قتادة إلا أن أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن البصري من سمرة في غير حديث العقيقة.
- والخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٣٥٤/٢.
- حديث جابر بن سمرة:
- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٩٩/٥.
- والطبراني في الكبير ٢٥٢/٢، رقم ٢٠٥٧.
- والخطيب في تاريخ بغداد ١٨٦/٨.
- قال الهيثمي في الجمع ١٠٥/٤: رواه عبد الله بن أحمد وفيه أبو عمرو المقرئ فإن كان هو الدوري فقد وثق والحديث صحيح وإن كان غيره فلم أعرفه، وإسناد الطبراني ضعيف.
- حديث جابر بن عبد الله:
- أخرجه الترمذي ٥٣٠/٣، رقم ١٢٣٨ وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- والإمام أحمد في المسند ٣١٠/٣.
- والطحاوي في شرح المعاني ٦٠/٤.
- والطبراني في الأوسط ٣٥٧/٣، رقم ٢٧٦٤.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه الطحاوي في شرح المعاني ٦٠/٤.
- وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٢٥٣/١، ١٣٧/٢.
- وذكره الهيثمي في الجمع ١٠٥/٤. وقال: رواه الطبراني في الكبير وفيه محمد بن دينار وثقه ابن حبان وغيره وضعفه ابن معين.

[باب ما جاء في النهي عن السلف في الحيوان]

٩٩ [٢٦٨] ثنا محمد بن علي بن إسماعيل الأبلي، نا عبدالله بن إسماعيل بن أحمد الصنعاني، نا إسحاق بن إبراهيم بن جوتي، نا عبد الملك الذماري، نا سفيان الثوري، حدثني معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ: ((نهى عن السلف في الحيوان)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن علي بن إسماعيل بن الفضل، أبو عبدالله الأبلي الحافظ، سكن بغداد. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٧٧/٣.
- والأبلي: بضم الهمزة، والموحدة. نسبة إلى بلدة قديمة هي جزء من البصرة. ينظر الباب ٢٥/١.
- عبدالله بن إسماعيل بن أحمد الصنعاني. لم أقف على ترجمته.
- إسحاق بن إبراهيم بن جوتي: قال ابن حزم: مجهول، وترجم له ابن ناصر الدين فقال: شيخ للطبراني، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال ابن حجر: الظاهر أنه إسحاق بن إبراهيم الطبري، كان بصنعاء. قال ابن حبان وابن عدي والدارقطني: منكر الحديث، وزاد ابن حبان: جداً، يأتي عن الثقات الأشياء الموضوعات، لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. الجروحين لابن حبان ١/١٣٧، ١٣٨، الكامل لابن عدي ١/٣٣٦، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ١٤٦، رقم ٩٨، توضيح المشتبه ٤٥٧/٢، اللسان ١/٣٤٤ وجوتي: بجيم مضمومة، ثم واو ساكنة، ثم مشناة فوقية. كما في توضيح المشتبه. وعلى أية حال فإن كان هو ابن جوتي أو الطبري فهو ضعيف، إما للجهالة وإما لأنه منكر الحديث.
- عبد الملك بن محمد الذماري، وقيل ابن عبد الرحمن، أبو الزرقاء الصنعاني. قال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال الفلاس: ثقة. وقال ابن حبان: كان ممن يُجيب في كل ما يسأل حتى تفرد عن الثقات بالموضوعات لا يجوز الاحتجاج بروايته. الجرح والتعديل ٥/٣٦٩، الجروحين لابن حبان ٢/١٣٦، الميزان ٢/٦٦٣.

والذماري: بكسر الهمزة، وفتح الميم، وبعد الألف راء. نسبة إلى قرية باليمن قرب صنعاء. ينظر الباب ٥٣١/١.

- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن راشد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- يحيى بن أبي كثير الطائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.
- عكرمة، أبو عبد الله مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أفق على ترجمته عبد الله بن أحمد الصنعاني، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن جوتي ضعيف، وعبد الملك الذماري فيه ضعف، ويحيى بن كثير الطائي ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل، فالإسناد ضعيف، ويرتقى بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٧/٢ كتاب البيهقي. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٦/٤ وعزاه إلى الحاكم والدارقطني.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها في شواهد الحديث رقم ٩٨.

[باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين]

١٠٠ [٢٦٩] ثنا علي بن محمد المصري، نا سليمان بن شعيب الكيساني، ثنا الخصيب

ابن ناصح، نا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة^(١)،

عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ: ((نهى عن بيع الكالء بالكالء)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن شعيب الكيساني: هو أبو محمد سليمان بن شعيب بن سليمان بن سليم الكلي، يعرف بالكيساني، من أهل مصر. يروي عن أبيه، وأسد بن موسى وطبقتهما. روى عنه أبو الحسن علي بن محمد المصري. ولد بمصر سنة خمس وثمانين ومائة. وتوفي سنة ثلاث وسبعين ومائتين. وكان ثقة. الأنساب ١٢٣/٥، اللباب ١٢٥/٣.
- الخصيب بن ناصح الحارثي البصري، نزيل مصر، صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة ثمان. وقيل سبع ومائتين. التقريب ص ١٩٣، ينظر تهذيب الكمال ٢٥٥/٨ - ٢٥٦.
- عبدالعزيز بن محمد بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني، مولاهم، المدني، صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، قال النسائي: حديثه عن عبيدا لله العمري منكر، من الثامنة، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٣٥٨، تهذيب الكمال ١٨٧/١٨ - ١٩٥.

○ موسى بن عقبة^(٢) بن أبي عياش، الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) صوابه موسى بن عبيدة كما سيأتي بيانه.

(٢) الصواب كما ذكر البيهقي وكما في إسناد ابن أبي شبة وابن عدي أنه موسى بن عبيدة وهو: الرئذي أبو عبدالعزيز المدني. ضعيف لا سيما في عبدا لله بن دينار، وكان عابداً، من صغار السادسة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. ت. ق. التقريب ص ٥٥٢، ينظر تهذيب الكمال ١٠٤/٢٩.

الحكم على الإسناد:

هذا الإسناد فيه خطأ نبه عليه البيهقي^(١)، والحافظ ابن حجر^(٢) والألباني^(٣)، وهو ذكر موسى ابن عقبة، والصواب موسى بن عبيدة الربذي، ويدل عليه طرق الحديث الأخرى عند ابن أبي شيبه وابن عدي^(٤) ففيها موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف، وفيه الخصيب بن ناصح صدوق يخطئ، لكنه لم يتفرد به، بل توبع، وفيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٩٠/٨، رقم ١٤٤٤٠، كتاب البيوع، باب أجل بأجل، من طريق الأسلمي، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الكالء بالكالء، وهو الدين بالدين...».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٠/٤، وقال: وهو معلول بالأسلمي.
- وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٥٩٨/٦، رقم ٢١٦٩، في البيوع والأقضية، باب من كره أجلاً بأجل. من طريق ابن أبي زائدة، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، ولفظه: «نهى النبي ﷺ أن يباع كالء بكالء يعني ديناً بدين».
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١/٤، من طريق أبي عاصم، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مثله.
- وابن عدي في الكامل ٢٣٣٥/٦، من طريق عبدالعزيز الدراوردي، عن موسى بن عبيدة، عن نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ: «نهى عن بيع الكالء بالكالء». قال: قال موسى قال: نافع: وذلك بيع الدين بالدين، وهذا معروف بموسى عن نافع.

(١) ينظر ما قاله البيهقي عقب تخريجه الآتي.

(٢) قال في التلخيص ٢٦/٣: جزم الدارقطني في "العلل" بأن موسى بن عبيدة تفرد به، فهذا يدل على أن الوهم في قوله: (موسى بن عقبة) من غيره.

(٣) الإرواء ٢٢١/٥، ٢٢٢، وقال: أظن أن الوهم من ابن ناصح، فهو الذي قال ذلك؛ لأن توهيمه أولى من توهيم حافظين مشهورين الدارقطني والحاكم. أهد. قلت: الخصيب لم يتفرد به، والدارقطني في العلل رواه على الوجه فعلم أنه ليس منهما. أما الحاكم: فإنه قال بعد الطريق الأول: صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي. ومعلوم أن موسى بن عبيدة ليس على شرط مسلم. فالحاكم إذن عن موسى بن عقبة.

(٤) ينظر تخريجه الآتي عندهما.

- والحاكم في "المستدرک" ٥٧/٢، كتاب البيوع، من طريق عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر به مثله، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- ورواه أيضاً من طريق حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر به مثله.
- والبيهقي في الكبرى ٢٩٠/٥، كتاب البيوع، باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين، من طرق عن موسى بن عبيدة الربذي. وقال: موسى هذا هو ابن عبيدة الربذي، وشيخنا أبو عبد الله قال في روايته عن موسى بن عقبة وهو خطأ، والعجيب من أبي الحسن الدارقطني شيخ عصره روى هذا الحديث في كتاب "السنن" عن أبي الحسن علي بن محمد المصري هذا فقال عن موسى بن عقبة ... ثم قال: (البيهقي) ورواه شيخنا أبو عبد الله بإسناد آخر عن مقدم ابن داود الرعيقي فقال: عن موسى بن عقبة وهو وهم، والحديث مشهور بموسى بن عبيدة مرة عن نافع، عن ابن عمر، ومرة عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٩١/٢، ٩٢، رقم ١٢٨٠، كتاب البيوع، باب ما نُهي عنه من البيوع، من طريق بهلول، عن موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار^(١)، عن ابن عمر، ولفظه: «نهى رسول الله ﷺ عن الشغار، وعن بيع الحجر، وعن بيع الغرر، وعن بيع كاليء بكاليء، وعن بيع آجل بعاجل». قال: وانجر: ما في الأرحام، والغرر: أن تبيع ما ليس عندك، وكاليء بكاليء: دين بدين، والآجل بالعاجل: أن يكون لك على الرجل ألف درهم فيقول رجل: أعجل لك خمسمائة ودع البقية، والشغار: أن ينكح المرأة بالمرأة ليس بينهما صداق.
- قال البزار: لانعلم رواه بهذا التمام إلا موسى بن عبيدة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٨٠/٤، وقال: في الصحيح طرف منه ورواه البزار وفيه موسى بن عبيدة وهو ضعيف.

(١) في المطبوع: (رومان)، والصواب ما أثبت.

شواهد الحديث:

وللحديث شاهد من حديث رافع بن خديج عند الطبراني في الكبير ٢٦٧/٤، رقم ٤٣٧٥. ولفظه: نهى رسول الله ﷺ عن الخاقلة والمزابنة والمنابذة، «ونهى أن يقول الرجل للرجل ابتع هذا بنقد واشتره بنسيئة حتى يبتاعه ويجرزه، وعن كالي بكالي ودين بدين».

الغريب:

- الكالي بالكالي: أي النسيئة بالنسيئة، وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا حلّ الأجل لم يجد ما يقضي به، فيقول بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء، فيبيعه منه ولا يجري بينهما تقابض. يقال كالأ الدين كلوءاً فهو كالي إذا تأخر. ومنه قولهم: بلغ الله بك أكلاً العمر، أي أطوله وأكثره تأخراً. وكالته إذا أنساه. وبعض الرواة لا يهمز (الكالي) تخفيفاً. النهاية ١٩٤/٤.

١٠١ [٢٧٠] ثنا علي بن محمد، نا مقدم بن داود، نا ذؤيب بن عمامة، نا حمزة بن عبد الواحد، عن موسى بن عقبة^(١)، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الكالء بالكالء، قال اللغويون: هو النسيئة بالنسيئة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مقدم بن داود بن عيسى بن تليد الرُّعيني، أبو عمرو المصري. قال النسائي في الكنى: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: سمعت منه بمصر وتكلموا فيه. وقال محمد بن يوسف الكندي: كان فقيهاً مفتياً لم يكن بالحمود في الرواية. مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. الجرح والتعديل ٣٠٣/٨، الميزان ١٧٥/٤-١٧٦.
- والرُّعيني: بضم الراء، وفتح العين المهملة، وسكون الياء، آخره نون، ثم ياء النسبة. نسبة إلى ذي رُعَيْن من أقيال اليمن. ينظر الباب ٣١/٢.
- ذؤيب بن عمامة السهمي، أبو عبد الله ابن عمرو. قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان: يعتبر حديثه من غير رواية شاذان عنه. وضعفه الدارقطني وغيره ولم يهدر. وأخرج الحاكم حديثه في المستدرک. الجرح والتعديل ٤٥٠/٣، الثقات لابن حبان ٢٣٨/٨، الميزان ٣٣/٢، اللسان ٤٣٦/٢.
- حمزة بن عبد الواحد. روى عن علقمة بن أبي علقمة، روى عنه معن بن عيسى وعبد الله بن نافع الصائغ وابن وهب. قال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عنه فقال: مكى ثقة. الجرح والتعديل ٢١٣/٣.
- موسى بن عقبة بن أبي عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) الصواب: موسى بن عبيدة كما سبق بيانه في الحديث رقم ١٠٠.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه مقدم بن داود تكلم فيه، وفيه موسى بن عبيدة الربذي^(١) ضعيف لا سيما في عبدا لله بن دينار وروايته هنا عنه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٠٠.

(١) سبق التنبيه على أن الصواب موسى بن عبيدة وليس ابن عقبة.

[باب ما جاء في البيوع المنهية عنها]

١٠٢ [٢٨١] ثنا يحيى بن صاعد، نا سوار بن عبد الله العنبري، نا معتمر بن سليمان، عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر وأبي هريرة رفعاً الحديث، قال: «لا يبيع حاضر لباد، ولا تلقوا السلع بأفواه الطرق، ولا تناجشوا، ولا يسم الرجل على سوم أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يرد، ولا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفيء ما في صحتها، فإنما لها ما كتب لها، ولا تبيعوا المصرة من الإبل والغنم، فمن اشتراها فهو بالخيار إن شاء ردها وصاعاً من تمر، والرهن مركوب ومحلوب».

أصل الحديث:

الحديث أخرجه الستة مفرقاً من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما، وسيأتي تخريج حديث أبي هريرة في الشواهد.

ولابن عمر في الصحيح مع الفتح ٣٧٢/٤، رقم ٢١٥٩، النهي عن بيع الحاضر للباد. والنهي عن التلقي عند البخاري، ينظر الفتح ٣٧٣/٤، رقم ٢١٦٥، ومسلم ١١٥٦/٣، رقم ١٥١١٧، وأبي داود ٢٦٩/٣، رقم ٣٤٣٦. والنهي عن النجش عند البخاري، ينظر الفتح ٣٥٥/٤، رقم ٢١٤٢، ومسلم ١١٥٦/٣، رقم ١٥١٦. والنهي عن الخطبة على الخطبة عند البخاري، ينظر الفتح ١٩٨/٩، رقم ٥١٤٢، ومسلم ١٠٣٢/٢، رقم ١٤١٢ (٥٠)، وأبي داود ٢٢٨/٢، رقم ٢٠٨١، والنسائي ٧٣/٦، رقم ٧٤، رقم ٣٢٤٣. كلهم دون قوله: «حتى ينكح». وله عند أبي داود ٢٧١/٣، رقم ٣٤٤٦، وابن ماجه ٧٥٣/٢، رقم ٢٢٤٠ حديثاً في المصرة، إلا أنه قال فيه: «رد مثل أو مثلي لبنها قمحاً» بدل: «صاعاً من تمر».

نوع الزيادة:

بزيادة بعض ألفاظه في حديث ابن عمر وهي: «لا يسم الرجل على سوم أخيه»، وبزيادة قوله: «حتى ينكح»، وبزيادة: «ولا تسأل المرأة طلاق أختها...»، وبزيادة: «والرهن مركوب ومحلوب». وعنده لفظ: «صاعاً من تمر»^(١) بدل قوله: «مثل أو مثلي لبنها قمحاً».

(١) هذا في حديث ابن عمر، أما لفظ المصرة في حديث أبي هريرة فهو عند الستة بمثل لفظ الدارقطني.

رجال الإسناد:

- يحيى بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سوار بن عبد الله العنبري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معتمر بن سليمان التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ليث بن أبي سليم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.
- مجاهد بن جبر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا ليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة يتقوى بشواهد إلى الحسن لغيره. قال الحافظ في الفتح ٣٧٢/٤: حديث ابن عمر فرد غريب.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عمر بألفاظه الزائدة. وسبق ذكر من أخرجه دونها كما في أصل الحديث.
وعند الإمام أحمد في المسند ٤٢/٢، من طريق ابن أبي ذئب، عن مسلم الخطاط، عن ابن عمر، وفيه: «ولا يخطب أحدكم على أخيه حتى ينكح أو يدع».

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مرفقاً:
- البخاري الفتح ٣٥٣/٤، ٣٦١، رقم ٢١٤٠، ٢١٤٨، ٢١٥٠، ١٤٣/٥، رقم ٢٥٥١، ٢٥١٢.
- ومسلم ١١٥٥/٣، رقم ١١، ١٢.
- وأبو داود ٢٦٩/٣، ٢٧٠، ٢٨٨، رقم ٣٤٣٨، ٣٤٤٣، ٣٤٤٤، ٣٤٤٥، ٣٥٢٦.
- والترمذي ٥١٥/٣، ٥١٦، ٥٤٤، ٥٤٦، رقم ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٤.
- والنسائي ٧١/٦، رقم ٣٢٣٩، ٣٢٤١، ٢٥٨/٧، رقم ٤٥٠٢.
- وابن ماجه ٧٣٥/٢، ٧٥٣، رقم ٢١٧٨، ٢٢٣٩.

.....

الغريب:

- «لا بيع حاضر لبادٍ»: الحاضر: المقيم في المدن والقرى. والبادي: المقيم بالبادية. والمنهي عنه أن يأتي البدوي البلدة ومعه قوتٌ يبغى التسارع إلى بيعه رخيصاً، فيقول له الحضري: اتركه عندي لأغالي في بيعه. فهذا حرام، لما فيه من الإضرار بالغير. وقد جاء عن ابن عباس أنه سئل عن معنى: «لا بيع حاضر لبادٍ» فقال: لا يكون له سمساراً. النهاية ٣٩٨/١، ينظر الفتح ٣٧٢/٤.
- تلقي السلع: هو أن يستقبل الحضري البدوي قبل وصوله إلى البلد، ويخبره بكساد ما معه كذباً، ليشتري منه سلعته بالوكس، وأقل من ثمن المثل. النهاية ٢٦٦/٤.
- «تناجشوا»: تفاعل، من النجش، وهو أن يمدح السلعة لينفقها ويروجها، أو يزيد في ثمنها وهو لا يريد شراءها، ليقع غيره فيها. والأصل فيه: تنفير الوحش من مكان إلى مكان. النهاية ٢١/٥، ينظر الفتح ٣٥٥/٤.
- «يسم»: يقال سام يسوم سوماً، والمساومة: المجادلة بين البائع والمشتري على السلعة وفصل ثمنها، والمنهي عنه أن يتساوم المتبايعان في السلعة ويتقارب الانعقاد، فيجيء آخر يريد شراء تلك السلعة ويخرجها من يد المشتري الأول بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين ورضيا به قبل الانعقاد، فذلك ممنوع عند المقاربة لما فيه من الإفساد. النهاية ٤٢٥/٢، ينظر الفتح ٣٥٣/٤، ٣٥٤.
- لتكتفيء: من كفأت القدر، إذا كببتها لتُفرغ ما فيها. وهذا تمثيل لإمالة الضرة حق صاحبها من زوجها إلى نفسها إذا سألت طلاقها. النهاية ١٨٢/٤.
- المصرة: الناقة أو البقرة أو الشاة يُصرى اللبن في ضرعها: أي يجمع ويحبس. النهاية ٢٧/٣، ينظر معالم السنن للخطابي ٨٤/٥، ٨٥. ينظر لسان العرب ٣٢٣/٧.

١٠٣ [٢٨٤] ثنا أبو طالب علي بن محمد بن أحمد بن الجهم، نا علي بن زيد^(١) الفرائضي، نا الحنيني إسحاق بن إبراهيم، نا كثير بن عبد الله، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: «لا جلب ولا جنب ولا اعتراض، ولا يبيع حاضر لباد، ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو إذا حلبها بخير النظرين، إن رضيها أمسكها، وإن سخط ردها وصاعاً من تمر».

تابعه عاصم بن عبيد الله، عن سالم، عن ابن عمر في المصراة. حدث عنه داود بن عيسى، وقال الحسن بن عمار، عن الحكم، عن ابن أبي ليلى، عن علي، عن النبي ﷺ. وقال أبو شيبه، عن أبي هريرة، وقال شعبة عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ.

أصل الحديث:

سبق برقم ١٠٢.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبزيادة: «لا جلب ولا جنب ولا اعتراض».

رجال الإسناد:

- أبو طالب علي بن محمد بن أحمد بن الجهم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - علي بن زيد بن عبد الله الفَرَضِي، يكنى أبا الحسن من أهل طرسوس، قدم مصر وحدث بها.
 - قال ابن يونس: تكلموا فيه. وقال مسلمة بن قاسم: ثقة. توفي سنة ثلاث وستين ومائتين.
- اللسان ٢٣٠/٤.

والفرضي: بفتح الفاء، والراء، وفي آخرها الضاد المعجمة. هذه النسبة إلى الفريضة والفرض والفرائض، وهو علم المقدرات والمواريث، ويقال في النسبة إليه فرضي وفارض وفرائضي. الأنساب ٣٦٥/٤، ٣٦٦، وينظر ص ٣٥٨ من الجزء نفسه.

(١) في المطبوع: (يزيد) والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٣٥٥/أ، وكما في ترجمته.

○ إسحاق بن إبراهيم الحنيني، أبو يعقوب المدني. قال البخاري: في حديثه نظر. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن عدي: ضعيف ومع ضعفه يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان ممن يخطئ. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف. مات سنة ست عشرة ومائتين، من التاسعة. دق. التاريخ الكبير ٣٧٩/١، الضعفاء للنسائي ص ١٨، الثقات لابن حبان ١١٥/٨، الكامل لابن عدي ٣٣٤-٣٣٥، الميزان ١٧٩/١-١٨٠، التقريب ص ٩٩. والحنيني: بضم الحاء، وفتح النون، وسكون المثناة التحتية، آخره نون. نسبة إلى الجند حنين. ينظر الباب ٣٩٨/١.

○ كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني. قال ابن معين: ليس بشيء وهو ضعيف. وقال أبو طالب عن أحمد: منكر الحديث ليس بشيء. وقال أبو زرعة: واهي الحديث ليس بقوي. وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان: له عن أبيه، عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها في الكتب ولا الرواية عنه إلا على جهة التعجب. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال ابن عبد البر: مجمع على ضعفه. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة. ر د ت ق. الضعفاء للنسائي ص ٨٩، الكامل لابن عدي ٢٠٧٨/٦، التهذيب ٤٢١/٨-٤٢٣، التقريب ص ٤٦٠.

○ عبد الله بن عمرو بن عوف بن زيد المزني، المدني. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: له صحبه. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من الثالثة. ر د ت ق. الثقات لابن حبان ٤١/٥، التهذيب ٣٣٩/٥، التقريب ص ٣١٦.

○ عمرو بن عوف بن زيد، أبو عبد الله المزني، صحابي، مات في ولاية معاوية. خت د ت ق. التقريب ص ٤٢٥.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن إبراهيم الحنيني ضعيف، وفيه كثير بن عبد الله المزني ضعيف، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه خاصة عن أبيه، عن جده، فالإسناد ضعيف، ولتن الحديث شواهد. إلا لفظ: «ولا اعتراض».

تخريج الحديث:

- أخرج طرفاً منه البزار، ينظر كشف الأستار ٨٩/٢، رقم ١٢٧٢، من طريق محمد بن خالد، عن كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف به، ولفظه: «لا تلقوا الجلب، ولا يبيع حاضر لباد».

.....

- قال الميثمي في الجمع ٨٣، ٨٢/٤: رواه البزار وفيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف متروك.
- وأخرج طرفاً منه الطبراني في الكبير ١٧/١٧، ١٨، رقم ١٥، من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن كثير بن عبد الله المزني به، ولفظه: «لا جلب ولا جنب ولا اعتراض ولا يبيع حاضر لباد».
- وابن عدي في الكامل ٦/٢٠٧٩، ٢٠٨١، من طريق كثير المزني به، ولفظه مثل لفظ الطبراني.
- قال ابن عدي: عامة ما يرويه كثير لا يتابع عليه.
- وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١/١٢٨، من طريق مروان بن معاوية، عن كثير المزني به، ضمن حديث وفيه: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ولا غصب ولا نهب ولا اعتراض ولا إسلال ولا يبيع حاضر لباد ولا غلول».

شواهد المتن:

- بعض ألفاظ الحديث لها شواهد من حديث أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما سبق تخريجها برقم ١٠٢.
- وبعضها لها شواهد من حديث عمران بن حصين وأنس وعبد الله بن عمرو.
- حديث عمران بن حصين:
- أخرجه أبو داود ٣/٣٠، رقم ٢٥٨١ ولفظه: «لا جَلَبَ ولا جَنَبَ».
- والترمذي ٣/٤٢٢، رقم ١١٢٣ ولفظه: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام...». وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
- والنسائي ٦/١١١، ٢٢٧، ٢٢٨، رقم ٣٣٣٥، ٣٥٩٠، ٣٥٩١ بمثل لفظ الترمذي.
- وأحمد ٤/٤٢٩، ٤٣٩، ٤٤٣ بمثل لفظ الترمذي.
- والطيالسي في مسنده ص ١١٣، رقم ٨٣٨.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٥/١١٣، رقم ٣٢٥٦.
- والطبراني في الكبير ١٨/١٤٧، ١٤٨، رقم ٣١٥، ٣١٦.
- والبيهقي في الكبرى ١٠/٢١١.
- حديث أنس:
- أخرجه النسائي ٦/١١١، رقم ٣٦٣٥، ٣٣٣٦، ولفظه: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام».
- وعبد الرزاق في مصنفه ٣/٥٦٠، رقم ٦٦٩٠، ١٨٤/٦، رقم ١٠٤٣٤، ١٠٤٣٧.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ١٢/٢٣٤، ٢٣٥، رقم ١٢٦٦٨.

.....

- وأحمد ١٩٧/٣.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٤١٥/٧، ٤١٦، رقم ٣١٤٦.
- حديث عبد الله بن عمرو:
- أخرجه أبو داود ١٠٧/٢، رقم ١٥٩١ ولفظه: «لا جلب ولا جنب، ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم».

الغريب:

- الجَلَب: يكون في شئين.
- أحدهما: في الزكاة^(١)، وهو أن يُقدم المُصدِّق على أهل الزكاة فينزل موضعاً، ثم يُرسل من يجلب إليه الأموال من أماكنها ليأخذ صدقتها، فنهى عن ذلك، وأمر أن تؤخذ صدقاتهم على مياهم وأماكنهم.
- الثاني: أن يكون في السباق، وهو أن يتبع الرجل فرسه فيزجره ويجلب عليه ويصيح حشاً له على الجري، فنهى عن ذلك. النهاية ٢٨١/١.
- الجَنَبُ: أيضاً يكون في الزكاة والسباق. بالتحريك في السباق: أن يجنب فرساً إلى فرسه الذي يُسابق عليه، فإذا فتر المركوب تحول إلى الجنوب. وهو في الزكاة: أن ينزل العامل بأقصى مواضع أصحاب الصدقة، ثم يأمر بالأموال أن تُجنب إليه: أي تُحضر، فنهى عن ذلك. وقيل: هو أن يجنب رب المال بماله: أي يبعده عن موضعه حتى يحتاج العامل إلى الإبعاد في طلبه. النهاية ٣٠٣/١.
- والاعتراض: أن يعترض رجل بفرسه في السباق فيدخل مع الخيل. النهاية ٢١١/٣.

(١) كما في رواية عند أبي داود ١٠٧/٢، رقم ١٥٩١، وفيها قوله ﷺ: «لا جلب ولا جنب ولا تؤخذ صدقاتهم إلا في دورهم».

[باب ما جاء في الاشتراك في الزرع]

١٠٤ [٢٨٧] ثنا دعلج بن أحمد، نا محمد بن علي بن زيد، نا سعيد بن منصور، نا الوليد بن مسلم، عن الأوزاعي، عن واصل بن أبي جميل، عن مجاهد «أن نفراً اشتركوا في زرع، من أحدهم الأرض ومن الآخر الفدان، ومن الآخر العمل، ومن الآخر البذر، فلما طلع الزرع ارتفعوا إلى رسول الله ﷺ فألغى الأرض وجعل لصاحب الفدان كل يوم درهماً، وأعطى العامل كل يوم أجراً، وجعل الغلة كلها لصاحب البذر».

قال: فحدثت به مكحولاً فقال: ما يسرني بهذا الحديث وصيف. هذا مرسل ولا يصح وواصل هذا ضعيف.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن علي بن زيد الصائغ. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن منصور الخراساني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الوليد بن مسلم القرشي، مولا هم، أبو العباس الدمشقي. وثقه أبو زرعة ويعقوب بن سفيان والعجلي. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال أحمد: كثير الخطأ. وقال الدارقطني يرسل. يروي عن الأوزاعي أحاديث عند الأوزاعي عن شيوخ ضعفاء، عن شيوخ قد أدركهم الأوزاعي، فيسقط أسماء الضعفاء ويجعلها عن الأوزاعي، عن نافع، وعن عطاء. قال الذهبي: إذا قال الوليد عن ابن جريج، أو عن الأوزاعي فليس بمعتمد؛ لأنه يدلّس عن كذايين، فإذا قال: حدثنا فهو حجة. وقال ابن حجر في "التقريب": ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وهو من مدلسي المرتبة الرابعة^(١). من الثامنة، مات آخر سنة أربع أو سنة خمس، وتسعين ومائة. ٤. الثقات للعجلي ص ٤٦٦، الجرح والتعديل ١٦/٩، ١٧، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٤١٥، الميزان ٤/٣٤٧، ٣٤٨، التهذيب ١١/١٥١-١٥٥، التقريب ص ٥٨٤، تعريف أهل التقديس ص ١٣٤.

(١) هم من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح لكثرة تدليسهم على الضعفاء والمجاهيل.

ينظر تعريف أهل التقديس ص ١٢١.

- عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأوزاعي، أبو عمرو. الفقيه، ثقة جليل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ومائة. ع. التقريب ص ٣٤٧.
- واصل بن أبي جميل الشامي، أبو بكر السلامي، مشهور بكنيته. قال إسحاق بن منصور عن ابن معين: لا شيء. وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: مستقيم الحديث. وقال البخاري: روى عنه الأوزاعي، أحاديثه مرسله وذكره ابن حبان في "الثقات" وضعفه الدارقطني. وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول، من السادسة. مد. التاريخ الكبير ١٧٣/٨، الجرح والتعديل ٣٠/٩، الثقات لابن حبان ٥٥٩/٧، الميزان ٣٢٨/٤، المغني في الضعفاء ٧١٨/٢، التهذيب ١٠٢/١١، التقريب ص ٥٧٩.
- مجاهد بن جبر المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الوليد بن مسلم القرشي، ثقة إلا أنه كثير التدليس عن الكذابين والتسوية وخاصة عن الأوزاعي، وحديثه هذا عنه ولم يصرح بالتحديث. وفيه واصل بن أبي جميل الشامي مقبول، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من خرجه سوى الدارقطني.

الغريب:

- الفَدَّان: مشدد، هي البقر التي يُحرث بها. النهاية ٤١٩/٣.

[باب ما جاء فيمن بنى في حقه ما يضر بجاره]

١٠٥ [٢٨٨] ثنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا العباس بن محمد، نا عثمان بن محمد ابن عثمان بن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، حدثني عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن يحيى المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار»^(١)، ومن ضار ضره الله، ومن شاق شق الله عليه».

أصل الحديث:

أخرج منه ابن ماجه ٧٨٤/٢، رقم ٢٣٤٠، ٢٣٤١ طرفه الأول: «لا ضرر ولا ضرار»، من حديث عبادة بن الصامت وابن عباس. وأخرج أبو داود ٣/٣١٥، رقم ٣٦٣٥. والترمذي ٤/٣٣٢، رقم ٩٤٠. وابن ماجه ٧٨٥/٢، رقم ٢٣٤٢ طرفه الآخر: «من ضار أضرا الله به، ومن شاق شق الله عليه» من حديث أبي صرمة.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبدالرحمن المدني. قال الذهبي قال عبدالحق في "أحكامه": الغالب على حديثه الوهم. وقال الدارقطني: ضعيف. الميزان ٣/٥٣، اللسان ١٥٢/٤.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني، المدني، ثقة، من السادسة، مات بعد الثلاثين. ع. التقريب ص ٤٢٨.
- يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري، المدني، ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٥٩٤.

(١) سيأتي هذا الحديث بالإسناد نفسه لكن دون قوله: «من ضار ضره الله...» رقم ٥٣٦ من كتاب الأقضية والأحكام.

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان بن محمد بن ربيعة ضعيف، وقد تفرد به - كما قال البيهقي -، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٧/٢، ٥٨، كتاب البيوع، من طريق العباس بن محمد الدوري، عن عثمان بن محمد بن ربيعة به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي^(١).
- والبيهقي في الكبرى ٦٩/٦، كتاب الصلح، باب لا ضرر ولا ضرار، من طريق العباس بن محمد الدوري عن عثمان بن محمد بن ربيعة به مثله. وقال: تفرد به عثمان بن محمد، عن الدراوردي، ورواه مالك بن أنس^(٢) عن عمرو بن يحيى، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار» مرسلًا.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت وأبي صرمة وأبي هريرة وجابر بن عبد الله وعائشة ويحيى المازني وثعلبة القرظي وأبي لبابة رضي الله عنه.
- حديث ابن عباس: وفيه الطرف الأول «لا ضرر ولا ضرار».
- أخرجه ابن ماجه ٧٨٤/٢، رقم ٢٣٤١. قال البوصيري في مصباح الزجاجة: هذا إسناد فيه جابر وقد اتهم.
- والإمام أحمد في المسند ٣١٣/١.
- والطبراني في الكبير ٢٢٨/١١، ٢٢٩، ٣٠٢، رقم ١١٥٧٦، ١١٨٠٦.
- والدارقطني ٢٢٨/٤، رقم ٨٤.

(١) قال الألباني في الأرواء ٤١٠/٣: هذا وهم منهما معاً فإن عثمان هذا مع ضعفه لم يخرج له مسلم أصلاً، وأورده

الذهبي نفسه في "الميزان" وقال: قال عبدالحق في أحكامه: الغالب على حديثه الوهم.

(٢) ينظر تخريجه في الشواهد.

.....

حديث عبادة بن الصامت:

- أخرجه ابن ماجه ٧٨٤/٢، رقم ٢٣٤٠.
- قال البوصيري في مصباح الزجاجة ٤٨/٣: هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع لأن إسحاق بن الوليد قال الترمذي وابن عدي: لم يلق عبادة.
- وأخرجه الإمام أحمد ٢٣٦/٥-٣٢٧، وأبو نعيم في أخبار أصفهان ٣٤٤/١.
- حديث أبي صرمة: وفيه الطرف الثاني: «من ضار ضره الله...».
- أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه، وقد سبق ذكره في أصل الحديث. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.
- وأخرجه الأمام أحمد ٤٥٣/٣.
- والبيهقي في الكبرى ٧٠/٦.
- حديث أبي هريرة:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٨٦/٥٣٧، في الأقضية والأحكام.
- حديث جابر بن عبد الله:
- أخرجه الطبراني في الأوسط ٩١/٦، رقم ٥١٨٩ بلفظ: «لا ضرر ولا ضرار في الإسلام». وقال: لم يروه عن محمد بن يحيى إلا ابن إسحاق، تفرد به محمد بن سلمة.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١١٠/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن إسحاق وهو ثقة لكنه مدلس.
- حديث عائشة:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٨٣/٥٣٤، في الأقضية والأحكام.
- حديث يحيى المازني:
- أخرجه مالك في الموطأ ٧٤٥/٢، رقم ٣١. ولفظه: «لا ضرر ولا ضرار».
- حديث ثعلبة القرظي:
- أخرجه الطبراني في الكبير ٨٦/٢، رقم ١٣٨٧، بلفظ: «لا ضرر ولا ضرار».
- حديث أبي لبابة:
- أخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٩٤، رقم ٤٠٧. ضمن حديث فيه قوله: «لا ضرر في الإسلام ولا ضرار».

الغريب:

- ضرر: الضر ضد النفع. أي لا يضر الرجل أخاه فينقصه شيئاً من حقه.
- ضرار: فعال من الضرّ: أي لا يُجازيه على إضراره بإدخال الضرر عليه.
- والضرر: فعل الواحد، والضرار: فعل الاثنين، والضرر: ابتداء الفعل، والضرار: الجزاء عليه.
- وقيل الضرر: ما تضر به صاحبك وتنتفع به أنت.
- والضرار: أن تضره من غير أن تنتفع به.
- وقيل هما بمعنى، وتكرارهما للتأكيد. النهاية ٨١/٣-٨٢.
- ضار: أي ألحق به الضر، والله تعالى الضار النافع، ومعنى الضار الذي يضر من يشاء من خلقه حيث هو تعالى خالق الأشياء كلها خيرها وشرها نفعها وضرها. ينظر النهاية ٨١/٣.
- شاق: أي خالف صاحبه، وحقيقته أن يأتي بما يشق على صاحبه فيكون كل منهما في شق غير شق صاحبه. ينظر المصباح المنير ص ٣١٩.

[باب ما جاء في المضاربة وشروطها]

١٠٦ [٢٩٠] ثنا أبو سهل بن زياد، نا محمد بن غالب، نا محمد بن عقبة السدوسي، نا يونس بن أرقم، أبو أرقم الكندي، نا أبو الجارود، عن حبيب بن يسار، عن ابن عباس قال: كان العباس بن عبدالمطلب إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بحراً، ولا ينزل به وادياً، ولا يشتري به ذا كبد رطبة، فإن فعله فهو ضامن، فرفع شرطه إلى رسول الله ﷺ فأجازه.

أبو الجارود ضعيف.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ أبو سهل بن زياد هو: أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

○ محمد بن غالب بن حرب، أبو جعفر الضبي التمار المعروف بالتمتام. قال السهمي: سئل الدارقطني عنه فقال: ثقة مأمون إلا أنه كان يخطئ، وكان وهم في أحاديث، وقال مرة أخرى: مكثر مجود. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الخطيب البغدادي: كان كثير الحديث صدوقاً حافظاً، مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. سؤالات السهمي ص ٧٤، رقم ٩، تاريخ بغداد ٣/١٤٣-١٤٦، اللسان ٥/٣٣٧، ٣٣٨.

○ محمد بن عُقبة بن هَرَم السَّدُوسِي، أبو عبد الله البصري. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، كتبت عنه، ثم تركت حديثه، فليس نحدث عنه، وترك أبو زرعة حديثه ولم يقرأه علينا، وقال: لا أحدث عنه. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ كثيراً، من العاشرة. بخ. الجرح والتعديل ٨/٣٦، الثقات لابن حبان ٩/١٠٠، الميزان ٣/٦٤٩، التهذيب ٩/٣٤٧، التقريب ص ٤٩٧.

○ يونس بن أرقم، أبو أرقم الكندي. ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال الذهبي: لينة ابن خراش. الجرح والتعديل ٢٣٦/٩، المغني في الضعفاء ٧٦٥/٢، الميزان ٤٧٧/٤.

○ أبو الجارود: زياد بن المنذر، الأعمى، الكوفي. قال ابن معين: كذاب. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال ابن حبان: كان رافضياً يضع الحديث في الفضائل والمثالب. وقال الدارقطني: إنما هو منذر بن زياد متروك. قال الحافظ في "التقريب": رافضي كذبه ابن معين، من السابعة، مات بعد الخمسين. ت. تهذيب الكمال ٥١٧/٩-٥٢٠، الميزان ٩٣/٢، التقريب ص ٢٢١.

○ حبيب بن يسار الكندي الكوفي. ثقة، من الثالثة. ت. س. التقريب ص ١٥٢.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الجارود زياد بن المنذر متروك كذاب، فالإسناد باطل.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٢٥/١، ٤٢٦، رقم ٧٦٤، من طريق محمد بن عقبة السدوسي، عن يونس بن أرقم به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٦١/٤، وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه أبو الجارود الأعمى وهو متروك كذاب.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١١١/٦، في القراض، من طريق أحمد بن عبيد الصفار، عن تمام محمد بن غالب به مثله.
- وأخرجه أيضاً من طريق أبو الحكم، عن يونس بن أرقم الكندي فذكر الحديث بمثله.
- وقال البيهقي: تفرد به أبو الجارود زياد بن المنذر وهو كوفي ضعيف كذبه يحيى بن معين وضعفه الباقون.

الغريب:

- المصارفة: أن يُعطى مالا لآخر ليتجر فيه فيكون له سهم معلوم من الربح، وهو مفاعلة من الضرب في الأرض والسير فيها للتجارة. النهاية ٧٩/٣.

[باب]*

١٠٧ [٢٩١] ثنا أحمد بن محمد بن بحر العطار بالبصرة، نا عبدة بن عبد الله الصفار، نا أبو نعيم، نا عبيد الله الوصافي، حدثني عطية، عن أبي سعيد قال: شهدت جنازة فيها رسول الله ﷺ، فلما وضعت، سألت رسول الله ﷺ عليه دين؟ قالوا: نعم فعدل عنها، وقال: ((صلوا على صاحبكم)) فلما رآه علي تقفى، قال: يا رسول الله برئ من دينه، وأنا ضامن لما عليه، فأقبل رسول الله ﷺ فصلى عليه، ثم انصرف فقال: ((يا علي جزاك الله خيراً، فك الله رهانك يوم القيامة، كما فككت رهان أخيك المسلم، ليس من عبد يقضي عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه يوم القيامة)). فقام رجل من الأنصار فقال: يا رسول الله لعل خاصة؟ قال: ((لعامة المسلمين)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٩٤/٧٦.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وفيه أن الذي تحمل الدين علي ﷺ. وزيادة قوله: ((يا علي جزاك الله خيراً...)) الحديث.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن عمر، أبوبكر المعروف بالحرايبي، من أهل البصرة سكن بغداد. ترجم له الخطيب، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وقال: حدث بها عن إبراهيم الجوهري ونصر الجهضمي وعبدة بن عبد الله الصفار وغيرهم. روى عنه أبو حفص بن الزيات وغيره. تاريخ بغداد ٦٦/٥، ٦٧.

* سبق التوبيع لبحر هذا الحديث عند الحديث رقم ٧٦.

○ عبدة بن عبد الله الصفار الخزاعي، أبو سهل البصري، كوفي الأصل، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، وقيل في التي قبلها. خ ٤. التقريب ص ٣٦٩، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٧/١٨-٥٣٩.

○ أبو نعيم: الفضل بن دكين الكوفي، واسم دكين: عمرو بن حماد بن زهير التيمي، مولا هم، الأحول، أبو نعيم الملائكي، مشهور بكنيته، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة ثمان عشرين ومائتين، وقيل تسع عشرة، وهو من كبار شيوخ البخاري. ع. التقريب ص ٤٤٦، ينظر تهذيب الكمال ١٩٧/٢٣-٢٢٠.

○ عبيد الله بن الوليد الوصافي، أبو إسماعيل الكوفي، العجلي، ضعيف، من السادسة. بخ ت ق. التقريب ص ٣٧٥، ينظر تهذيب الكمال ١٧٣/١٩-١٧٦. الوصافي: بفتح الواو، والصاد المشددة، في آخرها فاء. نسبة إلى وصاف بن مالك. ينظر الباب ٣/٣٦٨.

○ عطية بن سعد العوفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
الحكم على الإسناد:

فيه عبيد الله بن الوليد الوصافي، وعطية العوفي، كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

• أخرجه البيهقي في الكبرى ٧٣/٦ في الضمان، باب وجوب الحق بالضمان، من طريق إسحاق ابن الحسن الحربي، عن الفضل بن دكين، عن عبيد الله الوصافي، عن عطية بن سعد العوفي، عن أبي سعيد الخدري نحوه.

• وقال البيهقي: ورواه عبدة بن عبد الله الصفار، عن أبي نعيم الفضل بن دكين أتم من ذلك، وفيه قال: يا رسول الله برئ من دينه وأنا ضامن لما عليه. ورواه زافر بن سليمان، عن الوصافي فقال علي عليه السلام: يا نبي الله أنا ضامن لدينه. ثم قال البيهقي: والحديث يدور علي عبيد الله الوصافي وهو ضعيف جداً. وقد روي من وجه آخر عن علي بن أبي طالب بإسناد ضعيف.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث سلمة بن الأكوع، وأبي قتادة، وأبي هريرة، وأنس رضي الله عنه. سبق تخريجها برقم ١٩٤/٧٦.

وله شاهد من حديث جابر رضي الله عنه سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢٩٣/١٠٩.

١٠٨ [٢٩٢] ثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، نا جعفر بن كزال، نا أحمد ابن حاتم الطويل، نا زافر، ح ونا عبد الصمد بن علي، نا أبو حامد النيسابوري أحمد بن سالم، حدثنا عبد الله بن الجراح، نا زافر بن سليمان، عن عبيد الله^(١) الوصافي، عن عطية، عن أبي سعيد قال: شهد النبي ﷺ جنازة فلما^(٢) وضعت قيل عليه دين، فتنحى رسول الله ﷺ، فقال علي: يا نبي الله أنا ضامن لدينه، قال: «فك الله عنك يا علي رهانك، كما فككت عن أخيك المسلم رهانه» قالوا: يا رسول الله لعلني خاصة أم للمؤمنين عامة؟ قال: «للمؤمنين عامة».

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٢٩١/١٠٧.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- جعفر بن محمد بن عبد الله بن بشر بن كزال، أبو الفضل السمسار. ترجم له الخطيب. ونقل عن الدارقطني قوله فيه: ليس بالقوي. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ١٨٩/٧.
- أحمد بن حاتم بن يزيد الطويل، وثقه يحيى بن معين وعبد الله بن أحمد بن حنبل والدارقطني وصالح بن محمد الأسدي. تاريخ بغداد ١١٢/٤-١١٤.
- زافر بن سليمان الإباضي، أبو سليمان القُهْستَاني. وثقه أحمد وابن معين وأبو داود. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وقال ابن حبان في "المجروحين": كثير الغلط في الأخبار واسع الوهم في الآثار على صدق فيه، والذي عندي في أمره الاعتبار بروايته التي يوافق فيها الثقات وتنكب ما انفرد به من الروايات. وقال ابن عدي: كأن أحاديثه مقلوبة الإسناد، مقلوبة المتن، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه، ويكتب حديثه مع ضعفه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير الأوهام، من التاسعة. ت س ق. التاريخ لابن معين ٧٠/٢، الجرح والتعديل ٦٢٤/٣-٦٢٥، المجروحين لابن حبان ٣١٥/١-٣١٦، الكامل لابن عدي ١٠٨٧/٣-١٠٨٩، الميزان ٦٣/٢-٦٤، التهذيب ٣٠٤/٣، التقريب ص ٢١٣.

(١) في المطبوع والمخطوط: ق ٣٥/ب: (عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في المطبوع والمخطوط: ق ٣٥/ب: (فكما).

والقَهْطَانِي: بضم القاف والهاء، وسكون السين المهملة، وفتح التاء المنقوطة من فوقها باثنتين، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى قَهْطَان، وهي ناحية بخراسان، بين هَرَاة ونَيْسابور. الأنساب ٥٦٤/٤.

- عبد الصمد بن علي الطسّي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو حامد النيسابوري، أحمد بن محمد بن سالم. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ٢٣/٥.
- عبد الله بن الجراح بن سعيد التميمي، أبو محمد القهستاني. نزيل نيسابور. قال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: كان كثير الخطأ، ومحمّله الصدق. وقال النسائي: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: مستقيم الحديث. قال الحافظ في "التقريب": يخطئ، من العاشرة، مات سنة اثنتين - ويقال سبع - وثلاثين ومائتين. دكن ق. الجرح والتعديل ٢٧/٥ - ٢٨، الثقات لابن حبان ٣٥٦/٨، المعجم المشتمل ص ١٥٢ رقم ٤٦٦، التهذيب ١٦٩/٥، التقريب ص ٢٩٨.
- عبيد الله الوصافي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

في إسناده الأول: جعفر بن كزال ليس بالقوي، وزافر بن سليمان صدوق كثير الأوهام، وعبيد الله الوصافي، وعطية العوفي كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

وفي إسناده الثاني: أبو حامد النيسابوري لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وعبد الله بن الجراح صدوق يخطئ، وزافر بن سليمان صدوق كثير الأوهام، وعبيد الله الوصافي، وعطية العوفي كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٠٧/٢٩١.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٧٦/١٩٤.

١٠٩ [٢٩٣] ثنا أبو بكر الشافعي، نا بشر بن موسى، نا زكريا بن عدي، نا عبيد الله بن عمرو، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر قال: مات رجل فغسلناه وكفنناه وحنطناه، ووضعناه لرسول الله ﷺ حيث توضع الجنازة عند مقام جبريل عليه السلام. ثم أذننا رسول الله ﷺ في الصلاة عليه، فجاء معنا، ثم خطب، ثم قال عليه السلام لعلي: ((على صاحبكم ديناً؟))، قالوا: نعم ديناران، فتخلف، فقال له أبو قتادة: يا رسول الله هما علي، فجعل رسول الله ﷺ يقول: ((هما عليك، وفي مالك، وحق الرجل عليك والميت منهما بريء))، فقال: نعم، فصلى عليه، فجعل رسول الله ﷺ إذا لقي أبا قتادة يقول: ((ما صنعت في الدينارين))، حتى كان آخر ذلك، قال: قد قضيتهما يا رسول الله، قال: ((الآن حين بردت عليه جلده)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٤٧/٣، رقم ٣٣٤٣، والنسائي ٦٥/٤، رقم ١٩٦٢، من حديث جابر نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: ((هما عليك، وفي مالك، وحق الرجل عليك، والميت منهما بريء))، وقوله: ((الآن حين بردت عليه جلده)).

رجال الإسناد:

- أبو بكر الشافعي، محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بشر بن موسى بن صالح الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زكريا بن عدي بن الصلت التيمي، مولاهم، أبو يحيى الكوفي. ثقة جليل يحفظ، من كبار العاشرة، مات سنة إحدى عشرة - أو اثنتي عشرة - ومائتين. بخ م مدت س ق. التقريب ص ٢١٦، تهذيب الكمال ٣٦٤/٩ - ٣٦٩.
- عبيد الله بن عمرو بن أبي الوليد الرقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ عبد الله بن محمد بن عقيل بن محمد بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني. قال أحمد: منكر الحديث. وقال ابن معين: لا يحتج بحديثه، وقال مرة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: لين الحديث ليس بالقوي ولا ممن يحتج بحديثه. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن خزيمة: لا احتج به لسوء حفظه. وقال ابن خراش: تكلم الناس فيه. وقال الساجي: كان من أهل الصدق ولم يكن بمتقن في الحديث. وقال الحافظ ابن حجر في "التقريب": صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة، من الرابعة، مات بعد الأربعين ومائة. بخ. د ت ق. التهذيب ١٣/٦-١٥، التقريب ص ٣٢١.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن محمد بن عقيل صدوق في حديثه لين ويقال تغير بأخرة، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة له متابعات وشواهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم ٥٨/٢، في البيوع، من طريق عبيد الله بن عمرو الرقي، عن عبد الله بن محمد ابن عقيل به مثله، إلا أنه لم يقل فيه: «وحق الرجل عليك». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣/٣٣٠.
- والبيهقي في الكبرى ٧٤/٦، ٧٥ في الضمان، باب ما يستدل به على أن الضمان لا ينقل الحق ...، وفي باب الضمان عن الميت.
- كلاهما من طريق زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل به نحوه.
- وأخرجه دون الزيادة:
- أبو داود والنسائي كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٢٨٩/٨، رقم ١٥٢٥٧.
- والإمام أحمد ٣/٢٩٦.
- وابن حبان، ينظر الإحسان، ٣٤٤/٧، رقم ٣٠٦٤.
- كلهم من طريق الزهري، عن أبي سلمة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ٧٦ دون الزيادة.

[باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة]

١١٠ [٢٩٤] ثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل السوطي^(١)، نا محمد بن سعيد بن غالب، نا يزيد بن هارون، أنا يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن سليمان بن يسار، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين، وفقهه أشد على الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه)) فقال أبو هريرة: لأن أجلس ساعة فأفقه، أحب إلي من أن أحي ليلة إلى الغداة.

أصل الحديث:

جزء من الحديث أخرجه الزمذي ٤٨/٥، رقم ٢٦٨١، وابن ماجه ٨١/١، رقم ٢٢٢، من حديث ابن عباس ولفظه: «فقيه أشد على الشيطان من ألف عابد».

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبزيادة: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين»، «ولكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن إسماعيل بن محمد بن أبان بن ميران، أبوبكر البزاز يعرف بابن السوطي. قال يوسف بن عمر القواس: كان من الثقات. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٩/٤.
- والسوطي: بفتح السين وسكون الواو، وفي آخرها الطاء المهملة. هذه النسبة إلى السوط وعمله. الأنساب ٣٣٧/٣.
- محمد بن سعيد بن غالب، أبو يحيى العطار الضريير. ذكره ابن أبي حاتم وقال: كتب عنه مع أبي وهو صدوق. وترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات سنة إحدى وستين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٦٦/٧، تاريخ بغداد ٣٠٦/٥-٣٠٧.

(١) في المطبوع: (السيوطي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٥٦/ب، وكما في ترجمته.

○ يزيد بن هارون بن زاذان السلمي، مولاهم، أبو خالد الواسطي، ثقة متقن عابد، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين، وقد قارب التسعين. ع. التقريب ص ٦٠٦، ينظر تهذيب الكمال ٢٦١/٣٢ - ٢٧٠.

○ يزيد بن عياض بن جُعْدَبَة الليثي، أبو الحكم المدني، كذبه مالك وغيره، من السادسة. ت. ق. التقريب ص ٦٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٢١/٣٢ - ٢٢٥. وجعْدَبَة: بضم الجيم والمهملة، بينهما مهملة ساكنة. كما في التقريب.

○ صفوان بن سليم المدني، أبو عبد الله الزهري، مولاهم، ثقة مفت عابد، رُمي بالقدر، من الرابعة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة، وله اثنتان وسبعون سنة. ع. التقريب ص ٢٧٦.

○ سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة، من كبار الثالثة، مات بعد المائة، وقيل قبلها. ع. التقريب ص ٢٥٥.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن عياض بن جعْدَبَة متروك وكُذِّب، فالإسناد تالف. واخفوظ من قول الزهري كما قال البيهقي^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٩٦/٧، رقم ٦١٦٢، من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن صفوان بن سليم إلا يزيد بن عياض.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٢١/١ وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه يزيد بن عياض وهو كذاب.
- وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٩٢/٢، ١٩٣، من طريق هانئ بن يحيى، عن يزيد بن عياض به بلفظ: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين». وقال أبو هريرة: لأن أتفقه ساعة أحب إليّ من أن أحيي ليلة أصلها حتى أصبح، ولفقيه واحد أشد [على]^(٢) الشيطان من ألف عابد، ولكل شيء دعامه، ودعامه الدين الفقه.

(١) شعب الإيمان ٢/٢٦٦.

(٢) ما بين معقوفتين ساقطة من المطبوع.

قال أبو نعيم: رواه هياج بن بسطام، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، عن سليمان نحوه تفرد به ابن عياض، عن صفوان.

- وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/١٥٠، ١٥١، بسند الدارقطني ومثله. وفي ٢/٢٧، من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جعدبة به بلفظ: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين».
- والبيهقي في الشعب ٢/٢٦٦، رقم ١٧١٢، ١٧١٣، من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد ابن عياض، به نحوه. ومن طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار به.
- والخطيب في الفقيه والمتفقه ١/٢٥-٢٦، من طريق هاني بن يحيى، عن يزيد بن عياض به، بمثل لفظ أبي نعيم.
- وأخرجه أيضاً ١/٢١، من طريق هاني بن يحيى، عن يزيد بن عياض به مختصراً بلفظ: «ما عبد الله تعالى بمثل التفقه في الدين». ومن طريق محمد بن أبي عثمان الأزدي، عن الحسن، عن أبي هريرة مرفوعاً مختصراً بلفظ: «ما عبد الله بشيء أفضل من الفقه في الدين».
- وأخرجه في تاريخ بغداد ٢/٤٠٢، من طريق خلف بن يحيى، عن إبراهيم ابن محمد، عن صفوان بن سليم، عن سليمان^(١) بن يسار، عن أبي هريرة مرفوعاً قال: «إن لكل شيء دعامة، ودعامة هذا الدين الفقه، وفقه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».
- وأخرجه أيضاً ٥/٤٣٦، من طريق حجاج بن محمد، عن ابن جعدبة به بلفظ: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين».
- وأخرجه ابن عبد البر في جامع بيان العلم ١/٢٦، من طريق يزيد بن هارون، عن يزيد بن عياض، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار به نحوه. ومن طريق عثمان بن مخارق الكوفي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعاً مختصراً.
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١/١٣٥، من طريق خلف بن يحيى، عن إبراهيم بن محمد، عن صفوان بن سليم به نحوه.
- وقال ابن الجوزي: لا يصح عن رسول الله ﷺ، وفيه خلف بن يحيى، قال أبو حاتم الرازي: لا يشتغل بحديثه، وإبراهيم بن محمد^(٢) متروك.

(١) سقط من المطبوع: (عن سليمان)، والصواب ما أثبت كما في الأسانيد الأخرى.

(٢) في المطبوع: (محمد بن إبراهيم)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

- وأخرجه أيضاً من طريق محمد بن سعيد بن مهران، عن شيبان، عن أبي الربيع السمان، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة به نحوه، دون قوله: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين».
 - وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٨١/١.
 - والحافظ في المطالب العالية ١٣١/٣.
 - وذكره السخاوي في "المقاصد الحسنة" ص ٣٣٥ بلفظ: «لفقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد».
 - والعجلوني في كشف الخفا ٢٤٧/٢ بلفظ: «ما عبد الله بأفضل من فقهه في دين».
 - وقال: رواه البيهقي في الشعب بسند ضعيف عن ابن عمرو.
 - وذكره الشوكاني في الفوائد المجموعة ص ٢٨٥ وقال: قال في المختصر: ضعيف، وفي المقاصد: أسانيد ضعيفة، لكن يتقوى بعضها ببعض.
 - وذكره الحكيم الترمذي في نوادر الأصول ص ٢٧.

شواهد المتن:

- شطر من الحديث له شاهد من حديث عمر:
 - أخرجه أبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ٧٩/١.
 - والبيهقي في شعب الإيمان ٢٦٦/٢، رقم ١١٧١.
 - كلاهما بلفظ: «ما عبد الله بشيء أفضل من فقهه في دين».
 - قال البيهقي: تفرد به عيسى بن زياد بهذا الإسناد. وروي من وجه آخر ضعيف والمخفوظ هذا اللفظ من قول الزهري.
 - وشطر من الحديث له شاهد من حديث ابن عباس:
 - سبق ذكره في أصل الحديث. قال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.
 - والمخفوظ - كما قال البيهقي - أخرجه:
 - عبدالرزاق في مصنفه ٢٥٦/١١، رقم ٢٠٤٧٩، عن معمر، عن الزهري قال: ما عبد الله بمثل الفقه.
 - وعنه البيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ص ٣٠٨، رقم ٤٦٧ وقال: وروى هذا بإسناد آخر ضعيف مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

[باب ما جاء في فضل العلماء ومجالستهم]

١١١ [٢٩٥] ثنا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا جدي، نا الهيثم بن موسى، عن ابن الترحمان، عن إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: «الأنبياء قادة، والفقهاء^(١) سادة، ومجالستهم^(٢) زيادة».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول بن حسان بن سنان، أبو يعقوب التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الهيثم بن موسى: لم أقف له على ترجمة.
- ابن الترحمان هو: عبدالعزيز بن الحصين، أبو سهل مروزي الأصل. قال البخاري: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن معين: ضعيف. وقال مسلم: ذاهب الحديث. وقال ابن عدي: الضعف على رواياته بين. وقال الآجري سألت أبا داود عنه فقال: متروك الحديث. الميزان ٦٢٧/٢، اللسان ٢٨/٤-٢٩.

- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو إسحاق السبيعي، عمرو بن عبد الله الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة اختلط بآخره.
- الحارث ابن عبد الله الأعور الهمداني. كذبه الشعبي والجوزجاني وابن أبي خيثمة. وضعفه ابن معين وقال في علي ثقة. وقال أبو زرعة: لا يحتج بحديثه. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، ولا ممن يحتج بحديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال الحافظ في "التقريب": في حديثه ضعف. مات سنة خمس وستين ومائة في خلافة ابن الزبير. تهذيب الكمال ٢٤٤/٥-٢٥٣، الميزان ٤٣٥/١-٤٣٧، التقريب ص ١٤٦.

(١) في المطبوع: (والعلماء)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (أ): ق ٣٦/أ، (ب): ق ١٠٦/ب، (ج): ق ٣٥٧/أ.

(٢) في المطبوع: (ومجالستهم)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب)، (ج).

الحكم على الإسناد:

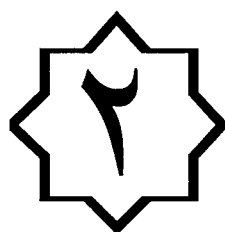
فيه من لم أقف له على ترجمة، وفيه عبدالعزيز بن الحصين بن التزجان ضعيف، وفيه الحارث الأعور الهمداني في حديثه ضعف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه القضاعي في "مسند الشهاب" ٢٠٣/١ رقم ٣٠٧ من طريق أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي مرفوعاً به وعنده: «الفقهاء»، بدل: «العلماء».
- وذكره الألباني في الضعيفة ٥٩/١، رقم ٤٢، وحكم عليه بأنه موضوع، وقال: بعد أن عزاه للدارقطني والقضاعي: وهذا سند ضعيف جداً، الحارث هو ابن عبد الله الهمداني الأعور، وقد ضعفه الجمهور.

شواهد الحديث:

- لمتن الحديث شاهد من حديث ابن مسعود موقوفاً عليه:
- أخرجه الطبراني في الكبير ١١٠/٩، رقم ٨٥٥٣، ضمن حديث وفيه: «المتقون سادة، والفقهاء قادة، ومجالسهم زيادة».
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٢٥/١، ١٢٦ وقال: ذكر هذا في حديث طويل رواه الطبراني في الكبير ورجاله موثقون.



كتاب الحدود والديات

كتاب الحدود

[باب ما جاء في درء الحدود]

١١٢ [٩] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا أبو كريب، نا معاوية بن هشام، عن مختار التمار، عن أبي مطر، عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((ادروا الحدود)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٣٣/٤، رقم ١٤٢٤، من حديث عائشة ؓ ولفظه: ((ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم...)). وعند ابن ماجه ٨٥٠/٢، رقم ٢٥٤٥، من حديث أبي هريرة ؓ بلفظ: ((ادفعوا الحدود ما وجدتم له مدفعاً)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ محمد بن القاسم بن زكريا المخاربي الكوفي، تكلم فيه، وقيل: كان يؤمن بالرجعة، قاله أبو الحسن بن حماد الكوفي الحافظ وزاد فقال: ما روى له أصل. وقد حدث بكتاب النهي عن حسين بن نصر بن مزاحم ولم يكن له فيه سماع. قال الذهبي في "المغني": ضَعُف. مات سنة ست وعشرين وثلاثمائة. الميزان ١٤/٤، اللسان ٣٤٧/٥، المغني في الضعفاء ٦٢٥/٢، السير ٧٣/١٥، العبر ٢٦/٢، شذرات الذهب ١٣٨/٤.

○ أبو كريب: محمد بن العلاء الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.

○ معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي، مولى بني أسد، ويقال له معاوية بن أبي العباس. قال يحيى بن معين: صالح وليس بذلك. وقال أبو حاتم: صدوق. وثقه أبو داود والعجلي. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال ابن شاهين: قال عثمان بن أبي شيبة: رجل صدق وليس بحجة. وقال الذهبي في "الميزان": ما ذكرته لشيء فيه إلا أن أبا الفرج قال: قيل هو معاوية بن أبي العباس روى ما ليس من سماعه فتركوه. قال الذهبي: هذا خطأ من أبي

الفرج ما تركه أحد. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام. من صغار التاسعة، مات سنة أربع ومائتين. بخ م ٤. تاريخ الدارمي عن ابن معين ص ٦١، رقم ٩٤، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٣٣، الجرح والتعديل ٣٨٥/٨، الثقات لابن حبان ١٦٦/٩، الثقات لابن شاهين ص ٣٠٣، الكاشف ١٤٠/٣-١٤١، الميزان ١٣٨/٤، التقريب ص ٥٣٨.

○ مختار بن نافع التيمي، ويقال العُكلي، أبو إسحاق التمار، الكوفي. قال البخاري والنسائي وأبو حاتم والساجي وابن حبان: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. قال الحافظ في "التقريب": ضعيف من السادسة. ت. الضعفاء الصغير للبخاري ص ١١٠، الجرح والتعديل ٣١١/٨، المجروحين لابن حبان ٩/٣، ١٠، الميزان ٨٠/٤، التهذيب ٦٩/١٠، ٧٠، التقريب ص ٥٢٣.

○ أبو مطر: عمرو بن عبد الله الجهني. ذكره البخاري ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره أبو حاتم وقال: مجهول لا يعرف. سئل عنه أبو زرعة فقال: ما أعرف اسمه. وترك حفص بن غياث حديثه. وذكره المزني في شيوخ مختار التمار. التاريخ الكبير للبخاري ٧٥/٨، الجرح والتعديل ٤٤٥/٩، تهذيب الكمال للمزي ٣٢٢/٢٧.

الحكم على الإسناد:

فيه مختار بن نافع التمار منكر الحديث. فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٨/٨، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود بالشبهات، من طريق الدارقطني به فذكر الحديث وقال: في هذا الإسناد ضعف.
- وأخرجه من طريق المختار بن نافع عن أبي حيان التيمي عن أبيه عن علي رضي الله عنه فذكره وزاد فيه: «ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود» وقال: قال البخاري: المختار بن نافع منكر الحديث.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٠٩/٣، وقال: مختار التمار ضعيف.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٥٦/٤، وقال: وفيه المختار بن نافع، وهو منكر الحديث قاله البخاري.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شواهد من حديث عائشة وأبي هريرة رضي الله عنهما.

حديث عائشة رضي الله عنها:

- أخرجه الترمذي ٣٣/٤، رقم ١٤٢٤. وقال: حديث عائشة لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث محمد بن ربيعة عن يزيد بن زياد الدمشقي عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ. ورواه وكيع عن يزيد بن زياد نحوه ولم يرفعه، ورواية وكيع أصح.
 - وأخرجه الدارقطني في سننه ٨٤/٣، رقم ٨.
 - وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٤/٤، ٣٨٥ وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وقال: قال النسائي يزيد بن زياد شامي متروك.
 - وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٨/٨ وقال: ورواه وكيع عن يزيد بن زياد موقوفاً على عائشة.
 - وقال بعد أن أخرجه من طريق وكيع عن يزيد موقوفاً قال: تفرد به يزيد بن زياد الشامي، عن الزهري وفيه ضعف، ورواية وكيع أقرب إلى الصواب. والله أعلم. ورواه رشدين بن سعد عن عقيل عن الزهري مرفوعاً ورشدين ضعيف.
 - وأخرجه أيضاً في ١٢٣/٩.
 - وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٣١/٥.
- أما حديث أبي هريرة:
- فأخرجه ابن ماجه ٨٥٠/٢، رقم ٢٥٤٥، قال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٠٣/٣: هذا إسناد ضعيف، إبراهيم بن المخزومي ضعفه أحمد، وابن معين، والبخاري وغيرهم، والنسائي والأزدي والدارقطني.
 - وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٤٩٤/١١، رقم ٦٦١٨.
 - وفي الباب عن ابن مسعود ومعاذ بن جبل وعقبة بن عامر موقوفاً عليهم عند الدارقطني ٨٤/٣، رقم ١٠، والبيهقي ٢٣٨/٨.

الغريب:

- ادأوا: أي ادفعوا. درأ يدراً درءاً إذا دفع. النهاية ١٠٩/٢.

[باب ما جاء في العبد الآبق إذا سرق]

١١٣ [١٦] حدثنا موسى بن جعفر بن قرين، نا فهد بن سليمان، نا موسى بن داود، نا سفيان الثوري، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع، ولا على الذمي)). لم يرفعه غير فهد، والصواب موقوف.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- موسى بن جعفر بن محمد بن قرين، أبو الحسن العثماني، كوفي الأصل. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦٠/١٣.
- قرين: بضم القاف، وفتح الراء. الإكمال ١٠٧/٧، ١٠٨.
- فهد بن سليمان النحاس المصري. ذكر ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: كتبت فوائده ولم يُقَضَ لنا السماع منه. وقال ابن ماکولا: فهد بن سليمان كوفي سكن مصر. الجرح والتعديل ٨٩/٧، الإكمال ٧٦/٧.
- موسى بن داود الضبي، أبو عبد الله الطرسوسي الخلقاني، كوفي الأصل، سكن بغداد، ثم ولي قضاء طرسوس. وثقه ابن سعد وابن غير وابن عمار الموصلية والعجلي وابن حبان والدارقطني. وقال أبو حاتم: شيخ في حديثه اضطراب. وقال الذهبي في "الميزان": صدوق وثق. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق فقيه زاهد له أوهام. من صغار التاسعة، مات سنة سبع عشرة ومائتين. الطبقات الكبرى لابن سعد ٣٤٥/٧، تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٤٤، الجرح والتعديل ١٤١/٨، الثقات لابن حبان ١٦٠/٩، العلل للدارقطني ١٠٧/٤، تاريخ بغداد ٣٤/١٣، الميزان ٢٠٤/٤، التهذيب ٣٤٢/١٠، ٣٤٣، التقريب ص ٥٥٠.
- والخلقاني: بضم الخاء المعجمة، وسكون اللام، وفتح القاف، وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى بيع الخلق من الثياب وغيرها. الأنساب ٣٩٠/٢.
- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مجاهد بن جبر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه فهد بن سليمان لم يذكر فيه جرح ولا تعديل. قال الدارقطني عقب الحديث: لم يرفعه غير فهد والصواب موقوف^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٢/٤، كتاب الحدود، من طريق فهد بن سليمان به مثله، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط الشيخين، وقد تفرد بسنده موسى بن داود وهو أحد الثقات ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وأخرجه موقوفاً على ابن عباس:
- عبدالرزاق في مصنفه ٢٤٢/١٠، برقم ١٨٩٨٧، من طريق الثوري ومعمّر، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه كان لا يرى على عبد آبق سرق قطعاً. ولم يذكر فيه الذمي.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٨٤/٩، برقم ٨١٩٦، من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار به نحو لفظ عبدالرزاق.
- والدارقطني ٨٧/٣، رقم ١٧، ١٨. من طريق عبدالرزاق به نحوه، ومن طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار به نحوه.

الغريب:

- العبد الآبق: أَبَقَ العبد يَأْبُقُ وَيَأْبُقُ إِبَاقاً إذا هرب. غريب الحديث ١٥/١.

(١) ينظر تخريجه

١١٤ [١٩] نا محمد بن جعفر المطيري من كتابه، نا عبيد الله بن النعمان، نا أبو عاصم^(١)، أنا ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((ليس على العبد، ولا على أهل الكتاب حدود)). الذي قبله^(٢) موقوف أصح من هذا. والله أعلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن جعفر بن أحمد بن يزيد، أبوبكر الصيرفي المطيري. قال الدارقطني: هو ثقة مأمون. وقال مرة: صدوقاً ثقة. وقال جعفر الطاهري: كان حافظاً للحديث، وكان لا بأس به في دينه والثقة. مات سنة خمس وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤٥/٢، ١٤٦.
- والمطيري: بفتح الميم، وكسر الطاء المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى المطيرة، وهي قرية من نواحي سُرّ من رأى. الأنساب ٣٢٩/٥.
- عبيد الله بن النعمان، أبو عمرو المنقري الدّلال. ذكره الخطيب في "تاريخه" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. تاريخ بغداد ٣٣٧/١٠.
- والمنقري: بكسر الميم، وجزم النون، وفتح القاف، والراء. هذه النسبة إلى بني منقر. الأنساب ٣٩٦/٥.
- أبو عاصم، الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني، أبو عاصم النبيل، البصري. ثقة ثبت، من التاسعة. مات سنة اثنتي عشرة ومائتين أو بعدها. ع. التقريب ص ٢٨٠.
- ابن جريج، عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مجاهد بن جبر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم يذكر فيه جرح أو تعديل وهو عبيد الله بن النعمان، فأتوقف في الحكم. وقد صحح الدارقطني وقفه.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ سوى الدارقطني وقد سبق تخريج نحوه برقم ١١٣.

(١) في المطبوع: (عاصم)، والصواب: (أبو عاصم) كما في المخطوط (ب) ق: ١٠٦/ب، وكما في ترجمته.

(٢) يريد به ما ورد قبله من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن مجاهد، عن ابن عباس أنه كان لا يرى على العبد حداً، ولا على أهل الأرض اليهود والنصارى حداً. ينظر السنن للدارقطني ٨٧/٣، رقم ١٨.

[باب ما جاء في أن القود بالسيف]

١١٥ [٢٠] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا محمد بن عبدة بن عبد الله المصيبي بكفريباً^(١)، نا عامر بن سيار، نا سليمان بن أرقم عن الزهري عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا قود إلا بالسيف)). سليمان بن أرقم متروك.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٢/٨٨٩، رقم ٢٦٦٧، ٢٦٦٨، من حديث النعمان بن بشير وأبي بكرة ؓ بمثل لفظ الدارقطني.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدة بن عبد الله المصيبي: لم أقف له على ترجمة.
- والمصيبي: بكسر الميم، والياء المنقوطة باثنتين من تحتها بين الصادين المهملتين الأولى مشددة. هذه النسبة إلى بلدة كبيرة على ساحل بحر الشام يقال لها المصيصة. الأنساب ٥/٣١٥.
- عامر بن سيار الدارمي الرقي. يروي عن عبد الحميد بن بهرام وسليمان بن أرقم. قال أبو حاتم: مجهول. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أغرب. وقال الذهبي: مجهول. مات في حدود الأربعين ومائتين. الجرح والتعديل ٣/٣٢٢، الثقات لابن حبان ٨/٥٠٢، الميزان ٢/٣٥٩، اللسان ٣/٢٢٣.

(١) في المطبوع: (كفريباً)، وهي ساقطة من المخطوط (ب)، (ج)، وفي معجم البلدان: كفريباً: بفتح الباء الموحدة، وتشديد الباء المثناة من تحتها. هي مدينة بإزاء المصيصة، على شاطئ جيحان، وكانت مدينة كبيرة خربت قديماً وجدد بناءها الرشيد. ينظر معجم البلدان ٤/٤٦٨، ومراصد الإطلاع ٣/١١٦٩، بلدان الخلافة الشرقية ص ١٦٢، ١٦٣.

○ سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال عمرو بن علي: ليس بثقة، روى أحاديث منكورة. وقال الإمام أحمد: ليس بشيء، ولا يروى عنه الحديث. قال البخاري: تركوه. وقال النسائي وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث، ذاهب الحديث. قال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف. من السابعة. د ت س. تاريخ يحيى ابن معين ٢/٢٢٨، التاريخ الكبير للبخاري ٤/٢-٣، الجرح والتعديل ٤/١٠٠-١٠١، المجروحين لابن حبان ١/٣٢٨، الكامل لابن عدي ٣/١١٠٠-١١٠٥، الميزان ٢/١٩٦، التهذيب ٤/١٦٨، التقريب ص ٢٥٠.

○ الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، أحمد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن أرقم متروك كما قال البخاري والدارقطني والنسائي وأبو حاتم، فالإسناد ضعيف جداً. والحديث كما قال عبدالحق وابن الجوزي وابن عدي طرقه كلها ضعيفة^(١). وقال البيهقي^(٢): لم يثبت له إسناد.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١١٠٢، من طريق بقية عن سليمان بن أرقم، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ مثله.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٨/٦٣، كتاب الجنائيات، باب ما روى في أن لا قود إلا بحديدة، من طريق بقية عن سليمان، عن الزهري، عن أبي سلمة به وذكره.
- وقال البيهقي: كذا قال عن أبي سلمة ورواه غيره عن بقية فقال عن سعيد بن المسيب.
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٧٩٢، رقم ١٣٢٣، من طريق ابن عدي به مثله.
- وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح وسليمان هو ابن أرقم، قال أحمد بن حنبل: ليس بشيء لا يروى عنه الحديث ...
- وذكره الذهبي في الميزان ٢/١٩٦.

(١) ينظر التلخيص ٤/١٩، الفتح ١٢/٢٠٠.

(٢) ينظر السنن الكبرى ٨/٦٣.

شواهد الحديث:

ولمّن الحديث شواهد من حديث أبي بكرة، والنعمان بن بشير، وابن مسعود رضي الله عنه.

حديث أبي بكرة:

• أخرجه ابن ماجه ٨٨٩/٢، رقم ٢٦٦٨. وقال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٢٩/٣: ضعيف لضعف مبارك بن فضالة وتدليسه.

• قال الزيلعي في نصب الراية ٣٤١/٤: ورواه البزار في مسنده^(١) وقال: لا نعلم أحداً أسنده بأحسن من هذا الإسناد، ولا نعلم أحداً قال: عن أبي بكرة إلا الحر بن مالك، وكان لا بأس به، وأحسبه أخطأ في هذا الحديث؛ لأن الناس يروونه عن الحسن مرسلًا.

قال الزيلعي: بل تابعه الوليد بن صالح، كما أخرجه الدارقطني ثم البيهقي في سننهما، فأخرجاه عن الوليد بن محمد بن صالح الأبلّي، عن مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أبي بكرة مرفوعاً.

• وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٥٤٣/٧.

• وأخرجه الدارقطني في سننه ١٠٦/٣، برقم ٨٢.

• والبيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٨.

قال البيهقي: ومبارك بن فضالة لا يحتج به. قال الزيلعي في نصب الراية ٣٤١/٤: أخرج له ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک" ووثقه.

• وقال ابن أبي حاتم في العلل ٤٦١/١ بعد أن ذكره من هذا الوجه: قال أبي هذا منكر، وأورد في الجرح والتعديل ١٦/٩ الوليد بن محمد بن صالح الأبلّي، وقال سألت أبي عنه؟ فقال: مجهول.

وأما حديث النعمان بن بشير:

• فأخرجه ابن ماجه ٨٨٩/٢، برقم ٢٦٦٧. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٢٩/٣: فيه جابر الجعفي وهو متهم.

• والبزار، ينظر كشف الأستار ٢٠٥/٢، رقم ١٥٢٧.

قال البزار: لا نعلمه يُروى إلا عن النعمان، ولا رواه عنه إلا أبو عازب، ولا عنه إلا جابر.

(١) لم أجده من حديث أبي بكرة في مسند البزار، وعنده من حديث النعمان وهو مذكور في الشواهد.

.....

- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٤/٣.
- والطياي ص ١٠٨، رقم ٨٠٢ بلفظ: «لا قود إلا بمحديدة».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٨.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٩١/٦ وقال: رواه البزار وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف.
- وأما حديث علي فسيأتي برقم ١١٦.
- وحديث ابن مسعود سيأتي برقم ١١٨.
- وله شاهد مرسل عن الحسن:
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٥٤/٩، من طريق عيسى بن يونس، عن أشعث وعمرو، عن الحسن مرفوعاً: «لا قود إلا بالسيف».
- والإمام أحمد، من طريق هشيم، عن أشعث بن عبد الملك، عن الحسن به.
- قال الألباني في إرواء الغليل ٢٨٩/٧ (بعد أن ضعف الحديث بجميع طرقه): وهذا إسناد صحيح إلى الحسن، ولكنه مرسل، فهو علة هذا الإسناد والطرق التي قبلها واهية جداً، ليس فيها ما يمكن تقوية المرسل به.

الغريب:

- القود: هو القصاص وقتل القاتل بدل القاتل. النهاية ١١٩/٤.

١١٦ [٢١] نا عثمان بن أحمد بن يزيد، نا إسحاق بن سُنَيْن، نا خالد بن مرداس، حدثنا معلى بن هلال، عن أبي إسحاق، عن عاصم^(١) بن ضمرة، عن علي عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا قود إلا بجديدة، ولا قود في النفس وغيرها إلا بجديدة)). معلى بن هلال متروك.

أصل الحديث:

تقدم برقم ١١٥.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة: «ولا قود في النفس وغيرها إلا بجديدة».

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد بن يزيد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن خازم بن سُنَيْن، أبو القاسم الخُتلي. مؤلف الديباج. قال الدارقطني: ليس بالقوي. قال الحاكم: ليس بالقوي، وقال مرة ضعيف. قال ابن حجر: وقول الحاكم إنما قاله عن الدارقطني لا من قبل نفسه كذلك هو في تاريخ ابن عساكر بسنده إلى الحاكم. وقال الخطيب كان ثقة لم يعرفه ابن القطان وزعم أنه مجهول، ثم ذكر الحافظ حديثاً من منكره. مات في سنة ثلاث وثمانين ومائتين، وقيل إنه مات وقد بلغ ثمانين سنة. تاريخ بغداد ٣٨١/٦، الميزان ٣٤٨/١، اللسان ٣٤٨/١.
- سُنَيْن: بضم السين وبعدها نون مفتوحة ثم ياء معجمة باثنتين من تحتها ثم نون. الإكمال ٣٧٧/٤. والخُتلي: بضم الخاء والتاء المنقوطة باثنتين مشددة. هذه النسبة إلى قرية على طريق خراسان. الأنساب ٣٢٢/٢، تكملة الإكمال ٤٨٨/٢.
- خالد بن مرداس أبو الهيثم. أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" وقال: روى عنه أبي وأبو زرعة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الخطيب في "تاريخه": كان ثقة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل ٣٥٤/٣، الثقات لابن حبان ٢٢٦/٨، تاريخ بغداد ٣٠٧/٨، ٣٠٨.

(١) في المطبوع: (أبي عاصم)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق: ٣٥٩/أ، وكما في ترجمته.

- معلى بن هلال بن سويد، أبو عبد الله الطحان الكوفي. قال ابن حبان: لا تحل الرواية عنه بحال ولا كتابة حديثه إلا على جهة التعجب. وقال الحافظ في "التقريب": اتفق النقاد على تكذيبه. من الثامنة. ق. الميزان ١٥٢/٤، المجروحين لابن حبان ١٦/٣، التقريب ص ٥٤١.
- أبو إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة اختلط بأخرة.
- عاصم بن ضَمْرَةَ السُّلُولِي، الكوفي. قال ابن المديني والعجلي وابن سعد: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال البزار: صالح الحديث. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق. من الثالثة، مات سنة أربع وسبعين ومائة. ٤. التهذيب ٤٥/٥-٤٦، التقريب ص ٢٨٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٩٦/١٣.

الحكم على الإسناد:

فيه معلى بن هلال اتفق النقاد على تكذيبه. فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

- ذكره البيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٨ معلقاً. وقال: وهذا الحديث لم يثبت له إسناد معلى بن هلال الطحان متروك، وسليمان بن أرقم ضعيف، ومبارك بن فضالة لا يحتج به، وجابر بن يزيد الجعفي مطعون فيه.
- وقال الحافظ في التلخيص ١٩/٤: وعن علي رواه الدارقطني وفيه معلى بن هلال وهو كذاب.

١١٧ [٢٢] نا محمد بن أسد، نا أبو الأحوص القاضي، نا نعيم بن حماد، نا بقية، عن أبي معاذ، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا قود إلا بالسيف)).

أصل الحديث:

تقدم برقم ١١٥.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن أسد أبوبكر الحافظ، يعرف بابن البُستَنبَان. وهو هروي الأصل. ذكره الخطيب وقال: كان ثقة. وقال الدارقطني: محمد بن أحمد بن أسد المعروف بابن البستنبان شيخنا، كان يلقب كزاز. توفي في سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٧٩/١.
- أبو الأحوص القاضي: هو محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبد الله المروزي، نزيل مصر، صدوق يخطئ كثيراً، فقيه عارف بالفرائض، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين على الصحيح، وقد تبع ابن عدي ما أخطأ فيه، وقال: باقي حديثه مستقيم. خ مق د ت ق. التقريب ص ٥٦٤.
- بقية بن الوليد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- أبو معاذ سليمان بن أرقم. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

- فيه أبو معاذ سليمان بن أرقم متروك. فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- سبق تخريجه برقم ١١٥.

١١٨ [٢٣] نا عثمان بن أحمد الدقاق، نا أيوب بن سليمان الصُّغدي، نا المسيب بن واضح، نا بقية، عن أبي معاذ، عن عبد الكريم بن أبي المخارق، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله بن مسعود: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا قود إلا بسلاح)) قال: وحدثنا بقية عن أبي معاذ، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة مثله. أبو معاذ هو سليمان بن أرقم هو متروك.

أصل الحديث:

تقدم ذكره برقم ١١٥.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أيوب بن سليمان بن داود، المعروف بالصغدي. قال الخطيب: كان ثقة. مات في سنة أربع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١١/٧.
- والصغدي: بضم الصاد المهملة، وسكون الغين المعجمة، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى صغد سمرقند، ويقال بالسين عوض الصاد. الأنساب ٥٤٣/٣، اللباب ٢٤٣/٢.
- المسيب بن واضح السلمي التلمنسي الحمصي. قال أبو حاتم: صدوق، كان يخطئ كثيراً فإذا قيل له لم يقبل. وقال ابن عدي: كان النسائي حسن الرأي فيه ويقول: الناس يؤذوننا فيه. وساق ابن عدي له عدة أحاديث تستنكر، منها هذا الحديث، وقال هكذا رواه المسيب فقال: بقية عن ورقاء عن الزهري، وورقاء عن الزهري ليس بالمستوى، ولم يلق الزهري وإنما يروي بقية هذا الحديث عن سليمان بن أرقم عن الزهري. وقال ابن عدي: والمسيب بن واضح له حديث كثير عن شيوخه وعامة ما خالف فيه الناس هو ما ذكرته لا يتعمده، بل كان يشبه عليه وهو لا بأس به. قال الذهبي في "الميزان": قال السلمي: سألت الدارقطني عنه فقال: ضعيف. وقد قال الدارقطني فيه: ضعيف في أماكن من سننه. مات في آخر سنة ست وأربعين ومائتين وقد نيف على التسعين. الجرح والتعديل ٢٩٤/٨، الكامل لابن عدي ٢٣٨٣/٦-٢٣٨٥، الميزان ١١٦/٤-١١٧، اللسان ٤١-٤٠/٦.

-
- والتلمنسي: نسبة إلى تل منس بفتح الميم، وتشديد النون وفتحها، وسين مهملة، وهو حصن قرب معرة النعمان وهي قرية من قرى حمص. معجم البلدان ٤٤/٢.
- بقية بن الوليد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- أبو معاذ سليمان بن أرقم. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عبدالكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم، البصري، نزيل مكة، واسم أبيه قيس، وقيل طارق. قال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث منها حديث: «لا قود إلا بالسيف» ولعبدالكريم بن أمية غير ما ذكرت والضعف بين على كل ما يرويه. وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف له في البخاري زيادة في أول قيام الليل من طريق سفيان عن سليمان الأحول، عن طاوس، عن ابن عباس، في الذكر عند القيام، قال سفيان: (زاد عبدالكريم) فذكر شيئاً، وهذا موصول، وعلم له المزي علامة التعليق، وله ذكر في مقدمة مسلم، وما روى له النسائي إلا قليلاً. من السادسة، مات سنة ست وعشرين ومائة، وقد شارك الجزري في بعض المشايخ، فرمى التيس به على من لا فهم له. خ م ل ت س ق. الكامل لابن عدي ١٩٧٦-١٩٧٨، التقريب ص ٣٦١.
- المخارق: بمضمومة فمعجمة وراء وقاف. المغني في الضبط ٢٢٥.
- إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي الفقيه، ثقة، إلا أنه يرسل كثيراً، من الخامسة، مات سنة ست وتسعين وهو ابن خمسين أو نحوها. ع. التقريب ص ٩٥.
- علقمة بن قيس بن عبد الله النخعي، الكوفي، ثقة ثبت فقيه عابد، من الثانية، مات بعد الستين، وقيل بعد السبعين. ع. التقريب ص ٣٩٨.
- الزهري، محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول والثاني فيهما أبو معاذ سليمان بن أرقم. فكلاهما ضعيف جداً.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٩/١٠، برقم ١٠٠٤٤، من طريق موسى بن أيوب النصيبي، عن بقية بن الوليد، عن أبي معاذ به نحوه.
 - وابن عدي في الكامل ١٩٧٨/٥، ٢٣٨٤/٦، من طريق موسى بن سليمان، عن بقية، عن سليمان الأنصاري، عن عبدالكريم بن أبي المخارق به نحوه.
 - وذكره البيهقي في السنن الكبرى ٦٣/٨ معلقاً.
 - وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩١/٦ وقال: رواه الطبراني وفيه أبو معاذ سليمان بن أرقم، وهو متروك.
- أما حديث أبي هريرة فسبق تخريجه برقم ١١٥.

[باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص من الجرح والقطع]

١١٩ [٢٤] نا القاضي أبو طاهر، نا أبو أحمد بن عبدوس، نا القواريري، نا محمد بن حمران، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أقدني، قال: ((حتى تبرأ))، ثم جاء إليه فقال: أقدني، فأقاده، ثم جاء إليه فقال: يا رسول الله عرجت، قال: ((قد نهيتك فعصيتني فأبعدك الله، وبطل عرجك))، ثم نهى رسول الله ﷺ أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- القاضي أبو طاهر هو: الإمام العالم المسند المحدث، قاضي القضاة، أبو الطاهر محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن بُجَيْر الذهلي البغدادي، المالكي. قاضي الديار المصرية. وثقه الخطيب والذهبي. توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣١٣/١ - ٣١٤، السير ٢٠٤/١٦.
- أبو أحمد، محمد بن عبدوس بن كامل، السلمي السراج، يقال إن اسم أبيه عبد الجبار، ولقبه عبدوس. قال الخطيب البغدادي: كان من أهل العلم والمعرفة والفضل. وقال ابن المنادي: كان من المعدودين في الحفظ وحسن المعرفة بالحديث، أكثر الناس عنه لثقة وضبطه. مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٨١/٢ - ٣٨٢.
- القواريري: عبيد الله بن عمر بن ميسرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن حمران بن عبدالعزيز القيسي، البصري: قال أبو زرعة: محله الصدق. وقال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب، ما أرى به بأساً وعامة ما يرويه مما يحتمل له عمن روى عنهم. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين. من التاسعة. قد ت س. الجرح والتعديل ٢٣٩/٧، الضعفاء للنسائي ص ٩٣، الكامل لابن عدي ٢٢٥١/٦ - ٢٢٥٢، التقريب ص ٤٧٥.

- ابن جريج، عبد الملك بن عبد العزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة لكنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن حمران صدوق فيه لين، وفيه ابن جريج ثقة لكنه لم يصرح بالسماع وهو من مدلسي المرتبة الثالثة. قال الحافظ في "بلوغ المرام"^(١): وأعل بالإرسال. وقال الصنعاني في سبل "السلام شرح بلوغ المرام"^(٢): وقد دفع بأنه ثبت لقاء شعيب لجده، وفي معناه أحاديث تزيد قوة. قال الحازمي في "الاعتبار"^(٣): هذا الحديث مروى عن ابن جريج من غير وجه، فإن صح سماع ابن جريج عن عمرو بن شعيب، فهو حديث حسن يقوى الاحتجاج به.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/٢١٧، من طريق ابن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بنحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٦/٢٩٥-٢٩٦ وقال: رواه أحمد ورجاله ثقات.
- وأخرجه الدارقطني في سننه ٣/٩٠، رقم ٣١، من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده مرفوعاً، مختصراً.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨/٦٧، ٦٨، كتاب الجنائيات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص، من طريق محمد بن حمران عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به مرفوعاً مثله.
- قال البيهقي: وكذلك رواه مسلم بن خالد عن ابن جريج.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٣٧٦-٣٧٧، ونقل عن صاحب "التنقيح" قوله: وظاهر هذا الحديث الانقطاع.

(١) ص ١٤٧.

(٢) ٤٨٥/٣.

(٣) الاعتبار في النسخ والنسخ ص ٢٩٠.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث جابر وسيأتي برقم ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.
- ومن حديث محمد بن طلحة وسيأتي برقم ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥.
- ومن حديث ابن عباس:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٦٧/٨.
- وله شاهد مرسل عن مجاهد:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٥٣/٩.

الغريب:

- بقرن: القرن للثور والشاة والبقرة، وجمعه قرون. ينظر لسان العرب ١٣٥/١١، المصباح المنير ص ٥٠٠.
- أقدني: طلب منه القود، أي القصاص بجرح الجراح وقطع القاطع. ينظر المصباح المنير ص ٥٠٥.
- بطل عرجك: أي سقط حكمه وأهدر. ينظر المصباح المنير ص ٥١، ٥٢.
- والعرج في المشي: إذا أصابه شيء في رجله. ينظر مختار الصحاح ص ٤٢٢، المصباح المنير ص ٤٠١.

١٢٠ [٢٥] نا محمد بن مخلد، نا إسماعيل بن الفضل، نا يعقوب بن حميد، نا عبدالله ابن عبدالله الأموي، عن ابن جريج وعثمان بن الأسود ويعقوب بن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابر: أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيد، فنهى رسول الله ﷺ أن يستقاد من الجرح حتى يبرأ المجرع.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن الفضل بن موسى بن مسمار بن هاني، أبوبكر البلخي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. وذكره الدارقطني فقال: لا بأس به. مات في رجب من سنة ست وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٢٩٠، ٢٩١.
- يعقوب بن حميد بن كاسب المدني، نزيل مكة، وقد ينسب لجدّه. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال البخاري: لم نر إلا خيراً هو في الأصل صدوق. وقال النسائي: ليس بشيء، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما وهم. من العاشرة، مات سنة أربعين، أو إحدى وأربعين ومائتين. ع. ق. الميزان ٤/٤٥٠-٤٥١، الكاشف ٣/٢٥٤، التهذيب ١١/٣٨٣، التقريب ص ٦٠٧.
- عبدالله بن عبدالله الأموي، حجازي، ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخالف في روايته. وقال العقيلي في "الضعفاء": لا يتابع عليه. وقال ابن حجر في "التقريب": لين الحديث. من التاسعة. ق. التهذيب ٥/٢٨٧، التقريب ص ٣١٠.
- ابن جريج: هو عبدالملك بن جريج الأموي. تقدمت ترجمته، ثقة إلا أنه يدلّس وهو من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عثمان بن الأسود بن موسى المكي، مولى بني جمح. ثقة ثبت، من كبار السابعة، مات سنة خمسين ومائة أو قبلها. ع. التقريب ص ٣٨٢.

○ يعقوب بن عطاء بن أبي رباح المكي. قال ابن معين وأبو زرعة والنسائي: ضعيف. وكذا قال الحافظ في "التقريب". من الخامسة، مات سنة خمس وخمسين ومائة. س. التهذيب ٣٩٢/١١، ٣٩٣، التقريب ص ٦٠٨.

○ أبو الزبير المكي، محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب بن حميد صدوق ربما وهم، وعبد الله بن عبد الله الأموي لين الحديث، ويعقوب بن عطاء ضعيف. فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٦٩/٩، رقم ٧٨٣٤، في الديات، باب الرجل يجرح ... من طريق ابن علية، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر مرفوعاً نحوه بأطول منه.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢٠٤/٢، رقم ١٥٢٦، كتاب الجنائيات، باب لا يستقاد من جرح حتى يبرأ، من طريق مجالد، عن الشعبي، عن جابر قال: نهى رسول الله ﷺ أن يستقاد من جرح حتى يبرأ.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٧٨/٤ وقال: ومجالد فيه مقال.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٤/٣، من طريق عبد الله بن المبارك، عن عنبسة ابن سعيد، عن الشعبي، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «لا يستقاد من الجرح، حتى يبرأ».
- قال ابن الترمذاني في الجوهر النقي ٦٧/٨: أخرج الطحاوي بسند جيد عن الشعبي، عن جابر فذكر الحديث.
- ونقل الزيلعي في نصب الراية ٣٧٨/٤، عن صاحب "التنقيح" قوله: إسناده صالح، وعنبسة وثقه أحمد وغيره. وقال ابن أبي حاتم: سئل أبو زرعة عن هذا الحديث فقال: هو مرسل مقلوب.
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ١١٨/١، رقم ١٢٦، من طريق عبد الله بن المبارك، عن عنبسة ابن سعيد، عن الشعبي، عن جابر مرفوعاً مثل لفظ الطحاوي.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩٦/٦، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وقال: وفي إسناده محمد ابن عبد الله بن غمران وهو ضعيف.

- وأخرجه الطبراني في الصغير، الروض الداني ٢/٢٣٢، ٢٣٣، من طريق محمد بن عبد الله الدماري، عن زيد بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً نحوه. وقال: لم يروه عن زيد إلا محمد بن عبد الله، تفرد به سليمان.
- وأخرجه الدارقطني في سننه ٣/٨٩، برقم ٢٧، وسيأتي.
- وأخرجه ابن حزم في المحلى ١٠/٤٥٨.
- والبيهقي في الكبرى ٨/٦٦، في الجنائيات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص ... كلاهما من طريق ابن أبي شيبه بنحوه.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨/٦٧، في الكتاب والباب السابق، من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن عبد الله بن عبد الله الأموي، عن ابن جريج وعثمان بن الأسود ويعقوب بن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً نحوه.
- قال البيهقي: تفرد به هذا الأموي وعنه يعقوب بن حميد.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٣٧٨-٣٧٩، ونقل عن صاحب "التنقيح" قوله: عبد الله ابن عبد الله الأموي روى له ابن ماجه حديثاً واحداً، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخالف في روايته. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه، ولا نعلم روى عنه غير ابن كاسب.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، سبق تخريجه برقم ١١٩.
- وشواهد من حديث ابن عباس ومجاهد سبق أيضاً تخريجها في شواهد الحديث رقم ١١٩.
- وله أيضاً شاهد من حديث محمد بن طلحة، سيأتي تخريجه برقم ١٢٣، ١٢٤.

الغريب:

- الاستقادة: طلب القود، وهو القصاص. ينظر النهاية ٤/١١٩.

١٢١ [٢٦] ثنا عثمان بن أحمد الدقاق، ومحمد بن العباس بن نجيح قالوا: نا أحمد بن علي الخزاز، نا يعقوب بن حميد بهذا، وقال: أن يُمثَّل^(١) من الجارح.

نوع الزيادة:

كسابقه رقم ١٢٠.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن العباس بن نجيح، أبوبكر البزاز. قال الخطيب البغدادي: حدثنا عنه أبو الحسن بن رزقويه، وذكر لنا أنه كان حافظاً. وقال طلحة بن محمد بن جعفر: كان ثقة. مات سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١٨/٣، ١١٩.
- البزاز: بفتح الباء الموحدة والزايين بينهما ألف، هذه النسبة لمن يبيع البز وهو الثياب. اللباب ١٤٦/١.
- أحمد بن علي بن الفضل، أبو جعفر الخزاز المقرئ. وثقه الدارقطني والخطيب البغدادي. مات سنة ست وثمانين ومائتين. سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٨٩، تاريخ بغداد ٣٠٣/٤.
- والخزاز: بفتح الخاء وتشديد الزاي الأولى، نسبة إلى يبيع الخز. ينظر الأنساب ٣٥٦/٢، ومشتبه النسبة ص ٢٢.
- يعقوب بن حميد بن كاسب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما وهم.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب بن حميد صدوق ربما وهم، وعبد الله بن عبد الله الأموي لين الحديث، ويعقوب بن عطاء ضعيف. فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٦٧/٨، في الجنايات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص ... من طريق يعقوب بن حميد بن كاسب، عن عبد الله بن عبد الله الأموي، عن ابن جريج وعثمان بن الأسود، ويعقوب بن عطاء، عن أبي الزبير، عن جابر: أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيد، فنهى رسول الله ﷺ أن يُمثَّل من الجارح حتى يبرأ المجروح.

(١) في المطبوع: (يمثل)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (أ): ق ٣٧/أ، (ب): ق ١٠٧/أ.

.....

-
- قال البيهقي: تفرد به عنهم هذا الأموي، وعنه يعقوب بن حميد.
• وقد سبق تخريجه بلفظ: «أن يستقاد من الجراح» برقم ١٢٠.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ١٢٠.

الغريب:

- يمثل من الجراح: أي يُقْتَصَّ منه. ينظر لسان العرب ٢٥/١٣.

١٢٢ [٢٧] نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا محمد بن عبدوس بن كامل، نا أبوبكر وعثمان ابنا أبي شيبة، قالوا: نا ابن عليّة، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن جابر: أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته، فأتى النبي ﷺ يستقيد، ف قيل له: حتى تبرأ، فأبى، وعجل فاستقاد، قال: فعنتت رجله، وبرئت رجل المستقاد منه، فأتى النبي ﷺ فقال له: ((ليس لك شيء إنك أبيت)). قال أبو أحمد بن عبدوس: ما جاء بهذا إلا أبوبكر وعثمان، قال الشيخ: أخطأ فيه ابنا أبي شيبة، وخالفهما أحمد بن حنبل وغيره، عن ابن عليّة، عن أيوب، عن عمرو مرسلاً، وكذلك قال أصحاب عمرو بن دينار عنه، وهو المحفوظ مرسلاً.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الحسن، المعروف بابن الصواف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدوس بن كامل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر بن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن محمد بن إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو الحسن بن أبي شيبة الكوفي، ثقة حافظ شهير وله أوهام، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين، وله ثلاث وثمانون سنة. خ م د س ق. التقريب ص ٣٨٦.
- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي، مولا هم، أبو بشر البصري، المعروف بابن عليّة، ثقة حافظ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وهو ابن ثلاث وثمانين. ع. التقريب ص ١٠٥.
- أيوب، هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، لكن الدارقطني أعله بالإرسال فقال: المحفوظ مرسلاً.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ١٢٠.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٧٧/٤ وقال -بعد ذكره لعدد من طرقه عند الدارقطني-: ذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة ابن أبي شيبه، ثم قال: وهذا يرويه سفيان وأبان عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة مرسلاً^(١)، وهو عندهم أصح، على أن الذي أسنده ثقة جليل وهو ابن عليه.

وتعقب ابن الترمذاني^(٢) قول الدارقطني بقوله: ابنا أبي شيبه إمامان حافظان وقد زادا الرفع فوجب قبوله على ما عرف -ثم ذكر ثناء العلماء عليهما- ثم قال: ولهذا صحح ابن حزم هذا الحديث من هذا الوجه، ثم على تقدير تسليم أن الحديث مرسل فقد روى مرسلاً ومسنداً من وجوه.

وقال الحازمي^(٣) بعد ذكره لعدد من طرق هذا الحديث: قد روي هذا الحديث عن جابر من غير وجه، وإذا اجتمعت هذه الطرق قوى الاحتجاج بها.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ١٢٠.

(١) سيأتي تخريجه مرسلاً برقم ١٢٣.

(٢) الجواهر النقي ٦٦/٨-٦٧.

(٣) الاعتبار في النسخ والمنسوخ ص ٢٨٩.

١٢٣ [٢٨] نا محمد بن إسماعيل، نا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة، عن النبي ﷺ نحوه^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد الدبّري، صاحب عبد الرزاق. قال ابن عدي: استصغر في عبد الرزاق. وقال الذهبي في "الميزان": روى عن عبد الرزاق أحاديث منكراً، فوق التردد فيها، هل هي منه فانفرد بها، أو هي معروفة مما تفرد به عبد الرزاق؟ وقد احتج بالدبّري أبو عوانة في صحيحة وغيره. وأكثر عنه الطبراني. وقال الدارقطني في رواية الحاكم: صدوق ما رأيت فيه خلافاً، إنما قيل: لم يكن من رجال هذا الشأن، قلت: ويدخل في الصحيح؟ قال: أي والله. وقال مسلمة: كان لا بأس به، وكان العقيلي يصحح روايته وأدخله في الصحيح الذي ألفه. مات سنة خمس وثمانين ومائتين. الكامل لابن عدي ٣٣٨/١، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٠٥، ١٠٦، الميزان ١٨١/١، ١٨٢، اللسان ٣٤٩/١، ٣٥٠.
- الدبّري: بفتح الدال المهملة والباء المنقوطة بنقطة من تحت والراء المهملة بعدها، هذه النسبة إلى الدبّر وهي قرية من قرى صنعاء اليمن. الأنساب ٤٥٣/٢.
- عبد الرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- معمر بن راشد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أيوب: هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن طلحة بن يزيد بن رُكّانة المَطلّبي، المكي. ثقة، من السادسة، مات في أول خلافة هشام بالمدينة. د ص ق. التقريب ص ٤٨٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٢١/٢٥.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا إسحاق بن إبراهيم صدوق، وهو معضل؛ لأن محمد بن طلحة لم يدرك النبي ﷺ.

(١) نحوه يريد به ما ورد قبله برقم ١٢٢، وسيأتي لفظه برقم ١٢٤.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في السنن ٢/٢٣٨، رقم ٦١٤، باب عقل الجنين، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار به نحوه.
- وعبدالرزاق في المصنف ٩/٤٥٢، ٤٥٣، رقم ١٧٩٨٦، ١٧٩٨٧، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار به نحوه.
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٠٨، رقم ٢٥٢، من طريق أبان، عن عمرو بن دينار به نحوه.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٨/٦٦، ٦٧، في الجنائيات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص من الجرح والقطع، من طريق سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار به نحوه.
- وقال البيهقي: وكذلك رواه ابن جريج وحماد بن زيد، عن عمرو بن دينار، وروي من وجه آخر عن جابر.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث جابر، وقد سبق تخريجه برقم ١٢٠، ١٢١، ١٢٢.
- ومن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده، وقد سبق أيضاً تخريجه برقم ١١٩.
- ومن حديث مجاهد مرسلاً أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٩/٤٥٣، رقم ١٧٩٨٩ بنحوه.
- ومن حديث عكرمة مرسلاً أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٩/٤٤٥، برقم ١٧٩٩٣ بنحوه.

١٢٤ [٢٩] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، نا عبد الرزاق عن ابن جريج، أخبرني عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة ابن يزيد بن ركانة: أخبرهم أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في رجله، فجاء إلى النبي ﷺ فقال: أقدني، قال: ((حتى تبرأ))، قال: أقدني، قال: ((حتى تبرأ))، قال: أقدني، فأقاده، ثم عرج، فجاء المستقيد، فقال: حقي، فقال النبي ﷺ: ((لاحق لك)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

إسناده معضل؛ لأن محمد بن طلحة لم يدرك النبي ﷺ.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ١٢٣.

١٢٥ [٣٠] نا محمد بن إسماعيل، نا إسحاق، أنا عبدالرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن دينار، عن محمد بن طلحة مثله^(١). وعن معمر، عن أيوب، عن عمرو بن شعيب قال: قال رسول الله ﷺ: ((أبعدك الله أنت عجلت)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق هو ابن إبراهيم بن عباد الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن راشد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أيوب: هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول معضل. والثاني مرسل.

تخريج الحديث:

- حديث محمد بن طلحة سبق تخريجه برقم ١٢٣.
- وحديث عمرو بن شعيب سبق تخريجه مرفوعاً برقم ١١٩. وأخرجه مراسلاً:
- عبدالرزاق في مصنفه ٤٥٣/٩، برقم ١٧٩٨٨، من طريق معمر به مثله. ومن طريق ابن جريج به نحوه، برقم ١٧٩٩١.
- والبيهقي في الكبرى ٦٦/٨، في الجنائيات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص ...، من طريق معمر به مثله.

(١) أي رقم ١٢٣.

١٢٦ [٣١] نا أبوبكر النيسابوري، نا محمد بن إسحاق، نا أحمد بن محمد الأزرقى، نا مسلم^(١) بن خالد، نا ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: نهى النبي ﷺ بعد ذلك أن يقتص من الجراح^(٢) حتى ينتهي.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق الصاغانى. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق بن عمرو الغساني، أبو الوليد، ويقال: أبو محمد المكي الأزرقى. ثقة، من العاشرة، مات سنة سبع عشرة ومائتين، وقيل سنة اثنتين وعشرين. خ. التقريب ص ٨٤، ينظر تهذيب الكمال ٤٨٠/١، ٤٨١.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- ابن جريج، هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبدا لله. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي، فقيه صدوق كثير الأوهام. فالإسناد ضعيف ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق تخريجها برقم ١١٩.

(١) في المطبوع: (محمد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٠٦/ب، (ج): ق ٣٦٠/أ.

(٢) في المطبوع: (الجراح)، وفي المخطوط في الموضع السابق: (يقص من الجرح).

١٢٧ [٣٢] ثنا أحمد بن عيسى الخواص، نا أحمد بن الهيثم بن خالد، نا هانئ بن يحيى، نا يزيد بن عياض، عن أبي الزبير، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: ((يستأنى بالجراحات سنة)).

يزيد بن عياض ضعيف متروك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن الهيثم بن خالد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- هانئ بن يحيى السلمي، كنيته أبو مسعود. قال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال ابن حبان في "الثقات": يخطئ. الجرح والتعديل ١٠٣/٩، الثقات لابن حبان ٢٤٧/٩، اللسان ١٨٧/٦.
- يزيد بن عياض. تقدمت ترجمته، كذبه مالك وغيره.
- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تَدْرُس الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن عياض بن جعدبة متروك وكُذِّب، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٤/٣، من طريق ابن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر، أن النبي ﷺ أتى بجراح، فأمرهم أن يستأنوا بها سنة.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦٧/٨، في الجنائيات، باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص، من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن لهيعة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً بلفظ: "تقاس الجراحات ثم يستأنى بها سنة، ثم يقضى فيها بقدر ما انتهت إليه".
- قال البيهقي: وكذلك رواه جماعة من الضعفاء عن أبي الزبير، ومن وجهين آخرين ولم يصح شيء من ذلك، وروى من وجه آخر عن ابن عباس.

- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٣٦٩/١٢، من طريق يزيد بن عياض، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً مثله. وقال: هذا غريب من حديث أبي الزبير المكي، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، لا أعلم رواه غير يزيد بن عياض بن جعدة عنه.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث ابن عباس وقد سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ١١٩.
- وشاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده سبق أيضاً تخريجه برقم ١١٩.
- وشاهد من حديث محمد بن طلحة سبق أيضاً تخريجه برقم ١٢٣، ١٢٤.

الغريب:

- يستأنى: أي ينتظر. ينظر النهاية ٧٨/١.

١٢٨ [٣٧] ثنا علي بن محمد المصري، نا أحمد بن محمد بن أبي موسى، نا محمد بن عبد الرحمن بن سهم، نا بقية، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا قود في شلل ولا عرج)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن أبي موسى، أبوبكر الهاشمي، واسم أبي موسى عيسى بن أحمد بن موسى. قال الخطيب: كان ثقة كتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني. توفي سنة تسعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦٤/٥، ٦٥.
- محمد بن عبد الرحمن بن سهم الأنطاكي. أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال الخطيب البغدادي: كان ثقة. الجرح والتعديل ٣١٥/٧، الثقات لابن حبان ٨٧/٩، تاريخ بغداد ٣١٠/٢.
- بقية بن الوليد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبد الله. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، وهو من مدلسي المرتبة الرابعة ولم يصرح بالسماع، وفيه ابن جريج ثقة إلا أنه يدلس ويرسل، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه مرفوعاً بهذا اللفظ.

- وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٥٤/٩، رقم ١٧٩٩١، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب مرسلاً ضمن حديث وقال فيه: «فما كان من شلل أو عرج فلا قود فيه...».

الغريب:

- شلل: الشلل: يُنس اليد وذهابها، وقيل: هو فساد في اليد.
- وقال ابن الأثير: اليد الشلاء هي المنتشرة العصب التي لا تواتي صاحبها على ما يريد لما بها من الآفة. لسان العرب ١٨٣/٧، النهاية ٤٩٨/٢.

[باب ما جاء في قتل الخطأ والعمد]

١٢٩ [٤٣] نا يحيى بن محمد بن صاعد والقاضي الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن الأنطاكي، قالوا: نا إبراهيم بن منقذ الخولاني، نا إدريس بن يحيى الخولاني، حدثني بكر بن مضر، حدثني حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، حدثني طاوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من قتل في عمياً رمياً يكون بينهم بالحجارة أو عصاً فهو خطأ، عقله عقل الخطأ، ومن قتل عمداً فهو قود يده، من حال دونه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين)).

زاد الحسين: ((ولا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٨٣/٤، ١٩٦، برقم ٤٥٣٩، ٤٥٤٠، ٤٥٩١، وعند النسائي ٣٩/٨، ٤٠، برقم ٤٧٨٩، ٤٧٩٠، وعند ابن ماجه ٨٨٠/٢، برقم ٢٦٣٥. كلهم من حديث ابن عباس مرفوعاً بنحوه.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن، أبو عبد الله الأنطاكي. قاضي ثغور الشام، ويعرف بابن الصابوني. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. وقال الدارقطني: كان من الثقات. وذكره القواس في جملة شيوخه الثقات. وقال البرقاني: ثقة. مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة ببغداد. تاريخ بغداد ٣٩/٨، ٤٠.
- إبراهيم بن منقذ بن إبراهيم بن عيسى، الخولاني، أبو إسحاق مولا هم المصري العصفري. قال ابن يونس: ثقة رضى. ووثقه الذهبي في "العبر"، وقال في "السير": الإمام الحجة. مات سنة تسع وستين ومائتين. العبر ٣٨٧/١، السير ٥٠٣/١٢، ٥٠٤.

- إدريس بن يحيى الخولاني المصري، أبو عمرو. كان يقال أنه من الأبدال. سئل أبو زرعة عنه فقال: رجل صالح من أفاضل المسلمين. قال ابن أبي حاتم: وهو صدوق. الجرح ٢/٢٦٥.
- بكر بن مضر بن محمد بن حكيم المصري، أبو محمد، أو أبو عبد الملك. ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة ثلاث - أو أربع - وسبعين ومائة، وله نيف وسبعون. خ م د ت س. التقريب ص ١٢٧، ينظر تهذيب الكمال ٤/٢٢٧ - ٢٣٠.
- حمزة بن أبي حمزة الجعفي، الجزري النصيبي، واسم أبيه ميمون، وقيل عمرو. متروك متهم بالوضع، من السابعة. ت. التقريب ص ١٧٩.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- طاوس بن كيسان اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه حمزة النصيبي متروك متهم بالوضع. فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢/٢٠٦، برقم ١٥٣٠، كتاب الجنائيات، باب فيمن حال دون القود، من طريق عثمان بن صالح، عن بكر بن مضر، عن عمرو بن دينار به نحوه. قال البزار: رواه سليمان بن كثير عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس.
 - وأخرجه الطبراني في الأوسط ١/١٧٥، ١٧٦، برقم ٢٢٨، من طريق بكر بن مضر، عن حمزة النصيبي، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة إلا حمزة النصيبي. ورواه غيره عن عمرو، عن طاوس، عن ابن عباس^(١).
 - وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨/٢٥، كتاب الجنائيات، باب إيجاب القصاص في العمد، من طريق سليمان بن كثير، عن عمرو بن دينار به نحوه.
- وقال البيهقي: وصله سليمان بن كثير والحسن بن عمارة وإسماعيل بن مسلم ورواه حماد بن زيد في آخرين عن عمرو عن طاوس مرسلاً.

(١) لكن رواه عثمان بن صالح، عن بكر بن مضر، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة كما في الحديث الآتي عند الدارقطني برقم ٤٤، وكذلك رواه عثمان بن صالح، عن بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة كما في الحديث الآتي أيضاً عند الدارقطني برقم ٤٨.

- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٨٦/٦، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، والبزار^(١)، وفيه حمزة النصيبي وهو متروك.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شاهد من حديث ابن عباس مرفوعاً، ومن حديث طاوس مرسلًا.
حديث ابن عباس:
- أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه كما ذكر في أصل الحديث.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٢٧٩/٩، ٢٨٠، برقم ١٧٢٠٣.
- والطبراني في الكبير ٦/١١، برقم ١٠٨٤٨، و٥٢/١١، برقم ١١٠١٧.
- والدارقطني ٩٣/٣، برقم ٤١، ٤٢.
- والبيهقي في الكبرى ٤٥/٨.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٣٢/٤، ونقل عن صاحب "التنقيح" قوله: إسناده جيد، لكنه روى مرسلًا.
- أما المرسل فأخرجه:
- الشافعي في مسنده ١٠٠/٢، برقم ٣٢٩.
- وأبو داود ١٨٣/٤، برقم ٤٥٣٩.
- والبيهقي في الكبرى ٤٥/٨. وقال البيهقي: هذا مرسل.
- والبغوي في شرح السنة ٢١٩/١٠، برقم ٢٥٤٨.

الغريب:

- في عميا: العمي بالكسر والتشديد والقصر: فَعِيلَى، من العمى، كالرَّمِيَا، من الرمي، والخِصِيصَى، من التخصيص، وهي مصادر. والمعنى أن يوجد بينهم قتيل يَعْمَى أمره ولا يتبين قاتله، فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدية. النهاية ٣٠٥/٣.
- رميا: الرَّمِيَا بوزن الهجيرا والخِصِيصَا، من الرمي، وهو مصدر يراد به المبالغة. النهاية ٢٦٩/٢.
- عقله: العقل هو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلاً جمع الدية من الإبل فعقلها بفناء أولياء المقتول: أي شَدَّها في عُقلها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسميت الدية عقلاً بالمصدر. يقال: عقل البعير يعقله عقلاً، وجمعها عُقُول. وكان أصل الدية الإبل، ثم قُومت بعد ذلك بالذهب والفضة والبقر والغنم وغيرها. النهاية ٢٧٨/٣.

(١) لم يذكر في سند البزار حمزة النصيبي.

١٣٠ [٤٤] نا أبو محمد بن صاعد، نا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، نا عثمان بن صالح، أنا بكر بن مضر، عن عمرو بن دينار، حدثني طاوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ مثله^(١). ولم يذكر حمزة. قال ابن صاعد: ورواه إسماعيل بن مسلم^(٢) وسليمان بن كثير^(٣)، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٢٩.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو محمد يحيى بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسين بن الحسين بن عبدالرحمن الأنطاكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن صالح بن صفوان السهمي، مولا هم، أبو يحيى المصري. صدوق، من كبار العاشرة. مات سنة تسع عشرة ومائتين، وله خمس وسبعون سنة. خ س ق. التقريب ص ٣٨٤.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

رجالهم ثقات إلا عثمان بن صالح صدوق، فالإسناد حسن، ويتقوى بشواهد التي مرت برقم ١٢٨ فيرتقي إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق تخريجها برقم ١٢٨.

(١) يريد به الحديث السابق برقم ١٢٩.

(٢) طريق إسماعيل بن مسلم عند الدارقطني برقم ١٣١ وسيأتي.

(٣) طريق سليمان بن كثير أيضاً عند الدارقطني برقم ١٣٢. وكلا الطريقين أخرجهما أبو داود والنسائي وابن ماجه، وقد

سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ١٢٨.

١٣١ [٤٥] نا محمد بن مخلد، نا موسى بن إسحاق، نا أبوبكر بن أبي شيبة، نا عبد الرحيم بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول)).

أصل الحديث:

قوله: ((العمد قود)) له أصل سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٢٩.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: ((إلا أن يعفو ولي المقتول)).

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن إسحاق بن موسى، أبوبكر الخطمي. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه وهو ثقة صدوق. وقال الخطيب: ولي قضاء الري وقضاء الأهواز وكان عفيفاً ديناً فاضلاً. وقال أحمد ابن كامل: كان فصيحاً ثباتاً في الحديث، كثير السماع محموداً. مات سنة سبع وتسعين ومائتين. الجرح ١٣٥/٨، تاريخ بغداد ٥٢/١٣-٥٤.
- والخطمي: بفتح الخاء المنقوطة بواحدة وسكون الطاء المهملة وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى بطن من الأنصار يقال له خطمة بن جشم بن مالك بن الأوس بن حارثة. الأنساب ٣٨٢/٢.
- أبوبكر بن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الرحيم بن سليمان الكِنَاني، أو الطائي، أبو علي الأشلّ، المروزي. نزيل الكوفة، ثقة له تصانيف، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٣٥٤، ينظر التهذيب ٣٠٦/٦.
- إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق. كان من البصرة ثم سكن مكة، وكان فقيهاً، ضعيف الحديث، من الخامسة. ت. ق. التقريب ص ١١٠، ينظر تهذيب الكمال ١٩٨/٣.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف الحديث، فالإسناد ضعيف.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٦٥/٩، برقم ٧٨١٦، من طريق عبدالرحيم، عن إسماعيل به مثله.
- والطبراني في الكبير ١٠٠٠/٩.
- وابن حزم في المحلى ٣٧٣/١٠، من طريق عبدالرحيم^(١) بن سليمان، عن إسماعيل بن مسلم به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٢٧/٤، وعزاه لابن أبي شيبة وإسحاق بن راهويه والدارقطني والطبراني.
- وذكره ابن حجر في الدراية ٢٦٠/٢.

(١) في المطبوع: (عبدالرحمن)، والصواب ما أثبت كما في أسانيد الحديث الأخرى.

١٣٢ [٤٧] حدثنا محمد بن مخلد، نا كردوس بن محمد، نا يزيد بن هارون، نا إسماعيل بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((العمد قود اليد، والخطأ عقل لا قود فيه، ومن قتل في عمية بجحر أو عصا أو سوط، فهو دية مغلظة في أسنان الإبل)).

أصل الحديث:

شطر من الحديث سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٢٩ وشطر من الحديث له أصل عند أبي داود ١٨٥/٤، ١٩٥، رقم ٤٥٤٧، ٤٥٨٨، والنسائي ٤٠/٨، رقم ٤٧٩١، من حديث عبد الله بن عمرو ولفظه عند أبي داود ضمن حديث وفيه: «ألا إن دية الخطأ شبه العمدة ما كان بالسوط والعصا مائة من الإبل: منها أربعون في بطونها أولادها»، وعند النسائي ٤٢/٨، رقم ٤٧٩٩، وابن ماجه ٨٧٨/٢، رقم ٢٦٢٨ نحوه من حديث ابن عمر.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة لفظ: «في أسنان».

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- كُرْدُوس بن محمد، هو خلف بن محمد بن عيسى الحشّاب، القافلاني، أبو الحسين بن أبي عبد الله الواسطي، لقبه كُرْدُوس، بضم الكاف، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وسبعين ومائتين، وله أكثر من ثمانين. ق. التقريب ص ١٩٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٤/٨.
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن مسلم المكي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف الحديث.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن مسلم المكي ضعيف الحديث، فالإسناد ضعيف.

.....

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٣٢/٤، وعزاه إلى إسحاق بن راهويه في مسنده، من طريق عيسى بن يونس، عن إسماعيل بن موسى به مثله.

الغريب:

- أسنان الإبل: إذا أثنتَ فقد أسنتَ (تُثنى في السنة الثالثة) وأدنى الأسنان الإثناء ومعناه طلوع سنّها في السنة الثالثة. ينظر النهاية ٤١٢/٢، المصباح المنير ٢٩٢/١، لسان العرب ٣٩٦/٦.

١٣٣ [٤٨] نا إبراهيم بن حماد، نا إبراهيم بن هانئ، نا عثمان بن صالح، نا بكر بن مضر، عن عمرو بن الحارث، عن عمرو بن دينار، حدثني طاوس، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من قتل في عمية رمياً يكون بينهم بحجر أحسبه قال: أو سياط، عقله عقل خطأ، ومن قتل عمداً فهو قود يده، من حال دونه فعليه لعنة الله)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٢٩.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ إبراهيم بن حماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد بن درهم، أبو إسحاق الأزدي. قال الدارقطني: ثقة فاضل، وقال في موضع آخر: ثقة جبل. وذكره القواس في جملة شيوخه الثقات. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦/٦١، ٦٢، سؤالات السهمي ص ١٦٦.

○ إبراهيم بن هانئ، أبو إسحاق النيسابوري. كان أحد الأبدال. قال الدارقطني: ثقة فاضل، مات سنة خمس وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٢٠٤-٢٠٦.

○ عثمان بن صالح السهمي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

○ بكر بن مضر المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

○ عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري مولاهم، المصري، أبو أيوب، ثقة فقيه حافظ، من السابعة، مات قديماً قبل الخمسين ومائة. ع. التقريب ص ٤١٩، ينظر تهذيب الكمال ٥٧٠/٢١-٥٧٨.

○ عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ طاوس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

.....

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا عثمان بن صالح صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي بشواهد التي سبق ذكرها
برقم ١٢٩ إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق ذكرها برقم ١٢٩.

١٣٤ [٥١] نا محمد بن إسماعيل، نا إسحاق بن إبراهيم، أنا عبدالرزاق، أنا ابن جريج، أخبرني ابن طاوس، عن أبيه، قال: عند أبي كتاب فيه ذكر العقول، جاء به الوحي إلى النبي ﷺ أنه ما قضى رسول الله ﷺ من عقل أو صدقة فإنما جاء به الوحي، ففي ذلك الكتاب وهو عن النبي ﷺ: ((قتل العمية دية الخطأ، الحجر والعصا والسوط، ما لم يحمل سلاحاً)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٢٩.

نوع الزيادة:

مجينه مرسلًا.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- ابن طاوس هو: عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد. ثقة فاضل عابد، من السادسة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٣٠٨.
- طاوس بن كيسان اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا إسحاق بن إبراهيم الدبري، فالإسناد حسن، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٢٧٩/٩، رقم ١٧٢٠١، من طريق ابن جريج، عن ابن طاوس به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في إيجاب القصاص على القاتل دون غيره]

١٣٥ [٥٧] نا أحمد بن إسحاق بن بهلول، نا محمد بن يحيى بن رزين، نا يزيد بن زريع، نا عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي شريح الخزاعي قال: قال رسول الله ﷺ: ((أعتى الخلق على الله من قتل غير قاتله، ومن طلب بدم الجاهلية، ومن بصر عينيه في النوم ما لم تبصر)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى بن رزين المصيصي. قال ابن حبان: دجال يضع الحديث، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه. المجروحين لابن حبان ٣١٢/٢، الميزان ٦٣/٤.
- ورزين: بفتح الراء، وكسر الزاي. الإكمال ٦٤/٤، تبصير المنتبه ٦٠٢/٢.
- يزيد بن زريع، بتقديم الزاي، مصغراً، البصري، أبو معاوية، ثقة ثبت، من الثامنة، مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٦٠١.
- عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث بن كنانة المدني، نزيل البصرة، ويقال له عباد. صدوق رمي بالقدر، من السادسة. بخ. م. ٤. التقريب ص ٣٣٦، ينظر تهذيب الكمال ٥٢٦-٥١٩/١٦.
- الزهري: هو محمد بن مسلم بن شهاب. تقدمت ترجمته، متفق على جلالته.
- عطاء بن يزيد الليثي، المدني، نزيل الشام، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس أو سبع ومائة، وقد جاز الثمانين. ع. التقريب ص ٣٩٢.
- أبو شريح الخزاعي الكعبي، اسمه خويلد بن عمرو، أو عكسه، وقيل عبدالرحمن بن عمرو، وقيل هاني، وقيل كعب، صحابي، نزل المدينة، مات سنة ثمان وستين على الصحيح. ع. التقريب ص ٦٤٨.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن يحيى بن رزين يضع الحديث، فالإسناد ضعيف جداً، لكن الحديث صح من طرق أخرى ليس فيها محمد بن يحيى، إلا إنه أعل بالمخالفة كما ورد عند ابن أبي حاتم^(١). وقال الذهبي في التلخيص^(٢): صحيح لكن اختلف على الزهري فيه.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٢/٤، من طريق يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن إسحاق به. ولفظه: «إن من أعتى الناس على الله عز وجل من قتل غير قاتله، أو طلب بدم الجاهلية من أهل الإسلام، أو بصر عينيه في النوم ما لم تبصر».
- والطبراني في الكبير ١٩٠/٢٢، ١٩١، برقم ٤٩٨، ٤٩٩، من طريق خالد بن عبد الله الواسطي، عن عبدالرحمن بن إسحاق به بمثل لفظ الإمام أحمد. ومن طريق بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن إسحاق به مثله.
- والحاكم في المستدرک ٣٤٩/٤، من طريق بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن إسحاق به. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، إلا أن يونس بن يزيد رواه عن الزهري بإسناد آخر. ثم رواه من طريق يونس عن الزهري، عن مسلم بن يزيد، عن أبي شريح.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٦/٨، في الجنائيات، باب إيجاب القصاص على القاتل دون غيره، من طريق يزيد بن زريع، عن عبدالرحمن بن إسحاق به بمثل لفظ الإمام أحمد.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٧٤/٧، وقال: رجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شواهد من حديث ابن عمر، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وعلي بن الحسين، وأم المؤمنين عائشة رضي الله عنهما. كلها دون قوله: «ومن بصر عينيه في النوم ما لم تبصر».

(١) قال ابن أبي حاتم في العلل ٤٤٥/١، ٤٤٦، برقم ١٣٤٠ قال أبو زرعة سألت أبي (لعل الصواب: سألت أبي وأبا زرعة) عن حديث رواه عبدالرحمن بن إسحاق، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ قال: «أعتى الناس على الله من قتل غير قاتله...». الحديث. قال أبي كذا روى عبدالرحمن بن إسحاق وخولف، ورواه عقيل ويونس وغيرهما يقولون عن الزهري، عن مسلم بن يزيد، عن أبي شريح، عن النبي ﷺ، وهو الصحيح أخطأ عبدالرحمن بن إسحاق.

(٢) المستدرک ٣٤٩/٤.

حديث ابن عمر:

- أخرجه ابن حبان ينظر الإحسان ٣٤٠/١٣، برقم ٥٩٩٦، ضمن حديث طويل قال فيه: "وإن أعتى الناس على الله ثلاثة: «من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله، أو قتل لدّخل»^(١) الجاهلية».

أما حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:

- فأخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨٧/٢ بلفظ: «إن أعتى الناس على الله عز وجل من قتل في حرم الله، أو قتل غير قاتله بدحول الجاهلية».
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٨٧/١٤، رقم ١٨٧٥٠ بنحو لفظ الإمام أحمد.

حديث علي بن الحسين:

- أخرجه الشافعي في الأم ٤/٦ بلفظ «إن أعدى الناس...».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦/٨ بلفظ: «إن أعدى الناس على الله» وفي حديث: «إن أعتى الناس على الله القاتل غير قاتله، والضارب غير ضاربه، ومن تولى غير مواليه...». وفي الحديث الذي بعده: «لعن الله القاتل غير قاتله...».

حديث عائشة رضي الله عنها:

- أخرجه الحاكم في مستدركه ٣٤٩/٤ في الحدود، من طريق عمرة بنت عبدالرحمن، عن عائشة رضي الله عنها قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان: إن أشد الناس عتواً رجل ضرب غير ضاربه، ورجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، فمن فعل ذلك فقد كفر با الله ورسوله، ولا يقبل منه صرف ولا عدل. قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

(١) الدّخل: طلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو جرح ونحو ذلك، والدّخل: العداوة أيضاً. النهاية ١٥٥/٢.

[باب ما جاء في الرجل يقر بالزنا والمرأة لم تقر]

١٣٦ [٦٣] حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا عباس بن محمد، نا يونس بن محمد، نا مسلم بن خالد ح ونا علي بن محمد المصري، نا يحيى بن عثمان ابن صالح، حدثنا أبو علي أحمد بن الحكم، نا مسلم بن خالد ح ونا محمد ابن الحسن بن علي اليقطيني، نا عمر بن سعد بن سنان، نا هشام بن عمار، نا مسلم بن خالد، نا عباد بن إسحاق، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إنه زنى بفلانة امرأة سماها، فبعث النبي ﷺ إلى المرأة فسألتها فأنكرت، فرجمه النبي ﷺ وتركها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٥٩/٤، برقم ٤٤٦٦، من حديث سهل بن سعد، وفيه: "أن النبي ﷺ جلده الحد" بدل: "فرجه". ومن حديث ابن عباس عند أبي داود ١٥٩/٤، رقم ٤٤٦٧ نحوه.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: "فرجه"، بدلاً من لفظ: "فجلده".

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب، ثقة ثبت، من صغار التاسعة، مات سنة سبع ومائتين. ع. التقريب ص ٦١٤.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن عثمان بن صالح. تقدمت ترجمته، وهو صدوق لينه بعضهم.

- أحمد بن الحكم، أبو علي العبدى. ضعفه الدارقطني، وقال مرة: متروك. مات بمصر سنة ثلاث وعشرين ومائتين. الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ١١٧، تاريخ بغداد ١٢٢/٤، المغني في الضعفاء ٣٨/١، الميزان ٩٤/١، اللسان ١٦٣/١.
- محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن عيسى بن يقطين، أبو جعفر البزاز اليقطيني. قال أبو الحسن بن الفرات: كان أبو جعفر اليقطيني جميل الأمر في الحديث، ثقة. وقال البرقاني: كان اليقطيني حسن الحديث، ولم أرزق أن أسمع منه إلا شيئاً يسيراً، وقال: كان ثقة، وقال مرة أخرى: لم أسمع فيه إلا خيراً. توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢١١/٢.
- عمر بن سعد بن سنان: لم أقف له على ترجمة.
- هشام بن عمار بن نصير، السلمي، الدمشقي، الخطيب، صدوق مقرئ كبير فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥٧٣، ينظر تهذيب الكمال ٢٤٢/٣٠-٢٥٥.
- عباد بن إسحاق، هو عبدالرحمن بن إسحاق بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني، تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو حازم، سلمة بن دينار الأعرج، الأفزر التمار، المدني، القاص، مولى الأسود بن سفيان، ثقة عابد، من الخامسة، مات في خلافة المنصور. ع. التقريب ص ٢٤٧، ينظر تهذيب الكمال ٢٧٢/١١.
- سهل بن سعد بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي. تقدمت ترجمته، صحابي.

الحكم على الإسناد:

- الإسناد الأول والثالث فيهما مسلم بن خالد الزنجي، وهو فقيه صدوق كثير الأوهام، فإسنادهما ضعيف.
- والثاني فيه أحمد بن الحكم أبو علي العبدى، ضعفه الدارقطني وقال مرة: متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣١١/٦، من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن عباد بن إسحاق به مثله.
- والطبراني في الكبير ١٣٨/٦، رقم ٥٧٦٧، من طريق مسلم بن خالد الزنجي به مثله.
- والخطيب في تاريخه ١٢٢/٤، من طريق أبي علي أحمد بن الحكم، عن مسلم بن خالد الزنجي به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في إقامة الحد على الضعيف]

١٣٧ [٦٤] نا القاضي الحسين بن إسماعيل، نا أبو موسى محمد بن المثني، نا عثمان

ابن عمر^(١)، عن فليح، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن وليدة في عهد النبي ﷺ حملت من الزنا. فسئلت: من أحبك؟ قالت: أحبلني المقعد، فسئل عن ذلك فاعترف، فقال النبي ﷺ: إنه لضعيف عن الجلد، فأمر بمائة عثكول فضربه بها ضربة واحدة.

كذا قال، والصواب عن أبي حازم، عن أبي أمامة بن سهل عن النبي ﷺ.

أصل الحديث:

للحديث أصل من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عند أبي داود ١٦١/٤، برقم ٤٤٧٢، بلفظ أطول منه وفيه: «فأمر رسول الله ﷺ أن يأخذوا له مائة شراخ فيضربوه بها ضربة واحدة». وعند النسائي ٢٤٢/٨، برقم ٥٤١٢، مختصراً. وعند ابن ماجه ٨٥٩/٢، رقم ٢٥٧٤ نحوه، إلا أنه من حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن سعيد بن سعد بن عبادة.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- القاضي الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو موسى محمد بن المثني بن عبيد العنزي، بفتح النون والزاي، أبو موسى البصري، المعروف بالزمن، مشهور بكنيته وباسمه، ثقة ثبت، من العاشرة، وكان هو وبُندار فرسي رهان، وماتا في سنة واحدة. ع. التقريب ص ٥٠٥.
- عثمان بن عمر بن فارس العبدي، بصري، أصله من بخارى. ثقة، قيل: كان يحيى بن سعيد لا يرضاه، من التاسعة، مات سنة تسع ومائتين. ع. التقريب ص ٣٨٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٦١/١٩ - ٤٦٤.

(١) في المطبوع: (عثمان بن عمر بن عمر)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٠٨/أ، وكما في السنن الكبرى للبيهقي ٢٣٠/٨.

- فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ بْنِ أَبِي الْمَغِيرَةِ الْخَزَاعِي، أَوْ الْأَسْلَمِي، أَبُو يَحْيَى الْمَدَنِي، وَيُقَالُ فُلَيْحُ لِقَبِّهِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، صَدُوقٌ كَثِيرُ الْخَطَأِ، مِنَ السَّابِعَةِ، مَاتَ سَنَةَ ثَمَانٍ وَسِتِينَ وَمِائَةً. ع. التَّقْرِيبُ ص ٤٤٨، يَنْظُرُ تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ٣١٧/٢٣ - ٣٢٢.
- أَبُو حَازِمٍ سَلَمَةُ بْنُ دِينَارٍ. تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ، وَهُوَ ثِقَةٌ.
- سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ صَحَابِي. تَقَدَّمَ تَرْجَمَتُهُ.

الحكم على الإسناد:

فيه فليح بن سليمان صدوق كثير الخطأ، وقد وهم فرواه عن أبي حازم عن سهل بن سعد، والصواب كما ذكر الدارقطني عن أبي حازم عن أبي أمامة بن سهل. فالإسناد ضعيف ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٣١١/٤، رقم ٧٢٩٩، ٧٣٠٠، من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد أن رسول الله ﷺ فذكر نحوه.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٥٢/٦، رقم ٥٨٢٠، من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد نحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٢/٦ وقال: رواه النسائي باختصار، ورواه الطبراني وفيه أبو بكر ابن أبي سبرة وهو متروك.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٠/٨، من طريق الدارقطني به تماماً وذكر قول الدارقطني في آخر الحديث.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث سعيد بن سعد بن عبادة أخرجه:
- ابن ماجه ٨٥٩/٢، رقم ٢٥٧٤.
 - والبيهقي في الكبرى ٢٣٠/٨.
 - وله شواهد أخرى من حديث أبي سعيد الخدري، ومن حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه، وسيأتي تخريجها برقم ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.

.....

الغريب:

- وليدة: أي أمة. المصباح المنير ٦٧١/٢.
- المقعد: الذي لا يقدر على القيام، لزمانة به، كأنه قد ألزم القعود. النهاية ٨٦/٤.
- عثكول: العثكال العذق، وكل غصن من أغصانه شراخ وهو الذي عليه البسر. النهاية ٥٠٠/٢.

١٣٨ [٦٥] نا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، نا إبراهيم بن راشد، نا داود بن مهران، نا سفيان، عن أبي الزناد ويحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف، عن أبي سعيد الخدري قال: كان مقعد عند جدار أم سعد، ففجر بامرأة، فسئل عن ذلك، فاعترف، فأمر النبي ﷺ أن يضرب بأشكال النخل.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٣٧.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن يزيد بن يحيى، أبو الحسن الزعفراني. قال الخطيب: كان ثقة. وذكره القواس في شيوخه الثقات. مات سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٢١/٥.
- إبراهيم بن راشد بن سليمان، أبو إسحاق الأدمي. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة أربع وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٧٤/٦، ٧٥.
- داود بن مهران، أبو سليمان الدباغ. ترجم له الخطيب وقال: وثقه العجلي. وقال عنه أحمد الخراز المقرئ: الشيخ الصالح. وقال محمد بن عبد الرحيم ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. وقال ابن حبان: كان متقناً. مات سنة سبع عشرة ومائتين. الجرح والتعديل ٤٢٦/٣، الثقات لابن حبان ٢٣٥/٨-٢٣٦، تاريخ بغداد ٣٦٢/٨-٣٦٣.
- سفيان هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير حفظه بأخرة^(١)، وربما دلس عن الثقات^(٢).
- أبو الزناد، وهو عبد الله بن ذكوان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو أمامة: هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، معروف بكنيته، معدود في الصحابة، له رؤية، ولم يسمع من النبي ﷺ، مات سنة مائة، وله اثنتان وتسعون. ع. التقريب ص ١٠٤.

(١) ينظر الكواكب النيرات ص ٢٢٠-٢٣٤، ولم يذكر أن داود بن مهران سمع منه بعد الاختلاط.

(٢) طبقات المدلسين ص ١٩١.

.....

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٨/٦، رقم ٥٤٤٦، من طريق عمرو بن عون الواسطي، عن سفيان به نحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٢/٦ وقال: رجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث سهل بن سعد، وقد مر تخريجه برقم ١٣٧.
- ومن حديث سعيد بن سعد بن عبادة، وقد مر تخريجه في شواهد الحديث رقم ١٣٧.
- ومن حديث أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن أبيه، وسيأتي تخريجه برقم ١٤٠.

١٣٩ [٦٦] نا أحمد بن محمد بن إسماعيل السوطي^(١)، نا محمد بن عبد الملك بن مروان، نا عمرو بن عون، نا سفيان، عن أبي الزناد ويحيى بن سعيد، عن أبي أمامة بن سهل، عن أبي سعيد: أن مقعداً أحبين، فذكر منه زمانة كان عند جدار أم سعد، ففجر بامرأة حمل، فسئلت، فقالت: هو منه، فاعترف، فأمر النبي ﷺ أن يجلد بأثكال النخل.

أصل الحديث:

مر برقم ١٣٧.

نوع الزيادة:

كسابقه مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن إسماعيل السوطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن مروان الواسطي، أبو جعفر الدقيقي. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي بواسط وسئل أبي عنه فقال: صدوق. وقال أبو داود: لم يكن بحكم العقل. وقال ابن عقدة عن محمد بن عبد الله الحضرمي: كان ثقة. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال مسلمة بن قاسم: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق. من الحادية عشرة، مات سنة ست وستين ومائتين. د ق. الجرح والتعديل ٥/٨، الثقات لابن حبان ١٣١/٩، التهذيب ٣١٧/٩، ٣١٨، التقريب ص ٤٩٤.
- عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزاز، البصري. ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. ع. التقريب ص ٤٢٥.
- سفيان هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو الزناد، وهو عبد الله بن ذكوان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو أمامة: هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو صحابي.

(١) في المطبوع: (السيوطي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٠٨/ب. وكما في ترجمته.

.....

الحكم على الإسناد:

رجاله كلهم ثقات، وهو متصل بالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٣٨.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ١٣٨.

الغريب:

- أحين: الأحن المستسقى، من الحبن وهو عظم البطن. النهاية ٣٣٥/١.
- زمانة: رجل زمن أي مُبتلى بَيِّنُ الزمانة، والزمانة: العاهة. لسان العرب ٨٧/٦.

١٤٠ [٦٧] نا أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، نا محمد بن الحسين الحنيني، نا عبدالعزيز بن محمد الأزدي، نا ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، عن أبيه قال: حملت أمة في بني ساعدة من الزنا، فلما وضعت قيل لها ممن ولدك؟ قالت: من فلان إنسان نضو ممسوح كأنه خرشاء من ضعفه، فسئل المقعد عن ذلك، فقال: صدقت هو مني، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ وما قال: وأخبر رسول الله ﷺ بهيئة الرجل وأنه لا مضرب فيه، فقال رسول الله ﷺ: ((خذوا له عثكولاً يعني عذقاً فيه مائة شمراخ، فاضربوه به ضربة واحدة)). ففعلوا.

أصل الحديث:

مر برقم ١٣٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبوبكر المقرئ الأدمي. ترجم له الخطيب وقال: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. ونقل عن الدارقطني قوله فيه: الأدمي الشيخ الصالح. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٩/٤، ٣٩٠. والأدمي: بفتح الألف، والبدال المهملة، وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى من يبيع الأدم. الأنساب ١٠٠/١.

○ محمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنن، الكوفي، أبو جعفر الخزاز، المعروف بالحنيني. قال ابن أبي حاتم: كتبنا بعض فوائده ولم يقدر لنا السماع منه وهو صدوق. وقال الدارقطني: ثقة مأمون. وذكر الخطيب أن الدارقطني قال فيه: كان ثقة صدوقاً. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٣٠/٧، سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٣٥، تاريخ بغداد ٢٢٥-٢٢٦/٢.

○ عبدالعزيز بن محمد الأزدي: لم أقف له على ترجمة.

○ عبدالرحمن بن أبي الزناد، عبد الله بن ذكوان، المدني. قال صالح بن أحمد عن أبيه: مضطرب الحديث. وقال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ابن أبي الزناد دون الدراوردي لا يحتج بحديثه. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو داود عن ابن معين: أثبت الناس في هشام بن عروة عبدالرحمن بن أبي الزناد. وقال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفاً، وقال مرة: ما حدث بالمدينة فهو صحيح، وما حدث ببغداد أفسده البغداديون. وقال يعقوب بن شيبه: ثقة صدوق وفي حديثه ضعف. وقال ابن المديني: فيه ضعف، ما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث، وكان يضعف لروايته عن أبيه. وقال الساجي: فيه ضعف وما حدث بالمدينة أصح مما حدث ببغداد. وقال النسائي: لا يحتج بحديثه. قال ابن معين فيما حكاه الساجي: عبدالرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة حجة. وقال الترمذي والعجلي: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً. من السابعة، مات سنة أربع وسبعين ومائة. خت م ٤. الجرح والتعديل ٢٥٢/٥، المجروحين لابن حبان ٥٦/٢، التهذيب ١٧٠/٦-١٧٣، التقريب ص ٣٤٠.

○ أبو الزناد، هو عبد الله بن ذكوان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ أبو أمامة: هو أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو صحابي
○ سهل بن حنيف بن واهب الأنصاري الأوسي، صحابي، من أهل بدر واستخلفه علي على البصرة، ومات في خلافته. ع. التقريب ص ٢٥٧.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه، وفيه من لم أقف له على ترجمة عبدالعزيز بن محمد الأزدي، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

● أخرجه الطبراني في الكبير ٧٦/٦، ٨٤، برقم ٥٥٦٥، ٥٥٨٧، من طريق المغيرة بن عبدالرحمن، عن أبي الزناد، به مختصراً، ومن طريق إسحاق بن راشد، عن الزهري، عن أبي أمامة به نحوه.

وأخرجه عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ:

- أبو داود ١٦١/٤، برقم ٤٤٧٢، من طريق ابن شهاب عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، أنه أخبره بعض أصحاب رسول الله ﷺ من الأنصار أنه اشتكى رجل منهم ... فذكر نحوه. وأخرجه مرسلًا عن أبي أمامة سهل بن حنيف:
- الشافعي ينظر ترتيب المسند ٧٩/٢، ٨٠، رقم ٢٥٧، من طريق سفيان، عن يحيى بن سعيد وأبي الزناد، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ نحوه.
- والنسائي ٢٤٢/٨، رقم ٥٤١٢، من طريق يحيى، عن أبي أمامة عن النبي ﷺ نحوه.
- وفي الكبرى ٣١١/٤-٣١٣، رقم ٧٣٠١-٧٣٠٨، من عدة طرق، عن أبي أمامة بن سهل ابن حنيف نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٢٣٠/٨، من طريق الشافعي، عن سفيان، عن يحيى به نحوه.
- ثم قال البيهقي: هذا هو المحفوظ عن سفيان مرسلًا وروي عنه موصولاً بذكر أبي سعيد فيه وقيل: عن أبي الزناد، عن أبي أمامة، عن أبيه. وقيل: عن أبي أمامة، عن سعيد بن سعد بن عبادة.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها في الحديث رقم ١٣٧، ١٣٨.

الغريب:

- نضو: النضو: الدابة التي أهزلتها الأسفار وأذهبت لحمها، والمعنى أنه هزيل. ينظر النهاية ٧٢/٥.
- خرشاء: الخرشاء مثل الحرباء جلد الحية وقشره. وكل شيء أجوف فيه انتفاخ وخروق وتفتق خرشاء. واستعار أبو حنيفة الخراشي للحشرات كلها. ينظر لسان العرب ٦١/٤.
- وقد يراد منه ما يعبر عنه بقول: هو جلد على عظم. والله أعلم.

[باب ما جاء في حد السارق]

١٤١ [٧١] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا يعقوب بن إبراهيم، نا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، أخبرني يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ أتى بسارق سرق شملة، فقالوا: يا رسول الله إن هذا قد سرق، فقال رسول الله ﷺ: ((أذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم ائتوني به)) فقطع، فأتي به، فقال: ((تب إلى الله)) فقال: قد تبت إلى الله، قال: ((تاب الله عليك)).

ورواه الثوري عن يزيد بن خصيفة مراسلاً.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٣٤/٤، ١٣٥، رقم ٤٣٨٠، والنسائي ٦٧/٨، رقم ٤٨٧٧، وابن ماجه ٨٦٦/٢، رقم ٢٥٩٧، كلهم من حديث أبي أمية المخزومي ولفظه عند أبي داود: أن النبي ﷺ أتى بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع، فقال رسول الله ﷺ: ((ما إخالك سرقت)) قال: بلى، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً، فأمر به، فقطع وجيء به، فقال: ((استغفر الله وتب إليه)) فقال: استغفر الله وأتوب إليه، فقال: ((اللهم تب عليه)) ثلاثاً.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبزيادة الحسم.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي، مولاهم، أبو يونس الدورقي. ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين، وله ست وثمانون سنة، وكان من الحفاظ. ع. التقريب ص ٦٠٧.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق وكان يحدث من كتب غيره فيخطئ.
- يزيد بن عبد الله بن خصيفة، ابن عبد الله بن يزيد الكندي، المدني، وقد ينسب لجدّه. ثقة، من الخامسة. ع. التقريب ص ٦٠٢.
- محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان العامري، عامر قریش، المدني. ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٤٩٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، وباقي رواته ثقات، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة له شاهد.

تخريج الحديث:

روي هذا الحديث موصولاً، وورد مرسلًا في الحديث الآتي:

أما الموصول:

- فأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢/٢٢٠، رقم ١٥٦٠، كتاب الحدود، باب حد السرقة، من طريق عبدالعزيز الدراوردي، عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان. ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة، قال: أتني النبي ﷺ بسارق، قالوا: سرق ... فذكر مثله. قال البزار: لا نعلمه عن أبي هريرة إلا بهذا الإسناد.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤/٣٨١، في الحدود، من طريق عبدالعزيز الدراوردي، عن يزيد بن خصيفة به مثله.
- وقال الحاكم: حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وسكت عليه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٧١، كتاب السرقة، باب السارق يسرق ...، من طريق الدارقطني به مثله.
- وقال البيهقي: وصله يعقوب عن عبدالعزيز وتابعه عليه غيره، وأرسله عنه علي بن المديني. ثم قال: ورواه علي بن المديني عن عبدالعزيز الدراوردي فذكره بمعناه مرسلًا دون ذكر أبي هريرة فيه.
- ورواه ابن المديني عن عبدالعزيز بن أبي حازم وسفيان عن ابن أبي خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، فذكره مرسلًا. قال البيهقي: وقال علي: لم يسنده واحد منهم فوق ابن ثوبان إلى أحد. قال: وبلغني أن محمد بن إسحاق رواه عن يزيد بن خصيفة، عن ابن ثوبان، عن أبي هريرة، ولا أراه حفظه. وقال الإمام أحمد: روي فيه عنه أيضاً مرسلًا.
- وكذلك روي في باب ما جاء في الإقرار بالسرقة والرجوع عنه ٨/٢٧٥، ٢٧٦، من طريق الدراوردي به مثله.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي أمية المخزومي سبق ذكره في أصل الحديث.

الغريب:

- شملة: كساء يشتمل ويتغطى به ويتلفف فيه. النهاية ٢/٥٠١، مختار الصحاح ص ٣٤٧.
- احسموه: اكروه لينقطع الدم. غريب الحديث لأبي عبيد ٢/٢٥٨.

١٤٢ [٧٢] نا ابن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا عبدالرحمن، عن سفيان، عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق قد سرق شملة، فقال: ((أسرقت ما إخاله سرق)) قال: بلى، فقال رسول الله ﷺ: ((اقطعوه، ثم احسموه))، فقطعوه ثم حسموه، فقال له النبي ﷺ: ((تب))، فقال: تببت إلى الله، قال: ((اللهم تب عليه)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٤١.

نوع الزيادة:

مجينه مرسلًا، وبزيادة الحسم.

رجال الإسناد:

- ابن مبشر: هو علي بن عبد الله، أبو الحسن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، مولا هم، أبو سعيد البصري. ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث. قال ابن المديني: ما رأيت أعلم منه. من التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائتين، وهو ابن ثلاث وسبعين سنة. ع. التقريب ص ٣٥١.
- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يزيد بن خصيفة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجالهم ثقات، فالإسناد صحيح، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣٨٩/٧، رقم ١٣٥٨٣، من طريق ابن جريج والثوري، عن ابن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان قال: أتى النبي ﷺ برجل سرق شملة ... فذكر نحوه.

- وأخرجه أيضاً من طريق معمر عن أيوب مثله، رقم ١٣٥٨٤.
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٠٤، رقم ٢٤٤، من طريق سفيان، عن يزيد بن خصيفة، عن ثوبان أن النبي ﷺ أتى بسارق سرق ثملة ... فذكر نحوه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٧١.
- والحافظ في التلخيص ٤/٦٦، وقال: رجح ابن خزيمة وابن المديني وغير واحد إرساله، وصحح ابن القطان الموصول^(١).
- وذكره الهيثمي في المجمع ٦/٢٧٦، وقال: رواه البزار عن شيخه أحمد بن أبان القرشي، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

- سبق ذكرها برقم ١٤١.

(١) قال ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٥/٢٩٨: رواه الدارقطني بإسناد لا بأس به.

١٤٣ [٧٣] نا إسماعيل بن علي، نا محمد بن عبدالله بن سليمان، نا جمهور بن منصور، نا سيف بن محمد، عن يزيد بن خصيفة، عن محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ نحوه^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ١٤١.

رجال الإسناد:

○ إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن يحيى بن بيان، أبو محمد الخطبي. قال الخطيب: وكان فاضلاً فهماً عارفاً بأيام الناس وأخبار الخلفاء، وصنف تاريخاً كبيراً على ترتيب السنين. قال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: ما أعرف منه إلا خيراً كان يتحرى الصدق. وقال في رواية مرة: ثقة. وقال محمد بن العباس بن الفرات: كان ركيناً عاقلاً، ذا رأي حسن، مقدماً عند المشايخ المتقدمين من بني هاشم وغيرهم من أهل الثقة والأدب، وحسن الحديث والجلس، والمعرفة بأخبار من تقدم من الناس، قلَّ من رأيت من المشايخ مثله. قال محمد بن أبي الفوارس: توفي سنة تسع وتسعين ومائتين وكان شيخاً ثقة نبلاً. تاريخ بغداد ٣٠٤/٦-٣٠٦، سوالات السهمي ص ١٧٥، رقم ٢٠٢.

والخطبي: بضم الخاء المعجمة وفتح الطاء المهملة وفي آخرها الباء الموحدة، هذه النسبة لأبي محمد إسماعيل بن علي بن إسماعيل بن بيان الخطبي من أهل بغداد، ظني أن هذه النسبة إلى الخطب وإنشائها وإنما ذكر هذا لفصاحته، وكان صدوقاً ثقة عاقلاً لبيماً فطناً. الأنساب ٣٨٢/٢.

○ محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي، الملقب بمُطَيَّن. سئل عنه الدارقطني فقال: ثقة جبل. وقال الخليلي: ثقة حافظ. قال عنه الذهبي في "السير": الشيخ الحافظ الصادق، محدث الكوفة. توفي سنة سبع وتسعين ومائتين. السير ٤١/١٤، ٤٢، تذكرة الحفاظ ٦٦٢/٢.

○ جمهور بن منصور. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: روى عنه الحضرمي. الثقات لابن حبان ١٦٧/٨.

(١) يريد بنحوه ما ذكر قبله برقم ٧٢.

.....

- سيف بن محمد الثوري، الكوفي، ابن أخت سفيان الثوري. كذبه، من صغار الثامنة، مات في حدود التسعين. ت. التقريب ص ٢٦٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٢٨/١٢-٣٣٢.
- يزيد بن خصيفة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه سيف بن محمد الثوري، كذبه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٤١.

[باب ما جاء في جنائية الخطأ]

١٤٤ [٨٤] نا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا جدي، نا وكيع وأبو قتيبة وابن بنت داود بن أبي هند، عن سفيان، عن جابر، عن أبي عازب، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ قال: ((كل شيء خطأ إلا السيف، وفي كل شيء خطأ أرش)).

تابعه زهير وقيس وغيرهما عن جابر، وقال ورقاء عن جابر عن مسلم بن أراك، عن النعمان، فإن كان حفظ فهو اسم أبي عازب. والله أعلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول بن حسان بن سنان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- وكيع بن الجراح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو قتيبة: سلم بن قتيبة الشَّعيري الخراساني، نزيل البصرة. صدوق، من التاسعة، مات سنة مائتين أو بعدها. خ ٤. التقريب ص ٢٤٦، ينظر تهذيب الكمال ٢٣٢/١١.
- إسحاق بن عيسى القُشيري، أبو هاشم أو أبو هشام، البصري، ابن بنت داود بن أبي هند. صدوق يخطئ، من التاسعة. مد. التقريب ص ١٠٢، ينظر تهذيب الكمال ٤٦٤/٢.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجُعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو عازب الكوفي، اسمه مسلم بن عمرو، أو ابن أراك، مستور، من الرابعة. ق. التقريب ص ٦٥٣.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٢٧٣/٩، برقم ١٧١٨٢، كتاب العقول، باب عمد السلاح، من طريق سفيان الثوري، عن جابر، عن أبي عازب، عن النعمان بن بشير إن رسول الله ﷺ قال: «كل شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش».
- وابن أبي شيبه في مصنفه ١٤٠/٩، برقم ٦٨٢٣، في الديات، باب الخطأ ما هو؟ من طريق أبي إسحاق، عن سفيان، عن جابر به مثل لفظ عبدالرزاق.
- وفي باب من قال: العمد بالحديدة ٣٤٤/٩ برقم ٧٧٣١، من طريق وكيع، عن سفيان به بمثل لفظ عبدالرزاق.
- والإمام أحمد في المسند ٢٧٢/٤، من طريق وكيع، عن سفيان به بمثل لفظ عبدالرزاق. ورواه أيضاً من طريق ورقاء، عن جابر، عن مسلم بن أراك، عن النعمان بن بشير مرفوعاً: «كل شيء خطأ إلا ما كان بحديدة، ولكل خطأ أرش».
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢٠٥/٢، برقم ١٥٢٧، باب القود بالسيف ... من طريق الفضل بن دكين، عن سفيان به، ولفظه: «القود بالسيف، ولكل شيء خطأ».
- قال البزار: لا نعلمه يروى إلا عن النعمان، ولا رواه عنه إلا أبو عازب، ولا عنه إلا جابر.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٥٤٢/٢، من طريق سفيان الثوري وشعبة بن الحجاج، عن جابر الجعفي به مثله.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٤٢/٨، في الجنائيات، باب عمد القتل بالسيف ... من طريق يوسف بن يعقوب السدوسي، عن شعبة وسفيان به بمثل لفظ عبدالرزاق.
- ومن طريق حذيفة، عن سفيان، عن جابر، عن رجل، عن النعمان بن بشير مرفوعاً بلفظ: «إن لكل شيء خطأ إلا السيف - يعني الحديدة - ولكل خطأ أرش».
- ومن طريق قيس بن الربيع عن أبي حصين، عن إبراهيم ابن بنت النعمان بن بشير، عن النعمان بن بشير أن رسول الله ﷺ قال: «كل شيء سوى الحديدة خطأ ولكل خطأ أرش». قال البيهقي: مدار هذا الحديث على جابر الجعفي وقيس بن الربيع ولا يحتاج بهما.
- وقال في المعرفة ١٨٨/٦: روي من أوجه كلها ضعيفة.

.....

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٣٣/٤، وقال: مسلم بن أراك هو أبو عازب، قال في "التقيح": وقال أبو حاتم: اسمه مسلم بن عمرو، قال: وعلى كل حال فأبو عازب ليس بمعروف، ثم حكى قول البيهقي السابق.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩١/٦، وقال: روى له ابن ماجه: «لا قود إلا بالسيف» فقط. رواه البزار وفيه جابر الجعفي وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- أرش: الأرض دية الجراحات. مختار الصحاح ص ١٣، ينظر النهاية ٣٩/١.

١٤٥ [٨٥] حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا أحمد بن بديل، نا وكيع، نا سفيان، عن جابر، عن عامر، عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش)).
كذا قال عن جابر، عن عامر، والذي قبله أصح.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن بديل بن قريش، أبو جعفر الياضي، قاضي الكوفة. قال النسائي: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم: محله الصدق. وقال ابن عدي: وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. وقال الدارقطني: لين. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: مستقيم الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام. من العاشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. ت. ق. التهذيب ١/١٧، ١٨، التقريب ص ٧٧. ينظر تهذيب الكمال ١/٢٧٠-٢٧٣.
- وكيع بن الجراح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جابر: هو الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عامر: هو الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر بن يزيد الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٤٤.

١٤٦ [٨٦] نا محمد بن مخلد، نا سعدان بن يزيد، نا الهيثم بن جميل، نا زهير وقيس،
عن جابر، عن أبي عازب، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل
شيء سوى الحديد فهو خطأ، وفي كل خطأ أرش)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعدان بن يزيد البزاز، أبو محمد. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وسئل عنه أبي فقال: صدوق. مات سنة اثنتين وستين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٩٠/٤، تاريخ بغداد ٢٠٤/٩.
- الهيثم بن جميل البغدادي، أبو سهل، نزيل أنطاكية، ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير، من صغار التاسعة. مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. خ قد عس ق. التقريب ص ٥٧٧.
- زهير بن معاوية بن حُديج، أبو خيثمة الجُعفي، الكوفي. ثقة ثبت، إلا أنه سمع من أبي إسحاق بعد الاختلاط، من السابعة، مات سنة اثنتين - أو ثلاث أو أربع - وسبعين ومائة. ع. التهذيب ٣٥١/٣، ٣٥٢، التقريب ص ٢١٨.
- قيس بن الربيع الأسدي، أبو محمد الكوفي، وثقه الثوري وشعبة وعن أبي الوليد كان قيس ثقة حسن الحديث، وقال المروذي: سألت أحمد عنه فلينه وقال: كان وكيع إذا ذكره قال: الله المستعان. وقال البخاري: قال علي كان وكيع يضعفه. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أحمد ولي قيس فلم يحمد. وقال عبد الله بن علي بن المديني: سألت أبي عنه فضعه جداً. قال ابن نمير: كان له ابن هو آفته نظر أصحاب الحديث في كتبه فأنكروا حديثه وظنوا أن ابنه قد غيرها. وقال أبو زرعة: فيه لين، وقال أبو حاتم: عهدي به ولا ينشط الناس في الرواية عنه، وأما الآن فأراه أحلى، ومحله الصدق، وليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، والقول فيه ما قال شعبة وأنه لا بأس به، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، من السابعة، مات سنة بضع وستين ومائة. د ت ق. المغني في الضعفاء ٥٢٦/٢ - ٥٢٧، الكاشف ٣٤٧/٢ - ٣٤٨، التهذيب ٣٩١/٨ - ٣٩٥، التقريب ص ٤٥٧.

.....

○ جابر الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

○ أبو عازب الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو مستور.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٤٤.

١٤٧ [٨٧] نا محمد بن مخلد، نا سعدان بن يزيد، نا الهيثم بن جميل، نا قيس، عن أبي حصين، عن إبراهيم بن بنت النعمان، عن النعمان بن بشير، عن النبي ﷺ مثله^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعدان بن يزيد البزاز. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الهيثم بن جميل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- قيس بن الربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.
- أبو حصين: عثمان بن عاصم بن حُصَيْن الأسدي، الكوفي، أبو حُصَيْن. ثقة ثبت سُنِّي، وربما دلس، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، ويقال بعدها. ع. التقريب ص ٣٨٤.
- إبراهيم بن بنت النعمان. قال ابن حزم: لا يدري أحد من هو. اللسان ١/١٢٨.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن بنت النعمان لا يعرف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٤٤.

(١) يريد بمثله ما ورد قبله أي رقم ١٤٦.

١٤٨ [٨٨] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا محمد بن عبدالله بن يزيد بن حيان^(١)
 مولى بني هاشم، نا شبابة، نا ورقاء بن عمر، عن جابر، عن مسلم بن أراك،
 عن النعمان بن بشير، قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل شيء خطأ إلا ما كان
 أصيب بجديدة، ولكل خطأ أرش)).

نوع الزيادة:

سبق ذكرها برقم ١٤٤.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدالله بن يزيد بن حيان، أبو عبدالله، مولى بني هاشم. قال الخطيب البغدادي في "تاريخه": كان ثقة. مات في سنة أربع وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٢٧/٥ - ٤٢٨.
- شبابة بن سوار المدائني، يقال كان اسمه مروان، مولى بني فزارة. تقدمت ترجمته وهو ثقة حافظ رمي بالإرجاء.
- ورقاء بن عمر اليشكري، أبو بشر الكوفي. تقدمت ترجمته، صدوق في حديثه عن منصور لين.
- جابر بن يزيد الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- مسلم بن أراك: هو أبو عازب الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو مستور.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٤٤.

(١) في المطبوع: (حبان)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٦٧/ب، وكما في ترجمته.

١٤٩ [٨٩] نا عبد الصمد بن علي، نا الفضل بن العباس الصواف، نا يحيى بن غيلان، نا عبد الله بن بزيع، عن أبي شيبه إبراهيم بن عثمان، عن جابر، عن أبي عازب، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((القوم بالسيف، والخطأ على العاقلة)). كذا قال عن أبي سعيد.

أصل الحديث:

الشر الأول من الحديث له أصل عند ابن ماجه ٨٨٩/٢، رقم ٢٦٦٧، من حديث النعمان ابن بشير.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة قوله: ((والخطأ على العاقلة)).

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي الوكيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الفضل بن العباس بن سعيد الصواف: لم أقف له على ترجمة.
- يحيى بن غيلان الراسي التستري. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: مستقيم الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول. الثقات لابن حبان ٢٦٧/٩، التقريب ص ٥٩٥، تهذيب الكمال ٤٩٤/٣١.
- عبد الله بن بزيع الأنصاري. قال الدارقطني: ليس بمزكوك. وقال ابن عدي: ليس بحجة، وهو قاضي تستر عامة أحاديثه ليست بمحفوظة. وقال الساجي: ليس بحجة، روى عنه يحيى بن غيلان مناكير. اللسان ٢٦٣/٣.
- إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو شيبه الكوفي، مشهور بكنيته. مزكوك الحديث، من السابعة، مات سنة تسع وستين ومائة. ت. ق. التقريب ص ٩٢.
- جابر الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو عازب الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو مستور.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو شيبه مزكوك الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

[باب ما جاء في القسامة]

١٥٠ [٩٢] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا إسماعيل بن إسحاق، نا إسماعيل بن أبي أويس، نا أبي ح ونا الحسين بن إسماعيل، نا عبد الله بن شبيب، حدثني إسماعيل، حدثني أبي، عن يحيى بن سعيد أن بشير بن يسار مولى بني حارثة بن الحارث أخبره وكان شيخاً كبيراً فقيهاً وكان قد أدرك من أهل داره من بني حارثة رجالاً من أصحاب النبي ﷺ، منهم رافع بن خديج، وسهل بن أبي حثمة، وسويد بن النعمان حدثوه: أن القسامة كانت فيهم في بني حارثة بن الحارث في رجل من الأنصار يدعى عبد الله بن سهل بن زيد، قتل بخير، فذكر بشير أن عبد الله بن سهل بن زيد ومُحَيِّصَة بن مسعود بن زيد من بني حارثة بن الحارث خرجا إلى خير في زمان رسول الله ﷺ، وهو يومئذ صلح، وأهلها اليهود، فتفرق عبد الله ومُحَيِّصَة بخير في حوائجهما، ثم ذكر نحوه^(١)، وقال: كيف نقبل أيمان قوم كفار.

أصل الحديث:

الحديث أخرجه الستة من حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة بنحو لفظ الدارقطني، وسيأتي ذكره في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر (سويد بن النعمان).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي. قال ابن أبي حاتم: كتب إلينا ببعض حديثه وهو ثقة صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات". مات آخر سنة ثنتين أو أول سنة ثلاث وثمانين ومائتين.
- الجرح والتعديل ١٥٨/٢، الثقات لابن حبان ١٠٥/٨، تاريخ بغداد ٢٨٤/٦-٢٩٠.

(١) نحوه: يريد به ما ورد قبله برقم ٩١.

○ إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس، أبو عبد الله بن أبي أويس المدني. قال الإمام أحمد: لا بأس به. وكذا قال الدارمي عن ابن معين. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: لا أختره في الصحيح. وقال ابن عدي: روى عن خاله مالك أحاديث غرائب لا يتابعه أحد عليها، وعن سليمان بن بلال وغيرهما من شيوخه، وقد حدث عنه الناس وأثنى عليه ابن معين وأحمد والبخاري، يحدث عنه الكثير وهو خير من أبيه، أبي أويس. قال الحافظ في "التقريب": صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه. من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. خ م د ت ق. الجرح والتعديل ١٨١/٢، الكامل لابن عدي ٣١٨/١، التهذيب ٣١٠/١-٣١٢، التقريب ص ١٠٨.

○ عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو أويس المدني. قال أبو داود عن أحمد: ليس به بأس، أو قال ثقة. وقال ابن معين: صالح ولكن حديثه ليس بذلك الجائز، وقال مرة: ليس بقوي، وقال أخرى: صدوق وليس بحجة، وقال مرة: ضعيف. وقال البخاري: ما روى من أصل كتابه فهو أصح. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وليس بالقوي. وقال ابن عدي: يكتب حديثه. وقال الدارقطني: في بعض حديثه عن الزهري شيء. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل. من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة. م ٤. التهذيب ٢٨٠/٥-٢٨٢، التقريب ص ٣٠٩.

○ الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

○ عبد الله بن شبيب، أبو سعيد الربيعي. تقدمت ترجمته، وهو واه.

○ يحيى بن سعيد الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ بُشَيْر بن يسار الحارثي، مولى الأنصار، مدني. ثقة فقيه، من الثالثة. ع. التقريب ص ١٢٦.

○ رافع بن خديج بن رافع بن عدي الحارثي الأوسي الأنصاري، أول مشاهده أحد ثم الخندق. مات سنة ثلاث - أو أربع - وسبعين، وقيل قبل ذلك. ع. التقريب ص ٢٠٤.

○ سهل بن أبي حثمة بن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي، المدني. صحابي صغير. ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله أحاديث. مات في خلافة معاوية. ع. التقريب ص ٢٥٧.

○ سويد بن النعمان بن مالك الأنصاري. صحابي، شهد أحد وما بعدها. ما روى عنه سوى بُشَيْر بن يسار. خ س ق. التقريب ص ٢٦٠.

.....

الحكم على الإسناد:

في الإسناد الأول إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وأبوه أبو أويس صدوق يهم، فالإسناد ضعيف يرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره. أما الإسناد الثاني ففيه عبد الله بن شبيب واه. فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

حديث سويد بن النعمان أخرجه:

- البيهقي في السنن الكبرى ١١٩/٨، كتاب القسامة، باب أصل القسامة والبداية فيها ...، من طريق يحيى بن سعيد أن بُشير بن يسار مولى بني حارثة الأنصارين أخبره، وكان شيخاً كبيراً فقيهاً وكان قد أدرك من أهل داره من بني حارثة من أصحاب النبي ﷺ رجالاً منهم رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة وسويد بن النعمان حدثوه أن القسامة ... فذكر نحوه.
- قال البيهقي: ورواه سفيان بن عيينه عن يحيى فخالف الجماعة في لفظه.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث رافع بن خديج وسهل بن أبي حثمة وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

حديث سهل ورافع:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح، ٢٧٥/٦، رقم ٣١٧٣، ٥٣٥/١٠، ٥٣٦، رقم ٦١٤٢، ٦١٤٣.

- ومسلم ١٢٩١/٣، رقم ١٦٦٩.

- وأبو داود ١٧٧/٤، ١٧٨، رقم ٤٥٢٠، ٤٥٢١، ٤٥٢٣، ٤٥٢٤.

- والترمذي ٣٠/٤، رقم ١٤٢٢.

- والنسائي ١٢-٥/٨، رقم ٤٧١٠-٤٧١٧.

- وابن ماجه ٨٩٢/٢، رقم ٢٦٧٧.

حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده:

- أخرجه النسائي ١٢/٨، رقم ٤٧٢٠.

- وابن ماجه ٨٩٣/٢، رقم ٢٦٧٨.

الغريب:

- القسامة: بالفتح: اليمين، كالقسم، وحقيقتها أن يُقسم من أولياء الدم خمسون نفرًا على استحقاقهم دم صاحبهم، إذا وجدوه قتيلاً بين قوم ولم يعرف قاتله. فإن لم يكونوا خمسين، أقسم الموجودون خمسين يميناً، ولا يكون فيهم صبي، ولا امرأة، ولا مجنون، ولا عبد، أو يقسم بها المتهمون على نفي القتل عنهم، فإن حلف المدَّعون استحقوا الدية، وإن حلف المتهمون لم تلزمهم الدية. النهاية ٦٢/٤، ينظر الفتح ٢٣١/١٢.

[باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه]

١٥١ [٩٨] نا يحيى بن محمد بن صاعد وأبوبكر النيسابوري وإسماعيل بن محمد الصفار، قالوا: نا عباس بن محمد، نا عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة ابن أبي عبد الرحمن، نا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر، إلا في القسامة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٦١٧/٣، رقم ١٣٤١، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مثل لفظ الدارقطني دون اللفظة الزائدة. ومن حديث ابن عباس عند البخاري، ينظر الفتح ١٤٥/٥، رقم ٢٥١٤ بلفظ: «أن النبي ﷺ قضى باليمين على المدعى عليه». ومسلم ١٣٣٦/٣، برقم ٢ (١٧١١). وعند الترمذي ٦١٧/٣، رقم ١٣٤٢. وابن ماجه ٧٧٨/٢، رقم ٢٣٢١ نحوه.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبزيادة قوله: «إلا في القسامة».

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر النيسابوري، عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- ابن جريج، عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة ضعيف، ومسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الأوهام، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢/٣١٢، من طريق عباس بن محمد، عن عثمان بن محمد بن عثمان الرازي به مثله.
- قال ابن عدي -بعد أن ذكره أيضاً من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ بنحوه- قال: وهذان الإسنادان يعرفان بمسلم عن ابن جريج، وفي المتن زيادة قوله: (إلا في القسامة).
- وأخرجه الدارقطني في الأقضية والأحكام، في المرأة تقتل إذا ارتدت، ٤/٢١٧، ٢١٨، رقم ٥١ بالإسناد والمتن نفسه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٩٦، وحكى قول صاحب "التنقيح" في مسلم بن خالد فقال: تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وقد اختلف عليه فيه، فقليل عنه هكذا. وقال بشر بن الحكم وغيره: عنه عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده به.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤/٣٩ وقال: وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، دون الزيادة، وسيأتي تخريجه برقم ١٥٢.

١٥٢ [٩٩] نا أبوبكر النيسابوري وأبو علي الصفار قالا: نا عباس بن محمد، نا مطرف ح، وحدثنا إبراهيم بن محمد العمري، نا الزبير بن بكار، نا محمد ابن الضحاك ومطرف بن عبدالله ح، ونا محمد بن مخلد، نا إبراهيم بن محمد العتيق، نا مطرف قالا: نا مسلم بن خالد الزنجي، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده: أن رسول الله ﷺ قال: ((البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٥١.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: ((إلا في القسامة)).

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري، عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو علي إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مطرف بن عبدا لله بن مطرف اليساري، أبو مصعب المدني، ابن أخت مالك. ثقة لم يصب ابن عدي في تضعيفه، من كبار العاشرة، مات سنة عشرين ومائتين على الصحيح، وله ثلاث وثمانون. خ ت ق. التقريب ص ٥٣٤، ينظر تهذيب الكمال ٧٠/٢٨.
- ومطرف: بضم أوله، وفتح ثانيه، وتشديد الراء المكسورة. كما في التقريب.
- إبراهيم بن محمد العمري. تقدمت ترجمته، تكلم فيه.
- الزبير بن بكار بن عبدا لله بن مصعب بن عبدا لله بن الزبير الأسدي، أبو عبدا لله بن أبي بكر، قاضي المدينة، ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين ومائتين. ق. التقريب ص ٢١٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٣/٩.
- محمد بن الضحاك بن عمرو بن أبي عاصم النبيل، الشيباني، أبو علي. نشأ بأصبهان وكتب بها الحديث، ثم انتقل إلى بغداد فسكنها. مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٧٦/٥، ينظر تاريخ أصبهان ٢٣٧/٢.

.....

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن محمد بن مروان بن هشام، أبو إسحاق المعروف بالعتيق. ترجم له الخطيب، وذكر أن البرقاني قال: سئل الدارقطني عن إبراهيم بن محمد العتيق فقال: غمزوه. مات سنة ثلاث وستين ومائتين. تاريخ بغداد ١٥٢/٦.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الأوهام، وابن جريج ثقة فقيه، إلا أنه يدلّس ويرسل، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف. وذكر الحافظ في التلخيص ٣٩/٤ (بعد أن حكم على طريق أبي هريرة بالضعف) أن للحديث علة أخرى وهي: أن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب كما قال البخاري.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣١٢/٦، من طريق زنجي بن خالد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله.
- وقال ابن عدي بعد أن رواه من حديث أبي هريرة ومن حديث عمرو بن شعيب قال: وهذان الإسنادان يعرفان بمسلم، عن ابن جريج، وفي المتن زيادة قوله: «إلا في القسامة».
- وأخرجه الدارقطني في الأقضية والأحكام ٢١٨/٤، رقم ٥٢، من طريق مسلم بن خالد، عن ابن جريج به مثله. وقال الدارقطني: رواه عبدالرزاق^(١) عن ابن جريج وحجاج عن ابن جريج، عن عمرو مرسلاً.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٢٣/٨، من طريق الزنجي، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله.
- وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢٠٤/٢٣، ٢٠٥، من طريق أبي يحيى بن أبي ميسرة، عن مطرف بن عبد الله، عن مسلم بن خالد الزنجي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله.

(١) لم أقف عليه في المصنف لعبدالرزاق. قال الحافظ في التلخيص ٣٩/٤: قال أبو عمر ابن عبد البر: إسناده لين، وقد رواه عبدالرزاق، عن ابن جريج، عن عمرو مرسلاً. وعبدالرزاق أحفظ من مسلم بن خالد وأوثق.

.....

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٩٦/٤، وحكى قول صاحب "التنقيح" في مسلم بن خالد الزنجي فقال: تكلم فيه غير واحد من الأئمة، وقد اختلف عليه فيه، فقليل عنه هكذا، وقال بشر بن الحكم وغيره: عنه عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده به.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣٩/٤، وأعله بأن ابن جريج لم يسمع من عمرو بن شعيب كما قال البخاري.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة سبق تخريجه برقم ١٥١.

١٥٣ [١٠٠] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبدالله بن شبيب، حدثني إسماعيل بن عبدالله، نا إبراهيم بن محمد بن مالك، عن الزنجي بن خالد بإسناده مثله^(١)، خالفه عبدالرزاق وحجاج روياه عن ابن جريج، عن عمرو مرسلاً^(٢).

أصل الحديث نوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ١٥١.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن شبيب، أبو سعيد الربعي. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- إسماعيل بن عبدالله بن أويس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.
- إبراهيم بن محمد بن مالك بن زبيد الهمداني الخيواني. ذكره البخاري في تاريخه. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات". التاريخ الكبير ٣١٨/١، الجرح والتعديل ١٢٩/٢، الثقات لابن حبان ٢٢/٦، ٢٣.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن شبيب واه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرهما برقم ١٥٢.

(١) أي ما ورد قبله برقم ١٥٢.

(٢) في المطبوع: (عن عمرو بن سلام)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٦٩/ب.

[باب ما جاء في دية الجنين]

١٥٤ [١١٧] أنا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، نا عبدالرزاق، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قام عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر فقال: أذكر الله امرأ سمع رسول الله ﷺ قضى في الجنين، فقام حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، فقال: يا أمير المؤمنين كنت بين جاريتين يعني ضرتين- فجرحت أو ضربت إحداهما الأخرى بمسطح عمود ظللتها، فقتلتها وقتلت ما في بطنها، فقضى النبي ﷺ في الجنين بغرة عبد أو أمة، فقال عمر: الله أكبر لو لم نسمع هذه القضية لقضينا بغيره. قال ابن عيينة وأخبرني ابن طاوس عن أبيه أن النبي ﷺ قضى فيه بغرة عبد أو أمة أو فرس، قال: ونا عبدالرزاق، أنا معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أن عمر استشار، نحوه، وقال: فقضى رسول الله ﷺ بالدية في المرأة، وفي الجنين بغرة عبد أو أمة أو فرس.

أصل الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود ١٩١/٤، رقم ٤٥٧٢، ٤٥٧٣، والنسائي ٢١/٨، ٤٧، رقم ٤٧٣٩، ٤٨١٦، ٤٨١٧، وابن ماجه ٨٨٢/٢، رقم ٢٦٤١، كلهم من حديث حمل بن مالك بن النابغة الهذلي نحو لفظ الدارقطني، دون قوله: (أو فرس). وهذه الزيادة عند أبي داود ١٩٣/٤، برقم ٤٥٧٩، لكن من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

نوع الزيادة:

مجيء اللفظة الزائدة عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

.....

- عبد الرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- طاوس بن كيسان اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حمل بن مالك بن النابغة الهذلي، أبو نضلة، صحابي، نزل البصرة، وله ذكر في الصحيحين. د س ق. التقريب ص ١٨١.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا إسحاق بن إبراهيم بن عباد صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي إلى الصحيح لغيره بشاهده.
قال البيهقي: ذكر (الفرس) في المرفوع وهم.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ١١٥/٨ في الديات، باب من قال في الغرة عبد أو أمة أو فرس ... من طريق ابن طاوس، عن أبيه، أن عمر رضي الله عنه فذكر نحوه.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي هريرة سبق ذكره في أصل الحديث.
• وأخرجه البيهقي في الكبرى ١١٥/٨.

الغريب:

- بمسطح عمود ظلته: المسطح، بالكسر: عمود الخيمة، وعود من عيدان الخباء. النهاية ٣٣٠/٤.
- بغرة: الغرة: العبد نفسه أو الأمة. النهاية ٣٥٣/٣.

[باب ما جاء في حكم المرأة إذا ارتدت]

١٥٥ [١١٨] حدثنا عبد الصمد بن علي، حدثنا عبد الله بن عيسى الجزري، نا عفان، نا شعبة، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تقتل المرأة إذا ارتدت)). عبد الله بن عيسى هذا كذاب، يضع الحديث على عفان وغيره، وهذا لا يصح عن النبي ﷺ، ولا رواه شعبة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي، أبو الحسين الوكيل الطستي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن عيسى الجزري. عن عفان. قال الدارقطني: كان يضع الحديث. ومن مصائبه عن عفان عن شعبة عن عاصم عن أبي رزين عن ابن عباس ؓ حديث لا تقتل المرأة إذا ارتدت. رواه عبد الصمد بن علي الطستي. وهذا قاله الدارقطني في السنن عقب هذا الحديث عن عبد الصمد عنه عن عفان. اللسان ٣/٣٢٣.
- عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، ثقة ثبت. قال ابن المديني: كان إذا شك في حرف من الحديث تركه، وربما وهم. وقال ابن معين: أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومات بعدها ييسير، من كبار العاشرة. ع. التهذيب ٧/٢٣٠-٢٣٥، التقريب ص ٣٩٣.
- شعبة بن الحجاج. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عاصم بن بهدلة، وهو ابن أبي النجود الأسدي، مولا هم، الكوفي، أبوبكر المقرئ. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: محله الصدق، صالح الحديث، ولم يكن بذاك الحافظ. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام حجة في القراءة وحديثه في الصحيحين مقرون. من السادسة، مات سنة ثمان وعشرين. ع. الجرح والتعديل ٦/٣٤٠، ٣٤١، التهذيب ٥/٣٨-٤٠، التقريب ص ٢٨٥.
- أبو رزين: مسعود بن مالك، الأسدي، الكوفي. ثقة فاضل من الثانية، مات سنة خمس وثمانين. التقريب ص ٥٢٨، ينظر التهذيب ١٠/١١٨، ١١٩.

الحكم على الإسناد:

فيه عبداً لله بن عيسى كذاب، يضع الحديث كما ذكر الدارقطني عقب هذا الحديث، فالحديث موضوع.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٨، في المرتد، باب قتل من ارتد عن الإسلام، من طريق أبي يحيى الحماني، عن أبي حنيفة، عن عاصم بن أبي النجود به بلفظ: «لا يقتل النساء إذا هن ارتددن عن الإسلام».
- وأخرجه ابن الجوزي في الموضوعات ١٢٧/٣، ١٢٨، في الحدود والعقوبات، باب حكم المرأة إذا ارتدت، بسند الدارقطني ومتمنه.
- وأخرجه أيضاً في التحقيق ٣٣٨/٢، رقم ١٨٥٦، من طريق الدارقطني به.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٥٦/٣.
- والسيوطي في اللآلئ المصنوعة ١٨٦/٢.
- وابن عراق الكناني في تنزيه الشريعة ٢٢٥/٢.
- والفتني في التذكرة ص ١٧٩.
- والشوكاني في الفوائد ص ٢٠٢، وقال: في إسناده وضاع.
- وقال الحافظ في الفتح ٢٦٨/١٢: حديث ابن عباس: «لا تقتل النساء إذا هن ارتددن» رواه أبو حنيفة عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس ...، وخالفه جماعة من الحفاظ في لفظ المتن^(١).

(١) سيأتي تخريج الحديث المخالف للفظ متن هذا الحديث برقم ١٥٦، ١٦٠ والذي فيه أن المرأة إذا ارتدت تقتل.

١٥٦ [١٢١] ونا محمد بن الحسين بن حاتم الطويل، نا محمد بن عبدالرحمن بن
يونس السراج، نا محمد بن إسماعيل بن عياش، نا أبي، نا محمد بن
عبد الملك الأنصاري، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: ارتدت امرأة
يوم أحد، فأمر النبي ﷺ أن تستتاب، فإن تابت وإلا قتل.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن الحسين بن محمد بن حاتم، المعروف أبوه بعبيد العجل. كتب عنه الدارقطني. تكلم فيه. قال الخطيب: بلغني أن عبداً لله بن أحمد النحوي ذكره فقال: كان سيئ الحال في الحديث. مات سنة أربع وسبعين وثلاثمائة. اللسان ١٤٣/٥.
- محمد بن عبدالرحمن بن يونس، أبو العباس السراج الرقي. قال الخطيب البغدادي: ما علمت من حاله إلا خيراً. ولد سنة مائتين ومات سنة ثمان وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣١٤/٢.
- محمد بن إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي الحمصي. قال أبو حاتم: لم يسمع من أبيه شيئاً، حملوه على أن يحدث عنه فحدث. وقال أبو داود: لم يكن بذلك. وقال ابن حجر في "التقريب": عابوا عليه أنه حدث عن أبيه بغير سماع. من العاشرة. ق. الجرح والتعديل ١٩٠/٧، الميزان ٤٨١/٣، التهذيب ٦٠/٩، التقريب ص ٤٦٨.
- إسماعيل بن عياش بن سليم العنسي الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم.
- محمد بن عبد الملك الأنصاري، أبو عبداً لله، مدني. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال أيضاً هو ومسلم والشافعي: منكر الحديث. وقال النسائي في التمييز: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وذكره العقيلي والفسوي وابن الجارود في "الضعفاء". وقال عبداً لله بن أحمد عن أبيه: كذاب. وقال ابن عدي: كل أحاديثه مما لا يتابعه الثقات عليه وهو ضعيف جداً. الكامل لابن عدي ٢١٧/٦، الميزان ٦٣١/٣، اللسان ٢٦٥/٥-٢٦٦.
- الزهري: محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عبد الملك الأنصاري ضعيف جداً لا يتابع على حديثه كما قال ابن عدي، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- ذكره البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٨، في كتاب المرتد، باب من ارتد عن الإسلام بعد أن أخرج حديث ابن المنكدر عن جابر الآتي برقم ١٥٧ قال: وروي من وجه آخر ضعيف عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. وهذا مذهب الزهري صحيح عنه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٥٨/٣، وقال: ومحمد بن عبد الملك هذا، قال أحمد وغيره فيه: يضع الحديث.
- وأخرجه من قول الزهري والنخعي:
- عبدالرزاق في مصنفه ١٧٦/١٠، رقم ١٨٧٢٥، ١٨٧٢٦، من طريق معمر، عن الزهري في المرأة تكفر بعد إسلامها قال: تستتاب، فإن تابت وإلا قتل.
- ومن طريق معمر، عن سعيد، عن أبي معشر، عن إبراهيم في المرأة تتردد قال: تستتاب، فإن تابت وإلا قتل.

شواهد الحديث:

المتن له شاهد من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه، سيأتي تخريجه برقم ١٥٧.

الغريب:

- تستتاب: تعرض عليها التوبة للرجوع والندم على ما فرط منها. ينظر لسان العرب ٦١/٢.

١٥٧ [١٢٢] نا إبراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء، نا نجيح بن إبراهيم الزهري، نا معمر بن بكار السعدي، نا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن محمد بن المنكدر، عن جابر^(١): أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام، فأمر النبي ﷺ أن يعرض عليها الإسلام، فإن رجعت وإلا قتلت.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء بن علي التميمي، أبو إسحاق المحتسب. ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. وقال الدارقطني: ثقة فاضل. توفي سنة اثنتين وثلاثين وثلثمائة. تاريخ بغداد ١٦٤/٦.
- نجح بن إبراهيم الزهري: لم أقف له على ترجمة. وذكره الخطيب في ترجمته لابنه إبراهيم وقال: حدث عن أبيه. ينظر تاريخ بغداد ١٩٨/٦.
- معمر بن بكار السعدي. قال العقيلي: في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الذهبي: صويلح. الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٠٧/٤، الثقات لابن حبان ١٩٦/٩، الميزان ١٥٣/٤، اللسان ٦٦/٦.
- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني. ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح، من الثامنة، مات سنة خمس وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٨٩، تهذيب الكمال ٨٨/٢-٩٤.
- الزهري: محمد بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه معمر بن بكار قال العقيلي: في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره. وقال الحافظ: صويلح، فالإسناد ضعيف.

(١) سقط من المخطوط (ب): ق ١١٠/ب: (جابر).

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/١٥٣٠، من طريق جعفر بن محمد بن سالم البزار، عن الخليل ابن ميمون، عن عبد الله بن أذينة، عن هشام بن الغار، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: ارتدت امرأة عن الإسلام، فأمر رسول الله ﷺ أن يعرض عليها الإسلام وإلا قتلت، فعرضوا عليها فأبت أن تقبل فقتلت.
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٠٣، في كتاب المرتد، باب قتل من ارتد عن الإسلام، من طريق الدارقطني به مثله. إلا أنه زاد بين إبراهيم بن سعد والزهري (محمد بن عبيد بن عتبة).
- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٦/١٩٨، من طريق إبراهيم بن نجيح الزهري، عن أبيه، عن معمر به نحوه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٤٥٨، ٤٥٩، وقال: ومعمر بن بكار في حديثه وهم، قاله العقيلي.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤/٤٦، وقال: إسناده ضعيف.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عائشة ؓ، وقد سبق تخريجه برقم ١٥٦، وهو ضعيف جداً.

١٥٨ [١٢٣] نا ابن سعيد، نا محمد بن عبيد بن عتبة، نا معمر بن بكار بإسناده

مثله^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن سعيد^(٢): هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة. تقدمت ترجمته، فيه ضعف.
- محمد بن عبيد بن عتبة الكندي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- معمر بن بكار السعدي. تقدمت ترجمته، في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره، وقال الذهبي: صويلح.

الحكم على الإسناد:

فيه معمر بن بكار قال العقيلي: في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره، وقال الذهبي: صويلح، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٨، في كتاب المرتد، باب من ارتد عن الإسلام... من طريق المصنف عن ابن سعيد، عن محمد بن عبيد بن عتبة به مثله.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عائشة لكنه ضعيف جداً، وقد سبق ذكره برقم ١٥٦.

(١) يريد به ما ورد قبله برقم ١٥٧.

(٢) ينظر إتحاف المهرة ٥٦٢/٣، رقم ٣٧٤٧، ففيه بيان أنه ابن عقدة.

١٥٩ [١٢٤] نا عمر بن الحسن بن عمر القراطيسي، نا الحسن بن القاسم بن الحسين البجلي، نا الحسين بن نصر، نا خالد بن عيسى، عن حصين، عن ابن أخي الزهري، عن عمه، عن محمد بن المنكدر، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام تذبج.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عمر بن الحسن بن عمر القراطيسي: لم أقف له على ترجمة.
- الحسن بن القاسم بن الحسين البجلي: لم أقف له على ترجمة.
- الحسين بن نصر المصري: أورده ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. ينظر الجرح ٣/٤٤٣.
- خالد بن عيسى بن أرطبان. روى عن عمر بن عبدالعزيز. روى ابن مهدي عن سعيد بن عبدالرحمن عنه سمعت أبي يقول ذلك. الجرح والتعديل ٣/٤٤٣.
- حصين: لم أقف له على ترجمة.
- محمد بن عبدالله بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري، المدني ابن أخي الزهري. صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة اثنتين وخمسين، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٤٩٠، ينظر تهذيب الكمال ٢٥/٥٥٤.
- عمه: محمد بن مسلم بن شهاب الزهري. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف لهم على ترجمة فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث:

- ذكره البيهقي في السنن الكبرى ٢٠٣/٨، في كتاب المرتد، باب قتل من ارتد عن الإسلام. فقال: وروى عن ابن أخي الزهري عن عمه.

١٦٠ [١٢٥] حدثني محمد بن عبد الله بن موسى البزاز من كتابه، نا أحمد بن يحيى ابن زكير، نا جعفر بن أحمد بن سلم العبدي، نا الخليل بن ميمون الكندي بعبادان، نا عبد الله بن أذينة، عن هشام بن الغاز، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله قال: ارتدت امرأة عن الإسلام، فأمر رسول الله ﷺ أن يعرضوا عليها الإسلام، فإن أسلمت، وإلا قتلت، فعرض عليها فأبت أن تسلم، فقتلت.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن موسى البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن يحيى بن زكير البزار مصري. قال الدارقطني في "الغرائب": ليس بشيء في الحديث. وقال في "المؤتلف والمختلف": لم يكن يُرضا في الحديث. وقال الحافظ ابن حجر: ضعيف. ينظر المؤلف والمختلف ١١٠٥/٢، اللسان ٣٢٣/١.
- جعفر بن أحمد بن سلم العبدي^(١): لم أقف له على ترجمة.
- الخليل بن ميمون الكندي: لم أقف له على ترجمة.
- عبد الله بن عطار بن أذينة الطائي. قال ابن عدي: منكر الحديث، وذكر له عدة أحاديث ثم قال: ولا بن أذينة من الحديث غير ما ذكرت مما لا يتابع عليه. وقال الذهبي: لين. الكامل لابن عدي ١٥٣٠-١٥٣١، اللسان ٣١٦/٣.
- هشام بن الغاز بن ربيعة الجُرشي، الدمشقي. ثقة، من كبار السابعة، مات سنة بضع وخمسين ومائة. خت ٤. التقريب ص ٥٧٣.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في المطبوع والمخطوط (ج): ق ٣٧٢/أ: (جعفر بن أحمد بن سلم العبدي)، وفي سند ابن عدي والبيهقي كما في تخريجه: (جعفر بن محمد بن سالم البزاز)، وهو أيضاً لم أقف له على ترجمة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة جعفر بن أحمد بن سلم العبدي، والخليل بن ميمون الكندي، وفيه أحمد بن زكير ضعيف، وعبد الله بن أذينة منكر الحديث، فالإسناد ضعيف. قال البيهقي فيه بعض من يجهل. وقال ابن الترمذي: وفيه متكلم فيه هو عبد الله بن عطاردين ابن أذينة، نسب إلى جده. قال ابن عدي: منكر الحديث وساق له أحاديث منكورة منها هذا الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/١٥٣٠، من طريق جعفر بن محمد بن سالم البزار، عن الخليل ابن ميمون، عن عبد الله بن أذينة به مثله.
- وقال ابن عدي: وهذا الحديث بإسناده لا أعلم يرويه غير ابن أذينة.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٠٣، في المرتد، باب قتل من ارتد عن الإسلام، من طريق الخليل بن ميمون، عن عبد الله بن أذينة به نحوه.
- وقال البيهقي: في الإسناد بعض من يجهل.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٤٥٨، وقال: عبد الله بن أذينة جرحه ابن حبان، فقال: لا يجوز الاحتجاج به بحال. وقال الدارقطني في "المؤتلف والمختلف": متروك. ورواه ابن عدي في "الكامل"، وقال: عبد الله بن عطاردين ابن أذينة منكر الحديث، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عائشة ؓ سبق تخريجه برقم ١٥٦، وهو ضعيف جداً.

[باب ما جاء فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه؟]

١٦١ [١٣٠] نا أحمد بن إسحاق بن بهلول، نا أبي، نا ابن أبي فديك، عن يحيى بن عبد الرحمن بن أبي لبابة، عن جده أن رسول الله ﷺ يوم خير أتى بشاة مسمومة مصلية، أهدتها له امرأة يهودية، فأكل منها رسول الله ﷺ هو وبشر بن البراء، فمرضا مرضاً شديداً عنها. ثم إن بشراً توفي، فلما توفي بعث رسول الله ﷺ إلى اليهودية فأتي بها، فقال: ((ويحك ماذا أطعمتنا؟)) قالت: أطعمتك السم، عرفت إن كنت نبياً أن ذلك لا يضرک، فإن الله تعالى سيبليغ منك أمره، وإن كنت على غير ذلك فأحببت أن أريح الناس منك. فأمر بها رسول الله ﷺ فصلبت.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٢٣٠/٥، رقم ٢٦١٧. ومسلم ١٧٢١/٤، رقم ٢١٩٠. وأبي داود ١٧٣/٤، رقم ٤٥٠٨. من حديث أنس، وعند البخاري، ينظر الفتح ٢٧٢/٦، رقم ٣١٦٩، ٤٩٧/٧، برقم ٤٢٤٩، ٢٤٤/١٠، برقم ٥٧٧٧. وأبي داود ١٧٣/٤، رقم ٤٥٠٩، من حديث أبي هريرة، وعند أبي داود ١٧٣/٤، ١٧٤، ١٧٥، رقم ٤٥١٠، ٤٥١١، ٤٥١٢، من حديث جابر بن عبد الله وأبي سلمة. وبرقم ٤٥١٤، من حديث أم مبشر.

وكلها لم يرد فيها أنه عاقبها، بل عفا عنها، إلا رواية أبي سلمة وأم مبشر عند أبي داود ففيها أنه: (أمر بها رسول الله ﷺ فقتلت).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة لفظ: (فصلبت).

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن أبي فديك، محمد بن إسماعيل بن مسلم. قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس بحجة. وقال ابن معين: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق. من صغار الثامنة، مات سنة مائتين على الصحيح. ع. تاريخ ابن معين ٥٠٥/٢، طبقات ابن سعد ٤٣٧/٥، الثقات لابن حبان ٤٢/٩، التهذيب ٦١/٩، التقريب ص ٤٦٨.

وفديك: بالفاء مصغراً كما في "التقريب".

- يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليبة. وهو يحيى بن عبدالرحمن، منسوباً إلى الجد الأعلى تارة وهو أبو ليبة وإلى الجد الأدنى تارة وهو عبدالرحمن. شيخ مقل حدث عنه وكيع. روى عباس عن يحيى بن معين قال: ليس حديثه بشيء. الكامل لابن عدي ٢٦٨٩/٧، اللسان ٢٧٥/٦، ٢٧٤.

- عن جده، إن كان الأدنى فهو عبدالرحمن بن أبي ليبة الأنصاري، ترجم له الحافظ في الإصابة، وقال: روى البارودي من طريق حاتم بن إسماعيل، عن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي ليبة، عن جده في المواقيت، وقال اسم جده عبدالرحمن ثم ذكر له هذا الحديث (حديث الشاة المسمومة)، والظاهر أن المقصود بجده هذا والله أعلم. ينظر الإصابة ١٨٠/٤، ١٨١. وإن كان جده الأعلى فهو أبو ليبة، ترجم له الحافظ في "الإصابة" وقال: لم يرو عنه غير ابنه عبدالرحمن. وذكر أيضاً أن الصحبة لعبدالرحمن بن أبي ليبة. ينظر الإصابة ١٦٦/٧.

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليبة ليس بشيء، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢١/١٩، برقم ٤٩٣، من طريق إسحاق بن بهلول، عن ابن أبي فديك، عن يحيى بن عبدالرحمن بن أبي ليبة، عن أبيه، عن جده فذكره.

- والبيهقي في السنن الكبرى ٤٦/٨ ، ٤٧ ، في الجنائيات، باب من سقى رجلاً سماً، من طريق الدارقطني به مثله.
- وأخرجه أيضاً من طريق الواقدي، عن يحيى بن عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن لبيبة عن جده محمد بن عبدالرحمن أن رسول الله ﷺ أمر بها فصلبت بعد أن قتلها. قال الواقدي: الثبت عندنا أن رسول الله ﷺ قتلها وأمر بلحم الشاة فأحرق.
- قال البيهقي: اختلفت الروايات في قتلها ورواية أنس^(١) بن مالك أصحها، ويحتمل أنه ﷺ في الابتداء لم يعاقبها حين لم يمت أحد من أصحابه مما أكل فلما مات بشر بن البراء أمر بقتلها، فأدى كل واحد من الرواة ما شاهد^(٢). والله أعلم.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩٦/٨ وقال: رواه الطبراني ويحيى هذا إن كان ابن أبي لبيبة فقد ذكره الذهبي في "الميزان" وإن كان ابن لبيبة فلم أعرفه.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها في أصل الحديث لكن دون الزيادة.

(١) رواية أنس فيها: فليل ألا نقتلها؟ قال: «لا». ينظر الفتح ٢٣٠/٥ رقم ٢٦١٧.

(٢) ينظر الفتح ٤٩٧/٧.

[باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا]

١٦٢ [١٣٤] نا أبو محمد بن صاعد، نا محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، نا أبي، نا أبو حمزة، عن إبراهيم الصائغ، عن أبي الزبير، عن جابر أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إني زنيته فأقم علي الحد، فقال: ((انطلقى حتى تفطمي ولدك)) فلما فطمت ولدها أتته، فقالت: إني زنيته فأقم في الحد، فقال: ((هات من يكفل ولدك)) فقام رجل من الأنصار، فقال: أنا أكفل ولدها يا رسول الله، فرجمها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة عدا البخاري، من حديث عمران بن حصين، وعند مسلم وأبي داود من حديث بريدة نحو لفظ الدارقطني، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

جميعه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن علي بن الحسن بن شقيق بن دينار المروزي، ثقة صاحب حديث، من الحادية عشرة، مات سنة خمسين ومائتين. ت. س. التقريب ص ٤٩٧.
- علي بن الحسن بن شقيق، أبو عبد الرحمن المروزي، ثقة حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة خمس عشرة ومائتين، وقيل قبل ذلك. ع. التقريب ص ٣٩٩.
- أبو حمزة: هو محمد بن ميمون المروزي، السكري، ثقة فاضل، من السابعة، مات سنة سبع - أو ثمان - وستين ومائة. ع. التقريب ص ٥١٠.
- إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي. قال أبو بكر الأثرم عن أحمد بن حنبل: ما أقرب حديثه. وقال يحيى بن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال النسائي: لا بأس به. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق. من السادسة، قتل سنة إحدى وثلاثين ومائة. خت د س. الجرح والتعديل ١٣٤/٢، التهذيب ١٧٢/١، التقريب ص ٩٤.
- أبو الزبير المكي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق لكنه من مدلسي المرتبة الثالثة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، وقد عنعن ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره، والحديث صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٢٨٣/٤، رقم ٧١٨٧، من طريق محمد بن علي بن الحسن ابن شقيق، عن أبيه، عن أبي حمزة محمد بن ميمون السكري به مثله.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٦٤/٤، من طريق أبي حمزة، عن إبراهيم الصائغ به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقد روى مالك بن أنس في الموطأ حديث المرجومة بإسناد أخشى عليه الإرسال.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث بريدة، وعمران بن حصين، وأبي موسى الأشعري رضي الله عنه.
- حديث بريدة:
- أخرجه مسلم ١٣٢١/٣-١٣٢٤، رقم ١٦٩٥ (٢٢، ٢٣).
- وأبو داود ١٥٢/٤، رقم ٤٤٤٢.
- والإمام أحمد في المسند ٣٤٨/٥.
- والنسائي في الكبرى ٣٠٤/٤، رقم ٧٢٧١.
- والحاكم في المستدرک ٣٦٣/٤، ٣٦٤ مختصراً وصححه ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢١/٨.
- أما حديث عمران فسيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٦٣.
- حديث أبي موسى الأشعري:
- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٣٠٧/٦، رقم ٤٤٢٥.

١٦٣ [١٤٤] نا عبدالله بن الهيثم بن خالد الطيني^(١)، نا أحمد بن منصور، نا عبدالرزاق، أنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت النبي ﷺ فاعترفت بالزنا، فقالت: إني حبلى، فدعا النبي ﷺ وليها، فقال: ((أحسن إليها، فإذا وضعت فأتني بها))، ففعل، فلما وضعت جاء بها إلى النبي ﷺ، فقال: ((أذهبي فأرضعيه))، ففعلت، ثم جاءت فأمر بها النبي ﷺ فشكت عليها ثيابها، ثم أمر برجمها، فصلى عليها، فقال عمر ؓ: يا رسول الله رجمتها ثم تصلي عليها، فقال: ((لقد تابت توبة، لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة لوسعتهم، هل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها)).

أصل الحديث:

الحديث أصله في الستة عدا البخاري، من حديث عمران بن حصين دون الزيادة، وهو مذكور في التخريج. والحديث بالزيادة عند مسلم وأبي داود كما سبق في الحديث رقم ١٦٢ لكن من حديث بريدة.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة قوله: ((أذهبي فأرضعيه، ففعلت ثم جاءت)).

الثانية: محيئه بتمامه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ عبدالله بن الهيثم بن خالد، أبو محمد الخياط، يعرف بالطيني. وثقه الدارقطني، مات سنة ست وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠/١٩٥-١٩٦.
والطيني: بكسر الطاء المهملة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين، والنون في آخرها. هذه النسبة إلى الطين وبيعه. الأنساب ٩٨/٤.

(١) في المطبوع: (الطبي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٧٤/أ، وكما في ترجمته.

○ أحمد بن منصور بن سيار، أبوبكر الرّمادي. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وكان أبي يوثقه. وقال الدارقطني: ثقة، وكان عباس الدوري يحمله وقال: ربما سمعت يحيى بن معين يقول قال أبوبكر الرمادي وقرنه إبراهيم الأصبهاني بأبي بكر بن أبي شيبة في الحفظ. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة حافظ طعن فيه أبو داود لمذهبه في الوقف في القرآن، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وستين ومائتين، وله ثلاث وثمانون. ق. التهذيب ١/٨٣-٨٤، التقريب ص ٨٥.

- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن راشد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه من مدلسي المرتبة الثانية.
- أبو قلابة، عبدالملك بن محمد الرقاشي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه.
- أبو المهلب الجرّمي، البصري، عم أبي قلابة، اسمه عمرو، أو عبدالرحمن بن معاوية، أو ابن عمرو، وقيل النصر، وقيل معاوية. ثقة، من الثانية. بخ. م ٤. التقريب ص ٦٧٦.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو قلابة صدوق يخطئ تغير حفظه، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهدة إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث عمران بن حصين بالزيادة وأخرجه بدونها:
- مسلم ٣/١٣٢٤، رقم ١٦٩٦، نحو لفظ الدارقطني.
- وأبو داود ٤/١٥١، رقم ٤٤٤٠، نحوه.
- والترمذي ٤/٤٢، رقم ١٤٣٥، نحوه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.
- والنسائي ٤/٦٣، رقم ١٩٥٧، نحوه.
- وابن ماجه ٢/٨٥٤، رقم ٢٥٥٥ مختصراً ولفظه: أن امرأة أتت النبي ﷺ فاعترفت بالزنا، فأمر بها فشكت عليها ثيابها، ثم رجمها، ثم صلى عليها.
- والطيالسي في مسنده ص ١١٤، رقم ٨٤٨.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٧/٣٢٥، رقم ١٣٣٤٨.

كلهم من طرق عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران بن حصين، إلا ابن ماجه فإنه أخرجه من طريق يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهاجر، عن عمران بن حصين.

• وأخرجه الإمام أحمد ٤/٤٢٩-٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٧، ٤٤٠، من طرق عن أبي المهلب، عن عمران.

• والدارمي ١٠١/٢، رقم ٢٣٣٠.

• وابن الجارود ص ٢٧٦، ٢٧٧، رقم ٨١٥.

• وابن حبان، ينظر الإحسان ٣٠٧/٦، رقم ٤٤٢٤.

• والطبراني في الكبير ١٩٦/١٨-١٩٩، رقم ٤٧٤-٤٧٩، وفي الصغير ١٩٣/١.

• والبيهقي في الكبرى ٢١٧/٨، ٢١٨، ٢٢٥.

كلهم أيضاً من طرق عن يحيى بن أبي كثير به نحوه.

شواهد الحديث:

• الزيادة لها شاهد من حديث بريدة، وقد سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ١٦٢.

الغريب:

• فشكت: أي جمعت عليها ولُفَّت لئلا تنكشف، كأنها نُظِمَتْ وزُرَّتَ عليها بشوكة أو خلال.

وقيل معناه: أرسلت عليها ثيابها. والشكُّ: الاتصال والصلوق. النهاية ٤٩٥/٢.

١٦٤ [١٤٥] نا علي بن محمد المصري، نا مالك بن يحيى، نا عبد الوهاب بن عطاء، نا هشام، عن يحيى، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران، عن النبي ﷺ نحوه^(١)، قال: فقال له علي: تصلي عليها وقد زنت.

أصل الحديث:

كسابقه رقم ١٦٣.

نوع الزيادة:

كسابقه، لكن فيه أن الذي قال للرسول ﷺ: (تصلي عليها وقد زنت) علي وليس عمر.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مالك بن يحيى. ذكر الخطيب في ترجمة علي بن محمد المصري أنه روى عن مالك ابن يحيى بن مالك، ولم أقف له على ترجمة ولعله: مالك بن يحيى بن عمرو بن مالك النكري، أبو غسان. تكلم فيه ابن حبان، وقال البخاري في حديثه نظر. وقال ابن القطان: لا يعرف. وذكره العقيلي في "الضعفاء" وذكره ابن عدي وقال له أحاديث عن أبيه غير محفوظة. ينظر اللسان ٦/٥، ٧، ينظر الضعفاء للعقيلي ٤/١٧٤، الجرح والتعديل ٨/٢١٧، والجروحين لابن حبان ٣/٣٧، الكامل لابن عدي ٦/٢٣٧٩.
- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما أخطأ.
- هشام بن أبي عبد الله، سَنَبَر، أبوبكر البصري، الدستوائي. ثقة ثبت وقد رمي بالقدر، من كبار السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وله ثمان وسبعون سنة. ع. التقريب ص ٥٧٣.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، كما في الإسناد السابق.

الحكم على الإسناد:

فيه مالك بن يحيى، فإن كان هو النكري فهو ضعيف، وفيه أبي قلابة صدوق يخطئ تغير حفظه، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

- سبق تخريجها برقم ١٦٣.

(١) نحو الحديث السابق برقم ١٦٣.

[باب ما جاء في دية أهل الذمة]

١٦٥ [١٤٩] نا جعفر بن محمد بن نصير، نا أبو أحمد بن عبدوس، نا علي بن الجعد،

نا أبو كرز قال: سمعت نافعاً، عن ابن عمر ذكر النبي ﷺ أنه ودى ذمياً دية

مسلم.

أبو كرز هذا متروك الحديث، ولم يروه عن نافع غيره.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ جعفر بن محمد بن نصير بن القاسم، أبو محمد الخواص المعروف بالخلدي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة صادقاً، ديناً فاضلاً. وقال الذهبي: الشيخ الإمام القدوة المحدث، شيخ الصوفية. مات سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة، وله خمس وتسعون سنة. تاريخ بغداد ٧/٢٢٦-٢٣١، السير ١٥/٥٥٨-٥٦٠.

○ علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي. ثقة ثبت رمي بالتشيع، من صغار التاسعة. مات سنة ثلاثين ومائتين. خ د. التقريب ص ٣٩٨.

○ عبد الله بن كُرز، أبو كرز القرشي، وهو عبد الله بن عبد الملك بن كرز. قال ابن حبان في "المجروحين": كان ممن يأتي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، ولا يحل الاحتجاج به على قلة روايته. وقال الذهبي في "الميزان": واه، وأنكر ما له عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: دية الذمي دية المسلم. وقال أبو زرعة: ضعيف، وضرب على حديثه. المجروحين ١٧/٢، الميزان ٤٧٤/٢.

○ نافع المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو كرز واه، فالإسناد ضعيف جداً. قال ابن حبان: موضوع. وقال الذهبي: منكر، أنكر ما لأبي كرز عن نافع هذا الحديث.

تخريج الحديث:

- ذكره ابن حبان في المجروحين ١٧/٢-١٨، من طريق عبد الله بن كرز القرشي به. وقال ابن حبان: هذا الخبر باطل لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، وهو موضوع لا شك.
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ١/٤٤١، برقم ٧٩٥، من طريق علي بن الجعد، عن أبي كرز به ولفظه: «دية الذمي دية المسلم». ثم قال لم يرو هذا الحديث عن نافع إلا أبو كرز، تفرد به علي بن الجعد.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٠٢/٨، في الديات، باب دية أهل الذمة، من طريق علي ابن الجعد، عن أبي كرز به مثله. ثم ذكر كلام الدارقطني على أبي كرز.
- وأخرجه في السنن الصغير ٢/٢٠٦، برقم ٣٢٩٩، عن طريق أبي كرز، عن نافع به. وقال: لا يثبت.
- وأخرجه في السنن ومعرفة الآثار ١٢/١٤٥، برقم ١٦٢٤٣، كتاب الديات، دية أهل الذمة، من طريق أبي كرز به.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٦/٢٩٩، وقال: رواه الطبراني في "الأوسط" وفيه أبو كرز وهو ضعيف وهذا أنكر حديث رواه.
- وذكره السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٢/١٨٩.
- وقال الألباني في الضعيفة ١/٤٦٣، رقم ٤٥٨: منكر.

الغريب:

- ودی: أعطاه دية مسلم. يقال: ودیت القتل أديه دية إذا أعطيت ديته. ينظر النهاية ١٦٩/٥.
- ذمياً: الذمي هو من دخل في عهد المسلمين وأمانهم. ينظر النهاية ١٦٨/٢.

[باب ما جاء في قود المسلم بالكافر]

١٦٦ [١٥٥] نا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، نا عبيد الله بن عبد المجيد، نا عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب، حدثني مالك، عن^(١) محمد بن عبد الرحمن، عن عمرة، عن عائشة قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان: ((إن أشد الناس عتواً في الأرض رجل ضرب غير ضاربه، ورجل قتل غير قاتله، ورجل تولى غير أهل نعمته، فمن فعل ذلك فقد كفر بالله وبرسله، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً، وفي الآخر: المؤمنون تكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده، ولا يتوارث أهل ملتين)). مختصر.

أصل الحديث:

شطر من الحديث أخرجه أبو داود ٤/١٨٠، ١٨١، رقم ٤٥٣٠، والنسائي ٨/٢٣-٢٤، رقم ٤٧٤٤-٤٧٤٦، من حديث علي بن أبي طالب ولفظه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده». وقوله: «لا يتوارث أهل ملتين» عند ابن ماجه ٢/٩١٢، رقم ٢٧٣١، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة الشطر الأول من قوله: «إن أشد الناس عتواً في الأرض» إلى قوله: «لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن عبد الملك زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في المطبوع والمخطوط (ب): ق ١١١/أ: (بن)، والصواب ما أثبت كما، قال البيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٦ عقب الحديث: مالك بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي الرجال يروي عن أبيه.

- عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، أبو علي البصري. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح ليس به بأس. وقال ابن حجر في "التهذيب": وثقه الدارقطني وابن قانع، وقال في "التقريب": صدوق لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه. من كبار التاسعة، مات سنة تسع ومائتين. ع. الجرح والتعديل ٣٢٤/٥، التهذيب ٣٤/٧، التقريب ص ٣٧٣.
- عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب التيمي، ويقال: عبد الله. قال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين: ثقة. وقال الدوري عن يحيى بن معين: ضعيف. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال يعقوب بن شعبة: عبيد الله بن موهب عن القاسم فيه ضعف. وقال العجلي: ثقة. وقال النسائي: ليس بذاك القوي. وقال ابن عدي: حسن الحديث يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": ليس بالقوي. من السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ثمانين سنة. ر س ق. التاريخ لابن معين ٣٨٣/٢، الجرح والتعديل ٣٢٣/٥، التهذيب ٢٨/٧، ٢٩، التقريب ص ٣٧٢.
- مالك بن أبي الرجال، وهو أخو حارثة بن أبي الرجال وعبد الرحمن بن أبي الرجال، وكانوا ثلاثة أخوة، واسم أبي الرجال محمد بن عبد الرحمن الأنصاري. روى عن أنس بن مالك مرسلًا، وعن أبيه عن عمرة. وقال أبو حاتم: هو أحسن حالًا من أخويه. الجرح والتعديل ٢١٦/٨.
- والرجال: بكسر الراء، وتخفيف الجيم. الإكمال ٣٢/٤.
- محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصاري، أبو الرجال، مشهور بهذه الكنية، وهي لقبه، وكنيته في الأصل أبو عبد الرحمن. ثقة، من الخامسة. خ م س ق. التقريب ص ٤٩٢.
- عمرة بنت عبد الرحمن بن سعد بن زُرارة الأنصارية، المدنية. أكثرت عن عائشة، ثقة، من الثالثة، ماتت قبل المائة، ويقال بعدها. ع. التقريب ص ٧٥٠.

الحكم على الإسناد:

فيه عبيد الله بن عبد الرحمن بن موهب ليس بالقوي، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ١٩٧/٨، برقم ٤٧٥٧، من طريق أبي خيثمة، عن عبيد الله بن عبد المجيد به، إلا أنه قال: «كتاباً» بدل: «كتابين»، و«برسوله» بدل: «وبرسله»، «وفي الأجر» بدل: «في الآخر».

.....

• وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٤٩/٤، كتاب الحدود، من طريق الحكم بن نافع، عن عبيدا لله بن عبد الرحمن بن موهب به، ولكن عنده بلفظ: «ورسوله» بدل: «برسله»، ولم يذكر الشطر الثاني من الحديث من قوله: «وفي الآخر...» إلخ. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

• وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٦/٨، في الجنایات، باب إيجاب القصاص على القتال دون غيره، من طريق محمد بن سنان، عن عبيدا لله بن عبد المجيد به، ولم يذكر الشطر الثاني من الحديث. وفي باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدينين ٢٩/٨، ٣٠، عن عائشة قالت: وجد في قائم سيف رسول الله ﷺ كتابان فذكر أحدهما قال: وفي الآخر: «المؤمنون تكافأ دماؤهم...».

• وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٤٤٤/١، برقم ١٤٨٦، ١/٢، برقم ١٤٩٣، ٩٤/٢، برقم ١٧٥٠، عن عائشة مختصراً، وعزاه إلى أبي يعلى.

• وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩٣/٦، باب لا يقتل مسلم بكافر، وعزاه إلى أبي يعلى. وقال: رجاله رجال الصحيح غير مالك بن أبي الرجال وقد وثقه ابن حبان ولم يضعفه أحد.

• وذكره الحافظ في التلخيص ٢٢/٤، برقم ١٦٩٦.

شواهد الحديث:

• الشطر الأول من الحديث له شواهد من حديث أبي شريح الخزاعي، وابن عمر، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وكلها سبق تحريرها برقم ١٣٥ في الحدود.

• أما الشطر الثاني فله شاهد من حديث علي أخرجه:

• أبو داود ١٨٠/٤، ١٨١، رقم ٤٥٣٠، ولفظه: «المؤمنون تكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمتهم أدناهم، ألا لا يقتل مؤمن بكافر، ولا ذو عهد في عهده...».

• والنسائي ٢٣/٨-٢٤، رقم ٤٧٤٤-٤٧٤٦، نحو لفظ أبي داود.

الغريب:

• عتوا: العتو: التجبر والتكبر. النهاية ١٨١/٣.

• صرفاً ولا عدلاً: الصرف: التوبة، وقيل النافلة. والعدل: الفدية، وقيل الفريضة. النهاية ٢٤/٣.

• ولا ذو عهد: أي ولا ذو ذمة في ذمته، ولا مشرك أعطي أماناً فدخل دار الإسلام، فلا يقتل حتى يعود إلى مأمنه. النهاية ٣٢٥/٣.

[باب ما جاء في النهي عن السعي في الفتنة]

١٦٧ [١٥٧] نا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي، نا أحمد بن محمد بن رشدين، نا زكريا بن يحيى الحميري، نا الحكم بن عبدة، عن أيوب السختياني، عن حميد بن هلال العدوي، عن أبي الأحوص قال: لما كان يوم النهروان كنا مع علي بن أبي طالب عليه السلام دون النهر، فجاءت الحرورية حتى نزلوا من ورائه، قال علي: لا تحركوهم حتى يحدثوا حدثاً، فانطلقوا إلى عبد الله ابن خباب، فقالوا: حدثنا حديثاً حدثك به أبوك سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: حدثني أبي أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول^(١): ((تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم، والقائم خير من الساعي)). فقدموه إلى النهر فذبجوه كما تذبج الشاة، فأتي علي عليه السلام فأخبر، فقال: الله أكبر نادوهم أن أخرجوا إلينا قاتل عبد الله بن خباب، فقالوا: كلنا قتلته، ثلاث مرات، فقال علي عليه السلام لأصحابه: دونكم القوم، فما لبث أن قتلهم علي وأصحابه. وذكر باقي الحديث.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦/٦١٢، رقم ٣٦٠١، ٢٩/١٣، ٣٠، رقم ٧٠٨١، ٧٠٨٢، من حديث أبي هريرة. ومسلم ٤/٢٢١١، ٢٢١٢، رقم ٢٨٨٦، ٢٨٨٧، من حديث أبي هريرة وأبي بكرة. وعند أبي داود ٤/١٠١، رقم ٤٢٦٢، من حديث أبي موسى الأشعري، بنحو لفظ الدارقطني دون ذكر القصة، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة ذكر القصة.

(١) في المطبوع: (قال: حدثني)، وما أثبت من (ب): ق ١١١/ب، (ج): ق ٣٧٦/أ.

رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، أبو عبد الله الهاشمي. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠/٣٥١-٣٥٢.
- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد أبو جعفر المصري. قال ابن أبي حاتم: سمعت منه بمصر ولم أحدث عنه لما تكلموا فيه. وقال ابن عدي: كذبوه، وهو صاحب حديث كثير، حدث عنه الحفاظ بحديث مصر، أنكرت عليه أشياء مما رواه، وهو ممن يكتب حديثه مع ضعفه. وكذبه أحمد بن صالح المصري. وقال ابن يونس: كان من حفاظ الحديث وأهل الصنعة. وذكره برهان الدين الحلبي في كتابه "الكشف الخفي عن رمي بوضع الحديث". توفي سنة اثنتين وتسعين ومائتين. الجرح والتعديل ٢/٧٥، الكامل لابن عدي ١/٢٠١، اللسان ١/٢٥٧-٢٥٨، ينظر الكشف الخفي عن رمي بوضع الحديث ص ٨٠.
- زكريا بن يحيى الكندي الحميري الأعمى. ذكره البخاري في التاريخ ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وروي عن عثمان بن سعيد الدارمي قلت ليحيى بن معين: زكريا أبو يحيى الكوفي روى عن الشعبي من زكريا هذا؟ فقال: ليس بشيء. قلت ابن من هو؟ قال ابن يحيى. التاريخ الكبير ٣/٤١٨، الجرح والتعديل ٣/٦٠٠.
- الحكم بن عبدة الرُعَيْنِي أو الشيباني، بصري نزل مصر. قال ابن يونس في تاريخ الغرباء: الحكم بن عبدة البصري قدم مصر آخر من حدث عنه الحارث بن مسكين. وقال الآجري عن أبي داود: الحكم بن عبدة الرعيني الدمشقي ما عندي من علمه شيء. وقال أبو الفتح الأزدي: ضعيف. وقال الحافظ في "التقريب": مستور. من السابعة. ق. التهذيب ٢/٤٣٢، التقريب ص ١٧٥.
- والرعيني: بضم الراء وفتح العين المهملة وبعدها الياء المنقوطة باثنتين من تحتها وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى ذي رعين من اليمن، وكان من الأقبال وهو قبيلة من اليمن نزلت جماعة منهم مصر. الأنساب ٣/٧٦.
- أيوب السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- حميد بن هلال العدوي، أبو نصر البصري. ثقة عالم توقف فيه ابن سيرين لدخوله في عمل السلطان. من الثالثة. ع. التقريب ص ١٨٢.
- أبو الأحوص الجُشَمِي الكوفي، اسمه: عوف بن مالك بن نضلة، مشهور بكنيته. ثقة. من الثالثة. قتل في ولاية الحجاج على العراق. بخ م ٤. التقريب ص ٤٣٣، تهذيب الكمال ٣٣/١٦.

- عبد الله بن خباب بن الارت المدني، حليف بني زهرة، يقال له رؤية، ووثقه العجلي فقال: ثقة من كبار التابعين، قتله الحرورية سنة ثمان وثلاثين. ت. س. التقريب ص ٣٠١.
- خباب بن الارت التميمي، أبو عبد الله. من السابقين إلى الإسلام، وكان يعذب في الله، وشهد بدرًا، ثم نزل الكوفة، ومات بها سنة سبع وثلاثين. ع. التقريب ص ١٩٢.

الحكم على الإسناد:

فيه الحكم بن عبدة الرعيي مستور، فالإسناد ضعيف ويرتقي بالتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١١٠/٥، من طريق إسماعيل، عن أيوب، عن حميد بن هلال، عن رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم قال: دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب ذعرًا، ثم ذكر القصة ونحو الحديث.
- وأورده ابن كثير في البداية والنهاية ٢٩٨/٧، وذكر القصة والحديث.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد عن عدد من الصحابة منها:

حديث أبي هريرة:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦/٦١٢، رقم ٣٦٠١، ٣٠، ٢٩/١٣، رقم ٧٠٨١، ٧٠٨٢، ولفظه: «ستكون فتن القاعد فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الماشي، والماشي فيها خير من الساعي...».
- ومسلم ٢٢١١/٤، ٢٢١٢، برقم ٢٨٨٦، بمثل لفظ البخاري وفي رواية: «تكون فتنة النائم فيها خير من اليقظان، واليقظان فيها خير من القائم، والقائم فيها خير من الساعي...».
- والإمام أحمد في المسند ٢/٢٨٢ نحوه.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٧/٥٧٨، برقم ٥٩٢٨.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٨/١٩٠.
- ومن حديث أبي موسى الأشعري:
- أخرجه أبو داود في السنن ٤/١٠١، برقم ٤٢٦٢.

- والبيهقي في السنن الكبرى ١٩١/٨.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٥٧٩/٧، برقم ٥٩٣١.
- ومن حديث ابن مسعود:
- أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٣٥٠/١١، رقم ٢٠٧٢٧.
- وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٠/١٥، برقم ١٩٢٧٦.
- والحاكم في المستدرک ٤/٢٧٤، وقال: هذا حديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه من حديث سعد بن أبي وقاص:
- الإمام أحمد في المسند ١٦٨/٢-١٦٩.
- ومن حديث أبي بكرة:
- أخرجه مسلم ٢٢١٢/٤، برقم ٢٨٨٧، ولفظه: «إنها ستكون فتن، ألا ثم تكون فتنة القاعد فيها خير من الماشي فيها، والماشي فيها خير من الساعي إليها...».
- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٧/١٥، برقم ٨٩٥٨، ٨٩٥٩.
- والإمام أحمد في المسند ٤٨/٥.
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٠/٨-١٩١، وفي دلائل النبوة ٦/٤٠٨.
- وابن كثير في البداية والنهاية ٢١٧/٦.
- ومن حديث خرشة المخاربي:
- أخرجه الطبراني في الكبير ٢١٨/٤، برقم ٤١٨٠.
- والدولابي في الكنى والأسماء ١٨٢/١.
- ومن حديث خريم بن فاتك:
- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٩/٤، برقم ٤١٦٤.
- ومن حديث سعد بن مالك:
- أخرجه الحاكم في المستدرک ٤/٤٤١، وقال: وهذا الحديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

[باب ما جاء في قتل الحر بالعبد]

١٦٨ [١٥٨] نا عبد الصمد بن علي، نا السري بن سهل، نا عبدالله بن رشيد، نا عثمان البري، عن جوير، عن الضحاك، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((لا يقتل حر بعبد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي بن مكرم الطستي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- السري بن سهل عن عبدالله بن رشيد وعنه عبد الصمد علي بن مكرم. لا يحتج به ولا بشيخه قاله البيهقي. وقال ابن حجر في "اللسان": ولعله السري بن عاصم بن سهل أبو عاصم الهمداني مؤدب المعتز بالله، وقد ينسب إلى جده. وهما ابن عدي وقال: يسرق الحديث. وكذبه ابن خراش. وقال ابن عدي: وله غير حديث سرقه عن الثقات وحدث به عن مشايخهم. الكامل لابن عدي ١٢٩٨/٣، اللسان ١٢/٣.
- عبدالله بن رشيد الجنديسابوري. تقدمت ترجمته، هو ضعيف.
- عثمان بن مقسم البري أبو سلمة الكندي البصري. أحد الأئمة الأعلام على ضعف في حديثه، صنف وجمع، وكان ينكر الميزان يوم القيامة ويقول إنما هو العدل، تركه يحيى القطان وابن المبارك. وقال أحمد حديثه منكر. وقال الجوزجاني: كذاب. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقال الفلاس: صدوق ولكنه كثير الغلط صاحب بدعة. اللسان ١٥٥/٤.
- جوير، يقال اسمه جابر، وجوير لقب، ابن سعيد الأزدي، أبو القاسم البلخي. نزيل الكوفة، راوي التفسير، ضعيف جداً، من الخامسة، مات بعد الأربعين. خدق. التقريب ص ١٤٣، ينظر التهذيب ١٢٣/٢ - ١٢٤.

○ الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه السري بن عاصم وشيخه عبدالله بن رشيد، لا يحتج بهما كما قال البيهقي، وفيه عثمان البري متروك، وجوير ضعيف جداً، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٥/٨، في الجنايات، باب لا يقتل حر بعبد، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: في هذا الإسناد ضعف.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣١٠/٢، رقم ١٧٥٨، من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٦/٤، برقم ١٦٨٦، وقال: وفيه جويير وغيره من المتروكين.

شواهد الحديث:

المتن له شاهد عن الحسن:

- أخرجه أبو داود ١٧٦/٤، رقم ٤٥١٧، ٤٥١٨، ولفظه: «لا يقاد الحر بالعبد».
- والبيهقي في الكبرى ٣٥/٨، وفي معرفة السنن والآثار ٣٥/١٢، برقم ١٥٧٧٠، ١٥٧٧١. ومن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٤/٨.
- ومن حديث عمر موقوفاً:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٧٣/٩، برقم ١٨٠٦٢، بلفظ: «لا يقاد العبد من الحر، وتقاد المرأة من الرجل في كل عمد يبلغ نفساً فما دونها من الجراح».
- ومن حديث أبي بكر وعمر رضي الله عنهما موقوفاً:
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤/٨، وفي معرفة السنن والآثار ٣٢/١٢-٣٥، برقم ١٥٧٥٧، ١٥٧٦٠، بلفظ: أن أبا بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر يقتل العبد.
- ومن حديث علي:
- أخرجه الدارقطني وسيأتي برقم ١٦٩.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤/٨، وفي معرفة السنن والآثار ١٢-٣٢-٣٥، ولفظه: من السنة أن لا يقتل حر بعبد.

١٦٩ [١٦٠] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا أبو السائب سلم بن جنادة، نا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر قال: قال علي: (من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر، ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد).

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث له أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٢٦٠/١٢، رقم ٦٩١٥، وأبو داود ١٨٠/٤، ١٨١، رقم ٤٥٣٠، والترمذي ٢٤/٤، ٢٥، رقم ١٤١٢، والنسائي ١٩/٨، ٢٠، رقم ٤٧٣٤، ٤٧٣٥، وابن ماجه ٨٨٧/٢، رقم ٢٦٥٨، كلهم من حديث علي. وعند أبي داود ١٧٣/٤، رقم ٤٥٠٦، والترمذي ٢٥/٤، رقم ١٤١٣، وابن ماجه ٨٨٧/٢، رقم ٢٦٥٩، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وعند ابن ماجه ٨٨٨/٢، رقم ٢٦٦٠، من حديث ابن عباس.

نوع الزيادة:

زيادة: ومن السنة أن لا يقتل حر بعبد.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو السائب سلم بن جنادة بن سلم السوائي، الكوفي. ثقة ربما خالف، من العاشرة، مات سنة أربع وخمسين ومائتين، وله ثمانون سنة. ت. ق. التقريب ص ٢٤٥.
- وكيع بن الجراح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسرائيل بن يونس السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عامر بن شراحيل الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في منصفه ٢٩٥/٩، رقم ٧٥٢٧، من طريق وكيع، عن إسرائيل به نحوه^(١).

(١) تصحف في المطبوع قوله: (بكافر) إلى: (بقاتل).

• والبيهقي في الكبرى ٣٤/٨، كتاب الجنائيات، باب لا يقتل حر بعبد، من طريق الدارقطني به بلفظ: من السنة أن لا يقتل حر بعبد.

• وابن الجوزي في التحقيق ٣١٠/٢، رقم ١٧٥٩، من طريق الدارقطني به مثله.

• وذكره الحافظ في التلخيص ١٦/٤، وقال: في إسناده جابر الجعفي.

شواهد الحديث:

- اللفظة الزائدة لها شاهد من حديث ابن عباس، وقد سبق تخريجه برقم ١٦٨.
- ولها شاهد موقوف على الحسن وعمر سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ١٦٨.

[باب ما جاء في قتل المسلم بذي العهد]

١٧٠ [١٦٣] نا محمد بن أحمد بن عبدك، نا عمرو بن تميم، نا أبو غسان، نا إسرائيل،
عن جابر، عن عامر قال: قال علي ؓ من السنة أن لا يقتل مسلم بذي
عهد، ولا حر بعبد.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن عيسى بن عبدك، أبوبكر الرازي. قال الخطيب: كان ثقة. توفي سنة ثمان وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣١٧/١.
- عمرو بن تميم. لم أقف على ترجمته، وقد ذكر الخطيب في "تاريخه" عند ترجمة محمد بن أحمد بن عبدك أنه روى عن عمرو بن تميم الروياني.
- أبو غسان، مالك بن إسماعيل النهدي، الكوفي، سبط حماد بن أبي سليمان. ثقة متقن صحيح الكتاب عابد، من صغار التاسعة، مات سنة سبع عشرة ومائتين. ع. التقريب ص ٥١٦، ينظر تهذيب الكمال ٨٦/٢٧.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته عمرو بن تميم الروياني، وفيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- سبق تخريج الشطر الثاني منه وهو قوله: (لا يقتل حر بعبد) في الحديث رقم ١٦٨.
- والحديث بتمامه أخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ١٥٦/٦، رقم ٤٨٢٥، من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

- قوله: (لا يقتل حر بعبد) سبق ذكر شواهد في الحديث رقم ١٦٨.
- أما الشطر الثاني فلم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في قتل المؤمن بالكافر]

١٧١ [١٦٥] نا الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي، أخبرني جدي سعيد بن محمد الرهاوي: أن عمار بن مطر حدثهم، نا إبراهيم بن محمد الأسلمي، عن ربعة بن أبي عبد الرحمن، عن ابن البيلماني، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قتل مسلماً بمعاهد، وقال: ((أنا أكرم من وفي بدمته)).

لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث، والصواب عن ربعة، عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ، وابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة، إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله. والله أعلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسن بن أحمد بن سعيد بن محمد، أبو محمد السلمي. من أهل الرها، قدم بغداد وحدث بها عن جده سعيد بن محمد، مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة بالرها. تاريخ بغداد ٢٧٠/٧ - ٢٧١.
- والرهاوي: بضم الراء، وفتح الهاء، وهي بلدة من بلاد الجزيرة بينها وبين حران ستة فراسخ^(١)، يقال لها الرها. الأنساب ١٠٨/٣.
- سعيد بن محمد الرهاوي. لم أقف على ترجمته.
- عمار بن مطر، يكنى أبا عثمان الرهاوي. هالك وثقه بعضهم ومنهم من وصفه بالحفظ. قال العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير. وقال أبو حاتم الرازي: كان يكذب. وقال ابن عدي: أحاديثه بواطيل. وقال الدارقطني: ضعيف. اللسان ٢٧٥/٤ - ٢٧٦.
- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

(١) ينظر معجم البلدان ١٠٦/٣.

○ ربيعة بن أبي عبدالرحمن، التيمي، مولا هم، أبو عثمان المدني، المعروف بريبعة الرأي، واسم أبيه فروخ. ثقة فقيه مشهور. قال ابن سعد: كانوا يتقونه لموضع الرأي. من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة على الصحيح، وقيل سنة ثلاث، وقال الباجي: سنة اثنتين وأربعين. ع. التقريب ص ٢٠٧.

○ ابن البيلماني، عبدالرحمن مولى عمر. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه عمار بن مطر الرهاوي هالك، وفيه إبراهيم بن أبي يحيى متروك، وابن البيلماني ضعيف، فالإسناد ضعيف جداً. وقال الدارقطني عقب الحديث: لم يسنده غير إبراهيم بن أبي يحيى وهو متروك الحديث، والصواب عن ربيعة، عن ابن البيلماني مرسل عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٠/٨، في الجنائيات، باب بيان ضعف الخبر الذي روى في قتل المؤمن بالكافر، من طريق الدارقطني به مثله.
- وقال البيهقي: هذا خطأ من وجهين، أحدهما: وصله بذكر ابن عمر فيه، وإنما هو عن ابن البيلماني عن النبي ﷺ مرسلًا. والآخر: روايته عن إبراهيم عن ربيعة وإنما يرويه إبراهيم عن ابن المنكدر والحمل فيه على عمار بن مطر الرهاوي فقد كان يقلب الأسانيد ويسرق الأحاديث حتى كثر ذلك في رواياته وسقط عن حد الاحتجاج به.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣٠٩/٢، رقم ١٧٥٦، من طريق الدارقطني به مثله.
- وأخرجه مرسلًا:
- البيهقي في الموضع السابق من طريق إبراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن المنكدر عن عبدالرحمن ابن البيلماني: أن رجلاً من المسلمين قتل رجلاً من أهل الكتاب، فرفع إلى النبي ﷺ فقال رسول الله ﷺ: «أنا أحق من وفي بدمته» ثم أمر به فقتل.
- قال البيهقي: هذا هو الأصل في هذا الباب وهو منقطع، ورواه غير ثقة وقد روي عن ربيعة، عن عبدالرحمن بن البيلماني، عن النبي ﷺ مرسلًا.
- وأخرجه أيضاً البيهقي من طريق ثالثة عن عبدالعزيز بن محمد، عن ربيعة، عن عبدالرحمن بن البيلماني وذكر نحو الحديث.

- وأخرجه أيضاً في معرفة السنن والآثار ١٤٩/٦، رقم ٤٨١٤، من طريق محمد بن المنكدر، عن ابن البيلمي نخوه.
- وسيأتي أيضاً تخريجه مرسلاً من طريق عبدالرزاق، ومن طريق الحجاج برقم ١٧٢، ١٧٣.

الغريب:

- وفي: الوفاء ضد الغدر، يقال: وفى بعهده وأوفى. والوفى الذي يُعطي الحق ويأخذ الحق. ينظر لسان العرب ٣٥٨/١٥.
- ذمته: الذمة والذمام بمعنى العهد، والأمان، والضمان، والحرمة، والحق. النهاية ١٦٨/٢.

١٧٢ [١٦٦] ثنا إسماعيل الصفار، نا الرمادي ح. ونا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم قالوا: نا عبدالرزاق، عن الثوري، عن ربيعة، عن عبدالرحمن ابن البيلماني يرفعه: أن النبي ﷺ أقاد مسلماً قتل يهودياً، وقال الرمادي: أقاد مسلماً بذمي، وقال: ((أنا أحق من وفى بذمته)).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الرمادي: هو أحمد بن منصور بن سيار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الثوري: سفيان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن ابن البيلماني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن ابن البيلماني ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل. وقد سبق كلام الدارقطني عليه في الحديث السابق برقم ١٧١.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١٠١/١٠، برقم ١٨٥١٤، باب قود المسلم بالذمي، من طريق الثوري، عن ربيعة به مثله.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١/٨، في الجنایات، باب بيان ضعف الخبر الذي روي في قتل المؤمن بالكافر ... من طريق الدارقطني به مثله. وقال البيهقي: يقال أن ربيعة إنما أخذه عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى والحديث يدور عليه.
- وسبق تخريجه مرسل برقم ١٧١.

١٧٣ [١٦٧] نا محمد بن مخلد، نا موسى بن إسحاق، نا أبوبكر، نا عبدالرحيم، عن حجاج، عن ربيعة، عن عبدالرحمن ابن البيلماني قال: قتل رسول ﷺ رجلاً من أهل القبلة برجل من أهل الذمة، وقال: ((أنا أحق من أوفى بذمته)).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن إسحاق بن موسى، أبوبكر الخطمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- والخطمي: بفتح الحاء المنقوطة بواحدة وسكون الطاء المهملة وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى بطن من الأنصار يقال له خطمة بن جشم بن مالك بن الأوس بن حارثة. الأنساب ٣٨٢/٢.
- أبوبكر: هو ابن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحيم بن سليمان الكِنَاني، أو الطائي، تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حجاج، هو ابن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن ابن البيلماني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن البيلماني ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٠/٩، برقم ٧٥١٠، كتاب الديات، باب من قال: إذا قتل الذمي المسلم قتل به، من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن حجاج به مثله.
- وسبق تخريجه مرسلًا برقم ١٧١.

١٧٤ [١٦٨] نا محمد بن القاسم، نا هشام بن يونس، نا أبو مالك الجنبي، عن حجاج

مثله^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا الحاربي. تقدمت ترجمته، تكلم فيه.
- هشام بن يونس بن وابل التميمي النهشلي، أبو القاسم الكوفي، اللؤلؤي. ثقة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائتين. ت. التقريب ص ٥٧٤.
- أبو مالك عمرو بن هاشم الجنبي الكوفي. قال أحمد: صدوق ولم يكن صاحب حديث. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: لين الحديث يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: هو صدوق إن شاء الله. وقال ابن سعد: كان صدوقاً ولكنه كان يخطئ كثيراً. وقال مسلم: ضعيف. وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن معين: لم يكن به بأس. وقال ابن حبان: كان يقلب الأسانيد ويروي عن الثقات ما لا يشبه حديث الأئبات، لا يجوز الاحتجاج بخبره. وقال الحافظ في "التقريب": لين الحديث، أفرط فيه ابن حبان. من التاسعة. د س. التهذيب ٨/١١١/١١٢، التقريب ص ٤٢٧.
- حجاج: هو ابن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن البيلماني ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٧٣.

(١) يريد بمثله، ما ورد قبله أي رقم ١٧٣.

١٧٥ [١٧٠] حدثني محمد بن علي بن جعفر العطار إملاء، نا أحمد بن الحسين^(١) بن سفيان، أنا أحمد بن عبيد بن ناصح، نا الواقدي، حدثني عمرو بن عثمان، عن عبد الملك بن عبيد، عن خرنيق^(٢) بنت الحصين، عن عمران ابن حصين قال: قتل خراش^(٣) بن أمية بعد ما نهى النبي ﷺ عن القتل، فقال: ((لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر، لقتلت خراشاً بالهذلي)). يعني لما قتل خراش رجلاً من هذيل يوم فتح مكة.

أصل الحديث:

معنى الحديث موجود في قوله: «لا يقتل مؤمن بكافر»، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٦٩.

نوع الزيادة:

مجينه عن صحابي آخر، وبذكر قصة خراش.

رجال الإسناد:

- محمد بن علي بن جعفر، أبوبكر العطار. ذكر ابن أبي الفوارس أنه كان ينزل في جوار أبي بكر بن سلم، وكان عنده كتاب المغازي عن ابن سفيان. قال: وكتب عنه شيء يسير، وكان صالح الأمر إن شاء الله، توفي سنة سبع وستين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨٦/٣، ٨٧.
- أحمد بن الحسين بن سفيان: لم أقف له على ترجمة.
- أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو عبيدة النحوي. صويلح الحديث. قال ابن عدي: له مناكير. وقال الحاكم: لا يتابع على جُلّ حديثه. أدرك يزيد بن هارون، وقد روى عن محمد بن مصعب موعظة الأوزاعي للمنصور، وفيها مناكير. وقال ابن عدي: هو عندي مع هذا كله من أهل الصدق. الميزان ١١٨/١، ينظر الكامل لابن عدي ١٩٢/١.
- الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

(١) في المطبوع: (الحسن)، وما أثبت من (ج): ق ٣٧٧/أ.

(٢) في المطبوع: (خديق) بالدال، والصواب (خرنيق) بالراء كما في المخطوط (ب): ق ١١٢/أ، (ج): ق ٣٧٧/أ.

(٣) في المطبوع: (حراش) بالخاء، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٣٧٧/أ، وكما في ترجمته في الإصابة ١٠٧/٢.

- عمرو بن عثمان بن عبد الله بن موهب التيمي، مولا هم، أبو سعيد الكوفي. ثقة، من السادسة، وسماه شعبة محمداً. خ م س. التقريب ص ٤٢٤، ينظر تهذيب الكمال ١٥٠/٢٢.
- عبد الملك بن عبيد، أو ابن عبيدة. مجهول الحال، من الخامسة. س. التقريب ص ٣٦٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٦٣/١٨.
- خرنيق: بكسر الخاء المعجمة، وسكون الراء، وكسر النون، بعدها مثناة تحتانية، ثم قاف. بنت الحصين الخزاعية أخت عمران، أسلمت وبايعت وروت. الإصابة ٦٤/٨.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الملك بن عبيد مجهول الحال، وفيه من لم أقف على ترجمته أحمد بن الحسين بن سفيان، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١١٠/١٨، برقم ٢٠٩، من طريق مسلم بن قتيبة، عن يعقوب بن محمد^(١) بن نجيد بن عمران بن حصين، عن أبيه، عن عمران بن حصين وفيه قوله ﷺ: «لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر لقتلته به...».
- وأخرجه الزار، ينظر كشف الأستار ٢/٢١٤، برقم ١٥٤٦، كتاب الحدود، باب لا يُقتل مؤمن بكافر، من طريق ابن قتيبة، عن يعقوب بن محمد^(٢) بن نجيد بن عمران بن حصين، عن أبيه، عن عمران بن حصين به نحوه.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٩/٨، في الجنائيات، باب فيمن لا قصاص بينه باختلاف الدينين، من طريق ابن وهب، عن يزيد بن عياض، عن عبد الملك بن عبيد، عن خرنيق بنت الحصين، عن أخيها عمران بن الحصين، ولفظه قال: قال رسول الله ﷺ يوم الفتح: «ألم تر إلى ما صنع صاحبكم هلال بن أمية لو قتلت مؤمناً بكافر لقتلته فدوه، فوديناه وبنو مدلج معنا...».
- قال البيهقي: ورواه أيضاً الواقدي، عن عمرو بن عثمان، عن عبد الملك بن عبيد، إلا أنه قال خراش بن أمية بدل هلال بن أمية.

(١)، (٢) في المطبوع: (يعقوب بن عبد الله بن نجيد)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته عند ابن أبي حاتم. ينظر الجرح والتعديل ٢١٤/٩، وكما في إسناد الطبراني برقم ٢٠٨.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٣٦/٤.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٩٢/٦، وقال: رواه البزار ورجاله وثقهم ابن حبان، ورواه الطبراني باختصار.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عائشة، وقد تقدم تخريجه برقم ١٦٦.
- ومن حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عند أبي داود ١٧٣/٤، برقم ٤٥٠٦.
- ومن حديث علي، وقد تقدم تخريجه برقم ١٦٩.
- ومن حديث معقل بن يسار عند البيهقي في السنن الكبرى ٣٠/٨.

[باب ما جاء في العبد يسرق مراراً]

١٧٦ [١٧١] نا محمد بن مخلد بن حفص، نا إسحاق بن داود بن عيسى المروزي، نا خالد بن عبد السلام الصدي، نا الفضل بن المختار، عن عبيد الله بن موهب، عن عصمة بن مالك قال: سرق مملوك في عهد النبي ﷺ، فرفع إلى النبي ﷺ فعفا عنه، ثم رفع إليه الثانية، وقد سرق فعفا عنه، فرفع الثالثة إلى النبي ﷺ فعفا عنه، ثم رفع إليه الرابعة، وقد سرق فعفا عنه، ثم رفع إليه الخامسة، وقد سرق فقطع يده، ثم رفع إليه السادسة فقطع رجله، ثم رفع إليه السابعة فقطع يده، ثم رفع إليه الثامنة فقطع رجله وقال رسول الله ﷺ ((أربع بأربع)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن داود بن عيسى، أبو يعقوب الشعراي المروزي. ذكره الخطيب البغدادي "في تاريخه" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، مات سنة إحدى وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٣٧٠.
- خالد بن عبد السلام بن خالد الصدي، أبو يحيى المصري. قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: صالح الحديث. الجرح والتعديل ٣/٣٤٢.
- الفضل بن المختار، أبو سهل البصري. قال أبو حاتم: هو مجهول وأحاديثه منكورة يحدث بالباطيل. وقال الأزدي: منكر الحديث جداً. وقال ابن عدي: أحاديثه عامتها لا يتابع عليها. الجرح والتعديل ٧/٦٩، الكامل لابن عدي ٦/٢٠٤٠-٢٠٤٢، اللسان ٤/٤٤٩.
- عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب. تقدمت ترجمته، ليس بالقوي.
- عصمة بن مالك الخطمي، نسبه أبو نعيم فقال: ابن مالك بن أمية بن ضبيعة بن زيد بن مالك بن عوف بن عمرو بن عوف. له أحاديث أخرجهما الدارقطني والطبراني وغيرهما مدارها على الفضل بن مختار وهو ضعيف جداً. وقال الحافظ في "التقريب": عصمة بن مالك، صحابي، زعم عبدالحق أن النسائي أخرجه حديثاً في السرقة. وتعقب ذلك ابن القطان. الإصابة ٤/٢٤٣، التقريب ص ٣٩١.

الحكم على الإسناد:

فيه الفضل بن المختار أحاديثه منكراً لا يتابع عليها، فالإسناد ضعيف جداً. وقال الذهبي: يشبه أن يكون موضوعاً^(١).
وقال عبدالحق^(٢): لا يصح للإرسال وضعف الإسناد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٨٢/١٧، برقم ٤٨٣، من طريق الفضل بن المختار، عن عبيد الله ابن موهب، عن عصمة بن مالك الخطمي نحوه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٧٣، وقال: هو حديث ضعيف، قال عبدالحق: هذا لا يصح للإرسال وضعف الإسناد، وحكى قول الذهبي في "الميزان": إنه يشبه أن يكون موضوعاً وضعف الفضل بن المختار عن جماعة من غير توثيق.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٦/٢٧٥، وقال: رواه الطبراني، وفيه الفضل بن المختار وهو ضعيف.
- قال ابن حجر في التلخيص ٤/٦٨: وفي الباب عن عصمة بن مالك رواه الطبراني والدارقطني وإسناده ضعيف.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة وعبدالرحمن بن سابط:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١٠/٢٣٩، رقم ٢٤٠، رقم ١٨٩٨٠.
 - وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٠٦، رقم ٢٤٧.
 - والبيهقي في الكبرى ٨/٢٧٣.

الغريب:

- أربع بأربع: جاء بيانها في مصنف عبدالرزاق ١٠/٢٤٠، فيما رواه الحارث قال: أربع بأربع، أعفاه أربعاً، وعاقبه أربعاً.

(١) الميزان ٣/٣٥٩، ينظر اللسان ٤/٤٤٩.

(٢) الأحكام الوسطي ٤/٩٨، ينظر تخريجه الآتي وما ذكره الزيلعي في نصب الراية.

[باب ما جاء في عقوبة المحارب]

١٧٧ [١٧٢] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم، حدثنا عبدالرزاق، عن إبراهيم، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: نزلت هذه الآية في المحارب: ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ ^(١) إذا عدا فقطع الطريق فقتل وأخذ المال صلب، فإن قتل ولم يأخذ مالا قتل، فإن أخذ المال ولم يقتل قطع من خلاف، فإن هرب وأعجزهم فذلك نفيه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- داود: هو ابن الحصين الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا في عكرمة.
- عكرمة، مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في مسنده ص ٣٣٦، من طريق صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس في قطاع الطريق إذا قتلوا أو أخذوا المال أو صلبوا، وإذا قتلوا ولم يأخذوا المال قتلوا ولم يصلبوا، أو إذا أخذوا المال ولم يقتلوا قطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، وإذا أخافوا السبيل ولم يأخذوا مالا نفوا من الأرض.

(١) سورة المائدة، الآية: ٣٣.

- وأخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٥٧/١٠، ٢٥٨، رقم ١١٨٢٩، من طريق محمد بن سعد، عن آبائه إلى ابن عباس نحوه.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٨٣/٨، كتاب السرقة، باب قطاع الطريق، من طريق الدارقطني به مثله، ومن طريق صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس بمثل لفظ الشافعي.

شواهد الحديث:

- له شواهد من قول إبراهيم النخعي وأبي مجلز والحسن:
- أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٢٥٧/١٠، ٢٥٨.

الغريب:

- المحارب: المحاربة هي المضادة والمخالفة، وهي صادقة على الكفر وعلى قطع الطريق، وإخافة السبيل، وكذا الإفساد في الأرض يطلق على أنواع من الشر. ينظر تفسير ابن كثير ٤٧/٢، ٤٨، لسان العرب ١٠٠/٣.

[باب ما جاء في الذي يمسه الرجل الآخر فيقتله]

١٧٨ [١٧٤] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا عباد بن يعقوب، نا محمد بن الفضل،
عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن المسيب قال: أتى النبي ﷺ برجلين:
أحدهما قتل، والآخر أمسك فقتل الذي قتل، وحبس المسك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا المخاربي. تقدمت ترجمته، ضَعُف.
- عباد بن يعقوب الرواحني، أبو سعيد الكوفي. صدوق رافضي، حديثه في البخاري مقرون،
بالغ ابن حبان فقال: يستحق الترك. من العاشرة، مات سنة خمسين ومائتين. خ ت ق.
التقريب ص ٢٩١، ينظر تهذيب الكمال ١٧٥/١٤، التهذيب ١٠٩/٥.
- والرواحني: بفتح الراء والواو وسكون الألف وكسر الجيم وفي آخرها نون، يقال أصل هذه
النسبة للرواحن، بالبدال المهملة، فجعلها الناس الرواحن بالراء. وقال السمعاني: وظني أن
الرواحن بطن من بطون القبائل. الأنساب ٩٥/٣، اللباب ٣٩/٢.
- محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي، مولا هم، الكوفي. نزيل بخارى، كذبوه، من
الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة. د ت ق. التقريب ص ٥٠٢، ينظر التهذيب ٤٠١/٩ - ٤٠٢.
- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي. ثقة ثبت، من السادسة، مات سنة
أربع وأربعين ومائة، وقيل قبلها. ع. التقريب ص ١٠٦.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الفضل بن عطية العبدي، كذبوه، فالإسناد ضعيف جداً، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

لم أجد من أخرجه عن سعيد بن المسيب وأشار إليه البيهقي في السنن الكبرى ٥٠/٨، فقال:
وقد قيل عن إسماعيل بن أمية عن سعيد بن المسيب عن النبي ﷺ.
وسأتي تخريجه موصولاً عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر برقم ١٨٠.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث علي عليه السلام أخرجه:

- عبدالرزاق في مصنفه ٩/٤٢٧، ٤٢٨، برقم ١٧٨٩٣، ١٧٨٩٤، وفي ٩/٤٨٠، برقم ١٨٠٨٩، ١٨٠٩٠.
- وابن أبي شبة في مصنفه ٩/٣٧٣، ٣٧٤، رقم ٧٨٤٨.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٨/٥١، وفي معرفة السنن والآثار ١٢/٦٠، برقم ١٥٨٥٧، ١٥٨٦١، ١٥٨٦٣، ١٥٨٦٥.

١٧٩ [١٧٥] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم، نا عبدالرزاق، عن معمر وابن جريج، عن إسماعيل بن أمية رفع الحديث: أن النبي ﷺ قال: ((يُقتل القتال، ويُصبر الصابر)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن راشد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن جريج ثقة فقيه إلا أنه كان يدلس ويرسل وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع. فالإسناد ضعيف. ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٤٢٧/٩، برقم ١٧٨٩٢، من طريق معمر به مثله. ومن طريق ابن جريج نحوه، برقم ١٧٨٩٥.
- وأخرجه أيضاً ٤٨١/٩، برقم ١٨٠٩٢، من طريق معمر وابن جريج به نحوه.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٧٢/٩، برقم ٧٨٤٥، من طريق وكيع، عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية نحوه.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥١/٨، كتاب الجنائيات، باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله. وقال: وكذلك رواه معمر، عن إسماعيل بن أمية يرفعه قال: «اقتلوا القتال، واصبروا الصابر».

- وابن حزم في المحلى ٥١٣/١٠، من طريق وكيع، عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية قال: قضى رسول الله ﷺ فذكر نحوه.
- وذكره ابن حجر في التلخيص ١٥/٤، برقم ١٦٨٣. قال: ورواه معمر وغيره، عن إسماعيل مرسلًا، قال الدارقطني: والإرسال فيه أكثر. وقال البيهقي: إنه موصول غير محفوظ. وصححه ابن القطان^(١).

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث ابن عمر، وسيأتي تخریجه في موضعه برقم ١٨٠.
- وله شاهد عن علي تقدم في شواهد الحديث رقم ١٧٨.
- وله شاهد مرسل عن سعيد بن المسيب، وقد مر برقم ١٧٨.

الغريب:

- يصبر الصابر: يحبس الذي حبسه للموت حتى يموت كفعله به، وكل من قُتل في غير معركة ولا حرب ولا خطأ، فإنه مقتول صبراً. النهاية ٨/٣.

(١) بيان الوهم والإيهام ٤١٥/٥، ٤١٦.

١٨٠ [١٧٦] نا الحسن بن أحمد بن صالح الكوفي، نا إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الصيرفي، نا عبدة بن عبدالله الصفار، نا أبو داود الحفري، عن سفيان الثوري، عن إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: ((إذا أمسك الرجل الرجل، وقتله الآخر، يقتل الذي قتل، ويحبس الذي أمسك)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسن بن أحمد بن صالح، أبو محمد السبيعي. روى عنه الدارقطني. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة حافظاً كثيراً، وكان عسراً في الرواية. مات سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٧٢/٧ - ٢٧٤، السير ٢٩٦/١٦ - ٢٩٩.
- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن جعفر، أبو إسحاق الكندي الصيرفي المعروف بابن الخنازيري. قال الدارقطني: ثقة. مات سنة اثني عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٥٧/٦.
- عبدة بن عبدالله الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو داود الحفري، عمر بن سعد بن عبيد. ثقة عابد، من التاسعة. مات سنة ثلاث ومائتين. م٤٣. التقريب ص ٤١٣.
- والحفري: بفتح الحاء والفاء، وفي آخرها الراء، نسبة إلى محلة بالكوفة يقال لها الحفر. الباب ٣٧٥/١.
- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- نافع مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، واختلف الأئمة في الحكم عليه فمنهم من رأى أن الإرسال هو الصواب، وأنه موصول غير محفوظ، ومنهم من صححه كابن القطان، ووافقه على ذلك ابن الترمذاني.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥٠/٨، كتاب الجنايات، باب الرجل يحبس الرجل للآخر فيقتله، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: هذا غير محفوظ، وقد قيل عن إسماعيل بن أمية، عن سعيد بن المسيب، عن النبي ﷺ. والصواب عن إسماعيل بن أمية. قال: قضى رسول في رجل ... إلخ.
- وقال ابن التزكمان في الجوهر النقي ٥٠/٨: صحح ابن القطان رفعه وقال إسماعيل من الثقات فلا يعد رفعه مرة وإرساله أخرى اضطراباً إذ يجوز للحافظ أن يرسل الحديث عند المذاكرة فإذا أراد التحميل أسنده.
- وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٦٠/١٢، برقم ١٥٨٦٧، من طريق أبي داود الحفري، عن الثوري، عن إسماعيل، عن نافع، عن ابن عمر موصولاً. ثم قال: والصواب مرسل.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣١٤/٢، رقم ١٧٧٦، من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

- سبق ذكرها برقم ١٧٨، ١٧٩.

١٨١ [١٧٧] نا أبو عبيد، نا سلم بن جنادة، نا وكيع، عن سفيان، عن إسماعيل بن أمية قال: قضى رسول الله ﷺ في رجل أمسك رجلاً، وقتله الآخر، فقال: ((يقتل القاتل ويحبس الممسك)). وعن سفيان، عن جابر، عن عامر، عن علي أنه قضى بذلك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سلم بن جنادة السوائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما خالف.
- وكيع بن الجراح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن أمية. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- جابر بن يزيد الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عامر: هو الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول رجاله ثقات فهو صحيح وهو مرسل، والثاني فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف. وهو موقوف على علي عليه السلام.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ١٧٩.

وقضاء علي بذلك أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٨٠/٩، رقم ١٨٠٨٩.

[باب ما جاء فيمن قتل عبده]

١٨٢ [١٨٧] نا الحسين بن الحسين بن الصابوني الأنطاكي قاضي الثغور، نا محمد بن الحكم^(١) الرملي، حدثنا محمد بن عبدالعزيز الرملي، نا إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة، ومحى سهمه من المسلمين، ولم يقده به، وأمره أن يعتق رقبة.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٨٨٨/٢، رقم ٢٦٦٤، من حديث علي وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، بمثل لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: (ولم يقده به، وأمره أن يعتق رقبة).

رجال الإسناد:

- الحسين بن الحسين الصابوني الأنطاكي قاضي الثغور. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن الحكم الرملي: لم أقف له على ترجمة.
- محمد بن عبدالعزيز العمري، الرملي، ابن الواسطي. قال أبو زرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: أدركته ولم يقض لي السماع منه، كان عنده غرائب، ولم يكن عندهم باخمود، وهو إلى الضعف ما هو. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما خالف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل، وكانت له معرفة. من العاشرة. خ تم س. الجرح والتعديل ٨/٨، الثقات ٨١/٩، التهذيب ٣١٣/٩-٣١٤، التقريب ص ٤٩٣.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- الأوزاعي: هو عبدالرحمن بن عمرو. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثقة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، ثبت سماعه من جده.

(١) في المطبوع: (بن عبدالحكم)، وفي المخطوط (ب): ق ١١١/ب، (ج): ق ٣٧٨/ب: (ابن الحكم).

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته محمد بن الحكم الرملي، وفيه محمد بن عبدالعزيز الرملي صدوق يهيم، وفيه إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن الأوزاعي من أهل بلده^(١)، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٤/٩، برقم ٧٥٦١، من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن أبي فروة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ مثله، دون قوله: (وأمره أن يعتق رقبة).
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦/٨، كتاب الجراح، باب ما روي فيمن قتل عبده...، من طريق الدارقطني به مثله. وأخرجه موقوفاً:
- عبدالرزاق في مصنفه ٤٩١/٩، برقم ١٨١٣٩، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن عبدالله ابن عمرو قال: كان أبوبكر وعمر لا يقتلان الرجل بعده، كانا يضربانه مائة، ويسجنانه سنة، ويحرمانه سهمه مع المسلمين سنة إذا قتله عمداً. قال وأخبرني أبي عن عبدالكريم أبي أمية مثله، وقال: يؤمر بعق رقبة.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٣٥/٩، برقم ٧٥٦٤، من طريق عمرو بن شعيب: أن أبا بكر وعمر كانا يقولان: لا يقتل المولى بعده ولكن يضرب ويطال حبسه ويحرم سهمه.
- وابن حزم في المحلى ٥٦١/١٠، من طريق ابن أبي شيبة.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٦/٤، برقم ١٦٨٦.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث علي ﷺ سيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٨٣.
- وله شاهد من حديث عمر ﷺ أخرجه: ابن عدي في الكامل ١٧١٣/٥، وفيه عمر بن عيسى الأسلمي منكر الحديث.

الغريب:

- سهمه: السهم النصيب. ينظر النهاية ٤٢٩/٢، مختار الصحاح ص ٣١٩.

(١) قال ابن الملقن في تحفة المحتاج ٤٤٥/٢، رقم ١٥٤٦: رواه الدارقطني وهو من رواية إسماعيل بن عياش، عن الأوزاعي وهو من علماء أهل الشام.

١٨٣ [١٨٨] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا عباد بن يعقوب، نا إسماعيل بن عياش الحمصي، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن إبراهيم بن عبد الله ابن حنين، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: أتى رسول الله ﷺ برجل قتل عبده متعمداً فجلده رسول الله ﷺ مائة جلدة، ونفاه سنة، ومحى سهمه من المسلمين، ولم يقده به.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ١٨٢.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: (ولم يقده به).

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي. تقدمت ترجمته، ضعف.
- عباد بن يعقوب الرواجني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن عياش الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم.
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي، مولا هم، المدني. متروك، من الرابعة، مات سنة أربع وأربعين ومائة. د ت س. التقريب ص ١٠٢.
- إبراهيم بن عبد الله بن حنين الهاشمي، مولا هم، المدني، أبو إسحاق. ثقة، من الثالثة، مات بعد المائة. ع. التقريب ص ٩٠.
- عبد الله بن حنين الهاشمي، مولا هم، مدني. ثقة، من الثالثة، مات في أول خلافة يزيد بن عبد الملك، وفي أوائل المائة الثانية. ع. التقريب ص ٣٠١.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٤/٩، برقم ٧٥٦٠، من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن أبي فروة به مثله.

- وأخرجه أبو يعلى في مسنده ٤٠٤/١، رقم ٥٣١، من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسحاق ابن عبد الله بن فروة، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين^(١)، عن علي به مثله.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦/٨-٣٧، كتاب الجنائيات، باب ما روي فيمن قتل عبده أو مثل به، من طريق إسماعيل بن عياش به مثله.
- وأخرجه ابن حزم في المحلى ٤٦٢/١٠، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة به مثله.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده سبق ذكره برقم ١٨٢.

(١) لم يذكر فيه: (عن أبيه)، كما سيأتي في الإسناد رقم ١٨٤ عند الدارقطني.

١٨٤ [١٨٩] نا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا الحسن بن عرفة، نا إسماعيل بن عياش،
عن إسحاق بن أبي فروة، عن إبراهيم بن عبدالله بن حنين، عن علي رضي الله عنه،
عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله^(١)، وعن إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة، عن عمرو بن
شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرها برقم ١٨٢، ١٨٣.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- إسحاق بن أبي فروة. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- إبراهيم بن عبدالله بن حنين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة متروك، وهو منقطع لأن إبراهيم بن
عبدالله بن حنين لم يسمع من علي، فهو ضعيف جداً.
والإسناد الثاني فيه أيضاً إسحاق بن أبي فروة متروك، فهو ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ١٨٢، ١٨٣.

(١)، (٢) يريد به ما ورد قبله برقم ١٨٧، ١٨٨.

[باب ما جاء في دية أهل الكتاب]

١٨٥ [١٩٠] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق، أنا عبدالرزاق، أنا ابن جريج، أخبرني عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم، وأن رسول الله ﷺ جعل عقل أهل الكتاب من اليهود والنصارى على النصف من عقل المسلمين.

أصل الحديث:

أخرج أصحاب السنن الأربعة نحو الشطر الثاني من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً. فعند أبي داود ١٩٤/٤، رقم ٤٥٨٣ بلفظ: «دية المعاهد نصف دية الحر». وعند الترمذي ٢٥/٤، برقم ١٤١٣ بلفظ: «دية عقل الكافر نصف دية عقل المؤمن». وعند النسائي ٤٥/٨، برقم ٤٨٠٦، ٤٨٠٧ بلفظ: «عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى». وفي لفظ: «عقل الكافر نصف عقل المؤمن». وعند ابن ماجه ٨٨٣/٢، برقم ٢٦٤٤ بلفظ: «أن رسول الله ﷺ قضى أن عقل أهل الكتابين نصف عقل المسلمين، وهم اليهود والنصارى».

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب معضلاً. وبزيادة: «أن رسول الله ﷺ فرض على كل مسلم قتل رجلاً من أهل الكتاب أربعة آلاف درهم».

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق: هو ابن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق بن همام الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج عبدالملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن جريج ثقة فقيه وكان يدلّس ويرسل، لكنه صرح بالإخبار، وهو معضل^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٩٢/١٠، برقم ١٨٤٧٤، ١٨٤٧٥، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب نحوه.
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٢٨٧/٩-٢٨٨، رقم ٧٥٠١، من طريق محمد بن إسحاق، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «دية الكافر نصف دية المؤمن».
- والبيهقي في الكبرى ١٠١/٨، كتاب الديات، باب دية أهل الذمة، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب بن مثله مفرقاً.
- وفي معرفة السنن والآثار ٢٣٧/٦، رقم ٤٩٣٧، كتاب الديات، باب دية أهل الذمة، من طريق جعفر بن عون، عن ابن جريج به فذكر الشطر الأول.
- وفي السنن الصغير ٢٠٥/٢، رقم ٣٢٩٣، كتاب الديات، باب دية أهل الذمة، من طريق ابن جريج به فذكر الشطر الأول.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٦٥/٤، وعزاه لعبدالرزاق والدارقطني. وقال: وهو معضل.

شواهد الحديث:

له شاهد عن عمر رضي الله عنه:

- أشار إليه الترمذي ٢٦/٤ بقوله: وروي عن عمر بن الخطاب أنه قال: دية اليهودي والنصراني أربعة آلاف درهم ...
- وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٩٣/١٠، رقم ١٨٤٧٩.

(١) قال صاحب التعليق المغني على الدارقطني ١٤٥/٣: الحديث فيه إسحاق، عن عبدالرزاق، وهو إن كان إسحاق بن

إبراهيم الدبري ... وإن كان إسحاق بن إبراهيم بن نصر البخاري ...

والذي ترجح عندي أنه إسحاق بن إبراهيم الدبري، وذلك لأن الدارقطني نص في إسناد الحديث رقم (٢٩) في الحدود على أنه إسحاق بن إبراهيم بن عباد أي الدبري، وتلميذه في ذلك الإسناد محمد بن إسماعيل الفارسي، وكذلك في الحديث الذي قبله رقم (٢٨)، وأيضاً في هذا الحديث رقم (١٩٠). وقد ذكر الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد ٥٠/٢ عند ترجمته لمحمد بن إسماعيل الفارسي أنه روى عن إسحاق بن إبراهيم الدبري. والله أعلم.

وهذه جادة عند الدارقطني في أسانيد كثيرة.

-
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨٨/٩، رقم ٧٥٠٤.
 - والبيهقي في الكبرى ١٠٠/٨، وفي معرفة السنن والآثار ٢٣٣/٦، رقم ٤٩٢٩، وفي الصغير ٢/٢٠٥، ٢٠٦، رقم ٣٢٩٥.
 - وله شاهد عن عثمان رضي الله عنه:
 - أخرجه الشافعي في مسنده ص ٣٤٤، كتاب الديات والقصاص.
 - وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨٩/٩، رقم ٧٥٠٥.
 - والبيهقي في الكبرى ١٠٠/٨، وفي معرفة السنن والآثار ٢٣٣/٦، رقم ٤٩٣٠، وفي السنن الصغير ٢/٢٠٦، رقم ٣٣٠٠.

[باب ما جاء في دية الذمي والمعاهد]

١٨٦ [١٩١] نا علي بن إبراهيم بن حماد، نا أحمد بن يحيى^(١) الحلواني، نا علي بن الجعد، نا أبو كرز القرشي، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي ﷺ قال: ((دية ذمي دية مسلم)). لم يرفعه عن نافع غير أبي كرز وهو متروك، واسمه عبدالله بن عبدالملك الفهري.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن إبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو الحسن الأزدي. ولي القضاء بالأهواز وسكنها، ثم قدم بغداد وحدث بها، فكتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني، وكان ثقة، توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٣٣٩-٣٤٠.
- أحمد بن يحيى بن إسحاق، أبو جعفر البجلي الحلواني. وثقه عبدالرحمن بن يوسف بن خراش، والحسين بن محمد بن حاتم، والفرائضي، وكان يذكر عنه زهد ونسك وكثرة حديث. مات سنة ست وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/٢١٢-٢١٣.
- علي بن الجعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو كرز القرشي: هو عبدالله بن عبدالملك الفهري. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- نافع المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو كرز القرشي عبدالله بن عبدالملك الفهري واه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ١٦٥.

(١) في المطبوع: (علي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١١٢/ب، والمخطوط (ج): ق ٣٧٩/أ، وكما في ترجمته.

١٨٧ [١٩٢] نا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا جدي^(١)، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن علي بن حسين، عن عمرو بن عثمان، عن أسامة بن زيد: أن رسول الله ﷺ جعل دية المعاهد كدية المسلم. عثمان هو الوقاصي متروك الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن عبد الرحمن القرشي، الزهري الوقاصي المالكي، أبو عمرو. قال البخاري: تركوه. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: يكذب. وقال النسائي والدارقطني: متروك. الميزان ٤٣/٣.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، زين العابدين. ثقة ثبت عابد فقيه فاضل مشهور، قال ابن عينة، عن الزهري: ما رأيت قرشياً أفضل منه. من الثالثة، مات سنة ثلاث وتسعين، وقيل غير ذلك. ع. التقريب ص ٤٠٠.
- عمرو بن عثمان بن عفان بن أبي العاص الأموي، أبو عثمان. ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٤٢٤، ينظر تهذيب الكمال ١٥٣/٢٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان الوقاصي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(١) في المطبوع: (حدثنا جدي، حدثنا أبي)، والصواب: (حدثنا جدي، حدثنا عثمان بن عبد الرحمن)، كما في المخطوط (ب): ق ١١٢/ب، والمخطوط (ج): ق ٣٧٩/أ.

شواهد الحديث:

- المتن له شواهد من حديث ابن عمر، وأبي هريرة.
حديث ابن عمر:
- سبق تخريجه برقم ١٦٥.
حديث أبي هريرة:
- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢/٤٨٠، ولفظه: إن الدية كانت على عهد رسول الله ﷺ. وأبي بكر، وعثمان، وعلي، دية المسلم، واليهودي والنصراني سواء ...
ووردت آثار منها:
الهيثم بن أبي الهيثم:
- أخرجه محمد بن الحسن، ينظر الآثار ص ١٢٦، رقم ٥٨٧، ولفظه: «أن النبي ﷺ، وأبا بكر، وعمر، وعثمان قالوا: دية المعاهد دية الحر المسلم».
- وهناك العديد من الآثار عن ابن مسعود، وابن عمر، وعلي، وعلقمة، ومجاهد، وعطاء، والشعبي، والنخعي، والزهري.
- ينظر مصنف عبدالرزاق ١٠/٩٤/٩٨، ومصنف ابن أبي شيبة ٩/٢٨٦-٢٨٧، والبيهقي في الكبرى ٨/١٠٢-١٠٣.

[باب ما جاء في ما يستدل به على شرائط الإحطان]

١٨٨ [١٩٧] نا عبدالله بن أحمد بن ثابت البزاز، نا أحمد بن يوسف التغلبي^(١)، نا أحمد بن أبي نافع، نا عفيف بن سالم، نا سفيان الثوري، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يحصن الشرك^(٢) بالله شيئاً)).
وهم عفيف في رفعه، والصواب موقوف من قول ابن عمر.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن أحمد بن ثابت، أبو القاسم البزاز. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. وقال ابن عمر القواس: الشيخ الصالح الثقة. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٧/٩ - ٣٨٨.
- أحمد بن يوسف، أبو عبدالله التغلبي. قال عبدالرحمن بن يوسف: ثقة مأمون. وقال عبدالله بن أحمد: ثقة. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢١٩/٥.
- أحمد بن أبي نافع، أبو سلمة الموصلي. قال ابن عدي: سمعت أحمد بن علي بن المنشى يقول: قد رأيت أحمد بن أبي نافع ولم يكن موضعاً للحديث. وقال ابن عدي: أحمد بن أبي نافع متقارب الحديث ليست أحاديثه بالمنكر جداً، وذكر له هذا الحديث وقال: هو منكر من حديث الثوري، عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يعتبر حديثه من غير رواية ابنه عنه. الكامل لابن عدي ١٧٣/١، الثقات لابن حبان ١٧/٨، اللسان ٣١٧/١.
- عفيف بن سالم الموصلي البجلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نافع المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) في المطبوع: (التغلي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١١٢/ب، (ج): ق ٣٧٩/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (المشرك)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١١٢/ب، (ج): ق ٣٧٩/ب.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن أبي نافع الموصلي متقارب الحديث. قال ابن عدي بعد أن ذكر له هذا الحديث: هو منكر من حديث الثوري، عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد، فالإسناد ضعيف. وقال الدارقطني عقب الحديث: وهم عفيف في رفعه، والصواب موقوف من قول ابن عمر^(١). وقال في كتاب العلل: هذا حديث يرويه موسى بن عقبة، واختلف عنه، فرواه عفيف بن سالم، عن الثوري، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، وخالفه أبو أحمد الزبيري فرواه عن الثوري، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً، وهو أصح. وروي عن إسحاق ابن راهوية، عن الدراوردي، عن عبيدا لله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً. والصحيح موقوف. قال الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٢٧: قال ابن القطان في "كتابه"^(٢) وعفيف بن سالم الموصلي ثقة، قاله ابن معين وأبو حاتم وإذا رفعه الثقة لم يضره وقف من وقفه، وإنما علته أنه من رواية أحمد بن أبي نافع، عن عفيف المذكور وهو أبو سلمة الموصلي، ولم تثبت عدالته. قال ابن عدي: سمعت أحمد بن المشي يقول لم يكن موضعاً للحديث، وذكر له فيما ذكر هذا الحديث وقال: هو منكر من حديث الثوري. قال صاحب التعليق المغني ٣/١٤٧: ورواه وكيع أيضاً عن سفيان، عن موسى بن عقبة موقوفاً، كما ذكره المصنف في الكتاب^(٣).

تخريج الحديث:

أخرجه مرفوعاً:

- ابن عدي في الكامل ١/١٧٣، من طريق أحمد بن أبي نافع الموصلي، عن عفيف بن سالم، عن الثوري به ولفظه: «لا يحسن أهل الشرك بالله شيئاً». قال ابن عدي: وهذا الحديث روي عن أحمد بن أبي نافع، عن معافي بن عمران، عن الثوري، وهو منكر من حديث الثوري، عن موسى بن عقبة بهذا الإسناد.

(١) قال الألباني في الضعيفة ٢/١٥٢: عفيف ثقة عند ابن معين وغيره، وإنما الوهم من أحمد بن أبي نافع، فإنه لم تثبت عدالته، وبه أعله ابن عدي فقال: عن أبي يعلى الموصلي: "لم يكن موضعاً للحديث". وذكر له أحاديث أنكرت عليه منها هذا فقال: "هو منكر من حديث الثوري".

(٢) بيان الوهم والإيهام ٣/٢٧٨، ٢٧٩.

(٣) أي رقم ١٩٨ (٣/١٤٧) من سنن الدارقطني.

- والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٦/٨، كتاب الحدود، باب من قال من أشرك بالله فليس بمحصن، من طريق أحمد بن أبي نافع به مثله. وذكر البيهقي عقبه قول ابن عدي السابق. ومن طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عبدالعزيز بن محمد، عن عبيدا لله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «(من أشرك بالله فليس بمحصن)». وقال: قال الدارقطني: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عنه، والصواب موقوف.
- وورد في تهذيب تاريخ دمشق، ٢٨/٧ ٤ أن ابن خزيمة أخرجه عن ابن عمر مرفوعاً. وأخرجه موقوفاً:
- ابن أبي شيبه في مصنفه ٦٨/١٠، رقم ٨٨٠٣، من طريق وكيع بن الجراح، عن سفيان، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر قال: من أشرك بالله فليس بمحصن.
- والبيهقي في الكبرى ٢١٦/٨، من طريق جويرية، عن نافع: أن عبدا لله بن عمر كان يقول: "من أشرك بالله فليس بمحصن". قال البيهقي عقبه: هكذا رواه أصحاب نافع عن نافع. ومن طريق موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر فذكره.
- وذكره البيهقي تعليقا في معرفة السنن والآثار ٣٢٤/٦، كتاب الحدود، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان.
- وذكره أيضاً في الصغير ٢٤٥/٢، كتاب الحدود، باب ما يستدل به على شرائط الإحصان.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٢٧/٣ وقال: رواه إسحاق بن راهويه في "مسنده" أخبرنا عبدالعزيز بن محمد، حدثنا عبيدا لله عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ به. قال إسحاق رفعه مرة فقال: عن رسول الله ﷺ، ووقفه مرة. ثم قال الزيلعي: ومن طريق إسحاق بن راهويه رواه الدارقطني في سننه، ثم قال: لم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عن ذلك. والصواب موقوف.
- قال الزيلعي: وهذا لفظ إسحاق بن راهويه في مسنده كما تراه وليس فيه رجوع، وإنما أحال التردد على الراوي في رفعه ووقفه. أهـ.

• وذكره الألباني في الضعيفة ١٥١/٢ رقم ٧١٧ وقال: ضعيف. ورد على الدارقطني قوله في الحديث رقم ١٩٩: ولم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عنه. والصواب موقوف. فقال: إن الرفع ليس من إسحاق، بل هو تلقاه مرفوعاً تارة وموقوفاً تارة أخرى، فروى كما سمع. ونقل كلام الزيلعي السابق ثم قال: وأنا أرى أن التردد المذكور إنما هو من شيخ إسحاق وهو عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، فإنه وإن كان ثقة ومن رجال مسلم، ففي حفظه شيء أشار إليه الحافظ بقوله فيه في "التقريب": صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ. قال النسائي: حديثه عن عبيد الله العمري منكر.

قال الألباني: وهذا من روايته عن عبيد الله^(١) كما ترى فهو منكر مرفوعاً، والحفوظ موقوف على ابن عمر، كذلك رواه جمع من الثقات عن نافع. فأخرجه الدارقطني^(٢) والبيهقي من طريق موسى بن عقبة، والبيهقي من طريق جويرية كلاهما عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً.

تعليق:

معنى: «لا يحصن الشرك بالله شيئاً»، «ومن أشرك بالله فليس بمحصن»: قال الحافظ في التلخيص ٥٤/٤ عقب حديث رجم اليهوديين الذين زنيا وكانا قد أحصنا، فائدة: تمسك الحنفية في أن الإسلام شرط في الإحصان، بحديث روي عن ابن عمر مرفوعاً وموقوفاً: «من أشرك بالله فليس بمحصن». وفهم من أول الإحصان في هذا الحديث إحصان القذف. وقال البيهقي في المعرفة ٣٢٤/٦: كأن المراد بالإحصان في هذا الحديث إحصان القاذف، وإلا فابن عمر هو الراوي عن رسول الله ﷺ أنه رجم يهوديين قد زنيا وهو لا يخالف النبي ﷺ فيما يرويه عنه.

(١) سيأتي هذا الإسناد برقم ١٨٩.

(٢) ١٤٧/٣، رقم ١٩٨.

١٨٩ [١٩٩] نا دعلج، نا ابن شيرويه، نا إسحاق، نا عبدالعزيز بن محمد، عن عبيد الله،

عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((من أشرك بالله فليس بمحصن)).

ولم يرفعه غير إسحاق، ويقال إنه رجع عنه، والصواب موقوف.

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ابن شيرويه: هو عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن ابن شيرويه القرشي، المطلبي، النيسابوري. قال الذهبي في "السير": الإمام الحافظ الفقيه، صاحب التصانيف. سمع إسحاق بن راهويه وغيره. مات سنة خمس وثلاثمائة. السير ١٤/١٦٦-١٦٨.
- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهوية المروزي. ثقة حافظ مجتهد قرين أحمد بن حنبل. ذكر أبو داود أنه تغير قبل موته بيسير، مات سنة ثمان وثلاثين، وله اثنتان وسبعون. خ م د ت س. التقريب ص ٩٩.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.
- عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري. ثقة ثبت قدمه أحمد بن صالح على مالك في نافع. وقدمه ابن معين في: القاسم عن عائشة، على: الزهري عن عروة، عنها. من الخامسة، مات سنة بضع وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ٣٧٣.
- نافع المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ، وحديثه عن عبيد الله العمري منكر، فالإسناد ضعيف، وهو منكر.

واختلف في رفعه ووقفه كما سبق في تخريجه، وصوب الدارقطني وقفه.

تخريج الحديث:

سبق برقم ١٨٨.

[باب ما جاء في أن اليهودية أو النصرانية لا تحصن المسلم]

١٩٠ [٢٠١] نا أبو عبدالله أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد، وعبدالله ابن الهيثم بن خالد الطيني^(١)، قال: نا الحسن^(٢) بن عرفة، نا عيسى بن يونس، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مريم، عن علي بن أبي طلحة، عن كعب بن مالك: أنه أراد أن يتزوج يهودية أو نصرانية فسأل النبي ﷺ عن ذلك، فنهاه عنها، وقال: ((إنها لا تحصنك)).

أبوبكر بن أبي مريم ضعيف، وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو عبدالله الدقاق. قال الخطيب: رواياته مستقيمة. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤/١٠٠، ١٠١.
- عبدالله بن الهيثم بن خالد الطيني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عيسى بن يونس، أبو إسحاق السبيعي. ثقة مأمون، من الثامنة، مات سنة سبع وثمانين، وقيل سنة إحدى وتسعين ومائتين. ع. التقريب ص ٤٤١.
- أبوبكر بن عبدالله بن أبي مريم. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- علي بن أبي طلحة، سالم، مولى بني العباس. سكن حمص، أرسل عن ابن عباس ولم يره، من السادسة، صدوق قد يخطئ، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. م د س ق. التقريب ص ٤٠٢.

الحكم على الإسناد:

فيه أبوبكر بن عبدالله بن أبي مريم ضعيف، فالإسناد ضعيف. وهو منقطع لأن علي بن أبي طلحة لم يسمع من كعب بن مالك.

(١) في المطبوع: (الطيني)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١١٢/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (الحسين)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب) ق ١١٢/ب، وكما في ترجمته.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٦٧/١٠، رقم ٨٨٠١، من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم به مثله.
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ١٨١، رقم ٢٠٦، من طريق أبي سبأ عتبة بن تميم، عن علي ابن أبي طلحة به نحوه.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٠٣/١٩، برقم ٢٠٥، من طريق أبي بكر بن أبي مريم به فذكره.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٤٧٢/٢، من طريق أبي بكر بن أبي مريم به فذكره.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢١٦/٨، في كتاب الحدود، باب من قال من أشرك بالله فليس بمحصن، من طريق أبي بكر بن أبي مريم به مثله. وذكر كلام الدارقطني عقب الحديث. وقال: ورواه أيضاً بقية بن الوليد عن أبي سبأ عتبة بن تميم، عن علي بن أبي طلحة، عن كعب، وهو منقطع.
- وذكره البيهقي في معرفة السنن والآثار ٣٢٥/٦، وقال: هذا حديث رواه أبو بكر بن أبي مريم الغساني وهو ضعيف، عن علي بن أبي طلحة، عن كعب. وعلي بن أبي طلحة لم يدرك كعباً قاله: أبو الحسن الدارقطني فيما أخبرني أبو عبد الرحمن السلمي عنه. ورواه بقية بن الوليد عن بعض مشائخه المجهولين وهو عتبة بن تميم، عن علي بن أبي طلحة، عن كعب وهو منقطع.
- وذكره أيضاً البيهقي في السنن الصغير ٢٤٥/٢.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣٢٤/٢، رقم ٣٢٥، رقم ١٨٠٧، من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٢٨/٣، وعزاه لابن أبي شيبة والطبراني والدارقطني وابن عدي. وقال: قال ابن القطان^(١) في كتابه: هذا حديث ضعيف ومنقطع فانقطاعه فيما بين علي ابن أبي طلحة، وكعب بن مالك، وضعفه من جهة عتبة بن تميم^(٢)، فإنه ممن لا يعرف حاله ...
- وذكره الحافظ في الدراية ٩٩/٢، رقم ٦٦٠، وقال: إسناده ضعيف.

الغريب:

- لا تحصنك: أصل الإحصان: المنع. والمرأة تكون محصنة بالإسلام، وبالعفاف، والحرية، وبالتزويج. يقال أحصنت المرأة فهي مُحْصَنَةٌ، ومُحْصَنَةٌ. ينظر النهاية ٣٩٧/١.
- فقوله: لا تحصنك: إذا كانت مشركة لم تؤمن أن تكون غير عفيفة. ينظر اختلاف العلماء
- محمد بن نصر المروزي ص ١٦٤، ١٦٥.

(١) ينظر بيان الوهم والإيهام ٥٠٠/٣.

(٢) كما في سند أبي داود في المراسيل.

[باب ما جاء في المعدن والبئر والسائمة جبار]

١٩١ [٢١٣] نا عبد الملك بن أحمد الزيات، نا حفص بن عمرو، نا عبد الرحمن، نا سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل قال: قال رسول الله ﷺ: ((المعدن جبار، والبئر جبار، والسائمة جبار، والرّجل جبار، وفي الرّكاز الخمس)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث أبي هريرة، وعمر بن عوف، وعبادة بن الصامت، ولفظه: ((العجماء جرحها جبار، والبئر جبار، والمعدن جبار، وفي الرّكاز الخمس)). وعند أبي داود أيضاً لفظ: ((الرّجل جبار)). وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني مرسلاً، وعند الستة مرفوعاً. وعند الدارقطني لفظ: ((السائمة)) بدل ((العجماء)).

رجال الإسناد:

- عبد الملك بن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي حمزة، أبو العباس الزيات. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة ثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٢٩/١٠ - ٤٣٠.
- حفص بن عمرو بن ربال بن إبراهيم الربالي، الرقاشي، البصري. ثقة عابد، من العاشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، صدق. التقريب ص ١٧٣.
- عبد الرحمن: هو ابن مهدي بن حسان العنبري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو قيس، عبد الرحمن بن ثروان، الأودي الكوفي. قال الإمام أحمد: يخالف في أحاديثه. وقال ابن معين والعجلي ثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي، هو قليل الحديث وليس بحافظ. قيل له كيف حديثه؟ فقال: صالح هو لين الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التهذيب" قال أحمد في روايته عنه: ليس به بأس. ونقل ابن خلقون عن ابن نمير توثيقه. وقال في "التقريب": صدوق ربما خالف. من السادسة، مات سنة عشرين ومائة. خ ٤.
- التهذيب ١٥٣/٦، التقريب ص ٣٣٧، ينظر الخلاصة للخزرجي ص ٢٢٥.
- والأودي: بفتح الألف، وسكون الواو، وفي آخرها الدال المهملة. هذه النسبة إلى أود بن صعب من مذحج. الأنساب ٢٢٦/١.
- هزيل، بالتصغير، ابن شرحبيل الأودي، الكوفي. ثقة، مخضرم، من الثانية. خ ٤. التقريب ص ٥٧٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي صدوق ربما خالف، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل. قال الدارقطني في الحديث رقم ٢٨١ في الحدود بعد أن ذكره من طريق أبي قيس، عن هزيل أن رسول الله ﷺ قال: «الرجل جبار» مرسل. وقال صاحب التعليق المغني ١٥٤/٣: هذا الحديث مرسل مع أنه منكر، وإن كان عبدالرحمن صدوق، لكنه خالف في هذا الحديث الحفاظ الآخر.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٢٣/٩، برقم ١٧٨٧٣، ٦٦/١٠، برقم ١٨٣٧٦، من طريق الثوري، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل قال: قال النبي ﷺ: «المعدن جبار، والسائمة جبار، وفي الركاز الخمس، والرجل جبار»، يعني رجل الدابة هدر.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٤٤/٨، كتاب الأشربة والحد فيها، باب الدابة تنفح برجلها، من طريق الأعمش، ومن طريق حفص بن عمرو كلاهما عن عبدالرحمن بن ثروان، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل قال: قال رسول الله ﷺ: «المعدن جبار، والبشر جبار، والسائمة جبار، والرجل جبار، وفي الركاز الخمس». وفي رواية الأعمش «العجماء جبار، والبشر جبار، والمعدن جبار، والرجل جبار، وفي الركاز الخمس». وقال: هذا مرسل لا تقوم به حجة. ورواه قيس ابن الربيع موصولاً^(١) بذكر عبد الله بن مسعود فيه، قال: وقيس لا يحتج به.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد كثيرة من حديث أبي هريرة وعمرو بن عوف وعبادة بن الصامت ؓ.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٢٥٤/١٢، ٢٥٦، برقم ٦٩١٢، ٦٩١٣، دون قوله: «والرجل جبار».
 - ومسلم ١٣٣٤/٣، برقم ١٧١٠، مثل لفظ البخاري.
 - وأبو داود ١٩٦/٤، برقم ٤٥٩٢، ٤٥٩٣.
 - والترمذي ٦٥٢/٣، برقم ١٣٧٧، دون قوله: «الرجل جبار».

(١) أخرجه الدارقطني ١٧٩/٣، برقم ٢٨٢، وسيأتي تخريجه في موضعه.

- والنسائي ٤٤/٥، ٤٥، برقم ٢٤٩٥، ٢٤٩٦، ٢٤٩٨، دون قوله: «والرجل جبار». وفي الكبرى ٤١٢/٣، برقم ٥٧٨٨، ولفظه: «الرجل جبار».
- وابن ماجه ٨٩١/٢، برقم ٢٦٧٣، بلفظ: «العجماء جرحها جبار، والمعدن جبار، والبئر جبار».
- والدارقطني ١٤٩/٣-١٥٢، ١٥٤، برقم ٢٠٤-٢٠٨، ٢١٥.
- والبيهقي في الكبرى ٣٤٣/٨.
- حديث عمرو بن عوف:
- أخرجه ابن ماجه ٨٩١/٢، برقم ٢٦٧٤، بلفظ: «العجماء جَرَحَها جبار، المعدن جبار».
- حديث عبادة بن الصامت:
- أخرجه ابن ماجه ٨٩١/٢، برقم ٢٦٧٥، بلفظ: «المعدن جبار، والبئر جبار، والعجماء جرحها جبار».
- حديث جابر:
- أخرجه الإمام أحمد ٣/٣٣٥، بلفظ: «السائمة جبار، والجب جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس».
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ١/٤٢٣، رقم ٨٩٤، ولفظه: «السائمة جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس».
- قال البخاري: لا نعلم رواه عن مجالد إلا أهل البصرة حماد وأصحابه.
- والطبراني في الأوسط كما في الجمع.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٣/٧٧، ٧٨، وقال: رواه أحمد والبخاري والطبراني في الأوسط ورجاله موثقون.
- وأما حديث عبد الله بن مسعود:
- فسيأتي تخريجه في موضعه برقم ١٩٢.

الغريب:

- المعدن: الموضع الذي يستخرج منه جواهر الأرض كالذهب والفضة والنحاس وغير ذلك.
- النهاية ٣/١٩٢.
- جَبَّار: بضم الجيم، وتخفيف الموحدة. وهو الهدر الذي لا شيء فيه، وعن مالك: مالا دية فيه.
- الفتح ١٢/٢٥٥، ينظر النهاية ١/٢٣٦.

قال الحافظ: فلو حفر معدناً في ملكه أو في موات فوقع فيه شخص فمات فدمه هدر، وكذا لو استأجر أجيراً يعمل له فانهار عليه فمات، ويلتحق بالبئر والمعدن في ذلك كل أجير على عمل كمن استؤجر على صعود نخلة فسقط منها فمات. الفتح ٢٥٦/١٢.

- البئر جبار: البئر بكسر الموحدة، ثم ياء ساكنة مهموزة ويجوز تسهيلها. والمراد بالبئر هنا العادية القديمة التي لا يعلم لها مالك، تكون في البادية فيقع فيها إنسان أو دابة، فلا شيء في ذلك على أحد، وكذلك لو حفر بئراً في ملكه أو في موات فوقع فيها إنسان أو غيره فتلّف فلا ضمان إذا لم يكن منه تسبب إلى ذلك ولا تغرير، وكذا لو استأجر إنساناً ليحفر له البئر فانهارت عليه فلا ضمان، وأما من حفر بئراً في طريق المسلمين وكذا في ملك غيره بغير إذن فتلّف بها إنسان فإنه يجب ضمانه على عاقلة الحافر والكفارة في ماله، وإن تلف بها غير آدمي وجب ضمانه في مال الحافر، ويلتحق بالبئر كل حفرة على التفصيل المذكور. الفتح ٢٥٥/١٢.
- السائمة جبار: يعني أن الدابة المرسلة في مرعاها إذا أصابت إنساناً كانت جنايتها هدرًا. النهاية ٤٢٦/٢.

قال الحافظ: وقع في رواية جابر عند أحمد والبخاري بلفظ: «السائمة جبار» وفيه إشعار بأن المراد بالعجماء^(١) البهيمة التي ترعى لا كل بهيمة، لكن المراد بالسائمة هنا التي ليس معها أحد؛ لأنه الغالب على السائمة، وليس المراد التي لا تلّف كما في الزكاة، فإنه ليس مقصوداً هنا. الفتح ٢٥٨/١٢.

- الرجل جبار: أي ما أصابت الدابة برجلها فلا قود على صاحبها. والفقهاء فيه مختلفون في حالة الركوب عليها وقودها وسوقها، وما أصابت برجلها أو يديها. النهاية ٢٠٤/٢.
 - وفي الركاز الخمس: الركاز عند أهل الحجاز: كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض، وعند أهل العراق: المعادن، والقولان تحتلها اللغة؛ لأن كلاّ منهما مركوز في الأرض أي ثابت. يقال: ركّزه يركّزه إذا دفنه. والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو الكنز الجاهلي، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه. النهاية ٢٥٨/٢.
- قال الحافظ: الفرق بين المعدن والركاز في الوجوب وعدمه أن المعدن يحتاج إلى عمل ومؤنة ومعالجة لاستخراجه بخلاف الركاز، وقد جرت عادة الشرع أن ما غلظت مؤنته خفف عنه في قدر الزكاة، وما خفت زيد فيه.

وقال الزين بن المنير: كأن الركاز مأخوذ من أركّزته في الأرض إذا غرّزته فيها، وأما لمعدن فإن ينبت في الأرض بغير وضع واضع هذه حقيقتهم، فإذا افترقا في أصلهما فكذلك في حكمهما. الفتح ٣٦٥/٣.

(١) كما عند الستة.

١٩٢ [٢١٤] نا إسماعيل الصفار، نا الدقيقي، نا سلم بن سلام، نا محمد بن طلحة، عن عبد الرحمن بن ثروان، عن هزيل، عن عبد الله، أظنه مرفوعاً، قال: العجماء جبار، والمخذن جبار، والبئر جبار، والرجل جبار، وفي الركاز الخمس.

أصل الحديث:

كسابقه رقم ١٩١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر وعلى الشك في رفعه. وعند الستة عن صحابة آخرين مرفوعاً بدون شك.

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد بن الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الدقيقي: هو محمد بن عبد الملك الدقيقي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- سلم بن سلام، أبو المسيب الواسطي. مقبول، من التاسعة. فق. التقريب ص ٢٤٥، ينظر تهذيب الكمال ٢٢٦/١١. التهذيب ١٣١/٤.
- محمد بن طلحة بن مُصَرِّف الياامي. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: لا بأس به، إلا أنه كان لا يكاد يقول في شيء من حديثه حدثنا. وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف. وقال أبو زرعة: صالح. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: كان يخطئ. وقال ابن حجر في "التهذيب": قال أبو داود كان يخطئ. وقال العقيلي: قال أحمد: ثقة. وقال العجلي: ثقة، إلا أنه سمع من أبيه وهو صغير. وقال في "التقريب": صدوق له أوهام، وأنكروا سماعه من أبيه لصغره. من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة. التهذيب ٢٣٨/٩، ٢٣٩، التقريب ص ٤٨٥.
- عبد الرحمن بن ثروان الأودي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما خالف.
- هزيل بن شرحبيل الأودي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه سلم بن سلام الواسطي مقبول، وفيه محمد بن طلحة بن مصرف صدوق له أوهام، وفيه عبد الرحمن بن ثروان صدوق ربما خالف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٦/١٠، برقم ١٠٠٣٩، من طريق عبد الله بن بزيع، عن الحسن بن عمار، عن الحكم، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «العجماء جبار، والمعدن جبار، والسائمة جبار، وفي الركاز الخمس».
- وفي الأوسط ١١٩/٢، برقم ١٢٢٨، من طريق أبي حمزة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «وفي الركاز الخمس».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٧٨/٣، وقال: رواه الطبراني في الكبير، وفي الأوسط بعضه، وفيه عبد الله بن بزيع وهو ضعيف.
- وقد سبق تخريجه مرسلًا عن هزيل برقم ١٩١.

[باب ما جاء في ضرب شارب الخمر]

١٩٣ [٢٤٥] نا أبو الحسن علي بن محمد المصري، نا يحيى بن أيوب العلاف، حدثني سعيد بن عفير، حدثني يحيى بن فليح بن سليمان، حدثني ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله ﷺ بالأيدي والنعال وبالعصي، ثم توفي رسول الله ﷺ، فكان في خلافة أبي بكر أكثر منهم في عهد رسول الله ﷺ، فكان أبوبكر يجلدهم أربعين حتى توفي، فكان عمر من بعده يجلدهم أربعين كذلك، حتى أتى برجل من المهاجرين الأولين وقد شرب، فأمر به أن يجلد، فقال: لم تجلدني؟ بيني وبينك كتاب الله، فقال عمر: وأي كتاب الله تجد أن لا أجلك؟ فقال له: إن الله عز وجل يقول في كتابه ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعُمُوا...﴾^(١) الآية، فأنا من الذين آمنوا وعملوا الصالحات، ثم اتقوا وآمنوا، ثم اتقوا وأحسنوا، والله يحب المحسنين، شهدت مع رسول الله ﷺ بدرأً وأحدأً والخندق والمشاهد، فقال عمر: ألا تردون عليه ما يقول؟ فقال ابن عباس: إن هؤلاء الآيات أنزلت عذراً للماضين، وحجة على المنافقين؛ لأن الله عز وجل يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾^(٢) الآية، ثم قرأ حتى أنفذ الآية الأخرى، فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات الآية، فإن الله قد نهاه أن يشرب الخمر، فقال عمر ﷺ: صدقت، ماذا ترون؟ قال علي ﷺ: إنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى، وعلى المفترى ثمانون جلدة، فأمر به عمر فجلد ثمانين.

(١) سورة المائدة، الآية رقم ٩٣.

(٢) سورة المائدة، الآية رقم ٩٠.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٦/١٢، برقم ٦٧٧٩، من حديث السائب بن يزيد قال: كنا نؤتي بالشارب على عهد رسول الله ﷺ وإمرة أبي بكر فصدراً من خلافة عمر فقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا، حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين، حتى إذا عتوا وفسقوا جلد ثمانين. وعند مسلم ١٣٣١/٣، رقم ٣٦ (١٧٠٦) من حديث أنس بن مالك: أن نبي الله جلد في الخمر بالجريد والنعال، ثم جلد أبوبكر أربعين، فلما كان عمر ... الحديث. وعند أبي داود ١٦٥/٤-١٦٦، رقم ٤٤٨٧-٤٤٨٩، من حديث عبدالرحمن بن أزهري نحوه.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة ذكر قصة الرجل مع عمر، وباختلاف يسير في ألفاظه.

رجال الإسناد:

- أبو الحسن علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أيوب بن بادي العلاف، الخولاني. صدوق، من الحادية عشرة. مات سنة تسع وثمانين ومائتين. س. التقريب ص ٥٨٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٣٠/٣١.
- سعيد بن كثير بن غفير الأنصاري، مولا هم، المصري، وقد ينسب إلى جده. صدوق عالم بالأنساب وغيرها. قال الحاكم: يقال إن مصر لم تُخرج أجمع للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. خ م قد س. التقريب ص ٢٤٠.
- يحيى بن فليح بن سليمان، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس ؓ في حد الخمر. قال ابن حزم: مجهول، وقال مرة: ليس بالقوي. قال الحافظ: حديثه في الكبرى للنسائي وأغفله في التهذيب. اللسان ٢٧٣/٦.
- ثور بن زيد الديلي، المدني. ثقة، من السادسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ١٣٥.

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن فليح بن سليمان، قال ابن حزم: مجهول، وقال مرة: ليس بالقوي. فالإسناد ضعيف.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٢٥٢/٣، رقم ٥٢٨٨، كتاب الحد في الخمر، من طريق يحيى بن فليح، عن ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله.
- والحاكم في المستدرک ٣٧٥/٤، ٣٧٦، في الحدود، من طريق يحيى بن فليح، عن ثور بن زيد به مثله. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٠/٨-٣٢١، كتاب الأشربة، باب ما جاء في عدد حد الخمر، من طريق يحيى بن فليح، عن ثور بن زيد به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٥١/٣.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث السائب بن يزيد أخرجه:
- البخاري، ينظر الفتح ٦٦/١٢، رقم ٦٧٧٩.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٥٤/٣.
- ومن حديث أنس بن مالك أخرجه:
- مسلم ١٣٣١/٣، رقم ٣٦ (١٧٠٦).
- ومن حديث عبدالرحمن بن أزهر أخرجه:
- أبو داود في الحدود ١٦٥/٤، ١٦٦، رقم ٤٤٨٧-٤٤٨٩.
- والدارقطني ١٥٧/٣، برقم ٢٢٣.

[باب] *

١٩٤ [٢٥٥] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا هشام بن يونس، نا محمد بن يعلى، عن عمر بن صبح^(١)، عن مقاتل بن حيان، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب انه قال: لما حج عمر حجته الأخيرة التي لم يحج غيرها، غودر رجل من المسلمين قتيلاً في بني وادعة، فبعث إليهم عمر، وذلك بعد ما قضى النسك، فقال لهم: هل علمتم لهذا القتيل قاتلاً منكم؟ قال القوم: لا، فاستخرج منهم خمسين شيخاً، فأدخلهم الحطيم، فاستحلفهم بالله رب هذا البيت الحرام ورب هذا البلد الحرام، ورب هذا الشهر الحرام، أنكم لم تقتلوه، ولا علمتم له قاتلاً، فحلفوا بذلك، فلما حلفوا، قال: أدوا ديته مغلفة في أسنان الإبل أو من الدنانير والدراهم دية وثلاثاً، فقال رجل منهم يقال له سنان: يا أمير المؤمنين: أما تجزييني يميني من مالي، قال: لا: إنما قضيت عليكم بقضاء نبيكم ﷺ، فأخذ ديته دنانير دية وثلاث دية. عمر ابن صبح^(٢) متروك الحديث.

أصل الحديث:

حديث القسامة له أصل، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٥٠، لكن لم يرد فيه أخذ الدية من الدنانير والدراهم - دية وثلاثاً - بدل الدية من الإبل.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة قوله: (أو من الدنانير والدراهم دية وثلاثاً).

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا الخاربي. تقدمت ترجمته، ضعف.
- هشام بن يونس اللؤلؤي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

* سبق التوبيع لنحو هذا الحديث في باب ما جاء في القسامة.

(١)، (٢) في المطبوع: (صحيح)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٣٨٦/ب، وكما في ترجمته.

- محمد بن يعلى السلمي، أبو ليلى الكوفي، لقبه زُبُور. ضعيف من التاسعة. مات بعد المائتين.
ت ق. التقريب ص ٥١٤، ينظر تهذيب الكمال ٤٥/٢٧.
- عمر بن صُبْح بن عمر التميمي العدوي، أبو نعيم الخراساني. متروك كذبه ابن راهويه، من السابعة. ق. التقريب ص ٤١٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٩٦/٢١.
- مقاتل بن حَيَّان النَّبْطِي، أبو بَسْطَام الْبَلْخِي الْخَزَّاز. صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذبه. من السادسة. مات قبيل الخمسين بأرض الهند. م ٤٤. التقريب ص ٥٤٤، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٠/٢٨.
- صفوان بن سليم المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن صبح متروك، فالإسناد ضعيف جداً.
قال البيهقي^(١): أجمع أهل الحديث على ترك عمر بن صبح، وقد خالفت روايته هذه رواية الثقات الأثبات.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٢٥/٨، في القسامة، باب أصل القسامة ...، من طريق الدارقطني به مثله. وقال البيهقي: رفعه إلى النبي ﷺ منكر، وهو مع انقطاعه في رواية من أجمعوا على تركه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٩٤/٤، ٣٩٥، وعزاه للدارقطني.

الغريب:

- الحطيم: هو ما بين الركن والباب. وقيل: هو الحجر المخرج منها، سمي به لأن البيت رُفِع وترك هو محطوماً، وقيل: لأن العرب كانت تطرح فيه ما طافت به من الثياب فتبقى حتى تنحطم بطول الزمان. النهاية ٤٠٣/١.

(١) عزاه الزيلعي في نصب الراية ٣٩٥/٤ إلى البيهقي في "المعرفة"، ولكن لم أقف عليه في المطبوع من "المعرفة".

[باب ما جاء في إقامة الحد على من شرب نبيذاً مسكراً]

١٩٥ [٢٥٨] نا جعفر بن محمد الصيدلاني، نا علي بن حرب، نا أبو عاصم، عن عمران بن داود^(١)، عن خالد بن دينار، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد سكر من نبيذ تمر، فجلده.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٢/٦٤-٦٦، ٧٥، رقم ٦٧٧٤، ٦٧٧٥، من حديث عقبة بن الحارث، وبرقم ٦٧٧٦ من حديث أنس ولفظه: قال: جلد النبي ﷺ في الخمر بالجريد والنعال ونحوه من حديث عمر بن الخطاب برقم ٦٧٨٠، ومن حديث أبي هريرة برقم ٦٧٨١.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة بيان أن السكر كان من نبيذ التمر.

رجال الإسناد:

- جعفر بن محمد بن إبراهيم بن حبيب، أبوبكر الصيدلاني. قال حمزة بن يوسف: سألت الدارقطني عن جعفر بن محمد بن إبراهيم الصيدلاني فقال: ثقة. مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٧/٢١٠.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو عاصم، هو الضحاك بن مخلد. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- عمران بن داود، أبو العوام، القطان البصري. قال الإمام أحمد: أرجو أن يكون صالح الحديث. وقال ابن معين: ليس بالقوي، وقال مرة: ليس بشيء لم يرو عنه يحيى بن سعيد. وقال الآجري عن أبي داود: هو من أصحاب الحسن وما سمعت إلا خيراً، وقال مرة: ضعيف. قال النسائي: ضعيف، وقال ابن عدي: هو ممن يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الساجي صدوق وثقه عفان. وقال الترمذي قال البخاري: صدوق يهتم، وقال الدارقطني: كان كثير المخالفة والوهم، وقال العجلي: بصري ثقة. وقال الحاكم: صدوق. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهتم برأي الخوارج، من السابعة. مات بين الستين والسبعين ومائة. خت ٤. التهذيب ٨/١٣٠-١٣٢، التقريب ص ٤٢٩.

(١) في المخطوط (ج): ق ٣٨٧/أ والمطبوع: (داود)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته. قال العسكري في تصحيقات المحدثين ٨٤٣/٢: كثيراً ما يُخطأ فيه ولا يضبط فيقول: عمران بن داود.

- خالد بن دينار^(١) التميمي السعدي، أبو خَلْدَة. مشهور بكنيته البصري الخياط. صدوق، من الخامسة. خ د ت س. التقريب ص ١٨٧، ينظر تهذيب الكمال ٥٦/٨.
- خالد بن دينار النيلي^(١)، نسبة إلى النيل، أبو الوليد الشيباني. صدوق، من الخامسة أيضاً. ق. التقريب ص ١٨٧، ينظر تهذيب الكمال ٥٩/٨.
- أبو إسحاق: هو عمرو بن عبد الله السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة أكثر اختلط بأخوه.

الحكم على الإسناد:

- فيه عمران بن داود صدوق يهمل، فالإسناد ضعيف.
- وهو منقطع لسقوط راوٍ بين أبي إسحاق وابن عمر وهو النجراني كما عند ابن عدي والبيهقي، وسيأتي ذكره في تخريج الحديث. ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي الكامل ٢٧٥٦/٧، من طريق سفيان، عن أبي إسحاق قال: سمعت النجراني يقول: قال ابن عمر: أتى النبي ﷺ برجل سكران فقال: «م شرب؟» قال: شربت قمراً وزبيباً قال: فضربه، ثم قال: «لا تخلطوهما كل واحد يكفي وحده».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣١٧/٨، كتاب الأشربة والحد فيها، باب ما جاء في إقامة الحد في حال السكر أو حتى يذهب سكره، من طريق شعبة، عن أبي إسحاق قال: سمعت رجلاً من أهل نجران، عن ابن عمر فذكر نحوه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٥٠/٣، وقال: رواه إسحاق بن راهوية في مسنده، أخبرنا وكيع، حدثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن النجراني، عن ابن عمر فذكره.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث عقبة بن الحارث وأنس وعمر بن الخطاب وأبي هريرة سبق ذكرها في أصل الحديث.
- وله شاهد من حديث أبي سعيد:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٧/٨.

(١) لم يتبين لي هل هو خالد بن دينار التميمي السعدي أو خالد بن دينار النيلي، وكلاهما صدوق، من الخامسة.

[باب ما جاء في دية الخطأ]

٢٦٦]٠٠٠ ... وخالفهما يحيى بن سعيد الأموي، وهو من الثقات فرواه عن
الحجاج، عن زيد بن جبير، عن خشف بن مالك قال: سمعت عبدالله بن
مسعود يقول: قضى رسول الله ﷺ في الخطأ أخماساً، عشرون جذاعاً،
وعشرون بنات لبون، وعشرون بني لبون، وعشرون بنات مخاض،
وعشرون بني مخاض ذكور، فجعل مكان الحقائق: بني لبون.
١٩٦ [٢٦٧] حدثنا بذلك^(١) أحمد بن عبدالله بن وكيل أبي صخرة، حدثنا عمار بن
خالد التمار، حدثنا يحيى بن سعيد الأموي ...

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٨٤/٤، رقم ٤٥٤٥، والترمذي ١٠/٤، رقم ١٣٨٦،
والنسائي ٤٣/٨، رقم ٤٨٠٢، وابن ماجه ٨٧٩/٢، رقم ٢٦٣١، كلهم من حديث ابن
مسعود مرفوعاً ولفظه عند أبي داود وابن ماجه: قال رسول الله ﷺ: «في دية الخطأ عشرون
حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنت مخاض، وعشرون بنت لبون، وعشرون بني مخاض
ذكر».

نوع الزيادة:

عند الدارقطني لفظ: «وعشرون بني لبون»، بدل: «وعشرون حقة».

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبدالله بن وكيل أبي صخرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمار بن خالد بن يزيد بن دينار الواسطي، التمار، أبو الفضل، أو أبو إسماعيل. ثقة، من
صغار العاشرة. مات سنة ستين ومائتين. س. ق. التقريب ص ٤٠٧، ينظر تهذيب الكمال
١٨٧/٢١.

(١) يريد به ما ورد قبله في آخر الحديث رقم [٢٦٦] والذي ساق فيه لفظ رواية يحيى بن سعيد الأموي، عن الحجاج، عن
زيد بن جبير، عن خشف بن مالك ...

- يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص الأموي، أبو أيوب الكوفي، نزيل بغداد لقبه الجمل. صدوق يُعرب، من كبار التاسعة. مات سنة أربع وتسعين ومائة، وله ثمانون سنة. ع. التقريب ص ٥٩٠، ينظر تهذيب الكمال ٣١٨/٣١-٣٢٢.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، من مدلسي الرابعة.
- زيد بن جُبَر بن حَرَمَل الطائي. ثقة، من الرابعة. ع. التقريب ص ٢٢٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٢/١٠.
- خِشْف بن مالك الطائي. وثقه النسائي، من الثانية. ع. التقريب ص ١٩٣، ينظر تهذيب الكمال ٢٤٩/٨.

الحكم على الإسناد:

فيه الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس، من مدلسي المرتبة الرابعة ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بمثل لفظ الدارقطني.

الغريب:

- جذاع: الجذع من الإبل ما دخل في السنة الخامسة، ومن البقر والمعز ما دخل في السنة الثانية، وقيل البقر في الثالثة، ومن الضأن ما تمت له سنة، وقيل أقل منها. النهاية ٢٥٠/١.
- حِقاق: جمع حَقٍّ وحِقِّه، وهو الذي دخل في السنة الرابعة. ينظر النهاية ٤١٥/١، لسان العرب ٢٥٩/٣، ٢٦٠.
- بنات لبون وبني لبون: هما من الإبل ما أتى عليه ستان ودخل في الثالثة، فصارت أمه لبوناً، أي ذات لبن؛ لأنها تكون قد حملت حملاً آخر ووضعت.
- وقد جاء في كثير من الروايات: «ابن لبون ذكر» تأكيداً. وإلا فإنه من المعلوم أنه لا يكون ابن اللبون إلا ذكراً. ينظر النهاية ٢٢٨/٤.
- بنات مخاض: بنت المخاض وابن المخاض: ما دخل في السنة الثانية؛ لأن أمه قد لَحِقَتْ بالمخاض: أي الحوامل، وإن لم تكن حاملاً. ينظر النهاية ٣٠٦/٤.

... [٢٦٧] ورواه إسماعيل بن عياش، عن الحجاج، عن زيد بن جبير^(١)، عن خشف بن مالك، عن ابن مسعود أيضاً: قضى رسول الله ﷺ في دية الخطأ أخماساً، خمساً جذاع، وخمساً حقاق، وخمساً بنات لبون، وخمساً بنات مخاض، وخمساً بني لبون ذكور. فجعل مكان بني المخاض: بني اللبون، ووافق رواية أبي عبيدة عن عبد الله^(٢).

١٩٧ [٢٦٨] حدثنا بذلك^(٣) أحمد بن محمد بن محمد بن رميح، حدثنا أحمد بن محمد بن إسحاق العنزي، نا علي بن حجر، نا إسماعيل بن عياش ...

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٩٦.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: «خمساً بني لبون ذكور» بدل: «وعشرون بني مخاض».

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن رُميح^(٤)، أبو سعيد النخعي، النسوي الحافظ. قال الحاكم: ثقة مأمون. وقال ابن أبي الفوارس: ثقة. وقال الخطيب: الصحيح أنه ثقة ثبت وضعفه أبو نعيم وأبو زرعة الكشي. وقال في "المغني": وثق، وقد لين. قال الحافظ ابن حجر: وإنما ضعفه من ضعفه؛ لأنه كان زيدي المذهب تظاهر به، وقد تكلم بعضهم في روايته أيضاً قاله ابن طاهر. مات سنة سبع وخمسين وثلاثمائة. الميزان ١/١٣٥، المغني في الضعفاء ١/٥٤، اللسان ١/٢٦١، ينظر تاريخ بغداد ٥/٦-٨.

○ أحمد بن محمد بن إسحاق العنزي. لم أقف له على ترجمة.

(١) في المطبوع: (حية)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٣٨٩/أ، وكما في ترجمته.

(٢) التي برقم ٢٦٢، ٢٦٣، عن أبي عبيدة أن ابن مسعود قال: دية الخطأ خمسة أخماس، عشرون حقة، وعشرون جذعة، وعشرون بنات مخاض، وعشرون بنات لبون، وعشرون بنو لبون ذكور.

(٣) يريد به ما ورد قبله برقم [٢٦٧] والذي قال فيه: ورواه إسماعيل بن عياش عن الحجاج ...

(٤) تصحف في "اللسان" إلى: (ريح).

- علي بن حُجر بن إياس السَّعدي، المروزي، نزيل بغداد، ثم مرو. ثقة حافظ، من صغار التاسعة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين، وقد قارب المائة أو جازها. خ م ت س. التقريب ص ٣٩٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٠.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مغلط في غيرهم.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، من مدلسي الرابعة.
- زيد بن جبير الطائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- خشف بن مالك الطائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس، وهو من مدلسي المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بمثل لفظ الدارقطني.

٠٠٠ [٢٦٨] ... ورواه أبو معاوية الضرير، وحفص بن غياث، وعمرو بن هاشم أبو مالك الجنبي، وأبو خالد الأحمر كلهم، عن الحجاج بهذا الإسناد، عن زيد ابن جبير^(١)، عن خشف بن مالك، عن عبد الله قال: جعل رسول الله ﷺ دية الخطأ أخماساً، لم يزدوا على هذا، ولم يذكروا فيه تفسير الأخماس.

١٩٨ [٢٦٩] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا هشام بن يونس، نا أبو مالك الجنبي ح، وثنا محمد بن القاسم بن زكريا، نا أبو سعيد الأشج، نا أبو خالد الأحمر جميعاً عن حجاج ح، وثنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا سعدان بن نصر، نا أبو معاوية ح، ونا أبوبكر النيسابوري، نا محمد بن يزيد بن طيفور، نا أبو معاوية ح، ونا الهروي، نا أحمد بن نجدة، نا الحماني، نا حفص وأبو معاوية مثله^(٢).

أصل الحديث:

سبق برقم ١٩٧.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني مختصراً بلفظ: «دية الخطأ أخماساً» ولم يذكر تفسيرها.

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا الحاربي. تقدمت ترجمته، وقد ضعف.
- هشام بن يونس اللؤلؤي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو مالك الجنبي هو: عمرو بن هاشم الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو لين الحديث.
- أبو سعيد الأشج هو: عبد الله بن سعيد بن حصين الكندي، الكوفي. ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين. ع. التقريب ص ٣٠٥.

(١) في المطبوع: (حية)، والصواب ما أثبت كما سبق.

(٢) يريد به ما سبق قبله برقم [٢٦٨].

- أبو خالد الأهر هو: سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي. قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ليس به بأس، وكذا قال النسائي. وقال أيضاً: صدوق ليس بحجة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة وإنما أتى من سوء حفظه فيغلط ويخطئ وهو في الأصل كما قال ابن معين صدوق وليس بحجة، وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: ثقة ثبت صاحب سنة. وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ، من الثامنة، مات سنة تسعين ومائة، أو قبلها، وله بضع وسبعون. ع. التهذيب ١٨١/٤، ١٨٢، التقريب ص ٢٥٠.
- حجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس، وهو من مدلسي الرابعة.
- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعدان بن نصر بن منصور البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو معاوية هو محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير الكوفي، عمي وهو صغير. ثقة أحفظ الناس لحديث الأعمش، وقد يهم في حديث غيره، من كبار التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائة، وله اثنتان وثمانون سنة، وقد رمي بالإرجاء. ع. التقريب ص ٤٧٥.
- أبوبكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يزيد بن طيفور، أبو جعفر المعروف بالطيفوري. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. مات سنة ست وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣/٣٧٨، ٣٧٩.
- الهروي هو: محمد بن أحمد بن أسد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن نجدة بن العريان، أبو الفضل الهروي. كان من الثقات، وقد روى كتاب "السنن" عن سعيد بن منصور، مات سنة اثنتين وثمانين ومائتين. السير ١٣/٥٧١، ينظر السير ١٠/٥٨٩.
- الحمانى هو: يحيى بن عبد الحميد بن عبد الرحمن الحمانى، الكوفي. قال الذهبي في "المغني": حافظ منكر الحديث، وقال ابن حجر في "التقريب": حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث، من صغار التاسعة. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. م. المغني في الضعفاء ٢/٧٣٩، التقريب ص ٥٩٣، ينظر تهذيب الكمال ٣١/٤١٩.
- حفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي، أبو عمرو الكوفي القاضي. ثقة فقيه تغير حفظه قليلاً في الآخر. من الثامنة. مات سنة أربع - أو خمس - وتسعين ومائة، وقد قارب الثمانين. ع. التقريب ص ١٧٣، ينظر تهذيب الكمال ٧/٥٦.
- أبو معاوية هو: محمد بن خازم الضرير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، وقد يهم.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول فيه محمد بن القاسم بن زكريا المخاربي وقد ضعف، وأبو مالك الجني لين الحديث.

والإسناد الثاني فيه أبو خالد الأحمر صدوق يخطئ.

والإسناد الخامس فيه الحماني حافظ منكر الحديث.

والأسانيد كلها مدارها على الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس وهو من مدلسي المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع، فهي ضعيفة.

تخريج الحديث:

• أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٨٤/١، من طريق أبي معاوية، عن الحجاج بن أرطاة به بلفظ: «أن رسول الله ﷺ جعل الدية في الخطأ أحماساً».

• والدارمي ١١٤/٢، رقم ٢٢٧٢، من طريق أبي معاوية عن حجاج به بمثل لفظ الإمام أحمد. والبيهقي في الكبرى ٧٥/٨، كتاب الديات، باب من قال هي أحماس ...، من طريق أبي معاوية، عن الحجاج به مثله.

شواهد الحديث:

له شاهد مفسر سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٩٦.

[باب ما جاء في العقلة]

١٩٩ [٢٧٨] نا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يعقوب بن محمد الزهري، نا عبد الله بن وهب، عن الحارث بن نبهان، عن محمد بن سعيد، عن رجاء بن حيوة، عن جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تجعلوا على العقلة من دية المعترف شيئاً)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن عبد الله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري، المدني. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء ليس يسوى شيئاً. وقال أحمد بن سنان القطان عن ابن معين: ما حدثكم عن الثقات فاكتموه وما لا يعرف من الشيوخ فدعوه. وقال أبو زرعة: واهي الحديث. وقال أبو حاتم: هو عندي عدل أدركته فلم أكتب عنه. وذكره ابن حبان في "الثقات": وقال الساجي: منكر الحديث. وكان ابن المديني يتكلم فيه. وقال العقيلي: في حديثه وهم كثير ولا يتابعه عليه إلا من هو نحوه. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، كثير الوهم والرواية عن الضعفاء. من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. خت ق. التهذيب ٣٩٦/١١-٣٩٧، التقريب ص ٦٠٨.
- عبد الله بن وهب المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- الحارث بن نبهان الجرمي، بفتح الجيم، أبو محمد البصري. متروك، من الثامنة، مات بعد الستين. ت ق. التقريب ص ١٤٨.
- محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي، الشامي، المصلوب، ويقال له: ابن سعد بن عبدالعزيز، أو ابن أبي عتبة، أو ابن أبي قيس، أو ابن أبي حسان، ويقال له ابن الطبري، أبو عبد الرحمن، وأبو عبد الله، وأبو قيس، وقد ينسب لجدّه، قيل إنهم قبلوا اسمه على مائة وجه ليخفى كذبوه. وقال أحمد بن صالح: وضع أربعة آلاف حديث. وقال أحمد: قتله المنصور على الزندقة وصلبه، من السادسة. ت ق. التقريب ص ٤٨٠، ينظر تهذيب الكمال ٢٥/٢٦٤-٢٦٨.

- رجاء بن حيوة، الكندي، أبو المقدام، ويقال أبو نصر الفلسطيني. ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة اثني عشرة ومائة. خت م ٤. التقريب ص ٢٠٨.
- جنادة بن أبي أمية الأزدي، أبو عبد الله الشامي. يقال: اسم أبيه كبير، مختلف في صحبته. فقال العجلي: تابعي ثقة. والحق أنهما اثنان، صحابي وتابعي، متفقان في الاسم وكنية الأب. ورواية جنادة الأزدي عن النبي ﷺ في سنن النسائي، ورواية جنادة بن أبي أمية، عن عبادة بن الصامت في الكتب الستة. ع. التقريب ص ١٤٢، ينظر تاريخ الثقات للعجلي ص ٩٩، تهذيب الكمال ١٣٣/٥-١٣٥.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن سعيد المصلوب كذبوه، وفيه الحارث بن نبهان متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٢٢٠/٣، رقم ٢١٢٤، من طريق عبد الله بن وهب، عن الحارث بن نبهان به، بلفظ: «لا تجعلوا على العاقلة من قود^(١) معترف شيئاً».
- وأخرجه أبو نعيم في الحلية ١٧٧/٥، من طريق عبد الله بن وهب، به مثل لفظ الطبراني. وقال: غريب من حديث رجاء وجنادة مرفوعاً، تفرد به الحارث عن محمد بن سعيد.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٨٠/٤ وقال: والحارث بن نبهان قال ابن القطان: متروك الحديث. قال عبد الحق في أحكامه: ومحمد بن سعيد هذا أظنه^(٢) المصلوب. قال ابن القطان: وأصاب في شكه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٠١/٦، وقال: رواه الطبراني، وفيه الحارث بن نبهان وهو متروك.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣١/٤، وقال: إسناده واه، فيه محمد بن سعيد المصلوب وهو كذاب، وفيه الحارث بن نبهان وهو منكر الحديث.

الغريب:

- المعترف: هو الذي يُقر على نفسه بما يجب عليه فيه الحد أو التعزير. ينظر النهاية ٢١٧/٣.

(١) في المطبوع: (قول)، وهو خطأ.

(٢) في المطبوع من التعليق المعني ١٧٨/٣ (ما أظنه)، وهو خطأ.

[باب] *

٢٠٠ [٢٧٩] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم، نا عبدالرزاق، عن الثوري، عن أبي قيس، عن هزيل بن شرحبيل قال: قال رسول الله ﷺ: ((المعدن جبار، والبئر جبار، والسائمة جبار، وفي الركاز الخمس، والرجل جبار))، يعني رجل الدابة يقول هدر.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ١٩١.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الثوري: هو سفيان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو قيس عبدالرحمن بن ثروان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما خالف.
- هزيل بن شرحبيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي صدوق ربما خالف، فالإسناد ضعيف. وقد سبق ذكر كلام الدارقطني على هذا الحديث برقم ١٩١.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ١٩١.



* سبق التبويب لهذا الحديث والأحاديث الآتية مثله في الحديث رقم ١٩١ في الحدود.

٢٠١ [٢٨٠] نا عبد الملك بن أحمد الزيات، نا حفص بن عمرو، نا عبد الرحمن بن

مهدي، نا سفيان بإسناده مثله^(١).

٢٠٢ [٢٨١] نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا عبد الله بن أحمد، نا أبي، حدثنا محمد

ابن جعفر، نا شعبة، عن أبي قيس، عن هزيل: أن رسول الله ﷺ قال:

((الرجل جبار)). مرسل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٩٦/٤، رقم ٤٥٩٢، من حديث أبي هريرة ؓ مرفوعاً،
ولفظه: «(الرجل جبار)».

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني مرسلًا.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق المعروف بابن الصواف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله. أحد الأئمة، ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين، وله سبع وسبعون سنة. ع. التقريب ص ٨٤.
- محمد بن جعفر. قد يكون محمد بن جعفر، أبو عبد الله البصري المعروف بغندر، فهو يروي عن شعبة وروى عنه الإمام أحمد. وقد تقدمت ترجمته وهو ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة.
- وقد يكون محمد بن جعفر البزاز، أبو جعفر المدائني. فهو يروي عن شعبة وروى عنه الإمام أحمد وهو صدوق فيه لين من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. م ت. التقريب ص ٤٧٢، ينظر تهذيب الكمال ٥/٢٥.

- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ متقن.
- أبو قيس عبد الرحمن بن ثروان الأودي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما خالف.
- هزيل بن شرحبيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) يريد به ما ذكر قبله برقم ٢٠٠. وهذا الحديث سبق الكلام عليه سنداً ومناً برقم ١٩١.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن جعفر فإن كان غندر فهو ثقة صحيح الكتاب، إلا أن فيه غفلة. وإن كان البزاز فهو صدوق فيه لين. وفيه عبدالرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي صدوق ربما خالف، فالإسناد ضعيف. وهو مرسل.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه ضمن الحديث رقم ١٩١.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة عند أبي داود ١٩٦/٤، رقم ٤٥٩٢. وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وشاهد من حديث عبد الله بن مسعود عند الدارقطني، وسيأتي برقم ٢٠٣.

٢٠٣ [٢٨٢] نا زيد بن محمد بن جعفر، نا أحمد بن عبيد بن إسحاق، نا أبي، نا قيس، حدثني عبدالرحمن بن ثروان، عن هزيل بن شرحبيل، عن عبدالله، عن النبي ﷺ مثله^(١).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٠٢.

نوع الزيادة:

مجهته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ زيد بن محمد بن جعفر. لعله زيد بن محمد بن جعفر بن المبارك، أبو الحسن الكوفي، المعروف بابن أبي الياس. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان صدوقاً. قال محمد بن أحمد بن سفيان الحافظ: كان شيخاً صالحاً صدوقاً، وأقام ببغداد سنين وحدث ثم قدم إلى الكوفة، وكان قد اختلط عقله آخر عمره ووسوس، كتبت عنه شيئاً يسيراً. مات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. ينظر تاريخ بغداد ٤٤٩/٨.

○ أحمد بن عبيد بن إسحاق: لم أقف على ترجمته.

○ عبيد بن إسحاق: لم أقف على ترجمته.

○ قيس بن الربيع. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.

○ عبدالرحمن بن ثروان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما خالف.

○ هزيل بن شرحبيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف لهم على ترجمة، وفيه قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر، وفيه عبدالرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي صدوق ربما خالف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

(١) يريد بمثله ما ورد قبله أي رقم ٢٠٢.

قال البيهقي^(١): روى عن أبي قيس الأودي، عن هزيل بن شرحبيل، عن النبي ﷺ منقطعاً^(٢).
وأسنده قيس بن الربيع عنه بذكر عبد الله فيه، وهو وهم، وقيس لا يحتج به. وروي عن آدم،
عن شعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة^(٣) مرفوعاً، وهو وهم، ولم يتابعه عليه أحد عن
شعبة قاله الدارقطني.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ: «الرجل جبار» عن ابن مسعود رضي الله عنه، وقد سبق تخريجه
مرسلاً عن هزيل برقم ١٩١.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٢٠٢.
- وشاهد مرسل من حديث هزيل بن شرحبيل تقدم برقم ٢٠٢.

(١) السنن الصغير ٣٠٣/٢، رقم ٣٧٥٣.

(٢) كما سبق برقم ٢٠٢.

(٣) كما عند أبي داود ١٩٦/٤، برقم ٤٥٩٢، ينظر رقم ٢٨٤ من السنن وما قاله الدارقطني فيه.

[باب ما جاء في الضمان على البهائم]

٢٠٤ [٢٨٥] نا أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني، نا محمد بن زنجويه، نا أبو النصر التمار، عن أبي جري ح. ونا إسماعيل بن علي، نا محمد بن الفضل بن سلمة، نا أبو نصر التمار، نا أبو جزي، عن السري بن إسماعيل، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين، أو في سوق من أسواقهم فأوطأت بيد أو رجل فهو ضامن)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن يزيد الزعفراني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو النصر التمار: هو عبد الملك بن عبدالعزيز القشيري، النسائي. ثقة عابد، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، وهو ابن إحدى وتسعين سنة. م س. التقريب ص ٣٦٣.
- أبو جزي: نصر بن طريف، القصاب الباهلي. قال أحمد: لا يكتب حديثه. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال يحيى: من المعروفين بوضع الحديث. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. الميزان ٢٥١/٤-٢٥٢، اللسان ١٥٣/٦-١٥٥.
- وجزي: بكسر الجيم. ينظر المؤلف ٤٩١/١، ٤٩٣.
- إسماعيل بن علي الخطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن الفضل بن سلمة، أبو عمر الوصيفي. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة. وقال ابن المنادي: كتب الناس عنه ثم مرّضوه فيما لم يتفق الناس عليه؛ لأنه كان مستوراً معروفاً بالخير. مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٥٣/٣-١٥٤.
- السري بن إسماعيل الهمداني، الكوفي، ابن عم الشعبي. ولي القضاء، وهو متروك الحديث، من السادسة. ق. التقريب ص ٢٣٠.
- الشعبي: هو عامر بن شراحيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو جزئ نصر بن طريف، والسري بن إسماعيل الهمداني، كلاهما متروك الحديث، فكلا الإسنادين ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٤٤/٨، كتاب الأشربة، باب دية الدابة تنفخ برجلها، من طريق أبي نصر التمار، عن جزئ به مثله. وقال: أبو جزئ والسري بن إسماعيل ضعيفان.
- وذكره أيضاً في المعرفة ٤٨٨/٦، وفي الصغير ٣٠٣/٢، رقم ٣٧٥٥.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٦٦/٤، وعزاه للطبراني في الكبير من طريق بقية، عن عيسى بن عبد الله، وقال: ولم أعرف عيسى هذا وبقية مدلس وبقية رجاله ثقات.

شواهد الحديث:

- له شاهد مرسل عند ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٤٩/٩، رقم ٨٠٦٨، عن الشعبي قال: من أوقف دابته في طريق المسلمين أو وضع شيئاً فهو ضامن. وبقسم ٨٠٦٩، عن إبراهيم قال: من ربط دابة في طريق فهو ضامن.

الغريب:

- «فأوطأت»: الوطء في الأصل: الدَّوَسُ بالقدم، وسمي به الغزو والقتل؛ لأن من يطأ على الشيء برجله فقد استقصى في هلاكه وإهانتته. النهاية ٢٠٠/٥.

[باب ما جاء في دية المنقلة]

٢٠٥ [٢٨٦] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا أحمد بن إسماعيل المدني، نا عبدالله بن نافع، نا خالد بن إلياس، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عن الشفاء أم سليمان أن النبي ﷺ استعمل أبا جهم بن غانم^(١) على المغانم يوم حنين، فأصاب رجلاً بقوسه، فشجه منقلة، فقضى فيه رسول الله ﷺ بخمس عشرة فريضة.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٥٧/٨، ٥٨، رقم ٤٨٥٣، من حديث عمرو بن حزم، ضمن حديث طويل ذكر فيه: «وفي المنقلة خمس عشرة من الإبل...».

وعند أبي داود ١٨١/٤، رقم ٤٥٣٤، والنسائي ٣٥/٨، رقم ٤٧٧٨، وابن ماجه ٨٨١/٢، رقم ٢٦٣٨ طرف من الحديث عن عائشة رضي الله عنها وفيه أن النبي ﷺ بعث أبا جهم بن حذيفة مُصَدِّقاً فَلَا جُزْءَ رجل في صدقته، فضربه أبو جهم، فشجه... الحديث. ولم يذكر فيه مقدار دية المنقلة.

نوع الزيادة:

مجيء الزيادة (التي فيها مقدار دية المنقلة) عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نُبَيْه، السهمي، أبو حذافة المدني. راوي الموطأ عن مالك. قال الخطيب وغيره: لم يكن ممن يتعمد الكذب. قال الدارقطني: ضعيف، أدخلت عليه أحاديث في غير الموطأ فرواها. وقال البرقاني: كان الدارقطني حسن الرأي فيه وأمرني أن أخرج حديثه في الصحيح. وقال ابن عدي: حدث عن مالك وغيره بالبواطيل، وامتنع ابن صاعد من التحديث عنه مدة. وقال الذهبي: لم ينقم على أبي حذافة متن، بل إسناد، ولم يكن ممن يتعمد. وقال ابن حجر في "التقريب": سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره. من العاشرة. مات سنة تسع وخمسين ومائتين. ق. تاريخ بغداد ٢٢/٤-٢٤، تهذيب الكمال ٢٢٦/١، الميزان ٨٣/١، التقريب ص ٧٧.

(١) الجهم بن حذيفة بن غانم القرشي العدوي، صحابي من مسلمة الفتحة. ينظر الإصابة ٣٤/٧.

○ عبد الله بن نافع الصائغ، المخزومي، مولا هم، أبو محمد، المدني. قال أبو طالب عن أحمد: لم يكن صاحب حديث كان ضعيفاً فيه. وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: ليس بالحافظ، وهو لين تعرف حفظه وتكر، وكتابه أصح. وقال البخاري: في حفظه شيء، وقال أيضاً: يعرف حفظه وتكر، وكتابه أصح. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة. وقال ابن عدي: هو في رواياته مستقيم الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان صحيح الكتاب، وإذا حدث من حفظه ربما أخطأ. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين. من كبار العاشرة، مات سنة ست ومائتين وقيل بعدها. بخ م ٤. الجرح والتعديل ١٨٣/٥-١٨٤، الثقات لابن حبان ٣٤٨/٨، الكامل لابن عدي ٨٧٨/٢، التهذيب ٥١/٦، ٥٢، التقريب ص ٣٢٦.

○ خالد بن إلياس، أو إلياس، بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة، أبو الهيثم العدوي، المدني، إمام المسجد النبوي. متروك الحديث، من السابعة. ت ق. التقريب ص ١٨٧.

○ أبو بكر بن سليمان بن أبي حثمة، عبد الله بن حذيفة العدوي، المدني. ثقة، عارف بالنسب، من الثالثة. خ م د ت س. التقريب ص ٦٢٣.

○ الشفاء بنت عبد الله بن عبد شمس العدوية القرشية. صحابية لها أحاديث. بخ د س. التقريب ص ٧٤٩.

الحكم على الإسناد:

فيه خالد بن إلياس متروك الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه الطبراني في الكبير ٣١٣/٢٤، رقم ٧٨٨، وفي الأوسط ٥١/١٠، رقم ٩١٠٩، من طريق عبد الله بن نافع، عن خالد بن إلياس به مثله. وقال في الأوسط: لا يروى هذا الحديث عن الشفاء إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد بن إلياس.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٧٥/٤.
- وذكره الهيثمي في مجمع البحرين ٢٩٠/٤، برقم ٢٤٨٥، وقال: لا يروى عن الشفاء إلا بهذا الإسناد، تفرد به خالد.
- وذكره أيضاً في مجمع الزوائد ٢٩٧/٦، ٢٩٨، وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وفيه خالد بن إلياس وهو متروك.

شواهد الحديث:

- متن الحديث في بيان مقدار دية المنقلة له شاهد من حديث عمرو بن حزم، وقد سبق ذكره في أصل الحديث. وله شاهد موقوف عن علي، وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه. وشاهد مرسل عن مكحول وعمرو بن شعيب.
- حديث علي رضي الله عنه:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣١٧/٩، رقم ١٧٣٦٤، والبيهقي في الكبرى ٨٢/٨ بلفظ: «وفي المنقلة خمس عشرة...».
- حديث زيد بن ثابت:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣١٨/٩، رقم ١٧٣٦٥ بلفظ: «وفي المنقلة خمس عشرة...».
- حديث مكحول:
- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٤٨/٩، رقم ٦٨٦٣.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨٢/٨.
- حديث عمرو بن شعيب:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣١٨/٩، رقم ١٧٣٦٩.

الغريب:

- المُنْقَلَة: هي التي تخرج منها صِغار العظام، وتنتقل عن أماكنها. وقيل: هي التي تنقل العظم: أي تكسره. النهاية ١١٠/٥، ينظر المغني ٦٤٥/٩.

[باب ما جاء في قطع اليدين والرجلين من السارق يسرق مزاراً]

٢٠٦ [٢٨٩] نا الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي، نا العباس بن عبيد الله بن يحيى الرهاوي، نا محمد بن يزيد بن سنان، نا أبي، نا هشام بن عروة، عن محمد ابن المنكر، عن جابر بن عبد الله قال: أتى رسول الله ﷺ بسارق فقطع يده، ثم أتى به قد سرق فقطع رجله، ثم أتى به قد سرق فقطع يده، ثم أتى به قد سرق فقطع رجله، ثم أتى به قد سرق فأمر به فقتل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٤٢/٤، رقم ٤٤١٠، والنسائي ٩٠/٨، رقم ٤٩٧٨، من حديث جابر بن عبد الله قال: جيء بسارق إلى النبي ﷺ فقال: «اقتلوه»، فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق، فقال: «اقطعوه»، قال: فقطع، ثم جيء به الثانية فقال: «اقتلوه»، فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق، قال: «اقطعوه»، قال: فقطع، ثم جيء به الثالثة فقال: «اقتلوه»، فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق، قال: «اقطعوه»، ثم أتى به الرابعة فقال: «اقتلوه»، فقالوا: يا رسول الله، إنما سرق، قال: «اقطعوه»، فأتى به الخامسة فقال: «اقتلوه»، قال جابر: فانطلقنا به فقتلناه، ثم اجتزناه فألقيناه في بئر ورمينا عليه الحجارة. وعند النسائي ٨٩/٨، ٩٠، رقم ٤٩٧٧، من حديث الحارث بن حاطب بنحو لفظ حديث جابر السابق.

نوع الزيادة:

زيادة تفسيرية حيث بينت رواية الدارقطني أن القطع أولاً لليد، ثم الرجل، ثم اليد الأخرى، وبعدها الرجل الأخرى ...

رجال الإسناد:

- الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.
- العباس بن عبيد الله بن يحيى الرهاوي: لم أقف على ترجمته.

○ محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو عبد الله بن أبي فروة الرهاوي. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: ليس بشيء هو أشد غفلة من أبيه مع أنه كان رجلاً صالحاً لم يكن من أحلاس الحديث صدوق، وكان يرجع إلى ستر وصلاح، وكان النفيلي يرضاه. وقال البخاري: أبو فروة مقارب الحديث، إلا أن ابنه محمداً يروي عنه منكير. وقال الآجري عن أبي داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التهذيب": قال الترمذي: لا يتابع على روايته وهو ضعيف. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال مسلمة: ثقة. وكذا الحاكم وثقه فيما رواه عنه مسعود. وقال في "التقريب": ليس بالقوي. من التاسعة، مات سنة عشرين ومائتين. عس. التهذيب ٥٢٤/٩-٥٢٥، التقريب ص ٥١٣.

○ يزيد بن سنان بن يزيد التميمي، أبو فروة الرهاوي. ضعيف، من كبار السابعة، مات سنة خمس وخمسين ومائة، وله ست وسبعون. ت. ق. التقريب ص ٦٠٢، ينظر التهذيب ٣٣٦-٣٣٥/١١.

○ هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، ثقة فقيه ربما دلس.

○ محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن سنان ضعيف، وابنه محمد يروي عنه منكير، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٧٢/٨، كتاب السرقة، باب السارق يعود فيسرق ثانياً وثالثاً ورابعاً، من طريق مصعب بن ثابت، عن محمد بن المنكدر، عن جابر فذكره.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٦٨/٤، وعزاه إلى الدارقطني وقال: فيه محمد بن يزيد بن سنان قال الدارقطني: هو ضعيف.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة عند الدارقطني، وسيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢٠٩.
- وله شاهد من حديث الحارث بن حاطب اللخمي، وعبد الله بن زيد الجهني.
- حديث الحارث بن حاطب اللخمي:
- أخرجه النسائي ٨/٨٩، ٩٠، رقم ٩٧٧٤، نحو لفظ أبي داود المذكور في أصل الحديث، وفي السنن الكبرى ٤/٣٤٨، رقم ٧٤٧٠، نحوه.
- والحاكم في المستدرک ٤/٣٨٢، نحو لفظ أبي داود. وقال هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وقال الذهبي: بل منكر.
- حديث عبد الله بن زيد الجهني:
- أخرجه أبو نعيم في الحلية ٢/٦، ترجمة رقم ٩١. وقال: تفرد به حزام وهو من الضعف بالخل العظيم.

٢٠٧ [٢٩٠] نا ابن الصواف، نا محمد بن عثمان، حدثني عمي القاسم، نا عائذ بن حبيب، عن هشام بن عروة، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ نحوه^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكره برقم ٢٠٦.

رجال الإسناد:

- ابن الصواف: هو محمد بن أحمد بن الحسن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة، أبو جعفر العبسي، الكوفي الحافظ. وثقه صالح جزرة. وقال ابن عدي: لم أر له حديثاً منكراً، وهو على ما وصف لي عبدان لا بأس به. وأما عبد الله بن أحمد ابن حنبل فقال: كذاب. وقال ابن خراش: كان يضع الحديث. وقال الدارقطني: يقال إنه أخذ كتاب غير محدث. وقال البرقاني: لم أزل أسمعهم يذكرون أنه مقدوح فيه. قال أبو نعيم بن عدي: رأيت كلاً منه ومن مطين يحط أحدهما على الآخر. وقال ابن عقدة: سمعت عبد الله بن أسامة الكلبي، وإبراهيم بن إسحاق الصواف، وداود بن يحيى يقولون: محمد بن عثمان كذاب، وزادنا داود: قد وضع أشياء على قوم ما حدثوا بها قط. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال مسلمة بن قاسم: لا بأس به، كتب الناس عنه، ولا أعلم أحداً تركه. مات سنة سبع وتسعين ومائتين. الميزان ٣/٦٤٢، ٦٤٣، اللسان ٥/٢٨٠، ٢٨١.
- القاسم بن محمد بن أبي شيبة العبسي، أخو الحافظين أبي بكر وعثمان. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف. وقال العجلي: ضعيف. وقال الساجي: متروك الحديث يحدث بمناكير. وقال الخليلي: ضعفه وتركوا حديثه. الثقات لابن حبان ٩/١٨، اللسان ٤/٦٥٤، ٥٦٦.

- عائذ بن حبيب بن الملاح، أبو أحمد الكوفي، ويقال أبو هشام. صدوق رمي بالتشيع، من التاسعة. س. ق. التقريب ص ٢٨٩. ينظر التهذيب ١٤/٩٥.
- هشام بن عروة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما دلس.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) يريد به ما ورد قبله برقم ٢٠٦.

الحكم على الإسناد:

فيه القاسم بن أبي شيبة ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٠٦.

٢٠٨ [٢٩١] نا أبوبكر الأبهري، نا محمد بن خريم، نا هشام بن عمار، نا سعيد بن يحيى، نا هشام بن عروة بإسناده مثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٠٦.

رجال الإسناد:

- أبوبكر الأبهري: هو محمد بن عبد الله بن محمد بن صالح، أبوبكر الفقيه المالكي الأبهري. ترجم له الخطيب وقال: ذكره ابن أبي الفوارس فقال: كان ثقة أميناً مستوراً، وانتهت إليه الرياسة في مذهب مالك. مات سنة خمس وسبعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٥/٤٦٢، ٤٦٣.
- محمد بن خريم بن محمد بن عبد الملك بن مروان، أبوبكر العقيلي. قال فيه الذهبي: الإمام احدث الصدوق مسند دمشق. مات سنة ست عشرة وثلاثمائة. السير ١٤/٤٢٨، ٤٢٩.
- هشام بن عمار بن نصير السلمى، أبو الوليد الدمشقي، الخطيب. صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، من كبار العاشرة، وقد سمع من معروف الخياط، لكن معروف ليس بثقة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين على الصحيح، وله اثنتان وتسعون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥٧٣، ينظر تهذيب الكمال ٣٠/٢٤٢.
- سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي، أبو يحيى الكوفي، نزيل دمشق، لقبه سعدان. صدوق وسط، وماله في البخاري سوى حديث واحد، من التاسعة، مات قبل المائتين. خ س ق. التقريب ص ٢٤٢.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما دلس.

الحكم على الإسناد:

فيه هشام بن عمار بن نصير صدوق، كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٠٦.

(١) يريد به ما ورد قبله برقم ٢٠٦.

٢٠٩ [٢٩٢] ثنا محمد بن الحسن المقرئ، نا أحمد بن العباس، نا إسماعيل بن سعيد، أنا الواقدي، عن ابن أبي ذئب، عن خالد بن سلمة أراه عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((إذا سرق السارق فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله، فإن عاد فاقطعوا يده، فإن عاد فاقطعوا رجله)).

كذا قال خالد بن سلمة، وقال غيره: عن خاله الحارث، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٠٦.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر. وفيه بيان أن القطع لليد ثم الرجل ثم اليد ثم الرجل.

رجال الإسناد:

○ محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي، ثم البغدادي، أبو بكر النقاش المقرئ المفسر. أثنى عليه أبو عمرو الداني ولم يخبره. وقال طلحة بن محمد الشاهد: كان النقاش يكذب في الحديث، والغالب عليه القصص. وقال البرقاني: كل حديث النقاش منكر. وقال الخطيب: في أحاديثه مناكير بأسانيد مشهورة. وقال البرقاني: ليس في تفسيره حديث صحيح. ووهاه الدارقطني. مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢/٢٠١-٢٠٥، الميزان ٣/٥٢٠، اللسان ٥/١٣٢.

○ أحمد بن العباس الطبري، كما هو عند الدارقطني في الإسناد رقم ١٦٢، في الحدود، وفي تاريخ جرجان عند ترجمة إسماعيل بن سعيد ذكر فيمن روى عنه أحمد بن العباس العدوي وأخوه إسحاق بن العباس الإستراباذيون، ولم أقف على ترجمة أحدهما.

○ أحمد بن العباس الإستراباذي، صاحب المسجد المنسوب إليه، كان فقيهاً ثقة من أهل الرأي، وله آبار باستراباذ، روى عن أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، وروى عنه الحسين بن بندار وجعفر بن أحمد بن شهريل. تاريخ جرجان ص ٥١١.

○ إسماعيل بن سعيد الكسائي الشَّالنجي الطبري، أبو إسحاق. صنف كتباً كثيرة، منها كتاب "البيان" وغيره. سئل الإمام أحمد عنه فقال: رحم الله أبا إسحاق كان من الإسلام بمكان كان من أهل العلم والفضل. وقال الحسن بن علي: كان أوثق من كتبت عنه. مات سنة ثلاثين ومائتين وقيل سنة ست وأربعين ومائتين. الجرح والتعديل ١٧٣/٢، ١٧٤، تاريخ جرجان ص ٤١٤-٤١٣. الشالنجي: بفتح الشين المعجمة، واللام، بينهما الألف، وسكون النون، وفي آخرها الجيم. هذه النسبة إلى بيع الأشياء من الشعر. الأنساب ٣٨٣/٣.

○ الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو مزكوك.
○ ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ خالد بن سلمة بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي، الكوفي، المعروف بالفأفأ. قال أحمد وابن معين وابن المديني: ثقة. وكذا قال ابن عمار ويعقوب بن شيبه والنسائي. وقال أبو حاتم: شيخ يكتب حديثه. وقال ابن عدي: هو في عداد من يجمع حديثه ولا أرى بروايته بأساً. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق رمي بالإرجاء والنصب، من الخامسة، قتل سنة اثنتين وثلاثين بواسط لما زالت دولة بني أمية. بخ م ٤. التهذيب ٩٥-٩٦، التقريب ص ١٨٨.

○ أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الحسن المقرئ منكر الحديث وواه الدارقطني، وفيه الواقدي مزكوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

• أخرجه الشافعي، ينظر مختصر المزني ٢٧٩/٩، كتاب السرقة، باب قطع اليد والرجل في السرقة. قال الشافعي: أخبرنا بعض أصحابنا، عن محمد بن عبدالرحمن، عن الحارث بن عبدالرحمن، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال في السارق: «إن سرق فاقطعوا يده، ثم إن سرق فاقطعوا رجله».

- وذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٣٢٢/١، رقم ١٢٧٥.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٦٨/٣، ٣٧٢. وقال: والواقدي فيه مقال.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٦٨/٤، وقال: رواه الدارقطني وفي إسناده الواقدي.

شواهد الحديث:

للمتن شواهد تقدمت برقم ٢٠٦.

[باب ما جاء في بيان القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده]

٢١٠ [٣٠٩] نا محمد بن مخلد، نا محمد بن هارون الفلاس، نا سليمان بن حرب، نا أبو هلال الراسبي، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ قطع في شيء قيمته خمسة دراهم. قال أبو هلال: فقالوا لي: إن ابن أبي عروبة يقول: هو عن أنس، عن أبي بكر الصديق، قال: فلقيت هشاماً الدستوائي فذكرت ذلك له، فقال هو عن قتادة، عن أنس، عن النبي ﷺ. قال أبو هلال: فإن لم يكن عن أنس، عن النبي ﷺ، فهو عن النبي ﷺ أو عن أبي بكر الصديق ؓ.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٨/٨٢، رقم ٤٩٤٢، من حديث عبد الله بن مسعود أن النبي ﷺ قطع في قيمة خمسة دراهم، ٨/٧٦، برقم ٤٩٠٦، من حديث ابن عمر قال: قطع رسول الله ﷺ في مِجَنٍّ قيمته خمسة دراهم.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن هارون، أبو جعفر الفلاس المخرمي يلقب شَيْطًا. كان من المذكورين بالمعرفة والحفظ. قال ابن أبي حاتم: سمعت منه ببغداد، وهو من الحفاظ الثقات. وقال الدارقطني: كان من الحفاظ للمسند والمقطوع. وقال أيضاً: ثقة حافظ. وقال ابن المنادي: كان من الحفاظ سيما للمقطوع. مات سنة خمس وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣/٣٥٣، ٣٥٤.
- سليمان بن حرب الأزدي الواشحي، البصري، قاضي مكة. ثقة إمام حافظ، من التاسعة. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة. ع. التقريب ص ٢٥٠.

- أبو هلال الراسبي: هو محمد بن سليم البصري. قيل كان مكفوفاً. قال ابن معين: صدوق، وقال مرة: ليس به بأس، وليس بصاحب كتاب. وقال ابن أبي حاتم: أدخله البخاري في الضعفاء. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة ولم يكن له كتاب. وقال النسائي: ليس بالقوي وقال ابن سعد: فيه ضعف. وقال أحمد بن حنبل: يحتمل في حديثه، إلا أنه يخالف في قتادة وهو مضطرب الحديث. وقال الساجي: روى عنه حديث منكر. وقال البزار: احتمل الناس حديثه وهو غير حافظ. وقال ابن عدي -بعد أن ذكر له أحاديث كلها أو عامتها غير محفوظة-: وله غير ما ذكرت، وفي بعض رواياته ما لا يوافقه عليه الثقات، وهو ممن يكتب حديثه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين، من السادسة. مات في آخر سنة سبع وستين ومائة، وقيل قبل ذلك. خت ٤. التهذيب ٩/١٩٥، ١٩٦، التقريب ص ٤٨١.
- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هلال الراسبي صدوق فيه لين. وقال الإمام أحمد: يخالف في قتادة وهو مضطرب الحديث، وهو هنا عن قتادة. وقد شك فيه فقال: فإن لم يكن عن أنس، عن النبي ﷺ، فهو عن النبي ﷺ، أو عن أبي بكر الصديق ﷺ. فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٤/٢٦٢، رقم ٣٤٦٢، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس أن النبي ﷺ قطع في مجنّ ثمنه خمسة دراهم. قال الطبراني: لم يرفعه عن سعيد إلا عبدة.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٨/٢٦٠، كتاب السرقة، باب ما جاء عن الصحابة ﷺ، فيما يجب به القطع. من طريق سعيد عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ قطع في مجنّ ثمن خمسة دراهم. وأن أبا بكر ﷺ قطع في مجنّ ثمن خمسة دراهم. كذا قال واخفوط من حديث سعيد بن أبي عروبة.
- وأخرجه أيضاً من طريق موسى وشيبان، عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس قال: قطع رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ﷺ في مجنّ. قلت: كم كان يساوي قال: خمسة دراهم. لفظ حديث شيبان، وفي رواية موسى قال أبو هلال: حفظي أن رسول الله ﷺ قطع يد سارق في مجنّ. قال قلنا يا أبا حمزة كم كان يساوي ذاك المجنّ قال: خمسة دراهم.

- ومن طريق سليمان بن حرب عن أبي هلال، عن قتادة، عن أنس: أن النبي ﷺ قطع في مجن خمسة دراهم أو أربعة دراهم. فلقيت سعيد بن أبي عروبة فقال: هو عن أبي بكر الصديق ﷺ: فلقيت هشام بن أبي عبد الله فقال: هو عن النبي ﷺ وإلا فهو عن أبي بكر. فكأنه شك فيه، والصحيح أنه عن أبي بكر ﷺ. وأخرجه موقوفاً على أبي بكر ﷺ:
- النسائي في المجتبى ٧٧/٨، رقم ٤٩١٢، وفي الكبرى ٣٣٦/٤، برقم ٧٣٩٩، كتاب قطع السارق، باب القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده، من طريق سفيان، عن شعبة، عن قتادة، عن أنس قال: قطع أبو بكر الصديق ﷺ في مجن قيمته خمسة دراهم. قال النسائي: هذا الصواب.
- وأشار النسائي إلى الاختلاف كما عند الدارقطني، وصوب أنه من فعل أبي بكر الصديق ﷺ وهي رواية^(١) شعبة عن قتادة قال: سمعت أنساً يقول سرق رجل مجناً على عهد أبي بكر فقوم خمسة دراهم فقطع. ٣٣٦/٤، برقم ٧٤٠٠.
- والبيهقي في الكبرى ٢٦٠/٨، كتاب السرقة، باب ما جاء عن الصحابة ﷺ فيما يجب به القطع، من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن أنس بن مالك: أن أبا بكر ﷺ قطع في مجن ثمنه خمسة دراهم أو أربعة دراهم. شك سعيد.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عبد الله بن مسعود وابن عمر عند النسائي، وقد سبق ذكرهما في أصل الحديث:
- وأخرج حديث ابن عمر أيضاً في الكبرى ٣٣٥/٤، برقم ٧٣٩٣. وله شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص:
- أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٣٩/٦، رقم ٥٩٤٢، ٥٩٤٣.

(١) صرح فيها قتادة بالسماع فانتفى بذلك تدليس، والله أعلم.

[باب ما جاء في النهي عن كسر عظم الميت]

٢١١ [٣١٢] نا ابن مبشر، نا أحمد بن المقدام، نا محمد بن بكر، نا ابن جريج، نا سعد ابن سعيد أخو يحيى بن سعيد: أن عمرة بنت عبد الرحمن حدثته، عن عائشة أنها سمعت النبي ﷺ يقول: ((إن كسر عظم الميت ميتاً، مثل كسره حياً في الإثم)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢١٣/٢١٢/٣، رقم ٣٢٠٧، وابن ماجه ٥١٦/١ رقم ١٦١٦، من حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسره حياً». وعند ابن ماجه ٥١٦/١، رقم ١٦١٧، من حديث أم سلمة عن النبي ﷺ قال: «كسر عظم الميت ككسر عظم الحي في الإثم».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة لفظ «في الإثم»، الثاني: مجيئه بتمامه عن صحابي آخر.

رجل الإسناد:

- ابن مبشر: هو علي بن عبد الله أبو الحسن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث، أبو الأشعث العجلي، البصري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن بكر بن عثمان البرساني، أبو عثمان البصري. قال الإمام أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين: كان والله ظريفاً صاحب أدب. وقال مرة: ثقة. وقال أبو داود والعجلي: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو حاتم: شيخ محله الصدق. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن قانع: كان ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق قد يخطئ، من التاسعة. مات سنة أربع ومائتين. ع. التهذيب ٧٨/٧٧/٩، التقريب ص ٤٧٠.
- والبرساني: بضم الباء الموحدة، وسكون الراء، وبعدها السين المهملة، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى بني برسان، وهو بطن من الأزد. الأنساب ٣٢١/١.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن العزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.

○ سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري، أخو يحيى. قال الأمام أحمد: ضعيف، وكذا قال ابن معين في رواية. وقال في رواية أخرى: صالح. وقال النسائي ليس بالقوى. وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة تقرب من الاستقامة، ولا أرى بحديثه بأساً بمقدار ما يرويه. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ، من الرابعة. مات سنة إحدى وأربعين ومائة. التهذيب ٤٧٠/٣، التقريب ص ٢٣١.

○ عمرة بنت عبدالرحمن الأنصاري. تقدمت الترجمة لها، وهي ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن بكر بن عثمان البرساني صدوق قد يخطئ، وفيه سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذه الزيادة عن عائشة سوى الدارقطني.

وأخرجه دون الزيادة:

- أبو داود وابن ماجه كما سبق في أصل الحديث.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٤٤٤/٣، رقم ٦٢٥٦، ٦٢٥٧، من طريق ابن جريج وداود بن قيس، عن سعد بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: «كسر عظام الميت ككسرها حياً»، ومن طريق سفيان الثوري عن حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة به مرفوعاً، فذكره ثم قال: قال سفيان: يرون أن ذلك أثم.
- والبيهقي في الكبرى ٥٨/٤، كتاب الجنائز، باب من كره أن يحفر له قبر غيره ... من طريق عبدالرزاق به نحوه. ومن طريق سفيان، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة به نحوه.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أم سلمة سبق ذكره في أصل الحديث. قال البوصيري^(١): هذا إسناد فيه عبداً لله بن زياد مجهول، ولعله عبداً لله بن زياد بن سمعان المدني أحد المتروكين.

٢١٢ [٣١٣] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم بن عباد، نا عبد الرزاق، أنا ابن جريج وداود بن قيس وأبو بكر بن محمد، عن سعد بن سعيد أخي يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن كسر عظم الميت ميتاً، مثل كسره حياً)). يعني في الإثم.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق برقم ٢١١.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم بن عباد الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الرزاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- داود بن قيس الفراء الدبّاع، أبو سليمان القرشي مولا هم، المدني. ثقة فاضل، من الخامسة. مات في خلافة أبي جعفر. خت م ع. التقريب ص ١٩٩، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٩/٨.
- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، النجاري. المدني القاضي، اسمه وكنيته واحد. وقيل إنه يكنى أبا محمد، ثقة عابد، من الخامسة. مات سنة عشرين ومائة، وقيل غير ذلك. ع. التقريب ص ٦٢٤، ينظر تهذيب الكمال ١٣٧/٣٣.
- سعد بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق سيئ الحفظ.
- عمرة بنت عبد الرحمن الأنصاري. تقدمت ترجمتها، وهي ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه سعد بن سعيد الأنصاري صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أم سلمة سبق ذكره في أصل الحديث ٢١١.

[باب ما جاء في حد السرقة]

٢١٣ [٣٣٤] نا عبد الله بن محمد بن سعيد المقرئ، نا محمد بن إشكاب، نا أبو عتاب الدلال، نا مختار بن نافع، نا أبو حيان التيمي، عن أبيه، عن علي عليه السلام: أن رسول الله ﷺ قطع في بيضة من حديد، قيمتها إحدى وعشرون درهما.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن سعيد بن زياد، أبو محمد المقرئ، المعروف بابن الجمال. ترجم له الخطيب وقال: قال محمد بن علي بن الفتح: سمعت أبا الحسن الدارقطني ذكر أبا محمد بن الجمال فقال: كان من الثقات. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠/١٢٠.
- محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري، أبو جعفر بن إشكاب، البغدادي الحافظ. صدوق، من الحادية عشرة. مات سنة إحدى وستين ومائتين. خ د س. التقريب ص ٤٧٤.
- أبو عتاب الدلال، سهل بن حماد، البصري. صدوق، من التاسعة. مات سنة ثمان وثمانين ومائتين، وقيل قبلها. م ٤. التقريب ص ٢٥٧.
- مختار بن نافع التيمي. تقدمت ترجمته، وهو منكر الحديث.
- أبو حيان التيمي، هو يحيى بن سعيد بن حيان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن يحيى التيمي. تقدمت ترجمته، وثقه العجلي وابن حبان وقال الذهبي: لا يكاد يعرف.

الحكم على الإسناد:

فيه مختار بن نافع التيمي منكر الحديث، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢/٢٢٠، رقم ١٥٥٩، كتاب الحدود، باب حد السرقة من طريق سهل بن حماد أبو عتاب، عن المختار بن نافع به مثله.

وقال البزار: هكذا حدثناه محمد بن مرزوق، ورواه غيره عن المختار عن أبي مطر، عن علي ابن أبي طالب.

- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٤٣٧/٦ من طريق المختار بن نافع به مثله.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٧٤/٦ وعزاه إلى البزار وقال: وفيه المختار بن نافع وهو ضعيف.
- وأخرجه موقوفاً على علي:
- عبدالرزاق في مصنفه ٢٣٧/١٠، برقم ١٨٩٧٥ وفيه أنه ﷺ قطع في بيضه من حديد.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٤٧٠/٩، برقم ٨١٣٨ وفيه أنه ﷺ قطع يد سارق في بيضة حديد ثمنها ربع دينار^(١).
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٠/٨، وفي السنن الصغير ٢٤٩/٢، رقم ٣٥٣٧ بلفظ ابن أبي شيبة.

شواهد الحديث:

- القطع في ربع دينار فصاعداً، ورد في الصحيحين عن عائشة ﷺ:
- فأخرجه البخاري، ينظر الفتح ٩٦/١٢، رقم ٦٧٨٩ قال النبي ﷺ: «تقطع اليد في ربع دينار فصاعداً».
- ومسلم ١٣١٢/٣-١٣١٣، رقم ١٦٨٤ نحوه.

الغريب:

- بيضة من حديد: هي الخُوذة. ينظر النهاية ١٧٢/١، لسان العرب ٥٥٢/١.

(١) ربع الدينار يساوي درهمين ونصف؛ لأن الدينار يساوي عشرة دراهم كما في الحديث الذي رواه النسائي (٨٣/٨) رقم (٤٩٤٧). ولفظه: «كان ثمن الجن على عهد رسول الله ﷺ ديناراً أو عشرة دراهم»، والجن هو الزنس. ينظر النهاية ٣٠١/٤.

[باب ما جاء فيمن تطبب بغير علم فأصاب نفساً فما دونها]

٢١٤ [٣٣٦] نا محمد بن عبدالله بن إبراهيم، نا محمد بن بشر بن مطر، نا محمد بن عبدالرحمن بن سهم، نا الوليد بن مسلم، نا عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ : ((من تطبب ولم يكن بالطب معروفاً، فأصاب نفساً فما دونها فهو ضامن)).

لم يسنده عن ابن جريج غير الوليد بن مسلم، وغيره يرويه عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب مراسلاً عن النبي ﷺ.

أصل الحديث:

للهديث أصل عند أبي داود ١٩٥/٤ برقم ٤٥٨٦، والنسائي ٥٢/٨، ٥٣ برقم ٤٨٣١، وابن ماجه ١١٤٨/٢ برقم ٣٤٦٦، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: ((من تطبب ولا يعلم منه طب فهو ضامن)).

نوع الزيادة:

زيادة «فأصاب نفساً فما دونها».

رجال الإسناد:

- محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن بشر بن مطر، أبو بكر الوراق. وهو أخو خطاب بن بشر. قال إبراهيم الحربي: أخو خطاب صدوق لا يكذب. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة خمس وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٩٠/٢.
- محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الوليد بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وهو من مدلسي المرتبة الرابعة.
- عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج ثقة إلا أنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع. فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٤١/٨، كتاب قتال أهل البغي، باب ما جاء فيمن تطبب بغير علم... من طريق محمد بن عبدالرحمن بن سهم به مثله.
- وقال: كذا رواه جماعة عن الوليد بن مسلم ورواه محمود بن خالد، عن الوليد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن جده، عن النبي ﷺ لم يذكر أباه.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عبدالعزيز بن عمر بن عبدالعزيز، عن بعض الوفد الذين قدموا على أبيه أخرجه أبو داود ١٩٥/٤، رقم ٤٥٨٧، ولفظه: «أبما طيب تطبب على قوم لا يعرف له تطبب قبل ذلك فأعنت^(١) فهو ضامن». قال عبدالعزيز: أما إنه ليس بالنعت^(٢) إنما هو قطع العروق والبط والكلي.

تعليق:

- قال الخطابي: لا أعلم خلافاً في المعالج إذا تعدى فتلف المريض كان ضامناً والمتعاطي علماً أو عملاً لا يعرفه متعدي، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود؛ لأنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض. وجناية الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته. أ. هـ. معالم السنن بهامش مختصر أبي داود ٣٧٨/٦-٣٨١.
- وقال الصنعاني في سبل السلام ٥٠٨/٣: هذا الحديث دليل على تضمين المتطبيب ما أتلّفه من نفس فما دونها سواء أصاب بالسراية^(٣) أو بالمباشرة وسواء كان عمداً أو خطأ، والمتطبيب هو من ليس له خبره بالعلاج. أ. هـ.

(١) أعنت: أي أضر المريض وأفسده. النهاية ٣٠٧/٣.

(٢) النعت: ما يصفه الطبيب للمريض فيستعمله. فيحدث منه ضرر فلا يضمّنه الطبيب. أما إذا قطع الطبيب عرقاً أو بط

موضعاً أو كواه فإنه يضمّنه. ينظر مختصر أبي داود ٣٨١/٦، هامش رقم (١).

(٣) السراية: هي تعدي أثر الجرح. ينظر المصباح المنير ٢٧٥/١.

[باب ما جاء في إقامة الحدود على الإمام]

٢١٥ [٣٤٠] نا يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا يعقوب بن شيبه، حدثني
 معلى بن منصور، نا أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس، عن عبد الله
 ابن أبي بكر، عن عباد بن تميم، عن عمه - وكان قد شهد بدرًا: أن رسول
 الله ﷺ قال: ((إذا زنت الأمة فاجلدوها، ثم إذا زنت الأمة فاجلدوها، ثم إذا
 زنت فاجلدوها، ثم بيعوها ولو بضعير)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث أبي هريرة، وزيد بن خالد الجهني، وعائشة رضي الله عنها، وهي
 مذكورة في الشواهد. ولفظه عند مسلم: أن رسول الله ﷺ سئل عن الأمة إذا زنت ولم
 تحصن؟ قال: ((إن زنت فاجلدوها. ثم إن زنت فاجلدوها. ثم إن زنت فاجلدوها. ثم بيعوها
 ولو بضعير)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي صاحب "المسند" الكبير. وثقه
 أبوبكر الخطيب وغيره. مات سنة اثنتين وستين ومائتين تاريخ بغداد ٢٨١/١٤، ٢٨٣، السير
 ٤٧٦/١٢، ٤٧٩.
- معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى. ثقة سني فقيه طلب للقضاء فامتنع، أخطأ من زعم أن أحمد
 رماه بالكذب، من العاشرة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين على الصحيح. ع. التقريب ص ٥٤١.
- أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني، القاضي. ثقة، من
 الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة وهو ابن سبعين سنة. ع. التقريب ص ٢٩٧، ينظر
 تهذيب الكمال ٣٤٩/١٤، ٣٥٢.

- عباد بن تميم بن غزيرة الأنصاري المازني، المدني. ثقة، من الثالثة، وقد قيل إن له رؤية. وفي ابن ماجه من طريق عبد الله بن أبي بكر ابن حزم: عن عباد بن تميم، عن أبيه، عن عمه، في الاستسقاء، والصواب: سمعت عباد بن تميم يحدث أبي عن عمه، واسم عمه: عبد الله بن زيد ابن عاصم، وهو أخو أبيه لأمه. ع. التقريب ص ٢٨٩.
- عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، أبو محمد. صحابي شهير، روى صفة الوضوء وغير ذلك، ويقال: إنه هو الذي قتل مسيلمة الكذاب، واستشهد بالحررة سنة ثلاث وستين. ع. التقريب ص ٣٠٤.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس صدوق يهمل، فالإسناد ضعيف ويرتقي بشواهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٥٩/١٤، رقم ١٧٩٤٠، من طريق معلى بن منصور، عن أبي أويس به مثله.
- أخرجه النسائي في الكبرى ٢٩٨/٤، كتاب الرجم، حد الزاني البكر، رقم ٧٢٣٨. من طريق المعلى بن منصور، عن أبي أويس به مثله.
- وقال النسائي: أبو أويس ضعيف.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني وعائشة رضي الله عنهن.
- حديث أبي هريرة وزيد بن خالد:
- أخرجه البخاري، الفتح ٣٦٩/٤، رقم ٢١٥٢، ٢١٥٣، ٢١٥٤ ولفظه: «إذا زنت الأمة فتيين زناها فليجلدها ولا يشرب، ثم إن زنت فليجلدها ولا يشرب، ثم إن زنت الثالثة فليبيعها ولو بجبل من شعر». وفي رواية: «إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فاجلدوها، ثم إن زنت فبيعوها ولو بضعير».
- ومسلم ١٣٢٨-١٣٢٩، رقم ١٧٠٣، ١٧٠٤ نحوه.
- وأبو داود ١٦٠/٤، رقم ٤٤٦٩، ٤٤٧٠، ٤٤٧١ نحوه.

-
- والترمذي ٤٠/٤، رقم ١٤٣٣ نحوه.
 - وابن ماجه ٨٥٧/٢، رقم ٢٥٦٥ نحوه.
 - حديث عائشة:
 - أخرجه ابن ماجه ٨٥٧/٢، رقم ٢٥٦٦ نحوه.

الغريب:

بضفير: أي حبل مفتول من شعر. النهاية ٩٣/٣.

[باب ما جاء في أن القاتل لا يرث]

٢١٦ [٢٥٨] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا إسحاق بن إبراهيم، نا عبدالرازق، عن محمد بن يحيى، عن عبدالرحمن بن حرملة: أنه سمع رجلاً من جذام يحدث، عن رجل منهم يقال له عدي، أنه رمى امرأة له بحجر، فماتت، فتبع رسول الله ﷺ بتبوك فقص عليه أمره فقال له رسول الله ﷺ: ((تعقلها ولا ترثها)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم الدبري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرازق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى: لم أعرفه.
- عبدالرحمن بن حرملة بن عمرو بن سَنة الأسلمي، أبو حرملة المدني. قال ابن معين: صالح. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال يخطئ. قال محمد بن عمر: كان ثقة كثير الحديث. وقال الساجي: صدوق يهيم في الحديث. وقال ابن عدي: لم أر في حديثه حديثاً منكراً. ونقل ابن خلفون عن ابن غير أنه وثقه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ، من السادسة مات سنة خمس وأربعين ومائة. م ٤. التهذيب ١٦١/٦، التقريب ص ٣٣٩.
- عدي بن زيد الجُدّامي، صحابي، له حديث. د. التقريب ص ٣٨٨.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته، وفيه راوٍ لم يسم، وفيه عبدالرحمن بن حرملة صدوق ربما أخطأ فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرازق في المصنف ٤٠٧/٩، برقم ١٧٨٠٢، من طريق محمد بن يحيى، عن عبدالرحمن بن حرملة به مثله.
- أبو يعلى الموصلي في المسند ٢٦٥/١٢-٢٦٦، برقم ٦٨٥٩، من طريق وهيب، عن عبدالرحمن بن حرملة به أطول منه.
- والطبراني في المعجم الكبير ١١٠/١٧، ١١١، برقم ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، من طرق عن عبدالرحمن بن حرملة به مثله.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٩/٦، كتاب الفرائض، باب لا يرث القاتل، من طريق حفص ابن ميسره، عن عبدالرحمن بن حرملة به، وذكر نحو القصة إلى أن قال: فقال له: «اعقلها ولا ترثها».
- وأخرجه ابن الأثير في أسد الغابة ٧/٤، ١١، رقم الترجمة ٣٦٠٩، ٣٦١١، من طريق حفص ابن ميسرة الصنعاني، عن عبدالرحمن بن حرملة به، وساق الحديث بنحوه مع زيادة في آخره. وفي ص ١٢، رقم ٣٦٠٨ بلفظ مقارب له.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٩٨/٣-٩٩، وعزاه إلى الطبراني في الكبير، وقال: وفيه رجل لم يُسم، وذكره أيضاً في ٢٣٠/٤، وقال: رواه أبو يعلى بطوله والطبراني باختصار ورجاله رجال الصحيح، إلا أن فيه راوٍ لم يسم.
- وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٤٤٦/١، برقم ١٤٩١.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث عمر، وابن عباس وأبي هريرة وجابر بن زيد وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده. وأيضاً آثار عن علي وزيد وعبدالله رضي الله عنه.
- حديث عمر رضي الله عنه:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٠٢/٩، ٤٠٣، برقم ١٧٧٨١، ١٧٧٨٣ ولفظه سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ليس لقاتل شيء». وفي لفظ آخر: «ميراث».
- حديث ابن عباس رضي الله عنه:
- أخرجه عبدالرازق في مصنفه ٤٠٤/٩، برقم ١٧٧٨٧ نحو لفظ عمر.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٦ نحوه.

حديث أبي هريرة:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٢٠/٦، ولفظه: «القاتل لا يرث».

حديث عمرو بن شعيب:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٠٦/٩، برقم ١٧٧٩٨. بلفظ: «من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره، وإن كان والده أو ولده»، وقال رسول الله ﷺ: «ليس لقاتل شيء».

- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٦ بنحو لفظ عبدالرزاق.

- وفي الباب عند البيهقي في الكبرى ٢٢٠/٦ آثار عن علي، وزيد وعبد الله ﷺ.

[باب ما جاء في قطع من يسرق الصبيان]

٢١٧ [٣٥٩] نا محمد بن مخلد، نا عبدالله بن محمد بن يزيد الحنفى، نا أبو موسى الأنصارى، نا عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة، حدثني هشام بن عروة، عن عروة: أن مروان بن الحكم إذ كان عاملاً على المدينة، أتى برجل يسرق الصبيان، ثم يخرج بهم فيبيعهم في أرض أخرى، فاستشار مروان في أمره، فحدثه عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ أتى برجل يسرق الصبيان، ثم يخرج بهم فيبيعهم في أرض أخرى، فأمر به رسول الله ﷺ فقطعت يده. فأمر مروان بالذي يسرق الصبيان فقطعت يده.

تفرد به عبدالله بن محمد بن يحيى، عن هشام، وهو كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن محمد بن يزيد، أبو محمد الحنفى المروزي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة خمس وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٠/٨٥-٨٦.
- أبو موسى الأنصارى. إسحاق بن موسى أبو موسى الأنصارى الخطمي. قاضي نيسابور. ثقة متقن، من العاشرة، مات سنة أربع وأربعين. م. ت س ق. التقريب ص ١٠٣.
- عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير المدني. قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الثقات. وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث. وساق ابن عدي له أحاديث ثم قال: عامتها مما لا يتابعه عليها الثقات. وذكره العقيلي في "الضعفاء" فقال: لا يتابع على كثير من حديثه. اللسان ٣/٣٣١.

○ هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه ربما دلس.

○ عروة بن الزبير بن العوام. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة، متروك الحديث وأحاديثه عامتها مما لا يتابعه عليها الثقات، فالإسناد ضعيف جداً. وقال الدارقطني: تفرد به عبد الله بن محمد بن يحيى وهو كثير الخطأ على هشام، وهو ضعيف الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٥٠١/٤، من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى به نحوه. وقال ابن عدي: وبهذا الإسناد أحاديث غير محفوظة عن هشام بن عروة، إلا من رواية عبد الله بن محمد بن يحيى عنه.
- وأخرجه تمام في فوائده، ينظر الروض البسام ٣٨/٣، رقم ٨٣٣، من طريق إسحاق بن موسى، عن عبد الله بن يحيى بن عروة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أن رجلاً كان يسرق الصبيان فأُتي به النبي ﷺ فقطع يده.
- وابن حزم الخلى ٣٣٧/١١، من طريق إسحاق الأنصاري، عن عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة به نحو لفظ تمام.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٨/٨، كتاب السرقة، باب ما جاء في من سرق عبداً صغيراً من حرز. من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة به نحوه. وذكره أيضاً في معرفة السنن والآثار ٤٠٧/٦.

شواهد الحديث:

له شاهد منقطع وموقوف على عمر عند ابن أبي شيبة في المصنف ٥٤٢/٩، رقم ٨٤٤١، أن عمر بن الخطاب قطع رجلاً في غلام سرقه.

[باب ما جاء في العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان]

٢١٨ [٣٦٣] نا القاضي أحمد بن كامل، نا أحمد بن عبيد الله النرسي^(١)، نا أبو نعيم النخعي، نا محمد بن عبيد الله العرزمي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: كان صفوان بن أمية بن خلف نائماً في المسجد، ثيابه تحت رأسه، فجاء سارق فأخذها، فأتى به النبي ﷺ فأقر السارق، فأمر به النبي ﷺ أن يقطع، فقال صفوان: يا رسول الله أيقطع رجل من العرب في ثوبي؟ فقال رسول الله ﷺ: ((أفلا كان هذا قبل أن تجيء به))، ثم قال رسول الله ﷺ: ((اشفعوا ما لم يتصل إلى الوالي، فإذا أوصل إلى الوالي فعفا، فلا عفا الله عنه))، ثم أمر بقطعه من المفصل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٦٨/٨ - ٧٠، رقم ٤٨٧٨ - ٤٨٨٤. وابن ماجه ٨٦٥/٢، رقم ٢٥٩٥، من حديث صفوان بن أمية. ولفظه عند النسائي: عن صفوان بن أمية أنه سرقت خميصته من تحت رأسه وهو نائم في مسجد النبي ﷺ، فأخذ اللص فجاء به إلى النبي ﷺ فأمر بقطعه. فقال صفوان: أتقطعه؟ قال: ((فهلأ قبل أن تأتيني به تركته)). وعند أبي داود ١٣٣/٤، رقم ٤٣٧٦. والنسائي ٧٠/٨، رقم ٤٨٨٥، من حديث عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «تعاثوا الحدود فيما بينكم، فما بلغني من حدٍ فقد وجب».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة: «اشفعوا ما لم يتصل إلى الوالي فإذا أوصل إلى الوالي فعفا، فلا عفا الله عنه»، وفيها زيادة بيان أن القطع من المفصل.
الثاني: مجيئه عن صحابي آخر بأطول مما عند النسائي.

(١) في المطبوع: (عبد الله الفرسي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٠٠/ب، وكما في ترجمته.

رجال الإسناد:

- أحمد بن كامل بن خلف^(١) القاضي أبوبكر. لينه الدارقطني وقال: كان متساهلاً، ربما حدث من حفظه ما ليس عنده في كتابه وأهلكه العُجْب، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم، كان يعتمد على حفظه فيهم. مات سنة خمسين وثلاثمائة. سؤالات السهمي ص ١٦٤، ١٦٥، تاريخ بغداد ٣٥٧/٤-٣٥٩، الميزان ١/١٢٩، اللسان ١/٢٤٩.
- أحمد بن عبيد الله بن إدريس، أبوبكر المعروف بالنرسي. وثقه الدارقطني والخطيب البغدادي. مات سنة ثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٥٠/٤-٢٥١.
- أبو نعيم النخعي: هو عبدالرحمن بن هاني بن سعيد الكوفي، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ليس بشيء. وقال أبو داود والنسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم الرازي: لا بأس به يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال البخاري: فيه نظر وهو في الأصل صدوق. وقال العجلي: ثقة. وقال العقيلي: ضعفه أبو نعيم الفضل بن دكين. وقال ابن عدي: عامة ما له لا يتابعه عليه الثقات. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أغلاط، أفرط ابن معين فكذبه، من التاسعة، مات سنة إحدى عشرة ومائتين، وقيل سنة ست عشرة. دق. التهذيب ٦/٢٨٩-٢٩٠، التقريب ص ٣٥٢.
- محمد بن عبيد الله العرزمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.
- صفوان بن أمية بن خلف بن وهب القرشي الجمحي، المكي، صحابي، من المؤلفات، مات أيام قتل عثمان، وقيل سنة إحدى - أو اثنين - وأربعين في أوائل خلافة معاوية. ختم ٤. التقريب ص ٢٧٦.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد عبيد الله العرزمي متروك فالإسناد ضعيف جداً.

(١) في الميزان واللسان: (أحمد بن كامل بن شجرة).

تخريج الحديث:

- لم أفق على من أخرجه بتمامه، وأخرجه مختصراً دون ذكر قصة صفوان:
- النسائي كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- والحاكم في المستدرک ٣٨٣/٤، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن: رسول الله ﷺ قال: «تعافوا الحدود بينكم فما بلغني من حد فقد وجب»، وقال الحاكم: حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٣١/٨، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً بمثل لفظ الحاكم.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عبد الله بن مسعود:
- أخرجه الإمام أحمد ٤٣٨/١، عن عبد الله قال: إني لأذكر أول رجل قطعه أتى بسارق فأمر بقطعه... ثم قال: إنه ينبغي للإمام إذا انتهى إليه حد أن يقيمه، إن الله عز وجل عفو يحب العفو، وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رحيم.
- وأخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٧٦/٩، ٢٧٧، برقم ٥٤٠١ ولفظه: «يتعافى الناس بينهم في الحدود ما لم ترفع إلى الحكام، فإذا رفعت إلى الحاكم حكم بينهم بكتاب الله».
- وله شاهد من حديث الزبير، سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢١٩.

٢١٩ [٣٦٤] نا الحسين بن إسماعيل، نا عمر بن شبّة، نا أبو غزية^(١) الأنصاري، نا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: شفع الزبير في سارق فقيل: حتى يبلغه^(٢) الإمام، فقال إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع، كما قال رسول الله ﷺ.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمر بن شبّة بن عبيدة بن زيد، أبو زيد النميري البصري. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة عالماً بالسير وأيام الناس وله تصانيف كثيرة. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة اثنتين وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٢١٠/١١.
- أبو غزية الأنصاري: هو محمد بن موسى أبو غزية القاضي مدني. قال البخاري: عنده مناكير. وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث ويروي عن الثقات الموضوعات. وقال أبو حاتم: ضعيف. ووثقه الحاكم. وذكره العقيلي في "الضعفاء". وقال ابن عدي: روى أشياء أنكرت عليه. واتهمه الدارقطني بالوضع. مات سنة سبع ومائتين الميزان ٤٩/٤، اللسان ٣٩٨/٥.
- عبد الرحمن بن أبي الزناد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير حفظه.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما دلس.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو غزية الأنصاري محمد بن موسى متهم بالوضع، فالإسناد ضعيف جداً.

(١) في المطبوع: (عريه)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته في كتب الرجال.

(٢) في المطبوع والمخطوط (ج): ق ٤٠٠/ب: (يبغّه)، وعند الطبراني في المعجم الصغير: (فبلغه)، وفي المجمع: (تبغّه).

تخريج الحديث:

- أخرجه مالك في الموطأ ٨٣٥/٢، كتاب الحدود، باب ترك الشفاعة للسارق إذا بلغ السلطان. من طريق ربيعة بن أبي عبد الرحمن: أن الزبير بن العوام لقي رجلاً قد أخذ سارقاً، وهو يريد أن يذهب به إلى السلطان. فشفع له الزبير ليرسله فقال: لا حتى أبلغ به السلطان. فقال الزبير: إذا بلغت به السلطان فلعن الله الشافع والمشفّع.
- قال الحافظ في الفتح ٨٧/١٢: وهو منقطع مع وقفه. ثم قال: والموقوف هو المعتمد.
- وأخرجه الطبراني في الصغير ٥٩/١، من طريق عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه: بمثل لفظ الدارقطني. وقال الطبراني: لا يروى عن الزبير إلا بهذا الإسناد تفرد به أبو غزية.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٩/٦، وعزاه إلى الطبراني في الأوسط والصغير، وقال: فيه أبو غزية محمد بن موسى الأنصاري ضعفه أبو حاتم وغيره ووثقه الحاكم، وعبد الرحمن بن أبي الزناد ضعيف.

شواهد الحديث:

- لمن الحديث شواهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وعبد الله بن مسعود، سبق تخريجها برقم ٢١٨.

[باب ما جاء في دية الأذن]

٢٢٠ [٣٧٧] نا محمد بن القاسم بن زكريا، نا أبو كريب، نا حاتم بن إسماعيل، عن محمد بن عمارة، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: كان في كتاب عمرو بن حزم حين بعثه رسول الله ﷺ إلى نجران^(١): في كل سن خمس من الإبل، وفي الأصابع في كل ما هنالك عشر عشر من الإبل، وفي الأذن خمسون، وفي العين خمسون، وفي اليد خمسون، وفي الرجل خمسون، وفي الأنف إذا استوصل المارن الدية كاملة، وفي المأمومة ثلث النفس، وفي الجائفة ثلث النفس.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٥٩/٨ - ٦٠، رقم ٤٨٥٦، ٤٨٥٧، من حديث أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه، دون اللفظة الزائدة.

نوع الزيادة:

بزيادة: «وفي الأذن خمسون».

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا الحاربي. تقدمت ترجمته، ضعف.
- أبو كريب: هو محمد بن العلاء بن كريب الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حاتم بن إسماعيل المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مشهور صدوق.
- محمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني. قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح ليس بذاك القوي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من السابعة. ٤. تهذيب ٣٥٩/٩، التقريب ص ٤٩٨، ينظر تهذيب الكمال ١٦٨، ١٦٧/٢٦.

(١) نجران: بفتح أوله، وإسكان ثانيه. مدينة بالحجاز من شق اليمن، تقع على الطريق بين صنعاء وأبها على قرابة ٩١٠ أكبال جنوب شرقي مكة. ينظر معجم ما استعجم ١٢٩٨/٤، معجم المعالم الجغرافية ص ٣١٤.

- أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن حزم بن زيد بن لوذان الأنصاري. صحابي مشهور، شهد الخندق فما بعدها. بعثه رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن بكتاب فيه الفرائض والسنن والديات. روى عنه ابن أبيه أبوبكر محمد بن عمرو بن حزم ولم يدركه. مات سنة الخمسين. مدس ق. تهذيب الكمال ٥٨٥/٢١، التقريب ص ٤٢٠.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن القاسم بن زكريا الخاربي متكلم فيه، ومحمد بن عمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٩٣/٨، كتاب الديات، باب الصحيح يصيب عين الأعور ...، من طريق محمد بن عمار، عن أبي بكر بن محمد به، إلا أنه لم يذكر: «وفي اليد خمسون».
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢١١، ٢١٢، رقم ٢٥٧، من طريق ابن شهاب، قال قرأت في كتاب رسول الله ﷺ لعمرو بن حزم حين بعثه إلى نجران، وكان الكتاب عند أبي بكر بن حزم، فكتب رسول الله ﷺ فيه ... فذكر نحو لفظ الدارقطني، وفيه الزيادة: «وفي الأذن خمسون من الإبل».
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣١٩/٢، رقم ٧٩٢، من طريق أبي داود في مراسيله نحوه.
- وأخرج الزيادة البيهقي في الكبرى ٨٥/٨، كتاب الديات، باب الأذنين. من طريق ابن شهاب. قال: قرأت كتاب رسول الله ﷺ الذي كتبه لعمرو بن حزم حين بعثه على نجران فكتب وفي الأذن خمسون من الإبل.

الغريب:

- المارن: من الأنف ما دون القصبة. النهاية ٣٢١/٤.
- المأمومة: هي التي تصل إلى أم الدماغ، وهي أشد الشجاج. المصباح المنير ٢٣/١.
- الجائفة: هي الطعنة التي تنفذ إلى الجوف. النهاية ٣١٧/١.

[باب ما جاء في دية الأصابع]

٢٢١ [٣٨٧] نا الحسين بن إسماعيل، نا علي بن حرب، نا عمرو بن عبد الجبار، عن عبيدة^(١) بن حسان، عن يزيد، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((دية الأصابع سواء، اليدين والرجلين، عشر عشر من الإبل، أو عدلها من الذهب والورق)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٨٨/٤، رقم ٤٥٦١. والترمذي ١٣/٤، رقم ١٣٩١. والنسائي ٥٧/٨، رقم ٤٨٤٩. وابن ماجه ٨٨٥/٢، رقم ٢٦٥٢ كلهم من حديث ابن عباس، ولفظه عند الترمذي: قال رسول الله ﷺ: «في دية الأصابع اليدين والرجلين سواء عشر من الإبل لكل إصبع».

نوع الزيادة:

بزيادة: «أو عدلها من الذهب والورق».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمرو بن عبد الجبار السنجاري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف لا يتابع على حديثه.
- عبيدة بن حسان العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن القرشي مولاهم، المروزي. ثقة عابد، من السادسة، قتل ظمأ سنة إحدى وثلاثين ومائة. بح ٤٠. التقريب ص ٦٠١.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن عبد الجبار السنجاري، وعبيدة بن حسان العبدي، كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف.

(١) في المطبوع: (عبدة)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بهذه الزيادة. وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.
وأخرجه أيضاً دون الزيادة:
- ابن حبان، ينظر الإحسان ٣٦٦/١٣، رقم ٦٠١٢، من طريق يزيد النحوي، عن عكرمة به نحوه.

شواهد الحديث:

الحديث دون الزيادة يشهد له حديث عمرو بن حزم الذي سبق برقم ٢٢٠، أما الزيادة فلم أقف لها على شاهد.

[باب ما جاء في قتل من ضرب أباه]

٢٢٢ [٣٨٩] حدثنا محمد بن مخلد، نا أحمد بن الوليد بن أبان الكرابيسي، نا زكريا ابن عدي، عن إبراهيم بن حميد، عن هشام بن عروة، عن أبي حازم، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: ((إذا ضرب الرجل أباه فاقتلوه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن الوليد بن أبان، أبو جعفر الكرابيسي المعدل. قال الخطيب البغدادي: ما علمت من حاله إلا خيراً. مات سنة تسع وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/١٨٦، ١٨٧.
- زكريا بن عدي بن الصلت. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن حميد بن عبد الرحمن الرؤاسي، أبو إسحاق الكوفي، ثقة، من الثامنة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. خ م مدت س. التقريب ص ٨٩.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو حازم: هو سلمة بن دينار، الأعرج. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجالهم ثقات، إلا أنه مرسل ومراسيل ابن المسيب صحيحة كما ذكر الإمام الشافعي وأحمد^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في مراسيله ص ٣٣٥، رقم ٤٨٥، من طريق زكريا بن عدي، عن إبراهيم بن حميد به مثله.
- وابن عدي في الكامل ٢/٤٧١، من طريق زكريا بن عدي به مثله.

(١) ينظر تهذيب الكمال ٧٣/١١، ٧٤.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد عن أبي هريرة أخرجه:

- ابن عدي في الكامل ٤٧١/٢.
- وابن الجوزي في العلل المتناهية ٥٢٣/٢، رقم ٨٦٥، ٨٦٦، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ.

٢٢٣ [٣٩٠] نا ابن مخلد، نا إبراهيم الحربي، نا محمد بن عبدالله، نا زكريا بن عدي بإسناده مثله^(١)، وزاد فيه: قال فذكرته لسفيان فقال: سمعته من أبي حازم، وكذلك ذكره أبو محمد بن صاعد ولم أسمع منه، عن محمد بن عبدالله المخرمي، وذكر سفيان في آخره كما ذكره^(٢) إبراهيم.

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن مخلد: هو محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم، أبو إسحاق الحربي، الإمام الحافظ، العلامة شيخ الإسلام، صاحب التصانيف مات سنة خمس وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٢٧-٤٠، السير ٣٧٠-٣٥٦/١٣.
- محمد بن عبدالله بن المبارك المخرمي، أبو جعفر البغدادي، ثقة، حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة بضع وخمسين ومائتين. خ د س التقريب ص ٤٩٠، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٤/٢٥.
- والمخرمي: بضم الميم، وفتح الحاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة. هذه النسبة إلى المخرم، وهي محلة ببغداد. الأنساب ٢٢٣/٥.
- زكريا بن عدي بن الصلت. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات فالإسناد صحيح كما سبق.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٢٢.

(١) يريد به ما سبق قبله برقم ٢٢٢.

(٢) في المطبوع: (ذكر)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١١٩/أ، (ج): ق ٤١٣/ب.

[باب ما جاء في ضمان ما تلفه البهائم]

٢٢٤ [٣٩٢] نا محمد بن أحمد بن أبي الثلج، نا جدي، نا محمد بن عمر، نا مخزومة ابن بكير، عن أبيه، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: ((ما أصابت الإبل بالليل ضمن أهلها، وما أصابت بالنهار فلا شيء فيه، وما أصابت الغنم بالليل والنهار غرمه أهلها، والضواري يتقدم إلى أهلها ثلاث مرات، ثم تعقر بعد ذلك)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٩٨/٣، رقم ٣٥٦٩، ٣٥٧٠. وابن ماجه ٧٨١/٢، رقم ٢٣٣٢. من حديث البراء بن عازب قال: كانت له ناقة ضارية، فدخلت حائطاً فأفسدت فيه، فكلم رسول الله ﷺ فيها، فقضى أن حفظ الحوائط بالنهار على أهلها، وأن حفظ الماشية بالليل على أهلها، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل.

نوع الزيادة:

جميعه عن صحابي آخر، وبزيادة: «وما أصابت الغنم بالليل...» الحديث.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي الثلج، أبوبكر الكاتب. ذكره يوسف القواس في جملة الثقات من شيوخه الذين كتب عنهم. مات سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٣٨/١.
- محمد بن عبد الله بن إسماعيل بن أبي الثلج البغدادي. قال ابن أبي حاتم: كُتِبَ عنه مع أبي وهو صدوق. مات سنة سبع وخمسين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٩٤/٧، تاريخ بغداد ٤٢٥/٥-٤٢٦.
- محمد بن عمر الواقدي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الأشج، أبو المسور المدني، صدوق وروايته عن أبيه وجدة من كتابه، قاله أحمد وابن معين وغيرهما، وقال ابن المديني: سمع من أبيه قليلاً، من السابعة، مات سنة تسع وخمسين. بح. م د س. التقريب ص ٥٢٣.

- يكثر بن عبد الله بن الأشج، مولى بني مخزوم، أبو عبد الله، أو أبو يوسف، المدني، ثقة، من الخامسة، مات سنة عشرين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ١٢٨، ينظر التهذيب ١/٤٩١.
- وبقيّة رجاله تقدّمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عمر الواقدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

شواهد الحديث:

الشرط الأول من الحديث له شاهد من حديث البراء بن عازب، وقد سبق ذكر من أخرجه في أصل الحديث.

والشرط الأخير له شاهد موقوف:

أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١٠/٨٤، رقم ١٨٤٤٦، أن عمر بن الخطاب كان يقول: يُردُّ البعير، أبو البقر، أو الحمّار، أو الضوّاري، إلى أهلهم ثلاثاً إذا حُطِرَ على الحائط، ثم يعقرون.

الغريب:

- الضوّاري: المواشي الضارية: المعتادة لرعي زروع الناس. النهاية ٣/٨٦.

قال البيهقي في الكبرى ٨/٣٤٢: روي عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته الغنم بالليل، ولا يضمن ما أفسدت بالنهار، ويتأول هذه الآية: ﴿وَكَاوَدَ وَسَلِيمًا إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفِثَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ...﴾^(١). وكان يقول: النفس بالليل. فعلى هذا القول يكون أيضاً حكم ما أصابت الغنم بالليل والنهار مثل حكم ما أصابت الإبل وغيرها من المواشي، كما في الشرط الأول من الحديث. وتكون الزيادة التي عند الدارقطني ضعيفة.

قال الشوكاني في نيل الأوطار ٥/٣٢٥: أستدل بقوله: «وإن حفظ الماشية بالليل على أهلها، وأن على أهل الماشية ما أصابت ماشيتهم بالليل» على أن مالك البهيم لا يضمن ما جنته بالنهار ويضمن ما جنته بالليل. ينظر سبل السلام ٣/٥٣٤.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٧.

[باب ما جاء في قذف العبد]

٢٢٥ [٣٩٤] نا إبراهيم بن حماد، نا الحسن بن عرفة، نا مروان بن معاوية، نا فضيل ابن غزوان، عن ابن أبي نعيم، عن أبي هريرة، عن أبي القاسم نبي التوبة عليه السلام قال: ((من قذف عبده، وهو بريء مما قال، أقيم عليه الحد يوم القيامة ثمانين)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٨٥/١٢، رقم ٦٨٥٨، ومسلم ١٢٨٢/٣، رقم ١٦٦٠، وأبي داود ٣٤١/٤، رقم ٣٤٢، رقم ٥١٦٥، والترمذي ٣٣٥/٤، رقم ١٩٤٧، كلهم من حديث أبي هريرة، ولفظه عند البخاري: «(من قذف مملوكه وهو بريء مما قال جلد يوم القيامة، إلا أن يكون كما قال)».

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: «ثمانين».

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو إسحاق الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة جليل.
- الحسن بن عرفة العبدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، من الثامنة، مات سنة ثلاث وتسعين ومائة. ع. التهذيب ٩٧/١٠-٩٨، التقريب ص ٥٢٦.
- فضيل بن غزوان بن جرير الضبي، مولا هم، أبو الفضل الكوفي، ثقة، من كبار السابعة، مات بعد سنة أربعين. ع. التهذيب ٢٩٧/٨، التقريب ص ٤٤٨.
- ابن أبي نعيم: هو عبدالرحمن البجلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن عرفة العبدي، وعبدالرحمن بن أبي نُعم البجلي كلاهما صدوق، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بهذه الزيادة.
- وأخرجه دونها الستة إلا النسائي، وابن ماجه، كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- والإمام أحمد في مسنده ٤٣١/٢.
- والطحاوي في مشكل الآثار ٧١/١.
- وأبو نعيم في ذكر أخبار أصبهان ١١٩/١.
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/٨.
- والبغوي في شرح السنة ٣٤٨/٩، رقم ٢٤١٢.
- وذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٩٥/٦، رقم ٨٩٢٠، ورمز لصحته.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد موقوف وآخر مرسل أخرجهما:
- عبدالرزاق في مصنفه ٤٤٩/٩، رقم ١٧٩٧٠، ١٧٩٧٢، أن امرأة قذفت وليدة لها فقالت لها: يا زانية! -أو رجل قذف أمته- فقال عبد الله بن عمر: أرايتها تزني؟ قال: لا. فقال: والذي نفسي بيده لتجلدن لها يوم القيامة ثمانين.
- وعنده برقم ١٧٩٧١، عن ابن المسيب قال: من قذف أمته جلد يوم القيامة ثمانين سوطاً بسوط من حديد.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ١٨٥/١٢: الحكم فيه أن على العبد إذا قذف نصف ما على الحر ذكراً كان أو أنثى. وهذا قول الجمهور. وعن عمر بن عبدالعزيز والزهري وطائفة يسيرة والأوزاعي وأهل الظاهر: حده ثمانون. وخالفهم ابن حزم فوافق الجمهور.

قال المهلب: أجمعوا على أن الحر إذا قذف عبداً لم يجب عليه الحد. ودل هذا الحديث^(١) على ذلك؛ لأنه لو وجب على السيد أن يُجلد في قذف عبده في الدنيا لذكره، كما ذكره في الآخرة. وإنما خص ذلك بالآخرة تمييزاً للأحرار من المملوكين، فأما في الآخرة فإن ملكهم يزول عنهم ويتكافئون في الحدود ويُقتص لكل منهم إلا أن يعفو، ولا مفاضلة حينئذ إلا بالتقوى.

قال الحافظ: في نقله الإجماع نظر، فقد أخرج عبدالرزاق بسنده عن نافع: "سئل ابن عمر عن قذف أم ولد لآخر فقال: يضرب الحد صاغراً". وهذا بسند صحيح وبه قال الحسن وأهل الظاهر. وقال ابن المنذر اختلفوا فيمن قذف أم ولد فقال مالك وجماعة: يجب فيه الحد، وهو قياس قول الشافعي بعد موت السيد، وكذا كل من يقول إنها عتقت بموت السيد. وعن الحسن البصري أنه كان لا يرى الحد على قاذف أم الولد. وقال مالك والشافعي من قذف حراً يظنه عبداً وجب عليه الحد.

(١) «من قذف مملوكه كان لله في ظهره حد يوم القيامة إن شاء أخذه وإن شاء عفا عنه».

[باب ما جاء في أن الحدود كفارات]

٢٢٦ [٣٩٧] نا أبو حامد الحضرمي إملاء، نا محمد بن زياد الزياتي، نا الفضيل بن سليمان، نا أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أصاب حداً أقيم عليه ذلك الحد، فهو كفارة ذنبه)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٤/١، رقم ١٨، ٨٤/١٢، رقم ٦٧٨٤. ومسلم ١٣٣٣/٣، رقم ١٧٠٩. والنسائي ١٤٨/٧، رقم ٤١٧٨. وابن ماجه ٨٦٨/٢، رقم ٢٦٠٣، كلهم من حديث عبادة بن الصامت، وهو ضمن حديث المبيعة، ولفظه عند البخاري: ((ومن أصاب من ذلك شيئاً فعوقب في الدنيا فهو كفارة له)). وعند الترمذي ١٦/٥، رقم ٢٦٢٦. وابن ماجه ٨٦٨/٢، رقم ٢٦٠٤. من حديث علي بن أبي طالب عليه السلام ولفظه: ((من أصاب حداً فُعْجِلْ عقوبته في الدنيا فالله أعدل من أن يُثَنِّي على عبده العقوبة في الآخرة...)).

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو حامد الحضرمي، محمد بن هارون بن عبد الله بن حميد، المعروف بالبراني. ذكره القواس في شيوخه الثقات. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣/٣٥٨، ٣٥٩.
- محمد بن زياد الزياتي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- الفضيل بن سليمان النُميري، أبو سليمان البصري. قال ابن معين: ليس بثقة، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ليس بالقوي، وقال النسائي: ليس بالقوي وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال صالح جزره: منكر الحديث روى عن موسى بن عقبة مناكير. قال الساجي: كان صدوقاً وعنده مناكير. قال الحافظ في "التقريب": صدوق له خطأ كثير، من الثامنة، مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك. ع. تهذيب ٢٩١/٨-٢٩٢، التقريب ص ٤٤٧.

○ أسامة بن زيد الليثي، أبو زيد المدني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهيم.
○ ابن خزيمة: هو عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري الأوسي، أبو عبد الله أو أبو محمد، المدني، ثقة، من الثالثة، مات سنة خمس ومائة وهو ابن خمس وسبعين ٤٠. التقريب ص ٤٠٩، ينظر تهذيب الكمال ٢١/٢٤١.

○ محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ خزيمة بن ثابت بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري الخطمي، أبو عمارة المدني، ذو الشهادتين، من كبار الصحابة، شهد بدرًا، وقتل مع عليّ بصفين، سنة سبع وثلاثين. م ٤٠. التقريب ص ١٩٣.
الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن زياد الزبائدي صدوق يخطئ، وفضيل بن سليمان صدوق له خطأ كثير، وأسامة بن زيد الليثي صدوق يهيم، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.
تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٥/٢١٤، ٢١٥، من طريق أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، [عن ابن خزيمة^(١)]، عن خزيمة بن ثابت، عن النبي ﷺ قال: «(من أصاب ذنباً أقيم عليه حد ذلك الذنب فهو كفارته)».
- ومن طريق أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه وذكره.
- وأخرجه الدارمي في سننه ٢/١٠٣، رقم ١٢٣٦، كتاب الحدود، باب الحد كفارة لمن أقيم عليه. من طريق أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة به نحوه.

(١) سقط من المطبوع من مسند الإمام أحمد ٥/٢١٤ (عن ابن خزيمة)، والصواب إثباتها كما ورد في أطراف مسند الإمام أحمد لابن حجر ٢/٣١١، رقم ٢٣٢١، ومما يؤيد ذلك الروايات الأخرى، فقد رواه عن أسامة بن زيد خمس رواة، ورواه عن روح بن عباد تسع رواة، كلهم رَوَوْه من طريق محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه. وكذلك فإن خزيمة بن ثابت ؓ توفي بصفين سنة ٣٧ هـ (الكامل في التاريخ ٣/١٦٥) أي قبل الأربعين، ومحمد بن المنكدر ولد قبل الستين كما قال الحافظ ابن حجر في: تهذيب التهذيب ٩/٤٧٤، ومات سنة ١٣٠ هـ، وقد عاش ٧٦ سنة، فلم يدرك خزيمة بن ثابت، وعلى هذا فيكون الصواب: محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة، عن أبيه. والله أعلم.

والحديث ذكره فضيلة الدكتور خلدون الأحذب في زوائد تاريخ بغداد ٤/٤٧٨، رقم ٧٤١، إلا أنه رأى أن الصواب: عن محمد بن المنكدر، عن خزيمة بدون واسطة ابنه. ولعل الذي جعله يرى هذا الرأي عدم ملاحظته للسقط الذي في رواية الإمام أحمد. واستشهد لها بالرواية التي ذكر أن الطبراني رواها في المعجم الكبير ٤/١٠١، رقم ٣٧٩٤، والتي هي من طريق الحماني، عن المنكدر بن محمد، عن أبيه، عن خزيمة، وخزيمة المذكور في هذه الرواية هو خزيمة بن معمر الأنصاري كما ذكر الطبراني وليس خزيمة بن ثابت. والله تعالى أعلم.

- وأخرجه البخاري في تاريخه ٢٠٦/٣، ٢٠٧ من طريق أسامة، عن محمد بن المنكدر، عن يزيد^(١) بن خزيمة بن ثابت عن أبيه، وذكر نحوه.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٨٧/٤، ٨٨، رقم ٣٧٣١، ٣٧٣٢، من طريق أسامة بن زيد أن محمد بن المنكدر حدثه أن ابن خزيمة بن ثابت حدثه: أن أبيه خزيمة بن ثابت رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «أبما عبد أصاب شيئاً مما نهى الله عنه ثم أقيم عليه حده كفر عنه ذلك الذنب». وذكره أيضاً برقم ٣٨٢٨، بمثل لفظ الدارقطني، لكنه موقوفاً على خزيمة وهو مما له حكم الرفع.
- ومن طريق أسامة بن زيد، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: «(من أصاب ...)» فذكر الحديث بتمامه.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٨٨/٤، من طريق أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر به نحوه. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٨/٨، كتاب الأشربة والحد منها، باب الحدود كفارات، من طريق أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت به نحوه.
- وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ١٩٨/٥، من طريق أسامة بن زيد، عن ابن المنكدر به وذكره.
- وأخرجه البغوي في شرح السنة ٣١١/١٠، رقم ٢٥٩٤، من طريق أسامة بن زيد، عن محمد ابن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت به نحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٥/٦، وقال: رواه الطبراني وأحمد بنحوه. وفيه راوٍ لم يسم وهو ابن خزيمة، وبقية رجاله ثقات.
- وذكره ابن حجر في الفتح ٦٧/١، ٦٨، ٨٤/١٢، وعزاه لأحمد، وقال: سنده حسن.
- وذكره السيوطي في الجامع الصغير ١٧١/٢، من حديث خزيمة بن ثابت، وعزاه إلى أحمد والضياء ورمز له بالصحة.
- وذكره التبريزي في مشكاة المصابيح ١٠٧٨/٢، رقم ٣٦٢٨.

(١) ابن خزيمة هو عمارة، كما سبق في ترجمته، فهو الذي يروي عن أبيه كما في تهذيب الكمال ٢٤١/٢١، وذكره الطبراني فيمن روى عن خزيمة بن ثابت، ينظر الكبير ٨٤/٤. أما الآخر الذي ذكره البخاري (يزيد) فلم تذكر له رواية عن أبيه. والله أعلم.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عبادة بن الصامت، وعلي بن أبي طالب، وخزيمة بن معمر الأنصاري.

حديث عبادة بن الصامت:

- أخرجه البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ١/٧٣، ٣/٤٩، ٥٠.
- والبيهقي في الكبرى ٨/٣٢٨.
- كلاهما يمثل لفظ البخاري.

حديث علي عليه السلام:

- أخرجه الترمذي وابن ماجه، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ٣/٤٨.
- والحاكم ١/٧، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في الكبرى ٨/٣٢٨.
- كلهم يمثل لفظ الترمذي.

حديث خزيمة بن معمر الأنصاري:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٤/١٠١، رقم ٣٧٩٤: رجعت امرأة في عهد النبي ﷺ فقال الناس: حبط عملها، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: «هو كفارة ذنوبها، وتحشر على ما سوى ذلك».

٢٢٧ [٣٩٨] نا ابن منيع، نا جدي، وزياد بن أيوب، وعلي بن مسلم، والقاسم بن هاشم، وعلي بن شعيب، وعبدالله بن أبي عبدالله قالوا: نا روح بن عبادة ح ونا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، نا عبدالله بن الحسن بن إسماعيل الهاشمي، نا روح بن عبادة، نا أسامة بن زيد، عن محمد بن المنكدر، عن ابن خزيمة بن ثابت، عن أبيه عن النبي ﷺ قال: ((من أصاب ذنباً فأقيم عليه حد ذلك الذنب، فهو كفارته)).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقة رقم ٢٢٦.

رجال الإسناد:

- ابن منيع، هو أبو القاسم عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر البغوي الأصم. جد أبي القاسم البغوي لأمه. ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة أربع وأربعين ومائتين. ع. التقريب ص ٨٥، ينظر تاريخ بغداد ١٦٠-١٦١، السير ٢٨٣/١١-٢٨٤.
- زياد بن أيوب بن زياد البغدادي، أبو هاشم، طوسي الأصل، يلقب دلوّيه، وكان يغضب منها، ولقبه أحمد "شعبة الصغير" ثقة حافظ، من العاشرة، مات سنة اثنين وخمسين ومائتين، وله ست وثمانون. خ د ت س. التقريب ص ٢١٨.
- علي بن مسلم بن سعيد الطوسي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. خ د س. التقريب ص ٤٠٥.
- القاسم بن هاشم بن سعيد بن سعد بن عبدالله السمسار. ذكره الخطيب البغدادي وقال: كان صدوقاً. مات سنة تسع وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٢٩/١٢، ٤٣٠.
- علي بن شعيب بن عدي السمسار، البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن أبي عبدالله: هو عبدالله بن الحسن بن محمد بن إسماعيل بن علي بن عبدالله بن العباس بن عبدالمطلب، أبو العباس الهاشمي، من أهل سر من رأى. وثقه الخطيب البغدادي، مات بسر من رأى سنة سبع وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٣٤/٩.

- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عيسى بن علي الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن خزيمة: هو عمارة بن خزيمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا أسامة بن زيد صدوق يهم، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٢٦.

٢٢٨ [٣٩٩] نا محمد بن مخلد، نا سليمان بن خلاد، نا عبد الله بن سيف، نا أسامة بن زيد بهذا الإسناد^(١): أن رسول الله ﷺ قال: ((أيما عبد أصاب شيئاً مما نهى الله عنه، ثم أقیم علیه الحد، كفر الله ذلك الذنب عنه)). وتابعهما الواقدي عن أسامة بن زيد.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٢٦.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن خلاد، أبو خلاد المؤدب. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. مات سنة إحدى وستين ومائتين تاريخ بغداد ٥٣/٩-٥٤.
- عبد الله بن سيف الخوارزمي. قال العقيلي: حديثه غير محفوظ، وهو مجهول بالنقل. وقال ابن عدي: رأيت له غير حديث منكر. وقال الذهبي في "المغني": لا يعرف، وحديثه منكر. الضعفاء للعقيلي ٢/٢٦٤، الكامل لابن عدي ٤/١٥٦٠، المغني في الضعفاء ١/٣٤١، الميزان ٢/٤٣٨، اللسان ٣/٢٩٩.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهيم.

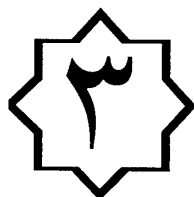
الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف جداً من أجل عبد الله بن سيف، والحديث صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث رقم ٢٢٦.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق ذكرها برقم ٢٢٦.

(١) يريد به ما ورد قبله برقم ٣٩٧، ٣٩٨.



كتاب النكاح

كتاب النكاح

[باب ما جاء في نكاح البذل]

٢٢٩ [٣] نا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى النيسابوري، نا أبو غسان مالك ابن إسماعيل، نا عبد السلام بن حرب، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي هريرة قال: كان البذل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل: تنزل عن امرأتك، وأنزل لك عن امرأتي، وأزيدك، قال: فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مَنْ أَنْزَلَ وَكَلَّوْا أَغْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾^(١). قال: فدخل عيينة بن حصن الفزاري^(٢) على رسول الله ﷺ وعنده عائشة، فدخل بغير إذن، فقال له رسول الله ﷺ: ((يا عيينة فأين الاستئذان؟)) فقال: يا رسول الله ما استأذنت على رجل من مضر منذ أدركت، قال: من هذه الحميراء التي إلى جنبك؟ قال رسول الله ﷺ: ((هذه عائشة أم المؤمنين))، قال: أفلا أنزل لك عن أحسن الخلق؟ فقال: ((يا عيينة إن الله حرم ذلك))، قال: فلما أن خرج قالت عائشة: يا رسول الله من هذا؟ قال: ((أحمق مطاع، وإنه على ما ترين لسيد قومه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى بن عبد الله بن خالد الدهلي، النيسابوري. ثقة حافظ جليل، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح، وله ست وثمانون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥١٢، ينظر تهذيب الكمال ٦١٧/٢٦-٦٣١.

(١) سورة الأحزاب، الآية: ٥٢.

(٢) عيينة بن حصن الفزاري. أسلم بعد الفتح وقيل قبل الفتح، وكان من المؤلفة قلوبهم ومن الأعراب الجفافة. ينظر أسد الغابة ٣١٨/٤.

- أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالسلام بن حرب النهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ له مناكير.
- إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي، مولاهم، المدني. متروك، من الرابعة، مات سنة أربع وأربعين ومائة. د ت س. التقريب ص ١٠٢.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عالم وكان يرسل.
- عطاء بن يسار الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة. ثقة فاضل صاحب مواعظ وعبادة، من صغار الثانية، مات سنة أربع وتسعين، وقيل بعد ذلك. ع. التقريب ص ٣٩٢.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٦٥/٣، ٦٦، رقم ٢٢٥١، كتاب التفسير، سورة الأحزاب. من طريق مالك بن إسماعيل، عن عبدالسلام بن حرب به مثله.
- وقال البزار: تفرد به أبو هريرة ولا له إلا هذا الإسناد، وإسحاق لين الحديث جداً، ولو علمناه عن غيره لم نروه عنه.
- وذكره ابن كثير في تفسيره ٥٠٣/٣، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ وذكره الشوكاني في فتح القدير ٥٠٤/٣، عند تفسير الآية المذكورة عن أبي هريرة بنفس الإسناد، وعزاه للبزار وابن مردويه.
- وذكره السيوطي في الدر المنثور ٢١٢/٥، عند الآية المذكورة عن أبي هريرة، وعزاه للبزار وابن مردويه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٩٢/٧، وقال: رواه البزار، وفيه إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة وهو متروك.
- وذكره الحافظ في الفتح ١٨٤/٩، وقال بعد أن عزاه للدارقطني: إسناده ضعيف جداً.

[باب ما جاء فيمن أنكحها ولياً مسخوط عليه]

٢٣٠ [١١] نا علي بن أحمد بن الهيثم البزار^(١)، ومحمد بن جعفر المطيري، قالوا: نا عيسى بن أبي حرب، نا يحيى بن أبي بكير، نا عدي بن الفضل، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل)).

رفعه عدي بن الفضل ولم يرفعه غيره.

أصل الحديث:

قوله: «(لا نكاح إلا بولي)» أخرجه ابن ماجه ٦٠٥/١، رقم ١٨٨٠، من حديث ابن عباس. وأخرجه أبو داود ٢٢٩/٢، رقم ٢٠٨٥. والترمذي ٣٩٨/٣، رقم ١١٠١. وابن ماجه ٦٠٥/١، رقم ١٨٨١، من حديث أبي موسى الأشعري.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «(وشاهدي عدل، وأيما امرأة أنكحها ولي مسخوط عليه فنكاحها باطل)».

رجال الإسناد:

- علي بن أحمد بن الهيثم البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن جعفر المطيري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عيسى بن موسى بن أبي حرب الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أبي بكير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عدي بن الفضل التيمي، أبو حاتم البصري. مذكور، مات سنة إحدى وسبعين ومائة، من الثامنة. ق. التقريب ص ٣٨٨، ينظر تهذيب الكمال ١٩/٥٣٩-٥٤٢.

(١) في المطبوع والمخطوط (ج): ق ٤٣٠/أ (البزار) بمعجمة، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

○ عبد الله بن عثمان بن خثيم، القاري المكي، أبو عثمان. وثقه ابن سعد. وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ثقة حجة. وقال العجلي: ثقة. وقال أبو حاتم: ما به بأس صالح الحديث. وقال النسائي: ثقة. وقال مرة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال عبد الله الدورقي عن ابن معين: أحاديثه ليست بالقوية. نقله ابن عدي وقال: وهو عزيز الحديث وأحاديثه أحاديث حسان. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. خت م ٤. التهذيب ٣١٤/٥-٣١٥، التقريب ص ٣١٣.

○ سعيد بن جبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه عدي بن الفضل التيمي متروك، فالإسناد ضعيف جداً. قال الدارقطني عقب الحديث: رفعه عدي بن الفضل، ولم يرفعه غيره. وقال البيهقي^(١): والصحيح موقوف^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٢٤/٧، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بولي مرشد. من طريق سعيد بن سليمان، عن عدي بن الفضل به مثله.
- وقال البيهقي: كذا رواه عدي بن الفضل وهو ضعيف. والصحيح موقوف.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٦٢/٣، وقال: وعدي ضعيف.
- وأخرجه دون بعض ألفاظه الزائدة:
- الطبراني في الكبير ١٥٥/١١، رقم ١١٣٤٣، وفي الأوسط ٢٦٣/٥، رقم ٢٦٤، رقم ٤٥١٧، من طريق الربيع بن بدر، عن النهاس بن فهم، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يكون نكاح إلا بولي وشاهدين ومهر ما كان قل أم كثر».
- قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن النهاس إلا الربيع بن بدر.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٨٦/٤ وقال: رواه الطبراني في الكبير وفي الأوسط، وفي إسنادهما الربيع بن بدر وهو متروك.

(١) السنن الكبرى ١٢٤/٧.

(٢) سيأتي تخريجه موقوفاً.

وأخرجه موقوفاً على ابن عباس:

- الإمام الشافعي في مسنده ص ٢٢٠ بلفظ: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل».
- وابن أبي شيبة في المصنف ١٢٩/٤ بلفظ: «لا نكاح إلا بولي أو سلطان مرشد».
- والبيهقي في الكبرى ١١٢/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٢٣٧/٥، بمثل لفظ البخاري.
- وأخرجه أيضاً في الكبرى ١٢٤/٧ بلفظ: «لا نكاح إلا بولي أو سلطان، فإن أنكحها سفيه أو مسخوط عليه فلا نكاح له».
- والبعوي في شرح السنة ٤٥/٩، رقم ٢٢٦٤ بلفظ: «لا نكاح إلا بولي مرشد وشاهدي عدل».
- كلهم من طريق ابن خثيم عن ابن عباس.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٦٢/٣.

شواهد الحديث:

- لبعض ألفاظ متن الحديث شواهد عن أبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وابن مسعود، وعمران بن حصين، وأبي موسى.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه الطبراني في الأوسط ١٩١/٧، رقم ٦٣٦٢ ولفظه: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».
 - حديث ابن عمر:
 - سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢٣٤.
 - حديث جابر:
 - أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٦٣/٦، رقم ٥٥٦٠ ولفظه: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل». قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن جابر إلا بهذا الإسناد تفرد به قطن بن نسير.
 - حديث عائشة:
 - سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٦.
 - حديث ابن مسعود وعمران بن حصين:
 - سيأتي تخريجه برقم ٢٣٣.
 - حديث أبي موسى:
 - سبق ذكر جزء منه في أصل الحديث.
 - وأخرجه الطبراني ٢٦٣/٦، رقم ٥٥٦١ بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وشهود».
 - قال الطبراني: ولم يقل في حديث أبي إسحاق عن أبي بردة عن أبي موسى «وشهود»، إلا أبو بلال الأشعري عن قيس.

[باب ما جاء في التعريض بالخطبة في العدة]

٢٣١ [١٨] نا محمد بن مخلد، نا عباس بن محمد، نا محمد بن الصلت، نا عبدالرحمن ابن سليمان بن الغسيل، عن عمته سكيئة بنت حنظلة قالت: استأذن عليّ محمد بن علي ولم تنقض عدتي من مهلك زوجي، فقال: قد عرفت قرابتي من رسول الله ﷺ، وقرابتي من علي، وموضعي في العرب، قلت غفر الله لك يا أبا جعفر، إنك رجل يؤخذ عنك، تخطبني في عدتي، قال: إنما أخبرتك لقرابتي من رسول الله ﷺ، ومن علي، وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وهي متأيمة من أبي سلمة، فقال: لقد علمت أني رسول الله ﷺ وخيرته، وموضعي في قومي، كانت تلك خطبته.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - عباس بن محمد: هو الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي، أبو جعفر الكوفي، الأصم. ثقة، من كبار العاشرة، مات في حدود العشرين ومائتين. خ م ت س ق. التقريب ص ٤٨٤.
 - عبدالرحمن بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الأنصاري، أبو سليمان المدني، المعروف بابن الغسيل. قال ابن معين: ثقة ليس به بأس. وقال في موضع آخر: صويلح. وقال أبو زرعة والنسائي والدارقطني: ثقة. وقال النسائي في موضع آخر: ليس به بأس. وقال مرة: ليس بقوي. وقال ابن عدي: هو ممن يعتبر حديثه ويكتب. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين، من السادسة، مات سنة اثنتين وسبعين ومائة، وهو ابن مائة وست سنين. خ م د تم ق.
- التهذيب ٦/١٨٩/١٩٠، التقريب ص ٣٤٢.

- مكينه بنت حنظلة، لم أقف لها على ترجمة، وذكرها عمر رضا كحالة في "أعلام النساء"^(١) وقال: محدثة حدثت عن أبيها. وروى عنها عبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل.
- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر. ثقة فاضل، من الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. ع. التقريب ص ٤٩٧.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل صدوق فيه لين، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع كما قال الشوكاني؛ لأن محمد بن علي الباقر لم يدرك النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٧٨/٧، كتاب النكاح، باب التعريض بالخطبة، من طريق أبي الوليد الطيالسي، عن عبدالرحمن بن حنظلة الغسيل، عن سكينه بنت حنظلة، وساق نحو الحديث.
- وذكره الشوكاني في نيل الأوطار ١٠٨/٦، كتاب النكاح، باب التعريض بالخطبة في العدة. وقال: رواه الدارقطني من طريق عبدالرحمن بن سليمان بن الغسيل، عنها وهي عمته، وهو منقطع؛ لأن محمد بن علي هو الباقر ولم يدرك النبي ﷺ.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في الولي والشهود]

٢٣٢ [١٩] نا محمد بن مخلد، نا أبو واثلة^(١) المروزي عبدالرحمن بن الحسين من ولد

بشر بن المحتفز^(٢)، نا الزبير بن بكار، نا خالد بن الواضاح، عن أبي

الخصيب، عن هشام، عن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله

ﷺ: ((لا بد في النكاح من أربعة: الولي، والزوج، والشاهدين)).

أبو الخصيب مجهول، واسمه نافع بن ميسرة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو واثلة عبدالرحمن بن الحسين، المزني المروزي. قدم بغداد وحدث بها عن أبيه، عن محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة. ذكره الخطيب البغدادي في "تاريخه" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. تاريخ بغداد ٢٨٣/١٠.
- الزبير بن بكار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- خالد بن الواضاح: لم أقف على ترجمته.
- أبو الخصيب، اسمه نافع بن ميسرة. قال الدارقطني: مجهول. اللسان ١٤٥/٦.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الخصيب نافع بن ميسرة مجهول، وأبو واثلة لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وفيه من لم أقف على ترجمته خالد بن الواضاح، فالإسناد ضعيف.

(١) في المطبوع: (واثلة) بالهمزة، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) المحتفز: بمهملة وآخره زاي. التقريب ص ١٢٤.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بتمامه من حديث عائشة سوى الدارقطني.
- وأخرجه البيهقي ١٢٥/٧، كتاب النكاح، باب لا نكاح إلا بشاهدين عدلين، من طريق الزهري، عن عروة، عن عائشة مرفوعاً: بلفظ «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٨٧/٣.
- وذكره ابن حجر في التلخيص ٥١/٣، وعزاه للدارقطني وقال: في إسناده أبو الخصيب وهو مجهول.
- وذكره أيضاً في ١٦٣/٣، وعزاه للدارقطني.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه:
- البيهقي في الكبرى ١٢٥/٧، بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وخاطب وشاهدي عدل».
- وله شاهد موقوف على ابن عباس أخرجه:
- ابن أبي شيبه ١٣١/٤، ولفظه: «أدنى ما يكون في النكاح أربعة: الذي يزوج، والذي يتزوج، وشاهدين».

٢٣٣ [٢١] نا يعقوب بن إبراهيم البزار وإسماعيل بن العباس الوراق قالا: نا عمر بن شبه، نا بكر بن بكار، نا عبدالله بن محرز^(١)، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران بن حصين، عن عبدالله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٣٠.

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث «لا نكاح إلا بولي» عن صحابي آخر، وزيادة لفظ: «وشاهدي عدل».

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزار البخاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن العباس بن عمر بن مهران، أبو علي الوراق. قال الخطيب: ذكره القواس في جملة شيوخه الثقات. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٠٠/٦.
- عمر بن شبه بن عبيدة النميري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بكر بن بكار، أبو عمرو القيسي. قال النسائي: ليس بثقة. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو عاصم النبيل: ثقة. وقال ابن حبان: ثقة ربما يخطئ. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. ووثقه أشهل بن حاتم. وذكره العقيلي في "الضعفاء". وقال ابن الجارود: ليس بشيء. وقال الساجي: ضعفه بعضهم. وقال ابن عدي: له أحاديث حسان غرائب صالحة، وهو ممن يكتب حديثه، وليس حديثه بالمنكر جداً. وقال ابن حجر: أخرج له الحاكم متابعة. وقال ابن القطان: ليست أحاديثه بالمنكرة. الجرح والتعديل ٣٨٢/٢-٣٨٣، الكامل لابن عدي ٤٦٤/٢-٤٦٥، اللسان ٤٨/٢.

(١) في المطبوع: (محرز)، والصواب ما أثبت بالراء المكررة كما في ترجمته.

- عبد الله بن مُحَرَّرُ الجزري، القاضي. متروك. من السابعة، مات في خلافة أبي جعفر. ق.
- التقريب ص ٣٢٠، ينظر التهذيب ٣٨٩/٥، الميزان ٥٠٠/٢-٥٠١.
- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن محرر الجزري متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث ابن مسعود سوى الدارقطني.
- وذكر البيهقي في الكبرى ٢٥/٧، أنه روي من طريق عبد الله بن محرر، عن قتادة، عن الحسن، عن عمران، عن ابن مسعود رضي الله عنه، عن النبي ﷺ وقال: وليس بشيء.
- وأخرجه من حديث عمران بن حصين مرفوعاً:
- عبدالرزاق في مصنفه ١٩٦/٦، رقم ١٠٤٧٣، من طريق عبد الله بن محرر بهذا الإسناد عن عمران بن حصين مرفوعاً مثله.
- والطبراني في الكبير ١٤٢/١٨، رقم ٢٢٩، من طريق عبدالرزاق، عن عبد الله بن محرر به مثله.
- والبيهقي في الكبرى ١٢٥/٧، من طريق الفضل بن ذكين، عن ابن محرر به مثله.
- وذكره الذهبي في الميزان ٥٠١/٢، من حديث عمران بن حصين.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٨٧/٤، من حديث عمران، وقال: رواه الطبراني وفيه عبد الله بن محرر، وهو متروك.
- وذكره ابن حجر في التلخيص ١٥٦/٣، من حديث عمران وعزاه إلى أحمد والدارقطني والطبراني والبيهقي من حديث الحسن عنه. ثم قال: وفي إسناده عبد الله بن محرر وهو متروك.
- ورواه الشافعي من وجه آخر عن الحسن مرسلاً وقال: وهذا وإن كان منقطعاً فإن أكثر أهل العلم يقولون به.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شواهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وابن عمر، وجابر، وعائشة، وأبي موسى سبق ذكرها برقم ٢٣٠.

٢٣٤ [٢٢] نا الحسين بن إسماعيل، نا أبو خراسان محمد بن أحمد بن السكن، ح، ونا محمد بن مخلد ومحمد بن عبدالله بن الحسين العلاف، وعثمان بن أحمد ابن السماك قالوا: حدثنا عبدالله بن أبي سعد قال: حدثنا إسحاق بن هشام التمار، حدثنا ثابت بن زهير، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٢٣٠.

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث «لا نكاح إلا بولي» عن صحابي آخر. وزيادة: «وشاهدي عدل».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن أحمد بن السكن، أبوبكر القطيعي، يعرف بأبي خراسان. قال الخطيب البغدادي: وكان ثقة. مات سنة ثمان وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٠٥/١.
- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبدالله بن الحسين، أبوبكر العلاف، ويعرف بالمستعيني. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٤٧/٥.
- عثمان بن أحمد بن السماك. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبدالله بن أبي سعد، أبو محمد الوراق، وهو عبدالله بن عمرو بن عبدالرحمن بن بشر بن هلال الأنصاري. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة، صاحب أخبار وآداب وملح. مات سنة أربع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٥/١٠-٢٦.
- إسحاق بن هشام التمار، لم أقف على ترجمته.
- ثابت بن زهير، أبو زهير البصري. قال البخاري: منكر الحديث. وقال ابن عدي: يخالف الثقات في المتن والسند. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال الدارقطني وغيره: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث، لا يشتغل به. وقال الساجي وغيره: منكر الحديث. وذكره العقيلي وابن الجارود في "الضعفاء". وتركه ابن المديني في المتروكين من أصحاب نافع، وجعله دون جابر الجعفي. الجرح والتعديل ٤٥٢/٢، اللسان ٧٦/٢.
- نافع مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:
فيه من لم أقف على ترجمته إسحاق بن هشام التمار، وفيه ثابت بن زهير البصري منكر الحديث يخالف الثقات في المتن والسند، فالإسناد منكر.

تخريج الحديث:
• أخرجه ابن عدي في الكامل ٥٢١/٢، ٥٢٢، من طريق ثابت بن زهير البصري، عن ابن عمر مرفوعاً بلفظه بمثله.

شواهد الحديث:
متن الحديث له شواهد سبق ذكرها برقم ٢٣٠.

٢٣٥ [٢٣] نا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، نا سليمان بن عمر بن خالد الرقي، نا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له)). تابعه عبدالرحمن بن يونس، عن عيسى بن يونس مثله سواء. وكذلك رواه سعيد بن خالد بن^(١) عبدالله بن عمرو بن عثمان، ويزيد بن سنان، ونوح بن دراج، وعبدالله بن حكيم أبوبكر، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالوا فيه: شاهدي عدل. وكذلك رواه ابن أبي مليكة، عن عائشة ﷺ.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢/٢٢٩، رقم ٢٠٨٣، والترمذي ٣/٣٩٨، رقم ١١٠٢، وابن ماجه ١/٦٠٥، رقم ١٨٧٩، من حديث عائشة ﷺ ولفظه: «أيما امرأة نكحت بغير إذن مواليها فنكاحها باطل» ثلاث مرات، «فإن دخل بها فالمهر لها بما أصاب منها، فإن تشاجروا فالسلطان ولي من لا ولي له».

نوع الزيادة:

بزيادة: «وشاهدي عدل».

رجال الإسناد:

- أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن عمر بن خالد الأقطع القرشي العامري الرقي. قال ابن أبي حاتم: كتب عنه أبي بالرقعة. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: مات سنة تسع وأربعين ومائتين. الجرح والتعديل ١٣١/٤، الثقات لابن حبان ٨/٢٨٠.
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.

(١) في المطبوع: (أن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٣٧/أ، ينظر تهذيب الكمال ٣٦٣/١٩، فقد ذكره المزني في شيوخ عثمان بن خالد بن عمر الأموي.

- ابن جريج هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه لكنه يدللس ويرسل.
- سليمان بن موسى الأموي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فقيه.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

الإسناد ضعيف لعننة ابن جريج وهو ثقة لكنه من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع، ويرتقي بالمتابعات التي ذكرها المصنف عقب الحديث عن طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٣٨٦/٩، رقم ٤٠٧٥، من طريق سعيد بن يحيى الأموي، عن حفص بن غياث، عن ابن جريج، عن سليمان بن موسى، به بلفظ: «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل، وما كان من نكاح على غير ذلك فهو باطل، فإن تشاجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له».
- قال أبو حاتم: لم يقل أحد في خبر ابن جريج عن سليمان بن موسى، عن الزهري هذا «وشاهدي عدل» إلا ثلاثة أنفس: سعيد بن يحيى الأموي، عن حفص بن غياث، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، عن خالد بن الحارث، وعبد الرحمن بن يونس الرقي، عن عيسى بن يونس، ولا يصح في ذكر الشاهدين غير هذا الخبر.
- وابن حزم في المحلى ٤٦٥/٩، من طريق محمد بن أحمد بن الحجاج الرقي، عن عيسى بن يونس به مثله.
- والبيهقي في الكبرى ١٢٤/٧-١٢٥، من طريق الدارقطني به مثله، ومن طريق محمد بن أحمد ابن الحجاج الرقي، عن عيسى بن يونس، عن ابن جريج به نحوه.
- وأخرج منه الشطر الأول «لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل»:
- الطبراني في الأوسط ٤٦٩/٧، رقم ٩٦٢٣، من طريق علي بن جميل الرقي، عن حسين بن عياش، عن جعفر بن برقان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة مرفوعاً أن النبي ﷺ قال: «لا نكاح إلا بولي وشاهدين».

قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن جعفر بن برقان، عن هشام بن عروة إلا الحسين بن عياش، تفرد به علي بن جيل.

- وأخرجه أيضاً في ١٣٥/١٠، رقم ٩٢٨٧، من طريق عيسى بن يونس، عن عمر بن عبد الرحمن، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عثمان بن عبد الرحمن^(١) إلا عيسى بن يونس.
- والبيهقي في الكبرى ١٢٥/٧، من طريق سليمان بن عمران الرقي، عن يحيى بن سعيد الأموي به مثله.

شواهد الحديث:

شواهد الزيادة «وشاهدي عدل» سبق تخريجها برقم ٢٣٠.

(١) قال محقق الأوسط: هكذا جاءت في المخطوطتين (عثمان بن عبد الرحمن) لكن المذكور في سند هذا الحديث كما في المخطوطتين أيضاً (عمر بن عبد الرحمن)، فالظاهر أن أحد الأسمين خطأ من النساخ، ولكن لم يتمكن من الجزم بواحد منهما أنه خطأ؛ لأنه توجد عدة أسماء من كل منهما. فالله أعلم بالصواب. أ هـ.

٢٣٦ [٢٤] نا أبو ذر أحمد بن محمد بن أبي بكر، نا أحمد بن الحسين بن عباد النسائي، نا محمد بن يزيد بن سنان، نا أبي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ ((لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٣٠.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر. وبزيادة: «وشاهد عدل».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن محمد بن سليمان، أبو ذر المعروف بابن الباغندي. قال حمزة: سألت الدارقطني عنه، فقال: ما علمت إلا خيراً، وكان أصحابنا يؤثرونه على أبيه. وذكر ابن أبي الفوارس محمد بن سليمان وابنه أبوبكر وابنه أبو ذر فقال: أوثقهم أبو ذر. وقال الذهبي في "السير": المتقن الحافظ بن الحافظ بن الحافظ. مات سنة ست وعشرين وثلاثمائة. سؤالات السهمي ص ١٤١، رقم ١٣٠، تاريخ بغداد ٨٦/٥، السير ٢٦٨/١٥.
- أحمد بن الحسين بن عباد، أبو العباس السمسار، يلقب بيان، وكان نسائي الأصل. قال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي، وسمعت منه معه وهو صدوق. ووثقه الدارقطني. الجرح والتعديل ٤٨/٢، تاريخ بغداد ٩٤-٩٥.
- محمد بن زيد بن سنان الخزري، أبو فروة الرهاوي. تقدمت ترجمته، وهو ليس بالقوي.
- يزيد بن سنان الخزري، أبو فروة الرهاوي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن سنان ضعيف، وابنه محمد يروى عنه مناكير، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٣٥.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٢٣٥.

[باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج]

٢٣٧ [٣٥] نا أبو محمد بن صاعد، نا محمد بن عبدالله بن عبدالحكم المصري وأحمد

ابن الفرج^(١) بن سليمان أبو عتبة الحمصي، قالوا: نا محمد بن إسماعيل بن أبي فديك، نا ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين، عن نافع، عن ابن عمر أنه تزوج بنت خاله عثمان بن مظعون، قال: فذهبت أمها إلى رسول الله ﷺ، فقالت: إن ابنتي تكره ذلك، فأمره النبي ﷺ أن يفارقها، ففارقها، وقال: ((لا تنكحوا اليتامى حتى تستأمروهن، فإذا سكنت فهو إذنهما))، فتزوجها بعد عبدالله المغيرة بن شعبة.

ورواه الوليد بن مسلم وصدقة بن عبدالله، عن ابن أبي ذئب، عن نافع مختصراً مرسلًا. وابن أبي ذئب لم يسمعه من نافع، وإنما رواه عن عمر ابن حسين عنه.

أصل الحديث:

حديث ابن عمر رضي الله عنهما أخرجه مختصراً ابن ماجه ١/٦٠٤، رقم ١٨٧٨، ولم يذكر فيه أن أمها ذهبت إلى رسول الله ﷺ فأمره أن يفارقها ففارقها، وقال: ((لا تنكحوا اليتامى...)) الحديث. والحديث دون ذكر القصة معناه موجود في الحديث الذي أخرجه أبو داود ٢/٢٣٣، رقم ٢١٠٠. والنسائي ٦/٨٤، رقم ٣٢٦١-٦٢٦٣، من حديث ابن عباس، ولفظه عند النسائي: ((الأيام أحق بنفسها من وليها، واليتيمة تستأمر وإذنها صماتها)). ومعناه أيضاً عند أبي داود ٢/٢٣٠، رقم ٢٠٩٣. والترمذي ٣/٤٠٨، رقم ١١٠٩، من حديث أبي هريرة ولفظه: ((تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكنت فهو إذنها...)).

نوع الزيادة:

مجئته مطولاً عند الدارقطني، ومجئ شطر منه ((لا تنكحوا اليتامى حتى ...)) إلى آخر الحديث عن صحابي آخر بمعناه.

(١) في المطبوع: (الفرج) بالخاء المهملة، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد، ومحمد المصري: تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.
- أحمد بن الفرج بن سليمان، أبو عتبة الكندي الحمصي، ويعرف بالحجازي. قال ابن أبي حاتم: كتبنا عنه ومحلّه عندنا محل الصدق. وقال سلمة: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ. وقال ابن عدي: وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال أبو أحمد الحاكم: قدم العراق فكتبوا عنه وأهلها حسنوا الرأي فيه، لكن محمد بن عوف كان يتكلم فيه، ورأيت ابن جوصاء يضعف أمره. ونقل الخطيب عن محمد بن عوف أنه كذبه. وقال ابن حجر في "اللسان": هو وسط. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. الجرح والتعديل ٦٧/٢، الثقات لابن حبان ٤٥/٨، الكامل لابن عدي ١٩٣/١، التهذيب ٦٧/١-٦٩، اللسان ٢٤٥/١.
- محمد بن إسماعيل بن أبي فديك. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة بن الحارث. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن حسين بن عبد الله الجمعي، مولاهم، أبو قدامة المكي، مولى آل حاطب. ثقة، من الرابعة. م. ف. التقريب ص ٤١١، ينظر التهذيب ٤٣٣/٧.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن الفرج محلّه الصدق، لكن تابعه ثقة وهو محمد المصري، وفيه ابن أبي فديك صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٣٠/٢، من طريق ابن إسحاق، عن عمر بن حسين به نحوه.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٦٧/٢، كتاب النكاح، باب تستأمر اليتيمة في نفسها، من طريق ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين وساق نحوه الحديث، إلا أنه قال: «النساء» بدل «اليتامى». وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه^(١)، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في الكبرى ١١٣/٧، ١٢٠، ١٢١، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح اليتيمة، من طريق ابن إسحاق، ومن طريق ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين نحوه.

(١) قال الألباني في الإرواء ٢٣٤/٦: إنما هو على شرط مسلم وحده، فإن البخاري لم يخرج لعمر بن حسين شيئاً..

- وأخرجه البغوي في شرح السنة ٣٦/٩، رقم ٢٢٦٠، كتاب النكاح، باب تزويج الصغيرة، من طريق ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين به نحوه.
- وذكره ابن حجر في التلخيص ١٦١/٣، وعزاه للحاكم والدارقطني.
- وذكره الألباني في إرواء الغليل ٢٣٣/٦-٢٣٤، رقم ١٨٣٥، وقال: إسناده حسن، رجاله كلهم ثقات رجال مسلم، غير أنه إنما أخرج لابن إسحاق استشهاداً لا احتجاجاً، لكن تابعه ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين به مختصراً.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة، وأبي موسى الأشعري:

- حديث ابن عباس:
- سبق ذكره في أصل الحديث.
- حديث أبي هريرة.
- سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٣٩٢/٩، رقم ٤٠٧٩ بنحوه.
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٢٠/٧ بنحوه.
- حديث أبي موسى الأشعري أخرجه:
- الإمام أحمد في المسند ٣٩٤/٤، ولفظه: «تستأمر اليتيم في نفسها، فإن سكنت فقد أذنت وإن أبت لم تكره».
- والدارمي في سننه ١٣٨/٢ نحوه.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ٣٩٦/٩، ٣٩٧، رقم ٤٠٨٥ نحوه.
- والحاكم في المستدرک ١٦٦/٢-١٦٧ بنحوه.

٢٣٨ [٣٦] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا عبدالكريم بن الهيثم، نا عبيد بن يعيش، نا يونس بن بكير، نا محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر قال: زوجني خالي قدامة بن مظعون بنت أخيه عثمان بن مظعون، فدخل المغيرة بن شعبة على أمها فأرغبها في المال، وخطبها إليها، فرفع شأنها إلى النبي ﷺ، فقال قدامة: يا رسول الله ابنة أخي، وأنا وصي أبيها، ولم أقصر بها، زوجتها من قد علمت فضله وقربته، فقال رسول الله ﷺ: ((إنها يتيمة، واليتيمة أولى بأمرها))، فنزعت مني، وزوجها المغيرة بن شعبة. لم يسمعه محمد بن إسحاق من نافع وإنما سمعه من عمر بن حسين عنه، وكذلك رواه إبراهيم بن سعد عنه، وتابعه محمد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن عمر بن حسين.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٣٧.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، صدوق.
- عبدالكريم بن الهيثم بن زياد بن عمران، أبو يحيى القطان. من أهل دير العاقول. قال الخطيب البغدادي: وكان ثقة ثباتاً. وقال أحمد بن كامل القاضي: كان ثقة مأموناً، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٧٨/١١-٧٩.
- عبيد بن يعيش الخاملي، أبو محمد الكوفي، العطار. ثقة، من صغار العاشرة. مات سنة ثمان وعشرين ومائتين، أو بعدها بسنة. ي م س. التقريب ص ٣٧٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٤٩/١٩.
- يونس بن بكير بن واصل الشيباني، أبوبكر الجمال الكوفي. قال الدوري عن ابن معين: كان صدوقاً. وقال مضر بن محمد الأسدي وعثمان بن سعيد الدارمي، عن ابن معين: ثقة. وقال عثمان: يُخَالَف في يونس. وقال عثمان أيضاً: لا بأس به. وقال ابن الجنيدي عن ابن معين: كان

ثقة صدوقاً: وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم سئل أبو زرعة أي شيء ينكر عليه قال: أما في الحديث فلا أعلمه. وسئل عنه أبي فقال: محله الصدق. وقال الآجري عن أبي داود: ليس هو عندي بحجة كان يأخذ حديث ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مرة: ضعيف. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة تسع وتسعين ومائة على الصحيح. خت م د ت ق. الجرح والتعديل ٢٣٦/٩، التهذيب ٤٣٤/١١-٤٣٥، التقريب ص ٦١٣.

○ محمد بن إسحاق بن يسار المطلبى. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.

الحكم على الإسناد:

فيه يونس بن بكير صدوق يخطئ، قال أبو داود: كان يأخذ حديث ابن إسحاق فيوصله بالأحاديث. وفيه محمد بن إسحاق المطلبى، صدوق يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الرابعة، وقد عنعنه ونص الدارقطني على انقطاعه، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٣٧.

٢٣٩ [٣٧] قرئ على أبي محمد بن صاعد وأنا أسمع حدثكم عبيد الله بن سعد الزهري، نا عمي، نا أبي، عن ابن إسحاق، حدثني عمر بن حسين مولى آل حاطب، عن نافع، عن ابن عمر قال: توفي عثمان بن مظعون وترك بنتاً له من خولة بنت حكيم بن أمية، فأوصى إلى أخيه قدامة بن مظعون، وهما خالاي، فخطبت إلى قدامة بنت عثمان، فزوجنيها، فدخل المغيرة إلى أمها فأرغبها في المال، فحطت إليه، وحطت الجارية إلى هوى أمها، حتى ارتفع أمرهم إلى النبي ﷺ، فقال: قدامة: يا رسول الله ابنة أخي وأوصى بها إلي فزوجتها ابن عم، ولم أقصر بالصلاح والكفاءة، ولكنها امرأة، وأنها حطت إلى هوى أمها، فقال رسول الله ﷺ: ((هي يتيمة، ولا تنكح إلا بإذنها)) فانترعت مني والله بعد أن ملكتها، فزوجوها المغيرة بن شعبة.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٣٧.

رجال الإسناد:

- محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري، أبو الفضل البغدادي. قاضي أصبهان، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ستين ومائتين، وله خمس وسبعون سنة. خ د ت س. التقريب ص ٣٧١، وينظر التهذيب ١٥/٧-١٦.
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، أبو يوسف المدني. ثقة فاضل، من صغار التاسعة، مات سنة ثمان ومائتين. ع. التقريب ص ٦٠٧، ينظر تهذيب الكمال ٣٢/٣٠٨.
- سعد بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم الزهري، أبو إسحاق البغدادي. ثقة، ولي قضاء واسط وغيرها، من التاسعة، مات سنة إحدى ومائتين، وهو ابن ثلاث وستين. خ س. التقريب ص ٢٣٠، ينظر تهذيب الكمال ١٠/٢٣٨.

○ محمد بن إسحاق بن يسار المظلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.

○ عمر بن حسين ولي آل حاطب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن إسحاق المظلي. صدوق يدلّس، لكنه صرح في هذا الحديث بالتحديث، فالإسناد حسن، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٢٣٧.

٢٤٠ [٣٨] نا محمد بن مخلد بن حفص، نا علي بن محمد بن معاوية، نا عبدالله بن نافع الصائغ، نا عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، عن أبيه، عن ابن عمر قال: لما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنته، قال ابن عمر: زوجنيها خالي قدامة بن مظعون، ولم يشاورها في ذلك، وهو عمها، وكلمت رسول الله ﷺ في ذلك، فرد نكاحه، فأحبت أن يتزوجها المغيرة بن شعبة، فزوجها إياه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ١/٦٠٤، رقم ١٨٧٨، عن ابن عمر أنه حين هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له، قال ابن عمر: فزوجنيها خالي قدامة، وهو عمها، ولم يشاورها، وذلك بعد ما هلك أبوها، فكرهت نكاحه، وأحبت الجارية أن يزوجه المغيرة بن شعبة، فزوجها إياه.

نوع الزيادة:

مجئته مطولاً بزيادة: (وكلمت رسول الله ﷺ في ذلك، فرد نكاحه).

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن محمد بن معاوية، أبو الحسن المعروف بالنيسابوري. ذكره الخطيب البغدادي، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ١٢/٥٧-٥٨.
- عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- عبدالله بن نافع مولى ابن عمر، المدني. ضعيف من السابعة، مات سنة أربع وخمسين ومائة. ق. التقريب ص ٣٢٦، وانظر التهذيب ٦/٥٣-٥٤.
- نافع مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن نافع مولى ابن عمر ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق برقم ٢٣٧.

٢٤١ [٣٩] نا أبو عبيد^(١)، حدثنا عبيد الله بن سعد^(٢)، نا عمي، نا عبدالعزيز بن المطلب، عن عمر بن حسين، عن نافع أنه قال: تزوج عبدالله بن عمر زينب بنت عثمان بن مظعون بعد وفاة أبيها، زوجه إياها عمها قدامة بن مظعون، فأرغبهم المغيرة بن شعبة في الصداق، فقالت أم الجارية للجارية لا تجيزي، فكرهت الجارية النكاح، وأعلمت رسول الله ﷺ ذلك هي وأمها، فرد نكاحها رسول الله ﷺ، فنكحها المغيرة بن شعبة.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٤٠.

نوع الزيادة:

كسابقه ٢٤٠، إلا أن فيه أيضاً زيادة ذكر اسم بنت عثمان بن مظعون (زينب).

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد الله بن سعد الزهري وعمه يعقوب بن إبراهيم. تقدمت ترجمتهما، وكلاهما ثقة.
- عبدالعزيز بن المطلب بن عبدالله المخزومي، أبو طالب المدني. صدوق، من السابعة، مات في خلافة المنصور. ختمت ق. التقریب ص ٣٥٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٠٦/١٨.
- عمر بن حسين مولى آل حاطب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نافع مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا عبدالعزيز بن المطلب صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٢٣٧.

(١) في المطبوع: (عبد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٣٨/ب.

(٢) في المطبوع: (ابن سعيد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٣٨/ب، وكما في ترجمته.

٢٤٢ [٤٠] نا جعفر بن محمد بن نصير، نا، أحمد بن يحيى الحلواني، نا علي بن قرين، نا سلمة الأبرش، نا ابن إسحاق، عن عمر ابن حسين، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ((لا تنكح اليتيمة إلا بإذنها)).
عمر بن حسين مولى آل حاطب.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٣٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ جعفر بن محمد بن نصير، وأحمد بن يحيى الحلواني. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
○ علي بن قرين بن بيهس، أبو الحسن البصري. قال ابن معين: لا يكتب حديثه كذاب خبيث.
وقال أبو حاتم: متروك الحديث، ليس بشيء. وقال موسى بن هارون وغيره: كان يكذب.
وقال العقيلي: كان يضع الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال ابن عدي: كان يسرق الحديث. وقال أبو الفتح الأزدي: زائف. وكان يحيى بن معين ينهى أن يكتب عنه. مات سنة ثلاث وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٠١/٦، تاريخ بغداد ٥١/١٢-٥٢، اللسان ٢٥١/٤-٢٥٢.

○ سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري، مولا هم، أبو عبد الله الأزرق. قاضي الري. قال البخاري: عنده مناكير، وهنه علي. قال علي: ما خرجنا من الري حتى رمينا بحديثه. وقال البردعي عن أبي زرعة: كان أهل الري لا يرغبون فيه لمعان فيه، من سوء رأيه وظلم فيه. وقال أبو حاتم: صالح، محله الصدق، في حديثه انكار، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: ضعيف. وقال الحسين بن الحسن الرازي عن ابن معين: ثقة، كتبنا عنه، كان كيساً، مغازيه أتم، ليس في الكتب أتم من كتابه. وقال الدوري عن ابن معين: كتبنا عنه وليس به بأس. وقال ابن معين: سمعت جريراً يقول: ليس من لدن بغداد إلى أن تبلغ خراسان أثبت في ابن إسحاق من سلمة. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً، وهو صاحب مغازي ابن إسحاق.

.....

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال الآجري: عن أبي داود: ثقة. وذكر ابن خلفون أن أحمد سئل عنه فقال: لا أعلم إلا خيراً. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق كثير الخطأ، من التاسعة، مات بعد التسعين ومائة، وقد جاز المائة. د ت فق. الجرح والتعديل ١٦٩/٤، التهذيب ١٥٢/٤، ١٥٤، التقريب ص ٢٤٨.

الحكم على الإسناد:

فيه علي بن قرين متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٣٧.

[باب ما جاء في الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة]

٢٤٣ [٤٤] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن أبي يحيى كزنيب^(١)، نا أبو يعقوب الأفتس أخو أبي مسلم المستملي، نا هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة: أن خنساء بنت خدام^(٢) أنكحها أبوها وهي كارهة، فأنت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فرد نكاحها، فتزوجها أبو لبابة بن عبد المنذر، فجاءت بالسائب بن أبي لبابة، وكانت ثيباً.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٩٤/٩، رقم ٥١٣٩، ٣١٨/١٢، ٣٣٩، رقم ٦٩٤٥، ٦٩٦٩، وأبي داود ٢٣٣/٢، رقم ٢١٠١، والنسائي ٨٦/٦، رقم ٣٢٦٨، وابن ماجه ٦٠٢/١، رقم ١٧٨٣، كلهم من حديث عبد الرحمن ومُجمّع ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء بنت خدام: أن أباهما زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأنت رسول الله ﷺ فردّ نكاحها. وذكر ابن ماجه آخر الحديث.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عثمان بن سعيد بن أبي يحيى، أبوبكر الأحول، المعروف بكزنيب. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة حافظاً. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٩٧/٤، نزهة الألباب في الألقاب ١٢٠/٢.
- أبو يعقوب الأفتس، يوسف بن يونس، وهو أخو أبي مسلم عبد الرحمن بن يوسف المستملي. قال الدارقطني: ثقة. تاريخ بغداد ٢٩٨/١٤.

(١) في المطبوع: (كزنيب)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (خدام) بالذال المعجمة، والصواب ما أثبت. وهي خنساء بنت خدام، بالخاء المكسورة والذال المهملة، الأنصارية الأوسية زوج أبي لبابة، صحابية معروفة. خ د س ق. التقريب ص ٧٤٦.

- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي، أبو معاوية بن أبي خازم، الواسطي. ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة. من السابعة مات سنة ثلاث وثمانين ومائة، وقد قارب الثمانين. ع التقريب ص ٥٧٤، ينظر تعريف أهل التقديس ص ١١٥.
- عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، قاضي المدينة. قال ابن سعد: كان كثير الحديث وليس يحتج بحديثه. وقال يحيى بن سعيد: كان شعبة يُضَعِّفه. وقال أبو خيثمة: صالح إن شاء الله. وقال ابن المديني: تركه شعبة وليس بذاك. وقال ابن معين: ليس به بأس، وفي رواية ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: هو عندي صالح صدوق في الأصل ليس بذاك القوي، يكتب حديثه ولا يحتج به، يخالف في بعض الشيء. وقال العجلي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن شاهين في "الثقات": قال أحمد بن حنبل هو صالح ثقة إن شاء الله. قال البخاري في التاريخ: صدوق، إلا أنه يخالف في حديثه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من السادسة، قتل بالشام سنة أثني عشر وثلاثين ومائة، مع بني أمية. خت ٤. التهذيب ٤٥٦/٧-٤٥٧، التقريب ص ٤١٣.
- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن أبي سلمة صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٥٢/٢٤، رقم ٦٤٤، من طريق بشر بن موسى، عن أبي مسلم المستملي عبدالرحمن بن يونس، عن هشيم به بلفظ: أن خنساء بنت خدام زوجها أبوها وهي كارهة فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد بن جارية الأنصاري، عن خنساء بنت خدام نفسها، سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه النسائي في السنن الكبرى ٢٨٣/٣، رقم ٥٣٨٣.
 - وعبدالرزاق في مصنفه ١٤٧/٦-١٤٨.
 - والطبراني في الكبير ٢٥٢/٢٤، رقم ٦٤٠.
 - والبيهقي في الكبرى ١١٩/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٤٦/١٠.
- وله شاهد من حديث أم سلمة:
- أخرجه سعيد بن منصور في سننه ١٥٦/١، رقم ٥٦٦، ٥٦٧.

[باب ما جاء في البكر يزوجه أبوها وهي كارهة]

٢٤٤ [٤٨] نا أبو محمد بن صاعد، نا الحسن بن محمد الزعفراني وأحمد بن منصور والعباس بن محمد وأبو إبراهيم الزهري، ونا ابن مخلد، نا العباس بن محمد الدوري وأحمد بن صالح الصوفي وغيرهم قالوا: نا الحكم بن موسى، نا شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي، عن عطاء، عن جابر: أن رجلاً زوج ابنته بكرًا ولم يستأذنها، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها. لفظ أبي بكر. وقال ابن صاعد: وهي بكر من غير أمرها، فأنت النبي ﷺ ففرق بينهما^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٣٢/٢، رقم ٢٠٩٦. وابن ماجه ٦٠٣/١، رقم ١٨٧٥، كلاهما من حديث ابن عباس ولفظه: أن بكرًا أتت النبي ﷺ، فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي ﷺ.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبلفظ: (فرق بينهما) بدل: (فخيرها).

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، أبو علي البغدادي. صاحب الشافعي، وقد شاركه في الطبقة الثانية من شيوخه، ثقة، من العاشرة، مات سنة ستين ومائتين، أو قبلها بسنة. خ ٤.
- التقريب ص ١٦٣، ينظر التهذيب ٣١٨/٢.
- أحمد بن منصور بن سيار الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو إبراهيم الزهري، أحمد بن سعد بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن مخلد: هو محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في المطبوع: (بينها)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٠٤/أ.

- أحمد بن صالح الصوفي، وهو محمد بن صالح بن عبدالرحمن، أبوبكر الحافظ الأنطاقي، المعروف بكيلجة. قال الخطيب البغدادي: كان حافظاً متقناً ثقة. وقال الآجري عن أبي داود: صدوق. ووثقه النسائي. مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٠٣/٤، ٣٥٨/٥-٣٥٩.
- كيلجة: بكسر كاف، وسكون ياء، وفتح لام، وفتح جيم. المغني في الضبط ص ٢١٤.
- الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي، أبو صالح، القنطري. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال مرة: ثقة. وكذا قال العجلي. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، وكان رجلاً صالحاً ثبتاً في الحديث. وقال صالح جزرة: الثقة المأمون. وقال ابن قانع: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من العاشرة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائتين. خت م مد س ق. التهذيب ٢/٣٩-٤٤٠، التقريب ص ١٧٦.
- شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الأموي، مولاهم، البصري، ثم الدمشقي. ثقة رمي بالإرجاء، وسماعه من ابن أبي عروبة بآخره، من كبار التاسعة، مات سنة تسع وثمانين ومائة. خ م د س ق. التقريب ص ٢٦٦. وينظر التهذيب ٤/٣٤٧.
- الأوزاعي: هو عبدالرحمن بن عمرو. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عطاء: هو ابن أبي رباح - كما في الأسانيد الآتية برقم ٤٩، ٥٠ - وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي صدوق وهو شاذ للمخالفة، ونص الدارقطني^(١) على ذلك فقال: قول شعيب وهم، والصحيح مرسل^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في السنن الكبرى ٢٨٣/٣، كتاب النكاح، باب البكر يزوجهما أبوها وهي كارهة، من طريق معاوية بن صالح، عن الحكم بن موسى، عن شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي به مثل لفظ ابن صاعد.

(١) ينظر الحديث الآتي برقم ٢٤٦.

(٢) هذا الحديث اختلف فيه على الأوزاعي، فرواه عنه شعيب بن إسحاق موصولاً، وخالفه كل من عبدالله بن المبارك وعيسى بن يونس فرواه كل واحد منهما عن الأوزاعي مرسلًا. ورواية ابن المبارك وعيسى بن يونس هي الصواب. أما رواية شعيب بن إسحاق فقد وهم فيها فرواها عن الأوزاعي موصولة.

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٧/٧، كتاب النكاح، باب ما جاء في نكاح الأولياء الأبكار، من طريق الحكم بن موسى، عن شعيب بن إسحاق، عن الأوزاعي به مثل لفظ ابن صاعد. وقال البيهقي: هذا وهم، والصواب عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسل، كذلك رواه ابن المبارك وعيسى بن يونس وغيرهما عن الأوزاعي. وكذا قال في معرفة السنن والآثار ٢٤٤/٥.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث ابن عمر أخرجه:
- ابن عدي في الضعفاء ٢٦٤٨/٧، ٢٦٤٩، ولفظه: أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة، فأتى النبي ﷺ فردّ النكاح وفرق بينهما.

٢٤٥ [٤٩] حدثنا ابن مخلد، حدثنا أبوبكر بن صالح، حدثنا نعيم بن حماد، أخبرنا ابن المبارك، أخبرنا الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح أن رجلاً زوج ابنته. ذكر الحديث مثله ^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٢٤٤.

رجال الإسناد:

- ابن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر بن صالح: هو أحمد بن صالح الصوفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نعيم بن حماد المروزي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- عبد الله بن المبارك. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الأوزاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن مرة الشامي. صدوق، من الثامنة. مدس ق. التقريب ص ٩٤، وينظر التهذيب ١/١٦٣-١٦٤.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه نعيم بن حماد المروزي صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٢٨٣/٣، برقم ٥/٥٣٨٥ من طريق الأوزاعي به. والحديث سبق تخريجه موصولاً برقم ٢٤٤.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٢٤٤.

(١) يريد به مثل الحديث السابق برقم ٢٤٤.

٢٤٦ [٥٠] حدثنا أبو بكر الشافعي، نا محمد بن شاذان، نا معلى، نا عيسى بن يونس ج، وثنا علي بن إبراهيم المستملي، نا أحمد بن محمد الماسرجسي، نا إسحاق ابن راهويه، أنا عيسى بن يونس، نا الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن عطاء بن أبي رباح: أن رجلاً زوج ابنة له بكراً وهي كارهة على عهد رسول الله ﷺ، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها. الصحيح مرسل، وقول شعيب^(١) وهم.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٤٤.

نوع الزيادة:

مجيئه مرسلًا، وبلغظ: (فرد نكاحها) بدل: (فخيرها).

رجال الإسناد:

- أبو بكر الشافعي محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن شاذان، أبو بكر الجوهري، بغدادى. ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ست وثمانين ومائتين، وله ثلاث وسبعون سنة. التقريب ص ٤٨٣، ينظر تهذيب الكمال ٣٥٦/٢٥.
- معلى بن منصور الرازي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن إبراهيم بن عيسى المستملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن الحسين الماسرجسي. قال الذهبي في "السير": الإمام المحدث، العالم الثقة. مات سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة. السير ٤٠٥/١٤.
- والماسرجسي: بفتح الميم، والسين المهملة، وسكون الراء، وكسر الجيم، وفي آخرها سين أخرى. هذه النسبة إلى ماسرجس، وهو اسم لجد أبي علي الحسن بن عيسى بن ماسرجس النيسابوري، من أهل نيسابور. الأنساب ١٦٨/٥.

(١) المراد به: شعيب بن إسحاق المذكور في سند الحديث رقم ٢٤٤، وفي هذا الإسناد تابعه عيسى بن يونس عن الأوزاعي.

○ إبراهيم بن مرة الشامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن مرة الشامي صدوق، فالإسناد حسن، وهو مرسل.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق ذكرها برقم ٢٤٥.

٢٤٧ [٥٢] ثنا عبد الغافر بن سلامة، نا أبو شرحبيل عيسى بن خالد، نا أبو المغيرة، نا الأوزاعي، عن عطاء بن أبي رباح قال: فرق رسول الله ﷺ بين امرأة وزوجها وهي بكر، أنكحها أبوها وهي كارهة.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٤٤.

رجال الإسناد:

- عبد الغافر بن سلامة بن أحمد بن أزهر، أبو هاشم الحضرمي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، مات سنة ثلاث وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/١٣٦-١٣٨.
- أبو شرحبيل عيسى بن خالد بن نافع. لم أقف على ترجمته. وذكره الخطيب في "تاريخه" عند ترجمته لعبد الغافر بن سلامة، وفي ١٢/٣٨٤ عند ترجمته للفتح بن شخرف.
- أبو المغيرة، وهو عبد القدوس بن الحجاج الخولاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الأوزاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته أبو شرحبيل عيسى بن خالد، وبقية رجاله كلهم ثقات، فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٤٥.

٢٤٨ [٥٣] حدثنا محمد بن علي بن إسماعيل الأبلبي، نا أحمد بن عبد الله بن سليمان الصنعاني، نا إسحاق بن إبراهيم بن جوتي، ونا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن جوتي، نا أبي، نا عبد الملك الذماري، عن سفيان، عن هشام صاحب الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ رد نكاح بكر وثيب أنكحهما أبوهما وهما كارهتان، فرد النبي ﷺ نكاحهما، هذا وهم من الذماري، وتفرد بهذا الإسناد.

والصواب عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن^(١) عكرمة مرسل^(٢)، وهم فيه الذماري عن الثوري وليس بقوي.

أصل الحديث:

حديث الثيب التي رد النبي ﷺ نكاحها وهي خنساء بنت خدام له أصل عند البخاري، وأبي داود من حديث عبدالرحمن ومجمع ابني يزيد، وقد تقدم ذكره في أصل الحديث رقم ٢٤٣. وحديث البكر له أصل عند أبي داود، وابن ماجه من حديث ابن عباس، لكن فيه: (أنه خيرها)، ولم يقل فيه: (فرد نكاحها). وقد تقدم ذكره في أصل الحديث رقم ٢٤٤.

نوع الزيادة:

في حديث الثيب زيادة لجئته عن صحابي آخر. وفي حديث البكر زيادة (فرد نكاحها) بدل: (فخيرها).

رجال الإسناد:

- محمد بن علي بن إسماعيل الأبلبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عبد الله بن سليمان الصنعاني^(٣). لم أقف على ترجمته.

(١) في المطبوع: (عن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (أ): ق ٦٠/ب، (ب): ق ١٢٩/ب، (ج): ق ٤٤٠/ب، وكما في إسناد عبدالرزاق الآتي في التخريج.

(٢) سيأتي هذا الحديث المرسل برقم ٢٥٠.

(٣) مرّ في البيوع هذا الإسناد برقم ٢٦٨، إلا أن فيه عبد الله بن إسماعيل بن أحمد الصنعاني، وهو أيضاً لم أقف على ترجمته، والمخطوط (ب)، (ج) فيه كما في المطبوع: (أحمد بن عبد الله بن سليمان الصنعاني).

- إسحاق بن إبراهيم بن جوتي. تقدمت ترجمته، قال ابن حزم مجهول، وقال ابن حبان، وابن عدي والدارقطني: منكر الحديث.
- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق بن إبراهيم. لم أقف له على ترجمة.
- عبد الملك الذماري. تقدمت ترجمته. قال أبو حاتم: يكتب حديثه.
- سفيان الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- هشام بن أبي عبد الله الدستوائي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت، لكنه يدلّس ويرسل.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

منكر لتفرد الذماري به ووهمه فيه كما ذكر الدارقطني عقبه، وصوب أنه عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١١٧/٧، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبكار، من طريق أبي سلمة المسلم بن محمد بن عمار الصنعاني، عن عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، عن سفيان الثوري به مثله. وذكر قول الدارقطني عقب الحديث، ثم قال: هو في جامع الثوري عن الثوري كما ذكره أبو الحسن الدارقطني رحمه الله مرسلًا، وكذلك رواه عامة أصحابه عنه، وكذلك رواه غير الثوري عن هشام. وروي من وجه آخر أخطأ فيه الراوي.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٣٥٥/١١، رقم ١٢٠٠١، وفي الصغير، ينظر الروض الداني ٢٤١/٢، رقم ١٠٩٨، من طريق عبد الملك بن عبد الرحمن الذماري، عن سفيان الثوري به مثله. وقال الطبراني: لم يروه عن الثوري إلا الذماري.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٧٩/٤ وقال: رواه الطبراني، وفيه إسحاق بن إبراهيم بن جوتي، ولم أعرفه وبقيّة رجاله ثقات.
- وأخرجه مرسلًا:
- عبد الرزاق في مصنفه ١٤٥/٦، رقم ١٠٣٠١، من طريق معمر بن يحيى بن أبي كثير، عن مهاجر ابن عكرمة، أن بكرًا أنكحها أبوها وهي كارهة، فجاء بها أبوها إلى النبي ﷺ، فردّها إليها أمرها.

- وأخرجه أيضاً في ص ١٤٧، رقم ١٠٣٠٥، من طريق معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن سلمة وأيوب عن عكرمة: أن ثيباً أنكحها أبوها، فجاءت النبي ﷺ فقالت: أنكحني أبي وأنا كارهة، فجعل النبي ﷺ أمرها إليها.
- وأخرجه أيضاً برقم ١٠٣٠٦، من طريق ابن جريج عن أيوب، عن عكرمة، وعن يحيى بن أبي كثير: أن ثيباً وبكراً أنكحهما أبوهما فجاءت النبي ﷺ فقالت: أنكحني أبي، فردّ نكاحهما.
- وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ١/١٥٩، رقم ٥٧٧، من طريق إسماعيل بن إبراهيم، عن هشام بن أبي عبد الله، عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن عكرمة: أن رسول الله ﷺ فرّق بين امرأة بكر، وزوجها، أنكحها أبوها بغير إذنها قال: وحُذِث أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن ينكح امرأة من بناته جلس عند خدرها فقال: «إن فلاناً يذكر فلانة».

شواهد الحديث:

- حديث الثيب له شاهد من حديث خنساء بنت خدام وعبدالرحمن بن مجمع ابني زيد، وقد تقدم ذكره في أصل الحديث.
- وحديث البكر له شاهد من حديث جابر، وقد سبق ذكره برقم ٢٤٤.
- ومن حديث ابن عمر، وسبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٢٤٤.

٢٤٩ [٥٤] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن جوتي،

نا أبي بإسناده مثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرها برقم ٢٤٨.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن جوتي. لم أقف له على ترجمة.
- إسحاق بن إبراهيم بن جوتي. تقدمت ترجمته، قال ابن حزم مجهول، وقال ابن حبان، وابن عدي والدارقطني: منكر الحديث.

الحكم على الإسناد:

كسابقه رقم ٢٤٨.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٤٨.

(١) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٢٤٨.

٢٥٠ [٥٥] حدثنا إسماعيل بن محمد الصفار، نا محمد بن داود القومسي، نا محمد ابن كثير، نا سفيان، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر بن^(١) عكرمة، عن النبي ﷺ مثله سواء^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن داود بن أبي نصر، القومسي. سكن بغداد. ترجم له الخطيب في "تاريخه" وقال: قال محمد بن عبد الله بن سليمان: كان هو وأخوه عندنا هاهنا من أصحاب الحديث ثقتين. تاريخ بغداد ٢٥٣/٥-٢٥٤، وينظر الجرح والتعديل ٢٥٠/٧.
- والقومسي: بالضم ثم السكون، وكسر الميم، وسين مهملة. هذه النسبة إلى قومس ويقال لها بالفارسية كومس، وهي على طريق خراسان. الأنساب ٥٥٩/٤، معجم البلدان ٤/٤١٤.
- محمد بن كثير العبدي، البصري. ثقة لم يصب من ضعفه، من كبار العاشرة. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، وله تسعون سنة. ع. التقريب ص ٥٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٣٤/٢٦.
- المهاجر بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو حاتم في "العلل": لا أعلم أحداً روى عن المهاجر بن عكرمة غير يحيى بن أبي كثير والمهاجر ليس بالمشهور. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من الرابعة، د ت س. التهذيب ٣٢٢/١٠، التقريب ص ٥٤٨.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات، إلا يحيى بن أبي كثير يدلّس ويرسل.

الحكم على الإسناد:

فيه المهاجر بن عكرمة مقبول، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق تخريجه مرفوعاً ومرسلاً، وسبق أيضاً ذكر شواهد برقم ٢٤٨.

(١) في المطبوع: (عن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (أ): ق ٦٠/ب، (ب): ق ١٢٩/ب، (ج): ق ٤٤٠/ب، وكما في ترجمته.

(٢) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٢٤٨.

٢٥١ [٥٦] ثنا ابن صاعد، نا إبراهيم بن سعيد الجوهري ح، وثنا الحسين بن إسماعيل، نا أبو خراسان محمد بن أحمد بن السكن قالوا: نا حسين بن محمد، عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن جارية بكرة أنكحها أبوها وهي كارهة، فخيرها رسول الله ﷺ.

وقال أبو خراسان أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباه زوجها بغير إذنهما، ففرق النبي ﷺ بينهما. وكذلك رواه زيد بن حبان، عن أيوب، وتابعه أيوب بن سويد^(١)، عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، وغيره يرسله عن الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ، والصحيح مرسل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٣٢/٢، رقم ٢٠٩٦، وابن ماجه ٦٠٣/١، رقم ١٨٧٥، من حديث ابن عباس بمثل لفظ الدارقطني. إلا أنه لم يذكر لفظ أبي خراسان (ففرق) في الإسناد الثاني.

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ (ففرق) في الإسناد الثاني (طريق أبي خراسان).

رجال الإسناد:

- ابن صاعد: هو يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن سعيد الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسين بن إسماعيل، هو الحاملي. وقد تقدمت الترجمة له، وهو صدوق.
- محمد بن أحمد بن السكن، أبو بكر القطيعي، يعرف بأبي خراسان. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: وكان ثقة. مات سنة ثمان وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٠٥/١.
- الحسين بن محمد بن بهرام التميمي، أبو أحمد أو أبو علي المروذي، نزيل بغداد. ثقة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، أو بعدها بسنة أو سنتين. ع. التقريب ص ١٦٨، وينظر التهذيب ٣٦٦/٢.

(١) كما في إسناد الحديث رقم ٢٥٣ الآتي.

- جرير بن حازم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة له أوهام إذا حدث من حفظه.
- أيوب، هو السخثياني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه جرير بن حازم ثقة له أوهام إذا حدث من حفظه، ولعل هذا من أوهامه، حيث قال البيهقي^(١): هذا حديث أخطأ فيه جرير بن حازم على أيوب السخثياني، واخفوط عن أيوب، عن عكرمة، عن النبي ﷺ مرسلاً. أ. هـ. وقد صحح الدارقطني إرساله كما ذكر عقب الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه دون لفظ (ففرق) أبو داود وابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- والإمام أحمد في المسند ٢٧٣/١، من طريق جرير، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن جارية بكرة أتت النبي ﷺ فذكرت أن أباهما زوجها وهي كارهة فخيرها النبي ﷺ.
- والبيهقي في الكبرى ١١٧/٧، كتاب النكاح، باب إنكاح الأبناء الأبكار، من طريق جعفر بن محمد بن شاكر، ومحمد بن إسحاق الصنعاني، عن حسين بن محمد، عن جرير به مثله.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث جابر بن عبد الله ﷺ:
- أخرجه النسائي في الكبرى ٢٨٣/٣، رقم ٥٣٨٤ ولفظه: (أن رجلاً زوج ابنته وهي بكر من غير أمرها، فأتت النبي ﷺ ففرق بينهما).
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١١٧/٧، بلفظ النسائي.

(١) السنن الكبرى ١١٧/٧، ينظر معرفة السنن والآثار ٢٤٣/٥، ٢٤٤.

٢٥٢ [٥٧] نا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن الهيثم القاضي، نا محمد بن زيد بن علي الرقي، نا معمر يعني ابن سليمان الرقي، عن زيد بن حبان، عن أيوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة قال: أنكح رجل من بني المنذر ابنته وهي كارهة، فأنت النبي ﷺ فرد نكاحها.
وعن زيد بن حبان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ مثله.

أصل الحديث:

للهديث أصل كما سبق برقم ٢٥١، من حديث ابن عباس لكن بلفظ: (فخيرها).

نوع الزيادة:

مجيئه في الإسناد الأول مرسلًا، ولفظ: (فرد نكاحها) بدل: (فخيرها) في كلا الإسنادين.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحامل. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن الهيثم القاضي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن زيد بن علي بن زيد، وهو محمد بن أبي أسامة الرقي. ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما خالف. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل ٢٥٦/٧، الثقات لابن حبان ٧٢/٩.
- معمر بن سليمان النخعي، أبو عبد الله الرقي. ثقة، فاضل أخطأ الأزدي في تليينه، وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له، من التاسعة، مات سنة إحدى وتسعين ومائتين. ت س ق. التقريب ص ٥٤١، ينظر التهذيب ٢٤٩/١٠ - ٢٥٠.
- زيد بن حبان الرقي، كوفي الأصل. قال معمر الرقي: سمعت منه قبل أن يفسد ويتغير. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: تركنا حديثه. وقال حنبل عن أحمد ترك حديثه وليس يروي عنه. وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: لا شيء. وقال عثمان الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، لا يثبت حديثه عن مسعر. وقال ابن عدي: لا أرى بروايته بأساً يحمل بعضها بعضاً. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال العقيلي: حدث عن مسعر بحديث لا يتابع عليه. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق كثير الخطأ وتغير بأخرة، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة. س ق. التهذيب ٤٠٤/٣ - ٤٠٥، التقريب ص ٢٢٢.

- أيوب: هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.
- أبو سلمة، هو ابن عبد الرحمن بن عوف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول والثاني فيهما زيد بن حبان الرقي صدوق كثير الخطأ وتغير بأخرة، فكلاهما ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٢٨٤/٣، رقم ٥٣٨٨، ٥٣٨٩.
- وابن عدي في الكامل ١٠٦١/٣.
- كلاهما من طريق معمر بن سليمان، عن زيد بن حبان، عن أيوب، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة مثله. ومن طريق زيد بن حبان، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس مثله.

شواهد الحديث:

حديث أبي سلمة له شاهد من حديث ابن عباس وقد سبق برقم ٢١٥، وكلاهما أيضاً له شاهد من حديث جابر سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٢١٥.

٢٥٣ [٥٨] حدثنا إسماعيل بن علي، نا يحيى بن عبد الباقي، نا عيسى بن يونس الرملي، نا أيوب بن سويد، عن سفيان الثوري، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة، ففرق بينهما النبي ﷺ.

أصل الحديث:

سبق برقم ٢٥١.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني بلفظ: (فرق بينهما) بدل: (فخيرها).

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن علي الخطبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن عبد الباقي بن يحيى بن يزيد بن إبراهيم بن عبد الله، أبو القاسم الثغري. قال الخطيب: كان ثقة. وقال ابن المنادي: كتب عنه الناس فأكثروا لثقته وضبطه. مات سنة اثنتين وتسعين، وقيل ثلاث وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٢٧/١٤ - ٢٢٨.
- عيسى بن يونس بن أبان الفخوري، أبو موسى الرملي. قال أبو حاتم وأبو داود: صدوق. وقال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، ربما أخطأ. من الحادية عشرة، لم يصح أن أبا داود روى له. قال أبو القاسم ابن عساكر: مات سنة أربع وستين ومائتين. س. ق. المعجم المشتمل ص ٢١١، تهذيب الكمال ٢٣/٦٠-٦٢، التقريب ص ٤٤١.
- أيوب بن سويد الرملي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه أيوب بن سويد الرملي ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو منكر أيضاً والمعروف مرسلًا.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٢٥١، ٢٥٢، لكن دون اللفظة الزائدة.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث جابر بن عبد الله ﷺ سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٢٥١.

٢٥٤ [٥٩] حدثني عمر بن محمد بن القاسم الأصبهاني، نا محمد بن أحمد بن راشد، نا موسى بن عامر، نا الوليد قال: قال ابن أبي ذئب أخبرني نافع، عن ابن عمر: أن رجلاً زوج ابنته بكراً، فكرهت ذلك، فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها. لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب عن نافع، والصواب حديث ابن أبي ذئب عن عمر بن حسين وقد تقدم^(١).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٥١.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبلغت: (فرد نكاحها) بدل: (فخيرها).

رجال الإسناد:

- عمر بن محمد بن القاسم الأصبهاني^(٢). لم أقف له على ترجمة.
- محمد بن أحمد بن راشد الأصبهاني. قال الذهبي عنه: الإمام الحافظ المصنف. وقال أبو الشيخ: هو محدث، كثير التصانيف، توفي سنة تسع وثلاثمائة. السير ٤٠٤/١٤ - ٤٠٥، ينظر تاريخ بغداد ٣٠٢/١.
- موسى بن عامر بن غمارة الدمشقي. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يُغرب. وقال ابن عدي: ولموسى غير حديث مما يعز وجوده عن الوليد، وعن غيره. وقال الذهبي في "الميزان": صدوق صحيح الكتب، تكلم فيه بعضهم بغير حجة، ولا ينكر له تفرُّده عن الوليد، فإنه أكثر عنه. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أوهام، من العاشرة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين. الثقات لابن حبان ١٦٢/٩، الكامل لابن عدي ٢٣٤٩/٦، الميزان ٢٠٩/٤، التقريب ص ٥٥٢.
- الوليد بن مسلم الدمشقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية.
- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن بن المغيرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

(١) في الحديث رقم ٢٣٧.

(٢) وهو أيضاً النسابوري كما في رقم ١٢ من السنن للدارقطني (١٨٢/٢).

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته عمر بن محمد بن القاسم الأصبهاني، وفيه موسى بن عامر الدمشقي صدوق له أوهام، وفيه الوليد بن مسلم يدلّس تدليس التسوية ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف.

وقد قال الدارقطني عقب الحديث: لا يثبت هذا عن ابن أبي ذئب، عن نافع. والصواب ابن أبي ذئب، عن عمر بن حسين.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حزم في المحلى ٤٦١/٩، من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٩١/٣، وعزاه للدارقطني.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث جابر سبق برقم ٢٤٤.

٢٥٥ [٦٠] نا الحسين بن إسماعيل وإسماعيل بن العباس الوراق قالوا: نا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، نا جعفر بن عون، نا ربيعة بن عثمان، عن محمد بن يحيى بن حبان، عن نهار العبدي، عن أبي سعيد الخدري: أن رجلاً جاء بابنته إلى النبي ﷺ فقال: هذه ابنتي أبت أن تزوج، فقال: ((أطيعي أباك، أتدريين ما حق الزوج على الزوجة؟ لو كان بأنفه قرحة تسيل قيحاً وصديداً لحسته ما أدت حقه))، فقالت: والذي بعثك [بالحق]^(١) لا نكحت، فقال رسول الله ﷺ: ((لا تنكوهن إلا بإذنهن)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن العباس بن عمر الوراق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جعفر بن عون بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي. صدوق، من التاسعة، مات سنة ست -وقيل سبع- ومائتين. ع. التقريب ص ١٤١، ينظر التهذيب ١٠١/٢.
- ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي، أبو عثمان المدني. وثقه ابن معين وابن غير والحاكم وغيرهم. وقال أبو زرعة: إلى الصدوق ما هو، وليس بذاك القوي. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، يكتب حديثه. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أوهام، من السادسة، مات سنة أربعة وخمسين ومائة، هو ابن سبع وسبعين. م س ق. التهذيب ٢٥٩/٣ - ٢٦٠، التقريب ص ٢٠٧.
- محمد بن يحيى بن حبان، ابن مُنْقِذ الأنصاري، المدني. ثقة فقيه، من الرابعة، مات سنة إحدى وعشرين ومائة، وهو ابن أربع وسبعين سنة. ع. التقريب ص ٥١٢.
- نهار بن عبد الله العبدي، المدني. صدوق، من الرابعة. ق. التقريب ص ٥٦٦، وينظر التهذيب ٤٧٧/١٠.

(١) ساقطة من المطوع، وأثبتت من المخطوط (ب): ق ١٢٩/ب.

الحكم على الإسناد:

فيه ربيعة بن عثمان التيمي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣٠٣/٤، كتاب النكاح، باب ما حق الزوج على امرأته، من طريق جعفر بن عون به نحوه.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٧٧/٢، ١٧٨، رقم ١٤٦٥، من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم وأحمد بن منصور بن سيار كلاهما عن جعفر بن عون به نحوه. قال البزار: لا نعلمه يروى إلا بهذا الإسناد، ولا رواه عن ربيعة إلا جعفر.
- وأخرجه النسائي في الكبرى ٢٨٣/٣، قم ٥٣٨٦، كتاب النكاح، باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة، من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم الكوفي، عن جعفر بن عون، عن ربيعة بن عثمان به نحوه.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٤٧٢/٩، رقم ٤١٦٤، كتاب النكاح، باب معاشره الزوجين، من طريق أحمد بن عثمان بن حكيم، عن جعفر بن عون به نحوه. إلا أنه قال: «لا تنكحوهن إلا بإذن أهلهن».
- وأخرجه الحاكم في مستدركه ١٨٨/٢، ١٨٩، كتاب النكاح، باب حق الزوج على الزوجة، من طريق عبد الوهاب الفراء، عن جعفر بن عون به مختصراً ولم يذكر فيه: «لا تنكحوهن إلا بإذنهن».
- وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وخالفه الذهبي وقال: بل منكر.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٩١/٧، كتاب النكاح، باب ما جاء في عظم حق الزوج ... من طريق محمد بن عبد الوهاب الفراء، عن جعفر بن عون به مختصراً ولم يذكر فيه: «لا تنكحوهن إلا بإذنهن».
- وذكره المنذري في الترغيب والترهيب ٥٣/٣-٥٤.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٣٠٧/٤، وقال: رواه البزار ورجاله رجال الصحيح خلا نهار العبد وهو ثقة.
- وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٤٦/٢، رقم ١٦١٤.

شواهد الحديث:

- الحديث له شاهد دون قوله: «لا تنكحوهن إلا بإذنهن» من حديث أبي هريرة أخرجه:
- البزار، ينظر كشف الأستار ١٧٨/٢، رقم ١٤٦٦، ولفظه: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ، فقالت: يا رسول الله: أنا فلانة بنت فلان، قال: «قولي فما حاجتك؟» قالت: حاجتي أن فلاناً يخطبني، فأخبرني ما حق الزوج على زوجته؟ فإن كان شيئاً أطيقه تزوجته، وإن لم أطيقه لا أتزوج، قال: «إن من حق الزوج على زوجته أن لو سال منخراه دماً أو قيحاً فلحسته ما أدت حقه، ولو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها إذا دخل عليها»، قالت: والذي بعثك بالحق لا أتزوج ما بقيت في الدنيا.
 - وله شاهد من حديث ابن عباس أخرجه:
 - البزار، ينظر كشف الأستار ١٧٧/٢، ١٤٦٤، نحو حديث أبي هريرة.

[باب ما جاء في استثمار البكر والثيب]

٢٥٦ [٦٢] نا محمد بن مخلد، نا أبو علي أحمد بن إبراهيم القوهستاني^(١)، نا إسحاق ابن راهويه، أنا عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «لا تنكح البكر حتى تستأذن، وللثيب نصيب من أمرها ما لم تدع إلى سخطه، فإن دعت إلى سخطه وكان أولياؤها يدعون إلى الرضا، رفع ذلك إلى السلطان».

قال إسحاق: قلت لعيسى: آخر الحديث عن النبي ﷺ؟ قال: هكذا الحديث، فلا أدري.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٩١/٩، رقم ٥١٣٦، ومسلم ١٠٣٦/٢، رقم ١٤١٩، وأبي داود ٢٣١/٢، رقم ٢٠٩٢، والترمذي ٤٠٦/٣، رقم ١١٠٧، والنسائي ٨٥/٦، رقم ٣٢٦٥، ٣٢٦٧، وابن ماجه ٦٠١/١، رقم ١٨٧١، كلهم من حديث أبي هريرة ولفظه عند البخاري: «لا تنكح الأيم حتى تستأمر، ولا تنكح البكر حتى تستأذن...».

وهو عند الستة أيضاً من حديث ابن عباس رضيهما، وسيأتي في الشواهد.

نوع الزيادة:

بزيادة: «ما لم تدع إلى سخطه، فإن دعت إلى سخطه...» الحديث.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن إبراهيم بن مالك، أبو علي القوهستاني. قال الخطيب البغدادي: أحاديثه مستقيمة حسان تدل على حفظه وثبته. مات سنة سبع وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٩/٤-١٠.
- والقوهستاني: بضم القاف والهاء، وسكون السين المهملة، وفتح التاء المنقوطة من تحتها باثنتين، والنون في آخرها. هذه النسبة إلى قوهستان، يعني إلى الجبال. الأنساب ٥٦١/٤.

(١) في المطبوع: (أبو أحمد علي بن إبراهيم القوهستاني)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج) ق: ٤٤١/ب.

- إسحاق بن إبراهيم بن راهوية. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الأوزاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن مرة الشامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن مرة الشامي صدوق، وظاهره حسن، لكن فيه علة كما ذكر أبو زرعة حيث قال: دخل لإسحاق حديث إبراهيم بن مرة في حديث الزهري فحدث على ما وقع عنده. وهو خطأ كما قال أبو حاتم، إنما هو عن الزهري فقط^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٩٣/٩-٩٤، رقم ٨١٩٧، من طريق موسى بن هارون، عن إسحاق، عن عيسى بن يونس به مثله، إلا أنه زاد فيه: «وإذنها الصموت». وقال إسحاق: قلت لعيسى: آخر الحديث من حديث النبي ﷺ؟ قال: هكذا أخبرنا الأوزاعي.
- وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا إبراهيم بن مرة، ولا رواه عن إبراهيم بن مرة إلا الأوزاعي، تفرد به عيسى بن يونس.
- وأخرجه أيضاً في مسند الشاميين ٣٧١/١، رقم ٦٤٤، من طريق موسى بن هارون به مثله.
- وأخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٣٧٠/٨، من طريق أبي سليمان داود بن علي بن خلف، عن إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عيسى بن يونس به مثله، إلا أنه قال: «فإذا دعت إلى سخطة وأولياؤها إلى الرضا، رفع شأنها إلى السلطان» وساق باقي لفظه كما هو.
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٦٢٠/١-٦٢١، رقم ١٠٢٢، من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي به مثل لفظ الخطيب البغدادي.

(١) ينظر العلل لابن أبي حاتم ٤٢١/١.

• وذكره ابن أبي حاتم في العلل ١/٢١٤، قال سألت أبي عن حديث رواه إسحاق بن راهويه عن عيسى بن يونس، عن الأوزاعي، عن إبراهيم بن مرة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لا تنكح البكر...» الحديث، قال هذا خطأ إنما هو عن الزهري فقط. فقال أبو زرعة: كان عند عيسى ثلاثة أحاديث: كان عنده حديث عن الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ. وعنده عن إبراهيم بن مرة، عن الزهري، والأوزاعي، عن عطاء فدخل لإسحاق حديث إبراهيم بن مرة في حديث الزهري فحدث على ما وقع عنده.

• وذكره الميثمي في الجمع ٤/٢٧٩، وقال: هو في الصحيح باختصار، ورواه الطبراني في الأوسط وقال إسحاق بن راهويه قلت لعيسى بن يونس بن أبي إسحاق آخر الحديث من حديث النبي ﷺ قال: هكذا أنبأنا الأوزاعي، ورجاله رجال الصحيح خلا إبراهيم بن مرة وهو ثقة.

شواهد الحديث:

شطر من الحديث له شاهد من حديث ابن عباس ؓ.

حديث ابن عباس:

• أخرجه مسلم ٢/١٠٣٧، رقم ١٤٢١ ولفظه: «الأيمن أحق بنفسها من وليها، والبكر تستأذن في نفسها...».

• وأبو داود ٢/٢٣٢، رقم ٢٠٩٨.

• والترمذي ٣/٤٠١، رقم ١١٠٨.

• والنسائي ٦/٨٤، رقم ٣٢٦٠.

• وابن ماجه ١/٦٠١، رقم ١٨٧٠ نحو لفظ مسلم.

كلهم مثل لفظ مسلم وابن ماجه نحوه.

[باب ما جاء في استثمار اليتيمة]

٢٥٧ [٧٤] نا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان القطان، نا أبو قطن عمرو ابن الهيثم، نا يونس بن أبي إسحاق قال: قال أبو بردة: قال أبو موسى: قال رسول الله ﷺ: ((تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سككت فقد أذنت، فإن أنكرت لم تكره)).

قال أبو قطن: قلت ليونس: سمعته منه أو من أبي بردة؟ قال: نعم.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٣١/٢، رقم ٢٠٩٣، والترمذي ٤٠٨/٣، رقم ١١٠٩، من حديث أبي هريرة ولفظه: ((تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سككت فهو إذنها، وإن أبت فلا جواز عليها)).

ومن حديث ابن عباس دون قوله: ((فإن أنكرت لم تكره)). وهو مذكور في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجهن عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- علي بن عبد الله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي، أبو قطن البصري. ثقة، من صغار التاسعة، مات على رأس المائتين. بخ م ٤. التقريب ص ٢٨٨، وينظر التهذيب ٢٨٠/٢٢.
- يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم قليلاً.
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهم قليلاً، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بمتابعة أبي إسحاق الآتية^(١) وبشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٣٩/٤، كتاب النكاح، باب في اليتيمة من قال: تستأمر في نفسها، من طريق يحيى بن آدم، عن يونس بن أبي إسحاق به مثله، إلا أنه قال: «لم تنكح» بدل: «لم تكره».
- وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٩٤/٤، ٤١١، من طريق وكيع، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة به مرفوعاً بلفظه، إلا أنه قال: «وإن أبت» بدل: «فإن أنكرت»، ومن طريق أبي قطن، عن يونس به بلفظه.
- وأخرجه الدارمي في سننه ٦٢/٢، رقم ٢١٩١، كتاب النكاح، باب في اليتيمة تزوج نفسها، من طريق أبي نعيم، عن يونس بن أبي إسحاق به مثله، إلا أنه قال: «وإن أبت» بدل: «فإن أنكرت».
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٦٠/٢، رقم ١٤٢٢، كتاب النكاح، باب الاستثمار، من طريق إسرائيل، عن أبي إسحاق^(١) به مثله، إلا أنه قال آخره: «وإن كرهت فلا كره عليها، أو لا جواز عليها».
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٣٩٦/٩-٣٩٧، رقم ٤٠٨٥، كتاب النكاح، ذكر نفي جواز عقد الولي ... من طريق يحيى بن أبي زائدة، عن يونس بن أبي إسحاق به مثل لفظ الدارمي.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٦٦/٢-١٦٧، كتاب النكاح، باب تستأمر اليتيمة في نفسها، من طريق عبيدا لله بن موسى، عن يونس بن أبي إسحاق به مثله، إلا أنه قال: «فإن سكت فهو رضاها، وإن كرهت، فلا كره عليها».
- وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٢٠/٧، ١٢٢، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح اليتيمة، من طريق أبي نعيم، عن يونس بن أبي إسحاق به مثله. ومن طريق عبيدا لله بن موسى، عن يونس بن أبي إسحاق به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٨٠/٤، وقال: ورواه أحمد وأبو يعلى والبزار والطبراني ورجال أحمد رجال الصحيح.

(١) هذا الإسناد سيأتي عند الدارقطني برقم ٧٧.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما:

حديث أبي هريرة:

- سبق ذكره في أصل الحديث.

حديث ابن عباس:

- أخرجه أبو داود ٢٣٣/٢، رقم ٢١٠٠ بلفظ: «ليس للولي مع الثيب أمر، واليتيم تستأمر،

وصمتها إقرارها».

- والنسائي ٨٤/٦، ٨٥، رقم ٣٢٦١-٣٢٦٣، نحو لفظ أبي داود.

٢٥٨ [٧٥] نا دعلج بن أحمد، نا الحسن بن عبدالله بن صالح الإصطخري، نا مسدد، نا عيسى بن يونس، حدثني أبي أنه سمع أبا بردة يحدث عن أبيه: أن رسول الله ﷺ قال: ((تستأمر اليتيمة، فإن سكنت فهو إذن، وإن أنكرت لم تكره)).

وكذلك رواه ابن فضيل ووكيع ويحيى بن آدم، وعبدالله بن داود وأبو قتيبة وغيرهم، عن يونس بن أبي إسحاق.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٥٧.

رجال الإسناد:

- دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن بن عبدالله بن صالح الإصطخري. لم أقف على ترجمته.
- والإصطخري: بكسر الألف، وسكون الصاد، وفتح الطاء المهملتين، وسكون الخاء المعجمة، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى إصطخر، وهي من كور فارس. الأنساب ١/١٧٦.
- مُسَدَّد بن مُسْرَهْد بن مُسْرَبَل الأسدي، البصري، أبو الحسن. ثقة حافظ، يقال إنه أول من صنف المسند بالبصرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين ويقال اسمه عبدالمملك بن عبدالعزيز، ومسدد لقب. خ د ت س. التقريب ص ٥٢٨، وينظر التهذيب ١٠/١٠٧-١٠٩.
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهيم قليلاً.
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يونس بن أبي إسحاق السبيعي صدوق يهيم قليلاً، وفيه من لم أقف على ترجمته الحسن بن عبدالله بن صالح الإصطخري، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بمتابعة أبي إسحاق الآتية وبشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٥٧.

٢٥٩ [٧٦] نا أبو محمد دعلج، نا معاذ بن المثنى، نا مسدد، نا عبد الله بن داود، عن
يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ:
(تستأمر اليتيمة في نفسها وإذنها سكوتها)).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٥٧.

رجال الإسناد:

- أبو محمد دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- معاذ بن المثنى بن معاذ، أبو المثنى العنبري. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. وقال الذهبي: ثقة، متقن. مات سنة ثمان وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ١٣/١٣٦، السير ١٣/٥٢٧.
- مسدد بن مسرهد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبد الرحمن الحُرَيْبِي. ثقة عابد، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وله سبع وثمانون سنة. أمسك عن الرواية قبل موته، فلذلك لم يسمع منه البخاري. خ ٤. التقريب ص ٣٠١، ينظر تهذيب الكمال ١٤/٤٥٨.
- يونس بن أبي إسحاق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم قليلاً.
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يونس بن أبي إسحاق صدوق يهم قليلاً، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بمتابعة أبيه الآتية^(١)
وبشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٢٥٧.

٢٦٠ [٧٧] نا دعلج بن أحمد، نا عبد الله بن شيرويه، نا إسحاق بن راهويه، أنا النضر، أنا إسرائيل، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، عن رسول الله ﷺ قال: «تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن رضيت زوجت، وإن لم ترض لم تزوج».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٥٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر. وبزيادة قوله: «فإن رضيت زوجت، وإن لم ترض لم تزوج».

رجال الإسناد:

- دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن بن شيرويه. تقدمت ترجمته، وهو حافظ فقيه.
- إسحاق بن راهويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي البصري. ثقة ثبت، من كبار التاسعة، مات سنة أربع ومائتين، وله اثنتان وثمانون. ع. التقريب ص ٥٦٢، ينظر التهذيب ١٠/٤٣٧-٤٣٨.
- إسرائيل بن يونس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر اختلط بأخرة^(١).
- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

متصل رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق ذكرها برقم ٢٥٧.

(١) لم يذكر في الكواكب النيرات أن إسرائيل سمع منه بعد الاختلاط.

[باب المهر]*

٢٦١ [٢] نا أبو الأسود عبيدا لله موسى، نا الحسن بن مكرم، نا علي بن عاصم، نا أبو هارون، عن أبي سعيد قال: سألنا رسول الله ﷺ عن صداق النساء، فقال: ((ما أصطلح عليه أهلوه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو الأسود، عبيدا لله بن موسى بن إسحاق بن موسى، الأنصاري الخطمي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠/٣٥٢-٣٥٣.
- الحسن بن مكرم بن حسان، أبو علي البزار. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة أربع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٧/٤٣٢-٤٣٣.
- علي بن عاصم بن ضُهير الواسطي، التيمي، مولا هم. قال يعقوب بن شيبة: سمعت علي بن عاصم على اختلاف أصحابنا فيه منهم من أنكر عليه كثرة الخطأ والغلط، ومنهم من أنكر عليه تماديه في ذلك، وتركه الرجوع عما يخالفه الناس فيه ولحاجته فيه وثباته على الخطأ، ومنهم من تكلم في سوء حفظه واشتباه الأمر عليه في بعض ما حدث به من سوء ضبطه وتوانيه عن تصحيح ما كتب الوراقون له، ومنهم من قصته عنده أغلظ من هذه القصص، وقد كان رحمه الله من أهل الدين والصلاح والخير. وقال أحمد: كان يغلط ويخطئ، وكان فيه لجاج ولم يكن متهماً بالكذب، ولم ير بالرواية عنه بأساً. وقال صالح بن محمد: ليس هو عندي ممن يكذب ولكن يهم وهو سيئ الحفظ كثير الوهم يغلط في أحاديث يرفعها ويقلبها وسائر حديثه صحيح مستقيم. وقال الساجي: كان من أهل الصدق ليس بالقوي في الحديث. وقال ابن معين: كذاب ليس بشيء. وذكره العجلي فقال: كان ثقة معروفاً بالحديث والناس يظلمونه في أحاديث يسألون أن يدعها فلم يفعل. وقال البخاري: ليس بالقوي عندهم، وقال مرة: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: كان يغلط ويثبت على غلطه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ ويصوّر ورمي بالتشيع، من التاسعة. مات سنة إحدى ومائتين. د ت ق. التهذيب ٧/٣٤٤-٣٤٨، التقريب ص ٤٠٣، ينظر الميزان ٣/١٣٥-١٣٨.

* لم يذكر هذا التوبيع (باب المهر) في المخطوط (أ): ق ٦٢/أ، (ب): ق ١٣٠/ب، (ج): ق ٤٤٤/أ، ولعل هذا من صنع المحقق السيد عبدا لله هاشم المدني رحمه الله.

○ غمارة بن جُوَيْن، أبو هارون العبدي، مشهور بكنيته، متروك ومنهم من كذبه، شيعي، من الرابعة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة. عخ ت ق. التقريب ص ٤٠٨.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هارون العبدي غمارة بن جوين متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٩/٧، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهراً، من طريق أبي العباس محمد بن يعقوب، عن الحسن بن مكرم به مثله.

٢٦٢ [٦] نا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا الحسن بن عرفة، نا إسماعيل بن عياش،
عن بُرْد بن سنان، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد الخدرى، عن
رسول الله ﷺ قال: ((لا يضر أحدكم أبقليل من ماله تزوج أم بكثير، بعد أن
يُشهد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة العبدى. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- بُرْد بن سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي، مولى قريش. قال أحمد: صالح الحديث. وقال ابن معين والنسائي وابن خراش: ثقة. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بحديثه بأس. وقال النسائي مرة: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: لا بأس به، وقال أيضاً: كان صدوقاً في الحديث. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً قدرياً. وقال ابن المديني: ضعيف. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو داود: كان يرى القدر. وقال أبو حاتم أيضاً: ليس بالمتين، وقال مرة: كان صدوقاً في الحديث. مات سنة خمس وثلاثين ومائة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق رُمي بالقدر، من الخامسة. بخ ٤. التهذيب ١/٤٢٨-٤٢٩، التقريب ص ١٢١.
- أبو هارون العبدى، عمارة بن جوين. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هارون العبدى متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ١/٤٠٧، رقم ٧٢٣، وفي مسند الشاميين ١/٢٢٦، رقم ٤٠٤، من طريق إسماعيل بن عياش، عن برد بن سنان، عن أبي هارون العبدى به مثله. وقال: لم يروه عن برد إلا إسماعيل بن عياش.

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٩/٧، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهراً، من طريق حسن بن صالح وشريك، عن أبي هارون، عن أبي سعيد قال شريك رفعه إلى النبي ﷺ قال: «ليس على الرجل جناح أن يتزوج بقليل أو كثير من ماله إذا تراضوا وأشهدوا».
- قال البيهقي: أبو هارون غير محتج به، وقد روي من وجه آخر ضعيف عن أبي سعيد مرفوعاً.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٠/٣-٢٠١، وعزاه للدارقطني وقال: قال ابن الجوزي: أبو هارون العبدى اسمه عمارة بن جوين، قال حماد بن زيد: كان كذاباً، وقال السعدي: كذاب مفتر.

٢٦٣ [٧] نا أحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي، نا أحمد بن سعيد الجمال^(١)، نا أبو نعيم، نا شريك، عن أبي هارون، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: ((ليس على الرجل جناح أن يتزوج بماله بقليل أو كثير، إذا أشهد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عثمان بن يحيى، أبو الحسين البزاز العطشي، يعرف بالأدمي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة حسن الحديث. وقال البرقاني: ثقة. توفي سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٩٩/٤ - ٣٠٠.
- أحمد بن سعيد بن زياد، أبو العباس الجمال. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة حسن الحديث. وقال ابن المنادي: من الثقات. مات سنة ثمان وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٧٠/٤.
- شريك بن عبد الله النخعي، أبو عبد الله الكوفي القاضي. قال ابن معين: ثقة، وقال مرة: ثقة إلا أنه لا يتقن ويغلط. وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: شريك صدوق ثقة إلا أنه إذا خالف فغيره أحب إلينا منه. وقال العجلي: كوفي ثقة وكان حسن الحديث. وقال يعقوب بن شيبه: شريك صدوق ثقة سيئ الحفظ جداً. وقال العجلي: من سمع منه قديماً فحديثه صحيح، ومن سمع منه بعد ما ولي القضاء ففي سماعه بعض الاختلاط. وذكره ابن حجر في مدلسي المرتبة الثانية. وقال في "التقريب": صدوق، يخطئ كثيراً، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلاً فاضلاً عابداً شديداً على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع - أو ثمان - وسبعين ومائة. خت م ٤. التهذيب ٣٣٣-٣٣٧، التقريب ص ٢٦٦، ينظر تعريف أهل التقديس ص ٦٧.
- أبو هارون العبدى، عمارة بن جوين. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هارون العبدى متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٦٢.

(١) في المطبوع: (الجمال)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٠/ب، (ج): ق ٤٤٤/أ، وكما في ترجمته.

٢٦٤ [٨] نا ابن أبي داود، نا محمد بن عثمان بن كرامة، نا عبيد الله بن موسى ح، وثنا ابن أبي داود أيضاً، نا عبيد بن هاشم الكرمانى، نا يحيى بن أبي بكر قالوا: نا شريك، عن أبي هارون، عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: ((ليس على المرء جناح أن يتزوج من ماله بقليل أو كثير، إذا أشهد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن أبي داود: هو عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني، أبو بكر الحافظ الثقة صاحب التصانيف. وثقه الدارقطني فقال: ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث. وذكره ابن عدي فقال: لولا ما شرطنا لما ذكرته إلى أن قال: وهو معروف بالطلب وعامة ما كتب مع أبيه هو مقبول عند أصحاب الحديث. وأما كلام أبيه فيه فما أدري أيش تبين له منه. قال أبو داود: ابني عبد الله كذاب. قال ابن صاعد: كفنا ما قال أبوه فيه. قال الحافظ: وإنما ذكرته لأنزهه. وقال: قال الخليلي: حافظ إمام وقته، عالم متفق عليه احتج به من صنف الصحيح أبو علي النيسابوري وابن حمزة الأصبهاني، وكان يقال: أئمة ثلاثة في زمن واحد: ابن أبي داود وابن خزيمة وابن أبي حاتم. مات سنة ست عشرة وثلاثمائة. اللسان ٢٩٧/٣، ينظر السير ٢٢١/١٣.
- محمد بن عثمان بن كرامة، أبو جعفر العجلي الكوفي. قال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عقدة: سمعت محمد بن عبد الله بن سليمان وداود بن يحيى يقولان: كان صدوقاً. وقال ابن الجارود: ذكرته محمد بن يحيى فأحسن القول فيه. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال مسلمة: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ست وخمسين ومائتين. خ د ت ق. التهذيب ٣٣٨/٩-٣٣٩، التقريب ص ٤٩٦.
- عبيد الله بن موسى بن باذام العيسى. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد بن هاشم الكرمانى، لم أقف له على ترجمة. وذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ٥/٦ ترجمة لعبيد بن هاشم الغاضري التميمي الضري، روى عن شريك، سئل عنه أبو حاتم فقال: صدوق. وذكر ابن حبان في الثقات ٤٣٢/٨، ترجمة لعبيد بن هاشم، ولم ينسبه. وقال: يروي عن شريك. وكلاهما لم يُنسب للكرمانى.

.....

- يحيى بن أبي بكر الكرمانى. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شريك بن عبد الله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعد ما ولي القضاء.
- أبو هارون العبدى، عمارة بن جوين. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هارون العبدى متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٦٢.

٢٦٥ [٩] نا أبو عمرو عثمان بن جعفر بن محمد بن حاتم الأحول، نا محمد بن إبراهيم أبو الفضل النبيرة، نا محمد بن إسماعيل بن جعفر الطالبي الجعفري، نا عبد الله بن سلمة بن أسلم، قال: حدثني محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي صعصعة المازني، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا يضر أحدكم أبقليل من ماله أو بكثير تزوج، بعد أن يشهد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو عمرو، عثمان بن جعفر بن محمد بن حاتم، المعروف بابن اللبان الأحول. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٩٧/١١.
- محمد بن إبراهيم، أبو الفضل النبيرة. لم أقف له على ترجمة.
- محمد بن إسماعيل بن جعفر الجعفري. قال أبو حاتم: منكر الحديث يتكلمون فيه. الجرح والتعديل ١٨٩/٧، الميزان ٤٨١/٣.
- عبد الله بن سلمة بن أسلم. ضعفه الدارقطني وغيره. وقال أبو نعيم: متروك. الميزان ٤٣١/٢.
- محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري، أبو عبد الرحمن، المدني. ثقة، من السادسة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. خ س ق. التقريب ص ٤٨٨.
- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري، المدني. ثقة، من الثالثة. خ د س ق. التقريب ص ٣١١.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن سلمة بن أسلم ضعيف، وقال أبو نعيم: متروك، وفيه محمد بن إسماعيل الجعفري منكر الحديث يتكلمون فيه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٢٦٢.

[باب ما جاء فيما يجوز أن يكون مهرأ]

٢٦٦ [١٠] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن منصور، نا عمرو بن خالد الحراني، نا صالح بن عبد الجبار، عن محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أنكحوا الأيامى)) ثلاثاً قيل: ما العلائق بينهم يا رسول الله؟ قال: ((ما تراضى عليه الأهلون، ولو قضيب من أراك)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن منصور بن سيار الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن خالد بن فروخ بن سعيد التميمي، أبو الحسن الحراني. ثقة، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. خ ق. التقريب ص ٤٢٠.
- صالح بن عبد الجبار. قال الذهبي: حديثه منكر. وقال ابن حجر: عن ابن جريج أتى بخبر منكر جداً رواه ابن الأعرابي في معجمه فذكره، ثم ذكر هذا الحديث وقال: يروى مرسلاً وهو أقرب. وقال العقيلي في ترجمة ابن البيلماني: روى عنه صالح بن عبد الجبار مناكير. المغني في الضعفاء ١/٣٠٤، اللسان ٣/١٧٢.

- محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وأبيه تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه صالح بن عبد الجبار منكر، وفيه محمد بن عبد الرحمن بن البيلماني وأبيه كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٩/١٢، رقم ١٢٩٩٠، من طريق صالح بن عبد الجبار، عن محمد ابن عبد الرحمن البيلماني به مثله، إلا أنه قال: «ولو قبضة من أراك» بدل: «ولو قضيب...».
- أخرجه مرسلاً:
- سعيد بن منصور في سننه ١٧٠-١٧١، رقم ٦١٩، كتاب النكاح، باب ما جاء في الصداق، من طريق عبد الملك الطائفي، عن عبد الرحمن بن البيلماني فذكر نحوه، دون قوله: «ولو قضيب من أراك».
- وابن أبي شيبة في مصنفه ١٨٦/٤، كتاب النكاح، ما قالوا في مهر النساء، وفي ١٨٣/١٤، برقم ١٨٠١٧، كتاب الرد على أبي حنيفة، من طريق عبد الملك الطائفي، عن عبد الرحمن بن البيلماني نحوه.
- وأبو داود في المراسيل ص ١٨٦، رقم ٢١٥، من طريق عبد الملك الطائفي، عن عبد الرحمن بن البيلماني نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٢٣٩/٧، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهرًا، من طريق عبد الملك الطائفي، عن عبد الرحمن بن البيلماني دون اللفظة الأخيرة. وقال البيهقي: هذا منقطع.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٠/٣، وعزاه للدارقطني والطبراني وقال: وهو معلول بمحمد بن عبد الرحمن البيلماني، قال ابن القطان: قال البخاري: منكر الحديث، ورواه أبو داود في "المراسيل"، عن ابن البيلماني، عن النبي ﷺ نحوه، قال ابن القطان: ومع إرساله فيه عبد الرحمن أبو محمد لم تثبت عدالته، وهو ظاهر الضعف.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٨٠/٤، وعزاه للطبراني وقال: فيه محمد بن عبد الرحمن البيلماني وهو ضعيف.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٩٠/٣، رقم ١٥٥٠، وعزاه للدارقطني والبيهقي وقال: إسناده ضعيف جداً.

الغريب:

- العلائق: قال ابن الأثير العلائق: المهور، الواحدة: علاقة، وعلاقة المهر ما يتعلق به على المتزوج. النهاية ٢٨٩/٣.

٢٦٧ [١١] نا أحمد بن عيسى بن السكين البلدي، نا زكريا بن الحكم الرسعني^(١)، نا أبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج، نا مبشر بن عبيد، حدثني الحجاج بن أرطاة، عن عطاء وعمرو بن دينار، عن جابر بن عبدالله قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم)).

مبشر بن عبيد متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى بن السكين البلدي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤/ ٢٨٠، ٢٨١.
- زكريا بن الحكم الأسدي الرسعني. من رأس العين، كنيته أبو يحيى. ذكره ابن حبان في "الثقات". مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. الثقات ٨/ ٢٥٥.
- والرسعني: بفتح الراء المهملة، وسكون السين، وفتح العين المهملة، وكسر النون. هذه النسبة إلى بلدة من ديار بكر يقال لها رأس عين وماء دجلة يخرج منها. الأنساب ٣/ ٦٤.
- أبو المغيرة عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مبشر بن عبيد القرشي، أبو حفص الحمصي كوفي الأصل. متروك ورماه أحمد بالوضع، من السابعة، له في ابن ماجه حديث واحد. ق. التقريب ص ٥١٩، ينظر التهذيب ١٠/ ٣٢.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير التدليس.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) في المطبوع: (الذسعي) بالذال، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٤٥/أ.

الحكم على الإسناد:

فيه مُبَشَّر بن عبيد مَزُوك ورمي بالوضع، فالإسناد باطل. قال الدارقطني عقب الحديث: مبشر ابن عبيد مَزُوك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها. وقال البيهقي^(١): لا يصح، تفرد به مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء، وعمرو، عن جابر. ومبشر بن عبيد في عداد من يضع الحديث. قاله أحمد به حنبل وغيره من الحفاظ.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ٧٢/٤، ٢٠٩٤، من طريق بقية بن الوليد، عن مبشر بن عبيد، عن أبي الزبير، عن جابر به مثله.
- والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢٣٥/٤، رقم ١٨٢٨، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن جابر به مثله.
- وابن حبان في المجروحين ٣٠/٣-٣١، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن أبي الزبير، عن جابر به مثله.
- والطبراني في الأوسط ٣٠/١، رقم ٣، من طريق مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة به مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن عمرو إلا الحجاج تفرد به مبشر بن عبيد.
- وابن عدي في الكامل ٢٤١١/٦، ٢٤١٢، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج ابن أرطاة، عن عطاء وعمرو بن دينار، عن جابر مرفوعاً مثله. ومن طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً مثله. وقال ابن عدي: وهذا الحديث مع اختلاف ألفاظه في المتن ومع اختلاف إسناده باطل كان لا يرويه غير مبشر.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٣٣/٧، كتاب النكاح، باب اعتبار الكفاءة، من طريق مبشر ابن عبيد، عن الحجاج، عن عطاء وعمرو به مثله. وفي ٢٤٠/٧، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهرأ، من طريق مبشر بن عبيد، عن الحجاج به مثله.
- وفي المعرفة ٣٧٨/٥، رقم ٤٢٩٥، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهرأ، من طريق مبشر بن عبيد، عن الحجاج به مثله.

(١) السنن الصغير ٥٥/٢.

- وأخرجه ابن الجوزي في كتاب الموضوعات ٢/٢٦٣، في النكاح، باب أول المهر، من طريق مبشر بن عبيد، عن الحجاج، عن عطاء به مثله. ومن طريق مبشر، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً مثله.
- وأخرجه السيوطي في اللآلئ المصنوعة ٢/١٦٥، من طريق بقية، عن مبشر، عن الحجاج به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/١٩٦.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/٢٧٥، وقال: رواه أبو يعلى، وفيه مبشر بن عبيد، وهو متروك.
- وذكره ابن حجر في المطالب العالية ٢/٤٠، رقم ١٥٩٨، وعزاه لأبي يعلى.

٢٦٨ [١٢] نا الحسين بن محمد بن سعيد المطبقي^(١)، نا عبدالرحمن بن الحارث جحدر، نا بقية، عن مبشر بن عبيد، عن الحجاج، عن عطاء بن أبي رباح، وعمر بن دينار، عن جابر: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا صداق دون عشرة دراهم)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن محمد بن سعيد، أبو عبد الله البزاز المعروف بابن المطبقي. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة. توفي سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٩٧/٨-٩٨.
- عبدالرحمن بن الحارث الكفرتوثي، يلقب جحدر. قال ابن عدي: يسرق الحديث وساق له أحاديث وقال: ولجحدر غير ما ذكرت من الحديث مما سرقه من قوم ثقات وادعاه عن شيوخهم وهو بين الضعف جداً. الكامل لابن عدي ١٦٢٨/٤، ١٦٢٩، اللسان ٤٠٩/٣.
- والكفرتوثي: نسبة إلى قرية كفرتوثا، بضم التاء المثناة من فوقها، وسكون الواو، وثاء مثناة. قرية كبيرة من أعمال الجزيرة، ينسب إليها عدد من العلماء. معجم البلدان ٤/٦٨٨.
- وبقية رجاله تقدم ذكرهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن الحارث جحدر يسرق الحديث، وهو بين الضعف جداً، وفيه مبشر بن عبيد مزوّد، ورمي بالوضع، فالإسناد باطل.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان في المجروحين ٣/٣١، من طريق مبشر، عن الحجاج بن أرطاة به مثله.
- وابن عدي في الكامل ٦/٢٤١١، من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة به مثله.

(١) في المطبوع: (المطبقي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٠/ب، (ج): ق ٤٤٥/أ، وكما في ترجمته.

- والبيهقي في الكبرى ٢٤٠/٧، كتاب الصداق، باب ما يجوز أن يكون مهرًا، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: الحجاج بن أرطاة لا يحتج به ولم يأت به عن الحجاج غير مبشر بن عبيد، وقد أجمعوا على تركه وكان أحمد بن حنبل رحمه الله يرميه بوضع الحديث.
- وابن الجوزي في كتاب الضعفاء ٢/٢٦٣، في النكاح، باب أول المهر، من طريق مبشر، عن الحجاج بن أرطاة به مثله.
- وذكره العجلوني في كشف الخفاء ٢/٤٩٥، رقم ٣٠٩٠.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ٢٠٩/٩، في حديث سهل الوارد في باب: «التزويج على القرآن وبغير صداق». قال: لا حد لأقل المهر، قال ابن المنذر: فيه رد على من زعم أن أقل المهر عشرة دراهم. وكذا من قال: ربع دينار، قال: لأن خاتمًا من حديد لا يساوي ذلك.

[باب ما جاء في النكاح على تعليم القرآن]

٢٦٩ [٢٣] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا القاسم بن هاشم السمسار، نا عتبة ابن السكن، نا الأوزاعي، أخبرني محمد بن عبد الله بن أبي طلحة، حدثني زياد بن أبي زياد، حدثني عبد الله بن سخرية، عن ابن مسعود: أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله رأ في رأيك؟ فقال: ((من ينكح هذه؟)) فقام رجل عليه بردة عاقدها في عنقه، فقال: أنا يا رسول الله، فقال: ((ألك مال؟)) قال: لا، يا رسول الله، قال: ((اجلس))، ثم جاءت مرة أخرى فقالت: يا رسول الله رأ في رأيك، فقال رسول الله ﷺ: ((من ينكح هذه؟))، فقام ذلك الرجل، فقال: أنا يا رسول الله، فقال: ((ألك مال؟)) قال: لا، يا رسول الله، فقال: ((اجلس))، ثم جاءت الثالثة، فقالت: يا رسول الله رأ في رأيك، فقال رسول الله ﷺ: ((من ينكح هذه؟)) فقام ذلك الرجل، فقال: أنا يا رسول الله، فقال: ((ألك مال؟)) قال: لا، يا رسول الله، قال: ((فهل تقرأ من القرآن شيئاً؟))، قال: نعم، سورة البقرة وسورة المفصل، فقال رسول الله ﷺ: ((قد أنكحتكها على أن تقرئها وتعلمها، وإذا رزقك الله تعالى عوضتها))، فتزوجها الرجل على ذلك.

تفرد به عتبة وهو متروك الحديث.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث سهل بن سعد الساعدي وأبي هريرة ؓ دون الزيادة، وهو مذكور في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة قوله: «وإذا رزقك الله تعالى عوضتها».

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- القاسم بن هاشم السمسار. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عتبة بن السكن. عن الأوزاعي. قال الدارقطني: متروك الحديث. وقال ابن حبان في "الثقات": يخطئ ويخالف. وقال القزويني: روى عن الأوزاعي أحاديث لم يتابع عليها. وقال البيهقي: عتبة ابن السكن واه منسوب إلى الوضع. الثقات لابن حبان ٥٠٨/٨، اللسان ١٢٨/٤.
- الأوزاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الله بن أبي طلحة. لم أقف على ترجمته.
- زياد بن أبي زياد: ميسرة المخزومي، المدني. ثقة عابد، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة. م ت ق. التقريب ص ٢١٩، ينظر تهذيب الكمال ٤٦٥/٩.
- عبد الله بن سَخْرَة، الأزدي، أبو معمر الكوفي. ثقة، من الثانية، مات في إمارة عبيد الله بن زياد. ع. التقريب ص ٣٠٥، ينظر التهذيب ٢٣٠/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه عتبة بن السكن متروك، وقد تفرد به كما قال الدارقطني عقبه. وفيه من لم أقف على ترجمته محمد بن عبد الله بن أبي طلحة، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٤٣/٧، كتاب الصداق، باب النكاح على تعليم القرآن، من طريق عتبة بن السكن، عن الأوزاعي به نحوه. وقال: عتبة بن السكن منسوب إلى الوضع وهذا باطل لا أصل له.

شواهد الحديث:

لمن الحديث شواهد من حديث سهل بن سعد الساعدي وأبي هريرة، لكن دون اللفظة الزائدة.

حديث سهل بن سعد:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتوح ٧٤/٩، رقم ٥٠٢٩، ص ٢٠٥، برقم ٥١٤٩، ولفظه: عن سهل بن سعد الساعدي قال: إني لفي القوم عند رسول الله ﷺ إذ قامت امرأة فقالت: يا رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك، فرَ فيها رأيك، فلم يجبه شيئاً. ثم قامت فقالت: يا

رسول الله إنها قد وهبت نفسها لك، فرَ فيها رأيك. فلم يجبه شيئاً، ثم قامت الثالثة فقالت: إنها قد وهبت نفسها لك، فرَ فيها رأيك، فقام رجل فقال: يا رسول الله، أنكحنيها. قال: «هل عندك من شيء؟» قال: لا. قال: «أذهب فاطلب ولو خاتماً من حديد». فذهب وطلب، ثم جاء فقال: ما وجدت شيئاً، ولا خاتماً من حديد. قال: «هل معك من القرآن شيء؟» قال: «معى سورة كذا وسورة كذا. قال: «أذهب فقد انكحتكها بما معك من القرآن».

• ومسلم ١٠٤٠/٢، رقم ١٤٢٥.

• وأبو داود ٢٣٦/٢، رقم ٢١١١.

• والترمذي ٤١٢/٣، رقم ١١١٤.

• والنسائي ١٢٣/٦، رقم ٣٣٥٩.

• وابن ماجه ٦٠٨/١، رقم ١٨٨٩.

حديث أبي هريرة:

• أخرجه أبو داود ٢٣٦/٣، رقم ٢١١٢.

• والبيهقي في الصغير ٥٧/٢، رقم ٢٦٦٩.

الغريب:

• رأ في: وقع عند البخاري: براء واحدة مفتوحة، بعدها فاء التعقيب. وهي فعل أمر من الرأي، ول بعضهم بهمزة ساكنة بعد الراء، وكل صواب، ووقع ياثبات الهمزة في حديث ابن مسعود الفتح ٢٠٦/٩.

تعليق:

قال الحافظ ٢١٣/٩: إن ثبت حديث [ابن مسعود]^(١) حيث قال: فإذا رزقك الله فعوضها، كان فيه تقوية لقول من قال: إنه زوجها لأجل ما معه من القرآن الذي حفظه، وسكت عن المهر، فيكون ثابتاً لها في ذمته إذا أيسر، لكنه غير ثابت.

(١) في الفتح قال: "ابن عباس"، والصواب: "ابن مسعود"، كما ذكره في ص ٢٠٩، وكما هو عند الدارقطني.

٢٧٠ [٢٥] نا أبو محمد بن صاعد، نا أحمد بن منصور، نا إسماعيل بن عبد الله بن زرارة الرقي، نا عمر^(١) بن الحسن المدائني، نا الحسن بن أبي الحسن، عن عبد الله بن المغفل قال: تزوج رجل من الأنصار امرأة في مرضه، فقالوا: لا يجوز، وهذه من الثلث، فرفع ذلك إلى النبي ﷺ فقال: ((النكاح جائز، ولا يكون من الثلث)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن منصور الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، أبو الحسن الرقي، صدوق.
- عمر بن الحسن المدائني. حدث عن الحسن البصري وغيره. قال الحافظ: لا يعرف تفرد عنه إسماعيل بن عبد الله بن زرارة. ذكره الخطيب في "تاريخه" وساق له هذا الحديث، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ١١/١٨٤، اللسان ٤/٢٩٠.
- الحسن بن أبي الحسن البصري. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن مفضل، أبو عبد الرحمن المزني، صحابي، بايع تحت الشجرة، ونزل البصرة، مات سنة سبع وخمسين وقيل بعد ذلك. ع. التقريب ص ٣٢٥.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن الحسن المدائني، لا يعرف وتفرد عنه إسماعيل بن عبد الله بن زرارة، وهو صدوق، فالإسناد ضعيف لجهالة عمر المدائني.

تخريج الحديث:

- أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ١١/١٨٤، من طريق محمد بن غالب بن حرب، عن إسماعيل بن زرارة، عن عمر بن الحسن المدائني به نحوه.

(١) في المطبوع: (محمد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣١/أ، (ج): ق ٤٦٤/ب، وكما في ترجمته.

[باب ما جاء فيما تحل به المبتوتة]

٢٧١ [٢٩] نا هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني، نا أبو ميسرة أحمد بن عبد الله بن ميسرة، نا مروان الفزاري، نا أبو عبد الملك المكي^(١)، نا عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة أن النبي ﷺ قال: ((العسيلة الجماع)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- هبيرة بن محمد الشيباني. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.
- أبو ميسرة، أحمد بن عبد الله بن ميسرة. تقدمت ترجمته، وهو متكلم فيه.
- مروان بن معاوية الفزاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ كان يدلس أسماء الشيوخ.
- أبو عبد الملك المكي، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن عائشة رضي الله عنها في العسيلة. وعنه مروان. تعجيل المنفعة ص ٥٠٠.

الحكم على الإسناد:

فيه هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وفيه أبو ميسرة أحمد بن عبد الله بن ميسرة متكلم فيه، وفيه مروان الفزاري ثقة حافظ، لكنه يدلس أسماء الشيوخ، وفيه عبد الملك المكي مجهول، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/٦٢، من طريق مروان بن معاوية، عن أبي عبد الملك المكي به مثله.
- وأبو يعلى في مسنده ٨/٢٩٠، رقم ٤٨٨١، من طريق مروان بن معاوية، عن أبي عبد الملك المكي به مثله.

(١) في المطبوع والمخطوط (ب) ق ١٤١/أ، والمخطوط (ج): ق ٤٤٧/أ: (العمي)، وفي ترجمته وكتب التخريج (المكي). قال صاحب التعليق المغني ٣/٢٥٢: في النسخة التي بأيدينا أبو عبد الملك العمي. والله أعلم.

- وأبو نعيم في الحلية ٢٢٦/٩، من طريق مروان بن معاوية، عن أبي عبد الملك المكي به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٤١/٤، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى وفيه أبو عبد الملك المكي ولم أعرفه بغير هذا الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٨/٣، وعزاه لأحمد والدارقطني، وقال: المكي مجهول.
- وذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية ٦٥/٢، رقم ١٦٦٢، وعزاه لأبي يعلى.

[باب ما جاء في تحريم المسلمة على الكافر]*

٢٧٢ [٣٠] حدثنا محمد بن عبدالله بن إبراهيم، نا أحمد بن الحسين الحذاء، نا شَبَاب بن خَيَّاط، نا حشرج بن عبدالله بن حشرج، حدثني أبي، عن جدي، عن عائذ بن عمرو المزني، عن النبي ﷺ قال: ((الإسلام يعلو ولا يعلى)).

أصل الحديث:

الحديث أخرجه البخاري معلقاً من قول ابن عباس، ينظر الفتح ٢١٨/٣.

نوع الزيادة:

مجئته عند الدارقطني موصولاً مرفوعاً من حديث عائذ بن عمرو المزني ﷺ.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن الحسين بن نصر، أبو جعفر الحذاء مولى هَمْدَان. قال السهمي: سألت الدارقطني عنه فقال: ثقة. مات سنة تسع وتسعين ومائتين. سؤالات السهمي ص ١٤٦، رقم ١٤٤، تاريخ بغداد ٩٨، ٩٧/٤.
- شَبَاب بن خَيَّاط هو: خليفة بن خَيَّاط بن خليفة بن خياط العُصْفُري، أبو عمر البصري، لقبه شباب. قال أبو حاتم: لا أحدث عنه وهو غير قوي. وقال ابن عدي: له حديث كثير وتاريخ حسن وكتاب في الطبقات وهو مستقيم الحديث صدوق من متيقظي رواة الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان متقناً عالماً بأيام الناس وأنسابهم. قال الحافظ في "التهذيب": لم يحدث عنه البخاري إلا مقروناً وإذا حدث عنه لمفرده علق أحاديثه. وقد ذكره العقيلي في "الضعفاء" فقال: غمزه علي بن المديني. وقال مسلمة الأندلسي: لا بأس به. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ وكان إخبارياً علامة، من العاشرة. مات سنة أربعين ومائتين. خ. التهذيب ١٦٠/٣، ١٦١، التقريب ص ١٩٥.

* لعل إيراد الدارقطني لهذا الحديث في كتاب النكاح لبيان أن المسلمة لا يجوز أن تنكح غير المسلم؛ لأن الإسلام يعلو ولا يعلى عليه. والله أعلم.

- حشرج بن عبد الله بن حشرج بن عائذ بن عمرو المزني، أبو صخر. قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: شيخ. الجرح والتعديل ٢٩٦/٣.
- عبد الله بن حشرج بن عائذ بن عمرو المزني. روى عن أبيه، وعنه ابنه حشرج بن عبد الله بن حشرج. قال ابن أبي حاتم سألت أبي عنه فقال: لا يعرف. الجرح والتعديل ٤٠/٥، اللسان ٢٧٥/٣.
- حشرج بن عائذ بن عمرو المزني. روى عن أبيه، وله صحبة، روى عنه ابنه عبد الله بن حشرج. قال أبو حاتم: لا يعرف. الجرح والتعديل ٢٩٥/٣، ٢٩٦، اللسان ٣١٨/٢.
- عائذ بن عمرو بن هلال المزني، أبو هيرة البصري، صحابي، شهد الحديبية، مات في ولاية عبيد الله بن زياد، سنة إحدى وستين. خ م س. التقريب ص ٢٨٩.

الحكم على الإسناد:

فيه شباب بن خياط العصفري صدوق ربما أخطأ، وفيه عبد الله بن حشرج وأبيه كلاهما لا يعرف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٠٥/٦، كتاب اللقطة، باب من صار مسلماً بإسلام أبيه أو أحدهما، من طريق شباب بن خياط العصفري به مثله، وزاد في أوله قصة.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢١٣/٣، وعزاه للدارقطني، وقال: قال الدارقطني وعبد الله ابن حشرج وأبوه مجهولان.
- وذكره الحافظ في الفتح ٢٢٠/٣، وعزاه للدارقطني ومحمد بن هارون الروياني في مسنده، وفوائد أبي يعلى الخليلي وقال: سنده حسن^(١).

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث عمر بن الخطاب ومعاذ بن جبل رضي الله عنهما.

حديث عمر:

- أخرجه الطبراني، ينظر الروض الداني ١٥٣/٢، رقم ٩٤٨، ضمن حديث الضب، وفيه: «الحمد لله الذي هداك إلى هذا الدين الذي يعلو ولا يعلى...». قال الحافظ في التلخيص ١٢٦/٤: وإسناده ضعيف جداً.

(١) رد الألباني على قول ابن حجر: سنده حسن بقوله: هذا وهم ظاهر، فلا يتبع عليه، ويمكن أن يحسن لغيره (حديث

معاذ). الإرواء ١٠٧/٥.

حديث معاذ:

- رواه نهشل في تاريخ واسط ص ١٥٥، ولفظه: «الإيمان يعلو ولا يعلى عليه».
- وله شاهد من حديث ابن عباس موقوفاً عليه:
- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٧/٣، عن ابن عباس في اليهودية والنصرانية، تكون تحت النصراني أو اليهودي فتسلم هي، قال: «يفرق بينهما، الإسلام يعلو ولا يعلى عليه».
- وابن حزم في المحلى ٣١٤/٧، بمثل لفظ الطحاوي.

[باب ما جاء في المختلعة تعطيه أكثر مما أعطاه]

٢٧٣ [٣٧] قرئ على أبي القاسم بن منيع وأنا أسمع حدثكم أبو حفص عمر بن زرارة الحدثي، نا مسروح بن عبدالرحمن، عن الحسن بن عمار، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري أنه قال: كانت أختي تحت رجل من الأنصار تزوجها على حديقة، وكان بينهما كلام، فارتفعا إلى رسول الله ﷺ، فقال: تردين عليه حديقته ويطلقك؟ قالت: نعم وأزیده، قال: ردي عليه حديقته، وزيدیه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٣٩٥/٩، رقم ٥٢٧٣، ٥٢٧٦، النسائي ١٦٩/٦، رقم ٣٤٦٣، وابن ماجه ٦٦٣/١، رقم ٢٠٥٦، كلهم من حديث ابن عباس بلفظ: «تردين عليه حديقته؟» قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: «أقبل الحديقة وطلقها تطليقة».

وفي رواية ابن ماجه: «فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديقته ولا يرداد». وعند أبي داود ٢٦٩/٢، رقم ٢٢٢٨، من حديث عائشة: أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس ... فذكر نحو لفظ البخاري. وعند ابن ماجه أيضاً برقم ٢٠٥٧، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، نحو لفظ البخاري.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة: «وأزیده، قال ردي عليه حديقته وزيدیه».

رجال الإسناد:

- أبو القاسم بن منيع: عبداً لله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن زرارة، أبو حفص الحدثي. قال ابن القطان: ثقة نسب إلى غفلة. قال الدارقطني: ثقة.
- وقال صالح بن محمد: شيخ مغفل. تاريخ بغداد ٢٠٢/١١، ٢٠٣، اللسان ٣٠٦/٤.

- مسروح بن عبدالرحمن. ذكره ابن أبي حاتم في من اسمه مسروح أبو شهاب. وقال: من ساكني مدينة حدث. روى عن الثوري، وسألت أبي عنه وعرضت عليه بعض حديثه فقال: لا أعرفه، وقال يحتاج أن يتوب إلى الله عز وجل من حديث باطل رواه عن الثوري. وقال الحافظ ابن حجر: مسروح أبو شهاب عن سفيان الثوري تكلم فيه. وقال العقيلي: لا يتابع عليه. وقال ابن عدي: مجهول. الجرح والتعديل ٤٢٤/٨، اللسان ٢١/٦.
- الحسن بن عمار. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عطية العوفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ كثيراً.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن عمار متروك، وفيه مسروح بن عبدالرحمن تكلم فيه، وعطية العوفي صدوق كثير الخطأ، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٤/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب الوجه الذي تحل به الفدية، من طريق الحسين بن الحسن بن عطية، عن أبيه، عن جده، عن أبي سعيد فذكر نحو الحديث وفيه الزيادة.
- وقال البيهقي: وكذلك رواه الحسن بن عمار، عن عطية، والحديث المرسل^(١) أصح.
- وذكره الحافظ في اللسان ٢١/٦، وقال: عطية وابن عمار واهيان.

شواهد الحديث:

الحديث له شواهد عن ابن عباس، وعائشة، وعبدالله بن عمرو بن العاص سبق ذكرها في أصل الحديث لكن دون الزيادة المذكورة.

تعليق:

الزيادة المذكورة في هذا الحديث ورد ما يخالفها في الأحاديث الأخرى، حيث أن الرسول منع منها بقوله: «أما الزيادة فلا»، كما عند ابن ماجه، وكما سيأتي برقم ٢٧٤.

(١) المرسل سيأتي تخريجه برقم ٢٧٤.

٢٧٤ [٣٩] حدثنا أبوبكر النيسابوري، نا يوسف بن سعيد، نا حجاج، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير: أن ثابت بن قيس بن شماس^(١) كانت عنده زينب^(٢) بنت عبد الله بن أبي ابن سلول، وكان أصدقها حديقة، فكرهته، فقال النبي ﷺ: ((أتردين عليه حديقته التي أعطاك؟)) قالت: نعم، وزيادة، فقال النبي ﷺ: ((أما الزيادة فلا، ولكن حديقته)) قالت: نعم، فأخذها له، وخلا سبيلها، فلما بلغ ذلك ثابت بن قيس قال: قد قبلت قضاء رسول الله ﷺ. سمعه أبو الزبير من غير واحد.

أصل الحديث:

سبق برقم ٢٧٣.

نوع الزيادة:

مجئته مرسلاً، مع اختلاف اسم الصحابة.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حجاج بن محمد المصيصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يدلّس ويرسل.
- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، فالإسناد صحيح وهو مرسل. قال الحافظ في الفتح ٣٩٨/٩: سنده قوي مع إرساله، وقال في ص ٤٠٢: ورجال إسناده ثقات، وقد وقع في بعض طرقه: سمعه أبو الزبير من غير واحد فإن كان فيهم صحابي فهو الصحيح، وإلا فيعتضد بما سبق^(٣). أ. هـ.

(١) ثابت بن قيس بن شماس بن زهير الأنصاري الخزرجي. خطيب الأنصار. ينظر الإصابة ٢٠٣/١.

(٢) اختلف في اسمها هل هي جميلة أو زينب أو حبيبة، وقد حقق الحافظ ابن حجر القول في ذلك. ينظر الفتح ٣٩٨/٩، الإصابة ٩٧، ٤٢/٨.

(٣) أي حديث ابن عباس وعائشة وعبد الله بن عمرو بن العاص. وقد سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٢٧٣، ومرسل عطاء الآتي في الحديث رقم ٢٧٥.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٤/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب الوجه الذي تحل به الفدية، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: سمعه أبو الزبير من غير واحد وهو مرسل.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٤٥/٣.

شواهد الحديث:

له شواهد مرفوعة من حديث ابن عباس وعائشة، وعبد الله بن عمرو بن العاص سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٢٧٣.

٢٧٥ [٤٠] نا أبوبكر الشافعي، نا بشر بن موسى، نا الحميدي، نا سفيان، نا ابن جريج، عن عطاء: أن النبي ﷺ قال: ((لا يأخذ^(١) من المختلعة أكثر مما أعطاه)).

أصل الحديث:

الحديث معناه موجود في الأحاديث السابقة التي ذكرت في أصل الحديث رقم ٢٧٣.

نوع الزيادة:

مجيئه مرسلًا.

رجال الإسناد:

- أبوبكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- بشر بن موسى بن صالح الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن الزبير بن عيسى القرشي الأسدي الحميدي المكي، أبوبكر. ثقة حافظ فقيه أجل أصحاب ابن عيينة. من العاشرة، مات بمكة سنة تسع عشرة ومائتين وقيل بعدها. قال الحاكم: كان البخاري إذا وجد الحديث عند الحميدي لا يعدوه إلى غيره. خ م د ت س فق. التقريب ص ٣٠٣.

- سفيان: هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، وكان يدلّس إلا في روايته عن عطاء ويرسل.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات وعنونة ابن جريج محمولة على السماع؛ لأن هذا من روايته عن عطاء، فالإسناد صحيح، إلا أنه مرسل. وقال البيهقي في الكبرى^(٢): صحيح.

(١) في المطبوع (لا تأخذ)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٤٨/أ.

(٢) ٣١٤/٧.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٠١، رقم ٢٣٧، ٢٣٨، من طريق سفيان، عن ابن جريج به مثله.
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٤/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب الوجه الذي تحل به الفدية، من طريق سعيد بن منصور، عن سفيان به مثله. وقال البيهقي: وكذلك رواه الحميدي عن سفيان بن عيينة، وبمعناه رواه الثوري عن ابن جريج.
- وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٥٠٢/٦، رقم ١١٨٤٢، من طريق ابن جريج، عن عطاء به نحوه.
- وأخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ١٢٢/٥، من طريق حفص، عن ابن جريج، عن عطاء: أن امرأة أتت النبي ﷺ تشكو زوجها قال: «تردين عليه ما أخذت منه؟» قالت: نعم، وأزيدة، قال: «أما زيادة فلا».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٤٤/٣، وقال: قال الدارقطني: هذا مرسل، وقد أسنده الوليد عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس. والمرسل أصح.

شواهد الحديث:

- سبق ذكرها في الحديث رقم ٢٧٣.
- وهناك آثار عن علي وابن المسيب وطاوس.
- أثر علي:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٥٠٣/٦، رقم ١١٨٤٤-١١٨٤٥، قال علي: لا يأخذ منها فوق ما أعطاه.
- وابن أبي شيبه ١٢٢/٥-١٢٣.
- أثر ابن المسيب:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٥٠٣/٦، رقم ١١٨٤٦، ١١٨٤٧، عن ابن المسيب قال: ما أحب أن يأخذ منها كل ما أعطاه، حتى يدع لها ما يعيشها، وبلغت: لا يأخذ كل ما أعطاه.
- أثر طاوس:
- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٥٠٢/٦، رقم ١١٨٣٩، ١١٨٤١، عن طاوس قال: لا يحل له أن يأخذ منها أكثر مما أعطاه. وبلغت: لا نرى للرجل ولو صلح له خلع امرأته أن يأخذ منها أكثر من مهرها.
- وأخرجه ابن أبي شيبه ١٢٣/٥.

[باب ما جاء في عدة المختلعة]

٢٧٦ [٤١] نا محمد بن مخلد، نا حمدون بن عمارة البزاز أبو جعفر، نا أبو جعفر
عبد الله بن محمد البخاري المسندي، نا هشام بن يوسف، نا معمر، عن عمرو
ابن مسلم، عن عكرمة، عن ابن عباس: أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت
من زوجها، فجعل النبي ﷺ عدتها حيضة ونصفاً.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٦٩/٢، ٢٢٢٩، والترمذي ٤٨٢/٣، رقم ١١٨٥، كلاهما
من حديث ابن عباس. وعند الترمذي ٤٨٢/٣، رقم ١١٨٥، والنسائي ١٨٦/٦، رقم
٣٤٩٧، من حديث الربيع بنت مَعُوذ بن عفرأ، كلهم دون اللفظة الزائدة.

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: (ونصفاً).

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حمدون بن عمارة البغدادي، أبو جعفر البزاز، اسمه محمد، وحمدون لقب غلب عليه. صدوق،
من الحادية عشرة، مات سنة اثنتين وستين ومائتين. فق. التقريب ص ١٧٩.
- عبد الله بن محمد بن عبد الله بن جعفر الجعفي، أبو جعفر البخاري المعروف بالمُسْنَدِي. ثقة
حافظ، جمع المسند، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. خ ت. التقريب ص ٣٢١.
- والمُسْنَدِي: بضم الميم، وسكون السين المهملة، وفتح النون، وفي آخرها الدال المهملة. قيل له
المسندى؛ لأنه كان يطلب الأحاديث المسندة دون المقاطيع والمراسيل في حديثه، فلكثرة طلبه
ذلك نسب إليه. الأنساب ٢٩٨/٥.
- هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي. ثقة، من التاسعة، مات سنة سبع وتسعين
ومائة. خ. التقريب ص ٥٧٣، ينظر التهذيب ٥٧/١١-٥٨.
- معمر: هو ابن راشد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ عمرو بن مسلم الجندي اليماني. قال أحمد: ضعيف، وقال مرة: ليس بذاك. وقال ابن الجنيّد عن ابن معين: لا بأس به. وقال الدوري عن ابن معين: ليس بالقوي. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن عدي: ليس له حديث منكر جداً. وقال الساجي: صدوق يهمل. وقال ابن خراش: ليس بشيء. وكذا قال ابن حزم في الخلق. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أوهام، من السادسة. ع خ م د ت س. التهذيب ١٠٤/٨ - ١٠٥، التقريب ص ٤٢٧. والجندي: بفتح الجيم والنون وفي آخرها دال مهملة، هذه النسبة إلى جند بلدة من بلاد اليمن مشهورة. الأنساب ٩٦/٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن مسلم الجندي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذه الزيادة سوى الدارقطني، وأخرجه دونها أبو داود والترمذي وابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث.

[باب ما جاء في استبراء الأمة]

٢٧٧ [٥٠] نا أبو محمد بن صاعد، نا عبد الله بن عمران العابدي^(١) بمكة، نا سفيان ابن عيينة، عن عمرو بن مسلم الجندي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ أن توطأ حامل حتى تضع، أو حائل حتى تحيض. قال لنا ابن صاعد: وما قال لنا في هذا الإسناد أحد عن ابن عباس إلا العابدي^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٤٨/٢، رقم ٢١٥٧، من حديث أبي سعيد الخدري ولفظه: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة» ونحوه، برقم ٢١٥٨، من حديث رويغ بن ثابت.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن عمران العابدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن مسلم الجندي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن مسلم الجندي، صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف. وذكر الدارقطني عقب الحديث قول شيخه ابن صاعد: أن العابدي تفرد بوصله وأن غيره أرسله.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عباس سوى الدارقطني.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١/١٧٢، وعزاه للدارقطني.

(١) في المطبوع (العائذي) بالذال المعجمة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ٤٨٤/أ، وكما في ترجمته.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أبي سعيد الخدري، وعلي، ورويف بن ثابت رضي الله عنه.

حديث أبي سعيد الخدري:

- أخرجه أبو داود كما سبق في أصل الحديث.
- وأخرجه الإمام أحمد ٦٢/٣، ٨٧ ولفظه: أن رسول الله ﷺ قال في سبي أوطاس: «لا توطأ حامل حتى تضع، ولا غير حامل حتى تحيض حيضة».
- والحاكم في المستدرک ١٩٥/٢، بمثل لفظ أبي داود. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وسكت عنه الذهبي.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٢٩/٥، ٤٤٩/٧، ١٢٤/٩، بمثل لفظ أبي داود.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٣/٣-٢٣٤، ٢٥٢/٤.
- وابن حجر في التلخيص ١٧١/١، وقال: إسناده حسن.

حديث علي:

- أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٣٧٠/٤، نحو لفظ أبي داود.
 - وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٤/٣.
 - وابن حجر في التلخيص ١٧٢/١، وقال في إسناده ضعف وانقطاع.
- حديث رويغ بن ثابت:
- أخرجه أبو داود ٢٤٨/٢، رقم ٢١٥٨، ولفظه: «لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسقي ماءه زرع غيره» يعني إتيان الحبالى، «ولا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها...».
 - وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٤/٣.
 - وابن حجر في التلخيص ١٧٢/١.

الغريب:

حائل: أي غير حامل. كما ورد في الحديث الذي أخرجه أبو داود^(١). ينظر النهاية ٤٦٣/١.

(١) تقدم ذكره في أصل الحديث.

[باب ما جاء في النهي عن نكاح المتعة]

٢٧٨ [٥٤] نا أبوبكر بن أبي داود، نا أبو الأزهر أحمد بن الأزهر، نا مؤمل بن إسماعيل، نا عكرمة بن عمار، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((حرم أو هدم المتعة، النكاح، والطلاق، والعدة، والميراث)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر بن أبي داود. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث.
- أبو الأزهر، أحمد بن الأزهر. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- مؤمل بن إسماعيل البصري، أبو عبد الرحمن. قال ابن معين ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق شديد في السنة، كثير الخطأ. وقال البخاري: منكر الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال يعقوب بن سفيان: مؤمل أبو عبد الرحمن شيخ جليل سني سمعت سليمان بن حرب يحسن الشاء كان مشيختنا يوصون به، إلا أن حديثه لا يشبه حديث أصحابه، وقد يجب على أهل العلم أن يقفوا على حديثه فإنه يروي المناكير عن ثقات شيوخه، وهذا أشد فلو كانت هذه المناكير عن الضعفاء لكنا نجعل له عذراً. وقال الساجي: صدوق كثير الغلط. وقال ابن قانع: صالح يخطئ. وقال الدارقطني: ثقة كثير الخطأ. وقال محمد بن نصر المروزي: المؤمل إذا انفرد بحديث وجب أن يتوقف ويثبت فيه؛ لأنه كان سيئ الحفظ كثير الغلط. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ، من صغار التاسعة، مات سنة ست ومائتين. خت قد ت س ق. التهذيب ٣٨٠/١٠-٣٨١، التقريب ص ٥٥٥.
- ومؤمل: بوزن محمد، بهمزة. ينظر الإكمال ٣٠١/٧.
- عكرمة بن عمار العجلي، أبو عمار اليمامي. وثقه ابن معين وابن المديني والعجلي وأبو داود والدارقطني ويعقوب بن شيبة وابن شاهين. قال أحمد والبخاري: مضطرب في حديث يحيى بن أبي كثير، ولم يكن عنده كتاب. وقال النسائي: ليس به بأس إلا في حديثه عن يحيى بن أبي كثير. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً، وربما وهم في حديثه، وربما دلس وفي حديثه عن يحيى بن

أبي كثير بعض الأغاليط. وقال الساجي: صدوق. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يغلط وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ولم يكن له كتاب، من الخامسة، مات قبيل الستين. خت م ٤. ينظر التهذيب ٧/٢٦١-٢٦٣، التقريب ص ٣٩٦.

○ سعيد بن أبي سعيد: كيسان المقبري، أبو سعد المدني. ثقة، من الثالثة، تغير قبل موته بأربع، وروايته عن عائشة وأم سلمة مرسلة، مات في حدود العشرين وقيل قبلها وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٢٣٦.

الحكم على الإسناد:

فيه مؤمل بن إسماعيل صدوق سبى الحفظ، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره. قال ابن القطان^(١): إسناد حديث أبي هريرة حسن، وليس فيه من ينظر في أمره إلا أحمد ابن الأزهر^(٢). وحسن الحافظ إسناده^(٣).

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ١١/٥٠٣-٥٤٠، برقم ٦٦٢٥، من طريق محمد بن المنشى، عن مؤمل به مثله وفيه قصة.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٦، من طريق أبي بكرة، عن مؤمل بن إسماعيل به مثله.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٩/٤٥٦، رقم ٤١٤٩، من طريق إسحاق بن إبراهيم، عن مؤمل بن إسماعيل به مثله.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٧/٢٠٧، في النكاح، باب نكاح المتعة، من طريق عمرو بن علي وبكار بن قتيبة، عن مؤمل به نحوه. وقال البيهقي: وكذلك ورواه إسحاق الحنظلي وجماعة عن مؤمل بن إسماعيل.
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ٣/١٨٠، وقال: قال ابن القطان في كتابه: إسناده حسن، وليس فيه من ينظر في أمره، إلا أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري، وقد روى عنه أبو حاتم، وابنه أبو محمد، وقال فيه أبو حاتم: صدوق، وذكر جماعة رَوَوْا عنه نحو العشرة.

(١) ينظر نصب الراية ٣/١٨٠، بيان الوهم والإيهام ٥/٨٤.

(٢) فيه من هو أشد ضعفاً من أحمد بن الأزهر وهو مؤمل صدوق سبى الحفظ.

(٣) ينظر تلخيص الحبير ٣/١٥٤.

- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٤/٤، وقال: رواه أبو يعلى وفيه مؤمل بن إسماعيل وثقه ابن معين، وابن حبان، وضعفه البخاري وغيره، وبقية رجاله رجال الصحيح.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٥٤/٣، وقال: إسناده حسن.

شواهد الحديث:

- له شاهد عن علي بن أبي طالب عليه السلام سيأتي تخريجه برقم ٢٧٩.
- وله شاهد عن ابن مسعود قال: نسختها العدة والطلاق والميراث -يعني المتعة. البيهقي في الكبرى ٢٠٧/٧.
- وعنه أيضاً قال: المتعة منسوخة، نسخها الطلاق والصدّاق والعدة والميراث. البيهقي في الكبرى ٢٠٧/٧.
- وله شاهد عن ابن المسيب أخرجه:
- البيهقي في الكبرى ٢٠٧/٧، بلفظ: «نسخ المتعة الميراث». قال الحافظ في الفتح ١٧٣/٩: صحيح.

الغريب:

- نكاح المتعة: هو النكاح إلى أجل معين، وهو من التمتع بالشيء: الانتفاع به. يقال: تمتعت به أتمتع تمتعاً. والاسم: المتعة، كأنه ينتفع بها إلى أمد معلوم. وقد كان مباحاً في أول الإسلام ثم حرم. النهاية ٢٩٢/٤.
- قال الإمام النووي: الصواب المختار أن التحريم والإباحة كانا مرتين. فكانت حلالاً قبل خيبر ثم حرمت يوم خيبر، ثم أبيحت يوم فتح مكة، وهو يوم أوطاس لاتصالهما. ثم حرمت يومئذ بعد ثلاثة أيام تحريماً مؤبداً إلى يوم القيامة. واستمر التحريم. قال القاضي: واتفق العلماء على أن هذه المتعة كانت نكاحاً إلى أجل، لا ميراث فيها ورافقها يحصل بانقضاء الأجل من غير طلاق. ووقع الإجماع بعد ذلك على تحريمها من جميع العلماء إلا الروافض. صحيح مسلم بشرح النووي ١٨١/٩.

٢٧٩ [٥٥] نا أبوبكر بن أبي داود، نا يعقوب بن سفيان، نا ابن بكير، نا عبدالله بن لهيعة، عن موسى بن أيوب، عن إياس بن عامر، عن علي بن أبي طالب قال: نهى رسول الله ﷺ عن المتعة، قال: وإنما كانت لمن لم يجد، فلما أنزل النكاح، والطلاق، والعدة، والميراث، بين الزوج والمرأة نسخت

أصل الحديث:

النهي عن المتعة في الصحيحين من حديث علي، ينظر الفتح ١٦٦/٩، رقم ٥١١٥، ومسلم ١٠٢٧/٢، رقم ١٤٠٧، ولفظه: «أن النبي ﷺ نهى عن نكاح المتعة». وقال البخاري تعليقا: وقد بينه علي عن النبي ﷺ أنه منسوخ. ينظر الفتح ١٦٧/٩، رقم ٥١١٩.

نوع الزيادة:

بزيادة: «وإنما كانت لمن لم يجد ...» إلى آخر الحديث.

رجال الإسناد:

- أبوبكر بن أبي داود. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث.
- يعقوب بن سفيان الفارسي، أبو يوسف القسوي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين ومائتين، وقيل بعد ذلك. ت. س. التقريب ص ٦٠٨، وينظر تهذيب الكمال ٣٢٤/٣٢.
- يحيى بن أبي بكير. سبقت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.
- عبدالله بن هبة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- موسى بن أيوب بن عامر الغافقي، المصري. قال إسحاق بن منصور وعباس الدوري، عن ابن معين، وأبي داود: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وذكره العقيلي في "الضعفاء"، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال فيه: منكر الحديث. وكذا قال الساجي. وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من السادسة، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائة. د. ع. ق. التهذيب ٣٣٦/١٠، التقريب ص ٥٤٩، الخلاصة للخزرجي ص ٣٨٩.
- إياس بن عامر الغافقي، المصري. قال العجلي: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات". وصح له ابن خزيمة. وقال الذهبي في تعليقه على المستدرک: ليس بالقوي. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، من الثالثة. د. ق. التهذيب ٣٨٩/١، التقريب ص ١١٧.

الحكم على الإسناد:

فيه موسى بن أيوب مقبول، وابن لهيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي إلى الحسن لغيره بالشواهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ١٠/١٦٥، برقم ٩٣٥٣، من طريق يحيى بن بكير، عن ابن لهيعة، عن موسى بن أيوب الغافقي به مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن موسى بن أيوب إلا ابن لهيعة.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٧/٢٠٧، كتاب النكاح، باب نكاح المتعة، من طريق الدارقطني به مثله.
- وأخرجه الحازمي في الاعتبار ص ٢٦٧، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه وقد صح الحديث.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/١٨٠، وعزاه للدارقطني والحازمي، ونقل كلام الحازمي، وقال: وضعفه ابن القطان في كتابه^(١).
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/٢٦٥، وقال: في الصحيح طرف من أوله، رواه الطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة وحديثه حسن وبقية رجاله ثقات.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي هريرة سبق تخريجه برقم ٢٧٨.

(١) ينظر بيان الوهم والإيهام ٥/٨٥، قال: فأما حديث علي بن أبي طالب في هذا المعنى فضعيف، فيه ابن لهيعة وغيره.

[باب ما جاء في النهي عن نكاح المحرم وخطبته]

٢٨٠ [٥٨] نا أبوبكر النيسابوري، نا أبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم، نا الأسود بن عامر، نا أيوب بن عتبة، نا عكرمة بن خالد قال: سألت عبدالله بن عمر، عن امرأة أراد أن يتزوجها رجل وهو خارج من مكة، وأراد أن يعتمر أو يحج، فقال قال: لا تزوجها وأنت محرم، نهى رسول الله ﷺ عن ذلك.

أصل الحديث:

النهي عن نكاح الحرم له أصل عند الستة عدا البخاري، وسيأتي ذكره بلفظه في موضعه في الحديث رقم ٢٨١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري عبدالله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق صاحب حديث يهم.
- الأسود بن عامر الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي، من بني قيس بن ثعلبة. ضعيف، من السادسة. مات سنة ستين ومائة. ق. التقريب ص ١١٨، ينظر تهذيب الكمال ٤٨٤/٣.
- عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي. ثقة، من الثالثة. مات بعد عطاء. خ م د ت س. التقريب ص ٣٩٦، ينظر تهذيب الكمال ٢٤٩/٢٠.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم صدوق صاحب حديث يهم، فالإسناد ضعيف ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد ١١٥/٢، من طريق أسود بن عامر، عن أيوب بن عتبة به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٨/٤، وعزاه إلى أحمد، وقال: وفيه أيوب بن عتبة وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه سيأتي تخريجه في موضعه في شواهد الحديث رقم ٢٨١.
- وله شاهد من حديث أنس رضي الله عنه سيأتي تخريجه في موضعه في الحديث رقم ٢٨٣.

٢٨١ [٥٩] نا أبو طالب أحمد بن نصر الحافظ، نا هلال بن العلاء، نا النفيلي، نا مسلم بن خالد، نا إسماعيل بن أمية، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «المحرم لا ينكح، ولا ينكح ولا يخطب».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة عدا البخاري من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه بمثل لفظ الدارقطني. وهو مذكور في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب الحافظ. قال الخطيب: كان ثقة ثباتاً، سمعت البرقاني يقول: كان الدارقطني يقول: أبو طالب أحمد ابن نصر الحافظ أستاذي. مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٥/١٨٢-١٨٣، ينظر السير ١٥/٦٨.
- هلال بن العلاء بن هلال بن عمر الباهلي، أبو عمر الرقي قال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: صالح، وقال في موضع آخر: ليس به بأس روى أحاديث منكره عن أبيه، فلا أدري الريب منه أو من أبيه. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثمانين ومائتين. س التهذيب ١١/٨٣، التقريب ص ٥٧٦.
- النفيلي: هو عبد الله بن محمد بن علي نُفَيْل، أبو جعفر النُفَيْلي الحَرَّاني، ثقة حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين. خ ٤. التقريب ص ٣٢١.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو فقيه صدوق كثير الأوهام.
- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي فقيه صدوق كثير الأوهام. فالإسناد ضعيف، ولعل الصواب فيه موقوفاً على ابن عمر كما رواه مالك في الموطأ وسيأتي في تحريجه. ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه عن ابن عمر مرفوعاً بمثل لفظ الدارقطني. وأخرجه موقوفاً على ابن عمر رضي الله عنهما:
- الإمام مالك في الموطأ ٣٤٩/١ كتاب الحج، باب نكاح المحرم، من طريق نافع أن ابن عمر كان يقول: لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه، ولا على غيره.
- وأخرجه علي بن الجعد في مسنده ص ٤٠٩، برقم ٢٧٩٢، من طريق ابن أبي ذئب، عن نافع، عن ابن عمر قال: «المحرم لا ينكح ولا يخطب».
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٦٨/٢ كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم. من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر فذكر مثله غير أنه لم يقل: «ولا يخطب».
- والبيهقي في الكبرى ٢١٣/٧ كتاب النكاح، باب نكاح المحرم. من طريق مالك، عن نافع بمثل لفظ الموطأ.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه أخرجه:
- مسلم ١٠٣٠/٢ - ١٠٣١ برقم ١٤٠٩.
- وأبو داود ١٦٩/٢ برقم ١٨٤١، ١٨٤٢.
- والترمذي ١٩٠/٣ برقم ٨٤٠ دون قوله: «ولا يخطب».
- والنسائي ١٩٢/٥ برقم ٢٨٤٢ - ٢٨٤٤، ٨٨/٦، ٨٩ برقم ٣٢٧٥، ٣٢٧٦.
- وابن ماجه ٦٣٢/١ برقم ١٩٦٦.
- والحميدي في المسند ٢٠/١ رقم ٣٣.
- وأحمد ٥٧/١، ٦٥.
- والدارمي ٦٥/٢ رقم ٢٢٠٤ دون قوله: «ولا يخطب».
- والبيهقي في الكبرى ٦٥/٥.
- وله شاهد عن انس أخرجه:
- الدارقطني ٢٦١/٣ برقم ٦١ دون قوله: «ولا يخطب».

تعليق:

- قال الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي: الأفعال الثلاثة (لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب) مروية على صيغة النفي وعلى صيغة النهي. والمعنى: لا يتزوج المحرم امرأة، ولا يزوج غيره امرأة سواء كان بولاية أو بوكالة، ولا يطلب امرأة للتزوج. حاشية رقم (٢) على صحيح مسلم ١٠٣٠/٢، ينظر شرح النووي على مسلم ١٩٥/٩.

٢٨٢ [٦٠] نا أبو محمد بن صاعد، نا أحمد بن إبراهيم القوهستاني، نا يعقوب بن كاسب، نا المغيرة بن عبد الرحمن، عن الضحاك بن عثمان، عن نافع، عن ابن عمر قال: لا أعلمه إلا عن النبي ﷺ قال: ((لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب، ولا يخطب على غيره)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٢٨١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر. وزيادة: «ولا يخطب على غيره».

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن إبراهيم بن مالك، أبو علي القوهستاني تقدمت ترجمته وأحاديثه مستقيمة حسان تدل على حفظه وثبته.
- يعقوب بن حميد بن كاسب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما وهم.
- المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله الحزامي، المدني، لقبه قصي ثقة له غرائب، من السابعة. ع. التقريب ص ٥٤٣، ينظر تهذيب الكمال ٣٨٧/٢٨ - ٣٩٠.
- الضحاك بن عثمان بن عبد الله بن حزام السدي الحزامي، أبو عثمان المدني. وثقه أحمد وابن معين ومصعب الزبيري وأبو داود وابن بكير وابن المديني، وقال محمد ابن سعد: كان ثبتاً ثقة كثير الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال أبو زرعة: ليس بقوي، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به وهو صدوق. وقال ابن نمير: جازئ الحديث. وقال ابن عبد البر: كان كثير الخطأ ليس بحجة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم، من السابعة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائة م. التهذيب ٤/٤٦ - ٤٤٧، التقريب ص ٢٧٩.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب بن حميد بن كاسب صدوق ربما وهم. وفيه الضحاك بن عثمان الحزامي صدوق يهيم، فالإسناد ضعيف، ولعل صوابه موقوفاً على ابن عمر، وأما المتن فيرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره دون اللفظة الزائدة فليس لها شاهد يقويها.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عمر مرفوعاً بمثل لفظ الدارقطني.
وسبق تخريجه موقوفاً على ابن عمر في الحديث رقم ٢٨١.

شواهد الحديث:

له شواهد لكن دون اللفظة الزائدة، سبق ذكرها برقم ٢٨١.

٢٨٣ [٦١] نا محمد بن علي بن حبيش^(١)، نا أحمد بن القاسم بن مساور، نا القواريري، نا محمد بن دينار الطّاحي، عن أبان، عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يتزوج المحرم ولا يزوج».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٨١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن علي بن حبيش الناقد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن القاسم بن مساور، أبو جعفر الجوهري. قال الخطيب: كان ثقة. مات سنة ثلاث وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٤/٣٤٩-٣٥٠.
- القواريري: هو عبيد الله بن عمر بن ميسرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن دينار الأزدي ثم الطّاحي، أبو بكر البصري. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ضعيف. قال أبو زرعة صدوق. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أبو داود: تغير قبل أن يموت، وقال في موضع آخر: كان ضعيف القول في القدر. وقال النسائي: ليس به بأس، وقال في موضع آخر: ضعيف. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن عدي: ولحمد بن دينار غير ما ذكرت وهو مع هذا كله حسن الحديث وعامة حديثه يتفرد به. وقال الدارقطني: ضعيف، وقال مرة: متروك. وقال العقيلي: في حديثه وهم. وقال العجلي: لا بأس به. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق سبي الحفظ ورمي بالقدر وتغير قبل موته، من الثامنة. د ت التهذيب ٩/١٥٥-١٥٦، التقريب ص ٤٧٧.
- والطّاحي: بفتح الطاء المهملة، وفي آخرها الحاء المهملة. هذه النسبة إلى (بني طاحية) وهي محلة بالبصرة. الأنساب ٤/٢٦.
- أبان بن أبي عياش: فيروز البصري، أبو إسماعيل العبدى، متروك، من الخامسة، مات في حدود الأربعين. د. التقريب ص ٨٧، ينظر تهذيب الكمال ١/١٩.

(١) في المطبوع: (حبيش) بالتصغير، وبالسین المهملة في آخره، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٢/أ، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه أبان بن أبي عياش متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن أنس سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عثمان بن عفان رضي الله عنه سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ٢٨١.

وله شاهد عن ابن عمر سبق تخريجه برقم ٢٨١، ٢٨٢.

٢٨٤ [٦٢] نا أحمد بن إسحاق بن نِيخاب^(١) الطيّبي، نا الحسن بن علي بن زياد السري، نا أحمد بن الحسين بن جعفر اللهي، قال: حدثني بعض أصحابنا عن أبي وهب البصري، عن عبد الله بن عمر بن حفص عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم ١٠٣٢/٢ رقم ١٤١١، وأبو داود ١٦٩/٢ رقم ١٨٤٣ والترمذي ١٩٤/٣ برقم ٨٤٥، وابن ماجه ٦٣٢/١ رقم ١٩٦٤ كلهم من حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة بنت الحارث. وعند الترمذي ١٩١/٣ رقم ٨٤١ من حديث أبي رافع.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن نِيخاب، أبو الحسن الطيّبي. قال الخطيب البغدادي: لم أسمع فيه إلا خيراً. وقال الذهبي: الشيخ الصدوق. تاريخ بغداد ٣٥/٤، السير ٥٣٠/١٥.
- نِيخاب: أوله نون، بعدها ياء معجمة باثنتين من تحتها، ثم خاء معجمة. الإكمال ٤٣٨/٧.
- والطيبي: بالطاء المكسورة، والياء الساكنة المنقوطة من تحتها بنقطتين والباء المنقوطة من تحتها بنقطتين والياء المنقوطة من تحتها بنقطة، هذه النسبة إلى طَيْب وهي بلدة بين واسط وكور الأهواز. الأنساب ٩٥/٤.
- الحسن بن علي بن زياد السري: لم أقف على ترجمته.
- أحمد بن الحسين بن جعفر اللهي: لم أقف على ترجمته.
- أبو وهب البصري: لم أقف على ترجمته.
- عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو عبد الرحمن العمري، ضعيف عابد، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين ومائة وقيل بعدها. م ٤ التقريب ص ٣١٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٢٧/١٥-٣٣٢.

(١) في المطبوع: (ينجاب) بمشاة ثم نون ثم جيم، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٢/أ، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة، وفيه عبدا لله بن عمر العمري ضعيف، وفيه مجهول الحال المعبر عنه بالبعث كما قال الشمس أبادي^(١)، فالإسناد ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى كما سبق ذكره في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عمر مرفوعاً بهذا اللفظ سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شواهد من حديث يزيد بن الأصم وأبي رافع سبق ذكرها برقم ٢٨٤.

وله شاهد من حديث صفية بنت شيبة:

• أخرجه الطبراني في الكبير ٢٤/٢١، رقم ٤٦.

(١) ينظر التعليق المغني على السنن ٣/٢٦١، ٢٦٢.

٢٨٥ [٦٤] نا ابن منيع، نا خلف بن هشام، نا حماد، عن أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالاً، وبني بها حلالاً، وماتت بسرف.

أصل الحديث:

الحديث بتمامه عند الترمذي ١٩٤/٣ رقم ٨٤٥ لكنه مسنداً من حديث ميمونة نفسها. وحديث تزوجه ﷺ ميمونة وهو حلال، سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٢٨٤، من حديث يزيد بن الأصم عن ميمونة.

نوع الزيادة:

مجينه مرسل.

رجال الإسناد:

- ابن منيع: هو أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر الأصم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- خلف بن هشام بن ثعلب البزار، المقرئ البغدادي. ثقة له اختيار في القراءات، من العاشرة. مات سنة تسع وعشرين ومائتين. م د. التقريب ص ١٩٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٩/٨-٣٠٣.
- حماد بن زيد بن درهم الأزدي، الجهضمي، أبو إسماعيل البصري. ثقة ثبت فقيه. قيل إنه كان ضريراً، ولعله طراً عليه، لأنه صح أنه كان يكتب. من كبار الثامنة. مات سنة تسع وسبعين ومائة، وله إحدى وثمانون سنة. ع. التقريب ص ١٧٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٣٩/٧-٢٥٢.
- أبو فزارة راشد بن كيسان العبسي، الكوفي. ثقة، من الخامسة. بخ م د ت ق. التقريب ص ٢٠٤، ينظر تهذيب الكمال ١٣/٩.
- يزيد بن الأصم، اسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي، أبو عوف. كوفي نزل الرقة، وهو ابن أخت ميمونة أم المؤمنين، يقال له رؤية، ولا يثبت، وهو ثقة، من الثالثة. مات سنة ثلاث ومائة. بخ م ٤ التقريب ص ٥٩٩.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، فالإسناد صحيح، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢٦٩ من طريق عمرو بن دينار عن ابن شهاب عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ نكح ميمونة وهي خالته وهو حلال.
- والبيهقي في الكبرى ٥/٦ من طريق عمرو بن دينار به مثل لفظ الطحاوي.
 - والحديث أخرجه مرفوعاً بتمامه عن يزيد بن الأصم عن ميمونة:
 - الترمذي ٣/١٩٤ رقم ٨٤٥ من طريق أبي فزارة، عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة، أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال، وبنى بها حلالاً. وماتت بسرف، ودفنها في الطلّة التي بنى بها فيها.
 - قال الترمذي: هذا حديث غريب. وروى غير واحد هذا الحديث عن يزيد بن الأصم مرسلاً، أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال.
 - والنسائي في الكبرى ٣/٢٨٨ رقم ٥٤٠٤ من طريق ميمون بن مهران عن يزيد بن الأصم عن خالته ميمونة أنها أخبرته أن رسول الله ﷺ تزوجها حلالاً وبنى بها حلالاً وتزوجها بسرف.
 - وأخرجه أيضاً الإمام مسلم وأبي داود وابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٢٨٤، لكن دون بعض ألفاظه.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي رافع أخرجه:
- الترمذي ٣/١٩١ رقم ٨٤١ ولفظه: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو حلال، وبنى بها حلال وكنت أنا الرسول فيما بينهما.
 - والإمام أحمد ٦/٣٩٣.
 - والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٢٧٠.
 - والبيهقي في الكبرى ٥/٦٦، ٧/٢١١ كلهم بمثل لفظ الترمذي.

الغريب:

- سرف: بفتح أوله، وكسر ثانيه، وآخره فاء. وإد كبير من روافد مرّ الظهران يسيل من جبل أظلم وما حوله، وفيه هناك الجفراة، يقطعه طريق مكة إلى المدينة شمال مكة على تسعة أكيال من عمرة التنعيم، فيه حي النّوّارية على الطريق، وقبر ميمونة ﷺ بطرفه الشمالي على اثني عشر كيلاً عن مكة. ينظر معجم معالم الحجاز ٤/١٩٣، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ١٣٩.

٢٨٦ [٧٠] ونا عبد الباقي بن قانع، نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، نا محمد بن عثمان بن مخلد، نا أبي، عن سلام أبي المنذر، عن مطر الوراق عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال. كذا قال، تفرد به محمد بن عثمان، عن أبيه، عن سلام أبي المنذر وهو غريب، عن مطر، وعند مطر، عن ربيعة، عن سليمان بن يسار، عن أبي رافع^(١) هذا القول أيضاً. ورواه أبو الأسود يتيم عروة^(٢)، عن عكرمة، عن ابن عباس مثل رواية مطر عنه.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٨٤.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق، أبو الحسين الأموي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو بكر العتكي المعروف بالبزار. قال الحاكم: سألت الدارقطني عنه فقال: يخطئ في الإسناد والمتن، حدث بالمسند بمصر حفظاً ينظر في كتب الناس ويحدث من حفظه، ولم تكن معه كتب فأخطأ في أحاديث كثيرة، يتكلمون فيه، جرحه النسائي. وقال السهمي عن الدارقطني: كان ثقة يخطئ كثيراً ويتكل على حفظه. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة حافظاً، صنف المسند، وتكلم على الأحاديث وبين عللها. وقال الحافظ في "اللسان":

(١) هذا الإسناد عند الترمذي ١٩١/٣، برقم ٨٤١، وقال عقب الحديث: هذا حديث حسن ولا نعلم أحداً أسنده غير

حماد بن زيد عن مطر الوراق عن ربيعة.

قلت: فيه مطر الوراق صدوق كثير الخطأ لكن يأتيه الحسن بارتقاءه بشاهده عند الستة عدا البخاري، من حديث يزيد ابن الأصم والذي سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٢٨٤. والله أعلم. وأخرجه أيضاً من هذا الطريق الدارقطني برقم ٦٧. ومن طريق داود أبي عمرو، عن مطر الوراق، عن ربيعة به. قال الدارقطني: داود أبو عمرو هو داود الزبرقان.

ينظر رقم ٦٨ (٢٦٢/٣، ٢٦٣) من السنن.

(٢) أخرجه الدارقطني برقم ٦٩ (٢٦٣/٣).

صاحب المسند الكبير صدوق مشهور. مات سنة اثنتين وتسعين ومائتين. سؤالات الحاكم للدارقطني ص ٩٢، ٩٣، سؤالات السهمي ص ١٣٧، تاريخ بغداد ٣٣٤/٤-٣٣٥، السير ١٣/٥٥٤، اللسان ١/٢٣٧-٢٣٩.

○ محمد بن عثمان بن مخلد التمار الواسطي: قال ابن أبي حاتم: سمعت منه مع أبي بواسط وهو صدوق. وسئل عنه أبي فقال: هو شيخ. وذكره ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ٨/٢٥-٢٦، الثقات لابن حبان ٩/١٢٠.

○ عثمان بن مخلد التمار الواسطي. ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وذكره ابن حبان في "ثقاته". الجرح والتعديل ٦/١٧٠، الثقات لابن حبان ٨/٤٥٣.

○ سلام بن سليمان المزني، أبو المنذر القارئ النحوي، البصري. قال ابن معين: لا بأس به. وقال ابن أبي حاتم: صدوق صالح الحديث. وقال الآجري عن أبي داود ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ. وقال الساجي: صدوق يهمل ليس بمتمكن في الحديث. وقال ابن معين: يحتمل لصدقه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل، من السابعة، مات سنة إحدى وسبعين ومائة. ت. س. التهذيب ٤/٢٨٤-٢٨٥، التقريب ص ٢٦١.

○ مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي مولا هم، الخرساني. صدوق كثير الخطأ حديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة، مات سنة خمس وعشرين ومائة، ويقال سنة تسع. خست م ٤. التقريب ص ٥٣٤.

الحكم على الإسناد:

فيه سلام بن سليمان أبو المنذر صدوق يهمل، وفيه مطر الوراق صدوق كثير الخطأ، فالإسناد ضعيف وهو منكر؛ لأنه يخالف ما رواه البخاري^(١) عن ابن عباس وقال الدارقطني عقب الحديث: تفرد به محمد بن عثمان عن أبيه عن سلام وهو غريب عن مطر. وقال ابن الهمام في "فتح القدير": ما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه رضي الله عنه تزوج ميمونة وهو حلال، فمنكر عنه، لا يجوز النظر إليه بعد ما اشتهر، إلى أن كاد يبلغ اليقين في خلافه.

(١) ينظر الفتح ٥١/٤، رقم ١٨٣٧، ١٦٥/٩، رقم ٥١١٤.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٣٤/١١ رقم ١١٩٢٢ من طريق سلام أبي المنذر عن مطر الوراق، عن عكرمة به مثله.
- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٣٣٤/٤ من طريق أحمد بن عمرو بن عبدالحالق به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٧٣/٣ وقال: رواه الطبراني في معجمه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٧/٤، ٢٦٨ وقال: رواه الطبراني وفيه عثمان بن مخلد الواسطي ذكره ابن أبي حاتم ولم يجرحه وبقية رجاله ثقات وفي بعضهم كلام لا يضر.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شواهد من حديث يزيد بن الأصم وأبي رافع سبق ذكرها برقم ٢٨٤.

٢٨٧ [٧١] نا أحمد بن الحسين بن الجنيّد، نا بحر بن نصر بمكة، نا خالد بن عبد الرحمن، نا كامل، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث ابن عباس بمثل لفظ الدارقطني، وهو مذكور في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجهن عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن الحسين بن الجنيّد الدقاق. تقدمت ترجمته، ورواياته مستقيمة.
- بحر بن نصر بن سابق الخولاني، المصري، أبو عبد الله، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وستين ومائتين. عن التقريب ص ١٢٠، ينظر التهذيب ١/٤٢٠-٤٢١.
- خالد بن عبد الرحمن الخراساني، أبو الهيثم. قال ابن معين ثقة. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: لا بأس به، زاد أبو حاتم: كان ابن معين يثني عليه خيراً. وقال العجلي: في حفظه شيء وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق له أوهام، من التاسعة. د س. التهذيب ٣/١٠٣، التقريب ص ١٨٩، ينظر تهذيب الكمال ٨/١٢٠-١٢٣.
- كامل بن العلاء التميمي، أبو العلاء. وثقة ابن معين ويعقوب بن سفيان. وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال ابن عدي: رأيت في بعض رواياته أشياء أنكرتها وأرجو أنه لا بأس به. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث وليس بذلك. وقال ابن حبان: كان ممن يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من حيث لا يدري فبطل الاحتجاج بأخباره. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من السابعة. د ت ق. التهذيب ٨/٤٠٩-٤١٠، التقريب ص ٤٥٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٤/٩٩-١٠٢.
- ذكوان، أبو صالح السَّمان الزيات، المدني. ثقة ثبت، من الثالثة، مات سنة إحدى ومائة. ع. التقريب ص ٢٠٣، ينظر تهذيب الكمال ٨/٥١٣.

الحكم على الإسناد:

فيه خالد بن عبد الرحمن الخراساني صدوق له أوهام، وفيه كامل بن العلاء التميمي صدوق يخطئ. فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٧٠/٢ كتاب مناسك الحج، باب نكاح المحرم. من طريق سليمان بن شعيب، عن خالد بن عبد الرحمن به مثله.
- والطبراني في الأوسط ٤٥٧/٩ رقم ٨٩٨٧ من طريق عبد الله بن محمد بن المغيرة، عن كامل أبو العلاء به مثله. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن كامل إلا عبد الله بن محمد بن المغيرة، وخالد بن عبد الرحمن المخزومي.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٧١/٣ وقال: أخرجه الدارقطني من طريق ضعيف.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٧/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عبد الله بن المغيرة وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث ابن عباس وعائشة رضي الله عنهما.

حديث ابن عباس:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٥١/٤ رقم ١٨٣٧، ٥٠٩/٧ رقم ٤٢٥٨، ١٦٥/٩ رقم ٥١١٤.
- ومسلم ١٠٣١/٢، ١٠٣٢ رقم ١٤١٠.
- وأبو داود ١٦٩/٢ رقم ١٨٤٤.
- والترمذي ١٩٢/٣، ١٩٣ رقم ٨٤٤-٨٤٤.
- والنسائي ١٩١/٥ رقم ٢٨٣٧-٢٨٤١، ٨٧/٦، ٨٨ رقم ٣٢٧١-٣٢٧٤.
- وابن ماجه ٦٣٢/١ رقم ١٩٦٥.

حديث عائشة:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ١٦٧/٢ رقم ١٤٤٣. وقال البزار: لا نعلم رواه عن أبي الضحى إلا مغيرة.
- والطبراني في الأوسط ٩٣/٣ رقم ٢١٨٥، ١٠٣/٧ رقم ٦١٧٧.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٧/٤ وعزه للبزار والطبراني وقال: ورجال البزار رجال الصحيح.

٢٨٨ [٧٢] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا عباس بن الوليد النرسي، نا حماد ابن سلمة، عن حميد، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوج ميمونة وهما محرمان.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث ابن عباس، وقد سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ٢٨٧، ولكن بلفظ: وهو محرم.

نوع الزيادة:

زيادة لفظ: (وهما محرمان) بدل: (وهو محرم).

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- العباس بن الوليد بن نصر الثوري. ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. خ م س. التقريب ص ٢٩٤.
- حماد بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ، تغير حفظه بأخرة.
- حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مدلس.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، وحماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٣٣/١١ رقم ١١٩١٩ من طريق حجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة به مثله إلا أنه قال: (هما حرامان).
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٧/٤ وقال: هو في الصحيح خلا إحرام ميمونة، رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ٥٢/٤: اختلف في تزويج ميمونة، فالمشهور عن ابن عباس أن النبي ﷺ تزوجها وهو محرم، وصح نحوه عن عائشة وأبي هريرة، وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالاً، وعن أبي رافع مثله وأنه كان الرسول إليها. واختلف العلماء في هذه المسألة، فالجمهور على المنع لحديث عثمان: «لا يُنكح المحرم ولا يُنكح»، وأجابوا عن حديث ميمونة بأنه اختلف في الواقعة كيف كانت، ولا تقوم بها الحجة، ولأنها تحتمل الخصوصية، فكان الحديث في النهي عن ذلك أولى بأن يؤخذ به. وقال عطاء وعكرمة وأهل الكوفة: يجوز للمحرم أن يتزوج كما يجوز له أن يشتري الجارية للوطء، وتعقب بأنه قياس في معارضة السنة، فلا يعتبر به. وأما تأويلهم حديث عثمان بأن المراد به الوطء فمتعقب بالتصريح فيه بقوله: «ولا يُنكح» بضم أوله، ويقول فيه: «ولا يخطب».

وقال أيضاً في ١٦٥/٩: قال ابن عبد البر: اختلفت الآثار في هذا الحكم، لكن الرواية " أنه تزوجها وهو حلال " جاءت من طرق شتى، وحديث ابن عباس صحيح الإسناد، لكن الوهم إلى الواحد أقرب إلى الوهم من الجماعة. فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضاً فتطلب الحجة من غيرهما، وحديث عثمان صحيح في منع نكاح المحرم، فهو المعتمد.

[باب ما جاء فيما يجتنب في النكاح]

٢٨٩ [٨٠] نا أبو علي الحسين بن القاسم بن جعفر الكوكبي، نا عبد الله^(١) ابن سعيد أبو الخصيب، نا سليمان بن عبدالعزيز، نا الحسن بن عمار، نا أبو جعفر المنصور، عن أبيه، عن جده، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: (اجتنبوا في النكاح أربعة)^(٢) الجنون والجذام والبرص.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو علي الحسين بن القاسم بن جعفر الكوكبي. تقدمت ترجمته. قال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيراً.
- عبد الله بن سعيد أبو الخصيب: لم أقف على ترجمته، وذكر الحافظ ابن حجر في اللسان عند ترجمته لسليمان بن عبدالعزيز أن من روى عنه عبد الله بن سويد أبا الخصيب، وهذا أيضاً لم أقف له على ترجمة.
- سليمان بن عبدالعزيز، عن الحسن بن عمار، وعنه عبد الله بن سويد أبو الخصيب. جهله ابن القطان. وحديثه في سنن الدارقطني في النكاح. اللسان ٩٧/٣.
- أبو جعفر عبد الله بن محمد بن علي الهاشمي العباسي المنصور. قال الذهبي: كان فحل بني العباس هيبه وشجاعة، ورأياً وحزماً، ودهاءً وجبروتاً، تاركاً للهو واللعب، كامل العقل، حسن المشاركة في الفقه والأدب والعلم. أباد جماعة كباراً حتى توطد له الملك، ودانت له الأمم على ظلم فيه وقوة نفس، ولكنه يرجع إلى صحة إسلام وتدين في الجملة، وتصون وصلاة وخير، مع فصاحة وبلاغة وجلالة. توفي سنة ثمان وخمسين ومائة. تاريخ بغداد ٨٩-٥٣/١٠، السير ٨٣/٧-٩٢.

(١) في المطبوع: (عبيد الله)، وما أثبت من المخطوط (ب) ق ١٣٢/ب، (ج) ق ٤٥٢/ب.

(٢) هكذا في المطبوع والمخطوط (ب) ق ١٣٢/ب، (ج) ق ٤٥٢/ب أربعة ولم يذكر إلا ثلاثاً.

- محمد بن علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي. ثقة، من السادسة. مات سنة أربع أو خمس وعشرين ومائة. م ٤. التقريب ص ٩٧ ينظر التهذيب ٣٥٥/٩.
- علي بن عبد الله بن عباس الهاشمي، أبو محمد. ثقة عابد، من الثالثة. مات سنة ثمان عشرة على الصحيح. بخ م ٤. التقريب ص ٤٠٣، ينظر التهذيب ٣٥٧/٧.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن عمارة متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه عن ابن عباس بهذا اللفظ سوى الدارقطني.
- وأخرج الدارقطني نحوه عن ابن عباس موقوفاً (برقم ٨٤)، من طريق عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال أربع لا يجوز في بيع ولا نكاح: المجنونة والمجنونة والبرصاء والغلفاء.
 - وعند البيهقي في الكبرى ٢١٥/٧، نحوه عن ابن عباس.
 - وذكر نحوه ابن الأثير في النهاية ٢٥٢/١، ٢٦٤/٣، من حديث ابن عباس.
 - ورواه البيهقي في الكبرى ٢١٥/٧، من حديث جابر بن زيد وأبي الشعثاء موقوفاً عليهما بمثل لفظ ابن عباس عنده.

[باب ما جاء في اعتداد المرأة في غير بيتها]

٢٩٠[٨١] ثنا علي بن محمد بن علي المصري، نا إبراهيم بن عبد الله بن أيوب، نا سعيد بن محمد الجرّمي، نا محبوب بن مخرز التميمي، عن أبي مالك النخعي، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن، عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وآله أمر المتوفي عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها إن شاءت. لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف، ومحبوب ضعيف أيضاً.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ علي بن محمد بن أحمد بن الحسن، أبو الحسن المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أيوب، أبو إسحاق المخرّمي. قال أبوبكر الإسماعيلي: صدوق. وقال الدارقطني: ليس بثقة، حدث عن قوم ثقات بأحاديث باطلة. مات في سنة أربع وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦/١٢٤-١٢٥، السير ١٤/١٩٦، اللسان ١/٧٢-٧٣.

والمخرمي: بضم الميم، وفتح الخاء المعجمة، وتشديد الراء المكسورة هذه النسبة إلى المخرّم محلة ببغداد مشهورة. الأنساب ٥/٢٢٣.

○ سعيد بن محمد بن سعيد الجرّمي، الكوفي. قال أبو زرعة سألت ابن نمير وابن أبي شيبة عنه فأثنيا عليه. وقال أحمد: صدوق، كان يطلب معنا الحديث. وقال ابن معين: صدوق. وقال أبو داود: ثقة. وقال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": "صدوق رمى بالتشيع. من كبار الحادية عشرة. خ م د ق. التهذيب ٤/٧٦-٧٧، التقريب ص ٢٤٠.

والجرمي: بفتح الجيم، وسكون الراء المهملة. هذه النسبة إلى جرم وهي قبيلة من اليمن. الأنساب ٢/٤٧.

○ محبوب بن مُحَرِّز التميمي، القواريري العطار، أبو محرز الكوفي، قال أبو حاتم يكتسب حديثه. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: حدثني سُريج بن يونس، قال: حدثنا محبوب بن محرز القواريري كوفي ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الدارقطني: ضعيف. قال ابن حجر في "التقريب": لِيَنَّ الحديث. من التاسعة. بخ ت. الجرح والتعديل ٣٨٨/٨، التهذيب ٥٢/١٠، التقريب ص ٥٢١.

○ أبو مالك النخعي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

○ عطاء بن السائب، أبو محمد، ويقال أبو السائب الثقفي، الكوفي. قال أحمد: ثقة ثقة رجل صالح، من سمع منه قديماً فسماعه صحيح، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء. سمع منه قديماً سفيان الثوري وشعبه. وقال ابن عدي: من سمع منه بعد الاختلاط في أحاديثه بعض النكرة. وقال العجلي: ثقة، من سمع منه قديماً فهو صحيح الحديث. وقال أبو حاتم: كان محله الصدق قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث ثم بأخرة تغير حفظه، وقديم السماع منه سفيان وشعبه وفي حديث البصريين عنه تخالط كثيرة؛ لأنه قدم عليهم في آخر عمره. وقال النسائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير. وقال الساجي: صدوق ثقة لم يتكلم الناس في حديثه القديم. وقال الدارقطني في العلل: اختلط ولم يحتجوا به في الصحيح ولا يحتج من حديثه إلا بما رواه الأكابر شعبة والثوري ووهيب ونظراؤهم، وأما ابن علية والمتأخرون ففي حديثهم عنه نظر. قال ابن حجر في "التهذيب": يحصل من مجموع كلامهم أن سفيان الثوري وشعبة وزهير وزائدة وحماد ابن زيد وأيوب عنه صحيح ومن عداهم يتوقف فيه إلا حماد بن سلمة فاختلف قولهم والظاهر أنه سمع منه مرتين. وقال في "التقريب": صدوق اختلط، من الخامسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة خ ٤. التهذيب ٢٠٣/٧-٢٠٧، التقريب ص ٣٩١.

○ أبو عبد الرحمن: هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة، السُّلَمي، الكوفي، المقرئ، مشهور بكنيته، ولأبيه صحبة، ثقة ثبت، من الثانية، مات بعد السبعين. ع. التقريب ص ٢٩٩، ينظر تهذيب الكمال ٤٠٨/١٤.

الحكم على الإسناد:

فيه محبوب بن محرز لين الحديث، وعطاء بن السائب اختلط، والراوي عنه أبو مالك النخعي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن مردويه في (جزء فيه أحاديث ابن حبان) ص ١٩٧، رقم ١٠١، من طريق سعيد ابن محمد الجرمي، عن محبوب بن محرز به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٦٤/٣ وعزاه للدارقطني، وذكر قوله عقب الحديث. ثم ذكر قول ابن القطان: ومحبوب بن محرز أيضاً ضعيف، وعطاء مختلط، وأبو مالك أضعفهم، فلذلك أعله الدارقطني به، وذكر الجميع أصوب لاحتمال أن تكون الجناية من غيره.

[باب ما جاء في أن الحرام لا يحرم الحلال]

٢٩١ [٨٧] نا عثمان بن أحمد الدقاق، نا جعفر بن محمد بن الحسن الرازي، نا الهيثم ابن اليمان، نا عثمان بن عبدالرحمن، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «لا يفسد الحلال بالحرام».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٦٤٩/١ رقم ٢٠١٥ من حديث ابن عمر مرفوعاً قال: «لا يُحرّم الحرام الحلال».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبلفظ: «لا يفسد» بدل: «لا يحرم».

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جعفر بن محمد بن الحسن، أبو يحيى الزعفراني، الرازي. قال الدارقطني: صدوق. وقال ابن أبي حاتم: سمعت منه وهو صدوق ثقة. وقال الذهبي: ثقة مفسر. توفي سنة تسع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٨٤/٧، ١٨٥، السير ١٠٨/١٤.
- الهيثم بن اليمان الرازي، أبو بشر. قال أبو حاتم: هو أحب إلي من عبدالمؤمن بن علي فقيـل له: ما تقول فيه؟ قال: صالح صدوق. وقال ابن حجر: ضعفه أبو الفتح الأزدي. الجرح ٨٦/٩، ٨٧، اللسان ٢١١/٦.
- عثمان بن عبدالرحمن بن عمر الزهري الوقاصي، أبو عمرو المدني. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- والزهري وعروة: تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان بن عبدالرحمن الوقاصي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

• أخرجه الطبراني في الأوسط ٤٠٤/٥ رقم ٤٨٠٠، ١٠٩/٨، رقم ٧٢٢٠ من طريق عبد الله ابن نافع عن المغيرة بن إسماعيل، عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري، عن ابن شهاب، عن عروة عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الرجل يتبع المرأة حراماً، أينكح أمها، أو يتبع الأم حراماً، أينكح ابنتها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا المغيرة بن إسماعيل^(١)، تفرد به عبد الله بن نافع.

وقال عقب الحديث الآخر: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عثمان بن عبد الرحمن الزهري^(٢).

• وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٩/٧ كتاب النكاح، باب الزنا لا يحرم الحلال، من طرق عن عثمان بن عبد الرحمن، عن ابن شهاب به مثل لفظ الطبراني وفي رواية: «لا يفسد حلال حرام». قال البيهقي: تفرد به عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي هذا وهو ضعيف قاله يحيى ابن معين وغيره من أئمة الحديث، والصحيح عن ابن شهاب الزهري، عن علي بن أبي طالب مرسلاً موقوفاً عنه.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شاهد من حديث ابن عمر أخرجه ابن ماجه وقد تقدم ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٦٨/٧.
- والخطيب في تاريخه ١٨٢/٧.
- وله شواهد مرسله عن علي وابن عباس وعروة بن الزبير وعكرمة.
- حديث علي:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ١١٨/٧ بلفظ «لا يحرم الحرام الحلال».
- حديث ابن عباس:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٦٨/٧ بمثله.

(١) لكن أخرجه الدارقطني من طريق الهيثم بن اليمان عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري عن الزهري كما في الحديث الذي بصدد تخريجه.

(٢) في المطبوع: (عثمان بن نافع)، والصواب ما أثبت كما في إسناده الطبراني نفسه، وكما في الأسانيد الأخرى.

تعليق:

قال الألباني في الضعيفة ٣٨٥/١: استدل بالحديث الشافعية وغيرهم على أنه يجوز لرجل أن يتزوج ابنته من الزنى ولكنه ضعيف فلا حجة فيه. والمسألة اختلف فيها السلف، وليس فيها نص مع أحد الفريقين، وإن كان النظر والاعتبار يقتضي تحريم ذلك عليه، وهو مذهب أحمد وغيره ورجحه شيخ الإسلام ابن تيمية. أ. هـ. ينظر الاختيارات الفقهية ص ٢١٠-٢١١.

٢٩٢ [٨٨] نا أبوبكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، نا جدي، نا عبدالله بن نافع مولى بني مخزوم، عن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب بن سلمة، عن عثمان بن عبدالرحمن، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة أن النبي ﷺ سئل عن الرجل يتبع المرأة حراماً، ثم ينكح ابنتها، أو يتبع الإبنة، ثم ينكح أمها قال: ((لا يحرم الحرام الحلال)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٩١.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبوبكر يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- المغيرة بن إسماعيل المخزومي. قال أبو حاتم: سألت أبي عنه فقال: مجهول. وذكره ابن حجر في "اللسان" وقال عنه: مجهول. الجرح والتعديل ٢١٩/٨، اللسان ٧٤/٦.
- عثمان بن عبدالرحمن الزهري، الواقصي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- وابن شهاب وعروة. تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان بن عبدالرحمن الواقصي متروك، وفيه المغيرة بن إسماعيل المخزومي مجهول، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ٢٩١.

٢٩٣ [٩٠] نا الحسين بن إسماعيل، ثنا عبد الله بن شبيب، حدثني إبراهيم بن المنذر، نا عبد الله بن نافع، حدثنا المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي^(١)، عن عثمان بن عبد الرحمن الزهري، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن رجل زنا بامرأة، فأراد أن يتزوجها أو ابنتها، قال: «لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٩١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة قوله: «إنما يحرم ما كان بنكاح».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- إبراهيم بن المنذر بن عبد الله الأسدي الحزامي. قال النسائي: ليس به بأس، وقال صالح بن محمد: صدوق. وقال أبو حاتم: صدوق، وقال أيضاً هو أعرف بالحديث من حمزة إلا أنه خلط في القرآن فلم يرد عليه أحمد السلام. وقال الساجي: بلغني أن أحمد كان يتكلم فيه ويذمه، عنده مناكير، قال الخطيب: أما المناكير فقلما توجد في حديثه إلا أن يكون عن مجهولين، ومع هذا فإن يحيى بن معين وغيره من الحفاظ كانوا يرضونه ويوثقونه والذي قاله الخطيب سبق أبو الفتح الأزدي بمعناه وقال الدارقطني ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن وضاح: ثقة. وقال الزبير بن بكار: كان له علم بالحديث. وقال الحفاظ في "التقريب": صدوق تكلم فيه أحمد لأجل القرآن، من العاشرة مات سنة ست وثلاثين ومائتين. خ ت س ق. التهذيب ١/١٦٦، ١٦٧، التقريب ص ٩٤.

(١) هكذا في المطبوع والمخطوط. ولعله المغيرة بن إسماعيل المخزومي الذي ذكر في إسناد الدارقطني السابق برقم ٢٩٢ وذلك لعدة قرائن: لأن الروايات في التابعات كلها عن المغيرة بن إسماعيل، وكذلك لا يوجد من شيوخ عبد الله بن نافع من اسمه: المغيرة بن عبد الرحمن، وكذلك النسبة بينهما فالمغيرة بن إسماعيل مخزومي، وعبد الله بن نافع مخزومي، أما المغيرة ابن عبد الرحمن فخزامي وليس مخزومي، وأيضاً لا يوجد لتلاميذ عثمان الوقاصي من اسمه: المغيرة، إنما خالد بن عبد الرحمن المخزومي. وقد يكون ذلك خطأ من النسخ. فأرجح أنه المغيرة بن إسماعيل المخزومي. والله تعالى أعلم.

- عبد الله بن نافع الصائغ، المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي لعله كما ذكرت سابقاً المغيرة بن إسماعيل المخزومي، فإن كان هو فقد سبقت ترجمته، وهو ثقة له غرائب. وإن كان المغيرة بن عبد الرحمن بن عبد الله الحزامي، المدني فتقدمت ترجمته أيضاً وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن شبيب واه، وعثمان بن عبد الرحمن الوقاصي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط كما سبق في تخريج الحديث رقم ٢٩١.
- وابن عدي في الكامل ١٨٠٨/٥ من طريق عبد الله بن نافع المخزومي، عن المغيرة بن إسماعيل به مثله.
- وابن حبان في المجروحين ٩٨/٢، من طريق عبد الله بن نافع، عن المغيرة بن إسماعيل به بلفظ: «لا يحرم الحلال الحرام، إنما يحرم ما كان بنكاح حلال».
- والبيهقي في الكبرى ١٦٩/٧ من طريق عبد الله بن نافع المخزومي، عن المغيرة بن إسماعيل به مثله وزاد في آخره «بنكاح حلال».
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٦٢٥/٢ رقم ١٠٣١.
- وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٤١٨/١ من طريق المغيرة بن إسماعيل، عن عمر^(١) بن محمد الزهري عن ابن شهاب به مثله وقال: قال أبي هذا حديث باطل، والمغيرة بن إسماعيل وعمر هذا هما مجهولان.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٨/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه عثمان بن عبد الرحمن الزهري، وهو متروك.
- وذكره الألباني في الضعيفة ٣٨٤/١ رقم ٣٨٨ وقال: باطل.

(١) قال الألباني في الضعيفة ٣٨٥/١: كذا وقع في العلل بدل عثمان بن عبد الرحمن الزهري. فلا أدري أهكذا وقع في روايته أم تحرف على الناسخ والطابع. أهـ.

[باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة]

٢٩٤ [٩٣] نا محمد بن عمرو بن البخري، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا عبدالله ابن جعفر الزهري، عن عبدالله بن أبي سفيان، عن أبيه، عن ابن عباس قال: أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة، فأمره النبي ﷺ أن يممسك أربعاً، ويفارق سائرهن، قال: وأسلم صفوان بن أمية وعنده ثمان نسوة، فأمره رسول الله ﷺ أن يممسك أربعاً، ويفارق سائرهن.

أصل الحديث:

حديث غيلان بن سلمة عند الترمذي ٤٢٦/٣ رقم ١١٢٨، وابن ماجه ٢٦٨/١ رقم ١٩٥٣ من حديث ابن عمر مرفوعاً ولفظه: أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة. فقال له النبي ﷺ: ((خذ منهن أربعاً)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة قصة صفوان بن أمية.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو البخري الرزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عبدالله بن جعفر الزهري: لم أقف على ترجمته.
- عبدالله بن أبي سفيان، مولى ابن أبي أحمد، مدني. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. وقال ابن حجر في "التقريب": مقبول من الرابعة، مات سنة تسع وثلاثين ومائة. د. التهذيب ٢٤١/٥، التقريب ص ٣٠٦.
- أبو سفيان، مولى ابن أبي أحمد، قيل اسمه وهب، وقيل قُزَمان، ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٦٤٥.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته، وفيه محمد بن عمر بن واقد الأسلمي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٨٣/٧، كتاب النكاح، باب من يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة، من طريق أبي جعفر محمد بن عمرو الرزاز، عن أحمد بن الخليل، عن الواقدي به مثله.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٢٧٦/٢، برقم ١٦٥٢، من طريق المصنف وبلغظه.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شاهد عن ابن عمر لكن دون ذكر قصة صفوان بن أمية أخرجه الترمذي وابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٣١٧/٤.
 - وأحمد في المسند ٤٤/٢.
 - والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٢/٣.
 - والدارقطني في سننه ٢٦٩/٣ برقم ٩٤، ٩٥.
 - والحاكم في المستدرک ١٩٢/٢، ١٩٣.

٢٩٥ [٩٦] نا محمد بن مخلد، نا الرمادي، نا أصبغ بن الفرّج، نا ابن وهب، عن
يونس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ
قال: لغيلان بن سلمة حين أسلم وعنده عشر نسوة: ((خذ منهن أربعاً،
وفارق سائرهن)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٩٤.

نوع الزيادة:

مجيئه مرسلًا.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن منصور الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أصبغ بن الفرّج بن سعيد الأموي، مولاهم، الفقيه المصري، أبو عبد الله، ثقة، مات سنة
خمس وعشرين ومائتين، من العاشرة. خ د ت س. التقريب ص ١١٣، ينظر التهذيب
٣٦١/١-٣٦٢.
- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ عابد.
- يونس بن يزيد بن أبي النّجاد الأيلي، أبو يزيد مولى آل أبي سفيان، ثقة إلا أن في روايته
عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ، من كبار السابعة، مات سنة تسع وخمسين
ومائة على الصحيح، وقيل سنة ستين. ع. التقريب ص ٦١٤، ينظر التهذيب ٤٥٠/١١-٤٥٢.
- والأيلي: بفتح الألف، وسكون الياء المنقوطة من تحتها بائتين، وفي آخرها اللام. بلدة على
ساحل بحر القلزم مما يلي ديار مصر. الأنساب ٢٣٧/١.
- ابن شهاب: هو محمد بن شهاب الزهري. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- عثمان بن محمد بن أبي سويد. روى عن النبي ﷺ مرسل. روى عنه الزهري. وذكره ابن
حبان في "ثقاته". الجرح ١٦٥/٦، الثقات لابن حبان ١٥٨/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه يونس بن يزيد الأيلي ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، لكن تابعه عليه عقيل كما سيأتي في تخريجه، فالإسناد صحيح، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٣/٣ كتاب السير، باب الرجل يسلم في دار الحرب ...، من طريق عقيل عن ابن شهاب به مثله.
- وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٥٤/١٢ فقال: رواه ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد أن رسول الله ﷺ قال الغيلان فذكره.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عمر سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ١٩٤.

٢٩٦ [٩٧] نا محمد بن مخلد، نا الصاغانى، نا أبو صالح، حدثني الليث، نا يونس، عن ابن شهاب قال: بلغني عن عثمان بن أبي سويد أن النبي ﷺ قال مثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٢٩٤.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الصاغانى: هو محمد بن إسحاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو صالح: عبد الله بن صالح بن محمد بن مسلم الجهني، المصري، كاتب الليث. صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه وكانت فيه غفلة، من العاشرة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. وله خمس وثمانون سنة. خت د ت ق. التقريب ص ٣٠٨، ينظر التهذيب ٢٥٦/٥ - ٢٦١.
- الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي، أبو الحارث المصري، ثقة ثبت فقيه إمام مشهور، من السابعة، مات في سنة خمس وسبعين. ع. التقريب ص ٤٦٤.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو صالح المصري صدوق كثير الغلط ثبت في كتابه، وفيه يونس بن يزيد الأيلي ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره، وهو مرسل.

تخريجه الحديث وشواهد:

سبق تخريجها برقم ٢٩٥.

(١) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٢٩٥.

٢٩٧ [٩٨] نا محمد بن مخلد، نا الصغاني، نا عبدالله بن يوسف، نا مالك أنه سمع ابن

شهاب يقول: بلغنا أن النبي ﷺ قال لرجل من ثقيف مثله ^(١).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٩٤.

نوع الزيادة:

مجيئه معضلاً.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الصغاني: هو محمد بن إسحاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن يوسف التميمي، أبو محمد الكلاعي. ثقة متقن من أثبت الناس في الموطأ، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان عشرة. خ د ت س. التقريب ص ٣٣٠.
- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن شهاب: محمد الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، لكنه معضل.

تخريج الحديث:

- أخرجه مالك في الموطأ ٥٨٦/٢، رقم ٧٦، كتاب الطلاق، باب جامع الطلاق، من طريق ابن شهاب، أنه قال بلغني أن رسول الله ﷺ قال لرجل من ثقيف فذكره.

(١) يريد به ما ورد قبله برقم ٢٩٦.

[باب ما جاء في اللعان]

٢٩٨ [١١٢] نا أبوبكر النيسابوري، نا يوسف بن سعيد بن مسلم، ثنا حجاج، عن ابن جريج، أخبرني ابن شهاب عن الملاعة وعن السنة فيها، عن حديث سهل ابن سعد الساعدي أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقتلها^(١) فتقتلونه، أم كيف يصنع بها؟ فأنزل الله في شأنهما ما ذكر في القرآن الكريم من أمر المتلاعنين، فقال له رسول الله ﷺ: قد قضى الله فيك وفي امرأتك، فتلاعنا في المسجد، وأنا شاهد عند رسول الله ﷺ، فكانت السنة بعد فيهما أن يفرق بين المتلاعنين، وكانت حاملاً فأنكره، فكان ابنها يدعى إلى أمه. ثم جرت السنة في أنها ترثه، ويرث ما فرض الله له منها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة من حديث سهل بن سعد الساعدي وابن عباس وأنس بمثل لفظ الدارقطني دون الزيادة وهو مذكور في شواهد الحديث الآتي رقم ٢٩٩^(٢). ولفظه عند البخاري، ينظر الفتح ٤٥٢/٩ برقم ٥٣٠٩ من حديث سهل أن رجلاً من الأنصار جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا رسول الله أرايت رجلاً وجد مع امرأته رجلاً أيقته أم كيف يفعل...» وفي رواية (رقم ٤٧٤٦): «أيقته فتقتلونه أم كيف يفعل». فأنزل الله في شأنه ما ذكر في القرآن من أمر المتلاعنين، فقال النبي ﷺ: «قد قضى الله فيك وفي امرأتك»، قال فتلاعنا في المسجد وأنا شاهد... إلى آخره.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: «أيقته» بدل: «أيقته».

(١) هكذا في المخطوط.

(٢) لم أذكره في شواهد هذا الحديث ٢٩٨؛ لأنه عند الستة دون اللفظة الزائدة.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حجاج بن محمد المصيصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت إلا أنه اختلط في آخر عمره.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا أن حجاج المصيصي اختلط في آخر عمره وسماع يوسف بن سعيد بن مسلم منه قبل اختلاطه، وابن جريج ثقة إلا أنه يدلس ويرسل ولكن صرح هنا بالأخبار، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه باللفظة الرائدة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

اللفظة الرائدة لم أقف لها على شاهد.
والحديث دونها له شواهد سيأتي تخريجها في موضعها في شواهد الحديث رقم ٢٩٩.

الغريب:

- فتلاعنا: اللعان والملاعنة والتلاعن ملاعنة الرجل امرأته. يقال: تلاعنا والتعنا. ولاعن القاضي بينهما. وسمي لعانا لقول الزوج: على لعنة الله إن كنت من الكاذبين. وقيل: سمي لعانا من اللعن، وهو الطرد والإبعاد لأن كلاً منهما يبعد عن صاحبه ويحرم النكاح بينهما على التأييد. واللعان يمين، وقيل: شهادة، وقيل: يمين فيها ثبوت شهادة وقيل: عكسه.
- قال العلماء: جوز اللعان لحفظ الأنساب ودفع المعرة عن الأزواج. وأجمع العلماء على صحة اللعان في الجملة. صحيح مسلم بشرح النووي ١٠/١١٩، ينظر الفتح ٩/٤٤٠.

٢٩٩ [١١٣] نا عمر بن عبدالعزيز بن دينار، نا أبو الأحوص القاضي، نا محمد بن عائذ، ونا محمد بن أحمد الحنائي، نا جعفر بن محمد بن الحسن، نا محمد بن عائذ، نا الهيثم بن حميد، أخبرني ثور بن يزيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رجلاً من الأنصار من بني زريق قذف امرأته، فأتى النبي ﷺ فرد ذلك عليه أربع مرات، فأنزل الله آية الملاعنة، فقال رسول الله ﷺ: أين السائل؟ قد نزل من الله أمر عظيم، فأبى الرجل إلا أن يلاعنها، وأبت إلا أن تدرأ عن نفسها العذاب، فتلاعنا، فقال رسول الله ﷺ: أما هي تجيء به أصيفر أخينس منسول العظام فهو للملاعن، وأما تجيء به أسود كالجمل الأورق فهو لغيره، فجاءت به أسود كالجمل الأورق، فدعا به رسول الله ﷺ فجعله لعنبة أمه، وقال: لولا الأيمان التي مضت، لكان لي فيه كذا وكذا. لفظهما واحد.

أصل الحديث:

حديث الملاعنة له أصل عند الستة من حديث سهل بن سعد وابن عباس وأنس وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم وهي مذكورة في الشواهد، ولفظه في رواية البخاري. عن ابن عباس أنه ذكر التلاعن عند النبي ﷺ فقال عاصم بن عدي في ذلك قولاً ثم انصرف، فاتاه رجل من قومه يشكو إليه أنه قد وجد مع امرأته رجلاً، فقال عاصم: ما ابتليت بهذا إلا لقولي. فذهب به إلى النبي ﷺ فأخبره بالذي وجد عليه امرأته، وكان ذلك الرجل مصفراً قليل اللحم سبط الشعر، وكان الذي ادعى عليه أنه وجد عند أهله آدم خدلاً كثير اللحم، فقال النبي ﷺ «اللهم بين»، فجاءت شبيهاً بالرجل الذي ذكر زوجها أنه وجد، فلان النبي ﷺ بينهما ... إلى آخره.

والحديث بمعناه، دون الزيادة، روي مرفقاً عند الستة بألفاظ مطولة ومختصرة.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني عن صحابي آخر، ولم يذكر فيه اسم الملاعن. وبزيادة لفظ: «أخينس».

رجال الإسناد:

- عمر بن عبدالعزيز بن محمد بن دينار، أبو القاسم الفارسي البزاز. قال الخطيب. كان ثقة. مات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٢٣٩-٢٤٠.
- أبو الأحوص القاضي محمد بن الهيثم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عائذ، الدمشقي، أبو أحمد. قال ابن معين: ثقة. وقال صالح بن محمد ثقة إلا أنه قدري. قال أبو زرعة عن دحيم: صدوق. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال الحافظ في "التقريب": صدوق رمي بالقدر، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلثين ومائتين. د.س. التهذيب ٩/٢٤١، ٢٤٢، التقريب ص ٤٨٦.
- محمد بن أحمد بن زيد الحناني. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.
- جعفر بن محمد بن الحسن الزعفراني الرازي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثقة.
- الهيثم بن حميد الغساني، مولاهم، أبو أحمد أو أبو الحارث، صدوق رمي بالقدر، من السابعة ٤٠. التقريب ص ٥٧٧.
- ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي، ثقة ثبت إلا أنه يرى القدر، من السابعة، مات سنة خمسين، وقيل ثلاث - أو خمس وخمسين ومائة. ع. التقريب ص ١٣٥.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن أحمد بن زيد الحناني لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، وبقية رجاله ثقات، إلا محمد ابن عائذ والهيثم بن حميد فهما صدوقان. فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٤/٧٨، رقم ٦٣٦٢، من طريق ابن عائذ، عن الهيثم بن حميد به مثله.
- وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ١٥/٤٠، من طريق ابن عائذ به مثله.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث سهل بن سعد الساعدي، وابن عباس، وأنس، وابن مسعود، وابن عمر.

حديث سهل بن سعد:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤٤٨/٨ رقم ٤٧٤٥، ٤٧٤٦، ٤٤٦/٩، ٤٥٢ رقم ٥٣٠٨، ٥٣٠٩.
- ومسلم ١١٢٩/٢ رقم ١٤٩٢.
- وأبو داود ٢٧٣/٢-٢٧٤ رقم ٢٢٤٥، ٢٢٤٨.
- والنسائي ١٧٠/٦ رقم ٣٤٦٦.
- وابن ماجه ٦٦٧/١ رقم ٢٠٦٦.
- حديث ابن عباس:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤٤٩/٨ رقم ٤٧٤٧، ٤٥٤/٩، ٤٦١ رقم ٥٣١٠، ٥٣١٦.
- ومسلم ١١٣٤/٢ رقم ١٤٩٧.
- وأبو داود ٢٧٦/٢، ٢٧٧ رقم ٢٢٥٤، ٢٢٥٦.
- والنسائي ١٧٣/٦-١٧٥ رقم ٣٤٧١، ٣٤٧.
- ابن ماجه ٦٦٨/١ رقم ٢٠٦٧.
- حديث أنس:
- أخرجه مسلم ١١٣٤/٢ رقم ١٤٩٦.
- والنسائي ١٧١/٦، ١٧٢ رقم ٣٤٦٨، ٣٤٦٩.
- حديث ابن مسعود:
- أخرجه مسلم ١١٣٣/٢ رقم ١٤٩٥.
- وابن ماجه ٦٦٩/١ رقم ٢٠٦٨.
- حديث ابن عمر:
- أخرجه البخاري ٤٥٦/٩، ٤٥٧ رقم ٥٣١١، ٥٣١٢.
- ومسلم ١١٣٠/٢ رقم ١٤٩٣.
- وأبو داود ٢٧٨/٢ رقم ٢٢٥٧-٢٢٥٩.
- والترمذي ٤٩٧/٣ رقم ١٢٠٢، ١٢٠٣.
- والنسائي ١٧٥/٦ رقم ٣٤٧٣.

الغريب:

- أصيفر: جاء عند البخاري بلفظ ((مصفرًا)) بضم أوله، وسكون الصاد المهملة، وفتح الفاء، وتشديد الراء. أي قوي الصفرة، وهذا لا يخالف قوله في حديث سهل أنه كان أحمر أو أشقر؛ لأن ذاك لونه الأصلي والصفرة عارضة. الفتح ٤٥٥/٩.
- أخينس: الحنَس بالتحريك: انقباض قصبه الأنف وعَرَضُ الأرنبة. والرجل أخنس. والجمع خُنُس. وهو شبيه بالفطس. النهاية ٨٤/٢.
- منسول العظام: عند البخاري ((قليل اللحم)) والظاهر أن المعنى واحد، وفي رواية: ((حمش الساقين والذراعين)) حمش الساقين رقيقهما وقد يراد به أنه دقيق الحلقة. النهاية ٤٤٠/١، ٤٤١، ينظر لسان العرب ١٢٨/١٤ مادة (نسل).
- الجمل الأورق: قال ابن الأثير: الأورق: الأسمر. والورقة: السُمرة. يقال: جمل أورق، وناقرة ورقاء. وقال الحافظ: الأورق الذي فيه سواد ليس بحالك بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة ورقاء. النهاية ١٧٥/٥، الفتح ٤٤٣/٩.

[باب ما جاء في التفريق بين المتلاعنين]

٣٠٠ [١١٦] نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا محمد بن عثمان، نا فروة بن أبي المغراء، نا أبو معاوية، عن محمد بن زيد، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: ((المتلاعنان إذا تفرقا، لا يجتمعان أبدا)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٧٤/٢ رقم ٢٢٥٠ من حديث سهل بن سعد ضمن حديث وفيه قوله: «فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبدا».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الحسن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عثمان بن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو لا بأس به.
- فروة بن أبي المغراء، واسم أبيه مَعْدِي كَرَب، الكندي، يكنى أبا القاسم، كوفي، قال أبو حاتم: صدوق، ووثقه الدارقطني وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. خ ت. التهذيب ٢٦٥/٨، التقريب ص ٤٤٥.
- أبو معاوية: لم أعرفه.
- محمد بن زيد بن علي الكندي. ويقال العبدى ويقال الجرمي البصري قاضي مرو. قال ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: هو ابن زيد بن علي بن القموص صالح الحديث لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من السادسة. ق. التهذيب ١٧٣/٩، التقريب ص ٤٧٩.
- سعيد بن جبير الأسدي، مولا هم، الكوفي، ثقة ثبت فقيه، من الثالثة، وروايته عن عائشة وأبي موسى ونحوهما مرسله، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين، ولم يكمل الخمسين. ع. التقريب ص ٢٣٤.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن زيد بن علي الكندي مقبول، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي تعليقاً في الكبرى ٤٠٩/٧ كتاب اللعان، باب ما يكون بعد التعان الزوج من الفرقة ... من طريق محمد بن زيد عن سعيد بن جبير به فذكره.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٥٠/٣، ٢٥١ وعزاه للدارقطني. وقال قال صاحب "التنقيح"^(١): إسناده جيد.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٢٧/٣ رقم ١٦٢٥ وعزاه للدارقطني والبيهقي.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد عن سهل، وعمر، وابن مسعود، وعلي:

حديث سهل:

- أخرجه أبو داود وسبق ذكره في أصل الحديث.
- والبيهقي في الكبرى ٤١٠/٧ وفي المعرفة ١٢/٦ رقم ٤٥٨٢.

حديث عمر:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٠٩/٧.

حديث ابن مسعود وعلي:

- سيأتي تخريجه برقم ٣٠١.

تعليق:

قال الزيلعي: وقول سهل بن سعد والزهري في الحديث: فكانت تلك سنة المتلاعنين: أي الفرقة. وقال بعد أن ذكر حديث سهل وابن عمر الذي فيه: فكانت تلك سنة المتلاعنين، وحديث فمضت السنة بعد في المتلاعنين أن يفرق بينهما ثم لا يجتمعان أبداً، قال: في هذه الألفاظ كلها دليل على أن الفرقة لم تقع باللعان.

وقال: قال الشافعي: إن الفرقة تقع بنفس اللعان وعومر حين طلقها ثلاثاً كان جاهلاً بأن اللعان فرقة. وتفريق النبي ﷺ في حديث ابن عمر تفريق حكم، لا لفرقة الزوج. نصب الراية ٢٥٠/٣ ينظر البيهقي في الكبرى ٤٠٢/٧ وفي المعرفة ٥٥٦/٥ والفتح ٤٥١/٩.

وقال الشوكاني قوله: ولا يجتمعان أبداً، فيه دليل على تأييد الفرقة. وإليه ذهب الجمهور. نيل الأوطار ٢٧٦/٦.

(١) ينظر ٢٤٠/٣، ٢٤١، ولم أجد فيه قوله: إسناده جيد.

٣٠١ [١١٧] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا يوسف بن سعيد بن مسلم، نا الهيثم بن جميل، نا قيس بن الربيع، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله وقيس، عن عاصم، عن زر، عن علي وعبد الله قالا: مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعان أبداً.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٠٠.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الهيثم بن جميل البغدادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، ترك فتغير.
- قيس بن الربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.
- عاصم: هو ابن بهدلة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- أبو وائل: هو شقيق بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زر: هو ابن حُبَيْش بن حُبَاشَة الأسدي، الكوفي، أبو مريم. ثقة جليل مخضرم. مات سنة إحدى -أو اثنتين أو ثلاث- وثمانين، وهو ابن مائة وسبع وعشرين. ع. التقريب ص ٢١٥.

الحكم على الإسناد:

فيه قيس بن الربيع الأسدي صدوق تغير لما كبر، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد التي تقدمت برقم ٣٠٠ إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بمثل لفظ الدارقطني.

- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ١١٢/٧، رقم ١٢٤٣٤، ١٢٤٣٦، من طريق قيس بن ربيع، عن عاصم بن أبي النجود، عن شقيق بن سلمة، عن ابن مسعود قال: لا يجتمع المتلاعنان أبداً.

- ومن طريق قيس بن الربيع، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن علي قال: لا يجتمع المتلاعنان.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٤١٠/٧، من طريق قيس بن الربيع، عن عاصم، عن أبي وائل، عن عبد الله وقيس، عن عاصم، عن زر، عن علي عليه السلام قالوا: مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعا أبداً.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث سهل بن سعد سبق تخريجه في أصل الحديث رقم ٣٠٠.

٣٠٢ [١١٨] نا أحمد بن محمد بن سعيد، نا الحسن بن عتبة بن عبد الرحمن، نا عبد الرحمن بن هانئ، نا أبو مالك، عن عاصم، عن زر، عن علي وعبد الله قالوا: مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٣٠١.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة. تقدمت ترجمته، فيه ضعف.
- الحسن بن عتبة بن عبد الرحمن. لم أقف على ترجمته، وذكر الخطيب عند ترجمته لأحمد بن محمد ابن سعيد بن عقدة أن من شيوخه الحسن بن عتبة الكندي، ولم أقف على ترجمة لهذا أيضاً.
- عبد الرحمن بن هانئ، أبو نعيم النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أغلاط.
- أبو مالك: هو النخعي الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عاصم: هو ابن بهدلة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- زر بن حبیش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو مالك النخعي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٠١.

[باب ما جاء في اللعان على الحمل]

٣٠٣ [١١٩] نا عبدالعزيز بن موسى بن عيسى القاري، أنا قعنب بن محرز أبو عمرو، نا الواقدي، نا الضحاك بن عثمان، عن عمران بن أبي أنس^(١) قال: سمعت عبد الله بن جعفر يقول: حضرت رسول الله ﷺ حين لاعن بين عويمر العجلاني وامراته، فرجع رسول الله ﷺ من تبوك، وأنكر حملها الذي في بطنها، وقال: هو لابن السحماء، فقال له رسول الله ﷺ: ((هات امرأتك، فقد نزل القرآن فيكما))، فلاعن بينهما بعد العصر عند المنبر على حمل^(٢).

أصل الحديث:

سبق ذكر أصل حديث الملاعة برقم ٢٩٨.

نوع الزيادة:

مجينه عن صحابي آخر، وزيادة: بعد العصر عند المنبر على حمل.

رجال الإسناد:

- عبدالعزيز بن موسى بن عيسى، أبو القاسم القاري. خوارزمي الأصل ويعرف ببدهن. قال الخطيب البغدادي: كان ثقة أصابه طرش في آخر عمره. تاريخ بغداد ٤٥٥/١٠.
- قعنب بن محرز بن قعنب. ذكره ابن حبان في "الثقات". الثقات لابن حبان ٢٣/٩.
- الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- الضحاك بن عثمان الخزامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق بهم.

(١) في المطبوع: (ابن أبي أويس)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٣/ب، والمخطوط (ج): ق ٤٥٦/أ وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (حمل) بالخاء المعجمة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٣/ب، والمخطوط (ج): ق ٤٥٦/أ. وقال صاحب "التعليق المغني": قوله: على حمل في الجمع الخميل والخميلة القطيفة ... إلى آخره، ولكن هذا المعنى لا يستقيم مع ظاهر هذه الرواية. والله أعلم.

- عمران بن أبي أنس القرشي العامري، المدني. ثقة، من الخامسة، مات سنة سبع عشرة ومائة بالمدينة. يخ م د ت س. التقريب ص ٤٢٩.
- عبدالله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي، أحد الأجواد، ولد بأرض الحبشة، وله صحبة. مات سنة ثمانين وهو ابن ثمانين. ع. التقريب ص ٢٩٨.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مزك، فالإسناد ضعيف جداً. قال الحافظ في "الفتح"^(١): سنده ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن سعد في الطبقات - كما في نصب الراية^(٢) - من طريق الواقدي، عن الضحاك بن عثمان، عن عمران بن أبي أنس عن عبدالله بن جعفر نحوه. قال: شهدت عويمر بن الحارث العجلاني، وقد رمى امرأته بشريك من السحماء، وأنكر حملها، فلاعن بينهما رسول الله ﷺ وهي حامل، فرأيتهما يتلاعنان قائمين عند المنبر.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٩٨/٧، كتاب اللعان، باب أين يكون اللعان، من طريق الدارقطني به مثله.

الغريب:

- على حمل: أي أن الملاعنة كانت على إنكار الحمل ونفيه. ينظر نيل الأوطار ٢٧٥/٦.

تعليق:

قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٥١/٩: استدل بمجموع ذلك (أي الروايات) على أن اللعان يكون بحضرة الحكام وبمجمع من الناس، وهو أحد أنواع التغليظ. ثانيها: الزمان. ثالثها: المكان. وهذا التغليظ مستحب وقيل واجب.

(١) ٤٥١/٩.

(٢) ٢٥١/٣، ومبحث عنه في كتاب الطبقات لابن سعد فلم أجده.

٣٠٤ [١٢٠] نا أحمد بن عيسى الخواص^(١)، نا محمد بن سعد العوفي، نا الواقدي بهذا الإسناد نحوه^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٣٠٣.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن سعد بن محمد بن الحسن بن عطية، أبو جعفر العوفي. قال الخطيب: كان ليناً في الحديث. وذكر الحاكم أبو عبد الله: أنه سمع الدارقطني ذكره فقال: لا بأس به. توفي سنة ست وسبعين ومائتين. تاريخ. بغداد ٣٢٢/٥، ٣٢٣، اللسان ١٧٤/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٠٣.

(١) في المطبوع: (الخواص) بالخاء المهملة، وآخره ضاد معجمة، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) يريد به الحديث السابق برقم ٣٠٣.

٣٠٥ [١٢١] نا أبو عمرو يوسف بن يعقوب، نا إسماعيل ابن حفص، نا عبدة، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله أن النبي ﷺ لا عن بالحمل^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمرو النيسابوري الحافظ. وقال الخطيب البغدادي: كان ضعيفاً. وكذبه أبو علي النيسابوري الحافظ. وقال البرقاني: لا يساوي شيئاً. وقال الحاكم: حدث عن كل من شاء. مات سنة إحدى - أو اثنتين - وعشرين وثلاثمائة. تاريخ. بغداد ٣٢٩/٦، اللسان ٣٢٠/١٤.
- إسماعيل بن حفص بن عمر الأبلّ، الأودي. صدوق، من العاشرة، مات سنة نيف وخمسين ومائتين. س. ق. التقريب ص ١٠٦، ينظر التهذيب ٢٨٨/١، ٢٨٩.
- عبدة بن سليمان الكلابي، أبو محمد الكوفي، يقال اسمه عبدالرحمن، ثقة ثبت، من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٣٦٩.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه يوسف بن يعقوب ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٠٥/٧، كتاب اللعان، باب اللعان على الحمل، من طريق الدارقطني ولفظه.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عباس أخرجه:
الأمام أحمد في المسند ٣٥٥/١ بمثل لفظ الدارقطني.

(١) في المطبوع: (بالحمل) بالخاء المعجمة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٣/ب، والمخطوط (ج): ق: ٤٥٦/أ.

[باب ما جاء فيمن قال إن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج]

٣٠٦ [١٢٨] نا عبدالله بن إبراهيم الجرجاني من أصله، نا الحسن بن سفيان، نا قتيبة بن سعيد، نا ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((ولي عقدة النكاح، هو الزوج)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ عبدالله بن إبراهيم بن يوسف، أبو القاسم الجرجاني. ويعرف بالآبندوني. قال الخطيب: كان ثقة ثباتاً، له كتب مصنفه. وقال أبو العلاء الواسطي: لم أر في شيوخنا الغرباء مثله. وقال الحاكم: كان أحد أركان الحديث. وقال البرقاني: كان محدثاً زاهداً متقللاً من الدنيا. مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وله خمس وتسعون سنة. تاريخ بغداد ٩/٤٠٧-٤٠٨، السير ١٦/٢٦٩-٢٦٢.

والآبندوني: بفتح الألف الممدودة، والباء الموحدة، وسكون النون، وضم الدال المهملة، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى آبندون وهي قرية من قرى جرجان. الأنساب ١/٥٧.

○ الحسن بن سفيان بن عامر، أبو العباس الشيباني النَّسَوِيُّ، صاحب المسند. قال الحاكم: كان محدث خراسان في عصره، مقدماً في الثبوت، والكثرة والفهم، والأدب، وقال ابن حبان: كان ممن رحل وصنف، وحدث على تيقظ مع صحة الديانة والصلابة في السنة. وقال أبو بكر الرازي: ليس للحسن في الدنيا نظير. وقال ابن العماد: كان ثقة، حجة، واسع الرحلة. مات في رمضان سنة ثلاث وثلاثمائة. تذكرة الحفاظ ٢/٧٠٤، السير ١٤/١٥٧-١٥٩، شذرات الذهب ٤/١٨.

○ قُتَيْبَةُ بن سعيد بن جَمِيل التَّقْفِي، أبو رجاء البَغْلَانِي، يقال اسمه يحيى، وقيل عليّ، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة أربعين ومائتين عن تسعين سنة. ع. التقريب ص ٤٥٤.

○ وبقيّة رجاله تقدّمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن هبة ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.
قال ابن حجر في التلخيص ١٩٣/٣: وابن هبة مع ضعفه لم يسمع من عمرو، وقد قال الطبراني: إنه تفرد به.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ١٥٧/٥ رقم ٥٣٥٥ من طريق ابن هبة عن عمرو بن شعيب أن رسول الله ﷺ قال: «الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ» ^(١) «الزوج يعفوا وتعفوا».
- والطبراني في الأوسط ١٨٨/٧ رقم ٦٣٥٥ من طريق ابن هبة به نحوه. وقال: لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إلا ابن هبة، ولا يروى عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد.
- ذكره البيهقي في السنن الكبرى ٢٥١/٧ قال: وروي عن ابن هبة عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ «ولي عقدة النكاح الزوج». وقال: وهذا غير محفوظ وابن هبة غير محتج به. والله وأعلم.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٣٢٠/٦ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه ابن هبة وفيه ضعف.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث علي وابن عباس ؓ موقوفاً عليهما أخرجه:
البيهقي في الكبرى ٢٥١/٧.

(١) سورة البقرة، آية ٢٣٧.

[باب ما جاء في قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها]

٣٠٧ [١٣٩] نا علي بن عبدالله بن مبشر، نا أبو الأشعث، نا عمر بن علي، نا الحجاج،
عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: ((إذا تزوج
الثيب فلها ثلاث، ثم يقسم^(١))).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة إلا النسائي من حديث أنس وأم سلمة وهو مذكور في الشواهد.
ولفظ حديث أنس عند البخاري ومسلم: من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام
عندها سبعا وقسم، وإذا تزوج الثيب على البكر أقام عندها ثلاثا ثم قسم، قال أبو قلابة: ولو
شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي ﷺ.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمر بن علي بن عطاء بن مُقَدَّم المَدَمِي، أبو جعفر البصري مولى ثقيف. ثقة وكان يدلّس
شديداً. من مدلسي المرتبة الرابعة^(٢) كما وصفه ابن حجر، من الثامنة، مات سنة تسعين
ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٤١٦، تعريف أهل التقديس ص ١٣٠، ينظر التهذيب
٤٨٥/٧.

- الحجاج بن أُرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم.

(١) في المطبوع: (تقسم)، وما أثبت هو الصواب كما في المخطوط (ج): ق ٤٥٧/ب.

(٢) من اتفق على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماح لكثرة تدليسهم على الضعفاء والجاهل.
تعريف أهل التقديس ص ١٢١.

الحكم على الإسناد:

فيه الحجاج بن أرطاة صدوق، كثير الخطأ والتدليس، من مدلسي المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو بهذا اللفظ^(١).

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أنس، وأم سلمة، وابن عباس.
حديث أنس:

- أخرجه البخاري، الفتح ٣١٤/٩ رقم ٥٢١٤.
- ومسلم ١٠٨٤/٢ رقم ١٤٦١.
- وأبو داود ٢٤٠/٢ رقم ٢١٢٤.
- والترمذي ٤٣٦/٣ رقم ١١٣٩.
- وابن ماجه ٦١٧/١ رقم ١٩١٦.

حديث أم سلمة:

- أخرجه مسلم ١٠٨٣/٢ رقم ١٤٦٠.
- وأبو داود ٢٤٠/٢ رقم ٢١٢٢.
- وابن ماجه ٦١٧/١ رقم ١٩١٧.

الغريب:

- ثم يقسم: القسم المبيت عند كل زوجة ليلة لمن كانت عنده أكثر من زوجة. قال ابن قدامة في العمدة: فيقسم للأمة ليلة وللحرة ليلتين، وذكر أن المعتبر في القسم هو الليل، أي المبيت عندها حيث قال: وعماده الليل. ينظر العمدة ص ٤٠٢، ٤٠٣.

(١) أخرج الإمام أحمد في المسند ١٧٨/٢ من طريق ابن نمير، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «إذا تزوج البكر أقام عندها ثلاثة أيام». وذكره الفهيمي في الجمع ٣٢٣/٤ وقال: رواه أحمد وفيه الحجاج بن أرطاة، وهو مدلس، وبقية رجاله ثقات.
قال الشيخ أحمد شاكر رحمه الله في تعليقه على المسند ١٤٧/١٠ رقم ٦٦٦٥: لعل الحجاج بن أرطاة نسي أو سها، فذكر في الرواية التي في المسند هنا «البكر» بدل «الثيب».

٣٠٨ [١٤٤] نا محمد بن عمرو، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا محمد بن ضمرة بن سعيد المازني، عن حبيب بن سلمان، عن يوسف بن ماهك، عن ريطة بنت هشام وأم سليم بنت نافع بن عبد الحارث، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ ح ونا محمد، نا أحمد، نا الواقدي، نا إبراهيم بن يزيد المكي، عن عمرو ابن شعيب، عن أم سليم بنت نافع بن عبد الحارث، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: ((البكر إذا نكحها رجل، وله نساء، لها ثلاث ليال، وللثيب ليلتان)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو البخري الرزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الواقدي: محمد بن عمر بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- محمد بن ضمرة بن سعيد المازني: لم أقف له على ترجمته.
- حبيب بن سلمان: لم أقف له على ترجمة.
- يوسف بن ماهك. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ريطة بنت هشام: لم أقف لها على ترجمة.
- أم سليم بنت نافع بن الحارث: لم أقف لها على ترجمة.
- إبراهيم بن يزيد الخوزي، أبو إسماعيل المكي، مولى بني أمية. متروك الحديث، من السابعة. مات سنة إحدى وخمسين ومائة. ت. ق. التقريب ص ٩٥، ينظر تهذيب الكمال ٢/٢٤٢.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما من لم أقف له على ترجمة، وفيهما الواقدي متروك، وفي الإسناد الثاني أيضاً إبراهيم الخوزي وهو متروك، فكلاهما ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.
- وذكره الحافظ في الفتح ٣١٥/٩ وقال: أخرجه الدارقطني بسند ضعيف جداً.

[باب ما جاء في القسم بين النساء]

٣٠٩ [١٤٥] نا الحسين بن إسماعيل، نا حميد بن زنجويه، نا إسماعيل بن أبي أويس، حدثني ابن أبي الزناد عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: قلّ ما كان يوم أو قالت قلّ يوم إلا كان رسول الله ﷺ يدخل على نسائه، فيدنو من كل امرأة منهن في مجلسه، فيقبل ويمس من غير مسيس ولا مباشرة، قالت: ثم يبيت عند التي هو يومها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٤٢/٢، ٢٤٣ رقم ٢١٣٥ من حديث عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ لا يفضل بعضنا على بعض في القسم، من مكته عندنا، وكان قلّ يوم إلا وهو يطوف علينا جميعاً فيدنو من كل امرأة من غير مسيس حتى يبلغ إلى التي هو يومها فيبيت عندها ... إلى آخر الحديث.

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: فيقبل ويمس ولفظ: ولا مباشرة.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- حميد بن مخلد بن قتيبة، أبو أحمد بن زنجويه، وهو لقب أبيه، ثقة ثبت له تصانيف، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل سنة إحدى وخمسين. د.س. التقريب ص ١٨٢.
- إسماعيل بن أبي أويس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.
- عبدالرحمن بن أبي الزناد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير حفظه.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وعبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة المذكورة وأخرجه دونها: أبو داود وقد سبق ذكره في أصل الحديث.

- وأخرجه أيضاً الحاكم في المستدرک ١٨٦/٢ كتاب النكاح، التشديد في العدل بين النساء، من طريق أحمد بن يونس عن عبد الرحمن ابن أبي الزناد به مثل لفظ أبي داود. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد لم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في الكبرى ٧٤/٧، ٧٥ كتاب النكاح، باب ما يستدل به على أن النبي ﷺ ... من طريق أبي داود ولفظه.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- يمس من غير ميسس: يقال مَسَسْتُ الشيءَ أَمَسُهُ مَسًّا، إذا لمسته بيدك، واستعير للجماع، لأنه لمس. النهاية ٣٢٩/٤.

تعليق:

- قال الشوكاني: يجوز للزوج دخول بيت غير صاحبة النوبة والدنو منها واللمس إلا الجماع. نيل الأوطار ٢١٦/٦.

٣١٠ [١٤٦] نا سعيد بن محمد أخو زبير^(١)، نا حميد بن زنجويه بإسناده مثله^(٢)، وقال في حديثه: فيقبل ويلمس من غير مسيس.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق برقم ٣٠٩.

رجال الإسناد:

- سعيد بن محمد بن أحمد بن سعيد، أبو عثمان البيع. وهو أخو زبير بن محمد الحافظ. قال الخطيب: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠٦/٩.
- حميد بن زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن أبي أويس صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه، وعبدالرحمن بن أبي الزناد صدوق تغير حفظه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٠٩.

(١) في المطبوع: (زبير)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥٨/٤ ب، وكما في ترجمته.

(٢) أي مثل إسناد الحديث رقم ٣٠٩.

[باب ما جاء في عتق الأمة]

٣١١ [١٧٠] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا عثمان بن خرزاذ^(١)، حدثني أبو الأصبع الحراني^(٢) عبد العزيز بن يحيى، نا محمد بن سلمة، عن ابن إسحاق، عن أبان بن صالح، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة أن رسول الله ﷺ قال لبريرة: ((أذهبى فقد عتق معك بضعت)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن خرزاذ الأنطاكي. قال ابن أبي حاتم: كان رفيق أبي في كتابة الحديث في بعض بلدان الجزيرة والشام وهو صدوق أدركته ولم أسمع منه. الجرح والتعديل ١٤٩/٦.
- أبو الأصبع الحراني، عبد العزيز بن يحيى بن يوسف البكائي. قال أبو حاتم: صدوق، وقال أبو داود: ثقة، وقال البخاري: لا يتابع عليه. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما وهم، من العاشرة، مات سنة خمس وثلاثين ومائتين. د. س. التهذيب ٣٦٢/٦، التقريب ص ٣٥٩.
- محمد بن سلمة بن عبد الله الحراني، ثقة، من التاسعة، مات سنة إحدى وتسعين ومائة على الصحيح. ر م ٤. التقريب ص ٤٨١.
- ابن إسحاق: هو محمد بن إسحاق بن يسار الملقب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.
- أبان بن صالح بن عمير بن عبيد القرشي، وثقة الأئمة ووهم ابن حزم فجعله وابن عبد البر فضعه، من الخامسة، مات سنة بضع عشرة وهو ابن خمس وخمسين ومائة. خت ٤. التقريب ص ٨٧.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهو ثقات.

(١) في المطبوع: (حزاذ) بالحاء المهملة، وآخره ذال معجمة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٦٠/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (حدثنا عبد العزيز بن يحيى)، والصواب كما في المخطوط (ج): ق ٤٦٠/ب، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن يحيى، أبو الأصبع الحراني صدوق ربما وهم، وفيه محمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه عن عائشة سوى الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٤/٣ وعزاه الدارقطني.
- وذكره ابن حجر في الفتح ٤٠٦/٩، وفي الدراية ٦٤/٢، وعزاه للدارقطني.

شواهد الحديث:

- له شاهد مرسل عن الشعبي:
- أخرجه ابن سعد في الطبقات ٢٥٩/٨ ولفظه: أن نبي الله ﷺ، قال لبريرة لما أعتقت: قد أعتق بُضعك معك فاختاري.

[باب ما جاء في عدة الأمة إذا اعتقت]

٣١٢ [١٨٠] نا أحمد بن محمد بن سعدان، نا شعيب بن أيوب، نا أبو يحيى الحماني، نا النضر^(١)، عن عكرمة، عن ابن عباس أن بريرة قضى فيها رسول الله ﷺ بثلاث، وكانت عند عبد.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٦٧١/١، رقم ٢٠٧٧ من حديث عائشة ؓ بلفظ: أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن سعدان، أبوبكر الصيدلاني ذكره الخطيب في "تاريخه" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. قال ابن جميع: أخبرنا أحمد بن محمد بواسط، حدثنا شعيب بن أيوب. وذكره المزري في ترجمته لشعيب بن أيوب فقال: روى عنه أحمد بن محمد سعدان الواسطي. تاريخ بغداد ٣٦١/٤، معجم الشيوخ لابن جميع ص ١٦١، ينظر تهذيب الكمال ٥٠٦/١٢. والصيدلاني: يفتح الصاد المهملة، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، وفتح الدال المهملة، ويعددها اللام ألف، والنون. هذه النسبة لمن يبيع الأدوية والعقاقير. الأنساب ٥٧٣/٣.

○ شعيب بن أيوب بن رزيق الصيرفي القاضي، أصله من واسط، قال ابن أبي حاتم: كتب إلى أبي وإلي. وقال الآجري عن أبي داود: إني لأخاف الله في الرواية عن شعيب بن أيوب. وقال الدارقطني: ثقة ولي القضاء. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ ويدلس كلما حدث جاء في حديثه من المناكير مدلسة. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال الحافظ: صدوق يدلّس، من مدلسي المرتبة الثالثة، ومن الحادية عشرة، مات سنة إحدى وستين ومائتين. د. الجرح والتعديل ٣٤٢/٤، الثقات لابن حبان ٣٠٩/٨، التهذيب ٣٤٨/٤، ٣٤٩، التقريب ص ٢٦٧، ينظر تهذيب الكمال ٥٠٥/١٢-٥٠٧، تعريف أهل التقديس ص ٨٧.

(١) في المطبوع: (النضر) بالصاد المهملة، الصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٦١/ب، وكما في ترجمته.

والصريفي: بفتح الصاد المهملة، وكسر الراء، وسكون الياء المنقوطة من تحتها باثنتين، والفاء بين اليائين، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى (صريفين) قريتين: إحداهما من أعمال واسط وهي التي ينتسب إليها شعيب بن أيوب. الأنساب ٥٣٦/٣.

○ عبد الحميد بن عبدالرحمن الحِمَّاني، أبو يحيى الكوفي. قال ابن معين: ثقة، وقال أبو داود: كان داعية في الأرجاء. وقال النسائي: ليس بقوي، وقال في موضع آخر ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن عدي: هو وابنه^(١) ممن يكتب حديثه. وقال ابن سعد وأحمد: كان ضعيفاً. وقال العجلي كوفي ضعيف الحديث مرجئ. وقال البرقي، قال ابن معين: كان ثقة ولكنه ضعيف الحديث. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، ورمي بالإرجاء، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين. خ م د ت ق. التهذيب ١٢٠/٦، التقريب ص ٣٣٤.

○ النضر بن عبدالرحمن، أبو عمر الخزّاز مزوك، من السادسة. ت. التقريب ص ٥٦٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٩٣/٢٩-٣٩٦.

الحكم على الإسناد:

فيه النضر بن عبدالرحمن الخزّاز مزوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عباس سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها سبق ذكره في أصل الحديث.

(١) في تهذيب الكمال ٤٥٤/١٦ وأبيه بدل ابنه.

٣١٣ [١٨٧] نا أبوبكر النيسابوري، نا أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، نا حبان بن هلال، نا همام قال: سمعت قتادة يحدث عن عكرمة، عن ابن عباس أن عائشة اشترت بريرة فأعتقتها، واشترطوا الولاء، فقضى رسول الله ﷺ أن الولاء لمن أعتق، وخيرها فاختارت نفسها، ففرق بينهما، وجعل عليها عدة الحرية.

قال أبوبكر: جود حبان في قوله: عدة الحرية، لأن عفان بن مسلم وعمرو ابن عاصم روياه فقالا: وأمرها أن تعتد، ولم يذكر عدة الحرية.

أصل الحديث:

طرف الحديث عند البخاري، ينظر الفتح ٩/٤١٠ رقم ٥٢٨٤ من حديث الأسود ولفظه: أن عائشة أرادت أن تشتري بريرة فأبى موالها إلا أن يشترطوا الولاء، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «اشترها واعتقها، فإنما الولاء لمن أعتق». وعند مسلم ١١٤٤/٢، ١١٤٤ رقم ١٠، ١٢ من حديث عائشة بمثل لفظ البخاري وزاد فيه: وعنت. فخيرها رسول الله ﷺ فاختارت نفسها. وعند النسائي ١٦٥/٦ رقم ٣٤٤٩ نحوه. وعند ابن ماجه ٦٧١/١ رقم ٢٠٧٧ لفظ: أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض^(١)، من حديث الأسود عن عائشة.

نوع الزيادة:

مجهن عن صحابي آخر (من حديث ابن عباس).

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، أبو جعفر السرخسي، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. خ م د ت ق. التقريب ص ٧٩.
- حبان بن هلال الباهلي، أبو حبيب البصري. ثقة ثبت، من التاسعة. مات سنة ست عشرة ومائتين. ع. التقريب ص ١٤٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٢٨/٥.
- همام بن يحيى بن دينار العوذي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما وهم.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

(١) قال صاحب التعليق المغني ٣/٢٩٤: وهذا مثل حديث ابن عباس في قوله: تعتد عدة الحرية.

الحكم على الإسناد:

فيه همام بن يحيى العوذى ثقة ربما وهم، لكن تابعه الحجاج الباهلي كما عند الطبراني، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه أحمد ٢٨١/١، من طريق عفان، عن همام به نحوه، وليس فيه ذكر (عدة الحرة).
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٣٠٨/١١، رقم ١١٨٢٦، من طريق هدية، عن همام، به نحوه، ولم يذكر فيه (عدة الحرة).
- وأخرجه أيضاً في الأوسط ٥٢٥/٤ رقم ٣٨٩٣ من طريق محمد بن جامع العطار، عن المعتمر ابن سليمان، عن الحجاج الباهلي، عن قتادة، عن عكرمة عن ابن عباس قال: أرادت عائشة أن تشتري بريرة فتعتقها فذكر قصة بريرة. قال: وحدث ابن عباس أن أبا بكر حدث أن رسول الله ﷺ جعل عليها عدة الحرة، ثم قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قتادة إلا الحجاج الباهلي، ومام بن يحيى، ولا عن الحجاج إلا معتمر، تفرد به محمد بن جامع، ولم يذكر همام في حديثه حديث ابن عباس عن أبي بكر الصديق.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٤٥١/٧، كتاب الرضاع، باب عدة المعتقة ... من طريق الدارقطني به مثله. وقال: قال الإمام أحمد رحمه الله: وكذلك قاله هدية، عن همام فأمرها أن تعتد عدة حرة.
- وأخرجه أيضاً في الموضع السابق من طريق الحجاج الباهلي، عن قتادة فذكر قصة بريرة قال: وحدث ابن عباس ؓ أن أبا بكر ؓ حدث أن رسول الله ﷺ جعل عليها عدة الحرة.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٤١/٤، ٣٤٢ ضمن حديث وفيه وأمرها أن تعتد عدة الحرة ... وقال في الصحيح بعضه. رواه أحمد والطبراني في الأوسط ورجال أحمد رجال صحيح.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عائشة نفسها ؓ وقد سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه أيضاً:
- أبو يعلى في مسنده ٣١٩/٨ رقم ٤٩٢١، عن عائشة أن رسول الله ﷺ جعل عدة بريرة حين فارقتها زوجها عدة المطلقة.

- والطبراني في الأوسط ١٨٥/٣ رقم ٢٣٨١، ولفظه: قالت: جعل رسول الله ﷺ عدة بريرة عدة المطلقة. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي معشر إلا محمد بن بكر.
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ٢/٢٠١، رقم ١٥١٨، من طريق أبي معشر، عن هشام بن عروة به ولفظه: جعل عدة بريرة عدة الحرة. قال البخاري: لا نعلم رواه هكذا إلا أبو معشر.
- والبيهقي في الكبرى ٧/٤٥٠، كتاب الرضاع، باب عدة المعتقة. من طريق أبي معشر، عن هشام بن عروة به ولفظه: جعل عدة بريرة عدة الحرة. قال البخاري: لا نعلم رواه هكذا إلا أبو معشر.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣/٥ وقال: رواه البخاري وفيه حميد بن الربيع وثقة أحمد وغيره وضعفه جماعة.

[باب ما جاء في وجوب النفقة على الأهل والعيال]

٣١٤ [١٩٠] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبدالله بن أحمد بن أبي ميسرة نا أبو عبدالرحمن^(١) المقرئ، نا سعيد بن أبي أيوب، نا محمد بن عجلان، عن زيد ابن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول». قال: ومن أعول يا رسول الله؟ قال: «امرأتك تقول: أطعمني وإلا فارقني، خادمك يقول: أطعمني واستعملني، ولدك يقول: إلى من تركني».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٥٠٠/٩، رقم ٥٣٥٥، من حديث أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «أفضل الصدقة ما ترك غنى، واليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول» تقول المرأة: إما أن تطعمني وإما أن تطلقني. ويقول العبد: أطعمني واستعملني. ويقول الابن: أطعمني، إلى من تدعني؟ فقالوا: يا أبا هريرة، سمعت هذا من رسول الله ﷺ؟ قال: لا. هذا من كيس أبي هريرة.

والشطر الأول من الحديث أخرجه كذلك مسلم ٧١٧/٢ رقم ١٠٣٣، وأبو داود ١٢٩/٢ رقم ١٦٧٦، والنسائي ٦٢/٥ رقم ٢٥٣٤ كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً.

نوع الزيادة:

مجيء الشطر الثاني من الحديث عند الدارقطني مرفوعاً. (عند البخاري من قول أبي هريرة موقوفاً).

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالله بن أحمد بن زكريا بن الحارث المكي، أبو يحيى بن أبي ميسرة. قال ابن أبي حاتم: أكتب عنه بمكة ومحل الصدق. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يروي عن خلاد بن يحيى والمقرئ. روى عنه الناس. الجرح ٦/٥، الثقات لابن حبان ٣٦٩/٨.

(١) في المطبوع: (عبدالرحمن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٥ ب، (ج): ق ٤٦٢ ب، وكما في ترجمته.

- أبو عبد الرحمن المقرئ، عبد الله بن يزيد المكي، أصله من البصرة أو الأهواز. ثقة فاضل، أقرأ القرآن نيفاً وسبعين سنة، من التاسعة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين، وقد قارب المائة، وهو من كبار شيوخ البخاري. ع. التقريب ص. ٣٣، ينظر تهذيب الكمال ١٦/٣٢٠-٣٢٥.
- سعيد بن أبي أيوب الخزازي، مولاهم، أبو يحيى المصري. ثقة ثبت، من السابعة، مات سنة إحدى وستين ومائة. وقيل غير ذلك. ع. التقريب ص ٢٣٣، ينظر تهذيب الكمال ١٠/٣٤٢-٣٤٥.
- محمد بن عجلان المدني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، ومضطرب في حديث نافع.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة يرسل.
- أبو صالح السمان ذكوان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عجلان المدني صدوق، فالإسناد حسن، وهو شاذ مرفوعاً، والصحيح موقوف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢/٥٢٧ من طريق ابن عجلان به مثله.
- وأخرجه أيضاً في ص ٥٢٤ من طريق هشام، عن زيد، عن أبي صالح به نحوه، إلا أنه جعل الشرط الثاني من قول أبي هريرة: قال سئل أبو هريرة ما من تعول؟ قال امرأتك ... الخ.
- والنسائي في الكبرى ٥/٣٨٥ رقم ٩٢١١ كتاب عشرة النساء من طريق سعيد، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم به مثله.
- وأخرجه أيضاً في الجزء نفسه ص ٣٨٤ برقم ٩٢١٠ من طريق مغيرة بن عبد الرحمن، عن ابن عجلان به ولفظه: قال ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وابدأ بمن تعول». قال زيد فسئل أبو هريرة: من تعول يا أبا هريرة؟ قال امرأتك تقول أنفق علي ... إلى آخره.

الغريب:

- ظهر غني: أي ما كان عفواً قد فضل عن غنى. وقيل: أراد ما فضل عن العيال. والظهر قد يُراد في مثل هذا إشباعاً للكلام وتمكيناً، كأن صدقته مستنده إلى ظهر قوي من المال. النهاية ٣/١٦٥.

٣١٥ [١٩١] نا أبوبكر الشافعي، نا محمد بن بشر بن مطر، نا شيبان بن فروخ، نا حامد بن سلمة، عن عاصم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((المرأة تقول لزوجها أطعمني أو طلقني، ويقول عبده: أطعمني واستعملني، ويقول ولده: إلى من تكلنا)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٣١٤.

نوع الزيادة:

مجئته مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- أبوبكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شيبان بن فروخ أبي شيبه الحنطلي، الأبلبي، أبو محمد. قال الإمام أحمد: ثقة. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم: كان يرى القدر، واضطر الناس إليه بأخرة. وقال مسلمة: ثقة. وقال الساجي: قدرى، إلا أنه كان صدوقاً. قال الحافظ في "التقريب": صدوق يهتم ورعي بالقدر. من صغار التاسعة، مات سنة ست أو خمس وثلاثين ومائتين، وله بضع وتسعون سنة. م د س.
- التهذيب ٣٧٤/٤، ٣٧٥، التقريب ص ٢٦٩، ينظر تهذيب الكمال ٥٩٨/١٢-٦٠١.
- حماد بن سلمة بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير حفظه بأخرة.
- عاصم: هو ابن بهدلة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- أبو صالح: هو ذكوان السمان الزيات. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه شيبان بن فروخ الأبلبي، وعاصم بن بهدلة كلاهما صدوق يهتم، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣١٤.

٣١٦ [١٩٤] نا عثمان بن أحمد وعبد الباقي بن قانع وإسماعيل بن علي قالوا: نا أحمد بن علي الخزاز، نا إسحاق بن إبراهيم، نا إسحاق بن منصور، نا حماد بن سلمة، عن عاصم بن بهدلة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بمثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٣١٥.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط.
- إسماعيل بن علي الخطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن علي الخزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن إبراهيم بن أبي كامل الحنفي الباوردي، أبو الفضل. ترجم له ابن أبي حاتم وقال: سمع منه أبي بمصر، وهو صدوق. الجرح والتعديل ٢/٢٠٩.
- إسحاق بن منصور السلولي، أبو عبد الرحمن. صدوق تكلم فيه للتشيع، من التاسعة. مات سنة أربع ومائتين، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ١٠٣، ينظر تهذيب الكمال ٢/٤٧٨.
- سلمة بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير حفظه بأخرة.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه عاصم بن بهدلة صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣١٤.

(١) يريد ما سبق قبله برقم ٣١٥.

[باب ما جاء في تخير المرأة الصالحة]

٢١٧ [١٩٦] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا موسى بن إسحاق، نا عمر بن أبي الرطيل، نا صالح بن موسى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((اختاروا لنطفكم المواضع الصالحة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ١/٢٣٣ رقم ١٩٦٨ من حديث عائشة مرفوعاً ولفظه: «تخيروا لنطفكم وأنكحوا الأكفاء وأنكحوا إليهم».

نوع الزيادة:

بزيادة «المواضع الصالحة».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- موسى بن إسحاق بن موسى، أبو بكر الخطمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صدوق.
- عمر بن أبي الرطيل. ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وقال: روى عن عثام ابن علي، روى عنه أبو سعيد الأشج. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: من أهل الكوفة يروي عن عبد الرحمن بن عبد الملك بن أنجر والكوفيين، روى عنه محمد بن سليمان، وهو عمر ابن عبد الله بن سليمان بن أبي الرطيل. الجرح ١٠٩/٦، الثقات ٤٤٦/٨.
- صالح بن موسى بن إسحاق بن طلحة بن عبيد الله، الطلحي، التيمي، الكوفي، متروك، من الثامنة. ت. ق. التقريب ص ٢٧٤ ينظر تهذيب الكمال ٩٥/١٣.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه صالح بن موسى الطلحي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٦١٣، ٦١٤ رقم ١٠١٠ من طريق الدارقطني به مثله.

وقال ابن الجوزي: لا يصح. فيه صالح بن موسى، قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال النسائي: متروك الحديث.

[باب ما جاء في الأكفاء]

٣١٨ [١٩٧] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن حماد بن ما هان، حدثني محمد ابن عقبة، نا أبو أمية ابن يعلى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((أنكحوا إلى الأكفاء، وأنكحوهم، واختاروا لنطفكم، وإياكم والزنج، فإنه خلق مشوه)).
تابعه الحارث بن عمران^(١).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣١٧.

نوع الزيادة:

بزيادة: ((وإياكم والزنج فإنه خلق مشوه)).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن حماد بن ما هان. تقدمت ترجمته، وهو ليس بالقوي.
- محمد بن عقبة بن هَرَم السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ كثيراً.
- إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي البصري. قال يحيى: ضعيف ليس حديثه بشيء، وقال مرة: متروك الحديث. وقال النسائي والدارقطني: متروك. وقد مشاه شعبة وقال: اكتبوا عنه فإنه شريف. وقال البخاري: سكتوا عنه. وذكره ابن عدي وساق له عدة أحاديث وقال: ولأبي أمية بن يعلى غير ما ذكرت من الحديث، وهو في جملة الضعفاء، وهو ممن يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث أحاديثه منكرة ليس بالقوي. وقال أبو زرعة: راو ضعيف الحديث ليس بقوى. وقال الساجي: ضعيف. الكامل لابن عدي ٣٠٩/١-٣١١، اللسان ٤٤٥/١.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

(١) في الحديث الذي بعده برقم ١٩٨ في السنن (٢٩٩/٣)، ينظر المتابعات في تخريج الحديث.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن حماد بن مهران ليس بالقوي، وإسماعيل بن يعلي أبو أمية ضعيف، فالإسناد ضعيف، والشرط الأول ينجر بالمتابعات إلى الحسن لغيره^(١). أما الزيادة^(٢) التي في الشرط الثاني فهي منكورة.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٣١٤/١ من طريق هشام مولى عثمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «تخبروا لنطفكم، وأنكحوا في الأكفاء، وإياكم والزنج فإنه خلق مشوه».
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٦١٤/٢ رقم ١٠١١ من طريق الدارقطني به مثله. وقال لا يصح. فيه أبو أمية ابن يعلي واسمه إسماعيل قال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال مرة: متروك الحديث.
- وذكره الألباني في الضعيفة ١٥٩/٢، ١٦٠ رقم ٧٣٠ وقال: موضوع، وتعقبه بعد ذلك بأن قال: بل هي -أي جملة «تخبروا لنطفكم وأنكحوا في الأكفاء»- صحيحة^(٣). ثم ذكر أن شرطه الثاني منكر جداً. ونقل قول ابن القيم في أن أحاديث ذم الحبشة والسودان كلها كذب.

والحديث أخرجه دون الزيادة:

- ابن ماجه كما سبق في أصل الحديث. من طريق الحارث بن عمران، عن هشام بن عروة به.
- وابن عدي في الكامل ٦١٤/٢ من طريق الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة به بلفظ: «تخبروا لنطفكم، ولا تضعوها إلا في الأكفاء».
- والحاكم في المستدرک ١٦٣/٢ كتاب النكاح، من طريق الحارث بن عمران الجعفري عن هشام بن عروة به مثل لفظ ابن ماجه.

(١) قال الحافظ في الفتح ١٢٥/٩ بعد أن عزاه لابن ماجه والحاكم: وأخرجه أبو نعيم من حديث عمر أيضاً، وفي إسناده مقال، ويقوى أحد الإسنادين بالآخر. وقال في التلخيص ١٤٦/٣ بعد أن ذكر الشرط الأول فقط: ومداره على أناس

ضعفاء، روه عن هشام أمثلهم صالح بن موسى الطلحي، والحارث بن عمران الجعفري، وهو حسن.

(٢) قال الألباني في الصحيحة ٥٦/٣: وروي الحديث بزيادة فيه منكورة.

(٣) ينظر الصحيحة ٥٦/٣ رقم ١٠٦٧.

- ثم أخرجه من طريق عكرمة بن إبراهيم، عن هشام بن عروة به مثله. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: الحارث متهم وعكرمة ضعفوه.
- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٢٦٤/١ من طريق الحارث بن عمران، عن هشام بن عروة به مثل لفظ ابن عدي.

قال ابن أبي حاتم في العلل ٤٠٣/١، ٤٠٤: سألت أبي عن حديث رواه الحارث بن عمران الجعفري، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة عن النبي ﷺ أنه قال: «تخيروا لنطفكم» قال أبي: الحديث ليس له أصل، وقد رواه مندل أيضاً. قلت: فحدثنا علي بن حرب، عن الحارث بن عمران هذا الحديث هذا المقدار من المتن. ثم قال: قال أبي: الحارث ضعيف الحديث، وهذا حديث منكر. وقال قلت لأبي: ورواه أبو أمية بن يعلى، عن هشام قال أبي: هذا حديث باطل لا يحتمل هشام بن عروة هذا. قلت: فمن هو؟ قال: من راويه. قلت: ما حال أبي أمية بن يعلى؟ قال ضعيف الحديث.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث عمر وأنس رضي الله عنهما.

حديث عمر:

- أخرجه أبو نعيم، كما في الفتح ١٢٥/٩، وقال الحافظ: في إسناده مقال.

حديث أنس:

- أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣٧٧/٣ ولفظه «تخيروا لنطفكم واجتنبوا هذا السواد فإنه لون مشوه». وقال: غريب من حديث زياد والزهري لم نكتبه إلا من هذا الوجه.
- والسيوطي في اللآلئ ص ٢٧٢.

الغريب:

- تخيروا لنطفكم: هو حث على استخارة أم الولد، وأن تكون صالحة. ينظر النهاية ٧٥/٥.

٣١٩ [٢٠٢] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا العباس بن الوليد النرسي، نا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن جابر، عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: ((زوجت المقداد^(١) وزيدا^(٢) ليكون أشرفكم عند الله أحسنكم خلقاً)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن الوليد النرسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن بن مهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سفيان: إما ابن عيينة وإما الثوري، فكلاهما يروي عن جابر الجعفي، وروى عنهما عبدالرحمن ابن مهدي. تقدمت الترجمة لهما، وهو ثقتان.
- جابر: هو ابن يزيد الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- الشعبي: عامر بن شراحيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع كما قال البيهقي.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٣٧/٧ كتاب النكاح، باب لا يرد نكاح غير الكفو...، من طريق الدارقطني به مثله. وقال: هذا منقطع.

(١) المقداد بن الأسود الكندي، هو ابن عمرو بن ثعلبة. حالف أبوه كنده فكان يقال له الكندي. وحالف المقداد الأسود ابن عبد يغوث الزهري وتبناه، فصار يقال له: المقداد بن الأسود وغلبت عليه. زوجه النبي ﷺ بنت عمه صباغة بنت الزبير بن عبدالمطلب. ينظر الإصابة ١٣٣/٥، ١٣٤.

(٢) زيد بن حارثة بن شراحيل الكلبي. زوجه النبي ﷺ زينب بنت جحش وهي بنت عمته أميمة بنت عبدالمطلب. ينظر الإصابة ٢٤/٣، ٢٥.

٢٢٠ [٢٠٣] نا عبدالله بن سليمان بن الأشعث، نا عيسى بن محمد النحاس، نا ضمرة ابن ربيعة، عن إسماعيل بن عياش، عن محمد بن الوليد الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أبا هند مولى بني بياضه كان حجاماً، فحجم النبي ﷺ، فقال النبي ﷺ: ((من سره أن ينظر إلى من صور الله الإيمان في قلبه، فلينظر إلى أبي هند))، وقال رسول الله ﷺ: ((أنكحوه، وأنكحوا إليه)).

أصل الحديث:

الشرط الثاني من الحديث له أصل عند أبي داود ٢٣٣/٢، برقم ٢١٠٢، من حديث أبي هريرة ؓ، ولفظه: ((يا بني بياضه، أنكحوا أبا هند وأنكحوا إليه)).

نوع الزيادة:

الشرط الأول من الحديث زيادة من كل وجه.
أما الشرط الثاني من الحديث فنوع الزيادة فيه: مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن سليمان بن الأشعث. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه كثير الخطأ في الكلام على الحديث.
- عيسى بن محمد بن إسحاق، أبو عمير ابن النحاس الرملي، ثقة فاضل، من صغار العاشرة، مات سنة ست وخمسين ومائتين وقيل بعدها. د س ق. التقريب ص ٤٤٠.
- ضمرة بن ربيعة الفلستيني، أبو عبد الله الرملي. قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: رجل صالح، صالح الحديث من الثقات المأمونين. وقال ابن معين والنسائي: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح. وقال ابن سعد: كان ثقة مأموناً خيراً وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الساجي: صدوق يهيم عنده مناكير. وقال العجلي: ثقة وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم قليلاً، من التاسعة، مات سنة اثنتين ومائتين. بخ ٤. التهذيب ٤/٤٦٠، التقريب ص ٢٨٠.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- محمد بن الوليد الزبيدي تقدمت ترجمته وهو ثقة ثبت.
- عبد الله بن زياد بن سليمان بن سمعان المخزومي، أبو عبد الرحمن المدني قاضيا، متروك. اتهمه بالكذب أبو داود وغيره، من السابعة. مد ق. التقريب ص ٣٠٣.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن سمعان متروك، لكنه مقروناً بمحمد بن الوليد الزبيدي وهو ثقة ثبت، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٧٩/٧ رقم ٦٥٤٠ من طريق عبدالواحد بن إسحاق الطبراني، عن ضمرة بن ربيعة به مثله إلا أنه لم يذكر في إسناده ابن سمعان. قال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا الزبيدي.
- وابن عدي في الكامل ١٦٢٦/٤ من طريق عبدالرحمن بن واقد، عن إسماعيل بن عياش به مثله. ولم يذكر أيضاً في إسناده ابن سمعان. وقال: هذا الحديث برواية عبدالرحمن بن واقد له عن إسماعيل بن عياش تبين ضعفه وسرقته هذا الحديث، وهذا يعرف بضمرة عن إسماعيل بن عياش، وهذا منكر من حديث الزبيدي عن الزهري لا يرويه إلا ضمرة، عن إسماعيل عنه، وقد روى بعض الرواة عن ضمرة، عن إسماعيل بن عياش، عن الزبيدي وابن سمعان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. فحمل ابن عياش حديث ابن سمعان وهو ضعيف على حديث الزبيدي وهو ثقة فجاء بهما وروى عنهما عن الزهري، عن عروة، عن عائشة. وأما الواقدي هذا -أي عبدالرحمن بن واقد- فإن دعواه هذا الحديث عن ابن عياش نفسه أبطل في ذلك وقال الباطل.
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢٩٩/١ من طريق خالد بن يزيد الرملي، عن ضمرة به مثله، إلا أنه قال: «الكتاب» بدل: «الإيمان»، وقال قال ابن عدي: هذا الحديث تفرد به ابن عياش عن الزبيدي وابن سمعان ضعيف.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٧٧/٩ وقال: رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عبدالواحد بن إسحاق الطبراني ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات.
- قال الحافظ في الإصابة ٢٠٨/٧: أخرجه ابن السكن والطبراني من طريق الزهري وسنده إلى الزهري ضعيف.

شواهد الحديث:

- شطر الحديث الثاني الذي فيه قوله: «أنكحوه وأنكحوا إليه» له شاهد من حديث أبي هريرة أخرجه أبو داود وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه الحاكم ١٦٤/٢، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في التلخيص ١٦٤/٣: إسناده حسن.

٣٢١ [٢٠٥] نا محمد بن مخلد، نا محمد بن إسحاق الصغاني، نا أحمد بن أبي الطيب، نا إسماعيل بن عياش، نا محمد بن الوليد الزبيدي، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: ((من سره أن ينظر إلى من نور الله الإيمان في قلبه، فلينظر إلى أبي هند)). وقال: ((أنكحوه، وأنكحوا إليه)). وكان حجاماً.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٣٢٠.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق الصغاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن أبي الطيب: سليمان البغدادي، أبو سليمان، المعروف بالمروزي، قال ابن أبي حاتم سألت أبا زرعة عنه فقال: هو بغدادي الأصل خرج إلى مرو، ورجع إلينا، وكتبنا عنه، وكان حافظاً. قلت هو صدوق؟! قال: على هذا يوضع. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق حافظ له أغلاط ضعفه بسببها أبو حاتم، وماله في البخاري سوى حديث واحد متابعة، وهو من العاشرة، مات في حدود الثلاثين ومائتين. خ ت. الجرح والتعديل ٥٢/٢، التهذيب ٤٤/١-٤٥، التقريب ص ٨٠. وبقية.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم.
- محمد بن الوليد الزبيدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن أبي الطيب صدوق حافظ له أغلاط، فالإسناد ضعيف، وإسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، لكن روايته هنا عن الزبيدي من أهل بلده.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٣٢٠.

٣٢٢ [٢٠٦] نا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، نا الوليد بن حماد بن جابر الرملي، نا حسين بن أبي السري، نا الحسن بن محمد بن أعين، نا حفص ابن سليمان الأسدي، عن الكميث بن زيد، حدثني مذكور مولى زينب بنت جحش، عن زينب بنت جحش قالت^(١): خطبني عدة من قريش، فأرسلت أختي حمنة إلى رسول الله ﷺ أستشيره، فقال لها رسول الله ﷺ: ((أين هي ممن يعلمها كتاب ربها، وسنة نبيها؟)) قالت ومن يا رسول الله؟ قال: ((زيد ابن حارثة)). فغضبت حمنة غضباً شديداً، وقالت: يا رسول الله أتزوج ابنة عمك مولاك؟ قالت: وجاءتني فأخبرتني، فغضبت أشد من غضبها وقلت أشد من قولها، فأنزل الله: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾^(٢)، فأرسلت إلى رسول الله ﷺ زوجني ممن شئت، فزوجني زيد بن حارثة، فأخذته بلساني، فشكاني إلى رسول الله ﷺ، فقال: ((أمسك عليك زوجك واتق الله))، وذكر باقي الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الوليد بن حماد بن جابر، أبو العباس الرملي، الحافظ، مؤلف كتاب "فضائل بيت المقدس" قال الذهبي: كان ربانياً ذكره ابن عساكر مختصراً، ولا أعلم فيه مغمزاً، وله أسوة غيره في رواية الواهيات. بقي إلى قريب الثلاثمائة. السير ٧٨/١٤، ٧٩.

(١) في المطبوع: قال وسياق الكلام يقتضي (قالت).

(٢) سورة الأحزاب، الآية ٣٦.

- الحسين بن المتوكل بن عبدالرحمن العسقلاني، ابن أبي السري. ضعيف، من الحادية عشرة، مات سنة أربعين ومائتين. ق. التقريب ص ١٦٨، ينظر التهذيب ٢/٢٦٥-٢٦٦.
- الحسن بن محمد بن أعين الحراني، أبو علي، صدوق، من التاسعة، مات سنة عشر ومائتين. خ م س. التقريب ص ١٦٣، ينظر التهذيب ٢/٣١٧.
- حفص بن سليمان الأسدي، أبو عمر البراز، الكوفي، وهو حفص بن أبي داود القاري، صاحب عاصم، متروك الحديث مع إمامته في القراءة، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائتين، وله تسعون ت س ق. التقريب ص ١٧٢. ينظر تهذيب الكمال ١٠/٧.
- الكميّ بن زيد بن الأسدي الكوفي. ذكره الذهبي في السير وقال: مقدم شعراء وقته. روى عنه حفص القاري. ولد سنة ستين ومات سنة ست وعشرين ومائة. السير ٣٨٨/٥.
- مذكور مولى زينب بنت جحش. لم أقف على ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه حفص بن سليمان متروك الحديث، وفيه من لم أقف على ترجمته، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٩/٢٤، ١٠٩.
- وأبو نعيم في الحلية ٥١/٢، ٥٢.
- كلاهما من طريق الحسين بن إسحاق التستري، عن الحسن بن محمد بن أعين به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٩٤٦/٩، وقال: رواه الطبراني وفيه حفص بن سليمان وهو متروك، وفيه توثيق لين.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شاهد من حديث قتادة:

- ذكره الهيثمي في المجمع ٩١/٧-٩٢ وقال: رواه الطبراني من طرق رجال بعضها رجال الصحيح.

[باب ما جاء في حسب الأنساب وكرمه]

٢٢٣ [٢٠٩] نا ابن صاعد، نا بندار، نا معدي بن سليمان، نا ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((الحسب المال، والكرم التقوى)).

أصل الحديث:

للهديث أصل عند الترمذي ٣٩٠/٥ برقم ٣٢٧١، وابن ماجه ١٤١٠/٢ رقم ٤٢١٩ من حديث سمرة مرفوعاً بمثل لفظ الدارقطني. وعند النسائي ٦٤/٦ برقم ٣٢٢٥ من حديث بريدة بلفظ: «إن أحساب أهل الدنيا الذي يذهبون إليه المال».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بندار هو محمد بن بشار العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معدي بن سليمان، أبو سليمان صاحب الطعام، ضعيف وكان عابداً، من الثامنة. ت. ق. التقريب ص ٥٤٠، ينظر التهذيب ٢٢٩/١٠.
- ابن عجلان: هو محمد بن عجلان المدني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ومضطرب في حديث نافع.
- عجلان مولى فاطمة بنت عتبة، المدني. قال النسائي: لا بأس به. وقال الآجري عن أبي داود لم يرو عنه غير ابنه محمد. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": لا بأس به، من الرابعة. خت م ٤. التهذيب ١٦٢/٧، التقريب ٣٨٧.

الحكم على الإسناد:

فيه معدي بن سليمان ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢٣٤/٤ رقم ٣٦٠٧. من طريق محمد بن بشار، عن معدي بن سليمان به ولفظه: «حسب المرء ماله، وكرمه تقواه» أو قال: «الحسب المال، والكرم التقوى».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥١/١٠ وقال: رواه أحمد والطبراني في الأوسط^(١) والبزار.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث سمرة وبريدة.

حديث سمرة:

- أخرجه الترمذي وابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه الإمام أحمد في المسند ١٠/٥ بمثل لفظ الدارقطني.
- والحاكم في المستدرک ١٦٣/٢. وقال هذا حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.
- حديث بريدة:
- أخرجه النسائي وقد سبق ذكره في أصل الحديث.

(١) رواه أحمد بمثل لفظ الدارقطني لكن من حديث سمرة، ورواه أحمد والطبراني من حديث أبي هريرة بلفظ آخر مقارب لهذا الحديث وسيأتي تخريجه في موضعه برقم ٣٢٧.

[باب ما جاء في عدة الحامل المطلقة والمتوفى عنها زوجها]

٢٢٤ [٢١٠] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن منصور، نا سعيد بن عفير، نا يحيى بن أيوب، عن المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب قال: قلت يا رسول الله أهذه الآية مشتركة؟ قال: ((أي آية؟)) قلت: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١). المطلقة، والمتوفى عنها زوجها، فقال: ((نعم)).

أصل الحديث:

أجل الحامل المتوفى عنها زوجها له أصل عند البخاري، ومسلم من حديث أم سلمة رضي الله عنها، وأجل الحامل المطلقة له أصل عند ابن ماجه من حديث الزبير وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن منصور بن سيار الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن كثير بن عفير، الأنصاري المصري، وقد ينسب إلى جده، صدوق عالم بالأنساب وغيرها، قال الحاكم: يقال إن مصر لم تخرج أجمع للعلوم منه، وقد رد ابن عدي على السعدي في تضعيفه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. خ م ق س. التقريب ص ٢٠٤.
- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو العباس المصري. قال أحمد: سبي الحفظ. وقال ابن معين: صالح وقال مرة: ثقة. وقال أبو حاتم: محله الصدق يكتب حديثه ولا يحتج به. قال النسائي: ليس به بأس وقال مرة: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن سعد: منكر الحديث. وقال الدارقطني: في بعض حديثه اضطراب. وقال الترمذي عن البخاري: ثقة. وقال الساجي: صدوق يهمل. وقال الحاكم: إذا حدث من حفظه يخطئ وما حدث من كتاب فليس به بأس. وذكره العقيلي في "الضعفاء". وقال ابن عدي: لا أرى في حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً وهو عندي صدوق لا بأس به. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ، من السابعة، مات سنة ثمان وستين ومائة. تهذيب التهذيب ١١/١٨٦-١٨٨، التقريب ص ٥٨٨.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤.

○ المثنى بن الصباح اليماني الأبنوي، أبو عبد الله، أو أبو يحيى. قال يحيى بن سعيد: لم نتركه من أجل عمرو بن شعيب ولكن كان منه اختلاط في عطاء. وقال الإمام أحمد: لا يساوي حديثه شيئاً مضطرب الحديث. وقال ابن معين: ضعيف، وزاد يكتب حديثه ولا يترك. وقال مرة ثقة وقال ابن أبي حاتم سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: لين الحديث، وقال أبي يروي عن عطاء ما لم يرو عنه أحد وهو ضعيف الحديث. وقال الترمذي: يضعف في الحديث، وقال النسائي: ليس بثقة، وقال في موضع آخر: متروك الحديث. وقال ابن عدي: له حديث صالح عن عمرو بن شعيب، وقد ضعفه الأئمة المتقدمون والضعف على حديثه بين. وقال ابن سعد: وله أحاديث وهو ضعيف. وقال ابن الجني: متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وذكره العقيلي في "الضعفاء". وقال الحافظ في "التقريب": ضعيف اختلط بأخرة وكان عابداً. من كبار السابعة. مات سنة تسع وأربعين ومائة. د ت ق. التهذيب ٣٥/١٠-٣٧، التقريب ص ٥١٩.

والأبنوي: يقال في التعريف فلان من الأبناء. والنسبة إليه أبنوي. وكل من ولد باليمن من أبناء الفرس الذين وجههم كسرى مع سيف بن ذي يزن فليس من العرب، ويسمونهم الأبناء. اللباب ٢٦/١، ينظر الأنساب ٧٦/١.

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه المثنى بن الصباح ضعيف اختلط بأخرة، وحديثه عن عمرو بن شعيب لم ينتقد، وفيه يحيى ابن يعقوب الغافقي صدوق ربما أخطأ. فالإسناد ضعيف. ويرتقي إلى الحسن لغيره لمتابعة ابن لهيعة له كما في سند الطبري.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١١٦/٥، من طريق المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه به مثله.
 - وأخرجه الطبري في تفسيره ٩٣/٢٨، من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب نحوه.
 - ومن طريق عبد الكريم بن أبي المخارق، عن أبي بن كعب نحوه، وفيه ذكر أجل الحامل فقط.
- قال ابن كثير في تفسيره ٣٨٢/٤: عبد الكريم هذا ضعيف ولم يدرك أبياً.

- وذكره ابن كثير في تفسيره ٣٨٢/٤، وقال: هذا حديث غريب جداً بل منكر؛ لأن في إسناده المثني بن الصباح، وهو متروك الحديث بمرة.
- وأخرجه ابن أبي حاتم - كما في تفسير ابن كثير ٣٨٤/٤ - من طريق ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي بن كعب، نحوه.
- وذكره ابن حجر في الفتح ٦٥٤/٨، وقال: وهذا المرفوع وإن كان لا يخلو شيء من أسانيده عن مقال لكن كثرة طرقه تشعر بأنه له أصلاً.

شواهد الحديث:

- أجل الحامل المتوفى عنها زوجها له شاهد من حديث أم سلمة:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٣/٨، رقم ٤٩٠٩، ٤٦٩/٩، رقم ٥٣١٨، قال أبو سلمة: جاء رجل إلى ابن عباس وأبو هريرة جالس عنده فقال: أفتني في امرأة ولدت بعد زوجها بأربعين ليلة، فقال ابن عباس آخر الأجلين، قلت أنا ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَصْنَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) قال أبو هريرة: أنا مع ابن أخي، يعني أبا سلمة، فأرسل ابن عباس غلامه قريباً إلى أم سلمة يسأها، فقالت: قتل زوج سبيعة الأسلمية وهي حبلى، فوضعت بعد موته بأربعين ليلة، فخطبت فأنكحها رسول الله ﷺ، وكان أبو السنابل فيمن خطبها.
- ومسلم ١١٢٢/٢، رقم ٥٧ (١٤٨٥) نحوه.
- وأجل الحامل المطلقة له شاهد من حديث الزبير:
- أخرجه ابن ماجه ٦٥٣/١، رقم ٢٠٢٦، عن الزبير بن العوام، أنه كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة. فقالت له وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة. فطلقها تطليقة. ثم خرج إلى الصلاة فَرَجَعَ وقد وضعت. فقال: ما لها؟ خدعتني، خدعها الله! ثم أتى النبي ﷺ فقال: «سبق الكتاب أجله، أخطبها إلى نفسها».

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤.

٣٢٥ [٢١١] نا أبوبكر الشافعي، نا معاذ بن المثني، نا محمد بن أبي بكر، نا عبد الوهاب الثقفي، نا المثني بن الصباح، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو، عن أبي بن كعب أنه سأل النبي ﷺ عن: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾^(١) أمبهمة هي للمطلقة ثلاثاً، أو للمتوفى عنها زوجها؟ قال: «هي للمطلقة ثلاثاً، والمتوفى عنها زوجها».

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٣٢٤.

رجال الإسناد:

- أبوبكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- معاذ بن المثني العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة متقن.
- محمد بن أبي بكر بن علي المقدمي، أبو عبد الله الثقفي، ثقة، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. خ م س. التقريب ص ٤٧٠.
- عبد الوهاب بن عبد الجيد بن الصلت الثقفي، أبو محمد البصري، ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين، من الثامنة، مات سنة أربع وتسعين ومائة. ع. التقريب ص ٣٦٨، ينظر التهذيب ٤٤٩/٦ - ٤٥٠.
- وبقي رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه المثني بن الصباح، ضعيف اختلط بأخرة، فالإسناد ضعيف، ويرتقي إلى الحسن لغيره بمتابعة ابن هبة له كما في إسناد الطبري.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٣٢٤.

(١) سورة الطلاق، الآية: ٤.

[باب ما جاء في استحباب نكاح ذات الدين]

٣٢٦ [٢١٣] نا أبوبكر النيسابوري، نا أحمد بن سعيد بن صخر، نا أبو المطرف بن أبي الوزير ونا أبوبكر، نا علي بن سعيد النسائي، نا خالد بن مخلد قالا: نا محمد بن موسى، عن سعد بن إسحاق، عن عمته، عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «تنكح المرأة على ثلاث خصال: على مالها، ودينها، وجمالها، فعليك بذات الدين تربت يداك».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم. ١٠٨٧/٢، برقم ٥٤ (٧١٥)، والترمذي ٣٨٧/٣ رقم ١٠٨٦ كلاهما من حديث جابر مرفوعاً ولفظه عند الترمذي: «إن المرأة تنكح على دينها، ومالها، وجمالها. فعليك بذات الدين تربت يداك».

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري عبداً لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- محمد بن عمر بن مطرف، أبو المطرف بن أبي الوزير، البصري، ثقة، من العاشرة. د.س. التقريب ص ٤٩٨.
- ومطرف: بضم الميم، وتشديد الراء وكسرهما. الإكمال ٢٦٠/٧.
- علي بن سعيد بن جرير النسائي، صدوق صاحب حديث، من الحادية عشرة، مات سنة بضع وخمسين ومائتين. س.فق. التقريب ص ٤٠١، انظر تهذيب التهذيب ٣٢٦/٧.
- خالد بن مخلد القطواني، أبو الهيثم البجلي الكوفي. قال أبو حاتم يكتب حديثه. وقال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع، وقال ابن معين: ما به بأس. وقال ابن عدي: هو من المكثرين وهو عندي إن شاء الله لا بأس به. وقال ابن سعد: كان متشيعاً منكر الحديث في التشيع مفرطاً وكتبوا عنه للضرورة. وقال العجلي: ثقة فيه قليل التشيع وكان كثير الحديث. وقال صالح

جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهماً بالغلو. وذكره الساجي والعقيلي في "الضعفاء". وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يتشيع وله أفراد، من كبار العاشرة، مات سنة ثلاث عشرة ومائتين. وقيل بعدها. خ. م كدت س ق. التهذيب ١١٦-١١٨، التقريب ص ١٩٠.

والقطواني: بفتح القاف والطاء والواو، وبعد الألف نون. هذه النسبة إلى قطوان، وهو موضعان بالكوفة وسمرقند. فالذي بالكوفة ينسب إليه خالد بن مخلد. اللباب ٤٧/٣.

○ محمد بن موسى الفطري، المدني، صدوق رمي بالتشيع، من السابعة. م ٤. التقريب ص ٥٠٩. والفطري: بكسر الفاء، وسكون الطاء، وفي آخرها الراء. هذه النسبة إلى الفطرين وهم موالي بني مخزوم. اللباب ٤٣٥/٢.

○ سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة المدني، ثقة، من الخامسة، مات بعد الأربعين ٤٠. التقريب ص ٢٣٠.

○ عمته: زينب بنت كعب بن عجرة، زوج أبي سعيد الخدري، مقبولة، من الثانية، ويقال لها صفة ٤٠. التقريب ص ٧٤٧.

الحكم على الإسناد:

فيه خالد بن مخلد القطواني صدوق له أفراد، وتابعه (في الإسناد الأول) أبو المطرف بن أبي الوزير. وفيه محمد بن موسى الفطري صدوق. فالإسناد حسن، ويرتقي بشواهده إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ٣١٠/٤، ٣١١، من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن موسى المدني به ولفظه: «تنكح المرأة على إحدى خصال ثلاث: تنكح المرأة على ما لها، على جمالها، تنكح على دينها، عليك بذات الدين والخلق تربت يمينك».
- والإمام أحمد في المسند ٨٠/٣، ٨١، من طريق عبدالرحمن بن مهدي، عن محمد، عن سعد بن إسحاق به نحو لفظ ابن أبي شيبه.
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ١٤٩/٢، ١٥٠، رقم ١٤٠٣، من طريق محمد بن أبي الوزير، عن محمد بن موسى الفطري^(١) به نحو لفظ ابن أبي شيبه. وقال: لا نعلم روى أحد في الخلق شيئاً إلا أبو سعيد بهذا الإسناد.

(١) تصحف في المطبوع إلى (العطري).

- وابن حبان، ينظر الإحسان ٣٤٥/٩، رقم ٤٠٣٧، من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن موسى به نحو لفظ ابن أبي شيبه.
- وأبو يعلى في مسنده ٢٩٢/٢، رقم ١٠١٢، من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن موسى به نحوه.
- والحاكم في المستدرک ١٦١/٢، من طريق خالد بن مخلد، عن محمد بن سعد به نحوه. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه بهذه الزيادة ووافقه الذهبي.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥٤/٤، وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والبزار ورجاله ثقات.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٤٦/٣.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث جابر رضي الله عنه، سبق ذكره في أصل الحديث.
- وله شاهد من حديث عائشة رضي الله عنها أخرجه:
- الإمام أحمد في مسنده ١٥٢/٦، بمثل لفظ الدارقطني.

الغريب:

- تربت يدك: ترب الرجل، إذا افتقر، أي لصق بالتراب، وأترب إذا استغنى، وهذه الكلمة جارية على السنة العرب لا يريدون بها الدعاء على المخاطب. النهاية ١٨٤/١، ينظر الفتح ١٣٥/٩.

٢٢٧ [٢١٤] نا أبوبكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى، نا محمد بن عبدالله الرقاشي، نا مسلم بن خالد، أخبرني العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «أكرم المرء دينه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه».

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٣٢٣ من حديث سمرة ولفظه: «الحسب المال، والكرم التقوى».

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر. وزيادة: «ومروءته عقله، وحسبه خلقه».

رجال الإسناد:

- محمد بن يحيى بن عبدالله الذُّهلي، النيسابوري، ثقة حافظ جليل، من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين على الصحيح، وله ست وثمانون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥١٢.
- محمد بن عبدالله بن محمد بن عبدالملك بن مسلم الرقاشي، البصري، ثقة، من كبار العاشرة، مات سنة تسع عشرة ومائتين على الصحيح. خ م س ق. التقريب ص ٤٩٠.
- والرقاشي: بفتح الراء، والقاف المخففة، وفي آخرها شين معجمة. هذه النسبة إلى امرأة اسمها رقاش كثر أولادها حتى صاروا قبيلة. الأنساب ٨١/٣.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحُرقي، أبو شبل المدني. قال عبدالله بن أحمد عن أبيه: ثقة لم اسمع أحداً ذكره بسوء. وقال ابن معين: ليس حديثه بحجة. وقال أبو زرعة: ليس هو بالقوي. وقال أبو حاتم: صالح روى عنه الثقات ولكنه أنكر من حديثه أشياء. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: للعلاء نسخ يرويها عنه الثقات وما أرى به بأساً. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال الترمذي: هو ثقة عند أهل الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما وهم، من الخامسة، مات سنة بضع وثلاثين ومائة. التهذيب ١٨٦/٨-١٨٧، التقريب ص ٤٣٥.
- والحُرقي: بضم الحاء المهملة، وفتح الراء، وفي آخرها قاف. هذه النسبة إلى حرقة وهي قبيلة من همدان، وقيل نسبة إلى الحرقات بطن من جهينة. الأنساب ٢٠٤/٢.
- عبدالرحمن بن يعقوب الجهني، المدني، مولى الحرقة، ثقة، من الثالثة. ر م ٤. التقريب ص ٣٥٣، ينظر التهذيب ٣٠١/٦.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، فالإسناد ضعيف ولفظ: «كرم المرء دينه» يرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد ٣٦٥/٢ من طريق مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن به مثله.
- وأخرجه علي بن الجعد في مسنده ص ٤٣٥، برقم ٢٩٦٢، من طريق الزنجي به مثله.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ٢/٢٣٢، رقم ٤٨٣ من طريق مسلم بن خالد به مثله.
- والطبراني في الأوسط ٣٥٣/٧، رقم ٣٥٤، رقم ٦٦٨٢ من طريق أبي غسان محمد بن مُطَرِّف، عن محمد بن عجلان، عن خالد بن اللجلاج، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كرم المرء تقواه، ومروءته عقله، وحسبه خلقه».
- قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن ابن عجلان إلا أبو غسان ^(١).
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ١/١٢٣ من طريق محمد بن عبد الله الرقاشي، عن مسلم بن خالد مثله. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: بل مسلم ضعيف وما خرج له.
- وأخرجه أيضا في الموضع نفسه من طريق عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعاً مثله.
- وأخرجه كذلك في ١٦٣/٢، من طريق إبراهيم بن موسى الفراء عن مسلم بن خالد به مثله. وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وتعقبه الذهبي بقوله: الزنجي ضعيف.
- وأخرجه القضاعي في مسند الشهاب ١/١٤٣ رقم ١٩٠ من طريق عبد الله بن رجاء، عن مسلم بن خالد به مثله.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٣٦/٧ كتاب النكاح، باب اعتبار اليسار في الكفاءة. من طريق محمد بن عبد الله الرقاشي، عن مسلم بن خالد به مثله. وأخرجه أيضاً في ١٩٥/١٠ كتاب الشهادات، باب بيان مكارم الأخلاق.... من طريق يونس بن محمد المؤدب، عن مسلم بن خالد به مثله. وقال: وقد روى من وجهين آخرين ضعيفين عن أبي هريرة.

(١) لكن رواه عن ابن عجلان: معدي بن سليمان، كما سبق عند البرار والدارقطني برقم ٣٢٣.

- وأخرجه في شعب الإيمان ٢٤٦/٦، رقم ٨٠٣٠، من طريق الزنجي به.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥١/١٠ وقال: رواه أحمد والطبراني في الأوسط والبخاري.
- والحديث سبق تخريجه برقم ٣٢٣، لكن بلفظ: «الحسب المال، والكرم التقوى».
- وأخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه:
- ابن أبي شيبه في المصنف ٤٨٨/٨ رقم ٥٩٩٤، ولفظه: «حسب الرجل دينه ومروءته خلقه وأصله عقله».
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٩٥/١٠، ولفظه: «حسب المرء دينه، ومروءته خلقه، وأصله عقله»، وقال البيهقي: هذا الموقوف إسناده صحيح.

شواهد الحديث:

- قوله: «كرم المرء دينه» له شاهد من حديث سمرة بن جندب بلفظ: «الحسب المال والكرم التقوى»، وقد سبق ذكره في الحديث رقم ٣٢٣.

[باب ما جاء فيمن أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق]

٣٢٨ [٢٣٢] نا أبوبكر، نا محمد، نا معلى، نا ابن لهيعة، نا أبو الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال رسول الله ﷺ: ((من كشف خمار امرأة ونظر إليها، فقد وجب الصداق، دخل بها أولم يدخل بها)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه

رجال الإسناد:

- أبوبكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن شاذان الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معلى بن منصور الرازي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، المدني، ثقة، من السادسة، مات سنة بضع وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٤٩٣.
- محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا ابن لهيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في المراسيل ص ١٨٥ رقم ٢١٤، من طريق صفوان بن سليم، عن عبد الله بن يزيد، عن محمد بن ثوبان، أن النبي ﷺ قال: ((من كشف المرأة فنظر إلى عورتها، فقد وجب الصداق)).
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦/٧ من طريق صفوان بن سليم، عن عبد الله بن يزيد، عن محمد بن ثوبان أن رسول الله ﷺ فذكره، ثم قال البيهقي: ورواه ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان به وقال: وهذا منقطع وبعض رواه غير محتج به.

- وذكره الحافظ في التلخيص ١٩٣/٣ وقال: في إسناده ابن هبة مع إرساله. لكن أخرجه أبو داود في المراسيل من طريق ابن ثوبان، ورجاله ثقات.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد موقوفة عن عمر وعلي أخرجهما:
- ابن أبي شبة في مصنفه ٢٣٤/٤.
- وعبدالرزاق ٢٨٥/٦، رقم ١٠٨٦٣، ١٠٨٦٨، ١٠٨٧٠.

[باب ما جاء فيما تحل به الأمة لسيدتها بعد طلاقها]

٣٢٩ [٢٥٢] نا أحمد بن الحسين أبو حامد الهمداني، نا أحمد بن محمد بن عمر المنكدری، نا أبو حنیفة محمد بن رباح^(١) بن یوسف الجوزجانی ومحمد ابن صالح بن سهیل قالاً: نا صالح بن عبد الله الترمذی، نا سلم بن سالم، عن ابن جریج، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبی ﷺ قال: ((إذا كانت الأمة تحت الرجل، فطلقها تطليقتين، ثم اشتراها، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن الحسين بن علي، أبو حامد المروزي ويعرف بابن الطبري، كان أبوه من أهل همدان. قال الخطيب: كان أحد العباد المجتهدين، والعلماء المتقين، حافظاً للحديث، بصيراً بالأثر. وقال البرقاني: ثقة، وقال مرة أخرى: لا أعلم منه إلا خيراً. وقال أبو سعد الإدريسي: أحمد بن الحسين أبو حامد القاضي المروزي -يعرف بالهمداني- كان أصله من همدان، تولى قضاء بخاري ونواحيها، وكان من الفقهاء الكبار لأهل الرأي، كتب الحديث الكثير، وخرّج وصنف التاريخ، كان متقناً ثباتاً في الحديث والرواية. مات سنة سبع وسبعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤/١٠٧، ١٠٨. والهمداني: بالهاء، والميم المفتوحتين، والذال المنقوطة بعدها. نسبة إلى مدينة همدان. الأنساب ٦٤٩/٥.

○ أحمد بن محمد بن عمر، أبوبكر المنكدری الخراساني. قال الحاكم: له أفراد وعجائب. قال الإدريسي: يقع في حديثه المناكير ومثله إن شاء الله لا يعتمد الكذب. قال الذهبي في "الميزان": حافظ خراسان في عصره وقال في "السير": الإمام الحافظ البارع. مات سنة أربع عشرة وثلاثمائة عن نيف وثمانين سنة. الميزان ١/١٤٧، اللسان ١/٢٨٧، ٢٨٨ السير ٣٢٦، ٣٢٥/١٤.

(١) في المطبوع: (رباح) بموحدة، وكما في ترجمته عند السهمي، وفي المخطوط (ج): ٤٦٨/أ: (رباح) بالياء المشاة من تحتها.

- أبو حنيفة محمد بن رباح بن يوسف الجرجاني: ذكره السهمي في تاريخ جرجان، وقال: روى عن صالح بن عبد الله الترمذي، روى عنه أحمد بن محمد بن عمر. تاريخ جرجان ص ٤٣٣.
- محمد بن صالح بن سهيل: لم أقف على ترجمته.
- صالح بن عبد الله بن ذكوان الباهلي، أبو عبد الله الترمذي، نزيل بغداد ثقة، من العاشرة، مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين، أو بعدها. التقریب ص ٢٧٢.
- سلم بن سالم، أبو محمد، وقيل أبو عبد الرحمن البلخي. قال الإمام أحمد: ليس بذاك في الحديث وضعفه. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعه: لا يكتب حديثه، وكان مرجئاً ورماه ابن المبارك بالكذب. وقال الجوزجاني: غير ثقة. وقال ابن خراش: ليس بشيء. مات سنة أربع وتسعين ومائة. الجرح والتعديل ٢٦٦/٤، ٢٦٧، تاريخ بغداد ٩/١٤٠-١٤٥.
- وبقيّة رجاله تقدّمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه سلم بن سالم ضعيف متهم بالكذب، وفيه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، أبو حنيفة محمد بن رباح بن يوسف الجوزجاني، وفيه من لم أقف له على ترجمة محمد بن صالح بن سهيل. فالإسناد ضعيف جداً لحال سلم بن سالم.

تخريج الحديث:

- أخرجه السهمي في تاريخ جرجان ص ٤٣٣ من طريق أبي حامد أحمد بن الحسين، عن أحمد بن محمد المنكدرى به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٢٧/٣ وعزاه للدارقطني فقط وقال: قال الدارقطني: وسلم ابن سالم، وكان ابن المبارك يكذبه، وقال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال السعدي: ليس بشيء.

[باب ما جاء في امرأة المفقود]

٣٣٠ [٢٥٥] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن الفضل بن جابر، نا صالح بن

مالك، نا سوار بن مصعب^(١)، نا محمد بن شرحبيل الهمداني، عن المغيرة

ابن شعبة قال: قال رسول الله ﷺ: ((امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها

الخبر)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن الفضل بن جابر بن شاذان، أبو جعفر السقطي. قال الدارقطني: صدوق. وقال الخطيب: كان ثقة. مات سنة ثمان وثمانين ومائتين سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٤٦، تاريخ بغداد ١٥٣/٣.
- صالح بن مالك. قال ابن القطان^(٢): لا يعرف.
- سوار بن مصعب الهمداني، أبو عبد الله الكوفي الأعمى المؤذن. قال عباس عن يحيى: كان يحيى إلينا ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي وغيره: متروك. وقال أبو داود: ليس بثقة. وقال أحمد و أبو حاتم: متروك الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليس بمحفوظ وهو ضعيف. مات سنة بضع وسبعين ومائة. اللسان ١٢٨/٣.
- وسوار: بالتشديد، وفتح أوله. الإكمال ٣٨٧/٤، تبصير المنتبه ٦٩٩/٢.
- محمد بن شرحبيل روى عن المغيرة بن شعبة، روى عنه سوار بن الأشعث قال أبو حاتم: متروك الحديث، يروي أحاديث بواطيل مناكير. الجرح والتعديل ٢٨٥/٧.

(١) في المطبوع: (معصب)، وهو خطأ والصواب مصعب كما في المخطوط (ج): ق ٦٨٤/أ، وكما في ترجمته.

(٢) بيان الوهم والإيهام ١٢٧/٣.

الحكم على الإسناد:

فيه سوار بن مصعب، ومحمد بن شرحبيل كلاهما متروك الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٤٥/٧، كتاب العدد، باب من قال امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها يقين وفاته. من طريق محمد بن الفضل عن صالح بن مالك بن مثله إلا أنه قال بدل: «الخبر»، «البيان».
- وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٤٣١/١-٤٣٢ قال: سألت أبي عن حديث رواه محمد بن حمير، عن بشر بن جبلة، عن سوار بن الأشعث، عن محمد بن شرحبيل أن المغيرة بن شعبة قال فذكر الحديث، إلا أنه قال بدل «الخبر»، «البيان»، فقال أبي: هذا حديث منكر، ومحمد بن شرحبيل متروك الحديث، يروي عن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ أحاديث منكرة وأباطيل.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٧٣/٣ وقال: وهو حديث ضعيف، وذكر قول ابن أبي حاتم في "العلل"، ثم قال: وذكره عبدالحق في "أحكامه" من جهة الدارقطني، وأعله بمحمد بن شرحبيل، وقال: إنه متروك. قال ابن القطان في "كتابه"^(١): وسوار بن مصعب أشهر في المتروكين منه ودونه صالح بن مالك، ولا يعرف، ودونه محمد بن الفضل، ولا يعرف حاله^(٢). انتهى.

(١) بيان الوهم والإيهام ١٢٧/٣ .

(٢) تقدمت ترجمته في رجال الإسناد وقال عنه الدارقطني: صدوق ، وقال الخطيب ثقة .

[باب]*

٣٣١ [٢٥٨] نا عمر بن محمد بن علي الصيرفي^(١)، نا إبراهيم بن عبد الله، نا سعيد بن محمد الجرمي^(٢)، نا محبوب بن محرز التميمي، عن أبي مالك النخعي، عن عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن، عن علي أن النبي ﷺ أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها إن شاءت. لم يسنده غير أبي مالك النخعي وهو ضعيف، ومحبوب هذا ضعيف أيضاً.

سبق الكلام على هذا الحديث سنداً ومنتأ في الحديث رقم ٢٩٠، ولم يختلف فيه إلا شيخ الدارقطني، ولم أقف له على ترجمة. والله أعلم.

* سبق التبويب لمثل هذا الحديث في [باب ما جاء في اعتداد المرأة في غير بيتها] عند الحديث رقم ٢٩٠.
(١) هكذا في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٧٢/ب، (ب): ق ١٣٧/أ، (ج): ق ٤٦٨/ب، ولم أقف له على ترجمة، ولعله شيخه الذي في الإسناد نفسه والذي سبق برقم ٢٩٠ علي بن محمد بن علي المصري، وتصحف هنا (علي) إلى (عمر)، والمصري إلى (الصيرفي). والله تعالى أعلم.
(٢) في المطبوع: (المجرمي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٦/ب، (ج): ق ٤٦٨/ب، وكما في ترجمته. وكما في إسناد الحديث رقم ٢٩٠.

[باب ما جاء في كفارة الظهار]

٢٣٢ [٢٥٩] نا أبو بكر النيسابوري، نا أبو بكر محمد بن الأشعث^(١) بدمشق، نا محمد ابن بكار، نا سعيد بن بشير أنه سأل قتادة عن الظهار، قال: فحدثني أن أنس بن مالك قال: إن أوس بن الصامت^(٢) ظاهر من امرأته خويلة بنت ثعلبة^(٣)، فشكت ذلك إلى النبي ﷺ، فقالت: ظاهرني حين كبرت سني ورق عظمي، فأنزل الله آية الظهار، فقال رسول الله ﷺ لأوس: اعتق رقبة، قال: مالي بذلك يدان، قال: فصم شهرين متتابعين، قال: أما إنني إذا أخطاني أن أكل في اليوم مرتين يكل بصري، قال: فأطعم ستين مسكيناً، قال: لا أجد إلا أن تعينني منك بعون وصلة، قال: فأعانه رسول الله ﷺ بخمسة عشر صاعاً، حتى جمع الله له، والله رحيم، قال: وكانوا يرون أن عنده مثلها، وذلك لستين مسكيناً.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٦٦/٢ رقم ٢٢١٤ من حديث خويلة نفسها قالت: ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت، فجئت رسول الله ﷺ أشكو إليه، ورسول الله ﷺ يجادلني فيه ويقول: «اتقي الله فإنه ابن عمك» فما برحت حتى نزل القرآن ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾^(٤) إلى الفرض فقال: «يعتق رقبة»... إلى آخر الحديث. وعند ابن ماجه ٦٦٦/١ رقم ٢٠٦٣ من حديث عائشة مختصراً.

(١) في المطبوع: (الأشعث) بالهاء المنقوطة باثنتين من فوقها، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) أوس بن الصامت بن قيس بن ثعلبة الأنصاري، أخو عبادة بن الصامت. وكان أول ظهار في الإسلام منه لزوجته خويلة بنت ثعلبة. مات سنة ٣٤ هـ. ينظر الإصابة ٨٧/١.

(٣) خولة بنت مالك بن ثعلبة بن أصرم بن عمرو بن عوف، ويقال خولة بنت حكيم. ويقال خويلة بالتصغير. وهي التي نزل فيها وفي زوجها صدر سورة المجادلة. ينظر الإصابة ٦٨/٨، ٦٩.

(٤) سورة المجادلة، الآية: ١.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر (أنس). وفيه أن الذي خاطبه النبي ﷺ بالكفارة هو زوج خويلة، وليس خولة نفسها كما هو عند أبي داود.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر محمد بن عبد الرحمن بن الأشعث العجلي، الدمشقي، إمام الجامع، ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة ست وستين ومائتين. س. التقريب ص ٤٩١.
- محمد بن بكر بن بلال العاملي، أبو عبد الله الدمشقي، القاضي، صدوق، من التاسعة، مات سنة ست عشرة ومائتين وله أربع وسبعون. د ت س. التقريب ص ٤٦٩.
- سعيد بن بشير الأزدي، مولا هم، أبو عبد الرحمن أو أبو سلمة، الشامي، قال بقية عن شعبة: صدوق اللسان وفي رواية صدوق الحديث. وقال ابن عينة: كان حافظاً. وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال مرة: ضعيف. وقال ابن المديني: كان ضعيفاً. وقال ابن نمير: منكر الحديث ليس بشيء ليس بقوي الحديث يروي عن قتادة المنكرات. وقال البخاري: يتكلمون في حفظه وهو محتمل. وقال أبو حاتم وأبو زرعة: محله الصدق عندنا. وقال النسائي: ضعيف وقال الحاكم: ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عدي: له عند أهل دمشق تصانيف ولا أرى بما يرويه بأساً ولعله يهتم في الشيء ويغلط والغالب على حديثه الاستقامة والغالب عليه الصدق. وقال الساجي: حدث عن قتادة بمنكير. وقال الآجري عن أبي داود: ضعيف. وقال ابن حبان: كان رديء الحفظ فاحش الخطأ يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه. وقال البزار: صالح ليس به بأس. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة، مات سنة ثمان - أو تسع - وستين ومائة. ٤. التهذيب ٨/٤ - ١٠، التقريب ص ٢٣٤.

○ قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن بشير الأزدي ضعيف، وحديثه عن قتادة مما لا يتابع عليه وفيه منكير، فالإسناد منكر. قال الحافظ ابن حجر في الإصابة^(١): قال ابن منده تفرد بوصله سعيد بن بشير، ورواه سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة مرسلاً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٨/٤، رقم ٢٥٧٤، من طريق محمد بن بكار به نحوه.
- وذكره القرطبي في تفسيره ٢٧١/١٧، وعزاه للدارقطني.

شواهد الحديث:

لل قصة شاهد من حديث خوله وعائشة سبق ذكره في أصل الحديث، لكن المخاطب فيه بالكفارة خولة نفسها.

الغريب:

- الظهار: هو قول الرجل لامرأته: أنت عليّ كظهر أمي. ويقع أيضاً بكل لفظ يدل على تحريم الزوجة لكن بشرط اقترانه بالنية، وتجب الكفارة على قائله كما قال تعالى لكن بشرط العود عند الجمهور وعند الثوري ومجاهد: تجب الكفارة بمجرد الظهار. الفتح ٩/٤٣٢-٤٣٣.

٢٣٣ [٢٦٠] نا دعلج بن أحمد، نا عبدالله بن شيرويه، نا إسحاق بن راهويه، نا الوليد ابن مسلم، نا شيبان النحوي، عن يحيى بن أبي كثير، عن سلمة بن صخر: أن رسول الله ﷺ أعطاه مكتلاً فيه خمسة عشر صاعاً، فقال: أطعمه ستين مسكيناً، وذلك لكل مسكين مد.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٦٥/٢ رقم ٢٢١٣، والترمذي ٤٩٤/٣ رقم ١٢٠٠، وابن ماجه ٦٦٥/١ رقم ٢٠٦٢ من حديث سلمة بن صخر مطولاً وفيه قصة، دون الزيادة. وحديث الترمذي فيه: فقال رسول الله ﷺ لعروة بن عمرو: «أعطه ذلك العرق (وهو مكتل يأخذ خمسة عشر صاعاً أو ستة عشر صاعاً) إطعام ستين مسكيناً».

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «وذلك لكل مسكين مد».

رجال الإسناد:

- دعلج بن أحمد السجستاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن بن شيرويه. تقدمت ترجمته، وهو حافظ فقيه.
- إسحاق بن راهويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- الوليد بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، لكنه كثير التدليس والتسوية.
- شيبان النحوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.
- سلمة بن صخر بن سلمان بن الصّمة الأنصاري الخزرجي، ويقال سلمان ويقال له البياضي، صحابي، ظاهر من امرأته، قال البغوي: لا أعلم له مسنداً غيره. د ت ق. التقريب ٢٤٧.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا أن الوليد بن مسلم من مدلسي المرتبة الرابعة ويدلس تدليس التسوية، وصرح بالسماع من شيخه، ولم يصرح بالسماع في باقي الإسناد، ويحيى بن أبي كثير. يقال لم يصرح له سماع من صحابي. فالإسناد ضعيف، وهو منقطع.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٩٠/٧ كتاب الظهار، باب لا يجزي أن يطعم أقل من ستين مسكيناً لكل مسكين مداً، من طريق إسحاق بن راهويه، عن الوليد بن مسلم به مثله.

شواهد الحديث:

- لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- مكتلاً: المكتل بكسر الميم: الزبيل الكبير. قيل: إنه يسع خمسة عشر صاعاً، كأن فيه كتلاً من التمر، أي قطعاً مجتمعة. النهاية ١٥٠/٤، لسان العرب ٣٠/١٢.
- مُدّ: المد ضرب من المكايل وهو ربع صاع، وهو قدر مد النبي ﷺ. لسان العرب ٥٣/١٣، ينظر الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان ص ٦٢، ٦٣.

[باب] *

٢٣٤ [٢٧٦] نا يحيى بن صاعد، نا بNDAR، نا محمد بن جعفر غندر، نا ابن جريج،
 عن عطاء قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تشكو زوجها، فقال: ردي عليه
 حديثه، قالت نعم وزيادة، قال: أما الزيادة فلا.
 خالفه الوليد عن ابن جريج أسنده^(١) عن عطاء، عن ابن عباس، والمرسل
 أصح.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٢٧٣.

نوع الزيادة:

مجينه مرسلاً.

رجال الإسناد:

- يحيى بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- بNDAR هو محمد بن بشار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن جعفر غندر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة يدلّس إلا في روايته عن عطاء.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات وعنونة ابن جريج محمولة على الاتصال؛ لأن هذا من روايته عن عطاء، فالإسناد
 صحيح، وهو مرسل.

* سبق التوب لثل هذا الحديث في [باب ما جاء في المختلة تعطيه أكثر مما أعطاه] عند الحديث رقم ٢٧٥.

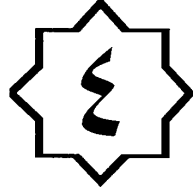
(١) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٤/٧ من طريق الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس فذكره
 مرفوعاً، وقال البيهقي عقبه: وهذا غير محفوظ والصحيح بهذا الإسناد ما تقدم مرسلاً (أي عن عطاء) عند البيهقي
 ٣١٤/٧.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرازق في مصنفه ٥٠٢/٦ رقم ١١٨٤٢ من طريق ابن جريج عن عطاء به مثله.
- وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ١٢٢/٥ من طريق ابن جريج عن عطاء به مثله.
- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ١٩٩، رقم ٢٣٥، من طريق ابن جريج به مثله.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣١٤/٧ كتاب الخلع والطلاق، باب الوجه الذي تحل به الفدية، من طرق عن ابن جريج، به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٤٤/٣، وقال: ورواه الدارقطني في "سننه" عن غندر، عن ابن جريج به، قال الدارقطني: هذا مرسل؛ وقد أسنده الوليد عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس، والمرسل أصح.
- وقد مر نحوه عند الدارقطني مرسلًا عن عطاء، برقم ٢٧٥.

شواهد الحديث:

- له شاهد مرسل من حديث أبي الزبير سبق تخريجه برقم ٢٧٤.



كتاب الطلاق

كتاب الطلاق والخلع والإيلاء ... وغيره [باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة]

٣٣٥ [١] حدثنا القاضي الحسين بن إسماعيل، حدثنا عبيد الله بن جرير بن جبلة، حدثنا عبيد الله بن عائشة، حدثنا حماد بن سلمه، عن قتادة، عن أنس أن رجلاً قال: يا رسول الله أليس قال الله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾^(١). فلم صار ثلاثاً؟ قال: إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبيد الله بن جرير بن جبلة بن أبي رواد، أبو العباس، وقيل: أبو الحسن العتكي البصري. ذكره الخطيب البغدادي في "تاريخه" وقال: كان ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات". مات سنة اثنين وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٢٥/١٠، ٣٢٦، الثقات لابن حبان ٤٢/٨.
- جبلة: بلدة من بلاد الشام قريبة من حمص. ينظر الأنساب ١٩/٢.
- عبيد الله بن محمد ابن عائشة، اسم جده: حفص بن عمرو بن موسى بن عبيد الله بن معمر التيمي، وقيل له: ابن عائشة، والعائشي، والعيشي، نسبة إلى عائشة بنت طلحة؛ لأنه من ذريتها، ثقة جواد رمي بالقدر ولم يثبت، من كبار العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين. د ت س. التقريب ص ٣٧٤، ينظر تهذيب الكمال ١٤٧/١٩-١٥٢.
- حماد بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير حفظه بأخرة. ولم يذكر في الكواكب النيرات ص ٤٦٠: أن عبيد الله بن عائشة سمع منه قبل الاختلاط أو بعده.
- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا القاضي الحسين بن إسماعيل المحاملي صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي بالتابعات إلى الصحيح لغيره.

(١) سورة البقرة، آية: ٢٢٩.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٤٠/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في موضع الطلاق الثالثة ... من طريق عبد الواحد بن زياد، عن إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أنس بن مالك قال: قال رجل للنبي ﷺ: إني أسمع الله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فأين الثالثة؟ قال: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾ هي الثالثة.
- قال البيهقي: كذا قال عن أنس ﷺ، والصواب عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين، عن النبي ﷺ مرسلًا، كذلك رواه جماعة من الثقات، عن إسماعيل، فذكره.
- وقال أيضًا: وروي عن قتادة، عن أنس ﷺ وليس بشيء.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٠٧/٣، ٢٠٨، وعزاه للدارقطني، وقال: صححه ابن القطان^(١). ثم قال: وقال عبد الحق: المرسل أصح. وقال ابن القطان: المسند أيضًا صحيح، ولا مانع من أن يكون له في الحديث شيخان.
- وأخرجه مرسلًا عن أبي رزين^(٢):
- سعيد بن منصور في سننه ٣٤٠/١، ٣٤١، رقم ١٤٥٦، ١٤٥٧، من طريق إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين قال: أتى رجل رسول الله ﷺ فقال: إني سمعت الله يقول: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ فأين الثالثة؟ قال: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحُ بِإِحْسَانٍ﴾.
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٢٥٩/٥، من طريق إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين به نحو لفظ سعيد بن منصور.
- وأبو داود في المراسيل ص ١٨٩، رقم ٢٢٠، من طريق إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين به مثله.
- والطبراني في تفسيره ٥٤٥/٤، رقم ٤٧٩١-٤٧٩٣، من طريق إسماعيل، عن أبي رزين نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٣٤٠/٧، من طريق إسماعيل بن سميع، عن أبي رزين به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

(١) ينظر بيان الوهم والإيهام ٣١٦/٢، ٣١٧.

(٢) هو مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي، الكوفي. ثقة فاضل، من الثانية. مات سنة خمس وثمانين. بخ م ٤. التقريب ص ٥٢٨.

٣٣٦ [٢] حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان وآخرون قالوا: حدثنا إدريس بن عبد الكريم المقرئ، حدثنا ليث بن حماد، حدثنا عبد الواحد بن زياد، حدثنا إسماعيل بن سميع الحنفي، عن أنس بن مالك قال: قال رجل للنبي ﷺ: إني أسمع الله تعالى يقول: الطلاق مرتان. فأين الثالثة؟ قال: إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان هي الثالثة. كذا قال عن أنس، والصواب عن إسماعيل بن سميع، عن أبي رزین مرسل، عن النبي ﷺ.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إدريس بن عبد الكريم، أبو الحسن الحداد المقرئ. قال الدارقطني: ثقة وفوق الثقة بدرجة. وقال ابن المادى: كتب الناس عنه لثقة وصلاحه. مات سنة اثنين وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ١٤/٧، ١٥.
- ليث بن حماد الإصطخري، عن أبي يوسف القاضي. ذكره الحافظ في "اللسان" وقال: ضعفه الدارقطني. اللسان ٤/٩٣، ينظر السنن ٢/١٢٦.
- عبد الواحد بن زياد العبدي، البصري. ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال، من الثامنة، مات سنة ست وسبعين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٣٦٧، ينظر تهذيب الكمال ١٨/٤٥٠-٤٥٥.
- إسماعيل بن سميع الحنفي، أبو محمد الكوفي. صدوق تكلم فيه لبدعة الخوارج، من الرابعة. م د س. التقريب ص ١٠٨، ينظر التهذيب ١/٣٠٥-٣٠٦.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن حماد ضعيف، وفيه إسماعيل بن سميع الحنفي صدوق، فالإسناد ضعيف. وصوب الدارقطني المرسل.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه موصولاً ومرسلاً برقم ٣٣٥.

[باب ما جاء في طلاق السنة]

٢٣٧ [٥] نا علي بن محمد المصري، نا ابن أبي مريم، نا الفريابي، نا سفيان، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله قال: من أراد السنة فليطلقها طاهراً عن غير جماع، ويشهد.

أصل الحديث:

الحديث أخرجه النسائي ١٤٠/٦، رقم ٣٣٩٥، وابن ماجه ٦٥١/١، رقم ٢٠٢٠، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه دون قوله: «ويشهد».

نوع الزيادة:

بزيادة: «ويشهد».

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن أبي مريم: هو سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي بالولاء، أبو محمد المصري، ثقة ثبت فقيه، من كبار العاشرة. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله ثمانون سنة. ع. التقريب ص ٢٣٤.
- الفريابي: هو محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي، الفريابي. ثقة فاضل يقال أخطأ في شيء من حديث سفيان، وهو مقدم فيه مع ذلك عندهم على عبدالرزاق، من التاسعة، مات سنة اثني عشرة ومائتين. ع. التقريب ص ٥١٥.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو إسحاق الهمداني عمرو بن عبد الله السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة اختلط بأخرة.
- أبو الأحوص: هو عوف بن مالك الجشمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

متصل، رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٧٤/٩-٣٧٥، رقم ٩٦١٠-٩٦١٥، من طرق عن عبدالرحمن ابن يزيد وأبي الأحوص به نحوه، وعنده في رواية لفظ: «أشهد».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٣٢/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة، من طريق أبي الأحوص به نحوه.
- وأخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣٠٢/٦، ٣٠٣، رقم ١٠٩٢٧، ١٠٩٢٩، من طريق عبدالرحمن بن يزيد، ومن طريق أبي الأحوص، عن ابن مسعود نحوه، دون قوله: «ويشهد».
- وسعيد بن منصور في سننه ٢٦٠/١، رقم ١٠٥٧، كتاب الطلاق.
- وابن أبي شيبه ١/٥، كتاب الطلاق، باب ما قالوا في طلاق السنة ...
- والبيهقي في الكبرى ٣٢٥/٧، في كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق السنة ...
- كلهم من طريق عبدالرحمن بن يزيد، عن ابن مسعود نحوه، دون قوله: «ويشهد».

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد عن ابن عمر أخرجه:
- الترمذي ٤٧٠/٣، رقم ١١٧٦، وفيه أن ابن عمر طلق امرأته في الحيض. فسأل عمر النبي ﷺ فقال: «مره فليراجعها، ثم ليطلقها طاهراً أو حاملاً».
- وابن ماجه ٦٥٢/٢، رقم ٢٠٢٣، مثل لفظ الترمذي.

٣٣٨ [١٠] حدثنا أحمد بن كامل، حدثنا عبدالعزيز بن عبدالله الهاشمي، حدثنا عبدالله بن جعفر، حدثنا مروان بن معاوية، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود قال: الطلاق للسنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع، أو عند حبل قد تبين.

أصل الحديث:

تقدم برقم ٣٣٧.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «أو عند حبل قد تبين».

رجال الإسناد:

- أحمد بن كامل بن شجرة البغدادي. تقدمت ترجمته، فيه لين.
- عبدالعزيز بن عبدالله الهاشمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن جعفر بن غيلان الرقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة بآخرة ولم يفحش اختلاطه.
- مروان بن معاوية الفزاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ كان يدلس أسماء الشيوخ.
- الأعمش سليمان بن مهران. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل.
- عبدالرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، أبوبكر الكوفي. ثقة من كبار الثالثة. مات سنة ثلاث وثمانين. ع. التقريب ص ٣٥٣.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن كامل بن شجرة فيه لين، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٢٥/٧، كتاب الخلع والطلاق، باب ما جاء في طلاق السنة... من طريق ابن نمير، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن عبدالله بن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَطَلَّوْهُنَّ لَعَدَتِهِنَّ﴾^(١) قال طاهراً من غير جماع. قال البيهقي: زاد فيه بعض الرواة أو عند حبل قد تبين ولم أجده في الروايات المحفوظة.
- والحديث سبق تخريجه برقم ٣٣٧ دون الزيادة.

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عباس موقوفاً أخرجه:

- البيهقي في الكبرى ٣٢٥/٧، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: الطلاق على أربعة وجوه: وجهان حلال ووجهان حرام؛ فأما الحلال فإن يطلقها طاهراً من غير جماع، أو يطلقها حاملاً مستيناً حملها ...

[باب ما جاء فيمن طلق ثلاثاً في الحيض]

٣٣٩ [١٤] حدثنا محمد بن أحمد بن يوسف بن يزيد الكوفي، أبوبكر ببغداد، وأبوبكر أحمد بن أبي دارم قالوا: حدثنا أحمد بن موسى بن إسحاق، حدثنا أحمد بن صبيح الأسدي، حدثنا طريف^(١) بن ناصح، عن معاوية، عن عمار الدهني، عن أبي الزبير قال: سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً وهي حائض، فقال: أتعرف ابن عمر؟ قلت: نعم، قال: طلقت امرأتي ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ وهي حائض، فردها رسول الله ﷺ إلى السنة. هؤلاء كلهم من الشيعة، والمحفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض.

أصل الحديث:

حديث ابن عمر الذي فيه أنه طلق واحدة عند الستة: البخاري، ينظر الفتح ٣٤٥/٩، رقم ٥٢٥١، ٥٢٥٢، ومسلم ١٠٩٣/٢، رقم ١٤٧١ (١٤)، وأبو داود ٢٥٥/٢، رقم ٢١٧٩-٢١٨٥، والترمذي ٤٦٩/٣، رقم ١١٧٥، والنسائي ١٤١/٦، رقم ٣٣٩٩، وابن ماجه ٦٥١/١، رقم ٢٠٢٢. ولفظه عند مسلم عن أبي الزبير أنه سمع عبدالرحمن بن أيمن يسأل ابن عمر، وأبو الزبير يسمع ذلك، كيف ترى في رجل طلق امرأته حائضاً؟ فقال: طلق ابن عمر امرأته وهي حائض على عهد رسول الله ﷺ. فسأل عمر رسول الله ﷺ؟ فقال: إن عبداً لله بن عمر طلق امرأته وهي حائض. فقال له النبي ﷺ: «ليراجعها» فردها، وقال: «إذا أظهرت فليطلق أو يمسك».

وفي رواية أخرى لمسلم: عن عبداً لله أنه طلق امرأة له وهي حائض تطليقه واحدة ...

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: ثلاثاً.

(١) في المطبوع: (طريف) بالطاء المهملة، وفي المخطوط (ج): ق ٤٧٣/ب (طريف) بالطاء المعجمة.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن يوسف بن يعقوب بن يزيد، أبوبكر الطائي، الكوفي. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة. توفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١/٣٧٦.
- أبوبكر أحمد بن أبي دارم. لم أقف على ترجمته.
- أحمد بن موسى بن إسحاق بن موسى، أبو عبد الله الأنصاري. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة، وتقلد قضاء البصرة وبعض بلاد فارس، توفي سنة ثلاث وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/١٤٤.
- أحمد بن صبيح الأسدي، أبو جعفر. ذكره أبو العرب في "الضعفاء"، ونقل عن أبي الطاهر المدني أنه قال: كوفي ليس يساوي شيئاً. اللسان ١/١٨٧.
- طريف بن ناصح، عن معاوية بن عمار. شيعي لا يكاد يعرف، والخبر منكر رواه الدارقطني في سننه من طريق أحمد بن صبيح الأسدي فذكر حديث ابن عمر، وذكر قول الدارقطني عقبه، ثم قال: ويظهر ما في الصحيح من أنه طلق واحدة. وطريف: ضبط أوله بالمعجمة، وقيل بالمهمل. الميزان ٢/٣٣٦، اللسان ٣/٢١٦.
- معاوية بن عمار بن أبي معاوية الدُّهني. صدوق، من الثامنة. ع خ م ل س. التقريب ص ٥٣٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٨/٢٠٢.
- والدهني: يضم الدال المهملة، وسكون الهاء، وفي آخرها نون. هذه النسبة إلى دُهْن بن معاوية. الباب ١/٥٢٠.
- عمار بن معاوية الدهني، أبو معاوية البجلي، الكوفي. قال أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي: ثقة. وقال ابن المدني عن سفيان: قطع بشر بن مروان عرقوبه في التشيع. قال الحافظ في "التقريب": صدوق يتشيع، من الخامسة، مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. م ٤.
- التهذيب ٧/٤٠٦، ٤٠٧، التقريب ص ٤٠٨، ينظر الضعفاء للعقيلي ٣/٣٢٣، الميزان ٣/١٧٢.
- أبو الزبير: هو محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، إلا أنه يدلّس.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن صبيح لا يساوي شيئاً، وظريف بن ناصح شيعي لا يكاد يعرف، وعمار بن معاوية صدوق يتشيع، وفيه أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلّس، فالإسناد منكر. قال الدارقطني عقب الحديث: هؤلاء كلهم من الشيعة، والمخفوظ أن ابن عمر طلق امرأته واحدة في الحيض.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٦٣٨، ٦٣٩، رقم ١٠٥٧، من طريق الدارقطني به مثله.

[باب ما جاء فيمن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة]

٣٤٠ [٢٩] حدثنا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه، حدثنا نعيم بن حماد، عن ابن المبارك، عن محمد بن راشد، حدثنا سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه أنه ذكر عنده أن الطلاق الثلاث بمرة مكروهه: فقال: طلق حفص بن عمرو بن المغيرة فاطمة بنت قيس بكلمة واحدة ثلاثاً، فلم يبلغنا أن النبي ﷺ عاب ذلك عليه، وطلق عبدالرحمن ابن عوف امرأته ثلاثاً، فلم يعب ذلك عليه أحد.

أصل الحديث:

حديث فاطمة بنت قيس أخرجه مسلم^(١) ١١٦/٢، رقم ٣٨، من حديث أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف: أن فاطمة بنت قيس أخبرته: أن أبا حفص ابن المغيرة المخزومي طلقها ثلاثاً، ثم انطلق إلى اليمن ... الحديث.

وأخرجه ابن ماجه ٦٥٢/١، رقم ٢٠٢٤، من حديث فاطمة نفسها قالت: طلقني زوجي ثلاثاً وهو خارج إلى اليمن، فأجاز ذلك رسول الله ﷺ.

نوع الزيادة:

مجئته عند الدارقطني مرسلاً، وزيادة قوله بكلمة واحدة.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الملك بن زنجويه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نعيم بن حماد المروزي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ كثيراً.
- ابن المبارك: هو عبد الله بن المبارك. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) أخرجه مسلم قصتها من طرق متعددة عنها.

○ محمد بن راشد المكحولي الخزاعي، الدمشقي. قال ابن المبارك: صدوق اللسان واره اتهم بالقدر. وقال شعبة: صدوق. وقال الإمام أحمد: ثقة ثقة. وقال عبدالرزاق: ما رأيت أحداً أروع في الحديث منه. وقال ابن معين: ثقة صدوق. وقال إبراهيم الجوزجاني: كان مشتملاً على غير بدعة، وكان متحريراً للصدق في حديثه. وقال أبو حاتم: كان صدوقاً حسن الحديث. وقال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وقال مرة: ليس بالقوي. وقال ابن حبان: كان من أهل الورع والنسك، ولم يكن الحديث من صناعته، وكثير المناكير في روايته فاستحق الترك. وقال الدارقطني: يعتبر به. وقال الساجي: صدوق إنما تكلموا فيه لموضع القدر لا غير. وقال ابن خراش: ضعيف الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل، ورمي بالقدر، من السابعة، مات بعد سنة ستين ومائة. ع. التهذيب ١٥٨/٩-١٦٠، التقريب ص ٤٧٨.

○ سلمة بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف القرشي الزهري. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ١٦٤/٦، الثقات لابن حبان ٦٩/٦.

○ أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر.

الحكم على الإسناد:

فيه نعيم بن حماد المروزي صدوق يخطئ كثيراً، ومحمد بن راشد المكحولي صدوق يهمل، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٢٩/٧، ٣٣٠، كتاب الخلع والطلاق، باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة، من طريق الدارقطني به.

٣٤١ [٣٣] حدثنا أبو أحمد محمد بن إبراهيم الجرجاني، حدثنا عمران بن موسى ابن مجاشع السختياني، حدثنا شيبان بن فروخ، حدثنا محمد بن راشد، عن سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبيه أن عبد الرحمن بن عوف طلق امرأته تماضر بنت الأصبع الكلبيّة^(١) وهي أم أبي سلمة ثلاث تطليقات في كلمة واحدة، فلم يبلغنا أن أحداً من أصحابه عاب ذلك. قال: وحدثنا سلمة بن أبي سلمة، عن أبيه أن حفص بن المغيرة طلق امرأته فاطمة بنت قيس على عهد رسول الله ﷺ ثلاث تطليقات في كلمة واحدة، فأبانها منه النبي ﷺ، ولم يبلغنا أن النبي ﷺ عاب ذلك عليه.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٠.

نوع الزيادة:

مجئته عند الدارقطني مرسلاً، وبزيادة قوله: في كلمة واحدة.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو أحمد الفقيه الجرجاني. قدم بغداد وحدث بها. روى عنه الدارقطني. ذكره الخطيب في "تاريخه": ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ١/٢٧٠.
- عمران بن موسى بن مجاشع السختياني. لم أقف على ترجمته.
- شيبان بن فروخ أبي شيبه الحنطلي، الأبلّ، أبو محمد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- محمد بن راشد المكحولي الخزاعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- سلمة بن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف القرشي. تقدمت ترجمته، وهو لا بأس به.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثّر.

الحكم على الإسناد:

فيه شيبان بن فروخ، ومحمد بن راشد المكحولي كلاهما صدوق يهم، وفيه من لم أقف له على ترجمة عمران بن موسى، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٤٠.

(١) تماضر بنت الأصبع بن عمرو بن ثعلبة، وهي أم أبي سلمة عن عبد الرحمن بن عوف. ونقل عن ابن سعد أنها كانت على تطليقتين من عبد الرحمن بن عوف ثم لما مرض طلقها الثالثة. ينظر الإصابة ٣٣/٨.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ٤٧٨/٩: قصة فاطمة أخرجها مسلم من طرق متعددة عنها. واتفقت الروايات عن فاطمة على كثرتها عنها أنها بانء بالطلاق.

وقال الإمام النووي في شرح مسلم ٩٥/١٠: قوله في رواية: (أنه طلقها ثلاثاً)، وفي رواية: (أنه طلقها البتة)، وفي رواية: (طلقها آخر ثلاث تطليقات)، وفي رواية: (طلقها طلقة كانت بقيت من طلاقها)، وفي رواية: (طلقها) ولم يذكر عدداً ولا غيره. فالجمع بين هذه الروايات: أنه كان طلقها قبل هذا طلقتين، ثم طلقها هذه المرة الطلقة الثالثة. فمن روى أنه طلقها مطلقاً أو طلقها واحدة أو طلقها آخر ثلاث تطليقات فهو ظاهر، ومن روى البتة فمراده طلقها طلاقاً صارت به مبتوتة بالثلاث، ومن روى ثلاثاً أراد تمام الثلاث.

قال صاحب التعليق المغني ١٢/٤: ولكن هذا الجمع لا يتأتى على رواية المصنف أنه طلق فاطمة بكلمة واحدة ثلاثاً؛ لأن ظاهره يدل على أن طلاقها كان إما بلفظ البتة، أو بلفظ أنت طالق ثلاثاً، فعلى هذا ترجح روايات مسلم على رواية المصنف. والله أعلم بالصواب.

٣٤٢ [٣٤] نا أبوبكر الشافعي، نا محمد بن بشر بن مطر، نا شيبان، نا محمد بن راشد

بإسناده مثله^(١) في القضيتين جميعاً.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر الشافعي، محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن بشر بن مطر، أبوبكر الوراق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٣٤١.

الحكم على الإسناد:

فيه شيبان بن فروخ، ومحمد بن راشد المكحولي كلاهما صدوق يهمل، فالإسناد ضعيف، وهو كسابقه منقطع.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٤٠.

(١) يريد به ما ورد قبله أي الحديث السابق برقم ٣٤١.

[باب ما جاء في الطلاق قبل النكاح]

٣٤٣ [٤٠] نا إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، نا على بن شعيب، نا عبدالمجيد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس، عن معاذ بن جبل: أن رسول الله ﷺ قال: ((لا طلاق قبل النكاح، ولا نذر فيما لا يملك)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢/٢٥٨، رقم ٢١٩٠-٢١٩٢، من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده بلفظ: «لا طلاق إلا فيما تملك، ولا عتق إلا فيما تملك، ولا بيع إلا فيما تملك، ولا وفاء نذر إلا فيما تملك». زاد في رواية: «من حلف على معصية فلا يمين له، ومن حلف على قطيعة رحم فلا يمين له». وفي أخرى: «ولا نذر إلا فيما ابتغى به وجه الله تعالى ذكره».

وعند الترمذي ٣/٤٧٧، رقم ١١٨١، بلفظ: «لا نذر لابن آدم فيما لا يملك، ولا عتق له فيما لا يملك، ولا طلاق له فيما لا يملك». وعند ابن ماجه ١/٦٦٠، رقم ٢٠٤٧، بلفظ: «لا طلاق فيما لا يملك»، وبرقم ٢٠٤٨، من حديث المسور بن مخرمة بلفظ: «لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق قبل ملك»، وبرقم ٢٠٤٩، من حديث علي بن أبي طالب بلفظ: «لا طلاق قبل نكاح».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- علي بن شعيب بن عدي السمسار البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالمجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد، الأزدي. قال أحمد: ثقة، وكان فيه غلو في الإرجاء. وقال ابن معين: ثقة ليس به بأس. وقال ابن أبي مريم، عن ابن معين: ثقة كان يروي عن قوم ضعفاء، وكان أعلم الناس بحديث ابن جريج، وكان يعلن بالإرجاء، قال: ولم يكن يبذل نفسه للحديث. وقال

البخاري: كان يرى الإرجاء، كان الحميدي يتكلم فيه. وقال أبو داود: كان مرجئاً داعية في الإرجاء. وقال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه. وقال الدارقطني: لا يحتج به، يعتبر به. روى له ابن عدي أحاديث ثم قال: كلها غير محفوظة على أنه ثبت في حديث ابن جريج، وعامة ما أنكر عليه الإرجاء. وقال الدارقطني في "العلل": كان أثبت الناس في ابن جريج. قال الساجي: روى عن ابن جريج أحاديث لم يتابع عليها. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، وكان مرجئاً أفرط ابن حبان فقال: متروك، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. م. ٤. التهذيب ٣٨١/٦ - ٣٨٣، التقريب ص ٣٦.

- ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يدلّس.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد صدوق يخطئ، وكان مرجئاً، إلا أن ابن عدي والدارقطني قالوا: إنه ثبت في حديث ابن جريج، وحديثه هنا عن ابن جريج، وفيه ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز ثقة، إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

وهو منقطع؛ لأن طاوس روى عن معاذ بن جبل ولم يلقه^(١).

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث فأجاب بأن الصواب عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده^(٢).

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤١٧/٦، رقم ١١٤٥٥، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن طاوس به مثله.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٦٦/٢٠، رقم ٣٤٩، من طريق ابن جريج، عن عمرو بن شعيب به ولفظه: «لا طلاق فيما لا يملك، ولا عتاقة فيما لا يملك». ويرقم ٣٥٠، ٣٥١، من طريق صفوان بن سليم، عن طاوس به نحوه.

(١) قال أبو حاتم في المراسيل ص ١٠٠: قال أبو زرعة: طاوس عن عمر وعلي ومعاذ مرسل.

(٢) ينظر العلل للدارقطني ٦/٦٥، رقم ٩٨٣.

- وأخرجه في الأوسط ٩٦/١، ٩٧، من طريق صفوان بن سليم، عن طاوس، به مثله.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤١٩/٢، كتاب التفسير، من طريق سعيد ابن أبي مريم، عن عبد المجيد بن عبدالعزيز، عن ابن جريج، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٢٠/٧، من طريق الحاكم. وقال: وكذلك رواه عبدالرحمن بن الحارث المخزومي عن طاوس.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣١/٣، وعزاه للحاكم وللدارقطني وقال: قال في "التنقيح": لا بأس بروايته، غير أن طاوساً عن معاذ منقطع.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٣٤/٤، وقال: رواه الطبراني في الأوسط، ورجاله ثقات، إلا أن طاوساً لم يلق معاذ بن جبل.

شواهد الحديث:

- له شواهد من حديث عبد الله بن عمرو، والمسور بن مخرمة، وعلي بن أبي طالب، وجابر، وابن عمر، وابن عباس، وعائشة رضي الله عنهم.
- حديث عبد الله بن عمرو:
- أخرجه أبو داود، والترمذي، وابن ماجه، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
 - وأخرجه أيضاً الإمام أحمد ١٨٩/٢، ١٩٠، ٢٠٧.
 - والحاكم ٢٠٤/٢.
 - والدارقطني ١٤/٤، ١٥، رقم ٤١-٤٤.
 - والبيهقي في الكبرى ٣١٧/٧، ٣١٨.
- كلهم نحو لفظ الدارقطني.
- حديث المسور بن مخرمة:
- أخرجه ابن ماجه كما سبق في أصل الحديث.
 - والطبراني في الأوسط ١٧/٨، رقم ٧٠٢٤ نحوه.
- حديث علي بن أبي طالب:
- أخرجه ابن ماجه كما سبق في أصل الحديث.
 - والطبراني في الأوسط ٢٠٢/١، رقم ٢٩٢، ١٦٢/٨، رقم ٧٣٢٧ نحوه.

.....

- والطبراني في الصغير، ينظر الروض الداني ١/١٦٩، رقم ٢٦٦ نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٧/٣٢٠ بلفظ: «لا طلاق إلا بعد نكاح».
- حديث جابر:
- أخرجه الطبراني في الأوسط ١/٢٨٤، رقم ٤٦٢، ٩/١٠٤، ١٣٧، رقم ٨٢٢٠، ٨٢٩٢.
- والحاكم ٢/٢٠٤.
- والبيهقي في الكبرى ٧/٣١٩.
- كلهم نحوه.
- حديث ابن عمر:
- سيأتي تخريجه برقم ٣٤٦.
- حديث ابن عباس:
- سيأتي برقم ٣٤٧.
- حديث عائشة:
- سيأتي برقم ٣٤٤.

٣٤٤ [٤٥] نا محمد بن مخلد، نا أبوبكر إسماعيل بن الفضل البلخي، حدثني أبو صالح أحمد بن يعقوب ببلخ، نا الوليد بن سلمة الأزدي، نا يونس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: بعث النبي ﷺ أبا سفيان بن حرب، فكان فيما عهد إليه: أن لا يطلق الرجل من لا يتزوج، ولا يعتق من لا يملك.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجهه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر إسماعيل بن الفضل البلخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن يعقوب الفراء. من أهل بلخ، كنيته أبو صالح. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ: أتى بمناكير وعجائب. روى عن وكيع، ومكي بن إبراهيم، وأهل العراق، حدث عنه أهل بلده. الثقات لابن حبان ٤٣/٨، اللسان ٣٢٧/١.
- الوليد بن سلمة الطبري الأزدي. قال أبو حاتم ذاهب الحديث. وقال ابن حبان: يضع الحديث على الثقات. قال الدارقطني: ضعيف ترك، وقال في "العلل": متروك ذاهب الحديث. وقال همام: منكر الحديث. وقال العقبلي عن ابن مسهر: كذاب. الجرح والتعديل ٦/٩-٧، انجروحين لابن حبان ٨٠/٣، اللسان ٢٢٢/٦.
- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي. سبقت ترجمته، وهو ثقة، إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً، وفي غير الزهري خطأ.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الوليد بن سلمة الأزدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٤١٩/٢، في التفسير، من طريق هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة ؓ: أن رسول الله ﷺ قال: «لا طلاق إلا بعد نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك».
- وذكره الحافظ في الفتح ٣٨٣/٩، وقال: أخرجه الدارقطني من رواية الوليد بن سلمة الأزدي، عن يونس، عن الزهري. والوليد واه. وأخرجه موقوفاً على عائشة:
- الطحاوي في مشكل الآثار ٢٨١/١، من طريق هشام بن سعد عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: «لا طلاق إلا بعد نكاح».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢١/٧، في الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح، من طريق هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ؓ قالت: «لا طلاق إلا بعد نكاح». قال البيهقي: كذا أتى به موقوفاً، وقد روى بهذا الإسناد مرفوعاً.
- قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حماد بن خالد الخياط، عن هشام ابن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: «لا طلاق إلا بعد نكاح» قال أبي: هذا حديث منكر. العلل ٤٢٢/١.

٣٤٥ [٤٦] نا أحمد بن محمد بن سعيد، نا محمد بن عبيد بن عتبة، نا معمر بن بكار، نا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: بعث رسول الله ﷺ أبا سفيان على نجران اليمن على صلاتها وحربها وصدقاتها، وبعث معه راشد بن عبد الله، وكان إذا ذكره رسول الله ﷺ قال: راشد خير من سليم، وأبو سفيان خير من عرينة، فكان فيما عهد إلى أبي سفيان أوصاه بتقوى الله، وقال: ((لا يطلق رجل ما لا ينكح، ولا يعتق ما لا يملك، ولا نذر في معصية)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة ذكر القصة.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد عقدة. تقدمت ترجمته، فيه ضعف.
- محمد بن عبيد بن عتبة الكندي. سبقت ترجمته، وهو صدوق.
- معمر بن بكار السعدي. تقدمت ترجمته، قال العقيلي في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره. وقال ابن حجر: صويلح.
- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح، من الثامنة. مات سنة خمس وثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٨٩.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه معمر بن بكار السعدي قال العقيلي: في حديثه وهم ولا يتابع على أكثره، وقال الحافظ صويلح، فالإسناد ضعيف. ويرتقى بشواهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٤٤ دون الجملة الأخيرة ((ولا نذر في معصية)).

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ٣٤٣.

الغريب:

- صلاتها: الصلة: الجائزة والعطية. ينظر النهاية ١٩٣/٥.

٣٤٦ [٤٧] نا أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي، نا محمد بن غالب بن حرب، نا خالد بن يزيد القرني، نا عبدالرحمن بن مسهر، نا أبو خالد الواسطي، عن أبي هاشم الرماني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن رجل قال: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، قال: ((طلق ما لا يملك)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبزيادة ذكر سؤال الرجل.

رجال الإسناد:

- أبو الحسين أحمد بن محمد بن جعفر بن حمويه، الجوزي، ويعرف بابن مشكان. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة. توفي في ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٠٧/٤-٤٠٨.
- محمد بن غالب بن حرب التمار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يخطئ.
- خالد بن يزيد، ويقال: ابن أبي يزيد، وهو الصواب، واسم أبي يزيد: البهّذان أبو الهيثم المَرْزُفِيُّ الْقَرْنِيُّ. كتب عنه يحيى بن معين وقال: لم يكن به بأس. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من العاشرة. ق. التهذيب ١٣١/٣، ١٣٢، التقريب ص ١٩٢.
- والمَرْزُفِيُّ: بفتح الميم، وسكون الراء، وفتح الراء، وفي آخرها الفاء. هذه النسبة إلى المَرْزُفَةِ، وهي قرية كبيرة بغربي بغداد على خمسة فراسخ منها. الأنساب ٢٧٤/٥.
- عبدالرحمن بن مسهر، أخو علي بن مسهر. قال أبو حاتم: مزوك الحديث، لا يكتب حديثه. وسئل أبو زرعة عنه فقال: يضرب على حديثه. وتركه النسائي. وأورد له العقيلي هذا الحديث وحديث آخر وقال: لا يتابع عليها. وقال الدارقطني: ضعيف. وذكره الساجي، وابن الجارود، وابن شاهين في "الضعفاء". وقال محمود بن غيلان: أسقطه أحمد، وابن معين، وأبو خيثمة. الجرح والتعديل ٢٩١/٥، اللسان ٤٣٧/٣-٤٣٩.

- عمرو بن خالد القرشي، مولاهم، أبو خالد. كوفي نزل واسط، متزوك، ورماه وكيع بالكذب، من السابعة، مات بعد سنة عشرين ومائة. ق. التقريب ص ٤٢١، ينظر التهذيب ٢٦/٨-٢٧.
- أبو هاشم الرُّمَّاني الواسطي، اسمه يحيى بن دينار، وقيل ابن الأسود، وقيل ابن نافع. ثقة، من السادسة، مات سنة اثنين وعشرين، وقيل سنة خمس وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ٦٨٠.
- سعيد بن جبير. تقدمت ترجمته. وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو خالد الواسطي عمرو بن خالد متزوك ورمي بالكذب، وفيه عبدالرحمن بن مسهر متزوك ولا يتابع على حديثه، فالإسناد باطل.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بلفظ الدارقطني وأخرجه بمعناه:
- الطبراني في الأوسط ٤/٤٠٨، رقم ٣٦٨٩، وفي الصغير، ينظر الروض الداني ١/٣٠٢، رقم ٥٠١، من طريق أيوب السختياني، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا طلاق إلا بعد نكاح»، وقال: لم يرو هذا الحديث عن أيوب إلا عاصم بن هلال، تفرد به محمد ابن يحيى القطعي.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٥/١٨٧٣، من طريق أيوب، عن نافع به مثله.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٢/٤١٩، من طريق أيوب، عن نافع به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٢٣١، وقال: قال صاحب "التنقيح": حديث باطل، وأبو خالد الواسطي هو عمرو بن خالد، وهو وضاع، وقال أحمد ويحيى: كذاب.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/٣٣٤، بلفظ: «لا نكاح إلا بعد طلاق»، وقال رواه الطبراني في الصغير والأوسط عن أحمد بن صالح، وهو متزوك.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣/٢١٠.

٣٤٧ [٤٨] نا محمد بن أحمد بن قطن، نا الحسن بن عرفة، نا عمر بن يونس، عن سليمان بن أبي سليمان الزهري، عن يحيى بن أبي كثير، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا نذر إلا فيما أطيع الله فيه، ولا يمين في قطيعة رحم، ولا عتاق ولا طلاق فيما لا يملك)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن قطن بن خالد، أبو عيسى السمسار. ترجم له الخطيب، وقال: كان ثقة. مات سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١/٣٣٤.
- الحسن بن عرفة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمر بن يونس بن القاسم اليمامي. ثقة، من التاسعة، مات سنة ست ومائتين. ع. التقريب ص ٤١٨.
- سليمان بن أبي سليمان الزهري اليمامي. قال البخاري: منكر الحديث. وقال أبو حاتم: هو شيخ ضعيف. قال ابن عدي: في بعض أحاديثه ورواياته عن يحيى بعض الإنكار مما لا يرويه عن يحيى غيره، ولم أر للمتقدمين فيه كلاماً من صدق أو ضعف. التاريخ الكبير ٤/١١، الجرح والتعديل ٤/١٢٢، الكامل لابن عدي ٣/١١٠٩، ١١١٠.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن أبي سليمان الزهري ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١١/٢٧، رقم ١٠٩٣٣، وفي الأوسط ٣/٣١، رقم ٢٠٥٠، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن الزهري، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً نحوه.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٣/١١١٠، من طريق سليمان بن أبي سليمان به مثله.

وأخرج الجملة الأخيرة:

- الحاكم في المستدرک ٤١٩/٢، في التفسير، من طريق ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ؓ أن رسول الله ﷺ قال: «لا طلاق لمن لا يملك».
- وأخرجه موقوفاً على ابن عباس:
- ابن أبي شيبة في مصنفه ١٦٠/٥، من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس بلفظ: «لا طلاق إلا بعد النكاح، ولا عتق إلا بعد الملك».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٢٠/٧، في الخلع والطلاق، باب الطلاق قبل النكاح، من طريق ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس ؓ قال: «لا طلاق إلا من بعد نكاح، ولا عتاق إلا من بعد ملك».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٧٨/٣، وعزاه إلى المصنف وقال: وذكره عبدالحق في أحكامه من جهة الدارقطني وقال: إسناده ضعيف. قال ابن القطان: وعلته سليمان بن أبي سليمان فإنه شيخ ضعيف الحديث قاله أبو حاتم الرازي. أ هـ.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٨٦/٤، وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وزاد ولا يمين في غضب وأسقط ولا نذر في قطيعة رحم، ورجال الكبير ثقات.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٣٤٣.

٣٤٨ [٤٩] نا محمد بن الحسين الحراني، نا أحمد بن يحيى بن زهير، نا عبدالرحمن ابن سعيد^(١) أبو أمية، نا إبراهيم أبو إسحاق الضرير، نا يزيد بن عياض، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن معاذ قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا طلاق إلا بعد نكاح، وإن سميت المرأة بعينها)).
يزيد بن عياض ضعيف.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجئه عن صحابي آخر، وبزيادة: ((وإن سميت المرأة بعينها)).

رجال الإسناد:

- محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم، أبو سليمان الحراني. ترجم له الخطيب ونقل عن ابن المقرئ أنه قال: كان أحد الثقات وذكر أن ابن أبي الفوارس قال عنه: كان شيخاً ثقة مستوراً حسن المذهب. توفي سنة سبع وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢/٢٤٢.
- أحمد بن يحيى بن زهير، أبو جعفر التستري. قال الذهبي: الإمام الحجة المحدث البار، علم الحفاظ، شيخ الإسلام، وقال: جمع وصنف، وعلل، وصار يضرب به المثل في الحفاظ. قال الحافظ ابن منده: ما رأيت في الدنيا أحفظ من أبي جعفر بن زهير التستري. وقال أبو بكر بن المقرئ: حدثنا تاج المحدثين أحمد بن يحيى بن زهير، فذكر حديثاً. توفي سنة عشر وثلاثمائة. السير ١٤/٣٦٢-٣٦٥.
- التستري: بالتاء المضمومة، وسكون السين المهملة، وفتح التاء المعجمة، والراء. هذه النسبة إلى بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان. الأنساب ١/٤٦٥.
- عبدالرحمن بن سعيد بن أبي سعيد السدوسي، كنيته أبو أمية. يروي عن محمد بن سواد والبصريين، روى عنه إسماعيل بن الفضل البلخي. الثقات لابن حبان ٨/٣٨٤.

(١) في المطبوع والمخطوط: (سعد)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته، وكما في الإسناد رقم ١٤ في الرضاع.

- إبراهيم بن محمد بن خازم، أبو إسحاق ابن أبي معاوية، الضرير، الكوفي. قال أبو زرعة: لا بأس به، صدوق صاحب سنة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة. مات سنة ست وثلاثين ومائتين. من العاشرة. د. الجرح والتعديل ١٣٠/٢، الثقات لابن حبان ٧٦/٢، التقريب ص ٩٣.
- يزيد بن عياض بن جعدبه الليثي. تقدمت ترجمته، وهو متروك كذبه مالك وغيره.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن عياض متروك وكُذِّب، فالإسناد تالف.

قال الحافظ في التلخيص ٢١١/٣: منقطع، وفيه يزيد بن عياض وهو متروك.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه شطره الأول برقم ٣٤٣، والشطر الثاني لم أقف على من أخرجه.

شواهد الحديث:

الشرط الأول من الحديث سبق ذكر شواهد برقم ٣٤٣، أما الزيادة فلم أقف لها على شاهد.

٣٤٩ [٥٢] حدثنا عبدالله بن أحمد المارستاني، نا القاسم بن سعيد، نا عبدالرحمن ابن قيس، نا عبدالرحمن بن سعيد القيسي، نا عمرو بن خالد، نا زيد بن علي، عن آبائه: أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله إن أُمِّي عرضت على قرابة لها^(١) أتزوجها، فقلت: هي طالق ثلاثاً إن تزوجتها، فقال النبي ﷺ: ((هل كان قبل ذلك من ملك؟))، قال: لا، قال: ((لا بأس فتزوجها)).

أصل الحديث:

معنى الحديث موجود في أصل الحديث رقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة ذكر القصة.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن مالك، أبو العباس المارستاني، الضريع. ترجم له الخطيب وقال: قال ابن قانع: تكلم فيه. مات سنة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٢/٩، اللسان ٢٥٣-٢٥٢/٣.
- المارستاني: بفتح الميم، وكسر الراء، وسكون السين المهملة، وفتح التاء ثالث الحروف، وفي آخرها نون. هذه النسبة إلى المارستان، وهو موضع ببغداد يجتمع فيه المرضى والمجانين. الأنساب ١٦٢/٥.
- القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك، أبو بشر التميمي. ذكره الخطيب في "تاريخه"، وقال: كان ثقة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين، وقيل سنة أربع وخمسين. تاريخ بغداد ٤٢٨-٤٢٧/١٢.
- عبدالرحمن بن قيس الضبي، أبو معاوية الزعفراني. مزوك، كذبه أبو زرعة وغيره، من التاسعة. تم. التقريب ص ٣٤٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٦٤/١٧-٣٦٨.
- عبدالرحمن بن سعيد القيسي. لم أقف له على ترجمة.
- عمرو بن خالد، أبو خالد القرشي. تقدمت ترجمته، وهو مزوك.

(١) في المطبوع: (لي)، وما أثبت من (ج): ق ٤٧٧/أ.

○ زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسين المدني. ثقة، من الرابعة، قتل بالكوفة سنة اثنين وعشرين ومائة. د ت عس ق. التقريب ص ٢٢٤.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن قيس الضبي، وعمرو بن خالد القرشي كلاهما متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى المصنف.
وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٢/٣، وعزاه للدارقطني. وقال: إسناده ضعيف.

٣٥٠ [٥٣] نا أبو محمد بن صاعد، نا يحيى بن عبد الباقي الأذني ح، ونا عثمان بن أحمد الدقاق، نا يحيى بن عبد الباقي الأذني، نا محمد بن عبد الله بن القاسم الصنعاني، نا عمرو بن عبد الله بن فلاح الصنعاني، نا محمد بن عيينه، عن عبيد الله^(١) بن الوليد الوصافي، وصدقة بن أبي عمران، عن إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت، عن أبيه، عن جده قال: طلق بعض آبائي امرأته ألفاً، فانطلق بنوه إلى رسول الله ﷺ، فقالوا: يا رسول الله إن أبانا طلق أمنا ألفاً، فهل له من مخرج؟ فقال ﷺ: ((إن أباكم لم يتق الله، فيجعل له من أمره مخرجاً، بانته منه بثلاث على غير السنة وتسعمائة وسبعة وتسعون إثم في عنقه)).

رواته مجهولون، وضعفاء، إلا شيخنا وابن عبد الباقي.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو محمد يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- يحيى بن عبد الباقي الأذني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن عبد الله بن القاسم الصنعاني. لم أقف على ترجمته.
- عمرو بن عبد الله بن فلاح الصنعاني. لم أقف على ترجمته.
- محمد بن عيينه الهلالي، أخو سفيان. قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه يأتي بالناكير. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من الثامنة. الجرح والتعديل ٤٢/٨، الميزان ٦٨٠/٣، التقريب ص ٥٠١.
- عبيد الله بن الوليد الوصافي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- صدقة بن أبي عمران الكوفي. قاضي الأهواز، صدوق، من السابعة. خت م ق. التقريب ص ٢٧٥.

(١) في المطبوع: (عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٧١/ب، وكما في ترجمته.

- إبراهيم بن عبيد الله بن عبادة بن الصامت، عن أبيه، عن جده. قال الدارقطني: ضعيف، وقال في موضع آخر: مجهول. وكذا قاله ابن حزم. اللسان ٧٩/١.
- عبيد الله بن عبادة بن الصامت. لم أقف على ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته، وفيه محمد بن عيينة الهالبي لا يحتج بحديثه، يأتي بالناكير، وفيه عبيد الله الوصافي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

وقد قال الدارقطني عقب الحديث: رواه مجهولون وضعفاء، إلا شيخنا وابن عبد الباقي.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٣١/٤، من طريق عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن داود بن إبراهيم، عن عبادة بن الصامت مثله.
- وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ٢٢٧/١٤، ٢٢٨، من طريق يحيى بن عبد الباقي الأذني به مثله.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٣٣٨/٤، وقال: رواه الطبراني^(١)، وفيه عبيد الله بن الوليد الوصافي العجلي، وهو ضعيف.
- ووردت آثار عن بعض الصحابة: كعبد الله بن مسعود، وابن عباس، وعمر، وعلي: أخرجه ابن أبي شيبة ١٢/٥-١٤، كتاب الطلاق، باب في الرجل يطلق امرأته مائة أو ألفاً في قول واحد.

(١) مسند عبادة بن الصامت رحمه الله من المعجم الكبير مفقود.

[باب ما جاء في وقوع الطلاق على الحائض وإن كان بدعيًا]

٣٥١ [٥٤] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن عبدالله الحداد، نا أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية الذراع^(١)، ونا عبد الباقي بن قانع، نا عبد الوارث بن إبراهيم العسكري، نا إسماعيل بن أبي أمية، نا حماد بن زيد، نا عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس قال: سمعت معاذ بن جبل، قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((يا معاذ من طلق في بدعة واحدة، أو اثنتين، أو ثلاثاً، ألزمناه بدعته)).

إسماعيل بن أبي أمية القرشي، ضعيف متروك الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد، وأحمد بن عبدالله الحداد. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
 - أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يضع الحديث.
 - عبد الباقي بن قانع. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
 - عبد الوارث بن إبراهيم العسكري. لم أف له على ترجمة.
 - حماد بن زيد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - عبدالعزيز بن صهيب البُناني، البصري. ثقة، من الرابعة، مات سنة ثلاثين ومائة. ع.
- التقريب ص ٣٥٧.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الصلت إسماعيل بن أبي أمية الذراع ضعيف يضع الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٧/٧، في الخلع والطلاق، باب الطلاق يقع على الحائض وإن كان بدعيًا، من طريق إسماعيل بن أبي أمية الذراع من حفظه، عن حماد بن زيد به بلفظ: ((من طلق للبدعة ألزمناه بدعته)).
- وذكر البيهقي قول الدارقطني في إسماعيل بن أبي أمية.

(١) في المطبوع: (الدارع)، والصواب ما أثبت كما سبق في ترجمته.

٣٥٢ [٥٥] نا أحمد بن محمد بن سعيد، نا أحمد بن يحيى الصوفي، نا إسماعيل بن أبي أمية القرشي، نا عثمان بن مطر، عن عبد الغفور، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن علي قال: سمع النبي ﷺ رجلاً طلق البتة، فغضب، وقال: ((تتخذون آيات الله هزواً، أو دين الله هزواً ولعباً، من طلق البتة ألزمناه ثلاثاً، لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره)).

إسماعيل بن أبي أمية هذا كوفي، ضعيف الحديث.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة. تقدمت ترجمته، فيه ضعف.
- أحمد بن يحيى، أبو عبد الله المعروف بابن الجلاء. من كبار مشايخ الصوفية. ذكره الخطيب في "تاريخه"، وذكر قول محمد بن داود عنه: ما رأت عيناى بالعراق، ولا بالحجاز، ولا بالشام، ولا بالجليل، مثل أبي عبد الله بن الجلاء. وقال إسماعيل بن نجيد: إن في الدنيا ثلاثة من أئمة الصوفية لا رابع لهم: أبو عثمان بنيسابور، والجنيد ببغداد، وأبو عبد الله بن الجلاء بالشام. وقال عنه الذهبي في "السير": القدوة العارف شيخ الشام. توفى سنة ست وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢١٣/٥-٢١٥، المنتظم ١٨١/١٣-١٨٢، السير ٢٥١/١٤-٢٥٢.
- إسماعيل بن أبي أمية القرشي: هو الذراع. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يضع الحديث.
- عثمان بن مطر الشيباني، أبو الفضل، أو أبو علي، البصري، ويقال اسم أبيه عبد الله. ضعيف، من الثامنة. ق. التقريب ص ٣٨٦، ينظر تهذيب الكمال ٤٩٤/١٩.
- عبد الغفور بن عبدالعزيز، أبو الصباح الأنصاري الواسطي. قال يحيى بن معين: ليس بشيء.
- وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث. وقال البخاري: تركوه منكر الحديث. وقال ابن عدي: الضعف على حديثه ورواياته بين، وهو منكر الحديث. الكامل لابن عدي ١٩٦٦/٥، اللسان ٤٣/٤، ٤٤.
- أبو هاشم الرماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ زاذان، أبو عمر الكندي البزاز، ويكنى أبا عبد الله أيضاً. صدوق يرسل وفيه شيعية، من الثانية، مات سنة اثنين وثمانين. بخ م ٤. التقريب ص ٢١٣، ينظر تهذيب الكمال ٩/٢٦٣-٢٦٥.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن أبي أمية ضعيف يضع الحديث، وعبد الغفور بن عبدالعزيز الواسطي منكر الحديث، وفيه عثمان بن مطر الشيباني ضعيف، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٢/٢٩٢، رقم ١٧٠٥، من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٣٦، وعزاه للدارقطني، وقال: قال عبد الحق: في إسناده إسماعيل بن أبي أمية الكوفي، عن عثمان بن مطر، عن عبد الغفور بن عبدالعزيز الواسطي، وكلهم ضعفاء.

[باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة]

٣٥٣ [٥٩] نا عثمان بن أحمد الدقاق، نا عبد الملك بن محمد أبو قلابة، نا أبي، نا حرب بن أبي العالية، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: ((المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم ١١١٨/٢، رقم ٤٦ (١٤٨٠)، من حديث الشعبي، عن فاطمة بنت قيس، أن رسول الله ﷺ لم يجعل لها سكنى ولا نفقة. ثم أخذ الأسود كفاً من حصي فحصبه به. فقال: ويلك تحدث بمثل هذا قال عمر: لا نترك كتاب الله وسنة نبينا محمد ﷺ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت. لها السكنى والنفقة. قال الله عز وجل: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِغَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾^(١). وعند الترمذي ٤٧٥/٣، رقم ١١٨٠، مثله وزاد: وكان عمر يجعل لها السكنى والنفقة. وله أصل من حديث عائشة أنها قالت ما لفاطمة إلا تنقي الله يعني في قولها: لا سكنى ولا نفقة. وفي رواية أنها قالت: ما لفاطمة خير في أن تذكر هذا الحديث. أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤٧٧/٩، رقم ٥٣٢٣، ٥٣٢٤. ومسلم ١١٢٠/٢، رقم ٥٢ (١٤٨١). وأبو داود ٢٨٨/٢، رقم ٢٢٩٣.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبد الملك بن محمد الرقاشي، أبو قلابة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه.
- محمد بن عبد الله محمد الرقاشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حرب بن أبي العالية، أبو معاذ البصري، قيل اسم أبي العالية مهران، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سألت أبي عنه فقال: روى عنه هشيم ما أدري له أحاديث، كأنه ضعفه. وقال ابن أبي خيثمة، عن ابن معين: شيخ ضعيف، قال: وقال القواريري: هو شيخ لنا ثقة. وقال الدوري

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

عن ابن معين: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال العقيلي: ضعفه أحمد. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهم، من السابعة. مات سنة بضعة وسبعين ومائة. م. س. التهذيب ٢/٢٢٥، التقريب ص ١٥٥.

○ أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، إلا أنه يدلّس.

الحكم على الإسناد:

فيه حرب بن أبي العالية صدوق يهم، وفيه أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره. قال عبدالحق في أحكامه: إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر فيه السماع، والحديث الأشبه وقفه على جابر^(١).

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث جابر سوى الدارقطني. • وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٢٧٤، وقال: قال عبدالحق في "أحكامه": إنما يؤخذ من حديث أبي الزبير عن جابر ما ذكر فيه السماع، أو كان عن الليث، عن أبي الزبير، وحرب ابن أبي العالية أيضاً لا يحتج به، ضعفه يحيى بن معين في رواية الدوري عنه، وضعفه في رواية ابن أبي خيثمة، والأشبه وقفه على جابر.

شواهد الحديث:

- له شواهد موقوفة على عمر وعائشة رضي الله عنهما، سبق ذكرها في أصل الحديث. وحديث عمر أخرجه أيضاً موقوفاً:
- ابن أبي شيبة في مصنفه ٥/١٤٦.
- والدارمي ٢/٨٧، رقم ٢٢٧٩-٢٢٨٣، نحو لفظ مسلم.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ١٠/٦٣، رقم ٤٢٥٠.
- والبيهقي في الكبرى ٧/٤٧٥.
- والطبراني في الكبير ٢٤/٩٣٤.

(١) ينظر نصب الراية ٣/٢٧٤

[باب ما جاء في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها]

٢٥٤ [٦٠] نا علي بن الفضل بن طاهر، نا محمد بن إبراهيم البوشنجي، نا إسحاق ابن زياد الأبلّي، نا محمد بن عبدالله الرقاشي، نا حرب بن أبي العالية، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال: ((ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ علي بن الفضل بن طاهر بن نصر بن محمد، أبو الحسن البلخي. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان من الجوالين في طلب الحديث صاحب غرائب، وكان ثقة حافظاً، قدم بغداد وحدث بها. وقال الدارقطني: ثقة. توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٧/١٢-٤٨.

والبلخي: بفتح الباء الموحدة، وسكون اللام، وفي آخرها الخاء المعجمة. هذه النسبة إلى بلدة من بلاد خراسان يقال لها بلخ. الأنساب ٣٨٨/١.

○ محمد بن إبراهيم بن سعيد بن عبدالرحمن البوشنجي، أبو عبدالله. ثقة حافظ فقيه، من الحادية عشرة، مات سنة تسعين ومائتين، أو بعدها بسنة، وعاش بضعاً وثمانين سنة. خ. التقريب ص ٤٦٥. والبوشنجي: بضم الباء الموحدة، وفتح الشين المعجمة، وسكون النون، وفي آخرها الجيم. هذه النسبة إلى بوشنج، وهي بلدة على سبعة فراسخ من هراة يقال لها بوشنك. الأنساب ٤١٣/١.

○ إسحاق بن زياد الأبلّي. ذكره الحافظ عبدالغني بن سعيد في "مشتبه النسبة" وقال: عن سعيد ابن عامر، روى عنه محمد بن إسحاق بن خزيمة. وذكره ابن حبان في "نقاته" وقال: يروي عن أبي عاصم وأهل البصرة، حدثنا عنه الحسن بن محمد بن أسد نعم الصالح. مشتبه النسبة لعبدالغني ص ٣، الثقات لابن حبان ١١٩/٨.

○ وبقية رجاله تقدم ذكرهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

كسابقه رقم ٣٥٣.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن جابر مرفوعاً سوى الدارقطني.

وأخرجه موقوفاً على جابر:

- عبدالرزاق في مصنفه ٣٧/٧، ٣٨، رقم ١٢٠٨٥، ١٢٠٨٦، من طريق ابن جريج والثوري، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله قال: ليس للمتوفى عنها زوجها نفقة، حسبها الميراث.

- وسعيد بن منصور في سننه ٣٢٦/١، رقم ١٣٨٨ به مثله.

- والبيهقي في الكبرى ٤٣٠/٧ به مثله، وقال: هذا هو الخفوظ موقوف.

والحديث أخرجه موقوفاً على ابن عباس:

- عبدالرزاق في مصنفه ٣٧/٧، رقم ١٢٠٨٢، ١٢٠٨٣.

- وسعيد بن منصور في سننه ٣٢٥/١، ٣٢٦، رقم ١٣٨٠، ١٣٨٥.

- وأخرجه أيضاً موقوفاً على عطاء، وابن المسيب، والحسن، وعكرمة عبدالرزاق في مصنفه

٣٦/٧، ٣٨، رقم ١٢٠٨١، ١٢٠٨٨، ١٢٠٨٩.

٣٥٥ [٦١] نا حامد بن محمد الهروي، نا علي بن عبدالعزيز، نا محمد بن عبدالله الرقاشي، نا حرب بن أبي العالية، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ قال في الحامل المتوفى عنها زوجها: ((لا نفقة لها)).

نوع الزيادة:

كسابقه، من كل وجه.

رجال الإسناد:

- حامد بن محمد بن عبدالله، أبو علي الرفا الهروي. ذكره الخطيب في "تاريخه". وقال: كتب الناس عنه بانتخاب الدارقطني وقال: كان ثقة توفي سنة ست وخمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٧٢/٨-١٧٤.
- علي بن عبدالعزيز، أبو الحسن البغوي الحافظ. ثقة، لكنه يطلب على التحديث، ويعتذر بأنه محتاج. قال الدارقطني: ثقة مأمون. مات سنة ست وثمانين ومائتين، وقيل: سنة سبع. السير ١٣/٣٤٨، ٣٤٩، الميزان ٣/١٤٣.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث رقم ٣٥٣.

الحكم على الإسناد:

كسابقه رقم ٣٥٣.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٥٤.

[باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً ليس لها سكنى ولا نفقة]

٢٥٦ [٦٣] نا أبو صالح عبدالرحمن بن سعيد بن هارون الأصبهاني، نا العباس بن محمد، نا أسود بن عامر، عن الحسن بن صالح، عن السدي، عن البهي، عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال لفاطمة ^(١) «إنما السكنى والنفقة، لمن كان لزوجها عليها رجعة».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ١٤٤/٦، رقم ٣٤٠٣، من حديث فاطمة بنت قيس قالت: قال رسول الله ﷺ: «إنما النفقة والسكنى للمرأة إذا كان لزوجها عليها رجعة».

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو صالح عبدالرحمن بن سعيد بن هارون الأصبهاني. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن محمد الدوري ^(٢). سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- الأسود بن عامر الشامي، نزيل بغداد، يكنى أبا عبدالرحمن، ويلقب شاذان. ثقة، من التاسعة، مات في أول سنة ثمان ومائتين. ع. التقريب ص ١١١.
- الحسن بن صالح بن صالح بن حي، وهو حيان بن شَفِيّ الهمداني، الشوري. ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع، من السابعة، مات سنة تسع وستين ومائة، وكان مولده سنة مائة. بخ م ٤. التقريب ص ١٦١، التهذيب ٢/٢٨٥-٢٨٩.

(١) فاطمة بنت قيس بن خالد الفهرية، أخت الضحاك، صحابية مشهورة، وكانت من المهاجرات الأول. وعاشت إلى خلافة معاوية. ع. التقريب ص ٧٥١.

(٢) قال صاحب التعليق المغني ٤/٢٢: الحديث في إسناده العباس بن محمد ولم أعرفه...، فإن كان هو العباس بن محمد أبو الفضل الرافعي المشهور المتأخر....

لكن تبين لي أنه العباس بن محمد الدوري، وذلك لأن وفاة الرافعي متأخرة (عام ٣٥٦هـ) كما ذكر الذهبي في السير ٤٥/١٦، ووفاة الأسود بن عامر (٢٠٨هـ)، والفرق كبير بين وفاتيهما (١٤٨ عام) كما أن الأسود بن عامر من شيوخ عباس بن محمد الدوري. كما في تهذيب الكمال ٣/٢٢٦.

- إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السدي، أبو محمد الكوفي، وهو السدي الكبير. وثقة الإمام أحمد، والعجلي، وذكره ابن حبان في "ثقاته"، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم ورمي بالتشيع، من الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. م ٤. تاريخ الثقات ص ٦٦، والجرح والتعديل ١٨٤/٢-١٨٥، الثقات لابن حبان ٢٠/٤، الكاشف ٧٥/١، الميزان ٢٣٦/١-٢٣٧، التهذيب ٣١٣/١، التقريب ص ١٠٨.
- عبد الله البهي، مولى مصعب بن الزبير، يقال اسم أبيه يسار. ذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن سعد: كان ثقة معروفاً قليل الحديث. وقال ابن أبي حاتم في "العلل" عن أبيه: لا يحتج بالبهلي وهو مضطرب الحديث. قال أحمد: عبد الله البهي سمع من عائشة ما أرى هذا شيئاً، إنما يروي عن عروة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من الثالثة. بخ م ٤. طبقات ابن سعد ٢٩٩/٦، الثقات لابن حبان ٣٣/٥، التهذيب ٨٩/٦، ٩٠، التقريب ص ٣٣٠، المراسيل لابن أبي حاتم ص ١١٥.

الحكم على الإسناد:

فيه السدي الكبير صدوق يهيم، وعبد الله البهي صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٧٤/٧، في النفقات، باب المبتوتة لا نفقة لها إلا أن تكون حاملاً، من طريق العباس بن محمد، عن شاذان، عن الحسن بن صالح به مثله.
- قال البيهقي: كذا أتى به الأسود بن عامر شاذان، والصحيح هو الأول^(١). وقال: رواية الجماعة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن فاطمة بنت قيس في نفى النفقة دون السكنى، وكذلك رواية عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن فاطمة، وفي رواية بعضهم عن أبي سلمة، وفي رواية الشعبي والبهلي ففيهما جميعاً، واختلف فيه على أبي بكر بن أبي الجهم، عن فاطمة والأشبه بسياق الحديث أن النبي ﷺ نفى النفقة وأذن لها في الانتقال لعله لعلها استحييت من ذكرها، وقد ذكرها غيرها ولم يرد نفى السكنى أصلاً، ألا تراه ﷺ لم يقل لها اعتدى حيث شئت، ولكنه حصنها حيث رضى إذ كان زوجها غائباً ولم يكن له وكيل يحصنها. وأما قوله:

(١) أي الحديث الذي فيه أنه لم يجعل لها ﷺ سكنى ولا نفقة.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث فاطمة بنت قيس نفسها، أخرجه النسائي، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً الدارقطني ٢٢/٤، رقم ٦٢.
- والبيهقي في الكبرى ٤٧٣/٧.

[باب ما جاء في متعة الطلاق]

٣٥٧ [٨٢] نا أحمد بن زياد القطان، نا إبراهيم بن محمد^(١) بن الهيثم صاحب الطعام، نا محمد بن حميد، نا سلمة بن الفضل، عن عمرو بن أبي قيس، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة قال: كانت عائشة الخثعمية^(٢) عند الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، فلما أصيب علي، وبويع الحسن بالخلافة، قالت: لتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين، فقال: يقتل علي، وتظهرين الشماتة، اذهبي فأنت طالق ثلاثاً، قال: فتلفعت نساجها، وقعدت حتى انقضت عدتها، وبعث إليها بعشرة آلاف متعة، وبقيّة بقي لها من صداقها، فقالت: متاع قليل من حبيب مفارق، فلما بلغه قولها بكى، وقال: لولا أني سمعت جدي، أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول: أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً مبهمّة، أو ثلاثاً عند الأقراء، لم تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، لراجعتها.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إبراهيم بن محمد بن الهيثم، أبو القاسم القطيعي، صاحب الطعام. ذكره الدارقطني فقال: ثقة صدوق. قال محمد بن العباس: قرئ على ابن المنادى وأنا أسمع قال: أبو القاسم إبراهيم بن محمد بن الهيثم القطيعي صاحب الطعام، مات في جمادى الآخرة سنة إحدى وثلاثمائة، كان حسن المعرفة بالحديث، وثقة متيقظاً. تاريخ بغداد ٦/١٥٤، ١٥٥.

(١) في المطبوع: (حدثنا إبراهيم بن محمد) مكررة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٠/ب.

(٢) في المطبوع: (الخنعية) وما أثبت من المخطوط (ج): ق ٤٨١/أ.

○ محمد بن حميد بن حيان التميمي، الحافظ أبو عبد الله الرازي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف إلا في حديثه عن ابن المبارك وجريير الضبي.

○ سلمة بن الفضل الأبرشي الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ.
○ عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق. ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. وأورده البخاري في تاريخه. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال الذهبي: صدوق له أوهام. وقال أبو داود: لا بأس به في حديثه خطأ. قال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من الثامنة. خت ٤. التاريخ الكبير ٣٦٤/٦، الجرح والتعديل ٢٥٥/٦، الثقات لابن حبان ٢٢٠/٧، الميزان ٢٨٥/٣، التقريب ص ٤٢٦.

○ إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي، مولا هم، الكوفي. ثقة، من السادسة. م د س ق. التقريب ص ٩١.

○ سويد بن غفلة، أبو أمية الجعفي. مخضرم، من كبار التابعين، قدم المدينة يوم دفن النبي ﷺ، وكان مسلماً في حياته، ثم نزل الكوفة، ومات سنة ثمانين، وله مائة وثلاثون سنة. ع. التقريب ص ٢٦٠.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن حميد الرازي ضعيف، وسلمة بن الفضل الأبرش صدوق كثير الخطأ، وعمرو بن أبي قيس الرازي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٩١/٣، رقم ٢٧٥٧، من طريق محمد بن حميد، عن سلمة بن الفضل به نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٣٣٦/٧، في الخلع والطلاق، باب ما جاء في إمضاء الطلاق الثلاث وإن كن مجموعات، وفي ص ٢٥٧، كتاب الصداق، باب المتعة، من طريق محمد بن حميد به نحوه.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٣٩/٤ وقال: رواه الطبراني، وفي رجاله ضعف وقد وثقوا.

الغريب:

- فتلفعت نساها: اللفاع ثوب يُجَلَّل به الجسد كله، كساء كان أو غيره. وتلفع بالثوب إذا اشتمل به. النهاية ٢٦١/٤.

٣٥٨ [٨٣] نا أحمد بن محمد بن سعيد، نا يحيى بن إسماعيل الجريري، نا حسين بن إسماعيل الجريري، نا يونس بن بكير، نا عمرو بن شمر، عن عمران بن مسلم وإبراهيم بن عبد الأعلى، عن سويد بن غفلة قال: لما مات علي عليه السلام جاءت عائشة بنت خليفة الخثعمية امرأة الحسن بن علي، فقالت له: لتهنك الإمارة، فقال لها تهنيني بموت أمير المؤمنين انطلقني، فأنت طالق، فتقنعت بثوبها، وقالت اللهم إني لم أرد إلا خيراً، فبعث إليها بمتعة عشرة آلاف، وبقية صداقها، فلما وضع بين يديها بكت وقالت: متاع قليل من حبيب مفارق، فأخبره الرسول فبكى، وقال: لولا أنني أبنت الطلاق لها لراجعتها، ولكنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((أيما رجل طلق امرأته ثلاثاً عند كل طهر تطليقه، أو عند رأس كل شهر تطليقه، أو طلقها ثلاثاً جميعاً، لم تحل حتى تنكح زوجاً غيره)).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة. تقدمت ترجمته، فيه ضعف.
- يحيى بن إسماعيل الكوفي الجريري. قال الدارقطني: لا يحتج به. الميزان ٣٦١/٤.
- حسين بن إسماعيل الجريري. ذكره ابن نقطة وقال: حدث عن جابر بن نوح، حدث عنه يحيى ابن إسماعيل الجريري. تكملة الإكمال ١٢٤/٢، رقم ١٢٥٩.
- يونس بن بكير. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- عمرو بن شمر الجعفي، الكوفي، الشيعي، أبو عبد الله. روى عباس عن يحيى: ليس بشيء.
- وقال الجوزجاني: زائع كذاب. وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي، والدارقطني وغيرهما: متروك الحديث. الميزان ٢٦٨/٣، ٢٦٩.
- وشمر: بكسر الميم مخففاً. تبصير المنتبه ٧٨٨/٢.

- عمران بن مسلم الجعفي، الكوفي، الأعمى. ثقة، من السادسة. التقريب. ص ٤٣٠.
- إبراهيم بن عبد الأعلى الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن شمر الجعفي الكوفي الشيعي مزكوك الحديث، وفيه يحيى بن إسماعيل الجري لا يحتج به، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٥٧.

الغريب:

- فتقنعت: أي تغطت، والمقنعة والمقنعة بكسر أولهما ما تُقنَع به المرأة رأسها، والقناع أوسع من المقنعة. ينظر النهاية ١١٤/٤، مختار الصحاح ص ٥٥٢.

[باب ما جاء في إمضاء الثلاث وإن كن مجموعات]

٣٥٩ [٨٤] نا علي بن محمد بن عبيد الحافظ، نا محمد بن شاذان الجوهري، نا معلى ابن منصور، نا شعيب بن رزيق أن عطاء الخراساني حدثهم، عن الحسن قال: نا عبدالله بن عمر أنه طلق امرأته تطليقة وهي حائض، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخراوين عند القرنين، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فقال: ((يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله، إنك قد أخطأت السنة، والسنة أن تستقبل الظهر فتطلق لكل قرء))، قال: فأمرني رسول الله ﷺ فراجعته، ثم قال: ((إذا هي طهرت، فطلق عند ذلك، أو أمسك))، فقلت: يا رسول الله: رأيت لو أنني طلقته ثلاثاً أكان يحل لي أن أراجعها؟ قال: ((لا، كانت تبين منك، وتكون معصية)).

أصل الحديث:

حديث ابن عمر عند الستة، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٣٣٩، لكن دون الزيادة المذكورة.

نوع الزيادة:

زيادة: «ما هكذا أمرك الله إنك قد أخطأت السنة»، وزيادة: رأيت لو أنني طلقته... إلخ.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد بن عبيد بن عبدالله، أبو الحسن البزاز. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة أميناً حافظاً عارفاً. مات سنة ثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٧٣/١٢.
- محمد بن شاذان الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معلى بن منصور الرازي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شعيب بن رزيق الشامي، أبو شيبه المقدسي. قال الدارقطني: ثقة وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال يعتبر حديثه من غير روايته عن عطاء الخراساني. وقال دحيم: لا بأس به. وقال الأزدي: لين. وقال ابن حزم: ضعيف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من السابعة. قدت. التهذيب ٣٥٣/٤، التقريب ص ٢٦٧. ينظر تهذيب الكمال ٥٢٤/١٢.

- عطاء بن أبي مسلم، أبو عثمان الخراساني، واسم أبيه ميسرة، وقيل: عبدا لله. قال ابن معين: ثقة. وقال ابن أبي حاتم، عن أبيه: ثقة صدوق. قلت يحتج به؟ قال: نعم. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة في نفسه، إلا أنه لم يلق ابن عباس. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهتم كثيراً ويرسل ويدلس، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة، لم يصح أن البخاري أخرج له. م ٤. التهذيب ٢١٢/٧-٢١٥، التقريب ص ٣٩٢.
- الحسن هو البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه شعيب بن رزيق المقدسي صدوق يخطئ، وفيه عطاء بن أبي مسلم الخراساني صدوق يهتم كثيراً ويرسل ويدلس، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٣٠/٧، ٣٣٤، كتاب الخلع والطلاق، باب الاختيار للزوج أن لا يطلق إلا واحدة، باب إمضاء الثلاث وإن كن مجتمعات، من طريق شعيب بن رزيق، عن عطاء الخراساني به مثله. وقال عقبه: هذه الزيادات التي أتى بها عن عطاء الخراساني ليست في رواية غيره، وقد تكلموا فيه، ويشبه أن يكون قوله: وتكون معصية، راجعاً إلى إيقاع ما كان يوقعه من الطلاق الثلاث في حال الحيض. والله أعلم.
- وذكره الميثمي في المجمع ٣٣٦/٤، وقال: رواه الطبراني^(١)، وفيه علي بن سعيد الرازي، قال الدارقطني: ليس بذاك وعظمه غيره، وبقية رجاله ثقات.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٢٠/٣.
- وابن حجر في التلخيص ٢٣١/٣، ٢٣٢.

الغريب:

- قرء: يجمع على أقراء وقروء، وهو من الأضداد يقع على الطهر، وعلى الحيض. والأصل فيه: الوقت المعلوم، فلذلك وقع على الضدين؛ لأن لكل منهما وقتاً، وأقرأت المرأة إذا طهرت وإذا حاضت. النهاية ٣٢/٤.

(١) لم أجده في المطبوع، ولعله في المفقود.

[باب ما جاء في الاستثناء في الطلاق والمعتق]

٣٦٠ [٩٤] نا أبو العباس محمد بن موسى بن علي الدولابي، ويعقوب بن إبراهيم قالوا: نا الحسن بن عرفة، نا إسماعيل بن عياش، عن حميد بن مالك اللخمي، عن مكحول، عن معاذ بن جبل قال: قال لي رسول الله ﷺ: ((يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض أحب إليه من العتاق، ولا خلق الله شيئاً على وجه الأرض أبغض إليه من الطلاق، فإذا قال الرجل لمملوكه أنت حر إن شاء الله فهو حر، ولا استثناء له، وإذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق إن شاء الله، فله استثناءؤه، ولا طلاق عليه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو العباس محمد بن موسى بن علي بن عيسى، الخلال، يعرف بالدولابي. قال يوسف بن عمر القواس: كان من الثقات. توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٤٥/٣، ٢٤٦.
- يعقوب بن إبراهيم البخاري، أبو بكر البزاز. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة. سبقت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلص في غيرهم.
- حميد بن مالك اللخمي. ضعفه يحيى وأبو زرعة وغيرهما. وقال النسائي: لا أعلم روى عنه غير إسماعيل بن عياش. وقال ابن عدي: مقدار ما يرويه من الحديث منكر وهو قليل الحديث. وقد نسبته الدارقطني في السنن^(١) حميد بن عبد الرحمن بن مالك، وكذا ذكره في "الضعفاء". العقيلي والساجي. الميزان ٦١٦/١، اللسان ٣٦٦/٢.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

(١) كما في رقم ٣٦٢ الآتي.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن غير أهل بلده، وفيه حميد بن مالك اللخمي ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع؛ لأن مكحولاً لم يلق معاذاً.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٣٩٠/٦، رقم ١١٣٣١، من طريق إسماعيل بن عياش، عن حميد ابن مالك به مثله.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٦٩٤/٢، من طريق إسماعيل بن عياش به نحوه.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٦١/٧، في الخلع والطلاق، باب الاستثناء في الطلاق... من طريق إسماعيل ابن عياش به مثله.
- وقال البيهقي حميد بن مالك مجهول ومكحول، عن معاذ منقطع، وقال أيضاً: هو حديث ضعيف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٥/٣، وعزاه لعبدالرزاق وللدارقطني وقال: ذكره عبدالحق في أحكامه من جهة الدارقطني، وقال في إسناده حميد بن مالك، وهو ضعيف، وقال البيهقي: هو حديث ضعيف، ومكحول عن معاذ منقطع، وقال ابن الجوزي في "التحقيق": مكحول لم يلق معاذاً، وابن عياش وحميد ومكحول كلهم ضعفاء. وقال في "التنقيح": الحمل فيه على حميد، تكلم فيه أبو زرعة، وأبو حاتم، وابن عدي، والأزدي.

شواهد الحديث:

- له شاهد بمعناه من حديث ابن عمر أخرجه:
- البيهقي في الكبرى ٣٦١/٧، ولفظه: «إذا حلف الرجل فقال: إن شاء الله فقد استثنى». وفي رواية: «من حلف على يمين فقال: إن شاء الله فهو بالخيار إن شاء فعل، وإن شاء لم يفعل».

٣٦١ [٩٥] نا محمد بن موسى بن علي، نا حميد بن الربيع، نا يزيد بن هارون، أنا إسماعيل بن عياش بإسناده نحوه^(١)، قال حميد قال لي يزيد بن هارون: وأي حديث لو كان حميد بن مالك اللخمي معروفاً، قلت: هو جدي، قال يزيد: سررتني سررتني الآن صار حديثاً.

نوع الزيادة:

كسابقه من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن موسى بن علي، أبو العباس الخلال. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حميد بن الربيع بن مالك، أبو الحسن اللخمي الخزاز، الكوفي. قال الدارقطني: تكلموا فيه بلا حجة. وقال البرقاني: رأيت الدارقطني يحسن القول فيه. وقال البرقاني: عامة شيوخنا يقولون: ذاهب الحديث. وقال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة لكن شره يدلّس. وقال ابن معين: كذابو زماننا أربعة وذكر منهم حميد بن الربيع. وأحسن القول فيه أحمد بن حنبل. وقال النسائي: ليس بشيء. وقال ابن عدي: يسرق الحديث ويرفع الموقوف. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: حدثنا عنه ابن خزيمة. وقال ابن أبي حاتم: سمعت منه ببغداد وتكلم الناس فيه فتركت التحديث عنه. قال ابن معين: أو يكتب عن ذلك كذاب خبيث غير ثقة ولا مأمون، يشرب الخمر ويأخذ دراهم الناس ويكابرهم عليها حتى يصالحوه. وقال الخليلي: طعنوا عليه في أحاديث تعرف بالقدماء من أصحاب هشيم رواها. وقال أحمد بن حنبل: ما علمت إلا ثقة، وكان أبو أسامة يكرمه، وأنكر أحمد علي ابن معين طعنه عليه. وقال مسلمة بن قاسم: ضعيف مات بالكوفة سنة ثمان وخمسين ومائتين. الميزان ١/٦١١، ٦١٢، اللسان ٢/٣٦٣.
- يزيد بن هارون. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.

الحكم على الإسناد:

فيه حميد بن الربيع وحميد بن مالك اللخمي كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع كما سبق.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٣٦٠.

(١) أي نحو الحديث السابق برقم ٣٦٠.

[باب ما جاء في كراهية الطلاق]

٣٦٢ [٩٦] نا عثمان بن أحمد الدقاق، نا إسحاق بن إبراهيم بن سنين، نا عمر بن إبراهيم بن خالد، نا حميد بن عبدالرحمن بن مالك اللخمي، نا مكحول، عن مالك بن يخامر، عن معاذ بن جبل قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق، فمن طلق واستثنى فله ثنيه».

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث له أصل عند أبي داود ٢/٢٥٤، رقم ٢١٧٧، من حديث محارب قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق»، وهو مرسل، وله أيضاً عند أبي داود برقم ٢١٧٨، وابن ماجه ١/٦٥٠، رقم ٢٠١٨، من حديث ابن عمر مرفوعاً: «أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق».

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر، والشرط الثاني: «فمن طلق واستثنى فله ثنيه» الزيادة فيه من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. سبقت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
 - إسحاق بن إبراهيم بن سنين الحنلي. تقدمت ترجمته، وهو ليس بالقوي.
 - عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي. تقدمت ترجمته، وهو كذاب.
 - حميد بن عبدالرحمن بن مالك اللخمي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
 - مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.
 - مالك بن يخامر، الحمصي، صاحب معاذ، مُخَضَّرَم، ويقال له صحبة، مات سنة سبعين.
- خ. ٤. التقريب ص ٥١٨.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي كذاب، فالإسناد باطل موضوع.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث معاذ رضي الله عنه سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

- شطر من المتن له شاهد مرسل من حديث محارب، وآخر مرفوع من حديث ابن عمر، وقد سبق ذكرهما في أصل الحديث.
- وأخرجهما أيضاً البيهقي في الكبرى ٣٢٢/٧.

[باب]*

٣٦٣ [٩٧] نا جعفر بن محمد بن نصير، نا أحمد بن يحيى الحلواني، نا علي بن قرين، نا بقية بن الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال لي عم لي عمل لي عملاً حتى أزوجه فأتيت النبي فقلت: إن تزوجنيها فهي طالق ثلاثاً، ثم بدا لي أن أتزوجها فأتيت النبي ﷺ فسألته، فقال لي: ((تزوجها، فإنه لا طلاق إلا بعد نكاح))، فتزوجتها فولدت لي سعداً وسعيداً.

أصل الحديث:

للحديث أصل سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة ذكر القصة.

رجال الإسناد:

- جعفر بن محمد بن نصير الحلدي. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن يحيى الحلواني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن قرين بن بهيس، أبو الحسن البصري. سبقت ترجمته، وهو مزك.
- بقية بن الوليد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت إلا أنه يرمى بالقدر.
- خالد بن معدان الكلاعي الحمصي، أبو عبد الله. ثقة عابد يرسل كثيراً، من الثالثة، مات سنة ثلاث ومائة وقيل بعد ذلك. ع. التقريب ص ١٩٠.
- أبو ثعلبة الخشني. صحابي مشهور بكنيته، قيل اسمه: جُرثوم، أو جرثومة وقيل غير ذلك، واختلف في اسم أبيه أيضاً، مات سنة خمس وسبعين، وقيل بل قبل ذلك بكثير: في أول خلافة معاوية بعد الأربعين. ع. التقريب ص ٦٢٧.

* سبق التوبيع لنحو هذا الحديث برقم ٣٤٣ في [باب ما جاء في الطلاق قبل النكاح].

الحكم على الإسناد:

فيه علي بن قرين متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٣٢/٣، وعزاه للدارقطني، وقال: قال صاحب "التنقيح": وهذا أيضاً باطل، وعلي بن قرين كذبه يحيى بن معين، وغيره، وقال ابن عدي: يسرق الحديث.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٢/٣، وقال فيه علي بن قرين وهو متروك.

٣٦٤ [١٠٣] نا محمد بن مخلد، نا إسحاق بن داود بن عيسى المروزي، نا خالد بن عبد السلام الصدي، نا الفضل بن المختار، عن عبيد الله بن موهب، عن عصمة بن مالك قال: جاء مملوك إلى النبي ﷺ فقال: إن مولاي زوجني، وهو يريد أن يفرق بيني وبين امرأتي، قال: فصعد النبي ﷺ المنبر فقال: ((يا أيها الناس إنما الطلاق لمن أخذ بالساق)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٣٦٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن داود بن عيسى المروزي. تقدمت ترجمته ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
- خالد بن عبد السلام الصدي. تقدمت ترجمته، وهو صالح الحديث.
- الفضل بن المختار، أبو سهل البصري. سبقت ترجمته، أحاديثه منكورة عامتها لا يتابع عليها.
- عبيد الله بن موهب هو عبيد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن موهب. سبقت ترجمته، وهو ليس بالقوي.
- عصمة بن مالك الخطمي. تقدمت ترجمته، وهو صحابي.

الحكم على الإسناد:

فيه الفضل بن المختار أحاديثه منكورة عامتها لا يتابع عليها، وعبيد الله بن موهب ليس بالقوي، وفيه إسحاق المروزي لم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٧/١٧٩، رقم ٤٧٣، من طريق الفضل بن المختار، عن عبيد الله بن موهب به مثله.

- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢/٦، ٢٠٤٠، من طريق خالد بن عبد السلام، عن أبي سهل الفضل بن المختار به مثله.
- وابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٦٤٦، رقم ١٠٧١، من طريق خالد بن عبد السلام به مثله، وقال: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ. قال ابن عدي: للفضل بن مختار أحاديث منكورة وعامتها لا يتابع عليها. وقال أبو حاتم الرازي: مجهول وأحاديثه منكورة يحدث بالأباطيل.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/٣٣٤، وقال: فيه الفضل بن المختار وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٣٦٣.

[باب]*

٣٦٥ [١١١] حدثنا محمد بن أحمد الصواف، نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، نا محمد ابن أبي بكر المقدمي، نا عبد الوهاب الثقفي، حدثني المثنى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، عن أبي بن كعب قال: قلت للنبي ﷺ: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ ^(١) للمطلقة ثلاثاً أو للمتوفي عنها زوجها؟ قال: ((هي للمطلقة، والمتوفي عنها زوجها)).

أصل الحديث:

أجل الحامل المتوفي عنها زوجها له أصل عند البخاري، ومسلم من حديث أم سلمة. وأجل الحامل المطلقة له أصل عند ابن ماجه من حديث الزبير، وهي مذكورة في الشواهد.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد الصواف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.
- عبد الله بن أحمد بن حنبل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن أبي بكر المقدمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين.
- المثنى بن الصباح الأنباري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف اختلط بأخرة.
- عمرو بن شعيب وأبيه. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه المثنى بن الصباح الأنباري ضعيف اختلط بأخرة، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

- سبق تخريجها في كتاب النكاح برقم ٣٢٤.

* سبق التوبين لمثل هذا الحديث في [باب ما جاء في عدة الحامل المطلقة والمتوفي عنها زوجها] عند الحديث رقم ٣٢٤.

(١) سورة الطلاق: الآية ٤.

[باب ما جاء في عدد طلاق العبد]

٣٦٦ [١١٢] نا أبو عمرو يوسف بن يعقوب بن يوسف بن خالد، نا إبراهيم بن عبدالعزيز المقوم، نا صغدي بن سنان، عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم ابن محمد، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «طلاق العبد تطليقتان، ولا تحل له حتى تنكح زوجاً، وقرؤ الأمة حيضتان، وتتزوج الحرة على الأمة، ولا تتزوج الأمة على الحرة».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٥٧/٢، رقم ٢١٨٩، والترمذي ٤٧٩/٣، رقم ١١٨٢، وابن ماجه ٦٧٢/١، رقم ٢٠٨٠، كلهم من حديث عائشة مرفوعاً، بلفظ: «طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان»، وعند ابن ماجه أيضاً برقم ٢٠٧٩، من حديث ابن عمر مرفوعاً: «طلاق الأمة اثنتان، وعدتها حيضتان».

نوع الزيادة:

زيادة: «ولا تحل له حتى تنكح زوجاً»، وزيادة: «وتتزوج الحرة على الأمة، ولا تتزوج الأمة على الحرة».

رجال الإسناد:

- أبو عمرو يوسف بن يعقوب بن يوسف بن خالد. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- إبراهيم بن عبدالعزيز المقوم. من أهل البصرة. ذكره ابن حبان في الثقات ٨٤/٨..
- صغدي بن سنان، أبو معاوية البصري، يقال: اسمه عمر. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الساجي: قدرى ضعيف، وقال الدارقطني: متروك، وذكره العقيلي، وابن الجارود، وابن شاهين في "الضعفاء". اللسان ٣/١٩٠، ١٩١، ينظر الضعفاء للعقيلي ٢١٦/٢، الضعفاء والمتروكون للدارقطني ص ٢٥١، المجروحين لابن حبان ٣٧٦/١.
- صغدي: بضم أوله، وسكون المعجمة، وتحتانية ثقيلة. نزهة الألباب ص ٣٦٦، رقم ١٤٩٥، ص ٤٢٦، رقم ١٧٨٠، ينظر الإكمال ٢٠١/٥.

- مظاهر بن أسلم، عن القاسم، وعنه الثوري، وأبو عاصم، وغيرهما. قال البخاري: ضعفه أبو عاصم. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء، له: «تطليق الأمة تطليقتان وعدتها حيضتان». قال الترمذي: لا يعرف له سواه. وقال النسائي: ضعيف. وأما ابن حبان فذكره في «الثقات». الميزان ٤/١٣٠، ١٣١، ينظر التاريخ الكبير ٨/٧٣، الثقات لابن حبان ٧/٥٢٨.
- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي. ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة، قال أيوب: ما رأيت أفضل منه، من كبار الثالثة، مات سنة ست ومائة على الصحيح. ع. التقريب ص ٤٥١.

الحكم على الإسناد:

- فيه صُغْدِي بن سنان ضعيف الحديث، ومظاهر بن أسلم ضعيف، فالإسناد ضعيف.
- روى الدارقطني^(١) بإسناده عن أبي عاصم قال: ليس بالبصرة حديث أنكر من حديث مظاهر هذا، وقال: قال أبو بكر النيسابوري: والصحيح عن القاسم^(٢) خلاف هذا.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٧/٣٦٩، ٣٧٠، في الرجعة، باب ما جاء في عدد طلاق العبد... من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/١٧٤، وعزاه للدارقطني، ثم قال: ومظاهر بن أسلم ضعيف.
- وأخرجه دون الزيادة:
- أبو داود، والترمذي، وابن ماجه كما سبق في أصل الحديث. كلهم من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج به. وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ولا نعرف له غير هذا الحديث.
- والحاكم في المستدرک ٢/٢٠٥، من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج به مثل لفظ أصحاب السنن. وصححه الحاكم: الحديث صحيح ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

(١) السنن ٤/٤٠، رقم ١١٤.

(٢) السنن ٤/٤٠، رقم ١١٥، ١١٦.

شواهد الحديث:

لبعض ألفاظ الحديث شاهد عن ابن عمر أخرجه:

- ابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث. قال البوصيري في مصباح الزجاجة ١٣١/٢: إسناد ضعيف ...
- والدارقطني ٣٨/٤، رقم ١٠٤. وقال^(١): تفرد به عمر بن شبيب مرفوعاً، وكان ضعيفاً، والصحيح عن ابن عمر ما رواه سالم ونافع عنه من قوله^(٢).
- والبيهقي في الكبرى ٣٦٩/٧، ولفظه: «طلاق الأمة ثنتان وعدتها حيضتان».

(١) السنن ٣٨/٤ رقم ١٠٥.

(٢) السنن ٣٨/٤ رقم ١٠٦-١١٠.

[باب ما جاء فيمن قال لامرأته أنت عليّ حرام]

٣٦٧ [١١٧] نا الحسين بن إسماعيل، نا يعقوب الدورقي، نا إسماعيل بن عليّة، نا هشام الدستوائي قال: كتب إليّ يحيى بن أبي كثير يحدث، عن عكرمة، عن عمر رضي الله عنه قال: الحرام يمين يكفرها، قال هشام: وكتب إليّ يحيى عن يعلى ابن حكيم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان يقول: في الحرام يمين يكفرها، وقال ابن عباس*: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ ^(١) أن النبي ﷺ كان حرم جاريته، فقال الله: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ^(٢) إلى قوله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ ^(٣) فكفر عن يمينه، وصير الحرام يميناً.

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٥٦/٨، رقم ٤٩١١، من حديث سعيد بن جبير، أن ابن عباس رضي الله عنه قال في الحرام يكفر. وقال ابن عباس رضي الله عنه ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾. وعند مسلم ١١٠٠/٢، رقم ١٤٧٣ (١٨، ١٩) نحوه. والشطر الأخير عند النسائي ٧١/٧، رقم ٣٩٥٩، من حديث أنس: أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تزول عائشة وحفصة حتى حرمها على نفسه، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ الآية.

نوع الزيادة:

مجيء الشطر الأخير من الحديث: أن النبي ﷺ كان حرم جاريته... مختصراً، عن صحابي آخر.

* قول ابن عباس اعتبرته من الزوائد؛ لأنه في بيان سبب نزول الآية. قال في تدريب الراوي ١٩٣/١٩٢/١: وأما قول من قال: تفسير الصحابي مرفوع فذاك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية أو نحوه؛ لأنه لما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي ﷺ ولا مدخل للرأي فيه.

(١) سورة الأحزاب: الآية ٢١.

(٢) سورة التحريم: الآية ١.

(٣) سورة التحريم: الآية ٢.

رجال الإسناد:

- يعلى بن حكيم الثقفي. مولاهم، المكي، نزيل البصرة، ثقة، من السادسة خ م د س ق. التقريب ص ٦٠٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٨٣/٣٢.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات إلا الحسين بن إسماعيل الحاملي فهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

- رجاله ثقات إلا الحسين بن إسماعيل الحاملي صدوق، فالإسناد حسن، ويرتقي للصحيح بشاهده.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج الشطر الأخير من حديث ابن عباس سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

الشطر الأخير من الحديث له شواهد من حديث أنس وأبي هريرة، ومسروق. حديث أنس:

- سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى ٣٥٣/٧.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه الطبراني في عشرة النساء، كما في الفتح ٦٥٧/٨.
- قال الحافظ في الفتح ٦٥٧/٨ بعد أن ذكر هذه الأحاديث: وهذه الطرق يقوي بعضها بعضاً.
- حديث مسروق أخرجه مرسلاً:
- سعيد بن منصور في سننه ٣٩١/١، أن رسول الله ﷺ حلف لحفصة أن لا يقرب أمتة قال: «هي عليّ حرام»، فنزلت الكفارة ليمينه، وأمر أن لا يحرم ما أحل الله له.
- قال الحافظ في الفتح ٦٥٧/٨: ووقع عند سعيد بن منصور بإسناد صحيح إلى مسروق.
- والبيهقي في الكبرى ٣٥٣/٧، وقال: هذا مرسل.

٣٦٨ [١٢٠] نا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، نا محمد بن يحيى بن عبدالرزاق البخاري^(١)، نا يحيى بن أيوب، نا علي بن ثابت، حدثني عبدالله بن مُحَرَّر^(٢)، عن قتادة، عن سعيد بن جبير وعكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، عن النبي ﷺ أنه جعل الحرام يمينا. ابن مُحَرَّر^(٣) ضعيف، ولم يروه عن قتادة هكذا غيره.

أصل الحديث:

له أصل من حديث ابن عباس موقوفاً، أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٦/٨، رقم ٤٩١١، قال: في الحرام يُكْفَرُ. ومسلم ١١٠٠/٢، رقم ١٤٧٣، ولفظه: أنه كان يقول في الحرام: يمين يكفرها، وابن ماجه ٦٧٠/١، رقم ٢٠٧٣، ولفظه: في الحرام يمين.

نوع الزيادة:

مجيئه عند الدارقطني مرفوعاً من رواية ابن عباس عن عمر رضي الله عنه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن يحيى بن عبدالرزاق، أبو العباس البخاري. ذكره الخطيب في "تاريخه"، وقال: رواياته مستقيمة، وكان حياً في سنة اثنتين وثمانين مائتين. تاريخ بغداد ٤٢١/٣.
- يحيى بن أيوب المَقَابِرِي، البغدادي العابد. ثقة، من العاشرة. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين، وله سبع وسبعون. ع خ م د عس. التقريب ص ٥٨٨.
- علي بن ثابت الجَزَرِي، أبو أحمد الهاشمي. مولا هم، قال الإمام أحمد: صدوق ثقة. وقال أبو داود: ثقة، وقال ابن معين: ثقة إذا حدث عن ثقة. وقال ابن نمير: ثقة ولكن روايته عن الجزريين. وقال ابن سعد: كان ثقة صدوقاً. وقال أبو زرعة: ثقة لا بأس به. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: ربما أخطأ. وقال النسائي والساجي: لا بأس به. ووثقه العجلي. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ، وقد ضعفه الأزدي بلا حجة، من التاسعة. دت. التهذيب ٢٨٨/٧-٢٨٩، التقريب ص ٣٩٨، ينظر تهذيب الكمال ٣٣٥/٢٠-٣٣٩.

(١) في المطبوع: (الحاربي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٢/أ، (ج): ق ٤٨٥/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (محرز)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٤٨٦/أ، وكما في ترجمته.

- عبد الله بن مُحَرَّر، الجزري، القاضي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن مُحَرَّر الجزري متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه مرفوعاً:

- السهمي في تاريخ جرجان ص ٢٦٤، ٢٦٥، رقم ٤٣٥، من طريق ابن محرز^(١)، عن قتادة به مثله، وزاد في آخره: «يكفرها».
- وأخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه:
- البيهقي في الكبرى ٣٥٠/٧، في الخلع والطلاق، باب من قال لامرأته أنت علي حرام، من طريق يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة أن عمر رضي الله عنه قال: الحرام يمين يكفرها.
- وأخرجه موقوفاً على ابن عباس رضي الله عنه:
- البخاري، ومسلم كما سبق في أصل الحديث، من طريق سعيد بن جبير، عن ابن عباس.
- وسعيد بن منصور في سننه ٣٩٠/١، رقم ١٧٠٤.
- والدارقطني ٤١/٤، رقم ١٢١، وقال: وهذا أصح من حديث ابن محرز.
- والبيهقي في الكبرى ٣٥٠/٧.
- وأخرجه موقوفاً على عائشة رضي الله عنها:
- الترمذي ٤٩٥/٣، رقم ١٢٠١ قالت: آلى رسول الله ﷺ من نسائه، وحرّم. فجعل الحرام حلالاً، وجعل في اليمين كفارة.
- وابن ماجه ٦٧٠/١، رقم ٢٠٧٢، بمثل لفظ الترمذي.
- وذكره الحافظ في "الفتح"، وقال: رجاله ثقات.

(١) في المطبوع: (ابن محيرز).

٣٦٩ [١٣٢] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبد الله بن شبيب، حدثني إسحاق بن محمد، نا عبد الله بن عمر، حدثني أبو النضر^(١) مولى عمر بن عبيد الله، عن علي ابن الحسين، عن ابن عباس، عن عمر قال: دخل رسول الله ﷺ بأم ولده مارية في بيت حفصة، فوجدته حفصة معها فقالت له: تدخلها بيتي، ما صنعت بي هذا من بين نساءك إلا من هواني عليك، فقال: ((لا تذكرى هذا لعائشة، فهي علي حرام إن قربتها))، قالت حفصة: وكيف تحرم عليك وهي جاريتك؟ فحلف لها لا يقر بها، فقال النبي ﷺ: ((لا تذكرىه لأحد))، فذكرته لعائشة، فألى لا يدخل على نسائه شهراً، فاعتزلهن تسعاً وعشرين ليلة، فأنزل الله: ﴿لَمْ تُحَرِّمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾^(٢) الآية. قال: والحديث بطوله طویل.

أصل الحديث:

سبق ذكره مختصراً من حديث أنس في أصل الحديث رقم ٣٦٧.

نوع الزيادة:

مجئنه عن صحابي آخر مطولاً، وفيه ذكر اسم الأمة وهي: مارية، وزيادة في بعض ألفاظه مثل قوله ﷺ: «(لا تذكرىه لأحد)»، «(ألى لا يدخل على نسائه...)».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبي فروة الفَرُوي، المدني الأموي. مولا هم، صدوق كُفَّ فسَاء حفظه، من العاشرة، مات سنة ست وعشرين ومائتين. خ ت ق. التقريب ص ١٠٢، ينظر تهذيب الكمال ٤٧١/٢.

(١) في المطبوع: (أبو النصر) بالصاد المهملة، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) سورة التحريم: الآية: ١.

- عبد الله بن عمر بن حفص العمري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو النضر سالم بن أبي أمية، مولى عمر بن عبيد الله التيمي، المدني. ثقة ثبت وكان يرسل، من الخامسة، مات سنة تسع وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ٢٢٦.
- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن شبيب واه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الضياء في المختارة - كما في الفتح ٦٥٧/٨ - من مسند الهيثم بن كليب، ثم من طريق جرير بن حازم، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لحفصة: «لا تخبري أحداً أن أم إبراهيم علي حرام»، قال: فلم يقربها حتى أخبرت عائشة، فأنزل الله: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾.

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شواهد سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ٣٦٧.
- وله شاهد مرسل من رواية الضحاك أخرجه:
- سعيد بن منصور في سننه ٣٩٠/١، رقم ١٧٠٧، عن الضحاك: أن حفصة أم المؤمنين زارت أباه ذات يوم كان يومها، فلما جاء رسول الله ﷺ فلم يرها في المنزل أرسل إلى أمته مارية القبطية، فأصاب منها في بيت حفصة، وجاءت حفصة على تلك الحال، فقالت: يا رسول الله أفعل هذا في بيتي وفي يومي؟ قال: «فإنها علي حرام، ولا تخبرين بذلك أحداً»، فانطلقت إلى عائشة ﷺ فأخبرتها بذلك، فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ إلى قوله ﴿وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ﴾. فأمر أن يكفر عن يمينه ويراجع أمته.
- والبيهقي في الكبرى ٣٥٣/٧.
- وله شاهد مرسل من رواية الضحاك عن ابن عباس:
- أخرجه الطبراني في الكبير ١١٧/١٢، رقم ١٢٦٤٠.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٥٣/٧، من طريق عطية العوفي، عن ابن عباس.

٣٧٠ [١٢٣] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبدالله بن شبيب، حدثني أحمد بن محمد ابن عبدالعزيز قال: وجدت في كتاب أبي، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبدالله، عن ابن عباس، قال: وجدت حفصة رسول الله ﷺ مع أم إبراهيم في يوم عائشة، فقالت: لأخبرتها^(١)، فقال رسول الله ﷺ: «هي علي حرام إن قريبتها»، فأخبرت عائشة بذلك، فأعلم الله عز وجل رسوله بذلك، فعرف حفصة بعض ما قالت، قالت له: من أخبرك؟ قال: «نبأني العليم الخبير». فألى رسول الله ﷺ من نسائه شهراً، فأنزل الله: ﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾^(٢) الآية... قال ابن عباس: فسألت عمر: من اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ؟ فقال: حفصة وعائشة.

أصل الحديث:

شطر من الحديث سبق ذكره برقم ٣٦٧.
أما الشطر الأخير من الحديث: (قال ابن عباس فسألت عمر: من اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ فقال: حفصة وعائشة)، فهو غير زائد، أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٥٩/٨، رقم ٤٩١٤.

نوع الزيادة:

الجزء الأول من الحديث نوع الزيادة فيه مجيئه عن صحابي آخر.
والجزء الثاني من قوله: فأعلم الله عز وجل رسوله بذلك... إلى آخر الآية، الزيادة فيه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.

(١) في المطبوع: (لأخبرتها)، وما أثبت من (ج): ق ٤٨٦/أ.

(٢) سورة التحريم، الآية: ٤.

○ أحمد بن محمد بن عبدالعزيز. لم أقف له على ترجمة. وذكر الخطيب في ترجمته لأبيه الآتية، إسناده فيه: أحمد بن محمد بن عبدالعزيز الزهري، عن أخيه إبراهيم بن محمد: أن أباه محمد بن عبدالعزيز لما عزل...

○ محمد بن عبدالعزيز بن عمر بن عبدالرحمن بن عوف الزهري. كان على قضاء المدينة. قال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أبو حاتم: هم ثلاثة إخوة وهم ضعفاء الحديث، ليس لهم حديث مستقيم، وليس له عن الزهري حديث صحيح. وقال الخطيب: كان من أهل الفضل والسخاء. وقال ابن عدي: قليل الحديث. وقال النسائي في "التميز": منكر الحديث. اللسان ٢٥٩/٥ - ٢٦٠، ينظر الجرح والتعديل ٧/٨، تاريخ بغداد ٣٤٩/٢.

○ عبيد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي، المدني، أبوبكر، شقيق سالم. ثقة، من الثالثة. مات سنة ست ومائة. ع. التقريب ص ٣٧٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن شبيب واه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عباس سوى الدارقطني.

[باب*]

٣٧١ [١٢٩] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن عبد الله بن زياد الحداد، نا أبو الصلت
 إسماعيل بن أمية الذارع^(١)، نا حماد بن زيد، نا عبدالعزيز بن صهيب، عن
 أنس قال: سمعت معاذ بن جبل يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((يا
 معاذ من طلق للبدعة واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً ألزمناه بدعته)).
 ٣٧٢ [١٣٠] نا محمد بن مخلد، نا أحمد بن عبد الله بن زياد الحداد، نا إسماعيل بن
 أمية، نا سعيد بن راشد، عن حميد الطويل، عن أنس بن مالك قال:
 سمعت معاذ بن جبل يقول: قال رسول الله ﷺ: ((يا معاذ من طلق للبدعة،
 ألزمناه بدعته)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد الدوري، وأحمد بن عبد الله بن زياد الحداد. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
- إسماعيل بن أمية الذارع. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يضع الحديث.
- سعيد بن راشد السماك، أبو محمد المازني البصري. سبقت ترجمته، وهو ضعيف منكر الحديث متروك.
- حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مدلس.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن راشد السماك متروك، وإسماعيل بن أمية يضع الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٣٥١.

* سبق التبويب لهذا الحديث برقم ٣٥١ في [باب ما جاء في وقوع الطلاق على الحائض وإن كان بدعيًا]، وتقدم الكلام على هذا الحديث رقم ٣٧١ سنداً ومتناً هناك.
 (١) في المطبوع: (الدارع)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

[باب ما جاء في الخلع]

٣٧٣ [١٣٤] نا أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد المصري، نا عبدالله بن وهيب
الغزّي، نا محمد بن أبي السري، نا رواد، عن ^(١) عباد بن كثير، عن أيوب،
عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ جعل الخلع تطليقة بئنة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو الحسن علي بن محمد بن أحمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن محمد بن وهيب الجذامي الغزّي، أبو العباس. لم أقف على ترجمته. وذكره المزي في ترجمة شيخه محمد بن أبي السري. وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ٤٧/٢: شيخ الطبراني ^(٢) لم أعرفه.
- محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن الهاشمي، مولا هم، العسقلاني، المعروف بابن أبي السري. قال ابن الجنيد عن ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: لين الحديث. وقال ابن عدي: كثير الغلط. وقال ابن حبان في "الثقات": كان من الحفاظ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق عارف له أوهام كثيرة، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. د. التهذيب ٤٢٤/٩، ٤٢٥، التقريب ص ٥٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٥٥/٢٦.
- رُوَاد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني، أصله من خراسان. قال الدوري عن ابن معين: لا بأس به، إلا أنه حدث عن سفيان أحاديث مناكير. وقال الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال معاوية عن ابن معين: ثقة مأمون. وقال البخاري: كان قد اختلط لا يكاد يقوم حديثه، ليس له كثير حديث قائم. وقال أبو حاتم: تغير حفظه في آخر عمره، وكان محله الصدق. وقال النسائي: ليس بالقوي روى غير حديث منكر وكان قد اختلط. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابعه الناس عليه، وكان شيخاً صالحاً، وفي حديث الصالحين بعض النكسة، إلا أنه يكتب حديثه.

(١) في المطبوع: (بن)، والصواب ما أثبتت كما في (ج): ق ٤٨٧/ب.

(٢) ينظر الأوسط ١٨٩/٥، رقم ٤٣٧٠ وما بعده، والصغير ٢١٥/١.

.....

وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف. وقال الدارقطني: متروك. وقال الساجي: عنده مناكير. وقال الحفاظ: كثيراً ما يخطئ ويتفرد بحديث. وقال الحفاظ في "التقريب": صدوق اختلط بأخرة فترك، وفي حديثه عن الثوري ضعف شديد، من التاسعة. ق. التهذيب ٢٨٨/٣-٢٩٠، التقريب ص ٢١١.

- عباد بن كثير الثقفي البصري. متروك. قال أحمد: روى أحاديث كذب، من السابعة، مات بعد الأربعين ومائة. دق. التقريب ص ٢٩٠.
- أيوب هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

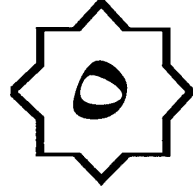
فيه عباد بن كثير الثقفي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٤٢/٤، من طريق رواد بن الجراح، عن عباد بن كثير به مثله.
- وأخرجه تمام في فوائده، ينظر الروض البسام ١١/٣، ١٢، رقم ٨٠٣، من طريق رواد بن الجراح، عن عباد بن كثير به مثله، إلا أنه قال: «تطبيقاً واحدة» بدل: «بائنة».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٦/٧، في الخلع والإيلاء، باب الخلع هل هو فسخ أو طلاق؟ من طريق رواد بن الجراح، عن عباد بن كثير به مثله، وقال تفرد به عباد بن كثير البصري.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٤٣/٣، وعزاه للدارقطني ثم قال: ورواه ابن عدي وأعله بعباد بن كثير الثقفي.

الغريب:

- الخلع: أن يطلق زوجته على عوض تبذله له، وفائدته إبطال الرجعة إلا بعقد جديد. وفيه عند الشافعي خلاف: هل هو فسخ أو طلاق، وقد يسمى الخلع طلاقاً. النهاية ٦٥/٢.
- تطليقة بائنة: الطلاق البائن هو الذي لا يملك الزوج فيه استرجاع المرأة إلا بعقد جديد. النهاية ١٧٥/١.



كتاب الفرائض

كتاب الفرائض والسير وغير ذلك

[باب ما جاء فيمن قال لا حبس عن فرائض الله عز وجل]

٣٧٤ [٣] نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا كامل بن طلحة، نا بن لهيعة، نا عيسى بن لهيعة، عن عكرمة قال: سمعت ابن عباس يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول بعد ما أنزلت سورة النساء، وفرض فيها الفرائض، يقول: ((لا حبس بعد سورة النساء)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- كامل بن طلحة الجحدري. تقدمت ترجمته، وهو لا بأس به.
- ابن لهيعة: عبد الله بن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عيسى بن لهيعة، أخو عبد الله بن لهيعة. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكر له هذا الحديث. وذكره العقيلي في "الضعفاء" وأورد له هذا الحديث، وقال: لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به. وذكره الطبري في "تهذيب الآثار" وقال: لا يحتج بحره. وضعفه الدارقطني^(١). الضعفاء للعقيلي ٣/٣٩٧، الثقات لابن حبان ٧/٢٣٤، الميزان ٣/٣٢٢، اللسان ٤/٤٠٣، ٤/٤٠٤.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن لهيعة وأخيه عيسى كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف. وقال الدارقطني في الحديث الآتي: لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان.

تخريج الحديث:

- أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٣/٣٩٧، من طريق عبد الله بن لهيعة، عن أخيه عيسى به مثله.

(١) في سننه كما في الحديث الآتي برقم ٣٧٥.

- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٦/٤، ٩٧، من طريق ابن لهيعة، عن أخيه عيسى به نحوه.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٣٦٥/١١ رقم ١٢٠٣٣، من طريق عبد الله بن لهيعة، عن أخيه عيسى به مثله.
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٦٢/٦ في الوقف، باب من قال لا حبس عن فرائض الله عز وجل، من طريق الدارقطني به مثله.
- وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه، من طريق عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، عن محمد ابن عبد الرحيم بن موسى الصدفي، عن عمرو بن خالد، عن ابن لهيعة، عن أخيه عيسى بن لهيعة به مثله. وقال: قال علي رحمه الله: لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان. ثم قال- أي البيهقي-: وهذا اللفظ إنما يعرف من قول شريح القاضي.
- وأخرجه أيضاً من طريق يحيى بن يحيى، عن ابن لهيعة عن سمع عكرمة يحدث عن ابن عباس أنه قال لما أنزلت الفرائض في سورة النساء قال رسول الله ﷺ: «لا حبس بعد سورة النساء».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢/٧ وقال: رواه الطبراني، وفيه عيسى بن لهيعة وهو ضعيف. وأخرجه موقوفاً على علي:
- ابن أبي شيبه في مصنفه ٢٥٠/٦، عن الشعبي قال: قال علي: لا حبس عن فرائض الله إلا ما كان من سلاح أو كراع.

الغريب:

- لا حبس: أي لا يوقف مال، ولا يُزَوَّى عن وارثه، وكأنه إشارة إلى ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من حبس مال الميت ونسائه، وكانوا إذا كرهوا النساء لقيح أو قلة مال حبسوهن عن الأزواج؛ لأن أولياء الميت كانوا أولى بهن عندهم.
- والحاء في: حبس. يجوز أن تكون مضمومة ومفتوحة على الاسم والمصدر. وقال المطرزي: الصواب: لا حبس على لفظ المصدر. النهاية ٣٢٩/١، المغرب ص ١٠١.

٣٧٥ [٤] نا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، نا محمد بن عبد الرحيم بن موسى الصدي بمصر، نا عمرو بن خالد، نا ابن لهيعة، عن أخيه عيسى بن لهيعة، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا حبس عن فرائض الله عز وجل)).
لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان.

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الرحيم بن موسى الصدي. لم أقف له على ترجمة.
- عمرو بن خالد بن فروخ. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- وبقية رجاله تقدم ذكرهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف على ترجمته محمد بن عبد الرحيم بن موسى الصدي، وفيه عبد الله وعيسى ابنا لهيعة ضعيفان، فالإسناد ضعيف. قال الدارقطني عقب الحديث: لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه، وهما ضعيفان.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٧٤.

[باب ما جاء في ميراث وشهادة أهل الملل بعضهم على بعض]

٣٧٦ [٦] نا أحمد بن عبد الله بن محمد بن وكيل أبي صخرة، نا على بن حرب، نا الحسن بن موسى، نا عمر بن راشد، ح ونا الحسين بن يحيى بن عياش، نا الحسن بن محمد الزعفراني، نا علي بن الجعد، أنا عمر بن راشد بن شجرة^(١)، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((لا ترث ملة ملة، ولا تجوز^(٢) شهادة أهل ملة على ملة إلا أمتي، فإنهم تجوز^(٣) شهادتهم على من سواهم)).

لفظ ابن عياش إلا أنه قال في حديثه عن أبي هريرة أحسب شك عمر، وعمر بن راشد ليس بالقوي.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٥٠/١٢، رقم ٦٧٦٤، ومسلم ١٢٣٣/٣، رقم ١٦١٤، وأبي داود ١٢٥/٣، رقم ٢٩٠٩، والترمذي ٤٢٣/٤، رقم ٢١٠٧، كلهم من حديث أسامة بن زيد، ولفظه: ((لا يرث المسلم الكافر، ولا يرث الكافر المسلم)).

وعند أبي داود ١٢٥/٣، رقم ١٢٦، وابن ماجه ٩١٢/٢، رقم ٢٧٣١، من حديث عبد الله بن عمرو، ولفظه: ((لا يتوارث أهل ملتين شتى)).

وعند الترمذي ٤٢٤/٤، رقم ٢١٠٨، من حديث جابر بن عبد الله، مثله دون كلمة: «شتى».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة قوله: «لا تجوز شهادة أهل ملة...» الحديث.

(١) في المطبوع: (صخرة)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٣٤/ب، و (ج): ق ٤٩٠/ب.

(٢) في المطبوع: (يجوز)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٤٩٠/ب.

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبد الله بن محمد بن وكيل أبي صخرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي، قاضي الموصل وغيرها، ثقة، من التاسعة، مات سنة تسع أو عشر ومائتين. ع. التقريب ص ١٦٤.
- عمر بن رashed بن شجرة، أبو حفص اليمامي. قال الإمام أحمد: حديثه ضعيف ليس بمستقيم، حدث عن يحيى بن أبي كثير بأحاديث مناكير. وقال البخاري: حديثه عن يحيى مضطرب ليس بالقائم. قال الحافظ في "التقريب": ضعيف، من السابعة. ت. ق. التهذيب ٤٤٥/٧، ٤٤٦، التقريب ص ٤١٢.
- الحسين بن يحيى بن عياش بن عيسى، أبو عبد الله الأعور القطان ويقال: التمار. ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. توفي سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤٨/٨.
- الحسن بن محمد الزعفراني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن الجعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.
- أبو سلمة عبد الرحمن بن عوف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما عمر بن راشد بن شجرة ضعيف، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب كما قال البخاري وحديثه هنا عنه، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٠٧/٦، رقم ٥٤٣٠، من طريق علي بن الجعد به مثله. إلا أنه قال: «شهادة ملة»، بدل «شهادة أهل ملة». وقال: لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن أبي كثير إلا عمر بن راشد.
- والبيهقي ١٦٣/١٠ في الشهادات، باب من رد شهادة أهل الذمة، من طريق علي بن الجعد، عن عمر بن راشد به مثله.
- وقال: عمر بن راشد هذا ليس بالقوي قد ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين وغيرهما من أئمة النقل.

- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٢٥/٤، وعزاه للبخاري والطبراني في الأوسط وقال: فيه عمر بن راشد، وهو ضعيف عند الجمهور، وثقه العجلي.
وأخرجه دون اللفظة الزائدة:
- البخاري، ينظر كشف الأستار ١٤١/٢، رقم ١٣٨٤، من طريق عمر بن راشد، عن يحيى ابن أبي كثير به ولفظه: «لا يرث ملة ملة».
- وذكره الحافظ في التلخيص ٨٤/٣، وعزاه للبخاري، وقال: فيه عمر بن راشد، تفرد به وهو لين الحديث.

شواهد الحديث:

- شطر الحديث الأول شواهد في الصحيحين وباقي الستة كما مر في أصل الحديث من حديث أسامة بن زيد، وله أيضاً شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.
وحديث أسامة بن زيد رضي الله عنه أخرجه أيضاً:
- الإمام أحمد ٥/٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢٠٩، بلفظ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».
- والنسائي في الكبرى ٨٠/٤ - ٨٢، رقم ٧٣٧٠ - ٦٣٨٠، بعض الروايات بمثل لفظ الإمام أحمد السابق، وبعضها بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».
- والدارمي ٢/٢٦٨، رقم ٣٠٠٢ - ٣٠٠٥.
- وابن الجارود ص ٣١٨، رقم ٩٥٤.
- والبيهقي في الكبرى ٦/٢١٧، ٢١٨. كلهم بلفظ الإمام أحمد.
وحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أخرجه:
- الإمام أحمد ٢/١٧٨، ١٩٥، بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى».
- والحاكم ٤/٣٤٥، بلفظ: «لا يرث المسلم الكافر، ولا الكافر المسلم».

[باب ما جاء في أنه لا وصية لوارث]

٣٧٧ [٨] نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا داود بن رشيد، نا عمر^(١) بن عبد الواحد، عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، نا سعيد بن أبي سعيد، عن أنس بن مالك قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ يسيل على لعابها، فسمعتة يقول: ((إن الله عز وجل قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث، والولد للفراش، وللعاهر الحجر، لا يدعى رجل إلى غير أبيه، ولا ينتمي إلى غير مواليه، فمن فعل ذلك فعليه لعنة الله متتابعة، لا تنفق المرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذنه)). فقال رجل: ولا الطعام يا رسول الله؟ قال: ((ذاك أفضل أموالنا)). ثم قال: ((ألا إن العارية مؤداة، والدين مقضي، والزعيم غارم)).

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند ابن ماجه ٩٠٦/٢، رقم ٢٧١٤، من حديث أنس، ولفظه: ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، ألا لا وصية لوارث)). والحديث بتمامه عند الترمذي ٤٣٣/٤، برقم ٢١٢٠، من حديث أبي أمامة الباهلي، وبرقم ٢١٢١ نحوه، من حديث عمرو بن خارجه، وعند النسائي ٢٤٧/٦، رقم ٣٦٤١-٣٦٤٣، بلفظ: ((إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث)). ونحوه عند ابن ماجه ٩٠٥/٢، برقم ٢٧١٢. والحديث سبق ذكره في البيوع برقم ٦٠.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: زيادة لفظية من قوله ﷺ «والولد للفراش...» إلى آخر الحديث.
الثاني: مجيئه بتمامه عن صحابي آخر.

(١) في المطبوع: (عمرو)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، ثقة ثبت.
- داود بن رُشيد، الهاشمي، مولاهم، الخوارزمي، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة تسع وثلاثين ومائتين. خ م د س ق. التقريب ص ١٩٨.
- ورُشيد: بالتصغير. كما في التقريب.
- عمر بن عبدالواحد بن قيس السلمي، الدمشقي. ثقة، من التاسعة، مات سنة مائتين، وقيل بعدها. د س ق. التقريب ص ٤١٥.
- عبدالرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن أبي سعيد، الراجح أنه: البيروتي الساحلي^(١)، مجهول، من الخامسة، قال ابن حجر: وهما ابن عساكر الخطيب لكونه فرق بين هذا والمقبري، والصواب مع الخطيب، ويحتمل أن يكون هو سعيد بن خالد بن أبي طويل. التقريب ص ٢٣٦.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن أبي سعيد البيروتي الساحلي مجهول، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في مسند الشاميين ٣٦٠/١، رقم ٦٢١، من طريق عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أنس بن مالك مثله.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٤/٦، ٢٦٥ كتاب الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين ... من طريق الدارقطني به فذكره، وقال: ورواه الوليد بن مزيد البيروتي، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر، عن سعيد بن أبي سعيد شيخ الساحل قال: حدثني رجل من أهل المدينة قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ فذكره. وقد روى هذا الحديث من أوجه أخر كلها غير قوية والاعتماد على الحديث الأول وهو رواية ابن أبي نجیح عن عطاء عن ابن عباس وعلى ما ذكره الشافعي من نقل أهل المغازي مع إجماع العامة على القول به. والله أعلم.

(١) قال الدارقطني في إسناده الحديث الآتي برقم ٣٧٨ سعيد بن أبي سعيد شيخ الساحل.

- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٤٠٤، وقال: قال صاحب "التنقيح": حديث أنس هذا ذكره ابن عساكر وشيخنا المزي في الأطراف في ترجمة سعيد المقبري. وهو خطأ، وإنما هو الساحلي ولا يحتج به، هكذا رواه الوليد بن مزيد البيروتي، عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن سعيد بن أبي سعيد شيخ الساحل، قال: حدثني رجل من أهل المدينة، قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ فذكر الحديث.

شواهد الحديث:

له شواهد من حديث أبي أمامة، وعمرو بن خارجة سبق تخريجها برقم ٦٠ في البيوع.

٣٧٨ [٩] نا أبو بكر النيسابوري، نا عباس بن الوليد بن مزيد، أخبرني أبي، نا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر، حدثني سعيد بن أبي سعيد شيخ بالساحل قال: حدثني رجل من أهل المدينة قال: إني لتحت ناقة رسول الله ﷺ فنذكر نحوه^(١).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٧٧.

نوع الزيادة:

كسابقه، وفيه إبهام اسم الصحابي.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن الوليد بن مزيد البيروتي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الوليد بن مزيد البيروتي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن أبي سعيد. تقدمت ترجمته، وهو مجهول.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن أبي سعيد البيروتي الساحلي مجهول، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق تخريجه من حديث أنس برقم ٣٧٧، ومن حديث أبي أمامة وعمرو بن خارجة، برقم ٦٠ في البيوع.

(١) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٣٧٧.

[باب ما جاء في ميراث العصبه]

٣٧٩ [١٤] نا عبد الباقي بن قانع، نا علي بن عبد الصمد الطيالسي، نا خالد بن يوسف السمطي، حدثني أبي، عن زياد بن سعد سمع ابن طاوس قال: سمعت طاوساً يقول: قال ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: ((ألحقوا المال بالفرائض، فما تركت فلاولى [رحم]^(١) ذكر)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة عدا النسائي، فأخرجه البخاري، ينظر الفتح ١١/١٢، رقم ٦٧٣٢، ومسلم ١٢٣٣/٣، رقم ١٦١٥، وأبي داود ١٢٢/٣، رقم ٢٨٩٨، والترمذي ٤١٨/٤، رقم ٢٠٩٨، وابن ماجه ٩١٥/٢، رقم ٢٧٤٠، كلهم من حديث ابن عباس نحو لفظ الدارقطني دون اللفظة الزائدة.

نوع الزيادة:

زيادة لفظ: «رحم».

رجال الإسناد:

- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط.
- علي بن عبد الصمد الطيالسي، وثقه الخطيب وقال: كان كثير الحديث، قليل المروءة، وذكره الذهبي في السير، وقال: الشيخ احدث الحافظ. تاريخ بغداد ٢٨/١٢، السير ٤٢٩/١٣.
- خالد بن يوسف السمطي، ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه. وذكره ابن عدي في "الكامل" وذكر عدة أحاديث وجعل البلاء في ذلك من أبيه، وذكره ابن حجر في "اللسان" وقال: أما أبوه فهالك، وأما هو فضعيف. الثقات ٢٢٦/٨، الكامل ٩١٥/٣، اللسان ٣٩٢/٢.
- أبوه: يوسف بن خالد السَّمْطِي، أبو خالد البصري، مولى بني ليث، تركوه، وكذبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومائة. ق. التقريب ص ٦١٠.
- والسمطي: بفتح المهملة، وسكون الميم، بعدها مثناه. هذه النسبة إلى السميت والهيئة. وقيل ليوسف بن خالد: السمطي؛ للحيته وسمته. لأنساب ٢٩٤/٣، التقريب ص ٦١٠.
- زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) ثابتة في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٨٢/أ، وساقطة من المخطوط (ب): ق ١٤٣/ب، والمخطوط (ج): ق ٤٩١/ب.

الحكم على الإسناد:

فيه يوسف بن خالد السمي متهم بالكذب، فالإسناد ضعيف جداً.
وقد صح الحديث من طرق أخرى دون اللفظة الزائدة.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذه اللفظة الزائدة غير المصنف، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

الغريب:

- العَصَبَةُ: بالمهملتين، والموحدة. هم الأقارب من جهة الأب؛ لأنهم يُعَصَّبُونَ ويعتصب بهم: أي يحيطون به ويشتد بهم. ينظر النهاية ٢٤٥/٣.
- الحقوا المال بالفرائض: قال الخافظ ابن حجر في الفتح ١١/١٢: المراد بالفرائض هنا الأنصاء المقدرة في كتاب الله تعالى، وهي: النصف، ونصفه، ونصف نصفه، والثلاثان، ونصفهما، ونصف نصفهما.
- فما تركت: أي أبقت.
- فلأولى: أي لمن يكون أقرب في النسب إلى المورث. وليس المراد هنا الأحق. قال الخطابي: المعنى: أقرب رجل من العصة. الفتح ١١/١٢، وينظر شرح مسلم للنووي ٥٣/١١.
- رحم: الرحم هم الأقارب، ويقع على كل من يجمع بينك وبينه نسب، ويطلق في الفرائض على الأقارب من جهة النساء. النهاية ٢١٠/٢.

٣٨٠ [١٥] نا عمر بن الحسن بن علي الشيباني، نا أحمد بن محمد بن بكر، نا هشام ابن خالد، نا مروان بن محمد، نا سفيان، عن هشام بن حجر، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((ألحقوا المال بالفرائض، فما أبقت فلاولى رحم ذكر)).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٣٧٩.

رجال الإسناد:

- عمر بن الحسن بن علي الشيباني. ضعفه الدارقطني، واتهمه بالكذب، وضعفه كذلك الحسن ابن محمد الخلال. سؤالات الحاكم للدارقطني ص ١٦٣، تاريخ بغداد ١١/٢٣٧ - ٢٣٨، الميزان ٣/١٨٥، اللسان ٤/٢٩٠.
- أحمد بن محمد بن بكر الهزاني البصري. قال الذهبي في "السير": مسند البصرة الثقة المعمر، وقال في "الميزان": صدوق. مات بعد سنة اثنتين وثلاثين وثلاثمائة. السير ١٥/٢٨٥، الميزان ١/١٣٢، ١٣٣، اللسان ١/٢٥٦.
- وهزاني: بكسر الهاء، والزاي المشددة المفتوحة، بعدهما الألف، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى هزان، وهو بطن من عتيك. الأنساب ٥/٦٤٠.
- هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، أبو مروان الدمشقي، صدوق، من العاشرة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. د.ق. التقريب ص ٥٧٢.
- مروان بن محمد بن حسان الأسدي، الدمشقي، الطاطري، ثقة، من التاسعة، مات سنة عشر ومائتين، وله ثلاث وستون سنة. م ٤. التقريب ص ٥٢٦.
- سفيان هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- هشام بن حَجَّير، بمهمله وجيم، مصغر، المكي. قال الإمام أحمد: ليس بالقوي. وضعفه ابن معين، وقال مرة: صالح. وقال العجلي: ثقة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال الساجي: صدوق. وقال العجلي: قال ابن عيينة: لم نأخذ منه إلا ما لا نجده عند غيره. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السادسة. خ م س. التهذيب ١١/٣٣، ٣٤، التقريب ص ٥٧٢.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن الحسن بن علي الشيباني، متهم بالكذب، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه باللفظة الزائدة غير المصنف، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث السابق برقم ٣٧٩.

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

[باب ما جاء في الموارثة بين المسلمين والمشركين]

٣٨١ [٢٢] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا يونس بن عبد الأعلى، نا عبد الله بن وهب، أخبرني محمد بن عمرو، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر أن رسول الله ﷺ قال: «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمتة».

أصل الحديث:

معنى الشطر الأول من الحديث له أصل من حديث جابر بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى»، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٣٧٦.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «إلا أن يكون عبده أو أمتة».

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصّفي، أبو موسى المصري. ثقة، من صغار العاشرة، مات سنة أربع وستين ومائتين، وله ست وتسعون سنة. م س ق. التقريب ص ٦١٣.
- عبد الله بن وهب القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- محمد بن عمرو الياضي المصري الرّعيني. قال أبو حاتم وأبو زرعة: شيخ لابن وهب. وذكره ابن حبان في "الثقات". قال ابن حجر في "التهذيب": "وله في مسلم حديث واحد متابعه. وروى له النسائي^(١) حديثه عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر: «لا يرث المسلم النصراني إلا أن يكون عبده أو أمتة». وقال أيضاً: ذكره الساجي في "الضعفاء"، ونقل عن يحيى بن معين أنه قال: غيره أقوى منه. وقال ابن القطان: لم تثبت عدالته. وقال في "التقريب": صدوق له أوهام، من التاسعة. م س. الجرح والتعديل ٣٢/٨، الثقات لابن حبان ٤٠/٩، الكامل لابن عدي ٢٢٣١/٦، التهذيب ٣٨٠/٩، التقريب ص ٥٠٠.
- ابن جريج هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة.
- أبو الزبير محمد بن مسلم المكي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، من مدلسي المرتبة الثالثة.

(١) في الكبرى كما سيأتي في تحريجه، وقد نص المزي على أن هذه الرواية في الكبرى. ينظر تحفة الأشراف ٣٣٠/٢.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عمرو اليافعي صدوق له أوهام، وابن جريج ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وأبو الزبير مدلس وقد عنعنه، لكنه صرح بالسماع في الموقوف - كما سيأتي - فالإسناد المرفوع ضعيف.

وأخرجه الدارقطني^(١) عنه موقوفًا على جابر، وقال: وهو محفوظ. وقال الحافظ في "التهذيب"^(٢): رواه عبدالرزاق موقوفًا وهو الصواب.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٨٣/٤ - ٨٤، رقم ٦٣٨٩.
- وابن عدي في الكامل ٢٢٣١/٦. وقال: لا يرويه عن ابن جريج غير محمد بن عمرو.
- والحاكم في المستدرک ٣٤٥/٤، في الفرائض. وقال: محمد بن عمرو هذا هو اليافعي من أهل مصر صدوق الحديث صحيح، ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٨/٦، في الفرائض.
- كلهم من طريق ابن وهب عن محمد بن عمر به مثله.
- وأخرجه الدارمي ٢٦٧/٢، رقم ٢٩٩٧، ٢٩٩٨، من طريق الأشعث عن الحسن، عن جابر نحوه.
- وأخرجه موقوفًا على جابر:
- عبدالرزاق في مصنفه ١٨/٦، رقم ٨٩٦٥، وفي ٣٤٣/١٠، رقم ١٩٣١٠. وفيه صرح أبو الزبير بالسماع من جابر رضي الله عنه.
- والدارقطني في سننه ٧٥/٤، رقم ٢٣، من طريق عبدالرزاق به، وقال: موقوف وهو محفوظ.

(١) في سننه ٧٥/٤ رقم ٢٣.

(٢) ٣٨٠/٩.

٣٨٢ [٢٤] نا علي بن محمد بن يحيى بن مهران السواق، نا أبوالنضر^(١) الفقيه
إسماعيل بن عبدالله بن ميمون، نا أبوغسان، نا شريك، عن أشعث، عن
الحسن، عن جابر رفعه، قال: «لا نرث أهل الكتاب ولا يرثونا، إلا أن يرث
الرجل عبده أو أمته، وتحل لنا نساؤهم ولا تحل لهم نساؤنا».

أصل الحديث:

قوله ﷺ: «لا نرث أهل الكتاب، ولا يرثونا». عند الترمذي من رواية جابر بلفظ: «لا
يتوارث أهل ملتين». وقد تقدم ذكره في أصل الحديث رقم ٣٧٦.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «إلا أن يرث الرجل عبده...» إلى آخر الحديث.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد بن يحيى بن مهران، أبو الحسن السواق الضريس. روى عنه الدارقطني ذكره
الخطيب البغدادي في تاريخه وقال: كان ثقة. تاريخ بغداد ٧١/١٢.
- إسماعيل بن عبدالله بن ميمون بن عبد الحميد بن أبي الرجال، أبو النضر العجلي. المعروف
بالفقيه. ذكره الخطيب في تاريخه، وقال: قال النسائي: أبو النضر إسماعيل بن عبدالله مروي
ليس به بأس. توفي سنة سبعين ومائتين، وقد بلغ أربعاً وثمانين سنة. تاريخ بغداد ٢٨٢/٦.
- أبو غسان مالك بن إسماعيل النهدي، تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شريك بن عبدالله النخعي، تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعدما ولي القضاء.
- أشعث بن سوار الكندي، النجار، الأفرق، صاحب التواييت، قاضي الأهواز، ضعيف من
السادسة، مات سنة ست وثلاثين ومائة. بخ م ت س ق. التقريب ص ١١٣.
- سوار: بفتح أوله، وثانيه مشدداً، المؤلف والمختلف للدارقطني ١٣١٨/٣.
- والكندي: بكسر أوله، وسكون النون، وكسر الدال المهملة، نسبة إلى كندة، وهي قبيلة
مشهورة باليمن. اللباب ١١٥/٣.
- الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة، لكنه لم يسمع من جابر بن عبدالله ﷺ، وروايته
عنه كتاب، وذلك لا يقتضي الانقطاع^(٢).

(١) في المطبوع والمخطوط (ب): ق ١٤٤ / أ، (ج): ق ٤٩٢ / ب: (النصر)، وما أثبت كما في ترجمته.

(٢) ينظر التهذيب ٢٦٧/٢، ٢٦٩.

الحكم على الإسناد:

فيه أشعث بن سوار ضعيف، وشريك صدوق يخطئ وتغير بأخرة، ولم أجد أبا غسان فيمن سمع منه قديماً قبل اختلاطه^(١)، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٨١، دون قوله ﷺ: «وتحل لنا نساؤهم، ولا تحل لهم نساؤنا».

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

(١) ينظر نهاية الاغتياب ص ١٧٠.

[باب ما جاء في ميراث الدية]

٣٨٣ [٢٧] نا محمد بن أحمد بن الحسن، نا إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان، نا عبد الرحمن بن إبراهيم، نا الوليد، نا محمد بن عبد الله الشعيثي، عن زفر بن وثيمة، عن المغيرة بن شعبة أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان^(١) أن يورث امرأة أشيم الضبابي^(٢)، من ديته.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٢٩/٣، ١٣٠، رقم ٢٩٢٧، والترمذي ٢٧/٤، رقم ١٤١٥، وابن ماجه ٨٨٣/٢، رقم ٢٦٤٢، كلهم من حديث الضحاك بن سفيان رضي الله عنه، نحو حديث الدارقطني.

وأصل هذا الحديث من رواية زرارة بن جزي، عن الضحاك كما سيأتي؛ لأن القصة وقعت في بني عامر بن صعصعة، حيث إن رسول الله ﷺ ولَّى الضحاك بن سفيان على من أسلم من قومه، وأشيم الضبابي، وزرارة بن جزي، والضحاك بن سفيان كلهم من بني عامر بن صعصعة، فالمغيرة سمع الحديث من زرارة ثم حدث به بعد ذلك دون ذكر لزراعة كما يصنع ذلك بعض الصحابة حيث يسمع الحديث من صحابي ثم يحدث به بعد ذلك دون ذكر للصحابي الذي سمع الحديث منه.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر (حيث إنه لم يصرح بالرواية عن الصحابي الأول).

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق، المعروف بابن الصواف، تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.
- إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان، أبو يعقوب الأنماطي. ذكره الخطيب في تاريخه. وقال السهمي سألت الدارقطني عنه فقال: ثقة وهو ببغداد. مات سنة اثنتين وثلاثمائة. سؤالات السهمي ص ١٧١، رقم ١٨٩، تاريخ بغداد ٣٨٤/٦، ٣٨٥.

(١) الضحاك بن سفيان هو ابن عوف الكلبي، أبو سعيد، صحابي معروف، كان من عمال النبي ﷺ على الصدقات. التقريب ص ٤٥٧، الإصابة ٢٦٧/٣.

(٢) أشيم الضبابي قتل في عهد النبي ﷺ مسلماً فأمر الضحاك بن سفيان أن يورث امرأته من ديته. الإصابة ٥١/١. و الضبابي، بالكسر، وهو معاوية بن كلاب بن ربيعة بن عامر، سُمِّي بولده، وهم: ضب، ومضب، وجسل، وحسَّيل، فقليل لهم الضباب لهذا. الأنساب ٦/٤. والعرب تكني الضب بأبي الجسل.

- عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني، مولا هم، الدمشقي، أبو سعيد، لقبه دُحيم، ثقة حافظ متقن، من العاشرة، مات سنة خمس وأربعين ومائتين، وله خمس وسبعون. خ د س ق. التقريب ص ٣٣٥.
- الوليد بن مسلم القرشي. الدمشقي تقدمت ترجمته وهو ثقة لكنه كثير التدليس، وقد صرع بالسماع.
- محمد بن عبد الله بن المهاجر الشُعَيْثِي. صدوق، من السابعة. مات سنة بضع وخمسين ومائة. ٤. التقريب ص ٤٩٠.
- والشُعَيْثِي: بضم الشين المعجمة، وفتح العين المهملة، وسكون الياء المنقوطة بنقطتين من تحتها، وفي آخرها ثاء المثلثة. الأنساب ٤٣٦/٣.
- زُفَر بن وُثَيْمَة بن مالك بن أوس النصري، الدمشقي. مقبول، من الثالثة. د. التقريب ص ٢١٥.
- وزفر: بضم أوله، وفتح الفاء. ووثيمة: بفتح أوله، وكسر المثلثة. كما في التقريب.
- المغيرة بن شعبة بن مسعود الثقفي، صحابي مشهور، أسلم قبل الحديبية، وولي إمرة البصرة ثم الكوفة. مات سنة خمسين على الصحيح. ع. التقريب ص ٥٤٣.

الحكم على الإسناد:

فيه زفر بن وثيمة مقبول، وحسن إسناده الحافظ في الإصابة ٨/٣، في ترجمة زرارة بن جزي. حسن إسناده الحافظ ابن حجر في الإصابة ٨/٣، في ترجمة زرارة بن جزي.

تخريج الحديث:

أخرجه أبو يعلى الموصلي، والحسن بن سفيان، وابن شاهين، كما عزاه إليهما ابن حجر في الإصابة ٥٢/١، ٨/٣، وفي ترجمتي أشيم وزرارة، ولم أقف عليه في المسند المطبوع لأبي يعلى بعد بحث، ولعله في مسنده الكبير. لكن عزاه نحو معناه لأبي يعلى في المطالب العالية ٤٤٦/١ دون القصة، ولما ذكره الحافظ المزي في إتحاف المهرة ٤١١/١٣ لم يعزه إلا للدارقطني هنا. والله أعلم.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث الضحاك بن سفيان، سبق تخريجه في أصل الحديث.

٣٨٤ [٢٨] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا محمد بن إبراهيم الصوري، نا خالد بن عبد الرحمن، نا محمد بن عبد الله الشعيثي، عن زفر بن وثيمة، عن المغيرة بن شعبة أن زرارة بن جزي، أو حزن^(١)، شك الصوري، قال لعمر بن الخطاب: أن رسول الله ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان أن يورث، مثله^(٢). ورواه زهير بن هنيذ^(٣)، عن الشعيثي^(٤)، عن مكحول، عن زرارة بن جزي، عن المغيرة. فذكره.

أصل الحديث:

سبق برقم ٣٨٣.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل بن إسحاق الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، أبو الحسن. روى عن رواد بن الجراح خبراً باطلاً، أو منكراً في ذكر المهدي. قال الجلاب: هذا باطل، ومحمد الصوري لم يسمع من رواد. قال: وكان مع هذا غالباً في التشيع. وذكره ابن حبان في "الثقات". ثقات ابن حبان ١٤٤/٩، اللسان ٢٣/٥، ٢٤.
- خالد بن عبد الرحمن الخراساني. سبقت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- زرارة بن جزي، أو جزء عن عمرو بن عوف الكلابي، صحابي، ينظر تجريد أسماء الصحابة ١٨٩/١، الإصابة ٨/٣، الإكمال ٨٢/٢.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق.

(١) في المطبوع: (حزن)، وما أثبت من المخطوط (ج): ق ٤٩٢/ب.

(٢) أي الحديث السابق برقم ٣٨٣.

(٣) في المطبوع: (هند)، وما أثبت من المخطوط (ج): ق ٤٩٣/أ.

(٤) في المطبوع: (الشعي)، وما أثبت من المخطوط (ج): ق ٤٩٣/أ.

الحكم على الإسناد:

حسن إسناده الحافظ ابن حجر في الإصابة ٨/٣. في ترجمة زرارة بن جزي.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٧٦/٥، رقم ٥٣١٥، من طريق محمد بن عبد الله الشعيثي، عن زفر بن وثيمة به مثله.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٣٠/٤، ٢٣١. وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.
- وذكر الهيثمي في الجمع ٢٣٠/٤، عن المغيرة بن شعبة أن أسعد بن زرارة قال لعمر بن الخطاب إن النبي ﷺ كتب إلى الضحاك بن سفيان أن يورث امرأة أشيم الضبابي من دية زوجها. وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.
- وينظر تخريج الحديث السابق.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث الضحاك بن سفيان سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٣٨٣.

[باب ما جاء في ميراث العممة والخالة]

٣٨٥ [٤٢] ثنا إبراهيم بن حماد، أنا علي بن حرب، نا عبد الرحمن المحاربي، عن محمد بن عمرو، حدثني شريك بن عبدالله بن أبي نمر قال: سئل النبي ﷺ عن ميراث العممة والخالة، فسكت وهو راكب، فسار هنيئة^(١)، فقال: ((حدثني جبريل عليه الصلاة والسلام أن لا ميراث لهما)). وكذلك رواه عبد الوهاب الثقفي وغيره، عن محمد بن عمرو، ورواه مسعدة بن اليسع، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ووههم فيه، والأول أصح، وحديث مسعدة يأتي بعد هذا^(٢).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو إسحاق الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة جبل.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي. قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقالوا أيضاً في موضع آخر: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق إذا حدث عن الثقات، ويروي عن الجهولين أحاديث منكورة فيفسد حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الغلط. وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: هو صدوق ولكنه هو كذا مضطرب. وقال البزار والدارقطني: ثقة. وقال أحمد والعجلي: كان يدلّس. زاد العجلي: لا بأس به. وقال الساجي: صدوق بهم. وقال الحافظ في "التقريب": لا بأس به وكان يدلّس، قاله أحمد، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين الذين لم يُقبَل من أحاديثهم إلا ما صرحوا فيه بالسماع، من التاسعة. مات سنة خمس وتسعين ومائة. ع. التهذيب ٢٦٥/٦ - ٢٦٦، التقريب ص ٣٤٩.

- محمد بن عمرو: هو ابن علقمة بن وقاص الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.

(١) في المطبوع: (هنيئة)، وهو خطأ، والتصويب من النهاية في غريب الحديث ٢٧٩/٥، ولسان العرب ١٥٠/١٥.

(٢) ينظر رقم ٤٠٦، وفيه تأتي ترجمة مسعدة هناك.

○ شريك بن عبد الله بن أبي نمر، أبو عبد الله المدني. قال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته. وقال الآجري عن أبي داود: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ. وقال ابن الجارود: ليس به بأس، وليس بالقوي، وكان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. قال الساجي: كان يرى القدر. قال الذهبي: تابعي صدوق. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من الخامسة. مات في حدود أربعين ومائة. خ م د تم س ق. التهذيب ٤/٣٣٧-٣٣٨، الميزان ٢/٢٦٩، التقريب ص ٢٦٦.

الحكم على الإسناد:

الحديث حسن إن سلم من أوهام محمد بن عمرو، وهو مرسل؛ لأن شريكاً تابعي كما ذكر الذهبي في "الميزان".

تخريج الحديث:

- حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني في هذا الموضع وفي موضع آخر برقم ٤٠٧.
- والحديث وصله الحاكم في المستدرک ٤/٣٤٣، عن شريك بن أبي نمر أن الحارث بن عبد الله أخبره أن رسول الله ﷺ فذكر الحديث.
- وأخرجه سعيد بن منصور في سننه ١/٧٠، رقم ١٦٣، وأبو داود في المراسيل ص ٢٦٣ من مرسل عطاء بن يسار والنسائي من مرسل زيد بن أسلم^(١).
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣/٨١.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه:
- الطبراني في الصغير ٢/٥٦.
- والحاكم في المستدرک ٤/٣٤٣.
- وشاهد من حديث ابن عمر أخرجه:
- الحاكم في المستدرک ٤/٣٤٢، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد.
- وشاهد من حديث أبي سلمة عن أبي هريرة أخرجه:
- الدارقطني ٤/٩٩، رقم ٩٨ وسيأتي، لكن فيه وهم كما ذكر الدارقطني هنا.

الغريب:

- هُنيئة: أي قليلاً من الزمان، وهو تصغير هنة، ويقال: هُنيئة. النهاية ٥/٢٧٩.

(١) سيأتي برقم ٤٠٣.

[باب ما جاء في الحث على تعليم الفرائض]

٣٨٦ [٤٥] نا الحسين بن إسماعيل وأحمد بن علي بن العلاء قالا: نا يوسف بن موسى، نا عمرو بن حمران عن عوف، عن سليمان بن جابر الهجري قال: قال عبد الله بن مسعود: قال لي رسول الله ﷺ: «تعلموا القرآن وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس، وتعلموا العلم وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن، حتى يختلف الاثنان في الفريضة، لا يجدان من يفصل بينهما».

تابعه جماعة عن عوف، ورواه المثنى بن بكر، عن عوف، عن سليمان بن جابر، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي ﷺ بهذا، قال: وقال الفضل بن دلهم، عن عوف، عن شهر، عن أبي هريرة.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٤/٤١٣، ٤١٤، رقم ٢٠٩١، من حديث أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «تعلموا القرآن والفرائض وعلموا الناس فإني مقبوض».

وأخرجه من حديث ابن مسعود مرفوعاً وقال بمعناه ولم يسق لفظه.

وعند ابن ماجه ٢/٩٠٨، رقم ٢٧١٩، من حديث أبي هريرة مرفوعاً ولفظه: «تعلموا الفرائض وعلموها فإنه نصف العلم. وهو يُنسى، وهو أول شيء ينزع من أمتي».

نوع الزيادة:

من وجهين: الأول: مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر. الثاني: بزيادة: «تعلموا العلم وعلموه الناس»، وبزيادة «وإن العلم سيقبض...» الحديث^(١).

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن علي بن العلاء بن موسى، أبو عبد الله، المعروف بالجوزجاني. تقدمت ترجمته وهو ثقة.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

(١) على ما أخرجه الترمذي من حديث ابن مسعود.

- عمرو بن همران: هو البصري، سكن الري، روى عن عوف. ترجم له ابن أبي حاتم وقال: صالح الحديث. الجرح والتعديل ٢٢٧/٦.
 - عوف بن أبي جميلة الأعرجي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة رمي بالقدر والتشيع.
 - سليمان بن جابر الهجري، قال الذهبي: لا يعرف. وقال الحافظ في "التقريب": مجهول، من الخامسة. ت. س. الميزان ١٩٨/٢، التقريب ص ٢٥٠.
- الحكم على الإسناد:**

فيه سليمان بن جابر الهجري مجهول، فالإسناد ضعيف، وللحديث شواهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٦٣/٤، رقم ٦٣٠٥، ٦٣٠٦، من طريق شريك، وابن المبارك، كلاهما عن عوف به نحوه.
- والدارمي ٦٤/١، رقم ٢٢٧، من طريق عثمان بن الهيثم، عن عوف به نحوه.
- وأبو يعلى ٤٤١/٨، رقم ٥٠٢٨، من طريق المنثى بن بكرن عن عوف، عن سليمان، عن أبي الأحوص عن ابن مسعود مرفوعاً نحوه.
- والحاكم في المستدرک ٣٣٣/٤ في الفرائض، من طريق النضر بن شميل، عن عوف بن أبي جميلة، عن سليمان بن جابر الهجري، عن ابن مسعود مرفوعاً به مثله دون قوله: «وتعلموا العلم وعلموه الناس». وعنده لفظ: «يقضى» بدل «يفصل». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.
- وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه، من طريق هوزة بن خليفة عن عوف عن رجل عن سليمان بن جابر عن ابن مسعود به مرفوعاً نحوه. وقال الحاكم: فإن اختلفا فالحكم للنضر بن شميل. (أي إذا اختلف هوزة والنضر).
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٠٨/٦ في الفرائض، باب الحث على تعليم الفرائض، من طريق أبي أسامة، عن عوف عن حدثه عن سليمان بن جابر، عن ابن مسعود به مثله. وقال البيهقي وقد قيل عن عوف عن سليمان.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٢٣/٤، وقال: رواه أبو يعلى والبخاري، وفي إسناده من لم أعرفه شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري أخرجه:

- الدارقطني ٨٢/٤، رقم ٤٦، وسيأتي.
- وشاهد من حديث أبي بكره أخرجه:
- الطبراني في الأوسط ٥٠/٥، رقم ٤٠٨٧.

٣٨٧ [٤٦] نا جعفر بن محمد بن نصير، نا محمود بن محمد المروزي، قال: قرأت على إبراهيم بن يوسف البلخي^(١)، نا المسيب بن شريك، نا زكريا^(٢) عن عطية، عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ قال: «تعلموا العلم وعلموه الناس، وتعلموا الفرائض وعلموها الناس، وتعلموا القرآن وعلموه الناس، فإني امرؤ مقبوض، وإن العلم سيقبض وتظهر الفتن، حتى يختلف الاثنان في فريضة، فلا يجدان أحداً يفصل بينهما».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٨٦.

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر، وزيادة قوله: «تعلموا العلم وعلموه الناس...»، وقوله: «وإن العلم سيقبض...» الحديث.

رجال الإسناد:

- جعفر بن محمد بن نصير الخلدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمود بن محمد بن عبدالعزيز، أبو محمد المروزي. قدم بغداد وحدث بها. أحاديث مستقيمة. توفي سنة سبع وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٩٤/١٣.
- إبراهيم بن يوسف بن ميمون الباهلي البلخي المعروف بالماكياني. ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ظاهر مذهبه الإرجاء واعتقاده في الباطن السنة. وقال الدارقطني ذكرته لعليك الرازي فقال: ثقة ثقة. وقال أبو حاتم: لا يشتغل به. قال الذهبي: هذا تحامل لأجل الإرجاء. وذكره النسائي في أسماء شيوخه وقال: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق نقموا عليه الإرجاء، من العاشرة. مات سنة أربعين ومائتين أو قبلها. س. التهذيب ١/١٨٤، ١٨٥، التقريب ص ٩٥.
- الماكياني: بفتح الميم، وكسر الكاف، بعدها ياء تحتها نقطتان، وفي آخرها نون. الباب ١٥٠/٣.

(١) في المطبوع: (اللحي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط: (ب): ق ١٤٤/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (بن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٩٤/ب.

○ المسيب بن شريك، أبوسعيد التميمي الكوفي. قال يحيى: ليس بشيء. وقال أحمد: ترك الناس حديثه. وقال البخاري: سكتوا عنه. وقال مسلم وجماعة: متروك. وقال الدارقطني: ضعيف. وذكره ابن حبان في المجروحين وقال: كان شيخاً صالحاً كثير الغفلة لم تكن صناعة الحديث من شأنه، يروي فيخطئ ويحدث فيهم من حيث لا يعلم، فظهر من حديثه العضلات التي يرويها عن الأثبات لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب. الميزان ١١٤/٤، المجروحين لابن حبان ٢٤/٣.

○ زكريا بن أبي زائدة: خالد، ويقال هبيرة، بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي، ثقة، وكان يدلّس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، من السادسة، مات سنة سبع - أو ثمان أو تسع - وأربعين ومائة. التقريب ص ٢١٦.

○ عطية العوفي: سبقت ترجمته. وهو صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً.

الحكم على الإسناد:

فيه المسيب بن شريك ضعيف، وعطية العوفي صدوق يخطئ كثيراً ويدلّس، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً. وسبق تخريج شطر منه من حديث ابن مسعود برقم ٣٨٦.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن مسعود، وأبي هريرة سبق تخريجهما برقم ٣٨٦.

[باب ما جاء في توريث الموالى مع ذوى الأرحام]

٢٨٨ [٥١] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا محمد بن غالب، نا سليمان بن داود المنقري، نا يزيد بن زريع، نا سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس أن مولى لحمزة توفي، فترك ابنته وابنة حمزة^(١)، فأعطى النبي ﷺ ابنته النصف، ولابنة حمزة النصف. هكذا نا من أصله بهذا الإسناد.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٢/٩١٣، رقم ٢٧٣٤، من حديث ابنة حمزة نفسها، ولفظه: مات مولاي وترك ابنة. فقسم رسول الله ﷺ ماله بيني وبين ابنته. فجعل لي النصف، ولها النصف.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن غالب بن حرب التمار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وهم في أحاديث.
- سليمان بن داود بن بشر بن زياد، أبو أيوب المنقري البصري، المعروف بالشاذكوني. قال البخاري: فيه نظر، وكذبه ابن معين في حديث ذكر له عنه. وقال عبدان الأهوازي: معاذ الله أن يتهم، إنما كانت كتبه قد ذهبت، فكان يحدث من حفظه. وقال أبو حاتم: متروك الحديث. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال صالح بن محمد الحافظ: ما رأيت أحفظ من الشاذكوني، وكان يكذب في الحديث. وساق له ابن عدي أحاديث خولف فيها، ثم قال: وللشاذكوني حديث كثير مستقيم، وهو من الحفاظ المعدودين، ما أشبه أمره بما قال عبدان: يحدث حفظاً فيغلط. وقال البيهقي: رماه الأئمة بالكذب. وقال أبو أحمد الحاكم: متروك الحديث. وقال صالح جزرة: كان يضع الأسانيد في الوقت. وقال العنبري: ما مات حتى انسلخ من العلم انسلخ الحية من قشرها. وقال العجلي: رجل سوء ما جن كان يحفظ ويخبره أبو أسامة على صحة غلام. قال الحافظ في "التقريب": متروك، من التاسعة. مات سنة أربع وثلاثين ومائتين. ت. الميزان ٢/٢٠٥-٢٠، اللسان ٣/٨٤-٨٨، ينظر تاريخ بغداد ٩/٤٠-٤٨، السير ١٠/٦٧٩-٦٨٤، التقريب (تحقيق أبي الأشبال) ص ١٣١٥.

(١) ابنة حمزة: هي سلمى بنت حمزة بن عبدالمطلب. ذكر لها الحافظ ابن حجر هذا الحديث. ينظر الإصابة ٨/١١٠.

والشاذكوني: بفتح الشين المعجمة، والذال المعجمة، بينهما الألف، وضم الكاف، وفي آخرها النون. الأنساب ٣/٣٧١.

- يزيد بن زريع البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سعيد: هو سعيد بن أبي عروبة: مهران اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري، ثقة حافظ له تصانيف كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست -وقيل سبع- وخمسين ومائة. التقريب ص ٢٣٩.
- قتادة بن دعامه. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدي، ثم الجوفي، بفتح الجيم، وسكون الواو، بعدها فاء، البصري، مشهور بكنيته، ثقة فقيه، من الثالثة، مات سنة ثلاث وتسعين، ويقال: ثلاث ومائة. ع. التقريب ص ١٣٦.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان الشاذكوني اختلف فيه كثيراً، وقد قال فيه الذهبي: وهو مع ضعفه لم يكذب يوجد له حديث ساقط، وقال ابن حجر: متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عباس ؓ سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

- للمتن شاهد من حديث ابنة حمزة نفسها أخرجه ابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه ابن أبي شيبة ١١/٢٦٦ في الفرائض، باب في ابنة ومولاة، رقم ١١١٨٢.
- وأحمد ٦/٤٠٥.
- والنسائي في الكبرى ٤/٨٦، رقم ٦٣٩٨، ٦٣٩٩ في الفرائض، باب توريث الموالى مع ذوي الأرحام، من روايتين مسندة ومرسلة، ورجح المرسلة.
- والطبراني في الكبير ٢٤/٣٥٣-٣٥٦، رقم ٨٧٤-٨٨٦.
- والحاكم في المستدرک ٤/٦٦.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/٢٣١: وقال رواه أحمد والطبراني بأسانيد ورجال بعضها رجال الصحيح، وإسناد أحمد كذلك، إلا أن قتادة لم يسمع من سلمى بنت حمزة.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٣/٨٠ من حديث بنت حمزة، وعزاه للنسائي، وابن ماجه، وقال: في إسناده ابن أبي ليلى القاضي، وأعله النسائي بالإرسال، وصح هو والدارقطني الطريق المرسلة.

[باب ما جاء في توريث الخال]

٣٨٩ [٥٤] نا القاضي أحمد بن إسحاق بن بهلول، نا زكريا بن يحيى بن زائدة أبو زائدة، نا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «إن الله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له».

أصل الحديث:

الحديث بتمامه عند الترمذي ٤/٤٢١، رقم ٢١٠٣، وابن ماجه ٢/٩١٤، رقم ٢٧٣٧، من حديث عمر رضي الله عنه. وعند أبي داود ٣/١٢٣، رقم ٢٨٩٩ - ٢٩٠١، وابن ماجه ٢/٩١٤، رقم ٢٧٣٨ من حديث المقدم نحوه. أما حديث عائشة: فأخرج منه الترمذي ٤/٤٢٢، رقم ٢١٠٤، قوله: «الخال وارث من لا وارث له». وقال: هذا حديث حسن غريب. وقد أرسله بعضهم ولم يذكر فيه عن عائشة.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الوجه الأول: بحديثه بتمامه عن صحابي آخر.

والوجه الثاني: زيادة لفظية في حديث عائشة عند الدارقطني على ما عند الترمذي وهي قوله ﷺ: «إن الله مولى من لا مولى له».

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الوادعي، أبو زائدة، الكوفي. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. قال الحافظ في "التقريب": صدوق، من الحادية عشرة. خ.
- الجرح والتعديل ٣/٦٠١، ٦٠٢، التهذيب ٣/٣٣٥، التقريب ص ٢١٦.
- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد. سبقت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي، سبقت ترجمته، وهو ثقة وكان يدلس ويرسل، وهو في المرتبة الثالثة من المدلسين.
- عمرو بن مسلم الجندي اليماني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عننة ابن جريج، ولم أقف له على طريق صرح فيه بالسماع، وعمرو بن مسلم الجندي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره. وأعله النسائي والبيهقي بالاضطراب. وقال الحافظ في "التلخيص"^(١): رجح الدارقطني والبيهقي وقفه.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٧٦/٤، رقم ٦٣٥٢، ٦٣٥٣، كتاب الفرائض، باب ذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لخبر عائشة في توريث الخال، من طريق أبي عاصم^(٢)، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: «(الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له)».
- والحاكم في المستدرک ٣٤٤/٤ في الفرائض، من طريق مخلد بن يزيد الجزري، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
- وذكر الحافظ في التلخيص ٨٠/٣. وأخرجه موقوفاً على عائشة:
- عبدالرزاق في مصنفه ٢٨٥/١٠، رقم ١٩١٢٤، من طريق ابن جريج به مثله.
- والدارمي ٢٦٥/٢، رقم ٢٩٨١، في الفرائض، باب في ميراث ذوي الأرحام، من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج به مثله.
- والنسائي في الكبرى، الموضع السابق، رقم ٦٣٥٣، من طريق مخلد، عن ابن جريج به مثله.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٥/٦ في الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام، من طريق أبي عاصم، عن ابن جريج به مثله.
- قال البيهقي: هذا هو المحفوظ من قول عائشة موقوفاً عليها، وكذلك رواه عبدالرزاق عن ابن جريج موقوفاً وقد كان أبو عاصم يرفعه في بعض الروايات عنه ثم شك فيه فالرفع غير محفوظ والله أعلم^(٣).

(١) ٨٠/٣.

(٢) في المطبوع: (عاصم)، والصواب ما أثبت كما في أسانيد الحديث عند من أخرجه.

(٣) سيأتي عند الدارقطني مرفوعاً وموقوفاً برقم ٣٩٠.

وقال ابن الترمذاني في الجوهر النقي على سنن البيهقي ٢١٥/٦: الرفع زيادة ثقة فوجب قبوله، وقد أخرجه الحاكم مرفوعاً، وقال: صحيح على شرط الشيخين. و أخرجه الترمذي^(١) أيضاً مرفوعاً وقال حسن وعمرو بن مسلم احتج به مسلم في صحيحه وفي "الكاشف" للذهبي: قواه ابن معين. وأخرجه مرسلاً:

- عبدالرزاق في مصنفه ٢٨٥/١٠، رقم ١٩١٢٢، ١٩١٢٣، من طريق معمر عن ابن طاوس قال سمعت بالمدينة أن النبي ﷺ قال: «اللَّهُ ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له».
- ومن طريق ابن جريج عن ابن طاوس عن رجل مصدق عن النبي ﷺ مثل حديث معمر.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه أيضاً:
- ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٦٣/١١.
 - والإمام أحمد في المسند ٢٨/١، ٤٦.
 - والنسائي في الكبرى ٧٦/٤، رقم ٦٣٥١.
 - وابن حبان، ينظر الإحسان ٤٠٠/١٣، رقم ٦٠٣٧.
 - والبيهقي في الكبرى ٢١٤/٦.
 - وله شاهد من حديث المقدم سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه كذلك:
 - الإمام أحمد في المسند ١٣١/٤، ١٣٣.
 - والنسائي في الكبرى ٧٦/٤، ٧٧، رقم ٦٣٥٤ - ٦٣٥٦.
 - وابن الجارود رقم ٩٦٤، ٩٦٥.
 - وابن حبان، ينظر الإحسان ٤٠٠/١٣، رقم ٦٠٣٦.
 - والحاكم في المستدرک ٣٤٤/٤.
 - والبيهقي في السنن الكبرى ٢١٤/٦.
 - وله شاهد من حديث أبي هريرة سيأتي برقم ٣٩١.

(١) لم يخرج الترمذي بتمامه، بل أخرج شرطاً منه كما سبق ذكره في أصل الحديث.

٣٩٠ [٥٥] نا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى بن فارس، وأحمد بن سعيد بن صخر، وأبو أمية الطرسوسي قالوا: نا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن عمرو بن مسلم، عن طاوس، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((الله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له)).

قال محمد بن يحيى: ونا أبو عاصم مرة أخرى عن ابن جريج، عن عمرو ابن مسلم، عن طاوس، عن عائشة قالت: الله ورسوله مولى من لا مولى له، والخال وارث من لا وارث له. فقليل لأبي عاصم: عن النبي ﷺ؟ فسكت، فقال له الشاذكوني: حدثنا عن النبي ﷺ. فسكت.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٣٨٩.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى بن فارس هو الذهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- أبو أمية الطرسوسي: هو محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، بغدادى الأصل، مشهور بكنيته، قال الآجري عن أبي داود: ثقة، وقال أبو بكر الخلال: رفيع القدر جداً كان إماماً في الحديث مقدماً في زمانه. وقال ابن حبان في "الثقات": دخل مصر فحدثهم من حفظه من غير كتاب بأشياء أخطأ فيها فلا يعجبني الاحتجاج بخبره لا بما حدث من كتابه. وقال الحاكم: صدوق كثير الوهم. وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي ببعض فوائده وأدركته ولم أكتب عنه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق صاحب حديث يهيم، من الحادية عشرة. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. س. التهذيب ٩/١٥ - ١٦، التقريب ص ٤٦٦.
- والطرسوسي: بفتح الطاء والراء المهملتين، والواو بين السينين المهملتين الأولى مضمومة الثانية مكسورة. الأنساب ٤/٦٠.
- أبو عاصم: هو الضحاك بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا إنه يدلّس ويرسل، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة.

الحكم على الإسناد:

كسابقه فيه عن عنة ابن جريج، وفيه عمرو بن مسلم صدوق له أوهام.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه مرفوعاً وموقوفاً برقم ٣٨٩.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٣٨٩.

٣٩١ [٦١] نا عبدالله بن محمد، نا محمد بن عبد الوهاب، نا شريك ح وثنا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن أحمد بن الجنيد، نا أبو أحمد، نا شريك، عن ليث، عن أبي هبيرة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((الخال وارث من لا وارث له)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٨٩.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن زياد، أبوبكر النيسابوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الوهاب: ابن حبيب بن مهران، أبو أحمد العبدي الفراء النيسابوري^(١)، ولد بعد الثمانين ومائة. وذكره ابن حبان في الثقات. قال الحاكم: كان من أعقل مشايخنا. وقال عنه الذهبي في "السير": كان وجه مشايخ نيسابور عقلاً وعلماً وجلالة وحشمة. وذكر ابن حجر في "التهذيب" أن مسلم بن الحجاج أثنى عليه. ثقات ابن حبان ١٢٨/٩، السير ٦٠٦/١٢، التهذيب ٣١٩/٩.
- شريك بن عبدالله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعدما ولي القضاء.
- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن أحمد الجنيد، أبو جعفر الدقاق. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. قال يوسف القواس قرئ على أحمد بن إسحاق بن بهلول وأنا أسمع قيل له: حدثكم محمد بن أحمد بن الجنيد البغدادي بالأنبار شيخ ثقة. مات سنة سبع وستين ومائتين. الجرح والتعديل ١٨٣/٧، الثقات لابن حبان ١٤٠/٩، تاريخ بغداد ٢٨٥/١-٢٨٦.
- أبو أحمد محمد بن عبدالله بن الزبير الزبيري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ليث بن أبي سليم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.
- أبو هبيرة: يحيى بن عباد بن عبدالله بن شيبان الأنصاري، الكوفي، ثقة، من الرابعة، لكنه لم يسمع من أبي هريرة وروى عنه مراسلاً. مات بعد العشرين ومائة. بخ م ٤. التقريب ص ٥٩٢. ينظر التهذيب ٣٣٤/١١.

(١) ورد في السير أنه قال: وأول ما كتبت في سنة سبع وتسعين ومائة. وهي السنة التي توفي فيها شريك، فيكون سماع منه في هذه السنة.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن أبي سليم ضعيف، كما أن فيه انقطاعاً؛ لأن أبا هبيرة لم يسمع من أبي هريرة كما ذكر ذلك ابن حجر في "التهذيب"، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شواهد من حديث عمر، وعائشة، والمقدام رضي الله عنه أجمعين، سبق ذكرها برقم ٣٨٩.

٣٩٢ [٦٢] نا ابن صاعد، نا محمد بن عمار بن صبيح، نا أبو نعيم، نا شريك، عن ليث، عن محمد بن المنكدر، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((الخال وارث)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٨٩.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عمار بن صبيح الكوفي، ذكره ابن حبان في الثقات. الثقات لابن حبان ١١٢/٩.
- شريك بن عبد الله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعدما ولي القضاء.
- أبو نعيم الفضل بن دكين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ليث بن أبي سليم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فاضل.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك، وابن المنكدر لم يسمع من أبي هريرة، فالإسناد ضعيف؛ لضعف ليث وللانقطاع. ولعل ليثاً اضطرب فيه فرواه في الحديث السابق عن أبي هريرة، ورواه هنا عن ابن المنكدر.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها برقم ٣٨٩.

[باب ما جاء في ميراث الجدة]

٣٩٣ [٧١] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا موسى بن عيسى بن المنذر، نا أحمد بن خالد الوهبي، نا خارجة بن مصعب، عن منصور، عن إبراهيم، عن عبدالرحمن بن يزيد قال: أعطى رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس: ثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن عيسى بن المنذر، قال الهيثمي: شيخ الطبراني ولا أعرفه. انجم ١٠٣/٥.
- أحمد بن خالد بن موسى الوهبي الكندي، أبو سعيد، صدوق، من التاسعة، مات سنة أربع عشرة ومائتين. ر ٤. التقريب ص ٧٩.
- خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي، متروك وكان يدلّس عن الكذابين، ويقال إن ابن معين كذبه، من الثامنة، مات سنة ثمان وستين ومائة. ت ق. التقريب ص ١٨٦، وانظر تهذيب التهذيب ٧٦/٣ - ٧٨.
- منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي، أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت وكان لا يدلّس، من طبقة الأعمش، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٥٤٧.
- إبراهيم النخعي تقدمت. ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل كثيرا.
- عبدالرحمن بن يزيد بن قيس النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه خارجة بن مصعب متروك، فالإسناد ضعيف جداً، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من رواه من طريق عبدالرحمن بن يزيد.
- وروي مرسلًا عن النخعي، وسيأتي تخريجه في موضعه برقم ٣٩٥.

وأخرجه مرسلاً عن الحسن:

- البيهقي في الكبرى ٢٣٦/٦ من طريق وكيع، عن الفضل بن دهم، عن الحسن أن رسول الله ﷺ ورث ثلاث جدات. قال البيهقي: وهذا أيضاً مرسل وفيه تأكيد للأول^(١) وهو المروي عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ.
- وذكر ابن حجر في التلخيص ٨٣/٣ أن البيهقي نقل عن محمد بن نصر أنه قال: نقل اتفاق الصحابة والتابعين على ذلك، إلا ما روى عن سعد بن أبي وقاص أنه أنكر ذلك، ولا يصح إسناده عنه.

(١) أي المرسل المروي عن عبدالرحمن بن يزيد، وعن إبراهيم النخعي.

٣٩٤ [٧٥] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا محمد بن حميد الرازي، نا إبراهيم ابن المختار، نا شعبة، عن يونس، عن الحسن، عن معقل بن يسار أن النبي ﷺ أعطى الجددة السدس.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٢/٩١٠، رقم ٢٧٢٥ من حديث ابن عباس ولفظه: «أن رسول الله ﷺ ورث جددة سدساً». وعند أبي داود ٣/١٢١، برقم ٢٨٩٤، والترمذي ٤/٤١٩، رقم ٢١٠٠، وابن ماجه ٢/٩١٠، رقم ٢٧٢٤ من حديث المغيرة بن شعبة: بلفظ: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس. (أي الجددة). وعند أبي داود ٣/١٢٢ برقم ٢٨٩٥ من حديث ابن بريدة عن أبيه أن النبي ﷺ جعل للجددة السدس إذا لم يكن دونها أم. وحديث معقل بن يسار أخرجه أبو داود ٣/١٢٢ برقم ٢٨٩٧، وابن ماجه ٢/٩٠٩ برقم ٢٧٢٣، لكن في الجد لا في الجددة. ولفظه عند ابن ماجه: «قضى رسول الله ﷺ في جد كان فينا، بالسدس».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: مجيئه عن صحابي آخر.

الثاني: مجيئه عن الصحابي نفسه لكن بلفظ: «الجددة». بدل: «الجد».

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. سبقت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن حميد الرازي. تقدمت ترجمته، وهو حافظ ضعيف.
- إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي. قال ابن معين: ليس بذلك. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: صالح الحديث وهو أحب إلي من سلمة بن الفضل وعلي بن مجاهد. وقال ابن عدي: ما أقل من يروي عنه غير ابن حميد. وقال أبو داود: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يتقى حديثه من رواية ابن حميد عنه. وذكره ابن شاهين أيضاً في الثقات. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ضعيف الحفظ، من الثامنة، يقال: مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. بخ. ت. ق. التهذيب ١/١٦٢، التقريب ص ٩٣.
- شعبة بن الحجاج. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

- يونس بن عبيد بن دينار العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معقل بن يسار المزني، صحابي، ممن بايع تحت الشجرة، وكنيته أبو علي، على المشهور، وهو الذي ينسب إليه نهر معقل بالبصرة، مات بعد الستين. ع. التقريب ص ٥٤٠.

الحكم على الإسناد:

منكر من حديث معقل بن يسار؛ لأن فيه إبراهيم بن المختار صدوق ضعيف الحفظ، يتقى حديثه من رواية ابن حميد الرازي عنه، وفيه محمد بن حميد الرازي حافظ ضعيف، خاصة في إبراهيم بن المختار وحديثه هذا عنه، وقد خولف.

قال البيهقي بعد أن ذكر الحديث من طريقين عن محمد بن حميد: تفرد به محمد بن حميد وليس بالقوي والمحفوظ حديث معقل في الجدة، وهو المذكور في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٥/٦ في الفرائض، باب فرض الجدة والجدتين، من طريق يزيد ابن زريع، عن يونس به مثله.
- ومن طريق ابن حميد، عن إبراهيم بن المختار به فذكره بمثله. وقال البيهقي: وكذلك رواه أبو القاسم البغوي، عن محمد بن حميد تفرد به محمد بن حميد.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث ابن عباس:
- أخرجه الدارمي ٢/٢٥٩، برقم ٣٩٣٦، ولفظه: أن النبي ﷺ أطعم جدة سدساً.
- وله شاهد من حديث المغيرة بن شعبة، سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه أيضاً:
- الإمام مالك في الموطأ ٢/٥١٣، رقم ٤.
- وسعيد بن منصور في سننه ١/٥٤، رقم ٨٠.
- وابن الجارود برقم ٩٥٩.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ١٢٢٤.
- والحاكم في المستدرک ٤/٣٣٨.
- والبيهقي في الكبرى ٦/٢٣٤.

٣٩٥ [٧٦] نا أبو بكر النيسابوري، نا بحر بن نصر، نا ابن وهب أخبرني حماد بن زيد وسفيان بن عيينة عن إبراهيم بن يزيد أن رسول الله ﷺ ورث ثلاث جدات: اثنتين من قبل الأب، وواحدة من قبل الأم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بحر بن نصر الحولاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حماد بن زيد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- منصور بن المعتمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن يزيد النخعي، ثقة إلا أنه يرسل.

الحكم على الإسناد:

رجالہ ثقات، فالإسناد صحيح إلا أنه مرسل عن النخعي وقد صحح العلماء مراسيل النخعي. قال الألباني في الإرواء ١٢٧/٦: وإسناده صحيح مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه سعيد بن منصور في سننه ٥٤/١، رقم ٧٩، من طريق جرير بن عبد الحميد، عن منصور، عن إبراهيم أن رسول الله ﷺ أطعم ثلاث جدات السدس، وزاد جرير قال منصور: فقلت لإبراهيم فقال جدتي أمي أم أمه، وأم أبيه وأم أم الأم.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٢٧٣/١٠، رقم ١٩٠٧٩، من طريق منصور، عن إبراهيم به نحوه.
- وابن أبي شيبة في المصنف ٣٢٥/١١، رقم ١١٣٣٢، كتاب الفرائض، باب في الجدات كم ترث منهن، من طريق زائدة، عن منصور قال: قال إبراهيم: جعل النبي ﷺ بين جدة من قبل أمه وجدتين من قبل أبيه السدس. قال زائدة: قلت لمنصور: التي من قبل أبيه أم أبيه وأبي أمه؟ قال: نعم.

- والدارمي في سننه ٢/٢٥٩، رقم ٢٩٣٨ من طريق شعبة، عن منصور، عن إبراهيم قال: أطعم رسول الله ﷺ ثلاث جدات سدساً. قال: لإبراهيم: من هن؟ قال: جدتك من قبل أبيك، وجدتك من قبل أمك.
- وأبو داود في المراسيل ص ٢٦٠ من طريق شعبة، عن منصور، عن إبراهيم^(١) قال: أطعم رسول الله ﷺ ثلاث جدات السدس، قلت: من هن؟ قال جدتك من قبل أبيك، وجدتك من قبل أمك.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٦/٢٣٦ كتاب الفرائض، باب توريث ثلاث جدات من طريق شعبة و سفيان وشريك عن منصور، عن إبراهيم بمثل لفظ الدارمي. وقال البيهقي: هذا مرسل.

شواهد الحديث:

له شواهد مرسله عن عبدالرحمن بن يزيد والحسن سبق ذكرها برقم ٣٩٣.

(١) في المطبوع من كتاب المراسيل (النسخة الغير مسندة) ص ١٦٩: (إبراهيم التيمي). والصواب: النخعي؛ لأن منصور بن المعتمر لم يرو عن إبراهيم التيمي. والله تعالى اعلم.

[باب ما جاء في أن القاتل لا يرث]

٣٩٦ [٨٤] نا إبراهيم بن محمد بن يحيى، نا أحمد بن محمد بن الأزهر، نا أبو حمزة، نا أبو قرّة، عن سفيان عن يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ: ((ليس لقاتل شيء)). وعن سفيان، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس عن النبي ﷺ نحوه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٨٩/٤، ١٩٠ رقم ٦٥٦٤ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ: «ليس للقاتل شيء وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً»، وعند الترمذي ٤٢٥/٤ رقم ٢١٠٩ وابن ماجه ٨٨٣/٢، ٩١٣ رقم ٢٦٤٥، ٢٧٣٥، كلاهما من حديث أبي هريرة ؓ بلفظ: «ليس لقاتل ميراث». وحديث عمر بن الخطاب ؓ أخرجه ابن ماجه ٨٨٤/٢، رقم ٢٦٤٦، بلفظ «ليس لقاتل ميراث».

نوع الزيادة:

مجيئه في الإسناد الثاني عن صحابي آخر (ابن عباس).

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن محمد بن يحيى، أبو إسحاق المزكي النيسابوري. ذكره الخطيب في تاريخه وقال: كان ثقة ثباتاً، كثيراً مواصلاً للحج. انتخب عليه ببغداد مصنفات أبي العباس السراج، مثل كتاب التاريخ، وكتاب الأخوة والأخوات وغيرهما من كتبه. وروى أيضاً تاريخ البخاري الكبير، وعدة من كتب مسلم بن الحجاج. مات سنة اثنين وستين وثلاثمائة، وهو ابن سبع وستين سنة. تاريخ بغداد ١٦٨/٦، ١٦٩.
- أحمد بن محمد بن الأزهر بن حريث السجستاني. قال ابن حبان: كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجري مع أهل الصناعة فيه ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات ويأتي فيه عن الإثبات بما لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: منكر الحديث لكن بلغني أن ابن خزيمة حسن الرأي فيه وكفى بهذا فخراً. وقال ابن عدي: حدث بمناكير. وقال الدارقطني أيضاً في غرائب مالك: الأزهر ضعيف الحديث. اللسان ٢٥٣/١ - ٢٥٤.

- محمد بن يوسف الزبيدي، أبو حمة اليماني صاحب أبي قرة. قال الحافظ في "التهذيب": كان محدث اليمن في وقته ارتحلوا إليه لسماع السنن. وقال في "التقريب": صدوق، من العاشرة، مات في حدود الأربعين ومائتين. د. التهذيب ٥٣٨/٩ - ٥٣٩، التقريب ص ٥١٥. أبو حمة: بحاء مهملة. ينظر الإكمال ٥٤٥/٢.
- موسى بن طارق اليماني، أبو قرة الزبيدي، القاضي. أثنى عليه الإمام أحمد خيراً. وقال أبو حاتم: محله الصدق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان ممن جمع وصنف وتفقه وذاكر، يغرب. وقال الحافظ في "التهذيب": صنف كتاب السنن على الأبواب في مجلد رأيت ولا يقول في حديثه حدثنا إنما يقول: ذكر فلان. وقد سئل الدارقطني عن ذلك فقال: كانت أصابت كتبه علة فتورع أن يصرح بالأخبار. وقال الحاكم: ثقة مأمون. وقال الخليلي: ثقة قديم، وقال في "التقريب": ثقة يغرب، من التاسعة. س. التهذيب ٣٤٩/١٠ - ٣٥٠، التقريب ص ٥٥١. وقرة: بضم القاف، والراء المشددة. الإكمال ١١١/٧.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد الأثبات.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد بن الأزهر وهو ضعيف، وليث بن أبي سليم صدوق اختلط أخيراً، ولم يتميز حديثه فترك، فالإسناد ضعيف. وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الحسن لغيره. وذكره الحافظ في التلخيص ٨٥/٣ وعزاه للدارقطني وقال: في إسناده ليث بن سليم وهو ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٢٠/٦ في الفرائض، باب لا يرث القاتل. من طريق عبد الرزاق، عن معمر بن رجل - قال عبد الرزاق: وهو عمرو بن برق - عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً فذكره بلفظ: من قتل قتيلاً فإنه لا يرثه وإن لم يكن له وارث غيره وإن كان ولده أو والده فإن رسول الله ﷺ قضى ليس لقاتل ميراث.
- وذكر الحافظ في التلخيص ٨٥/٣ وضعفه بعمرو بن برق.
- وأخرجه أيضاً من حديث عمر:
- البيهقي في الكبرى ٢١٩/٦.

شواهد الحديث:

له شواهد من حديث عمر، و أبي هريرة، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، سبق ذكرها في أصل الحديث.

• وأخرجها كلها البيهقي في الكبرى ٢٢٠/٦ في الفرائض، باب لا يرث القاتل.

وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده:

• أخرجه النسائي في الكبرى ٧٩/٤ في الفرائض، باب تورث القاتل، رقم ٦٣٦٧، ٦٣٦٨.

ومن حديث علي عليه السلام: سيأتي تخريجه في موضعه برقم [١١٥] في الأقضية والأحكام.

[باب] *

٣٩٧ [٨٩] نا أبوبكر النيسابوري، نا يوسف بن سعيد، نا حجاج، نا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تجوز الوصية لوارث إلا أن يشاء الورثة)).

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث له أصل من حديث أبي أمامة، وعمرو بن خارجه، وأنس بن مالك رضي الله عنه سبق ذكرها برقم ٦٠، ٣٧٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر وزيادة: ((إلا أن يشاء الورثة)).

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: عبداً لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- الحجاج بن محمد المصيصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره.
- ابن جريج عبد الملك بن عبدالعزيز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وكان يدلّس ويرسل.
- عطاء الخراساني: ابن أبي مسلم، أبو عثمان، واسم أبيه ميسرة، وقيل عبداً لله، صدوق يهم كثيراً، ويرسل ويدلّس، من الخامسة، مات سنة خمس وثلاثين ومائة، لم يصح أن البخاري أخرج له. م ٤. التقريب ص ٣٩٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عطاء الخراساني صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلّس ولم يسمع من ابن عباس، فالإسناد ضعيف، وهو منقطع، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره. قال البيهقي^(١): عطاء هذا هو الخراساني لم يدرك ابن عباس ولم يره قاله أبو داود السجستاني وغيره.

* سبق التوبيع لنحو هذا الحديث في [باب ما جاء في أنه لا وصية لوارث] عند الحديث رقم ٣٧٧.

(١) السنن الكبرى ٦/٢٦٣، ينظر تهذيب الكمال ١١٠/٢٠.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٢٩٩/١٤، من طريق حجاج به نحوه.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٣/٦ في الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين ...، من طريق الدارقطني مثله.
- وأبو داود في المراسيل ص ٢٥٦، من طريق حجاج به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٤٠٤، وقال: أخرجه الدارقطني عن عطاء، عن ابن عباس مرفوعاً، وعطاء الخراساني لم يدرك ابن عباس. قال عبدالحق في أحكامه^(١): وقد وصله يونس ابن راشد، فرواه عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس^(٢).

شواهد الحديث:

- متن الحديث له شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وسيأتي تخريجه في موضعه برقم ٤٠١، ولكنه ضعيف جداً. وله شاهد من حديث عمرو بن خارجة، وسيأتي تخريجه في الوصايا برقم ١٠/٠٠.

تعليق:

قال الشوكاني في نيل الأوطار ٤١/٦: قوله «إلا أن يشاء الورثة» في ذلك رد على المزني وداود والسبكي حيث قالوا أنها لا تصح الوصية بما زاد على الثلث، ولو أجاز الورثة، واحتجوا بأحاديث. ثم قال: ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب زيادة يتعين القول بها. قال الحافظ: إن صحت هذه الزيادة فهي حجة واضحة. انتهى كلام الشوكاني.

(١) الأحكام الوسطى ٣/٣٢١.

(٢) هذه الطريق الموصولة ستأتي في موضعها برقم ٤٠٢.

٣٩٨ [٩٠] نا أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، نا فضل بن سهل، حدثني إسحاق ابن إبراهيم الهروي، نا سفيان، عن عمرو، عن جابر أن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث». الصواب مرسل.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٩٧.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو بكر المقرئ الأدمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- فضل بن سهل، الأعرج. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسحاق بن إبراهيم، أبو موسى، الهروي، ثم البغدادي. وثقة ابن معين وغيره. وقال عبدا لله بن أحمد: ذكرته لأبي فعره وأثنى عليه خيراً. وقال أبو داود: سئل أحمد عنه فقال: ذلك صديق لي، وأعرفه قديماً يكتب عنه. وأثنى عليه خيراً. وذكره ابن حبان في الثقات. مات سنة ثلاث وثلثين ومائتين. الميزان ١/١٧٨، اللسان ١/٣٤٥-٣٤٦.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا فضل بن سهل صدوق، فالإسناد حسن.
قال الدارقطني في آخر الحديث: الصواب مرسل. ووافقه على ذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص ٣/٩٢.

تخريج الحديث:

- ذكره ابن عدي في "الكامل" ١/٢٠٢ عند ترجمة أحمد بن محمد بن صاعد فقال: روى عن أبي موسى الهروي، عن ابن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر عن النبي ﷺ قال: «لا وصية لوارث». وأعله بأحمد هذا، وقال: هو أخو يحيى بن محمد بن صاعد، وأكبر منه وأقدم موتاً، وهو ضعيف.

• وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٤٠٤، وعزاه لابن عدي، وذكر كلامه السابق.
والحديث أخرجه مرسلاً:

• سعيد بن منصور في سننه ١/١٣٥، رقم ٤٢٦، من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار أن
رسول الله ﷺ قال: «لا تجوز لوارث وصية إلا أن يجيزها الورثة».

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أنس، وأبي أمامة، وعمرو بن خارجة سبق تخريجها برقم ٦٠،
وبرقم ٣٧٧.

٣٩٩ [٩١] نا أبو بكر النيسابوري، نا يونس بن عبد الأعلى، نا ابن وهب، أخبرني شبيب بن سعيد أنه سمع يحيى بن أبي أنيسة الجزري، عن أبي إسحاق الهمداني، عن عاصم بن ضمرة، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: ((الدين قبل الوصية، وليس لوارث وصية)).

أصل الحديث:

الشطر الثاني من الحديث: ((ليس لوارث وصية)). له أصل كما سبق ذكره برقم ٣٩٧.

نوع الزيادة:

مجينه عن صحابي آخر، وبزيادة: ((الدين قبل الوصية)).

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن وهب: هو عبدا لله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- شبيب بن سعيد التميمي الحنطلي، أبو سعيد البصري. قال ابن المديني: ثقة كان يختلف في تجارة إلى مصر وكتابه كتاب صحيح. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث لا بأس به. وقال النسائي: لا بأس به. وقال ابن عدي: حدث عنه ابن وهب بأحاديث مناكير. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في "التهذيب": قال الدارقطني: ثقة، ونقل ابن خلفون توثيقه عن الذهبي. وقال ابن عدي: لعل شبيباً لما قدم مصر في تجارته كتب عنه ابن وهب من حفظه فغلط ووهم، وأرجو أن لا يتعمد الكذب، وإذا حدث عنه ابنه أحمد فكأن شبيباً آخر يعني يهود. وقال الطبراني في الأوسط: ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": لا بأس بحديثه من رواية ابنه عنه، لا من رواية ابن وهب، من صغار الثامنة، مات سنة ست وثمانين ومائة. خ خد س. الكامل ١٣٤٧/٤، التهذيب ٣٠٦/٤، ٣٠٧، التقريب ص ٢٦٣.
- يحيى بن أبي أنيسه، أبو زيد الجزري. ضعيف، من السادسة. مات سنة ست وأربعين ومائة. ت. التقريب ٥٨٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٢٣/٣١ - ٢٣٠.
- أبو إسحاق الهمداني: عمرو بن عبدا لله بن عبيد السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثراً، اختلط بأخرة.
- عاصم بن ضمرة السلوي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

لهذا الحديث علتان أولاهما: أنه من رواية عبدا لله بن وهب عن شبيب، وقد ذكر العلماء أنها أحاديث منكورة.

والثانية: فيه يحيى بن أبي أنيسة الجزري، وهو ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في "الكامل" ٢٦٤٨/٧، من طريق ابن وهب، عن شبيب بن سعيد^(١)، أنه سمع يحيى بن أبي أنيسة به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٤٠٥، وعزاه لابن عدي، وقال: وأسند تضعيف يحيى بن أبي أنيسة عن البخاري، والنسائي، وابن المديني، وابن معين، ووافقه.

(١) تصحف في المطبوع إلى: (شعبة).

٤٠٠ [٩٢] نا أبوبكر، نا يوسف بن سعيد، نا عبدالله بن ربيعة، نا محمد بن مسلم،
عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: ((لا وصية
لوارث)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٩٧.

نوع الزيادة:

مجئته عن صاحبي آخر.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: هو عبدالله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عبدالله بن ربيعة: هو عبدالله بن محمد بن ربيعة القدامي، من أهل المصيصة، قال الخطيب في "المفترق": ينسب كثيراً في الروايات إلى جده، وقال ابن عدي: وعامة حديثه غير محفوظة، وهو ضعيف على ما تبين لي من رواياته واضطرابه، وقال ابن حبان: كان تقلب له الأخبار فيجيب فيها. الكامل ١٥٦٩/٤، المجروحين لابن حبان ٣٩/٢، الميزان ٤٨٨/٢، اللسان ٣٣٤/٣.
- محمد بن مسلم: الطائفي، واسم جده: سوس، وقيل سوسن، بزيادة نون في آخره، وقيل بتحتانية بدل الواو فيهما، وقيل مثل حنين، صدوق يخطئ من حفظه، من الثامنة، مات قبل التسعين ومائة. خت م ٤. التقريب ص ٥٠٦.
- عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني، أبو محمد، ثقة فاضل عابد، من السادسة. مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٣٠٨.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن ربيعة وهو ضعيف، والطائفي يخطئ من حفظه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٣٩٧.

شواهد الحديث:

له شواهد من حديث جابر، وعلي، وعمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، سبق ذكرها، وله شواهد ضمن حديث أبي أمامة، وعمرو بن خارجة، وأنس، سبق تخريجها برقم ٦٠.

٤٠١ [٩٣] نا أبو سعيد أحمد بن محمد بن أبي عثمان الغازي، نا طاهر بن يحيى بن قبيصة، نا سهل بن عمار، نا الحسين بن الوليد، نا حماد بن سلمة، عن حبيب بن الشهيد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال في خطبته يوم النحر: ((لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة)).

أصل الحديث:

حديث: «لا وصية لوارث». سبق ذكره برقم ٣٩٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة: «إلا أن يجيز الورثة».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد بن إسماعيل بن سعيد بن منصور، أبو سعيد النيسابوري المعروف بابن أبي عثمان الغازي. ذكره الخطيب في تاريخه وقال: كان من عباد الله الصالحين، وقدم بغداد حاجاً دفعات عدة. خرج غازياً إلى طرسوس فمات بها. تاريخ بغداد ٢٣/٥.
- طاهر بن يحيى بن قبيصة. لم أقف له على ترجمة.
- سهل بن عمار النيسابوري، متهم كذبه الحاكم. وقال أبو إسحاق الفقيه: كذب والله سهل على ابن نافع. وعن إبراهيم السعدي قال: إن سهل بن عمار يتقرب إلي بالكذب يقول: كتبت معك عند يزيد بن هارون، والله ما سمع معي عنه. وذكره ابن حبان في الثقات، وصح له الحاكم في "المستدرک"، وتعقبه الحافظ الذهبي في تلخيصه بالتناقض. وقال ابن مندة: كان ضعيفاً. الميزان ٢/٢٤٠، السير ٣٢/١٣، اللسان ٣/١٢١.
- الحسين بن الوليد القرشي، النيسابوري، أبو علي، ويقال: أبو عبد الله، لقبه كميل، مصغر. ثقة، من التاسعة. مات سنة اثنتين أو ثلاث ومائتين. خت ل س. التقريب ص ١٦٩.
- حماد بن سلمة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير حفظه بأخرة.
- حبيب بن الشهيد الأزدي، أبو محمد البصري. ثقة ثبت، من الخامسة. مات سنة خمس وأربعين ومائة، وهو ابن ست وستين. ع. التقريب ص ١٥١.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه سهل بن عمار متهم بالكذب، فالإسناد ضعيف جداً.
قال الحافظ في التلخيص ٩٢/٣: رواه الدارقطني من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، وإسناده واهي.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بالزيادة المذكورة..
وأخرجه دون الزيادة:

- ابن عدي في الكامل ٨١٧/٢، من طريق حماد بن سلمة، عن حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله ﷺ قال: «لا تجوز وصية لوارث».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٠٤/٤ وعزاه للدارقطني، وقال: وسهل بن عمار كذبه الحاكم، وأخرجه ابن عدي في "الكامل" عن حبيب المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، الحديث ليس فيه: إلا أن تجيز الورثة، ولين حبيباً هذا، وقال: أرجو أنه مستقيم الرواية.

شواهد الحديث:

- لمئن الحديث شاهد من حديث ابن عباس، سبق تخريجه برقم ٣٩٧.
- وشاهد من حديث عمرو بن خارجة، سيأتي برقم [١٠] في الوصايا.

٤٠٢ [٩٤] حدثنا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، نا أبو علاثة محمد بن عمرو بن خالد، نا أبي، نا يونس بن راشد، عن عطاء الخراساني عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء الورثة)).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٣٩٧.

رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو علاثة: محمد بن عمرو بن خالد، ذكره ابن القطان وقال: حدث عن أبيه وغيره وكان ثقة، قاله أبو سعيد بن يونس في كتابه في تاريخ المصريين، قال: وقد رأيت، وذكر وفاته سنة اثنتين وسبعين ومائتين. بيان الوهم والإيهام ٥٣٥/٣.
- عمرو بن خالد: ابن فروخ بن سعيد التميمي، ويقال الخزاعي، أبو الحسن الحراني، نزيل مصر، ثقة، من العاشرة، مات سنة تسع وعشرين ومائتين. خ. ق. التقريب ص ٤٢٠.
- يونس بن راشد الحراني، أبو إسحاق القاضي. قال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: كان أثبت من عباد بن بشر، يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. قال الحافظ في "التهذيب": قال البخاري كان مرجئاً، وقال النسائي: كان داعية. وقال في "التقريب": صدوق رمي بالإرجاء، من الثامنة. د. التهذيب ٤٣٩/١١، التقريب ص ٦١٣.
- عطاء الخراساني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه عطاء الخراساني صدوق يهم كثيراً ويدلس ويرسل، فالإسناد ضعيف. وذكره الحافظ ابن حجر في التلخيص ٩٢/٣ وقال: وصله يونس بن راشد، فقال: عن عكرمة، عن ابن عباس، والمعروف المرسل.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٣٩٧.

[باب] *

٤٠٣ [٩٥] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا عبيد بن شريك، نا أبو الجماهر، نا الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن النبي ﷺ ركب إلى قباء يستخير في ميراث العمة والخالة، فأنزل الله أن لا ميراث لهما.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه^(١).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد، أبو سهل القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزار. أكثر عن يحيى بن بكير وطبقته، وحدث وكان ثقة صدوقاً. وقال ابن المنادي في تاريخه: أنه تغير في آخر أيامه فكان على ذلك صدوقاً. وقال أبو مزاحم: كان أحد الثقات ولم أكتب عنه في تغيره شيئاً. قال الحافظ ابن حجر: فما ضره التغير والله الحمد. مات سنة خمس وثمانين ومائتين. وقال الدارقطني: صدوق. تاريخ بغداد ٩٩/١١، ١٠٠، اللسان ٤/١٢٠.
- محمد بن عثمان التَّنُوخي، أبو الجماهر، أو أبو عبد الرحمن الكفَرُوسِي. ثقة من العاشرة. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله أربع وثمانون. دق. التقريب ص ٤٩٦.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.
- زيد بن أسلم العدوي مولى عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وكان يرسل.
- عطاء بن يسار: الهلالي، أبو محمد المدني، مولى ميمونة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

* سبق التوبيع لمثل هذا الحديث في [باب ما جاء في ميراث العمة والخالة] عند الحديث رقم ٣٨٥.

(١) ذكر ابن التركماني في الجوهر النقي بحاشية السنن الكبرى للبيهقي ٢/٢١٢: أن النسائي أخرج في سننه من طريق زيد بن أسلم أن رسول الله ﷺ سئل عن العمة والخالة فقال: «لا أجد لهما شيئاً». وكذا قال ابن حجر في التلخيص ٨١/٣، وقد بحث عن ذلك في السنن الكبرى واجتنب فلم أجده، واستعنت في بحثي بكتاب تحفة الأشراف للمزي، وجامع الأصول لابن الأثير، كما بحث عنه بواسطة فهارس أطراف الأحاديث المصنوعة لكتاب السنن فلم أجده كذلك. وذكر محقق كتاب مصنف ابن أبي شيبة أن المتقي الهندي ذكره في كنز العمال ورمز له برمز عبدالرزاق.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا أحمد بن محمد بن زياد، والدراوردي كلاهما صدوق، فالإسناد حسن، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٦٣، رقم ٣٦١، من طريق عبدالعزيز، عن زيد، به مثله.
- والبيهقي ٢١٢/٦ من طريق محمد بن مطرف ومحمد بن عبد الرحمن بن الجبر كلاهما عن زيد ابن أسلم عن عطاء قال: أتى رجل من أهل العالية رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله إن رجلاً هلك وترك عمّة وخالة، انطلق تقسم ميراثه فتبعه رسول الله ﷺ على حمار، وقال: يا رب رجل ترك عمّة وخالة. ثم سار هيئة، ثم قال: يا رب رجل ترك عمّة وخالة. ثم قال: لا أرى ينزل عليّ شيء. لا شيء لهما.
- ومن طريق عبدالعزيز بن محمد، عن زيد بن أسلم به مثله.
- والطبراني في الصغير ٥٦/٢ من طريق محمد بن الحارث عن أبي مصعب الزهري، عن عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد، بمثل لفظ الدارقطني، وقال الطبراني: لم يروه عن صفوان إلا الدراوردي، ولا عنه إلا أبو مصعب، تفرد به محمد بن الحارث ولا أعلم أحداً ذكره إلا بخير.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٣٠/٤ وقال: رواه الطبراني في الصغير، وفيه يعقوب بن محمد الزهري، وهو ضعيف.
- ووصله الحاكم في المستدرک ٣٤٣/٤ من طريق ضرار بن صرد، عن الدراوردي، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وذكره البيهقي من هذا الطريق ٢١٣/٢.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ٣٨٥.

٤٠٤ [٩٦] نا أبوبكر النيسابوري، نا بحر بن نصر، نا ابن وهب أخبرني حفص بن ميسرة، وهشام بن سعد، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم [عن زيد بن أسلم]^(١) أن رسول الله ﷺ قال: «لا أجد لها شيئاً»^(٢).
ليس فيه عطاء بن يسار.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بحر بن نصر الحولاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدا لله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حفص بن ميسرة العقيلي، أبو الصنعاني. قال عبدا لله بن أحمد قال أبي: ليس به بأس، قلت: إنهم يقولون عرض على زيد بن أسلم فقال: ثقة. وقال ابن معين: ثقة إنما يطعن عليه أنه عرض^(٣)، وقال مرة: ليس به بأس. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال في موضع آخر: يكتب حديثه، ومحملة الصدق، وفي حديثه بعض الوهم. وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به. قال الآجري عن أبي داود: يضعف في السماع. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الساجي: في حديثه ضعف. وقال الأزدي: روى عن العلاء مناكير يتكلمون فيه. وتعقبه الحافظ ابن حجر بقوله: وقرأت بخط الذهبي: لا يلتفت إلى قول الأزدي. وقال الحافظ في "التقريب": ثقة ربما وهم، من الثامنة، مات سنة إحدى وثمانين ومائة. خ م مد س ق. التهذيب ٤١٩/٢ - ٤٢٠، التقريب ص ١٧٤.

- هشام بن سعد المدني، أبو عباد، أو أبو سعيد. قال أبو حاتم: عن أحمد: لم يكن هشام بالحافظ. وقال أبو طالب عن أحمد: ليس هو بمحكم الحديث، وقال حرب: لم ير ضه أحمد. وقال الدوري عن ابن معين: صالح وليس بمزوك الحديث. وقال معاوية بن صالح عن ابن معين: ليس بذلك

(١) ساقطة من المطبوع واثبت من المخطوط (ب): ق ١٤٦/أ.

(٢) أي العمة والحالة كما في الحديث السابق له برقم ٤٠٣.

(٣) أي أن سماعه عنه كله عرض، وذكر ابن معين عنه أنه يقول كان عباد بن منصور يعرض على زيد بن أسلم، ونحن نسمع معه، وقال ابن معين: ما أحسن حاله إن كان سماعه كله عرضاً. كأنه يقول: منأولة. ينظر سؤالات ابن الجنيد ص ٣٤٨.

القوي. وقال ابن أبي مريم عن ابن معين: ليس بشيء، كان يحيى بن سعيد لا يحدث عنه. وقال العجلي: جازئ الحديث حسن الحديث. وقال أبو زرعة: محله الصدق. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال الآجري عن أبي داود هشام بن سعد أثبت الناس في زيد بن أسلم. وقال النسائي: ضعيف، وقال مرة: ليس بالقوي. وقال ابن سعد: كان كثير الحديث يستضعف وكان متشيعاً. وقال ابن شعبة عن علي بن المديني صالح وليس بالقوي وقال الساجي صدوق. وذكره ابن عبد البر في باب من نسب إلى الضعف ممن يكتب حديثه. وقال ابن معين: ضعيف حديثه مختلط. وقال الحاكم: أخرج له مسلم في الشواهد. قال الحافظ في "التقريب": "صدوق له أوهام ورمي بالتشيع، من كبار السابعة. مات سنة تسع وأربعين ومائة. التهذيب ٣٩/١١ - ٤١، التقريب ص ٥٧٢.

○ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي، مولا هم. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

○ زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل.

الحكم على الإسناد:

مرسل صحيح، فقد رواه عن زيد بن أسلم أربعة هم: عبد الرحمن بن زيد بن أسلم، وحفص بن ميسرة، وهشام بن سعد المدني، ومعمّر بن راشد عند عبد الرزاق كما سيأتي.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبد الرزاق ٢٨١/١٠، رقم ١٩١٠٩، عن معمّر عن زيد بن أسلم نحوه.
- وابن أبي شعبة ٢٦٢/١١، رقم ١١١٧٠، عن وكيع، عن هشام بن سعد، عن زيد به مثله وذكر فيه قصة.

[باب ما جاء في ميراث أولي الأرحام]

٤٠٥ [٩٧] نا عبد الصمد بن علي المكرمي، نا محمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر الترمذي، نا إبراهيم بن المنذر، نا محمد بن صدقة، عن ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه قال: قال الزبير: نزلت هذه الآية فينا: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ ^(١) كان النبي ﷺ قد آخى بين رجلين من المهاجرين ورجل من الأنصار. فلم تكن نشك أنا نتوارث، لو هلك كعب وليس له من يرثه، لظننت أني أرثه، ولو هلكت كذلك يرثني، حتى نزلت هذه الآية.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٢٨/٣، رقم ٢٩٢١، ٢٩٢٤، من حديث ابن عباس قال: ﴿وَالَّذِينَ عَقَدْتَ أَيْمَانُكُمْ فَأَوْهَهُمْ نَصِيَّهُمْ﴾ ^(٢) كان الرجل يحالف الرجل ليس بينهما نسب فيرث أحدهما الآخر، فنسخ ذلك الأنفال، فقال: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي بن مكرم المعروف بالطستي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن أحمد بن نصر، أبو جعفر الفقيه الشافعي الترمذي. قال الخطيب: كان ثقة من أهل العلم والفضل والزهد في الدنيا. وقيل قد اختلط في آخر عمره اختلاطا عظيما، ولم يك للشافعيين بالعراق أريس منه، ولا أشد ورعاً. مات سنة خمسين وتسعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٦٥/١-٣٦٦.

○ إبراهيم بن المنذر الحزامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تكلم فيه أحمد.

(١) سورة الأنفال، آية: ٧٥

(٢) سورة النساء: آية: ٣٣.

○ محمد بن صدقة أبو عبد الله الفدكي. حديثه حديث منكر. قال الدارقطني في العلل: ليس بالمشهور ولكن ليس فيه بأس. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: روى عنه إبراهيم بن المنذر الحزامي، يعتبر حديثه إذا بين السماع في روايته فإنه كان يسمع من قوم ضعفاء عن مالك، ثم يدلّس عنهم. وذكره الحافظ ابن حجر في المرتبة الثالثة من المدلسين وقال: وصفه ابن حبان بالتدليس في كتاب الثقات، وكذلك وصفه الدارقطني. الثقات لابن حبان ٦٧/٩، اللسان ٢٠٥/٥-٢٠٦، تعريف أهل التقديس ص ٢١٥.

○ ابن أبي الزناد هو عبدالرحمن بن أبي الزناد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير حفظه.

○ هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه ربما دلّس.

○ عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن المنذر الحزامي صدوق تكلم فيه أحمد، وفيه محمد بن صدقة الفدكي من مدلسي المرتبة الثالثة، ولم يصرح بالسماع، وفيه ابن أبي الزناد صدوق تغير حفظه، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن الزبير سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عباس:

- أخرجه أبو داود، وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه الطبراني ٢٨٤/١١، رقم ١١٧٤٨.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٨/٧، وقال: رواه الطبراني ورجاله رجال الصحيح.

[باب] *

٤٠٦ [٩٨] نا إسماعيل بن علي الخطبي^(١)، نا موسى بن إسحاق الأنصاري، نا الربيع ابن ثعلب^(٢)، نا مسعدة بن اليسع الباهلي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: سئل رسول الله ﷺ عن ميراث العممة والخالة، فقال: لا أدري حتى يأتيني جبريل، ثم قال: أين السائل عن ميراث العممة والخالة؟ فأتى الرجل، فقال: ((سارني جبريل أنه لاشيء لهما)).
لم يسنده غير مسعدة عن محمد بن عمرو وهو ضعيف، والصواب مرسل.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه:

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن علي الخطبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن إسحاق الأنصاري الخطمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صدوق.
- الربيع بن ثعلب البغدادي. قال عبد الرحمن: سمعت علي بن الجنيد يقول: أخبرنا الربيع بن ثعلب الثقة الشيخ الصالح، وسمعت موسى بن إسحاق الأنصاري يقول: حدثنا الربيع بن ثعلب أحد العابدين ببغداد. الجرح والتعديل ٤٥٦/٣.
- مسعدة بن اليسع الباهلي. سمع من متأخري التابعين هالك. كذبه أبو داود. وقال أحمد بن حنبل حرقنا حديثه منذ دهر. وقال البخاري: كان أحياناً يكون بمكة. وقال قتيبة أدركته ولم أسمع منه. اللسان ٢٣/٦. الميزان ٩٨/٤.
- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر.

* سبق التبويب لمثل هذا الحديث في إباب ما جاء في ميراث العممة والخالة عند الحديث رقم ٣٨٥.

(١) في المطبوع: (الخطمي)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٤٦/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (ثعلب)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٤٦/أ، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه مسعدة بن اليسع الباهلي هالك، فالإسناد ضعيف جداً. وقال الدارقطني: لم يسنده غير مسعدة بن محمد بن عمر وهو ضعيف، والصواب مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

• ذكره الحافظ في التلخيص ٨١/٣، وعزاه للدارقطني.

والحديث سبق تخريجه مرسلًا وموصولًا من طرق برقم ٤٠٣.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد مرسلّة وموصولة سبق تخريجه برقم ٤٠٣.

٤٠٧ [٩٩] نا أبو بكر النيسابوري، نا بحر بن نصر، نا ابن وهب، حدثني عبدالوهاب ابن عبدالمجيد الثقفي، عن محمد بن عمرو بن علقمة، عن شريك بن عبدالله بن أبي ثمر، عن النبي ﷺ نحوه^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤٠٦.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبدالله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بحر بن نصر الحولاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالوهاب بن عبدالمجيد الثقفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين.
- محمد بن عمرو بن علقمة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- شريك بن عبدالله بن أبي ثمر. تقدمت ترجمته، وهو تابعي صدوق يخطئ.

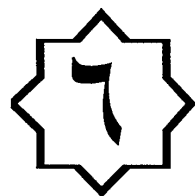
الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عمرو بن علقمة صدوق له أوهام، وفيه شريك بن عبدالله بن أبي ثمر صدوق يخطئ، وأرسل عن النبي ﷺ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ٣٨٥.

(١) يريد به ما سبق قبله برقم ٤٠٦.



كتاب

السير

كتاب السير

[باب ما جاء في كيفية قسمة الغنيمة]

٤٠٨ [١] نا أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدمي، نا محمد بن الحسين الحنيني، نا مغلّي بن أسد، نا محمد بن حمران، حدثني عبد الله بن بسر^(١)، عن أبي كبشة الأنماري قال: لما فتح رسول الله ﷺ مكة، كان الزبير علي المجنبية اليسرى، وكان المقداد علي المجنبية اليمنى، فلما دخل رسول الله ﷺ مكة، وهدأ^(٢) الناس جاءا بفرسيهما، فقام رسول الله ﷺ فمسح الغبار عنهما، وقال: ((إني قد جعلت للفرس سهمين، ولل فارس سهماً، فمن نقصهما نقصه الله)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٧/٦ رقم ٢٨٦٣، ومسلم ١٣٨٣/٣ رقم ١٧٦٣، وأبي داود ٧٥/٣ رقم ٢٧٣٣، والترمذي ١٢٤/٤ رقم ١٥٥٤، وابن ماجه ٩٥٢/٢ رقم ٢٨٥٤، كلهم من حديث ابن عمر، ولفظه عند البخاري: «أن رسول الله ﷺ جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهماً».

وقصة فتح مكة مذكورة عند مسلم ١٤٠٧/٣ رقم ٨٦ من حديث أبي هريرة، لكن فيها أن خالد بن الوليد هو الذي كان علي المجنبية اليمنى وليس المقداد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وفيه أن الزبير كان علي المجنبية اليسرى. وزيادة: فقام رسول الله ﷺ فمسح الغبار عنهما. وزيادة: «فمن نقصهما نقص الله».

(١) في المطبوع: (بشير)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٦/أ، و(ج): ق ٥٠٠/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (هدى)، وما أثبت من (ج): ق ٥٠٠/أ.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن إسماعيل الأدي، ومحمد بن الحسين الحنيني. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
- معلّى بن أسد العمّي، أبو الهيثم البصري. ثقة ثبت، قال أبو حاتم: لم يخطئ إلا في حديث واحد. من كبار العاشرة. مات سنة ثمان عشرة ومائتين على الصحيح. خ م قد ت س ق. التقريب ص ٥٤٠. ينظر تهذيب الكمال ٢٨٢/٢٨-٢٨٤.
- معلّى: بفتح ثانيه، وتشديد اللام المفتوحة. كما في تقريب.
- والعمّي: بفتح العين المهملة، وتشديد الميم. هذه النسبة إلى (العمّ) وهو بطن من تميم. الأنساب ٢٤٢/٤.
- محمد بن حمران القيسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فيه لين.
- عبدالله بن بسر السكسكي الحبراني، أبو سعيد الحمصي. سكن البصرة، ضعيف، من الخامسة. مد ت ق. التقريب ص ٢٩٧، ينظر تهذيب الكمال ٣٣٥/١٤.
- بُسر: بضم الباء، وبالسین المهملة الإكمال ٢٦٨/١.
- والسكسكي: بالكاف الساكنة بين السنين المفتوحتين المهملتين، وفي آخرها كاف أخرى. هذه النسبة إلى السكاسك، وهو بطن من الأزد. الأنساب ٢٦٧/٣.
- والحبراني: بضم الحاء المهملة، والباء المعجمة بواحدة، والراء المهملة، والنون بعد الألف. هذه النسبة إلى حبران بن عمرو بن قيس، من اليمن. الأنساب ١٦٦/١.
- أبو كبشة الأنماري، هو سعيد بن عمرو، أو عمرو بن سعيد، وقيل: عمرو أو عامر بن سعيد، صحابي، نزل الشام، له حديث، وروى عن أبي بكر. د ت ق. التقريب ص ٦٦٨.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن بسر الحبراني ضعيف، ومحمد بن حمران القيسي صدوق فيه لين، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة له شاهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٤٢/٢٢ رقم ٨٥٦ من طريق معلّى بن أسد، عن محمد بن حمران، عن عبدالله بن بسر، عن أبي كبشة الأنماري فذكره. إلا أنه قال: فمسح الغبار عن وجههما بثوبه.

- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٧/٦ كتاب قسم الفبيء والغنيمة، باب ما جاء في سهم الرجل والفارس. من طريق معلى بن أسد، عن محمد بن حمران، عن أبي سعيد عبد الله بن بسر، عن أبي كبشة الأنماري بمثل لفظ الطبراني.
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ٤١٤/٣ وعزاه إلى الطبراني والدارقطني وقال: ومحمد بن حمران القيسي قال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: يخطئ، وقال ابن عدي: له أفراد وغرائب، ما أرى به بأساً، وعبد الله بن بسر، قال في "التنقيح": وعبد الله ابن بسر السكسكي تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال النسائي: ليس بثقة، وقال يحيى القطان: لاشيء، وقال أبو حاتم، والدارقطني: ضعيف، وذكره ابن حبان في "الثقات".
- والحديث ذكره الهيثمي في الجمع ٣٤٢/٥ وقال: رواه الطبراني وفيه عبد الله بن بسر الخبراني وثقة ابن حبان وضعفه الجمهور.

شواهد الحديث:

- الزيادة لم أقف لها على شاهد، والحديث دونها له شواهد من حديث ابن عمر سبق ذكرها في أصل الحديث.
- وله شاهد من حديث أبي رهم وسيأتي في موضعه برقم ٤٠٩.
- ومن حديث المقداد بن عمرو وسيأتي أيضاً في موضعه برقم ٤١٠.
- ومن حديث عمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وابن عباس ؓ أجمعين، وسيأتي تحريجها برقم ٤١٣ وما بعده.

الغريب:

- الْمُجَنَّبَةُ، المجنبتان من الجيش: الميمنة والميسرة، والمجنبة اليمنى: هي ميمنة العسكر، والمجنبة اليسرى: هي الميسرة، وهما مجنبتان، والنون مكسورة. لسان العرب ٣٧٢/٢.

٤٠٩ [٢] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا الفضل بن سهل، نا الأحوص بن جواب، نا قيس بن الربيع، عن محمد بن علي، عن أبي حازم، ح ونا إبراهيم بن دبيس^(١) بن أحمد الحداد وجماعة قالوا: نا أبو الوليد بن برد الأنطاكي، نا الهيثم بن جميل، نا قيس، عن محمد بن علي السلمي، عن إسحاق بن عبدالله، عن أبي حازم مولى أبي رهم الغفاري، عن أبي رهم قال: غزوت مع رسول الله ﷺ أنا وأخي ومعنا فرسان، فأعطانا ستة أسهم، أربعة لفرسينا، وسهمين لنا، فبعضنا سهمينا ببكرتين.

أصل الحديث:

معنى الحديث موجود في أصل الحديث السابق برقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صاحبي آخر، وزيادة قصة أبي رهم.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي، والفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج. تقدمت الترجمة لهما وكلاهما صدوق.
- الأحوص بن جَوَّاب الضبي، يكنى أبا الجواب. قال ابن معين: ثقة، وقال مرة ليس بذلك القوى. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان في "الثقات": كان متقناً ربما وهم. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق ربما وهم، من التاسعة. مات سنة إحدى عشرة ومائتين. م د ت س التهذيب ١/١٩١-١٩٢، التقريب ص ٩٠٦.
- قيس بن الربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.
- محمد بن علي بن ربيعة السلمي، أبو عتاب ابن عم منصور بن المعتمر قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق لا بأس به صالح الحديث. الجرح والتعديل ٨/٢٧. وربيعة: بضم الراء، وفتح الموحدة وتشديد المنة التحتية. الإكمال ٤/٢٢.

(١) في المطبوع: (قيس)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٠٠/أ وكما في ترجمته.

- أبو حازم التمار المدني، مولى أبي رُهم الغفاري. اسمه دينار. قال ابن عبد البر: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": مقبول، من الثالثة. ع. س. التهذيب ٦٥/١٢، التقريب ص ٦٣١، ينظر تهذيب الكمال ٢١٨/٣٣.
- أبو رُهم كلثوم بن الحصين الغفاري، صحابي مشهور بخ. التقريب ص ٤٦٢.
- إبراهيم بن ديس بن أحمد بن علي الحداد، ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، وزعم الدارقطني أنه كان يلقب سبات وهو بضم ثم موحدة خفيفة وذكرها ابن حجر معرفة بالألف واللام. تاريخ بغداد ٧٢/٦، نزهة الألباب في الألقاب لابن حجر ٣٥٨/١.
- أبو الوليد محمد بن أحمد بن الوليد بن محمد بن برد الأنطاكي. ترجم له الخطيب ونقل عن النسائي قوله فيه: صالح، وعن الدارقطني: ثقة. توفي سنة ثمان وسبعين ومائتين راجعاً من مكة. تاريخ بغداد ٣٦٨/١، ينظر الجرح والتعديل ١٨٣/٧، اللسان ١٢١/٧.
- الهيثم بن جميل البغدادى، أبو سهل نزيل أنطاكية. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير.
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي. تقدمت ترجمته، وهو مزكوك.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول فيه أبو حازم، وهو مقبول، فالإسناد ضعيف.
والإسناد الثاني فيه أبو حازم أيضاً، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة متزكوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٩٦/١٢ - ٢٧٠، رقم ٦٨٧٦ من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن أبي فروة، عن أبي حازم مولى أبي رُهم الغفاري، عن أبي رُهم وآخر أنهما كانا فارسين يوم حنين فأعطيا ستة أسهم وذكره.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٨٦/١٩ رقم ٤١٩ - ٤٢٠، من طريق محمد بن علي السلمي ومن طريق إسماعيل بن عياش كلاهما عن إسحاق بن عبد الله المدني عن أبي حازم به مثله إلا أنه قال في الرواية الأولى: شهدت أنا وأخي خير ومعنا فرسان وذكره.

- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣٢٦/٦ كتاب قسم الفيء والغنمية، باب ما جاء في سهم الراجل والفارس. من طريق إسماعيل بن عياش، عن إسحاق بن أبي فروة أن أبا حازم مولى أبي رهم الغفاري أخذه عن أبي رهم وعن أخيه أنهما كانا فارسين يوم خيبر أو قال يوم حنين أنا أشك وأنهما أعطيا ستة أسهم وذكره.
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ٤١٤/٣ وعزاه للطبراني والدارقطني. وقال: قال في "التنقيح"^(١): قيس ضعفه بعض الأئمة، وأبو رهم مختلف في صحبته.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٤٢/٥ وقال: وفيه إسحاق بن أبي فروة، وهو متروك.
- وذكره ابن حجر في المطالب العالية ١٦١/٢ رقم ١٩٤٠ وعزاه لأبي يعلى.

الغريب:

- بكرتين: البكر بالفتح: الفتي من الإبل. النهاية ١٤٩/١.

٤١٠ [٨] نا محمد بن مخلد، نا إبراهيم بن راشد، نا محمد بن خالد بن عثمة، نا موسى بن يعقوب، حدثني عمتي قريبة بنت عبد الله، عن أمها، عن ضباعة بنت الزبير، عن المقداد قال: غزوت مع رسول الله ﷺ يوم بدر على فرس له أنثى، فأسهم لي سهماً ولفرسي سهمين.

أصل الحديث:

معنى الحديث موجود في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر. وفيه زيادة ذكر الصحابي الذي غزا مع الرسول وهو: "المقداد والغزوة: "بدر".

رجال الإسناد:

○ محمد بن مخلد الدوري، وإبراهيم بن راشد بن سليمان الأدمي. تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.

○ محمد بن خالد ابن عثمة الحنفي البصري. وعثمة أمه. قال أحمد: ما أرى بحديثه بأساً. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من العاشرة. ٤. التهذيب ١٤٢/٩ - ١٤٣، التقريب ص ٤٧٦.

○ موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب الزمعي، أبو محمد المدني. قال الدوري عن ابن معين ثقة. وقال ابن المديني: ضعيف الحديث منكر الحديث. وقال الآجري عن أبي داود: هو صالح. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن عدي: لا بأس به. وقال الأثرم: سألت أحمد عنه فكأنه لم يعجبه. وقال الساجي: اختلف أحمد ويحيى فيه، قال أحمد: لا يعجبني حديثه. وقال ابن قطان: ثقة. قال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ، من السابعة. مات بعد الأربعين ومائة. يخ ٤. التهذيب ٣٧٨/١٠ - ٣٧٩، التقريب ص ٥٥٤.

والزمعي: بفتح الزاي، وسكون الميم، وكسر العين المهملة. هذه النسبة إلى الخبر. الأنساب ١٦٤/٣

○ قريبة بنت عبد الله بن وهب الأسدية، مقبولة، من الرابعة. د ق. التقريب ص ٧٥٢.

- أم قرية هي: كريمة بنت المقداد بن الأسود الكندية، أمها ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب. ثقة، من الثالثة. وق. التقريب ص ٧٥٢.
- ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب الهاشمية، بنت عم النبي ﷺ، زوج المقداد بن الأسود لها صحبة وحديث. د س ق. التقريب ص ٧٥٠.
- المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك. المعروف بالمقداد بن الأسود. صحابي مشهور. من السابقين، لم يثبت أنه كان بيد فارس غيره. مات سنة ثلاث وثلاثين. وهو ابن سبعين سنة. ع. التقريب ص ٥٤٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٥٢/٢٨.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن خالد بن عثمة الحنفي صدوق يخطئ، وفيه موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب الزمعي صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف. وأصل الحديث (إعطاء الفرس سهمين والفارس سهماً) عند البخاري ومسلم. كما سبق في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٠/٢٦١ رقم ٦١٤ من طريق الواقدي، عن موسى بن يعقوب الزمعي، عن عمته قرية بنت عبد الله بن وهب، عن أمها كريمة بنت المقداد، عن ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب، عن المقداد بن عمرو أنه كان يوم بدر على فرس يقال لها سبحة، فأسهم له النبي ﷺ لفرسه سهماً وله سهماً.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٤١٤ وعزاه للبخاري والدارقطني وقال: زاد الدارقطني في لفظه: يوم خير^(١)، وموسى بن يعقوب فيه لين، وشيخته قرية تفرد بها هو عنها^(٢).
- وذكره الهيثمي في المجمع ٥/٣٤٢ بلفظ: (فأسهم له النبي ﷺ لفرسه سهماً وله سهماً)، وقال: رواه الطبراني وفيه الواقدي وهو ضعيف.

شواهد الحديث

لمعناه شواهد مضي ذكرها في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

(١) كما سيأتي برقم ٤١١.

(٢) الحديث من الزوائد، ولم أجده في كشف الأستار ومجمع الزوائد.

٤١١ [٩] نا الحسين^(١) بن إسماعيل، نا عبدالله بن شبيب، نا عبد الجبار بن سعيد، حدثني يحيى بن هانئ، عن موسى بن يعقوب، عن عمته، عن أمها كريمة بنت المقداد، عن أبيها المقداد قال: ضرب لي رسول الله ﷺ يوم خير بسهم، ولقرسي سهمين.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤١٠، لكنه ذكر في هذا الحديث أن الغزوة: "خير".

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- عبد الجبار بن سعيد المساحقي. قال العقيلي: له منكير. وذكره ابن حبان في "الثقات" وسمى جده سليمان بن نوفل بن مساحق وقال من أهل المدينة. مات سنة ست وعشرين ومائتين. اللسان ٣/٣٨٨.
- والمساحقي: بضم الميم، وفتح السين، وبعد الألف حاء مهملة، وفي آخرها قاف. هذه النسبة إلى مساحق وهو جد عبد الجبار بن سعيد بن سليمان بن نوفل بن مساحق المساحقي. الباب ٣/٢٠٦.
- يحيى بن محمد بن هانئ المديني الشجري. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. الجرح والتعديل ٩/١٨٥.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن شبيب واه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ٤١٠، لكن فيه أن الغزوة كانت بدرًا لا خيبراً.

(١) في المطبوع: (الحسن)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

٤١٢ [١٠] نا محمد بن عمرو بن البخري، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا موسى ابن يعقوب، عن عمته، عن أمها، عن ضباعة بنت الزبير، عن المقداد بن عمرو أنه ضرب له رسول الله ﷺ يوم بدر سهمين لفرسه، وله سهماً.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤١٠.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو البخري، وأحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.
- الواقدي: هو محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو مزكوك.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم رقم ٤١٠.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي مزكوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق تخريجها برقم ٤١٠.

وذكره ابن حجر في المطالب العالية ١٦٠/٢، رقم ١٩٣٦ بمثل هذا اللفظ، وعزاه للحارث.

٤١٣ [١١] حدثنا أبوبكر النيسابوري وعلي بن أحمد بن الهيثم قالا: نا علي بن حرب، نا قاسم بن يزيد، نا ياسين بن معاذ، عن الزهري، عن مالك بن أوس بن الحدثان، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وطلحة بن عبيد الله، والزبير ابن العوام رضي الله عنه، قالوا: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسهم للفرس سهمين، وللرجل سهماً.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابة آخرين. هم عمر بن الخطاب، وطلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: عبدا لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن أحمد بن الهيثم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فاضل.
- القاسم بن يزيد الجرمي، أبو يزيد الموصلي. ثقة عابد، من التاسعة. مات سنة أربع وتسعين ومائة. س. التقريب ص ٤٥٢.
- ياسين بن معاذ الزيات. كان من كبار فقهاء الكوفة ومفتيها وأصله يمامي يكنى أبا خلف. قال ابن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري: منكر الحديث، وقال النسائي وابن الجنييد: متروك، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات. وقال الجوزجاني: لم يرض الناس بحديثه. وقال أبو زرعة: ضعيف، وقال أبو داود: كان يذهب إلى الإرجاء وهو متروك الحديث ضعيف، وقال ابن عدي: وكل روايته أو عامتها غير محفوظة. قال الحاكم والنقاش: روى المناكير. وقال الخليلي: ضعيف جداً. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم وذكره العقيلي والدولابي وابن الجارود وابن شاهين في "الضعفاء". اللسان ٢٣٨/٦ - ٢٣٩.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ مالك بن أوس بن الحَدَثَان. النصري، بالنون، أبو سعيد المدني، له رؤية، وروى عن عمر. مات سنة اثنتين وتسعين، وقيل سنة إحدى. ع. التقريب ص ٥١٦.
الحَدَثَان: يفتح المهملتين والمثلثة. كما في التقريب.

الحكم على الإسناد:

فيه ياسين بن معاذ الزيات متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني. ولم يعزه ابن حجر في تحاف المهره ٣٦٥/١٢ إلا للدارقطني في الجهاد. والله تعالى أعلم.

شواهد الحديث:

لمعنى الحديث شواهد مذكورة في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

٤١٤ [١٢] نا أحمد بن العباس البغوي، نا علي بن حرب، نا القاسم بن يزيد، نا سليمان أبو معاذ، عن الزهري بهذا الإسناد مثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٤١٣.

رجال الإسناد:

- أحمد بن العباس البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- القاسم بن يزيد الجرمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن أرقم البصري أبو معاذ. تقدمت ترجمته، وهو مزكوك.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن أرقم، أبو معاذ مزكوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

ينظر الحديث السابق برقم ٤١٣.

شواهد الحديث:

للمتن شواهد سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

(١) يريد به ما ورد قبله أي رقم ٤١٣.

٤١٥ [١٣] نا عبد الملك بن أحمد بن نصر الدقاق، نا يونس بن عبد الأعلى، نا ابن وهب، قال: وقال يحيى بن^(١) أيوب قال لي إبراهيم بن سعد، عن كثير مولى بني مخزوم، عن عطاء، عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ قسم لمائتي فرس بخير^(٢) سهمين سهمين.

أصل الحديث:

إعطاء الفرس سهمين له أصل سبق ذكره في الحديث رقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، مقتصرًا على نصيب الفرس فقط. وذكر الغزوة التي كان فيها هذا القسم مع ذكر عدد خيول المسلمين.

رجال الإسناد:

- عبد الملك بن أحمد بن نصر الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن عبد الأعلى الصدفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أيوب الغافقي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما أخطأ.
- إبراهيم بن سعد، أبو إسحاق الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تكلم فيه بلا حجة.
- كثير مولى بني مخزوم. روى عن عطاء، روى عنه إبراهيم بن سعد. ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. الجرح والتعديل ١٦٠/٧.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، كثير مولى بني مخزوم، فأتوقف في الحكم على الإسناد.

(١) في المطبوع: (عن)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٤٦/أ، وكما في ترجمته، وكما في سند الحاكم.

(٢) في المطبوع: (بخين)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٤٦/أ، (ج): ق ٥٠١/أ.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ١٣٨/٢ في قسم الفیء، من طریق ابن وهب، عن یحیی بن أيوب به مثله. وقال الحاكم: هذا حدیث صحیح علی شرط البخاری ولم یخرجاه بهذا اللفظ وقد احتج البخاری بیحیی بن أيوب وكثیر المخزومی. ووافقه الذهبی.
- وكثیر المخزومی لم أجده فی كتب رجال الكتب الستة، وكذلك لم أجده فی الكتب التي ذكرت رجال الصحیحین بما فی ذلك كتاب الحاكم؛ فإنه ذكر أن من رجال البخاری: كثیر ابن شنظیر، كثیر بن كثیر بن المطلب، وكثیر بن فرقد فقط. ينظر تسمیة من أخرجهم البخاری ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما للحاكم ص ٢١٢.
- وأخرجه البیهقی فی الكبری ٣٢٦/٦ فی قسم الفیء والغنیمة، باب ما جاء فی سهم الراجل والفارس، من طریق ابن وهب عن یحیی بن أيوب به مثله.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حدیث ابن عمر رضی اللہ عنہما سبق ذكره فی أصل الحدیث رقم ٤٠٨.

٤١٦ [١٤] حدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا أحمد بن علي الخزاز، نا خالد بن خدّاش، نا ابن وهب بهذا، قال: ولكل فرس سهمين.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤١٥.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق، وأحمد بن علي الخزاز. تقدمت الترجمة لهما. وكلاهما ثقة.
- خالد بن خدّاش، أبو الهيثم المهلب، مولا هم، البصري. قال ابن معين وأبو حاتم: صدوق. وقال ابن سعد: ثقة. وقال يعقوب بن شيبه: كان ثقة صدوقاً. وقال ابن المديني: ضعيف. وقال الساجي: فيه ضعيف. وقال ابن معين: قد كتبت عنه ينفرد عن حماد بن زيد بأحاديث. وقال أبو حاتم سألت سليمان بن حرب عنه فقال: صدوق لا بأس به. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال ابن قانع: ثقة، في كتاب الساجي كان أحمد يلزمه. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين. بخ م كد س. التهذيب ٨٥/٣-٨٦، التقريب ص ١٨٧.
- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه كثير مولى بني مخزوم لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، فأتوقف في الحكم على الإسناد.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٤١٥.

٤١٧ [١٦] نا إبراهيم بن حماد، نا علي بن حرب، حدثني أبي حرب بن محمد، نا محمد بن الحسن، عن محمد بن صالح، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة، عن أبيه، عن جده، بشير بن عمرو بن محسن قال: أسهم لي رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم، ولي سهماً فأخذت خمسة أسهم.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٧٦/٣ رقم ٢٧٣٤ من حديث أبي عمرة عن أبيه قال: أتينا رسول الله ﷺ أربعة نفرٍ ومعنا فرس، فأعطى كل إنسان منا سهماً وأعطى للفرس سهمين. وقال في الرواية الثانية: ثلاثة نفرٍ، وزاد: فكان للفارس ثلاثة أسهم.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني الإسهم كله لبشير بن عمرو بن محسن، وليس معه أي أحد آخر، كما في رواية أبي داود.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو إسحاق الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- حرب بن محمد الطائي، من أهل الموصل. ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ٢٥٢/٣، الثقات ٢١٣/٨.
- محمد بن الحسن ومحمد بن صالح. لم أقف لهما على ترجمة.
- عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري المازني. روى عن جده أبي عمرة. ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. الجرح والتعديل ٩٦/٥.
- عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري النجاري، يقال ولد في عهد النبي ﷺ، وقال ابن أبي حاتم: ليست له صحبة. الجرح والتعديل ٢٧٣/٥، التقريب ص ٣٤٧.
- بشير بن عمرو أبو عمرة، والد عبد الرحمن بن أبي عمرة من بني مالك بن النجار، مديني له صحبة روى عنه ابنه عبد الرحمن. الجرح والتعديل ٣٧٥/٢، ينظر الإصابة ١٣٨/٧.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة، وفيه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل حرب بن محمد الطائي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة. وذكره الحافظ في الفتح ٦/٦٨ وقال: إسناده ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

لمعناه شواهد سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ٦/٦٨ بعد أن ذكر قول مالك: «ولا يسهم لأكثر من فرس» قال: هو قول الجمهور، وقال الليث وأبو يوسف وأحمد وإسحاق: يسهم لفرسين لا لأكثر، وفي ذلك حديث أخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف عن أبي عمرة، فذكر الحديث. ثم قال: قال القرطبي: ولم يقل أحد إنه يسهم لأكثر من فرسين إلا ما روى عن سليمان بن موسى أنه يسهم لكل فرس سهمان بالغاً ما بلغت، ولصاحبه سهماً أي غير سهمي الفرس.

٤١٨ [١٧] حدثنا ابن صاعد، نا أبو أمية الطرسوسي، نا محمد بن يزيد بن سنان، نا يزيد بن سنان، يعني أباه، حدثني هشام بن عروة، عن أبي صالح، عن جابر قال: شهدت مع رسول الله ﷺ غزاة، فأعطى الفارس منا ثلاثة أسهم، وأعطى الراجل سهماً.

أصل الحديث:

معنى الحديث سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٠٨، وحديث ابن عمر الذي أخرجه أبو داود ٧٥/٣ رقم ٢٧٣٣ ولفظه، «أن رسول الله ﷺ أسهم لرجل ولفرسه ثلاثة أسهم: سهماً له، وسهمين لفرس» فيه معنى حديث جابر هذا^(١).

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر. هو جابر رضي الله عنه.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد. تقدمت ترجمته وهو يحيى بن محمد بن صاعد ثقة ثبت حافظ.
- أبو أمية الطرسوسي محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي. تقدمت ترجمته، وهو صاحب حديث يهم.
- محمد بن يزيد بن سنان الرهاوي. تقدمت ترجمته، وليس بالقوي.
- يزيد بن سنان الرهاوي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه ربما دلس.
- أبو صالح ذكوان السمان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن سنان الرهاوي ضعيف وابنه محمد بن يزيد ليس بالقوي، وأبو أمية الطرسوسي صدوق صاحب حديث يهم، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

(١) ينظر الفتح ٦/٦٨.

تخريج الحديث:

- لم أف على من أخرجه من حديث جابر سوى الدارقطني.
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ٣/٤١٥، وعزاه للدارقطني وقال: ومحمد بن يزيد بن سنان وأبوه يزيد ضعيفان.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٤٠٨.

٤١٩ [٢٥] حدثنا ابن صاعد، نا أبو سلمة يحيى بن المغيرة، نا عبد الله بن نافع الصائغ، عن عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: لما افتتح النبي ﷺ خير كانت سهامهم ثمانية عشر سهماً، جمع كل رجل من المهاجرين معه مائة رجل يضم إليه، فكانوا ألفاً وثمانمائة رجل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٥٩/٣ رقم ٣٠١٠ من حديث سهل بن أبي حثمة قال: قسم رسول الله ﷺ خير نصفين نصفاً لنوابه وحاجته، ونصفاً بين المسلمين قسمها بينهم على ثمانية عشر سهماً.

وعنده أيضاً برقم ٣٠١٥ من حديث مُجَمَّع بن جارية الأنصاري قال: قُسِّمَ خير على أهل الحديبية، فقسمها رسول الله ﷺ على ثمانية عشرة سهماً، وكان الجيش ألفاً وخمسمائة فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين، وأعطى الراجل سهماً.

نوع الزيادة:

مجيء معناه عن صحابي آخر، وباختلاف عدد الجيش.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخزومي، أبو سلمة المدني. صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. ق. التقريب ص ٥٩٧.
- عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- عاصم بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب الغُمَري، أبو عمر المدني، ضعيف، من السابعة. ت. ق. التقريب ص ٢٨٦، ينظر تهذيب الكمال ٥١٧/١٣ - ٥١٩.
- عبد الله بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عاصم بن عمر ضعيف، فالإسناد ضعيف، لكن عدد الأسهم صحيح للشواهد السابقة، وأما عدد الجيش ففيه اختلاف. فتكون جملته ضعيفة.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٨٧١/٥ من طريق عبد الله بن نافع، عن عاصم بن عمر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ... فذكره دون قوله: «يضم إليه».

شواهد الحديث:

لبعض ألفاظ الحديث شواهد من حديث سهل بن أبي حثمة ومجمع بن جارية الأنصاري سيق ذكرها في أصل الحديث.

٤٢٠ [٣١] حدثنا محمد بن عمرو البخري، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا محمد ابن يحيى بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه، عن جده أنه شهد حنيناً مع النبي ﷺ، فأسهم لفرسه سهمين، وله سهماً.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صاحبي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمر البخري، وأحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
- الواقدي محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- محمد بن يحيى بن سهل بن أبي حثمة الأنصاري. ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكر ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ١٢٣/٨، الثقات ٣٧٤/٥.
- يحيى بن سهل بن أبي حثمة الأوسي الحارثي المدني. روى عن أبيه، روى عن ابنه محمد بن يحيى بن سهل. ذكره ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل"، ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكر ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ١٥٣/٩، الثقات ٥٢٠/٥.
- سهل بن أبي حثمة بن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي، المدني، صاحبي صغير، ولد سنة ثلاث من الهجرة، وله أحاديث، مات في خلافة معاوية. ع. التقريب ص ٢٥٧.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث سهل بن أبي حثمة سوى الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤١٥/٣، وعزاه للدارقطني وقال: الواقدي مجروح.

٤٢١ [٣٢] نا محمد بن عمرو، نا أحمد بن الخليل، ثنا الواقدي، نا أفلح بن سعيد المزني، عن أبي بكر بن عبدالله بن أبي أحمد أنه سمع جابر بن عبدالله يقول: أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين ولصاحبه سهماً، قال: ونا الواقدي، نا أبوبكر بن يحيى بن النضر، عن أبيه أنه سمع أبا هريرة يقول: أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين، ولصاحبه سهماً.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو البخزي وأحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما ثقة.
- الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- أفلح بن سعيد الأنصاري القُبائي، المدني، أبو محمد. صدوق. من السابعة. مات سنة ست وخمسين ومائة. م س. التقريب ص ١١٤، ينظر تهذيب الكمال ٣/٣٢٣.
- أبوبكر بن عبدالله بن أبي أحمد بن جحش الأسدي. لم أقف له على ترجمة وذكره المزي في ترجمة أفلح بن سعيد في شيوخه.
- أبوبكر بن يحيى بن النضر الأنصاري، المدني. مستور، من السابعة. بخ ق. التقريب ص ٦٢٥، ينظر تهذيب الكمال ٣/١٥٢.
- يحيى بن النضر الأنصاري، المدني. ثقة، من الرابعة. بخ صد ق. التقريب ص ٥٩٧.

الحكم على الإسناد:

الإسنادان فيهما الواقدي متروك، فكلاهما ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٤١٥.

[باب ما جاء في الزوجين يُسلم أحدهما قبل الآخر]

٤٢٢ [٣٥] حدثنا أحمد بن محمد بن زياد، نا زكريا بن داود الخفاف أبو يحيى، نا عبد السلام بن صالح، نا شريك، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس: قال رسول الله ﷺ: ((إذا خرج العبد من دار الشرك قبل سيده فهو حر، وإذا خرج من بعده رُدَّ إليه، وإذا خرجت المرأة من دار الشرك قبل زوجها تزوجت من شاءت، وإذا خرجت من بعده رُدَّت إليه)).

أصل الحديث:

الشرط الثاني من الحديث معناه عند أبي داود ٢٧١/٢ رقم ٢٢٣٨، ٢٢٣٩، وابن ماجه ٦٤٧/١ رقم ٢٠٠٨ من حديث ابن عباس، ولفظ أبي داود في رواية: أن رجلاً جاء مسلماً على عهد النبي ﷺ ثم جاءت امرأته مسلمة بعده، فقال: يا رسول الله، إنها قد كانت أسلمت معي، فرُدَّها علي. وعند ابن ماجه بلفظ: أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فأسلمت. فتزوجها رجل قال: فجاء زوجها الأول فقال: يا رسول الله، إنني قد كنت أسلمت معها، وعلمت بإسلامي. قال: فانتزعها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر ورددتها إلى زوجها الأول.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: ((إذا خرج العبد من دار الشرك قبل سيده فهو حر، وإذا خرج إليه من بعده رُدَّ إليه)).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- زكريا بن داود بن بكر، أبو يحيى الخفاف النيسابوري. ترجم له الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة. توفي سنة ست وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٦٢/٨-٤٦٣.

○ عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي. قال ابن معين: ثقة صدوق إلا أنه يتشيع وقال ابن الجنيد عن ابن معين: قد سمع وما أعرفه بالكذب. وقال الدوري سمعت بن معين يوثق أبا الصلت. قال الساجي: يحدث بمناكير هو عندهم ضعيف. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم سألت أبي عنه فقال: لم يكن بصدوق وهو ضعيف ولم يحدثني عنه. وضرب أبو زرعة على حديثه وقال: لا أحدث عنه ولا أرضاه. وقال الجوزجاني: كان مائلاً عن الحق. وقال ابن عدي: له أحاديث مناكير في فضل أهل البيت وهو متهم فيها. وقال البرقاني عن الدارقطني: كان رافضاً خبيثاً. وقال الذهبي في "المغني": متروك الحديث. وقال الحافظ في "التهذيب": قال العقيلي: رافضي خبيث. وقال مسلمة عن العقيلي: كذاب. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحاكم والنقاش وأبو نعيم: روى مناكير. وقال في "التقريب" صدوق له مناكير، وكان يتشيع وأفرط العقيلي فقال: كذاب. ق. المغني في الضعفاء ٣٩٤/٢، التهذيب ٣١٩/٦-٣٢٢، التقريب ص ٣٥٥، ينظر تهذيب الكمال ٨٢-٧٣/١٨.

○ شريك بن عبد الله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ بغير حفظه.
○ سماك بن حرب بن أوس الذهلي، الكوفي، أبو المغيرة. صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن، من الرابعة، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة. خت م ٤. التقريب ص ٢٥٥.

وسماك: بكسر أوله وتخفيف الميم. كما في التقريب.

○ عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد السلام بن صالح، أبو الصلت الهروي صدوق له مناكير، وهو من رواية سماك عن عكرمة وهي مضطربة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بتمامه. وأخرج معنى الزيادة:
- سعيد بن منصور في سننه ٢٩٠/٢ رقم ٢٨٠٧، من طريق يزيد بن هارون، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس بلفظ كان رسول الله ﷺ يعتق العبيد إذا جاءوا قبل مواليهم وأسلموا، وأعتق يوم الطائف عبيد.

- وابن أبي شيبه في مصنف ٥٠٩/١٤ رقم ١٨٨٠١، ١٨٨٠٢، من طريق أبي معاوية، عن الحجاج، عن مقسم، عن ابن عباس بلفظ: أعتق رسول الله ﷺ كل من خرج إليه من رقيق المشركين.
- والإمام أحمد في مسنده ٢٢٣/١-٢٢٤، ٣٦٢، من طريق أبي معاوية، عن الحجاج، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس بمثل لفظ ابن أبي شيبه.
- والطبراني في الكبير ٣٨٧/١١، رقم ١٢٠٧٩، من طريق أبي معاوية به مثله. وأخرجه من طريق الحجاج، ولفظه: أن عبيد خرجا يوم الطائف والنبي ﷺ محاصره فاعتقهما رسول الله ﷺ، وبرقم ١٢١١٨ وفيه أنه خرج عبدان.
- والبيهقي في الكبرى ٢٣٠/٩، من طريق حماد بن سلمة، عن الحجاج به وفيه ذكر أربعة أعبد، ومن طريق حفص بن غياث عن الحجاج وفيه ذكر عبيدين.
- والحديث بتمامه ذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٢٩٢/١ رقم ١١٥٠.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث عبد ربه بن الحكم أخرجه:
- أبو داود في المراسيل ص ٢٧٠ رقم ٣٦٨ أن النبي ﷺ لما حاصر أهل الطائف خرج إليه أرقاء من أرقائهم فأسلموا، فاعتقهم النبي ﷺ، فلما أسلم مواليتهم بعد ذلك رد رسول الله ﷺ الولاء إليهم.
- وله شاهد من حديث عبد الله بن مكرم الثقفي أخرجه:
- البيهقي في الكبرى ٢٢٩/٩ قال: لما حاصر رسول الله ﷺ أهل الطائف خرج إليه رقيق من رقيقهم (أبوبكرة وكان عبداً للحارث بن كلدة والمنبث ويحس ووردان في رهط من رقيقهم) فأسلموا فلما قدم وفد أهل الطائف على رسول الله ﷺ فأسلموا قالوا يا رسول الله، رد علينا رقيقنا الذين أتوك. فقال: لا، أولئك عتقاء الله عز وجل ورد على كل رجل ولأه عبده فجعله إليه. قال البيهقي: هذا منقطع.

[باب ما جاء فيما إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته]

٤٢٣ [٣٦] حدثنا زريق^(١) بن عبد الله المخرمي، نا أحمد بن الفرغ الجشمي، نا عمر ابن عبد الواحد، نا إسحاق بن عبد الله، عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((من وجد ماله في الفياء قبل أن يقسم فهو له، ومن وجد بعد ما قسم فليس له شيء)).
إسحاق هو ابن أبي فروة متروك.

أصل الحديث:

معنى الشطر الأول من الحديث عند البخاري، ينظر الفتح ١٨٢/٦ رقم ٣٠٦٧ - ٣٠٦٩، وأبي داود ٦٤/٣ رقم ٢٦٩٩ وابن ماجه ٩٤٩/٢ رقم ٢٨٤٧ عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: ذهب فرس له فأخذه العدو، فظهر عليه المسلمون فردّه عليه في زمن الرسول ﷺ وأبقَ عبدٌ له فلحق بالروم، فظهر عليه المسلمون فردّه عليه خالد بن الوليد بعد النبي ﷺ.

نوع الزيادة:

مجيء الشطر الأول (معناه) مرفوعاً عند الدارقطني، أما الشطر الثاني فزائد.

رجال الإسناد:

○ زُرَيْقُ بن عبد الله بن نصر بن أحمد، أبو أحمد المخرمي الدلال. ترجم له الخطيب وقال: قال الدارقطني: كتبنا عنه لم يكن به بأس. وقال البرقاني: قال الدارقطني: زريق بن عبد الله المخرمي بغدادي ثقة. توفي سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٩٦/٨، ينظر المؤلف والمختلف للدارقطني ١٠٢١/٢.

○ أحمد بن الفرغ بن عبد الله بن عبيد، أبو علي الجُشمي المقرئ. قال الحسين بن أحمد بن بكير الحافظ: أحمد بن الفرغ الجشمي ضعيف. تاريخ بغداد ٣٤١/٤، اللسان ٢٤٤/١. والجشمي: بضم الجيم، وفتح الشين، وفي آخرها الميم. هذه النسبة إلى قبائل منها جشم بن الخزرج. الأنساب ٦١/٢.

(١) في المطبوع (زريق) والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

- عمر بن عبد الواحد بن قيس السلمي، الدمشقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- ابن شهاب: محمد بن مسلم الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقدمت ترجمته، وهو أحد الفقهاء السبعة.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة الأموي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٠٣/٩ رقم ٨٤٣٩، من طريق سويد، عن ياسين، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن أبي فروة. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا ياسين، تفرد به سويد بن عبد العزيز^(١).
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٦٤٢/٧، من طريق سويد بن عبد العزيز، عن ياسين، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه بمثل لفظ الدارقطني إلا أنه قال في الجملة الأخيرة: «من أدركه بعد أن يقسم فهو أحق به بالثمن».
- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٤٩٦/٨، من طريق الدارقطني به مثله، وذكر عقبه قول الدارقطني في إسحاق بن أبي فروة. وفيه: (ابن هشام) بدل (ابن شهاب)، وهو خطأ^(٢).
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٣٥/٣ وعزاه للدارقطني.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢/٦ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه ياسين الزيات وهو ضعيف.
- وأورده الألباني في الضعيفة ٢٠/٢ رقم ٥٣٨ وعزاه للدارقطني وضعفه.

الغريب:

- الفياء: هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد. النهاية ٤٨٢/٣.

^(١) كذا قال رحمه الله ورواية الدارقطني هذه والرواية الأخرى الآتية برقم ٤٢٤ يردان قوله هذا، حيث رواه هنا عن الزهري إسحاق بن عبد الله، وفي الرواية الأخرى رواه عنه يونس بن يزيد بن أبي النجاد.

^(٢) لأن ابن شهاب من شيوخ إسحاق بن عبد الله كما ذكر المزي في تهذيب الكمال ٢٤٧/٢

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ١٨٢/٦: اختلف فيما إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته المسلم، هل يكون أحق به، أو يدخل الغنيمة؟ فقال الشافعي وجماعة: لا يملك أهل الحرب بالغلبة شيئاً من مال المسلم، ولصاحبه أخذه قبل القسمة وبعدها. وعن علي والزهري وعمرو بن دينار والحسن: لا يرد أصلاً، ويختص به أهل المغنم. وقال عمر وسليمان بن ربيعة وعطاء والليث ومالك وأحمد وآخرون، وهي رواية عن الحسن أيضاً ونقلها ابن أبي الزناد عن أبيه عن الفقهاء السبعة: إن وجدته صاحبه قبل القسمة فهو أحق به، وإن وجدته بعد القسمة فلا يأخذه إلا بالقسمة، واحتجوا بحديث عن ابن عباس مرفوعاً بهذا التفصيل أخرجه الدارقطني، إسناده ضعيف جداً.

٤٢٤ [٢٨] نا أبو عبيد الله القاسم بن إسماعيل، نا أحمد بن علي الكلوزاني، نا أبو السكّن محمد بن يحيى بن السكّن البصري، نا رشدين، عن يونس، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: ((وما أحرزه العدو، ووجده صاحبه قبل أن يقسم، فهو له)).
رشدين ضعيف.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٢٣.

نوع الزيادة:

مجيئه (معناه) مرفوعاً عند الدارقطني.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن علي بن عبد الجبار، أبو سهل الكلوزاني المعروف بابن جبرويه. ترجم له الخطيب وقال: ما علمت من حاله إلا خيراً.
- الكلوزاني: بفتح الكاف، وسكون اللام، وفتح الواو، والذال المعجمة بين الألفين، وفي آخرها النون. وهو النسبة إلى كلوزان، وهي قرية من قرى بغداد، على خمسة فراسخ منها فالنسبة إليها كلوزاني وكلوزاني. الأنساب ٨٩/٥.
- أبو السكّن محمد بن يحيى بن السكّن لم أقف له على ترجمة.
- رشدين بن سعد بن مفلح المَهْرِي، أبو الحجاج المصري. ضعيف رجع أبو حاتم عليه ابن هبة، وقال ابن يونس: كان صالحاً في دينه فأدركته غفلة الصالحين فخلط في الحديث. من السابعة. مات سنة ثمان وثمانين ومائة. وله ثمان وسبعون سنة. ت. ق. التقريب ص ٢٠٩، ينظر تهذيب الكمال ١٩١/٩-١٩٦.
- ورشدين: بكسر الراء، وسكون المعجمة. كما في التقريب.
- والمَهْرِي: بفتح الميم، وسكون الهاء، وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى مهرة. الأنساب ٤١٧/٥.

- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً وفي غير الزهري خطأ.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقدمت ترجمته، وهو أحد الفقهاء السبعة.

الحكم على الإسناد:

فيه رشدين ضعيف، وهو من رواية يونس عن الزهري، وفيها وهم، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٢٣.

الغريب:

- أحرزّه: يقال: أحرزتُ الشيء أحرزّه إحرازاً إذا حفظته وضممته إليك وصنته عن الأخذ. وهو بمعنى ظفر به. ينظر النهاية ٣٦٦/١.

٤٢٥ [٣٩] نا علي بن عبدالله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يزيد بن هارون، أنا الحسن بن عمار، عن عبدالملك، عن طاوس، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: ((فيما أحرز العدو فاستنقذه المسلمون منهم أو أخذه صاحبه قبل أن يقسم، فهو أحق، فإن وجده وقد قسم، فإن شاء أخذه بالثمن)).
الحسن بن عمار مترك.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٢٣.

نوع الزيادة:

مجئته (بمعناه) مرفوعاً عند الدارقطني، وزيادة الشطر الثاني ((فإن وجده وقد قسم ...)) الحديث.

رجال الإسناد:

- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عمار البجلي. تقدمت ترجمته، وهو مترك.
- عبدالملك بن ميسرة الهلالي، أبو زيد العامري، الكوفي، الزرّاد، ثقة، من الرابعة. ع. تقريب ص ٣٦٥.
- طاوس بن كيسان اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن عمار مترك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الشافعي في الأم ٥٧٢/٨ كتاب سير الأوزاعي، باب في المرأة تُسبى ثم يُسبى زوجها، من طريق الحسن بن عمار، عن الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس، عن رسول الله ﷺ في عبد وبغير أحرزهما العدو، ثم ظفر بهما، فقال رسول الله ﷺ لصاحبهما: ((إن أصبتكما قبل القسمة فهما لك)).

- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٧٠٥/٢-٧٠٦ من طريق الحسن بن عمار، عن عبد الملك بن ميسرة، عن طاوس، عن ابن عباس، أن رجلاً وجد بعيراً له في المغنم وقد كان المشركون قد أصابوه قبل ذلك، فسأل عنه رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إن وجدته قبل أن يقسم فهو لك، وإن وجدته وقد قُسم، أخذته بالثمن إن شئت».
- وقال ابن عدي: وهذا الحديث يعرف بالحسن بن عمار، عن عبد الملك بن ميسرة، وقد روى عن مسعر أيضاً عن عبد الملك بن ميسرة.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١١١/٩ في السير، باب من فرق بين وجوده قبل القسم ...، من طريق الحسن بن عمار، عن عبد الملك الزراد، عن طاوس، عن ابن عباس ؓ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني وجدت بعيري في المغنم كان أخذه المشركون فقال له رسول الله ﷺ: انطلق فإن وجدت بعيرك قبل أن يقسم فخذ، وإن وجدت وقد قسم فأنت أحق به بالثمن إن أردته وقال: هذا الحديث يعرف بالحسن بن عمار، عن عبد الملك بن ميسرة والحسن بن عمار متروك لا يحتج به، ورواه أيضاً مسلمة بن علي الحشني، عن عبد الملك وهو أيضاً ضعيف. وروي أيضاً بإسناد آخر مجهول عن عبد الملك ولا يصح شيء من ذلك. وروي عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وياسين الزيات، عن ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً على اختلاف بينهما في لفظه وإسحاق وياسين متروكان لا يحتج بهما.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٣٤٤ وقال: أخرجه الدارقطني والبيهقي في سننهما.
- وأورده الألباني في الضعيفة ٢/٢٠-٢١ وضعفه وقال فيه الحسن بن عمار، وهو يضع.

[باب ما جاء في الأمر بدفن الميت]

٤٢٦ [٤١] حدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي، نا عبد الله بن شبيب، نا إسماعيل بن أبي أويس حدثني أبي، عن مفضل بن محمد الضبي من أهل الكوفة، عن عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي، عن أبيه قال: سمعت يعلى بن مرة يقول: سافرت مع رسول الله ﷺ غير مرة فما رأيته يمر بجيفة إنسان فيجاوزها حتى يأمر بدفنها، لا يسأل أمسلم هو أو كافر.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- إسماعيل بن عبد الله بن أويس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه.
- عبد الله بن عبد الله بن أويس بن مالك. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهمل.
- مفضل بن محمد الضبي الكوفي المقرئ. قال الخطيب: كان إخبارياً علامة موثقاً. وأما أبو حاتم فقال: متروك القراءة والحديث. وقال أبو حاتم السجستاني: هو ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف. مات سنة ثمان وستين ومائة. اللسان ٨١/٦.
- عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي، الكوفي. وقد ينسب إلى جده. ضعيف، من الخامسة. دق. التقريب ص ٤١٤.
- عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي. ضعفه غير واحد. قال البخاري: فيه نظر. وقال ابن حبان: لا يعجني الاحتجاج بخبره إذا انفرد لكثرة المناكير في روايته ولا أدري أذلك منه أم من ابنه عمر فإنه واه أيضاً. وذكره العقيلي في "الضعفاء". اللسان ٣٧٩/٣، ينظر الجرح والتعديل ٢٠٤/٥، الميزان ٥٢٨/٢.
- يعلى بن مرة بن وهب بن جابر الثقفي. صحابي، شهد الحديبية وما بعدها. بخ قد ت س ق. التقريب ص ٦٠٩.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن شبيب واه، ومفضل الضبي متروك، وعمر بن عبد الله بن يعلى وأبوه كلاهما واه. فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٣/٣٨٦ في الجنائز، باب وجوب العمل في الجنائز من الغسل والتكفين والصلاة من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن المفضل بن محمد الضبي، عن عمر بن يعلى بن مرة، عن أبيه مثله.

[باب ما جاء في الصلاة على الشهداء]

٤٢٧ [٤٢] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا عبد الله بن شبيب، حدثني إبراهيم بن المنذر، حدثني عبدالعزيز بن عمران، حدثني أفلح بن سعيد، عن محمد ابن كعب، عن ابن عباس قال: أمر رسول الله ﷺ لحمزة يوم أحد فتهيئ للقبلة، ثم كبر عليه سبعا، ثم جمع إليه الشهداء حتى صلى عليه سبعين صلاة؛ قال: قال: وقد كان رسول الله ﷺ حين رأى حمزة وقد مثل به، قال: لئن ظفرت بقريش لأمثلن بثلاثين منهم، فأنزل الله تعالى: ﴿وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به﴾^(١).

عبد العزيز بن عمران ضعيف.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الإمام مسلم في مقدمة كتابه ٢٣/١، ٢٤ من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ صلى عليهم ودفنهم. وابن ماجه ٤٨٥/١، رقم ١٥١٣، من حديث ابن عباس، قال: أتني بهم رسول الله ﷺ يوم أحد، فجعل يصلي على عشرة عشرة. وحمزة هو كما هو. يُرفعون، وهو كما هو موضوع.

نوع الزيادة:

زيادة ذكر عدد التكبيرات، وعدد مرات الصلاة عليه، وزيادة قوله: ((لئن ظفرت ...)) إلى آخر الحديث.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل هو: أبو عبد الله القاضي الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- إبراهيم بن المنذر الحزامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تكلم فيه أحمد.

(١) سورة النحل، الآية ١٢٦.

- عبدالعزيز بن عمران بن عبدالعزيز الزهري، المدني الأعرج، المعروف بابن أبي ثابت. متروك احتزقت كتبه فحدث من حفظه فاشتد غلظه، وكان عارفاً بالأنساب، من الثامنة. مات سنة سبع وتسعين ومائة. التقريب ص ٣٥٨، ينظر التهذيب ٦/٣٥٠-٣٥١.
- أفلح بن سعيد الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرظي، المدني، ثقة عالم. من الثالثة. ولد سنة أربعين على الصحيح. مات سنة عشرين ومائة وقيل قبل ذلك. ع. التقريب ص ٥٠٤.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن شبيب واه، وعبد العزيز بن عمران الزهري متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٦٢/١١، رقم ١١٠٥١ من طريق مقسم ومجاهد عن ابن عباس، أطول مما هنا.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١٢٠/٦، وقال: فيه أحمد بن أيوب بن راشد وهو ضعيف.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٣٢٧/٢، رقم ١٧٩٦، والطبراني في الكبير ٣/١٤٢، رقم ٢٩٣٥، والبيهقي في دلائل النبوة ٣/٢٨٧، كلهم من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مقسم عن ابن عباس، وذكر فيه أن النبي ﷺ كبر على حمزة سبعا، لم يذكر توعد الرسول ﷺ لقريش، ولا نزول الآية.
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ١١٨/٦، وقال: رواه البزار والطبراني، وقد روى مسلم في مقدمة كتابه، وابن ماجه الصلاة عليهم فقط، وفي إسناد البزار والطبراني يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف.
- وأخرجه البيهقي في دلائل النبوة ٣/٢٨٨ من طريق ابن أبي ليلى، عن الحكم، عن مقسم به، وذكر فيه قول النبي ﷺ: «لن ظفرت بقريش... الحديث، وفي آخره بل بصبر يا رب.
- وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة ٢/٢٨، وقال: سنده ضعيف، ومسلسل بالضعفاء الثلاثة: ابن أبي ليلى فمن دونه.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شاهد ضعيف من حديث أبي هريرة أخرجه:

- البزار، ينظر كشف الأستار ٣٢٦/٢، رقم ١٧٩٥.
- والطبراني في الكبير ١٤٣/٣، رقم ٢٩٣٧.
- والحاكم في المستدرک ١٩٧/٣.
- والبيهقي في الدلائل ٢٨٨/٣.
- ولفظه: أن النبي ﷺ نظر يوم أحد إلى حمزة وقد قتل ومثل به فرأى منظراً لم ير منظراً قط أوجع لقلبه منه ولا أوجل منه فقال: رحمة الله عليك قد كنت وصولاً للرحم فعولاً للخيرات ولو لا حزن من بعدك عليك لسرني أن أدعك حتى تجيء من أفواه شتى، ثم حلف وهو واقف مكانه والله لأمثلن بسبعين منهم مكانك فنزل القرآن وهو واقف في مكانه لم يرح ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾^(١) حتى ختم السورة وكفر رسول الله ﷺ عن يمينه وأمسك مما أراد. وسكت عليه الحاكم، وتعقبه الذهبي بقوله: قلت: صالح واه.
- وقال ابن كثير في التفسير ٥٩٢/٢: هذا إسناد فيه ضعف ؛ لأن صالحاً هو ابن بشير المري ضعيف عند الأئمة.
- وقال الهيثمي في المجمع ١١٩/٦: رواه البزار والطبراني، وفيه صالح بن بشير المري وهو ضعيف.

(١) سورة النحل، الآية ١٢٦.

٤٢٨ [٤٣] حدثنا عبد الملك بن أحمد الدقاق، نا يعقوب بن إبراهيم الدورقي، نا عثمان بن عمر، أنا أسامة، عن الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ مر بحمزة يوم أحد وقد جدد ومثل به، فقال: ((لولا أن تجد صفة لتركته حتى يحشره الله من بطون الطير والسباع))، فكفنه بنمرة، إذا خمر رأسه بدت رجلاه. وإذا خمرت رجلاه بدا رأسه، فخرم رأسه، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره، وقال: ((أنا شهيد عليكم اليوم))، لم يقل هذا اللفظ غير عثمان بن عمر ولم يصل على أحد من الشهداء غيره، وليست بمحفوظة.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٩٥/٣، ١٩٦ رقم ٣١٣٦، ٣١٣٧ من حديث أنس أن رسول الله ﷺ مر على حمزة وقد مثل به فقال: ((لولا أن تجد صفة في نفسها لتركته حتى تأكله العافية حتى يحشر من بطونها)). وقلت الثياب وكثرت القتلى، فكان الرجل والرجلان والثلاثة يكفنون في الثوب الواحد، زاد قتية: ثم يدفنون في قبر واحد، فكان رسول الله ﷺ يسأل: ((أيهم أكثر قرآنا؟)) فيقدمه إلى القبلة. وفي الرواية الأخرى: ((لم يصل على أحد من الشهداء غيره)). وعند البخاري كما في الفتح ٢٠٩/٣، ٢١٢ رقم ١٣٤٣، ١٣٤٧، وأبو داود برقم ٣١٣٨، والترمذي ٣٤٥/٣ رقم ١٠٣٦، وابن ماجه ٤٨٥/١ رقم ١٥١٤، من حديث جابر بن عبد الله وفيه أنه قال: ((أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة)).

نوع الزيادة:

زيادة: فكفنه بنمرة، إذا خمر رأسه بدت رجلاه، وإذا خمرت رجلاه بدا رأسه، فخرم رأسه. ومجيء قوله ((أنا شهيد عليكم)) عن صحابي آخر. وزيادة لفظة: ((اليوم)) بدل: ((يوم القيامة)).

رجال الإسناد:

- عبد الملك بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن إبراهيم الدورقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن عمر بن فارس العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم، فالإسناد ضعيف، وقوله (ولم يصل ...) غير محفوظ كما قال الدارقطني، والحديث دونها، ودون بعض الزيادات يرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٤٤/٣، رقم ٢٩٣٩ من طريق زيد بن الحباب، عن أسامة بن زيد، به نحوه، وذكر في آخره أنه لم يصل عليهم.
- والبيهقي في السنن الكبرى ١٠/٤ في الجناز، باب المسلمون يقتلهم المشركون في المعترك ... من طريق عثمان بن عمر وروح بن عبادة، عن أسامة بن زيد، عن الزهري به مثله. ثم ذكر قول الدارقطني: هذه اللفظة ليست محفوظة، وقال: قال أبو عيسى في كتاب العلل^(١) سألت محمداً -يعني- البخاري عن هذا الحديث يعني إسناده فقال: حديث عبد الرحمن بن كعب بن مالك، عن جابر بن عبد الله^(٢) هو حديث حسن وحديث أسامة بن زيد هو غير محفوظ غلط فيه أسامة بن زيد.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ١٢٠/٢ في الجهاد، دون الشطر الأخير (وقال أنا شهيد...) من طريق ابن وهب، عن أسامة بن زيد، عن الزهري عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: كفن حمزة في ثمره كانوا إذا مدهوا على رأسه خرجت رجلاه وإذا مدهوا على رجله خرج رأسه فأمرهم النبي ﷺ أن يمدوها على رأسه ويجعلوا على رجله من الاذخر وقال رسول الله ﷺ: «لولا أن تجزع صفية لتركنا حمزة فلم ندفنه حتى يحشر حمزة من بطون الطير والسباع». وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. وسكت عليه الذهبي.

شواهد الحديث:

للحديث دون بعض ألفاظه شواهد من حديث جابر بن عبد الله، وابن عباس، وكعب بن مالك رضي الله عنه.

حديث جابر بن عبد الله:

- سبق ذكره في أصل الحديث، ولفظه عند البخاري: كان النبي ﷺ يجمع بين الرجلين من قتلى أحد في ثوب واحد، ثم يقول: «أيهم أكثر أخذاً للقرآن؟! فإن أشير له إلى أحدهما قدمه في اللحد. وقال: «أنا شهيد على هؤلاء يوم القيامة». وأمر بدفنهم في دمانهم ولم يغسلوا، ولم يصل عليهم.

(١) العلل الكبير للترمذي ٤١١/١، باب ما جاء في ترك الصلاة على الشهيد.

(٢) سيأتي في الشواهد ...

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٠/٤ بنحوه، وقال: رواه البخاري في الصحيح عن قتيبة بن سعيد وكذلك رواه جماعة عن ليث بن سعد، عن ابن شهاب الزهري، وخالفه أسامة بن زيد فرواه عن الزهري، عن أنس بن مالك.

حديث ابن عباس:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ١٩٧/٣-١٩٨ ضمن حديث وفيه أنه قال: لولا جزع النساء لتركته حتى يحصل من حواصل الطير وبطون السباع، ثم أمر بالقتلى فجعل يصلي عليهم فيضع تسعة حمزة ﷺ فيكبر عليهم سبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حمزة، ثم يؤتوا بتسعة فيكبر عليهم بسبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حمزة ثم يؤتوا بتسعة فيكبر عليهم سبع تكبيرات حتى فرغ منهم.

حديث كعب:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١١/٤ بنحوه وفيه قوله: «أنا شهيد على هؤلاء». دون قوله: ولم يصل على أحد من الشهداء غيره.

الغريب:

- جدع: الجدع: قطع الأنف، والأذن، والشفة. ينظر النهاية ٢٤٦/١
- تجد: الوجد بالفتح: الحزن. ينظر مختار الصحاح ص ٧١٠
- غرة: هي كل شملة مخططة من مآزر الأعراب. النهاية ١١٨/٥
- خمر: أي غطى. ينظر النهاية ٧٧/٢

٤٢٩ [٤٤] حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بكر، نا عمر بن شبة، نا عثمان بن عمر، أنا أسامة بن زيد بإسناده مثله، وزاد: وجعل على رجله الإذخر، ولم يصل على أحد من الشهداء غيره، وقال: أنا شهيد عليكم اليوم، وكان يدفن الاثنين والثلاثة في قبر واحد.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٢٨.

نوع الزيادة:

كسابقه، وزيادة: وجعل على رجله الإذخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن أبي بكر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمر بن شبة بن عبيدة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عثمان بن عمر بن فارس العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.

الحكم على الإسناد:

فيه أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم، فالإسناد ضعيف، وللحديث شواهد دون بعض الزيادات مضت في الحديث السابق برقم ٤٢٨.

تخريج الحديث:

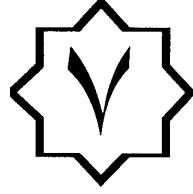
سبق برقم ٤٢٨.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد دون بعض ألفاظه وقد سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ٤٢٨.

الغريب:

- الإذخر: بكسر الهمزة حشيشة طيبة الرائحة تسقف بها البيوت فوق الخشب. النهاية (٣٣/١).



المكاتب

كتاب المكاتب *

[باب ما جاء فيمن أعتق نحيباً له من مملوك]

٤٣٠ [١٤] حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا جعفر بن محمد القلانسي، نا سليمان بن عبد الرحمن، نا ابن عياش، عن ليث، عن طاوس، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: ((من أعتق شريكاً له في مملوك فقد ضمن عتقه، يُقوّم عليه بقيمة عدل، فيضمن لشركائه أنصباهم ويعتق)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة عدا النسائي، البخاري، ينظر الفتح ١٥١/٥، رقم ٢٥٢٢-٢٥٢٥، ومسلم ١١٣٩/٢، رقم ١٥٠١، و أبي داود ٢٣/٤، رقم ٣٩٣٤، و الترمذي ٦٢٠/٣، رقم ١٣٤٦، وابن ماجه ٨٤٤/٢، رقم ٢٥٢٨ كلهم من حديث ابن عمر ؓ ولفظه عند البخاري: ((من أعتق شركاً له في عبد فكان له مال يبلغ ثمن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فأعطى شركائه حصصهم، وعتق عليه العبد، وإلا فقد عتق منه ما عتق)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جعفر بن محمد بن حماد، أبو الفضل الرَّمْلِيُّ القَلَانِسِيُّ. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: من أهل الرملة، يروي عن أبي الوليد، روى عنه أهل بلده. وأورده الذهبي في "السير" وقال: لقيه الطبراني وخيثمة. صدوق عابد، كبير القدر. الثقات لابن حبان ١٦٣/٨، السير ١٠٨/١٤.
- والقلانسي: نسبة إلى قَلَنْسُوَة، بفتح أوله وثانيه، وسكون النون، وسين مهملة، واو مفتوحة، بلفظ القلنسوة التي تلبس في الرأس. وهو حصن قرب الرملة من أرض فلسطين. معجم البلدان ٣٩٢/٤.

* المكاتب بالفتح من تقع له الكتابة، وبالكسر من تقع منه، وكاف الكتابة تكسر وتفتح كعين العاقبة. ومعنى الكتابة: أن يُكاتب الرجل عبده على مال يؤديه إليه منجماً، فإذا أداه صار حراً. وسميت كتابة لمصدر كتب كأنه يكتب على نفسه لمولاه ثمنه، ويكتب مولاه له عليه العتق. وقد كاتبه مكاتباً. والعبد مكاتب. ينظر الفتح ١٨٤/٥، النهاية ١٤٨/٤.

○ سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى بن ميمون التميمي، أبو أيوب الدمشقي ابن بنت شرحبيل ابن مسلم الخولاني. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال أبو حاتم: صدوق مستقيم الحديث ولكنه أروى الناس عن الضعفاء والجهولين. قال الآجري سألت أبا داود عنه فقال: ثقة يخطئ كما يخطئ الناس. وقال ابن معين ثقة إذا روى عن المعروفين. قال النسائي: صدوق. وقال ابن حبان في "الثقات": يعتبر حديثه إذا روى عن الثقات المشاهير فأما إذا روى عن الجاهيل ففيها مناكير. وقال الحاكم: قلت للدارقطني سليمان بن عبد الرحمن قال: ثقة. قلت: أليس عنده مناكير؟ قال: حدث بها عن قوم ضعفاء، فأما هو فتقة. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ، من العاشرة، مات سنة ثلاث وثلانين ومائتين. خ ٤. التهذيب ٢٠٧/٤، ٢٠٨، التقريب ص ٢٥٣.

- ابن عياش: هو إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق عن أهل بلده، مخلط في غيرهم.
- ليث: هو ابن سليم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن عبد الرحمن صدوق يخطئ، وإسماعيل بن عياش صدوق عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وليث ليس من أهل بلده، وليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، فالإسناد ضعيف. وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عباس رضي الله عنه سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عمر سبق ذكره في أصل الحديث.

الغريب:

- شركاً: بكسر المعجمة، وسكون الراء. أي حصة أو نصيباً. ينظر النهاية ٤٦٧/٢، الفتح ١٥٢/٥.
- يقوم: أي تحدد قيمته. ينظر النهاية ١٢٥/٤.
- بقيمة عدل: على الإضافة البيانية. أي قيمة هي عدل، وسط، لا زيادة فيها ولا نقص. ينظر حاشية سنن ابن ماجه ٨٤٤/٢.

[باب ما جاء فيمن يعتق بالملك]

٤٣١ [١٥] نا محمد بن نوح الجند يسابوري، نا علي بن حرب الجند يسابوري، نا أشعث بن عطا، نا العرزمي، عن أبي النضر، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: جاء رجل يقال له صالح بأخيه، فقال: يا رسول الله إني أريد أن أعتق أخي هذا، فقال: ((إن الله أعتقه حين ملكته)) العرزمي تركه ابن المبارك، ويحيى القطان وابن مهدي، وأبو النضر هو محمد بن السائب الكلبى المتروك أيضاً، هو القائل: كلما حدثت عن أبي صالح كذب.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن نوح بن عبد الله الجند يسابوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب بن عبد الرحمن الجند يسابوري، ثقة من الحادية عشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. التقريب ص ٣٩٩.
- أشعث بن عطاء الأسدي، أبو النضر سكن الري كوفي. قال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال ابن عدي: عندي لا بأس به وله ما لا يتابع عليه. الجرح والتعديل ٢/٢٧٦، الميزان ١/٢٦٨.
- العرزمي: هو محمد بن عبيد الله. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- أبو النضر: هو محمد بن السائب بن بشر الكلبى، الكوفي، النسابة المفسر. روى عن أبي صالح باذام مولى أم هانئ. ذكر ابن أبي حاتم أن الثوري قال: قال لنا الكلبى ما حدثت عن أبي صالح، عن ابن عباس فهو كذب فلا ترووه. وقال: قال قرّة بن خالد: كانوا يرون أن الكلبى يزُرف، يعني يكذب. وقال أبو حاتم: الناس مجتمعون على ترك حديثه، لا يشتغل به، هو ذاهب الحديث. وقال الحافظ في "التقريب": متهم بالكذب، ورُمي بالرفض، من السادسة، مات سنة ست وأربعين ومائة. ت فق. الجرح والتعديل ٧/٢٧١، التقريب ص ٤٧٩، ينظر تهذيب الكمال ١٦/٢٩٥.
- أبو صالح مولى أم هانئ اسمه باذام بالذال المعجمة، ويقال آخره نون. ضعيف يرسل، من الثالثة. ٤. التقريب ص ١٢٠.

الحكم على الإسناد:

فيه العرزمي: محمد بن عبيدا لله متروك، والكلبي أبو النضر محمد بن السائب كذاب خاصة عن أبي صالح، وهو القائل: كلما حدثت عن أبي صالح كذب، وروايته هنا عنه، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٠/١٠ في العتق، باب من يعتق بالملك، من طريق الدارقطني به. وقال البيهقي: وروى عن حفص بن أبي داود عن محمد بن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس بنحوه، وهذا إسناد ضعيف وحفص هو ابن سليمان القاري ضعفه شعبة وأحمد بن حنبل ويحيى ابن معين وغيرهم.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٨٠/٣ ونقل قول الدارقطني عقب الحديث، وقال: قال البيهقي: هذا مما لا يحل الاحتجاج به، لإجماعهم على ترك رواية الكلبي، والعرزمي^(١)، وروى عن حفص بن أبي داود عن ابن أبي ليلى عن عطاء عن ابن عباس، وحفص ضعيف. أهـ.

(١) لم أقف على هذا النص عند البيهقي في الكبرى ٢٩٠/١٠ ولا في المعرفة ولا في السنن الصغير.

[باب ما جاء في عتق أمهات الأولاد]

٤٣٢ [١٩] نا عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي، نا أبو زيد بن طريف، نا إبراهيم بن يوسف الحضرمي، نا الحسين^(١) بن عيسى الحنفي، عن الحكم ابن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أم الولد حرة، وإن كان سقطاً)).

أصل الحديث:

معنى الشطر الأول من الحديث «أم الولد حرة» موجود عند ابن ماجه ٨٤١/٢، رقم ٢٥١٦ من حديث ابن عباس و لفظه: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: «أعتقها ولدها».

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «وإن كان سقطاً».

رجال الإسناد:

- عبد الله بن إسحاق بن إبراهيم بن عبدالعزيز بن المربان، أبو محمد المعدل يعرف بابن الخراساني وهو ابن عم عبد الله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. قال الدارقطني: فيه لين. مات سنة تسع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٩/٤١٤، ٤١٥.
- أبو زيد بن طريف الكوفي. لم أقف له على ترجمة. وذكره الخطيب في شيوخ عبد الله بن إسحاق البغوي.
- إبراهيم بن يوسف الحضرمي الكوفي الصيرفي. قال النسائي: ليس بالقوي. وقال موسى بن إسحاق: ثقة. وذكره ابن حبان في "الثقات" قال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين، من العاشرة. مات سنة تسع وأربعين ومائتين أو بعدها. س. التهذيب ١/١٨٥، التقريب ص ٩٥.
- الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي، أبو عبد الرحمن الكوفي. ضعيف، من الثامنة. دق. التقريب ص ١٦٨، ينظر تهذيب الكمال ٤/٥١٧.

(١) في المطبوع: (الحسن)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

○ الحكم بن أبان العدني، أبو عيسى. قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: صالح، وقال العجلي: ثقة صاحب سنة. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ وإنما وقع المناكير في روايته من رواية ابنه إبراهيم عنه. وقال ابن عدي في ترجمة حسين بن عيسى: الحكم ابن أبان فيه ضعف ولعل البلاء منه لا من حسين بن عيسى. وحكى ابن خلفون توثيقه عن ابن نمير وابن المديني وأحمد بن حنبل وقال ابن خزيمة في صحيحه: تكلم أهل المعرفة بالحديث في الاحتجاج بخبره. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق عابد وله أوهام، من السادسة. مات سنة أربع وخمسين ومائة. وكان مولده سنة ثمانين. التهذيب ٤٢٣/٢. التقريب ص ١٧٤. ينظر تهذيب الكمال ٧٨/٥.

○ عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسين بن عيسى الحنفي ضعيف، والحكم بن أبان صدوق له أوهام، وفيه من لم أقف له على ترجمة أبو زيد بن طريف، فالإسناد ضعيف. والصحيح موقوف على عمر كما قال البيهقي وابن حجر.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٣٩/١١، رقم ١١٦٠٩ من طريق إبراهيم بن يوسف الصيرفي عن الحسين بن عيسى الحنفي به مثله.
- والبيهقي معلقاً في السنن الكبرى ٣٤٦/١٠ كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يظأ أمته بالملك فتلد له. من طريق الحكم بن أبان به وقال: وهو ضعيف، الصحيح حديث سعيد بن مسروق الثوري، عن عكرمة، عن عمر^(١)، وحديث سفيان، عن الحكم، عن عكرمة، عن عمر. والله أعلم.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٧/٤، وعزاه للدارقطني والبيهقي. وقال: إسناده ضعيف، والصحيح أنه من قول ابن عمر.

(١) سيأتي في الشواهد.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً:
- أخرجه علي بن الجعد في مسنده ص ٢٦٥، رقم ١٧٤٨، بلفظ: «أم الولد أعتقها ولدُها، وإن كان سقطاً».
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٤٦/١٠ يمثل لفظ ابن الجعد، ولفظ: «إذا ولدت أم الولد من سيدها فقد عتقت وإن كان سقطاً».
- وفي باب الولد الذي تكون به أم ولد ٣٤٨/١٠ بلفظ: «أم الولد تعتق وإن كان سقطاً»
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٨٨/٣ وقال: وقد روى سفيان الثوري، عن أبيه، عن عكرمة، عن عمر أنه قال في أم الولد: أعتقها ولدها، وإن كان سقطاً، وبمعناه رواه ابن عيينة، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن عمر، ورواه خفيف الجزري، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عمر، فعاد الحديث إلى قول عمر، وهو الأصل في ذلك.

٤٣٣ [٢٤] نا أحمد بن عيسى بن السكين البلدي، نا عبيد الله بن يحيى الرهاوي، وأبو العباس المختار، نا عبد الحميد بن أبي أويس، حدثني أبي أبو أويس، عن حسين بن عبد الله بن [عبيد الله] ^(١)، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((أيما أمة ولدت من سيدها، فإنها إذا مات حرة، إلا أن يعتقها قبل موته)) ^(٢).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٨٤١/٢، رقم ٢٥١٥ من حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ «أيما رجل ولدت أمته منه، فهي مُعْتَقَةٌ عن ذُبر منه».

نوع الزيادة:

بزيادة الاستثناء «إلا أن يعتقها قبل موته».

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى بن السكين البلدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد الله بن يحيى الرهاوي، لم أقف له على ترجمة.
- أبو العباس المختار، لم أقف له على ترجمة.
- عبد الحميد بن عبد الله بن عبد الله بن أويس الأصبحي، أبو بكر بن أبي أويس، مشهور بكنيته، كأبيه، ثقة، من التاسعة. مات سنة اثنتين ومائتين. خ م د ت س. التقريب ص ٣٣٣.
- أبو أويس عبد الله بن عبد الله بن أويس المدني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي المدني، ضعيف، من الخامسة، مات سنة أربعين ومائة، أو بعدها بسنة. ت ق. التقريب ص ١٦٧.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسين بن عبد الله بن عبيد الله الهاشمي ضعيف، وفيه من لم أقف له على ترجمة، فالإسناد ضعيف.

(١) سقط من المخطوط (ب): ق ١٤٨/أ.

(٢) ذكر المصنف بعد هذه الرواية رواية أخرى من طريق عبد الحميد بن أويس، وفيه أن رسول الله ﷺ قال عن سريته مارية القبطية أم إبراهيم: «أعتقها ولدها». وهو غير زائد حيث أخرجه ابن ماجه ٨٤١/٢، برقم ٢٥١٦.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده^(١)، كما ذكر الزيلعي في نصب الراية ٢٨٨/٣ من طريق إسماعيل بن أبي أويس، عن أبيه، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة عن ابن عباس مرفوعاً فذكره بمثل لفظ الدارقطني.
وأخرجه دون الزيادة:
- الحاكم في المستدرک ١٩/٢، من طريق شريك، عن حسين بن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس أنه قال: قال رسول الله ﷺ «أما امرأة ولدت من سيدها فهي حرة بعد موته». قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه وتعقبه الذهبي وقال: حسين متروك.

(١) لم أجده في المطبوع ولعله في المسند الكبير.

٤٣٤ [٢٧] حدثني أبي، نا أحمد بن زنجويه ابن موسى، نا إبراهيم بن الوليد بن سلمة^(١) القرشي، حدثني أبو بكر بن أبي أويس، حدثني أبي، عن حسين ابن عبد الله، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ. بمثل حديث عبد الحميد بن أبي أويس عن أبيه^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٤٣٣.

رجال الإسناد:

- عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان، والد أبي الحسن الدارقطني. قال الخطيب: كان ثقة. تاريخ بغداد ٢٣٩/١١.
- أحمد بن زنجويه بن موسى، أبو العباس القطان المخرمي. قال الخطيب: كان ثقة. توفي سنة أربع وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٦٤/٤، ١٦٥.
- إبراهيم بن الوليد بن سلمة القرشي، لم أقف له على ترجمة.
- وبقية رجاله تقدمت ترجمتهم في الحديث السابق.

الحكم على الإسناد:

فيه حسين بن عبد الله بن عبيد الله الهاشمي ضعيف، وإبراهيم بن سلمة القرشي لم أقف له على ترجمة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٣٣.

(١) في المطبوع: (مسلمة) والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١/٤٨.

(٢) أي الحديث السابق برقم ٤٣٣.

[باب ما جاء في بيع أمهات الأولاد]

٤٣٥ [٢٨] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، نا يونس بن عبد الرحيم العسقلاني قال: وسمعه مني أحمد بن حنبل قال: حدثني^(١) رشدين بن سعد المهري، نا طلحة بن أبي سعيد، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر^(٢) بن سعيد، عن خوات بن جبير أن رجلاً أوصى إليه، وكان مما ترك أم ولد له، وامرأة حرة، فوقع بين المرأة وبين أم الولد بعض الشيء^(٣)، فأرسلت إليها الحرة لتباعن رقبتك يا لكع، فرفع ذلك خوات بن جبير إلى النبي ﷺ، فقال: لا تباع، وأمر بها فأعتقت.

قال: وحدثني رشدين، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن يعقوب بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن خوات بن جبير، عن النبي ﷺ مثله.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- يونس^(٤) بن عبد الرحيم بن سعد بن أبي أيوب العسقلاني الرملي. قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: كان قدم بغداد تكلموا فيه وليس بالقوي. سئل ابن معين عنه، فقال: لا أعرفه، وذكره ابن حجر في "اللسان" وقال: ربما أخطأ. الجرح والتعديل ٢٤١/٩، تاريخ بغداد ٣٥١/١٤-٣٥٢، اللسان ٣٣٢/٦.

(١) في المطبوع: (وسمعه مني أحمد بن حنبل يحدثني رشدين...)، والتصويب من (ج): ق ٥٠٨/أ.

(٢) في المطبوع: (بشر) بالشين المعجمة، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٨/أ، وكما في ترجمته.

(٣) وفي (ج): ق ٥٠٨/أ: بعض الشر.

(٤) وقع في تاريخ بغداد: (يزيد) بدل (يونس)، والصواب ما أثبت كما في الجرح والتعديل.

- رشدين بن سعد المهري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- طلحة بن أبي سعيد الإسكندراني، أبو عبد الملك القرشي، أصله مدني، ثقة مقل، من السابعة، مات سنة سبع وخمسين ومائة. خ س. التقريب ص ٢٨٢.
- عبيد الله بن أبي جعفر المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن عبد الله بن الأشج، أبو يوسف المدني، مولى قریش، ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائة. ع خ م ت س ق. التقريب ص ٦٠٨، ينظر التهذيب ٣٩٠/١١.
- بسر بن سعيد المدني العابد، مولى ابن الحضرمي، ثقة جليل، من الثانية، مات سنة مائة. ع. التقريب ص ١٢٢، ينظر التهذيب ٤٣٧/١.
- وبسر: بضم الباء، وبالسین المهملة. المؤتلف والمختلف لعبد الغني بن سعيد ص ٨، الإكمال ٢٦٨/١-٢٦٩.
- خوات بن جبير الأنصاري، صحابي. قيل إنه شهد بدرًا. مات سنة أربعين أو بعدها وله أربع وسبعون. بخ. التقريب ص ١٩٦.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين، ورشدين بن سعد المهري كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٩/٤، رقم ١٩٥٣ من طريق سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن يعقوب بن عبد الله، عن بسر بن سعيد، عن خوات بن جبير فذكر نحو القصة وقال: قال رسول الله ﷺ «لا تباع وأمر بها فأعتقت».
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٠٤/٤، رقم ٤١٤٧، من طريق سعيد بن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر به نحوه، ولم يقل فيه: «وأمر بها فأعتقت».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٤٥/١٠ كتاب عتق أمهات الأولاد، باب الرجل يطاء أمته...، من طريق ابن أبي مريم، عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر به مثله. ومن طريق الدارقطني به مثله.
- قال البيهقي: وقد قيل عن ابن لهيعة، عن عبيد الله بن بكير بدل يعقوب والله أعلم.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٤٩/٤، وعزاه للطبراني، وقال: فيه ابن لهيعة وحديثه حسن وفيه ضعف، وبقيته رجاله ثقات.

٤٣٦ [٢٩] حدثنا محمد، نا أحمد^(١)، نا سعيد بن أبي مريم، نا ابن لهيعة بإسناده نحوه^(٢).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد: هو ابن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد: هو ابن محمد بن الحجاج بن رشدين. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد بن رشدين، وابن لهيعة كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٣٥.

(١) في المطبوع: (محمد بن أحمد). والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥٠٨/أ.

(٢) نحو الحديث السابق رقم ٤٣٥.

٤٣٧ [٣٠] نا الفارسي، نا أحمد، نا عبدالله بن محمد بن إسحاق الفهمي البيطارى، نا ابن لهيعة، عن عبيد الله بن أبي جعفر، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن خوات بن جبير، عن النبي ﷺ نحوه^(١)، كذا قال بكير بن عبدالله بن الأشج.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الفارسي: هو محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد: هو ابن محمد بن الحجاج بن رشدين. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عبدالله بن محمد بن إسحاق الفهمي البيطارى: ذكره السمعاني وقال: من أهل مصر؛ إنما قيل له البيطارى لأنه كان ينزل بمصر في الموضع المعروف ببلال البيطار؛ فنسب إلى ذلك، يروي عن سليمان بن بلال، وابن لهيعة، ومالك، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. الأنساب ٤٣٢/١.

- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عبيد الله بن أبي جعفر المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بكير بن عبدالله بن الأشج. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بسر بن سعيد المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد رشدين، وابن لهيعة كلاهما ضعيف، وفيه من لم يذكر فيه جرح ولا تعديل، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٣٥.

(١) نحو الحديث رقم ٤٣٥.

٤٣٨ [٣٤] حدثنا أبو بكر الشافعي، نا قاسم بن زكريا المقرئ، نا محمد بن عبدالله المخرمي القاضي، نا يونس بن محمد من أصل كتابه، نا عبدالعزيز بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن ابن عمر أن النبي ﷺ نهى عن بيع أمهات الأولاد، وقال: لا يبعن، ولا يوهبن، ولا يورثن، يستمتع بها سيدّها ما دام حياً، فإذا مات فهي حرة. قال: ونا يحيى بن إسحاق، نا عبدالعزيز بن مسلم، عن عبدالله بن دينار، عن عبدالله بن عمر، عن عمر نحوه، غير مرفوع.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر الشافعي: هو محمد بن عبدالله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي، أبو بكر المقرئ، المعروف بالمطرز. حافظ ثقة، من الثانية عشرة. مات سنة خمس وثلاثمائة، وله خمس وثمانون سنة. التقريب ص ٤٥٠، ينظر التهذيب ٣١٤/٨.
- محمد بن عبدالله المخرمي القاضي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن محمد المؤدّب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالعزيز بن مسلم القسّملي، مولاهم، أبو زيد المروزي ثم البصري، قال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث ثقة. وقال النسائي في التمييز ليس به بأس. وقال ابن خثيرة والعجلي: ثقة. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن حبان في "كتاب الصحابة": في ترجمة فروة ابن نوفل عبدالعزيز بن مسلم ربما وهم فأفحش. وقال الحافظ: ثقة عابد ربما وهم، من السابعة، مات سنة سبع وستين ومائة. خ م د ت س. التهذيب ٣٥٦/٦-٣٥٧، التقريب ص ٣٥٩.
- والقسّملي: بفتح القاف، وسكون السين المهملة، وفتح الميم بعدها اللام. هذه نسبة إلى القساملة، بفتح القاف، وكسر الميم، وهي قبيلة من الأزد. الأنساب ٤٩٩/٤.
- عبدالله بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن إسحاق السّيلحيني، أبو زكريا أو أبو بكر، نزيل بغداد. صدوق من كبار العاشرة، مات سنة عشر ومائتين. م ٤ التقريب ص ٥٨٧.

السَّيْلَجِي: بفتح السين المهملة، وسكون الياء آخر الحروف، وفتح اللام بعدها الحاء المهملة المكسورة، ثم بعدها ياء أخرى، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى سيلحين موضع بينه وبين بغداد ثلاثة فراسخ، بين الكوفة والقادسية. الأنساب ٣/٣٦٢، ينظر معجم البلدان ٣/٢٩٨، معجم ما استعجم ٣/٧٧٢.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول فيه عبدالعزيز بن مسلم ثقة ربما وهم، فالإسناد حسن.
والإسناد الثاني فيه عبدالعزيز بن مسلم أيضاً، وهو ثقة ربما وهم، ويحيى بن إسحاق صدوق، فالإسناد حسن أيضاً.
والحديث الثاني وإن كان موقوفاً فله حكم المرفوع؛ لأنه حكم شرعي.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٤/١٤٩٤، من طريق عبد الله بن مطيع، عن عبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «أم الولد لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بها سيدها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة».
- وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث لعبد الله بن جعفر، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر كلها غير محفوظات، لا يحدث بها عن ابن دينار غير عبد الله بن جعفر^(١). ثم قال: وعبد الله بن جعفر عامة حديثه عن من يروي عنهم لا يتابعه أحد عليه، وهو مع ضعفه ممن يكتب حديثه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣/٢٨٨ وعزاه للدارقطني. وقال: وهذا أعله ابن عدي بعبد الله بن جعفر نجيح المدني، وأسند تضعيفه عن النسائي، والسعدي، والفلاس، وابن معين، ولينه هو، وقال: عامة ما يرويه لا يتابع عليه، ومع ضعفه يكتب حديثه.
- وأخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه:
- الإمام مالك في الموطأ ٢/٧٧٦، رقم ٦، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أيما وليدة ولدت من سيدها، فإنه لا يبيعها ولا يهبها ولا يورثها. وهو يستمتع بها. فإذا مات فهي حرة.
- وابن الجعد في مسنده ص ٤٠٩، رقم ٢٧٩٣، من طريق ابن أي ذئب، عن نافع قال سئل ابن عمر عن بيع أم الولد، وقيل له إن ابن الزبير قد رخص في ذلك فقال: لكن عمر نهى أن يُبعن أو يُوهبن أو يورثن.

(١) لكن في هذا الحديث قد تابعه عبدالعزيز بن مسلم كما مر، وفليح بن سليمان كما سيأتي.

- والدارقطني في سننه ١٣٤/٤، رقم ٣٣، ٣٥ من طريق أحمد بن عبيد الله العنبري، عن معتمر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر قال: قضى أن أم الولد لا تباع، ولا توهب، ولا تورث يستمتع بها صاحبها ما عاش، فإذا مات فهي حرة.
- ومن طريق فليح بن سليمان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن عمر أنه نهى عن بيع أمهات الأولاد لا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها سيدها حياته، فإذا مات فهي حرة.
- والبيهقي في الكبرى ٣٤٨/١٠ في عتق أمهات الأولاد، باب الخلاف في أمهات الأولاد، من طريق سفيان، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع قال لقي رجلاً ابن عمر في بعض طرق المدينة فقالا له تركنا هذا الرجل - يعنون ابن الزبير - يبيع أمهات الأولاد، فقال لهم لكن أبا حفص عمر أتعرفانه؟ قالوا: نعم. قال: قضى في أمهات الأولاد أن لا يبعن ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها صاحبها ما عاش، فإذا مات فهي حرة.
- وأخرجه أيضاً من طريق سفيان عن عبد الله بن دينار قال: لقي ابن عمر رضي الله عنه فذكر نحوه.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٧/٤ وقال: حديث ابن عمر: إذا أولد الرجل أمته، ومات عنها فهي حرة. وعزاه للدارقطني والبيهقي مرفوعاً وموقوفاً، وقال: قال الدارقطني: الصحيح وقفه عن ابن عمر، عن عمر، وكذا قال البيهقي وعبدالحق، وكذا رواه مالك في الموطأ موقوفاً على عمر. وقال صاحب الإمام: المعروف فيه الوقف، والذي رفعه ثقة، قيل: ولا يصح مسنداً.

٤٣٩ [٣٦] حدثنا أبو بكر الشافعي، نا الهيثم بن خلف بن محمد^(١)، نا عبدالله بن مطيع، نا عبدالله بن جعفر هو المديني^(٢)، نا عبدالله بن دينار، عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع أمهات الأولاد، لا يبعن، ولا يوهبن ولا يورثن، يستمتع بها سيدها ما بدا له، فإذا مات فهي حرة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر الشافعي: هو محمد بن عبدالله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الهيثم بن خلف بن محمد بن عبدالرحمن بن مجاهد، أبو محمد الدوري. من كبار الحفاظ لكن ذكر الإسماعيلي في صحيحه أنه كان لا يخالف ما في كتابه وإن عمله خطأ. قال أحمد بن كامل القاضي: كان كثير الحديث جداً ضابطاً لكتابه. مات سنة سبع وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦٣/١٤، اللسان ٢٠٦/٦.
- عبدالله بن مطيع بن راشد البكري، أبو محمد النيسابوري، نزيل بغداد، ثقة، من العاشرة، مات سنة سبع وثلاثين ومائتين. م س التقريب ص ٣٢٤.
- عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولاهم، أبو جعفر المديني، والد علي، بصري أصله من المدينة، ضعيف، من الثامنة، يقال تغير بأخرة، مات سنة ثمان وسبعين ومائة. ت ق. التقريب ص ٢٩٨.
- عبدالله بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن جعفر المديني ضعيف، فالإسناد ضعيف، لكن تابعه، عبدالعزيز بن مسلم كما في الحديث السابق فيكون الإسناد حسناً لغيره.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٤٣٨.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٨٩/ب، والمخطوط (ب): ق ١٤٨/ب (الهيثم بن محمد بن خلف)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته، وكما ذكره في ١٢١/١ رقم ١٤ في باب في النهي للجنب والحائض عن قراءة القرآن.

(٢) في المطبوع والمخطوط (أ): وردت عبارة: (وهو المخرمي). ولم ترد في المخطوطين (ج) و (ب) والصواب: (وهو المديني) كما أثبت.

[باب]*

٤٤٠ [٤٠] نا محمد بن الحسن النقاش، ثنا الحسن بن سفيان، نا مصرف بن عمرو، نا سفيان ابن عيينة، عن عبد الرحمن الأفريقي، عن مسلم بن يسار، عن سعيد ابن المسيب أن عمر رضي الله عنه أعتق أمهات الأولاد، وقال عمر: أعتقهن رسول الله ﷺ.

أصل الحديث:

عتق أمهات الأولاد ورد معناه في الحديث الذي أخرجه ابن ماجه ٨٤١/٢، رقم ٢٥١٦ عن ابن عباس قال: ذكرت أم إبراهيم عند رسول الله ﷺ فقال: «أعتقها ولدها».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صاحبي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن الحسن النقاش. تقدمت ترجمته، وهاه الدارقطني
- الحسن بن سفيان النسوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مُصَرَّف بن عمرو بن السَّرِيِّ الياامي، الهمداني. ثقة، من العاشرة. مات سنة أربعين ومائتين. د. التقريب ص ٥٣٣.
- ومصرف: بصاد مهملة وراء مكسورة مشددة وآخره فاء. الإكمال ٢٥٨/٧
- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي قاضيا. ضعيف في حفظه، من السابعة. مات سنة ست وخمسين ومائة وقيل بعدها، وقيل جاز المائة ولم يصح، وكان رجلا صالحاً. بخ د ت ق. التقريب ص ٣٤٠.
- مسلم بن يسار المصري، أبو عثمان الطُّنْبُذِي، مولى الأنصار. مقبول، من الرابعة. بخ م د ت ق. التقريب ص ٥٣١.
- والطُّنْبُذِي بضم الطاء المهملة، وسكون النون، وضم الباء المنقوطة بواحدة وفي آخرها ذال معجمة. هذه نسبة إلى طُنْبُذِي، وهي قرية من قرى مصر. الأنساب ٧٥/٤
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.

* سبق التوبيع لنحو هذا الحديث في [باب ما جاء في عتق أمهات الأولاد] عند الحديث رقم ٤٣٢

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الحسن النقاش وهاه الدارقطني والإفريقي ضعيف، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه عن عمر رضي الله عنه غير المصنف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٩٠/٣ وعزاه للدارقطني، وقال: الإفريقي غير محتج به، قال ابن القطان^(١): وسعيد، عن عمر منقطع، ونقل عبدالحق في "أحكامه في باب الأيمان والندور"^(٢) عن ابن أبي حاتم^(٣) أنه قال: قال أحمد بن حنبل: سعيد بن المسيب عن عمر عندنا حجة، فإنه رآه وسمع منه.

(١) بيان الوهم والإيهام ٤٠٧/٢، ٤٠٨، ٤١٢.

(٢) الأحكام الوسطى ٣٦/٤، ينظر ص ٢٢.

(٣) ينظر الجرح والتعديل ٦١/٤.

[باب ما جاء في جواز بيع المدبر وخدمته]

٤٤١ [٤٤] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا يوسف بن موسى، نا جرير، عن عبد الغفار ابن القاسم، عن أبي جعفر قال: ذكر عنده أن عطاء وطاوس يقولان عن جابر في الذي أعتقه مولاه في عهد رسول الله ﷺ، كان أعتقه عن دُبر، فأمره أن يبيعه ويقضي دينه، فباعه بثمانمائة درهم، قال أبو جعفر: شهدت الحديث من جابر إنما أذن في بيع خدمته. عبد الغفار ضعيف، ورواه غيره عن أبي جعفر مرسلاً^(١).

أصل الحديث:

حديث جابر أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤/٤٢٠، رقم ٢١٤١، ٢٢٣٠، ٢٢٣١، ١٦٥/٥، رقم ٢٥٣٤، ومسلم ٢/٦٩٢، رقم ٩٩٧، ١٢٨٩/٣، رقم ٩٩٧، وأبي داود ٢٧/٤، رقم ٣٩٥٥-٣٩٥٧، والترمذي ٣/٥١٤، رقم ١٢١٩، والنسائي ٨/٢٤٦، رقم ٥٤١٨، وابن ماجه ٢/٨٤٠، برقم ٢٥١٢، ٢٥١٣.

ولفظ رواية البخاري رقم ٢١٤١: «أن رجلاً أعتق غلاماً له عن دُبر فاحتاج، فأخذه النبي ﷺ فقال: من يشتريه مني؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بكذا وكذا، فدفعه إليه».

نوع الزيادة:

زيادة: «إنما أذن في بيع خدمته».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي ويوسف بن موسى القطان. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما صدوق.
- جرير بن عبد الحميد بن قُرط. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب.
- عبد الغفار بن القاسم أبو مريم الأنصاري. قال أحمد بن حنبل: ليس بثقة كان يحدث ببلايا في عثمان ؓ وعامة حديثه بواطيل. وقال يحيى بن معين: ليس بشيء. قال عبد الرحمن سألت أبي عن أبي مريم الأنصاري فقال: متروك الحديث، كان من رؤساء الشيعة وكان شعبة حسن الرأي فيه لا يكتب حديثه. وقال أبو زرعة: لين، وقال النسائي والدارقطني: متروك، وقال أبو داود: يضع الحديث. الجرح والتعديل ٦/٥٣، ٥٤، اللسان ٤/٤٢.

(١) كما سيأتي برقم ٤٤٢.

○ أبو جعفر: محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، من الرابعة، مات سنة بضع عشرة ومائة. ع. التقريب ص ٤٩٧، ينظر تهذيب الكمال ١٣٦/٢٦

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالغفار بن القاسم أبو مريم الغفاري متروك الحديث، وقد اتهم بالوضع، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

● أخرجه ابن عدي في الكامل ١٩٦٤/٥ من طريق يوسف بن موسى، عن جرير به مثله. وقال ابن عدي: ولعبدالغفار بن القاسم أحاديث صالحة وفي حديثه ما لا يتابع عليه وكان غالباً في التشيع وقد روى عنه شعبة حديثين ويكتب حديثه مع ضعفه.

الغريب:

● أعتقه عن دُبُر: أي بعد موته. يقال دُبُرْتُ العبد إذا علَّقْتَ عِتْقَهُ بموتك، وهو التدبير: أي أنه يَغْتَقُ بعدما يُدَبِّرُهُ سيده ويموت. النهاية ٩٨/٢، ينظر سبل السلام ٢٨١/٤.

٤٤٢ [٤٥] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى، نا يزيد بن هارون، نا عبد الملك

ابن أبي سليمان، عن أبي جعفر قال: باع رسول الله ﷺ، خدمة المدبر^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى الذهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن هارون السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الملك بن أبي سليمان: ميسرة العرزمي. قال ابن مهدي: كان شعبة يعجب من حفظه. وقال أحمد: عبد الملك من الحفاظ إلا أنه يخالف ابن جريج، وابن جريج أثبت منه عندنا. وقال يحيى بن معين: ضعيف وهو أثبت في عطاء من قيس بن سعيد. وقال العجلي: ثبت في الحديث. وقال النسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال ابن سعد والترمذي: ثقة مأمون. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وكان من خيار أهل الكوفة وحفاظهم والغالب على من يحفظ ويحدث أن يهم وليس من الإنصاف ترك حديث شيخ ثبت صحت عنه السنة بأوهام يهم فيها، والأولى قبول ما يروى بثبت، وترك ما صح أنه وهم فيه ما لم يفحش، فمن غلب خطؤه على صوابه استحق الترك. وقال الحفاظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من الخامسة. مات سنة خمس وأربعين ومائة. خت م ٤. التهذيب ٣٩٦/٦، التقريب ص ٣٦٣.
- أبو جعفر الباقر محمد بن علي بن الحسين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الملك بن أبي سليمان صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل. وقد صححه ابن القطان كما نقل عنه الزيلعي.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٨٦/٣ وعزاه للدارقطني، ونقل قول ابن القطان في "كتابه"^(٢): هو مرسل صحيح، لأنه من رواية عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي، وهو ثقة عن أبي جعفر.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٨٩/ب: (المدبرة)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٨/ب، (ج): ق ٥٠٩/ب.

(٢) ينظر بيان الوهم والإيهام ٣٩٨/٥ ولم أقف على هذا القول فيه.

٤٤٣ [٤٦] نا أبوبكر، نا يوسف بن سعيد بن مسلم، نا حجاج وهيثم بن جميل قالوا:

نا شريك، عن جابر، عن أبي جعفر قال: إنما باع رسول الله ﷺ خدمة المدبر^(١).

قال أبوبكر: لم أجد فيه حديثاً غير هذا، وأبو جعفر وإن كان من الثقات، فإن حديثه مرسل.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر هو عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن سعيد بن مسلم المصيبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- حجاج بن محمد المصيبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره.
- هيثم بن جميل البغدادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وكأنه ترك فتغير.
- شريك بن عبد الله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعد ما ولي القضاء.
- جابر بن يزيد الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو جعفر هو الباقر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، وشريك النخعي صدوق يخطئ تغير حفظه بعد ما ولي القضاء. فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

كسابقه رقم ٤٤٢.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ) ٨٩/ب: (المدبرة)، وما أثبت من (ب) ١٤٨/ب، (ج) ٥٠٩/ب.

٤٤٤ [٤٧] نا أحمد بن محمد بن زياد القطان، نا عبدالكريم بن الهيثم، نا محمد بن طريف، نا ابن فضيل، عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء عن جابر ابن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج)).

هذا خطأ من ابن طريف. والصواب عن عبد الملك، عن أبي جعفر مرسلًا. وقد تقدم^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالكريم بن الهيثم بن زياد العاقولي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن طريف بن خليف البجلي، أبو جعفر الكوفي، من صغار العاشرة، صدوق، مات سنة اثنتين وأربعين ومائتين، وقيل قبل ذلك. م د ت ق. التقريب ص ٤٨٥، ينظر التهذيب ٢٣٥/٩.
- محمد بن فضيل بن غزوان الضبي، مولا هم أبو عبد الرحمن الكوفي. صدوق عارف رمي بالتشيع. من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائتين. ع. التقريب ص ٥٠٢.
- عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الملك بن أبي سليمان العرزمي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف. وقد حكم المصنف رحمه الله بأن هذا هذا خطأ من ابن طريف، والصواب مرسلًا.

(١) برقم ٤٤٢، ٤٤٣.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١١/١٠ في المدبر، باب المدبر يجوز بيعه متى شاء مالكه. من طريق محمد بن محمد بن طريف، عن محمد بن فضيل، عن عبد الملك به مثله.
- قال البيهقي بعد أن ذكر قول الدارقطني عقب الحديث: محمد بن طريف دخل له حديث في حديث، لأن الثقات إنما رووا عن عبد الملك بن أبي سليمان، عن عطاء، عن جابر أن رجلاً أعتق غلاماً عن دبر منه ولم يكن له مال غيره فأمر به رسول الله ﷺ فيبيع بتسعمائة أو بسبعمائة.
- وذكره الحافظ في الفتح ٤/٢٣ وقال: أخرجه الدارقطني ورجال إسناده ثقات، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله.

[باب ما جاء فيمن قال المدبر لا يباع]

٤٤٥ [٥٠] نا أبو جعفر محمد بن عبيد الله^(١) بن العلاء الكاتب و أحمد بن محمد بن أبي بكر و جماعة قالوا: نا علي بن حرب، نا عمرو بن عبد الجبار أبو معاوية الجزري، عن عمه عبيدة بن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ((المدبر لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من الثلث)) لم يسنده غير عبيدة بن حسان، وهو ضعيف، وإنما هو عن ابن عمر موقوفاً من قوله.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو جعفر محمد بن عبيد الله بن العلاء الكاتب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن أبي بكر الباغندي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمرو بن عبد الجبار، أبو معاوية الجزري السنجاري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف لا يتابع على حديثه.
- عبيدة بن حسان العنبري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أيوب هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن عبد الجبار السنجاري ضعيف لا يتابع على حديثه، وفيه عبيدة بن حسان ضعيف، فالإسناد ضعيف.

وقد قال الدارقطني عقب الحديث: إنما هو عن ابن عمر موقوفاً من قوله. ثم أخرجه موقوفاً على ابن عمر «أنه كره بيع المدبر»^(١) وقال: هذا هو الصحيح موقوف وما قبله^(٢) لا يثبت مرفوعاً، ورواته ضعفاء.

(١) في المطبوع: (عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

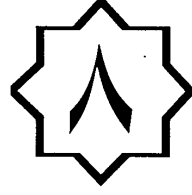
(١) السنن ١٣٨/٤ رقم ٥١.

(٢) يقصد هذا الحديث الذي برقم ٤٤٥.

تخريج الحديث:

- أخرجه العقيلي في الضعفاء ٢٣٤/٣ من طريق علي بن ظبيان، عن عبيدا لله بن عمر، عن نافع^(٣) به ولفظه: «المدبر من الثلث».
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٤/١٠ في المدبر، باب من قال لا يباع المدبر، من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٨٤/٣ وقال: قال الدارقطني في علله: هذا حديث يرويه عبيدا لله بن عمر، وأيوب واختلف عنهما، فرواه علي بن ظبيان عن عبيدا لله، عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وغير ابن ظبيان يرويه موقوفاً، ورواه عبيدة بن حسان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وغير عبيدة بن حسان يرويه موقوفاً، والموقوف أصح.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٥/٤ وقال: قال أبو حاتم: عبيدة منكر الحديث، وقال الدارقطني في العلل: الأصح وقفه، وقال العقيلي: لا يعرف إلا بعلي بن ظبيان، وهو منكر الحديث، وقال أبو زرعة: الموقوف أصح، وقال ابن القطان: المرفوع ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح موقوف كما رواه الشافعي.
- وأخرجه موقوفاً على ابن عمر:
- البيهقي في الكبرى ٣١٣/١٠، ٣١٤ بلفظ: «لا يباع المدبر». وقال البيهقي: هذا الصحيح عن ابن عمر من قوله موقوفاً، وقد روى مرفوعاً بإسناد ضعيف.

(٣) تصحف في المطبوع إلى: (رافع).



الفوائد

النوادر*

[باب ما جاء في إيراد القسم]

٤٤٦ [٣] نا علي بن الحسن بن هارون بن رستم، نا محمد بن عبد الملك الدقيقي، نا يزيد بن هارون، أنا بقية، نا إسحاق بن مالك الحضرمي، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((من حلف على أحد بيمين وهو يرى أنه سيره فلم يفعل، فإنما إثمه على الذي لم يبره)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن الحسن بن هارون بن رستم، أبو الحسن السقطي. ترجم له الخطيب وقال: قال يوسف القواس: كان من الثقات، وقال الدارقطني: صدوق، كتبنا عنه في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨١/١١.
- محمد بن عبد الملك الدقيقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يزيد بن هارون بن زاذان الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بقية بن الوليد الكلاعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- إسحاق بن مالك الحضرمي شامي، من شيوخ بقية. قال الأزدي: ضعيف. وقال ابن القطان: لا يعرف. وذكر له الحافظ هذا الحديث من طريق الدارقطني به. اللسان ٣٧٠/١.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إسحاق بن مالك الحضرمي ضعيف، وبقية صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، فالإسناد ضعيف.

* النوادر: أي الأمور الغريبة المتفرقة. قال ابن منظور: نوادر الكلام هي ما شذ وخرج من الجمهور. لسان العرب ٩٠/١٤.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/٣٤٦، من طريق يزيد بن هارون، عن بقية، عن إسحاق بن مالك الحضرمي به مرفوعاً مثله.
- وقال أبو نعيم: هذا حديث غريب من حديث عكرمة تفرد به عنه إسحاق وعنه بقية.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٠/٤١ في الإيمان، باب ما جاء في إبرار القسم، من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

٤٤٧ [٤] نا الحسين بن إسماعيل، نا الصغاني، نا أحمد بن أبي الطيب، نا ابن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية وراشد بن سعد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: أهدت لها امرأة طبقاً فيه تمر، فأكلت منه عائشة، وألقت منه تمرات، فقالت المرأة: أقسمت عليك إلا أكلتيه كله، فقال رسول الله ﷺ: ((بريها، فإن الإثم على المحنت)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الصغاني: محمد بن إسحاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق حافظ له أغلاط.
- ابن وهب: هو عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي، أبو عمرو وأبو عبدالرحمن الحمصي، قاضي الأندلس. قال أحمد: كان ثقة، وقال ابن معين: ثقة، وقال مرة: صالح، وكان عبدالرحمن بن مهدي يوثقه. وقال العجلي والنسائي: ثقة. وقال أبو زرعة: ثقة محدث. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: قد حمل الناس عنه ومنهم من يرى أنه وسط ليس بالثابت ولا بالضعيف ومنهم من يضعفه. وقال ابن خراش: صدوق. وقال ابن عدي: له حديث صالح وما أرى بحديثه بأساً وهو عندي صدوق إلا أنه يقع في حديثه أفرادات، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة ثمان وخمسين ومائة، وقيل بعد السبعين. ر م ٤. التهذيب ٢٠٩/١٠-٢١٢، التقريب ص ٥٣٨.
- حدير الحضرمي، أبو الزاهرية الحمصي. صدوق، من الثالثة، مات على رأس المائة. م د س ق. التقريب ص ١٥٤، ينظر التهذيب ٢١٨/٢.
- راشد بن سعد المقرائي، الحمصي. ثقة كثير الإرسال، من الثالثة، مات سنة ثمان ومائة، وقيل ثلاث عشرة ومائة. بخ ٤. التقريب ص ٢٠٤، ينظر التهذيب ٢٢٦/٣، تهذيب الكمال ٨/٩، جامع التحصيل ص ١٧٤ رقم ١٨١.
- المقرائي: بضم الميم، وقيل بفتحها، وسكون القاف، وفتح الراء، بعدها همزة، هذه النسبة إلى مقرى قرية بدمشق منها راشد بن سعد المقرائي. الأنساب ٣٦٦/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي صدوق حافظ له أغلاط، ومعاوية بن صالح بن حُدَيْر الحضرمي صدوق له أوهام، وراشد بن سعد ثقة كثير الإرسال لم يثبت له سماع من عائشة رضي الله عنها، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

الغريب:

- الحنث: الحنث في اليمين نقضها، والنكث فيها. يقال: حنث في يمينه يحنث. النهاية ٤٤٩/١.

[باب ما جاء في قوله ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم»]

٤٤٨ [٨] نا محمد بن مخلد بن حفص إملاء من كتابه، نا القاسم بن الفضل بن بزيع سنة تسع وخمسين ومائتين، نا زكريا بن عطية، نا سعيد بن خالد، حدثني محمد بن عثمان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث اختصاراً». وبإسناده قال قال لي رسول الله ﷺ «القرآن ذلول، ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه».

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٢٨/٦، رقم ٢٩٧٧، ٤٠٠/١٢ - ٤٠١، رقم ٧٠١٣، ٢٤٧/١٣، رقم ٧٢٧٣، ومسلم ٣٧١/١، رقم ٥٢٣، والنسائي ٣/٦، رقم ٣٠٨٧، ٣٠٨٩ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «بعثت بجوامع الكلم»، وعند مسلم بلفظ: «أعطيت»، «أوتيت».

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر، والشطر الثاني وكذلك الحديث الثاني نوع الزيادة فيهما من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- القاسم بن الفضل بن بزيع، أبو محمد. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، مات سنة تسع وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٢٩/١٢.
- زكريا بن عطية البحراني، البصري الحنفي. قال أبو حاتم: منكر الحديث. وقال العقيلي: مجهول النقل عن سعد بن محمد بن المسور ولا يتابع عليه. الجرح والتعديل ٥٩٩/٣، الضعفاء الكبير للعقيلي ٨٥/٢، الميزان ٧٤/٢، اللسان ٤٨٢/٢.
- سعيد بن خالد الخزاعي، المدني. ضعيف، من السابعة. مات بعد الخمسين ومائة. د. التقريب ص ٢٣٥، ينظر تهذيب الكمال ٤١٠/١٠.
- محمد بن عثمان. قال ابن أبي حاتم: روى عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، سمعت أبي يقول: هو مجهول. الجرح والتعديل ٢٤/٨.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه زكريا بن عطية البحراني منكر الحديث، ومحمد بن عثمان مجهول، وسعيد بن خالد الخزاعي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عباس ؓ بهذا اللفظ^(١) غير الدارقطني.
- وذكره الديلمي في مسند الفردوس ١/٤٠٠، رقم ١٦٢٠، عن ابن عباس بمثل لفظ الدارقطني، إلا أنه قال: «العلم»، بدل: «الكلم»، ولعله تصحيف.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عمر بن الخطاب ؓ:
- أخرجه البيهقي في شعب الإيمان ٢/١٦٠، رقم ١٤٣٦، عن عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ قال: «أعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث اختصاراً».
- والشطر الأول من الحديث له شاهد من حديث أبي هريرة ؓ. وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وله أيضاً شاهد من حديث أبي موسى الأشعري:
- أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ١١/٤٨٠، رقم ١١٧٨٤ ولفظه: قال قال رسول الله ﷺ: «أوتيت جوامع الكلم وفواتحه وخواتمه».

الغريب:

- جوامع الكلم: قال الزهري: معناه أي أن الله يجمع الأمور الكثيرة التي كانت تكتب في الكتب قبله في الأمر الواحد والأمرين أو نحو ذلك. الفتح ١٢/٤٠١. (وهذا من بلاغات الزهري كما قرره الحافظ في الفتح ١٢/٤٠١، رقم ٧٠١٣).
- وجزم غير الزهري بأن المراد بـ «جوامع الكلم» القرآن بقرينة قوله: «بعثت»، والقرآن هو الغاية في إيجاز اللفظ واتساع المعاني. الفتح ١٣/٢٤٧.
- وقال الحافظ في الفتح ٦/١٢٨: «وجوامع الكلم» القرآن، فإنه تقع فيه المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وكذلك يقع في الأحاديث النبوية الكثير من ذلك.

(١) لعبد الله بن عباس في هذا الباب حديث ليس بلفظ الدارقطني، أخرجه ابن أبي شيبه في مصنفه ١١/٤٣٢، رقم ١١٦٨٩، من طريق يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد ومقسم، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أعطيت خمسا ولا أقوله فخرا: بعثت إلى الأحمر والأسود، وجعلت لي الأرض طهورا ومسجدا، وأحل لي الغنائم ...» الحديث. وكذا أخرجه أحمد ١/٢٢٠، وعبد بن حميد ١/٥٥٠، من طريق المصنف.

[باب]

٤٤٩ [٩] نا محمد بن مخلد، نا محمد بن داود القنطري أبو جعفر الكبير، نا جبرون ابن واقد ببيت المقدس، نا سفيان بن عيينة، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((كلامي لا ينسخ كلام الله، وكلام الله ينسخ كلامي، وكلام الله ينسخ بعضه بعضا)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن داود بن يزيد، أبو جعفر التميمي القنطري. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/٢٥٢، ٢٥٣.
- جبرون بن واقد، أبو عباد الإفريقي، من أهل المغرب. قال الذهبي: متهم فإنه روى بقلة حياء عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً كلام الله ينسخ كلامي ... الحديث. ثم قال: تفرد به القنطري وهو موضوع. وقال ابن عدي: محمد بن داود، وجبرون بن واقد لا أعرف له غير هذين الحديثين ولا أعلم يرويهما عنه غير محمد بن داود وهما منكران. الميزان ١/٣٨٧، ٣٨٨، اللسان ٢/٩٤، الكامل في الضعفاء ٢/٦٠١، ٦٠٢.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- أبو الزبير المكي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.

الحكم على الإسناد:

فيه جبرون بن واقد الإفريقي متهم. قال الذهبي: تفرد به القنطري وهو موضوع. وقال ابن عدي: منكر.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٦٠٢/٢، من طريق محمد بن داود القنطري، عن أبي عباد جبرون بن واقد الإفريقي بيت المقدس، عن سفيان بن عيينة به مثله. وقال ابن عدي: محمد ابن داود، وجبرون بن واقد هذا لا أعرف له غير هذين الحديثين - وذكرهما، أحدهما هذا الحديث - وجهها منكران، ولا أعلم يرويهما عنه (غير محمد بن داود)^(١).
- وأخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهية ١٣٢/١، رقم ١٩٠، من طريق ابن عدي به مثله، وقال: قال ابن عدي: هذا حديث منكر.
- وذكره الديلمي في مسند الفردوس ٣٠٩/٣، رقم ٤٩٢٦.
- وذكره الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح ٦٨/١، رقم ١٩٥ وعزاه للدارقطني. وعلق عليه بقوله: هذا حديث موضوع في سنده جبرون بن واقد، وذكر قول الذهبي في "الميزان"، وقال: وأقره الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان".
- وذكره الذهبي في الميزان ٣٨٧/١-٣٨٨، وقال: جبرون بن واقد الإفريقي، عن سفيان بن عيينة، متهم، فإنه روى بقلة حياء عن سفيان، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعا: كلام الله ينسخ كلامي ... الحديث. وذكر بعده حديثا آخر عنه بإسناده ثم قال: وهما موضوعان.

(١) هذه العبارة من اللسان ٩٤/٢.

٤٥٠ [١٠] نا الحسن بن أحمد بن الربيع الأنماطي، نا عمر بن شبة، نا محمد بن الحارث، نا محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني، عن أبيه، عن عبدالله بن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن أحاديثنا ينسخ بعضها بعضا كنسخ القرآن)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسن بن أحمد بن الربيع بن يحيى، أبو محمد الأنماطي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات في سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٧٢/٧.
- عمر بن شبة بن عبيدة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن الحارث بن زياد بن الربيع الحارثي، البصري، ضعيف، من السابعة. ق. التقريب ص ٤٧٣، ينظر تهذيب الكمال ٢٩/٢٥.
- محمد بن عبدالرحمن بن البيلماني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عبدالرحمن ابن البيلماني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الحارث، ومحمد بن عبدالرحمن البيلماني وأبيه كلهم ضعفاء، فالإسناد ضعيف. وقال الألباني: موضوع.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢١٨٨/٦ - ٢١٨٩، من طريق عمر بن شبة، عن محمد بن الحارث به مثله.
- وقال ابن عدي: وكل ما روي عن ابن البيلماني فالبلاء فيه من ابن البيلماني، وإذا روى عن ابن البيلماني محمد بن الحارث هذا - فجميعا ضعيفان - والضعف في حديثهما بين.
- وذكره الديلمي في مسند الفردوس ٢٣٥/١، رقم ٩٠٢.
- وذكره الخطيب التبريزي في المشكاة ٦٨/١، رقم ١٩٦ وعزاه للدارقطني.
- وعلق عليه الألباني بقوله: موضوع، فيه محمد بن عبدالرحمن البيلماني، قال ابن حبان: حدث عن أبيه بنسخة شبيهة بمائتي حديث كلها موضوعة. وقال الحاكم: روى عن أبيه عن ابن عمر المعضلات. قلت: (أي الألباني) وهذا من روايته عن أبيه عن ابن عمر. أ هـ. كلام الألباني.

٤٥١ [١١] نا محمد بن موسى البزاز، نا علي بن أحمد بن سليمان، نا محمد بن عبد الرحيم البرقي، نا عبد الله بن عبد الحكم، نا ابن لهيعة، عن أبي صخر^(١)، عن عبد الله بن عطاء، عن عروة بن الزبير، عن عبد الله بن الزبير قال: أشهد على أبي لحدثني^(٢): أن رسول الله ﷺ كان يقول القول ثم يلبث حيناً، ثم ينسخه بقول آخر، كما ينسخ القرآن بعضه بعضاً.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن موسى البزاز: لم أقف له على ترجمته.
- علي بن أحمد بن سليمان البغدادي. قال الخطيب: سمعت أبا نعيم الحافظ يذكره، وقال: روى عن أبي حاتم الرازي، وحدث عنه ابنه أبو علي. تاريخ بغداد ٣٢١/١١.
- محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم بن سعية المصري، ابن البرقي. ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة تسع وأربعين ومائتين. د. س. التقريب ص ٤٨٨، ينظر التهذيب ٢٦٣/٩.
- عبد الله بن عبد الحكم بن أعين المصري، أبو محمد، الفقيه المالكي. قال أبو زرعة: ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الساجي في "الجرح والتعديل": كذبه يحيى بن معين. وقال الخليلي في "الإرشاد": ثقة كبير مشهور وله تصانيف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق أنكر عليه ابن معين شيئاً، من كبار العاشرة، مات سنة أربع عشرة ومائتين. س. التهذيب ٢٨٩/٥، ٢٩٠، التقريب ص ٣١٠.
- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو صخر حميد بن زياد بن أبي المخارق الخراط، صاحب العباء، مدني سكن مصر، ويقال هو حميد بن صخر، أو مودود الخراط، وقيل إنهما اثنان. قال أحمد: ليس به بأس، وكذا قال يحيى وقال مرة: ضعيف. وكذا قال النسائي. قال ابن عدي: صالح أرجو أن يكون مستقيماً، وقال: وله أحاديث بعضها لا يتابع عليه. وقال الدارقطني: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل. من السادسة. مات سنة تسع وثمانين ومائة. بخ م د ت عس ق. التهذيب ٤١/٣، ٤٢، التقريب ص ١٨١، ينظر تهذيب الكمال ٣٦٦/٧.

(١) في المطبوع: (صخرة)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٩/أ، (ج): ق ٥١١/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (بحدثني)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥١١/ب.

- عبد الله بن عطاء: لم أقف له على ترجمة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبوبكر، وأبو خبيب، كان أول مولود في الإسلام بالمدينة من المهاجرين، وولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في ذي الحجة سنة ثلاث وسبعين. ع. التقريب ص ٣٠٣.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن لهيعة ضعيف، وفيه من لم أقف له على ترجمة محمد بن موسى البزاز، وعبد الله بن عطاء، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث الزبير ومثني الحديث موضوع كما سبق برقم ٤٤٩، ٤٥٠.

[باب ما جاء في اجتناب الرأي]

٤٥٢ [١٣] نا عبدالله بن محمد بن سعيد الجمال، نا هاشم بن الجنيد أبو صالح، نا عبد المجيد بن أبي رواد، نا مروان بن سالم، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنما هلكت بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون أبناء سبائا الأمم، فوضعوا الرأي، فضلوا)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٢١/١، رقم ٥٦، من حديث عبدالله بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى نشأ فيهم المولدون، أبناء سبائا الأمم. فقالوا بالرأي. فضلوا وأضلوا»^(١).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن سعيد، أبو محمد المقرئ، المعروف بابن الجمال. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- هاشم بن الجنيد أبو صالح لم أفد له على ترجمة، وذكر البيهقي في الكبرى ١٥٩/١٠ أنه البذشي القومسي.
- والبذشي: بفتح الباء والذال المعجمتين بواحدة وفي آخرها الشين المعجمة، هذه النسبة إلى بذش وهي قرية من قومس. الأنساب ٣٠١/١
- عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ وكان مرجئاً.
- مروان بن سالم الغفاري، أبو عبدالله الجزري. متروك ورماه الساجي وغيره بالوضع، من كبار التاسعة. ق. التقريب ص ٥٢٦.
- الكلبي محمد بن السائب، أبو النصر. تقدمت ترجمته، وهو كذاب خاصة عن أبي صالح.
- أبو صالح هو باذام مولى أم هانئ. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يرسل.

(١) قال البوصيري: في مصباح الزجاجة ١١/١: إسناده ضعيف لضعف ابن أبي الرجال واسمه حارثة بن محمد بن عبدالرحمن.

الحكم على الإسناد:

فيه مروان بن سالم الغفاري متروك، والكلبي محمد بن السائب كذاب خاصة عن أبي صالح، وروايته هنا عنه، وأبو صالح باذام مولى أم هاني ضعيف يرسل، فالإسناد تالف.

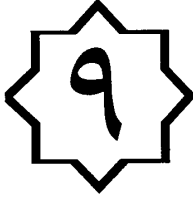
تخريج الحديث:

لم أف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص:

- أخرجه ابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه البزار، كشف الأستار ٩٦/١ رقم ١٦٦ بلفظ: "لم يزل أمر بني إسرائيل معتدلاً حتى بدأ فيهم أبناء سبأيا الأمم، فأفتوا بالرأي، فضلوا وأضلوا".
- قال البزار: لا نعلم أحداً قال: عن هشام عن أبيه عن عبد الله بن عمرو إلا قيس، ورواه غيره مرسلاً.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٨٠/١ وقال: رواه البزار وفيه قيس بن الربيع وثقه شعبة والنسوري وضعفه جماعة، وقال ابن القطان: هذا إسناد حسن.



الوطايا

الوصايا

[باب ما جاء في الوصية بالثلث]

٤٥٣ [٣] نا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن عبد الله بن منصور الفقيه، نا سليمان ابن بنت شرحبيل، نا إسماعيل بن عياش، نا عتبة بن حميد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن معاذ بن جبل، عن النبي ﷺ قال: ((إن الله عز وجل قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم، زيادة في حسناتكم، ليجعلها لكم زكاة في أعمالكم)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٩٠٤/٢، رقم ٢٧٠٩، من حديث أبي هريرة مرفوعا ولفظه: «إن الله تصدق عليكم، عند وفاتكم، بثلاث أموالكم، زيادة لكم في أعمالكم».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر وبزيادة قوله: «ليجعلها لكم زكاة في أعمالكم».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن عبد الله بن منصور، أبو إسماعيل الشيباني العسكري الفقيه صاحب الرأي يعرف بالبطيخي. ترجم له الخطيب وقال: قال الدارقطني أبو إسماعيل البطيخي: ثقة. مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٣١/٥.
- سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى التميمي ابن بنت شرحبيل. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم.
- عتبة بن حميد الضبي، أبو معاذ، أو أبو معاوية، البصري. قال أحمد: كان من أهل البصرة وكتب شيئا كثيرا وهو ضعيف ليس بالقوي ولم يشته الناس حديثه. وقال أبو حاتم: كان جواله في الطلب وهو صالح الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السادسة. د ت ق. التهذيب ٩٦/٧، التقريب ص ٣٨٠.

○ القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي، أبو عبد الرحمن، صاحب أبي أمامة. قال ابن سعد: له حديث كثير قال بعض الشاميين: إنه أدرك أربعين بدريا. وقال البخاري: من تكلم فيه مثل جعفر بن الزبير وبشر بن نمر وعلي بن زيد وغيرهم ففي حديثهم عنه مناكير واضطراب. وقال أبو حاتم: روايته عن علي وابن مسعود مرسله. وقال أحمد: ما أرى البلاء إلا من القاسم. وقال ابن معين: القاسم ثقة والثقات يروون عنه هذه الأحاديث ولا يرفعونها، ثم قال يحيى من المشايخ الضعفاء ما يدل حديثهم على ضعفه. وقال في موضع آخر: إذا روى عنه الثقات أرسلوا ما رفع هؤلاء. وقال العجلي: ثقة يكتب حديثه وليس بالقوي. وقال يعقوب ابن سفيان والترمذي: ثقة. وقال أبو حاتم: حديث الثقات عنه مستقيم لا بأس به، وإنما ينكر عنه الضعفاء. وقال الغلابي: منكر الحديث. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة، وقال في موضع آخر: قد اختلف الناس فيه. وقال ابن حبان: كان يروي عن الصحابة المعضلات. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يغرب كثيرا. من الثالثة. مات سنة اثنتي عشرة ومائة. بخ ٤. التهذيب ٣٢٢/٨ - ٣٢٤، التقريب ص ٤٥٠.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن بنت شرحبيل صدوق يخطئ، وإسماعيل بن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم، وروايته هنا عن غير أهل بلده، وفيه عتبة بن حميد الضبي صدوق له أوهام، والقاسم بن عبد الرحمن صدوق يغرب كثيرا، فالإسناد ضعيف. وللحديث شواهد يرتقى بها إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٥٤/٢٠، رقم ٩٤، من طريق سليمان بن عبد الرحمن، عن إسماعيل بن عياش، عن عتبة بن حميد الضبي، عن القاسم أبي عبد الرحمن، عن أبي أمامة به مثله، إلا أنه قال: «زيادة في حياتكم» بدل: «زيادة في حسناتكم».
- وذكره الزبلي في نصب الراية ٤/٤٠٠ وعزاه للدارقطني والطبراني
- وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢١٢/٤، وقال: رواه الطبراني وفيه عتبة بن حميد الضبي وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أحمد.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٩١/٣ وقال: فيه إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان.

وأخرجه موقوفا:

- ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٠٠/١١، رقم ١٠٩٦٤ من طريق مكحول أن معاذ بن جبل قال: إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم زيادة في حياتكم - يعني الوصية.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أبي هريرة وأبي بكر الصديق، وأبي الدرداء.

حديث أبي هريرة:

- أخرجه ابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى ٢٩٦/٦ بلفظ: «إن الله أعطاكم ثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم».

حديث أبي بكر الصديق:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٧٩٤/٢ بلفظ: «إن الله عز وجل تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم زيادة في أعمالكم وحسناتكم».
- والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢٧٥/١ ولفظه: «إن الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسناتكم».

حديث أبي الدرداء:

- أخرجه أحمد في مسنده ٤٤١/٦ بلفظ: «إن الله تصدق عليكم بثلث أموالكم عند وفاتكم».
 - والبخاري، ينظر كشف الأستار ١٣٩/٢، رقم ١٣٨٢ بمثل لفظ أحمد.
- قال البخاري: وهذا قد روي من غير وجه، وأعلى من روى في ذلك أبو الدرداء، ولا نعلم له طريقاً غير هذا، وضمرة وابن أبي مريم معروفان بالنقل للعلم، واحتمل عنهما الحديث.

[باب ما جاء في الإضرار في الوصية]

٤٥٤ [٧] نا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، نا بكر بن سهل، نا عبد الله بن يوسف، نا عمر بن المغيرة، نا داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ قال: ((الإضرار في الوصية من الكبائر)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ بكر بن سهل الدميطي، أبو محمد مولى بني هاشم. قال الذهبي: حمل الناس عنه وهو مقارب الحال. قال النسائي: ضعيف. وقال ابن حجر: ذكره ابن يونس في "تاريخ مصر" ولم يذكر فيه جرحاً. وقال مسلمة ابن قاسم: تكلم الناس فيه. وضعفوه من أجل الحديث الذي حدث به عن سعيد بن كثير ... مات سنة تسع وثمانين ومائتين. الميزان ١/٣٤٥-٣٤٦، اللسان ٥١/٢-٥٢.

○ عبد الله بن يوسف التنيسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ عمر بن المغيرة المصيبي. قال البخاري: منكر الحديث مجهول. قال العقيلي: عن داود ابن أبي هند ولا يتابع على رفعه. الضعفاء الكبير ٣/١٨٩، الميزان ٣/٢٢٤، اللسان ٤/٣٣٢.
○ داود بن أبي هند القشيري، مولاهم، أبوبكر، أو أبو محمد، البصري. قال الإمام أحمد: ثقة ثقة. وقال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: ثقة جيد الإسناد. وقال أبو حاتم والنسائي: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة ثبت. وقال ابن حبان: روى عن أنس خمسة أحاديث لم يسمعها منه وكان من خيار أهل البصرة من المتقنين في الروايات، إلا أنه كان يهمل إذا حدث من حفظه. وقال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث. وقال ابن خراش: ثقة. وقال الأثرم عن أحمد: كان كثير الاضطراب والخلاف. قال ابن حجر في "التقريب": ثقة متقن كان يهمل بأخرة، من الخامسة، مات سنة أربعين ومائة، وقيل قبلها. خت م ٤. التهذيب ٣/٢٠٤، ٢٠٥، التقريب ص ٢٠٠.

الحكم على الإسناد:

فيه بكر بن سهل الدمياطي ضعيف، وعمر بن المغيرة المصيبي منكر الحديث، قال العقيلي: هذا رواه الناس عن داود موقوفاً ولا نعلم رفعه غير عمر بن المغيرة، ولا يتابع على رفعه، فالإسناد ضعيف.
قال البيهقي^(١): الصحيح موقوف، ورفعته ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ١٨٩/٣، من طريق بكر بن سهل، عن عبد الله بن يوسف، عن عمر بن المغيرة المصيبي به مثله. وزاد فيه: ثم قرأ: ﴿وَبَلَّغْ حُدُودَ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدِّ حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٢). قال العقيلي: هذا رواه الناس عن داود موقوفاً لا نعلم رفعه غير عمر بن المغيرة.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٧١/٦ في الوصايا، باب ما جاء في قوله عز وجل: ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا...﴾^(٣) من طريق بكر بن سهل، عن عبد الله بن يوسف، عن عمر بن المغيرة به مثله. وأخرجه موقوفاً على ابن عباس:
- عبدالرزاق في مصنفه ٨٨/٩، رقم ١٦٤٥٦، من طريق الثوري، عن داود، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: الضرار في الوصية من الكبائر، ثم قال: ﴿وَبَلَّغْ حُدُودَ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدِّ حُدُودَ اللَّهِ﴾^(٤).
- وسعيد بن منصور في سننه ١٠٩/١، رقم ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، من طرق عن هشيم بن بشير وخالد بن عبد الله وسفيان كلهم عن داود بن أبي هند، عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفاً بلفظ «الجنف في الوصية والإضرار فيها من الكبائر».
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٢٠٤/١١ رقم ١٠٩٨٠ من طريق إدريس، عن داود، عن عكرمة به بلفظ: «الضرار في الوصية من الكبائر ثم تلى: ﴿غَيْرَ مُضَامِرٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾»^(٥).

(١) الكبرى ٢٧١/٦.

(٢)، (٤) سورة الطلاق، الآية ١.

(٣) سورة النساء، الآية ٩.

(٥) سورة النساء، الآية ١٢.

-
- والنسائي في الكبرى ٣٢٠/٦، رقم ١١٠٩٢، من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند به بلفظ: «الإضرار في الوصية من الكبائر، ثم تلا: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ...﴾»^(١).
 - والبيهقي في الكبرى ٢٧١/٦ في الوصايا من طريق هشيم، عن داود بن أبي هند به مثل لفظ سعيد بن منصور.
 - قال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف، وكذلك رواه ابن عينة وغيره عن داود موقوفاً، وروي من وجه آخر مرفوعاً ورفعته ضعيف.
 - وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٠١/٤-٤٠٢ وقال: رواه ابن مردويه في تفسيره بلفظ: الحيف في الوصية من الكبائر.
 - وذكره الذهبي في الميزان ٢٢٤/٣ وقال: اخفوط موقوف.

(١) سورة الطلاق، الآية: ١.

[باب]*

٤٥٥ [٩] نا أبوبكر النيسابوري، نا يوسف بن سعيد، نا حجاج، عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تجوز الوصية لوارث، إلا أن يشاء الورثة))^(١).

٤٥٦ [١٠] نا علي بن إبراهيم بن عيسى، نا أحمد بن محمد الماسرجسي، نا عمرو بن زرارة، نا زياد بن عبد الله، نا إسماعيل بن مسلم، عن الحسن، عن عمرو بن خارجة قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة)).

أصل الحديث:

قوله: «(لا وصية لوارث)» له أصل عند الترمذي ٤٣٤/٣، رقم ٢١٢١، والنسائي ٢٤٧/٦، رقم ٣٦٤١-٣٦٤٣، وابن ماجه ٩٠٥/٢، رقم ٢٧١٢، كلهم من حديث عمرو بن خارجة ضمن حديث وفيه قوله: «(لا وصية لوارث)»، وقد سبق ذكر أصل هذا الحديث برقم ٦٠، ٣٧٧، ٣٩٧ دون الزيادة المذكورة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «(إلا أن يجيز الورثة)».

رجال الإسناد:

- علي بن إبراهيم بن عيسى المستملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن محمد بن الحسين الماسرجسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن زرارة بن واقد الكلبي، أبو محمد النيسابوري، ثقة ثبت، من العاشرة، مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وكان مولده سنة ستين. خ م س. التقريب ص ٤٢١، ينظر التهذيب ٣٥/٨.
- زياد بن عبد الله بن الطفيل العامري البكائي، تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت في المغازي وفي حديثه عن غير ابن إسحاق لين.

* سبق التوبيع لنحو هذه الأحاديث في كتاب الفرائض والسير، [باب ما جاء في أنه لا وصية لوارث] عند الحديث رقم ٣٧٧.

(١) تقدم الكلام على هذا الحديث سنداً ومتناً برقم ٣٩٧.

-
- إسماعيل بن مسلم المكي، أبو إسحاق، تقدمت ترجمته، وهو ضعيف الحديث.
 - الحسن هو البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - عمرو بن خارجة الأسدي ويقال: الأشعري، أو الأنصاري، وقيل فيه خارجه بن عمرو والأول أصح، صحابي له أحاديث. ت س ق. التقريب ص ٤٢٠.

الحكم على الإسناد:

فيه زياد بن عبد الله البكائي في حديثه عن غير ابن إسحاق لين، وإسماعيل بن مسلم المكي ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشاهده من حديث ابن عباس إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٦٤/٦ في الوصايا، باب نسخ الوصية للوالدين ... من طريق زياد بن عبد الله، عن إسماعيل بن مسلم به مثله.
- وقد سبق تخريجه في شواهد الحديث رقم ٦٠ في البيوع، لكن دون اللفظة الزائدة.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث ابن عباس سبق تخريجه برقم ٣٩٧، وهو ضعيف.
- وللمتن شاهد من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده سبق تخريجه برقم ٤٠١، وهو ضعيف جداً.

٤٥٧ [١١] نا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي، نا محمد بن عمرو بن خالد، نا أبي، عن يونس بن راشد، عن عطاء الخراساني، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يجوز لوارث وصية، إلا أن يشاء الورثة))^(١).

٤٥٨ [١٢] نا أحمد بن كامل، نا عبيد بن كثير، نا عباد بن يعقوب نا نوح بن دراج، عن أبان بن تغلب، عن جعفر بن محمد عن أبيه قال قال رسول الله ﷺ: ((لا وصية لوارث، ولا إقرار بدين)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٥٦.

نوع الزيادة:

محيته مرسلاً، وزيادة قوله: «ولا إقرار بدين».

رجال الإسناد:

- أحمد بن كامل بن شجرة. تقدمت ترجمته، فيه لين.
- عبيد بن كثير العامري الكوفي التمار أبو سعيد. عن يحيى بن الحسن بن الفرات عن أخيه زياد ابن الحسن عن أبان بن تغلب بنسخة مقلوبة أدخلت عليه، قاله ابن حبان. وقال الأزدي والدارقطني متروك الحديث. اللسان ١٢٣/٤.
- عباد بن يعقوب لم أقف له على ترجمة.
- نوح بن دراج النخعي، مولا هم، أبو محمد الكوفي، القاضي. متروك وقد كذبه ابن معين من الثامنة. مات سنة اثنتين وثمانين ومائة. لم ينسبه ابن ماجه في روايته. فق. التقريب ص ٥٦٧، ينظر التهذيب ٤٨٤/١٠.
- أبان بن تغلب، أبو سعد الكوفي. ثقة تكلم فيه للثبتي، من السابعة. مات سنة أربعين ومائة. م ٤. التقريب ص ٨٧، ينظر تهذيب الكمال ٦/٢.
- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو عبد الله، المعروف بالصادق. صدوق فقيه إمام، من السادسة، مات سنة ثمان وأربعين ومائة. بخ م ٤. التقريب ص ١٤١، ينظر تهذيب الكمال ٧٤/٥.
- محمد بن علي الباقر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) سبق الكلام على هذا الحديث سنداً ومتناً في كتاب الفرائض برقم ٤٠٢.

الحكم على الإسناد:

فيه نوح بن دراج متروك وقد كذبه ابن معين، فالإسناد ضعيف جداً، وهو منقطع؛ لأن محمد ابن علي الباقر لم يدرك النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه مرسلاً عن محمد بن علي الباقر. وأخرجه مرفوعاً:

- أبو نعيم في "أخبار أصبهان" ٢٢٧/١، من طريق يحيى بن يحيى، عن نوح بن دراج، عن أبان ابن تغلب، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

٤٥٩ [١٣] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا عبدالرحمن بن مرزوق، نا عبدالوهاب، أنا سعيد، عن قتادة، عن شهر بن حوشب، عن عبدالرحمن بن غنم، عن عمرو بن خارجة قال: خطبنا رسول الله ﷺ بمنى، فقال: ((إن الله عز وجل قد قسم لكل إنسان نصيبه من الميراث، فلا يجوز لوارث وصية إلا من الثلث)) قال: ونا سعيد عن^(١) مطر، عن شهر، عن عمرو بن خارجة، عن النبي ﷺ مثله.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٤٣٣/٣ رقم ٢١٢٠، والنسائي ٢٤٧/٦، رقم ٣٦٤١-٣٦٤٣، وابن ماجه ٩٠٥/٢، رقم ٢٧١٢ كلهم من حديث عمرو بن خارجة نحو لفظ الدارقطني دون اللفظة الزائدة. ولفظه في رواية للنسائي: ((إن الله قد قسم لكل إنسان قسمه من الميراث فلا تجوز لوارث وصية)).

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: ((إلا من الثلث)).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالرحمن بن مرزوق، أبو عوف البزوري. ترجم له الخطيب في "تاريخه" وقال: كان ثقة، وقال الدارقطني: لا بأس به. مات سنة خمس وسبعين ومائتين، وكان قد بلغ ثلاثا وتسعين سنة. تاريخ بغداد ٢٧٤/١٠-٢٧٥.
- والبزوري: بضم الباء الموحدة، والزاي والراء بعد الواو، هذه النسبة إلى البزور وهي جمع البزر، يقال هذا لمن يبيع البزور للبقول وغيرها. الأنساب ٣٤٣/١.
- عبدالوهاب هو: ابن عطاء الخفاف. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما أخطأ.
- سعيد بن أبي عروبة: مهران اليشكري، مولاهم، أبو النضر البصري. ثقة حافظ له تصانيف، كثير التدليس واختلط وكان من أثبت الناس في قتادة، من السادسة، مات سنة ست - وقليل سبع - وخمسين ومائة. التقريب ص ٢٣٩، ينظر التهذيب ٦٣/٤.

(١) في المطبوع: (بن)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب): ق ١٤٩/ب.

- قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شهر بن حوشب الأشعري، الشامي، مولى أسماء بنت يزيد بن السكن. قال النضر: تركوه أي طعنوا فيه، وقال موسى بن هارون: ضعيف، وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال الدارمي: بلغني أن أحمد كان يشني عليه. وقال الترمذي عن البخاري: شهر حسن الحديث وقوي أمره. وقال ابن معين: ثقة. وقال العجلي: شامي تابعي ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: ثقة على أن بعضهم قد طعن فيه. وقال يعقوب بن سفيان: وشهر وإن قال ابن عون تركوه فهو ثقة. وقال أبو زرعة: لا بأس به. وقال أبو بكر البزار: لا نعلم أحدا ترك الرواية عنه غير شعبة. وقال الساجي: فيه ضعف وليس بالحافظ. وقال ابن حبان: كان ممن يروي عن الثقات المعضلات وعن الأثبات المقلوبات. وقال الحاكم ليس بالقوي عندهم. وقال ابن عدي وعامة ما يرويه شهر وغيره من الحديث فيه من الإنكار ما فيه وشهر ليس بالقوي في الحديث وهو ممن يحتج بحديثه ولا يتدين به. وقال الدارقطني: يخرج حديثه. وقال البيهقي: ضعيف. وقال أبو الحسن بن القطان: لم أسمع لمضعفه حجة. وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق كثير الإرسال والأوهام، من الثالثة. مات سنة اثنتي عشرة ومائة. بخ م ٤. التهذيب ٣٧٠/٤-٣٧٢، التقريب ص ٢٦٩.

شهر: بفتح الشين، وسكون الهاء والراء. المغني في الضبط ص ١٤٦

حوشب: بمفتوحة وسكون واو، وفتح شين معجمة فموحدة. المغني في الضبط ص ٨٣

- عبد الرحمن بن غنم الأشعري. مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. مات سنة ثمان وسبعين. خت ٤. التقريب ص ٣٤٨.
- مطر هو ابن طهمان الوراق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف.

الحكم على الإسناد:

الإسناد الأول فيه شهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام، فالإسناد ضعيف.

والإسناد الثاني فيه أيضا شهر وفيه مطر الوراق وهو صدوق كثير الخطأ، فالإسناد ضعيف

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة، وسبق تخريجه دونها برقم ٦٠.



٣٤٥٩

[باب ما جاء فيمن كسر شيئاً لغيره هل يضمن]

٤٦٠ [١٤] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا عباس بن الوليد النرسي، نا عمران ابن خالد الخزاعي، نا ثابت، عن أنس قال: كان النبي ﷺ في بيت عائشة، معه بعض نسائه ينتظرون طعيماً، قال: فسَبَقْتُهَا -قال عمران: أكبر ظني أنه قال حفصة^(١)- بصحفة^(٢) فيها ثريد، قال: فوضعتها، فخرجت عائشة فأخذت الصحيفة، قال: وذلك قبل أن يحتجبن^(٣)، قال: فضربت بها فانكسرت، فأخذها النبي ﷺ بيده، قال: فضمها، وقال بكفه يصف ذلك عمران- وقال: ((غارَت أمكم))، فلما فرغ أرسل بالصحفة إلى حفصة، وأرسل بالكسورة إلى عائشة، فصارت قضية من كسر شيئاً فهو له، وعليه مثله.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٢٤/٥، رقم ٢٤٨١، ٣٢٠/٩، رقم ٥٢٢٥، وأبي داود ٢٩٧/٣ رقم ٣٥٦٧، والترمذي ٦٣١/٣ رقم ١٣٥٩، والنسائي ٧٠/٧ رقم ٣٩٥٥، وابن ماجه ٧٨٢/٢ رقم ٢٣٣٤ كلهم من حديث أنس نحو لفظ الدارقطني، دون الزيادة المذكورة.

نوع الزيادة:

فيه بيان أن التي أرسلت الطعام حفصة^(١).
وبزيادة قوله: «فصارت قضية من كسر شيئاً...».

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عباس بن الوليد النرسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) قال الحافظ في الفتح ١٢٥/٥: لم يصب عمران في ظنه أنها حفصة، بل هي أم سلمة.

(٢) في المطبوع: (بصحفة)، وما أثبت من (ج): ق ٥١٣/ب.

(٣) في المطبوع: (مُحَجَّبَتَيْنِ)، وما أثبت من (ج): ق ٥١٣/ب.

- عمران بن خالد الخزاعي. قال أبو حاتم: ضعيف. وقال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به وقال أحمد: متروك الحديث. اللسان ٣٤٥/٤.
- ثابت بن أسلم البثاني، أبو محمد البصري. ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة بضع وعشرين ومائة. وله ست وثمانون. ع. التقريب ص ١٣٢، ينظر التهذيب ٢/٢.
- والبثاني: بضم الباء المنقوطة من تحتها بنقطة، والنون المفتوحة. فهذه النسبة إلى قبيلة بنانة، منهم ثابت وغيره. الأنساب ٣٩٩/١.

الحكم على الإسناد:

فيه عمران بن خالد الخزاعي ضعيف، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى عن أنس.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ٨٥/٦ رقم ٣٣٣٩ من طريق عمران بن خالد الخزاعي، عن ثابت به مثله.
- وأخرجه دون الزيادة:
- الستة عدا مسلم كما في أصل الحديث.
- والإمام أحمد في المسند ١٠٥/٣.
- والدارمي في سننه ١٧٨/٢ رقم ٢٦٠١.
- والطبراني في الصغير ٢٠٥/١.

الغريب:

- صحيفة: الصحيفة: إناء كالقصعة المبسوطة ونحوها. النهاية ١٣/٣.
- الثريد: هو أن يفت الخبز ثم يبل بمرق. ينظر المصباح المنير ٨١/١، لسان العرب ٩٠/٢.

[باب]

٤٦١ [١٥] نا أحمد بن محمد بن سعدان، نا شعيب بن أيوب، نا يحيى بن آدم، نا أبوبكر بن عياش، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس في قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَمْثِرِ وَأَجِهَ حَدِيثًا﴾^(١) قال: اطلعت حفصة على النبي ﷺ مع أم إبراهيم عليه السلام، فقال: لا تخبري عائشة، وقال لها: إن أباك وأباها سيملكان أو سيليان بعدي، فلا تخبري عائشة، فانطلقت حفصة فأخبرت عائشة، فأظهره الله عليه، فعرف بعضه وأعرض عن بعض، قال: أعرض عن قوله إن أباك وأباها يكونان بعدي، كره رسول الله ﷺ أن ينشر ذلك في الناس، فأعرض عنه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعدان. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
- شعيب بن أيوب الصريفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدرس.
- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا، مولى بني أمية. ثقة حافظ فاضل. من كبار التاسعة. مات سنة ثلاث ومائتين. ع. التقريب ص ٥٨٧، ينظر تهذيب ١٧٥/١١.
- أبوبكر بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عابد ساء حفظه لما كبر.
- الكلبي: هو محمد بن السائب، أبو النضر. تقدمت ترجمته، وهو كذاب خاصة عن أبي صالح.
- أبو صالح باذام، مولى أم هانئ. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يرسل.

الحكم على الإسناد:

فيه الكلبي، محمد بن السائب أبو النضر الكوفي كذاب خاصة عن أبي صالح، وروايته هنا عنه. وأبو صالح باذام مولى أم هانئ ضعيف يرسل، فالإسناد تالف.

(١) سورة التحريم، الآية: ٣.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه عن ابن عباس بهذا اللفظ سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

المتن له شاهد من حديث أنس، وعمر، وأبي هريرة.

حديث أنس:

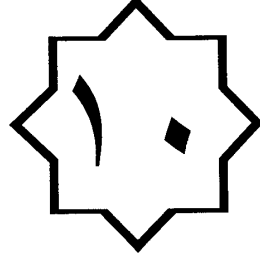
- أخرجه النسائي في الكبرى ٤٩٥/٦ رقم ١١٦٠٧ مختصراً: أن رسول الله ﷺ كانت له أمة يطؤها فلم تنزل به عائشة وحفصة حتى حرمها، فأنزل الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ...﴾^(١) إلى آخر الآية.
حديث عمر:

- أخرجه الضياء في "المختارة" - كما في الفتح ٦٥٧/٨ - عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ لحفصة: لا تخبري أحداً أن أم إبراهيم عليّ حرام، قال فلم يقربها حتى أخبرت عائشة، فأنزل الله ﷻ ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾^(٢).
حديث أبي هريرة:

- أخرجه الطبراني في عشرة النساء وابن مردويه - كما في الفتح ٦٥٧/٨ - ولفظه: دخل رسول الله ﷺ بمارية بيت حفصة، فجاءت فوجدتها معه، فقالت يا رسول الله في بيتي تفعل هذا معي دون نسائك. فذكر نحوه.

(١) سورة التحريم، الآية (١).

(٢) سورة التحريم، الآية (٢).



الوكالة

باب الوكالة

٤٦٢ [١] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا عبيد الله بن سعد الزهري، نا عمي، نا أبي، عن محمد بن إسحاق، عن أبي نعيم يعني وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله أنه سمعه يقول: أردت الخروج إلى خير، فأتيت رسول الله ﷺ وهو في المسجد، فسلمت عليه، فقلت له: إني أريد الخروج إلى خير، فأحببت التسليم عليك بأبي أنت وأمي يكون ذلك آخر ما أصنع بالمدينة، قال: فقال لي: ((إذا أتيت وكيلي بخير، فخذ منه خمسة عشر وسقا))، قال: فلما وليت دعائي، فقال لي: ((خذ منه ثلاثين وسقا، فوالله ما لآل محمد بخير ثمرة غيرها، فإن ابتغى منك آية، فضع يدك على ترقوته))، وذكر باقي الحديث.

أصل الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود ٣/٣١٤، رقم ٣٦٣٢ مختصراً من حديث جابر بن عبد الله ولفظه: أردت الخروج إلى خير، فأتيت رسول الله ﷺ، فسلمت عليه، وقلت له: إني أردت الخروج إلى خير، فقال: ((إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا، فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته)).

نوع الزيادة:

مجئته عند الدارقطني مطولاً بزيادة قوله: ((خذ منه ثلاثين وسقا، فوالله ما لآل محمد بخير ثمرة غيرها)).

وأفادت رواية الدارقطني تعيين المكان (الذي وقعت فيه القصة) وهو المسجد.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، هو صدوق.
- عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري. تقدمت ترجمته وهو ثقة.
- يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حجة.
- محمد بن إسحاق بن يسار المطلبي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.
- وهب بن كيسان القرشي، مولا هم، أبو نعيم المدني، المعلم، ثقة، من كبار الرابعة، مات سنة سبع وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ٥٨٥.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن إسحاق بن يسار المطلي صدوق يدلّس، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٨٠/٦ كتاب الوكالة، باب التوكيل في المال ... من طريق عبيدا لله^(١) بن سعد بن إبراهيم به قال: أردت الخروج إلى خير فأتيت النبي ﷺ فسلمت عليه وقلت إني أردت الخروج إلى خير فقال: إذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقاً فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته.

(١) تصحّف في المطبوع إلى (عبد الله).

خبر الواحد يوجب العمل*

[باب ما جاء في الشعر]

٤٦٣ [٢] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا القاسم بن هاشم السمسار، نا عبد العظيم بن حبيب بن رغبان، نا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: ذكر عند رسول الله ﷺ الشعر، فقال رسول الله ﷺ: «هو كلام، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- القاسم بن هاشم السمسار. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد العظيم بن حبيب بن رغبان. قال الدارقطني: ليس بثقة. وقال ابن حبان في "الثقات": عبد العظيم بن حبيب الفهري أبوبكر الحمصي يروي عن الزبيدي وابن أبي ذئب. روى عنه إبراهيم بن أبي حميد الحراني ربما خالف ... وقال الدارقطني عقب حديث ذكره له: هذا حديث غريب تفرد به عبد العظيم بن حبيب ولم يكن بالقوي في الحديث. اللسان ٤/٤٠.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد العظيم بن حبيب بن رغبان لم يكن بالقوي في الحديث، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٠٠/٨، رقم ٤٧٦٠ من طريق عبد الرحمن بن ثابت، عن هشام، عن أبيه، عن عائشة قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الشعر فقال: «هو كلام، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح».

* لا يوجد في المخطوط (أ)، (ب)، (ج) هذا العنوان، وهو في المطبوع.

- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٣٩/١٠ في الشهادات، باب شهادة الشعراء، من طريق أبي يعلى، عن عباد بن موسى، عن عبدالرحمن بن ثابت به مثل لفظ أبي يعلى.
- وقال البيهقي: وصله جماعة والصحيح عنه عن النبي ﷺ مرسل.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٢٢/٨ وقال: رواه أبو يعلى وفيه عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان وثقه دحيم وجماعة وضعفه ابن معين وغيره، وبقيته رجاله رجال الصحيح.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٠٣/٤، رقم ٢١٢٧ وعزاه للدارقطني، وقال: فيه عبدالعظيم ابن حبيب وهو ضعيف.
- وذكره الحافظ في المطالب العالية ٤٠١/٢، برقم ٢٥٧٨.
- وأخرجه موقوفاً:
- البخاري في الأدب المفرد، ينظر فضل الله الصمد ٣١٥/٢، رقم ٨٦٦، من طريق ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة ؓ أنها كانت تقول: الشعر منه حسن، ومنه قبيح، خذ بالحسن ودع القبيح ...

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً، سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٤٦٥
- وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً، سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٤٦٦
- وله شاهد من حديث عروة بن الزبير:
- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦٨/٥، عن هشام بن عروة، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: «الشعر كلام حسنه كحسن الكلام وقبيحه كقبيحه». قال البيهقي: هذا منقطع.

تعليق:

قال فضل الله الجياني في شرحه لحديث عائشة الموقوف: "الشعر منه حسن ومنه قبيح" أي إذا حسن المعنى شرعاً فالكلام محكوم شرعاً بالحسن، ولو كان الكلام غير فصيح. وإذا قبح المعنى شرعاً لم يحكم عليه بالحسن، وإن كان لفظه فصيحاً. وهذا حق، ولكن الوزن وفصاحة الكلام يزيد الحسن حسناً كالحكمة، ويزيد القبح قبحاً كالهجو؛ لأن الكلام الفصيح أجدر أن يصغى له ويحفظ وأشد تأثيراً في النفس. فضل الله الصمد في الأدب المفرد ٣١٥/٢.

٤٦٤ [٣] حدثنا ابن مجاهد، نا الحسن بن إسحاق العطار، نا عامر بن سعيد، نا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر، نا هشام بن عروة بهذا مثله^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤٦٣.

رجال الإسناد:

- ابن مجاهد، هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، أبوبكر المقرئ. كان شيخ القراء في وقته. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة مأموناً، مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤٤/٥-١٤٨، ينظر السير ٢٧٢/١٥.
- الحسن بن إسحاق بن يزيد، أبو علي العطار. ذكره الخطيب في "تاريخه" وقال: وكان ثقة. مات في سنة اثنتين وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٨٦/٧.
- عامر بن سعيد، أبو حفص البراز. ترجم له الخطيب وقال: قال ابن معين ثقة، وأحسن القول فيه. تاريخ بغداد ٢٣٨/١٢.
- عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، أبو القاسم المدني العمري. متروك، من التاسعة. مات سنة ست وثمانين ومائتين. التقريب ص ٣٤٤.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٦٣.

(١) أي مثل الحديث السابق رقم ٤٦٣.

٤٦٥ [٤] نا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا الحسن بن عرفة، نا إسماعيل بن عياش،
عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبدالرحمن بن رافع^(١)، عن عبدالله
ابن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: ((الشعر بمنزلة الكلام، حسنه
كحسن الكلام، وقبيحه كقبيح الكلام)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن عرفة العبدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم.
- عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف في حفظه.
- عبدالرحمن بن رافع التنوخي المصري، قاضي إفريقية. ضعيف، من الرابعة. مات سنة ثلاث عشرة ومائة ويقال بعدها. بخ د ت ق. التقريب ص ٣٤٠، ينظر تهذيب الكمال ٨٣/١٧-٨٦.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي ضعيف في حفظه، وعبدالرحمن بن رافع التنوخي
المصري ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ينظر فضل الله الصمد ٣١٤/٢، رقم ٨٦٥، من طريق
إسماعيل بن عياش به مثله.
- قال الحافظ في الفتح ٥٣٩/١٠: سنده ضعيف.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٩١/ب: (نافع)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥١٤/ب، وكما في
ترجمته.

- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣٤٠/٨، رقم ٧٦٩٢، من طريق إسماعيل بن عياش، عن عبدالرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبدالرحمن بن رافع، وحبان بن أبي جبلة، ويكر بن سودة، عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً مثله.
- وقال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به عبدالرحمن ابن زياد.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٢٢/٨ وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: لا يروى عن النبي ﷺ إلا بهذا الإسناد، وإسناده حسن.
- وذكره الألباني في الصحيحة ١٨٦/١-١٨٨ وقال: الحديث بمجموع الطريقين صحيح.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث عائشة سبق تخريجه برقم ٤٦٣.
- ومن حديث أبي هريرة سيأتي برقم ٤٦٦.
- ومن حديث عروة سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٤٦٣.

[٤٦٦] ٥ حدثنا أبو الحسن المصري، نا عبدالرحمن بن معاوية، نا عبدالله بن سليمان الشامي من أهل الجزيرة، نا إسماعيل بن عياش، عن عبدالله بن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((حسن الشعر كحسن الكلام، وقبيح الشعر كقبيح الكلام)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد بن أحمد بن الحسن، أبو الحسن الواعظ المعروف بالمصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن بن معاوية: لم أقف له على ترجمة.
- عبدالله بن سليمان الشامي: لم أقف له على ترجمة.
- إسماعيل بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في روايته عن أهل بلده مخلص في غيرهم.
- عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري. ثقة ثبت فاضل من أقران أيوب في العلم والعمل والسن، من السادسة، مات سنة خمسين ومائة على الصحيح. ع. التقريب ص ٣١٧.
- محمد بن سيرين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

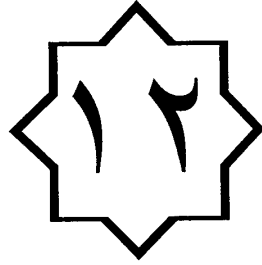
فيه من لم أقف له على ترجمة عبدالرحمن بن معاوية وعبدالله بن سليمان الشامي، وفيه إسماعيل ابن عياش صدوق في روايته عن أهل بلده، مخلص في غيرهم، وروايته هنا عن غير أهل بلده، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

- يشهد له حديث عائشة وحديث عبدالله بن عمرو بن العاص السابق تخريجهما برقم ٤٦٣، ٤٦٥.
- وله شاهد مرسل من حديث عروة بن الزبير سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٤٦٣.



النفذود

كتاب النذور

[باب ما جاء في نذر الطاعة والمعصية]

٤٦٧ [١] حدثنا أبو حفص عمر بن محمد بن المسيب النيسابوري، نا عبدالله بن روح المدائني، نا سلام بن سليمان، نا محمد بن الفضل بن عطية، عن عبدالعزيز ابن ربيع، عن تميم بن طرفة، عن عدي بن حاتم قال: قال رسول الله ﷺ: ((النذر نذران: فمن نذر نذراً لله فليف به، ومن نذر نذراً في معصية الله فكفارته كفارة يمين)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٣٢/٣، رقم ٣٢٨٩، ٣٢٩٠، ٣٢٩٢ من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «(من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصي الله فلا يعصيه)»، وفي رواية: «(لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين)».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو حفص عمر بن محمد بن المسيب بن ضريس، يُعرف بالنيسابوري. ذكره الخطيب البغدادي وقال: قال الدارقطني: كان ثقة. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٢٦/١١.
- عبدالله بن روح بن عبدالله بن زيد، أبو أحمد المدائني المعروف بعبدوس. قال الدارقطني: ليس به بأس. وقال هبة الله بن الحسن الطبري: ثقة صدوق. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٥٤/٩.
- سلام بن سليمان بن سوار المدائني، ابن أخي شبابة. ضعيف. من صغار التاسعة. مات سنة عشر ومائتين أو بعدها. ق. التقريب ص ٢٦١.
- محمد بن الفضل بن عطية بن عمر العبدي. تقدمت ترجمته، وهو كذاب.
- عبدالعزيز بن ربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

-
- تميم بن طرفة، بفتح الطاء والراء والفاء، الطائي. المُسَلِّي، بضم الميم وسكون المهملة. ثقة، من الثالثة. مات سنة خمس وتسعين ومائة. م د س ق. التقريب ص ١٣٠.
- عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي، أبو طريف. صحابي شهيد، وكان ممن ثبت في الردة وحضر فتوح العراق وحروب علي، ومات سنة ثمان وستين وهو ابن مائة وعشرين سنة، قيل: وثمانين. ع. التقريب ص ٣٨٨.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن الفضل بن عطية العبدى كذاب، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عدي بن حاتم بهذا اللفظ سوى الدارقطني.

٤٦٨ [٣] نا الحسين بن إسماعيل، نا أحمد بن منصور زاج، نا عمر بن يونس، نا سليمان بن أبي سليمان، عن يحيى بن أبي كثير، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا نذر إلا فيما أطيع الله، ولا يمين في غضب، ولا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٤٣.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة لفظ: «(في غضب)».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن منصور بن راشد، أبو صالح الخنظلي المروزي. ويلقب زاج. قال ابن أبي حاتم: سئل أبي عنه فقال: صدوق. مات سنة سبع وخمسين ومائتين. الجرح والتعديل ٧٨/٢، تاريخ بغداد ١٥٠/٥، ١٥١.

- عمر بن يونس بن القاسم اليمامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن أبي سليمان الزهري اليمامي. تقدمت ترجمته، ضعيف.
- يحيى بن أبي كثير الطائي أبو نصر اليمامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.
- طاوس بن كيسان اليمامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه سليمان بن أبي سليمان الزهري ضعيف، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه باللفظة الزائدة سوى الدارقطني. وسبق تخريجه برقم ٣٤٧ في كتاب الطلاق، لكن دون لفظ: «(في غضب)».

[باب ما جاء في كفارة نذر المعصية]

٤٦٩ [٤] نا أحمد بن محمد بن زياد القطان، نا جعفر بن محمد بن كزال أبو الفضل، نا محمد بن نعم بن هارون، نا كثير بن مروان، نا غالب بن عبيد الله العقيلي، عن عطاء بن أبي رباح، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من جعل عليه نذراً في معصية الله فكفارة يمين، ومن جعل عليه نذراً فيما لا يطيق فكفارة يمين، ومن جعل عليه نذراً لم يسمه، فكفارة يمين، ومن جعل ماله هدياً إلى الكعبة في أمر لا يريد فيه وجه الله، فكفارة يمين، ومن جعل ماله في المساكين صدقة في أمر لا يريد به وجه الله، فكفارة يمين، ومن جعل عليه المشي إلى بيت الله في أمر لا يريد به وجه الله، فكفارة يمين، ومن جعل عليه المشي إلى بيت الله في أمر لا يريد به وجه الله، فلا يركب، ولا يمشي، فإذا أتى مكة قضى نذره، ومن جعل عليه نذراً لله فيما يريد به وجه الله، فليترك الله وليف به ما لم يجهد)). غالب ضعيف الحديث.

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند أبي داود ٢٢٢/٣، رقم ٣٢٩٠، والترمذي ١٠٣/٤، رقم ١٥٢٤، والنسائي ٢٧/٧، رقم ٢٨٣٧، وابن ماجه ٦٨٦/١، رقم ٢١٢٥ كلهم من حديث عائشة مرفوعاً ولفظه: «لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين». ومن حديث ابن عباس مرفوعاً عند أبي داود ٢٤١/٣، رقم ٣٣٢٢، وابن ماجه ٦٨٦/١، رقم ٢١٢٨ ولفظه عند أبي داود: «من نذر نذراً لم يسمه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً في معصية فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً لا يطيقه فكفارته كفارة يمين، ومن نذر نذراً أطاقه فليف به». والحديث أخرج شطر منه بمعناه البخاري، ينظر الفتح ٥٨١/١١، رقم ٦٦٩٢، ٦٧٠٠ من حديث عائشة مرفوعاً ولفظه: «من نذر أن يطيع الله فليطعه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه». وأبو داود ٢٢٨/٣، رقم ٣٢٧٣ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً ولفظه: «لا نذر إلا فيما يبتغي به وجه الله، ولا يمين في قطيعة رحم». والنسائي ٢٩/٧، رقم ٣٨٤٨ من حديث عمران بن حصين مرفوعاً ولفظه: «لا نذر في المعصية، وكفارته كفارة يمين».

نوع الزيادة:

من وجهين:

- الأول: بزيادة «ومن جعل عليه نذراً فيما لا يطيق...» إلى آخر الحديث.
- الثاني: مجيء شطر من الحديث عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- جعفر بن محمد بن كزال أبو الفضل. تقدمت ترجمته، وهو ليس بالقوي.
- محمد بن نعم بن هارون: لم أفد له على ترجمة.
- كثير بن مروان أبو محمد الفهري المقدسي. ضعفه. قال يحيى والدارقطني: ضعيف. وقال يحيى مرة كذاب. وقال ابن الجنيدي ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: يكتب^(١) حديثه ولا يحتج به. وقال ابن عدي: ومقدار ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه. وذكره ابن شاهين والعقيلي والساجي في "الضعفاء"، وقال محمود بن غيلان أسقطه أحمد وابن معين وأبو خيثمة. اللسان ٤/٨٣، ٤٨٤، ينظر الجرح والتعديل ١٥٧/٧، الكامل لابن عدي ٢٠٨٩/٦، ٢٠٩٠.
- غالب بن عبيد الله الجزري العقيلي. قال أبو حاتم: متروك الحديث منكر الحديث. الجرح والتعديل ٤٨/٧.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه غالب بن عبيد الله العقيلي متروك الحديث منكر الحديث، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أفد على من أخرجه سوى الدارقطني.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٧٦/٤ وعزاه للدارقطني وقال: غالب متروك.

(١) تصحفت في اللسان إلى (يكذب).

شواهد الحديث:

شطر من متن الحديث له شاهد بمعناه عن ابن عباس أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٥٨٦/١١، رقم ٦٧٠٤ ولفظه: عن ابن عباس قال: بينا النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم فسأل عنه فقالوا أبو إسرائيل نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم، فقال النبي ﷺ: «مُرْهُ فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه». وكذلك لمتنه شاهد من حديث ابن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمران بن حصين سبق ذكرها في أصل الحديث.

الغريب:

- هدياً: الهدى بالتشديد كالهدي بالتخفيف، وهو ما يهدى إلى البيت الحرام من النعم لتحرر.
النهاية ٢٥٤/٥.

٤٧٠ [١٢] نا يعقوب بن إبراهيم البزار، نا علي بن مسلم، نا خالد بن مخلد، نا سليمان بن بلال، نا عبدالرحمن بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده قال: جاءت امرأة أبي ذر على راحلة رسول الله ﷺ القنوء حين أغير على لقاحه، حتى أناخت عند رسول الله ﷺ، فقالت: إني نذرت إن نجاني الله عليها لأكلن من كبدها وسنامها، فقال رسول الله ﷺ: ((لبئسما جزيتها، ليس هذا نذراً، إنما النذر ما ابتغى به وجه الله)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم ١٢٦٢/٣، ١٢٦٣، رقم ١٦٤١، وأبي داود ٢٣٩/٣، رقم ٣٣١٦ من حديث عمران بن حصين، نحو لفظ الدارقطني إلا أنه قال: «العضباء»، بدل: «القنوء»، ولم يذكر فيه أن المرأة هي امرأة أبي ذر. أما قوله: «إنما النذر ما ابتغى به وجه الله» فأخرج نحوه أبو داود من حديث عبد الله بن عمرو ابن العاص، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٦٩.

نوع الزيادة:

مجيء الحديث عن صحابي آخر، وبذكر اسم المرأة.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن مسلم بن سعيد الطوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- خالد بن مخلد القطواني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يتشيع وله أفراد.
- سليمان بن بلال التيمي، مولاهم، أبو محمد، وأبو أيوب المدني، ثقة، من الثامنة. مات سنة سبع وسبعين ومائة. التقريب ص ٢٥٠.
- عبدالرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، أبو الحارث المدني. قال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال النسائي: ليس بالقوي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة، وقال العجلي: ثقة، وقال أحمد: متروك، وضعفه علي بن المديني، وقال ابن نمير: لا أقدم على ترك حديثه، وقال ابن حبان: كان من أهل العلم. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة، وله ثلاث وستون سنة. بخ ٤. التهذيب ١٥٥/٦، ١٥٦، التقريب ص ٣٣٨.

- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن الحارث المخزومي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف ويتقوى بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

- للحديث شاهد من حديث عمران بن حصين سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه أيضاً الطبراني في الكبير ١٩٠/١٩ رقم ٤٥٣، ٤٧١ وفي الأوسط ٨٢/٢ رقم ١١٥٩ وله شاهد من حديث النواس بن سمعان أخرجه:
- الطبراني في الأوسط ٤٤/٢ رقم ١٠٧٥
 - وذكره الهيثمي في المجمع ١٨٧/٤ وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمرو بن واقد القرشي وثقه محمد بن المبارك الصوري، ورد عليه وقد ضعفه الأئمة وترك حديثه.

الغريب:

- القَصَوَاء: الناقة التي قُطِعَ طرف أذنها، ولم تكن ناقتة ﷺ قصواء، وإنما كان هذا لقباً لها. وقيل يحتمل أنها هي نفسها العضباء، أي مشقوقة الأذن ولم تكن مشقوقة الأذن، ينظر النهاية ٢٥١/٣، ٧٥/٤، ولسان العرب ٢٥٢/٩، ٢٠٠/١١.
- لقاحه: اللقاح ذوات الألبان من النوق. ينظر النهاية ٢٦٢/٤.
- أناخت: أي أبركت فبركت. لسان العرب ٦٥/٣.

[باب ما جاء في وعيد من اقتطع حق مسلم يمين فاجرة]

٤٧١ [٢٤] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا أحمد بن عيسى المصري، نا عبدالله ابن وهب، أخبرني سليمان بن بلال، عن يحيى بن سعيد أن أبا الزبير حدثه عن عدي بن عدي عن أبيه أنه أتى رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ في أرض، فقال أحدهما: هي لي، وقال الآخر: هي لي حزتها وقبضتها، فقال فيها اليمين للذي بيده الأرض، فلما تقوه ليحلف، قال له رسول الله ﷺ: ((أما إنه من حلف على مال امرئ مسلم، لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان، قال: فمن تركها فله الجنة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٥٥٨/١١، رقم ٦٦٧٦، ٦٦٧٧، و مسلم ١٢٢/١-١٢٤، رقم ٢٢٠-٢٢٤ من حديث عبدالله بن مسعود و وائل بن حُجر نحو لفظ الدارقطني دون قوله: ((فمن تركها فله الجنة)).

نوع الزيادة:

بحيئه عن صحابي آخر، وزيادة قوله: ((فمن تركها فله الجنة)).

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن عيسى بن حسان، أبو عبدالله المصري المعروف بالتستري. كذبه ابن معين. وقال ابن أبي حاتم سئل أبي عنه فقال: تكلم الناس فيه. وقال الخطيب البغدادي: ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه. وذكر عن عبدالكريم بن أبي عبدالرحمن النسائي قال: سمعت أبي يقول أحمد بن عيسى كان بالعسكر ليس به بأس. مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. الجرح والتعديل ٦٤/٢، تاريخ بغداد ٢٧٢/٤-٢٧٥.
- عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- سليمان بن بلال التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.
- عدي بن عدي بن عميرة، الكندي، أبو فروة الجزري، ثقة فقيه، من الرابعة، مات سنة عشرين ومائة. د س ق. التقريب ص ٣٨٨، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٤/١٩
- عدي بن عميرة الكندي، أبو زرارة. صحابي، مات في خلافة معاوية. م د س ق. التقريب ص ٣٨٨.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن عيسى بن حسان لا بأس به، وفيه أبو الزبير المكي صدوق إلا أنه يدلّس، لكنه صرح بالتحديث، فالإسناد حسن، ولم أقف للزيادة على شاهد.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣٩٥/٤، ٣٩٦، رقم ٢٤٤٣، ٢٤٤٤، ٢٤٤٥، من طريق محمد بن جعفر وسليمان بن بلال كلاهما عن يحيى بن سعيد به نحوه.
- أخرجه الطبراني في الكبير ١٠٩/١٧، رقم ٢٦٦، ٢٦٧ من طريق سليمان بن بلال، ومحمد ابن جعفر كلاهما عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير، عن عدي بن عدي الكندي^(١) فذكر نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٢٥٤/١٠ في الدعوى و البينات، باب الرجلين يتنازعان المال ... من طريق ابن وهب، عن سليمان بن بلال به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٠٣/٤ من حديث عدي بن عدي الكندي أنه أخبرهم قال: جاء رجلان إلى رسول الله ﷺ يختصمان في أرض فقال أحدهما هي أرضي وقال الآخر هي أرضي حرثتها وقصبتها فأحلف رسول الله ﷺ الذي بيده الأرض، وقال الهيثمي رواه الطبراني في الكبير ورجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

الحديث له شاهد من حديث ابن مسعود ؓ دون قوله: «فمن تركها فله الجنة»، وقد سبق ذكره في أصل الحديث. وأخرجه أيضا ابن عدي في الكامل ١٧١٥/٥.

(١) لم يذكر فيه: «عن أبيه».

٤٧٢ [٢٥] نا الحسين بن إسماعيل، نا محمد بن عبد الله الزهيري^(١)، نا محمد بن جَهْضَم، نا إسماعيل بن جعفر، عن يحيى بن سعيد الأنصاري، أخبرني أبو الزبير، أن عدي بن عدي أخبره عن أبيه، عن النبي ﷺ نحوه^(٢).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٤٧١.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن عبد الله بن جعفر، أبوبكر الزهيري جار أحمد بن حنبل. ترجم له الخطيب وقال: كان أحد الصالحين، وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. مات سنة خمس وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٤٢٨/٥، ٤٢٩.
- والزهيري: بضم الزاي وفتح الهاء وسكون الياء المنقوطة من تحتها بنقطتين وفي آخرها الراء، هذه النسبة إلى زهير. ومن المشهور بهذا الانتساب أبوبكر محمد بن عبد الله بن جعفر الزهيري. الأنساب ١٨٢/٣.
- محمد بن جَهْضَم بن عبد الله الثقفي، أبو جعفر البصري، خراساني الأصل. صدوق، من العاشرة. خ م د س. التقريب ص ٤٧٢، ينظر التهذيب ١٠٠/٩.
- إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، الزُرقي، أبو إسحاق القاري. ثقة ثبت، من الثامنة. مات سنة ثمانين ومائة. ع. التقريب ص ١٠٦، ينظر تهذيب الكمال ٦٠-٥٦/٣.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.
- عدي بن عدي بن عميرة الكندي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عدي بن عميرة الكندي أبو زرارة. تقدمت ترجمته وهو صحابي.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ٩٣/أ: (محمد بن عبيد الله الزهيري)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ب):

ق ١٥١/أ، (ج): ق ٥١٨/أ، وكما في ترجمته.

(٢) أي نحو الحديث السابق برقم ٤٧١

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس صدوق إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة وصرح بالسماع، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها في الحديث رقم ٤٧١.

[باب]

٤٧٣ [٢٦] نا إسماعيل بن محمد الصفار، نا عباس بن محمد، نا الحسن بن بشر، نا الحكم بن عبد الملك، عن قتادة، عن أنس بن مالك قال: آمن رسول الله ﷺ الناس يوم فتح مكة إلا أربعة نفر: عبد العزى بن خطل، ومقيس بن صُبابة الكناني، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأم سارة، فأما عبد العزى فقتل وهو أخذ بأستار الكعبة، وذكر باقي الحديث.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٥٩/٣، رقم ٢٦٨٣، والنسائي ١٠٥/٧، رقم ٤٠٦٧ من حديث سعد بن أبي وقاص بنحو لفظ الدارقطني. إلا أنه ذكر عندهما أيضا عكرمة بن أبي جهل.

وأخرجه مختصراً البخاري، ينظر الفتح ٥٩/٤، رقم ١٨٤٦، ومسلم ٩٨٩/٢، رقم ١٣٥٧، وأبو داود ٦٠/٣، رقم ٨٦٨٥، والترمذي ٢٠٢/٤، رقم ١٦٩٣ كلهم من حديث أنس أن رسول الله ﷺ دخل عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزع جاء رجل فقال: إن ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، فقال: «اقتلوه».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: مجيئه من صحابي آخر، وبدون ذكر عكرمة بن أبي جهل، وفيه تسمية إحدى قيتي مقيس بن صُبابة وهي أم سارة^(١).

والثاني: مجيئه عن الصحابي نفسه، لكن بزيادة ذكر الثلاثة الآخرين. (مقيس بن صُبابة الكناني، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وأم سارة).

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.

(١) في التلخيص ١١٧/٤ ذكر أن اسمها سارة.

○ الحسن بن بشر بن سلم الهمداني، أو البجلي، أبو علي الكوفي. قال أحمد: ما أرى كان به بأس في نفسه. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال ابن خراش: منكر الحديث. وقال ابن عدي: أحاديثه يقرب بعضها من بعض وليس هو بمنكر الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" ووثقه مسلمة بن قاسم. وذكره الساجي وأبو العرب في الضعفاء. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من العاشرة. مات سنة إحدى وعشرين ومائتين. خ ت س. التهذيب ٢/٢٥٥، ٢٥٦، التقريب ص ١٥٨.

○ الحكم بن عبد الملك القرشي، البصري، نزل الكوفة. ضعيف، من السابعة. بخ ت س ق. التقريب ص ١٧٥، ينظر التهذيب ٢/٣١٤
○ قتادة بن دعامة السدوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن بشر بن سلم الهمداني صدوق يخطئ، والحكم بن عبد الملك القرشي ضعيف، فالإسناد ضعيف ويرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

أخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢/٣٤٤ رقم ١٨٢٢ من طريق مبارك بن فضالة، عن الحسن، عن أنس قال: لما التقى المسلمون والمشركون يوم فتح مكة قال: وذكر الحديث.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث سعد بن أبي وقاص، سبق ذكره في أصل الحديث.
وأخرجه أيضاً:

- البزار، ينظر كشف الأستار ٢/٣٤٣ رقم ١٨٢١
- وأبو يعلى في مسنده ٢/١٠٠ رقم ٧٥٧
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٣٣٠
- والبيهقي في الكبرى ٧/٤٠
- وابن الأثير في أسد الغابة ٤/٦٧، ٦٨

وله شاهد من حديث سعيد المخزومي، سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٤٧٤

٤٧٤ [٢٩] نا إبراهيم بن حماد، نا علي بن حرب، نا زيد بن الحُبَاب، نا عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد المخزومي، حدثني أبي عن جدي^(١) أن رسول الله ﷺ قال يوم فتح مكة: أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم: الحويرث ابن نقيد، ومقيس بن ضبابة وهلال^(٢) بن خطل، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح، وذكر باقي الحديث.

أصل الحديث:

الحديث أخرج طرفاً منه أبو داود ٥٩/٣، رقم ٢٦٨٤ من حديث عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي به نحوه، إلا أنه لم يذكر أسماءهم. وقد سبق ذكر أصل الحديث برقم ٤٧٣.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: مجيئه عن الصحابي نفسه، لكن بزيادة ذكر الأسماء.
الثاني: مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة الحويرث بن نقيد وباختلاف في اسم ابن خطل.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن حماد بن إسحاق الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة جليل.
- علي بن حرب بن محمد الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فاضل.
- زيد بن الحُبَاب العكلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ في حديث الثوري.
- عمرو بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي، ويقال اسمه عمر وهو الصواب، مقبول، من السابعة. بخ د. التقريب ص ٤٢٤، ينظر التهذيب ٧٨/٨.
- عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع القرشي المخزومي. أورده ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. الجرح والتعديل ١٥٧/٦.

(١) لعل الصواب: (عن جده) كما في رواية أبي داود وكما ذكر ابن الأثير في أسد الغابة ٩١/٢ في ترجمته لسعيد بن يربوع المخزومي قال: وروى عمر بن عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع عن أبيه، عن جده.
(٢) قال الحافظ في الفتح ٦١/٤: والجمع بين ما اختلف فيه من اسمه أنه كان يسمى عبد العزيز فلما أسلم سمي عبد الله. وأما من قال هلال فالتيس عليه بأخ له اسمه هلال بين ذلك الكلبي في النسب، وقيل هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل غالب بن عبد الله بن خطل. واسم خطل عبد مناف من بني تيم بن فهر بن غالب.

○ سعيد بن يربوع بن عَنَكَّة، بفتح المهملة وسكون النون وفتح الكاف وبعدها مثلثة، ابن عامر ابن مخزوم القرشي المخزومي، صحابي، كان اسمه الصُّرْم، ويُقال: أصرم، فغيره النبي ﷺ، مات سنة أربع وخمسين، وله مائة وعشرون سنة أو أزيد، له في السنن حديث واحد. د. التقريب ص ٢٤٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عمرو بن عثمان المخزومي مقبول، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة يرتقي بالشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٦/٦٦، رقم ٥٥٢٩ من طريق زيد بن الحباب، عن عمرو بن عثمان المخزومي، عن جده، عن أبيه فذكره بتمامه إلا أنه قال: (الحويرث بن نفيل) بدل: (نقيد).
- وذكره الهيثمي في المجمع ٦/١٧٣ وقال: رواه الطبراني ورجاله ثقات.
- وأخرجه أبو داود مختصراً كما سبق ذكره في أصل الحديث.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أنس سبق ذكره برقم ٤٧٣، وشاهد من حديث سعد بن أبي وقاص سبق ذكره أيضاً في أصل الحديث برقم ٤٧٣.

[باب ما جاء في أنه ليس عللاً مقهور يمين]

٤٧٥ [٢٥] نا أبوبكر محمد بن الحسن المقرئ، نا الحسين بن إدريس، عن خالد بن الهياج، نا أبي، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن العلاء، عن مكحول، عن واثلة بن الأسقع، وعن أبي أمامة قالا: قال رسول الله ﷺ: ((ليس على مقهور يمين)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر محمد بن الحسن المقرئ هو: محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي. تقدمت ترجمته، وهاه الدارقطني.
- الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي المعروف بابن خرم. قال الدارقطني: كان من الثقات. روى عنه ابن حبان في صحيحه. قال ابن ماكولا: كان من الحفاظ المكثرين. مات سنة إحدى وخمسين وثلاثمائة. اللسان ٢/٢٧٢، ٢٧٣.
- خالد بن هياج بن بسطام. قال السليمان: ليس بشيء. وذكر ابن حبان في "الثقات" وقال: حدثنا الحسين بن إدريس الأنصاري يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه. وقال يحيى بن أحمد ابن زياد الهروي: كل ما أنكر على الهياج فهو من جهة ابنه خالد، فإن الهياج في نفسه ثقة. وروى الحاكم عن صالح جزرة قال: قدمت هراة فرأيت عندهم أحاديث كثيرة منكورة، قال الحاكم: والأحاديث التي رواها صالح بهراة من حديث الهياج الذنب فيها لابنه خالد و الحمل فيها عليه. الثقات لابن حبان ٨/٢٢٥، اللسان ٢/٣٨٨، ٣٨٩.
- هياج بن بسطام التميمي البُرْجِي، أبو خالد الهروي. ضعيف روى عنه ابنه خالد منكورات شديدة. من السابعة. مات سنة سبع وسبعين ومائة. ق. التقريب ص ٥٧٦.
- عنبسة بن عبد الرحمن بن عنبسة بن سعيد بن العاص الأموي. مزوك رماه أبو حاتم بالوضع، من الثامنة. ت. ق. التقريب ص ٤٣٣، ينظر التهذيب ٨/١٦٠.
- العلاء بن كثير الليثي، أبو سعد مولى بني أمية. مزوك رماه ابن حبان بالوضع، من السادسة. التقريب ص ٤٣٦، ينظر التهذيب ٨/١٩١.

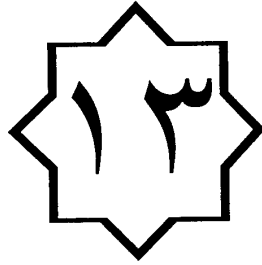
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.
- واثلة بن الأسقع بن كعب الليثي، صحابي مشهور، نزل الشام وعاش إلى سنة خمس وثمانين، وله مائة وخمس سنين. ع. التقريب ص ٥٧٩.

الحكم على الإسناد:

فيه عنبة بن عبد الرحمن الأموي والعلاء بن كثير الليثي كلاهما متروك، وخالد بن هياج منكر الحديث عن أبيه، وروايته هنا عنه، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني. وذكره الحافظ في التلخيص ١٧١/٤ وعزاه للدارقطني. وقال: فيه الهياج بن بسطام، وهو متروك، وشيخه عنبة متروك أيضاً مكذب، ثم هو من رواية الدارقطني عن شيخه أبي بكر محمد بن الحسن النقاش المقرئ المفسر، وهو ضعيف عنده، وقد كذب أيضاً.



الرضاء

كتاب الرضا

[باب ما جاء في المصّة و المصتان]

٤٧٦ [٢] حدثنا محمد بن مخلد، نا العباس بن محمد الدوري ح وحدثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا الحسن بن سلام السواق قال: نا سليمان بن داود الهاشمي، نا عبد الوهاب الثقفي، نا أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ وأيوب عن ابن أبي مليكة، عن ابن الزبير، عن عائشة عن النبي ﷺ قال أحدهما: ((لا تحرم المصّة و المصتان)) وقال الآخر: ((لا تحرم الإملاجة والإملاجتان)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم ١٠٧٣/٢، رقم ١٤٥٠، وأبو داود ٢٢٤/٢، رقم ٢٠٦٣، والترمذي ٤٤٦/٣، رقم ١١٥٠، والنسائي ١٠١/٦، رقم ٣٣١٠، وابن ماجه ٦٢٤/١، رقم ١٩٤١ كلهم من حديث عائشة ﷺ مرفوعاً بلفظ: «لا تُحَرِّم المصّة والمصتان». ومن حديث أم الفضل ﷺ مرفوعاً عند مسلم ١٠٧٤/٢، رقم ١٤٥١، والنسائي ١٠٠/٦، رقم ٣٣٠٨، وابن ماجه ٦٢٤/١، رقم ١٩٤٠ ولفظه عند مسلم: «لا تحرم الإملاجة والإملاجتان» وفي رواية: «لا تحرم الرضعة أو الرضعتان، أو المصّة أو المصتان».

نوع الزيادة:

مجيئه في الإسناد الأول عن صحابي آخر (أبو هريرة).

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- العباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن بن سلام بن حماد بن أبان بن عبد الله، أبو علي السواق. ترجم له الخطيب وقال: ذكره الدارقطني فقال: ثقة صدوق. مات سنة سبع وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٢٦/٧.

- سليمان بن داود بن داود بن علي بن عبدا لله بن عباس، أبو أيوب البغدادي، الهاشمي، الفقيه، ثقة جليل، قال أحمد بن حنبل: يصلح للخلافة، من العاشرة، مات سنة تسع عشرة ومائتين، وقيل بعدها. ع ٤ التقریب ص ٢٥١، ينظر تهذيب الكمال ١١/٤١٠
- عبدالوهاب بن عبد المجيد بن الصلت النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة تغير قبل موته.
- أيوب هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن أبي مليكة عبدا لله بن عبدا لله التميمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

متصل رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٣/٣٠٠، رقم ٥٤٦٠، ٥٤٦١ من طريق عبدا لله ابن الزبير، وعروة، عن الحجاج بن الحجاج الأسلمي، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يحرم من الرضاع المصة والمصتان إنما يحرم ما فثق من اللبن».
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ٢/١٦٨، رقم ١٤٤٤ من طريق إبراهيم بن عقبة، عن حجاج ابن حجاج، عن أبي هريرة مرفوعا «لا تحرم من الرضاعة المصة والمصتان، ولا يحرم منه إلا ما فثق الأمعاء». قال البخاري: لا نعلمه بهذا اللفظ إلا بهذا الإسناد، وحجاج بن حجاج روى عن أبيه وأبي هريرة، وروى عنه عروة وهو معروف.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٧/٤٥٥ في الرضاع، باب من قال لا يحرم من الرضاع إلا خمس رضعات، من طريق العباس بن محمد الدوري عن سليمان بن داود الهاشمي به مثله.

الغريب:

- الإملاجة: المُلج: المص. والملجة: المرة، والإملاجة المرة أيضا من أَمَلَجَتْ أمه: أي أرضعته. النهاية ٤/٣٥٣.

٤٧٧ [٥] نا محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب، نا محمد بن سنان، نا عبيد الله بن تمام، نا حنظلة، نا سالم بن عبد الله عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٧٦.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن إبراهيم، أبو عبد الله الكاتب، يعرف بالحكيمي. ترجم له الخطيب وقال: سألت البرقاني عن الحكيمي فقال: ثقة إلا أنه يروي مناكير. قال الخطيب: وقد اعتبرت أنا حديثه فقلما رأيت فيه منكراً. توفي سنة ست وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١/٢٦٧-٢٦٩.
- محمد بن سنان بن يزيد القزاز، أبو بكر البصري، نزيل بغداد، ضعيف، من الحادية عشرة، مات سنة إحدى وسبعين ومائتين. التقريب ص ٤٨٢، ينظر تهذيب الكمال ٢٥/٣٢٣-٣٢٥.
- عبيد الله بن تمام أبو عاصم. ضعفه الدارقطني وأبو حاتم وأبو زرعة وغيرهم، وهو من أهل واسط. اللسان ٤/١١٧.

○ حنظلة بن أبي سفيان الجمحي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حجة.

○ سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقدمت ترجمته، وهو أحد الفقهاء السبعة ثبتاً عابداً.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن سنان القزاز وعبيد الله بن تمام كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث زيد بن ثابت سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

له شواهد من حديث أبي هريرة، و الزبير، و عائشة، وأم الفضل رضي الله عنهن.

حديث أبي هريرة سبق تخريجه برقم ٤٧٦.

حديث الزبير:

- أخرجه النسائي في الكبرى ٣/٢٩٩، رقم ٥٤٥٧.
- والعقيلي في الضعفاء ٤/٦٣، ٦٤.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ١٠/٣٩، رقم ٤٢٢٦.
- حديث عائشة: أخرجه الستة إلا البخاري وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً الإمام أحمد ٦/٢٤٧.

.....

-
- والدارمي ١٥٦/٢.
 - والنسائي في الكبرى ٢٩٨/٣، رقم ٥٤٥٠، ٥٤٥١.
 - وابن حبان، ينظر الإحسان ٤٠/١٠، ٤١، رقم ٤٢٢٨.
 - والبيهقي في الكبرى ٤٥٤/٧، ٤٥٥.
 - حديث أم الفضل: سبق تخريجه في أصل الحديث.
 - وأخرجه أيضاً أحمد ٣٤٠/٦.
 - والدارمي ١٥٧/٢.
 - والنسائي في الكبرى ٢٩٩/٣، رقم ٥٤٥٤.
 - وابن حبان، ينظر الإحسان ٤٢/١٠، رقم ٤٢٢٩.
 - والبيهقي في الكبرى ٤٥٥/٧.

٤٧٨ [٦] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا عثمان بن أبي شيبة، نا جرير ح ونا أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد الكرخي، نا يوسف بن موسى، نا جرير، عن محمد بن إسحاق، عن إبراهيم بن عقبة قال: كان عروة بن الزبير يحدث عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((لا تحرم من الرضاعة المصّة ولا المصتان، ولا يحرم إلا ما فتق الأمعاء)) قال إبراهيم فذكرته لسعيد بن المسيب، فقال: إذا دخلت قطرة واحدة في جوف الصبي وهو صغير، حرمت عليه وقال عثمان: إلا ما فتق الأمعاء من اللبن ولم يزد على هذا.

أصل الحديث:

الشرط الأول: «لا تحرم من الرضاعة المصّة ولا المصتان» له أصل كما سبق برقم ٤٧٦. والشرط الثاني: «ولا يحرم إلا ما فتق الأمعاء» له أصل عند الترمذي ٤٤٩/٣، رقم ١١٥٢ من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً ولفظه: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام». وعند ابن ماجه ٦٢٦/١، رقم ١٩٤٦ من حديث عبدالله بن الزبير مرفوعاً: «لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عثمان بن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ له أوهام.
- جرير بن عبد الحميد الضبي. تقدمت ترجمته وهو ثقة كان في آخر عمره يهيم من حفظه.
- أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد بن سعيد، البيع، وهو أخو زبير ابن محمد الحافظ. ترجم له الخطيب وقال: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. مات سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٠٦/٩.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن إسحاق بن يسار المظلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.

- إبراهيم بن عتبة بن أبي عيَّاش الأسديّ، مولا هم، المدني، أخو موسى، ثقة، من السادسة. م د س ق. التقريب ص ٩٢، ينظر تهذيب الكمال ١٥٢/٢.
- عروة بن الزبير بن العوام. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.
- حجاج بن حجاج بن مالك الأسلمي، مقبول من الثالثة، ولأبيه صحبة. د ت س. التقريب ص ١٥٢، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٠/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه حجاج بن حجاج الأسلمي مقبول، ومحمد بن إسحاق بن يسار صدوق يدلّس من مدلسي المرتبة الرابعة ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٤٥٦/٧ في الرضاع، باب من قال لا يحرم من الرضاع ...، من طريق الدارقطني به مثله. دون قول سعيد بن المسيب. وقال البيهقي: ورواه الزهري وهشام عن عروة موقوفاً على أبي هريرة ببعض معناه.
- وأخرجه أيضاً البيهقي في الموضع السابق من طريق هشام بن عروة، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج قال: أظنه عن أبي هريرة موقوفاً بلفظ: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتق الأمعاء» وسبق تخريجه برقم ٤٧٦.
- وأخرجه موقوفاً: سعيد بن منصور في سننه ٢٤٣/١ رقم ٩٧٨ من طريق هشام، عن أبيه، عن الحجاج بن الحجاج، عن أبي هريرة قال: لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء.

شواهد الحديث:

سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ٤٧٧.

[باب ما جاء في تحديد الرضاع بالحوالين]

٤٧٩ [١٠] نا الحسين بن إسماعيل و إبراهيم بن دبيس بن أحمد وغيرهما قالوا: نا أبو الوليد بن برد الأنطاكي، نا الهيثم بن جميل، نا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس قال رسول الله ﷺ: ((لا رضاع إلا ما كان في الحولين)). لم يسنده عن ابن عيينه غير الهيثم بن جميل، وهو ثقة حافظ.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إبراهيم بن دبيس بن أحمد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو الوليد بن برد الأنطاكي. تقدمت ترجمته، وهو صالح.
- الهيثم بن جميل أبو سهل الأنطاكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سفيان هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسين بن إسماعيل الخاملي صدوق، وأبو الوليد بن برد الأنطاكي صالح، فالإسناد حسن، لكنه شاذ لم يسنده عن ابن عيينة إلا الهيثم، والصحيح موقوف كما سيأتي في تخريجه.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٥٦٢/٧ من طريق الهيثم بن جميل، عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «لا يحرم من الرضاع إلا ما كان في الحولين». وقال ابن عدي: وهذا يعرف بالهيثم بن جميل عن ابن عيينة مسنداً وغير الهيثم يوقفه على ابن عباس.
- والبيهقي في الكبرى ٤٦٢/٧ كتاب الرضاع، باب ما جاء في تحديد ذلك بالحوالين، من طريق الهيثم بن جميل، عن سفيان بن عيينة به مثله.

- وأخرجه موقوفاً على ابن عباس:
- سعيد بن منصور في سننه ٢٤١/١ رقم ٩٧٢ من طريق ثور بن زيد، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: ما كان في الحولين، فإنه يحرم، وإن كانت مصة ...
- وأخرجه مالك في الموطأ ٦٠٢/٢ رقم ٤ من طريق ثور بن زيد الدليلي، عن ابن عباس أنه كان يقول: ما كان في الحولين، وإن كان مصة واحدة، فهو يحرم.
- وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٤٦٥/٧ رقم ١٣٩٠٣ من طريق ابن عيينة، عن عمرو بن دينار به مثله.
- وابن أبي شيبه ٢٩٠/٤ من طريق عاصم، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: لا رضاع إلا ما كان في الصغر.
- والبيهقي في الكبرى ٤٦٢/٧ كتاب الرضاع، باب ما جاء في تحديد ذلك بالحوالين من طريق سعيد بن منصور، عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: لا رضاع إلا ما كان في الحولين. وقال البيهقي: هذا هو الصحيح موقوف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢١٨/٣، ٢١٩.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤/٤.

شواهد الحديث:

- يشهد له حديث أم سلمة عند الترمذي ٤٤٩/٣، رقم ١١٥٢ ولفظه: «لا يحرم من الرضاعة إلا ما فتح الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام».
- وله شاهد من حديث علي أخرجه:
- عبد الرزاق في مصنفه ٤٦٤/٧ رقم ١٣٨٩٧ ولفظه: «لا رضاع بعد الفصال».
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٢٩٠/٤.

[باب]*

٤٨٠ [١٣] نا إبراهيم بن حماد، نا زيد بن أخزم، نا عبد الصمد، نا أبي، نا حسين المعلم، عن مكحول، عن عروة، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: ((لا تحرم المصة ولا المصتان، ولكن ما فتق الأمعاء)).

أصل الحديث:

الشرط الأول: «لا تحرم المصة ولا المصتان» له أصل من حديث عائشة نفسها وأم الفضل، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٧٦.
و الشرط الثاني: «ولكن ما فتق الأمعاء» له أصل لكن من حديث أم سلمة وابن الزبير، وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٧٨.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: مجيئه عن الصحابي نفسه، بزيادة قوله: «ولكن ما فتق الأمعاء».
الثاني: مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- إبراهيم بن حماد بن إسحاق الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة جيل.
- زيد بن أخزم، أبو طالب الطائي البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عبد الصمد: هو ابن عبد الوارث العبدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت في شعبة.
- أبو عبد الصمد: عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العبدي، مولاهم، أبو غبيدة التنوري، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه، من الثامنة، مات سنة ثمانين ومائة. ع. التقريب ص ٣٦٧، ينظر تهذيب الكمال ٤٧٨/١٨
- الحسين بن ذكوان المعلم المكي، العبدي، البصري، ثقة ربما وهم، من السادسة، مات سنة خمس وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ١٦٦، ينظر تهذيب الكمال ٣٧٢/٦.

* تقدم التوب لئل هذا الحديث في [باب ما جاء في المصة والمصتان] برقم ٤٧٦.

والعوذي: بفتح العين، وسكون الواو، آخرها ذال معجمة. نسبة إلى عوذ بن سود بطن من الأزد. ينظر الباب ٣٦٣/٢.

- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.
- عروة بن الزبير بن العوام. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الصمد بن عبد الوارث العبدي صدوق، فالإسناد حسن ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عائشة بالزيادة وقد سبق تخريجه من حديثها دون الزيادة برقم ٤٧٦.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي هريرة سبق ذكره برقم ٤٧٦، ٤٧٨.
- وله شاهد من حديث أم سلمة أخرجه:
- الترمذي ٤٤٩/٣، رقم ١١٥٢.
- ومن حديث ابن الزبير أخرجه:
- ابن ماجه ٦٢٦/١، رقم ١٩٤٦.

[باب ما جاء في رضاة الكبير]

٤٨١ [١٤] نا محمد بن الحسين الحراني، نا أحمد بن يحيى بن زهير، نا عبدالرحمن ابن سعيد أبو أمية، نا عبدالرحمن بن القطامي، نا أبو المهزم، عن أبي هريرة أن امرأة جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إن فلانا تزوج وقد أرضعتهما، قال: فكيف أرضعتهما؟ قالت: أرضعت الجارية وهي ابنة ست سنين ونصف، وأرضعت الغلام وهو ابن ثلاث سنين، فقال: ((أذهبي، فقولي له فليضاجعها هنيئاً مريئاً، لا رضاع بعد فطام، وإنما يحرم من الرضاع ما في المهد)). ابن القطامي ضعيف.

أصل الحديث:

معنى الحديث عند أبي داود ٢٢٣/٢، رقم ٢٠٦١ من حديث عائشة وأم سلمة ؓ. وشطر من الحديث له أصل عند الترمذي ٤٤٩/٣، رقم ١١٥٢ من حديث أم سلمة ولفظه: «لا يُحرّم من الرضاة إلا ما فتح الأمعاء في الثدي، وكان قبل الفطام».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وبزيادة القصة وبعض ألفاظه «أذهبي فقولي لها فليضاجعها هنيئاً مريئاً».

رجال الإسناد:

- محمد بن الحسين بن علي بن إبراهيم، أبو سليمان الحراني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن يحيى بن زهير. تقدمت ترجمته، وهو إمام حجة.
- عبدالرحمن بن سعيد أبو أمية. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل.
- عبدالرحمن بن القطامي البصري، قال الفلاس: لقيته وكان كذاباً. وقد وهاه ابن حبان.
- وقال البزار: ضعيف الحديث جداً متروك. الميزان ٥٨٢/٢، اللسان ٤٢٦/٣
- أبو المهزم، بتشديد الزاي المكسورة، التميمي، البصري، اسمه يزيد، وقيل عبدالرحمن بن سفيان، متروك، من الثالثة. د ت ق. التقريب ص ٦٧٦.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالرحمن بن القطامي ضعيف الحديث جداً متروك، وفيه أبو المهزّم متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

- متن الحديث يشهد لبعض ألفاظه حديث أم سلمة الذي سبق ذكره في أصل الحديث.
- ويشهد له أيضاً حديث ابن عباس الذي سبق برقم ٤٧٩.
- وله شاهد من حديث علي سبق ذكره في شواهد الحديث رقم ٤٧٩.

[باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضا]

٤٨٢ [١٩] نا أبوبكر النيسابوري، نا محمد بن يحيى، نا يزيد بن هارون، أنا سعيد بن أبي عروبة، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عقبة بن الحارث قال: تزوجت امرأة فدخلت عليها امرأة سوداء، فسألت فأبطأنا عليها، قالت: تصدقوا علي فوالله لقد أرضعتكما جميعاً، فأتيت النبي ﷺ فذكرت ذلك له، فقال: ((دعها عنك، لا خير لك فيها)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١/١٨٤، رقم ٨٨، وأبي داود ٣/٣٠٦، رقم ٣٦٠٣، والترمذي ٣/٤٤٨، رقم ١١٥١، والنسائي ٦/١٠٩، رقم ٣٣٣٠ كلهم من حديث عقبة بن الحارث نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «لا خير لك فيها».

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: عبداً لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - محمد بن يحيى بن عبداً لله الذهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
 - يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - سعيد بن أبي عروبة: مهران اليشكري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
 - أيوب هو السخيتاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت حجة.
 - ابن أبي مليكة عبداً لله بن عبيداً لله التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.
 - عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل النوفلي، صحابي من مسلمة الفتح، بقي إلى بعد الخمسين.
- خ د ت س. التقريب ص ٣٩٤.

الحكم على الإسناد:

متصل رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عقبة بالزيادة المذكورة، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.

[باب ما جاء في الرجل يسلم على يدي الرجل]

٤٨٣ [٣٢] نا الحسين بن إسماعيل، نا ابن أبي مذعور، نا عيسى بن يونس، نا معاوية ابن يحيى الصدي، عن القاسم الشامي، عن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: ((من أسلم على يديه رجل فله ولاؤه)) الصدي ضعيف، والذي قبله مرسل^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٢٧/٣، رقم ٢٩١٨، والترمذي ٤٢٧/٤، رقم ٢١١٢، وابن ماجه ٩١٩/٢، رقم ٢٧٥٢ كلهم من حديث تميم الداري قال يا رسول الله ما السنة في الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين؟ قال: «هو أولى الناس بحياه ومماته».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- ابن أبي مذعور: محمد بن عمرو بن سليمان، أبو عبد الله، يعرف بابن أبي مذعور. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. تاريخ بغداد ١٣٠/٣.
- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.
- معاوية بن يحيى الصدي، أبو روح الدمشقي، ضعيف وما حدث بالشام أحسن مما حدث بالري، من السابعة. ت. ق. التقريب ص ٥٣٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٨/٢٢١.
- القاسم بن عبد الرحمن الدمشقي الشامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يغرب كثيراً.

الحكم على الإسناد:

فيه معاوية بن يحيى الصدي ضعيف، والقاسم الشامي صدوق يغرب كثيراً، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

(١) مراده الحديث الذي برقم [٣١] وهو غير زائد.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢٣/٨، رقم ٧٧٨١ من طريق عيسى بن يونس، به ولفظه: «من أسلم على يدي رجل فهو مولا».
- وابن عدي في الكامل ٢٣٩٧/٦ من طريق محمد بن عمرو بن أبي مذعور، عن عيسى بن يونس به مثله. وقال ابن عدي: وهذه الأحاديث غير محفوظة ولمعاوية غير ما ذكرت وعامة رواياته فيها نظر.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٣٤/٥ وعزاه للطبراني وقال فيه معاوية بن يحيى الصدي وهو ضعيف.
- وذكره الحافظ في المطالب ٤٤٣/١ رقم ١٤٨١

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث تميم الداري سبق ذكره في أصل الحديث.

[باب ما جاء في اللقطة]

٤٨٤ [٣٥] نا محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، نا أبي، نا خالد بن يوسف، نا أبي، نا زياد بن سعد، عن سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: وسئل عن اللقطة، فقال: ((لا تحل اللقطة، من التقط شيئاً فليعرفه سنة، فإن جاءه صاحبها فليردها إليه، وإن لم يأت صاحبها فليصدق بها، وإن جاءه فليخيره بين الأجر^(١) وبين الذي له)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، الفتح ٨٠/٥، رقم ٢٤٢٧-٢٤٢٩، ٢٤٣٦، ٢٤٣٨، ومسلم ١٣٤٦/٣-١٣٤٩، رقم ١٧٢٢، وأبو داود ١٣٥/٢، رقم ١٧٠٤، ١٧٠٧، وابن ماجه ٨٣٦/٢، رقم ٢٥٠٤ من حديث زيد بن خالد الجهني نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

وعند أبي داود ١٣٦/٢، رقم ١٧٠٨، والنسائي ٤٤/٥، رقم ٢٤٩٤ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بنحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر وزيادة قوله: ((وإن لم يأت صاحبها فليصدق بها...)) الحديث.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو العباس البزار. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات سنة تسع وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٢٧/١، ٣٢٨.
- أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، أبو العباس البزار. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- خالد بن يوسف بن خالد السمي البصري. أما أبوه فهالك وأما هو فضعيف. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه. اللسان ٣٩٢/٢.
- يوسف بن خالد بن عمير السمي، أبو خالد البصري، مولى بني ليث، تركوه وكذبه ابن معين، وكان من فقهاء الحنفية، من الثامنة، مات سنة تسع وثمانين ومائة. ق. التقريب ص ٦١٠.

(١) في المطبوع: (الآخر)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥٢٣/أ.

- زياد بن سعد بن عبد الرحمن الخراساني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سُمِّيَ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، ثقة، من السادسة، مات سنة ثلاثين ومائة مقتولا بقتل يزيد. ع. التقريب ص ٢٥٦، ينظر تهذيب الكمال ١٤١/١٢
- أبو صالح: ذكوان السمان الزيات. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يوسف بن خالد السَّمِّي. تركوه وكذبه ابن معين، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ١١١/٣، ١١٢، رقم ٢٢٢٩، وفي الصغير ٣١/١، من طريق خالد بن يوسف السَّمِّي، عن أبيه، عن زياد بن سعد، عن سمي، عن أبي صالح به مثله إلا أنه لم يذكر مدة التعريف «سنة».
- وقال الطبراني: لم يروه عن زياد بن سعد إلا السَّمِّي، ولم يروه عن سمي إلا زياد بن سعد.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٦٨/٤ وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه يوسف بن خالد السَّمِّي وهو كذاب.

[باب ما جاء في البيان بأن أصل الأشياء الإباحة]

٤٨٥ [٤٢] نا القاسم بن إسماعيل المحاملي، نا يعقوب بن إبراهيم و محمد بن حسان الأزرق قتالا: ثنا إسحاق الأزرق، نا داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها، وحرم حرمة فلا تنتهكوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تبحثوا عنها)). لفظ يعقوب.

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند الترمذي ٢٢٠/٤، رقم ١٧٢٦، وابن ماجه ١١١٧/٢، رقم ٣٣٦٧ من حديث سلمان الفارسي قال: سئل رسول الله ﷺ عن السمن والجبن والفراء؟ فقال: ((الحلال ما أحل الله في كتابه، والحرام ما حرم الله في كتابه، وما سكت عنه فهو مما عفا عنه)).

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، و بزيادة: ((إن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تنتهكوها)).

رجال الإسناد:

- القاسم بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن حسان بن فيروز الشيباني الأزرق، أبو جعفر البغدادي، ثقة، من العاشرة، مات سنة سبع وخمسين ومائتين على الصحيح. ق. التقريب ص ٤٧٣.
- إسحاق بن يوسف بن مرداس المخزومي الواسطي، المعروف بالأزرق، ثقة، من التاسعة، مات سنة خمس وتسعين ومائتين، وله ثمان وسبعون. ع. التقريب ص ١٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٤٩٦/٢.

- داود بن أبي هند القشيري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة متقن كان يهتم بأخرة.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته وهو ثقة فقيه كثير الإرسال، روى عن أبي ثعلبة الخشني مراسلاً.

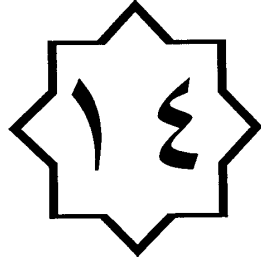
الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا أن مكحولاً أرسله عن أبي ثعلبة الخشني، فهو منقطع واختلف في رفعه^(١) ووقفه على أبي ثعلبة.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٢٢١/٢٢ رقم ٥٨٩ من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن داود ابن أبي هند به نحوه.
- وأخرجه أيضاً في مسند الشاميين ٣٣٨/٤ رقم ٣٤٩٢، من طريق عبدالرحيم بن سليمان، عن داود ابن أبي هند به نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ١٢/١٠، ١٣ في الضحايا، باب ما لم يذكر تحريمه ... من طريق علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة الخشني رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ فذكره بمعناه.
- وذكره الخطيب التبريزي في مشكاة المصابيح ٦٩/١، رقم ١٩٧ وعزاه للدارقطني.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٧١/١ وقال: رواه الطبراني في الكبير، ورجاله رجال الصحيح.
- وذكره الحافظ في الفتح ٢٦٦/١٣، وفي المطالب العالية ٧٢/٣، رقم ٢٩٠٩ وقال: رجاله ثقات إلا أنه منقطع.
- وأخرجه موقوفاً على أبي ثعلبة رضي الله عنه:
- البيهقي في الكبرى ١٢/١٠، من طريق حفص بن غياث، عن داود ابن أبي هند، عن مكحول، عن أبي ثعلبة رضي الله عنه فذكر نحوه.
- والحديث سيأتي في كتاب الصيد والذبائح، برقم ٦٢٠ من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، لكن فيه نهشل الخراساني كذاب.

(١) قال الشيخ الألباني في غاية المرام ص ١٨: رفعه لا يقدر، لأنه قد رفعه جماعة من الثقات.



كتاب الأحبار

كتاب الأحباس

[باب ما جاء في الوقف]

٤٨٦ [١٣] نا محمد بن نوح الجند يسابوري، نا أحمد بن العلاء بن هلال، نا عمر بن يزيد، نا مسلم بن خالد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر أن عمر رضي الله عنه قال: يا رسول الله إني نذرت أن أتصدق بمالي، قال: ((احبس أصلها، وسبل ثمرتها)).

أصل الحديث:

حديث وقف عمر رضي الله عنه له أصل عند الستة، فأخرجه البخاري، ينظر الفتح ٣٥٤/٥، ٣٩٢، ٣٩٩، رقم ٢٧٣٧، ٢٧٦٤، ٢٧٧٢، ومسلم ١٢٥٥/٣، رقم ١٦٣٢، وأبو داود ١١٦/٣، رقم ٢٨٧٨، ٢٨٧٩، والترمذي ٦٥٠/٣، رقم ١٣٧٥، والنسائي ٢٣٠/٦، ٢٣٢، رقم ٣٥٩٧، ٣٦٠١-٣٦٠٣-٣٦٠٥، وابن ماجه ٨٠١/٢، رقم ٢٣٩٦، ٢٣٩٧، كلهم من حديث ابن عمر دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة: ((إني نذرت))^(١).

رجال الإسناد:

- محمد بن نوح الجند يسابوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن العلاء بن هلال قاضي ديار مُضَرَ كَالرُّقَّة وغيرها في سنة ست وسبعين ومائتين، على القضاء. ذكره الذهبي في السير عقب ترجمته لأخيه هلال بن العلاء. السير ٣١٠/١٣.
- عمر بن يزيد السَّيَّاري، الصفار البصري، صدوق، من العاشرة مات سنة بضع وأربعين ومائتين. د. التقريب ص ٤١٨، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٢/٢١.
- مسلم بن خالد الزنجي. تقدمت ترجمته، وهو فقيه صدوق كثير الأوهام.
- عبيد الله بن عمر العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت فقيه.
- ابن عمر: عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقدمت ترجمته، صحابي.

(١) قال الحافظ في الفتح ٤٠٠/٥: لم يثبت هذا، وإنما كان صدقة تطوع. وصرح عمر رضي الله عنه (كما في الرواية رقم ٢٧٦٤ عند البخاري) بقوله: فأردت أن أتصدق به.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، فالإسناد ضعيف. قال الحافظ ابن حجر^(١):
إسناده ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بمثل لفظ الدارقطني، وسبق ذكره في أصل الحديث دون الزيادة التي
عند الدارقطني.

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

الغريب:

احبس: أي اجعله وقفاً حبساً. النهاية ٣٢٩/١.

(١) الفتح ٤٠٠/٥.

[باب كيف يكتب الحبس]

٤٨٧ [١٢] نا الحسين بن إسماعيل المحاملي، نا أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم، نا محمد بن عبد الله الأنصاري، نا حميد، عن أنس قال: لما نزلت ﴿لَنْ تَأْلَوْا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾^(١). أو: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾^(٢) قال أبو طلحة: يا رسول الله حائطي في مكان كذا وكذا صدقة لله تعالى، ولو استطعت أن أسره لم أعلنه، قال: ((اجعله في فقراء أهل بيتك وأقاربك)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٣/٣٢٥، رقم ١٤٦١، ومسلم ٢/٦٩٣، رقم ٤٢، وأبي داود ٢/١٣١، رقم ١٦٨٩، والترمذي ٥/٢٢٤، رقم ٢٩٩٧، والنسائي ٦/٢٣١، رقم ٣٦٠٢ كلهم من حديث أنس رضي الله عنه نحو لفظ الدارقطني، دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «(في فقراء أهل بيتك)».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو يحيى محمد بن عبد الرحيم بن أبي زهير البغدادي، البزار، المعروف بصاعقة، ثقة حافظ، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين ومائتين، وله سبعون سنة. خ د ت س. التقريب ص ٤٩٣.
- محمد بن عبد الله بن المثني بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري، القاضي، ثقة، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين. ع. التقريب ص ٤٩٠.
- حميد هو ابن أبي حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة من مدلسي المرتبة الثالثة، كثير التدليس عن أنس.

(١) سورة آل عمران، الآية: ٩٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤٥.

الحكم على الإسناد:

رجالها ثقات إلا إمامي صدوق، وحيد الطويل ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع، وهو كثير التدليس عن أنس، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١١٥/٣، ١٧٤، من طريق يحيى بن سعيد ومن طريق محمد بن عبد الله الأنصاري كلاهما، عن حميد، عن أنس قال لما نزلت ﴿لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّى تُفَقُّوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ قال أبو طلحة: يا رسول الله وحائطي الذي كان يمكن كذا وكذا، لو استطعت أن أسرها لم أعلنها، وفي رواية: «أسره لم أعلنه». قال: «اجعله في فقراء أهلك»، وفي الرواية الأخرى: قال: «اجعله في فقراء قرابتك أو قال في فقراء أهلك».
- وأخرجه ابن خزيمة ١٠٥/٤، رقم ٢٤٥٨، ٢٤٥٩، من طريق خالد بن الحارث، عن حميد، عن أنس قال: أنزلت هذه الآية ﴿لَنْ تَأْكُلُوا الْبَرَّ حَتَّى تُفَقُّوا مِمَّا تَحِبُّونَ﴾ قال: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ قال أبو طلحة: يا رسول الله حائطي الذي في كذا وكذا هو الله ولو استطعت أن أسره لم أعلنه. فقال: «اجعله في فقراء أهلك أدنى أهل بيتك».
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٨٩/٣ من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن حميد الطويل به مثل رواية الإمام أحمد الثانية لكن دون الشك قال: «اجعله في فقراء قرابتك، وفقراء أهلك».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٨٠/٦ في الوصايا، باب الوصية للقرابة، من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري، عن أبيه، عن عمه ثمامة، عن أنس فذكر الحديث. وقال فيه: «اجعله في فقراء أهلك» قال: فجعله في حسان بن ثابت وأبي بن كعب.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- حائطي: الحائط البستان من النخيل إذا كان عليه حائط وهو الجدار، النهاية ٤٦٢/١.

[باب وقف المساجد والسقايات]

٤٨٨ [٢] نا ابن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يعقوب بن محمد الزهري، نا يحيى يعني ابن أبي الحجاج، عن الجريري بهذا^(١)، وزاد فيه: أنشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله ﷺ زوجني إحدى ابنتيه بعد الأخرى، رضي بي ورضي عني؟ قالوا: اللهم نعم.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٦٢٧/٥ رقم ٣٧٠٣، والنسائي ٢٣٥/٦ رقم ٣٦٠٨ كلاهما من حديث ثمامة بن حزن نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة: أنشدكم بالله ... إلى آخره.

رجال الإسناد:

- ابن مبشر: هو علي بن عبد الله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن محمد الزهري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الوهم.
- يحيى بن أبي الحجاج الأهتمي، واسم أبيه عبد الله، أبو أيوب البصري، لين الحديث، من التاسعة. ت. س. التقريب ص ٥٨٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٦٣/٣١-٢٦٥.
- سعيد بن إياس الجري، أبو مسعود البصري. ثقة، من الخامسة، اختلط قبل موته بثلاث سنين^(٢). مات سنة أربع وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ٢٣٣.
- ثمامة بن حزن القشيري البصري. ثقة، من الثانية، مخضرم، وفد على عمر بن الخطاب وله خمس وثلاثون سنة. بخ م ت س. التقريب ص ١٣٤.

(١) أي الحديث السابق له برقم [٢] وهو من طريق سعيد بن عامر، عن يحيى بن الحجاج، عن سعيد الجريري، عن ثمامة بن حزن القشيري قال: شهدت الدار حين أشرف عليهم عثمان ؓ فقال: أنشدكم بالله ... إلى آخر الحديث. وهذا الحديث غير زائد كما سبق ذكره في أصل الحديث

(٢) لم يذكر في الكواكب النيرات ص ١٧٨-١٨٩ أن يحيى بن أبي الحجاج روى عنه قبل الاختلاط أو بعده.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب بن محمد الزهري صدوق كثير الوهم، ويحيى بن الحجاج لين الحديث، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج هذه الزيادة سوى الدارقطني.

[باب ما جاء فيمن تصدق بصدقة ثم ورثها]

٤٨٩ [١٤] نا علي بن عبدالله بن مبشر ويزداد بن عبدالرحمن الكاتب قال: نا أبو موسى محمد بن المثني، نا عبدالوهاب، نا عبيدالله بن عمر، عن بشير بن محمد، عن عبدالله بن زيد أنه تصدق بجائط له، فأتى أبواه النبي ﷺ، فقالا: يا رسول الله إنها كانت قيم وجوهنا، ولم يكن لنا مال غيره، فدعا عبدالله، فقال: ((إن الله عز وجل قد قبل منك صدقتك، وردها على أبويك))، قال: فتوارثناها بعد ذلك، هذا مرسل، بشير بن محمد لم يدرك جده عبدالله بن زيد، ورواه يحيى القطان^(١) عن عبيدالله فبين إرساله في روايته إياه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يزداد بن عبدالرحمن بن محمد بن يزداد، أبو محمد الكاتب، مروزي الأصل. ترجم له الخطيب وقال: ذكره يوسف القواس في جملة شيوخه الثقات. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤/٣٥٥، ٣٥٦.
- أبو موسى محمد بن المثني العنزي المعروف بالزمن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بشير بن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه، لم أقف له على ترجمة.
- عبدالله بن زيد بن عبدربه بن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، أبو محمد المدني، أرى الأذان، صحابي مشهور، مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل استشهد بأحد. ع ٤. التقريب ص ٣٠٤.

(١) كما في الحديث الآتي برقم ٤٩٠.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، وفيه من لم أقف له على ترجمة بشير بن محمد بن عبد الله الأنصاري.
قال الدارقطني عقب الحديث: هذا مرسل، بشير بن محمد لم يدرك جده عبد الله بن زيد، ورواه يحيى القطان عن عبيد الله بن فين إرساله في روايته إياه.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٣٤٨/٤ من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد، عن عبيد الله بن عمر به بمثل لفظ الدارقطني. وقال الحاكم في أول الإسناد: وأصح ما روي في طريق هذا الحديث ما حدثنا... فساق السند والحديث. وقال عقب الحديث: وهذا الحديث وإن كان إسناده صحيحاً على شرط الشيخين فإنني لا أرى بشير بن محمد الأنصاري سمع من جده عبد الله بن زيد وإنما ترك الشيخان حديث عبد الله بن زيد في الأذان والرؤيا التي قصها على رسول الله ﷺ بهذا الإسناد لتقدم موت عبد الله بن زيد، فقد قيل إنه استشهد بأحد وقيل بعد ذلك بيسير والله أعلم. قال الذهبي: فتعين أن حديث أبي بكر بن حزم^(١) عنه منقطع.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٣٣/٤ وقال: رواه الطبراني وبشير هذا لم أجد من ترجمة، وبقية رجاله رجال الصحيح.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- قيم وجوهنا: تفسره الروايات الأخرى وفيها: «كان قوام عيشنا»، حديث رقم ٤٩١، «وكان لنا وله فيه كفاف» حديث رقم ٤٩٠، «لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط» حديث رقم ٤٩٤.

(١) سيأتي حديث أبي بكر بن حزم برقم ٤٩٢.

٤٩٠ [١٥] نا أبو إسحاق نهشل بن دارم التميمي^(١) ويعقوب بن إبراهيم البزار قالوا: نا عمر بن شبة ح ونا علي بن عبدالله بن مبشر ويعقوب بن محمد بن عبدالوهاب الدوري قالوا: نا حفص بن عمرو قالوا: نا يحيى بن سعيد، عن عبيدالله حدثني بشير بن محمد بن عبدالله الأنصاري أن جده عبدالله تصدق بمال له ليس له مال غيره، وقال ابن شبة: بمال لم يكن له غيره، قال: فجاء أبواه إلى رسول الله ﷺ فقالوا: إن عبدالله تصدق بماله، وكان لنا وله فيه كفاف، وليس لنا وله، قال ابن شبة: ولم يكن لنا وله مال غيره، فقال النبي ﷺ لعبدالله: إن الله عز وجل قد قبل منك صدقتك، وقال حفص: قد قبل الله صدقتك، وردها على أبويك، فورثه عبدالله بعد من أبويه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو إسحاق نهشل بن دارم الدارمي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٥٥/١٣.
- يعقوب بن إبراهيم البخاري البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن شبة بن عبيدة النميري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يعقوب بن محمد بن عبدالوهاب، أبو عيسى الدوري. ترجم له الخطيب وقال: كان صدوقاً. مات سنة ثلاث وثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٩٥/١٤.
- حفص بن عمرو بن ربال الربالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري. ثقة متقن حافظ إمام قدوة، من كبار التاسعة، مات سنة ثمان وتسعين ومائتين، وله ثمان وسبعون. ع. التقريب ص ٥٩١.
- عبيدالله بن عمر بن حفص العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بشير بن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه، لم أقف له على ترجمة.
- عبدالله بن زيد الأنصاري. تقدمت ترجمته، صحابي.

(١) في المطبوع: (ابن دام اليميني)، والصواب ما أثبت كما في (ج:ق ١٣/٤ ب، وكما في ترجمته.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة بشر بن محمد بن عبد الله الأنصاري. وهو مرسل كما ذكر الدارقطني في آخر الحديث السابق برقم ٤٨٩.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٤٨٩.

٤٩١ [١٦] نا محمد بن عثمان بن ثابت، نا عبيد بن شريك، نا ابن أبي مريم، نا يحيى بن أيوب، حدثني عبيد الله بن عمر، عن بشير بن محمد بن عبد الله ابن عبدربه: أن عبد الله بن زيد بن عبدربه تصدق بماله، فأتى أبواه رسول الله ﷺ، ثم ذكر نحوه^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عثمان بن ثابت بن إسماعيل، أبوبكر الصيدلاني. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، توفي في سنة أربع وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٨/٣.
- عبيد بن شريك. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- ابن أبي مريم هو سعيد بن أبي مريم الجمحي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أيوب الغافقي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما أخطأ.
- وبقي رجاله تقدمت الترجمة لهم إلا بشير بن محمد فلم أقف له على ترجمة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة بشير بن محمد بن عبد الله الأنصاري، وهو مرسل كما ذكر الدارقطني في الحديث السابق برقم ٤٨٩.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٨٩.

(١) أي نحو الحديث السابق برقم ٤٩٠.

٤٩٢ [١٧] نا أبوبكر النيسابوري، نا يونس بن عبد الأعلى، نا سفيان بن عيينه، عن محمد و عبد الله ابني أبي بكر وعمرو بن دينار، عن أبي بكر بن حزم^(١) أن عبد الله بن زيد بن عبدربه جاء إلى رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله إن حائطي هذا صدقة، وهو إلى الله تعالى ورسوله، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله كان قوام عيشنا، فردّه رسول الله ﷺ عليهما، ثم ماتا، فورثهما ابنهما بعدهما. هذا أيضاً مرسل، لأن عبد الله بن زيد بن عبدربه توفي في خلافة عثمان، ولم يدركه أبوبكر بن حزم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سفيان بن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، المدني، أبو عبد الملك، القاضي، ثقة، من السادسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٤٧٠، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٩/٢٤ - ٥٤١.
- عبد الله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات. لكن الدارقطني أعله بالإرسال - كما قال عقب الحديث -، لأن أبا بكر بن حزم لم يدرك عبد الله بن زيد.

(١) في المطبوع: (بكر بن حازم)، والصواب ما أثبت كما في إسناد الحاكم و البيهقي وكما في ترجمته.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ١٢١/٩ رقم ١٦٥٨٩ من طريق أبي بكر بن محمد بن عمرو ابن حزم أن عبدا لله بن زيد الأنصاري تصدق بحائط له، فجاء أبوه إلى رسول الله ﷺ فذكر من حاجتهم أو نحو هذا فردّه النبي ﷺ على أبيه، ثم مات أبوه، فردّه النبي ﷺ.
- وأبو داود في المراسيل ص ١٣٨ رقم ١٢٦ من طريق محمد بن أبي بكر به نحوه.
- أخرجه النسائي في الكبرى ٦٦/٤ رقم ٦٣١٣ في الفرائض، باب ميراث الولد للولد المنفرد، من طريق أبي بكر بن حزم، عن عبدا لله بن زيد بن عبدربه الذي أرى النداء أنه تصدق على أبويه ثم توفيا فردّه رسول الله ﷺ إليه ميراثاً.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٤٨/٤ بسند النسائي ولفظه. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين إن كان أبوبكر بن عمرو بن حزم سمعه من عبدا لله بن زيد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
- وأخرجه أيضاً من طريق محمد وعبدا لله ابني أبي بكر بن حزم، عن أبي بكر بن حزم أن عبدا لله بن زيد بن عبدربه، وذكره بلفظ أطول من الأول، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين كذلك.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٦٣/٦ في الوقف، باب من قال لا حبس عن فرائض الله عز وجل، من طريق سفيان، عن عمرو بن دينار وعبدا لله بن أبي بكر بن حزم، عن أبي بكر بن حزم، عن عبدا لله بن زيد وذكر نحوه. وقال البيهقي عقبه: وروى من أوجه أخر عن عبدا لله ابن زيد كلهن مراسيل، والحديث وارد في الصدقة المنقطة وكأنه تصدق به صدقة تطوع وجعل مصرفها إلى اختيار رسول الله ﷺ فتصدق بها رسول الله ﷺ على أبويه.

٤٩٣ [١٨] نا محمد بن حمدويه المروزي، نا محمود بن آدم، نا سفيان، عن عمرو سمع أبا بكر بن محمد بن عمرو يحدث أن عبد الله بن زيد الذي أرى النداء أتى النبي ﷺ فذكر نحوه^(١).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن حمدويه بن سهل، أبو نصر المروزي. ترجم له الخطيب. ونقل أن الدارقطني قال عنه: ثقة نبيل حافظ. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٣٢/٥.
- محمود بن آدم المروزي، صدوق من العاشرة، مات سنة ثمان وخمسين ومائتين، ذكره ابن عدي في شيوخ البخاري (خ) التقريب ص ٥٢٢، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٤/٢٧.
- سفيان هو ابن عيينه، وعمرو هو ابن دينار.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

رجالهم ثقات، إلا محمود بن آدم المروزي صدوق. ولكن الدارقطني أعله كما سبق بأن أبا بكر ابن محمد بن عمرو بن حزم لم يدرك عبد الله بن زيد، فهو مرسل.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٩٢.

(١) أي نحو الحديث السابق برقم ٤٩٢.

٤٩٤ [١٩] نا أبو سهل بن زياد، نا معاذ بن المثنى، نا أبو مسلم المستملي، نا سفيان، عن عبدالله بن أبي بكر بن عمرو و يحيى و حميد سمعوا أبا بكر يخبر، عن عمرو بن سليم أن عبدالله بن زيد يعني ابن عبدربه الذي أري النداء، جعل حائطاً له صدقة، فأتى رسول الله ﷺ، فقال: إني جعلت حائطي صدقة، وهو إلى الله وإلى رسوله، فجاء أبواه إلى النبي ﷺ، فقالا له: لم يكن لنا عيش إلا هذا الحائط، فردّه ﷺ على أبويه، ثم ماتا فورثهما. وهذا أيضاً مرسل.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو سهل بن زياد هو أحمد بن محمد بن عبد الله القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- معاذ بن المثنى بن معاذ العنبري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو مسلم المستملي هو عبدالرحمن بن يونس بن هاشم، البغدادي، مولى المنصور، صدوق طعنوا فيه للرأي، من العاشرة، مات سنة أربع وعشرين ومائتين، أو بعدها. خ. التقريب ص ٣٥٣، ينظر تهذيب الكمال ١٨/٢٣.
- سفيان هو ابن عيينة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن أبي بكر بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حميد هو ابن أبي حميد الطويل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة لكنه يدلّس.
- أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن سليم بن خلدة، الأنصاري، الزُرقي، ثقة، من كبار التابعين، مات سنة أربع ومائة، يقال: له رؤية. ع. التقريب ص ٤٢٢، ينظر تهذيب الكمال ٢٢/٥٥-٥٦.

الحكم على الإسناد:

فيه حميد بن أبي حميد الطويل ثقة إلا أنه يدلّس، وهو من مدلسي المرتبة الثالثة، لكنه صرح بالسماع، وفيه أبو مسلم المستملي صدوق فالإسناد حسن، وأعله الدارقطني بالإرسال.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٩٢.

٤٩٥ [٢٠] نا أبو سهل، نا محمد بن غالب، نا إبراهيم بن بشار، نا ابن عيينه، حدثني عبدالله ابن أبي بكر بن عمرو وحميد ويحيى بن سعيد سمعوا أبا بكر يخبر، عن عمرو بن سليم أن عبدالله بن زيد جعل حائطه صدقة، فأتى النبي ﷺ، فقال: إني جعلت حائطي صدقة لآل النبي ﷺ أو لآل رسول الله ﷺ، ثم ذكر نحوه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو سهل أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن غالب بن حرب التمار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وهم في أحاديث.
- إبراهيم بن بشار الرمادي، أبو إسحاق البصري. قال البخاري: يهيم في الشيء بعد الشيء وهو صدوق. وقال ابن عدي: هو عندنا من أهل الصدق. وقال ابن حبان في "الثقات": كان متقناً ضابطاً صاحب ابن عيينة سنين كثيرة وسمع أحاديثه مراراً، ومن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق وليس هذا مما يجرح مثله في الحديث وذاك أنه سمع حديثه مراراً. وقال ابن معين: ليس بشيء لم يكن يكتب عند سفيان وكان يملئ على الناس ما لم يقله سفيان. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم الرازي والطيالسي: صدوق. ووثقه أبو عوانة والحاكم ويحيى بن الفضل. وقال الحافظ في "التقريب": حافظ له أوهام، من العاشرة، مات في حدود الثلاثين ومائتين. د. ت. التهذيب ١/١٠٨-١١٠، التقريب ص ٨٨.
- وبقيّة رجاله تقدمت الترجمة لهم، وهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن غالب التمار ثقة وهم في أحاديث. وإبراهيم بن بشار الرمادي حافظ له أوهام، وحيد بن أبي حميد الطويل ثقة من مدلسي المرتبة الثالثة لكنه صرح بالسماع، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٤٩٢.

٤٩٦ [٢١] ثنا أبو سهل بن زياد، نا إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي، نا شيبان، نا أبو أمية ابن يعلى، نا موسى بن عقبة، عن إسحاق بن يحيى، عن عبادة بن الصامت أن عبد الله بن فلان نسي شيبان اسمه، أتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله كل شيء هو لي فهو صدقة إلا فرسي وسلاحي، قال: وكانت له أرض، فقبضها رسول الله ﷺ فجعلها في الأوقاض أو الأوقاص، فجاء أبواه فقالا: يا رسول الله أطعنا من صدقة ابننا فوالله ما لنا شيء، وإنا لنطوف مع الأوقاض، فأخذها رسول الله ﷺ فدفعتها إليهما، فماتا، فورثها ابنهما الذي كان تصدق بها، فأتى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله صدقتي التي كنت تصدقت بها، فدفعتها إلى والدي، فماتا، أفحلال هي لي؟ قال: نعم، فكلها هنيئاً مريئاً. وهذا أيضاً مرسل، إسحاق بن يحيى ضعيف. ولم يدرك عبادة، وأبو أمية بن يعلى متروك، والله أعلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو سهل أحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إبراهيم بن أحمد بن عمر، أبو إسحاق الوكيعي. ترجم له الخطيب وقال: سئل عبد الله بن أحمد عنه فأحسن القول فيه. وقال الدارقطني: ثقة. مات سنة تسع وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٥/٦، ٦.
- شيبان هو ابن فروخ الأبلّ. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- أبو أمية ابن يعلى هو: إسماعيل بن يعلى أبو أمية الثقفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت، أرسل عن عبادة، ضعفه الدارقطني كما في هذا الحديث وقال ابن حجر: مجهول الحال. قتل سنة إحدى وثلاثين ومائة، من الخامسة. ق. التقريب ص ١٠٣، ينظر تهذيب الكمال ٤٩٣/٢

الحكم على الإسناد:

فيه أبو أمية ابن يعلى ضعيف، وإسحاق بن يحيى ضعيف، وهو منقطع بينه وبين عباده، فالإسناد ضعيف.

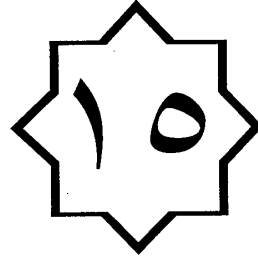
تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عبادة بن الصامت وسبق تخريجه مرسلاً من حديث بشير بن محمد وأبي بكر بن حزم في الحديث رقم ٤٨٩، ٤٩٠.

• وذكره الهيثمي في الجمع ٢٣٣/٤ وقال: رواه الطبراني وإسحاق بن يحيى لم يدرك عبادة.

الغريب:

- الأوقاض: هم الفرق والأخلاق من الناس. من وقّضت الإبل، إذا تفرقت. وقيل: هم الفقراء الضعاف، الذين لا دفاع بهم، واحدهم: وقْضٌ. وقيل أراد بهم أهل الصفة. ومنه الحديث: «أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ﷺ فقال: مالي كله صدقة فأقتر أبواه حتى جلسا مع الأوقاض». أي افتقرا حتى جلسا مع الفقراء. النهاية ٢١٠/٥، ٢١١.
- الأوقاص: الوقْص بالتحريك: ما بين الفريضتين، كالزيادة على الخمس من الإبل إلى التسع وعلى العشر إلى أربع عشرة. والجمع أوقاص. وقيل هو ما وجبت الغنم فيه من فرائض الإبل ما بين الخمس إلى العشرين. النهاية ٢١٤/٥.



كتاب الأقضية والأحكام

كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك

[باب ما جاء في أجر الحاكم إذا اجتهد فأطاب أو أخطأ]

٤٩٧ [١] حدثنا أبو الحسن علي بن عبدالله بن مبشر، نا أحمد بن سنان القطان، نا يزيد بن هارون عن فرج بن فضالة، عن محمد بن عبدالأعلى بن عدي، عن أبيه، عن عبدالله بن عمرو قال: جاء رجلان يختصمان إلى رسول الله ﷺ، فقال رسول الله لعمر بن العاص: اقض بينهما، قال: وأنت ها هنا يا رسول الله؟ قال: نعم، قال على ما أقضي قال: ((إن اجتهدت فأصبت لك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٣١٨/١٣ رقم ٧٣٥٢، ومسلم ١٣٤٢/٣ رقم ١٧١٦، وأبي داود ٢٩٩/٣ رقم ٣٥٧٤، وابن ماجه ٧٧٦/٢ رقم ٣٣١٤ من حديث عمرو بن العاص وأبي هريرة. وعند الترمذي ٦٠٦/٣ رقم ١٣٢٦، والنسائي ٢٢٣/٨ رقم ٥٣٨١ من حديث أبي هريرة ولفظه عند البخاري: ((إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر)).

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر هو عبدالله بن عمرو، بلفظ: «لك عشرة أجور» بدل: «أجران»، وبزيادة ذكر القصة.

رجال الإسناد:

- أبو الحسن علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي الشامي، ضعيف، من الثامنة، مات سنة سبع وسبعين ومائة. د ت ق. التقريب ص ٤٤٤، ينظر تهذيب الكمال ١٥٦/٢٣.
- محمد بن عبدالأعلى بن عدي لم أقف له على ترجمة.

○ عبد الأعلى بن عدي البهراني، الحمصي، ثقة، من الثالثة، وهم من ذكره في الصحابة. مد س ق. التقريب ص ٣٣١، ينظر تهذيب الكمال ٣٦٣/١٦.

الحكم على الإسناد:

فيه فرج بن فضالة ضعيف، وفيه من لم أقف له على ترجمة محمد بن عبد الأعلى بن عدي، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٨٧/٢ من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن سلمة بن أكسوم قال سمعت ابن حجرية يسأل القاسم بن البرجي كيف سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يخبر قال: سمعته يقول: إن خصمين اختصما إلى عمرو بن العاص فقضى بينهما فسخط المقضي عليه فأتى رسول الله ﷺ فأخبره فقال رسول الله ﷺ: «إذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب فله عشرة أجور، وإذا اجتهد فأخطأ كان له أجر أو أجران».
- وأخرجه أيضاً في ٢٠٥/٤ من طريق الفرغ، عن محمد بن عبد الأعلى به نحوه.
- وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب ٢٦٣/١ رقم ٢٩٢ من طريق فرج بن فضالة به نحوه.
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٤٥٤/٩ رقم ٨٩٨٣ من طريق ابن لهيعة، عن الحارث بن يزيد، عن سلمة بن [أكسوم]^(١) الصدي، عن القاسم بن البرجي بمثل لفظ الإمام أحمد، إلا أنه قال: «وإذا اجتهد فأخطأ كان له أجران» لم يقل: «أجر أو أجران».
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٨٨/٤ من طريق فرج بن فضالة، عن محمد بن عبد الأعلى به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه بهذه السياقة. وتعقبه الذهبي بقوله: فرج ضعفه.
- وذكره الهيثمي في الجمع ١٩٥/٤ وقال: رواه أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه سلمة بن السوم^(٢) ولم أجده من ترجمه بعلم. ثم ذكره باللفظ الآخر وقال: رواه أحمد والطبراني في الكبير وفيه من لم أعرفه.

(١) في المطبوع فراغ، وما أثبت من مسند الإمام أحمد، كما في تخريجه.

(٢) عند أحمد: (أكسوم) بالكاف

- وذكره الحافظ في التلخيص ١٨٠/٤ وقال: رواه الحاكم والدارقطني من حديث عقبة بن عامر، وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو، وفيه فرج بن فضالة، وهو ضعيف، وتابعه ابن لهيعة بغير لفظه، ورواه أحمد من حديث عمرو بن العاص بلفظ: «إن أصبت القضاء فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت، فلك حسنة». وإسناده ضعيف أيضاً.
- وذكره الألباني في الإرواء ٢٢٤/٨ وقال: وقد اضطرب في إسناده، فرواه عامر بن إبراهيم الأنباري عنه هكذا (أي: من طريق فرج بن فضالة عن محمد بن عبد الأعلى، عن أبيه ...). ورواه أبو النضر^(١) فقال: حدثنا محمد بن عبد الأعلى، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو، عن عمرو بن العاص. فجعله من مسند عمرو.

شواهد الحديث:

يشهد له حديث عقبة بن عامر الآتي برقم ٤٩٨، ٤٩٩ وحديث أبي هريرة الآتي برقم ٥٠٠.

(١) كما في رواية الإمام أحمد ٢٠٥/٤ السابقة.

٤٩٨ [٢] نا ابن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يزيد بن هارون، نا فرج بن فضالة، عن ربيعة بن يزيد، عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ بمثله^(١)، إلا أنه جعل مكان الأجور: حسنات.

أصل الحديث:

سبق برقم ٤٩٧.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وبالزيادة المذكورة في حديث عمرو بن العاص السابق.

رجال الإسناد:

- ابن مبشر هو: أبو الحسن علي بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- فرج بن فضالة التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الإيادي، القصير، ثقة عابد، من الرابعة، مات سنة إحدى - أو ثلاث - وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ٢٠٨، ينظر تهذيب الكمال ١٤٨/٩.
- عقبة بن عامر الجهني صحابي مشهور اختلف في كنيته على سبعة أقوال أشهرها أنه أبوهامد، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين، وكان فقيهاً فاضلاً، مات في قرب الستين. ع. التقريب ص ٣٩٥.

الحكم على الإسناد:

فيه فرج بن فضالة ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٢٠٥/٤ من طريق هاشم، عن الفرّج، عن ربيعة بن يزيد عن عقبة بن عامر، عن النبي ﷺ مثله^(٢) غير أنه قال: «فإن اجتهدت فأصبحت القضاء فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد».

(١) يريد به ما سبق قبله برقم ٤٩٧.

(٢) مثله يريد به الحديث السابق تخريجه من مسند الإمام.

.....

- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٠/٢ رقم ١٦٠٦، وفي الصغير ٥٠/١ من طريق كثير بن شظير، عن أبي العالية الرياحي، عن عقبة بن عامر الجهني قال: «جئت إلى رسول الله ﷺ - وعنده خصمان يختصمان - فقال: اقض بينهما. فقلت بأبي وأمي، أنت أولى بذلك، فقال: اقض بينهما. فقلت على ماذا؟ فقال: اجتهد، فإذا أصبت فلك عشر حسنات، وإذا أخطأت فلك حسنة». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن كثير إلا حفص، تفرد به محمد بن الحسن. ولا يروى عن عقبة إلا بهذا الإسناد^(١).
- وذكره الهيثمي في المجمع ١٩٥/٤ وقال: رواه الإمام أحمد بإسناد رجاله رجال الصحيح^(٢) إلى عقبة بن عامر، ثم ذكر حديث الطبراني، وقال: رواه الطبراني في الصغير والأوسط وفيه حفص بن سليمان الأسدي وهو متروك.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٨٠/٤.
- وذكره الألباني في الإرواء ٢٢٥/٨.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث عمرو بن العاص وقد سبق تخريجه برقم ٤٩٧، وشاهد من حديث أبي هريرة سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٥٠٠.

(١) لكن رواه الإمام أحمد والدارقطني من طريق ربيعة بن يزيد، عن عقبة.

(٢) قال الألباني متعباً كلام الهيثمي: وهذا من أوهامه رحمه الله فإن الذي تقدم من أحمد عن طريق هاشم، ثنا الفرغ ... إرواء الغليل ٢٢٥/٨.

٤٩٩ [٣] حدثني أبو سهل بن زياد أحمد بن محمد بن عبد الله، نا بشر بن موسى، نا أبو عبد الله محمد بن الفرّج بن فضالة، حدثني أبي الفرّج بن فضالة، عن ربيعة بن بن يزيد الدمشقي، عن عقبة بن عامر قال: جاء خصمان إلى رسول الله ﷺ يختصمان، فقال لي: قم يا عقبة اقض بينهما، قلت: يا رسول الله أنت أولى بذلك مني، قال: ((وإن كان، اقض بينهما، فإن اجتهدت فأصبت فلك عشرة أجور، وإن اجتهدت فأخطأت فلك أجر واحد)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٩٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، بلفظ: «فلك عشرة أجور» بدل: «أجران».

رجال الإسناد:

- أبو سهل بن زياد أحمد بن محمد بن عبد الله. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- بشر بن موسى بن صالح الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو عبد الله محمد بن الفرّج بن فضالة بن النعمان بن نعيم التنوخي. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ٣/ ١٥٧، ١٥٨.
- وبقيّة رجاله. تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم يذكر فيه جرح أو تعديل أبو عبد الله محمد الفرّج بن فضالة، وفيه الفرّج بن فضالة ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهد:

سبق برقم ٤٩٨.

٥٠٠ [٤] نا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل، نا القاسم بن هاشم، نا علي بن عياش، نا أبو مطيع معاوية بن يحيى، عن ابن لهيعة، عن أبي المصعب العافري، عن محرر بن أبي هريرة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((إذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب كانت له عشرة أجور، وإذا قضى فاجتهد فأخطأ كان له أجران)).

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٤٩٧.

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: «عشرة أجور» بدل: «أجران»، وعنده أيضاً إن أخطأ فله: «أجران» بدل: «أجر».

رجال الإسناد:

- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- القاسم بن هاشم السمسار. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- علي بن عياش الأهاني، الحمصي، ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة تسع عشرة ومائتين. خ٤ التقريب ص ٤٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٨١/٢١.
- أبو مطيع معاوية بن يحيى الطرابلسي. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال ابن حاتم سألت أبي وأبا زرعة عن الأطرابلسي فقال: هو صدوق مستقيم الحديث وقال أبو زرعة: ثقة. وقال البغوي والدارقطني: ضعيف. وقال ابن عدي: في بعض رواياته ما لا يتابع عليه. وقال أبو داود: لا بأس بحديثه، وذكره الدارقطني في المتروكين. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، وغلط من خلطه بالذي قبله^(١) فقد قال ابن معين، وأبو حاتم وغيرهما: الطرابلسي أقوى من الصدفي، وعكس الدارقطني فقال: هو أكثر مناكير من الصدفي، من السابعة، س ق. التهذيب ٢٢٠/١٠، ٢٢١، التقريب ص ٥٣٩.
- ابن لهيعة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

(١) أي: معاوية بن يحيى الصدفي.

- أبو المصعب المعافري: هو مِشرح بن هاعان المعافري، المصري، أبو مصعب. مقبول، من الرابعة. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. ع خ د ت ق. التقريب ص ٥٣٢، ينظر تهذيب الكمال ٧/٢٨.
- مُحَرَّر بن أبي هريرة الدَّوسِي، المدني، مقبول، من الرابعة، مات في خلافة عمر بن عبدالعزيز. س ق. التقريب ص ٥٢١.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن لهيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة بالزيادة المذكورة سوى الدارقطني.
- وأخرجه دونها البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه كما سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٩٧.

شواهد الحديث:

يشهد له حديث عمرو بن العاص وقد سبق تخريجه برقم ٤٩٧ وحديث عقبة بن عامر وقد تقدم برقم ٤٩٨، ٤٩٩.

[باب ما جاء في التغليب في الحيف والرشوة]

٥٠١ [٩] ونا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي، نا عمرو بن علي، نا يحيى بن سعيد، نا مجالد بن سعيد، نا عامر، نا مسروق، نا عبد الله، نا النبي ﷺ قال: «ما من حاكم يحكم بين الناس إلا يبعث يوم القيامة وملك أخذ بقفاه، حتى يوقفه على شفير جهنم، ثم يلتفت إلى الله مغضباً، فإن قال: ألقه ألقاه في المهوى أربعين خريفاً» وقال مسروق: لأن أقضي يوماً بحق، أحب إلي من أن أغزو سنة في سبيل الله عز وجل.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٧٧٥/٢ رقم ٢٣١١ من حديث عبد الله مرفوعاً ولفظه: «ما من حاكم يحكم بين الناس إلا جاء يوم القيامة، وملك أخذ بقفاه، ثم يرفع رأسه إلى السماء، فإن قال: ألقه. ألقاه في مهوأة أربعين خريفاً».

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «حتى يوقفه على شفير جهنم، ثم يلتفت إلى الله مغضباً».

رجال الإسناد:

- أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي المعروف بالبراني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن علي بن بحر الفلاس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي، ليس بالقوي وقد تغير في آخر عمره، من صغار السادسة، مات سنة أربع وأربعين ومائة م. ٤. التقريب ص ٥٢٠، ينظر التهذيب ٣٩/١٠-٤١، ينظر تهذيب الكمال ٢٧/٢١٩.
- عامر: هو ابن شراحيل الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي، أبو عائشة الكوفي، ثقة فقيه عابد، محضرم، من الثانية، مات سنة اثنتين—ويقال سنة ثلاث—وستين. ع: التقريب ص ٥٢٨.

الحكم على الإسناد:

فيه مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني ليس بالقوي، وقد تغير في آخر عمره، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة المذكورة وأخرجه بدونها:

- ابن ماجه كما سبق في أصل الحديث.
- والإمام أحمد في المسند ٤٣٠/١ من طريق يحيى، عن مجالد، عن عامر، به نحوه.

الغريب:

- المهوى: الهوة الحفرة البعيدة القعر وهي المهواة. لسان العرب ١٧٠/١٥.
- أربعين خريفاً: الخريف الزمان المعروف من فصول السنة ما بين الصيف والشتاء. ويريد به أربعين سنة. لأن الخريف لا يكون في السنة إلا مرة واحدة. النهاية ٢٤/٢.

[باب ما جاء في التسوية بين الخصمين]

٥٠٢ [١٠] ونا أبو عبيد القاسم بن إسماعيل الحاملي، نا عبد الله بن محمد بن يحيى ابن أبي بكير، نا يحيى بن أبي بكير، نا زهير، عن عباد بن كثير، عن أبي عبد الله، عن عطاء بن يسار، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من ابتلى بالقضاء بين الناس، فليعدل بينهم في لحظه وإشارته ومقعدته)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو عبيد الله القاسم بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن محمد بن يحيى بن أبي بكير، أبو عبد الرحمن، سمع جده يحيى بن أبي بكير قاضي كرمان. قال الخطيب: كان ثقة. تاريخ بغداد ٨٠/١٠.
- يحيى بن أبي بكير الكرمانى. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زهير بن معاوية، أبو خيثمة الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عباد بن كثير الثقفي البصري. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- أبو عبد الله المصري، مولى إسماعيل، مجهول، من السادسة. د. التقريب ص ٦٥٥، ينظر تهذيب الكمال ٣١/٣٤.
- عطاء بن يسار الهلالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عباد بن كثير الثقفي البصري متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٦٤/١٠ رقم ٥٨٦٧، ٣٥٦/١٢ رقم ٦٩٢٤، من طريق عباد بن كثير، عن أبي عبد الله به ولفظه: «إذا ابتلى أحدكم بالقضاء بين المسلمين فلا يقض وهو غضبان. فليسو بينهم بالنظر والجلس والإشارة، ولا يرفع صوته على أحد الخصمين».

- وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٣/٢٨٤-٢٨٥ رقم ٦٢٢، من طريق زهير، عن عباد بن كثير، عن أبي عبد الله به بلفظ: «(من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليعدل بينهم في لحظة وإشارته ومقعده ومجلسه)».
- وأخرجه أيضاً في ٢٣/٣٨٦ رقم ٩٢٣ من طريق إسماعيل بن عياش عن أبي بكر التميمي عن عطاء بن يسار عن أم سلمة مرفوعاً ولفظه: «(من ابتلى بالقضاء بين المسلمين فليسأوي بينهم في المجلس وفي الإشارة والنظر ولا يرفع صوته على أحد الخصمين أكثر من الأخرى)».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٠/١٣٥ في آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين من طريق عباد بن كثير عن أبي عبد الله به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٧٣ وقال: رواه إسحاق بن راهويه في مسنده بإسناده عن إسماعيل عن عياش عن أبي بكر التميمي به نحوه، وعزاه أيضاً للطبراني والدارقطني.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤/١٩٤ وقال: رواه الطبراني في الكبير وأبو يعلى وفيه عباد بن كثير الثقفى وهو متروك.
- وذكره الحافظ في المطالب العالية ٢/٢٤٧-٢٤٨ رقم ٢١٢٥ وعزاه لأبي يعلى.
- وذكره الألباني في الأرواء ٨/٢٣٩-٢٤٠.

الغريب:

- لحظه: اللحظ هو النظر بشق العين الذي يلي الصدغ. النهاية ٤/٢٣٧.
- إشارته: الإشارة باليد أو بالرأس، أي لوح بشيء يفهم، والإشارة ترادف النطق في فهم المعنى.
- بنظر المصباح المنير ص ٣٢٦-٣٢٧.
- مقعده: المقعد في الأصل موضع القعود. ينظر المصباح المنير ص ٥١٠.

٥٠٣ [١١] وبه عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من ابتلى بالقضاء بين الناس، فلا يرفعن صوته على أحد الخصمين ما لا يرفع على الآخر)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٥٠٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عباد بن كثير الثقفي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى الموصلي في مسنده (ضمن الحديث السابق) ٢٦٤/١٠ رقم ٥٨٦٧ من طريق عباد بن كثير به عن أم سلمة مثله.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٨٥/٢٣ رقم ٦٢٣ من طريق عباد بن كثير به عن أم سلمة مثله، وبرقم ٩٢٣ من طريق إسماعيل بن عياش، عن أبي بكر التميمي، عن عطاء بن يسار، عن أم سلمة مثله.
- والبيهقي في الكبرى ١٣٥/١٠ كتاب آداب القاضي، باب إنصاف الخصمين في المدخل عليه ... من طريق عباد بن كثير به عن أم سلمة مثله. وقال: هذا إسناد فيه ضعف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٧٣/٤-٧٤.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٩٣/٤.

[باب ما جاء في كراهة قضاء القاضي وهو غضبان]

٥٠٤ [١٢] وبإسناده عن أم سلمة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من ابتلى بالقضاء بين المسلمين، فلا يقضين بين اثنين وهو غضبان)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٣٦/١٣ رقم ٧١٥٨، ومسلم ١٣٤٢/٣ رقم ١٧١٧، وأبي داود ٣٠٢/٣ رقم ٣٥٨٩، والترمذي ٦١١/٣ رقم ١٣٣٤، والنسائي ٢٣٧/٨ رقم ٥٤٠٦، وابن ماجه ٧٧٦/٢ رقم ٢٣١٦ كلهم من حديث أبي بكره ﷺ مرفوعاً ولفظه عند البخاري: «لا يقضين حكم بين اثنين وهو غضبان».

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وزيادة الشطر الأول من الحديث: «(من ابتلى بالقضاء بين المسلمين)».

رجال الإسناد:

تقدمت الترجمة لهم في الحديث السابق برقم ٥٠٢.

الحكم على الإسناد:

فيه عباد بن كثير الثقفي متروك، فالإسناد ضعيف جداً. وشطر من الحديث صحيح من طريق آخر كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ضمن الحديث السابق تخريجه برقم ٥٠٢.
- والطبراني في الكبير ٢٨٤/٢٣ رقم ٦٢٠ من طريق عباد بن كثير عن سالم أبي عبد الله به مثله.
- وأخرجه الخطيب البغدادي في تاريخه ٩٧/١٤ من طريق عباد بن كثير به مثله.
- وذكره الهيثمي في الجمع ١٩٤/٤، ١٩٧ وعزاه للطبراني في الكبير وأبو يعلى وقال فيه عباد ابن كثير الثقفي وهو متروك.

[باب ما جاء في أن القاضي لا يقضي إلا وهو شبعان ريان]

٥٠٥ [١٤] نا عبدالله بن أحمد بن ثابت البزار، نا القاسم بن عاصم، نا موسى بن داود، نا القاسم بن عبدالله العمري، عن عبدالله بن عبدالرحمن الأنصاري، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن أحمد بن ثابت البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- القاسم بن عاصم أبو السري الصائغ. ترجم له الخطيب وقال: أخاف أن يكون هو شيخ ابن أبي حاتم فالله أعلم. تاريخ بغداد ١٢/٤٣٠.
- موسى بن داود الضبي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- القاسم بن عبدالله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري، المدني، متزوك رماه أحمد بالكذب، مات بعد الستين والمائة، من الثامنة. ق. التقريب ص ٤٥٠.
- عبدالله بن عبدالرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري، أبو طوالة المدني، قاضي المدينة لعمر بن عبدالعزيز، ثقة، من الخامسة، مات سنة أربع وثلاثين ومائة ويقال بعد ذلك. ع. التقريب ص ٣١١، ينظر تهذيب الكمال ١٥/٢١٧-٢٢٠.
- أبوه: عبدالرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري: لم أقف له على ترجمة.

الحكم على الإسناد:

فيه القاسم بن عبدالله العمري متزوك، وفيه من لم أقف له على ترجمة عبدالرحمن بن معمر الأنصاري. فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٠٥/٥-٣٠٦ رقم ٤٦٠٠ من طريق القاسم بن عبد الله بن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة^(١) عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ «لا يقضي القاضي بين اثنين إلا وهو شعبان ريان». قال الطبراني: لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد، تفرد به القاسم بن عبد الله بن عمر.
- والحرث في مسنده ٥١٩/١ رقم ٤٦١، من طريق القاسم بن عبد الله بن عمر به مثله
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٠٥/١٠-١٠٦ في آداب القاضي، باب لا يقضي القاضي إلا وهو شعبان ريان، من طريق القاسم بن عبد الله بن عمر العمري، عن عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي طوالة به مثله. قال البيهقي: تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف، والحديث الصحيح في الباب قبله^(٢) يؤدي معناه^(٣).
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٨٩/٤ رقم ٢٠٩٠ وعزاه للطبراني في الأوسط، والحرث في مسنده، والدارقطني والبيهقي وقال: فيه القاسم العمري وهو متهم بالوضع. وذكره أيضاً في المطالب العالية ٢٤٨/٢ وعزاه للحرث.

الغريب:

- ريان: من الرواء، وهو الماء الذي يُروى. يقال رَوِيَ يَرَوِي وهو رَيَان. النهاية ٢٩١/٢.

(١) الصواب ابن أبي طوالة كما في ترجمته، وكما في إسناده البيهقي.

(٢) يريد به حديث: (لا يقضي القاضي بين اثنين وهو غضبان).

(٣) لأن الغضب يفسد الفكر ويغير الحال، كذلك الجوع والعطش والله أعلم.

[باب ما جاء في موافقة الحديث الصحيح للقرآن]

٥٠٦ [١٧] حدثني أبي، نا أحمد بن الحسن^(١) بن عبد الجبار، نا داود بن عمرو، نا صالح بن موسى ح وثنا عثمان بن أحمد الدقاق، نا محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي^(٢)، نا محمد بن عبيد المحاربي، نا صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقاً لكتاب الله ولسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفاً لكتاب الله ولسنتي فليس مني)).
صالح بن موسى ضعيف، لا يحتج بحديثه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو الدارقطني عمر بن أحمد بن مهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن الحسن بن عبد الجبار بن راشد، أبو عبد الله الصوفي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، وذكر أن الدارقطني وثقه. مات سنة ست وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨٢/٤-٨٦.
- داود بن عمرو بن زهير بن عمرو بن جميل الضبي، أبو سليمان البغدادي، ثقة، من العاشرة، مات سنة ثمان وعشرين ومائتين وهو من كبار شيوخ مسلم. م س. التقريب ص ١٩٩، ينظر تهذيب الكمال ٤٢٥/٨-٤٣١.
- صالح بن موسى الطلحي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن الحسين بن حفص بن عمر، أبو جعفر الخثعمي الأشناني الكوفي، ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة مأمون. مات سنة خمس عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٣٣/٢-٢٣٥.

(١) في المطبوع: (الحسين) والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق: ٤١٧/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (الخثمي) والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق: ٤١٧/أ، وكما في ترجمته.

- محمد بن عبيد بن محمد بن واقد المخاربي، أبو جعفر وأبو يعلى، النّخاس الكوفي، صدوق، من العاشرة، مات سنة إحدى وخمسين ومائتين، وقيل قبل ذلك. د ت س. التقريب ص ٤٩٥ .
- عبدالعزيز بن ربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو صالح ذكوان الزيات. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه صالح بن موسى الطلحي متروك، فالإسناد ضعيف جداً .

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٣٨٦/٤، ١٣٨٧ من طريق صالح بن موسى الطلحي، عن عبدالعزيز بن ربيع به مثله. وقال ابن عدي بعد أن ذكر له أحاديث غير هذا: وهذه الأحاديث عن عبدالعزيز غير محفوظات، إنما يرويه عنها صالح بن موسى.
- وذكره الألباني في الضعيفة ١٨٢/٢ وقال: ضعيف جداً.

٥٠٧ [١٨] نا أبو محمد بن صاعد والحسين بن إسماعيل قالا: نا الفضل بن سهل، نا يحيى بن آدم، نا ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((إذا حدثتم عني بحديث تعرفونه ولا تنكرونها فصدقوا به، وما تنكرونها فكذبوا به)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الفضل بن سهل الأعرج. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- ابن أبي ذئب: هو محمد بن عبد الرحمن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد المقبري بن أبي سعيد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- كيسان أبو سعيد المقبري، المدني، مولى أم شريك، ويقال هو الذي يقال له صاحب العباء، ثقة ثبت، من الثانية، مات سنة مائة. ع. التقريب ص ٤٦٣.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا الحسين بن إسماعيل الحاملي والفضل بن سهل الأعرج كلاهما صدوق، وهو حديث مضطرب كما سيأتي في تخريجه. وقد حكم عليه الذهبي وغيره بأنه منكر.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٦/١.
- والحكيم الترمذي في نوادر الأصول ص ٥٩.
- والخطيب في تاريخ بغداد ٣٩١/١١، كلهم من طريق يحيى بن آدم، عن ابن أبي ذئب به نحوه.
- وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٤٧٤/٣ من طريق ابن طهمان، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن النبي ﷺ: «ما سمعتم عني من حديث تعرفونه فصدقوه» ثم قال: وقال يحيى: عن أبي هريرة، وهو وهم ليس فيه أبو هريرة، هو سعيد بن كيسان.

- وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٣٢/١، ٣٣.
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ١٠٦/١ رقم ١٨٨، كلاهما من طريق أشعث بن بَرَاز، عن قتادة، عن عبد الله بن شقيق، عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه.
- وقال العقيلي: وليس هذا اللفظ عن النبي ﷺ إسناده يصح، وللأشعث هذا غير حديث منكر.
- وذكره الذهبي في السير ٩/٥٢٤-٥٢٥ من طريق يحيى بن آدم، وقال: حديث منكر أخرجه الدارقطني، ورواته ثقات.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١/١٥٠ وعزاه للبخاري وقال: وفيه أشعث بن بَرَاز، ولم أر من ذكره^(١).
- وذكره السيوطي في مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة ص ١٦٨، ١٦٩، وذكر أن البيهقي أخرجه في كتابه "المدخل إلى السنن" ونقل عن ابن خزيمة أنه قال: في صحة هذا الحديث مقال، ولم نر في شرق الأرض ولا غربها أحداً يعرف خبر ابن أبي ذئب من غير رواية يحيى بن آدم، ولا رأيت أحداً من علماء الحديث يثبت هذا عن أبي هريرة. قال البيهقي: وهو مختلف على يحيى بن آدم في إسناده ومتنه اختلافاً كثيراً يوجب الاضطراب، منهم من يذكر أبا هريرة، ومنهم من لا يذكره، ويرسل الحديث، ومنهم من يقول في متنه: إذا رويت الحديث عني فأعرضوه على كتاب الله.
- وذكره السخاوي في المقاصد الحسنة ص ٣٦ وقال: وهو شديد الضعف، والحديث منكر جداً، استنكره العقيلي.
- وقال أيضاً: وقد سئل شيخنا -يعني الحافظ ابن حجر- عن هذا الحديث فقال: إنه جاء من طرق لا تخلو من مقال، وقد جمع طرقه البيهقي في كتاب المدخل. أهـ.

(١) ترجم له العقيلي في الضعفاء ٣٢/١

٥٠٨ [١٩] حدثنا ابن صاعد، نا محمد بن عبدالله المخرمي، نا علي بن المديني، نا يحيى بن آدم بإسناده^(١) نحوه، وزاد: ((فإني أقول ما يعرف ولا ينكر، ولا أقول ما ينكر ولا يعرف)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن عبدالله المخرمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، مولا هم، أبو الحسن بن المديني، بصري، ثقة ثبت إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أعلم منه أكثر مما يتعلم مني، من العاشرة، مات سنة أربع وثلاثين ومائتين على الصحيح. خ د ت س فق. التقريب ص ٤٠٣.
- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- وبقي رجاله تقدمت الترجمة لهم كما في الحديث السابق برقم ٥٠٧، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

رجالهم ثقات، وقد سبق الكلام على هذا الحديث في الحديث السابق برقم ٥٠٧.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ٥٠٧.

(١) أي إسناد الحديث السابق رقم ٥٠٧.

٥٠٩ [٢٠] حدثنا عثمان بن أحمد بن السماك، نا حنبل بن إسحاق، نا جبارة بن المغلس، نا أبوبكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن زر بن حبيش، عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: ((إنها تكون بعدي رواة يروون عني الحديث، فاعرضوا حديثهم على القرآن، فما وافق القرآن فخذوا به، وما لم يوافق القرآن فلا تأخذوا به)).

هذا وهم، والصواب عن عاصم، عن زيد، عن علي بن الحسين مرسلًا، عن النبي ﷺ.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد بن السماك، أبو عمرو الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو علي الشيباني، وهو ابن عم أحمد بن محمد ابن حنبل. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا. وقال الدارقطني: كان صدوقًا. مات سنة ثلاث وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٨٦/٨، ٢٨٧.
- جبارة بن المغلس، الحِمَّاني، أبو محمد الكوفي، ضعيف، من العاشرة، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين. ق. التقريب ص ١٣٧.
- أبوبكر بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.
- عاصم بن بهدلة: هو ابن أبي النجود، الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- زر بن حبيش بن حباشة الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة محضرم.

الحكم على الإسناد:

فيه جبارة بن المغلس ضعيف وعاصم بن بهدلة صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف. وقال الدارقطني عقب الحديث: هذا وهم، والصواب عن عاصم، عن زيد، عن علي بن الحسين مرسلًا، عن النبي ﷺ.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

[باب ما جاء في الرجلين يدعيان شيئاً ولهما بينة]

٥١٠ [٢١] نا الحسين بن إسماعيل ومحمد بن جعفر المطيري وأبوبكر أحمد بن عيسى الخواص قالوا: نا محمد بن عبد الله بن منصور أبو إسماعيل الفقيه، نا زيد^(١) بن نعيم ببغداد، نا محمد بن الحسن، نا أبو حنيفة عن هيثم الصيرفي عن الشعبي، عن جابر أن رجلين اختصما إلى النبي ﷺ في ناقة، فقال كل واحد منهما: نتجت هذه الناقة عندي وأقام بينة، ففضى بها رسول الله ﷺ للذي هي في يده.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن جعفر المطيري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر أحمد بن عيسى الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عبد الله بن منصور أبو إسماعيل الفقيه البطيخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زيد بن نعيم حدث عن محمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي حنيفة، روى عنه أبو إسماعيل البطيخي. ذكره الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وقال الذهبي: لا يعرف في غير هذا الحديث -فذكره بإسناده- ثم قال: هذا حديث غريب أخرجه الدارقطني. وقال ابن القطان: لا يعرف حاله. تاريخ بغداد ٤٤٦/٨، الميزان ١٠٦/٢، اللسان ٥١١/٢-٥١٢.
- محمد بن الحسن الفقيه صاحب أبي حنيفة. تقدمت ترجمته، ليس بشيء.
- أبو حنيفة النعمان بن ثابت. تقدمت ترجمته، وهو فقيه مشهور.
- هيثم بن حبيب الصيرفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الشعبي: عامر بن شراحيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في المطبوع: (يزيد)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤١٨/ب، وكذلك عند البيهقي في الكبرى ٢٥٦/١٠ زيد بن نعيم.

الحكم على الإسناد:

فيه من لا يعرف حاله زيد بن نعيم، وفيه محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبد الله الشيباني ليس بشيء، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢٥٦/١٠ في الدعوى والبينات، باب المتداعيين يتنازعان شيئاً في يد أحدهما ... من طريق عمر بن الحكم عن جابر بن عبد الله به نحوه. ومن طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢١٠/٤ وعزاه للدارقطني والبيهقي وقال: وإسناده ضعيف.

شواهد الحديث:

اللفظة الزائدة ليس لها شاهد.

ولكن ورد عن شريح نحوه، ذكره البيهقي في الكبرى ٢٥٦/١٠ أن رجلين اختصما إلى شريح في دابة فأقام كل واحد منهما البينة أنها له وأنه أنتجها فقال شريح: هي للذي في يديه، الناتج أحق من العارف.

الغريب:

- نتجت: يقال: نُتِجَتِ الناقة، إِذَا وَلَدَتْ، فهي منتوجة، وانتجت، إِذَا حَمَلَتْ، فهي نُتُوج. وَنَتِجَتُ الناقة أَنْتِجُهَا، إِذَا وَلَدَتْهَا. النهاية ١٢/٥.

[باب ما جاء في القضاء باليمين والشاهد]

٥١١ [٣٠] نا ابن مخلد وجعفر بن نصير قالوا: نا الحسن^(١) بن علي بن شبيب، نا هارون بن محمد بن بكار، نا محمد بن عيسى بن سميع القرشي، نا عبيد الله بن عمر، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ حلف طالب الحق مع الشاهد الواحد.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٦١٩/٣، رقم ١٣٤٥، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد الواحد. قال: وقضى بها علي فيكم.

نوع الزيادة:

مجئته عند الدارقطني مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- ابن مخلد هو محمد بن مخلد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جعفر بن نصير، يعرف بالتائب. حدث عن أبي الأشعث أحمد بن المقدم روى عنه محمد بن مخلد الدوري ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. تاريخ بغداد ١٩٢/٧.
- الحسن بن علي بن شبيب، أبو علي المغمري الحافظ. ترجم له الخطيب وقال: من أوعية العلم يُذكر بالفهم، ويوصف بالحفظ، وفي حديثه غرائب وأشياء ينفرد بها. وذكره الدارقطني فقال: صدوق حافظ، جرحه موسى بن هارون وكانت بينهما عداوة، وكان أنكر عليه أحاديث أخرج أصوله العتق بها، ثم ترك روايتها. وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ترجم له ترجمة مطولة: فاستقر الحال آخرأ على توثيقه فإن غاية ما قيل فيه أنه حدث بأحاديث لم يتابع عليها. تاريخ بغداد ٣٦٩/٧-٣٧٢، اللسان ٢٢٥/٢.
- هارون بن محمد بن بكّار بن بلال العاملي، الدمشقي. صدوق، من الحادية عشرة. د س. التقريب ص ٥٦٩، ينظر تهذيب الكمال ١٠٣/٣٠.

(١) في المطبوع: (الحسين)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤١٨ ب، وكما في ترجمته.

○ محمد بن عيسى بن القاسم بن سُمَيْع الأموي. قال أبو حاتم شيخ دمشق يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخاري: يقال إنه لم يسمع من ابن أبي ذئب حديثه عن الزهري في مقتل عثمان، وقال ابن شاهين: شيخ من أهل الشام ثقة، وقال ابن حبان: هو مستقيم الحديث إذا بين السماع في خبره، وقال ابن عدي: لا بأس به وله أحاديث حسان، وهو حسن الحديث والذي أنكر عليه حديث مقتل عثمان أنه لم يسمعه من ابن أبي ذئب، وقال الحاكم: مستقيم الحديث إلا أنه روى عن ابن أبي ذئب حديثاً منكراً وهو حديث مقتل عثمان، وقال الدارقطني: ليس به بأس، وجزم ابن حبان بأنه دلس حديث ابن أبي ذئب وفيه نظر والظاهر أنه دلس عليه تدليس التسوية، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ ويدلس ورُمي بالقدر، من التاسعة، مات سنة أربع - وقيل ست - ومائتين، وله نحو من تسعين سنة. د س ق. التهذيب ٣٩٠/٩ - ٣٩٢، التقريب ص ٥٠١.

○ عبيد الله بن عمر بن حفص العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

○ جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالصادق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

○ محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن عيسى بن سميع صدوق يخطئ ويدلس، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل، لأن محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من جد أبيه علي بن أبي طالب عليه السلام. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٧٠/١٠ في الشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد، من طريق العباس بن محمد الدوري، عن شابة بن سوار، عن عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن جعفر ابن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام أن رسول الله ﷺ قضى بشاهد ويمين وقضى به علي بن أبي طالب عليه السلام بالعراق.
- وأخرجه أيضاً في الموضع السابق، من طريق حسين بن زيد، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب عليه السلام عن رسول الله ﷺ أنه قضى باليمين مع الشاهد الواحد.
- وأخرجه أيضاً من طرق أخرى بمعناه.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٩٩/٤ وعزاه للدارقطني والبيهقي.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث أبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وسعد بن عباد

حديث أبي هريرة أخرجه:

- أبو داود ٣/٣٠٩، رقم ٣٦١٠ ولفظه: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد.
- الترمذي ٣/٦١٨، رقم ١٣٤٣ بمثله.
- وابن ماجه ٢/٧٩٣، رقم ٢٣٦٨ مثله.

وحديث جابر أخرجه:

- الترمذي ٣/٦١٩، رقم ١٣٤٤ بمثل لفظ حديث أبي هريرة السابق.
- وابن ماجه ٢/٧٩٣، رقم ٢٣٦٩ مثله.
- والإمام أحمد في المسند ٣/٣٠٥.

وحديث ابن عباس أخرجه:

- أبو داود ٣/٣١٨، رقم ٣٦٠٨: «أن رسول الله ﷺ قضى بيمين وشاهد».
- وابن ماجه ٢/٧٩٣، رقم ٢٣٧٠ مثله.

وحديث سعد بن عباد أخرجه:

- الترمذي ٣/٦١٨، رقم ١٣٤٣.

٥١٢ [٣١] نا ابن مخلد، نا عباس بن محمد، نا شبابة، نا عبدالعزيز بن أبي سلمة، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي عليه السلام أن النبي صلى الله عليه وسلم قضى بشهادة شاهد واحد، ويمين صاحب الحق، وقضى به علي بالعراق.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٥١١.

رجال الإسناد:

- ابن مخلد: هو محمد بن مخلد بن حفص الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد هو الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شبابة بن سوار المدائني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالعزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون المدني، ثقة فقيه مصنف، من السابعة، مات سنة أربع وستين ومائة. ع. التقريب ص ٣٥٧، ينظر تهذيب الكمال ١٨/١٥٢.
- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات، إلا جعفر بن محمد بن علي بن الحسين المعروف بالصادق صدوق، فالإسناد حسن، وهو مرسل، لأن محمد بن علي بن الحسين روى عن جد أبيه علي بن أبي طالب مرسلًا.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٥١١.

٥١٣ [٣٢] نا أحمد بن محمد بن أبي الرجال، نا أبو أمية محمد بن إبراهيم، نا يعقوب بن محمد الزهري، نا إسحاق بن جعفر بن محمد، حدثني محمد بن عبد الله الكناني، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين، فإن جاء بشاهدين أخذ حقه، وإن جاء بشاهد واحد، حلف مع شاهده)).

أصل الحديث:

الشرط الأخير من الحديث له أصل من حديث أبي هريرة، وجابر، وابن عباس، وسعد بن عباد بلفظ: «أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد» وقد تقدم ذكره في شواهد الحديث رقم ٥١١.

نوع الزيادة:

الشرط الأول نوع الزيادة فيه من كل وجه، أما الشرط الأخير «وإن جاء بشاهد واحد حلف مع شاهده» فنوع الزيادة فيه مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن إبراهيم بن آدم بن أبي الرجال، أبو عبد الله الصلحي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال فيه: ما علمنا إلا خيراً. مات سنة ثلاثين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٥/٤، ٣٨٦.

○ الرجال: بكسر الراء وتخفيف الجيم، الإكمال ٣٢/٤، ٣٣.

○ والصلحي: بكسر الصاد والحاء المهملتين بينهما اللام الساكنة، هذه النسبة إلى "فم الصلح" وهي بلدة على دجلة بأعلى واسط. ومنها أبو عبد الله أحمد بن محمد بن أبي الرجال. الأنساب ٥٥٠/٣.

○ أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي الطرسوسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق صاحب حديث يهم.

○ يعقوب بن محمد الزهري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الوهم.

○ إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي الهاشمي الجعفري، صدوق، من التاسعة. ر ت ق. التقريب ص ١٠٠، ينظر تهذيب الكمال ٤١٦/٢

○ محمد بن عبد الله الكناني ذكره البخاري في التاريخ الكبير، وابن حبان في الثقات وقال: يروي عن عطاء، وعمرو بن دينار، روى يعقوب بن محمد الزهري، عن إسحاق ابن جعفر عنه. التاريخ الكبير ١٢٧/١، الثقات ٤٠٦/٧

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه يعقوب بن محمد الزهري صدوق كثير الوهم، وأبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي صدوق يهم، فالإسناد ضعيف. والشرط الثاني من الحديث يتقوى بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه سوى المصنف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٩٨/٤ وعزاه للدارقطني.

شواهد الحديث:

الشرط الثاني من الحديث له شواهد سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ٥١١.

[باب ما جاء في رد اليمين على طالب الحق]

٥١٤ [٣٤] نا أبو هريرة الأنطاكي محمد بن علي بن حمزة بن صالح، نا يزيد بن محمد، نا سليمان بن عبد الرحمن، نا محمد بن مسروق، عن إسحاق بن الفرات، عن الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ رد اليمين على طالب الحق.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو هريرة الأنطاكي محمد بن علي بن حمزة بن صالح. نزيل بغداد، قال الخطيب: كان ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق، من الثانية عشرة، مات سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. التهذيب ٣٥٣/٩، التقريب ص ٤٩٧.
- يزيد بن محمد بن عبد الصمد بن عبد الله الدمشقي، أبو القاسم القرشي، مولاهم، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين ومائتين، وله تسع وسبعون سنة. د س. التقريب ص ٦٠٤، ينظر تهذيب الكمال ٢٣٤/٣٢.
- سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى، ابن بنت شرحبيل. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- محمد بن مسروق. عن إسحاق بن الفرات، وعنه سليمان بن عبد الرحمن ابن بنت شرحبيل. قال ابن القطان: لا يعرف وقال ذكر أبو حاتم وغيره أن سليمان كان كثير الرواية عن أنجاهيل، وذكر الذهبي في "تلخيص المستدرک" حديث محمد هذا عن إسحاق بن الفرات، عن الليث، عن نافع، عن ابن عمر في رد اليمين على الطالب، لا أعرف محمداً هذا وأخشى أن يكون الحديث باطلاً. كذا قال. وقد أورده في "الميزان" في ترجمة إسحاق بن الفرات ونقل عن عبدالحق أنه ضعفه بإسحاق، وأما محمد بن مسروق فهو كندي ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كوفي كان على قضاء مصر، روى عن أبيه والكوفيين، روى عنه سعيد بن أبي مريم وقد ذكره أبو عمر الكندي في قضاة مصر فقال ما ملخصه: محمد بن مسروق بن المرزبان. اللسان ٣٧٩/٥، ينظر بيان الوهم والإيهام ٢١٩/٣.

○ إسحاق بن الفرات بن الجعد التُّجِيبِي، أبو نُعَيْم المصري، صدوق فقيه، من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين. س. التقريب ص ١٠٢.

والتجيبِي: بضم التاء المعجمة بنقطتين من فوق وكسر الجيم وسكون المنقوطة باثنتين من تحتها في آخرها باء منقوطة بواحدة، هذه النسبة إلى تُجِيب وهي قبيلة وهو اسم امرأة. الأنساب ٤٤٨/١.

○ الليث بن سعد بن عبدالرحمن. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن مسروق لا يعرف، وفيه سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ١٠٠/٤ من طريق سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي عن محمد بن مسروق به مثله. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي وقال: لا أعرف محمداً وأخشى أن ^(١) يكون الحديث باطلاً.
- وأخرجه تمام في فوائده، ينظر الروض البسام ١٢٤/٣ رقم ٩٣٣ من طريق سليمان بن عبدالرحمن، عن محمد بن مسروق به مثله.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٨٤/١٠ في الشهادات، باب النكول ورد اليمين، من طريق سليمان بن عبدالرحمن به مثله. وقال البيهقي: تفرد به سليمان بن عبدالرحمن الدمشقي بإسناده هذا.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣٨٨/٢ رقم ٢٠٤٧ من طريق الدارقطني به مثله. وقال: فيه جماعة مجاهيل.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٢٠٩/٤ وعزاه للدارقطني والحاكم والبيهقي وقال: فيه محمد بن مسروق لا يعرف، وإسحاق بن الفرات مختلف فيه.
- وذكره الألباني في الإرواء ٢٦٧/٨، ٢٦٨ وضعفه.

(١) في المطبوع: (لا يكون)، والصواب حذف (لا) كما في اللسان ٣٧٩/٥.

[باب ما جاء فيمن دُعِيَ إِلَى حُكْمٍ مِنَ الْحُكَمَاءِ]

٥١٥ [٣٦] نا محمد بن سليمان المالكي، نا عمرو بن علي، نا يحيى بن سعيد، نا أبو الأشهب، عن الحسن قال: قال رسول الله ﷺ: ((من دُعِيَ إِلَى حَاكِمٍ مِنْ حُكَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ فَلَمْ يُجِبْ، فَهُوَ ظَالِمٌ لَا حَقَّ لَهُ)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن سليمان المالكي، لم أقف له على ترجمة.
- عمرو بن علي الفلاس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن سعيد القطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة متقن.
- أبو الأشهب: جعفر بن حيَّان السعدي، العطاردي، البصري، مشهور بكنيته، ثقة، من السادسة، مات سنة خمس وستين ومائة، وله خمس وتسعون سنة. ع. التقريب ص ١٤٠.
- الحسن هو البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة محمد بن سليمان المالكي، وهو مرسل عن الحسن، ومراسيل الحسن ضعيفة.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٨٤، برقم ٣٩١ من طريق مسلم بن إبراهيم، عن جعفر بن حيَّان، عن الحسن به مثله دون قوله «لا حق له».
- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٤٠/١٠ كتاب آداب القاضي، باب من دعي إلى حكم حاكم، من طريق جعفر بن حيَّان به مثله دون قوله: «لا حق له». وقال: هذا مرسل. وأخرجه موصولاً:
- البزار، ينظر كشف الأستار ١٢٨/٢ رقم ١٣٦٢ من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن الحسن، عن عمران بن حصين مرفوعاً فذكره.

- قال البزار: لا نعلم أحداً يرويه عن النبي ﷺ متصل الإسناد إلا من هذا الوجه عن عمران^(١)، وقد رواه غير واحد عن الحسن مرسلاً، وأسنده روح وهو لين الحديث.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ٢٢٥/٧ رقم ٦٩٣٩، من طريق روح بن عطاء بن أبي ميمونة، عن أبيه، عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً مثله.
 - وذكره الهيثمي في المجمع ١٩٨/٤ وقال: رواه الطبراني وفيه روح بن عطاء وثقه ابن عدي وضعفه الأئمة.

(١) قوله هذا رحمه الله متعقب برواية الطبراني الآتية من طريق الحسن، عن سمرة.

[باب]*

٥١٦ [٣٩] نا عبد الصمد بن علي، نا إبراهيم بن أحمد بن مروان، نا شيبان، نا طلحة ابن زيد، نا جعفر بن محمد عن أبيه، عن علي بن أبي طالب عليه السلام: أن رسول الله ﷺ وأبا بكر وعمر وعثمان كانوا يقضون بشهادة الشاهد الواحد، ويمين المدعى. قال جعفر: والقضاة يقضون بذلك عندنا اليوم.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٥١١.

رجال الإسناد:

- عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم، أبو الحسين الوكيل المعروف بالطسقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن أحمد بن مروان، أبو إسحاق الواسطي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ليس بالقوي. تاريخ بغداد ٥/٦.
- شيبان بن فروخ الأيلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- طلحة بن زيد القرشي، أبو مسكين أو أبو محمد، الرقي، أصله دمشقي، متروك، قال أحمد وعلي وأبو داود: كان يضع، من الثامنة. ق. التقريب ص ٢٨٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٩٥/١٣.
- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن علي بن الحسين، أبو جعفر الباقر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه طلحة بن زيد القرشي متروك، فالإسناد ضعيف جداً. وهو منقطع، لأن محمد بن علي بن الحسين لم يسمع من علي بن أبي طالب كما سبق ذكره في الحديث رقم ٥١١.

* سبق التبويع لنحو هذا الحديث في [باب ما جاء في القضاء باليمين والشاهد] عند الحديث رقم ٥١١.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٧٣/١٠ في كتاب الشهادات، باب القضاء باليمين مع الشاهد، من طريق الدارقطني به مثله.
- وسبق تخريجه في الحديث رقم ٥١١ لكن بدون قوله (وأبا بكر وعمر وعثمان).
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٠٠/٤ وعزاه للبيهقي.

٥١٧ [٤١] نا محمد بن أحمد بن صالح الأزدي، نا الزبير بن بكار، نا عبد الله بن نافع، عن محمد بن جعفر، عن يحيى بن سعيد، عن أبي الزبير المكي، عن عدي ابن عدي الكندي أنه أخبره عن أبيه أنه قال: جاء رجلان يختصمان إلى النبي ﷺ، فقال أحدهما: أرضي هي لي، وقال الآخر: هي أرضي حرثتها وزرعتها، فأحلف رسول الله ﷺ الذي في يده الأرض.

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٤٧١.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن صالح بن علي بن سيار، أبوبكر الأزدي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. توفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٠٨/١.
- الزبير بن بكار بن عبد الله الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن نافع الصائغ المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري، مولا هم، المدني، أخو إسماعيل، وهو الأكبر، ثقة، من السابعة. ع. التقريب ص ٤٧١، ينظر تهذيب الكمال ٥٨٤/٢.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو الزبير المكي: هو محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدللس.
- عدي بن عدي بن عميرة الكندي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عدي بن عميرة الكندي. تقدمت ترجمته، وهو صحابي.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس صدوق إلا أنه يدللس وهو من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٤٧١.

[باب]*

٥١٨ [٤٣] نا أبوبكر الشافعي، نا محمد بن بشر أخو خطاب، نا محمد بن عبدالرحمن ابن سهم، نا الوليد بن مسلم، عن عبدالملك بن عبدالعزيز بن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((من تطيب ولم يكن قبل ذلك بالطب معروفاً، فأصاب نفساً فما دونها، فهو ضامن)).

هذا الحديث تقدم الكلام عليه سنداً ومتناً في كتاب الحدود والديات برقم ٢١٤.

* سبق التبويب لهذا الحديث في [باب ما جاء فيمن تطيب بغير علم فأصاب نفساً فما دونها] عند الحديث رقم ٢١٤

[باب ما جاء في أن المدعي أولى بالبيئة]

٥١٩ [٤٥] نا محمد بن موسى بن سهل البربهاري، نا محمد بن معاوية بن مالج^(١)، نا عباد بن العوام، عن حسين المعلم، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((المدعي أولى بالبيئة)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٦١٧/٣، رقم ١٣٤١ من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً بلفظ: «البيئة على المدعي...».

نوع الزيادة:

عند الدارقطني لفظ: «أولى» بدل: «على».

رجال الإسناد:

- محمد بن موسى بن سهل، أبوبكر العطار البربهاري. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. مات سنة تسع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٤٥/٣.
- محمد بن معاوية بن مالج، بميم وجيم، واسم جده يزيد، الأنماطي، أبو جعفر البغدادي. قال النسائي: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال: ربما وهم. وقال ابن حجر في "التهذيب": روى عنه البزار في مسنده وقال: كان ثقة، وقال مسلمة: لا بأس به. وقال في "التقريب": صدوق ربما وهم، من العاشرة. س. التهذيب ٤٦٣/٩، ٦٦٤، التقريب ص ٥٠٧.
- عباد بن العوام بن عمر الكلابي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حسين المعلم العوذي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما وهم.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن معاوية بن مالج صدوق ربما وهم، فالإسناد ضعيف. ويتقوى إلى الحسن لغيره بمتابعه عند الترمذي، ومتابعه الآتي في الحديث رقم ٥٢٠.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ غير المصنف.

(١) في المطبوع: (صالح)، وما أثبت هو الصواب كما في المخطوط (ج): ق ٢٠/٤، وكما في ترجمته.

٥٢٠ [٤٦] نا رضوان بن أحمد بن إسحاق الصيدلاني، نا عبدالكريم بن الهيثم، نا عبدالله بن محمد بن الربيع الكرمانى، نا عباد، عن الحسين يعني المعلم بإسناده مثله^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٥١٩.

رجال الإسناد:

- رضوان بن أحمد بن إسحاق الصيدلاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالكريم بن الهيثم بن زياد العاقولي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبدالله بن محمد بن الربيع الكرمانى، أبو عبدالرحمن، نزيل المصيصة، وقد ينسب إلى جده، ثقة، من العاشرة. س. التقريب ص ٣٢١.
- حسين المعلم العوذى. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما وهم.

الحكم على الإسناد:

متصل رجاله ثقات، إلا عمرو بن شعيب صدوق، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

كسابقه لم أقف على من أخرجه بمثل لفظ الدارقطى.

(١) أي مثل الذي قبله برقم ٥٢٠.

[باب ما جاء في إحياء الموات]

٥٢١ [٥٠] نا أحمد بن عيسى بن علي الخواص، نا أحمد بن عبيد بن ناصح، نا أبو داود، نا زمعة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((البلاد بلاد الله، والعباد عباد الله، ومن أحيأ من موات الأرض شيئاً فهو له، وليس لعرق ظالم حق)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٨/٥، رقم ٢٣٣٥ من حديث عائشة مرفوعاً بلفظ: «من أضرأ أرضاً ليست لأحد فهو أحر»)، وعند أبي داود ١٧٨/٣ برقم ٣٠٧٦ عن عروة، قال: أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله، والعباد عباد الله، ومن أحيأ مواتاً فهو أحر به، جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلاوات عنه، وعنده أيضاً برقم ٣٠٧٣، وعند الترمذي ٦٥٣/٣ برقم ١٣٧٨ من حديث سعيد بن زيد مرفوعاً قال: «من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق»، ونحوه عند الترمذي برقم ١٣٧٩ من حديث جابر مرفوعاً دون قوله «وليس لعرق ظالم حق»، ومثله من حديث عروة عند أبي داود ١٧٨/٣، رقم ٣٠٧٤.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وزيادة في بعض ألفاظه^(١).

رجال الإسناد:

- أحمد بن عيسى بن علي الخواص. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عبيد بن ناصح. تقدمت ترجمته، وهو صويلح الحديث.

(١) زيادة حديث عائشة على حديث سعيد بن زيد قوله: «البلاد بلاد الله والعباد عباد الله». وزيادة حديث عائشة على حديث جابر قوله: «البلاد بلاد الله والعباد عباد الله» وقوله: «وليس لعرق ظالم حق». وزيادته على حديث عروة: «وليس لعرق ظالم حق».

○ أبو داود هو سليمان بن داود بن الجارود أبو داود الطيالسي البصري، ثقة حافظ غلط في أحاديث، من التاسعة، مات سنة أربع ومائتين. خت م ٤. التقريب ص ٢٥٠، ينظر تهذيب الكمال ١١/٤١٠.

○ زَمْعَةُ بن صالح الجَنْدِيّ اليماني، نزيل مكة، أبو وهب، ضعيف وحديثه عند مسلم مقرون، من السادسة. م مدت س ق. التقريب ص ٢١٧، ينظر تهذيب الكمال ٩/٣٨٦.

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه زَمْعَةُ بن صالح الجندي ضعيف، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره. والحديث صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو داود الطيالسي في مسنده ص ٢٠٣، ٢٠٤، رقم ١٤٤٠ من طريق زَمْعَةَ، عن الزهري به مثله إلا أنه قدم لفظ: «العباد عباد الله».
- وابن عدي في الكامل ٣/١٠٨٦ من طريق أبي داود الطيالسي، عن زمعة بن صالح به مثله. وقال ابن عدي: «ومن أحيا مواتاً» قد رواه عن الزهري غير زمعة، وأما قوله: العباد عباد الله والبلاد بلاد الله يقوله زمعة.
- والبيهقي في الكبرى ٦/١٤٢ في إحياء الموات، باب من أحيا أرضاً ميتة فهي له ... من طريق زمعة، عن الزهري به مثله. وأخرج شطراً منه بمعناه:
- الإمام أحمد في المسند ٦/١٢٠ من طريق ابن لهيعة، عن الأسود، عن عروة بن الزبير، بلفظ: «من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها».
- والبخاري، ينظر الفتح ٥/١٨، رقم ٢٣٣٥ من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن عروة به وبمثل لفظ الإمام أحمد
- النسائي في الكبرى ٣/٤٠٤، رقم ٧٥٩ من طريق محمد بن عبد الرحمن، عن عروة، عن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها».

- والطبراني في الأوسط ٦٥/٥، رقم ٤١١٤، ١٣٢/٨، رقم ٧٢٦٣ من طريق الأوزاعي وسفيان بن حسين، عن الزهري، عن عروة قال: حدثني عائشة أن رسول الله ﷺ قال: «من أحيا أرضاً مواتاً فهي له، فقال له عمر بن عبدالعزيز: تشهد أن رسول الله ﷺ قال هذا؟ فقال: أشهد أن عائشة حدثني بهذا عن رسول الله ﷺ، وأشهد أن عائشة ما كذبتني». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا سويد بن عبدالعزيز.
- ومن طريق نافع بن عمر، عن ابن أبي مليكة، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من أحيا مواتاً فهي له، وليس لعرق ظالم حق».

شواهد الحديث:

- بعض ألفاظ الحديث لها شواهد وقد سبق ذكر بعضاً منها في أصل الحديث، وبعض منها له شواهد من حديث فضالة بن عبيد، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعمرو ابن عوف المزني، وابن عباس، وسعيد بن زيد، وعروة بن الزبير.
- حديث فضالة بن عبيد:
- أخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد ١٥٧/٤، وقال الهيثمي: رجاله رجال الصحيح.
 - حديث جابر بن عبد الله أخرجه:
 - الإمام أحمد في المسند ٣/٣١٣، ٣٢٧، ٣٣٨، ٣٨١ ولفظه: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له»
 - والنسائي في الكبرى ٣/٤٠٤، رقم ٥٧٥٦.
 - وابن حبان، ينظر الإحسان ١١/٦١٣-٦١٦، رقم ٥٢٠٢-٥٢٠٥.
 - كلهم يمثل لفظ الإمام أحمد.
 - حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أخرجه:
 - الطبراني في الأوسط ٢/٣٥٦ رقم ٦٠٥ بلفظ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق».
 - حديث عمرو بن عوف المزني أخرجه:
 - الطبراني في الكبير ١٧/١٣-١٤، رقم ٤، ٥.
 - وابن عدي في الكامل ٦/٢٠٧٩.

حديث ابن عباس أخرجه:

- الطبراني في الكبير ٢٨/٢٢.
- وابن عدي في الكامل ١٧٠٧/٥.
- حديث سعيد بن زيد أخرجه:
- النسائي في الكبرى ٤٠٥/٣.
- وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٥٢/٢، رقم ٩٥٧ والبيهقي في الكبرى ٩٩/٦.
- حديث عروة بن الزبير أخرجه:
- مالك في الموطأ ٧٤٣/٢، رقم ٢٦.
- وابن أبي شيبة في المصنف ٧٤/٧ رقم ٢٤٢٤.
- والنسائي في الكبرى ٤٠٥/٣.
- والبيهقي في الكبرى ١٤٣/٦.
- كلهم بلفظ: «من أحيا أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق».

الغريب:

- الموات: الأرض التي لم تعمر، شبهت العمارة بالحياة وتعطيها بفقد الحياة، وإحياء الموات أن يعتمد الشخص لأرض لا يعلم تقدم ملك عليها لأحد فيحييها بالسقي أو الزرع أو الغرس أو البناء فتصير بذلك ملكه سواء كانت فيما قرب من العمران أم بعد، سواء أذن له الإمام في ذلك أم لم يأذن، وهذا قول الجمهور. الفتح ١٨/٥.
- ليس لعرق ظالم حق: هو أن يجيئ الرجل إلى أرض قد أحياها رجل قبله فيغرس فيها غرساً غصباً ليستوجب به الأرض. والرواية «للعرق» بالتثنية على حذف المضاف أي لذي عرق ظالم. النهاية ٢١٩/٣.

[باب]*

٥٢٢ [٥١] نا أبو محمد بن صاعد و أبوبكر النيسابوري وأبو علي الصفار قالوا: نا عباس بن محمد الدروي، نا عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن الرازي، نا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: ((البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة)).

هذا الحديث سبق الكلام عليه سنداً ومتناً في كتاب الحدود والديات برقم ١٥١.

٥٢٣ [٥٢] نا إبراهيم بن محمد العمري، نا الزبير بن بكار، نا محمد بن الضحاک ومُطَرِّف بن عبد الله قالوا: نا مسلم بن خالد ح ونا أبوبكر النيسابوري وأبو علي الصفار قالوا: نا عباس بن محمد، نا مُطَرِّف، عن مسلم بن خالد ح ونا ابن مخلد، نا إبراهيم بن محمد العتيق، نا مُطَرِّف، عن الزنجي بن خالد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: ((البينة على من ادعى، واليمين على من أنكر إلا في القسامة)) و رواه عبد الرزاق عن ابن جريج وحجاج عن ابن جريج عن عمرو مرسلاً.

هذا الحديث سبق الكلام عليه سنداً ومتناً في كتاب الحدود والديات برقم ١٥٢.

* سبق التوبيع لهذين الحديثين وما بعدهما في [باب ما جاء في أن البينة على المدعى واليمين على المدعى عليه] عند الحديث رقم ١٥١، ١٥٢ في كتاب الحدود.

٥٢٤ [٥٤] نا عبدالله بن أحمد بن ربيعة، نا إسحاق بن خالد، نا عبدالعزيز بن عبد الرحمن، نا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، عن شريح، عن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((البينة على المدعي، واليمين على المدعى عليه)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٥١ في كتاب الحدود.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن أحمد بن ربيعة بن زبر، أبو محمد القاضي الدمشقي. ترجم له الخطيب وقال: كان غير ثقة. وقال الذهبي: كان من الفقهاء والمحدثين، ينفرد بأشياء. وقال: وخط عليه الدارقطني، وقال الحافظ ابن حجر: قال الدارقطني: ضعيف، وقال مسلمة ابن قاسم: كان ضعيفاً يُزَنُّ بكذب، وسمعت بعض أصحاب الحديث يقول كان كذاباً. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٨٦/٩، ٣٨٧، الميزان ٣٩١/٢، اللسان ٢٥٣/٣.
- إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي، روى غير حديث منكر يدل على ضعفه، قاله أبو أحمد بن عدي. قال: ولم يتفق لي إخراج شيء من حديثه. وقال أيضاً: يقال له إسحاق بن خلدون ورواياته تدل على أنه ضعيف. اللسان ٣٦١/١، ينظر الكامل لابن عدي ٣٣٧/١، الميزان ١٩٠/١.
- عبدالعزيز بن عبد الرحمن البالسي. تقدمت ترجمته، وهو لا يحل الاحتجاج به.
- أبو حنيفة النعمان بن ثابت. تقدمت ترجمته، وهو فقيه مشهور.
- حماد بن أبي سليمان، مسلم الأشعري، أبو إسماعيل الكوفي. فقيه صدوق له أوهام، من الخامسة، ورمى بالإرجاء، مات سنة عشرين ومائة أو قبلها. بخ م ٤. التقريب ص ١٧٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٦٩/٧.
- إبراهيم هو: ابن يزيد النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل كثيراً.
- شريح بن الحارث بن قيس الكوفي، النخعي، القاضي، أبو أمية، مخضرم، ثقة، وقيل له صحبة، مات قبل الثمانين أو بعدها، وله مائة وثمان سنين أو أكثر، يقال: حكم سبعين سنة. بخ س. التقريب ص ٢٦٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٥/١٢.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن عبدالرحمن الباسي لا يحل الاحتجاج به، وعبدالله بن أحمد بن ربيعة متهم،
فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمر رضي الله عنه سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شاهد من حديث أبي هريرة ومن حديث عبدالله بن عمرو بن العاص سبق
ذكرهما في كتاب الحدود برقم ١٥١، ١٥٢.

٥٢٥ [٥٥] نا ابن صاعد، نا محمد بن عمر بن هياج، نا يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي حدثني عبيدة بن الأسود، ثنا القاسم بن الوليد، عن سنان بن الحارث بن مصرف، عن طلحة بن مُصَرِّف، عن مجاهد، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: ((المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بينة)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٥١ في كتاب الحدود.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر وبلغظ: «أولى» بدل: «على»، وزيادة قوله: «(إلا أن تقوم بينة)».

رجال الإسناد:

- ابن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عمر بن هياج الهمداني أو الأسدي، الكوفي، صدوق، من الحادية عشرة، مات سنة خمس وخمسين. ت س ق. التقريب ص ٤٩٨.
- يحيى بن عبدالرحمن بن مالك بن الحارث الأرحبي، الكوفي، قال ابن نمير: لا بأس به لم يكن صاحب حديث هو أصلح من شيخه عبيدة، وقال أبو حاتم: شيخ لا أرى في حديثه إنكار يحدث عن عبيدة بن الأسود أحاديث غرائب. وقال الدارقطني: صالح يعتبر به وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما خالف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ، من التاسعة. ت س ق. التهذيب ١١/٢٥٠، التقريب ص ٥٩٣.
- عبيدة بن الأسود بن سعيد الهمداني، الكوفي. قال أبو حاتم: ما بحديثه بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يعتبر حديثه إذا بين السماع وكان فوقه ودونه ثقات. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما دلس، من الثامنة. ت س ق. التهذيب ٧/٨٦، التقريب ص ٣٧٩.
- القاسم بن الوليد الهمداني، أبو عبدالرحمن الكوفي، القاضي، قال ابن معين والعجلي وابن سعد: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف. قال الحافظ في "التقريب": صدوق يُغرب، من السابعة، مات سنة إحدى وأربعين ومائة. ق. التهذيب ٨/٣٤٠، التقريب ص ٤٥٢.
- سنان بن الحارث بن مُصَرِّف. يروي عن عمه طلحة بن مُصَرِّف، روى عنه القاسم بن الوليد الهمداني، أورده ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً، وذكره ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ٤/٢٥٤، الثقات لابن حبان ٤/٢٤٤.

- طلحة بن مُصَرِّف بن عمرو بن كعب الياامي، الكوفي، ثقة قارئ فاضل، من الخامسة، مات سنة اثنتي عشرة ومائة أو بعدها. ع. التقريب ص ٢٨٣.
- مجاهد بن جبر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي صدوق ربما أخطأ وينفرد بغرائب عن عبيدة بن الأسود وحديثه هذا عنه، والقاسم بن الوليد صدوق يغرب، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ١٣/٣٤٠، ٣٤١، رقم ٥٩٩٦، من طريق محمد بن عمر ابن الهياج، عن يحيى بن عبدالرحمن الأرحبي به، وذكره ضمن حديث طويل وفيه قوله: «المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بينة».

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث ابن عباس أخرجه:
- ابن عدي في الكامل ١/١٩٧ ولفظه: «المدعى عليه أولى باليمين إذا لم يكن [له] ^(١) بينة».

(١) ساقطة من المطبوع.

٥٢٦ [٥٦] نا عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، نا أحمد بن عيسى المصري، نا عبدالله ابن وهب، أخبرني يزيد بن عياض، عن عبد الملك بن عبيد، عن خرنيق^(١) بنت الحصين، عن عمران بن الحصين قال: ((أمر رسول الله ﷺ بشاهدين على المدعي، واليمين على المدعى عليه)).

أصل الحديث:

الشرط الثاني من الحديث له أصل عند البخاري، ينظر الفتح ١٤٥/٥ برقم ٢٥١٤، ومسلم ١٣٣٦/٣، رقم ١٧١١، والترمذي ٦١٧/٣، رقم ١٣٤٢ من حديث ابن عباس ولفظه: ((أن النبي ﷺ قضى أن اليمين على المدعى عليه)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة الشرط الأول.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن عيسى بن حسان المصري، يعرف بابن التستري، صدوق تكلم في بعض سماعاته قال الخطيب: بلا حجة، من العاشرة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائتين. خ م س ق. التقريب ص ٨٣، ينظر تاريخ بغداد ٢٧٢/٤-٢٧٥.
- والتستري: بالتاء المضمومة المنقوطة من فوق بنقطتين وسكون السين المهملة وفتح التاء المعجمة أيضاً بنقطتين من فوق والراء المهملة، هذه النسبة إلى تستر بلدة من كور الأهواز من بلاد خوزستان يقولها الناس شوشتر^(٢) وبها قبر البراء بن مالك ؓ، ومنهم أحمد بن عيسى بن حسان التستري من أهل مصر، الأنساب ٤٦٥/١.
- عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن عياض بن جعدة الليثي. تقدمت ترجمته، وهو متروك وكذب.
- عبد الملك بن عبيد أو ابن عبيدة. تقدمت ترجمته، وهو مجهول الحال.
- خرنيق بنت الحصين. تقدمت الترجمة لها، وهي صحابية.

(١) في المطبوع: (خرنيق)، والصواب ما أثبت كما مضى في ترجمتها.

(٢) ينظر بلدان الخلافة الشرقية ص ٢٦٩.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن عياض بن جعدبة متروك وكُذِّب. وعبد الملك بن عبيد أو ابن عبيدة مجهول الحال،
فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمران بن الحصين سوى الدارقطني.

٥٢٧ [٥٧] نا محمد بن مخلد، نا الرمادي، نا نعيم بن حماد، نا مروان بن معاوية،
عن حجاج الصواف، حدثني حميد بن هلال، عن زيد بن ثابت قال: قضى
رسول الله ﷺ أن من طلب عند أخيه طلباً بغير شهداء، فالطلب أولى
باليمين.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الرمادي: هو أحمد بن منصور بن سيار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ كثيراً.
- مروان بن معاوية الفزاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ يدلس أسماء الشيوخ.
- حجاج بن أبي عثمان: ميسرة، أو سالم، الصواف، أبو الصلت الكندي، مولاهم، البصري.
- ثقة حافظ، من السادسة، مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. ع. التقريب ص ١٥٣، ينظر تهذيب
الكمال ٤٤٣/٥.
- حميد بن هلال العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه نعيم بن حماد بن معاوية الخزاعي صدوق يخطئ كثيراً. ومروان بن معاوية الفزاري ثقة
حافظ إلا أنه يدلس أسماء الشيوخ. فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢١٩/٦ رقم ٨٧٠ من طريق حجاج بن أبي عثمان، عن
حميد بن هلال به ولفظه: أنه قضى باليمين على المطلوب.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٥٩/٥ رقم ٤٩٣٧ من طريق حجاج الصواف، عن حميد
ابن هلال به مثله.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٥٣/١٠ كتاب الدعوى والبيانات، باب البينة على المدعي
واليمين على المدعى عليه، من طريق الحجاج بن أبي عثمان، عن حميد بن هلال به نحوه.

[باب ما جاء فيما لا يحتمل القسمة]

٥٢٨ [٦٠] نا الحسين بن إسماعيل، نا خلاد بن أسلم، نا روح بن عبادة، نا ابن جريج، أخبرني صديق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر، عن أبيه، عن النبي ﷺ قال: ((لا تغضية^(١) على الميراث إلا ما حمل القسم)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- خلاد بن أسلم الصفار، أبوبكر البغدادي. ثقة. من العاشرة. مات سنة تسع وأربعين ومائتين، وقيل قبلها. ت. س. التقريب ص ١٩٦، ينظر تهذيب الكمال ٣٥١/٨
- روح بن عبادة بن العلاء القيسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه كان يدلّس ويرسل.
- صديق بن موسى بن عبد الله بن الزبير. حدث عنه ابن جريج. أورده ابن أبي حاتم في كتابه ولم يذكر فيه جرحاً وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الذهبي: ليس بحجة. الجرح ٤٥٥/٢، الميزان ٣١٤/٢، اللسان ١٨٩/٣.
- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه صديق بن موسى ليس بحجة وأبوبكر بن محمد بن عمرو بن حزم ليس له صحة كما قال أبو حاتم^(١)، فالإسناد ضعيف، وهو مرسل.

(١) في المطبوع: (لا تعصية)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٤٢١/ب.

(١) ينظر العلل لابن أبي حاتم ٣٩٣/١.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٣٣/١٠ في آداب القاضي، باب ما لا يحتمل القسامة، من طريق روح، عن ابن جريج به مثله وقال في آخره يقول لا يعض على الوارث.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣٨٥/٢ من طريق الدارقطني به مثله.
- وذكره ابن أبي حاتم في العلل ٣٩٢/١ رقم ١١٧٦ وقال: سمعت أبي يقول: هذا محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم وليس لأبيه صحبة. قال أبو محمد قد غلط جماعة صنفوا مسند أبي بكر فظنوا أن هذا محمد بن أبي بكر الصديق فأدخلوه فيه، منهم محمد بن عون الحمصي، وإبراهيم بن يوسف المسنجاني وغيرهما. العلل ٣٩٢/١، ٣٩٣.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- لا تعضية: التعضية التفريق. ومعنى الحديث: أن يموت الرجل ويدع شيئاً إن قُسم بين ورثته استضرُّوا أو بعضهم، كالجوهرية و الطيلسان والحمّام ونحو ذلك. النهاية ٢٥٦/٣، ينظر غريب الحديث لأبي عبيد ٢١٢/١.

٥٢٩ [٦١] نا الحسين بن إسماعيل، نا عبدالله بن شبيب، نا عبد الجبار بن سعيد، نا سليمان بن محمد، عن أبي بكر بن أبي سبرة، عن ابن جريج، عن صديق بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه كذا قال: أن النبي ﷺ قال: ((لا تغضية^(١) على أهل الميراث إلا ما حمل القسم)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبدالله بن شبيب. تقدمت ترجمته، وهو واه.
- عبد الجبار بن سعيد المساحقي. تقدمت ترجمته، وثقه ابن حبان وقال العقيلي: له مناكير.
- سليمان بن محمد بن أبي سبرة لم أقف له على ترجمة.
- أبوبكر بن عبدالله بن محمد بن أبي سبرة القرشي العامري، قيل اسمه: عبدالله و قيل: محمد، وقد ينسب إلى جده. قال الذهبي: عالم مكثر، لكنه متروك، وقال الحافظ ابن حجر: رموه بالوضع. وقال مصعب الزبيري: كان عالماً. من السابعة. مات سنة اثنتين وستين ومائة. ق.
- الكشاف ٢٧٥/٣، التقريب ص ٦٢٣، ينظر التهذيب ٢٧/١٢.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبدالعزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يدلّس ويرسل.
- صديق بن موسى. تقدمت ترجمته، وهو ليس بحجة.
- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، شقيق عائشة، تأخر إسلامه إلى قبيل الفتح، وشهد اليمامة والفتوح، ومات سنة ثلاث وخمسين في طريق مكة فجأة، وقيل بعد ذلك. ع. التقريب ص ٣٣٧.

الحكم على الإسناد:

فيه أبوبكر بن عبدالله بن أبي سبرة رمي بالوضع، فالإسناد ضعيف جداً.
قال الدارقطني في العلل^(٢): هذا وهم، والمخفوظ عن ابن جريج، عن صديق بن موسى، عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مراسلاً عن النبي ﷺ^(٣).

(١) في المطبوع: (تعصبة) والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٢١/ب.

(٢) ٢٩٠/١.

(٣) أي الحديث السابق برقم ٥٢٨.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من طريق عبدالرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، وسبق تخريجه من طريق محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، عن أبيه مرسلاً في الحديث السابق برقم ٥٢٨.

[باب ما جاء في أصل القسامة]

٥٣٠ [٦٢] نا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا عمرو بن عون، نا أبو الأحوص، عن الكلبي، عن أبي صالح، عن ابن عباس قال: وجد رجل من الأنصار قتيلاً في دالية ناس من اليهود، فذكروا ذلك للنبي ﷺ فبعث إليهم فأخذ منهم خمسين رجلاً من خيارهم، فاستحلف كل واحد منهم بالله ما قتل، ولا علمت قاتلاً، ثم جعل الدية عليهم. قالوا: لقد قضى بما في ناموس موسى. الكلبي متروك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن عبد الله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمرو بن عون بن أوس الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو الأحوص محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الكلبي: محمد بن السائب، أبو النضر. تقدمت ترجمته، وهو كذاب خاصة عن أبي صالح.
- أبو صالح باذام مولى أم هانئ. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يرسل.

الحكم على الإسناد:

فيه الكلبي محمد بن السائب كذاب خاصة عن أبي صالح، وأبو صالح باذام مولى أم هانئ ضعيف يرسل، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ١٢٣/٨ كتاب القسامة، باب أصل القسامة والبداية فيها ... من طريق سلام بن سليم أبي الأحوص، عن الكلبي به نحوه. وقال: هذا لا يحتج به، الكلبي متروك وأبو صالح ضعيف.

-
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٩٤/٤ وقال: قال البيهقي في المعرفة: أجمع أهل الحديث على ترك الاحتجاج بالكلي، وقد خالفت روايته هذه رواية الثقات^(١).

الغريب:

- دالية: الدالية الأرض تسقي بالدلو. ينظر لسان العرب ٣٩٨/٤.

(١) وهي رواية رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة التي أخرجها الستة وسبق ذكرها في الحديث رقم ١٥٠ في كتاب الحدود، ينظر ص ٤٠٦، ٤٠٨ من هذا البحث.

[باب ما جاء في حريم الآبار]

٥٣١ [٦٣] نا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بلبل^(١) الزعفراني، نا أبو حاتم الرازي، نا أبو عمر الحوضي، نا الحسن بن أبي جعفر، عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ. ونا عثمان بن علي الصيدلاني وهبة الله بن جعفر المقرئ قالاً: نا محمد بن يوسف بن موسى المقرئ، نا إسحاق بن أبي حمزة، نا يحيى بن أبي الخسيب، نا هارون ابن عبد الرحيم، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((حريم البئر البدي خمسة وعشرون ذراعاً، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم العين السائجة ثلاثمائة ذراع، وحريم عين الزرع ستمائة ذراع)) لفظهما سواء، الصحيح من الحديث أنه مرسل عن ابن المسيب، ومن أسنده فقد وهم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن زياد بن يزيد بن هارون، أبو عبد الله الزعفراني المعروف بابن بلبل. ترجم له الخطيب وذكر أن أبا الفضل صالح بن أحمد بن محمد الحافظ قال عنه: الرجل الصالح، سمعت منه مع أبي وكتبنا عنه الكثير، وهو ثقة صدوق ورع، توفي سنة ثلاث وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٤٦/٥ - ٤٤٧.
- أبو حاتم الرازي هو: محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي، أحد الحفاظ، من الحادية عشرة، مات سنة سبع وسبعين ومائتين. د س فق. التقريب ص ٤٦٧.
- أبو عمر الحوضي هو: حفص بن عمر بن الحارث بن سَخْبَرَة الأزدي النَّمري، ثقة ثبت عِيْبَ بأخذ الأجرة على الحديث، من كبار العاشرة، مات سنة خمس وعشرين ومائتين. خ د س. التقريب ص ١٧٢، ينظر التهذيب ٤٠٥/٢ - ٤٠٧.

(١) في المطبوع: (بلبل)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٢١/ب، وكما في ترجمته.

- الحسن بن أبي جعفر الجفري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- معمر بن راشد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الزهري: محمد بن مسلم ابن شهاب. تقدمت ترجمته، متفق على جلالته.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأئمة.
- عثمان بن علي الصيدلاني لم أقف له على ترجمة.
- هبة الله بن جعفر بن الهيثم بن القاسم، أبو القاسم المقرئ. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. توفي سنة خمسين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦٩/١٤.
- محمد بن يوسف بن موسى المقرئ لم أقف له على ترجمة.
- إسحاق بن أبي حمزة لم أقف له على ترجمة.
- يحيى بن أبي الخصب، وهو يحيى بن زياد قاضي عكبرا. ترجم له الخطيب وقال: بلغني عن أبي حاتم الرازي قال: يحيى بن أبي الخصب ثقة لا أعلم في زمانه أكثر حديثاً منه. تاريخ بغداد ١٦٠/١٤.
- هارون بن عبدالرحيم لم أقف له على ترجمة.
- إبراهيم بن أبي عيلة، بسكون الموحدة، واسمه شمر، بكسر المعجمة، ابن يقطان الشامي، يكنى أبا إسماعيل، ثقة، من الخامسة، مات سنة اثنتين وخمسين ومائة. خ م د س ق. التقريب ص ٩٢، ينظر تهذيب الكمال ١٤٠/٢

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة. وذكر الدارقطني أن من أسنده فقد وهم - ولعله من الحسن بن أبي جعفر، فهو ضعيف - وأن الصحيح مرسل عن ابن المسيب.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو نعيم في أخبار أصفهان ٢٠٩/١ من طريق عمر بن قيس المكي^(١)، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «حريم القلب العادية خمسون ذراعاً والبادية خمس وعشرون ذراعاً» وقال سعيد بن المسيب من ذاته: وحريم الحرث من ذاته ثلاثمائة ذراع.

(١) وهو مزكوك كما في التقريب ص ٤١٦.

وأخرجه مرسلاً من حديث سعيد بن المسيب:

- عبدالرزاق كما في نصب الراية ٢٩٢/٤ في أواخر البيوع^(٢).
- وابن أبي شيبه في مصنفه ٣٧٤/٦، ٣٧٥، رقم ١٣٩٨ من طريق إسماعيل بن أمية، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «حريم البئر البدو خمسة وعشرون ذراعاً، وحريم البئر العادية خمسون ذراعاً»، قال سعيد: وحريم بئر الذهب ثلاثمائة ذراع.
- وأبو داود في المراسيل ص ٢٩٠ من طريق إسماعيل بن أمية، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب قال: قال رسول الله ﷺ: «حريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم بئر البدي خمس وعشرون ذراعاً»، قال سعيد بن المسيب من قبل نفسه: وحريم قلب الزرع ثلاثمائة ذراع.
- والحاكم في المستدرک ٩٧/٤ كتاب الأحكام من طريق إسماعيل بن أمية به ولفظه: «حريم قلب العادية خمسون ذراعاً، وحريم قلب النادية خمسة وعشرون ذراعاً» قال الحاكم: وصله وأسنده عمر بن قيس، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال: «حريم البئر العادية خمسون ذراعاً، وحريم البئر النادي خمس وعشرون ذراعاً». وسكت عنه الحاكم.
- والبيهقي في الكبرى ١٥٦/٦ كتاب إحياء الموات، باب ما جاء في حريم الآبار، من طريق إسماعيل بن أمية به نحوه وقال: روى من حديث معمر وإبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري عن سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً موصولاً وهو ضعيف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٩٢/٤-٢٩٣.
- وذكره الحافظ ابن حجر في المطالب العالية ٤٢٠/١، رقم ١٣٩٩ وعزاه لمسند.

شواهد الحديث:

بعض ألفاظ الحديث لها شاهد من حديث ابن عباس موقوفاً:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ١٥٦/٦ ولفظه: حريم البئر خمسون ذراعاً وحريم العين مائتا ذراع.

(٢) لم أقف عليه.

الغريب:

- حريم البئر: هو الموضع المحيط بها الذي يلقي فيه ترابها: أي إن البئر التي يحفرها الرجل في موات فحريمها ليس لأحد أن ينزل فيه ولا ينازعه عليه. وسمي به لأنه يحرم منع صاحبه منه، أو لأنه يحرم على غيره التصرف فيه. النهاية ٣٧٥/١، ينظر لسان العرب ١٤٠/٣.
- البئر البدي: هي التي حُفرت حديثاً وليست عادية. لسان العرب ٣٣٥/١.
- البئر العادية: أي القديمة التي لا يعرف لها رب ولا حافر. لسان العرب ٣٣٥/١.
- العين السائحة: السَّيْح، بفتح المهملة المشددة وسكون الياء الماء الجاري المنبسط على وجه الأرض، والعين السائحة التي جرى ماؤها وفاضت. ينظر النهاية ٤٣٢/٢، ٤٣٣.

[باب ما جاء في الشفعة]

٥٣٢ [٧٢] نا القاضي الحسين بن إسماعيل، نا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، نا بكر بن عبدالرحمن، نا قيس بن الربيع، عن بكر بن وائل، عن إبراهيم ابن ميسرة، عن عمرو بن الشريد قال: أقبلت أنا وأبو رافع حتى أتى سعد ابن أبي وقاص، فقال: اشتر نصيبي في دارك فقال سعد: لا أريده، فقال له قائل: اشتره منه، فقال: آخذه بأربعمائة معجلة، أو مؤخرة، فقال أبو رافع: قد أعطيت خمسة آلاف معجلة، فقال له سعد: ما أنا بزائد. فقال أبو رافع: لولا أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الجار أحق بسقبه، أو نصيبه)) ما بعثك بأربعمائة، وتركت خمسة آلاف.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٤/٤٣٧، رقم ٢٢٥٨، وأبي داود ٣/٢٨٦، رقم ٣٥١٦، والنسائي ٧/٣٢٠، رقم ٤٧٠٢، وابن ماجه ٢/٨٣٣، رقم ٢٤٩٥ من حديث أبي رافع ولفظه: ((الجار أحق بسقبه))، ومن حديث الشريد بن سويد عند النسائي برقم ٤٧٠٣ وابن ماجه برقم ٢٤٩٦.

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: «أو نصيبه».

رجال الإسناد:

- القاضي الحسين بن إسماعيل هو المخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي، أبو عبد الله الكوفي، ثقة، من الحادية عشرة. مات سنة إحدى وستين ومائتين. خ م س ق. التقريب ص ٨٢.
- بكر بن عبدالرحمن بن عبد الله بن عيسى بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، أبو عبدالرحمن الكوفي، القاضي، ويقال له بكر بن عبيد، ثقة، من التاسعة. مات سنة إحدى وأثنتي عشرة، وقيل سنة تسع عشرة ومائتين. د س ق. التقريب ص ١٢٧، ينظر تهذيب الكمال ٤/٢١٩.

- قيس بن الربيع. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.
- بكر بن وائل بن داود النيمي، الكوفي، صدوق، من الثامنة، مات قديماً فروى أبوه عنه. م ٤.
- التقريب ص ١٢٧.
- إبراهيم بن ميسرة الطائفي، نزيل مكة. ثبت حافظ، من الخامسة، مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. ع. التقريب ص ٩٤، ينظر تهذيب الكمال ٢/٢٢١.
- عمرو بن الشريد الثقفي، أبو الوليد الطائفي، ثقة، من الثالثة. خ م د تم س ق. التقريب ص ٤٢٣.
- أبو رافع القبطي، مولى رسول الله ﷺ، اسمه إبراهيم، وقيل أسلم أو ثابت، أو هرمز، مات في أول خلافة عليّ على الصحيح. ع. التقريب ص ٦٣٩. ينظر تهذيب الكمال ٣٣/٣٠١.

الحكم على الإسناد:

فيه قيس بن الربيع صدوق تغير لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به، ولم تتميز رواية بكر عنه هل هي قبل تغيره أو بعده، فأوقف في الحكم عليه.

تخريج الحديث:

- أخرجه بالزيادة ابن حيان في طبقات الاحدثين ٤/٢١٠ من طريق أحمد بن حازم، عن بكر بن عبد الرحمن به نحوه.
- ومن طريقه أخرجه أبو نعيم في أخبار أصبهان ٢/٣٦٦.
- وسبق في أصل الحديث ذكر من أخرجه دونها.

الغريب:

- بسقه: السقب بالسين والصاد في الأصل: القُرب. يقال: سَقَبَت الدار وأسْقَبَت: أي قُرِبَت. ويحتاج بهذا الحديث من أوجب الشفعة للجار، وإن لم يكن مقاسماً: أي أن الجار أحق بالشفعة من الذي ليس بجار، ومن لم يثبتها للجار تأول الجار على الشريك. فإن الشريك يسمى جاراً. ويحتمل أنه أراد أنه أحق بالبر والمعونة بسبب قربه من جاره. النهاية ٢/٣٧٧.
- النصيب: الحظ من كل شيء. وأنصبه: جعل له نصيباً. وهم يتناصبونه أي يقتسمونه. لسان العرب ١٤/١٥٧.

٥٣٣ [٧٣] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا إسماعيل بن محمد بن أبي كثير، نا مكي بن إبراهيم، نا المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن سعيد بن المسيب، عن الشريد بن سويد أن رسول الله ﷺ قال: ((الشريك أحق بشفعته، حتى يأخذ أو يترك)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٣٢٠/٧، رقم ٤٧٠٣، وابن ماجه ٨٣٤/٢، رقم ٢٤٩ من حديث الشريد بن سويد مرفوعاً ولفظه: ((الجار أحق بسقبيه)).

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: ((الشريك)) بدل: ((الجار)). وزيادة قوله: ((حتى يأخذ أو يترك)).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد أبو سهل القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن محمد بن أبي كثير، أبو يعقوب الفارسي الفسوي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة صدوق. توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٨٣/٦.
- مكي بن إبراهيم بن بشر التميمي البليخي، أبو السكن. ثقة ثبت، من التاسعة، مات سنة خمس عشرة ومائتين. وله تسعون سنة. ع. التقريب ص ٥٤٥، ينظر تهذيب الكمال ٤٧٦/٢٨.
- المثنى بن الصباح اليماني الأناوي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف اختلط بأخرة.
- عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات.
- الشريد بن سويد الثقفي. صحابي، شهد بيعة الرضوان، قيل كان اسمه مالكا. بخ م د تم س ق. التقريب ص ٢٦٦.

الحكم على الإسناد:

فيه المثنى بن الصباح ضعيف اختلط بأخرة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أفق على من أخرجه بالزيادة المذكورة، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.

الغريب:

- الشفعة: مشتقة من الزيادة، لأن الشفيع يضم المبيع إلى ملكه فيشفعه به، كأنه كان واحداً وتراً فصار زوجاً شفعاً. النهاية ٤٨٥/٢.

[باب]*

٥٣٤ [٨٣] نا محمد بن عمرو بن البخري، نا أحمد بن الخليل، نا الواقدي، نا خارجة ابن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت، عن أبي الرجال عن عمرة، عن عائشة عن النبي ﷺ قال: ((لا ضرر ولا ضرار)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في كتاب البيوع في أصل الحديث رقم ١٠٥.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو بن البخري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن الخليل البرجلاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الواقدي: محمد بن عمر بن واقد الأسلمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت الأنصاري، أبو زيد المدني، وقد ينسب إلى جده. قال أحمد: ضعيف. قال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: شيخ حديثه صالح. وقال أبو داود: شيخ. وقال ابن عدي: لا بأس به ورواياته عندي. وقال ابن الجوزي: ضعفه الدارقطني. وقال الأزدي: اختلفوا فيه ولا بأس به وحديثه مقبول كثير المنكر وهو إلى الصدق أقرب. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السابعة، مات سنة خمس وستين ومائة. ت. س. التهذيب ٧٦/٣، التقريب ص ١٨٦.
- أبو الرجال: هو محمد بن عبدالرحمن بن حارثة الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرة بنت عبدالرحمن الأنصاري. تقدمت الترجمة لها، وهي ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الواقدي متروك، فالإسناد ضعيف جداً. والحديث صح من طرق أخرى سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ١٠٥ وروى من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها كما في تخريجه.

* سبق التوبيع لهذا الحديث وما بعده في [باب ما جاء في من بني في حقه ما يضر بجاره] عند الحديث رقم ١٠٥.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ١/١٩٣، رقم ٢٧٠ من طريق سعيد بن أبي أيوب، عن أبي سهيل^(١)، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً بلفظ: «لا ضرر ولا إضرار».
- وأخرجه في ٢/٢٣، ٢٤ برقم ١٠٣٧، من طريق أبي بكر بن أبي سبرة، عن نافع بن مالك أبي سهيل^(٢)، عن القاسم بن محمد، عن عائشة مرفوعاً مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٣٨٦ وعزاه للدارقطني، وقال: رواه الطبراني في معجمه الأوسط.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٤/١١٠ وقال: رواه الطبراني في الأوسط.

(١) في الأوسط: أبي سهل، والصواب ما أثبت، وهي كنية نافع بن مالك الأصبحي.

(٢) في الأوسط: عن نافع بن مالك، قال حدثنا أبو سهيل. والصواب ما أثبت. وذكر محقق الكتاب في الهامش أن كلمة:

أبو، رسمت في المخطوط: أبي، قال: والظاهر أنها سبق قلم من الناسخ. وسبق القلم الحقيقي هو إضافة الناسخ جملة:

(قال حدثنا) بين اسم نافع بن مالك وبين كنيته.

٥٣٥ [٨٤] نا أحمد بن محمد بن أبي شيبه، نا محمد بن عثمان بن كرامة، نا عبيد الله بن موسى، عن إبراهيم بن إسماعيل، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((للجار أن يضع خشبته على جدار جاره وإن كرهه، والطريق الميتاء سبع أذرع، ولا ضرر ولا إضرار)).

أصل الحديث:

الحديث أخرجه ابن ماجه مرفقاً في مواضع دون الزيادة في ٧٨٣/٢، ٧٨٤، رقم ٢٣٣٧ ولفظه: «لا يمنع أحدكم جاره أن يغرر خشبة على جداره». و برقم ٢٣٣٩ ولفظه: «إذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه سبعة أذرع» و برقم ٢٣٤١ ولفظه: «لا ضرر ولا ضرار».

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: «وإن كرهه».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن شبيب بن زياد، أبوبكر البزار يعرف بابن أبي شيبه. وربما قيل ابن شيبه. ترجم له الخطيب، وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة ثقة فيه جلادة. توفي سنة سبع عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣١/٥-٣٢.
- محمد بن عثمان بن كرامة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد الله بن موسى بن باذام العبسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كان يتشيع.
- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي، مولا هم، أبو إسماعيل المدني. ضعيف، من السابعة، مات سنة خمس وستين ومائة، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. ت. س. التقريب ص ٨٧، ينظر تهذيب الكمال ٤٢/٢
- داود بن الحصين الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا في عكرمة.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري ضعيف، وداود بن الحصين يضعف في عكرمة. وروايته هنا عنه، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة سوى الدارقطني، وأخرجه دونها:

- ابن ماجه كما سبق في أصل الحديث
- والإمام أحمد في المسند ٣١٣/١
- والطبراني في الكبير ٣٠٢/١١ رقم ١١٨٠٦
- كلاهما من طريق معمر، عن جابر، عن عكرمة به نحوه.

الغريب:

- الطريق المتيء: بالمشاة التحتية ثم الفوقية ممدوداً: الطريق المسلوك. النهاية ٣٧٨/٤.

٥٣٦ [٨٥] نا إسماعيل بن محمد الصفار، نا عباس بن محمد، نا عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، نا عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو ابن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: ((لا ضرر ولا إضرار)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في كتاب البيوع في أصل الحديث رقم ١٠٥.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة بن أبي عبدالرحمن. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- عمرو بن يحيى بن عمار المازني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن عمار الأنصاري، المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف، والحديث صح من طرق أخرى كما سبق.

تخريج الحديث:

سبق تخريجه برقم ١٠٥ في كتاب البيوع.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث ابن عباس، وعبادة بن الصامت، وأبي صرمة، وأبي هريرة، وجابر ابن عبدالله، وعائشة، ويحيى المازني وثعلبة القرظي، وأبي لبابة ؓ. كلها سبق تخريجها في شواهد الحديث رقم ١٠٥ في كتاب البيوع.

٥٣٧ [٨٦] نا أحمد بن محمد بن زياد، نا أبو إسماعيل الترمذي، نا أحمد بن يونس، نا أبو بكر بن عياش قال: أراه قال، عن ابن عطاء، عن أبيه، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: ((لا ضرر ولا ضرورة، ولا يمنع أحدكم جاره أن يضع خشبه على حائطه)).

أصل الحديث:

الشرط الأول: «لا ضرر ولا ضرورة» سبق ذكره في أصل الحديث رقم ١٠٥ في كتاب البيوع من حديث ابن عباس وعبادة بن الصامت، والشرط الثاني أخرجه البخاري، ينظر الفتح ١١٠/٥ رقم ٢٤٦٣، ومسلم ١٢٣٠/٣ رقم ١٣٦، وابن ماجه ٧٨٣/٢ برقم ٢٣٣٥ كلهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره».

نوع الزيادة:

مجيء الشرط الأول من الحديث عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد أبو سهل القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو إسماعيل الترمذي: هو محمد بن إسماعيل بن يوسف السلمي. نزيل بغداد. ثقة حافظ، لم يتضح كلام أبي حاتم فيه، من الحادية عشرة، مات سنة ثمانين ومائتين. ت. س. التقريب ص ٤٦٨.
- أحمد بن عبد الله بن يونس بن عبد الله بن قيس التميمي اليربوعي الكوفي وقد ينسب إلى جده. ثقة حافظ، من كبار العاشرة، مات سنة سبع وعشرين ومائتين، وهو ابن أربع وتسعين سنة. ع. التقريب ص ٨١، ينظر التهذيب ٥٠/١.
- أبو بكر بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه لما كبر ساء حفظه وكتابه صحيح.
- ابن عطاء هو: يعقوب بن عطاء بن أبي رباح تقدمت ترجمته وهو ضعيف.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن عطاء ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرج قوله: «لا ضرر ولا ضرورة» من حديث أبي هريرة.
وذكره الزيلعي في نصب الراية ٣٨٥/٤ وعزاه للدارقطني فقط. وقال أبو بكر بن عياش
مختلف فيه.

شواهد الحديث:

سبق تخريجها برقم ١٠٥ في كتاب البيوع.

[باب ما جاء في الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه]

٥٣٨ [٩٥] نا عمر بن أحمد بن علي المروزي، نا عبدالله بن أبي جبير المروزي، نا أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية بن الفرات الخزاعي، نا هشام بن يوسف قاضي اليمن، عن معمر، عن ابن شهاب، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه أن رسول الله ﷺ حجر على معاذ ماله، وباعه في دين كان عليه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عمر بن أحمد بن علي بن عبد الرحمن، أبو حفص الجوهري المعروف بابن علك المروزي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة صدوقاً يحسن الحديث، فقيهاً بمتون الأخبار، متقناً متيقظاً. توفي سنة خمس وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١/٢٢٧، ٢٢٨.
- عبدالله بن أبي جبير المروزي لم أقف له على ترجمة.
- أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية بن الفرات الخزاعي: هو إبراهيم بن معاوية الزياتي^(١)، عن هشام بن يوسف ضعفه زكريا الساجي وغيره. وذكره العقيلي فقال: بصري يخالف في حديثه روى عن هشام عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب عن أبيه أن النبي ﷺ حجر على معاذ^(٢) ماله وباعه في دين كان عليه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف. قال الساجي: ضعيف، وقال الأزدي: ضعيف الحديث جداً وليس هو بالمشهور عند أهل الحديث. اللسان ١/١١٢، الثقات لابن حبان ٨/٨٠، ينظر الضعفاء الكبير للعقيلي ١/٦٨.
- هشام بن يوسف قاضي اليمن، أبو عبد الرحمن الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن راشد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ابن شهاب: محمد بن مسلم الزهري. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته واتقانه.
- ابن كعب بن مالك: عبدالله بن كعب بن مالك الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في الثقات: (الكرايسي) كما في إسناد الحاكم.

(٢) تصحف في اللسان إلى (صغار).

الحكم على الإسناد:

فيه أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية الزياتي ضعيف، وفيه من لم أقف له على ترجمة عبد الله بن أبي جبير المروزي، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في المصنف ٢٦٨/٨، رقم ١٥١٧٧ من طريق معمر، عن الزهري به فذكر نحوه مطولاً.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٥٨/٢ في البيوع، ١٠١/٤ في الأحكام من طريق أبي إسحاق إبراهيم بن معاوية الكرايسي، عن هشام بن يوسف الصنعاني به مثله. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
- وأخرجه أيضاً في ٢٧٣/٣ في معرفة الصحابة، من طريق إبراهيم بن موسى، عن هشام ابن يوسف، عن معمر به نحوه. وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
- وأخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٦٨/١ من طريق إبراهيم بن معاوية صاحب الزياتي، عن هشام بن يوسف، عن معمر، عن الزهري عن ابن كعب، عن أبيه، أن النبي ﷺ حجر على معاذ ماله وباعه في دين عليه.
- والطبراني في الأوسط ٤٣٧/٦ رقم ٥٩٣٥ من طريق إبراهيم بن معاوية الكرايسي، عن هشام بن يوسف به^(١) مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث موصولاً عن معمر إلا هشام بن يوسف، تفرد به إبراهيم بن معاوية.
- والطبراني في الأوسط ١٥٦/٤، رقم ٣٢٧٤ من طريق ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن غمارة بن غزية، عن ابن شهاب به فذكر نحوه مطولاً.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٤٨/٦ كتاب التفليس، باب الحجر على المفلس ... من طريق إبراهيم بن معاوية، عن هشام بن يوسف به مثله.
- وذكره الهيثمي في الجمع ١٤٣/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه إبراهيم بن معاوية الزياتي وهو ضعيف.

(١) سقط من المطبوع لفظ: (ابن) من عبارة (ابن كعب).

وأخرجه مرسلاً:

• أبو داود في المراسيل ص ١٦٢، رقم ١٧٢ من طريق عبدالرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك أن معاذ بن جبل لم يزل يدان حتى أغلق ماله كله، فأتى غرماؤه إلى النبي ﷺ فطلب معاذ إلى النبي ﷺ أن يسأل غرماءه أن يضعوا أو يؤخروا، فأبوا، فلو تركوا لأحد من أجل أحد، لترك لمعاذ من أجل رسول الله ﷺ فباع النبي ﷺ ماله كله في دينه حتى قام معاذ بغير شيء.

- والطبراني في الكبير ٣٠/٢٠، رقم ٤٤ من طريق عبدالرزاق عن معمر به نحو لفظ أبي داود.
- وأبو نعيم في الحلية ٢٣١/١ من طريق معمر، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك نحوه.
- والبيهقي في الكبرى ٤٨/٦ من طريق عبدالرزاق، عن معمر به نحو لفظ أبي داود.

الغريب:

- حجر: الحجر: المنع من التصرف. ومنه حجر القاضي على الصغير والسفينة إذا منعهما من التصرف في مالهما. النهاية ٣٤٢/١.

[باب ما جاء في أن لصاحب الحق مقالا]

٥٣٩ [٩٧] نا أبو علي الصفار، نا عباس بن محمد، نا أبو عاصم، نا ثور بن يزيد، عن مكحول قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن لصاحب الحق اليد واللسان)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٥/٥٦، رقم ٢٣٩٠، ومسلم ٣/١٢٢٥، رقم ١٢٠، والترمذي ٣/٥٩٩، رقم ١٣١٧، كلهم من حديث أبي هريرة ضمن حديث فيه: ((فإن لصاحب الحق مقالا)).

نوع الزيادة:

محيته مرسلًا، وزيادة لفظ: ((اليد)).

رجال الإسناد:

- أبو علي الصفار هو إسماعيل بن محمد الصفار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عباس بن محمد الدوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ثور بن يزيد أبو خالد الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت إلا أنه يرمى بالقدر.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

رجالہ ثقات، إلا أنه مرسل.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه مرسلًا عن مكحول بهذا اللفظ.
وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/١٦٦.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث أبي عتبة^(١) الخولاني مرسلاً:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢٨١/٦ ولفظه: قال رسول الله ﷺ: «لصاحب الحق اليد واللسان».
- وشطر من الحديث له شاهد من حديث أبي هريرة سبق ذكره في أصل الحديث.

تعليق:

قال الحافظ في الفتح ٥٦/٥: قوله: «فإن لصاحب الحق مقالاً» أي صولة الطلب وقوة الحجّة، لكن مع مراعاة الأدب المشروع.

(١) في الكامل: عيينة، وفي نصب الراية: عتبة، والصواب ما أثبت كما في المؤلف والمختلف ١٦٥٣/٣، وتبصر المنتبه ٩٢٦/٣.

[باب ما جاء فيمن مات وعليه دين]

٥٤٠ [٩٨] نا أحمد بن إبراهيم بن أبي قتادة المقرئ، نا عيسى بن محمد بن عيسى الروزي، نا عمر بن محمد بن الحسن^(١)، نا أبي، نا عيسى بن موسى، نا أبو حمزة، عن جابر، عن نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا مات الرجل وعليه دين إلى أجل، وله دين إلى أجل، فالذي عليه حال، والذي له إلى أجله».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم بن خلف بن موسى، أبو بكر المعروف بابن أبي قتادة المقرئ الطوايقي. ترجم له الخطيب وقال: كان من عباد الله الصالحين الصادقين. تاريخ بغداد ١٥/٤. والطوايقي: بفتح الطاء والواو، وكسر الباء، ثم الياء الساكنة آخر الحروف، وفي آخرها القاف. هذه النسبة إلى «الطوايقي» وهي الآجر الكبير الذي يفرش في صحن الدار، وعملها. الأنساب ٧٨/٤.

○ عيسى بن محمد بن عيسى، أبو العباس المروزي المعروف بالطهماني. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة. تاريخ بغداد ١١/١٧٠، ١٧١. والطهماني: بفتح الطاء المهملة، وسكون الهاء، وفتح الميم، وفي آخرها النون. هذه النسبة إلى إبراهيم بن طهمان. الأنساب ٨٨/٤.

○ عمر بن محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي الكوفي، المعروف بابن التل. قال أبو حاتم: محله الصدق. وقال النسائي: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يعتبر بحديثه ما حدث من كتاب أبيه فإن في روايته التي كان يرويها من حفظه بعض المناكير. وقال الدارقطني: لا بأس به. وقال الحاكم عن الدارقطني: ثقة. وقال مسلمة: صدوق ثقة. قال الحافظ في «التقريب»: صدوق ربما وهم، من الحادية عشرة، مات سنة خمسين ومائتين. خ س. التهذيب ٧/٤٩٥، التقريب ص ٤١٧.

(١) في المطبوع: (الحسين)، والصواب ما أثبت كما صوبه في حاشية المخطوط (ج): ق ٤٢٦/أ، وكما في ترجمته.

○ محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، الكوفي. لقبه التَّلُّ. قال ابن معين: شيخ، وقال مرة: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال أبو داود: صالح يكتب حديثه. وقال العقيلي: لا يتابع على حديثه. وقال ابن عدي: له أحاديث أفراد وحدث عنه الثقات ولم أر بحديثه بأساً. وقال ابن شاهين في الثقات: قال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق، قيل هو حجة قال: أما حجة فلا. وقال الساجي: ضعيف. وقال البزار والدارقطني: ثقة. قال الحافظ في "التقريب": صدوق فيه لين، من التاسعة. مات سنة مائتين. خ س ق. التهذيب ٩/١١٧، ١١٨، التقريب ص ٤٧٤.

○ عيسى بن موسى البخاري، أبو أحمد الأزرق، لقبه غُنْجار. ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما خالف، اعتبرت حديثه بحديث الثقات، وروايته عن الأئمة مع رواية الثقات، فلم أرَ فيما يروي عن المتقين شيئاً يوجب تركه إذا بين السماع في خبره، ويروي عن المجاهيل والكذابين أشياء كثيرة حتى غلب على حديثه المناكير لكثرة روايته عن الضعفاء والمتروكين، والاحتياط في أمره: الاحتجاج بما روى عن الثقات إذا بين السماع عنهم، لأنه كان يدلّس عن الثقات ما سمع من الضعفاء عنهم، وترك الاحتجاج بما روى عن الثقات إذا لم يبين السماع. فأما ما روى عن المجاهيل والضعفاء فإن تلك الأخبار تلزق بأولئك دونه، لا يجوز الاحتجاج بشيء منها. وقال الحاكم: هو في نفسه صدوق محتج به في الجامع الصحيح إلا أنه إذا روى عن الجهولين كثرت المناكير في حديثه وليس الحمل فيها عليه... وقال في موضع آخر: ثقة مقبول غير أنه يروي عن أكثر من مائة شيخ من الجهولين لا يعرفون أحاديث مناكير وربما توهم طالب العلم أنه جرح فيه وليس كذلك. وقال الخليلي: زاهد ثقة قديم الموت ربما روى عن الضعفاء. فالحمل على شيوخه لا عليه والبخاري قد احتج به في أحاديث ولا يضعفه وإنما يقع الاضطراب من تلامذته وضعف شيوخه، لا منه. وقال الحاكم: ثقة ولم يؤخذ عليه إلا كثرة روايته عن الكذابين. وقال الدارقطني: لا شيء. وقال البيهقي: فيه ضعف. وقال مسلمة: كان ثقة. قال الحافظ في "التقريب": صدوق ربما أخطأ وربما دلّس، مكثّر من التحديث عن المتروكين، من الثامنة. مات سنة سبع وثمانين ومائة. خت ق. وهو من مدلسي المرتبة الرابعة كما وصفه بذلك ابن حجر. التهذيب ٨/٢٣٢-٢٣٤، التقريب ص ٤٤١، ينظر تعريف أهل التقديس ص ١٣١.

وغنّجار: بضم الغين المعجمة وسكون النون وفي آخرها الراء. الأنساب ٤/٣١١، وينظر نزّهة الألباب في الألقاب ٥٦/٢.

-
- أبو هريرة: محمد بن ميمون المروزي السكري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
 - جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
 - نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر الجعفي ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني، وهو قول الليث والشعي وإبراهيم كما في مصنف ابن أبي شيبة ٢٩٧/٦.

[باب ما جاء في شهادة النساء]

٥٤١ [١٠٠] نا عثمان بن أحمد الدقاق وعمر بن الحسن [بن] ^(١) علي الشيباني قالا: نا أحمد بن القاسم بن مساور، نا محمد بن إبراهيم بن معمر هو أخو أبي معمر ^(٢) القطيعي، نا محمد بن عبد الملك الواسطي، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة أن النبي ﷺ: أجاز شهادة القابلة. محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش، بينهما رجل مجهول ^(٣).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عثمان بن أحمد الدقاق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عمر بن الحسن بن علي الشيباني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أحمد بن القاسم مساور. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إبراهيم بن معمر بن الحسن، أبو بكر الهذلي، وهو أخو أبي معمر إسماعيل ترجم له الخطيب وذكر أن موسى بن هارون قال عنه: صدوق لا بأس به. تاريخ بغداد ٣٨٨، ٣٨٧/١.
- محمد بن عبد الملك الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الأعمش: هو سليمان بن مهران. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ، لكنه مدلس.
- أبو وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن الحسن بن علي الشيباني ضعيف، لكنه توبع برواية عثمان الدقاق، وهو ثقة. والإسناد ضعيف للانقطاع.

(١) سقطت من المطبوع، وأثبت من (ج): ق ٤٢٦/أ.

(٢) في المطبوع: (ابن أخي معمر)، والصواب ما أثبت كما في (ب): ق ١٢٥/أ، (ج): ق ٤٢٦/أ وكما في كتب التراجم.

(٣) هو أبو عبد الرحمن المدائني كما ذكر في الإسناد الآتي برقم ٥٤٢.

قال الدارقطني عقب الحديث والبيهقي في السنن^(١): محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٥٤/١، رقم ٦٠٠ من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي، عن الأعمش، عن أبي وائل به مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا محمد بن عبد الملك.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ١٥١/١٠ في الشهادات، باب ما جاء في عدد هـن. من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي عن الأعمش عن أبي وائل عن حذيفة به مثله. وقال: محمد بن عبد الملك لم يسمعه من الأعمش بينهما رجل مجهول.
- وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق محمد بن عبد الملك، عن أبي عبد الرحمن المدائني، عن الأعمش فذكره بنحوه. وقال: قال أبو الحسن الدارقطني أبو عبد الرحمن المدائني رجل مجهول.
- وأخرجه في المعرفة ٣٨٢/٧ من طريق محمد بن عبد الملك الواسطي عن أبي عبد الرحمن المدائني، عن الأعمش به مثله.
- وأخرجه الخطيب في تاريخه ٤٠٢/١٤ من طريق عمر بن الحسن، عن إسماعيل بن الفضل ومحمد بن بشر بن مطر، عن وهب بن بكرة، عن محمد بن عبد الملك، عن أبي عبد الرحمن المدائني عن الأعمش، به مثله. ثم قال: رواه محمد بن إبراهيم أخو أبي معمر القطيعي، عن محمد بن عبد الملك وهو الواسطي، عن الأعمش، ولم يذكر بينهما أبا عبد الرحمن المدائني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٨٠/٤ وعزاه للدارقطني ونقل قول صاحب التنقيح^(٢) بأنه حديث باطل لا أصل له.
- وذكر الهيثمي في المجمع ٢٠١/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه من لم أعرفه.
- وذكر الألباني في إرواء الغليل ٣٠٦/٨ وضعفه.

(١) السنن الكبرى ١٥١/١٠.

(٢) ينظر تنقيح تحقيق أحاديث التعليق ٥٤٦/٣.

٥٤٢ [١٠١] نا عمر بن الحسن، نا إسماعيل بن الفضل ومحمد بن بشر بن مطر قالوا:
نا وهب بن بقية، نا محمد بن عبد الملك، عن أبي عبد الرحمن المدائني،
عن الأعمش، عن أبي وائل، عن حذيفة أن رسول الله ﷺ أجاز شهادة
القابلة.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عمر بن الحسن بن علي الشيباني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- إسماعيل بن الفضل بن موسى البلخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن بشر بن مطر الوراق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- وهب بن بقية بن عثمان الواسطي، أبو محمد، يقال له وهبان، ثقة، من العاشرة، مات سنة
تسع وثلاثين ومائتين، وله خمس - أو ست - وتسعون سنة. م د س. التقريب ص ٥٨٤.
- محمد بن عبد الملك الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو عبد الرحمن المدائني. قال الدارقطني والبيهقي: مجهول^(١)، وذكره الخطيب ولم يذكر فيه
جرحاً أو تعديلاً، وأخرج له هذا الحديث بسنده، تاريخ بغداد ٤٠٢/١٤.
- الأعمش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ، لكنه يدلّس.
- أبو وائل: شقيق بن سلمة الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن الحسن بن علي الشيباني ضعيف، وأبو عبد الرحمن المدائني مجهول، فالإسناد
ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٥٤١.

(١) ينظر قولهما عقب تخريج الحديث السابق برقم ٥٤١.

٥٤٣ [١٠٣] ثنا عمر بن الحسن بن علي، نا إبراهيم بن الهيثم البلدي، نا علي بن عياش، نا بقية، عن شعبة، عن الحجاج بن أرطاة، عن عطاء، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: أجاز رسول الله ﷺ شهادة رجل وامرأتين في النكاح.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عمر بن الحسن بن علي الشيباني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن الهيثم بن المهلب، أبو إسحاق البلدي. ترجم له الخطيب وقال: ثقة ثبت، وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. مات سنة ثمان وسبعين ومائتين. تاريخ بغداد ٦/٢٠٦-٢٠٩.
- علي بن عياش الألهاني الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- عطاء بن أبي رباح. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه، كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه بقية بن الوليد صدوق كثير التدليس عن الضعفاء، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف، وفيه عطاء بن أبي رباح لم يسمع من عمر رضي الله عنه.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه مرفوعاً.

- وأخرجه بمعناه محمد بن الحسن في الحجة ٢/٢٣٠ من طريق عباد بن العوام، عن الحجاج، عن عطاء بن أبي رباح، عن عمر أنه كان يجيز شهادة النساء مع الرجال في النكاح.
- وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق محمد بن أبان بن صالح القرشي، عن حماد، عن إبراهيم النخعي أن عمر بن الخطاب أجاز شهادة رجل وامرأتين في النكاح والفرقة.

[باب ما جاء فيمن يهتق ماله عند موته، وليس له مال غيرهم]

٥٤٤ [١٠٦] نا محمد بن عمرو بن البخري، نا محمد بن داود بن أبي نصر، نا يحيى بن بكير، نا الليث، عن جرير بن حازم، عن أيوب، عن محمد بن سيرين، عن عمران بن حصين. وعن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي المهلب، عن عمران ابن حصين قال: توفي رجل من الأنصار، فترك ستة أعبد ليس له مال غيرهم، فأعتقهم جميعاً عند موته، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فجزأهم ثلاثة أجزاء، ثم أقرع بينهم، فأعتق الثلث، وأرق الثلثين. قال: وأخبرني الليث، عن جرير، عن الحسن ولا أعلمه إلا عن أبي هريرة مثل ذلك.

أصل الحديث:

حديث عمران بن حصين أخرجه مسلم ١٢٨٨/٣، رقم ٥٦، وأبو داود ٢٨/٤، رقم ٣٩٥٨ - ٣٩٦١، والترمذي ٦٣٦/٣، رقم ١٣٦٤، والنسائي ٦٤/٤، رقم ١٩٥٨ بمثل لفظ الدارقطني إلا أنه قال: «فأعتق اثنين وأرق أربعة»، والمعنى واحد.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر (أبو هريرة).

رجال الإسناد:

- محمد بن عمرو بن البخري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن داود بن أبي نصر القومسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن عبد الله بن بكير المخزومي، مولاهم، المصري، وقد ينسب إلى جده. ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك، من كبار العاشرة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائتين. وله سبع وسبعون. خ م ق. التقريب ص ٥٩٢، ينظر تهذيب الكمال ٤٠١/٣١.
- الليث هو ابن سعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جرير بن حازم بن زيد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعف وله أوهام إذا حدث من حفظه.
- الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه جرير بن حازم ثقة إلا أنه إذا حدث من حفظه له أوهام، غير أنه لم يهتم فيه لأنه وافق الأثبات في رواية عمران فحديثه صحيح.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث أبي هريرة، وسبق ذكره من حديث عمران بن حصين وسيأتي مثله من حديث أبي أمامة برقم ٥٤٥.

٥٤٥ [١٠٧] حدثنا محمد بن حمدويه المروزي، نا عبدالله بن حماد الأملي^(١)، نا سعيد بن أبي مريم، نا الليث، عن عمرو بن الحارث، عن توبة بن نمر، عن جعفر الدمشقي، عن القاسم، عن أبي أمامة قال: أعتق رجل ستة رؤس لم يكن له مال غيرهم، فبلغ ذلك النبي ﷺ، فتغيظ عليه، ثم أسهم عليهم فأخرج ثلثهم.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٥٤٤.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن حمدويه بن سهل بن يزداد، أبو نصر المروزي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال: ثقة نبيل حافظ. توفي سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٣٢/٥.
- عبدالله بن حماد بن أيوب، أبو عبدالرحمن الأملي. روى البخاري عن عبدالله، غير منسوب، عن يحيى بن معين، وعن سليمان بن عبدالرحمن، فوقع في رواية ابن السكن، عن القُرَظري: عبدالله بن حماد، وهو تلميذ البخاري وورّاقه، من الثانية عشرة. مات سنة تسع وستين ومائتين، وقيل بعد ذلك. خ. التقريب ص ٣٠٠، ينظر تهذيب الكمال ٤٢٩/١٤.
- سعيد بن أبي مريم الجمحي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الليث بن سعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.
- توبة بن نمر الحضرمي المصري. كان قاضي مصر، ذكره البخاري وابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. التاريخ الكبير ١٥٦/١، الجرح والتعديل ٤٤٦/٢، المؤلف والمختلف للدارقطني ٢٧٤/١، ٢٢٧٨/٤.
- جعفر بن الزبير الحنفي، أو الباهلي، الدمشقي. نزيل البصرة. متروك الحديث وكان صالحاً في نفسه، من السابعة. مات بعد الأربعين ومائة. ق. التقريب ص ١٤٠، ينظر تهذيب الكمال ٣٢/٥.
- القاسم بن عبدالرحمن الدمشقي صاحب أبي أمامة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يغرب كثيراً.

(١) في المطبوع: (الأيلي)، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٤٢٧/أ، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه جعفر بن الزبير الحنفي الدمشقي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٠٢/٩ رقم ٨٦٦٠ من طريق توبة بن عمر^(١)، عن القاسم مولى عبدالرحمن به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢١١/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه توبة بن عمر^(٢) ولم أجد من ترجمه وفيه عبداً لله بن صالح كاتب الليث وقد ضعف ووثق وبقية رجاله ثقات.

(١) في المطبوع من الأوسط: (توبة بن غير)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في المطبوع من المجمع: (غير)، والصواب ما أثبت كما في المؤلف والمختلف للدارقطني ٢٢٧٨/٤.

[باب ما جاء في تحريم مكة وصيدها وخلالها وشجرها ولقطتها

إلا المنشد]

٥٤٦ [١٠٩] نا الحسين بن إسماعيل، نا أبو هشام الرفاعي، نا ابن فضيل، نا يزيد ابن أبي زياد، عن مجاهد، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((هذه حرم الله، حرمها الله^(١) يوم خلق السموات والأرض، ووضع هذين الجبلين، لم تحل^(٢) لأحد قبلي، ولا تحل^(٣) لأحد بعدي، ولم تحل^(٤) لي إلا ساعة من نهار، أن لا يحصد شوكتها، ولا ينفر صيدها، ولا يختلي خلأها، ولا ترفع لقطتها إلا لمنشد)) فقال العباس: يا رسول الله إن أهل مكة لا صبر لهم عن الإذخر لقينهم وأبياتهم^(٥)، فقال رسول الله ﷺ: ((إلا الإذخر)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٢١٣/٣، رقم ١٣٤٩، ٤٦/٤، رقم ١٨٣٣، ١٨٣٤ ومسلم ٩٨٦/٢، رقم ٤٤٥، والنسائي ٢٠٣/٥، رقم ٢٨٧٤ من حديث ابن عباس نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة. وعند مسلم برقم ٤٤٧، وأبي داود ٢١٢/٢، برقم ٢٠١٧ من حديث أبي هريرة نحوه.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: ((ووضع هذين الجبلين)).

رجال الإسناد:

○ الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

(١) أثبت من (ج): ق ٤٢٧/أ.

(٢)، (٣)، (٤) في المطبوع: (يجل) وما أثبت من (ج).

(٥) في (ج) (لأبدانهم).

○ أبو هشام الرفاعي هو محمد بن يزيد بن محمد بن كثير العجلي، الكوفي قاضي المدائن. قال ابن معين: ما أرى به بأساً. وقال العجلي: كوفي لا بأس به صاحب قرآن. وقال البخاري: رأيتهم مجتمعين على ضعفه. وقال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف يتكلمون فيه. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويخالف. وقال البرقاني: ثقة أمرني الدارقطني أن أخرج حديثه في الصحيح. وقال الحافظ في "التقريب": ليس بالقوي، من صغار العاشرة. مات سنة ثمان وأربعين ومائتين. م د ق. التهذيب ٥٢٦/٩، ٥٢٧، التقريب ص ٥١٤.

○ ابن فضيل: هو محمد بن فضيل بن غزوان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق رمي بالتشيع.
○ يزيد بن أبي زياد الهاشمي، مولا هم، الكوفي. ضعيف كبر فغير وصار يتلقن وكان شيعياً، من الخامسة. مات سنة ست وثلاثين ومائة. خت م ٤. التقريب ص ٦٠١.
○ مجاهد هو ابن جبر المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن أبي زياد الهاشمي ضعيف، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة له شواهد من حديث ابن عباس، وأبي هريرة سبق ذكرها في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة، وسبق ذكر من أخرجه دونها في أصل الحديث.

الغريب:

- الجبلان: هما اللذان عن يمين المسجد الحرام ويساره، يقال لهما الأخشبان، وهما قعيقعان وأبو قبيس. ينظر المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٣.
- لا يحصد شوكة: أي لا يقطع، وفي رواية يخضد أي يكسر. ينظر الفتح ٤٣/٤-٤٤.
- لا ينفر صيدها: التنفير هو ازعاج الصيد عن موضعه، وقيل هو كناية عن الاصطياد. ينظر الفتح ٤٦/٤.
- لا يختلي خلاها: الخلا مقصور: النبات الرطب الرقيق ما دام رطباً، واختلاؤه: قطعه. وأخلت الأرض: كثر خلاها. فإذا يبس فهو حشيش. النهاية ٧٥/١.
- ولا ترفع لقطتها إلا لمنشد: اللقطة بضم اللام وفتح القاف: اسم المال الملقوط أي الموجود. والالتقاط: أن يعثر على الشيء من غير قصد وطلب. والمراد بالإنشاد الدوام عليه. النهاية ٢٦٤/٤.
- قينهم: جمع قين، وهو الحداد والصانع. النهاية ١٣٥/٤.

[باب ما جاء في أن طاحب المال أحق به]

٥٤٧ [١١٢] نا أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد، نا الحسن بن عرفة، نا هشيم، عن عبدالرحمن بن يحيى، عن حبان بن أبي جبلة قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل أحد أحق بماله، من والده، وولده، والناس أجمعين)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الجنيد، أبو عبد الله الدقاق. تقدمت ترجمته، رواياته مستقيمة.
- الحسن بن عرفة العبدى. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- هشيم بن بشير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفى.
- عبدالرحمن بن يحيى: هو يحيى بن عبدالرحمن الكنانى، أو الكندي، أبو شيبه المصري، قلبه هشيم، فقال: عبدالرحمن بن يحيى، وهو صدوق، من السادسة. ق. التقريب ص ٥٩٣، ينظر تهذيب الكمال ٤٣٩/٣١، ٤٤٠.
- حبان بن أبي جبلة المصري، مولى قريش. ثقة، من الثالثة. مات سنة اثنتين - وقيل خمس - وعشرين ومائة. بخ. التقريب ص ١٤٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٣٢/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه هشيم بن بشير ثقة إلا أنه من مدلسي المرتبة الثالثة ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف. وهو مرسل لأن حبان بن أبي جبلة من التابعين.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣١٩/١٠ في المكاتب، باب من قال يجب على الرجل مكاتبه عبده ... من طريق الدارقطني به مثله. وقال البيهقي: هذا مرسل، حبان بن أبي جبلة القرشي من التابعين.

- وذكره السيوطي في الجامع الصغير ٩٦/٢ وعزاه للبيهقي ورمز له بالصحة. وتعقبه المناوي في "الفيض" ٩/٥ فقال: أشار المصنف لصحته وهو ذهول أو قصور فقد استدرك عليه الذهبي في "المهذب" فقال: قلت لم يصح مع انقطاعه. أهـ
- وذكره الألباني في الضعيفة ٣٦١/١، رقم ٣٥٩ وقال: ضعيف.

شواهد الحديث:

- الشطر الأول من الحديث له شاهد مرسل أخرجه:
- البيهقي في الكبرى ١٧٨/٦ عن عمر بن المنكدر أن رسول الله ﷺ قال: «كل ذي مال أحق بماله».

[باب]*

٥٤٨ [١١٥] نا أحمد بن إبراهيم بن حبيب الزرّاد^(١)، نا أبو عتبة أحمد بن الفرّج، نا بقية بن الوليد، نا مبشر بن عبيد، عن الحجاج بن أرطاة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبدالرحمن بن أبي ليلى، عن علي بن أبي طالب قال رسول الله ﷺ: ((ليس لقاتل وصية)). مبشر بن عبيد متروك الحديث، يضع الحديث.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٣٩٦ في كتاب الفرائض.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إبراهيم بن حبيب بن عيسى، أبو الحسن العطار. ويعرف بالزراد. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. مات سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٤/٤.
- والزراد: بالزاي المفتوحة والراء المهملة المشددة والـدال المهملة في آخره منسوب إلى صنعة الدروع والسلاح. الأنساب ١٤٣/٣.
- أبو عتبة أحمد بن الفرّج بن سليمان الكندي. تقدمت ترجمته، محله الصدق.
- بقية بن الوليد بن صائد الكلاعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير التدليس عن الضعفاء.
- مبشر بن عبيد القرشي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- الحكم بن عتيبة أبو محمد الكندي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس.
- عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري، المدني ثم الكوفي. ثقة، من الثانية، اختلف في سمائه من عمر، مات بوقعة الجماجم سنة ثلاث وثمانين قيل إنه غرق. ع. التقريب ص ٣٤٩.

* تقدم التبويب لنحو هذا الحديث في الفرائض برقم ٣٩٦ في [باب ما جاء في أن القاتل لا يرث] عند الحديث رقم ١٠٥.

(١) في المطبوع: «الزراد» والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه مبشر بن عبيد القرشي متروك واتهم بوضع الحديث، وقد تفرد به - كما سيأتي في تخريجه - فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ١٢٧/٩، رقم ٨٢٦٧ من طريق بقية، عن مبشر^(١) بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن عاصم، عن زرّ بن حبیش عن علي قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول فذكره وقال: لم يرو هذا الحديث عن عاصم إلا حجاج، ولا عن حجاج إلا مبشر^(٢)، تفرد به بقية، ولا يروى عن علي إلا بهذا الإسناد.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٤١٢/٦ من طريق بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن عاصم، عن زر، عن علي، سمعت رسول الله ﷺ فذكره. وقال ابن عدي: وهذا منكر لا يرويه عن عاصم غير حجاج وعنه مبشر.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٢٨١/٦ في الوصايا، باب ما جاء في الوصية للقاتل، من طريق أبي عتبة أحمد بن الفرّج الحجازي، عن بقية، عن مبشر بن عبيد، عن حجاج بن أرطاة، عن عاصم ابن بهدلة، عن زر، عن عليّ فذكره، قال البيهقي: وكذلك رواه محمد بن مصفى، عن بقية. قال البيهقي: تفرد به مبشر بن عبيد الحمصي وهو منسوب إلى وضع الحديث وإنما ذكرت هذا الحديث لتعرف روايته.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢١٤/٤ وعزاه للطبراني في الأوسط وقال: وفيه بقية وهو مدلس.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٩٢/٣، رقم ١٣٦٨ وعزاه للدارقطني والبيهقي وقال: إسناده ضعيف جداً قاله عبدالحق وابن الجوزي، وأما قول إمام الحرمين ليس هذا الحديث في الرتبة العالية من الصحة، فعجيب فإنه ليس له في أصل الصحة مدخلاً، فمداره على مبشر بن عبيد، وقد اتهموه بوضع الحديث.

(١) في المطبوع من الأوسط: (بسر).

(٢) في المطبوع من الأوسط: (معمر) والصواب ما أثبت.

[باب ما جاء في أنه لا حمى إلا لله ولرسوله ﷺ]

٥٤٩ [١٢٢] نا أبو بكر النيسابوري، نا الربيع بن سليمان، نا ابن وهب، أخبرني ابن أبي الزناد، عن عبد الرحمن بن الحارث، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا حمى إلا لله ولرسوله)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٤٤/٥، رقم ٢٣٧٠، وأبي داود ١٨٠/٣، رقم ٣٠٨٣ من حديث الصَّعْب بن جَثَّامَة مرفوعاً مثل لفظ الدارقطني.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الربيع بن سليمان بن عبد الجبار المرادي، أبو محمد المصري المؤذن، صاحب الشافعي. ثقة. من الحادية عشرة. مات سنة سبعين ومائتين وله ست وتسعون سنة. ع. التقريب ص ٢٠٦، ينظر تهذيب الكمال ٨٧/٩.
- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- ابن أبي الزناد: هو عبد الرحمن بن أبي الزناد. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير حفظه.
- عبد الرحمن بن الحارث المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- عمرو بن شعيب وأبيه. تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن أبي الزناد صدوق تغير حفظه، وعبد الرحمن بن الحارث المخزومي صدوق له أوهام، ولم يثبت لهما وهم فيه، فالإسناد أقل أحواله أن يكون حسناً، ويقويه الشاهد الآتي، فيصير صحيحاً لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث الصعب بن جثامة سبق ذكره في أصل الحديث وأخرجه أيضاً:

• الإمام أحمد ٣٧/٤، ٣٨، ٧١، ٧٣.

• والنسائي في الكبرى ٤٠٨/٣.

• والبيهقي في الكبرى ١٤٦/٦.

الغريب:

- الحمى: أصل الحمى عند العرب أن الرئيس منهم كان إذا نزل منزلاً مخصباً استعوى كلباً على مكان عال فإلى حيث انتهى صوته حماه من كل جانب فلا يرعى فيه غيره ويرعى هو مع غيره فيما سواه، والحمى هو المكان الحمي وهو خلاف المباح، ومعناه: أن يمنع من الإحياء من ذلك الموات ليتوفر فيه الكلاً فترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها، ويحتمل معنى الحديث شيئين: أحدهما ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما حماه النبي ﷺ. والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه النبي ﷺ، فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعده أن يحمي، وعلى الثاني يختص الحمى بمن قام مقام رسول الله ﷺ وهو الخليفة خاصة. والمراد بالحمى منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الإمام مخصوصة برعي بهائم الصدقة. الفتح ٤٤/٥، ينظر النهاية ٤٤٧/١.

[باب ما جاء في الحكم بالظاهر]

٥٥٠ [١٢٣] نا أبوبكر، نا يزيد بن سنان، نا صفوان بن عيسى، نا أسامة بن زيد، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة، عن أم سلمة قالت: كنت جالسة عند النبي ﷺ إذ جاءه رجلان يختصمان في مواريث، في أشياء قد درُست، فقال رسول الله ﷺ: ((إني إنما أقضي بينكما برأي فيما لم ينزل علي، فمن قضيت له لقضية أراها، فقطع بها قطعة ظلماً، فإنما يقطع بها قطعة من نار، إسطاماً يأتي بها في عنقه يوم القيامة)) قال: فبكى الرجلان، وقال كل واحد منهما: حقي هذا الذي أطلب لصاحبي، قال: لا، ولكن اذهبا فتوخيا، ثم استهما، ثم ليحلل كل واحد منكما صاحبه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الستة، البخاري، ينظر الفتح ١٠٧/٥، رقم ٢٤٥٨، ١٧٢/١٣، رقم ٧١٨١، ومسلم ١٣٣٧/٣، رقم ١٧١٣، وأبي داود ٣٠١/٣، رقم ٣٥٨٣، ٣٥٨٤، والترمذي ٦١٥/٣، رقم ١٣٣٩، والنسائي ٢٣٣/٨، رقم ٢٤٧، ٥٤٠١، ٥٤٢٢، وابن ماجه ٧٧٧/٢، رقم ٢٣١٧، ٢٣١٨. كلهم من حديث أم سلمة بألفاظ متقاربة دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: ((إسطاماً يأتي بها في عنقه يوم القيامة)).

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يزيد بن سنان بن يزيد القزاز البصري، أبو خالد، نزيل مصر. ثقة، من الحادية عشرة، مات سنة أربع وستين ومائتين، وله بضع وثمانون. س. التقريب ص ٦٠١.
- صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد البصري، القسّام. ثقة، من التاسعة. مات سنة مائتين، وقيل قبلها بقليل أو بعدها. خت م ٤. التقريب ص ٢٧٧.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- عبد الله بن رافع المخزومي، أبو رافع المدني مولى أم سلمة. ثقة، من الثالثة. م ٤. التقريب ص ٣٠٢.

الحكم على الإسناد:

فيه أسامة بن زيد الليثي صدوق يهيم، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة عند الستة كما سبق ذكره في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣٢٠/٦ من طريق أسامة بن زيد، عن عبد الله بن رافع به نحوه وفيه الزيادة.
- والبيهقي في الكبرى ٦٦/٦ كتاب الصلح، باب ما جاء في التحلل وما يحتج به ... من طريق أسامة بن زيد، عن عبد الله بن رافع به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- دَرَسْتُ و دَرُسْتُ: أي أخبار قد عَفَتْ وَاَمَحَتْ. لسان العرب ٣٢٩/٤.
- إسْطاماً: ويروى سِطاماً وهما الحديدية التي تحرك بها النار وتسعر: أي أقطع له ما يُسْعِر به النار على نفسه ويشعلها، أو أقطع له ناراً مُسْعِرةً. وتقديره ذات إسْطام. النهاية ٣٦٦/٢. قال الحافظ في الفتح ١٧٣/١٣: الإسْطام بكسر الهمزة وسكون المهملة والطاء المهملة «قطعة» فكأنها للتأكيد.
- استهما: أي اقترعا. يعني ليظهر سهم كل واحد منكما. النهاية ٤٢٩/٢.

٥٥١ [١٢٤] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا إبراهيم بن مرزوق، نا عثمان بن عمر، نا أسامة بن زيد بإسناده نحوه، إلا أنه قال: فمن قضيت له بحجة أراها، فقطع بها قطعة ظلماً، والباقي نحوه.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٥٥٠.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري عبداً لله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن مرزوق دينار الأموي البصري، نزيل مصر، ثقة عمي قبل موته فكان يخطئ ولا يرجع، من الحادية عشرة، مات سنة سبعين ومائتين. س. التقريب ص ٩٤، ينظر تهذيب الكمال ١٩٧/٢.
- عثمان بن عمر بن فارس العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.

الحكم على الإسناد:

فيه أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم وإبراهيم بن مرزوق لم يتبين هل هذه الرواية عنه قبل إصابته بالعمي أو لا، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٥٥٠.

٥٥٢ [١٢٥] نا أبوبكر، نا محمد بن إسحاق وأبو أمية قالا: نا روح، نا أسامة بن زيد، عن عبد الله بن رافع قال: سمعت أم سلمة رضي الله عنها قالت: كنت جالسة عند رسول الله ﷺ وبينني وبين الناس ستر، فجاء إليه قوم في مواريث وأشياء قد درست، وذهب من يعرفها، ثم ذكر نحو حديث عثمان بن عمر.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٥٥٠.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن إسحاق الصنعاني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو أمية الطرسوسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق صاحب حديث يهم.
- روح بن عبادة بن العلاء القيسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فاضل.
- أسامة بن زيد الليثي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- عبد الله بن رافع. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو أمية الطرسوسي صدوق يهم، لكن تابعه محمد بن إسحاق فانتهى وهمه، وفيه أسامة بن زيد الليثي صدوق يهم، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٥٥٠.

٥٥٣ [١٣٢] نا عبدالله بن جعفر بن خشيش، نا يوسف بن موسى، نا جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير مولى الزبير، عن عبدالله بن الزبير قال: كان لزمعة جارية يتطهها، وكانت تظن برجل آخر أنه يقع عليها، فمات زمعة وهي حبلى، فولدت غلاماً يشبه الرجل الذي كانت تظن به، فذكرته سودة لرسول الله ﷺ فقال: ((أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبي منه فليس لك بأخ)).

أصل الحديث:

الحديث عند النسائي ١٨٠/٦، ١٨١، رقم ٣٤٨٥ من حديث عبدالله بن الزبير دون اللفظة الزائدة. وأخرجه من حديث عائشة، البخاري، ينظر الفتح ٢٩٢/٤، رقم ٢٠٥٣، ومسلم ١٠٨٠/٢، رقم ٣٦، وأبو داود ٢٨٢/٢، رقم ٢٢٧٣، والنسائي ١٨٠/٦، رقم ٣٤٨٤، وابن ماجه ٦٤٦/١، رقم ٢٠٠٤ كلهم دون اللفظة الزائدة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «أما الميراث فله».

رجال الإسناد:

- عبدالله بن جعفر بن أحمد بن خشيش، أبو العباس الصيرفي. ترجم له الخطيب وقال: ذكره القواس في جملة شيوخه الثقات. ونقل أن الدارقطني قال: كان من الثقات. مات سنة ثمانى عشرة وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٢٨/٩.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- جرير بن عبد الحميد الضبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كان في آخر عمره يهتم من حفظه.
- منصور بن المعتمر السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يوسف بن الزبير المكي، مولى آل الزبير. مقبول، من الثالثة. س. التقريب ص ٦١٠.

الحكم على الإسناد:

فيه يوسف بن الزبير المكي مولى آل الزبير مقبول، فالإسناد ضعيف. والحديث صحيح من طرق أخرى لكن دون الزيادة.

تخريج الحديث:

- أخرجه عبدالرزاق في مصنفه ٤٤٣/٧ رقم ١٣٨٢٠، من طريق الثوري، عن منصور، عن مجاهد، عن ابن الزبير أن زمعة كانت له جارية، وكان يتطنها، وكانوا يتهمونها، فولدت، فقال النبي ﷺ لسودة: «أما الميراث فله ...» فذكر الحديث.
- وأخرجه الإمام أحمد ٥/٤ من طريق عبدالرزاق به مثله.
- وأبو يعلى في مسنده ١٨٧/١٢ رقم ٦٨١٣ من طريق جرير، عن منصور، عن مجاهد، عن يوسف بن الزبير، عن عبدالله بن الزبير فذكره.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١٥/٣ من طريق جرير بن عبد الحميد به مثله.
- والحاكم في المستدرک ٩٦/٤، ٩٧ من طريق جرير به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي.

[باب ما جاء فيمن بنى في أرض غيره]

٥٥٤ [١٤٢] حدثنا موسى بن جعفر بن قرين العثماني، نا محمد بن فضالة، نا كثير ابن أبي صابر، نا عطاء بن مسلم، عن عمر بن قيس، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ((من بنى في رباغ قوم بإذنهم فله القيمة، ومن بنى بغير إذنهم فله النقص)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- موسى بن جعفر بن قرين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن فضالة بن الصقر. شيخ شامي حدث عن هشام بن عمار. قال أبو أحمد الحاكم: فيه نظر. اللسان ٣٤١/٥.
- كثير بن أبي صابر لم أقف له على ترجمة.
- عطاء بن مسلم الحفاف، أبو مَخلد الكوفي، نزيل حلب. صدوق يخطئ كثيراً، من الثامنة. مات سنة تسعين ومائة. ثم س ق. التقريب ص ٣٩٢، ينظر تهذيب الكمال ١٠٤/٢٠.
- عمر بن قيس المكي، المعروف بسندل، بفتح المهملة وسكون النون وآخره لام. متروك، من السابعة. ق. التقريب ص ٤١٦، ينظر تهذيب الكمال ٤٨٧/٢١.
- الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. تقدمت ترجمته، متفق على جلالته وإتقانه.
- عروة بن الزبير بن العوام. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه مشهور.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن قيس المكي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ١٦٦٩/٥ من طريق كثير بن أبي صابر، عن عطاء بن مسلم الحفاف به مثله. وقال ابن عدي: وعمر بن قيس سندل هذا له حديث كثير وعامة ما يرويه لا يتابع عليه.

-
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٩١/٦ كتاب الغصب، باب من بنى أو غرس في أرض غيره من طريق كثير بن أبي صابر، عن عطاء بن مسلم الخفاف به مثله. قال البيهقي: عمر بن قيس المكي ضعيف لا يحتج به ومن دونه أيضاً ضعيف.

الغريب:

- النقض: الهدم. ينظر النهاية ١٠٧/٥.

(باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته)

٥٥٥ [١٤٤] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا عيسى بن أبي حرب، نا يحيى بن أبي بكير، نا أبو جعفر الرازي، عن آدم بن فائد، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا محدود في الإسلام، ولا محدودة، ولا ذي غمر على أخيه)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ٧٩٢/٢، رقم ٢٣٦٦ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً بمثل لفظ الدارقطني دون لفظ: «ولا محدودة». وعند أبي داود ٣٠٦/٣، رقم ٣٦٠٠، ٣٦٠١ مثله لكن دون قوله: «ولا محدود في الإسلام ولا محدودة». وعند الترمذي ٥٤٥/٤، رقم ٢٢٩٨ من حديث عائشة رضي الله عنها ولفظه: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة، ولا مجلود حداً ولا مجلودة ولا ذي غمر لأخيه...».

نوع الزيادة:

بزيادة لفظ: «ولا محدودة».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عيسى بن موسى بن أبي حرب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يحيى بن أبي بكير الكرماني تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو جعفر الرازي، التميمي، مولاهم مشهور بكنيته، واسمه عيسى بن أبي عيسى: عبد الله بن ماهان، وأصله من مرو، وكان يتجر إلى الري. صدوق سبي الحفظ خصوصاً عن مغيرة، من كبار السابعة. مات في حدود الستين ومائة. بخ ٤. التقريب ص ٦٢٩، ينظر التهذيب ٤٩/١٢.
- آدم بن فائد عن عمرو بن شعيب، وعنه أبو جعفر الرازي عيسى بن ماهان. قال الذهبي في الضعفاء: مجهول، وكذا هو في كتاب ابن أبي حاتم. اللسان ٣٣٦/١، ينظر الجرح والتعديل ٢٦٨/٢.
- وبقية رجاله. تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه آدم بن فائد مجهول وأبو جعفر الرازي سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٥٥/١٠ في الشهادات، باب من قال لا تقبل شهادته. من طريق يحيى بن أبي بكير، عن أبي جعفر الرازي به مثله.

الغريب:

- خائن: قال أبو عبيد: لا نراه خص به الخيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وائتمنهم عليه، فإنه قد سمي ذلك أمانة فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾^(١) فمن ضيع شيئاً مما أمر الله به، أو ركب شيئاً مما نهى عنه فليس ينبغي أن يكون عدلاً. النهاية ٨٩/٢.
- محدود: الذي أصاب ذنباً أوجب عليه حداً، أي عقوبة. النهاية ٣٥٢/١.
- ذي غمر: قال ابن الأثير: أي حقد و ضغن، وقال الحربي: الغمر: الغش في الصدر. النهاية ٣٨٤/٣، غريب الحديث للحربي ١٠٧١/٣.

(١) سورة الأنفال الآية ٢٧.

٥٥٦ [١٤٦] حدثنا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا الحسن بن علي بن خلف
الدمشقي، نا سليمان بن عبد الرحمن، نا عبد الأعلى بن محمد، نا يحيى
ابن سعيد، نا الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عبد الله بن عمر: أن
رسول الله ﷺ خطب، فقال: ((ألا لا تجوز شهادة الخائن، ولا الخائنة، ولا ذي
غمر على أخيه، ولا الموقوف على حد)).

يحيى بن سعيد هو الفارسي متروك، وعبد الأعلى ضعيف.

أصل الحديث:

سبق برقم ٥٥٥.

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وزيادة قوله: ((ولا الموقوف على حد)).

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحسن بن علي الدمشقي. قال الذهبي: حدث بنيسابور، واتهم. قال ابن عساكر: حدث بأحاديث لا تُشبه أهل الصدق. الميزان ١/٥١٠.
- سليمان بن عبد الرحمن بن عيسى الدمشقي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- عبد الأعلى بن محمد، عن يحيى بن سعيد. ضعفه الأزدي. وقال العقيلي: أحاديثه بواطيل. الميزان ٢/٥٣١، اللسان ٣/٣٨٢.
- يحيى بن سعيد المازني الفارسي الاصطخري قاضي شيراز. هكذا نسبته ابن عدي وقال: روى عن الثقات البواطيل. وقال الدارقطني: متروك^(١). اللسان ٦/٢٥٨، ينظر الكامل لابن عدي ٧/٢٦٥١.

○ وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم، وكلهم ثقات.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسن بن علي الدمشقي متهم، وعبد الأعلى بن محمد ضعيف، ويحيى بن سعيد الفارسي متروك روى عن الثقات البواطيل، فالإسناد ضعيف جداً.

(١) كما ذكر عقب الحديث.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكرى ١٥٥/١٠ في الشهادات، باب من قال لا تقبل شهادتها، من طريق الدارقطني به مثله. وذكر قول الدارقطني عقب هذا الحديث، وقال: لا يصح في هذا عن النبي ﷺ شيء يعتمد عليه.

الغريب:

- الموقوف على الحد: الموقوف الخبوس. ينظر لسان العرب ٣٧٤/١٥.

٥٥٧ [١٤٧] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا يوسف بن موسى، نا يحيى بن الضُرَيْس، أخبرني المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «(لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة، ولا موقوف على حد، ولا ذي غمر على أخيه)».

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٥٥٥.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «(ولا موقوف على حد)».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- يحيى بن الضُرَيْس، بمعجمة ثم مهملة، مصغر، البجلي، الرازي القاضي. صدوق، من التاسعة. مات سنة ثلاثين ومائتين. م ت. التقريب ص ٥٩٢.
- المثنى بن الصباح الأبنائوي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف اختلط بأخرة.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه المثنى بن الصباح ضعيف اختلط بأخرة، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ١٥٥/١٠ في الشهادات، باب من قال لا تقبل شهادته. من طريق المثنى بن الصباح، عن عمرو بن شعيب به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في الأخذ بالكتاب والسنة]

٥٥٨ [١٤٩] حدثنا أبو بكر الشافعي، نا أبو قبيصة محمد بن عبد الرحمن بن عمارة ابن القعقاع، نا داود بن عمرو، نا صالح بن موسى، عن عبد العزيز بن رفيع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((خلفت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله، وسنتي، ولن يفترقا حتى يردا على الحوض)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٦٦٣/٥، رقم ٣٧٨٨ من حديث زيد بن أرقم مرفوعاً ولفظه: «إني تارك فيكم ما إن تمسكنم به لن تضلوا بعدي أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض. وعترتي: أهل بيتي ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض فانظروا كيف تخلفوني فيهما». وعنده أيضاً برقم ٣٧٨٦ من حديث جابر نحو لفظ حديث زيد بن أرقم لكن دون قوله: «ولن يفترقا ... إلى آخر الحديث».

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وزيادة لفظ: «وسنتي».

رجال الإسناد:

- أبو بكر الشافعي: هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو قبيصة محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمارة بن القعقاع بن شبرمة. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة وذكره الدارقطني فقال: لا بأس به. مات سنة اثنين وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٣١٤/٢، ٣١٥.
- داود بن عمرو بن زهير الضبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- صالح بن موسى الطلحي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عبد العزيز بن رفيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو صالح ذكوان السمان الزيات. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه صالح بن موسى الطلحي مزوك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٩٣/١ كتاب العلم، من طريق داود بن عمرو الضبي، عن صالح ابن موسى الطلحي به نحوه.
وأخرجه بلاغاً:
- مالك في الموطأ ٨٩٩/٢ رقم ٣ كتاب القدر، باب النهي عن القول بالقدر، ولفظه عن مالك، أنه بلغه أن رسول الله ﷺ قال: «تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما مسكتم بهما: كتاب الله وسنة نبيه».

الغريب:

- يردا: يقال: وَرَدَتِ الْمَاءُ أَرْدَهُ وَرُوداً، إِذَا حَضَرَتْهُ لَتَشْرَبَ. والورد: الماء الذي تَرَدُّ عليه.
النهاية ١٧٣/٥.

[باب]

٥٥٩ [١٥٠] نا محمد بن إسماعيل الفارسي، نا الوليد بن مروان، نا جنادة بن مروان [بن الحكم]^(١)، نا أبي، نا شعوز بن عبدالرحمن، عن خالد بن معدان قال: قال كعب بن عاصم الأشعري إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((إن الله تعالى أجارني على أمتي من ثلاث: لا يجوعوا، ولا يستجمعوا على ضلال، ولا تستباح بيضة المسلمين)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٩٧/٤، ٩٨، رقم ٤٢٥٢ من حديث ثوبان ضمن حديث طويل وفيه قوله: «ولا يسلط عليهم عدواً من سوى أنفسهم فيستبيح بيضتهم...» وبرقم ٤٢٥٣ من حديث أبي مالك الأشعري^(٢) مرفوعاً: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال: ... وأن لا تجتمعوا على ضلالة».

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة قوله: «لا يجوعوا، ولا تستباح بيضة المسلمين».

الثاني: مجيء شطر من الحديث «ولا تستباح بيضة المسلمين» عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن إسماعيل الفارسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الوليد بن مروان. عن غيلان بن جرير. روى عنه معتمر بن سليمان. قال أبو حاتم: مجهول. الجرح والتعديل ١٨/٩، اللسان ٢٢٦/٦.
- جنادة بن مروان الحمصي. روى عن جرير بن عثمان وعيسى بن أبي رزين الثمالي، روى عنه إسحاق بن إبراهيم بن العلاء الزبيدي ومحمد بن عوف الحمصي وعمران بن بكار البراد الحمصي. قال أبو حاتم: ليس بقوي، أخشى أن يكون كذب في حديث عبد الله بن بسر ...

(١) ساقطة من المطبوع وأثبتت من (ب): ق ١٢٧/أ، (ج): ق ٤٣٣/أ.

(٢) هو كعب بن عاصم الأشعري رضي الله عنه كما سيأتي في ترجمته.

وقال الذهبي: اتهمه ابن حبان. وقال الحافظ في "اللسان" بعد أن ذكر ما تقدم عن أبي حاتم والذهبي، أراد أبو حاتم بقوله: كذب، خطأ. وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وأخرج له هو والحاكم في الصحيح. وأما قول ابن الجوزي عن أبي حاتم أنه قال أخشى أن يكون كذب في الحديث. فاختصاره مفض إلى ردّ حديث الرجل جميعه، وليس كذلك إن شاء الله تعالى. الجرح والتعديل ٥١٦/٢، الميزان ٤٢٤/١، اللسان ١٣٩/٢، ١٤٠.

- أبو جنادة مروان بن الحكم: لم أقف له على ترجمة.
- شعوذ بن عبدالرحمن، أبو عبدالرحمن الأزدي. روى عن خالد بن معدان. ترجم له أبو حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. الجرح والتعديل ٣٩٠/٤.
- خالد بن معدان الكلاعي الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عابد يرسل كثيراً.
- كعب بن عاصم الأشعري، يكنى أبا مالك، صحابي. نزيل الشام ومصر. له حديثان. س. ق. التقريب ص ٤٦١، ينظر تهذيب الكمال ١٧٨-١٧٧/٢٤.

الحكم على الإسناد:

فيه الوليد بن مروان مجهول، وفيه جنادة بن مروان الحمصي ليس بالقوى، وأبو جنادة مروان بن الحكم لم أقف له على ترجمة، وشعوذ بن عبدالرحمن لم يذكر فيه جرح أو تعديل، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

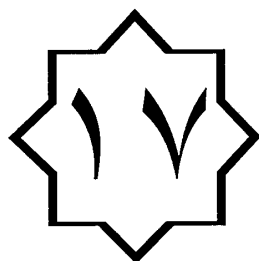
- أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ٤٤/١، رقم ٩٢ من طريق محمد بن إسماعيل بن عياش، عن أبيه، عن ضمضم بن زرعة، عن شريح بن عبيد، عن كعب بن عاصم به مثله.
- وأخرجه أيضاً برقم ٨٢ من طريق سعيد بن زربي، عن الحسن، عن كعب بن عاصم الأشعري سمع النبي ﷺ يقول: «إن الله تعالى قد أجاز أمتي من أن تجتمع على ضلالة».

شواهد الحديث:

- شطر من الحديث له شاهد من حديث أنس بن مالك أخرجه:
- ابن أبي عاصم في السنة ٤١/١، رقم ٨٣ ولفظه: «إن الله قد أجاز أمتي أن تجتمع على ضلالة».

الغريب:

- بيضة المسلمين: أي مجتمعهم وموضع سلطانهم، ومستقر دعوتهم. وبيضة الدار: وسطها ومعظمها. وقيل أراد بالبيضة الخوذة، فكأنه شبه مكان اجتماعهم والتناميهم ببيضة الحديد. النهاية ١٧٢/١.



كتاب الأشربة

كتاب الأشربة وغيرها [باب ما جاء في شارب الخمر]

٥٦٠ [١] حدثنا أبو بكر النيسابوري وأبو عمر القاضي قالا: نا علي بن إشكاب، نا محمد بن ربيعة، نا الحكم بن عبد الرحمن، نا ابن أبي نعم، عن الوليد بن عبادة قال: سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول: قال رسول الله ﷺ: ((الخمر أم الخبائث، ومن شربها لم يقبل الله منه صلاة أربعين يوماً، فإن مات وهي في بطنه مات ميتة جاهلية)). واللفظ لأبي عمر القاضي.

أصل الحديث:

قوله: ((الخمر أم الخبائث)) معناه عند ابن ماجه ١١٩/٢، رقم ٣٣٧١ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «لا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر»، وعنده أيضاً برقم ٣٣٧٧ من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «من شرب الخمر وسكر، لم تقبل له صلاة أربعين صباحاً. وإن مات دخل النار...».

وعند النسائي ٣١٤/٨، رقم ٥٦٦٤ من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعاً بلفظ: «لا يشرب الخمر رجل من أمتي فيقبل الله منه صلاة أربعين يوماً»، وبرقم ٥٦٦٩ بلفظ «إن مات فيها مات كافراً». ونحوه من حديث ابن عمر برقم ٥٦٦٨. وعند الترمذي ٢٩٠/٤، رقم ١٨٦٢ من حديث ابن عمر مرفوعاً ولفظه: «ومن شرب الخمر لم يقبل الله له صلاة أربعين صباحاً»، وعند أبي داود ٣٢٧/٣، رقم ٣٦٨٠ من حديث ابن عباس وفيه قوله: «ومن شرب مسكراً بخست صلاته أربعين صباحاً».

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث بمعناه عن صحابي آخر، وهو قوله: ((الخمر أم الخبائث)).

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو عمر القاضي: هو محمد بن يوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة فاضلاً، لا نظير له عقلاً وحلماً وذكاء... مات سنة عشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٠١/٣-٤٠٥، ينظر السير ٥٥٥/١٤.

- علي بن إشكاب: هو علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر العامري، ابن إشكاب بكسر الهمزة وسكون المعجمة وآخره موحدة، وهو لقب أبيه. صدوق، من العاشرة، مات سنة إحدى وستين ومائتين، ويقال: إنه المراد بقول البخاري: حدثنا علي بن إبراهيم. د.ق. التقريب ص ٤٠٠.
- محمد بن ربيعة الكلبي الرؤاسي أبو عبد الله الكوفي، ابن عم وكيع بن الجراح. صدوق، من التاسعة. مات بعد التسعين والمائتين. بخ. التقريب ص ٤٧٨، ينظر تهذيب الكمال ١٩٩-١٩٦/٢٥.
- الحكم بن عبدالرحمن بن أبي نُعم، بضم النون وسكون المهملة، الكوفي البجلي. قال إسحاق ابن منصور عن يحيى: ضعيف. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق سيئ الحفظ، من السابعة. س. التهذيب ٤٣١/٢، التقريب ص ١٧٥.
- ابن أبي نُعم: عبدالرحمن بن أبي نعم البجلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الوليد بن عباد بن الصامت الأنصاري، المدني، أبو عباد. ولد في عهد النبي ﷺ. وهو ثقة، من كبار الثانية. مات بعد السبعين. خ م ت س ق. التقريب ص ٥٨٢.

الحكم على الإسناد:

فيه الحكم بن عبدالرحمن بن أبي نُعم البجلي صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٤/٤٠١، ٤٠٢، رقم ٣٦٨٠، من طريق محمد بن ربيعة الكلبي، عن الحكم بن عبدالرحمن به مثله. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الوليد بن عباد إلا الحكم بن عبدالرحمن، تفرد به محمد بن ربيعة.
- وأخرج شطره الأول:
- القضاعي في مسند الشهاب ٦٨/١، رقم ٥٧ من طريق الدارقطني به بلفظ: «الخمر أم الخبائث».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٧٢/٥ بلفظ: «الخمر أم الفواحش» وذكر الحديث. وقال: رواه الطبراني في الأوسط عن شيخه شباب بن صالح ولم أعرفه، وبقية رجاله ثقات وفي بعضهم كلام لا يضر.

• وذكر أيضاً في ٦٨/٥ حديثاً عن عبد الله بن عمرو وفيه: «ما من أحد يشربها فتقبل له صلاة أربعين ليلة ولا يموت وفي مثانته منها شيء إلا حرمت عليه الجنة وإن مات في الأربعين مات ميتة جاهلية». وقال: رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح خلا صالح بن داود التمار وهو ثقة.

• وذكره الألباني في الصحيحة ٤/٦٩٤، رقم ١٨٥٤. وحسنه.

شواهد الحديث:

لبعض ألفاظ الحديث شواهد من حديث ابن عمر، وابن عباس، وأسماء بنت يزيد.

حديث ابن عمر و ابن عباس:

• سبق ذكرهما في أصل الحديث.

وحديث أسماء بنت يزيد:

• أخرجه الإمام أحمد في المسند ٦/٦٠٤ ولفظه: «من شرب الخمر لم يرض الله عنه أربعين ليلة

فإن مات مات كافراً...».

[باب ما جاء في أن الخمر جماع الإثم]

٥٦١ [٢] حدثنا يوسف بن يعقوب الأزرق، نا الزبير بن بكار، نا عبدالله بن نافع الصائغ، حدثني عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني، عن أبيه، عن جده زيد بن خالد قال: تلقفت هذه الخطبة من في رسول الله ﷺ بتبوك سمعته يقول: ((والخمر جماع الإثم)).

أصل الحديث:

معنى الحديث عند ابن ماجه ١١١٩/٢، رقم ٣٣٧١ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «لا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يوسف بن يعقوب الأزرق، أبوبكر التنوخي الكاتب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الزبير بن بكار بن عبدالله الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة صحيح الكتاب في حفظه لين.
- عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني، عن أبيه، عن جده، قال الذهبي: فرفع خطبة منكورة وفيه جهالة. وقال ابن حجر: والحديث في سنن الدارقطني من طريق مصعب بن زيد بن خالد الجهني. وقد جهل ابن القطان عبدالله بن مصعب وأباه. الميزان ٥٠٦/٢، اللسان ٣٦٢/٣، ٣٦٣.
- مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني لم أقف له على ترجمة.
- زيد بن خالد الجهني المدني، صحابي مشهور مات سنة ثمان وستين أو: وسبعين وله خمس وثمانون سنة بالكوفة. ع. التقريب ص ٢٢٣.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالله بن مصعب بن خالد الجهني فيه جهالة، وفيه من لم أقف له على ترجمة، فالإسناد ضعيف، وللحديث شاهد بمعناه سبق ذكره في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه القضاعي في مسند الشهاب ٦٦/١-٦٨ رقم ٥٥ من طريق الزبير بن بكار، عن عبدا لله بن نافع الصائغ به ضمن حديث وفيه قوله: «والخمر جماع الإثم».

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد بمعناه من حديث أبي الدرداء، وعبد الله بن عمرو، ومعاذ رضي الله عنه.
- حديث أبي الدرداء:
- سبق ذكره في أصل الحديث.
- حديث عبد الله بن عمرو:
- سبق ذكره برقم ٥٦٠ ولفظه: «الخمر أم الخبائث».
- حديث معاذ أخرجه:
- الإمام أحمد ٢٣٨/٥ ضمن حديث وفيه قوله ﷺ «ولا تشربن خمراً فإنه رأس كل فاحشة».
- وله شاهد من حديث ابن مسعود موقوفاً أخرجه:
- هناد بن السري في الزهد ٢٨٦/١ رقم ٤٩٧ ضمن حديث طويل فيه قوله: «والخمر جماع الإثم».
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٢٩٥/١٣-٢٩٧ ضمن حديث طويل.

الغريب:

- جماع الإثم: أي مَجْمَعُهُ و مَطْنَتُهُ. النهاية ٢٩٥/١.

٥٦٢ [٣] حدثني موسى بن جعفر بن قرين، نا بكر بن سهل، نا عبدالله بن يوسف، نا ابن لهيعة، نا أبو صخر، عن عبدالكريم أبي أمية، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((الخمير أم الفواحش، وأكبر الكبائر، من شربها وقع على أمه، وعمته، وخالته)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٦٠.

نوع الزيادة:

مجئ شطر من الحديث بمعناه عن صحابي آخر. وهو قوله: ((الخمير أم الفواحش))، وباقي الحديث نوع الزيادة فيه من كل وجه.

رجال الإسناد:

- موسى بن جعفر بن قرين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بكر بن سهل الدمياني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عبدالله بن يوسف التنيسي أبو محمد الكلاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة متقن.
- ابن لهيعة: عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو صخر: هو حميد بن زياد بن أبي المخارق الخراط تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- عبدالكريم أبي أمية هو عبدالكريم بن أبي المخارق. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عطاء بن أبي رباح القرشي تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.

الحكم على الإسناد:

فيه بكر بن سهل الدمياني، وابن لهيعة، وعبدالكريم أبو أمية كلهم ضعفاء، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٦٤/١١، ٢٠٣، رقم ١١٣٧٢، ١١٤٩٨ من طريق رشدين ابن سعد، عن أبي صخر، عن عبدالكريم أبي أمية به مثله.
- وفي الأوسط ١٠٦/٤، رقم ٣١٥٨ من طريق ابن لهيعة، عن عبدالكريم أبي أمية به مثله. وقال: لم يرو هذا الحديث عن عطاء إلا عبدالكريم.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٦٧/٥ وقال: رواه الطبراني في الأوسط والكبير وفيه عبدالكريم أبو أمية وهو ضعيف.

- وذكره الألباني في الصحيحة ٤/٦٨، رقم ١٨٥٣ وقال: وهذا إسناد ضعيف، عبدالكريم أبو أمية ورشدين بن سعد وابن لهيعة ثلاثتهم ضعفاء، وأعله الهيثمي بالأول منهم فقط. ثم قال: والحديث حسن بمجموع الطريقين.

شواهد الحديث:

الشرط الأول من الحديث له شواهد من حديث أبي الدرداء، وعبدالله بن عمرو، ومعاذ سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٥٦٠، وفي شواهد الحديث رقم ٥٦١.

٥٦٣ [٤] ثنا يعقوب بن إبراهيم البزار، ثنا أبو حاتم الرازي، نا أبو صالح كاتب الليث، حدثني ابن لهيعة، عن أبي قبيل، عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: ((الخمير أم الخبائث)).

أصل الحديث:

معنى الحديث عند ابن ماجه ١١١٩/٢، رقم ٣٣٧١ من حديث أبي الدرداء مرفوعاً بلفظ: «لا تشرب الخمر فإنها مفتاح كل شر».

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزار، أبويكر ويعرف بالجواب. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو حاتم الرازي: هو محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي. تقدمت ترجمته، وهو أحد الحفاظ.
- أبو صالح كاتب الليث: هو عبد الله بن صالح بن محمد الجهني أبو صالح المصري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الغلط، ثبت في كتابه.
- ابن لهيعة: عبد الله بن لهيعة بن عقبة. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو قبيل: حَيَّ بن هانئ بن ناضر المعافري، المصري. قال أحمد وابن معين وأبو زرعة: ثقة. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ. ووثقه الفسوي والعجلي وأحمد بن صالح المصري، وذكره الساجي في "الضعفاء" له وحكى عن ابن معين أنه ضعفه. قال الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم، من الثالثة. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. عخ قد ت س. التهذيب ٧٢/٣، ٧٣، التقريب ص ١٨٥.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن لهيعة ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٥٦٠.

[باب ما جاء في أن ما أسكر كثيره فقليله حرام]

٥٦٤ [٢١] حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي، نا عباد بن يعقوب، نا عيسى ابن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب حدثني أبي عن أبيه عن جده، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام)) وقال رسول الله ﷺ: ((لا أحل مسكراً)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند ابن ماجه ١١٢٤/٢، رقم ٣٣٩٢ من حديث ابن عمر رضي الله عنه بمثل لفظ الدارقطني. والحديث أخرجه الستة مفرقاً، وسيأتي ذكره في أصل الحديث رقم ٥٦٦، ٥٦٧.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي. تقدمت ترجمته، تكلم فيه.
- عباد بن يعقوب الرواجي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق رافضي.
- عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب العلوي. عن آبائه، وعنه ابنه أحمد. قال الدارقطني: متروك الحديث. ويقال له مبارك. وقال ابن حبان: يروي عن آبائه أشياء موضوعة. اللسان ٣٩٩/٤.
- عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، أبو محمد العلوي المدني. مقبول، من السادسة. مات في خلافة المنصور. د.س. التقريب ص ٣٢١.
- محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب. صدوق، من السادسة وروايته عن جده مرسله. مات بعد الثلاثين. ٤. التقريب ص ٤٩٨.
- عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي. ثقة، من الثالثة. مات في زمن الوليد، وقيل قبل ذلك. ٤. التقريب ص ٤١٦.

.....

الحكم على الإسناد:

فيه عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب متروك الحديث، فالإسناد ضعيف جداً، والحديث صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٦/٨ كتاب الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام. من طريق حسين بن عبد الله، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».
- وذكره ابن حجر في الدراية ٢/٢٥٠ وقال: أخرجه الدارقطني وإسناده ساقط.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٣٠٤ وقال: وعيسى بن عبد الله عن آبائه تركه الدارقطني.

[باب ما جاء في بيان الشراب الذي اهرق بتحريم الخمر]

٥٦٥ [٤٢] حدثنا العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري، نا إسحاق بن إبراهيم
لؤلؤ، نا حسين بن محمد، نا شيبان، عن الأشعث، عن عبدالله بن أبي
الهديل قال: كان عبدالله يحلف بالله: إن التي أمر بها النبي ﷺ حين حرمت
الخمر أن تكسر^(١) دنانه، وأن تكفأ^(٢) لمن التمر والزبيب.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- العباس بن العباس بن محمد بن عبدالله بن المغيرة، أبو الحسين الجوهري. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة، وذكر أن يوسف القواس ذكره في شيوخه الثقات. مات سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١٢/١٥٧، ١٥٨.
- إسحاق بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن منيع البغوي، أبو يعقوب، لقبه لؤلؤ، وقيل: يؤيؤ، بتحتايتين. ثقة، من العاشرة. مات سنة تسع وخمسين ومائتين. خ. التقريب ص ٩٩.
- حسين بن محمد المروذي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- شيبان بن عبدالرحمن التميمي النحوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أشعث بن أبي الشعثاء الحاربي، الكوفي. ثقة، من السادسة. مات سنة خمس وعشرين ومائة. ع. التقريب ص ١١٣، ينظر تهذيب الكمال ٣/٢٧١.
- عبدالله بن أبي الهذيل الكوفي، أبو المغيرة. ثقة، من الثانية، مات في ولاية خالد القسري على العراق. ر م ت س. التقريب ص ٣٢٧، ينظر تهذيب الكمال ١٦/٢٤٤.

الحكم على الإسناد:

متصل رجاله ثقات، فالإسناد صحيح.

(١) في المطبوع: (يكسر) والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٢٧/ب.

(٢) في المطبوع: (وأن يكفأ ثمر) وما أثبت من (ب): ق ١٥٢/ب، (ج): ق ٥٢٧/ب.

تخريج الحديث وشواهد:

لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.
وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٩٩/٤ وعزاه إلى المصنف فقط.

الغريب:

- دنانة: جمع دَن بفتح الدال، نوع من الآنية. ينظر لسان العرب ٤/١٨.

[باب]*

٥٦٦ [٤٤] حدثنا محمد بن هارون أبو حامد، نا محمد بن يحيى القطعي، نا عبد الله ابن إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب - كذا نسبه -، حدثني أبي، عن صالح بن خوات بن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري، عن أبيه، عن جده، عن خوات بن جبير الأنصاري عن رسول الله ﷺ قال: ((ما أسكر كثيره فقليله حرام)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٣/٣٢٧، رقم ٣٦٨١، والترمذي ٤/٢٩٢، برقم ١٨٦٥ من حديث جابر بن عبد الله بمثل لفظ الدارقطني. ومثله عند النسائي ٨/٣٠٠، رقم ٥٦٠٧، وابن ماجه ٢/١١٢٥، رقم ٢٣٩٤ من حديث عبد الله بن عمرو. وأخرجه النسائي ٨/٣٠١، برقم ٥٦٠٨، ٥٦٠٩ من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً بلفظ: ((أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره)). وأخرجه أبو داود ٣/٣٢٩، رقم ٣٦٨٧، والترمذي ٤/٢٩٣، برقم ١٨٦٦ من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً بلفظ: ((كل مسكر حرام وما أسكر منه الفَرْق فملاء الكف منه حرام)).

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- محمد بن هارون أبو حامد الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي البصري. صدوق. من العاشرة. مات سنة ثلاث وخمسين ومائتين. م د ت س. التقريب ص ٥١٢.
- عبد الله بن إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب الهاشمي. قال العقيلي: له أحاديث لا يتابع منها على شيء. منها هذا الحديث وذكره بسنده، وقال الحافظ ابن حجر: غريب من طريق عبد الله بن إسحاق. اللسان ٣/٢٥٨.
- إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن الهاشمي. ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات". التاريخ الكبير ١/٣٩٩، الثقات لابن حبان ٨/١٠٨.

* سبق التوبيع لثل هذا الحديث في [باب ما جاء في أن ما أسكر كثيره فقليله حرام] عند الحديث رقم ٥٦٤.

- صالح بن خوات بن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري. مقبول، من الثامنة. بخ. التقريب ص ٢٧١.
- وخوات: بفتح المعجمة وتشديد الواو وآخره مثناة كما في التقريب.
- خوات بن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري، روى عن أبيه وعمته. ترجم له ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وذكره ابن حبان في "الثقات". الجرح والتعديل ٣/٣٩٢، الثقات لابن حبان ٦/٢٧٥، ينظر من روى عن أبيه عن جده ص ١٩٧.
- صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري، المدني. ثقة، من الرابعة. ع. التقريب ص ٢٧١.
- خوات بن جبير. تقدمت ترجمته، وهو صحابي.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن إسحاق بن الفضل الهاشمي له أحاديث لا يتابع منها على شيء. منها هذا الحديث كما قال العقيلي^(١). فالإسناد ضعيف. والحديث صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٤/٢٠٥، رقم ٤١٤٩، وفي الأوسط ٢/٣٦٧، رقم ١٦٣٩ من طريق عبد الله بن إسحاق الهاشمي، عن أبيه، عن صالح بن خوات بن صالح بن جبير به مثله.
- وأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢/٢٣٣ من طريق عبد الله بن إسحاق بن الفضل بن ربيعة بن الحارث بن عبدالمطلب، عن أبيه به مثله.
- والحاكم في المستدرک ٣/٤١٣ من طريق عبد الله^(٢) بن إسحاق، عن أبيه عن صالح بن خوات ابن جبير عن أبيه قال حدثني أبي عن أبيه عن جده خوات بن جبير عن النبي ﷺ قال: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٥/٥٧ وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عبد الله بن إسحاق الهاشمي قال العقيلي له أحاديث لا يتابع منها على شيء، وذكر له الذهبي هذا الحديث.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث جابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وسعد بن أبي وقاص وعائشة، سبق ذكرها في أصل الحديث.

(١) ينظر ترجمته السابقة.

(٢) في المطبوع: (عبد الله بن صالح بن إسحاق بن صالح بن خوات ...)، والصواب ما أثبت كما في بقية الأسانيد.

٥٦٧ [٤٥] حدثنا عبدالله بن الهيثم بن خالد الطيني، نا علي بن حرب، نا سعيد بن سالم، عن أبي يونس العجلي، عن عمرو^(١) بن شعيب عن أبيه، عن جده أن النبي ﷺ قال: «كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره، فقليله حرام».

أصل الحديث:

قوله ﷺ: «كل مسكر حرام» أخرجه الستة من حديث أبي موسى الأشعري، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة وعائشة وكلها مذكورة في الشواهد. أما قوله ﷺ: «وما أسكر كثيره فقليله حرام» فأخرجه النسائي ٣٠٠/٨، رقم ٥٦٠٧، وابن ماجه ١١٢٥/٢، رقم ٣٣٩٤ كلاهما من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده.

نوع الزيادة:

مجيء الشطر الأول عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن الهيثم بن خالد الطيني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فاضل.
- سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال مرة: ثقة. قال أبو زرعة: هو عندي إلى الصدوق ما هو. وقال أبو حاتم: محله الصدوق. وقال أبو داود: صدوق يذهب إلى الإرجاء. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدي: حسن الحديث وأحاديثه مستقيمة وهو عندي صدوق لا بأس به مقبول الحديث. وقال يعقوب الفسوي: كان له رأى سوء وكان داعية يرغب عن حديثه. وقال العجلي: كان يرى الإرجاء وليس بحجة وقال البخاري: يرى الإرجاء. وكذا قال ابن حبان وزاد فيهم في الأخبار حتى يجيء بها مقلوبة حتى خرج عن حد الاحتجاج به. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهيم ورُمي بالإرجاء وكان فقيهاً. من كبار التاسعة. د.س. التهذيب ٣٥/٤، التقريب ص ٢٣٦.

(١) في المخطوط (ب): ق ١٥٢/ب، (ج): ق ٥٢٨/أ: (عون)، وهو خطأ.

○ أبو يونس العجلي: الحسن بن يزيد بن فروخ الضمري، أبو يونس القوي، بفتح القاف وتخفيف الواو. مكي سكن الكوفة. روى عن عمرو بن شعيب، روى عنه سعيد بن سالم القداح. ثقة، من السادسة، وقيل إن ابن فروخ غير أبي يونس. ق. التقريب ص ١٦٤، تهذيب الكمال ٣٤٢/٦.

○ عمرو بن شعيب. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

○ شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ثبت سماعه من جده.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن سالم القداح صدوق يهمل، فالإسناد ضعيف ويرتقي بالمتابعات والشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه السهمي في تاريخ جرجان ص ٣٢٧، رقم ٥٩١ من طريق سعيد بن سالم القداح، عن أبي يونس العجلي القوي به مثله.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٦/٨ في الأشربة، باب ما أسكر كثيره فقليله حرام. من طريق يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن عمرو بن شعيب به بلفظ: «ما أسكر كثيره فقليله حرام».

شواهد الحديث:

- قوله ﷺ: «كل مسكر حرام» له شواهد من حديث أبي موسى الأشعري، وابن عمر، وابن عباس، وأبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وعائشة رضي الله عنهم.
- حديث أبي موسى الأشعري:
- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٢/٨، رقم ٤٣٤٣، ٤٣٤٤، ٥٢٤/١٠، رقم ٦١٢٤، ١٦٢/١٣، رقم ٧١٧٢.
 - ومسلم ١٥٨٦/٣، رقم ١٧٣٣.
 - وأبو داود ٣٢٨/٣، رقم ٣٦٨٤.
 - والنسائي ٢٩٨/٨-٣٠٠، رقم ٥٥٩٥، ٥٥٩٧، ٥٦٠٢، ٥٦٠٤.
 - وابن ماجه ١١٢٤/٢، رقم ٣٣٩١.

حديث ابن عمر:

- أخرجه مسلم ١٥٨٧/٣، رقم ٢٠٠٣.
- وأبو داود ٣٢٧/٣، رقم ٣٦٧٩.
- والترمذي ٢٩٠/٤، رقم ١٨٦١.
- والنسائي ٢٩٦/٨، رقم ٥٥٨٢.
- وابن ماجه ١١٢٤/٢، رقم ٣٣٩٠.

حديث ابن عباس:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٦٢/١٠، رقم ٥٥٩٨ ضمن حديث وفيه قوله: «فما أسكر فهو حرام».
- وأبو داود ٣٢٧/٣، رقم ٣٦٨٠ ولفظه: «كل مُخَمَّرٍ خمر، وكل مسكر حرام...».

حديث أبي هريرة:

- أخرجه النسائي ٢٩٧/٨، رقم ٥٥٨٨ وفيه لفظ: «كل مسكر حرام».

حديث سعد بن أبي وقاص:

- أخرجه النسائي ٣٠١/٨، رقم ٥٦٠٨، ٥٦٠٩ بلفظ: «أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره».

حديث عائشة:

- أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٤١/١٠، رقم ٥٥٨٥ بلفظ: «كل شراب أسكر فهو حرام».
- ومسلم ١٥٨٥-١٥٨٦، رقم ٢٠٠١.
- وأبو داود ٣٢٩/٣، رقم ٣٦٨٧.
- والترمذي ٢٩٣/٤، رقم ١٨٦٦.
- والنسائي ٢٩٧/٨، رقم ٥٥٩٠.

٥٦٨ [٦٠] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا الفضل بن يعقوب، نا سعيد بن مسلمة، نا الأوزاعي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: أتاه قوم، فقالوا: يا نبي الله إنا ننبذ النبيذ، فنشر به على غداثنا وعشائنا، قال: ((اشربوا، وكل مسكر حرام))، فقالوا: يا رسول الله إنا نكسره بالماء، فقال: ((حرام قليل ما أسكر كثيره)).

أصل الحديث:

قوله ﷺ: ((اشربوا)) أخرجه أبو داود ٣/٣٣٢، رقم ٣٧٠٠ من حديث عبد الله بن عمرو ضمن حديث وفيه قوله: ((اشربوا ما حل)).
وقوله: ((كل مسكر حرام)) سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٦٧.
وقوله ﷺ: ((حرام قليل ما أسكر كثيره)) سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٦٧ من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.

نوع الزيادة:

مجيء قوله: ((كل مسكر حرام)) عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المخامي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الفضل بن يعقوب بن إبراهيم بن موسى الرخامي، بضم الراء بعدها معجمة، أبو العباس البغدادي. ثقة حافظ، من الحادية عشرة. مات سنة ثمان وخمسين ومائتين. خ ق. التقريب ٤٤٧، ينظر تهذيب الكمال ٢٣/٢٦١.
- سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان الأموي. ضعيف، من الثامنة. مات بعد التسعين ومائة. ت ق. التقريب ص ٢٤١، ينظر تهذيب الكمال ١١/٦٣.
- الأوزاعي: عبد الرحمن بن عمرو تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن شعيب وأبيه تقدمت الترجمة لهما، وكلاهما صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن مسلمة ضعيف، فالإسناد ضعيف. ويرتقي بشواهد إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بتمامه من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده سوى الدارقطني.

وسبق ذكر من أخرجه مفرداً دون قوله: «كل مسكر حرام» من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده في أصل الحديث.

شواهد الحديث:

الزيادة لها شواهد سبق ذكرها في شواهد الحديث رقم ٥٦٧.

٥٦٩ [٦٣] قرئ على عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا إسحاق بن أبي إسرائيل، نا شريك، عن زياد بن فياض، عن أبي عياض، عن عبد الله بن عمرو قال: ذكرت الأوعية عند النبي ﷺ، فقال أعرابي: لا ظروف، فقال رسول الله ﷺ: ((اجتنبوا كل مسكر، ولا تسكروا)).

أصل الحديث:

الحديث أخرجه أبو داود ٣/٣٣٢، رقم ٣٧٠١ من حديث عبد الله بن عمرو ولفظه: «اجتنبوا ما أسكر».

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «ولا تسكروا».

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- إسحاق بن أبي إسرائيل واسمه إبراهيم بن كامجرا، بفتح الميم وسكون الجيم، أبو يعقوب المروزي. ولد سنة خمسين ومائة. صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن. مات سنة خمس وأربعين، وقيل: ست ومائتين، وله خمس وتسعون سنة. من أكابر العشرة. بخ د س. التقريب ص ١٠٠، ينظر تهذيب الكمال ٢/٣٩٨-٤٠٦.
- شريك بن عبد الله النخعي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ تغير حفظه بعد ما ولى القضاء.
- زياد بن فياض الخزاعي، أبو الحسن الكوفي. ثقة عابد. من السادسة. مات سنة تسع وعشرين ومائة. م د س. التقريب ص ٢٢٠، ينظر تهذيب الكمال ١٢/٤٦٢.
- أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي. يكنى أبا عياض حمصي. مخضرم. ثقة عابد، من كبار التابعين. مات في خلافة معاوية. خ م د س ق. التقريب ص ٤١٨، ينظر تهذيب الكمال ٣٤/١٦٤.

الحكم على الإسناد:

فيه شريك بن عبد الله النخعي صدوق يخطئ تغير حفظه بعد ما ولى القضاء وإسحاق بن أبي إسرائيل منه بعد توليه القضاء^(١)، فالإسناد ضعيف.

(١) ولي شريك القضاء سنة ١٥٠ هـ كما ذكر ابن حبان في ثقاته ٦/٤٤٤، وإسحاق ولد في هذه السنة التي ولي فيها شريك القضاء، فيكون ممن سمع منه بعد تغير حفظه.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه باللفظة الزائدة من حديث عبد الله بن عمرو سوى الدارقطني. وأخرجه الإمام أحمد في المسند ٢١١/٢ من طريق شريك، عن زياد بن فياض، عن أبي عياض به نحوه وفيه قوله: «اشربوا ما حل ولا تسكروا...».

شواهد الحديث:

الزيادة لها شاهد بمعناها من حديث بريدة الأسلمي أخرجه:
 • مسلم ١٥٨٤/٣، رقم ١٩٧٧ ضمن حديث وفيه قوله ﷺ: «ولا تشربوا مسكراً».

[باب ما جاء في الأوعية المنهي عن الابتذال فيها]

٥٧٠ [٦٤] حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وابن صاعد والحسين بن إسماعيل قالوا: نا أبو الأشعث أحمد بن المقدام، نا نوح بن قيس، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس: ((لا تشربوا في نقيير، ولا مقيير، ولا دباء، ولا حنثم، ولا مرادة، ولكن اشربوا في سقاء أحدكم غير مسكر، فإن خشي شدته فليصب عليه الماء)) لفظ ابن منيع.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند مسلم ١٥٧٨/٣، رقم ٣٣، وأبي داود ٣٣١/٣، رقم ٣٢٩٣، والنسائي ٣٠٥/٨، رقم ٥٦٣٠، ٥٦٣٧، ٥٦٤٦، ابن ماجه ١١٢٧/٢، رقم ٣٤٠١ من حديث أبي هريرة ولفظه عند مسلم وأبي داود: أن رسول الله ﷺ قال لوفد عبد القيس «أنهاكم عن الدباء والحنثم والنقيير والمقيير—والحنثم المزادة المحبوبة—ولكن اشرب في سقائك وأوكه». وشر من الحديث عند مسلم ١٥٦٣/٣، برقم ٣٧، وأبي داود برقم ٣٦٩٨، والنسائي برقم ٥٦٥٢ من حديث بريدة الأسلمي ولفظه عند مسلم والنسائي: «فاشربوا في الأسقية كلها، ولا تشربوا مسكراً».

والشرط الأخير من الحديث معناه عند أبي داود برقم ٣٦٩٥، من حديث قيس بن النعمان وفيه قوله: «فإن اشتد فاكسروه بالماء...» وبرقم ٣٦٩٦ من حديث ابن عباس ضمن حديث وفيه: قالوا يا رسول الله، فإن اشتد في الأسقية؟! قال: «فصبوا عليه الماء».

نوع الزيادة:

مجيء شرط من الحديث عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي أبو القاسم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- ابن صاعد يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو الأشعث أحمد بن المقدام بن سليمان بن الأشعث. تقدمت ترجمته، وهو صدوق صاحب حديث.

- نوح بن قيس بن رياح الأزدي، أبو رَوْح البصري، أخو خالد. صدوق رمي بالشيعة، من الثامنة. مات سنة ثلاث أو أربع وثمانين ومائة. م. ٤. التقريب ص ٥٦٧، ينظر التهذيب ٤٨٥/١٠.
- ابن عون: هو عبد الله بن عون بن أربطان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن سيرين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسين بن إسماعيل الحاملي صدوق، وكذا أبو الأشعث أحمد بن المقدم ونوح بن قيس، فالإسناد حسن. وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الصحيح لغيره.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٠٢/٨ في الأشربة، باب ما جاء في الكسر بالماء. من طريق الدارقطني به مثله. وقال البيهقي: رواه جماعة عن نوح بن قيس لم يذكروا فيه هذه اللفظة فيشبه أن تكون من قول بعض الرواة.

شواهد الحديث:

للزيادة شاهد من حديث بريدة الأسلمي، وقيس بن النعمان وابن عباس سبق ذكرها في أصل الحديث.

الغريب:

- نَقِير: النقيير أصل النخلة يُنقر وسطه ثم ينبذ فيه التمر، ويلقى عليه الماء ليصير نبيذاً مسكراً. والنهي واقع على ما يُعمل فيه، لا على اتخاذ النقيير، فيكون على حذف المضاف، تقديره: عن نبيذ النقيير. النهاية ١٠٤/٥.
- مُقِير: القار: هو الزيت، والمقير: هو الإناء الذي طلي بالقار، ثم انتبذ فيه. ينظر النهاية ٣٠٤/٢، لسان العرب ٥٥/٦.
- دُبَاء: هو القرع واحدها دُبَاءة كانوا ينتبذون فيها فتسرع الشدة في الشراب. النهاية ٩٦/٢.
- حنتم: الحنتم جرار مدهونة خضر كانت تُحمل الخمر فيها إلى المدينة، ثم أُتسع فيها فقبل للخزف كله حنتم، واحدها حنّمة. وإنما نُهي عن الانتباز فيها لأنها تُسرع الشدة فيها لأجل دهنها. النهاية ٤٤٨/١.
- المزايدة: هو الظرف الذي يحمل فيه الماء. النهاية ٣٢٤/٤. وفي بعض الروايات: المزايدة المجوبة: وهي التي قطع رأسها، وليس لها عزلاء من أسفلها يتنفس منها الشراب. النهاية ٢٣٣/١.

[باب ما جاء في كسر الشراب بالماء إن خشي شدته]

٥٧١ [٦٥] قرئ على عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز، وأنا أسمع حدثكم علي بن الجعد، حدثنا الزنجي بن خالد، نا زيد بن أسلم، عن سُمَي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: ((إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه، فليأكل من طعامه، ولا يسأله، وإن سقاه شراباً فليشرب من شرابه، ولا يسأله عنه، وإن خشي منه فليكسره بالماء)).

أصل الحديث:

قوله ﷺ: ((وإن خشي منه فليكسره بالماء)) معناه عند أبي داود كما سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٧٠.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه، عدا قوله: ((وإن خشي منه فليكسره بالماء)) فنوع الزيادة فيه: محيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- علي بن الجعد بن عبيد الجوهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت رمي بالتشيع.
- الزنجي بن خالد هو: مسلم بن خالد المخزومي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الأوهام.
- زيد بن أسلم العدوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عالم وكان يرسل.
- سُمَي: مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو صالح ذكوان السمان الزيات. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه مسلم بن خالد الزنجي صدوق كثير الأوهام، فالإسناد ضعيف. قال الذهبي^(٣): هذا حديث منكر.

تخريج الحديث:

- أخرجه علي بن الجعد في مسنده ص ٤٣٥، رقم ٢٩٦١ من طريق الزنجي به مثل لفظ الدارقطني.
- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٢/٤ من طريق أسد بن موسى، عن مسلم بن خالد به نحوه.
- وأخرجه دون قوله: «وإن خشى منه فليكسره بالماء»:
- الإمام أحمد ٣٩٩/٢، من طريق مسلم بن خالد^(١)، عن زيد بن أسلم به.
- وأبو يعلى الموصلي في مسنده ٢٣٩/١١ رقم ٦٣٥٨ من طريق مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم به.
- والطبراني في الأوسط ٢١٩/٣، رقم ٢٤٦١ من طريق مسلم بن خالد الزنجي، عن زيد بن أسلم به. وقال: لم يرو هذا الحديث عن زيد إلا مسلم.
- وابن عدي في الكامل ٢٣١١/٦ من طريق مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم به. وقال: وهذا بهذا الإسناد ليس يرويه عن زيد بن أسلم، عن سمي غير الزنجي بن خالد. وقد روي عن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن أبي هريرة، من رواية عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه.
- والحاكم في المستدرک ١٢٦/٤ في الأطعمة، من طريق مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم به. وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.
- والبيهقي في شعب الإيمان ٦٧/٥، رقم ٥٨٠١ من طريق مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم به نحوه.
- والخطيب في تاريخ بغداد ٨٧/٣، ٨٨ من طريق مسلم بن خالد، عن زيد بن أسلم به نحوه لفظ الإمام أحمد.
- وذكره الديلمي في الفردوس بمأثور الخطاب ٢٨٠/١ بنحوه دون الجملة الأخيرة.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٤٥/٥، ١٨٠/٨ وعزاه لأحمد ولأبي يعلى وللطبراني في الأوسط وقال: وفيه: مسلم بن خالد الزنجي والجمهور على ضعفه وقد وثق، وبقية رجال أحمد رجال الصحيح.

(١) في المطبوع: (خالد بن مسلم)، والصواب ما أثبت كما في بقية الأسانيد.

- وذكره الألباني في الجامع الصحيح ١/١٥١، رقم ٥١٨ -دون الجملة الأخيرة- وصححه، ينظر الصحيحة ٢/٢٠٤، رقم ٦٢٧.
- وأخرجه موقوفاً على أبي هريرة:
- عبدالرزاق في مصنفه ٩/٢٢٧ رقم ١٧٠٢٣ من طريق ابن عيينة، عن ابن عجلان، عن سعيد ابن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة قال: إذا أطعمك أخوك المسلم طعاماً فكل، وإذا سقاك شراباً فاشرب، ولا تسأل، فإن رابك فاشججه بالماء.
- وابن أبي شيبة في مصنفه ٨/١٠٢ من طريق ابن عيينة، عن ابن عجلان به نحو لفظ عبدالرزاق.

[باب ما جاء في الرخصة في الأوعية بعد النهي]

٥٧٢ [٦٩] قرئ على عبد الله بن محمد بن عبد العزيز وأنا أسمع حدثكم أبو كامل، نا حماد بن زيد، نا فرقد السبخي، حدثني جابر بن يزيد، عن مسروق بن الأجدع، عن عبد الله بن مسعود قال: بينا نحن نزول مع رسول الله ﷺ بالأبطح، فذكر الحديث. وقال فيه: ((ألا إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها تذكركم آخرتكم، ونهيتكم عن لحوم الأضاحي أن تأكلوها فوق ثلاث، فكلوا وادخروا، ونهيتكم عن الأوعية، وإن الأوعية لا تحرم شيئاً، فاشربوا، ولا تسكروا)). فرقد وجابر ضعيفان، ولا يصح.

أصل الحديث:

الحديث عند ابن ماجه مفرقاً في موضعين ٥٠١/١، رقم ١٥٧١ من حديث ابن مسعود بلفظ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فإنها تُرْهَد في الدنيا وتذكر الآخرة». وفي ١١٢٨/٢، رقم ٣٤٠٦ بلفظ: «إني كنت نهيتكم عن نبيذ الأوعية. ألا وإن وعاءاً لا يحرم شيئاً. كل مسكر حرام». والحديث بتمامه عند النسائي ٢٣٤/٧، برقم ٤٤٢٩، ٤٤٣٠، ٣١١/٨، برقم ٥٦٥٣ من حديث بريدة الأسلمي.

نوع الزيادة:

من وجهين:

الأول: بزيادة قوله: «ونهيتمكم عن لحوم الأضاحي أن تأكلوها فوق ثلاث فكلوا وادخروا» وقوله: «فاشربوا ولا تسكروا».

الثاني: مجيئه بتمامه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبو كامل فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري. ثقة حافظ، من العاشرة. مات سنة سبع وثلاثين ومائتين، وله أكثر من ثمانين سنة وهو أوثق من عمه كامل بن طلحة. خت م د س.
- التقريب ص ٤٤٧، ينظر تهذيب الكمال ٢١١/٣٤.

.....

- حماد بن زيد بن درهم الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- فرقد بن يعقوب السبخي، بفتح المهملة والموحدة وبخاء معجمة، أبو يعقوب البصري. قال ابن المديني: ما يعجبني التحديث عنه. وقال أحمد: رجل صالح ليس بقوي في الحديث لم يكن صاحب حديث. وقال ابن معين: ليس بذلك، وقال مرة ثقة. وقال البخاري: في حديثه مناكير. وقال النسائي: ليس بثقة. وقال أبو حاتم: ليس بقوي في الحديث. وقال ابن عدي: كان يعد من صالح أهل البصرة وليس هو كثير الحديث. وقال ابن سعد: كان ضعيفاً منكر الحديث. قال الساجي: وقد اختلف فيه وليس بحجة في الأحكام والسنن. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ، من الخامسة. مات سنة إحدى وثلاثين ومائة. ت. ق. التهذيب ٢٦٢/٧، التقريب ص ٤٤٤.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- مسروق بن الأجدع. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه عابد.

الحكم على الإسناد:

فيه جابر بن يزيد الجعفي ضعيف، وفرقد السبخي صدوق لين الحديث كثير الخطأ، فالإسناد ضعيف. وللحديث شواهد يرتقي بها إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٤٥٢/١ من طريق حماد بن زيد، عن فرقد السبخي به ولفظه: «إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها، ونهيتكم أن تحبسوا لحوم الأصاحي فوق ثلاث فاحبسوا، ونهيتكم عن الظروف فانبذوا فيها، واجتنبوا كل مسكر».
- وأبو يعلى الموصلي ٢٠٢/٩، رقم ٥٢٩٩ من طريق حماد بن زيد، عن فرقد السبخي به مثل لفظ أحمد.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٨٥/٤ من طريق ابن جريج عن أيوب بن هاني، عن مسروق به ولفظه: «إني كنت نهيتكم عن لحوم الأصاحي أن تدخروها فوق ثلاثة أيام، فادخروها ما بدا لكم».
- والطبراني في الكبير ١٩٣/١٠، رقم ١٠٣٠٤ من طريق ابن جريج، عن أيوب بن هاني، عن مسروق به بلفظ: «إني كنت نهيتكم عن نبيذ الأوعية، إلا إن وعاء لا يحرم شيئاً. كل مسكر حرام».

- والبيهقي في الكبرى ٧٧/٤ في الجنائز، باب زيارة القبور، من طريق ابن جريج عن أيوب بن هانئ، عن مسروق به نحوه.
- وأخرجه أيضاً ٣١١/٨ في الأشربة والحد فيها، باب الرخصة في الأوعية بعد النهي، من طريق ابن جريج، عن أيوب بن هانئ، عن مسروق به بلفظ: «إني كنت نهيتكم عن نبيذ الأوعية، ألا إن وعاء لا يحرم شيئاً وكل مسكر حرام».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦/٤ وقال: رواه أحمد وأبو يعلى، وفيه فرق السبخي وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث بريدة الأسلمي، وعلي، وأنس وثوبان وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهم.
- حديث بريدة الأسلمي:
- أخرجه النسائي وسبق ذكره في أصل الحديث.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣١١/٨ نحو لفظ الدارقطني.
- حديث علي رضي الله عنه:
- أخرجه الإمام أحمد ١٤٥/١ نحو لفظ الدارقطني.
- حديث أنس:
- أخرجه الإمام أحمد ٢٣٧/٣، ٢٥٠ نحو لفظ الدارقطني.
- والبخاري، ينظر كشف الأستار ٦٣/٢، رقم ١٢١١ نحوه.
- حديث ثوبان:
- أخرجه الطبراني في الكبير ٩٤/٢، رقم ١٤١٩ نحو لفظ الدارقطني.
- حديث أبي سعيد الخدري:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٧٧/٤ نحو لفظ الدارقطني.

الغريب:

- الأبطح: بفتح الهمزة وسكون الموحدة، وطاء مفتوحة وآخره حاء. كل مسيل فيه دقاق الحصى فهو أبطح. والأبطح يضاف إلى مكة وإلى منى لأن المسافة بينه وبينهما واحدة، وربما كان إلى منى أقرب، وهو الخصب، وهو خيف بني كنانة. ينظر معجم المعالم الجغرافية في السيرة النبوية ص ١٣، ١٤، معجم معالم الحجاز ٣١/١.

[باب ما جاء في شرب النبيذ وتخمير الإناء]

٥٧٣ [٨١] نا أبوبكر يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى البزار، نا عمر بن شبة، نا عمر بن علي المقدمي، عن الكلبي عن أبي صالح، عن المطلب بن أبي وداعة السهمي قال: طاف رسول الله ﷺ بالبيت في يوم قاتظ شديد الحر، فاستسقى رهطاً من قريش، فقال: هل عند أحد منكم شراب، فيرسل إلى، فأرسل رجل منهم إلى منزله، فجاءت جارية معها إناء فيه نبيذ زبيب، فلما رآها النبي ﷺ قال: ((ألا خمرتموه ولو بعود تغرضونه^(١) عليه)) فلما أدنى الإناء منه وجد له رائحة شديدة، فقطب ورد الإناء، فقال الرجل: يا رسول الله إن يكن حراماً لم نشربه^(٢)، فاستعاد الإناء وصنع مثل ذلك، فقال الرجل مثل ذلك، فدعا بدلو من ماء زمزم فصبه على الإناء، وقال: إذا اشتد عليكم شرابكم، فاصنعوا به هكذا.

الكلبي متروك، وأبو صالح ضعيف، واسمه باذان مولى أم هاني.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ٣٢٣/٨، ٣٢٤، رقم ٥٦٩٤ من حديث ابن عمر، قال: رأيت رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بقدر فيه نبيذ وهو عند الركن ودفع إليه القدح فرفعه إلى فيه فوجده شديداً فردّه على صاحبه فقال له رجل من القوم يا رسول الله أحرام هو؟ فقال على بالرجل فأتي به، فأخذ منه القدح ثم دعا بماء فصبه فيه فرفعه إلى فيه فقطب ثم دعا بماء أيضاً فصبه فيه ثم قال: ((إذا اغتلمت عليكم هذه الأوعية فاكسروا متونها بالماء)). وعنده أيضاً برقم ٥٧٠٣ نحوه من حديث أبي مسعود الأنصاري.

وشطر من الحديث عند مسلم ١٥٩٣/٣، رقم ٩٤ من حديث جابر قال: كنا مع رسول الله ﷺ فاستسقى فقال رجل: يا رسول الله ألا نسقيك نبيذاً؟ فقال: «بلى» قال فخرج الرجل يسقي فجاء بقدر فيه نبيذ فقال رسول الله ﷺ: ((ألا خمرته ولو تعرض عليه عوداً)) قال:

(١) في المطبوع: (ألا خمرته ولو بعود تعرضه عليه)، وما أثبت من (ب): ق ١٥٥/أ، (ج): ق ٥٣١/ب.

(٢) في المطبوع: (تشربه)، ما أثبت من (ب)، (ج).

فشرب. وقوله ﷺ: «ألا خمرتموه ولو بعود تعرضونه عليه» له أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٧٠/١٠، رقم ٥٦٠٥، ومسلم ١٥٩٣/٣، رقم ٩٣، ٩٤ من حديث أبي حميد الساعدي وجابر ﷺ.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وباختلاف القصة.

رجال الإسناد:

- أبو بكر يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن شبة بن عبيدة بن زيد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمر بن علي المقدمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وكان يدلس تدليساً شديداً.
- الكلبي: محمد بن السائب. تقدمت ترجمته، وهو كذاب خاصة عن أبي صالح.
- أبو صالح باذام مولى أم هانئ. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف يرسل.
- المطلب بن أبي وداعة الحارث بن صُبيرة بمهملة ثم موحدة، ابن سَعِيد، بالتصغير، السهمي، أبو عبد الله، وأمه أروى بنت الحارث بن عبدالمطلب، بنت عم النبي ﷺ. صحابي أسلم يوم الفتح ونزل المدينة ومات بها. م ٤. التقريب ص ٥٣٥.

الحكم على الإسناد:

فيه الكلبي محمد بن السائب كذاب خاصة عن أبي صالح، وروايته هنا عنه، وفيه أبو صالح باذان ضعيف يرسل، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث المطلب بن أبي وداعة السهمي غير الدارقطني. وذكره الحافظ ابن حجر في إتحاف المهرة ٢٠٤/١٣، رقم ١٦٥٨١ ولم يعزه إلا للدارقطني. وسبق ذكر نحوه من حديث ابن عمر وجابر ﷺ.

الغريب:

- حمرتموه: التخمير التغطية. النهاية ٧٧/٢.
- تعرضونه: أي تضعونه عليه بالعرض. النهاية ٢١٥/٣.
- قطب: أي قبض ما بين عينيه كما يفعل العَبُوس، ويخفف ويثقل. النهاية ٧٩/٤.
- النبيذ: هو ما يُعمل من الأشربة من التمر، والزبيب، والعسل، والحنطة، والشعير وغير ذلك. يقال: نبذت التمر والعنب، إذا تركت عليه الماء ليصير نبيذاً. وسواء كان مُسكرًا أو غير مسكر فإنه يقال له نبيذ. ويقال للخمر المعتصر من العنب نبيذ. كما يقال للنبيذ خمر. النهاية ٧/٥.

٥٧٤ [٨٢] حدثنا محمد بن نوح الجند يسابوري، نا موسى بن سفيان، نا عبدالله بن الجهم، نا عمرو بن أبي قيس، عن شعيب بن خالد، عن الكلبي، عن أبي صالح باذان، عن المطلب بن أبي وداعة قال: طاف النبي ﷺ بالببيت، وقال: اسقوني، فأتى بنبيذ زبيب فشرب، فقطب، فرده، فقلت: يا نبي الله أحرام هو؟ فوالله إنه لشراب، فسكت فأعاد عليه، فسكت فقال: يا نبي الله أحرام هو؟ فوالله إنه لشراب أهل مكة من آخرهم، قال: ردوه، وأمرهم أن يصبوا عليه الماء، فجعل يمصه ويقول: صب، ثم عاد حتى أمكن شربه، فقال: اصنعوا به هكذا.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

كسابقه رقم ٥٧٣.

رجال الإسناد:

- محمد بن نوح الجند يسابوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن سفيان الجند يسابوري. يروى عن عيسى بن جعفر قاضي الري. ذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره المزني فيمن روى عن عبدالله بن الجهم فقال روى عنه ... وموسى بن زياد الجند يسابوري السُّكُّري. الثقات لابن حبان ١٦٣/٩، تهذيب الكمال ٣٨٩/١٤.
- عبدالله بن الجهم الرازي، أبو عبد الرحمن. صدوق فيه تشييع، من العاشرة. د. التقريب ص ٢٩٩، ينظر تهذيب الكمال ٣٨٩/١٤.
- عمرو بن أبي بن قيس الرازي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- شعيب بن خالد البجلي، الرازي، القاضي. قال ابن معين والنسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال العجلي: رازي ثقة. وقال الحافظ في "التقريب": ليس به بأس، من السابعة. د. التهذيب ٣٥٢/٤، التقريب ص ٢٦٧.
- وبقية رجاله تقدمت الترجمة لهم.

الحكم على الإسناد:

فيه الكلبي محمد بن السائب كذاب خاصة عن أبي صالح، وفيه أبو صالح باذان مولى أم هاني ضعيف يرسل، فالإسناد تالف.

تخريج الحديث:

كسابقه رقم ٥٧٣.

٥٧٥ [٨٢] نا إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات، نا يوسف بن موسى، نا جرير، عن أبي إسحاق الشيباني، عن مالك بن القعقاع قال: سألت ابن عمر عن النبيذ الشديد، فقال: جلس رسول الله ﷺ في مجلس، فوجد من رجل ريح نبيذ، فقال: ((ما هذه الريح؟)) قال: ريح نبيذ، قال فأرسل فليؤت منه، فأرسل فأتي به، فوضع فيه رأسه فشمه. ثم رجع فردده، حتى إذا قطع الرجل البطحاء رجع، فقال: أحرام أم حلال؟ قال: فوضع رأسه فيه فوجده شديداً، فصب عليه الماء، ثم شرب، فقال: ((إذا اغتلمت أسقيتكم فاكسروها بالماء))، كذا قال مالك بن القعقاع وقال غيره: عن عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع^(١) وهو رجل مجهول ضعيف، والصحيح عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: ((ما أسكر كثيره فقليله حرام)) وقد تقدم ذكره^(٢).

أصل الحديث:

الشرط الأخير من الحديث «فصب عليه الماء ... إلى آخر الحديث» له أصل من حديث ابن عمر عند النسائي ٣٢٣/٨، ٣٢٤، رقم ٥٦٩٤. وقد سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٧٣، ونحوه من حديث أبي مسعود الأنصاري برقم ٥٧٠٣.

نوع الزيادة:

زيادة ذكر قصة الرجل مع الرسول ﷺ.

رجال الإسناد:

- إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- يوسف بن موسى بن راشد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

(١) ترجم له الحافظ في "التقريب" ص ٣٦٥ فقال: عبد الملك بن نافع الشيباني الكوفي، ابن أخي القعقاع، ويقال له ابن القعقاع مجهول، من الرابعة س. وأخرج النسائي ٣٢٤/٨ رقم ٥٦٩٥ حديث ابن عمر، من طريق أبي إسحاق الشيباني، عن عبد الملك بن نافع عنه مرفوعاً بنحوه - أي نحو رقم ٥٦٩٤ المذكور في أصل الحديث - ثم قال رحمه الله: عبد الملك بن نافع ليس بالمشهور ولا يحتج بحديثه، والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته.

(٢) الأحاديث المتقدمة عن ابن عمر كلها بلفظ: «كل مسكر حرام، وكل مسكر حرام» انظرها برقم ٧، ١١-٢٠ (٢٤٨/٤، ٢٥٠).

- جرير بن عبد الحميد الضبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة كان في آخر عمره بهم من حفظه.
- أبو إسحاق الشيباني: سليمان بن أبي سليمان الكوفي. ثقة، من الخامسة، مات في حدود الأربعين والمائة. ع. التقريب ص ٢٥٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٠/٣٣
- مالك بن القعقاع: قال الدارقطني عقب الحديث: كذا قال مالك بن القعقاع، وقال غيره: عن عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع، وهو رجل مجهول ضعيف. أهد.
- وقال البيهقي - كما سيأتي في تخريج الحديث -: اختلفوا في اسمه واسم أبيه فقليل هكذا - عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع، وقيل عبد الملك بن القعقاع، وقيل مالك بن القعقاع.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع مجهول ضعيف، فالإسناد ضعيف. قال البخاري: عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع بن شور، عن ابن عمر في النبيذ لم يتابع عليه. وقال النسائي: ليس بمشهور ولا يحتج بحديثه والمشهور عن ابن عمر خلاف حكايته.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٤٩٧/٧، ٤٩٨ رقم ٣٩١٩. من طريق قرة العجلي، عن عبد الملك بن القعقاع، عن ابن عمر نحوه.
- والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٥/٨ في الأشربة، باب ما جاء في الكسر بالماء. من طرق عن سليمان الشيباني، عن عبد الملك بن نافع بن أخي القعقاع، عن ابن عمر نحوه.
- وقال البيهقي: هذا حديث يعرف بعبد الملك بن نافع هذا وهو رجل مجهول اختلفوا في اسمه واسم أبيه فقليل هكذا. وقيل عبد الملك بن القعقاع، وقيل مالك بن القعقاع.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ٣٧٤/٢ من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

للحديث شاهد من حديث أبي مسعود الأنصاري أخرجه النسائي كما سبق ذكره في أصل الحديث، وقال النسائي عقبه: وهذا خبر ضعيف لأن يحيى بن يمان انفرد به دون أصحاب سفيان، ويحيى بن يمان لا يحتج بحديثه لسوء حفظه وكثرة خطئه.

الغريب:

- اغتلت: أي إذا جاوزت حدّها الذي لا يُسكر إلى حدّها الذي يُسكر. النهاية ٣٨٢/٣.

[باب]*

٥٧٦ [٨٨] حدثنا جعفر بن محمد بن يعقوب الصيدلاني^(١)، نا علي بن حرب، نا أبو عاصم، عن عمران بن داود، عن خالد بن دينار، عن أبي إسحاق، عن ابن عمر، أن^(٢) النبي ﷺ أتى برجل قد سكر من نبيذ تمر، فجلده.

تقدم الكلام على هذا الحديث سنداً ومتناً. وهو مكرر لما سبق في كتاب الحدود والديات برقم ١٩٥.

* تقدم التوبيع لهذا الحديث والذي بعده في الحدود والديات في: [باب ما جاء في إقامة الحد على من شرب نبيذاً مسكراً] عند الحديث ١٩٥.

(١) في المطبوع: (الصيدلي)، وفي (ب): ق ١٥٥/أ، (ج): ق ٥٣٢/ب الصندلي، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (عن) والصواب ما أثبت.

٥٧٧ [٨٩] حدثنا أحمد بن محمد بن أبي شيبة، نا محمد بن الوليد البصري، نا أبو عاصم، نا أبو العوام القطان، حدثني عمرو بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أتى برجل قد سكر من نبيذ فجلده، كذا قال البصري.

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما في أصل الحديث رقم ١٩٥.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن أبي شيبة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثقة فيه جلادة.
- محمد بن الوليد بن عبد الحميد القرشي، البصري، بضم الموحدة وسكون المهملة، البصري، يلقب حمدان، ثقة، من العاشرة، مات سنة خمسين ومائتين أو بعدها. خ م س ق. التقريب ص ٥١١.
- أبو عاصم النبيل: الضحاك بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو العوام القطان: هو عمران بن داود العمي البصري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو العوام القطان صدوق يهم، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ١٩٥ في كتاب الحدود.

باب اتخاذ الخل من الخمر*

٥٧٨ [١] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا يعقوب الدورقي، نا المعتمر بن سليمان، عن
ليث عن يحيى بن عباد، عن أنس قال: جاء أبو طلحة إلى النبي ﷺ، فقال:
إني اشتريت لأيتام في حجري خمرأ، فقال له النبي ﷺ: ((أهريق الخمر، وكسر
الدنان، فأعاد ذلك عليه ثلاث مرات)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند الترمذي ٥٧٩/٣ رقم ١٢٩٣ من حديث أبي طلحة بمثل لفظ الدارقطني
دون قوله: «فأعاد ذلك عليه ثلاث مرات».
وعند أبي داود ٣٢٦/٣ رقم ٣٦٧٥، عن أنس بن مالك، أن أبا طلحة سأل النبي ﷺ عن
أيتام ورثوا خمرأ، قال: «أهريقها» قال: أفلا أجعلها خلا؟ قال: «لا».

نوع الزيادة:

بزيادة: فأعاد ذلك عليه ثلاث مرات.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- يعقوب بن إبراهيم بن كثير الدورقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- المعتمر بن سليمان التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ليث بن أبي سليم القرشي. تقدمت ترجمته، صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.
- يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري، أبو هُبيرة الكوفي. ثقة، من الرابعة. مات بعد العشرين
والمائة. بخ م ٤. التقريب ص ٥٩٢، ينظر تهذيب الكمال ٣٩٠/٣١.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، فالإسناد ضعيف.

* هذا التوبيع في المطبوع، ولا يوجد فيما لدي من مخطوطات.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٩٩/٥ رقم ٤٧١٤ من طريق معتمر، عن ليث به مثله إلا أنه أعاد الأمر مرتين.
- وأخرجه ابن الجوزي في التحقيق ١١٠/١ من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- أهرق: أي أرق. ينظر النهاية ٢٦٠/٥، لسان العرب ٧٨/١٥.

٥٧٩ [٥] حدثنا علي بن محمد المصري، نا [محمد بن] عمرو بن خالد، نا أبي، نا موسى بن أعين، عن ليث، عن يحيى عن عباد، عن أنس بن مالك قال: حدثني أبو طلحة عم أنس بن مالك أنه كان عنده مال ليتامى، فاشترى به خمرأ، قال: فنزل تحريم الخمر، قال: وما خمرنا يومئذ إلا من التمر، قال: فأتيت النبي ﷺ فقلت له: إنه كان عندي مال يتيم، فاشتريت به خمرأ قبل أن تحرم الخمر، فأمرني [أن] ^(١) أكسر الدنان وأهريقه، فأتيته ثلاث مرات، كل ذلك يأمرني أن أكسر الدنان وأهريقه.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٥٧٨.

نوع الزيادة:

زيادة: فأتيته ثلاث مرات، كل ذلك يأمرني أن أكسر الدنان وأهريقه.

رجال الإسناد:

- علي بن محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن عمرو بن خالد، أبو عاتكة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- موسى بن أعين الجزري، مولى قریش، أبو سعيد. ثقة عابد، من الثامنة. مات سنة خمس أو سبع وسبعين ومائة. خ م د س ق. التقريب ص ٥٤٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٧/٢٩.
- ليث بن أبي سليم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك.
- يحيى بن عباد بن شيبان الأنصاري أبو هبيرة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه ليث بن أبي سليم صدوق اختلط جداً ولم يتميز حديثه فترك، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٥٧٨ تخريج نحوه.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

(١) ساقطة من المطبوع، وأثبت من (ج): ق ٥٣٣/أ.

(٢) ساقطة من المطبوع، وأثبت من (ج): ق ٥٣٣/ب.

٥٨٠ [٦] حدثنا أحمد بن محمد بن زياد القطان، نا عبد الكريم بن الهيثم، نا محمد ابن عيسى بن الطباع، نا فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن أم سلمة رضي الله عنها قالت: كانت لنا شاة فماتت، فقال النبي ﷺ: ((ما فعلت شاتكم؟)) قلنا: ماتت، قال: ((أفلا انتفعتم بإهابها؟)) قلنا إنها ميتة، قال: ((يحل دباغها، كما يحل خل الخمر)).

تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى، وهو ضعيف، يروي عن يحيى بن سعيد^(١) أحاديث عدة لا يتابع عليها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند النسائي ١٧٥/٧، رقم ٤٢٥٢ من حديث عائشة أن رسول الله ﷺ أمر أن يستمتع بجلود الميتة إذا دبغت، وفي ص ١٧٨، رقم ٤٢٦١ من حديث ابن عباس أن رسول الله ﷺ مر بعنز ميتة فقال: «ما كان على أهل هذه الشاة لو انتفعوا بإهابها».

نوع الزيادة:

مجئته عن صحابي آخر، وبذكر القصة، وزيادة قوله: «يحل دباغها كما يحل خل الخمر».

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عبد الكريم بن الهيثم بن زياد العاقولي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، أبو جعفر بن الطباع. ثقة فقيه كان من أعلم الناس بحديث هشيم. مات سنة أربع وعشرين ومائتين، وله أربع وسبعون. خت د تم س ق. التقريب ص ٥٠٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٥٨/٢٦.
- فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عمرة بنت عبد الرحمن الأنصاري. تقدمت الترجمة لها، وهي ثقة.

(١) في المطبوع: (سعد)، والصواب ما أثبت كما في الإسناد نفسه، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

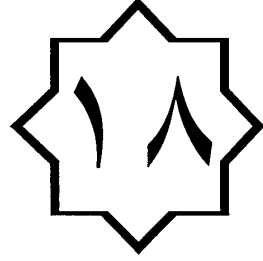
فيه فرج بن فضالة بن النعمان التنوخي ضعيف، فالإسناد ضعيف. قال الدارقطني عقب الحديث: تفرد به فرج بن فضالة عن يحيى، وهو ضعيف، يروى عن يحيى بن سعيد أحاديث عدة لا يتابع عليها. والحديث دون الزيادة له شواهد سبق ذكرها في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٦٠/٢٣، رقم ٨٤٧، وفي الأوسط ٢٦٤/١، رقم ٤١٩، ١٧٨/١٠ رقم ٩٣٨٦، من طريق فرج بن فضالة، عن يحيى بن سعيد به نحوه. وقال لم يرو هذا الحديث عن يحيى بن سعيد إلا فرج بن فضالة، ولا يروى عن أم سلمة إلا بهذا الإسناد.
- وأخرجه البيهقي ٣٧/٦-٣٨ في الرهن، باب ذكر الخبر الذي ورد في خل الخمر. من طريق فرج بن فضالة به ولفظه: «إن الدباغ يحل من الميتة كما يحل الخل من الخمر».
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢١٨/١ وقال: رواه الطبراني في الكبير والأوسط، تفرد به فرج بن فضالة وضعفه الجمهور.
- وذكره الحافظ في التلخيص ٤٦/١ وقال: رواه الطبراني في الأوسط والدارقطني، وفي إسناده فرج بن فضالة وهو ضعيف.

الغريب:

- إهابها: الأهب بضم الهمزة والهاء وبفتحهما جمع إهاب وهو الجلد، وقيل: إنما يقال للجلد إهاب قبل الدبغ فأما بعده فلا. النهاية ٨٣/١.



كتاب

الطيب

والذبايح

والأطعمة

كتاب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك

[باب ما جاء في إباحة ميتة البحر]

٥٨١ [١] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن عبدالرحمن بن وهب، نا عمي، نا عمر بن محمد أن نافعا حدثه أن ابن عمر قال: غزونا فجعنا حتى إنا نقسم التمرة والتمرتين، فبينما نحن على شط البحر إذ رمى البحر بحوت ميتة، فأقطع الناس منه ما شاءوا من شحم ولحم وهو مثل الضرب، فبلغني أن الناس لما قدموا على رسول الله ﷺ أخبروه، فقال لهم: أمعكم منه شيء؟ قال: وأخبرني مخزمة بن بكير عن أبيه، عن نافع قال: لما قدموا على رسول الله ﷺ أخبروه، فقال: هل معكم منه شيء؟ فقالوا نعم، فأعطوه منه فأكله.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٧٧/٨-٧٨، رقم ٤٣٦٠-٤٣٦٢، ٦١٥/٩، رقم ٥٤٩٣، ٥٤٩٤، ومسلم ٣/١٥٣٥، رقم ١٧، والنسائي ٧/٢٠٧-٢٠٩، رقم ٤٣٥١-٤٣٥٤ من حديث جابر، نحو لفظ الدارقطني.

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم المصري، لقبه بَحْثَل، بفتح الموحدة وسكون المهملة بعدها شين معجمة، يكنى أبا عبيدا لله، صدوق تغير بآخره^(١). من الحادية عشرة. مات سنة أربع وستين ومائة. م. التقريب ص ٨٢.

(١) ذكر محقق الكواكب النيرات ص ٧١: أن من سمع منه قبل الاختلاط: مسلم وأبو حاتم وعبدان، وأما أبو زرعة فقال: أدر كناه ولم نكتب عنه.

- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب المدني. ثقة، من السادسة، مات قبل سنة خمسين ومائة. خ م د س ق. التقريب ص ٤١٧، ينظر تهذيب الكمال ٤٩٩/٢١.
- نافع أبو عبد الله المدني، مولى ابن عمر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- مخزومة بن بكير بن عبد الله بن الأشج. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- بكير بن عبد الله بن الأشج. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم المصري صدوق تغير بأخرة، فكلاهما ضعيف ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره. والحديث صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٥٣/٩ في الصيد والذبائح، باب ما لفظ البحر وطفا من ميتة، من طريق ابن وهب، عن عمر بن محمد، أن نافعاً حدثه فذكر الحديث إلى قوله ﷺ: «أمعكم منه شيء؟».

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث جابر، سبق ذكره في أصل الحديث.

الغريب:

- الضرب: بكسر الراء بعدها موحدة، الجبل الصغير. ينظر الفتح ٧٩/٨.

٥٨٢ [٢] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا أبو الأشعث، نا المعتمر، نا إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن عبدالرحمن بن أبي هريرة أنه سأل ابن عمر، قال: أكل ما طفا على الماء؟ قال: إن طافيه ميتة، وقال: قال رسول الله ﷺ: ((إن ماءه طهور وميته حل)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢١/١ رقم ٨٣ من حديث جابر ولفظه: «هو الطهور ماؤه الحل ميتته»، والترمذي ١٠٠/١-١٠١/١ رقم ٦٩، والنسائي ٥٠/١ رقم ٥٩، ١٧٦/١ رقم ٣٣٢، ٢٠٧/٧ رقم ٤٣٥٠، وابن ماجه ١٣٦/١ رقم ٣٨٦، ١٠٨١/٢ رقم ٣٢٤٦ من حديث أبي هريرة.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو الأشعث أحمد بن المقدم العجلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق صاحب حديث.
- المعتمر بن سليمان التيمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن يزيد الخوزي، المكي. تقدمت ترجمته، وهو متروك الحديث.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبدالرحمن بن أبي هريرة، يروي عن أبيه، روى عنه الحجازيون. ذكره ابن حبان في ثقاته ٨٢/٥.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي متروك الحديث، فالإسناد ضعيف جداً، والحديث صح^(١) من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

(١) قال الحافظ في الفتح ٦١٩/٩: حديث «هو الطهور ماؤه الحل ميتته» أخرجه مالك، وأصحاب السنن، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهم. وقال الترمذي ١٠١/١: هذا حديث حسن صحيح. وهو قول أكثر الفقهاء من أصحاب النبي ﷺ منهم: أبو بكر، عمر، وابن عباس، لم يرو بأساً بماء البحر. وقد كره بعض أصحاب النبي ﷺ الوضوء بماء البحر منهم: ابن عمر، وعبد الله بن عمرو

.....

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث ابن عمر^(١)، سوى الدارقطني. وذكره الحافظ في التلخيص
١٢/١ وعزاه للدارقطني.

(١) مما يذكر أن ابن عمر ممن كان يكره الوضوء بماء البحر، كما قال الترمذي في السنن ١٠٢/١.

٥٨٣ [٣] نا عبدالله بن أحمد بن ثابت، نا سعدان بن نصر، نا فهير بن زياد، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار، عن عبدالله بن سرجس وكان شيخاً قديماً قال: قال رسول الله ﷺ ((إن الله قد ذبح كل نون في البحر لبني آدم)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبدالله بن أحمد بن ثابت أبو القاسم البزار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي البزار. تقدمت ترجمته، قال أبو حاتم: صدوق، وقال الدارقطني: ثقة مأمون.
- فهير بن زياد لم أقف له على ترجمة.
- إبراهيم بن يزيد الخوزي المكي. تقدمت ترجمته، وهو متروك الحديث.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عبدالله بن سرجس، بفتح المهملة وسكون الراء وكسر الجيم بعدها مهملة، المزي، حليف بني مخزوم. صحابي، سكن البصرة. م ٤. التقريب ص ٣٠٥.

الحكم على الإسناد:

فيه إبراهيم بن يزيد الخوزي متروك الحديث، وفيه من لم أقف له على ترجمة فهير بن زياد، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني. وقال الحافظ في الفتح ٦١٦/٩ أخرجه الدارقطني وفي سنده ضعف. وذكره الألباني في ضعيف الجامع ٩٤/٢ وعزاه للدارقطني وقال: ضعيف جداً.

الغريب:

- كل نون: النون الحوت. النهاية ١٣١/٥.

٥٨٤ [٤] حدثني محمد بن حمدويه^(١)، نا عبدالله بن روح، نا شبابة، نا حمزة، عن عمرو بن دينار، عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «ما من دابة في البحر إلا قد ذكاها الله لبني آدم».

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن حمدويه المروزي أبو نصر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة نبيل حافظ.
- عبدالله بن روح المدائني. تقدمت ترجمته، ليس به بأس.
- شبابة بن سوار المدائني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- حمزة بن أبي حمزة الجعفي الجزري النصيبي. تقدمت ترجمته، وهو متروك متهم بالوضع.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه حمزة بن أبي حمزة النصيبي متروك متهم بالوضع، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

كسابقه لم أقف على من أخرجه سوى الدارقطني.

الغريب:

- ذكاها: التذكية الذبح والنحر، والاسم الذكاة. النهاية ١٦٤/٢.

(١) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ١١١/ب: (عثمان بن عبد ربه)، وفي (ب): ق ١٥٥/ب (محمد بن عبدويه) وما أثبت من (ج): ق ٥٣٤/أ.

٥٨٥ [١٣] حدثنا الحسين بن القاسم الكوكبي، نا خالد بن سليمان الصدي، نا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن شريح وكان من أصحاب رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله تعالى ذبح ما في البحر لبني آدم)).

أصل الحديث:

الحديث عند البخاري معلقاً قال شريح صاحب النبي ﷺ: كل شيء في البحر مذبوح. ينظر الفتح ٦١٤/٩.

نوع الزيادة:

محيته عند الدارقطني موصولاً مرفوعاً.

رجال الإسناد:

- الحسين بن القاسم بن جعفر بن محمد بن خالد بن بشر، أبو علي الكوكبي الكاتب. صاحب أخبار وآداب. ترجم له الخطيب وقال: ما علمت من حاله إلا خيراً، وقال الحافظ ابن حجر: أخباري مشهور رأيت في أخباره منابر كثيرة بأسانيد جياد، فذكر أحدها ثم تعقبه بأنه باطل. مات سنة سبع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٨٦/٨، اللسان ٣٠٩/٢.
- خالد بن سليمان الصدي. ذكره الذهبي في الميزان، وذكر له هذا الحديث وقال: خرج له الدارقطني في السنن خيراً منكراً. قال: حدثنا حسين الكوكبي، حدثنا خالد ... فذكر هذا الحديث. الميزان ٦٣١/١، اللسان ٣٧٧/٢.
- أبو عاصم النبيل، الضحاك بن مخلد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي تقدمت ترجمته، وهو ثقة كان يدلّس ويرسل.
- أبو الزبير المكي محمد بن مسلم بن تدرس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق إلا أنه يدلّس.
- شريح الحجازي، له صحبة وحديث روى عنه عمرو بن دينار وأبو الزبير. خت. التاريخ الكبير ٢٢٨/٤، الجرح والتعديل ٣٣٢/٤، التقريب ص ٢٦٦.

الحكم على الإسناد:

فيه الحسين بن القاسم الكوكبي له منابر كثيرة، وفيه خالد بن سليمان الصدي ساق له الذهبي هذا الحديث في "الميزان" وقال: روى له الدارقطني خيراً منكراً فذكره، فالإسناد المرفوع منكر وقال في اللسان: باطل، والموقوف أصح كما قال الحافظ في "الفتح" (١).

(١) قال الحافظ في الفتح ٦١٦/٨: أخرجه الدارقطني مرفوعاً من حديث شريح، والموقوف أصح.

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو نعيم في "الصحابة" كما في الفتح ٦١٦/٦.
- وأخرجه موقوفاً:
- البخاري في التاريخ الكبير ٢٢٨/٤ من طريق ابن جريج، عن عمرو بن دينار وأبو الزبير سمعا شريحاً رجلاً أدرك النبي ﷺ قال: كل شيء في البحر مذبوح.
- وابن منده في "المعرفة" كما في الفتح ٦١٦/٨.
- وابن أبي عاصم في "الأطعمة" كما في الفتح ٦١٦/٦، من طريق عمرو بن دينار سمعت شيخاً كبيراً يحلف بالله ما في البحر دابة إلا قد ذبحها الله لبي آدم.
- قال ابن حجر: وهذا الخبر صوابه موقوف كذا ذكره البخاري في "التاريخ" عن أبي عاصم وعلقه في الصحيح لشريح ﷺ. اللسان ٣٧٧/٢.

[باب ما جاء في ذكاة الجنين]

٥٨٦ [٢٤] حدثنا أبو نصر محمد بن حمدويه المروزي وعلي بن الفضل بن طاهر قالوا، نا معمر بن محمد بن معمر البلخي، نا عصام بن يوسف، نا مبارك ابن مجاهد، عن عبيد الله بن عمر عن نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال في الجنين: ((ذكاته ذكاة أمه، أشعر أو لم يشعر)) قال عبيد الله ولكنه إذا خرج من بطن أمه يؤمر بذبحه، حتى يخرج الدم من جوفه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ١٠٣/٣ رقم ٢٨٢٧، والترمذي ٧٢/٤ رقم ١٤٧٦ وابن ماجه ١٠٦٧/٢ رقم ٣١٩٩ من حديث أبي سعيد بلفظ: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. ومثله أيضاً عند أبي داود ١٠٣/٣، ١٠٤ رقم ٢٨٢٨ من حديث جابر.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر، وزيادة قوله: «أشعر أو لم يشعر».

رجال الإسناد:

- أبو نصر محمد بن حمدويه المروزي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة نبيل حافظ.
- علي بن الفضل بن طاهر البلخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معمر بن محمد بن معمر، أبو شباب البلخي، العوفي، قال الذهبي: وهو صدوق إن شاء الله تعالى وله ما ينكر. وذكره ابن حبان في "الثقات". ثقات ابن حبان ١٩٢/٩، الميزان ١٥٧/٤، اللسان ٧١/٦.
- عصام بن يوسف البلخي. قال ابن عدي: روى أحاديث لا يتابع عليها. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان صاحب حديث ثبتاً في الرواية ربما أخطأ وقال ابن سعد: كان عندهم ضعيفاً في الحديث، وقال الخليلي: هو صدوق. مات سنة خمس عشرة ومائتين. اللسان ١٦٨/٤.
- مبارك بن مجاهد المروزي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

- عبيدا لله بن عمر بن حفص العمري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- نافع المدني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه مبارك بن مجاهد المروزي وعصام بن يوسف كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف قال البيهقي^(١): رفعه ضعيف، والصحيح موقوف. وللحديث شواهد كما سبق في أصل الحديث لكن دون الزيادة المذكورة.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن حبان في المجروحين ٢/٢٧٥ من طريق وهب بن بقية، عن محمد بن الحسن المزني، عن محمد بن إسحاق، عن نافع، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر ولكنه يذبح حتى ينصب ما فيه من الدم». قال ابن حبان: إنما هو موقوف من قول ابن عمر.
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٨/١٦٤ رقم ٧٨٥٢ من طريق وهب، عن محمد بن الحسن المزني، عن محمد بن إسحاق، عن نافع به ولفظه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه إذا أشعر». وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن إسحاق إلا محمد بن الحسن. تفرد به وهب بن بقية.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٤/١١٤ في الأطعمة، ذكاة الجنين ذكاة أمه، من طريق وهب بن بقية، عن محمد بن الحسن الواسطي، عن محمد بن إسحاق، عن نافع به ولفظه: «ذكاة الجنين إذا أشعر ذكاة أمه ولكنه يذبح حتى ينصب ما فيه من الدم».
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ٩/١١١، رقم ١١٢، وفي الصغير ١/١٦، من طريق عبدا لله بن نصر الأنطاكي، عن أبي أسامة، عن عبيدا لله بن عمر به مختصراً ولفظه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه». وقال الطبراني: لم يروه مرفوعاً عن عبيدا لله إلا أبو أسامة، تفرد به عبدا لله بن نصر.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل في ٤/١٥٤٥ من طريق عبدا لله بن نصر الأنطاكي أيضاً به مختصراً. وقال ابن عدي: اختلف في رفعه ووقفه على نافع. ثم قال: ورواها أيوب وعدد جماعة عن نافع عن ابن عمر موقوفاً وهو الصحيح.

(١) السنن الكبرى ٣٣٥/٩

- وأخرجه الطبراني في الصغير ١٠٧/٢، من طريق أيوب بن موسى، عن نافع به مختصراً. وذكره الهيثمي في المجمع ٣٥/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط والصغير خلا قوله: «إذا أشعر»، وفيه ابن إسحاق وهو ثقة ولكنه مدلس وبقية رجال الأوسط ثقات.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٩٣٢/٣ من طريق ابن عون عن نافع به مختصراً ولفظه: «ذكاة الجنين ذكاة أمه».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٣٣٥/٩ في الضحايا، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة. من طريق المبارك بن مجاهد، عن عبيد الله بن عمر به مثله. وقال: وروي من أوجه عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعاً ورفع عنه ضعيف والصحيح موقوف.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٩٠/٤ وقال: أخرجه الحاكم عن محمد بن الحسن الواسطي عن محمد بن إسحاق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، ورجاله رجال الصحيح، وليس فيه غير ابن إسحاق، وهو مدلس، ولم يصرح بالسماع، فلا يحتج به، ومحمد بن الحسن الواسطي ذكره ابن حبان في "الضعفاء" وروى له هذا الحديث، وله طريق آخر عند الدارقطني عن عصام بن يوسف، عن مبارك بن مجاهد عن عبيد الله بن عمر، عن نافع به، قال ابن القطان: وعصام رجل لا يعرف له حال، وقال في "التنقيح": مبارك بن مجاهد ضعفه غير واحد. وأخرجه موقوفاً:
- الإمام مالك في الموطأ ٤٩٠/٢ رقم ٨ في الذبايح، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة، عن نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان يقول: إذا نُحرت الناقة، فذكاة ما في بطنها في ذكاتها إذا كان قد تم خَلْقُهُ، ونبت شعره. فإذا خرج من بطن أمه، ذُبِحَ حتى يخرج الدم من جوفه. قال ابن حجر في التلخيص ١٥٧/٤: وهو في الموطأ موقوف، وهو أصح.
- وعبدالرزاق في المصنف ٥٠١/٤ رقم ٨٦٤٢، من طريق أيوب، عن نافع، عن ابن عمر قال في الجنين: إذا خرج ميتاً وقد أشعر أو وبر، فذكاته ذكاة أمه.
- والبيهقي في الكبرى ٣٣٥/٩ من طريق نافع عن ابن عمر مثل لفظ مالك. وقال: هذا هو الصحيح موقوف.

الغريب:

- أشعر: أشعر الجنين في بطن أمه أي نبت عليه الشعر. لسان العرب ١٣٣/٧.

٥٨٧ [٣٦] حدثنا أحمد بن محمد بن أبي بكر الواسطي، نا أحمد بن الحجاج بن الصلت، نا الحسن بن بشر بن سلم، نا أبوبكر بن عياش، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: أراه رفعه، قال: ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٥٨٦.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن أبي بكر، أبو ذر الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
○ أحمد بن الحجاج بن الصلت، أبو العباس الأسدي. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. وترجم له الذهبي، وذكر له حديثاً وقال: هو آفته، والعجب أن الخطيب ذكره في "تاريخه"، ولم يضعفه، وكأنه سكت عنه لانتهاك حاله. انتهى. ووافقه الحافظ في "اللسان".
تاريخ بغداد ٤/١١٧، الميزان ١/٨٩، اللسان ١/١٤٩، ينظر الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث ص ٥١ رقم ٣٣.

- الحسن بن بشر بن سلم الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يخطئ.
- أبوبكر بن عياش. تقدمت ترجمته، وهو ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه.
- الأعمش: هو سليمان بن مهران. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ لكنه يدلس.
- إبراهيم بن يزيد النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة إلا أنه يرسل كثيراً.
- علقمة بن قيس النخعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن الحجاج بن الصلت متهم، فالإسناد ضعيف جداً. والحديث صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث ابن مسعود سوى الدارقطني. وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/١٩٠ وعزاه للدارقطني، وقال: رجاله رجال الصحيح، إلا أن شيخه أحمد بن الحجاج بن الصلت قال الذهبي في "ميزانه": هو آفته.

شواهد الحديث:

متن الحديث له شواهد من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر، وأبي أيوب وأبي هريرة.

حديث أبي سعيد:

- سبق ذكر من أخرجه من الستة في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً الإمام أحمد ٣/٣١، ٣٩، ٥٣.
- وأبو يعلى في مسنده ٢/٢٧٨، رقم ٩٩٢.
- وابن حبان، ينظر الإحسان ١٣/٢٠٦، ٢٠٧ رقم ٥٨٨٩.
- والبيهقي في الكبرى ٩/٣٣٥.

حديث جابر:

- أخرجه أبو داود كما سبق في أصل الحديث رقم ٥٨٦.
- والدارمي في سننه ٢/١١.
- والحاكم في المستدرک ٤/١١٤.
- وابن عدي في الكامل ٢/٦٦٠، ٣/٢٤٠٣.

حديث ابن عمر:

- سبق ذكره برقم ٥٨٦.

حديث أبي أيوب:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ٤/١١٤، ١١٥.

حديث أبي هريرة:

- سيأتي برقم ٥٨٨.

حديث أبي أمامة وأبي الدرداء:

- أخرجه ابن عدي ١/٤٠٦، ٢/٤٤٣.

٥٨٨ [٣٢] حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز^(١)، نا طاهر بن خالد بن نزار^(٢)، حدثني أبي، حدثني عمر بن قيس، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال في الجنين: ((ذكاته ذكاة أمه)).

أصل الحديث:

سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٥٨٦.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى، أبوبكر البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- طاهر بن خالد بن نزار بن المغيرة بن سليم، أبو الطيب الغساني الأيلي. ترجم له الخطيب وقال: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. مات سنة ستين ومائتين وقيل: ثلاث وستين ومائتين. تاريخ بغداد ٣٥٧/٩.
- خالد بن نزار الغساني الأيلي. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يغرب ويخطئ. وقال مسلمة بن قاسم: وثقه محمد بن وضاح، وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من التاسعة، مات سنة اثنتين وعشرين ومائتين. د.س. التهذيب ١٢٣/٣، التقريب ص ١٩١.
- عمر بن قيس المكي المعروف بسندل. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عمرو بن دينار المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- طاوس بن كيسان اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه فاضل.

الحكم على الإسناد:

فيه عمر بن قيس المكي متروك، فالإسناد ضعيف جداً، والحديث صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- أخرجه الحاكم في المستدرک ١١٤/٤ في الأطعمة، من طريق عبد الله بن سعيد المقبري عن جده عن أبي هريرة مرفوعاً مثله. قال الذهبي: عبد الله هالك.

(١) في المطبوع: (البزاز)، والصواب ما أثبت كما سبق في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (بزار)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

• وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٩٠/٤ وقال: أخرجه الحاكم في "المستدرک" عن عبد الله بن سعيد المقبري، عن جده، عن أبي هريرة مرفوعاً نحوه، وقال: إسناده صحيح^(١). وليس كما قال، فعبد الله بن سعيد متفق على ضعفه، وأخرجه الدارقطني عن عمر بن قيس، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن أبي هريرة. قال عبد الحق^(٢): لا يحتج بإسناده. قال ابن القطان^(٣): وعلمته عمر بن قيس وهو المعروف بسندل، فإنه متروك. أهـ.

(١) هذه العبارة غير موجودة في المطبوع من المستدرک. قال في تحفة الأحمدي ٤٢/٥ وأخرج حديثه الحاكم وقال: صحيح الإسناد.

(٢) ينظر الأحكام الوسطى ١٣٥/٤، ١٣٦.

(٣) ينظر بيان الوهم والإيهام ٥٨٢/٣.

٥٨٩ [٣٣] حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، نا عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة^(١)، نا محرز ابن هشام، نا موسى بن عثمان الكندي، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)) وعن أبي إسحاق عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((ذكاة الجنين ذكاة أمه)).

أصل الحديث:

سبق برقم ٥٨٦.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعيد بن أبي عثمان الغازي. تقدمت ترجمته، من عباد الله الصالحين.
- عبد الله بن إبراهيم بن قتيبة، لم أقف له على ترجمته.
- محرز بن هشام المرادي، كوفي، ذكره ابن حبان في "ثقاته". الثقات لابن حبان ١٩١/٩.
- موسى بن عثمان الكندي. غال في التشيع، كوفي. قال ابن عدي: حديثه ليس بالمحفوظ. وقال أبو حاتم: متروك. اللسان ١٦٢/٦.
- أبو إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر عابد اختلط بأخرة.
- الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما موسى بن عثمان الكندي متروك، فكلاهما ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

حديث علي عليه السلام:

- ذكره البيهقي في الكبرى ٣٣٥/٩ في الضحايا، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة وقال: وفي حديث الحارث عن علي عليه السلام أنه قال في ذكاة الجنين ذكاة أمه.

(١) في المطبوع: (منبه)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٣٦/أ.

.....

أما حديث ابن عباس فأخرجه:

- ابن عدي في الكامل ١٢٩٣/٣، من طريق سوار بن مصعب الضير، عن ليث، عن طاوس ومجاهد، عن ابن عباس مثله، وزاد فيه: فإذا خرج فاذبحه يسيل ما في بطنه.
- وذكره البيهقي في الكبرى ٣٣٦/٩ في الضحايا، باب ذكاة ما في بطن الذبيحة تعليقاً. وقال: ورواه طاوس، عن ابن عباس. وقال: وروينا عن عكرمة، عن ابن عباس ؓ أنه قال في بهيمة الأنعام هو الجنين ذكاته ذكاة أمه.
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ١٩١/٤ حديث ابن عباس وعلي وعزاهما للدارقطني.

[باب ما جاء في أن الضحايا إلى آخر الشهر]

٥٩٠ [٣٤] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن سعيد بن صخر، نا حبان بن هلال، أنا أبان بن يزيد، نا يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن إبراهيم، حدثني أبو سلمة وسليمان بن يسار أنه بلغهما أن رسول الله ﷺ قال: ((الضحايا إلى آخر الشهر لمن أراد أن يستأنى ذلك)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سعيد بن صخر، أبو جعفر الدارمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- حبان بن هلال الباهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أبان بن يزيد العطار البصري، أبو يزيد. ثقة له أفراد، من السابعة. مات في حدود الستين والمائة. خ م د ت س. التقريب ص ٨٧.
- يحيى بن أبي كثير أبو نصر اليمامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلس ويرسل.
- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني. ثقة له أفراد، من الرابعة. مات سنة عشرين ومائة على الصحيح. ع. التقريب ص ٤٦٥، ينظر تهذيب الكمال ٣٠١/٢٤.
- أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن يسار الهلالي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة.

الحكم على الإسناد:

مرسل حسن.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٧/٩ في الضحايا، باب من قال الضحايا إلى آخر الشهر ... من طريق علي بن عمر الحافظ وزاهر بن أحمد قالا: حدثنا أبو بكر النيسابوري به مثله تماماً. ولفظ حديث زاهر بن أحمد: أن النبي ﷺ قال: الضحايا إلى هلال الحرم لمن أراد أن يستأنى ذلك.

.....

- وأخرجه أبو داود في المراسيل ص ٢٧٧ برقم ٣٧٧، من طريق موسى بن إسماعيل، عن أبان، عن يحيى، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة بن عبدالرحمن وسليمان بن يسار أنه بلغهما أن نبي الله ﷺ قال: «الأضاحي إلى هلال المحرم لمن أراد أن يستأنى ذلك».
- وذكره ابن حزم في المحلى ٤٢/٦ وساق سنده. وقال: وهذا من أحسن المراسيل وأصحها.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي أمامة سهل بن حنيف موقوفاً عليه:
- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٧/٩ ولفظه: إن كان المسلمون ليشتري أحدهم الأضحية فيسمنها فيذبحها بعد الأضحية آخر ذي الحجة. قال البيهقي: حديث أبي سلمة وسليمان مرسل وحديث أبي أمامة حكاية عمن لم يسم.

الغريب:

- يستأنى: تقدم بيانها في الحدود ص ٣٦١ من هذا البحث.

[باب ما جاء في أضحائي رسول الله ﷺ]

٥٩١ [٢٥] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا أحمد بن عبد الرحمن بن وهب، نا عمي، نا عبد الله بن عياش، عن عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الأنصاري، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أنه قال: من وجد سعة ولم يضح، فلا يقربنا في مسجدنا^(١)، قال عيسى: وأخبرنا^(٢) ابن شهاب، عن سعيد ابن المسيب، عن أبي هريرة قال: ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين أحدهما عنه وعن أهل بيته، والآخر عن من لم يضح من أمته.

أصل الحديث:

الحديث الأول أخرجه ابن ماجه ١٠٤٤/٢ رقم ٣١٢٣ من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «من كان له سعة ولم يضح فلا يقربن مصلانا». والحديث الثاني أخرجه أيضاً ابن ماجه ١٠٤٣/٢، ١٠٤٤ رقم ٣١٢٢ من حديث عائشة وأبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحى، اشترى كبشين عظيمين سميين أقرنين أملحين مَوْجُوتَيْن. فذبح أحدهما عن أمته، لمن شهد الله بالتوحيد وشهد له بالبلاغ. وذبح الآخر عن محمد وعن آل محمد ﷺ. ونحوه عند أبي داود ٩٥/٣ رقم ٢٧٩٥ من حديث جابر بن عبد الله ﷺ.

نوع الزيادة:

في الحديث الأول: مجيئه موقوفاً على أبي هريرة.
في الحديث الثاني: بزيادة قوله: «عن من لم يضح».

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عبد الرحمن بن وهب بن مسلم. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير بأخرة.
- عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.

(١) في المطبوع: (مساجدنا)، وما أثبت من (ج): ق ٥٣٦/ب

(٢) في المطبوع: (وأخبرني)، وما أثبت من (ج)

○ عبد الله بن عياش، بمشاة ومعجمة، ابن عباس، بموحدة ومهملة، القتباني، أبو حفص المصري. قال أبو حاتم: ليس بالمتين صدوق يكتب حديثه، وهو قريب من ابن لهيعة. وقال أبو داود والنسائي: ضعيف. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يغلط، أخرج له مسلم في الشواهد، من السابعة. مات سنة سبعين ومائة. م ق. التهذيب ٣٥١/٥، التقريب ص ٣١٧.

○ عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الأنصاري، وقيل: ابن سبرة بفتح المهملة وسكون الموحدة، أبو عبادة الزرقى. متروك، من السابعة. ق. التقريب ص ٤٣٩.

○ ابن شهاب: هو محمد بن مسلم الزهري، تقدمت ترجمته، متفق على جلالته وإتقانه.

○ سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما عيسى بن عبد الرحمن بن فروة الأنصاري متروك، فكلاهما ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٤٠/٧ رقم ٦٤٦٣، من طريق ابن وهب، عن عبد الله بن عياش بن عباس القتباني به بلفظ: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين أحدهما عنه وعن أهل بيته، والآخر عنه وعمن لم يضح من أمته» وقال: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عبد الله بن عياش، تفرد به ابن وهب.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٢/٤ وقال رواه ابن ماجه على الشك عن أبي هريرة أو عن عائشة ورواه الطبراني في الأوسط والكبير وهذا لفظه^(١) وإسناده حسن.

الغريب:

- أقرنين: كبش أقرن كبير القرنين. وكبش أقرن بين القرنين. لسان العرب ١٣٥/١١.

(١) سبق ذكر لفظه في الأوسط، وأما قوله: أن الطبراني أخرجه في الكبير من حديث أبي هريرة، فهذا وهم منه رحمه الله، لأن الطبراني لم يذكر مسند أبي هريرة وعن المعجم الكبير. ينظر سير أعلام النبلاء ١٢٢/١٦.

[باب ما جاء في أن الأضاحي نسخت كل ذبح]

٥٩٢ [٣٧] حدثنا أبي رحمه الله، نا محمد بن حرب، نا أبو كامل، نا الحارث بن

نبهان، نا عتبة بن يقظان، عن الشعبي، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ:

((محي ذبح الأضاحي كل ذبح كان قبله))، وذكر صوم رمضان، والزكاة

والغسل من الجنابة، بمثل ذلك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو الدارقطني: عمر بن أحمد بن مهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن حرب الواسطي، النشائي، صدوق، من صغار العاشرة مات سنة خمس وخمسين ومائتين خ.م.د. التقريب ص ٤٧٣.
- أبو كامل فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- الحارث بن نبهان الجرمي، أبو محمد البصري. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عتبة بن يقظان الراسبي، أبو عمرو، ويقال أبو زحارة، بفتح الزاي وتشديد المهملة، البصري. قال الدارقطني^(١): متروك، وقال ابن حجر: ضعيف، من السادسة. ق. التقريب ص ٣٨١، ينظر تهذيب الكمال ٣٢٦/١٩.
- الشعبي عامر بن شراحيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه الحارث بن نبهان الجرمي وعتبة بن يقظان متروكان، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣٨٢/٦، من طريق المسيب بن واضح، عن المسيب بن شريك، عن عتبة بن يقظان به بلفظ: «نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخ صوم رمضان كل صيام، ونسخ الأضحي كل ذبح».

(١) عقب الحديث الآتي برقم ٥٩٤.

.....

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٦١/٩-٢٦٢ كتاب الضحايا، من طريق الدارقطني عن محمد ابن يوسف بن سليمان الخلال، عن الهيثم بن سهل به مثله^(١). وذكر البيهقي قول الدارقطني الآتي في الحديث رقم ٥٩٣.
- وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق ابن عدي به نحوه.
- وأخرجه موقوفاً على عليّ رضي الله عنه:
- عبدالرزاق في مصنفه ٥٠٥/٧ رقم ١٤٠٤٦، من طريق الأشعث والحجاج بن أرطاة أنهما سمعا أبا إسحاق يحدث عن الحارث، عن علي أنه قال: نسخ رمضان كل صوم ونسخت الزكاة كل صدقة ونسخ المتعة الطلاق والعدة والميراث. قال وسمعت غير الحجاج يحدث عن محمد عن علي قال: ونسخت الضحية كل ذبح.

(١) أي بمثل الحديث الآتي برقم ٥٩٣.

٥٩٣ [٣٨] نا محمد بن يوسف بن سليمان الخلال، نا الهيثم بن سهل، نا المسيب بن شريك، نا عبيد المكي، عن عامر، عن مسروق، عن علي قال: قال رسول الله ﷺ: ((نسخ الأضحية كل ذبح، وصوم رمضان كل صوم، والغسل من الجنابة كل غسل، والزكاة كل صدقة)).

خالفه المسيب بن واضح، عن المسيب هو ابن شريك، وكلاهما ضعيفان والمسيب بن شريك متروك.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن يوسف بن سليمان الخلال، أبوبكر الزيات. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. توفي بعد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٤٠٥/٣.
- الهيثم بن سهل التستري، ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: كان ضعيفاً. مات بعد سنة ستين ومائتين. تاريخ بغداد ٦٠/١٤، ٦١.
- المسيب بن شريك التميمي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عبيد بن مهران، الكوفي، المكي. ثقة، من الخامسة. م خد س. التقريب ص ٣٧٨، ينظر تهذيب الكمال ٢٣٤/١٩.
- عامر بن شراحيل الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مسروق بن الأجدع. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه المسيب بن شريك التميمي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

- سبق برقم ٥٩٢.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٨/٤ وعزاه للدارقطني وقال: قال البيهقي: إسناده ضعيف بمرة، والمسيب بن شريك متروك، وقال في "التنقيح"^(١): قال الفلاس: أجمعوا على ترك حديث المسيب بن شريك.

(١) ينظر ٤٩٩/٢.

٥٩٤ [٣٩] نا محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي، نا محمد بن تمام بن صالح البهراني^(١) بحمص، نا المسيب بن واضح، نا المسيب بن شريك، عن عتبة بن يقظان، عن الشعبي، عن مسروق، عن علي^{عليه السلام} قال: قال رسول الله ﷺ: ((نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن، ونسخ صوم رمضان كل صوم، ونسخ غسل الجنابة كل غسل، ونسخت الأضاحي كل ذبح)).
عتبة بن يقظان متروك أيضاً.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- محمد بن تمام بن صالح البهراني، الحمصي. قال ابن منده: حدث عن محمد بن آدم المصيبي بمناكير. الميزان ٤٩٤/٣، اللسان ٩٧/٥.
- والبهراني: بفتح الباء المنقوطة بواحدة وسكون الهاء وفتح الراء، وفي آخرها النون. نسبة إلى بهراء وهي قبيلة من قضاة نزلت أكثرها بلدة حمص، مدينة بالشام. الأنساب ٤٢٠/١.
- المسيب بن واضح السلمي الحمصي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كان يخطئ كثيراً.
- المسيب بن شريك التميمي الكوفي. تقدمت ترجمته، وهو متروك.
- عتبة بن يقظان الراسبي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- الشعبي عامر بن شراحيل. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مسروق بن الأجدع. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الإسناد:

فيه المسيب بن شريك التميمي متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

سبق برقم ٥٩٢.

(١) في المطبوع: (البهراني) بالنون، والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥٣٦/ب، وكما في ترجمته.

[باب ما جاء في استجاب الأضاحي]

٥٩٥ [٤٠] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا يونس بن عبد الأعلى، نا ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث وعبد الله بن عياش وسعيد بن أبي أيوب أن عياش بن عباس^(١) حدثهم، عن عيسى بن هلال الصدي في حديثهم، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال له رسول الله ﷺ: ((أمرت بيوم الأضحى عيداً، جعله الله لهذه الأمة، فقال الرجل: فإن لم أجد إلا منيحة أبي^(٢) أو شاة أبي^(٣) وأهلي ومنيحتهم، أذبحها؟ قال: لا، ولكن قلم أظفارك، وقص شاربك، واحلق عانتك، فذلك تمام أضحتك عند الله)).

أصل الحديث:

الحديث عند أبي داود ٩٣/٣-٩٤ رقم ٢٧٨٩ والنسائي ٢١٢/٧-٢١٣ رقم ٤٣٦٥ من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال: ((أمرت بيوم الأضحى عيداً جعله الله عز وجل لهذه الأمة)) قال الرجل: رأيت إن لم أجد إلا أضحية أنثى أفأضحي بها؟ قال: ((لا ... الحديث)). وعند النسائي بلفظ: ((إلا منيحة أنثى)).

نوع الزيادة:

عند الدارقطني بلفظ: ((إلا منيحة أبي أو شاة أبي وأهلي ومنيحتهم)).

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- ابن وهب: هو عبد الله بن وهب بن مسلم القرشي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبد الله بن عياش بن عباس القتباني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يغلط.

(١) في المطبوع: (عياش)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٣٧/أ وكما في ترجمته.

(٢)، (٣) في المطبوع والمخطوط (أ): ق ١١٣/أ (أبي)، وفي (ب): ق ١٥٦/ب، (ج): ق ٥٣٧/أ (ابني).

.....

- سعيد بن أبي أيوب الخزاعي تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- عياش بن عباس، بموحدة ومهملة، القتباني، بكسر القاف وسكون المثناة، المصري. ثقة، من السادسة. قال ابن يونس: يقال: مات سنة ثلاث وثلاثين ومائة. م ٤. التقريب ص ٤٣٧.
- عيسى بن هلال الصّدي، المصري. صدوق، من الرابعة. بخ د ت س. التقريب ص ٤٤١.

الحكم على الإسناد:

فيه عبد الله بن عياش القتباني صدوق يغلط لكنه مقرون بسعيد بن أيوب وقد تابعه عليه، فالإسناد حسن.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٩/٢ من طريق سعيد، عن عياش^(١) بن عباس به فذكر نحوه ضمن حديث وفيه قوله: «إلا منيحة ابني».
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٦٣/٩-٢٦٤ في الضحايا، باب الأضحية سنة ...، من طريق الدارقطني به مثله.

شواهد الحديث:

لم أقف للزيادة على شاهد.

الغريب:

- منيحة: الأصل في المنيحة أن يجعل الرجل لبن شاته أو ناقته لآخر سنة، ثم جعلت كل عطية منيحة. لسان العرب ١٣/١٩٢.
- قال السندي في حاشيته على سنن النسائي ٢١٣/٧: أصل المنيحة ما يعطيه الرجل غيره ليشرب لبنها ثم يردّها عليه، ثم يقع على كل شاة، لأن من شأنها أن تمنح بها وهو المراد ههنا، وإنما منعه لأنه لم يكن عنده غيرها ينتفع به. ويحتمل أن المراد ههنا ما أعطاه غيره ليشرب اللبن، ومنعه لأنه ملك الغير. اهـ.

(١) تصحّف في المسند إلى: (عباس).

٥٩٦ [٤١] حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان، نا شعيب بن أيوب، نا عثمان بن عبد الرحمن الحراني، نا يحيى بن أبي أنيسة، عن جابر عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أمرت بالنحر، وليس بواجب)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

○ أحمد بن محمد بن سعدان، أبوبكر الصيدلاني. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
○ شعيب بن أيوب بن رزيق الصريفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يدلّس.
○ عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني المعروف بالطرائفي. قال البخاري: يروي عن قوم ضعاف، وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن عدي: سمعت أبا عروبة ينسبه إلى الصدوق وقال: لا بأس به متعبد ويحدث عن قوم مجهولين بالماكير وعنده عجائب. قال أبو أحمد: وصورة عثمان أنه لا بأس به وتلك العجائب من جهة المجهولين وما يقع في حديثه من الإنكار فإنما يقع من جهة من يروى عنه. وقال ابن أبي عاصم: صدوق اللسان وقال الساجي: عنده مناكير. وقال الأزدي: متروك، وقال ابن نمير: كذاب، وقال ابن حبان: يروي عن قوم ضعاف أشياء يدلّسها لا يجوز الاحتجاج به ووثقه ابن شاهين. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضّعّف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب. من التاسعة. مات سنة اثنتين ومائتين. د س ق. التهذيب ١٣٤/٧، التقريب ص ٣٨٥.

- يحيى بن أبي أنيسة أبو زيد الجزري. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن محمد بن سعدان لم يذكر فيه جرح أو تعديل، وفيه يحيى بن أبي أنيسة، وجابر بن يزيد الجعفي كلاهما ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بهذا اللفظ، وسيأتي تخريجه بمعناه في الحديث رقم ٥٩٧

الغريب:

• النحر: نحر البدن، ويوم النحر: عاشر ذي الحجة يوم الأضحى، لأن البدن تنحر فيه، وقيل

معنى ﴿فصل لربك وانحر﴾^(١): انحر البدن، لسان العرب ٦٨/١٤، ٦٩.

(١) سورة الكوثر الآية ٢.

٥٩٧ [٤٢] نا أبو العباس^(١) عبد الله بن عبد الرحمن العسكري، نا الحنيني، حدثنا أبو غسان، نا قيس، عن جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((كتب علي النحر، ولم يكتب عليكم، وأمرت بصلاة الضحى^(٢)، ولم تؤمروا بها)) قال وحدثنا الحنيني، نا أبو نعيم، نا الحسن بن صالح، عن جابر مثله ((كتب على الأضحى)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبو العباس عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن حماد البزاز الفقيه العسكري. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. مات سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٣٣/١٠، ٣٤.
- الحنيني: هو إسحاق بن إبراهيم. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو غسان: هو مالك بن إسماعيل النهدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة متقن صحيح عابد.
- قيس بن الربيع الأسدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تغير لما كبر.
- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته وهو ثقة ثبت.
- أبو نعيم الفضل بن دكين الملائني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن بن صالح بن حيّ الهمداني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه عابد رمي بالتشيع.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما الحنيني وجابر بن يزيد الجعفي، كلاهما ضعيف، فالإسنادان ضعيفان.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٣١٧/١ من طريق جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((أمرت بركعتي ضحى ولم تؤمروا بها وأمرت بالأضحى ولم تكتب)).

(١) في المطبوع: (أبو العباس بن عبد الله)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٣٥٧/أ، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (الأضحى)، وما أثبت من (ج): ق ٥٣٧/أ.

- وأخرجه أيضاً في ٢٣١/١ من طريق أبي جَنَاب الكلبي، عن عكرمة، عن ابن عباس قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ثلاث هن عليّ فرائض وهن لكم تطوع الوتر والنحر وصلاة الضحى».
- وأخرجه عبد بن حميد في المنتخب ٥١٢/١ رقم ٥٨٦ من طريق جابر، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «كتب عليّ الأضحى ولم يكتب عليكم، وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها».
- والطبراني في الكبير ٣٠١/١١، ٣٧٣ رقم ١١٨٠٢، ١٢٠٤٤ من طريق جابر، عن عكرمة به بلفظ: «كتب عليّ النحر والذبح ولم يكتب عليكم، وأمرت بصلاة الضحى ولم تؤمروا بها» ومن طريق المبارك بن أبي حمزة الزبيدي عن عكرمة به نحوه.
- وأخرجه الحاكم في المستدرک ٣٠٠/١ في الوتر. من طريق يحيى بن أبي حية^(١)، عن عكرمة به بلفظ: «ثلاث هن عليّ فرائض ... الحديث». وقال الذهبي: ما تكلم الحاكم عليه، وهو غريب منكر ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني.
- والبيهقي في الكبرى ٢٦٤/٩ في الضحايا، باب الأضحية سنة ...، من طريق أبي جناب الكلبي، عن عكرمة به بلفظ: «ثلاث هن عليّ فرائض ...» فذكر الحديث. ومن طريق سماك، عن عكرمة به مثل لفظ الدارقطني. ومن طريق جابر، عن عكرمة به مثله.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٦/٤ وعزاه للحاكم بلفظ: «ثلاث هن عليّ ...» وللدارقطني بلفظ: «كتب عليّ النحر ...» وقال: وجابر الجعفي ضعيف، قال صاحب "التنقيح": وروي من طرق أخرى، وهو ضعيف على كل حال.

الغريب:

- الأضحى: ضحى بالشاة: ذبحها ضحى النحر، هذا هو الأصل، وقد تستعمل التضحية في جميع أوقات أيام النحر. وضحى بشاة من الأضحية وهي شاة تذبح يوم الأضحى. والضحية: ما ضحيت به، وهي الأضحية، وجمعها أضحى، يذكر ويؤنث، فمن ذكر ذهب إلى اليوم. ويسمى اليوم أضحى بجمع الأضحية التي هي الشاة. لسان العرب ٢٩/٨.

(١) يحيى بن أبي حية: هو أبو جَنَاب الكلبي، ينظر التقريب ص ٥٨٩.

٥٩٨ [٤٣] حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز، نا داود بن رشيد، نا محمد بن ربيعة، نا إبراهيم بن يزيد، عن عمرو بن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: ((ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نحيرة في يوم عيد)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، أبو القاسم. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- داود بن رشيد الهاشمي الخوارزمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن ربيعة الكلابي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إبراهيم بن يزيد الخوزي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- طاوس بن كيسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه.

الحكم على الإسناد:

منكر تفرد به إبراهيم الخوزي، وهو ضعيف. قال ابن عدي^(١): ليس بمحفوظ، وقال البيهقي^(٢) تفرد به محمد بن ربيعة عن إبراهيم الخوزي.

تخريج الحديث:

- أخرجه ابن عدي في الكامل ٢٢٨/١ من طريق محمد بن ربيعة، عن إبراهيم بن يزيد الخوزي، عن عمرو بن دينار به مثله إلا أنه قال: «نحرة تنحرها» بدل «نحيرة». قال ابن عدي: وهذه الأحاديث عن عمرو بن دينار، روى عنه إبراهيم بن يزيد الخوزي ليس هي بمحفوظة إنما يرويه إبراهيم عنه.

(١) الكامل ٢٢٨/١.

(٢) السنن الكبرى ٢٦١/٩.

.....

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٦٠/٩، ٢٦١ في الضحايا من طريق محمد بن ربيعة، عن إبراهيم بن يزيد به مثله. وقال البيهقي: تفرد به محمد بن ربيعة عن إبراهيم الخوزي وليس بالقويين.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- الورق: بكسر الراء الفضة. وقد تسكن. النهاية ١٧٥/٥.

[باب ما جاء في النهي عن أكل لحوم الجلالة وألبانها وركوبها]

٥٩٩ [٤٤] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا أبو بكر بن زنجويه، نا عبيد الله بن عبد المجيد، عن إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر، نا أبي، عن عبد الله بن باباه، عن عبد الله بن عمرو قال: نهى رسول الله ﷺ عن الإبل الجلالة أن يؤكل لحمها، ولا يشرب لبنها، ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يذكيها الناس حتى تعلق أربعين ليلة.

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند أبي داود ٣/٣٥٧ رقم ٣٨١١، والنسائي ٧/٢٣٩-٢٤٠ رقم ٤٤٤٧ من حديث عبد الله بن عمرو، وفيه النهي عن الجلالة، وعن ركوبها، وعن أكل لحمها. وعند أبي داود ٣/٢٥، ٣٣٦، ٣٥١ رقم ٢٥٥٧، ٣٧١٩، ٣٧٨٥، ٣٧٨٧، والترمذي ٤/٢٧٠ رقم ١٨٢٤، ١٨٢٥، والنسائي ٧/٢٤٠ رقم ٤٤٤٨، وابن ماجه ٢/١٠٦٤ رقم ٣١٨٩ من حديث ابن عمر، وابن عباس ؓ وفيه النهي عن الجلالة وركوبها وشرب لبنها.

نوع الزيادة:

مجيء النهي عن شرب لبنها، عن صحابي آخر. وبزيادة قوله: «ولا يحمل عليها إلا الأدم، ولا يذكيها الناس حتى تعلق أربعين ليلة».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الحمالي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو بكر بن زنجويه: هو محمد بن عبد الملك بن زنجويه أبو بكر الغزال. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- إبراهيم بن المهاجر. تقدمت ترجمته، وهو صدوق لين الحفظ.
- عبد الله بن باباه المكي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه إسماعيل بن إبراهيم بن المهاجر ضعيف، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٣٣/٩ في الضحايا، باب ما جاء في أكل الجلالة وألبانها، من طريق عبيد الله بن عبد المجيد الحنفي، عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر به مثله إلا أنه قال فيه: ولا يحمل عليها، أظنه قال: إلا الأدم.
- قال البيهقي: ليس هذا بالقوي وقد أشار إليه الشافعي وزعم أنه أراد تغييرها من الطباع المكروهة إلى الطباع غير المكروهة التي هي فطرة الدواب حتى لا توجد أرواح العذرة في عرقها وجررها.

الغريب:

- الجلالة: بفتح الجيم وتشديد اللام هي التي تأكل العذرة، والجلّة: البعر، فوضع موضع العذرة. النهاية ٢٨٨/١.
- الأذم: جمع أديم وهو الجلد ما كان، وقيل: الأحمر، وقيل: هو المدبوغ وغيره. لسان العرب ٩٦/١.

[باب ما جاء في الزكاة في الحلق واللثة]

٦٠٠ [٤٥] حدثنا محمد بن مخلد وآخرون قالوا: نا محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، نا سعيد بن سلام العطار، نا عبدالله بن بديل الخزاعي، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة قال: بعث رسول الله ﷺ بديل بن ورقاء الخزاعي على جمل أورك يصيح في فجاج منى: ((ألا إن الزكاة في الحلق واللثة، ألا ولا تعجلوا الأنفس أن ترهق، وأيام منى أيام أكل وشرب، وبعال)).

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند مسلم ٨٠٠/٢ رقم ١٤٤، ١٤٥ من حديث نَيْشَةَ الهذلي مرفوعاً بلفظ: ((أيام التشريق أيام أكل وشرب)) ومن حديث كعب بن مالك نحوه.

نوع الزيادة:

مجيء شطر من الحديث ((أيام منى أيام أكل وشرب))، عن صحابي آخر. وأما بقية الحديث فنوع الزيادة فيه من كل وجه.

رجال الإسناد:

- محمد بن مخلد بن حفص، أبو عبدالله الدوري العطار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، أبو بكر المعروف بالباغندي. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: لا بأس به. ثم ذكر أن أبا الفتح محمد بن أبي الفوارس قال عنه: ضعيف الحديث. وقال الخطيب: والباغندي مذكور بالضعف ولا أعلم لأية علة ضعف، فإن رواياته كلها مستقيمة، ولا أعلم في حديثه منكرًا. مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٩٨/٥، ٢٩٩.
- سعيد بن سلام العطار. كذبه ابن نمير، وقال البخاري: يذكر بوضع الحديث. وقال النسائي وغيره: بصري ضعيف. وقال أحمد: كذاب، اضرب على حديثه. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جداً. وذكره الدولابي والساجي والعقيلي وابن السكن وابن الجارود في "الضعفاء" وقال ابن عدي: يتبين على حديثه الضعف. الميزان ١٤١/٢، اللسان ٣١/٣، ٣٢.

.....

○ عبد الله بن بُدَيْل بن وَرْقَاء ويقال: ابن بُدَيْل بن مبشر الخزاعي، ويقال: الليثي المكي. قال ابن معين: صالح. وقال ابن عدي: له ما ينكر عليه، الزيادة في متن أو إسناد. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يخطئ، من الثامنة. خت د س. التهذيب ١٥٥/٥، التقريب ص ٢٩٦.

○ الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته واتقانه.

○ سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأثبات الفقهاء.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن سلام العطار كذاب واتهم بوضع الحديث، فالإسناد تالف. قال البيهقي^(١): وقد روي من وجه ضعيف مرفوعاً وليس بشيء.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بتمامه من حديث أبي هريرة. وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤٨٤/٢ وعزاه للدارقطني وذكره بسنده ثم قال: وسعيد هذا رماه أحمد بالكذب. وشطر من الحديث أخرجه:

- الإمام أحمد في المسند ٥٣٥/٢ من طريق صالح، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ بعث عبد الله بن حذافة يطوف في منى أن لا تصوموا هذه الأيام فإنها أيام أكل وشرب وذكر الله عز وجل.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/٤٤٤، ٢٤٥ من طريق الإمام أحمد به مثله. ومن طريق هشيم، عن عمر بن أبي سلمة، عن أبيه، عن أبي هريرة نحوه. وشطر منه أخرجه موقوفاً على ابن عباس:
- البيهقي في الكبرى ٢٧٨/٩ ولفظه: «الذكاة في الحلق واللثة». وعنده مثله عن ابن عمر وزاد فيه: «ولا تعجلوا الأنفس أن ترهق».
- وذكر الزيلعي في نصب الراية ٤٨٤/٢، ٤٨٥ من أخرجه عن ابن عباس وعبد الله بن حذافة وأم خلدة الأنصاري وبين أن في بعضها من هو ضعيف أو متهم.

(١) في الكبرى ٢٧٨/٩ بعد أن أخرجه موقوفاً على عمر رضي الله عنه بلفظ: «الذكاة في الحلق واللثة ولا تعجلوا الأنفس أن ترهق».

.....

الغريب:

- جمل أَوْرَق: الأورق الأسمر. والورقة: السُّمرة. يقال: جمل أَوْرَق، وناقَة ورُقَاء. النهاية ١٧٥/٥.
- اللَّبَّة: هي الهَزْمَةُ التي فوق الصدر، وفيها تنحر الإبل. النهاية ٢٢٣/٤.
- بعال: البعال النكاح وملاعبة الرجل أهله. والمباعدة: المباشرة. النهاية ١٤١/١.

[باب ما جاء في إيجاب الأضاحي]

٦٠١ [٤٦] حدثنا ابن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يعقوب بن محمد الزهري، نا رفاعة بن هرير، نا أبي، عن عائشة قالت: قلت يا رسول الله: أستاذين وأضحى؟ قال: ((نعم فإنه دين مقضي)).
هذا إسناد ضعيف، وهرير هو ابن عبدالرحمن بن رافع بن خديج، ولم يسمع من عائشة ولم يدركها.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن مبشر أبو الحسن علي بن عبد الله الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد بن حبان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يعقوب بن محمد الزهري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الوهم.
- رفاعة بن هرير^(١) بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج. وهاه ابن حبان وغيره. وقال البخاري: فيه نظر. روى عن أبيه عن جده شيئاً. وذكره العقيلي وابن عدي وابن الجارود في "الضعفاء". الميزان ٥٣/٢، اللسان ٤٦٢/٢.
- هرير، بالتصغير، ابن عبدالرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري، المدني مقبول، من الخامسة. د. التقريب ص ٥٧١.

الحكم على الإسناد:

فيه رفاعة بن هرير ضعيف، فالإسناد ضعيف كما ذكر الدارقطني عقب الحديث. وهو منقطع لأن هرير لم يدرك عائشة رضي الله عنها.

تخريج الحديث:

- أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٦٢/٩ كتاب الضحايا. من طريق الدارقطني به مثله وذكر عقبه قول الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠٨/٤ وعزاه للدارقطني ونقل قوله في هرير.

(١) تصحف في اللسان إلى (هرمز).

[باب ما جاء في وقت الأضحية]

٦٠٢ [٤٧] حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد، نا أحمد بن منصور بن سيار، نا محمد ابن بكير الحضرمي، نا سويد بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، عن سليمان بن موسى، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: ((أيام التشريق كلها ذبح)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- يحيى بن محمد بن صاعد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- أحمد بن منصور بن سيار الرمادي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن بكير بن واصل الحضرمي البغدادي، أبو الحسين. قال أبو حاتم: صدوق عندي يغلط أحياناً. وقال يعقوب بن شيبه: شيخ ثقة صدوق. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال الحافظ في "التقريب": "صدوق يخطئ، من العاشرة. مات بعد العشرين، قيل إن البخاري روى عنه. خ. التهذيب ٨١/٩، التقريب ص ٤٧٠.
- سويد بن عبدالعزيز بن نُمير السلمي، مولا هم، الدمشقي. ضعيف، من كبار التاسعة. مات سنة ١٩٤. ت. ق. التقريب ص ٢٦٠.
- سعيد بن عبدالعزيز التنوخي الدمشقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سليمان بن موسى الأموي الأشدق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فقيه في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل.
- نافع بن جبير بن مطعم النوفلي، أبو محمد وأبو عبد الله المدني. ثقة فاضل، من الثالثة. مات سنة تسع وتسعين ومائة. ع. التقريب ص ٥٥٨.
- جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، النوفلي. صحابي، عارف بالأنساب. مات سنة ثمان أو تسع وخمسين. ع. التقريب ص ١٣٨.

الحكم على الإسناد:

فيه سويد بن عبدالعزيز ضعيف، فالإسناد ضعيف. قال البيهقي^(١): الصحيح مرسل.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ٨٢/٤ من طريق أبي المغيرة، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى^(٢)، عن جبير بن مطعم عن النبي ﷺ قال: كل عرفات موقف، وارفعوا عن بطن عرنة، وكل مزدلفة موقف، وارفعوا عن محسر، وكل فجاج منى منحرا، وكل أيام التشريق ذبح.
- وأخرجه البزار، ينظر كشف الأستار ٢٧/٢ رقم ١١٢٦، من طريق عبد الملك بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز التتوخي، عن سليمان بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن جبير بن مطعم فذكر نحو لفظ أحمد.
- قال البزار: تفرد به سويد^(٣)، ولا يحتج بما تفرد به.
- وأخرجه أيضاً في ٦١/٢ رقم ١٢٠٦، من طريق سويد بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، به مثل لفظ الدارقطني.
- وأخرجه ابن حبان، ينظر الإحسان ١٦٦/٩ رقم ٣٨٥٤، من طريق عبد الملك بن عبدالعزيز القشيري، عن سعيد بن عبدالعزيز به مثل لفظ الإمام أحمد.
- وأخرجه الطبراني في الكبير ١٣٨/٢ رقم ١٥٨٣ من طريق سويد بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى به مثل لفظ أحمد.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ١١١٨/٣ من طريق أبي نصر التمار، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، عن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن جبير بن مطعم فذكره بمثل لفظ الإمام أحمد.

(١) ينظر تخريجه الآتي عند البيهقي.

(٢) إسناد الإمام أحمد منقطع كما ذكر الزيلعي عن ابن كثير رحمه الله تعالى، وكذا إسناد البيهقي الآتي.

(٣) قال محقق كشف الأستار: ولا نرى في الإسناد سويداً، إنما فيه سعيد بن عبدالعزيز. قلت: ولعل البزار رحمه الله تعالى أراد الإسناد الآخر الذي فيه سويد بن عبدالعزيز (أي رقم ١٢٠٦) والله تعالى أعلم.

.....

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٩٥/٩، ٢٩٦ في الضحايا. من طريق أبي المغيرة، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه فذكره بمثل لفظ الإمام أحمد. ومن طريق أبي اليمان، عن سعيد بن عبدالعزيز فذكره بمثله. وقال البيهقي: هذا هو الصحيح وهو مرسل. ومن طريق أبي نصر التمار، عن سعيد بن عبدالعزيز، عن سليمان بن موسى، عن عبدالرحمن بن أبي حسين، عن جبير بن مطعم فذكره بمثل لفظ أحمد. وقال: رواه سويد بن عبدالعزيز وهو ضعيف عند بعض أهل النقل عن سعيد.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٦١/٣ وعزاه إلى أحمد ثم قال: قال ابن كثير: هكذا رواه أحمد وهو منقطع، فإن سليمان بن موسى الأشدق لم يدرك جبير بن مطعم، انتهى. وعزاه أيضاً إلى ابن حبان في "صحيحه" والزمذي في مسنده من طريق يوسف بن موسى، عن عبدالملك بن عبدالعزيز، عن سعيد بن عبدالعزيز التنوخي، عن سليمان بن موسى، عن عبدالرحمن بن أبي حسين بلفظ أحمد سواءً. وقال: قال البزار: ورواه سويد بن عبدالعزيز، فقال فيه: عن نافع بن جبير، عن أبيه، وهو رجل ليس بالحافظ، ولا يحتج به إذا انفرد بحديث، وحديث ابن أبي حسين هو الصواب، مع أن ابن أبي حسين لم يلق جبير بن مطعم، وإنما ذكرنا هذا الحديث لأننا لا نحفظ عن رسول الله ﷺ: «في كل أيام التشريق ذبح». إلا في هذا الحديث، فكذا ذلك ذكرناه، وبيننا العلة فيه، انتهى.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٥١/٣ وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني في الكبير إلا أنه قال: «وكل فجاج مكة منحراً». ورجاله موثقون.

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه:
- ابن عدي في الكامل ٢٣٩٦/٦ بلفظ: «أيام التشريق كلها ذبح» وقال ابن عدي: وهذا سواء قال: عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة وسواء قال: عن الزهري، عن المسيب، عن أبي سعيد الخدري جميعاً غير محفوظين لا يرويهما غير الصدفي (يعني معاوية بن يحيى).
- والبيهقي في الكبرى ٢٩٦/٩. وفيه الصدفي. قال البيهقي بعد أن ذكر قول ابن عدي السابق: والصدفي ضعيف لا يحتج به.
- قال ابن أبي حاتم في كتاب "العلل ٣٨/٢": قال أبي: هذا حديث موضوع.

٦٠٣ [٤٨] نا جعفر بن نصير، نا ابن رشددين، نا زهير بن عباد، نا سويد بن عبدالعزيز مثله^(١).

نوع الزيادة:

كسابقه، من كل وجه.

رجال الإسناد:

- جعفر بن نصير يعرف بالتائب. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
- ابن رشددين هو: أبو محمد عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشددين. قال الذهبي في "السير": الإمام الحدث الثقة الصادق. توفي سنة ست وعشرين وثلاثمائة. السير ٢٣٩/١٥، ٢٤٠، شذرات الذهب ١٣٧/٤.
- زهير بن عباد بن مليح بن زهير الرؤاسي، ابن عم وكيع بن الجراح. وثقه أبو حاتم وآخرون. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يخطئ ويخالف. مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين. الجرح والتعديل ٥٩١/٣، الميزان ٨٣/٢، التهذيب ٣٤/٣.
- سويد بن عبدالعزيز بن نُمير السُّلمي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.

الحكم على الإسناد:

كسابقه فيه سويد بن عبدالعزيز ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٦٠٢.

(١) يريد بمثله ما ورد قبله أي رقم ٦٠٢.

٦٠٤ [٤٩] حدثنا أبوبكر النيسابوري، نا أحمد بن عيسى الخشاب، نا عمرو بن أبي سلمة، نا أبو معيد، عن سليمان بن موسى أن عمرو بن دينار حدثه عن جبير بن مطعم أن رسول الله ﷺ قال: ((كل أيام التشريق ذبح)).

نوع الزيادة:

كسابقه زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أبوبكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن عيسى الخشاب التنيسي. تقدمت ترجمته، ليس بالقوي.
- عمرو بن أبي سلمة التنيسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- أبو معيد: حفص بن غيلان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق فقيه رمي بالقدر.
- سليمان بن موسى الأموي الأشدق. تقدمت ترجمته، وهو صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

الحكم على الإسناد:

فيه أحمد بن عيسى الخشاب التنيسي ليس بالقوي، وسليمان بن موسى الأموي صدوق في حديثه بعض لين وخولط قبل موته بقليل، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق ذكرها برقم ٦٠٢.

[باب ما جاء فيما يستحب من الأضاحي]

٦٠٥ [٥٠] حدثنا القاضي أحمد بن إسحاق بن البهلول، نا عبدالرحمن بن يونس السراج، نا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن ربيع بن عبدالرحمن ابن أبي سعيد، عن أبيه، عن جده، عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ ضحى بكبش أقرن، ثم قال: ((اللهم إن هذا عني، وعن من لم يضح من أمتي)).

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث أخرجه أبو داود ٩٥/٣ رقم ٢٧٩٦، والترمذي ٨٥/٤ رقم ١٤٩٦ والنسائي ٢٢٠/٧ رقم ٤٣٩٠، وابن ماجه ١٠٤٦/٢ رقم ٣١٢٨ كلهم من حديث أبي سعيد بلفظ: «كان رسول الله ﷺ يضحى بكبش أقرن فحيل...». أما قوله ﷺ: «اللهم إن هذا عني... إلى آخر الحديث» فأخرج نحوه مسلم ١٥٥٧/٣ رقم ١٩، وأبو داود ٩٤/٣ رقم ٢٧٩٢ من حديث عائشة. ونحوه أيضاً من حديث جابر بن عبد الله عند أبي داود برقم ٢٧٩٥، وابن ماجه برقم ٣١٢١.

نوع الزيادة:

مجيء قوله ﷺ: «اللهم إن هذا عني... إلى آخر الحديث» عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن البهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عبدالرحمن بن يونس السراج. تقدمت ترجمته، وهو لا بأس به.
- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ.
- ربيع بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري، المدني، يقال اسمه: سعيد وربيح لقب، مقبول، من السابعة. د تم ق. التقريب ص ٢٠٥، ينظر الكاشف ٢٣٤/١.
- عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه عبدالعزيز بن محمد الدراوردي صدوق يحدث من كتب غيره فيخطئ، وفيه ربيع بن عبد الرحمن مقبول، فالإسناد ضعيف. والحديث صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في مسنده ٨/٣ من طريق سعيد بن منصور، عن عبدالعزيز بن محمد به مثله.
- والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٧٨/٤ من طريق الدراوردي، عن ربيع بن عبد الرحمن به مثله.
- والحاكم في المستدرک ٢٢٨/٤ في الأضاحي، من طريق الدراوردي، عن ربيع به مثله. وقال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

شواهد الحديث:

- الزيادة لها شواهد من حديث عائشة، وجابر، وأبي رافع.
- حديث عائشة وجابر:
- سبق ذكرهما في أصل الحديث.
- حديث أبي رافع:
- أخرجه الطبراني في الكبير ٣٢١/١ رقم ٩٥٧ قال: ذبح رسول الله ﷺ كبشاً ثم قال: «هذا عني وعن أمتي».

٦٠٦ [٥٢] حدثنا أحمد بن إسحاق بن بهلول، نا أبي، نا أبو سحيم المبارك بن سحيم، نا عبدالعزيز بن صهيب، عن أنس عن النبي ﷺ أنه ضحى بكبشين أملحين، أحدهما عن أمته، والآخر عنه وعن أهل بيته.

أصل الحديث:

شطر من الحديث له أصل عند البخاري ينظر الفتح ٩/٥ رقم ٥٥٥٤، ومسلم ١٥٥٦/٣ رقم ١٩٦٦، وأبي داود ٩٤/٣، ٩٥ رقم ٢٧٩٣، ٢٧٩٤، والترمذي ٨٤/٤ رقم ١٤٩٤، والنسائي ٢٢٠/٧، ٢٣٠ رقم ٤٣٨٧، ٤٤١٥، وابن ماجه ١٠٤٣/٢ رقم ٣١٢٠. كلهم من حديث أنس، وفيه أنه ﷺ ضحى بكبشين أملحين. ونحوه عند أبي داود ٩٥/٣ رقم ٢٧٩٥ من حديث جابر، وعند ابن ماجه ١٠٤٤/٢ رقم ٣١٢٢ من حديث عائشة وأبي هريرة: أن رسول الله ﷺ كان إذا أراد أن يضحي، اشترى كبشين عظيمين سمينين أقرنين أملحين موجهين فذبح أحدهما عن أمته لمن شهد الله بالتوحيد وشهد له بالبلاغ. وذبح الآخر عن محمد وعن آل محمد ﷺ.

نوع الزيادة:

مجيء الشطر الثاني من الحديث عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- أحمد بن إسحاق بن بهلول. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إسحاق بن بهلول بن حسان التنوخي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو سحيم المبارك بن سحيم البصري، مولى عبدالعزيز بن صهيب. مزك، من الثامنة. ق. التقريب ص ٥١٨.
- عبدالعزيز بن صهيب البناني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو سحيم المبارك بن سحيم مزك، فالإسناد ضعيف جداً. والحديث صح من طرق أخرى.

.....

تخريج الحديث:

- أخرجه أبو يعلى في مسنده ٢٧/٧، ٢٨ رقم ٣٩٢٨ من طريق شعبة، عن عبدالعزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أملحين.
- وأخرجه أيضاً في ٤٢٧/٥ رقم ٣١١٨ من طريق الحجاج بن أرطاة، عن قتادة عن أنس قال: ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين أملحين، فقرب أحدهما فقال: «بسم الله، اللهم منك ولك، هذا عن محمد وأهل بيته»، وقرب الآخر فقال: «بسم الله، اللهم منك ولك، هذا عن وحده من أمي».
- وأخرجه الطبراني في الأوسط ١٧١/٤ رقم ٣٣٠٢، من طريق الحجاج بن أرطاة عن قتادة به مثل لفظ أبي يعلى. وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن حجاج إلا أبو معاوية.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث أبي هريرة ومن حديث عائشة أو أبي هريرة.
- حديث أبي هريرة:
- أخرجه الطبراني في الأوسط ٥٣٠/٢، ٥٣١ رقم ١٩١٢، ٢٤٠/٦ رقم ٦٤٦٣ بلفظ: «ضحى رسول الله ﷺ بكبشين أقرنين أملحين. أحدهما عنه وعن أهل بيته، والآخر عنه وعن من أمته». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الزهري إلا عيسى بن عبدالرحمن، ولا رواه عن عيسى إلا عبد الله بن عياش، تفرد به ابن وهب.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٢/٤ وقال رواه الطبراني في الأوسط والكبير، وإسناده حسن.
- أما حديث عائشة أو أبي هريرة فأخرجه:
- ابن ماجه وقد سبق ذكره في أصل الحديث.
- والبيهقي في الكبرى ٢٧٣/٩ بمثل لفظ ابن ماجه.

الغريب:

- أملحين: الأملح الذي يياضه أكثر من سواده، وقيل هو النقي البياض. النهاية ٣٥٤/٤.

[باب ما جاء في تحريم لحوم الخيل والحمر وكل ذي ناب^١]

٦٠٧ [٥٨] نا أبو حامد الحضرمي، نا بNDAR، حدثنا عبدالرحمن بن مهدي، نا معاوية بن صالح، حدثني الحسن بن جابر، عن المقدام بن معدى كرب قال: حرم رسول الله ﷺ أشياء يوم خير فقال رسول الله ﷺ: ((يوشك الرجل يتكئ على أريكته، يحدث بحديثي فيقول: بيني وبينكم كتاب الله فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما كان فيه حراماً حرمانه، وإن ما حرم رسول الله ﷺ كما حرم الله)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٠٠/٤ رقم ٤٦٠٤، والترمذي ٣٨/٥ رقم ٢٦٦٤، وابن ماجه ٦/١ رقم ١٢، ١٠٦٥/٢ رقم ٣١٩٣ كلهم من حديث المقدام بن معدى كرب، ولفظه عند ابن ماجه: ((يوشك الرجل متكئاً على أريكته يحدث بحديث من حديثي فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله عز وجل. فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمانه، ألا وإن ما حرم رسول الله ﷺ مثل ما حرم الله)) وفي الرواية الأخرى: أن رسول الله ﷺ حرم أشياء ... فذكر نحوه دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة (يوم خير)^(١).

رجال الإسناد:

- أبو حامد الحضرمي محمد بن هارون بن عبد الله بن حميد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بNDAR: هو محمد بن بشار العبدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) بوب أبو داود لهذا الحديث في باب لزوم السنة، والترمذي في باب ما نُهي عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ، وابن ماجه في باب تعظيم حديث رسول الله ﷺ والتغليظ على من عارضه، وفي باب لحوم الحمر الوحشية. ولما كان هذا الحديث جزءاً من حديث طويل فيه تحريم لحوم الخيل والحمر وكل ذي ناب من السباع وضعت له هذه الترجمة لأنها الأنسب له حيث أنه في كتاب الصيد والذبائح والله تعالى أعلم.

(٢) أفادت هذه الزيادة أن النهي كان في يوم خير، كما ذكر أيضاً في روايتي أحمد والدارمي.

- عبدالرحمن بن مهدي بن حسان العنبري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- الحسن بن جابر اللخمي الكندي. مقبول، من الثالثة. مات سنة ثمان وعشرين ومائة. ت. ق.
- التقريب ص ١٥٩، ينظر تهذيب الكمال ٧٠/٦.
- المقدم بن معدي كرب بن عمرو الكندي. صحابي مشهور. نزل الشام ومات سنة سبع وثمانين على الصحيح، وله إحدى وتسعون سنة. خ ٤. التقريب ص ٥٤٥.

الحكم على الإسناد:

فيه معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي صدوق له أوهام، والحسن بن جابر اللخمي مقبول، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٣٢/٤ من طريق معاوية بن صالح، عن الحسن بن جابر به قال: حرم رسول الله ﷺ يوم خير أشياء ... فذكر نحوه.
- والدارمي في سننه ١١٧/١ رقم ٥٩٢ من طريق معاوية، عن الحسن بن جابر به وذكر الزيادة في أوله.
- والمزي في تهذيب الكمال ٧٢/٦ من طريق معاوية بن صالح به نحوه.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

٦٠٩ [٧٣] حدثنا جعفر بن نصير، نا محمد بن عبدالله بن سليمان، نا محمد بن عبيد المحاربي، نا عمر بن عبيد، عن سماك بن حرب، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس قال: نهى رسول الله ﷺ عن لحوم الحمر، وأمر رسول الله ﷺ بلحوم الخيل أن تؤكل^(١).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٣٥٦/٣ رقم ٣٨٠٨ من حديث جابر ولفظه: نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن أن نأكل لحوم الحمر، وأمرنا أن نأكل لحوم الخيل. وسبق ذكر حديث جابر بألفاظ أخرى في أصل الحديث رقم ٦٠٨.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- جعفر بن نصير يعرف بالتائب. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
- محمد بن عبدالله بن سليمان^(٢) الحضرمي الملقب بمطّين. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- محمد بن عبيد المحاربي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، الكوفي. صدوق، من الثامنة. مات سنة خمس وثمانين ومائة، وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٤١٥.
- والطنافسي: بفتح الطاء المهملة، والنون، وكسر الفاء والسين المهملة. هذه النسبة إلى (الطنفسة)^(٣) ومن ينتسب إليها عمر بن عبيد بن أبي أمية، الأنساب ٧٣/٤.
- سماك بن حرب بن أوس بن خالد الدهلي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة فكان ربما تلقن.
- جابر بن زيد أبو الشعثاء الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) في المطبوع: (يؤكل) والصواب ما أثبت كما في المخطوط (ج): ق ٥٤٠/أ

(٢) ذكر صاحب التعليق المغني على الدارقطني ٢٩٠/٤ أن محمد بن عبدالله بن سليمان هو الخراساني وهو ضعيف، لكن في ترجمة محمد بن عبيد المحاربي في تهذيب الكمال ٧٢/٢٦ ذكر فيمن روى عنه: محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي. فالراجح أنه الحضرمي وليس الخراساني. والله تعالى أعلم.

(٣) الطنفسة: النمرقة فوق الرحل، وجمعها طنافس وقيل هي البساط الذي له خل رقيق. لسان العرب ٢٠٨/٨.

٦١٠ [٧٥] حدثنا أبو بكر النيسابوري، نا حاجب بن سليمان، نا مؤمل، نا سفيان ووهيب بن خالد، عن هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بنت أبي بكر قالت: كان لنا فرس على عهد رسول الله ﷺ فأرادت أن تموت، فذبحناها فأكلناها.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٤٨، ٦٤٠/٩، رقم ٥٥١٠-٥٥١٢، ٥٥١٩ ومسلم ١٥٤١/٣ رقم ١٩٤٢، والنسائي ٢٢٧/٧، وابن ماجه ١٠٦٤/٢ رقم ٣١٩٠ من حديث أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت: «نحرنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ فأكلناه».

نوع الزيادة:

بزيادة: «فأرادت أن تموت».

رجال الإسناد:

- أبو بكر النيسابوري: هو عبد الله بن محمد بن زياد. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- حاجب بن سليمان المنبجي، بنون ساكنة ثم موحدة ثم جيم، أبو سعيد، مولى بني شيبان. قال النسائي: ثقة، وقال في موضع آخر: لا بأس به، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال الدارقطني في "العلل" لم يكن له كتاب إنما كان يحدث من حفظه وذكر له حديثاً وهم في متنه. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق يهمل، من العاشرة. مات سنة خمس وستين ومائتين. س. التهذيب ١٣٢/٢، التقريب ص ١٤٤.
- مؤمل بن إسماعيل البصري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق سيئ الحفظ.
- سفيان: هو الثوري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- وُهيب بن خالد بن عجلان الباهلي، مولا هم، أبو بكر البصري، ثقة ثبت ولكنه تغير قليلاً بأخرة، من السابعة. مات سنة خمس وستين ومائة وقيل بعدها. ع. التقريب ص ٥٨٦، ينظر الكواكب النيرات ص ٤٩٨.
- هشام بن عروة بن الزبير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه ربما يدلّس.
- فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام، زوج هشام بن عروة. ثقة، من الثالثة. ع. التقريب ص ٧٥٢.
- أسماء بنت أبي بكر الصديق. زوج الزبير بن العوام، من كبار الصحابة، عاشت مائة سنة وماتت سنة ثلاث أو أربع وسبعين. ع. التقريب ص ٧٤٣.

الحكم على الإسناد:

فيه حاجب بن سليمان المنجي صدوق يهم، وفيه مؤمل بن إسماعيل البصري صدوق سيئ الحفظ، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة صحيح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بالزيادة سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

٦١١ [٧٧] حدثنا محمد بن أحمد بن الحسن، نا إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان، نا أبو مروان هشام بن خالد، نا أبو خلیل عتبة بن حماد المقری، نا ابن ثوبان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: ذبحنا فرساً على عهد رسول الله ﷺ، فأكلنا نحن وأهل بيته.

أصل الحديث:

سبق ذكره برقم ٦١٠.

نوع الزيادة:

زيادة لفظ: «وأهل بيته».

رجال الإسناد:

- محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق المعروف بابن الصواف. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مأمون.
- إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو مروان هشام بن خالد بن زيد بن مروان الأزرق، الدمشقي صدوق، من العاشرة. مات سنة تسع وأربعين ومائتين. د. ق. التقريب ص ٥٧٢.
- أبو خلیل عتبة بن حماد بن خلیل، بالتصغير، الدمشقي، القاري. إمام الجامع. صدوق، من كبار العاشرة. ق. التقريب ص ٣٨٠، ينظر تهذيب الكمال ٣٠٣/١٩.
- ابن ثوبان: هو عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي، الدمشقي الزاهد. قال أحمد أحاديثه مناكير، وقال مرة: لم يكن بالقوي في الحديث. وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ضعيف. وقال العجلي وأبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: ثقة يشوبه شيء من القدر وتغير عقله في آخر حياته وهو مستقيم الحديث. وقال أبو داود: كان فيه سلامة وليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات". وقال ابن حجر في "التقريب": صدوق يخطئ ورمي بالقدر وتغير بأخرة، من السابعة. مات سنة خمس وستين ومائة. وهو ابن تسعين سنة. بخ ٤. التهذيب ١٥٠/٦، التقريب ص ٣٣٧.
- هشام بن عروة وأبيه. تقدمت الترجمة لهما وكلاهما ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه ابن ثوبان عبدالرحمن بن ثابت العنسي صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف، والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

• أخرجه الطبراني في الكبير ٨٧/٢٤ رقم ٢٣٢، وفي مسند الشاميين ١٤٢/١ رقم ٢٢٦، من طريق ابن ثوبان، عن أبي مدرك، عن عروة بن الزبير به نحوه.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

[باب ما جاء في أكل الأرنب]

٦١٢ [٧٩] حدثنا أحمد بن عبدالله بن محمد النحاس، نا علي بن داود، نا محمد بن عبدالعزيز الرملي، نا الشيباني عبدالله بن يزيد بن الصلت، عن يزيد بن عياض، عن عبدالمجيد بن سهيل^(١) بن عبدالرحمن بن عوف، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن عائشة قالت: أهدى إلى رسول الله ﷺ أرنب، وأنا نائمة، فخبأ لي منها العجز، فلما قمت أطعمني.

أصل الحديث:

إهداء الأرنب للنبي ﷺ ورد عند البخاري، ينظر الفتح ٢٠٢/٥ رقم ٢٥٧٢، ومسلم ١٥٤٧/٣ رقم ٥٣، والترمذي ٢٥١/٤ رقم ١٧٨٩، والنسائي ١٩٧/٧ رقم ٤٣١٢، وابن ماجه ١٠٨٠/٢ رقم ٣٢٤٣ كلهم من حديث أنس، وعند النسائي ١٩٦/٧ رقم ٤٣١٠ من حديث أبي هريرة.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر وبزيادة «فخبأ لي منها العجز فلما قمت أطعمني».

رجال الإسناد:

- أحمد بن عبدالله بن محمد النحاس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن داود بن يزيد القنطري. صدوق، من الحادية عشرة. مات سنة اثنتين وسبعين ومائتين. ق. التقريب ص ٤٠١، ينظر تهذيب الكمال ٤٢٣/٢٠.
- محمد بن عبدالعزيز الرملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق يهم.
- الشيباني عبدالله بن يزيد بن الصلت. ضعيف، من العاشرة. تم س. التقريب ص ٣٢٩.
- يزيد بن عياض بن جُعْدبة الليثي. تقدمت ترجمته، كذبه مالك وغيره.
- عبدالمجيد بن سهيل بن عبدالرحمن بن عوف الزهري، أبو وهب وأبو محمد. ثقة، من السادسة. خ م د س. التقريب ص ٣٦١، ينظر تهذيب الكمال ٢٦٩/١٨.
- عكرمة مولى ابن عباس. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.

(١) في المطبوع: (سهل)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٤٠ ب، وكما في ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه يزيد بن عياض بن جعدة كذبه مالك وغيره، فالإسناد تالف. قال الحافظ في الفتح ٦٦٢/٩: سنده ضعيف.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه من حديث عائشة سوى الدارقطني.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٢٠١/٤ وعزاه للدارقطني ثم قال: ويزيد بن عياض ضعيف. وأخرجه من حديث ابن عباس:
- الطبراني في الكبير ٣٣٢/١٠، ٣٣٣ رقم ١٠٦٤٤ من طريق أبي عبد الله بن عبد الله، عن عبد المجيد بن سهيل، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف قال: سمعت ابن عباس يقول: أهديت لرسول الله ﷺ أرنب وعائشة نائمة فرفع لها منها العجز فلما انتبهت أعطاه إياه فأكلته.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣٦/٤ وقال: رواه الطبراني في الكبير وفي إسناده جماعة لم أعرفهم.

[باب ما جاء في الفأرة تقع في السمن الجامد أو المائع]

٦١٣ [٨٠] حدثنا عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله، نا بكر بن سهل، نا شعيب بن يحيى، نا يحيى بن أيوب، عن ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر قال: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن، والودك، قال: ((اطرحوا ما حولها إن كان جامداً، وإن كان مائعاً فانتفعوا به، ولا تأكلوا)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٦٨، ٦٦٧/٩ رقم ٥٥٣٨، ٥٥٤٠، وأبي داود ٣٦٤/٣ رقم ٣٨٤١، والترمذي ٢٥٦/٤ رقم ١٧٩٨، والنسائي ١٧٨/٧ رقم ٤٢٥٨ - ٤٢٦١. ولفظه عند البخاري: عن ميمونة أن فأرة وقعت في سمن فماتت، فسئل النبي ﷺ عنها فقال: «ألقوها وما حولها، وكلوه». ومن حديث أبي هريرة عند أبي داود ٣٦٤/٣ رقم ٣٨٤٢ بلفظ: «إذا وقعت الفأرة في السمن، فإن كان جامداً فألقوها وما حولها، وإن كان مائعاً فلا تقربوه».

نوع الزيادة:

محيته عن صحابي آخر، وزيادة: «فانتفعوا به ولا تأكلوا».

رجال الإسناد:

- عبيد الله بن عبد الصمد بن المهدي بالله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- بكر بن سهل الدمياني. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- شعيب بن يحيى بن السائب التميمي، المصري. صدوق عابد، من العاشرة. س. التقريب ص ٢٦٧، ينظر تهذيب الكمال ٥٣٧/١٢.
- يحيى بن أيوب أبو عباس المصري. تقدمت ترجمته، وهو صدوق ربما أخطأ.
- ابن جريج: هو عبد الملك بن عبد العزيز الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فاضل وكان يدلس ويرسل.
- ابن شهاب: هو محمد بن مسلم الزهري. تقدمت ترجمته، وهو متفق على جلالته.
- سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب. تقدمت ترجمته، وهو أحد الفقهاء السبعة ثبت عابد.

الحكم على الإسناد:

فيه بكر بن سهل الدميطي ضعيف ويحيى بن أيوب صدوق ربما أخطأ، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى. قال الحافظ في التلخيص ٧٨/٢: أعله عبدالحق وابن الجوزي بيحيى بن أيوب، فقليل إنه تفرد به.

تخريج الحديث:

• أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٥٤/٩ في الضحايا، باب من أباح الاستصباح به، من طريق ابن جريج، عن ابن شهاب، عن سالم به مثله. قال البيهقي: والصحيح عن ابن عمر من قوله موقوفاً عليه غير مرفوع. وأخرجه أيضاً في الموضع نفسه من طريق عبدالجبار بن عمر، عن ابن شهاب به نحوه. وقال البيهقي عقبه: عبدالجبار بن عمر غير محتج به، وروي عن ابن جريج، عن ابن شهاب هكذا، والطريق إليه غير قوي.

شواهد الحديث:

- للحديث شواهد من حديث ميمونة، وأبي هريرة، وأبي سعيد.
- حديث ميمونة وحديث أبي هريرة سبق تخريجهما في أصل الحديث.
- حديث أبي سعيد:
- سيأتي تخريجه في موضعه برقم ٦١٤.

الغريب:

- الودك: هو دسم اللحم ودهنه الذي يستخرج منه. النهاية ١٦٩/٥.

٦١٤ [٨١] حدثنا عمر بن محمد بن القاسم النيسابوري، نا محمد بن أحمد بن راشد الأصبهاني، نا محمد بن عبد الرحيم البرقي، نا عمرو بن أبي^(١) سلمة، عن سعيد بن بشير، عن أبي هارون، عن أبي سعيد قال: سئل رسول الله ﷺ عن الفأرة تقع في السمن والزيت، قال: استصبحوا به، ولا تأكلوه، ونحو ذلك رواه الثوري عن أبي هارون موقوفاً على أبي سعيد.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عمر بن محمد بن القاسم النيسابوري هو الأصبهاني تقدم في النكاح برقم ٢٥٤ ولم أقف له على ترجمة.
- محمد بن أحمد بن راشد الأصبهاني. تقدمت ترجمته، وهو إمام حافظ.
- محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري ابن البرقي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- عمرو بن أبي سلمة التنيسي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- سعيد بن بشير الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو ضعيف.
- أبو هارون العبدى عمارة بن جوين. تقدمت ترجمته، وهو متروك.

الحكم على الإسناد:

فيه أبو هارون العبدى متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ٣٥٤/٩ في الضحايا، باب من أباح الاستصباح به، من طريق الدارقطني به مثله.

وأخرجه موقوفاً على أبي سعيد:

- الدارقطني ٢٩٢/٤ رقم ٨٢ من طريق الثوري، عن أبي هارون العبدى، عن أبي سعيد ؓ أنه قال في الفأرة تقع في السمن أو الزيت، فقال استنفعوا به، ولا تأكلوه.
- والبيهقي في الكبرى ٣٥٤/٩ من طريق الثوري، به مثله وقال: هذا هو المحفوظ موقوف.

الغريب:

- استصبحوا: أي اشعلوا بها سُرُجكم. ينظر النهاية ٧/٣.

(١) في المطبوع: (عمرو بن سلمة)، والصواب ما أثبت كما في ترجمته.

[باب ما جاء في الانتفاع بآنية المشركين]

٦١٥ [٩٢] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا سعيد بن يحيى الأموي، نا عبدالرحيم بن سليمان، عن الحجاج بن أرطاة، عن مكحول، عن أبي إدريس، عن الخشني قال: قلت يا رسول الله إنا نخالط المشركين، وليس لنا قدور ولا آنية غير آنيتهم، قال. فقال: ((استغنوا عنها ما استطعتم، فإن لم تجدوا، فارضوها بالماء، فإن الماء طهورها، ثم اطبخوا فيها)).

أصل الحديث:

للحديث أصل عند البخاري، ينظر الفتح ٦٠٤/٩ رقم ٥٤٧٨، ومسلم ١٥٣٢/٣ رقم ٨، وأبي داود ٣٦٣/٣ رقم ٣٨٣٩، والترمذي ٦٤/٤، ١٢٩ رقم ١٤٦٤، ١٥٦٠، وابن ماجه ١٠٧٠/٢ رقم ٣٢٠٧ كلهم من حديث أبي ثعلبة الخشني نحو لفظ الدارقطني دون الزيادة.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: «فإن الماء طهورها».

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل الخاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- سعيد بن يحيى الأموي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ربما أخطأ.
- عبدالرحيم بن سليمان المروزي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- الحجاج بن أرطاة. تقدمت ترجمته، وهو صدوق كثير الخطأ والتدليس.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، ثقة فقيه كثير الإرسال.
- أبو إدريس عائد الله بن عبد الله الخولاني. ولد في حياة النبي ﷺ يوم حنين وسمع من كبار الصحابة. ومات سنة ثمانين. قال سعيد بن عبدالعزيز: كان عالم الشام بعد أبي الدرداء. ع.
- التقريب ص ٢٨٩، ينظر تهذيب الكمال ٢٠/٣٣، تجريد أسماء الصحابة ٢٩٠/١ رقم ٣٠٧٠.
- الخشني: هو الصحابي الجليل أبو ثعلبة الخشني تقدمت ترجمته.

الحكم على الإسناد:

فيه الحجاج بن أرطاة صدوق كثير الخطأ والتدليس من مدلسي المرتبة الرابعة، ولم يصرح بالسماع، فالإسناد ضعيف. والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى كما في أصل الحديث.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بالزيادة سوى الدارقطني.
- وأخرجه دون الزيادة الستة إلا النسائي كما سبق في أصل الحديث.
- وأخرجه أيضاً:
- ابن أبي شيبه في مصنفه ٢٥١/١٢ رقم ١٢٧٢٩ من طريق حفص، عن حجاج، عن مكحول به مرفوعاً بلفظ: قلت يا رسول الله إنا نغزو أرض العدو فنحتاج إلى آيتهم، فقال: «استغنوا عنها ما استطعتم، فإن لم تجدوا غيرها فاغسلوها، وكلوا فيها واشربوا».
- والطبراني في الكبير ٢١٢/٢٢ رقم ٥٦٨ من طريق ابن أبي شيبه به نحوه.

الغريب:

- ارحضوها: أي اغسلوها. والرحض: الغسل. النهاية ٢٠٨/٢.

[باب ما جاء في من ترك التسمية عند الذبح]

٦١٦ [٩٤] حدثنا عبد الباقي بن قانع، نا محمد بن نوح العسكري، نا يحيى بن يزيد الأهوازي، نا أبو همام^(١) الأهوازي ح ونا علي بن عبد الله بن الفضل بمصر، نا عبد الله بن أحمد بن موسى، نا الحسن بن الحارث ويحيى بن يزيد الأهوازي قالوا: نا أبو همام الأهوازي محمد بن الزبرقان، عن مروان بن سالم، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة قال: سأل رجل رسول الله ﷺ، فقال: يا رسول الله أرايت الرجل منا يذبح وينسى أن يسمي الله، فقال النبي ﷺ: ((اسم الله على كل مسلم)).

مروان بن سالم ضعيف. وقال ابن قانع: اسم الله على فم كل مسلم.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن الأموي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- محمد بن نوح العسكري تقدم ذكره، ولم أقف له على ترجمته.
- يحيى بن يزيد الأهوازي، أبو زكريا. ذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: يروي عن أبي همام الأهوازي وأهل العراق، روى عنه يعقوب بن سفيان. وقال ابن الجوزي: هذا الرجل كالجھول. وقال الذهبي: لا يعرف، الثقات لابن حبان ٢٦٦/٩، الموضوعات لابن الجوزي ٣٣/٣، الميزان ٤١٤/٤، ينظر اللسان ٢٨٢/٦.
- أبو همام الأهوازي: هو محمد بن الزبرقان. قال ابن المديني: ثقة، وقال أبو زرعة: صالح وسط، وقال أبو حاتم: صالح الحديث صدوق. وقال البخاري: معروف الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ في "التهذيب": قال ابن شاهين في "الثقات": قال ابن معين: لم يكن صاحب حديث ولكن لا بأس به، وقال البرقاني عن الدارقطني: ثقة. وقال في "التقريب": صدوق ربما وهم، من الثامنة. خ م د س ق. التهذيب ١٦٦/٩، التقريب ص ٤٧٨.

(١) في المطبوع: (أبو هشام)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٤٢ ب، وكما في ترجمته.

○ علي بن عبد الله بن الفضل بن العباس بن محمد، أبو الحسن البغدادي. ترجم له الخطيب وقال: انتفى عليه الدارقطني وسمع منه وكان ثقة. مات سنة ثلاث وستين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٦/١٢.

○ عبد الله بن أحمد بن موسى بن زياد، أبو محمد الجواليقي القاضي المعروف بعبدان. تقدمت ترجمته، أحد الحفاظ الأثبات.

○ الحسن بن الحارث، ذكره المزي في تهذيب الكمال ٢٠٩/٢٥ فيمن روى عن محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي. ولعله الحسن بن حكيم بن الحارث نسيب ابن سيرين. يروى عن أبيه، روى عنه موسى بن إسماعيل. التاريخ الكبير ٢٩١/٢، الثقات لابن حبان ١٦٢/٦.

○ مروان بن سالم الغفاري، أبو عبد الله الجزري. تقدمت ترجمته، وهو متروك ورمي بالوضع.

○ الأوزاعي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ يحيى بن أبي كثير. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت لكنه يدلّس ويرسل.

○ أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة مكثر.

الحكم على الإسناد:

كلا الإسنادين فيهما مروان بن سالم الغفاري متروك ورمي بالوضع وفيهما يحيى بن يزيد الأهوازي مجهول، فكلاهما ضعيف جداً.
قال البيهقي: هذا الحديث منكر بهذا الإسناد^(١).

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٣٨٧، ٣٨٦/٥ رقم ٤٧٦٦ من طريق يحيى بن يزيد^(١) الأهوازي، عن أبي همام محمد بن الزبرقان به بلفظ: «اسم الله على فم كل مسلم». وقال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن الأوزاعي إلا مروان بن سالم، تفرد به أبو همام.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٢٣٨١/٦ من طريق يحيى بن يزيد والحسن بن الحارث، عن أبي همام، عن مروان بن سالم به بلفظ: «اسم الله على كل مسلم» وقال: عامة ما يرويه مروان لا يتابعه الثقات عليه.

(١) ينظر تخريجه الآتي عنده.

(١) في المطبوع: (زيد)، والصواب ما أثبت كما في الأسانيد الأخرى، وكما في ترجمته.

- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢٤٠/٩ كتاب الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية ... من طريق ابن عدي به مثله. قال البيهقي: مروان بن سالم الجزري ضعيف ضعفه أحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما، وهذا الحديث منكر بهذا الإسناد.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ١٨٣/٤ وعزاه إلى الدارقطني، وقال: أعله ابن القطان بمروان ابن سالم. ثم عزاه لابن عدي في "الكامل"، وقال: أسند تضعيفه عن أحمد، والنسائي، ووافقهما.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٣/٤ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه مروان بن سالم الغفاري وهو متروك.

٦١٧ [٩٨] حدثنا الحسين بن إسماعيل، نا أبو حاتم الرازي، نا محمد بن يزيد، نا معقل، عن عمرو بن دينار، عن عكرمة، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: ((المسلم يكفيه اسمه، فإن نسي أن يسمى حين يذبح فليسم وليذكر اسم الله، ثم ليأكل)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- الحسين بن إسماعيل المحاملي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- أبو حاتم الرازي محمد بن إدريس. تقدمت ترجمته، أحد الحفاظ.
- محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو فروة الرهاوي. تقدمت ترجمته، ليس بالقوي.
- معقل بن عبيد الله الجزري، أبو عبد الله العبسي، مولاهم. قال أحمد: صالح الحديث، وقال مرة: ثقة. وقال ابن معين: ليس به بأس وقال مرة ثقة ومرة ضعيف. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: كان يخطئ ولم يفحش خطأه فيستحق الترك. قال ابن عدي: هو حسن الحديث. وقال الحفاظ في "التقريب" صدوق يخطئ، من الثامنة. مات سنة ست وستين ومائة. م د س. التهذيب ٢٣٤/١٠، التقريب ص ٥٤٠.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن يزيد الرهاوي ليس بالقوي، ومعقل بن عبيد الله الجزري صدوق يخطئ، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٣٩/٩ في الصيد والذبائح، باب من ترك التسمية ...، من طريق أبي حاتم الرازي، عن محمد بن يزيد، عن معقل بن عبيد الله به مرفوعاً مثله. قال البيهقي: كذا رواه مرفوعاً، ورواه غيره عن عمرو بن دينار عن جابر بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس موقوفاً، فذكر نحوه. والحديث أخرجه موقوفاً:

- عبدالرزاق في مصنفه ٤/٤٧٩ رقم ٨٥٣٨، ٨٥٤١ من طريق أيوب، عن عكرمة عنه، ومن طريق يزيد بن أبي زياد، عن عطاء، عن ابن عباس نحو لفظ الدارقطني.
- وأخرجه أيضاً البيهقي كما سبق.
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/١٨٢ وقال: قال ابن القطان في "كتابه"^(١) ليس في هذا الإسناد من يتكلم فيه غير محمد بن يزيد بن سنان، وكان صدوقاً صالحاً، لكنه كان شديد الغفلة. وقال غيره: معقل بن عبيد الله وإن كان من رجال مسلم لكنه أخطأ في رفع هذا الحديث، وقد رواه سعيد بن منصور^(٢) وعبد الله بن الزبير الحميدي^(٣) عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن أبي الشعثاء، عن عكرمة، عن ابن عباس.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

(١) ينظر بيان الوهم ولإيهام ٣/٥٧٩، ٥٨٠.

(٢) بحث عنه في المطبوع من سنن سعيد بن منصور ولم أقف عليه.

(٣) بحث عنه في مسند الحميدي ولم أقف عليه.

[باب ما جاء في أخذ الأجرة على الرقية]

٦١٨ [١٠١] حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يزيد بن هارون، أنا زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، حدثني خارجة بن الصلت التميمي أن عمه أتى النبي ﷺ فذكر نحوه^(١) وقال فيه: «كلها بسم الله، فمن أكل برقية باطل، فقد أكلت برقية حق».

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٢٦٦/٣ رقم ٣٤٢٠، ١٣/٤، ١٤، رقم ٣٨٩٦، ٣٨٩٧، ٣٩٠١ من حديث خارجة بن الصلت عن عمه بمثل لفظ الدارقطني دون الزيادة. والحديث أيضاً عند الستة من حديث أبي سعيد الخدري وقد سبق ذكره في البيوع في أصل الحديث رقم ٨٩.

نوع الزيادة:

زيادة قوله: «كلها بسم الله».

رجال الإسناد:

- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن هارون بن زاذان السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- زكريا بن أبي زائدة: خالد، ويقال هبيرة بن ميمون بن فيروز الهمداني الوادعي، أبو يحيى الكوفي. ثقة وكان يدلس وسماعه من أبي إسحاق بأخرة، من السادسة. مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومائة. ع ز التقريب ص ٢١٦.
- الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- خارجة بن الصلت البرجمي، الكوفي قال الذهبي: محله الصدق وقال ابن حجر: مقبول، من الثالثة. د س. الكاشف ٢٠٠/١ التقريب ص ١٨٦.
- والبرجمي: بضم الباء المنقوطة بواحدة وسكون الراء وضم الجيم، هذه النسبة إلى البراجم وهي قبيلة من تميم بن مر. الأنساب ٣٠٨/١.

(١) يريد به الحديث السابق برقم ١٠٠.

○ علاقة بن صُحَار، بمهملتين مخففاً، قيل هو عمّ خارجة بن الصّلت. صحابي، له حديث في الرقية. د.س. التقريب ص ٤٣٦.

الحكم على الإسناد:

فيه خارجة بن الصلت محله الصدق، فالإسناد حسن وللحديث دون الزيادة شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه سبق ذكره في أصل الحديث رقم ٨٩

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الكبير ١٩٠/١٧ رقم ٥٠٩، من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي به نحوه، وفيه قوله: «كلها بسم الله، فَلَعَمْرِي لَمَنْ أَكَلَ بِرُقِيَّةٍ بَاطِلٍ، لَقَدْ أَكَلَتْ بِرُقِيَّةً حَقًّا».
- والمزي في تهذيب الكمال ١٤/٨ من طريق زكريا، عن الشعبي به نحوه، وفيه قوله: «كلها بسم الله».

شواهد الحديث:

- له شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه سبق ذكره في البيوع في أصل الحديث رقم ٨٩

الغريب:

- برقية: الرُقِيَّة العودَة التي يُرْقَى بها صاحب الآفة كالحمي والصرع وغير ذلك من الآفات. النهاية ٢٥٤/٢.

٦١٩ [١٠٢] حدثنا علي بن عبدالله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا محمد بن عبيد، نا زكريا عن عامر نحو ذلك^(١).

أصل الحديث ونوع الزيادة:

سبق ذكرهما برقم ٦١٨.

رجال الإسناد:

- علي بن عبدالله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان بن أسد الواسطي تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي، الكوفي، الأحذب. ثقة يحفظ، من الحادية عشرة. مات سنة أربع ومائتين. ع. التقريب ص ٤٩٥.
- زكريا بن أبي زائدة. تقدمت ترجمته، وهو ثقة وكان يدلس.
- عامر بن شراحيل الشعبي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

كسابقه فيه خارجة بن الصلت محله الصدق، فالإسناد حسن وللحديث دون الزيادة شاهد من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

تخريج الحديث وشواهده:

سبق برقم ٦١٨.

(١) نحو ذلك أي الحديث السابق برقم ٦١٨.

[باب ما جاء في اتباع الكتاب والسنة ومعرفة الحلال والحرام]

٦٢٠ [١٠٤] حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني بواسط، نا جعفر بن النضر بن حماد الواسطي، أنا إسحاق الأزرق، عن أبي عمرو البصري، عن نهشل الخراساني، عن الضحاك بن مزاحم أنه اجتمع هو والحسن بن أبي الحسن ومكحول الشامي وعمرو بن دينار المكي وطاوس اليماني، فاجتمعوا في مسجد الخيف، فارتفعت أصواتهم، وكثر لغتهم في القدر، فقال طاوس وكان فيهم مرضياً: أنصتوا حتى أخبركم ما سمعت من أبي الدرداء رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((إن الله افترض عليكم فرائض فلا تضيعوها، وحد لكم حدوداً فلا تعتدوها، ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء من غير نسيان فلا تكلفوها رحمة من ربكم فاقبلوها)) نقول ما قال ربنا، ونبينا ﷺ الأمور بيد الله، من عند الله مصدرها، وإليه مرجعها ليس إلى العباد فيها تفويض ولا مشيئة. فقاموا وهم راضون بقول طاوس.

أصل الحديث:

سبق ذكره في الرضاع في أصل الحديث رقم ٤٨٥.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر بمعناه، وزيادة: ((إن الله افترض عليكم فرائض فلا تضيعوها)).

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني. تقدمت ترجمته، ولم يذكر فيه جرح أو تعديل.
- جعفر بن النضر الضرير: أبو الفضل الواسطي. روى عن إسحاق الأزرق وغيره. قال أبو حاتم: صدوق. الجرح والتعديل ٤٩٢/٢.
- إسحاق الأزرق. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

- أبو عمرو البصري: هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العُريان المازني، النحوي القارئ، اسمه زَبَّان أو العُريان، أو يحيى، أو جزء، والأول أشهر، والثاني أصح عند الصُّولي. ثقة، من علماء العربية، من الخامسة. مات سنة أربع وخمسين ومائة، وهو ابن ست وثمانين سنة. خت قد فق. التقريب ص ٦٦٠، ينظر تهذيب الكمال ١٢٠/٣٤.
- نهشل بن سعيد بن وَرْدان، بصري الأصل، سكن خراسان. روى عنه أبو عمرو بن العلاء وهو أكبر منه. متروك وكذبه إسحاق بن راهويه، من السابعة. ق. التقريب ص ٥٦٦، ينظر تهذيب الكمال ٣١/٣٠.
- الضحاك بن مزاحم الهلالي، أبو القاسم، أبو محمد، الخراساني. صدوق كثير الإرسال، من الخامسة. مات بعد المائة. ع. التقريب ص ٢٨٠، ينظر تهذيب الكمال ٢٩١/١٣.
- الحسن بن أبي الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- مكحول الشامي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة فقيه كثير الإرسال.
- عمرو بن دينار. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- طاوس اليماني. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو الدرداء عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري. مختلف في اسم أبيه، وأما هو فمشهور بكنيته، وقيل اسمه عامر وعويمر لقب، صحابي جليل. أول مشاهده أحد، وكان عابدا. مات في أواخر خلافة عثمان، وقيل عاش بعد ذلك. ع. التقريب ص ٤٣٤.

الحكم على الإسناد:

فيه نهشل الخراساني متروك، فالإسناد ضعيف جداً.

تخريج الحديث:

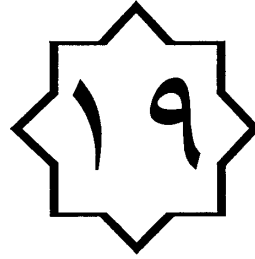
- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢٢٢/٨، ٢٢٣ رقم ٧٤٥٧ وفي الصغير ١٢٢/٢ من طريق أصرم بن حوشب، عن قرّة بن خالد، عن الضحاك بن مزاحم، عن طاوس، عن أبي الدرداء مرفوعاً فذكر الحديث دون قوله: «ونهاكم عن أشياء فلا تنتهكوها». قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن قرّة بن خالد إلا أصرم بن حوشب. تفرد به أبو الأشعث.
- وأخرجه ابن عدي في الكامل ٣٩٥/١ من طريق أصرم بن حوشب، عن قرّة به ولفظه: «اللّٰه تبارك وتعالى فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرم محارم فلا تنتهكوها رحمة من الله فاقبلوها». قال ابن عدي: وهذه الأحاديث بواطيل عن قرّة بن خالد كلها، لا يحدث بها عنه غير أصرم.

- وذكره الهيثمي في المجمع ١/١٧١ وقال: رواه الطبراني في الأوسط والصغير، وفيه أصرم بن حوشب وهو مزكوك ونسب إلى الوضع. وأخرجه بمعناه:
- البزار، ينظر كشف الأستار ١/٧٨ رقم ١٢٣، ٣/٥٨، ٣٢٥ رقم ٢٢٣١، ٢٨٥٥ من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه، عن أبي الدرداء قال: قال رسول الله ﷺ: «ما أحل الله في كتابه فهو حلال، وما حرمه فهو حرام، وما سكت عنه فهو عفو، فاقبلوا من الله عافيته فإن الله لم يكن لينسى شيئاً، ثم تلا هذه الآية: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾^(١) قال البزار: إسناده صالح.
- والبيهقي في الكبرى ١٠/١٢ في الضحايا، من طريق عاصم بن رجاء بن حيوة، عن أبيه به مثله.
- وذكره الهيثمي في المجمع ١/١٧١ وقال: رواه البزار والطبراني في الكبير وإسناده حسن ورجاله موثقون.

الغريب:

- فلا تنتهكوها: أي لا تبالغوا في خرق محارم الشرع وإتيانها. ينظر النهاية ٥/١٣٧.
- فلا تكلفوها: التكلف كثرة السؤال، والبحث عن الأشياء الغامضة التي لا يجب البحث عنها، والأخذ بظاهر الشريعة وقبول ما أتت به. ينظر النهاية ٤/١٩٦، ١٩٧.

(١) سورة مريم الآية ٦٤.



كتاب السبق

كتاب السبق بين الخيل

وما روي فيه عن النبي ﷺ [وفي أحكامه]^(١) وهو زيادة في الكتاب

٦٢١ [٩] حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، نا إسحاق بن أبي إسرائيل، نا محمد بن سليمان بن مسمول، نا عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله قال: سَبَقَ رسول الله ﷺ بين الخيل، وكنت على فرس منها فقال: ((لا تزال تبضعه، أي لا تزال تضربه)).

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- عبد الوهاب بن عيسى بن عبد الوهاب بن أبي حية، أبو القاسم وراق الجاحظ. ترجم له الخطيب وقال: كان صدوقاً في روايته ويذهب إلى الوقف في القرآن. ثم ذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة، يرمى بالوقف. مات سنة تسع عشر وثلاثمائة. تاريخ بغداد ٢٨/١١، ٢٩.
- إسحاق بن أبي إسرائيل، اسمه إبراهيم بن كامجرا. تقدمت ترجمته، وهو صدوق تكلم فيه لوقفه في القرآن.
- محمد بن سليمان بن مسمول المسمولي^(٢) المخزومي حجازي سكن مكة. قال النسائي: ضعيف. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه لا يتابع عليه متناً وإسناداً. ذكره ابن حبان في "الثقات" وزعم أن ابن معين وثقه. ذكره العقيلي والساجي والدولابي وابن الجارود في "الضعفاء" وقال ابن حزم: منكر الحديث. اللسان ١٨٥/٥-١٨٦، ينظر المغني في الضعفاء ٥٨٨/٢.
- عمر بن محمد بن المنكدر التيمي، المدني. ثقة، من السابعة. م د س. التقريب ص ٤١٧.
- محمد بن المنكدر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) أثبت من (ب): ق ١٥٨/ب، (ج): ق ٥٤٤/أ.

(٢) صُحِفَ في المطبوع من اللسان إلى: (مشمول المشمولي) بالشين.

الحكم على الإسناد:

فيه محمد بن سليمان بن مسمول ضعيف، فالإسناد ضعيف.

تخريج الحديث:

- أخرجه الطبراني في الأوسط ٢١٥/١٠ رقم ٩٤٧٢ من طريق محمد بن سليمان بن مسمول، عن عمر بن محمد بن المنكدر، عن أبيه، عن جابر أن النبي ﷺ ضَمَرَ الخيل وسابق بينها فرآني راكباً على بعير فقال: «يا جابر، لا تزال تَتَعَتَّعُهُ» أي لا تزال تضربه. قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن محمد بن المنكدر إلا محمد بن سليمان بن مسمول.
- وذكره الهيثمي في المجمع ٢٦٤/٥ وقال: رواه الطبراني في الأوسط وفيه محمد بن سليمان بن مسمول^(١) وهو ضعيف.

شواهد الحديث:

لم أقف له على شاهد.

الغريب:

- سَبَقَ بالتشديد: أي أعطى السَّبَقَ، وقد يكون بمعنى أَخَذَ، وهو من الأضداد، أو يكون مخففاً وهو المال المُعَيَّن. النهاية ٣٣٨/٢.
- تبضعه: فسر في آخر الحديث بأنه الضرب، ولعله بالسياط لأن البَصْعَةَ هي السياط، ينظر لسان العرب ٤٢٥/١.

(١) في المطبوع: (مشمول) بالشين، والصواب ما أثبت كما في ترجمته وكما في إسناد الدارقطني والطبراني.

٦٢٢ [١٠] حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا يزيد بن هارون، نا سعيد بن زيد، نا الزبير بن الخريت^(١)، نا أبو لبيد لازة بن زبار قال: أرسلت الخيل زمن^(٢) الحجاج، والحكم بن أيوب على البصرة، فأتينا الرهان فلما جاءت الخيل قلنا: لو ملنا إلى أنس بن مالك، فسألناه أكانوا يراهنون على عهد رسول الله ﷺ؟ قال: فملنا إليه وهو في قصره بالزاوية^(٣)، فقلنا: يا أبا حمزة أكنتم تراهنون على عهد رسول الله ﷺ أو كان رسول الله ﷺ يراهن؟ قال: نعم، والله لقد راهن رسول الله ﷺ على فرس له يقال له سَبْخَة^(٤) فجاءت سابقة، فبهش^(٥) لذلك وأعجبه.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- علي بن عبد الله بن مبشر. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- يزيد بن هارون السلمي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- سعيد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي، أبو الحسن البصري، أخو حماد. قال أحمد: ليس به بأس. وكان يحيى بن سعيد يضعفه جداً في الحديث. وقال ابن معين: ثقة. وقال أبو حاتم والنسائي: ليس بالقوي. وقال الجوزجاني يضعفون حديثه وليس بحجة. وقال العجلي: ثقة. وقال ابن عدي: وليس له متن منكر لا يأتي به غيره وهو عندي في جملة من ينسب إلى الصدوق. وقال ابن حبان: كان صدوقاً حافظاً ممن كان يخطئ في الأخبار ويهم حتى لا يحتج به إذا انفرد. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال الحافظ في "التقريب": صدوق له أوهام، من السابعة. مات سنة سبع وستين ومائة. خت م د ت ق. التهذيب ٣٣، ٣٢/٤، التقريب ص ٢٣٦.

(١) في المطبوع: (حريث)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٤٥/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع: (من)، والصواب ما أثبت كما في (ج) وكما عند أحمد والدارمي والطبراني.

(٣) موضع قرب المدينة كان فيه قصر أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو على فرسخين من المدينة. معجم البلدان ١٢٨/٣، ينظر معجم معالم الحجاز ١٢٦/٤.

(٤) في المطبوع: (سبخة) بالخاء المعجمة، والصواب ما أثبت كما في (ج) وكما في الأحاديث الأخرى.

(٥) عند أحمد والطبراني: (فهش)، وعند الدارمي (فأنهش).

- الزبير بن الحرث بكسر المعجمة وتشديد الراء المكسورة بعدها تحتانية ساكنة ثم فوقانية، البصري. ثقة، من الخامسة. خ م د ت ق. التقريب ص ٢١٤.
- أبو ليلى لمارة بن زبّار الأزدي، الجهضمي، البصري. صدوق ناصبي، من الثالثة د ت ق. التقريب ص ٤٦٤.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن زيد الأسدي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث:

- أخرجه الإمام أحمد في المسند ١٦٠/٣.
- والدارمي ١٣٢/٢ رقم ٢٤٣٥ وقال في آخره: قال أبو محمد (أي الدارمي) انهش يعني أعجبه.
- والطبراني في الأوسط ٣٩٣/٩ رقم ٨٨٤٥، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن أبي ليلى إلا الزبير بن خريت، تفرد به سعيد بن زيد.
- وأخرجه البيهقي في الكبرى ٢١/١٠ في السبق، باب ما جاء في الرهان على الخيل. كلهم من طريق سعيد بن زيد، عن الزبير بن خريت به نحوه.
- وذكره الهيثمي في الجمع ٢٦٣/٥ وقال: رواه أحمد و الطبراني في الأوسط، وذكر لفظه عند الطبراني ثم قال: ورجال أحمد ثقات.
- وذكره الحافظ في التلخيص ١٦١/٤ وقال: رواه أحمد والدارمي والدارقطني والبيهقي من حديث أبي ليلى فذكره.

شواهد الحديث:

له شاهد من حديث ابن عمر:

- أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٢١/١٠ بمثل حديث أنس إلا أنه لم يقل فيه «بهش لذلك وأعجبه».

الغريب:

- سَبَحَة: يقال فرس سابح، إذا كان حسنَ مَدَّ اليدين في الجري. النهاية ٣٣٢/٢.
- بهش: يقال للإنسان إذا نظر إلى الشيء فأعجبه وأسرع نحوه: قد بهش إليه. النهاية ١٦٦/١.

٦٢٣ [١١] حدثنا ابن مبشر، نا أحمد بن سنان، نا عفان بن مسلم، نا سعيد بن زيد، حدثني الزبير بن الخريت^(١)، عن أبي لبيد فذكر عن أنس بن مالك عن النبي ﷺ نحو حديث يزيد.

نوع الزيادة:

كسابقه، زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- ابن مبشر، أبو الحسن علي بن عبد الله. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أحمد بن سنان الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ.
- عفان بن مسلم الباهلي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- سعيد بن زيد الأزدي. تقدمت ترجمته، وهو صدوق له أوهام.
- الزبير بن الخريت. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- أبو لبيد ملازة بن زيار. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.

الحكم على الإسناد:

فيه سعيد بن زيد الأزدي صدوق له أوهام، فالإسناد ضعيف، ويرتقي بشاهده إلى الحسن لغيره.

تخريج الحديث وشواهده:

- سبق ذكرها برقم ٦٢٢.

(١) في المطبوع: (حريث)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٤٥/أ.

٦٢٤ [١٧] حدثنا أبو العباس العسكري عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد، نا إبراهيم ابن إسحاق السراج ح ونا أبو الحسن أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار، وأبو عبد الله محمد بن العباس بن مهران قالاً: نا إبراهيم بن إسحاق السراج النيسابوري، نا محمد بن [أبان]^(١) الواسطي، نا حماد بن سلمة، عن يونس ابن عبيد، عن الحسن، عن عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ: ((لا جلب، ولا جنب ولا شغار في الإسلام، ومن استعمله فليس منا)) وقال ابن مهران: ((ومن انتهب فليس منا)) تفرد به محمد بن أبان، عن حماد بن سلمة، ولم يكتبه إلا من حديث إبراهيم السراج عنه.

أصل الحديث:

للحديث أصل عند أبي داود ٣٠/٣ رقم ٢٥٨١، والترمذي ٤٢٢/٣ رقم ١١٢٣، والنسائي ١١١/٦، ٢٢٧، ٢٢٨ رقم ٣٣٣٥، ٣٥٩٠ كلهم من حديث عمران بن حصين ولفظه عن الترمذي والنسائي: ((لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام^(٢)) ومن انتهب نُهبه فليس منا)). قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

نوع الزيادة:

بزيادة قوله: ((ومن استعمله فليس منا)).

رجال الإسناد:

- أبو العباس العسكري عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران بن عبد الله، أبو إسحاق الثقفي السراج النيسابوري. ترجم له الخطيب وذكر أن الدارقطني قال عنه: ثقة. مات سنة ثلاث وثمانين ومائتين. تاريخ بغداد ٢٦/٦، ٢٧.
- أبو الحسن أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار. ترجم له الخطيب وقال: كان ثقة ثبتاً صنف المسند وجود. تاريخ بغداد ٢٦١/٤.

(١) ساقطة من المطوع، وأثبت من المخطوط (ج): ق ٥٤٦/أ.

(٢) قال صاحب التعليق المغني ٣٠٣/٤: في رواية أحمد والمؤلف -أي الدارقطني- زيادة «ولا شغار في الإسلام» أه. قلت: وهذه اللفظة ليست زائدة فهي عند الترمذي والنسائي كما ذكر في أصل الحديث.

- أبو عبد الله محمد بن العباس بن مهران المستملي. ترجم له الخطيب ولم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً. مات سنة تسع وعشرين وثلاثمائة. تاريخ بغداد ١١٦/٣.
- محمد بن أبان بن عمران الواسطي، الطحان. صدوق تكلم فيه الأزدي، من العاشرة. مات سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وقيل قبل ذلك، وعاش تسعين سنة. خ. التقريب ص ٦٥، ينظر تهذيب الكمال ٢٩٣/٢٤-٢٩٦.
- حماد بن سلمة بن دينار البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة حافظ تغير بأخرة.
- يونس بن عبيد العبيدي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة ثبت.
- الحسن البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم يذكر فيه جرح أو تعديل أبو عبد الله محمد بن العباس المستملي فأتوقف في الحكم على الإسناد، والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

- لم أقف على من أخرجه بالزيادة سوى الدارقطني. وأخرجه دونها:
- الترمذي والنسائي وابن ماجه كما ذكر في أصل الحديث.
 - والإمام أحمد في مسنده ٤/٣٩٤، ٤٤٣ بلفظ: «لا جلب ولا جنب ولا شغار في الإسلام ومن انتهب فليس منا».

الغريب:

- الجلب: والجنب سبق بيانهما في كتاب البيوع ص ٣٠٧ من هذا البحث.
- الشغار: هو أن يقول الرجل للرجل: شاغرني: أي زوجني أختك أو بنتك أو من تلي أمرها حتى أزوجك أختي أو بنتي أو من ألي أمرها، ولا يكون بينهما مهر. وقيل له شغار لارتفاع المهر بينهما. النهاية ٢/٨٢.

٦٢٥ [١٨] حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز، نا جعفر بن محمد بن الفضيل^(١) الراسي^(٢)، نا ابن أبي أويس، نا كثير المزني، عن أبيه، عن جده أن رسول الله ﷺ قال: ((لا جلب، ولا جنب، ولا يبيع حاضر لباد)). قال أبو الفضل^(٣): فسر لنا ابن أبي أويس قال: الجلب، يجلب حول الفرس من خلفه في الميدان، ليحرز^(٤) السبقة، والجنب أن يكون الفرس به اعتراض جنوب، فيعترض له الرجل بفرسه^(٥) بقربه، فيحرز الغاية.

أصل الحديث:

قوله: «لا جلب، ولا جنب» سبق ذكره من حديث عمران بن حصين في أصل الحديث رقم ٦٢٤، وقوله: «لا يبيع حاضر لباد» أخرجه مسلم ١١٥٧/٣ رقم ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢ من حديث أبي هريرة، وابن عباس، وجابر.

نوع الزيادة:

مجيئه عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- يعقوب بن إبراهيم البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- جعفر بن محمد بن الفضيل الراسي هو الراسعني. تقدمت ترجمته، وهو صدوق حافظ.
- ابن أبي أويس: هو إسماعيل بن عبد الله بن عبد الله بن أويس. تقدمت ترجمته، وهو صدوق أخطأ في أحاديث من حفظه.
- كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني. تقدمت ترجمته، وهو مجمع على ضعفه.
- عبد الله بن عمرو بن عوف المزني. تقدمت ترجمته، مقبول.

(١) في المطبوع: (الفضل)، والصواب ما أثبت كما في (ج): ق ٥٤٦/ب، وكما في ترجمته.

(٢) في المطبوع (الراسي)، والصواب ما أثبتت كما في (ج) وكما في ترجمته.

(٣) في المطبوع: (ابن الفضل)، والصواب ما أثبت كما في (ج) وهي كنية جعفر بن محمد بن الفضيل الرسعني، ينظر تهذيب الكمال ٩٩/٥.

(٤) في (ج) ليحوز.

(٥) في (ج) بقره.

الحكم على الإسناد:

فيه كثير بن عبد الله المزني ضعيف، فالإسناد ضعيف. والحديث صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه من حديث عمرو بن عوف المزني سوى الدارقطني.

شواهد الحديث:

للحديث شواهد من حديث عمران بن حصين، وأبي هريرة، وابن عباس، وجابر سبق ذكرها في أصل الحديث.

٦٢٦ [٢٠] حدثنا الحسين بن محمد بن سعيد البزاز، نا علي بن مسلم، نا محمد بن يزيد الواسطي، عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: ((لا عتيرة ولا فرع في الإسلام، ولا جلب، ولا جنب)) فقال الزهري: والعتيرة ذبح كان لمضر في الجاهلية.

أصل الحديث:

الشرط الأول من الحديث أخرجه البخاري، ينظر الفتح ٥٩٦/٩ رقم ٥٤٧٣، ومسلم ١٥٦٤/٣ رقم ١٩٧٦، وأبي داود ١٠٥/٣ رقم ٢٨٣١، والترمذي ٩٥/٤ رقم ١٥١٢، والنسائي ١٦٧/٧ رقم ٤٢٢٢، وابن ماجه ١٠٥٨/٢ رقم ٣١٦٨ كلهم من حديث أبي هريرة بلفظ: «لا فرع ولا عتيرة» أما قوله: «لا جلب ولا جنب» فقد سبق ذكره من حديث عمران بن حصين في أصل الحديث رقم ٦٢٤

نوع الزيادة:

زيادة لفظ: «في الإسلام».

مجيء الشرط الثاني: «لا جلب ولا جنب» عن صحابي آخر.

رجال الإسناد:

- الحسين بن محمد بن سعيد البزاز. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- علي بن مسلم بن سعيد الطوسي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.
- محمد بن يزيد الواسطي الكلاعي، مولى خولان، أبو سعيد أو أبو يزيد أو أبو إسحاق أصله شامي. ثقة ثبت عابد، من كبار التاسعة. مات سنة تسعين ومائتين أو قبلها أو بعدها. د ت س. التقريب ص ٥١٤، ينظر تهذيب الكمال ٣٠/٢٧-٣٤.
- سفيان بن حسين بن حسن أبو محمد أو أبو الحسن الواسطي. تقدمت ترجمته، وهو ثقة في غير الزهري باتفاقهم.
- الزهري: محمد بن مسلم بن شهاب. تقدمت ترجمته، متفق على جلالته.
- سعيد بن المسيب. تقدمت ترجمته، وهو أحد العلماء الأئمة.

الحكم على الإسناد:

رجاله ثقات إلا أن سفيان بن حسين ثقة في غير الزهري، وروايته هنا عنه، فالإسناد حسن. والحديث دون الزيادة صح من طرق أخرى.

تخريج الحديث:

لم أقف على من أخرجه بتمامه من حديث أبي هريرة وأخرجه دون لفظ: «لا جلب ولا جنب».

- الإمام أحمد في المسند ٢/٢٢٩ من طريق سفيان بن حسين، عن الزهري به بلفظ: «لا عترة في الإسلام ولا فرع».
- وذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/٢٠٨
- وأخرجه دون لفظ «الإسلام» ودون لفظ «لا جلب ولا جنب»:
- الستة كما سبق في أصل الحديث.
- وعبدالرزاق في مصنفه ٤/٣٤٢ رقم ٧٩٩٨.
- والحميدي في مسنده ٢/٤٦٨ رقم ١٠٩٥.
- والدارمي ٢/٧ رقم ١٩٧٠.

شواهد الحديث:

الشرط الأخير من الحديث له شواهد من حديث عمران بن حصين وقد سبق ذكرها في أصل الحديث رقم ٦٢٤.

الغريب:

- العترة: تفسيرها في حديث «على كل مسلم أضحية وعترة» هي الشاة تذبح في رجب. وهذا كان في صدر الإسلام وأوله، ثم نسخ.
- وأما العترة: التي كانت تغتربها الجاهلية فهي الذبيحة التي كانت تذبح للأصنام، فيصب دمها على رأسها. ينظر النهاية ٣/١٧٨.
- والفرع: أول ما تلده الناقة، كانوا يذبحونه لأهنتهم، فنهى المسلمون عنه. وقيل: كان الرجل في الجاهلية، إذا تمت إبله مائة قدام بكرًا فنحره لصنمه، وهو الفرع. وقد كان المسلمون يفعلونه في صدر الإسلام ثم نسخ. النهاية ٣/٤٣٥.

٦٢٧ [٢٢] نا أحمد بن محمد بن [عبدالله^(١)] زياد القطان، نا الحسن بن علي بن شبيب المعمرى. قال: سمعت محمد بن صدران السليمي^(٢) يقول حدثنا عبدالله بن ميمون المرئي^(٣)، نا عوف، عن الحسن أو خلاس، عن علي^{عليه السلام} شك ابن ميمون: أن النبي ﷺ قال لعلي: يا علي قد جعلت إليك هذه السبقة بين الناس، فخرج علي^{عليه السلام} فدعا سراقه بن مالك فقال: يا سراقه إني قد جعلت إليك ما جعل النبي ﷺ في عنقي من هذه السبقة في عنقك. فإذا أتيت المييطان، قال أبو عبد الرحمن: والمييطان مرسلها من الغاية، فصاف الخيل ثم ناد ثلاثاً هل من مصلح للجام، أو حامل لغلام، أو طارح لجل، فإذا لم يجيبك أحد فكبر ثلاثاً، ثم خلها عند الثالثة يسعد الله بسبقه من شاء من خلقه فكان علي يقعد عند منتهى الغاية، ويخط خطأ يقيم رجلين متقابلين عند طرف الخط، طرفه بين إبهامي أرجلهما، وتمر الخيل بين الرجلين، ويقول لهما: إذا خرج أحد الفرسين على صاحبه بطرف أذنه، أو أذن أو عذار، فاجعلوا السبقة له، فإن شككتما فاجعلا سبقهما نصفين، فإذا قرنتم ثنتين فاجعلا الغاية من غاية أصغر الثنتين. ولا جلب، ولا جنب، ولا شغار في الإسلام.

نوع الزيادة:

زيادة من كل وجه.

رجال الإسناد:

- أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد القطان. تقدمت ترجمته، وهو صدوق.
- الحسن بن علي بن شبيب المعمرى أبو علي الحافظ. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

(١) ساقطة من المطبوع، وأثبت من (ج): ق ٥٤٧/أ.

(٢) في المطبوع: (السلمي) وما أثبت من ترجمته.

(٣) في المطبوع: (المرائي)، وفي المخطوط (ج): ق ٥٤٧/م (المروى) وما أثبت من الأنساب وكتب التراجم.

○ محمد بن إبراهيم بن صُدران، بضم المهملة والسكون، الأزدي السُّلَيمي، بالفتح، أبو جعفر المؤذن، البصري، وقد ينسب لجدّه، صدوق، من العاشرة. مات سنة سبع وأربعين ومائتين. د ت س. التقريب ص ٤٦٥.

○ عبد الله بن ميمون المرئي لم أقف له على ترجمة^(١) ووالده ميمون بن موسى ذكره البخاري في التاريخ الكبير ٣٤١/٧، وابن حبان في المجروحين ٦/٣، والسمعاني في الأنساب ٢٥٠/٥. والمرئي: بفتح الميم، والراء المهملة، والألف المهموزة، هذه النسبة إلى امرئ القيس بن مضر. الأنساب ٢٥٠/٥

○ عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة رمي بالقدر.

○ الحسن هو البصري. تقدمت ترجمته، وهو ثقة.

○ خلاص، بكسر أوله وتخفيف اللام، ابن عمرو الهجري، بفتحيتين، البصري. ثقة وكان يرسل، من الثانية، وكان على شرطة عليّ، وقد صح أنه سمع من عمار. ع. التقريب ص ١٩٧.

الحكم على الإسناد:

فيه من لم أقف له على ترجمة عبد الله بن ميمون المرئي، وهو مرسل، لأن الحسن وخلاص لم يسمعا من علي عليه السلام.

تخريج الحديث:

• أخرجه البيهقي في الكبرى ٢٢/١٠ كتاب السبق والرمي، باب ما جاء في الرهان ... من طريق الحسن بن علي بن شبيب به مثله وقال البيهقي: هذا إسناد ضعيف.

الغريب:

- الميطان: بفتح أوله ثم السكون، وطاء مهملة، وآخره نون، من جبال المدينة. له ذكر في صحيح مسلم^(٢). معجم البلدان ٢٤٣/٥، المعالم الأثرية في السنة والسيرة ص ٢٨٣.
- اللجام: جبل أو عصا تدخل في فم الدابة وتلزم إلى قفاه. لسان العرب ٢٤٢/١٢.
- الجل: جلّ الدابة وجلّها. الذي تلبسه لتصان به، وتجليل الفرس: أن تلبسه الجلّ. لسان العرب ٣٣٦/٢.

(١) قال صاحب التعليق المغني ٣٠٥/٤: عبد الله بن ميمون المرئي ولعله القداح. أهد كلامه. والصواب أن المرئي غير القداح. والله تعالى أعلم.

(٢) ١٣٩١/٣ في كتاب الجهاد والسيرة.

الائمة

الخاتمة

الحمد لله حمداً طيباً كثيراً مباركاً فيه، يوافي نعمه ويكافئ مزيده، والصلاة والسلام
الأتمان الأكملان على من لا نبي بعده سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.
وبعد: فقد من الله عليّ بهذا البحث وتفضل عليّ بإتمامه، وأسأله تعالى أن يمن عليّ
بقبوله وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعني به في الدنيا والآخرة، وينفع به. وقد
توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- ١- الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث، انتهى إليه الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله.
- ٢- كثرة مصنفاته الدالة على سعة علمه، حيث بلغت حوالي أربعاً وثمانين مصنفاً، المطبوع
منها ثمانية عشر مصنفاً.
- ٣- أهمية سنن الدارقطني تكمن في إيرادها للأحاديث المعلولة، كما أنه مصدر مهم لكثير من
أقوال الدارقطني النقدية.
- ٤- الذي يظهر أن سنن الدارقطني ألف لغير المحتج به من الأحاديث الضعيفة والموضوعة
لتعرف.
- ٥- إن مجرد عزو الحديث إلى سنن الدارقطني لا يعني صحته، بل لابد من بيان درجته.
- ٦- أهمية علم زوائد الحديث في تقريب السنة النبوية وتيسيرها.
- ٧- حفظت كتب الزوائد جملة من أحاديث الكتب المفقودة كمسند مسدد، وابن أبي عمر،
وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منيع، والحاثر بن أسامة.
- ٨- المجلد الثاني من سنن الدارقطني بجزئه الثالث والرابع يحوي اثنين وتسعين وتسعمائة
وألف حديثاً، الزوائد منها سبعة وعشرون وستمائة حديثاً بالمكرر منها:
 - أربعة عشر حديثاً صحيحاً.
 - وخمسة وعشرون حديثاً صحيحاً لغيره.
 - واثنان وعشرون حديثاً حسناً.
 - وإحدى وعشرون ومائة حديثاً حسناً لغيره.
 - وثلاث وسبعون ومائتين حديثاً ضعيفاً.

- وثمان وأربعون ومائة حديثاً ضعيفاً جداً.
- واثنان وعشرون حديثاً باطلاً.
- واثنا عشر حديثاً توقفت في الحكم عليها.

هذه أهم النتائج التي توصلت إليها نتجت عنها بعض التوصيات أهمها:

- ١- تحقيق المخطوطات الموجودة من كتب الدارقطني للانتفاع بهذه الثروة العظيمة.
- ٢- تحقيق كتاب "السنن" تحقيقاً علمياً لأهمية هذا الكتاب ولوجود الكثير من الخطأ والسقط في المطبوع منه.
- ٣- يوصى بالمزيد من الدراسات العلمية للزوائد في الكتب الحديثية المتأخرة لأهمية هذا الفن ولما له من فوائد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.

الفهارس

١. فهرس الآيات القرآنية.
٢. فهرس أحاديث الزوائد.
٣. فهرس الرواة المترجم لهم وبيان مراتبهم قبولاً ورداً.
٤. فهرس الغريب.
٥. فهرس البلدان.
٦. فهرس المصادر والمراجع.
٧. فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الآيات القرآنية

الآية	ورقمها	الصفحة
البقرة		
﴿الَّذِي بِيَدِهِ غَفْدَةُ النَّكَاحِ﴾ (٢٣٧)	٢٢٤.....	
﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾ (٢٢٩)	٧٨١، ٧٨٠.....	
﴿فَإِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِجِي بِإِحْسَانٍ﴾ (٢٢٩)	٧٨١.....	
﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ (٢٤٥)	١٠٧٨، ١٠٧٧.....	
آل عمران		
﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (٩٢)	١٠٧٨، ١٠٧٧.....	
النساء		
﴿غَيْرَ مُضَارٍّ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ (١٢)	١٠١٤.....	
﴿وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَاتَوْهَمُ نَجَسَهُمْ﴾ (٣٣)	٩١٧.....	
﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا مِنْ خَلْقِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَافًا...﴾ (٩)	١٠١٤.....	
﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ...﴾ (٦٩)	٧٩.....	
المائدة		
﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (٣٣)	٤٦٢.....	
﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا...﴾ (٩٣)	٤٩٥.....	
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ...﴾ (٩٠)	٩١٧.....	
الأنفال		
﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ (٧٥)	٩١٧.....	
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ﴾ (٣٧)	١٢٠٢.....	
التحليل		
﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ وَلَنْ صَبْرُكُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِلصَّابِرِينَ﴾ (١٢٦)	٩٦١.....	
الأنبياء		
﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَسَتْ فِيهِ غَمَمُ الْقَوْمِ...﴾ (٧٨)	٥٦٠.....	
الأحزاب		
﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ (٢١)	٨٤٣.....	
﴿وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بَيْنَ مِنْ أَرْوَاحٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ (٥٢)	٥٧٣، ٥٧٢.....	
﴿وَمَا كَانَ لِلْمُؤْمِنِ وَلَا الْمُؤْمِنَةِ إِذَا قُضِيَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمْ...﴾ (٣٦)	٧٥١.....	

النجم

﴿الَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (٣٨) ٢٢٤

المجادلة

﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ (١) ٧٧٢

الطلاق

﴿فَطَلَّوْهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (١) ٧٨٥

﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ﴾ (١) ٨١٦

﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ (٤) ٨٣٩، ٧٥٨، ٧٥٧، ٧٥٥

﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ﴾ (١) ١٠١٥، ١٠١٤

التحريم

﴿إِنْ تَوَبَّا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ (٤) ٨٤٩

﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾ (٢) ١٠٢٥، ٨٤٨، ٨٤٣

﴿لَمْ تُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ (١) ٨٤٧، ٨٤٣

﴿وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَرْوَاحِهِ حَدِيثًا﴾ (٣) ١٠٢٤

﴿وَصَالِحِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (٤) ٨٤٨

﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَمْ يُحْرَمْ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ ...﴾ (١) ١٠٢٥، ٨٤٨، ٨٤٣

فهرس أحاديث الزوائد

طـــرف الحديث	رقم الحديث	رقم الصفحة
ابتاع النبي عكماً من خَبَط من أعرابي فخير به بعد البيع	٢٤	١٢٣
أبعدك الله أنت عجلت	١٢٥	٣٥٨
أتريدن عليه حديثه التي أعطاك ؟	٢٧٤	٦٥٩
أتسقي زرع غيرك	٩٥	٢٨٠
أتى رسول الله بـرجل قتل عبده متعمداً	١٨٣	٤٧٣
أتى رسول الله بسارق فقطع يده	٢٠٦	٥٢١
أتى رسول الله بسارق قد سرق شملة	١٤٢	٣٩٤
أتى النبي برجلين: أحدهما قتل، والآخر أمسك	١٧٨	٤٦٤
أجاز رسول الله شهادة رجل وامرأتين	٥٤٣	١١٧٧
اجتنبوا في النكاح أربعة الجنون والجذام والبرص	٢٨٩	٦٩١
اجتنبوا كل مسكر، ولا تسكروا	٥٦٩	١٢٢٧
اجعله في فقراء أهل بيتك وأقاربك	٤٨٧	١٠٧٧
اجلس	٢٦٩	٦٤٨
احبس أصلها، وسبل ثمرتها	٤٨٦	١٠٧٥
أحسن إليها، فإذا وضعت فأنتي بها	١٦٣	٤٣٣
أحلف رسول الله الذي في يده الأرض	٥١٧	١١٣٠
أحمق مطاع، وإنه على ما ترين لسيد قومه	٢٢٩	٥٧٢
اختاروا لنظفكم المواضع الصالحة	٣١٧	٧٤٢
أخذت على كتاب الله أجراً	٨٩	٢٦٥
أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك	٥٢	١٨٠
أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك	٥٣	١٨٣
ادرعوا الحدود	١١٢	٣٢٩
أدركهما فارتجعهما، وبعهما جميعاً ولا تفرق بينهما	٩٠	٢٦٨
إذا أتيت وكيلي بخير	٤٦٢	١٠٢٧
إذا أمسك الرجل الرجل، وقتله الآخر	١٨٠	٤٦٨
إذا اختلف البيعان والمبيع مستهلك، فالقول قول البائع	٢٣	١٢١
إذا اختلف البيعان، فالقول ما قال البائع، فإذا استهلك	١٩	١١٥
إذا اختلف المتبايعان في البيع، والسلعة كما هي	٢٠	١١٧
إذا اشتد عليكم شرايكم، فاصنعوا	٥٧٣	١٢٣٧
إذا اغتلمت أسقيتكم فاكسروها بالماء	٥٧٥	١٢٤١

- إذا بعث فقل لا خلافة مرتين ٨٠ ٢٤٧
- إذا تزوج الشيب فلها ثلاث ٣٠٧ ٧٢٥
- إذا خُذتُم عني بحديث تعرفونه ٥٠٧ ١١١٢
- إذا خرج أحد الفرسين على صاحبه ٦٢٧ ١٣٣٨
- إذا خرج العبد من دار الشرك ٤٢٢ ٩٤٧
- إذا خرجت المرأة من دار الشرك ٤٢٢ ٩٤٧
- إذا دخل أحدكم على أخيه المسلم فأطعمه ٥٧١ ١٢٣١
- إذا زنت الأمة فاجلدوها ٢١٥ ٥٣٩
- إذا سرق السارق فاقطعوا يده ٢٠٩ ٥٢٧
- إذا ضرب الرجل أباه فاقتلوه ٢٢٢ ٥٥٦
- إذا قال الرجل لامرأته: أنت طالق ٣٦٠ ٨٣٠
- إذا قال الرجل لمملوكه أنت حر إن شاء الله ٣٦٠ ٨٣٠
- إذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب ٥٠٠ ١١٠٠
- إذا كانت الأمة تحت الرجل، فطلقها تطليقتين ٣٢٩ ٧٦٧
- إذا كانت الهبة لذي رحم مُحَرَّم لم يرجع فيها ٦٦ ١٧
- إذا مات الرجل وعليه دين إلى أجل ٥٤٠ ١١٧١
- إذا هي طهرت، فطلق عند ذلك ٣٥٩ ٨٢٨
- أذكر الله امرأً سمع رسول الله قضى في الجنين ١٥٤ ٤١٦
- أذهب فبعه في السوق وخذ ثمن ناقتك ٨٧ ٢٩١
- أذهبوا به فاقطعوه، ثم احسموه، ثم انتوني به ١٤١ ٣٩١
- أذهبي فأرضعيه ١٦٣ ٤٣٣
- أذهبي فقد عتق معك بضعتك ٣١١ ٧٣١
- أذهبي، فقولِي له فليضاجعها هنيئًا مريئًا ٤٨١ ١٠٦٥
- أربع بأربع ١٧٦ ٤٦٠
- أربعة لا أؤمنهم في حل ولا حرم ٤٧٤ ١٠٥٠
- ارتدت امرأة عن الإسلام ١٦٠ ٤٢٦
- ارتدت امرأة يوم أحد ١٥٦ ٤٢٠
- أرسل فليؤت منه ٥٧٥ ١٢٤١
- أرسلت الخيل زمن الحجاج ٦٢٢ ١٣٢٩
- أرضي هي لي ٥١٧ ١١٣٠
- استصبحوا به، ولا تأكلوه ٦١٤ ١٣١٢

استعار رسول الله ﷺ من صفوان بن أمية سلاحاً.....	٥٧	١٩٦
استغفروا عنها ما استطعتم	٦١٥	١٣١٣
أسرقت ما إخاله سرق	١٤٢	٣٩٤
أسقوني.....	٥٧٤	١٢٤٠
الإسلام لا يحرز لكم ما ليس لكم، العارية مؤداة	٦٢	٢٠٨
الإسلام يعلو ولا يعلى.....	٢٧٢	٦٥٤
أسلم صفوان بن أمية وعنده ثمان نسوة	٢٩٤	٧٠٢
أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة.....	٢٩٤	٧٠٢
اسم الله على كل مسلم	٦١٦	١٣١٥
اسم سمانيه رسول الله ﷺ ولن أدعه.....	٨٨	٢٦٣
أسهم رسول الله ﷺ للفرس سهمين	٤٢١	٩٤٦
أسهم لي رسول الله ﷺ لفرسي أربعة أسهم	٤١٧	٩٣٩
اشربوا، وكل مسكر حرام	٥٦٨	١٢٢٥
أشرك رسول الله ﷺ بيني وبين عمار وسعد بن أبي وقاص	٥٠	١٧٦
اشفعوا ما لم يتصل إلى الوالي	٢١٨	٥٤٧
اصنعوا به هكذا.....	٥٧٤	١٢٤٠
الاضرار في الوصية من الكبائر	٤٥٤	١٠١٣
اطرحوا ماحولها إن كان جامداً	٦١٣	١٣١٠
أطعم ستين مسكيناً	٣٣٢	٧٧٢
أطعمه ستين مسكيناً	٣٣٣	٧٧٥
اطلبه	٨٧	٢٦١
اطيعي أباك، أتدريين ما حق الزوج.....	٢٥٥	٦٢١
اعتق رجل ستة رؤس لم يكن له مال	٥٤٥	١١٨٠
اعتق رقبة	٣٣٢	٧٧٢
أعنى الخلق على الله من قتل غير قاتله	١٣٥	٣٧٥
اعطه ثمنها	٨٧	٢٦١
أعطيت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث.....	٤٤٨	١٠٠٠
أعطيتهم كما أعطيتة ؟	٦٣	٢١٠
أفلا انتفعتم بإهابها	٥٨٠	١٢٤٨
أفلا كان هذا قبل أن تجيء به.....	٢١٨	٥٤٧
اقض بينهما، فإن اجتهدت فأصبت	٤٩٩	١٠٩٩

أقطعوه، ثم أحسموه.....	١٤٢.....	٣٩٤.....
ألا الأذخر.....	٥٤٦.....	١١٨٢.....
ألا إن الزكاة في الحلق واللثة.....	٦٠٠.....	١٢٨٦.....
ألا إني كنت نهيتكم عن زيارة القبور.....	٥٧٢.....	١٢٣٤.....
ألا خمرتموه ولو بعود تعرضونه عليه.....	٥٧٣.....	١٢٣٧.....
ألا لا تجوز شهادة الخائن، ولا الخائنة.....	٥٥٦.....	١٢٠٠.....
ألا لا يجني والد على ولده.....	٦٨.....	٢٢١.....
ألا وأن المسلم أخو المسلم، لا يحل له دمه.....	٢٧.....	١٢٩.....
ألا ولا يحل لامرئ مسلم من مال أخيه شيء إلا بطيبة.....	٣٠.....	١٣٧.....
أم الولد حرة، وإن كان سقطا.....	٤٣٢.....	٩٧١.....
أمودة يا رسول الله ؟ قال: نعم.....	٥٧.....	١٩٦.....
أما إن البعير الشروذ يرد.....	٢٦.....	١٢٨.....
أما إنه من حلف على مال امرئ مسلم.....	٤٧١.....	١٠٤٤.....
أما الزيادة فلا.....	٣٣٤.....	٧٧٧.....
أما الزيادة فلا، ولكن حقيقته.....	٢٧٤.....	٦٥٩.....
أما الميراث فله، وأما أنت فاحتجبي منه.....	٥٥٣.....	١١٩٤.....
أما هي تجيء به أصيفر أخينس منسول العظام.....	٢٩٩.....	٧١٠.....
أمر النبي أن تستتاب، فإن تابت وإلا قتل.....	١٥٦.....	٤٢٠.....
أمر النبي أن يجلد بأثكال النخل.....	١٣٩، ١٣٨.....	٣٨٦، ٣٨٤.....
أمر النبي أن يضرب بأثكال النخل.....	١٣٩، ١٣٨.....	٣٨٦، ٣٨٤.....
أمر النبي أن يعرض عليها الإسلام، فإن رجعت.....	١٥٧.....	٤٢٢.....
أمر به النبي أن يقطع.....	٢١٨.....	٥٤٧.....
أمر بها النبي فشكت عليها ثيابها، ثم أمر برجمها.....	١٦٣.....	٤٣٣.....
أمر بها رسول الله فصلبت.....	١٦١.....	٤٢٨.....
أمر رسول الله أن يعرضوا عليها الإسلام.....	١٦٠.....	٤٢٦.....
أمر رسول الله بشاهدين على المدعي.....	٥٢٦.....	١١٤٣.....
أمر رسول الله لحمزة يوم أحد فهبئ للقبلة.....	٤٢٧.....	٩٥٩.....
امرأة المفقود امرأته حتى يأتيها الخبر.....	٣٣٠.....	٧٦٩.....
أمرت بالنحر، وليس بواجب.....	٥٩٦.....	١٢٧٨.....
أمرت بصلاة الضحى، ولم تؤمروا بها.....	٥٩٧.....	١٢٨٠.....
أمرت بيوم الأضحى عيداً.....	٥٩٥.....	١٢٧٦.....

أمره النبي أن يمسك أربعاً، ويفارق سائرهن.....	٢٩٤	٧٠٢
إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان.....	٣٣٥	٧٨٠
إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان هي الثالثة.....	٣٣٦	٧٨٢
أُمعكم منه شيء؟.....	٥٨١	١٢٥١
أُمن رسول الله الناس يوم فتح مكة.....	٤٧٣	١٠٤٨
إن أباك وأباها سيملكان أو سيليان بعدي.....	٤٦١	١٠٢٤
إن أباكم لم يتق الله.....	٣٥٠	٨١١
إن أحاديثنا ينسخ بعضها بعضاً كنسخ القرآن.....	٤٥٠	١٠٠٤
إن أحق ما أخذتم عليه أجرأ كتاب الله عز وجل.....	٨٩	٢٦٥
إن أشد الناس عتواً في الأرض رجل ضرب غير ضاربه.....	١٦٦	٤٣٩
إن أنس بن مالك قال: إن أوس بن الصامت.....	٣٣٢	٧٧٢
إن ابتغى منك آية، فضع يدك على ترقوته.....	٤٦٢	١٠٢٧
إن اجتهدت فأصببت لك عشرة أجور.....	٤٩٧	١٠٩٤
إن التي أمر بها النبي حين حرمت الخمر.....	٥٦٥	١٢١٨
إن الشراب كانوا يضربون في عهد رسول الله بالأيدي.....	١٩٣	٤٩٥
إن القسامة كانت فيهم في بني حارثة بن الحارث.....	١٥٠	٤٠٦
إن الله أعتقه حين ملكته.....	٤٣١	٩٦٩
إن الله افترض عليكم فرائض.....	٦٢٠	١٣٢٣
إن الله تعالى أجارني على أمتي من ثلاث.....	٥٥٩	١٢٠٥
إن الله تعالى ذبح ما في البحر لبني آدم.....	٥٨٥	١٢٥٧
إن الله تعالى يحب أن تعدلوا بين أولادكم.....	٦٣	٢١٠
إن الله حرم مكة، فحرام بيع رباعها، وأكل ثمنها.....	٨٤	٢٥٥
إن الله عز وجل فرض فرائض فلا تضيعوها.....	٤٨٥	١٠٧٢
إن الله عز وجل قد تصدق عليكم بثلاث أموالكم.....	٤٥٣	١٠١٠
إن الله عز وجل قد قبل منك صدقتك.....	٤٩٠	١٠٨٣
إن الله عز وجل قد قبل منك صدقتك، وردّها على أبويك.....	٤٨٩	١٠٨١
إن الله عز وجل قد قسم لكل إنسان نصيبه.....	٤٥٩	١٠٢٠
إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه، فلا وصية لوارث.....	٦٠	٢٠٣
إن الله قد ذبح كل نون في البحر لبني آدم.....	٥٨٣	١٢٥٥
إن الله مولى من لا مولى له.....	٣٨٩	٨٨٥
إن النبي ﷺ حين أمر بإخراج بني النضير ...	٧٢	٢٣١

- أن النبي ﷺ قال: إذا أتتك رسلي فأعطهم كذا وكذا، أراه ٥٨ ١٩٨
- أن النبي ﷺ قال: العارية مؤداة، والمنحة أو المنحة مؤداة ٥٩ ٢٠٠
- أن النبي أتى برجل قد سكر من نبيذ تمر، فجلده ٥٧٦ ١٢٤٣
- أن النبي أعطى الجدة السدس ٣٩٤ ٨٩٥
- أن النبي أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد في غير بيتها ٣٣١ ٧٧١
- أن النبي أمر المتوفى عنها زوجها أن تعتد ٢٩٠ ٦٩٣
- أن النبي استعمل أبا جهم بن غانم على المغانم يوم حنين ٢٠٥ ٥١٨
- أن النبي باع حراً أفلس ١٧ ١٠٩
- أن النبي تزوج ميمونة وهو حلال ٢٨٤ ٦٨٠
- أن النبي تزوج ميمونة وهو حلال ٢٨٦ ٦٨٤
- أن النبي جعل الخلع تطليقة بائنة ٣٧٣ ٨٥٢
- أن النبي حلف طالب الحق مع الشاهد الواحد ٥١١ ١١١٨
- أن النبي خرج في مسير له، فإذا هو بزرع تهتز ٥٥ ١٨٩
- أن النبي رد اليمين على طالب الحق ٥١٤ ١١٢٤
- أن النبي ركب إلى قباء يستخير ٤٠٣ ٩١٣
- أن النبي قال لعلي: يا علي قد جعلت ٦٢٧ ١٣٣٨
- أن النبي قضى بشهادة شاهد واحد ٥١٢ ١١٢١
- أن النبي قضى فيه بغرة عبد أو أمة أو فرس ١٥٤ ٤١٦
- أن النبي قطع في شيء قيمته خمسة دراهم ٢١٠ ٥٢٩
- أن النبي كان حرم جاريته ٣٦٧ ٨٤٣
- أن النبي لاعن بالحمل ٣٠٥ ٧٢٢
- أن النبي نهى عن بيع أمهات الأولاد ٤٣٨ ٩٨١
- أن النبي: أجاز شهادة القابلة ٥٤١ ١١٧٤
- أن امرأة أتت النبي ١٦٢ ٤٣١
- أن امرأة أتت النبي ٢٦٩ ٦٤٨
- أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت من زوجها ٢٧٦ ٦٦٣
- أن امرأة من جهينة أتت النبي فاعترفت بالزنا ١٦٣ ٤٣٣
- أن امرأة يقال لها أم مروان ارتدت عن الإسلام ١٥٧ ٤٢٢
- أن بُشير بن يسار مولى بني حارثة ١٥٠ ٤٠٦
- أن ثابت بن قيس بن شماس ٢٧٤ ٦٥٩
- أن جارية بكرة أنكحها أبوها وهي كارهة ٢٥١ ٦١٤

- إن جده عبدالله تصدق بمال له ٤٩٠ ١٠٨٣
- الآن حين بردت عليه جلده ١٠٩ ٣٢٠
- إن خشي منه فليكسره بالماء ٥٧١ ١٢٣١
- أن خنساء بنت خدام أنكحها أبوها وهي كارهة ٢٤٣ ٦٠٠
- أن رجلاً أتى النبي فقال: يا رسول الله إن أُمِّي عرضت ٣٤٩ ٨٠٩
- أن رجلاً أتى النبي فقال: يا رسول الله إنه زنى بفلانة ١٣٦ ٣٧٨
- أن رجلاً أوصى إليه ٤٣٥ ٩٧٧
- أن رجلاً جاء بابنته إلى النبي ٢٥٥ ٦٢١
- أن رجلاً جرح فأراد أن يستقيد ١٢٠ ٣٤٨
- أن رجلاً زوج ابنة له بكرأ وهي كارهة ٢٤٦ ٦٠٦
- أن رجلاً زوج ابنته بكرأ ولم يستأذنها ٢٤٤ ٦٠٢
- أن رجلاً زوج ابنته بكرأ، فكرهت ذلك ٢٥٤ ٦١٩
- أن رجلاً زوج ابنته ذكر الحديث مثله ٢٤٥ ٦٠٥
- أن رجلاً زوج ابنته وهي كارهة، ففرق بينهما النبي ٢٥٣ ٦١٨
- أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ١١٩ ٣٤٥
- أن رجلاً طعن رجلاً بقرن في ركبته ١٢٢ ٣٥٣
- أن رجلاً قال: يا رسول الله أليس قال الله تعالى ٣٣٥ ٧٨٠
- أن رجلاً قتل عبده متعمداً فجلده النبي مائة جلدة ١٨٢ ٤٧١
- أن رجلاً من الأنصار جاء إلى النبي ٢٩٨ ٧٠٨
- أن رجلاً من الأنصار من بني زريق ٢٩٩ ٧١٠
- أن رجلين اختصما إلى النبي في ناقة ٥١٠ ١١١٦
- أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان باللحم ٩٧ ٢٨٦
- أن رسول الله أتى برجل قد سكر من نبيذ تمر، فجلده ١٩٥ ٥٠٠
- أن رسول الله أتى برجل قد سكر من نبيذ فجلده ٥٧٧ ١٢٤٤
- أن رسول الله أتى بسارق سرق شملة ١٤١ ٣٩١
- أن رسول الله أجاز شهادة القابلة ٥٤٢ ١١٧٦
- أن رسول الله أعطاه مكتلاً فيه خمسة عشر صاعاً ٣٣٣ ٧٧٥
- أن رسول الله استعار من صفوان بن أمية أدراعاً ٥٦ ١٩١
- أن رسول الله تزوج ميمونة حلالاً ٢٨٥ ٦٨٢
- أن رسول الله جعل دية المعاهد كدية المسلم ١٨٧ ٤٨٠
- أن رسول الله حجر على معاذ ماله ٥٣٨ ١١٦٦

- أن رسول الله رد نكاح بكر وثيب ٢٤٨ ٦٠٩
- أن رسول الله فرض على كل مسلم قتل رجلاً ١٨٥ ٤٧٦
- أن رسول الله قسم لمائتي فرس ٤١٥ ٩٣٦
- أن رسول الله قطع في بيضة من حديد ٢١٣ ٥٣٥
- أن رسول الله كان يقول القول ثم يلبث حيناً ٤٥١ ١٠٠٥
- أن رسول الله كتب إلى الضحاك بن سفيان ٣٨٤، ٣٨٣ ٨٧٥، ٨٧٣
- أن رسول الله مر بحمزة يوم أحد ٤٢٨ ٩٦٢
- أن رسول الله نهى عن كراء الأرض إلا بذهب أو فضة ٥٤ ١٨٦
- أن رسول الله وأبا بكر وعمر وعثمان ٥١٦ ١١٢٨
- أن رسول الله ورث ثلاث جدات ٣٩٥ ٨٩٧
- أن رسول الله يوم خيبر أتى بشاة مسمومة مصلية ١٦١ ٤٢٨
- إن سقاء شرباً فليشرب من شربه ٥٧١ ١٢٣١
- أن عائشة اشترت بريرة فأعتقتها ٣١٣ ٧٣٥
- أن عبدالله بن زيد الذي أرى النداء ٤٩٣ ١٠٨٨
- أن عبدالله بن زيد بن عبدربه تصدق ٤٩١ ١٠٨٥
- أن عبدالله بن زيد بن عبدربه جاء ٤٩٢ ١٠٨٦
- أن عبدالله بن زيد جعل حائطه صدقة ٤٩٥ ١٠٩٠
- أن عبدالله بن زيد يعني ابن عبدربه ٤٩٤ ١٠٨٩
- أن عمر أعتق أمهات الأولاد ٤٤٠ ٩٨٥
- إن كسر عظم الميت ميتاً، مثل كسره حياً في الإثم ٢١١ ٥٣٢
- إن كسر عظم الميت ميتاً، مثل كسره حياً يعني في الإثم ٢١٢ ٥٣٤
- أن لا يُحصد شوكتها، ولا ينفر صيدها ٥٤٦ ١١٨٢
- أن لا يطلق الرجل من لا يتزوج ٣٤٤ ٧٩٩
- إن لصاحب الحق اليد واللسان ٥٣٩ ١١٦٩
- إن لقيتها نعجة تحمل شفرةً وأزناداً فلا تمسّها ٢٩ ١٣٤
- إن ماءه طهور وميته حل ٥٨٢ ١٢٥٣
- أن مروان بن الحكم إذ كان عاملاً على المدينة ٢١٧ ٥٤٥
- أن مقعداً أحبين، فذكر منه زمانة ١٣٩ ٣٨٦
- أن مولى لحمزة توفي، فترك ابنته وابنة حمزة ٣٨٨ ٨٨٣
- أن نفراً اشتركوا في زرع، من أحدهم الأرض ١٠٤ ٣٠٨
- أن وليدة في عهد النبي حملت من الزنا ١٣٧ ٣٨١

٣٥١.....	١٢١.....	أن يُمتثل من الجارح.....
٤٥٥.....	١٧٣.....	أنا أحق من أوفى بدمته.....
٤٥٤.....	١٧٢.....	أنا أحق من وفى بدمته.....
٤٥١.....	١٧١.....	أنا أكرم من وفى بدمته.....
٤٣١.....	١٦٢.....	أنا أكفل ولدها يا رسول الله.....
٩٦٢.....	٤٢٨.....	أنا شهيد عليكم اليوم.....
٣٢٦.....	١١١.....	الانبياء قادة، والفقهاء سادة، ومجالستهم زيادة.....
٢٩١.....	٨٧.....	انت سرّقت.....
٢٦٣.....	٨٨.....	انت سرّقت.....
١٠٧٩.....	٤٨٨.....	انشدكم بالله هل تعلمون أن رسول الله زوجني.....
٤٣١.....	١٦٢.....	انطلقى حتى تقطمي ولدك.....
١٨٩.....	٥٥.....	انظر نفقتك في هذه الأرض فخذها من صاحب الأرض.....
٦١٦.....	٢٥٢.....	أنكح رجل من بني المنذر ابنته وهي كارهة.....
٧٤٤.....	٣١٨.....	أنكحوا إلى الأكفاء، وأنكحوهم.....
٦٤١.....	٢٦٦.....	أنكحوا الأيامى ثلاثاً.....
٨٢٤.....	٣٥٦.....	إنما السكنى والنفقة، لمن كان لزوجها عليها رجعة.....
٩٩٠.....	٤٤٣.....	إنما باع رسول الله خدمة المدير.....
٦٧٠.....	٢٧٩.....	إنما كانت لمن لم يجد.....
١٠٠٧.....	٤٥٢.....	إنما هلك بنو إسرائيل حين حدث فيهم المولدون.....
٤٩٥.....	١٩٣.....	انه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى.....
٨٤٥.....	٣٦٨.....	أنه جعل الحرام يمينا.....
٧٥٨.....	٣٢٥.....	أنه سأل النبي عن: { وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ }.....
٩٤٥.....	٤٢٠.....	أنه شهد حنيناً مع النبي، فأسهم لفرسه سهمين.....
١٢٩٧.....	٦٠٦.....	أنه ضحى بكبشين أملحين.....
٩٣٢.....	٤١٢.....	أنه ضرب له رسول الله يوم بدر.....
١٢٤٧.....	٥٧٩.....	أنه كان عنده مال ليتامى، فاشتري به خمرأ.....
٢٦١.....	٨٧.....	أنه كان في غزاة فسمع رجلاً ينادي آخر يقول: ياسرّقت.....
٢٤٢.....	٧٨.....	أنه كلّم عمر بن الخطاب في البيوع.....
٣٨١.....	١٣٧.....	إنه لضعيف عن الجلد، فأمر بمائة عثكول فضربه بها.....
٢٣٦.....	٧٦.....	إنه ليس من ميت يموت وعليه دين إلا وهو مرتتهن بدينه.....
٤٣٧.....	١٦٥.....	انه ودى ذمياً دية مسلم.....

٧٢٧.....	٣٠٨.....	البكر إذا نكحها رجل، وله نساء، لها ثلاث ليال
٢٣٦.....	٧٦.....	بل للمسلمين عامة
١١٣٤.....	٥٢١.....	البلاد بلاد الله، والعباد عباد الله
١١٣٩.....	٥٢٤.....	البيئة على المدعى، واليمين على المدعى عليه
١١٣٨.....	٥٢٣، ٥٢٢.....	البيئة على من ادعى
٤١٢، ٤١٠.....	١٥٢، ١٥١.....	البيئة على من ادعى، واليمين على من أنكر
٢٦٥.....	٨٩.....	بينما ركب فيهم ناس من أصحاب رسول الله
٣٩١.....	١٤١.....	تاب الله عليك
٧٧.....	٤.....	التاجر الصدوق الأمين المسلم
٣٩١.....	١٤١.....	ثب إلى الله
٢٢١.....	٦٨.....	تبعوني جملكم؟
٨١٤.....	٣٥٢.....	تتخذون آيات الله هزواً
٦٥٧.....	٢٧٣.....	تردين عليه حديثه ويطلقك؟
٦٨٧.....	٢٨٧.....	تزوج رسول الله ميمونة وهو محرم
٥٩٧.....	٢٤١.....	تزوج عبدالله بن عمر زينب بنت عثمان بن مظعون
٨٣٥.....	٣٦٣.....	تزوجها، فإنه لا طلاق إلا بعد نكاح
٦٢٧.....	٢٥٧.....	تستأمر اليتيمة في نفسها
٦٣٢.....	٢٦٠.....	تستأمر اليتيمة في نفسها
٦٣١.....	٢٥٩.....	تستأمر اليتيمة في نفسها وإذنها سكوتها
٦٣٠.....	٢٥٨.....	تستأمر اليتيمة، فإن سكنت
٥٤٢.....	٢١٦.....	تعقلها ولا ترثها
٨٧٩.....	٣٨٦.....	تعلموا العلم وعلومه الناس
٨٨١.....	٣٨٧.....	تعلموا العلم وعلومه الناس
٨٧٩.....	٣٨٦.....	تعلموا الفرائض وعلومها الناس
٨٨١.....	٣٨٧.....	تعلموا الفرائض وعلومها الناس
٨٧٩.....	٣٨٦.....	تعلموا القرآن وعلومه الناس
٨٨١.....	٣٨٧.....	تعلموا القرآن وعلومه الناس
٤٤٢.....	١٦٧.....	تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم
٧٥٩.....	٣٢٦.....	تتكح المرأة على ثلاث خصال
١١٧٨.....	٥٤٤.....	توفي رجل من الأنصار، فترك ستة
١١٣٠.....	٥١٧.....	جاء رجلان يختصمان إلى النبي

جاءت امرأة إلى النبي تشكو زوجها	٣٣٤	٧٧٧
الجار أحق بسقبة	٥٣٢	١١٥٦
جزاك الله خيراً، فك الله رهانك، كما فككت رهان أخيك	٧٦	٢٣٦
جعل رسول الله دية الخطأ أخماساً	١٩٨	٥٠٦
جعل على رجله الإنخر	٤٢٩	٩٦٥
جعل له رسول الله ﷺ عهدة ثلاثة أيام، إن رضي	٧٨	٢٤٢
جلس رسول الله في مجلس	٥٧٥	١٢٤١
حتى تبرأ	١٢٤، ١٢٢، ١١٩	٣٥٧، ٣٥٣، ٣٤٥
حدثني جبريل عليه الصلاة والسلام	٣٨٥	٨٧٧
حرام قليل ما أسكر كثيره	٥٦٨	١٢٢٥
الحرام يمين يكفرها	٣٦٧	٨٤٣
حرم أو هدم المتعة، النكاح	٢٧٨	٦٦٧
حرمة مال المؤمن كحرمة دمه	٣٤	١٤٥
حريم البئر البدي خمسة وعشرون ذراعاً	٥٣١	١١٥٢
الحسب المال، والكرم التقوى	٣٢٣	٧٥٣
حسن الشعر كحسن الكلام	٤٦٦	١٠٣٤
أحقوا المال بالفرائض	٣٨٠، ٣٧٩	٨٦٧، ٨٦٥
حملت أمة في بني ساعدة من الزنا	١٤٠	٣٨٨
الخال وارث من لا وارث له	٣٩٢، ٣٩١، ٣٩٠، ٣٨٩	٨٩٢، ٨٩٠، ٨٨٨، ٨٨٥
خذ منه ثلاثين وسقاً	٤٦٢	١٠٢٧
خذ منهن أربعاً، وفارق سائرهن	٢٩٥	٧٠٤
خذوا له عثكولاً	١٤٠	٣٨٨
خلفت فيكم شينين لن تضلوا بعدهما	٥٥٨	١٢٠٣
الخمير أم الخبائث	٥٦٠	١٢٠٨
الخمير أم الخبائث	٥٦٣	١٢١٥
الخمير أم الفواحش، وأكبر الكبائر	٥٦٢	١٢١٣
الخمير جماع الإثم	٥٦١	١٢١١
الخيار ثلاثة أيام	٨١	٢٤٩
خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى	٣١٤	٧٣٨
دخل رسول الله بأمره ولده مارية	٣٦٩	٨٤٧
درهم ربا يأكله الرجل وهو يعلم، أشد من ستة وثلاثين	١٥	١٠٤

- دعها عنك، لا خير لك فيها ٤٨٢ ١٠٦٧
- دية الأصابع سواء، اليدين والرجلين ٢٢١ ٥٥٤
- دية ذمي دية مسلم ١٨٦ ٤٧٩
- الذين قبل الوصية، وليس لوارث وصية ٣٩٩ ٩٠٦
- إذا أسلفت فلا تبعه حتى تستوفيه ٧٠ ٢٢٧
- ذلك أفضل أموالنا ٦٠ ٢٠٣
- ذبحنا فرساً على عهد رسول الله ٦١١ ١٣٠٦
- زكاة الجنين زكاة أمه ٥٨٧ ١٢٦٢
- زكاة الجنين زكاة أمه ٥٨٩ ١٢٦٦
- زكاته زكاة أمه ٥٨٨ ١٢٦٤
- زكاته زكاة أمه، أشعر أو لم يشعر ٥٨٦ ١٢٥٩
- الذي أعتقه مولاه في عهد رسول الله، كان أعتقه عن ذب ٤٤١ ٩٨٧
- رأيت رسول الله مرتين، مرة بسوق ذي المجاز ٦٨ ٢٢١
- رأيت شيخاً بالأسكندرية يقال له سرق ٨٨ ٢٦٣
- الرجل جبار ٢٠٢ ٥١٢
- ردوه ٥٧٤ ١٢٤٠
- ردي عليه حديثه ٣٣٤ ٧٧٧
- ردي عليه حديثه، وزيديه ٢٧٣ ٦٥٧
- رقيته بأمر الكتاب ٨٩ ٢٦٥
- الرهن بما فيه ٤٩، ٣٩، ٣٨ ١٧٥، ١٥٧، ١٥٥
- الرهن مركوب ومحلوب ١٠٢ ٣٠١
- زوجت المقداد وزيداً ليكون أشرفكم ٣١٩ ٧٤٧
- سأل رسول الله عليه دين ؟ ١٠٧ ٣١٦
- سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ٣٣٩ ٧٨٧
- سألت عبدالله بن عمر، عن امرأة ٢٨٠ ٦٧٢
- سئل رسول الله عن الفأرة ٦١٤ ١٣١٢
- سئل رسول الله عن ميراث العمة والخالة ٤٠٦ ٩١٩
- سارني جبريل أنه لاشيء لهما ٤٠٦ ٩١٩
- سافرنا يعني مع رسول الله ٦٠٨ ١٣٠١
- سرق مملوك في عهد النبي ١٧٦ ٤٦٠
- السلام عليكم أنا رسول رسول الله إليكم ٦٨ ٢٢١

سمعت يعلى بن مرة	٤٢٦	٩٥٧
سيأتيكم عني أحاديث مختلفة	٥٠٦	١١١٠
الشريك أحق بشفعته	٥٣٣	١١٥٨
الشعر بمنزلة الكلام	٤٦٥	١٠٣٢
شفع الزبير في سارق	٢١٩	٥٥٠
شهدت جنازة فيها رسول الله	١٠٧	٣١٦
شهدت مع رسول الله غزاة	٤١٨	٩٤١
صب	٥٧٤	١٢٤٠
صلوا على صاحبكم	١٠٧	٣١٦
صلوا على صاحبكم	٧٦	٢٣٦
صم شهرين متتابعين	٣٣٢	٧٧٢
الضحايا إلى آخر الشهر	٥٩٠	١٢٦٨
ضرب لي رسول الله يوم خيبر	٤١١	٩٣١
ضعوا وتعجلوا	٧٢، ٧٤، ٧٥	٢٣٤، ٢٣١
طاف النبي بالبيت، وقال: اسقوني	٥٧٤	١٢٤٠
طاف رسول الله بالبيت في يوم فائظ شديد الحر	٥٧٣	١٢٣٧
طلاق العبد تطليقتان	٣٦٦	٨٤٠
الطلاق للسنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع	٣٣٨	٧٨٥
طلق امرأته تماضر بنت الأصبغ الكلبية	٣٤١	٧٩٢
طلق حفص بن عمرو بن المغيرة	٣٤٠	٧٩٠
طلق ما لا يملك	٣٤٦	٨٠٣
طلقت امرأتي ثلاثاً على عهد رسول الله	٣٣٩	٧٨٧
عارية مؤداة	٥٦	١٩١
العارية مؤداة ؟ قال: نعم	٥٨	١٩٨
العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي	٦٠	٢٠٣
العجماء جُبَار، والمعدن جُبَار، والبئر جُبَار	١٩٢	٤٩٣
العُسَيْلة: الجماع	٢٧١	٦٥٢
عطى رسول الله ثلاث جدات السدس	٣٩٣	٨٩٣
على صاحبكم ديناً ؟	١٠٩	٣٢٠
العمد قود إلا أن يعفو ولي المقتول	١٣١	٣٦٨
العمد قود اليد، والخطأ عقل لا قود فيه	١٣٢	٣٧٠

- عن النبي ﷺ أنه نهى عن بيع الكالئء بالكالئء ١٠١ ٢٩٩
- عهد الله أحق ما أدى ٥٩ ٢٠٠
- غارت أمكم ٤٦٠ ١٠٢٢
- غزوت مع رسول الله أنا وأخي ٤٠٩ ٩٢٦
- غزوت مع رسول الله يوم بدر ٤١٠ ٩٢٩
- غزونا فجئنا ٥٨١ ١٢٥١
- فأعطيتهم كما أعطيتهم؟ ٦٣ ٢١٠
- فأمره أن يبيعه ويقضي دينه ٤٤١ ٩٨٧
- فأنت سرق ٨٧ ٢٦١
- فإني أقول ما يعرف ولا ينكر ٥٠٨ ١١١٤
- فرق رسول الله بين امرأة وزوجها وهي بكر ٢٤٧ ٦٠٨
- فك الله عنك يا علي رهانك، كما فككت عن أخيك المسلم ١٠٨ ٣١٨
- فلا يأخذ إلا ما أسلم فيه أو رأس ماله ٦٩ ٢٢٥
- فمن أكل برقية باطل، فقد أكلت برقية حق ٦١٨ ١٣٢٠
- فمن قضيت له بحجة أراها ٥٥١ ١١٩٢
- فهل تقرأ من القرآن شيئاً؟ ٢٦٩ ٦٤٨
- في قوله عز وجل: { وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا } ٤٦١ ١٠٢٤
- في كل خطأ أُرش ١٤٤ ٤٠١، ٣٩٧، ١٤٦
- في كل سن خمس من الإبل ٢٢٠ ٥٥٠
- قال رجل للنبي: إني أسمع الله تعالى يقول ٣٣٦ ٧٨٢
- قال رسول الله في المرأة إذا ارتدت عن الإسلام تذبج ١٥٩ ٤٢٥
- قال عمر لما استخلف: أيها الناس إني نظرت فلم أجد ٨٢ ٢٥١
- قال له النبي ﷺ: تب ١٤٢ ٣٩٤
- قام عمر بن الخطاب على المنبر ١٥٤ ٤١٦
- قتل العمية دينه دية الخطأ ١٣٤ ٣٧٤
- قد أخذته ٦٨ ٢٢١
- قد أنكحتكها على أن تقرأها وتعلمها ٢٦٩ ٦٤٨
- قد قبل الله صدقتك ٤٩٠ ١٠٨٣
- قد قضى الله فيك وفي امرأتك ٢٩٨ ٧٠٨
- قد نهيتك فعصيتي فأبعدك الله، وبطل عرجك ١١٩ ٣٤٥
- القرآن ذلول، ذو وجوه فاحملوه على أحسن وجوهه ٤٤٨ ١٠٠٠

- قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين ٥١٣ ١١٢٢
- قضى النبي في الجنين بغرة عبد أو أمة ١٥٤ ٤١٦
- قضى بها رسول الله للذي هي في يده ٥١٠ ١١١٦
- قضى رسول الله أن من طَلَبَ ٥٢٧ ١١٤٥
- قضى رسول الله بالدية في المرأة، وفي الجنين بغرة عبد ١٥٤ ٤١٦
- قضى رسول الله في الخطأ أخماساً ١٩٦ ٥٠٢
- قضى رسول الله في دية الخطأ أخماساً ١٩٧ ٥٠٤
- قضى فيه بغرة عبد أو أمة أو فرس ١٥٤ ٤١٦
- قضى فيها رسول الله بثلاث، وكانت عند عبد ٣١٢ ٧٣٣
- قلَّ ما كان يوم أو قالت قلَّ يوم إلا كان رسول الله ٣٠٩ ٧٢٨
- قلت يا رسول الله أهذه الآية مشتركة ؟ ٣٢٤ ٧٥٥
- قلت: من هذا؟ فقالوا: هذا غلام بني عبدالمطلب ٦٨ ٢٢١
- القيود بالسيف، والخطأ على العاقلة ١٤٩ ٤٠٥
- الك مال ؟ ٢٦٩ ٦٤٨
- كان البديل في الجاهلية أن يقول الرجل للرجل ٢٢٩ ٥٧٢
- كان العباس بن عبدالمطلب إذا دفع مالاً مضاربة ١٠٦ ٣١٤
- كان النبي في بيت عائشة ٤٦٠ ١٠٢٢
- كان النبي قد آخى بين رجلين من المهاجرين ٤٠٥ ٩١٧
- كان رسول الله إذا أُتِيَ بالجنائز لم يسأل عن شيء ٧٦ ٢٣٦
- كان رسول الله يسهم للفرس ٤١٣ ٩٣٣
- كان صفوان بن أمية بن خلف نائماً في المسجد ٢١٨ ٥٤٧
- كان لرجل مال عليّ ٨٦ ٢٥٩
- كان لنا فرس على عهد رسول الله ٦١٠ ١٣٠٤
- كان مقعد عند جدار أم سعد ١٣٨ ٣٨٤
- كانت أختي تحت رجل من الأنصار ٢٧٣ ٦٥٧
- كانت عائشة الخنعمية عند الحسن بن علي بن أبي طالب ٣٥٧ ٨٢٤
- كانت لنا شاة فماتت ٥٨٠ ١٢٤٨
- كتب علي النحر، ولم يكتب عليكم ٥٩٧ ١٢٨٠
- كرم المرء دينه، ومروءته عقله، وحسبُه خُلُقُه ٣٢٧ ٧٦٢
- كل أحد أحق بماله ٥٤٧ ١١٨٤
- كل أيام التشريق ذبح ٦٠٤ ١٢٩٤

- كل شيء خطأ إلا السيف، وفي كل خطأ أرش..... ١٤٤ ٣٩٧
- كل شيء خطأ إلا السيف، ولكل خطأ أرش..... ١٤٥ ٤٠٠
- كل شيء خطأ إلا ما كان أصيب بحديدة، ولكل خطأ..... ١٤٨ ٤٠٤
- كل شيء سوى الحديد فهو خطأ، وفي كل خطأ أرش..... ١٤٦ ٤٠١
- كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره فقليله حرام..... ٥٦٤ ١٢١٦
- كل مسكر حرام، وما أسكر كثيره، فقليله حرام..... ٥٦٧ ١٢٢٢
- كل معروف صدقة، وما أنفق الرجل على أهله ونفسه..... ٣٧ ١٥١
- كلامي لا ينسخ كلام الله..... ٤٤٩ ١٠٠٢
- كلها بسم الله..... ٦١٨ ١٣٢٠
- كلوا وادخروا..... ٥٧٢ ١٢٣٤
- كنت جالسة عند رسول الله..... ٥٥٢ ١١٩٣
- كيف نقبل أيمان قوم كفار..... ١٥٠ ٤٠٦
- لئن ظفرت بقريش لأمتلن بثلاثين منهم..... ٤٢٧ ٩٥٩
- لا أجد لها شيئاً..... ٤٠٤ ٩١٥
- لا أحل مسكراً..... ٥٦٤ ١٢١٦
- لا أدري حتى يأتيني جبريل..... ٤٠٦ ٩١٩
- لا بأس ببيع خدمة المدبر إذا احتاج..... ٤٤٤ ٩٩١
- لا بأس فتزوّجها..... ٣٤٩ ٨٠٩
- لا بد في النكاح من أربعة..... ٢٣٢ ٥٧٩
- لا تأخذ من المختلعة أكثر مما أعطها..... ٢٧٥ ٦٦١
- لا تباع، وأمر بها فأعتقت..... ٤٣٥ ٩٧٧
- لا تبيعوا المصرة من الإبل والغنم..... ١٠٢ ٣٠١
- لا تجعلوا على العاقلة من دية المعترف شيئاً..... ١٩٩ ٥٠٩
- لا تجوز الوصية لو ارث..... ٤٥٥ ١٠١٦
- لا تجوز الوصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة..... ٣٩٧ ٩٠٢
- لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة..... ٥٥٥ ١١٩٨
- لا تجوز شهادة خائن، ولا خائنة..... ٥٥٧ ١٢٠٢
- لا تجوز وصية لو ارث إلا أن يشاء الورثة..... ٤٠٢ ٩١٢
- لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان..... ٤٧٧ ١٠٥٨
- لا تحرم المصة والمصتان..... ٤٧٦ ١٠٥٥
- لا تحرم المصة ولا المصتان..... ٤٨٠ ١٠٦٣

لا تحرم من الرضاعة المصّة	٤٧٨	١٠٥٩
لا تحل اللقطة	٤٨٤	١٠٧٠
لا تخبري عائشة	٤٦١	١٠٢٤
لا تذكرى هذا لعائشة، فهي عليّ حرام	٣٦٩	٨٤٧
لا تذكرىه لأحد	٣٦٩	٨٤٧
لا ترث ملة ملة	٣٧٦	٨٥٨
لا تزال تبضعه، أي لا تزال تضربه	٦٢١	١٣٢٧
لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكتفيء ما في صحتها	١٠٢	٣٠١
لا تشربوا في نقيير، ولا مقيّر، ولا دُبَاء، ولا حنّمْ	٥٧٠	١٢٢٩
لا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك	١٠٣	٣٠٤
لا تَعْضِيّة على أهل الميراث إلا ما حمل القسم	٥٢٩	١١٤٨
لا تَعْضِيّة على الميراث إلا ما حمل القسم	٥٢٨	١١٤٦
لا تقتل المرأة إذا ارتدت	١٥٥	٤١٨
لا تتاجشوا	١٠٢	٣٠١
لا تتفق المرأة شيئاً من بيتها إلا بإذن زوجها	٦٠	٢٠٣
لا تتكح البكر حتى تستأذن	٢٥٦	٦٢٤
لا تتكح اليتيمة إلا بإذنها	٢٤٢	٥٩٨
لا تتكحوا النساء إلا الأكفاء	٢٦٧	٦٤٣
لا تتكحوا اليتامى حتى تستأمرهن	٢٣٧	٥٨٩
لا تتكحوهن إلا بإذنهن	٢٥٥	٦٢١
لا جلب ولا جنب ولا اعتراض	١٠٣	٣٠٤
لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ ولا شِغَارَ في الإسلام	٦٢٤	١٣٣٢
لا جَلَبَ، ولا جَنَبَ، ولا يبيع حاضر لباد	٦٢٥	١٣٣٤
لا حبس بعد سورة النساء	٣٧٤	٨٥٥
لا حبس عن فرائض الله عز وجل	٣٧٥	٨٥٧
لا حمى إلا لله ولرسوله	٥٤٩	١١٨٨
لا ربا إلا في ذهب أو فضة، أو مما يكال أو يوزن	١٠	٩٥
لا رضاع إلا ما كان في الحولين	٤٧٩	١٠٦١
لا صداق دون عشرة دراهم	٢٦٨	٦٤٦
لا ضرر ولا إضرار	٥٣٦	١١٦٣
لا ضرر ولا ضرار	٥٣٤	١١٥٩

لا ضرر ولا ضرار، ومن ضار ضره الله.....	١٠٥	٣١٠
لا ضرر ولا ضرورة.....	٥٣٧	١١٦٤
لا طلاق إلا بعد نكاح، وإن سميت المرأة بعينها.....	٣٤٨	٨٠٧
لا طلاق قبل النكاح، ولا نذر فيما لا يملك.....	٣٤٣	٧٩٥
لا عتاق ولا طلاق فيما لا يملك.....	٣٤٧	٨٠٥
لا عتيرة ولا فرع في الإسلام.....	٦٢٦	١٣٣٦
لا قود إلا بالسيف.....	١١٥	٣٣٥
لا قود إلا بالسيف.....	١١٧	٣٤١
لا قود إلا بحديدة، ولا قود في النفس وغيرها إلا بحديدة.....	١١٦	٣٣٩
لا قود إلا بسلاح.....	١١٨	٣٤٢
لا قود في شلل ولا عرج.....	١٢٨	٣٦٢
لا نذر إلا فيما أطيع الله.....	٤٦٨	١٠٣٨
لا نذر إلا فيما أطيع الله فيه.....	٣٤٧	٨٠٥
لا نرث أهل الكتاب ولا يرثونا.....	٣٨٢	٨٧١
لا نفقة لها.....	٣٥٥	٨٢١
لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل.....	٢٣٠	٥٧٤
لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل.....	٢٣٣	٥٨١
لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل.....	٢٣٤	٥٨٣
لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل.....	٢٣٦	٥٨٨
لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل.....	٢٣٥	٥٨٥
لا وصية لوارث.....	٣٩٨	٩٠٤
لا وصية لوارث.....	٤٠٠	٩٠٨
لا وصية لوارث.....	٦٠	٢٠٣
لا وصية لوارث.....	٤٥٦	١٠١٦
لا وصية لوارث.....	٤٥٨	١٠١٨
لا وصية لوارث إلا أن يجيز الورثة.....	٤٠١	٩١٠
لا يبيع أحدكم على بيع أخيه، إلا الغنائم والموارث.....	٦	٨٧
لا يبيعن، ولا يوهبن، ولا يورثن.....	٤٣٨	٩٨١
لا يبيع حاضر لباد.....	١٠٣	٣٠٤
لا يبيع حاضر لباد، ولا تلقوا السلع بأفواه الطرق.....	١٠٢	٣٠١
لا يتزوج المحرم ولا يزوج.....	٢٨٣	٦٧٨

٤٣٩.....	١٦٦.....	لا يتوارث أهل ملتين.....
٢٢١.....	٦٨.....	لا يجني والد على ولده.....
١٠١٨.....	٤٥٧.....	لا يجوز لوارث وصية.....
٦٩٩.....	٢٩٢.....	لا يحرم الحرام الحلال.....
٧٠٠.....	٢٩٣.....	لا يحرم الحرام الحلال، إنما يحرم ما كان بنكاح.....
٤٨٢.....	١٨٨.....	لا يحصن الشرك بالله شيئاً.....
٨١.....	٥.....	لا يحل ثمن شيء لا يحل أكله وشربه.....
١٣٤.....	٢٩.....	لا يحل لامرئٍ من مال أخيه شيء، إلا ما طابت به نفسه.....
١٤٠.....	٣١.....	لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفسه.....
١٤٢.....	٣٢.....	لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس.....
١١٨٢.....	٥٤٦.....	لا يختلي خلاءها، ولا ترفع لقطتها.....
٣٠١.....	١٠٢.....	لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يرد.....
٨٦٩.....	٣٨١.....	لا يرث المسلم النصراني.....
٣٠١.....	١٠٢.....	لا يسم الرجل على سوم أخيه.....
١٣٢.....	٢٨.....	لا يشرين أحدكم ماء أخيه إلا بطيبة من نفسه.....
٦٤٠.....	٢٦٥.....	لا يضر أحدكم أبقليل من ماله أو بكثير تزوج، بعد أن يشهد.....
٦٣٥.....	٢٦٢.....	لا يضر أحدكم أبقليل من ماله تزوج أم بكثير.....
٨٠١.....	٣٤٥.....	لا يطلق رجل ما لا ينكح.....
٨٠١.....	٣٤٥.....	لا يعتق ما لا يملك، ولا نذر في معصية.....
١٦٥.....	٤٣.....	لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ حتى يكون له غنْمُهُ، وعليك غُرْمُهُ.....
١٧٠.....	٤٦.....	لا يغلق الرهن لك غنمه، وعليك غرمه.....
١٧٢.....	٤٧.....	لا يغلق الرهن له غنمه، وعليه غرمه.....
١٦٤.....	٤٢.....	لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، لصاحبه غنْمُهُ، وعليه غُرْمُهُ.....
١٥٩.....	٤٠.....	لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، له غنْمُهُ، وعليه غُرْمُهُ.....
١٦٣.....	٤١.....	لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، له غنْمُهُ، وعليه غرمه.....
١٦٧.....	٤٤.....	لا يَغْلُقُ الرَّهْنُ، له غنْمُهُ، وعليه غُرْمُهُ.....
١٧٣.....	٤٨.....	لا يغلق الرهن، والرهن لمن رهنه، له غنمه، وعليه غرمه.....
٦٩٦.....	٢٩١.....	لا يفسد الحلال بالحرام.....
٤٤٦.....	١٦٨.....	لا يقتل حر بعبد.....
٤٣٩.....	١٦٦.....	لا يقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده.....
١١٠٨.....	٥٠٥.....	لا يقضي القاضي إلا وهو شعبان ريان.....

لا يمين في غضب، ولا طلاق ولا عتاق فيما لا يملك.....	٤٦٨	١٠٣٩
لا يمين في قطيعة رحم.....	٣٤٧	٨٠٥
لا ينكح المحرم، ولا ينكح، ولا يخطب.....	٢٨٢	٦٧٦
لا، كانت تبين منك، وتكون معصية.....	٣٥٩	٨٢٨
لا، ولكن اذهبا فتوخيا.....	٥٥٠	١١٩٠
لا، ولكن قلم أظفارك.....	٥٩٥	١٢٧٦
لاحق لك.....	١٢٤	٣٥٧
لبئسما جزيتها.....	٤٧٠	١٠٤٢
لدرهم ربا أشد عند الله تعالى من ستة وثلاثين زنية.....	١٦	١٠٧
لعامة المسلمين.....	١٠٨، ١٠٧	٣١٨، ٣١٦
لفقيه أشد على الشيطان من ألف عابد.....	١١٠	٣٢٢
لقد تابت توبة، لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة.....	١٦٣	٤٣٣
لقد علمت أنني رسول الله وخيرته.....	٢٣١	٥٧٧
لك ولد غيره؟.....	٦٣	٢١٠
لكل خطأ أرش.....	١٤٥	٤٠٠
لكل شيء عماد، وعماد هذا الدين الفقه.....	١١٠	٣٢٢
لكل فرس سهمين.....	٤١٦	٩٣٨
للجار أن يضع خشبته على جدار.....	٥٣٥	١١٦١
للمؤمنين عامة.....	١٠٨، ١٠٧	٣١٨، ٣١٦
لم تحل لأحد قبلي، ولا تحل لأحد بعدي.....	٥٤٦	١١٨٢
لم تحل لي إلا ساعة من نهار.....	٥٤٦	١١٨٢
لما أراد رسول ﷺ أن يخرج بني النضير.....	٧٥	٢٣٥
لما أمر النبي ﷺ بإخلاء بني النضير.....	٧٤	٢٣٤
لما افتتح النبي خيبر.....	٤١٩	٩٤٣
لما حج عمر حجته الأخيرة التي لم يحج غيرها.....	١٩٤	٤٩٨
لما هلك عثمان بن مظعون ترك ابنته.....	٢٤٠	٥٩٦
لمن هذا الزرع؟ قالوا: لرافع بن خديج.....	٥٥	١٨٩
الله مولى من لا مولى له.....	٣٩٠	٨٨٨
اللهم إن هذا عني، وعن من لم يضح من أمتي.....	٦٠٥	١٢٩٥
اللهم تب عليه.....	١٤٢	٣٩٤
لو كنت قاتلاً مؤمناً بكافر، لقتلت خراشاً بالهذلي.....	١٧٥	٤٥٧

٩٦٢.....	٤٢٨.....	لولا أن نجدَ صفية لتركته.....
٨٢٤.....	٣٥٧.....	لولا أنني سمعت جدي.....
٧١٠.....	٢٩٩.....	لولا الأيمان التي مضت.....
٦٣٧.....	٢٦٣.....	ليس على الرجل جناح أن يتزوج بماله بقليل أو كثير.....
٣٣٢.....	١١٣.....	ليس على العبد الآبق إذا سرق قطع، ولا على الذمي.....
٣٣٤.....	١١٤.....	ليس على العبد، ولا على أهل الكتاب حدود.....
٦٣٨.....	٢٦٤.....	ليس على المرء جناح أن يتزوج من ماله بقليل أو كثير.....
٢٠٦.....	٦١.....	ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع.....
١٠٥٢.....	٤٧٥.....	ليس على مقهور يمين.....
١١٣٤.....	٥٢١.....	ليس لعرق ظالم حق.....
٨٩٩.....	٣٩٦.....	ليس لقاتل شيء.....
١١٨٦.....	٥٤٨.....	ليس لقاتل وصية.....
٣٥٣.....	١٢٢.....	ليس لك شيء إنك أبيت.....
٨٢٠.....	٣٥٤.....	ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة.....
٢١٠.....	٦٣.....	ليس مثلي يشهد على هذا.....
٣١٦.....	١٠٧.....	ليس من عبد يقضي عن أخيه دينه إلا فك الله رهانه.....
٤٣٩.....	١٦٦.....	المؤمنون تتكافأ دماؤهم، ويسعى بذمتهم أدناهم.....
٢٤٢.....	٧٨.....	ما أجد لكم شيئاً أوسع مما جعل رسول الله لحبان بن منقذ.....
٩٥٥.....	٤٢٥.....	ما أحرز العدو فاستنقذه المسلمون.....
٩٥٣.....	٤٢٤.....	ما أحرزه العدو، ووجده صاحبه.....
٨٣٣.....	٣٦٢.....	ما أحل الله شيئاً أبغض إليه من الطلاق.....
١٢٢٠.....	٥٦٦.....	ما أسكر كثيره فقليله حرام.....
٥٥٩.....	٢٢٤.....	ما أصابت الإبل بالليل ضمن أهلها.....
٦٣٣.....	٢٦١.....	ما أصطلح عليه أهلوه.....
١٥١.....	٣٧.....	ما أنفق المؤمن من نفقة فإن خلفها على الله ضامن.....
١٢٨٢.....	٥٩٨.....	ما أنفقت الورق في شيء أفضل من نحيرة.....
٦٤١.....	٢٦٦.....	ما تراضى عليه الأهلون، ولو قضيب من أراك.....
٢٦١.....	٨٧.....	ما سرق ؟.....
٣٢٠.....	١٠٩.....	ما صنعت في الدينارين.....
٣٢٢.....	١١٠.....	ما عبد الله بشيء أفضل من فقه في دين.....
١٢٤٨.....	٥٨٠.....	ما فعلت شاتكم ؟.....

- ما من حاكم يحكم بين الناس إلا يبعث يوم القيامة ٥٠١ ١١٠٢
- ما من دابة في البحر إلا قد ذكاها الله لبني آدم ٥٨٤ ١٢٥٦
- ما هذه الرياح ؟ ٥٧٥ ١٢٤١
- ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعاً واحداً، وما كيل فمثل ١٨ ١١١
- ما وقى به المرء عرضه كتب له به صدقة ٣٧ ١٥١
- ما يدريك أنها رقية يعني أم الكتاب ٨٩ ٢٦٥
- المتلاعنان إذا تفرقا، لا يجتمعان أبداً ٣٠٠ ٧١٤
- المُحْرَم لا يُنْكح، ولا يُنْكح ولا يخطب ٢٨١ ٦٧٤
- محي ذبح الأضاحي كل ذبح كان قبله ٥٩٢ ١٢٧٢
- المدبر لا يباع، ولا يوهب، وهو حر من التلث ٤٤٥ ٩٩٣
- المدعى عليه أولى باليمين إلا أن تقوم بينة ٥٢٥ ١١٤١
- المدعى أولى بالينة ٥١٩ ١١٣٢
- المرأة تقول لزوجها أطعمني أو طلقني ٣١٥ ٧٤٠
- المسلم يكفيه اسمه ٦١٧ ١٣١٨
- المسلمون على شروطهم ما وافق الحق من ذلك ٣٦ ١٥٠
- المسلمون عند شروطهم ما وافق الحق ٣٥ ١٤٧
- مضت السنة أن لا يجتمع المتلاعنان ٣٠٢ ٧١٨
- مضت السنة في المتلاعنين أن لا يجتمعان أبداً ٣٠١ ٧١٦
- المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة ٣٥٣ ٨١٨
- المعدن جُبَارٌ، والبير جُبَارٌ، والسائمة جُبَارٌ ١٩١ ٤٨٩
- المعدن جبار، والبير جبار، والسائمة جبار ٢٠٠ ٥١١
- مكة حرام وحرام بيع رباعها وحرام أجر بيوتها ٨٣ ٢٥٣
- مكة مُنَاخ، لاتباع رباعها ولاتؤاجر بيوتها ٨٥ ٢٥٧
- ملعون من فرق ٩١ ٢٧١
- من أحيا من موات الأرض شيئاً ٥٢١ ١١٣٤
- من أراد السنة فليطلقها طاهراً عن غير جماع ٣٣٧ ٧٨٣
- من أسلف سلفاً فلا يشترط على صاحبه غير قضائه ٧١ ٢٢٩
- من أسلم على يديه رجل فله ولاؤه ٤٨٣ ١٠٦٨
- من أسلم في شيء فلا يصرفه في غيره ٦٩ ٢٢٥
- من أشرك بالله فليس بمحصن ١٨٩ ٤٨٦
- من أصاب حداً أقيم عليه ذلك الحد، فهو كفارة ذنبه ٢٢٦ ٥٦٤

- من أصاب ذنباً فأقيم عليه حد ذلك الذنب، فهو كفارته ٢٢٧ ٥٦٨
- من أعتق شركاً له في مملوك فقد ضمن عتقه ٤٣٠ ٩٦٧
- من أكل من أجر بيوت مكة شيئاً فإنما يأكل ناراً ٨٤ ٢٥٥
- من أوقف دابة في سبيل من سبل المسلمين ٢٠٤ ٥١٦
- من ابتلى بالقضاء بين المسلمين ٥٠٤ ١١٠٧
- من ابتلى بالقضاء بين الناس ٥٠٢ ١١٠٤
- من ابتلى بالقضاء بين الناس ٥٠٣ ١١٠٦
- من ادعى إلى غير أبيه، أو انتمى إلى غير مواليه ٦٠ ٢٠٣
- من اشترى بيعاً فوجب له، فهو بالخيار ٣ ٧٢
- من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه ٢ ٦٨
- من اشترى شيئاً لم يره، فهو بالخيار ١ ٦٥
- من النقط شيئاً فليعرفه سنة ٤٨٤ ١٠٧٠
- من السنة أن لا يقتل حر بعبد ١٦٩ ٤٤٨
- من السنة أن لا يقتل مؤمن بكافر ١٦٩ ٤٤٨
- من السنة أن لا يقتل مسلم بذي عهد، ولا حر بعبد ١٧٠ ٤٥٠
- من بنى في ربيع قوم بإذنهم ٥٥٤ ١١٩٦
- من تركها فله الجنة ٤٧١ ١٠٤٤
- من تطيب ولم يكن بالطيب معروفاً ٢١٤ ٥٣٧
- من تطيب ولم يكن قبل ذلك بالطيب ٥١٨ ١١٣١
- من جعل عليه المشي إلى بيت الله ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل عليه نذراً في معصية الله ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل عليه نذراً فيما لا يطيق ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل عليه نذراً لله ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل عليه نذراً لم يسمه ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل ماله في المساكين صدقة ٤٦٩ ١٠٣٩
- من جعل ماله هدياً إلى الكعبة ٤٦٩ ١٠٣٩
- من حلف على أحد بيمين وهو يرى أنه سيبره ٤٤٦ ٩٩٦
- من دُعيَ إلى حاكم من حكام المسلمين ٥١٥ ١١٢٦
- من سره أن ينظر إلى من صور الله الإيمان ٣٢٠ ٧٤٨
- من سره أن ينظر إلى من نور الله الإيمان ٣٢١ ٧٥٠
- من شربها لم يقبل الله منه صلاة ٥٦٠ ١٠٢٨

- من شهد على جور فهو شاهد زور ٦٤ ٢١٤
- من طلب بدم الجاهلية، ومن بصر عينيه في النوم..... ١٣٥ ٣٧٥
- من طلق البتة ألزمنه ثلاثاً، لا تحل له حتى تتكح زوجاً غيره..... ٣٥٢ ٨١٦
- من فرق بينهم، فرق الله تعالى بينه وبين الأحبة ٩٣ ٢٧٦
- من فعل ذلك فقد كفر بالله وبرسله، لا يقبل الله منه ١٦٦ ٤٣٩
- من فك رهان ميت فك الله رهانه يوم القيامة ٧٦ ٢٣٦
- من قتل عمداً فهو قود يده ١٢٩ ٣٦٤
- من قتل عمداً فهو قود يده ١٣٣ ٣٧٢
- من قُتل في عميًّا رمياً يكون بينهم بالحجارة ١٢٩ ٣٦٤
- من قتل في عمية بحجر أو عصا أو سوط ١٣٢ ٣٧٠
- من قتل في عمية رمياً يكون بينهم بحجر ١٣٣ ٣٧٢
- من قذف عبده، وهو بريء مما قال ٢٢٥ ٥٦١
- من قضيت له لقضية أراها ٥٥٠ ١١٩٠
- من كشف خمار امرأة ونظر إليها، فقد وجب الصداق ٣٢٨ ٧٦٥
- من نذر نذراً في معصية الله ٤٦٧ ١٠٣٦
- من وجد سعة ولم يضح ٥٩١ ١٢٧٠
- من وجد ماله في الفء قبل أن يقسم ٤٢٣ ٩٥٠
- من وهب هبة فارتجع بها، فهو أحق بها ٦٧ ٢١٩
- من وهب هبة فهو أحق بها ما لم يُثب منها ٦٥ ٢١٤
- من ينكح هذه ؟ ٢٦٩ ٦٤٨
- ن النبي تزوج ميمونة وهما محرمان ٢٨٨ ٦٨٩
- نبأني العليم الخبير ٣٧٠ ٨٤٩
- النذر نذران ٤٦٧ ١٠٣٦
- نزلت هذه الآية في المحارب {إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ ١٧٧ ٤٦٢
- نزلت هذه الآية فينا ٤٠٥ ٩١٧
- نسخ الأضحى كل ذبح ٥٩٣ ١٢٧٤
- نسخت الزكاة كل صدقة في القرآن ٥٩٤ ١٢٧٥
- نعم فإنه دين مقضي ٦٠١ ١٢٨٩
- نعم، فكلها هنيئاً مريئاً ٤٩٦ ١٠٩١
- النكاح جائز، ولا يكون من الثلث ٢٧٠ ٦٥١
- نهانا رسول الله أن نشهد على جور ٦٤ ٢١٢

- نهى النبي بعد ذلك أن يقتص من الجراح حتى ينتهي ١٢٦ ٣٥٩
- نهى رسول أن يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يذر ٧ ٨٩
- نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأخ وأخيه ٩٢ ٢٧٤
- نهى رسول الله ﷺ أن يفرق بين الأم وولدها ٩٤ ٢٧٨
- نهى رسول الله ﷺ عن بيع اللحم بالحيوان ٩٦ ٢٨٤
- نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن بيع المغنم حتى تقسم ٩٥ ٢٨٠
- نهى رسول الله أن توطأ حامل حتى تضع ٢٧٧ ٢٦٥
- نهى رسول الله أن يباع ثمر حتى تطعم ١٣ ١٠٢
- نهى رسول الله أن يباع لبن في ضرع، أو سمن في لبن ١٤ ١٠٣
- نهى رسول الله أن يستقاد من الجراح حتى يبرأ المجروح ١٢٠ ٣٤٨
- نهى رسول الله أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه ١١٩ ٣٤٥
- نهى رسول الله عن الإبل الجائلة ٥٩٩ ١٢٨٤
- نهى رسول الله عن المتعة ٢٧٩ ٦٧٠
- نهى رسول الله عن بيع أمهات الأولاد ٤٣٩ ٩٨٤
- نهى رسول الله عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها ١٢ ١٠١
- نهى رسول الله عن بيع الثمر حتى يبين صلاحها ١١ ٩٨
- نهى رسول الله عن بيع الشجر حتى يبدو صلاحه ٩ ٩١
- نهى رسول الله عن بيع المزايدة ٦ ٨٤
- نهى رسول الله عن ذلك ٢٨٠ ٦٧٢
- نهى رسول الله عن لحوم الحمر ٦٠٩ ١٣٠٢
- نهى عن السلف في الحيوان ٩٩ ٢٩٣
- نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ٩٨ ٢٨٩
- نهى عن بيع الكالء بالكالء ١٠٠ ٢٩٥
- نهى عن بيع اللبن في ضروعها، أو الصوف ١٢، ١١ ١٠٢
- نهى عن عَسْبِ الْفَحْل ٧٧ ٢٤٠
- هات امرأتك، فقد نزل القرآن فيكما ٣٠٣ ٧١٩
- هات من يكفل ولدك ١٦٢ ٤٣١
- هذه حرم الله، حرمها الله يوم خلق السموات ٥٤٦ ١١٨٢
- هل علمتم لهذا القتل قاتلاً منكم ؟ ١٩٤ ٤٩٨
- هل على صاحبكم دين؟ قالوا: ديناران ٧٦ ٢٣٦
- هل عند أحد منكم شراب ٥٧٣ ١٢٣٧

- هل كان قبل ذلك من ملك ؟ ٣٤٩ ٨٠٩
- هل معكم منه شيء ؟ ٥٨١ ١٢٥١
- هل وجدت أفضل من أن جادت بنفسها ١٦٣ ٤٣٣
- هما عليك، وفي مالك، وحق الرجل عليك والميت منهما بريء ... ١٠٩ ٣٢٠
- هو كلام، فحسنه حسن ٤٦٣ ١٠٢٩
- هي عليّ حرام إن قربتها ٣٧٠ ٨٤٩
- هي للمطلقة، والمتوفي عنها زوجها ٣٦٥ ٨٣٩
- هي يتيمة، ولا تتكح إلا بإذنها ٢٣٩ ٥٩٤
- والله لقد راهن رسول الله على فرس له ٦٢٢ ١٣٢٩
- وجد رجل من الأنصار قتيلاً ٥٣٠ ١١٥٠
- وجد في قائم سيف رسول الله كتابان ١٦٦ ٤٣٩
- وجدت حفصة رسول الله مع أم إبراهيم ٣٧٠ ٨٤٩
- ولا تصروا الإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك ١٠٣ ٣٠٤
- ولا يعتق من لا يملك ٣٤٤ ٧٩٩
- الولد للفرش، وللعاهر الحجر، وحسابهم على الله تعالى ٦٠ ٢٠٣
- ولي عقدة النكاح، هو الزوج ٣٠٦ ٧٢٣
- وما يدريك أنها رقية يعني أم الكتاب ٨٩ ٢٦٥
- ويحك ماذا أطعمتنا ؟ ١٦١ ٤٢٨
- يا أبا حمزة أكنتم تراهنون ٦٢٢ ١٣٢٩
- يا أيها الناس إنما الطلاق لمن أخذ بالساق ٣٦٤ ٣٨٧
- يا أيها الناس قولوا لا إله إلا الله تفلحوا ٦٨ ٢٢١
- يا ابن عمر ما هكذا أمرك الله ٣٥٩ ٨٢٨
- يا بشير لم أرك منذ ثلاثة أيام؟ أما علمت أن الشُّرود يُرد ٢٥ ١٢٦
- يا رسول الله أرأيت إن لقيت غنم ابن عم لي فأخذت ٢٩ ١٣٤
- يا رسول الله أرأيت رجلاً وجد مع امرأته ٢٩٨ ٧٠٨
- يا رسول الله أطعمنا من صدقة ابننا ٤٩٦ ١٠٩١
- يا رسول الله أعارية مؤداة؟ قال: عارية مؤداة ٥٦ ١٩١
- يا رسول الله أقذني ١١٩ ٣٤٥
- يا رسول الله إن أهل مكة لا صبر لهم ٥٤٦ ١١٨٢
- يا رسول الله إن حائطي هذا صدقة ٤٩٢ ١٠٨٦
- يا رسول الله إن هذا قد سرق ١٤١ ٣٩١

- يا رسول الله إن يكن حراماً لم نشره ٥٧٣ ١٢٣٧
- يا رسول الله إنا نكسره بالماء ٥٦٨ ١٢٢٥
- يا رسول الله رجمتها ثم تصلي عليها ١٦٣ ٤٣٣
- يا رسول الله صدقتي التي كنت تصدقت بها ٤٩٦ ١٠٩١
- يا رسول الله عرجت ١١٩ ٣٤٥
- يا رسول الله كان قوام عيشنا ٤٩٢ ١٠٨٦
- يا رسول الله كل شيء هو لي فهو صدقة ٤٩٦ ١٠٩١
- يا رسول الله لعلني خاصة ؟ ١٠٨، ١٠٧ ٣١٨، ٣١٦
- يا رسول الله هؤلاء بنو ثعلبة بن يربوع ٦٨ ٢٢١
- يا رسول الله هما علي ١٠٩ ٣٢٠
- يا سراقه إني قد جعلت إليك ما جعل النبي ٦٢٧ ١٣٣٨
- يا علي جزاك الله خيراً، فك الله رهانك يوم القيامة ١٠٧ ٣١٦
- يا عيينة فأين الاستئذان ؟ ٢٢٩ ٥٧٢
- يا معاذ ما خلق الله شيئاً على وجه الأرض ٣٦٠ ٨٣٠
- يا معاذ من طلق في بدعة واحدة، أو اثنتين ٣٥١ ٨١٣
- يا معاذ من طلق للبدعة واحدة ٣٧١ ٨٥١
- يا معاذ من طلق للبدعة، ألزمناه بدعته ٣٧٢ ٨٥١
- يا نبي الله أحرام هو ؟ ٥٧٤ ١٢٤٠
- يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجراً ٨٩ ٢٦٥
- يا رسول الله إن رجلاً اشترى مني ناقة ثم توارى ٨٧ ٢٦١
- يحل دباغها ٥٨٠ ١٢٤٨
- يد الله على الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه ٥١ ١٧٨
- يد المعطي العليا، وأبدأ بمن تعول، أمك وأباك ٦٨ ٢٢١
- يستأنى بالجرارات سنة ١٢٧ ٣٦٠
- يقتل القاتل ويحبس الممسك ١٨١ ٤٧٠
- يُقتل القاتل، ويُصبر الصابر ١٧٩ ٤٦٦
- اليمين على المدعى عليه ٥٢٦ ١١٤٣
- اليمين على من أنكر إلا في القسامة ٥٢٣، ٥٢٢ ١١٣٨
- يوشك الرجل يتكئ على أريكته ٦٠٧ ١٢٩٩

فهرس الرواة المترجم لهم
وبان مراتبهم قبولاً ورداً

فهرس الرواة المترجم لهم وبيان مراتبهم قبولاً ورداً❖

[حرف الألف]

- ١- أبان بن تغلب الكوفي (ثقة، تكلم فيه للتشيع) ٤٥٨
- ٢- أبان بن أبي عياش= فيروز البصري (متروك) ٢٨٣
- ٣- أبان بن صالح بن عمير القرشي (ثقة) ٣١١
- ٤- أبان بن يزيد العطار البصري (ثقة له أفراد) ٥٩٠
- ٥- إبراهيم بن أحمد بن عمر الوكيعي بن حفص بن الجهم، أبو إسحاق (ثقة) ٤٩٦
- ٦- إبراهيم بن أحمد القرميسيني، أبو إسحاق (ثقة) ٤٨
- ٧- إبراهيم بن أحمد بن مروان، أبو إسحاق الواسطي (ليس بالقوي) ٥١٦
- ٨- إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم الحربي (الإمام الحافظ) ٢٢٣
- ٩- إبراهيم بن إسحاق السراج (ثقة) ٦٢٤
- ١٠- إبراهيم، أبو إسحاق الضرير ٣٤٨
- ١١- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري (ضعيف) ٥٣٥
- ١٢- إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع الأنصاري، أبو إسحاق المدني (ضعيف) ٩٢
- ١٣- إبراهيم بن بشار الرمادي، أبو إسحاق الزرقني (حافظ، له أوهام) ٤٩٤
- ١٤- إبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو إسحاق الأزدي * (ثقة جيل) ١٣٣
- ١٥- إبراهيم بن حميد بن عبدالرحمن الرؤاسي، أبو إسحاق الكوفي (ثقة) ٢٢٢
- ١٦- إبراهيم بن ديبس بن أحمد الحداد (ثقة) ٤٠٩
- ١٧- إبراهيم بن راشد بن سليمان، أبو إسحاق الأديمي (ثقة) ١٣٨
- ١٨- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري (ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح) .. ١٥٧
- ١٩- إبراهيم بن سعيد، أبو إسحاق الجوهري (ثقة ثبت حافظ تكلم فيه بلا حجة) ٦٩
- ٢٠- إبراهيم بن طهمان الخراساني، أبو سعيد ٩٥
- ٢١- إبراهيم بن عبدالاعلى الجعفي (ثقة) ٣٥٧
- ٢٢- إبراهيم بن عبدالله بن أيوب المخزومي (صدوق) ٢٩٠
- ٢٣- إبراهيم بن عبدالله الهاشمي (ثقة) ١٨٣

❖ ترتيب هذا الفهرس على حروف المعجم دون الفصل بين الأسماء، والكنى، ومن نسب إلى أبيه، والألقاب، والأنساب، والنساء.

كل من وضع أمامه هذه العلامة (*) فهو من شيوخ الدارقطني.

الرقم الموجود أمام كل علم يشير إلى رقم الحديث الذي ترجم للعلم فيه في أول موضع.

- ٢٤- إبراهيم بن عبدالعزيز المقوم (لم أقف على ترجمته) ٣٦٦
- ٢٥- إبراهيم بن أبي عبلة الشامي ٥٣١
- ٢٦- إبراهيم بن عبدالله بن عبادة الصامت (قال الدارقطني: ضعيف، وقال في موضع آخر مجهول) ... ٣٥٠
- ٢٧- إبراهيم بن عثمان العبسي، أبو شيبه (متروك الحديث) ١٤٩
- ٢٨- إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الاسدي، مولا هم (ثقة) ٤٧٨
- ٢٩- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الكندي الصيرفي (ثقة) ١٨٠
- ٣٠- إبراهيم بن محمد بن إبراهيم بن واقد، أبو إسحاق العمري * (تكلم فيه) ٥٢
- ٣١- إبراهيم بن محمد بن خازم، أبو إسحاق الضرير (صدوق) ٣٤٨
- ٣٢- إبراهيم بن محمد العتيق (غمزوه) ١٥٢
- ٣٣- إبراهيم بن محمد بن علي بن بطحاء التميمي (ثقة) ١٥٧
- ٣٤- إبراهيم بن محمد بن مالك بن زبيد الخيواني (لا بأس به) ١٥٣
- ٣٥- إبراهيم بن محمد بن الهيثم صاحب الطعام (ثقة صدوق) ٣٥٧
- ٣٦- إبراهيم بن محمد بن يحيى، أبو إسحاق المزكي (ثقة ثبت) ٣٩٦
- ٣٧- إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، أبو إسحاق المدني (متروك) ٦٧
- ٣٨- إبراهيم بن المختار التميمي، أبو إسماعيل الرازي (صدوق ضعيف الحفظ) ٣٩٤
- ٣٩- إبراهيم بن مرة الشامي (صدوق) ٢٤٥
- ٤٠- إبراهيم بن مرزوق بن دينار الأموي البصري (ثقة، عمي قبل موته) ٥٥١
- ٤١- إبراهيم بن المنذر الحزامي (صدوق، تكلم فيه أحمد) ٣٩٣
- ٤٢- إبراهيم بن منقذ الخولاني (ثقة) ١٢٩
- ٤٣- إبراهيم بن مهاجر البجلي الكوفي (صدوق لين الحفظ) ٨٥
- ٤٤- إبراهيم بن ميسرة الطائفي (ثبت حافظ) ٥٣٢
- ٤٥- إبراهيم بن ميمون الصائغ المروزي (صدوق) ١٦٢
- ٤٦- إبراهيم بن بنت النعمان (لا يعرف) ١٤٧
- ٤٧- إبراهيم بن هاني، أبو إسحاق النيسابوري (ثقة فاضل) ١٣٣
- ٤٨- إبراهيم بن الوليد بن سلمة القرشي (لم أقف له على ترجمة) ٤٣٤
- ٤٩- إبراهيم بن يزيد الخوزي، أبو إسماعيل المكي (متروك الحديث) ٣٠٨
- ٥٠- إبراهيم بن يزيد النخعي (ثقة إلا أنه يرسل كثيراً) ١١٨
- ٥١- إبراهيم بن يوسف البلخي (صدوق نعموا عليه الإرجاء) ٣٨٧
- ٥٢- إبراهيم بن يوسف الحضرمي (صدوق فيه لين) ٤٣٢
- ٥٣- الابنواوي = المثنى بن الصباح اليماني
- ٥٤- الابندوني = عبدالله بن إبراهيم الجرجاني

- ٥٥- ابن إدريس = عبدالله بن إدريس بن يزيد الأودي
 ٥٦- ابن إسحاق = محمد بن إسحاق بن يسار
 ٥٧- ابن أبي أويس = إسماعيل بن عبدالله بن عبدالله بن أويس
 ٥٨- ابن بكير = يحيى بن أبي بكير
 ٥٩- ابن البيهقي = عبدالرحمن بن البيهقي
 ٦٠- ابن ثوبان = عبدالرحمن بن ثابت بن ثوبان العنسي
 ٦١- ابن التريمان عبدالعزیز الحصين (متروك الحديث) ١١١
 ٦٢- ابن جابر = عبدالرحمن بن يزيد بن جابر
 ٦٣- ابن جريج = عبدالملك بن عبدالعزیز بن جريج الأموي
 ٦٤- ابن الجهم = عبدالله بن محمد بن سعيد المقرئ
 ٦٥- ابن خزيمة = عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري
 ٦٦- ابن أبي داود = عبدالله بن سليمان بن الأشعث
 ٦٧- ابن أبي ذئب = محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث
 ٦٨- ابن رشدين = عبدالرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج
 ٦٩- ابن أبي الزناد = عبدالرحمن بن أبي الزناد
 ٧٠- ابن أبي السري = الحسين بن المتوكل بن عبدالرحمن
 ٧١- ابن سمعان = عبدالله بن زياد بن سليمان
 ٧٢- ابن سيرين = محمد بن سيرين
 ٧٣- ابن شاذان = عبدالله بن شاذان الخراساني، أبو عبدالرحمن البلخي
 ٧٤- ابن شيرويه = عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن
 ٧٥- ابن صاعد = يحيى بن محمد بن صاعد
 ٧٦- ابن طاوس = عبدالله بن طاوس بن كيسان
 ٧٧- ابن عجلان = محمد بن عجلان المدني
 ٧٨- ابن عتيبة = إسماعيل بن إبراهيم
 ٧٩- ابن عون = عبدالله بن عون بن أربطبان
 ٨٠- ابن عياش = إسماعيل بن عياش
 ٨١- ابن أبي فديك = محمد بن إسماعيل بن مسلم
 ٨٢- ابن فضيل = محمد بن فضيل بن غزوان
 ٨٣- ابن اللبان = عثمان بن جعفر
 ٨٤- ابن لهيعة = عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي
 ٨٥- ابن مبشر = علي بن عبدالله بن مبشر النواظري

- ٨٦- ابن مجاهد= أحمد بن موسى بن العباس
- ٨٧- ابن مخلد= محمد بن مخلد بن حفص الدوري
- ٨٨- ابن أبي مذعور= محمد بن عمرو بن سليمان، أبو عبدالله ابن أبي مذعور
- ٨٩- ابن أبي مريم= سعيد بن أبي مريم الجمحي
- ٩٠- ابن مشكان= أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي
- ٩١- ابن المغيرة= العباس بن العباس بن محمد بن عبدالله بن المغيرة
- ٩٢- ابن أبي مليكة= عبدالله بن عبيدالله التيمي
- ٩٣- ابن منيع= أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر الاصم
- ٩٤- ابن أبي النجود= عاصم بن بهولة
- ٩٥- ابن أبي نعيم= عبدالرحمن بن أبي نعم البجلي
- ٩٦- ابن نمير= عبدالله بن نمير الهمداني
- ٩٧- ابن وهب= عبدالله بن وهب الجنديسابوري
- ٩٨- ابن وهب= عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي
- ٩٩- أبو إبراهيم الزهري= أحمد بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف
- ١٠٠- أبو أحمد الزبيري= محمد بن عبدالله بن الزبير
- ١٠١- أبو أحمد بن عبدوس= محمد بن عبدوس بن كامل السراج (ثقة) ٣٤١
- ١٠٢- أبو أحمد محمد بن إبراهيم الجرجاني (لم أعرفه) ٣٤١
- ١٠٣- أبو أحمد= محمد بن عبدالله بن الزبير الزبيري
- ١٠٤- أبو أحمد المخرمي= زريق بن عبدالله بن نصر
- ١٠٥- أبو الأحوص= عوف بن مالك بن نضلة الجشمي
- ١٠٦- أبو الأحوص= محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد
- ١٠٧- أبو إدريس عائذ الله بن عبدالله أبو إدريس الخولاني (من كبار التابعين) ٦١٥
- ١٠٨- أبو الأزهر= أحمد بن زاهر العبدي النيسابوري
- ١٠٩- أبو إسحاق إبراهيم بن معاوية بن الفرات الخزاعي ٥٣٨
- ١١٠- أبو إسحاق السبيعي= عمرو بن عبدالله السبيعي
- ١١١- أبو إسحاق الشيباني= سليمان بن أبي سليمان الكوفي
- ١١٢- أبو إسحاق المحتسب= إبراهيم بن محمد بن بطحاء
- ١١٣- أبو إسحاق المزكي= إبراهيم بن محمد بن يحيى
- ١١٤- أبو إسحاق نهشل بن دارم التميمي ٤٩٠
- ١١٥- أبو إسحاق الهمداني= عمرو بن عبدالله السبيعي
- ١١٦- أبو إسماعيل البطيخي= محمد بن عبدالله بن منصور الفقيه

- ١١٧- أبو إسماعيل الترمذي = محمد بن إسماعيل السلمي
 ١١٨- أبو الأشعث العجلي = أحمد بن المقدام
 ١١٩- أبو الأشهب = جعفر بن حيان السعدي، العطاردي
 ١٢٠- أبو الأصبع الحراني = عبدالعزیز بن يوسف
 ١٢١- أبو أمامة = أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري
 ١٢٢- أبو أمامة = صدي بن عجلان الباهلي
 ١٢٣- أبو أمية الطرسوسي = محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي
 ١٢٤- أبو أمية ابن يعلى = إسماعيل بن يعلى الثقفي
 ١٢٥- أبو أويس المدني = عبدالله بن عبدالله بن أويس بن مالك
 ١٢٦- أبو أيوب المنقري = سليمان بن داود
 ١٢٧- أبو بدر شجاع بن الوليد السكوني (صدوق، ورع له أوهام) ٦٩
 ١٢٨- أبو بردة بن أبي موسى الأشعري (ثقة) ٩٢
 ١٢٩- أبو بشر التميمي = القاسم بن سعيد بن المسيب
 ١٣٠- أبو بكر الأبهري محمد بن عبدالله ٢٠٨
 ١٣١- أبو بكر الأبهري = محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح
 ١٣٢- أبو بكر أحمد بن أبي دارم (لم أقف له على ترجمة) ٣٣٩
 ١٣٣- أبو بكر بن أحمد بن محمود بن خرزاد، القاضي، الأهوازي ٢
 ١٣٤- أبو بكر البزار = أبو بكر الشافعي
 ١٣٥- أبو بكر البزار البخاري = يعقوب بن إبراهيم البخاري
 ١٣٦- أبو بكر البزار = محمد بن العباس نجيب
 ١٣٧- أبو بكر البلخي = إسماعيل بن الفضل بن موسى
 ١٣٨- أبو بكر الخطمي = موسى بن إسحاق بن موسى
 ١٣٩- أبو بكر بن أبي داود = عبدالله بن سليمان بن الأشعث السجستاني
 ١٤٠- أبو بكر الدمشقي = محمد بن عبدالرحمن بن الأشعث
 ١٤١- أبو بكر بن زنجويه = محمد بن عبدالملك بن زنجويه، أبو بكر الغزال
 ١٤٢- أبو بكر بن أبي سيرة (رمي بالوضع) ٥٢٩
 ١٤٣- أبو بكر بن سليمان بن أبي حنمة (ثقة) ٢٠٥
 ١٤٤- أبو بكر الشافعي = محمد بن عبدالله بن إبراهيم الشافعي
 ١٤٥- أبو بكر بن أبي شيبة (ثقة حافظ) ١٤
 ١٤٦- أبو بكر الصيدلاني = محمد بن عثمان بن ثابت
 ١٤٧- أبو بكر بن عبدالله بن أبي أحمد بن جحش الاسدي (لم أقف له على ترجمة) ٤٢١

- ١٤٨- أبو بكر بن عبدالله بن أبي سبرة القرشي (رمي بالوضع) ٥٢٩
- ١٤٩- أبو بكر بن عبدالله بن أبي مريم الغساني (ضعيف) ١
- ١٥٠- أبو بكر بن عياش (ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه) ١٨
- ١٥١- أبو بكر بن عياش = ابن سالم الاسدي الكوفي الخياط
- ١٥٢- أبو بكر القطيعي = محمد بن أحمد بن السكن
- ١٥٣- أبو بكر الكاتب = محمد بن أبي الثلج، أبو بكر الكاتب
- ١٥٤- أبو بكر محمد بن الحسن المقرئ = محمد بن الحسن بن محمد بن زياد الموصلي
- ١٥٥- أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ثقة) ٢١٢
- ١٥٦- أبو بكر المقرئ الأدمي = أحمد بن محمد بن إسماعيل
- ١٥٧- أبو بكر النحاس = أحمد بن عبدالله بن محمد بن وكيل أبي صخرة
- ١٥٨- أبو بكر النيسابوري = عبدالله بن محمد بن زياد
- ١٥٩- أبو بكر بن يحيى بن النضر الأنصاري (مستور) ٤٢١
- ١٦٠- أبو التياح = يزيد بن حميد الضبعي
- ١٦١- أبو ثعلبة الخشني (صحابي) ٣٦٣
- ١٦٢- أبو جزي = نصر بن طريف الباهلي
- ١٦٣- أبو جعفر البخاري = عبدالله بن محمد عبدالله
- ١٦٤- أبو جعفر البزاز = حمدون بن عمارة
- ١٦٥- أبو جعفر التتمام = محمد بن غالب بن حرب التمار
- ١٦٦- أبو جعفر الجوهري = أحمد بن القاسم بن مساور
- ١٦٧- أبو جعفر الخزاز الحنيني = محمد بن الحسين بن موسى بي أبي الحنين
- ١٦٨- أبو جعفر الدباغ = محمد بن حماد بن ماهان
- ١٦٩- أبو جعفر الدقاق = محمد بن أحمد بن الجنيد
- ١٧٠- أبو جعفر الرازي، التميمي = عيسى بن أبي عيسى عبدالله بن ماهان
- ١٧١- أبو جعفر السقطي = محمد بن الفضل بن جابر
- ١٧٢- أبو جعفر الفلاس = محمد بن هارون الفلاس (ثقة حافظ)
- ١٧٣- أبو جعفر المنصور = عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي
- ١٧٤- أبو الجماهر = محمد بن عثمان التتوخي
- ١٧٥- أبو جنادة مروان بن الحكم (لم أقف له على ترجمة) ٥٥٩
- ١٧٦- أبو حاتم = محمد بن إدريس بن المنذر الرازي
- ١٧٧- أبو حازم التمار المدني، مولى أبي رهم الغفاري (مقبول) ٤٠٩
- ١٧٨- أبو حازم = سلمة بن دينار

- ١٧٩- أبو حامد الحضرمي = محمد بن هارون البعرائي
 ١٨٠- أبو حامد النيسابوري = أحمد بن محمد سالم
 ١٨١- أبو حامد الهمداني = أحمد بن الحسين الهمداني
 ١٨٢- أبو حذافة السهمي = أحمد بن إسماعيل بن محمد المدني
 ١٨٣- أبو حرة الرقاشي (ثقة) ٣٢
 ١٨٤- أبو الحسن أحمد بن عبيد بن إسماعيل الصفار (ثقة ثبت) ٦٢٤
 ١٨٥- أبو الحسن الصواف الضرير = علي بن محمد بن يحيى بن مهران
 ١٨٦- أبو الحسن المصري = علي بن محمد بن أحمد
 ١٨٧- أبو الحسن النحوي = النضر بن شميل
 ١٨٨- أبو الحسين الجوزي = أحمد بن محمد بن جعفر بن الجوزي
 ١٨٩- أبو الحسين الجوهرى = العباس بن العباس بن المغيرة
 ١٩٠- أبو الحسين الحراني = محمد بن الحسين الحراني
 ١٩١- أبو حصين = عثمان بن عاصم الاسدي
 ١٩٢- أبو حفص الحذثي = عمر بن زرارة
 ١٩٣- أبو حفص = عمر بن محمد بن المسيب النيسابوري
 ١٩٤- أبو حمزة = محمد بن يوسف الزبيدي
 ١٩٥- أبو حمزة = محمد بن ميمون المروزي السكري
 ١٩٦- أبو حنيفة = محمد بن رياح بن يوسف الجوزجاني
 ١٩٧- أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
 ١٩٨- أبو حيان التميمي = يحيى بن سعيد بن حيان التميمي الكوفي
 ١٩٩- أبو خالد الأحمر = سليمان بن حيان الأزدي
 ٢٠٠- أبو خالد الدالاني الاسدي = يزيد بن عبدالرحمن
 ٢٠١- أبو خالد الواسطي = عمرو بن خالد القرشي
 ٢٠٢- أبو خراسان = محمد بن أحمد بن السكن
 ٢٠٣- أبو الخصيب = نافع بن ميسرة
 ٢٠٤- أبو الخطاب = زياد بن يحيى الحساني النكري
 ٢٠٥- أبو خليل = عتبة بن حماد المقرئ الدمشقي
 ٢٠٦- أبو داود الحفري = عمر بن سعد بن عبيد
 ٢٠٧- أبو داود = سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي
 ٢٠٨- أبو الدرداء = عويمر بن زيد بن قيس الأنصاري
 ٢٠٩- أبو ذر = أحمد بن محمد بن أبي بكر

- ٢١٠- أبو رافع القبطي (مولى رسول الله ﷺ) ٥٣٢
- ٢١١- أبو رجاء السلمي = مطر بن طهمان
- ٢١٢- أبو رزين = مسعود بن مالك
- ٢١٣- أبو رهم كلثوم بن الحصين الغفاري (صحابي) ٤٠٩
- ٢١٤- أبو الزاهرية = حدير الحضرمي
- ٢١٥- أبو الزبير المكي = محمد بن مسلم بن تدرس
- ٢١٦- أبو الزناد = عبدالله بن ذكوان
- ٢١٧- أبو زيد بن طريف الكوفي (لم أقف له على ترجمة) ٤٣٢
- ٢١٨- أبو السائب = سلم بن جنادة السوائي
- ٢١٩- أبو سحيم المبارك بن سحيم البصري (متروك) ٦٠٦
- ٢٢٠- أبو سعيد الأشج = عبدالله بن سعيد بن حصين
- ٢٢١- أبو سعيد البلوي (لم أقف له على ترجمة) ٩٣
- ٢٢٢- أبو سعيد الخدري = سعد بن مالك بن سنان (صحابي) ٢٩
- ٢٢٣- أبو سعيد بن رافع المدني (مقبول) ١٧
- ٢٢٤- أبو سفيان مولى ابن أبي أحمد (ثقة) ٢٩٤
- ٢٢٥- أبو سلمة بن عبدالرحمن بن عوف الزهري (ثقة مكثراً) ٥
- ٢٢٦- أبو سلمة المدني = يحيى بن المغيرة بن إسماعيل
- ٢٢٧- أبو سهل الرقي الكلابي = كثير بن هشام
- ٢٢٨- أبو سهل بن زياد = أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد
- ٢٢٩- أبو سهل القطان = أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد
- ٢٣٠- أبو سهل الكلوزاني = أحمد بن علي بن عبد الجبار
- ٢٣١- أبو شريح عيسى بن خالد (لم أقف له على ترجمة) ٢٤٧
- ٢٣٢- أبو شريح الخزاعي الكعبي (صحابي) ١٣٧
- ٢٣٣- أبو الشعثاء = جابر بن زيد الأزدي
- ٢٣٤- أبو شهاب الحنات = عبدربه بن نافع الكندي
- ٢٣٥- أبو شيبة = إبراهيم بن عثمان العبسي
- ٢٣٦- أبو صالح الأصبهاني = عبدالرحمن بن سعيد بن هارون
- ٢٣٧- أبو صالح = باذام مولى أم هانئ
- ٢٣٨- أبو صالح = ذكوان السمان الزيات
- ٢٣٩- أبو صالح الفراء = أحمد بن يعقوب البلخي الفراء
- ٢٤٠- أبو صالح كاتب الليث = عبدالله بن صالح بن محمد الجهني

- ٢٤١- أبو صالح المصري = عبدالله بن صالح بن محمد الجهني
 ٢٤٢- أبو صخر = حميد بن زياد بن أبي المخارق الخراط
 ٢٤٣- أبو صخرة جامع بن شداد المحاربي الكوفي (ثقة) ٦٨
 ٢٤٤- أبو الصلت الهروي = عبدالسلام بن صالح بن سليمان
 ٢٤٥- أبو الصلت = إسماعيل بن أبي أمية الذارع
 ٢٤٦- أبو طالب الحافظ = أحمد بن نصر
 ٢٤٧- أبو طالب الكاتب = علي بن محمد بن أحمد بن الجهم
 ٢٤٨- أبو الطيب محمد بن جعفر بن دران، غندر ٤٣
 ٢٤٩- أبو عازب = مسلم بن عمرو
 ٢٥٠- أبو عاصم النزيل = الضحاك بن مخلد
 ٢٥١- أبو عامر الأوصابي = لقمان بن عامر الوصابي
 ٢٥٢- أبو العباس أحمد بن عبدالله بن نصر بن بحير ٤٤
 ٢٥٣- أبو العباس الدولابي = محمد بن موسى بن علي
 ٢٥٤- أبو العباس السراج = محمد بن عبدالرحمن بن يونس
 ٢٥٥- أبو العباس، عبدالله بن عبدالرحمن العسكري (ثقة) ٥٩٧
 ٢٥٦- أبو العباس الفضل بن أحمد بن منصور الزبيدي ٣٢
 ٢٥٧- أبو العباس القطان المخرمي = أحمد بن زنجويه بن موسى
 ٢٥٨- أبو العباس المارستاني = عبدالله بن أحمد بن إبراهيم
 ٢٥٩- أبو العباس المختار ٤٣٣
 ٢٦٠- أبو العباس محمد بن موسى الخلال ٣٦٠
 ٢٦١- أبو عبدالرحمن الخريبي = عبدالله بن داود الهمداني
 ٢٦٢- أبو عبدالرحمن السلمي = عبدالله بن حبيب بن ربيعة
 ٢٦٣- أبو عبدالرحمن المدائني (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٥٤٢
 ٢٦٤- أبو عبدالرحمن المقرئ = عبدالله بن يزيد المكي
 ٢٦٥- أبو عبدالله الجوزجاني = أحمد بن علي بن العلاء
 ٢٦٦- أبو عبدالله بن أبي فروة الرهاوي = محمد بن يزيد بن سنان
 ٢٦٧- أبو عبدالله القطان = الحسين بن يحيى بن عياش
 ٢٦٨- أبو عبدالله المحاملي = الحسين بن إسماعيل
 ٢٦٩- أبو عبدالله محمد بن الفرغ بن فضالة بن النعمان التنوخي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) .. ٤٩٩
 ٢٧٠- أبو عبدالله المصري، مولى إسماعيل (مجهول) ٥٠٢
 ٢٧١- أبو عبدالملك أحمد بن إبراهيم الدمشقي ٢٠

- ٢٧٢- أبو عبد الملك المكي (قال الزيعلي: مجهول) ٢٧١
- ٢٧٣- أبو عبيد البصري= يونس بن عبيد
- ٢٧٤- أبو عبيد القاسم بن إسماعيل المحاملي * (ثقة، شيخ) ٦٨
- ٢٧٥- أبو عبيدة البصري= حميد الطويل
- ٢٧٦- أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود (ثقة، لم يصح سماعه من أبيه) ٥٠
- ٢٧٧- أبو عتاب الدلال سهل بن حماد ٢١٣
- ٢٧٨- أبو عتبة الكندي= أحمد بن الفرغ بن سليمان
- ٢٧٩- أبو عثمان سعيد بن محمد بن أحمد البيهقي (ثقة) ٤٧٨
- ٢٨٠- أبو عثمان الغازي= أحمد بن محمد بن سعيد
- ٢٨١- أبو عصمة= نوح بن أبي مريم
- ٢٨٢- أبو العلاء= كامل بن العلاء
- ٢٨٣- أبو علقمة الفروي= عبد الله بن محمد بن أبي فروة الأموي
- ٢٨٤- أبو علي البزار= الحسن بن مكرم
- ٢٨٥- أبو علي الجشمي المقرئ= أحمد بن الفرغ بن عبد الله
- ٢٨٦- أبو علي الصفار= إسماعيل بن محمد الصفار
- ٢٨٧- أبو علي القوهستاني= أحمد بن إبراهيم بن مالك
- ٢٨٨- أبو علي الكوكبي= الحسين بن القاسم بن جعفر
- ٢٨٩- أبو عمر الحوضي= حفص بن عمر الأزدي النمري
- ٢٩٠- أبو عمر القاضي= محمد بن يوسف الأسدي
- ٢٩١- أبو عمرو الأحول= عثمان بن جعفر
- ٢٩٢- أبو عمرو البصري= أبو عمرو بن العلاء بن عمار
- ٢٩٣- أبو عمرو الدقاق= عثمان بن أحمد الدقاق
- ٢٩٤- أبو عمرو النيسابوري= يوسف بن يعقوب
- ٢٩٥- أبو العوام= عمران بن داود
- ٢٩٦- أبو العوام القطان= عمران بن دوار
- ٢٩٧- أبو عياض عمرو بن الأسود العنسي (ثقة عابد) ٥٦٩
- ٢٩٨- أبو عيسى السمسار= محمد بن أحمد بن قطن
- ٢٩٩- أبو غزية= عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي
- ٣٠٠- أبو غسان النهدي= مالك بن إسماعيل
- ٣٠١- أبو فزارة الكوفي= راشد بن كيسان العبسي
- ٣٠٢- أبو فروة الرهاوي= يزيد بن سنان التميمي

- ٣٠٣- أبو القاسم بدر بن الهيثم القاضي (ثقة) ٢٣
- ٣٠٤- أبو القاسم= عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز
- ٣٠٥- أبو القاسم القاري= عبدالعزيز بن موسى بن عيسى
- ٣٠٦- أبو قبصة= محمد بن عبدالرحمن بن عمارة بن القعقاع
- ٣٠٧- أبو قبيل= حيي بن هانئ بن ناضر المعافري
- ٣٠٨- أبو قتيبة= سلم بن قتيبة الشعيري الخراساني
- ٣٠٩- أبو قدامة المكي= عمر بن حسين بن عبدالله
- ٣١٠- أبو قرّة= موسى بن طارق اليماني
- ٣١١- أبو قطن البصري= عمرو بن الهيثم بن قطن
- ٣١٢- أبو قلابة= عبدالملك بن محمد الرقاشي
- ٣١٣- أبو قيس= عبدالرحمن بن ثروان الأودي
- ٣١٤- أبو كامل= فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري
- ٣١٥- أبو كبشة الأنماري= سعيد بن عمرو
- ٣١٦- أبو كرز= عبدالله بن كرز
- ٣١٧- أبو كريب= محمد بن العلاء الهمداني
- ٣١٨- أبو لبيد= لمارة بن زبار الأزدي
- ٣١٩- أبو مالك= عمرو بن هاشم الجنبي الكوفي
- ٣٢٠- أبو مالك النخعي الواسطي (متروك) ٥
- ٣٢١- أبو المثنى العنبري= معاذ بن المثنى
- ٣٢٢- أبو محرز= محبوب بن محرز التميمي
- ٣٢٣- أبو محمد ابن صاعد= يحيى بن محمد بن صاعد
- ٣٢٤- أبو محمد الوراق= عبدالله بن أبي سعد
- ٣٢٥- أبو مروان هشام بن خالد الأزرق الدمشقي (صدوق) ٦١١
- ٣٢٦- أبو مسلم المستملي= عبدالرحمن بن يونس بن هاشم الرومي
- ٣٢٧- أبو مسلمة= يزيد بن خالد بن مرشل القرشي
- ٣٢٨- أبو المصعب المعافري مشرح بن هاعان المصري ٥٠٠
- ٣٢٩- أبو مطر= عمرو بن عبدالله الجهني
- ٣٣٠- أبو المطرف بن أبي الوزير= محمد بن عمر بن مطرف
- ٣٣١- أبو مطيع= معاوية بن يحيى الطرابلسي
- ٣٣٢- أبو معاوية (لم أعرفه) ٣٠٠
- ٣٣٣- أبو معاوية الزعفراني= عبدالرحمن بن قيس الضبي

- ٣٣٤- أبو معاوية= محمد بن خازم الضرير
- ٣٣٥- أبو معيد= حفص بن غيلان
- ٣٣٦- أبو المغيرة= عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني
- ٣٣٧- أبو المنذر القارئ= سلام بن سليمان
- ٣٣٨- أبو المهزم التميمي البصري، اسمه يزيد، وقيل عبدالرحمن بن سفيان (متروك) ٤٨١
- ٣٣٩- أبو المهلب الجرمي البصري (ثقة) ١٦٣
- ٣٤٠- أبو موسى الأنصاري= إسحاق بن موسى
- ٣٤١- أبو موسى الرملي= عيسى بن يونس الرملي
- ٣٤٢- أبو ميسرة النهاوندي= أحمد بن عبدالله بن ميسرة
- ٣٤٣- أبو نجيح= يسار المكي
- ٣٤٤- أبو النصر التمار= عبدالملك بن عبدالعزيز القشيري
- ٣٤٥- أبو النضر الفقيه= إسماعيل بن عبدالله بن ميمون
- ٣٤٦- أبو النضر= محمد بن السائب الكلبي
- ٣٤٧- أبو النضر، مولى عمر بن عبيدالله= سالم بن أبي أمية
- ٣٤٨- أبو نعيم= الفضل بن دكين الملائى
- ٣٤٩- أبو نعيم النخعي= عبدالرحمن بن هاني بن سعيد الكوفي
- ٣٥٠- أبو نعيم= وهب بن كيسان
- ٣٥١- أبو هارون العبدي= عمارة بن جوين
- ٣٥٢- أبو هاشم الرماني الواسطي (ثقة) ٢٤٦
- ٣٥٣- أبو هبيرة= يحيى بن عباد بن عبدالله الأنصاري
- ٣٥٤- أبو هريرة الأنطاكي= محمد بن علي بن حمزة
- ٣٥٥- أبو هشام الأهوازي ٠٠٠
- ٣٥٦- أبو هشام الرفاعي= محمد بن يزيد بن محمد
- ٣٥٧- أبو هلال الراسبي= محمد بن سليم
- ٣٥٨- أبو همام الأهوازي= محمد بن الزبرقان
- ٣٥٩- أبو وائل= شقيق بن سلمة الاسدي
- ٣٦٠- أبو وائلة= عبدالرحمن بن الحسين المزني
- ٣٦١- أبو الوليد بن برد الأنطاكي ٤٠٩
- ٣٦٢- أبو وهب البصري (لم أقف له على ترجمة) ٢٨٤
- ٣٦٣- أبو يحيى محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البزاز (ثقة) ٤٨٧
- ٣٦٤- أبو يحيى الخفاف= زكريا بن داود بن بكر النيسابوري

- ٣٩٦- أحمد بن زنجويه بن موسى، أبو العباس القطان المخرمي (ثقة) ٤٣٤
- ٣٩٧- أحمد بن سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف الزهري (ثقة) ٥٧
- ٣٩٨- أحمد بن سعيد بن زياد، أيوب العباس الجمال (ثقة) ٢٦٣
- ٣٩٩- أحمد بن سعيد بن صخر الدارمي * (ثقة، حافظ) ٣١٣
- ٤٠٠- أحمد بن سنان بن أسد بن حبان، أبو جعفر القطان الواسطي (ثقة حافظ) ٨٩
- ٤٠١- أحمد بن صالح الصوفي، هو محمد بن صالح الصوفي (ثقة) ٢٤٤
- ٤٠٢- أحمد بن صبيح الاسدي (ضعيف) ٣٣٩
- ٤٠٣- أحمد بن أبي الطيب سليمان البغدادي (صدوق، حافظ، له أغلاط) ٣٢١
- ٤٠٤- أحمد بن العباس الاستراباذي ٢٠٩
- ٤٠٥- أحمد بن العباس البغوي * (ثقة) ١٥
- ٤٠٦- أحمد بن العباس الطبري (لم أقف له على ترجمة) ٢٠٩
- ٤٠٧- أحمد بن عبدالرحمن بن عبدالله الدشتكي الرازي (صدوق) ١٠
- ٤٠٨- أحمد بن عبدالرحمن بن وهب بن مسلم المصري، بحشل (صدوق تغير بأخرة) ٥٨١
- ٤٠٩- أحمد بن عبدالله بن أحمد بن موسى، عبدان ٣
- ٤١٠- أحمد بن عبدالله بن زياد الحداد أبو جعفر (ثقة) ٤٩
- ٤١١- أحمد بن عبدالله بن سليمان الصنعاني ٢٤٨
- ٤١٢- أحمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر النحاس (ثقة) ١٣
- ٤١٣- أحمد بن عبدالله بن ميسرة، أبو ميسرة النهاوندي (تكلم فيه) ٤٣
- ٤١٤- أحمد بن عبدالله بن نصر الذهلي، أبو العباس (ثقة) ٤٤
- ٤١٥- أحمد بن عبدالله الوكيل = أحمد بن عبدالله بن محمد، أبو بكر النحاس *
- ٤١٦- أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي اليربوعي (ثقة حافظ) ٥٣٧
- ٤١٧- أحمد بن عبيد بن إسحاق ٢٠٣
- ٤١٨- أحمد بن عبيد بن ناصح، أبو عبيدة النحوي (صويلح الحديث) ١٧٥
- ٤١٩- أحمد بن عبيدالله بن إدريس، أبو بكر المعروف بالنرسي (ثقة) ٢١٨
- ٤٢٠- أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي (ثقة) ٥٣٢
- ٤٢١- أحمد بن عثمان بن أبي يحيى، أبو بكر الأحول، (ثقة، حافظ) ٢٤٣
- ٤٢٢- أحمد بن عثمان بن يحيى، أبو الحسين البزاز العطشي الأدمي (ثقة) ٢٦٣
- ٤٢٣- أحمد بن العلاء بن موسى، أبو عبدالله الجوزجاني (ثقة) ٦٠
- ٤٢٤- أحمد بن العلاء بن هلال ٤٨٦
- ٤٢٥- أحمد بن علي بن عبد الجبار، أبو سهل الكلوذاني (قال الخطيب ما علمت من حاله إلا خيراً) ٤٢٤
- ٤٢٦- أحمد بن علي الخزار أبو جعفر (ثقة) ١٢١

- ٤٢٧- أحمد بن علي بن العلاء بن موسى، أبو عبدالله المعروف بالجوزجاني * (ثقة مأمون) ٥٩
- ٤٢٨- أحمد بن عمرو بن عبدالخالق الزرار (صدوق) ٢٨٦
- ٤٢٩- أحمد بن عيسى الخشاب التنيسي ٣
- ٤٣٠- أحمد بن عيسى بن السكين البلدي (ثقة) ٢٦٧
- ٤٣١- أحمد بن عيسى بن علي الخواص أبو بكر * (ثقة) ٥٦
- ٤٣٢- أحمد بن عيسى المصري = المعروف بالنستري (كذبه ابن معين) ٥٢٦
- ٤٣٣- أحمد بن الفرج بن سليمان، أبو عتبة الكندي الحمصي الحجازي (محلته الصدوق) ٢٣٧
- ٤٣٤- أحمد بن الفرج بن عبدالله، أبو علي الجشمي المقرئ (ضعيف) ٤٢٣
- ٤٣٥- أحمد بن الفضل بن سالم (لم أقف له على ترجمة) ٥٣
- ٤٣٦- أحمد بن القاسم بن مساور (ثقة) ٢٨٣
- ٤٣٧- أحمد بن كامل بن شجرة القاضي البغدادي * (فيه لين) ٢١٨
- ٤٣٨- أحمد بن محمد بن أبي بكر أبو ذر الواسطي المعروف بالباغندي * (ثقة) ٢٣٦
- ٤٣٩- أحمد بن محمد بن إسحاق العنز (لم أقف له على ترجمة) ١٩٧
- ٤٤٠- أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو بكر المقرئ الأديمي (ثقة) ٣٩٨
- ٤٤١- أحمد بن محمد بن إسماعيل السوطي (ثقة) ١١٠
- ٤٤٢- أحمد بن محمد بن الأزهر (ضعيف) ٣٩٦
- ٤٤٣- أحمد بن محمد بن أيوب، أبو جعفر الوراق (صدوق كانت فيه غفلة لم يدفع بحجة قاله أحمد) ١٨
- ٤٤٤- أحمد بن محمد الجراح، أبو عبدالله الضراب (ثقة) ١٧
- ٤٤٥- أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري (ضعيف) ١٦٧
- ٤٤٦- أحمد بن محمد بن الحسين الماسرجسي (ثقة) ٢٤٦
- ٤٤٧- أحمد بن محمد بن جعفر، أبو الحسين الجوزي (ثقة) ٢٤٦
- ٤٤٨- أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ثقة حافظ) ٢٠٢
- ٤٤٩- أحمد بن محمد بن أبي الرجال (قال الدارقطني ما علمنا إلا خيراً) ٥١٣
- ٤٥٠- أحمد بن محمد بن رميح، أبو سعيد النسوي (وثق وقد لين) ١٩٧
- ٤٥١- أحمد بن محمد بن زياد، أبو سهل القطان * (صدوق) ٣٧
- ٤٥٢- أحمد بن محمد بن سالم، أبو حامد النيسابوي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ١٠٨
- ٤٥٣- أحمد بن محمد بن سعدان، أبو بكر الصيدلاني (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٣١٢
- ٤٥٤- أحمد بن محمد بن سعيد بن أبي عثمان الغازي (من عباد الله الصالحين) ٤٠١
- ٤٥٥- أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة (فيه ضعف) ١٩
- ٤٥٦- أحمد بن محمد بن أبي شيبه (ثقة فيه جلادة) ٥٣٥
- ٤٥٧- أحمد بن محمد بن عبدالعزيز (لم أقف له على ترجمة) ٣٧٠

- ٤٥٨- أحمد بن محمد بن عمر المنكدري (إمام حافظ، له أفراد وعجائب)..... ٣٢٩
- ٤٥٩- أحمد بن محمد بن عمر، أبو بكر المعروف بالحرايبي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل)..... ١٠٧
- ٤٦٠- أحمد بن محمد بن غالب الباهلي، غلام خليل (متروك)..... ٣٨
- ٤٦١- أحمد بن محمد بن أبي موسى (ثقة)..... ١٢٨
- ٤٦٢- أحمد بن محمد بن الوليد الأزرق (ثقة)..... ١٢٦
- ٤٦٣- أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان، أبو سعيد البصري (صدوق)..... ٦٨
- ٤٦٤- أحمد بن محمد بن يزيد، أبو الحسن الزعفراني (ثقة)..... ١٤١
- ٤٦٥- أحمد بن محمد بن يونس الفزاري أبو العباس (ثقة)..... ٨٣
- ٤٦٦- أحمد بن مسيح الجمال (لم أقف له على ترجمة)..... ٢٣
- ٤٦٧- أحمد بن المطلب الهاشمي (ثقة)..... ٧١
- ٤٦٨- أحمد بن المقدم بن سليمان بن الأشعث، أبو الأشعث (صدوق صاحب حديث)..... ٢١١
- ٤٦٩- أحمد بن المقدم، أبو الأشعث العجلي (صدوق صاحب حديث)..... ٥٩
- ٤٧٠- أحمد بن منصور بن سيار أبو بكر الرمادي (ثقة)..... ١٦٣
- ٤٧١- أحمد بن منصور زاج (صدوق)..... ٤٦٨
- ٤٧٢- أحمد بن منيع بن عبدالرحمن، أبو جعفر الاصم (ثقة)..... ٢٢٧
- ٤٧٣- أحمد بن موسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري (ثقة)..... ٣٣٩
- ٤٧٤- أحمد بن أبي نافع، أبو سلمة الموصلي (متقارب الحديث)..... ١٨٨
- ٤٧٥- أحمد بن نجدة..... ١٩٨
- ٤٧٦- أحمد بن نصر بن طالب الحافظ (ثقة ثبت)..... ٢٨١
- ٤٧٧- أحمد بن الهيثم بن خالد العسكري (ثقة)..... ٩٤
- ٤٧٨- أحمد بن الوليد بن أبان، أبو جعفر الكرابيسي المعدل (قال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيراً)..... ٢٢٢
- ٤٧٩- أحمد بن أبي يحيى كرنيب = أحمد بن عثمان بن أبي يحيى، أبو بكر الأحول
- ٤٨٠- أحمد بن يحيى بن إسحاق الحلواني * (ثقة)..... ١٨٦
- ٤٨١- أحمد بن يحيى بن زكير البزار (لم أقف له على ترجمة)..... ١٦٠
- ٤٨٢- أحمد بن يحيى بن زهير التستري (الإمام الحجة)..... ٣٤٨
- ٤٨٣- أحمد بن يحيى الصوفي، أبو عبدالله بن الجلاء (شيخ الشام)..... ٣٥٢
- ٤٨٤- أحمد بن يعقوب البلخي الفراء (يأتي بالمناكير والعجائب)..... ٣٤٤
- ٤٨٥- أحمد بن يوسف التغلبي (ثقة)..... ١٨٨
- ٤٨٦- أحمد بن يوسف السلمي، أبو الحسن النيسابوري حمدان (ثقة حافظ)..... ٠٠٠
- ٤٨٧- أحمد بن يونس = أحمد بن عبدالله بن يونس التميمي النربوعي
- ٤٨٨- الأحوص بن جواب الضبي (صدوق ربما وهم)..... ٤٠٩

- ٤٨٩- إدريس بن عبدالكريم المقرئ (ثقة وفوق الثقة بدرجة) ٣٣٦
- ٤٩٠- إدريس بن يحيى الخولاني (صدوق) ١٢٩
- ٤٩١- إدريس بن يزيد الأودي (ثقة) ٥٠
- ٤٩٢- آدم بن فائد (مجهول) ٥٥٥
- ٤٩٣- أسامة بن زيد الليثي، أبو زيد المدني (صدوق يهم) ٨
- ٤٩٤- إسحاق بن إبراهيم البارودي (صدوق) ٣١٦
- ٤٩٥- إسحاق بن إبراهيم بن جوتي ٩٩
- ٤٩٦- إسحاق بن إبراهيم بن أبي حسان الأنماطي (ثقة) ٣٨٣
- ٤٩٧- إسحاق بن إبراهيم الحنيني، أبو يعقوب (ضعيف) ١٠٣
- ٤٩٨- إسحاق بن إبراهيم الدبري (صدوق) ١٢٣
- ٤٩٩- إسحاق بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن منيع البغوي، لؤلؤ (ثقة) ٥٦٥
- ٥٠٠- إسحاق بن إبراهيم بن محمد بن خازم بن سنين، أبو القاسم الختلي (ليس بالقوي) ١١٦
- ٥٠١- إسحاق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي، أبو محمد ابن راهوية (ثقة حافظ، تغير قبل موته بيسير) ١٨٩
- ٥٠٢- إسحاق بن إبراهيم أبو موسى الهروي (وثقه ابن معين وغيره) ٣٩٨
- ٥٠٣- إسحاق الأزرق = إسحاق بن يوسف بن مرداس
- ٥٠٤- إسحاق بن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم بن كامجرا (صدوق، تكلم فيه لوقفه في القرآن) ... ٥٦٩
- ٥٠٥- إسحاق بن البهلول بن حسان التتوخي أبو يعقوب (ثقة) ٦٣
- ٥٠٦- إسحاق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن الهاشمي الجعفري (صدوق) ... ٥١٣
- ٥٠٧- إسحاق بن الحسن الحربي (صدوق) ٩٧
- ٥٠٨- إسحاق بن أبي حمزة (لم أعرفه) ٥٣١
- ٥٠٩- إسحاق بن خالد بن يزيد البالسي (ضعيف) ٥٢٤
- ٥١٠- إسحاق بن داود بن عيسى، أبو يعقوب المروزي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ١٧٦
- ٥١١- إسحاق بن زيادة الأيلي (لم أفق له على ترجمة) ٣٥٤
- ٥١٢- إسحاق بن عبدالله بن أبي فروة الأموي (متروك) ١٨٣
- ٥١٣- إسحاق بن عبد الواحد القرشي (محدث مكث مصنف، تكلم فيه بعضهم) ٢٨
- ٥١٤- إسحاق بن عيسى القشيري (صدوق يخطئ) ١١٤
- ٥١٥- إسحاق بن الفرات بن الجعفر التجيبي، أبو نعيم المصري (صدوق، فقيه) ٥١٤
- ٥١٦- إسحاق بن الفضل بن عبد الرحمن الهاشمي ٥٦٦
- ٥١٧- إسحاق بن مالك الحضرمي (ضعيف) ٤٤٦
- ٥١٨- إسحاق بن محمد بن إسماعيل الفروي (صدوق، كف فساء حفظه) ٣٦٩
- ٥١٩- إسحاق بن محمد بن الفضل الزيات * (صدوق) ٣٣

- ٥٢٠- إسحاق بن منصور السلولي (صدوق تكلم فيه) ٣١٦
- ٥٢١- إسحاق بن موسى، أبو موسى الأنصاري الخطمي (ثقة، متقن) ٢١٧
- ٥٢٢- إسحاق بن هشام التمار (لم أقف له على ترجمة) ٢٣٤
- ٥٢٣- إسحاق بن يحيى بن الوليد بن عبادة بن الصامت (مجهول الحال) ٤٩٦
- ٥٢٤- إسحاق بن يوسف بن مرداس الأزرق (ثقة) ٤٢
- ٥٢٥- أسد بن شاهين (صدوق) ١٠
- ٥٢٦- أسد بن موسى الأموي (صدوق يغرب) ٧٨
- ٥٢٧- إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي (ثقة تكلم فيه بغير حجة) ٢٣
- ٥٢٨- أسعد بن سهل بن حنيف الأنصاري، أبو أمامة (صحابي) ١٣٨
- ٥٢٩- أسماء بنت أبي بكر الصديق (صحابية) ٦١٠
- ٥٣٠- إسماعيل بن إبراهيم بن علي (ثقة حافظ) ١٢٢
- ٥٣١- إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر (ضعيف) ٨٥
- ٥٣٢- إسماعيل بن إسحاق بن حماد بن زيد القاضي (ثقة صدوق) ١٥٠
- ٥٣٣- إسماعيل بن أمية بن عمرو بن سعيد بن العاص (ثقة) ١٧٨
- ٥٣٤- إسماعيل بن أبي أويس = إسماعيل بن عبدالله بن أويس
- ٥٣٥- إسماعيل بن جعفر المدني الزرقى ٤٧٢
- ٥٣٦- إسماعيل بن أبي الحارث = أسد بن شاهين
- ٥٣٧- إسماعيل بن حفص بن عمر الابلي (صدوق) ٣٠٥
- ٥٣٨- إسماعيل بن أبي عباد أمية البصري = إسماعيل بن أمية الذراع
- ٥٣٩- إسماعيل بن العباس بن عمر أبو علي الوراق (ثقة) ٢٣٣
- ٥٤٠- إسماعيل بن سعيد الكسائي (ثقة) ٢٠٩
- ٥٤١- إسماعيل بن سميع الحنفي (صدوق، تكلم فيه لبذعة الخوارج) ٣٣٦
- ٥٤٢- إسماعيل بن عبدالرحمن السدي (صدوق يهم) ٣٥٦
- ٥٤٣- إسماعيل بن عبدالله بن أويس (صدوق، أخطأ في أحاديث من حفظه) ١٥٠
- ٥٤٤- إسماعيل بن عبدالله بن زرارة، أبو الحسن الرقي (صدوق تكلم فيه الأزدي بلا حجة) ٣٥
- ٥٤٥- إسماعيل بن عبدالله بن ميمون، أبو النضر الفقيه (لا بأس به) ٣٨٢
- ٥٤٦- إسماعيل بن علي الخطبي * (ثقة) ١٤٣
- ٥٤٧- إسماعيل بن عياش (صدوق في روايته عن أهل بلده، مخط في غيرهم) ١
- ٥٤٨- إسماعيل بن الفضل بن موسى البلخي (ثقة) ١٢٠
- ٥٤٩- إسماعيل بن محمد الصفار * (ثقة) ٩
- ٥٥٠- إسماعيل بن محمد بن أبي كثير (ثقة صدوق) ٥٣٣

- ٥٥١- إسماعيل بن مسلم المكي (ضعيف الحديث) ١٣١
- ٥٥٢- إسماعيل بن يعلى، أبو أمية الثقفي (ضعيف، متروك) ٣١٨
- ٥٥٣- أبو الأسود الخطمي = عبيدالله بن موسى بن إسحاق
- ٥٥٤- الأسود بن عامر الشامي، شاذان (ثقة) ٣٥٦
- ٥٥٥- أبو الأسود = محمد بن عبدالرحمن بن نوفل
- ٥٥٦- أشعث بن أبي الشعثاء المحاربي الكوفي (ثقة) ٥٦٥
- ٥٥٧- أشعث بن سوار الكندي (ضعيف) ٣٨٢
- ٥٥٨- أشعث بن عطاف (صالح الحديث) ٤٣١
- ٥٥٩- أصبغ بن الفرّج بن سعيد الأموي (ثقة) ٢٩٥
- ٥٦٠- أفلح بن سعيد الأنصاري القُبائي (صدوق) ٤٢١
- ٥٦١- أم سليم بنت نافع بن عبدالحارث (لم أف لها على ترجمة) ٣٠٨
- ٥٦٢- أم قريظة = كريمة بنت المقداد بن الأسود
- ٥٦٣- الأوزاعي = عبدالرحمن بن عمرو بن أبي عمرو
- ٥٦٤- إياس بن عامر الغافقي (صدوق) ٢٧٩
- ٥٦٥- أيوب السخيتاني، أبو بكر البصري (ثقة ثبت حجة) ٤
- ٥٦٦- أيوب بن سليمان بن داود، المعروف بالصغدي (ثقة) ١١٩
- ٥٦٧- أيوب بن سويد الرملي (صدوق، يخطئ) ٥٢
- ٥٦٨- أيوب بن عتبة اليمامي، أبو يحيى القاضي (ضعيف) ٢٨٠

[حرف الباء]

- ٥٦٩- باذام مولى أم هانئ، أبو صالح (ضعيف يرسل) ٤٣١
- ٥٧٠- بحر بن نصر الخولاني (ثقة) ٢٨٧
- ٥٧١- بدل بن المحبر، أبو المنير التميمي البصري (ثقة ثبت إلا في حديثه عن زائدة) ٢٥
- ٥٧٢- برد بن سنان الشامي، أبو العلاء الدمشقي (صدوق) ٢٦٢
- ٥٧٣- بسر بن سعيد المدني (ثقة جليل) ٤٣٥
- ٥٧٤- بشر بن موسى بن صالح أبو علي الاسدي (ثقة) ٢٤
- ٥٧٥- بشر بن يحيى المروزي (قال ابن أبي حاتم: كان صاحب رأي) ٤٠
- ٥٧٦- بشير بن عمرو، أبو عمرة (له صحبة) ٤١٧
- ٥٧٧- بشير بن محمد بن عبدالله بن زيد بن عبدربه (لم أف له على ترجمة) ٤٨٩
- ٥٧٨- بشير بن يسار الحارثي (ثقة فقيه) ١٥٠
- ٥٧٩- البعرائي = محمد بن هارون، أبو حامد الحضرمي

- ٥٨٠- بقیة بن الولید بن صائد الکلاعی (صدوق کثیر التذلیس عن الضعفاء) ٧١
 ٥٨١- بکر بن بکار أبو عمر القیسی (لیس بالقوی) ٢٣٣
 ٥٨٢- بکر بن سهل الدمیاطی (ضعیف) ٤٥٤
 ٥٨٣- بکر بن عبدالرحمن بن عبدالله (ثقة) ٥٣٢
 ٥٨٤- بکر بن مضر بن محمد بن حکیم المصری (ثقة ثبت) ١٢٩
 ٥٨٥- بکر بن وائل بن داود التمیمی (صدوق) ٥٣٢
 ٥٨٦- بکیر بن عبدالله بن الأشج (ثقة) ٢٢٤
 ٥٨٧- بندار = محمد بن بشار بن عثمان العبدي
 ٥٨٨- بهلول بن حسان بن سنان (لم أقف له على ترجمة) ٦٣

[حرف التاء]

- ٥٨٩- تمیم الداری، أبو رقیة (صحابي) ٥
 ٥٩٠- تمیم بن طرفة الطائي المسلي (ثقة) ٤٦٧
 ٥٩١- توبة بن نمر (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٥٤٥

[حرف الثاء]

- ٥٩٢- ثابت بن أسلم البناني (ثقة) ٤٦٠
 ٥٩٣- ثابت بن زهير أبو زهير البصري (منكر الحديث) ٢٣٤
 ٥٩٤- ثور بن يزيد، أبو خالد الحمصي (ثقة، ثبت إلا أنه يرمى بالقدر) ٢٩٩

[حرف الجيم]

- ٥٩٥- جابر بن زيد، أبو الشعثاء الأزدي الجوفي (ثقة فقيه) ٣٨٨
 ٥٩٦- جابر بن يزيد بن الحارث الجعفي أبو عبدالله (ضعيف) ٦٣
 ٥٩٧- جامع بن شداد المحاربي الكوفي، أبو صخرة (ثقة) ٦٨
 ٥٩٨- جبارة بن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي (ضعيف) ٥٠٩
 ٥٩٩- جبرون بن واقد، أبو عباد الأفريقي (متهم) ٤٤٩
 ٦٠٠- جبیر بن مطعم بن عدي بن نوفل (صحابي) ٦٠٢
 ٦٠١- جحدر = عبدالرحمن بن الحارث الكفرتوثي
 ٦٠٢- جریر بن حازم بن زيد بن عبدالله الأزدي (له أوهام إذا حدث من حفظه) ١٥
 ٦٠٣- جریر بن عبد الحميد بن قُرط الضبي (ثقة، كان في آخر عمره يهم من حفظه) ٥١
 ٦٠٤- جعفر بن أحمد بن سلم العبدي (لم أقف له على ترجمة) ١٦٠

- ٦٠٥- جعفر الدمشقي = جعفر بن الزبير الحنفي
٦٠٦- جعفر بن الزبير الحنفي (متروك الحديث) ٥٤٥
٦٠٧- جعفر بن عون بن جعفر المخزومي (صدوق) ١٥٥
٦٠٨- جعفر بن كزال أبو الفضل السمسار (ليس بالقوي) ١٠٨
٦٠٩- جعفر بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر الصيدلاني (ثقة) ١٩٥
٦١٠- جعفر بن محمد بن حبيب الزراع (لم أقف له على ترجمة) ٥٤
٦١١- جعفر بن محمد بن الحسن الزعفراني الرازي (صدوق، ثقة) ٢٩١
٦١٢- جعفر بن محمد بن حماد القلانسي (صدوق) ٤٣٠
٦١٣- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، المعروف بالصادق (صدوق) .. ٤٥٨
٦١٤- جعفر بن محمد بن فضيل الرسعني (صدوق حافظ) ٣٤
٦١٥- جعفر بن محمد بن نصير الخدي * (ثقة) ١٦٥
٦١٦- جعفر بن نصير يعرف بالتائب (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٥١١
٦١٧- جعفر بن النضر بن حماد الواسطي أبو الفضل ٦٢٠
٦١٨- جمهور بن منصور (ذكره ابن حبان في الثقات) ١٤٣
٦١٩- جنادة بن أبي أمية الأزدي (تابعي ثقة) ١٩٩
٦٢٠- جنادة بن مروان الحمصي (ليس بقوي في الحديث) ٥٥٩
٦٢١- الجنديسابوري = محمد بن نوح بن عبد الله
٦٢٢- جوير بن سعيد الأزدي (ضعيف جداً) ١٦٨
٦٢٣- ابن جوشن = عبدالرحمن بن جوشن الغطفاني

[حرف الحاء]

- ٦٢٤- حاتم بن إسماعيل المدني، أبو إسماعيل الحارثي (ثقة مشهور صدوق) ٣٠
٦٢٥- حاجب بن سليمان المنبجي، أبو سعيد (صدوق يهم) ٦١٠
٦٢٦- الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني (ضعيف) ١١١
٦٢٧- الحارث بن عمران الجعفري (ضعيف) ٣١٨
٦٢٨- الحارث بن محمد الفهري (ثقة) ٣١
٦٢٩- الحارث بن نبهان الجرمي، أبو محمد البصري (متروك) ١٩٩
٦٣٠- حامد بن محمد الهروي، أبو علي الرفا الهروي (ثقة) ٣٥٥
٦٣١- حبان بن أبي جيله المصري (ثقة) ٥٤٧
٦٣٢- حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري (صحابي) ٨٢
٦٣٣- حبان بن هلال الباهلي، أبو حبيب البصري (ثقة ثبت) ٣١٣

- ٦٣٤- حبان بن واسع الأنصاري (صدوق) ٧٨
- ٦٣٥- حبيب بن الزبير بن مشكان الهلالي، أبو الحنفية الأصبهاني (ثقة) ١١
- ٦٣٦- حبيب بن الشهيد (ثقة ثبت) ٤٠١
- ٦٣٧- حبيب بن سلمان (لم أقف له على ترجمة) ٣٠٨
- ٦٣٨- حبيب بن يسار الكندي الكوفي (ثقة) ١٠٦
- ٦٣٩- الحجاج بن أرطاة (صدوق كثير الخطأ والتدليس) ٧٠
- ٦٤٠- حجاج بن حجاج بن مالك الأسلمي (مقبول) ٤٧٨
- ٦٤١- حجاج الصواف ابن أبي عثمان (ثقة حافظ) ٥٢٧
- ٦٤٢- الحجاج بن فرافصة (صدوق عابد يهم) ٥٩
- ٦٤٣- حجاج بن محمد المصيصي الأعور، أبو محمد (ثقة ثبت لكنه اختلط في آخر عمره) ١٧
- ٦٤٤- حجاج بن المنهال الأنماطي، أبو محمد السلمي مولا هم، البصري (ثقة) ٣٣
- ٦٤٥- حدير الحضرمي، أبو الزاهرية الحمصي (صدوق) ٤٤٧
- ٦٤٦- حرب بن أبي العالية، أبو معاذ البصري (صدوق يهم) ٣٥٣
- ٦٤٧- حرب بن محمد الطائي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٤١٧
- ٦٤٨- حريث بن سليم العذري (مختلف في صحبته) ٩٣
- ٦٤٩- الحسن بن أحمد بن الربيع الأنماطي (ثقة) ٤٥٠
- ٦٥٠- الحسن بن أحمد بن سعيد الرهاوي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ١٧١
- ٦٥١- الحسن بن أحمد بن صالح الكوفي (ثقة حافظ) ١٨٠
- ٦٥٢- الحسن بن إسحاق العطار (ثقة) ٤٦٤
- ٦٥٣- الحسن بن بشر بن سلم الهمداني (صدوق، يخطئ) ٤٧٣
- ٦٥٤- الحسن البصري (ثقة) ١٨
- ٦٥٥- الحسن بن جابر اللخمي الكندي (مقبول) ٦٠٧
- ٦٥٦- الحسن بن أبي جعفر الجفري البصري (ضعيف) ٥٣١
- ٦٥٧- الحسن بن جعفر بن مدرار (لم أقف له على ترجمة) ١٩
- ٦٥٨- الحسن بن الحارث (لم أقف له على ترجمة) ٦١٦
- ٦٥٩- الحسن بن سعيد بن الحسن الوراق (ثقة) ٨٤
- ٦٦٠- الحسن بن سعيد بن الحسن بن يوسف المروزي (ثقة) ٨٤
- ٦٦١- الحسن بن سفيان النسوي (ثقة، ثبت، حجة) ٣٠٦
- ٦٦٢- الحسن بن سلام السواق بن حماد (ثقة صدوق) ٤٧٦
- ٦٦٣- الحسن بن صالح بن حي الهمداني (صدوق يهم) ٣٥٦
- ٦٦٤- الحسن بن عبدالله بن صالح الأصطخري (لم أقف له على ترجمة) ٢٥٨

- ٦٦٥- الحسن بن عتبة بن عبد الرحمن (لم أقف له على ترجمة) ٣٠٢
- ٦٦٦- الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي العبدي (صدوق) ٦٠
- ٦٦٧- الحسن بن علي بن خلف الدمشقي (اتهم) ٥٥٦
- ٦٦٨- الحسن بن علي بن زياد السري (لم أقف له على ترجمة) ٢٨٤
- ٦٦٩- الحسن بن علي بن شبيب المعمرى (ثقة) ٥١١
- ٦٧٠- الحسن بن عمارة البجلي، أبو محمد الكوفي (متروك) ١٩
- ٦٧١- الحسن بن القاسم بن الحسين البجلي (لم أقف له على ترجمة) ١٥٩
- ٦٧٢- الحسن بن محمد بن أعين الحراني (صدوق) ٣٢٢
- ٦٧٣- الحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني (ثقة) ٢٤٤
- ٦٧٤- الحسن بن مكرم بن حسان البزار (ثقة) ٢٦١
- ٦٧٥- الحسن بن موسى الأشيب، أبو علي البغدادي (ثقة) ٣٧٦
- ٦٧٦- الحسن بن يزيد بن فروخ، أبو يونس القوي (ثقة) ٥٦٧
- ٦٧٧- الحسين بن إدريس الأنصاري الهروي (ثقة) ٤٧٥
- ٦٧٨- حسين بن إسماعيل الجريري (لم أقف له على ترجمة) ٣٥٨
- ٦٧٩- الحسين بن إسماعيل المحاملي، أبو عبدالله القاضي * (صدوق) ٤
- ٦٨٠- الحسين بن الحسين بن عبد الرحمن الأنطاكي (ثقة) ١٢٩
- ٦٨١- الحسين بن حفص بن الفضل بن يحيى الهمداني (صدوق) ٥٠٦
- ٦٨٢- الحسين بن عبدالله بن عبدالله الهاشمي (ضعيف) ٤٣٣
- ٦٨٣- الحسين بن عيسى بن مسلم الحنفي (ضعيف) ٤٣٢
- ٦٨٤- الحسين بن القاسم بن جعفر أبو علي الكوكبي (قال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيراً) ... ٦١
- ٦٨٥- الحسين بن القاسم الكوكبي، أبو علي (له مناكير) ٥٨٥
- ٦٨٦- الحسين بن المتوكل بن عبد الرحمن العسقلاني (ضعيف) ٣٢٢
- ٦٨٧- الحسين بن محمد بن بهرام التميمي المروزي (ثقة) ١٥
- ٦٨٨- الحسين بن محمد بن سعيد المطبقي (ثقة) ٢٦٨
- ٦٨٩- حسين المعلم ابن ذكوان المكتب العوزي (ثقة ربما وهم) ٤٨٠
- ٦٩٠- الحسين بن نصر (لم أقف له على ترجمة) ١٥٩
- ٦٩١- الحسين بن الوليد القرشي النيسابوري (ثقة) ٤٠١
- ٦٩٢- الحسين بن يحيى بن عياش القطان (ثقة) ٣٧٦
- ٦٩٣- حشرج بن عائذ بن عمرو المزني (لا يعرف) ٢٧٢
- ٦٩٤- حشرج بن عبدالله بن حشرج (شيخ) ٢٧٢
- ٦٩٥- حصين (لم أعرفه) ١٥٩

- ٦٩٦- حفص بن أبي داود القاري = حفص بن سليمان الاسدي
 ٦٩٧- حفص بن سليمان الاسدي، أبو عمر الزرار (متروك الحديث) ٣٢٢
 ٦٩٨- حفص بن عمر الأزدي، أبو عمر الحوضي (ثقة، ثبت، عيب بأخذ الأجرة على الحديث) ٥٣
 ٦٩٩- حفص بن عمرو بن ربال بن إبراهيم الربالي الرقاشي (ثقة عابد) ١٩١
 ٧٠٠- حفص بن غياث (ثقة) ١٩٨
 ٧٠١- حفص بن غيلان، أبو معيد (صدوق) ٣
 ٧٠٢- حفص بن ميسرة العقيلي (ثقة ربما وهم) ٤٠٤
 ٧٠٣- الحكم بن أبان (صدوق عابد وله أهام) ٤٣٢
 ٧٠٤- الحكم بن عبدالرحمن بن أبي نعيم الكوفي (صدوق سيء الحفظ) ٥٦٠
 ٧٠٥- الحكم بن عبدالملك القرشي (ضعيف) ٤٧٣
 ٧٠٦- الحكم بن عبيدة الرعيني (مستور) ١٦٧
 ٧٠٧- الحكم بن عتيبة، أبو محمد الكندي (ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس) ٩
 ٧٠٨- الحكم بن موسى بن أبي زهير البغدادي (صدوق) ٢٤٤
 ٧٠٩- حماد بن زيد بن درهم الأزدي (ثقة ثبت) ٢٨٥
 ٧١٠- حماد بن سلمة بن دينار البصري (ثقة حافظ، تغير حفظه بآخره) ٣٢
 ٧١١- حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري (فقيه، صدوق له أوهام) ٥٢٤
 ٧١٢- حمدون بن عمارة البغدادي، أبو جعفر البزاز (صدوق) ٢٧٦
 ٧١٣- حمزة بن أبي حمزة الجعفي الجزري النصيبي (متروك متهم بالوضع) ١٢٩
 ٧١٤- حمزة بن عبدالواحد (مكي ثقة) ١٠١
 ٧١٥- حمل بن مالك بن النابغة الهذلي (صحابي) ١٥٤
 ٧١٦- حميد بن أبي حميد الطويل، أبو عبيدة البصري (ثقة مدلس) ٢٨
 ٧١٧- حميد بن الربيع بن حميد بن مالك اللخمي (ضعيف) ٣٦١
 ٧١٨- حميد بن زنجويه = حميد بن مخلد
 ٧١٩- حميد بن زياد، أبو صخر ابن أبي المخارق المدني، صاحب العباء (صدوق يهم) ٤٥١
 ٧٢٠- حميد الطويل = حميد بن أبي حميد الطويل
 ٧٢١- حميد بن مالك اللخمي (ضعيف) ٣٦٠
 ٧٢٢- حميد بن مخلد بن قتيبة بن زنجويه (ثقة، ثبت) ٣٠٩
 ٧٢٣- حميد بن هلال العدوي (ثقة) ١٦٧
 ٧٢٤- الحميدي = عبدالله بن الزبير بن عيسى
 ٧٢٥- حنبل بن إسحاق بن حنبل بن هلال بن أسد، أبو علي الشيباني (ثقة ثبت) ٥٠٩
 ٧٢٦- حنظلة بن أبي سفيان بن عبدالرحمن بن صفوان بن أمية الحجلي المكي (ثقة حجة) ٦٥
 ٧٢٧- الحنيني = إسحاق بن إبراهيم
 ٧٢٨- حيي بن هانئ بن ناضر المعافري (صدوق يهم) ٥٦٣

[حرف الخاء]

- ٧٢٩- خارجة بن الصلت التميمي البرجمي (مقبول) ٦١٨
- ٧٣٠- خارجة بن عبدالله بن سليمان بن زيد بن ثابت (صدوق، له أوهام) ٥٣٤
- ٧٣١- خارجة بن مصعب بن خارجة، أبو الحجاج السرخسي (متروك) ٣٩٣
- ٧٣٢- خالد بن الياس بن صخر بن أبي الجهم بن حذيفة (متروك) ٢٠٥
- ٧٣٣- خالد بن خدّاش المهلبّي (صدوق يخطئ) ٤١٦
- ٧٣٤- خالد بن دينار (صدوق) ١٩٥
- ٧٣٥- خالد بن دينار النيلي أبو الوليد الشيباني (صدوق) ١٩٥
- ٧٣٦- خالد بن سلمة بن العاص المخزومي، المعروف بالفأفأ (صدوق) ٢٠٩
- ٧٣٧- خالد بن سليمان الصدفي (له خبر منكر) ٥٨٥
- ٧٣٨- خالد بن عبدالرحمن الخراساني (صدوق، له أوهام) ٢٨٧
- ٧٣٩- خالد بن عبدالسلام بن خالد الصدفي، أبو يحيى المصري (صالح الحديث) ١٧٦
- ٧٤٠- خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الطحان الواسطي (ثقة ثبت) ٥٦
- ٧٤١- خالد بن عيسى بن أرطبان (لم أقف له على ترجمة) ١٥٩
- ٧٤٢- خالد بن مخلد القطواني (صدوق، يتشيع وله أفراد) ٣٢٦
- ٧٤٣- خالد بن مرداس، أبو الهيثم (ثقة) ١١٦
- ٧٤٤- خالد بن معدان الكلاعي الحمصي (ثقة عابد يرسل كثيراً) ٣٦٣
- ٧٤٥- خالد بن مهران، الحذاء، أبو المنازل البصري (ثقة يرسل) ٥٦
- ٧٤٦- خالد بن نزار الغساني الايلي (صدوق يخطئ) ٥٨٨
- ٧٤٧- خالد بن هياج بن بسطام (ثقة في نفسه، يعتبر حديثه من غير روايته عن أبيه) ٤٧٥
- ٧٤٨- خالد بن الواضح (لم أقف له على ترجمة) ٢٣٢
- ٧٤٩- خالد بن يزيد القرني (صدوق) ٣٤٦
- ٧٥٠- خالد بن يوسف بن خالد السمتي البصري (ضعيف) ٤٨٤
- ٧٥١- خباب بن الأرت التميمي (صحابي) ١٦٧
- ٧٥٢- خرنيق بنت حصين (صحابية) ١٧٥
- ٧٥٣- خزيمة بن ثابت الأنصاري (صحابي) ٢٢٦
- ٧٥٤- خشف بن مالك الطائي (وثقه النسائي) ١٩٦
- ٧٥٥- الخصيب بن ناصح الحارثي البصري (صدوق يخطئ) ١٠٠
- ٧٥٦- خصيف بن عبدالرحمن الجزري، أبو عون (صدوق، سيء الحفظ خلط بأخرة) ٣٥
- ٧٥٧- خلاد بن أسلم الصفار أبو بكر البغدادي (ثقة) ٥٢٨
- ٧٥٨- خلاص بن عمرو الهجري (ثقة وكان يرسل) ٦٢٨

- ٧٥٩- خلف بن محمد بن عيسى الخشاب (ثقة) ١٣٢
 ٧٦٠- خلف بن هشام بن ثعلب البزار المقرئ (ثقة) ٢٨٥
 ٧٦١- الخليل بن ميمون الكندي (لم أقف له على ترجمة) ١٦٠
 ٧٦٢- خوات بن جبير الأنصاري (صحابي) ٤٣٥
 ٧٦٣- خوات بن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري (وثقه ابن حبان) ٥٦٦

[حرف الـدال]

- ٧٦٤- داهر بن نوح الأهوازي (وثقه ابن حبان) ٢
 ٧٦٥- داود بن الحصين الأموي، أبو سليمان المدني (ثقة إلا في عكرمة) ٧٤
 ٧٦٦- داود بن رشيد الهاشمي الخوارزمي (ثقة) ٣٧٧
 ٧٦٧- داود بن الزبرقان الرقاشي البصري (متروك وكذبه الأزدي) ٢٨
 ٧٦٨- داود بن عمرو بن زهير الضبي، أبو سليمان البغدادي (ثقة) ٥٠٦
 ٧٦٩- داود بن قيس الفراء الدباغ، أبو سليمان القرشي (ثقة) ٢١٢
 ٧٧٠- داود بن مهران، أبو سليمان الدباغ (ثقة) ١٣٨
 ٧٧١- داود بن أبي هند القشيري (ثقة، متقن، كان يهيم بآخره) ٤٥٤
 ٧٧٢- دحيم = عبدالرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني
 ٧٧٣- دعلج بن أحمد، أبو محمد السجستاني * (ثقة) ١

[حرف الـذال]

- ٧٧٤- ذر بن عبدالله المرهبي (ثقة عابد رمي بالإرجاء) ٥٤
 ٧٧٥- ذكوان، أبو صالح السمان الزيات (ثقة) ٢٨٧
 ٧٧٦- ذؤيب بن عمامة السهمي (قال أبو حاتم: صدوق لم يترك حديثه) ١٠١

[حرف الـراء]

- ٧٧٧- راشد بن سعد المقرئ (ثقة، كثير الإرسال) ٤٤٧
 ٧٧٨- راشد بن كيسان العيسي، أبو فرازة الكوفي (ثقة) ٢٨٥
 ٧٧٩- رافع بن خديج الأوسي (صحابي) ١٥٠
 ٧٨٠- ربيع بن عبدالرحمن بن أبي سعيد الخدري (مقبول) ٦٠٥
 ٧٨١- الربيع بن ثعلب البغدادي (ثقة) ٤٠٦
 ٧٨٢- الربيع بن روح بن خليد الحضرمي، أبو روح الحمصي اللاهوني (ثقة) ٧٦
 ٧٨٣- الربيع بن سليمان بن عبدالجبار المرادي (ثقة) ٥٤٩

- ٧٨٤- الربيع بن صبيح السعدي البصري (صدوق سيء الحفظ) ١٨
 ٧٨٥- ربيعة بن أبي عبدالرحمن التيمي (ثقة) ١٧١
 ٧٨٦- ربيعة بن عثمان بن ربيعة التيمي (صدوق له أوهام) ٢٥٥
 ٧٨٧- ربيعة بن يزيد الدمشقي، أبو شعيب الأيادي (ثقة) ٤٩٨
 ٧٨٨- رجاء بن حيوة الكندي، أبو المقدام (ثقة فقيه) ١٩٩
 ٧٨٩- رشدين بن سعد بن مفلح المهري (ضعيف) ٤٢٤
 ٧٩٠- رضوان بن أحمد بن إسحاق الصيدلاني (ثقة) ٣٥
 ٧٩١- رفاعة بن هرير بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج (ضعيف) ٦٠١
 ٧٩٢- الرمادي= أحمد بن منصور بن سيار
 ٧٩٣- رواد بن الجراح، أبو عصام العسقلاني (صدوق اختلط بأخرة فترك) ٣٧٣
 ٧٩٤- روح بن عبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري (ثقة) ٢٧٢
 ٧٩٥- ربيعة بنت هشام (لم أقف لها على ترجمة) ٣٠٨

[حرف الزاي]

- ٧٩٦- زاذان أبو عمر الكندي البزاز (صدوق يرسل) ٣٥٢
 ٧٩٧- زافر بن سليمان الأيادي، أبو سليمان القهستاني (صدوق كثير الأوهام) ١٠٨
 ٧٩٨- الزبيدي= محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي
 ٧٩٩- الزبير بن بكار بن عبدالله الاسدي (ثقة) ١٥٢
 ٨٠٠- الزبير بن الخريت البصري (ثقة) ٦٢٢
 ٨٠١- زر بن حبيش بن حباشة، الاسدي، الكوفي (ثقة جليل مخضرم) ٣٠١
 ٨٠٢- زرارة بن جزي (صحابي) ٣٨٤
 ٨٠٣- زريق بن عبدالله بن نصر المخرمي الدلال (ثقة) ٤٢٣
 ٨٠٤- زُفَر بن وثيمة بن مالك بن اوس الدمشقي (مقبول) ٣٨٣
 ٨٠٥- زكريا بن الحكم الرسعني (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٢٦٧
 ٨٠٦- زكريا بن داود بن بكر، أبو يحيى الخفاف النيسابوري (ثقة) ٤٢٢
 ٨٠٧- زكريا بن أبي زائدة خالد، ويقال: هبيرة (ثقة وكان يدلس، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة) ٦١٨
 ٨٠٨- زكريا بن عدي بن الصلت التيمي مولاهم، أبو يحيى الكوفي (ثقة) ١٠٩
 ٨٠٩- زكريا بن عطية الحنفي (منكر الحديث) ٤٤٨
 ٨١٠- زكريا بن يحيى الحميري (ليس بشيء) ١٦٧
 ٨١١- زكريا بن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة (صدوق) ٣٨٩
 ٨١٢- زمعة بن صالح الجندي (ضعيف، وحديثه عند مسلم مقرون) ٥٢١

- ٨١٣- الزهري = محمد بن شهاب (ثقة) ٤١
- ٨١٤- زهير بن عباد بن مليح الرؤاسي الكوفي (وثقه أبو حاتم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: يخطئ ويخالف) ٦٠٣
- ٨١٥- زهير بن معاوية، أبو خيثمة الجعفي (ثقة ثبت) ١٤٦
- ٨١٦- زياد بن أيوب بن زياد البغدادي (ثقة حافظ) ٢٢٧
- ٨١٧- زياد بن خيثمة الجعفي (ثقة) ٦٩
- ٨١٨- زياد بن أبي زياد = ميسرة المخزومي المدني ٢٦٩
- ٨١٩- زياد بن سعد بن عبدالرحمن الخرساني (ثقة ثبت) ٤١
- ٨٢٠- زياد بن عبدالله بن الطفيل العامري البكائي (صدوق، ثبت في المغازي) ٥٠
- ٨٢١- زياد بن فياض الخزاعي، أبو الحسن الكوفي (ثقة عابد) ٥٦٩
- ٨٢٢- زياد بن المنذر، أبو الجارود الأعمى الكوفي (متروك) ١٠٦
- ٨٢٣- زياد بن يحيى بن حسان الحساني، أبو الخطاب النكري البصري (ثقة) ٨٧
- ٨٢٤- زيد بن أوزم الطائي النبهاني، أبو طالب البصري (ثقة حافظ) ١٩٦
- ٨٢٥- زيد بن أسلم العدوي، مولى عمر، أبو عبدالله وابو أسامة، المدني (ثقة يرسل) ٦
- ٨٢٦- زيد بن جبير بن حرملة الطائي (ثقة) ٠٠٠
- ٨٢٧- زيد بن الحباب الكلبي، أبو الحسين (صدوق يخطئ في حديث الثوري) ٢٩
- ٨٢٨- زيد بن حبان الرقي (صدوق كثير الخطأ وتغير بأخرة) ٢٥٢
- ٨٢٩- زيد بن خالد الجهني المدني (صحابي) ٥٦١
- ٨٣٠- زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ثقة) ٣٤٩
- ٨٣١- زيد بن محمد بن جعفر (صدوق اختلط آخر عمره) ٢٠٣
- ٨٣٢- زيد بن نعيم (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٥١٠
- ٨٣٣- زينب بنت كعب بن عجرة (مقبولة، يقال لها صحبة) ٣٢٦

[حرف السين]

- ٨٣٤- سالم بن أبي أمية، أبو النضر (ثقة ثبت) ٣٦٩
- ٨٣٥- سالم بن عبدالله بن عمر بن الخطاب أبو عمر (أحد الفقهاء السبعة ثبتاً عابداً فاضلاً) ٥٥
- ٨٣٦- سرق بن أسد الجهني (صحابي) ٨٦
- ٨٣٧- السري بن إسماعيل الهمداني (متروك) ٢٠٤
- ٨٣٨- السري بن سهل (لا يحتج به) ١٦٨
- ٨٣٩- سعد بن إبراهيم بن سعد الزهري (ثقة) ٢٣٩
- ٨٤٠- سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة (ثقة) ٣٢٦

- ٨٤١- سعد بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري (صدوق سيء الحفظ) ٢١١
- ٨٤٢- سعد، أبو مجاهد الطائي الكوفي (لا بأس به) ٦٩
- ٨٤٣- سعدان بن نصر بن منصور، أبو عثمان الثقفي البزاز (صدوق) ٧٤
- ٨٤٤- سعدان بن يزيد البزاز (صدوق) ١٤٦
- ٨٤٥- سعيد بن أبي أيوب الخزاعي (ثقة، ثبت) ٣١٤
- ٨٤٦- سعيد بن بشير الأزدي (ضعيف) ٣٣٢
- ٨٤٧- سعيد بن جبير الاسدي (ثقة، ثبت، فقيه) ٣٠٠
- ٨٤٨- سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم بن أبي مريم الجمحي (ثقة ثبت) ٣٣٧
- ٨٤٩- سعيد بن حيان التيمي (وثقه العجلي) ٦٢٢
- ٨٥٠- سعيد بن خالد الخزاعي المدني (ضعيف) ٤٤٨
- ٨٥١- سعيد بن راشد السماك، أبو محمد المازني البصري (ضعيف، منكر الحديث متروك) ٣٩
- ٨٥٢- سعيد بن زيد بن درهم الأزدي (صدوق له أوهام) ٠٠٠
- ٨٥٣- سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان المكي (صدوق بهم، ورمي بالإرجاء) ٥٦٧
- ٨٥٤- سعيد بن أبي سعيد المقبري (ثقة) ٢٧٨
- ٨٥٥- سعيد بن سلام العطار (متروك واتهم) ٦٠٠
- ٨٥٦- سعيد بن عبدالعزيز التتوخي الدمشقي (ثقة إمام) ٩٤
- ٨٥٧- سعيد بن أبي عروبة، مهران البشكري، مولا هم (ثقة حافظ) ٣٨٨
- ٨٥٨- سعيد بن عفير = سعيد بن كثير بن عفير
- ٨٥٩- سعيد بن عمرو أبو كبشة الأنماري (صحابي) ٤٠٨
- ٨٦٠- سعيد بن كثير بن غفير الأنصاري (صدوق) ٣٢٤
- ٨٦١- سعيد بن محمد البيه، أخو زبير (ثقة) ٤٧٨
- ٨٦٢- سعيد بن محمد الرهاوي (لم أقف له على ترجمة) ١٧١
- ٨٦٣- سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي (صدوق) ٢٩٠
- ٨٦٤- سعيد بن أبي مريم سعيد بن الحكم بن محمد الجمحي (ثقة ثبت فقيه) ٣٣٧
- ٨٦٥- سعيد بن مسلمة بن هشام الأموي (ضعيف) ٥٦٨
- ٨٦٦- سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي (أحد العلماء الأثبات الفقهاء الكبار) ١٠
- ٨٦٧- سعيد بن منصور بن شعبة أبو عثمان الخراساني (ثقة) ١
- ٨٦٨- سعيد بن يحيى بن سعيد بن أبان بن العاصف الأموي، ابو عثمان البغدادي (ثقة ربما أخطأ) ٠٠٠
- ٨٦٩- سعيد بن يحيى بن صالح اللخمي (صدوق) ٢٠٨
- ٨٧٠- سعيد بن يربوع بن عنكثة المخزومي (صحابي) ٤٧٤
- ٨٧١- سفيان بن سعيد الثوري (ثقة حافظ) ٧٧

- ٨٧٢- سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي (ثقة حافظ) ٢٤
- ٨٧٣- سكين بن حنظلة (لم أقف لها على ترجمة) ٢٣١
- ٨٧٤- سلام بن سليمان بن سواء المدائني (منكر الحديث) ٤٦٧
- ٨٧٥- سلام بن سليمان المزني، أبو المنذر القارئ (صدوق يهم) ٢٨٦
- ٨٧٦- سلم بن جنادة السوائي (ثقة ربما خالف) ١٦٩
- ٨٧٧- سلم بن سالم (ضعيف) ٣٢٩
- ٨٧٨- سلم بن سلام، أبو المسيب الواسطي (مقبول) ١٩٢
- ٨٧٩- سلم بن قتيبة الشعيري الخراساني (صدوق) ١٤٤
- ٨٨٠- سلمة بن دينار، أبو حازم الأعرج (ثقة) ١٣٦
- ٨٨١- سلمة بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف (لا بأس به) ٣٤٠
- ٨٨٢- سلمة بن صخر البياضي (صحابي) ٣٣٣
- ٨٨٣- سلمة بن الفضل الأبرش الأنصاري * (صدوق كثير الخطأ) ٢٤٢
- ٨٨٤- سليم العذري (صحابي) ٩٣
- ٨٨٥- سليمان بن أحمد بن أبي سبرة (لم أقف له على ترجمة) ٥٢٩
- ٨٨٦- سليمان بن أرقم البصري، أبو معاذ (متروك) ١١٥
- ٨٨٧- سليمان بن بلال التيمي مولاهم (ثقة) ٤٧٠
- ٨٨٨- سليمان بن جابر الهجري (مجهول) ٣٨٦
- ٨٨٩- سليمان بن حرب الأزدي الواسطي (ثقة حافظ) ٢١٠
- ٨٩٠- سليمان بن حيان الأزدي، أبو خالد الأحمر (صدوق يخطئ) ١٩٨
- ٨٩١- سليمان بن خلاد، أبو خالد المؤدب (صدوق) ٢٢٨
- ٨٩٢- سليمان بن داود، أبو أيوب المنقري (ضعيف جداً واتهم) ٣٨٨
- ٨٩٣- سليمان بن داود الجارود الطيالسي (ثقة حافظ) ٥٢١
- ٨٩٤- سليمان بن داود الحراني الرقي (قال أبو حاتم: ضعيف الحديث جداً) ٤٣
- ٨٩٥- سليمان بن داود الهاشمي (ثقة جليل) ٤٧٦
- ٨٩٦- سليمان بن أبي سليمان (ضعيف) ٣٤٧
- ٨٩٧- سليمان بن أبي سليمان، أبو إسحاق الكوفي (ثقة) ٥٧٥
- ٨٩٨- سليمان بن بنت شرحبيل= سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى التميمي الدمشقي
- ٨٩٩- سليمان بن شعيب الكيسان (لم أقف له على ترجمة) ١٠٠
- ٩٠٠- سليمان بن طرخان التيمي (ثقة) ٩١
- ٩٠١- سليمان بن عبدالرحمن بن عيسى الدمشقي (صدوق يخطئ) ٤٣٠
- ٩٠٢- سليمان بن عبدالعزيز (جهله ابن القطان) ٢٨٩

- ٩٠٣- سليمان بن عمر بن خالد القرشي العامري الرقي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل)..... ٢٣٥
- ٩٠٤- سليمان بن مهران الأعمش (ثقة حافظ، لكنه يدلّس)..... ٢٣
- ٩٠٥- سليمان بن موسى الأموي مولاهم، الدمشقي، الاشدق (صدوق فقيه)..... ٣
- ٩٠٦- سليمان بن يسار الهلالي، المدني، مولى ميمونة، وقيل أم سلمة (ثقة أحد الفقهاء السبعة).... ١١٠
- ٩٠٧- سماك بن حرب بن أوس الذهلي (صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة وقد تغير بآخره). ٤٢٢
- ٩٠٨- سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام (ثقة)..... ٤٨٤
- ٩٠٩- سنان بن الحارث بن مصرف (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل)..... ٥٢٥
- ٩١٠- سهل بن أبي حثمة الأنصاري (صحابي صغير)..... ١٥٠
- ٩١١- سهل بن حماد البصري، أبو عتاب الدلال (صدوق)..... ٢١٣
- ٩١٢- سهل بن حنيف الأنصاري (صحابي)..... ١٤٠
- ٩١٣- سهل بن سعد بن مالك الأنصاري الخزرجي الساعدي (له صحبة)..... ٩٦
- ٩١٤- سهل بن عمار النيسابوري (متهم)..... ٤٠١
- ٩١٥- سوار بن عبدالله بن سوار العنبري (ثقة)..... ٢٦
- ٩١٦- سوار بن مصعب الهمداني (متروك)..... ٣٣٠
- ٩١٧- سويد بن سعيد بن سهل الهروي، أبو محمد، الحدثاني، ويقال له: الاتباري (صدوق)..... ٣٧
- ٩١٨- سويد بن عبدالعزيز بن نمير السلمي، مولاهم (ضعيف)..... ٦٠٢
- ٩١٩- سويد بن غفلة، أبو أمية الجعفي (مخضرم من كبار التابعين)..... ٣٥٧
- ٩٢٠- سويد بن النعمان الأنصاري (صحابي)..... ١٥٠
- ٩٢١- سيف بن محمد الثوري (كذبوه)..... ١٤٣

[حرف الشين]

- ٩٢٢- شاذان = الأسود بن عامر الشامي
- ٩٢٣- الشاذكوني = سليمان بن داود المنقري
- ٩٢٤- شابة بن سوار المدائني (ثقة حافظ)..... ٥
- ٩٢٥- شبيب بن سعيد التميمي الحبطي (لا بأس بحديثه من رواية ابنه لا من رواية ابن وهب).... ٣٩٩
- ٩٢٦- شجاع بن الوليد بن قيس السكوني (صدوق ورع له أوهام)..... ٦٩
- ٩٢٧- شرحبيل بن مسلم الخولاني (صدوق، فيه لين)..... ٦٠
- ٩٢٨- شريح بن الحارث بن قيس الكوفي (ثقة، وقيل له صحبة)..... ٥٢٤
- ٩٢٩- شريح الحجازي (له صحبة)..... ٥٨٥
- ٩٣٠- الشريد بن سويد (صحابي)..... ٥٣٣

- ٩٣١- شريك بن عبدالله النخعي (صدوق يخطئ تغير حفظه بعدما ولي القضاء) ٢٦٣
- ٩٣٢- شريك بن عبدالله بن أبي نمر، أبو عبدالله المدني (تابع صدوق يخطئ) ٣٨٥
- ٩٣٣- شعبة بن الحجاج بن الورد العتكي (ثقة حافظ) ٩٠
- ٩٣٤- الشعبي = عامر بن شراحيل
- ٩٣٥- شعوذ بن عبدالرحمن أبو عبدالرحمن الأزدي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٥٥٩
- ٩٣٦- شعيب بن إسحاق بن عبدالرحمن الدمشقي (ثقة) ٢٤٤
- ٩٣٧- شعيب بن أيوب بن رزيق الصيريفيني (صدوق، يدلّس) ٣١٢
- ٩٣٨- شعيب بن خالد البجلي الرازي (ليس به بأس) ٥٧٤
- ٩٣٩- شعيب بن رزيق الشامي، أبو شيبه المقدسي (صدوق، يخطئ) ٣٥٩
- ٩٤٠- شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص (صدوق ثبت سماعه من جده) ٥٧
- ٩٤١- شعيب بن يحيى بن السائب التجيبي (صدوق عابد) ٦١٣
- ٩٤٢- الشفاء بنت عبدالله بن عبدشمس العدوية القرشية (صحابية) ٢٠٥
- ٩٤٣- شقيق بن سلمة، أبو وائل الاسدي (ثقة) ٢٣
- ٩٤٤- شهر بن حوشب الأشقري الشامي (صدوق، كثير الإرسال والأوهام) ٤٥٩
- ٩٤٥- شيبان بن عبدالرحمن التيمي مولا هم، النحوي، أبو معاوية البصري (ثقة) ١٠٠
- ٩٤٦- شيبان بن فروخ الابلي (صدوق يهم ورمي بالتقدر) ٣١٥
- ٩٤٧- الشيباني = عبدالله بن يزيد بن الصلت (ضعيف) ٦١٢

[حرف الصاد]

- ٩٤٨- الصاгани = محمد بن إسحاق الصاгани
- ٩٤٩- صالح بن خوات بن جبير بن النعمان الأنصاري (ثقة) ٥٦٦
- ٩٥٠- صالح بن خوات بن صالح بن خوات بن جبير الأنصاري (مقبول) ٥٦٦
- ٩٥١- صالح بن عبدالجبار (حديثه منكر) ٢٦٦
- ٩٥٢- صالح بن عبدالله الترمذي (ثقة) ٣٢٩
- ٩٥٣- صالح بن العلاء بن بكير العبدي (لم أقف له على ترجمة) ٥٦
- ٩٥٤- صالح بن مالك (لا يعرف) ٣٣٠
- ٩٥٥- صالح بن موسى بن إسحاق التيمي (متروك) ٣١٧
- ٩٥٦- صدقة بن أبي عمران الكوفي (صدوق) ٣٥٠
- ٩٥٧- صديق بن موسى ابن عبدالله بن الزبير (ليس بحجه) ٥٢٨

- ٩٥٨- صفدي بن سنان أبو معاوية البصري (ضعيف) ٣٦٦
 ٩٥٩- الصفار = إسماعيل بن محمد الصفار
 ٩٦٠- صفوان بن أمية بن خلف الجمحي (صحابي) ٢١٨
 ٩٦١- صفوان بن سليم المدني (ثقة، بالقدر) ١١٠
 ٩٦٢- صفوان بن عيسى الزهري، أبو محمد (ثقة) ٥٥٠
 ٩٦٣- صفوان بن يعلى بن أمية (ثقة) ٥٧

[حرف الضاد]

- ٩٦٤- ضباعة بنت الزبير بن عبدالمطلب الهاشمية (صحابية) ٤١٠
 ٩٦٥- الضحاك بن عثمان بن عبدالله الحزامي (صدوق، بهم) ٢٨٢
 ٩٦٦- الضحاك بن مخلد، أبو عاصم النبيل (ثقة) ١١٤
 ٩٦٧- الضحاك بن مزاحم الهلالي الخراساني (صدوق كثير الإرسال)
 ٩٦٨- ضرار بن صرد التيمي، أبو نعيم الطحان، الكوفي (صدوق له أوهام وخطأ) ٩
 ٩٦٩- ضمرة بن ربيعة الفلسطيني الرملي (صدوق بهم قليلاً) ٣٢٠

[حرف الطاء]

- ٩٧٠- طارق بن عبدالله المحاربي الكوفي (صحابي) ٦٨
 ٩٧١- طاهر بن خالد بن نزار الأيلي (ثقة) ٥٨٨
 ٩٧٢- طاهر بن مدرار (لم أقف له على ترجمة) ١٩
 ٩٧٣- طاهر بن يحيى بن قبيصة (لم أقف له على ترجمة) ٤٠١
 ٩٧٤- طاوس بن كيسان اليماني (ثقة فقيه فاضل) ٢٤
 ٩٧٥- طريف بن ناصح (شيعي لا يكاد يعرف) ٣٣٩
 ٩٧٦- طلحة بن زيد القرشي الرقي (متروك) ٥١٦
 ٩٧٧- طلحة بن أبي سعيد الاسكندراني (ثقة مقل) ٤٣٥
 ٩٧٨- طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب الياامي (ثقة) ٥٢٥
 ٩٧٩- طليق بن عمران بن حصين الخزاعي، ويقال ابن محمد بن عمران (مقبول) ٩١

[حرف العين]

- ٩٨٠- عائذ بن عمرو بن هلال المزني (صحابي) ٢٧٢
- ٩٨١- عاصم بن بهدلة= عاصم بن أبي النجود الأسدي
- ٩٨٢- عاصم بن ضمرة السلولي الكوفي (صدوق) ٧٦
- ٩٨٣- عاصم بن عمر بن حفص، أبو عمر المدني (ضعيف) ٤١٩
- ٩٨٤- عاصم بن أبي النجود، هو ابن بهدلة، الأسدي مولا لهم، الكوفي (صدوق له أوهام) ١٥٥
- ٩٨٥- عامر بن سعيد أبو حفص البزاز (قال ابن معين ثقة) ٤٦٣
- ٩٨٦- عامر بن سيار الدرامي الرقي (مجهول) ١١٥
- ٩٨٧- عامر بن شراحيل الشعبي (ثقة مشهور) ٦٣
- ٩٨٨- عباد بن إسحاق= عبدالرحمن بن إسحاق بن عبدالله
- ٩٨٩- عباد بن تميم بن غزيرة الأنصاري المازني المدني (ثقة) ٢١٥
- ٩٩٠- عباد بن كثير الثقفي البصري (متروك) ٧٣٧
- ٩٩١- عباد بن يعقوب (لم أقف له على ترجمة) ٤٥٨
- ٩٩٢- عباد بن يعقوب الرواجني، أبو سعيد الكوفي (صدوق، رافضي) ١٧٨
- ٩٩٣- عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي (صحابي) ٩٤
- ٩٩٤- العباس بن العباس بن محمد بن عبدالله بن المغيرة، أبو الحسين الجوهري (ثقة) ٥٦٥
- ٩٩٥- العباس بن عبيدالله بن يحيى الرهاوي (لم أقف له على ترجمة) ٢٠٦
- ٩٩٦- عباس بن محمد بن حاتم الدوري، أبو الفضل البغدادي (ثقة حافظ) ٩
- ٩٩٧- العباس بن الوليد بن مزيد الغزي البيروتي (صدوق) ٦٢
- ٩٩٨- العباس بن الوليد النرسي (ثقة) ٢٨٨
- ٩٩٩- عبد الأعلى بن حماد بن نصر الباهلي، أبو يحيى، المعروف بالنرسي (لا بأس به) ٣٢
- ١٠٠٠- عبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي (ثقة) ٨٠
- ١٠٠١- عبد الأعلى بن عدي البهراني الحمصي (ثقة) ٤٩٧
- ١٠٠٢- عبد الأعلى بن محمد (ضعيف) ٥٥٦
- ١٠٠٣- عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق أبو الحسين الأموي* (صدوق) ٣٩
- ١٠٠٤- عبد الجبار بن سعيد المساحقي (وثقه ابن حبان) ٤١١
- ١٠٠٥- عبد الجبار بن العلاء بن عبد الجبار العطار البصري، أبو بكر (لا بأس به) ٧٩
- ١٠٠٦- عبد الحميد بن أبي أويس= عبد الحميد بن عبدالله بن أويس
- ١٠٠٧- عبد الحميد بن الحسن الهلالي، أبو عمر أو أبو أمية (صدوق يخطئ) ٣٧
- ١٠٠٨- عبد الحميد بن عبدالرحمن الحماني (صدوق، يخطئ) ٣١٢
- ١٠٠٩- عبد الحميد بن عبدالرحمن بن زيد بن الخطاب العدوي (ثقة) ٥٥

- ١٠١٠- عبد الحميد بن عبدالله بن عبدالله بن أويس (ثقة) ٤٣٣
- ١٠١١- عبد الرحمن بن إبراهيم بن عمرو العثماني، دحيم (ثقة حافظ) ٣٨٣
- ١٠١٢- عبد الرحمن بن إسحاق بن عبدالله بن الحارث المدني (صدوق، رمي بالقدر) ١٣٥
- ١٠١٣- عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق (صحابي) ٥٢٩
- ١٠١٤- عبد الرحمن بن البيهقي (ضعيف) ٨٦
- ١٠١٥- عبد الرحمن بن ثروان، أبو قيس الأودي الكوفي (صدوق، ربما خالف) ١٩١
- ١٠١٦- عبد الرحمن بن الحارث الكفرتوثي جدر (ضعيف) ٢٦٨
- ١٠١٧- عبد الرحمن بن الحارث المخزومي (صدوق، له أوهام) ٤٧٠
- ١٠١٨- عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو بن سنان الأسلمي (صدوق، ربما أخطأ) ٢١٦
- ١٠١٩- عبد الرحمن بن الحسين المزني (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٢٨٢
- ١٠٢٠- عبد الرحمن بن رافع التتوخي المصري (ضعيف) ٤٦٥
- ١٠٢١- عبد الرحمن بن أبي الزناد (صدوق، تغير حفظه) ١٤٠
- ١٠٢٢- عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي (ضعيف) ٨٧
- ١٠٢٣- عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الأفرقي (ضعيف في حفظه) ٤٤٠
- ١٠٢٤- عبد الرحمن بن سعيد، أبو أمية السدوسي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٤٣٨
- ١٠٢٥- عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري الأنصاري الخزرجي (ثقة) ٢٩
- ١٠٢٦- عبد الرحمن بن سعيد بن أبي سعيد أبو أمية (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٣٤٨
- ١٠٢٧- عبد الرحمن بن سعيد، أبو صالح الأصبهاني (ثقة) ٩٢
- ١٠٢٨- عبد الرحمن بن سعيد القيسي (لم أقف له على ترجمة) ٣٤٩
- ١٠٢٩- عبد الرحمن بن سليمان بن الغسيل (صدوق فيه لين) ٢٣١
- ١٠٣٠- عبد الرحمن بن عبدالله بن دينار، مولى ابن عمر (صدوق يخطئ) ٨٨
- ١٠٣١- عبد الرحمن بن عبدالله بن سعد الدشتكي، أبو محمد الرازي (ثقة) ١٠
- ١٠٣٢- عبد الرحمن بن عبدالله بن عمر (متروك) ٤٦٤
- ١٠٣٣- عبد الرحمن بن عبدالله العمري بن عمر بن حفص بن عاصم (متروك) ٤٦٤
- ١٠٣٤- عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود الهذلي، الكوفي (ثقة) ١٩
- ١٠٣٥- عبد الرحمن بن عمرو بن أبي عمرو الأزاعي، أبو عمرو، الفقيه (ثقة جليل) ١٠٤
- ١٠٣٦- عبد الرحمن بن أبي عمرة (لم أقف له على ترجمته) ٤١٧
- ١٠٣٧- عبد الرحمن بن غنم الأشعري (مختلف في صحبته) ٤٥٩
- ١٠٣٨- عبد الرحمن بن القطامي، البصري (ضعيف الحديث جداً) ٤٨١
- ١٠٣٩- عبد الرحمن بن قيس الضبي، أبو معاوية الزعفراني (متروك) ٣٤٩
- ١٠٤٠- عبد الرحمن بن أبي ليبيبة ١٦١

- ١٠٤١- عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (ثقة) ٥٤٨
- ١٠٤٢- عبد الرحمن بن محمد بن زياد المحاربي، أبو محمد الكوفي (ثقة يدلس) ٣٨٥
- ١٠٤٣- عبد الرحمن بن مرزوق بن عطاء (ثقة لا بأس به) ٤٥٩
- ١٠٤٤- عبد الرحمن بن مسهر (متروك، ضعيف) ٣٤٦
- ١٠٤٥- عبد الرحمن بن معاوية (لم أقف له على ترجمة) ٤٦٦
- ١٠٤٦- عبد الرحمن بن معمر بن حزم الأنصاري (لم أقف له على ترجمة) ٥٠٥
- ١٠٤٧- عبد الرحمن بن مغراء الدوسي، أبو زهير الكوفي (صدوق تكلم في حديثه عن الأعمش) ٥٥
- ١٠٤٨- عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري، أبو سعيد البصري (ثقة ثبت) ١٤٢
- ١٠٤٩- عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي (صدوق) ٧٧
- ١٠٥٠- عبد الرحمن بن هاني بن سعيد الكوفي، أبو نعيم النخعي (صدوق، له أغلاط) ٢١٨
- ١٠٥١- عبد الرحمن بن أبي هريرة (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٥٨٢
- ١٠٥٢- عبد الرحمن بن يحيى الصدفي (لينه أحمد بن حنبل) ٥٤٧
- ١٠٥٣- عبد الرحمن بن يزيد بن جابر الأزدي، أبو عتبة، الشامي الداراني (ثقة) ٦٢
- ١٠٥٤- عبد الرحمن بن يزيد النخعي (ثقة) ٢١٨
- ١٠٥٥- عبد الرحمن بن يعقوب الجهني مولى الحرقة (ثقة) ٣٢٧
- ١٠٥٦- عبد الرحمن بن يونس بن محمد الرقي، أبو محمد السراج (لا بأس به) ٩١
- ١٠٥٧- عبد الرحيم بن سليمان المروزي (ثقة، له تصانيف) ١٣١
- ١٠٥٨- عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري، أبو بكر الصنعاني (ثقة حافظ مصنف) ٤٧
- ١٠٥٩- عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائني، أبو بكر الكوفي (ثقة حافظ له مناكير) ٧٠
- ١٠٦٠- عبد السلام بن صالح بن سليمان، أبو الصلت الهروي (صدوق له مناكير وكان يتشيع) ٤٢٢
- ١٠٦١- عبد السلام بن عجلان، أبو الخليل العدوي (قال أبو حاتم: شيخ بصري يكتب حديثه، وتوقف غيره في الاحتجاج به) ٢٥
- ١٠٦٢- عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولا لهم، التنوري (صدوق ثبت في شعبة) ٢٦
- ١٠٦٣- عبد الصمد بن علي بن محمد بن مكرم، أبو الحسين الوكيل المعروف بالطستني * (ثقة) ٦٧
- ١٠٦٤- عبد العزيز بن الحصين بن الترجمان (ضعيف) ١١١
- ١٠٦٥- عبد العزيز بن رفيع الأسدي، أبو عبدالله المكي (ثقة) ٤٩
- ١٠٦٦- عبد العزيز بن أبي سلمة = عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون
- ١٠٦٧- عبد العزيز بن صهيب البناني (ثقة) ٣٥١
- ١٠٦٨- عبد العزيز بن عبد الرحمن الباسي القرشي (لا يحل الاحتجاج به) ٣٥
- ١٠٦٩- عبد العزيز بن عبدالله بن أبي سلمة الماجشون (ثقة فقيه) ٥١٢
- ١٠٧٠- عبد العزيز بن عبدالله الهاشمي أبو القاسم (ثقة) ٦٦

- ١٠٧١- عبدالعزيز بن عمران بن عبدالعزيز الزهري المدني (متروك) ٤٢٧
- ١٠٧٢- عبدالعزيز بن محمد الأزدي (لم أقف له على ترجمة) ١٤٠
- ١٠٧٣- عبدالعزيز بن محمد الدراوردي (صدوق كان يحدث من كتب غيره فيخطئ) ١٠٠
- ١٠٧٤- عبدالعزيز بن مسلم القسلي (ثقة عابد ربما وهم) ٤٣٨
- ١٠٧٥- عبدالعزيز بن المطلب بن عبدالله المخزومي (صدوق) ٢٤١
- ١٠٧٦- عبدالعزيز بن موسى بن عيسى القاري (ثقة) ٣٠٢
- ١٠٧٧- عبدالعزيز بن يحيى (متروك) ٧٥
- ١٠٧٨- عبدالعزيز بن يحيى بن يوسف، أبو الأصبع الحراني (صدوق ربما وهم) ٣١١
- ١٠٧٩- عبدالعزيز بن حبيب بن رغبان (لم يكن بالقوي) ٤٦٣
- ١٠٨٠- عبدالغافر بن سلامة بن أحمد، أبو هاشم الحضرمي (ثقة) ٢٤٧
- ١٠٨١- عبدالغفار بن القاسم، أبو مريم الأنصاري (متروك الحديث، من رؤساء الشيعة) ٤٤١
- ١٠٨٢- عبدالغفور بن عبدالعزيز الواسطي (ضعيف يضع الحديث) ٣٥٢
- ١٠٨٣- عبدالقدوس بن الحجاج الخولاني (ثقة) ٢١
- ١٠٨٤- عبدالكريم أبي أمية= عبدالكريم بن أبي المخارق
- ١٠٨٥- عبدالكريم بن روح بن عنبسة البزاز، أبو سعيد البصري (ضعيف) ٣٨
- ١٠٨٦- عبدالكريم بن مالك الجزري، الحضرمي (ثقة متقن) ٦٠٨
- ١٠٨٧- عبدالكريم بن أبي المخارق، أبو أمية المعلم (ضعيف) ١١٨
- ١٠٨٨- عبدالكريم بن الهيثم بن زياد العاقولي، أبو يحيى القطان (ثقة، ثبت) ٢٣٨
- ١٠٨٩- عبدالله بن إبراهيم بن قتيبة (لم أقف له على ترجمة) ٥٨٩
- ١٠٩٠- عبدالله بن إبراهيم بن يوسف الجرجاني (ثقة، ثبت) ٣٠٦
- ١٠٩١- عبدالله بن أحمد بن إبراهيم بن مالك المارستاني (تكلم فيه) ٣٤٩
- ١٠٩٢- عبدالله بن أحمد بن ثابت، أبو القاسم البزاز (ثقة) ١٨٨
- ١٠٩٣- عبدالله بن أحمد الدمشقي (ضعيف) ٥٢٤
- ١٠٩٤- عبدالله بن أحمد الدورقي أبو العباس (ثقة) ٧٥
- ١٠٩٥- عبدالله بن أحمد بن ربيعة (ضعيف) ٥٢٤
- ١٠٩٦- عبدالله بن أحمد بن زكريا، أبو يحيى بن أبي ميسرة (محل الصدق) ٣١٤
- ١٠٩٧- عبدالله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ثقة) ١٨
- ١٠٩٨- عبدالله بن أحمد بن موسى بن زياد الجواليقي العبسي (أحد الحفاظ الأثبات) ٦١٦
- ١٠٩٩- عبدالله بن أحمد بن موسى عبدان أبو محمد (أحد الحفاظ الأثبات) ٦١٦
- ١١٠٠- عبدالله بن إسحاق بن إبراهيم البغوي (فيه لين) ٤٣٢
- ١١٠١- عبدالله بن إسحاق بن الفضل بن عبدالرحمن الهاشمي (له أحاديث لا يتابع منها على شيء) ... ٥٦٦

- ١١٠٢- عبدالله بن إسماعيل بن أحمد الصنعاني (لم أقف له على ترجمة) ٩٩
- ١١٠٣- عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ثقة) ٢١٥
- ١١٠٤- عبدالله بن باباه المكي (ثقة) ٨٥
- ١١٠٥- عبدالله بن بديل الخزاعي (صدوق يخطئ) ٦٠٠
- ١١٠٦- عبدالله بن بزيع الأنصاري (ليس بحجة) ١٤٩
- ١١٠٧- عبدالله بن بسر الحبراني (ضعيف) ٤٠٨
- ١١٠٨- عبدالله البهي، مولى مصعب بن الزبير (صدوق يخطئ) ٣٥٦
- ١١٠٩- عبدالله بن أبي جبير المروزي (لم أقف له على ترجمة) ٥٣٨
- ١١١٠- عبدالله بن الجراح بن سعيد التميمي، أبو محمد القهستاني (صدوق يخطئ) ١٠٨
- ١١١١- عبدالله بن جعفر بن أحمد أبو العباس الصيرفي (ثقة) ٥٥٣
- ١١١٢- عبدالله بن جعفر الزهري (لم أقف له على ترجمة) ٢٩٤
- ١١١٣- عبدالله بن جعفر بن أبي طالب (له صحبة) ٣٠٢
- ١١١٤- عبدالله بن جعفر بن عبدالرحمن بن المسور بن مخرمة (ليس به بأس) ٤٣٩
- ١١١٥- عبدالله بن جعفر بن غيلان (ثقة) ٦٦
- ١١١٦- عبدالله بن الجهم الرازي (صدوق فيه تشيع) ٥٧٤
- ١١١٧- عبدالله بن حبيب بن ربيعة، أبو عبدالرحمن السلمي (ثقة، ثبت) ٢٩٠
- ١١١٨- عبدالله بن الحسن بن إسماعيل الهاشمي (ثقة) ٢٢٧
- ١١١٩- عبدالله بن حشر بن عائذ المزني (لا يعرف) ٢٧٢
- ١١٢٠- عبدالله بن حماد بن أيوب الأملي (تلميذ البخاري وورقه) ٥٤٥
- ١١٢١- عبدالله بن حنظلة بن أبي عامر الراهب الأنصاري (له رؤية) ١٥
- ١١٢٢- عبدالله بن حنين الهاشمي (ثقة) ١٨٣
- ١١٢٣- عبدالله بن خباب بن الأرت (صحابي) ١٦٧
- ١١٢٤- عبدالله بن داود بن عامر الهمداني، أبو عبدالرحمن الخريبي (ثقة) ٢٥٩
- ١١٢٥- عبدالله بن دينار العدوي، أبو عبدالرحمن المدني، مولى ابن عمر (ثقة) ٠٠٠
- ١١٢٦- عبدالله بن ذكوان القرشي، المعروف بأبي الزناد (ثقة فقيه) ١٠
- ١١٢٧- عبدالله بن رافع، مولى أم سلمة المخزومي (ثقة) ٥٥٠
- ١١٢٨- عبدالله بن ربيعة القدامي (ضعيف) ٤٠٠
- ١١٢٩- عبدالله بن رشيد الجنديسابوري (لا يحتج به) ٥٤
- ١١٣٠- عبدالله بن روح المدائني (ليس به بأس) ٤٦٧
- ١١٣١- عبدالله بن الزبير بن العوام القرشي (صحابي) ٤٥١
- ١١٣٢- عبدالله بن الزبير بن عيسى الحميدي (ثقة، حافظ) ٢٧٥

- ١١٣٣- عبدالله بن زياد بن سليمان بن سمعان (متروك) ٣٢٠
- ١١٣٤- عبدالله بن زيد بن أسلم العدوي، مولى آل عمر، أبو محمد المدني (صدوق فيه لين) ٨٧
- ١١٣٥- عبدالله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني (صحابي) ٢١٥
- ١١٣٦- عبدالله بن زيد بن عبدربه بن ثعلبة الأنصاري (صحابي) ٤٨٩
- ١١٣٧- عبدالله بن سخبيرة الأزدي (ثقة) ٢٦٩
- ١١٣٨- عبدالله بن سرجس المزني (صحابي) ٥٨٣
- ١١٣٩- عبدالله بن أبي سعد= عبدالله بن عمرو بن عبد الرحمن بن بشير بن هلال الأنصاري (ثقة)
- ١١٤٠- عبدالله بن أبي سعد، أبو محمد الوراق (ثقة) ٢٣٤
- ١١٤١- عبدالله بن سعيد بن حصين، أبو سعيد الأشج (ثقة) ٦٩
- ١١٤٢- عبدالله بن سعيد أبو الخصيب (لم أقف له على ترجمة) ٢٨٩
- ١١٤٣- عبدالله بن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد (مقبول) ٢٩٤
- ١١٤٤- عبدالله بن سلمة بن أسلم (ضعفه الدارقطني وغيره، وقال أبو نعيم: متروك) ٢٦٥
- ١١٤٥- عبدالله بن سليمان بن الأشعث (ثقة) ٢٦٤
- ١١٤٦- عبدالله بن سليمان الشامي (لم أقف له على ترجمة) ٤٦٦
- ١١٤٧- عبدالله بن سيف الخوارزمي (لا يعرف وحديثه منكر) ٢٢٨
- ١١٤٨- عبدالله بن شبيب، أبو سعيد الربيعي (واه) ٣١
- ١١٤٩- عبدالله بن شاذب الخراساني، أبو عبد الرحمن البلخي (صدوق) ٥٣
- ١١٥٠- عبدالله بن صالح بن محمد الجهني (صدوق، كثير الغلط، ثبت في كتابه) ٢٩٦
- ١١٥١- عبدالله بن طاوس بن كيسان اليماني (ثقة فاضل) ١٣٤
- ١١٥٢- عبدالله بن عبد الجبار الجنائزي، أبو القاسم الحمصي، لقبه زبير (صدوق) ٤٤
- ١١٥٣- عبدالله بن عبد الحكم بن أعين المصري (صدوق، أنكر عليه ابن معين شيئاً) ٤٥١
- ١١٥٤- عبدالله بن عبد الرحمن الأنصاري (ثقة) ٥٠٥
- ١١٥٥- عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري (ثقة) ٢٦٥
- ١١٥٦- عبدالله بن عبد الرحمن بن أبي عمرة الأنصاري (لم يذكر فيه جرحاً أو تعديلاً) ٤١٧
- ١١٥٧- عبدالله بن عبد الله الأموي (لين الحديث) ١٢٠
- ١١٥٨- عبدالله بن عبد الله بن أويس بن مالك (صدوق يهم) ١٥٠
- ١١٥٩- عبدالله بن أبي عبد الله= عبدالله بن الحسن بن إسماعيل الهاشمي
- عبدالله بن عبد الملك الفهري= عبدالله بن كرز (واه) ١٦٥
- ١١٦٠- عبدالله بن عبيد الله بن أبي مليكة (ثقة فقيه) ١٥
- ١١٦١- عبدالله بن عثمان بن خثيم القاري المكي (صدوق) ٢٣٠
- ١١٦٢- عبدالله بن عطاء (لم أقف له على ترجمة) ٤٥١
- ١١٦٣- عبدالله بن عطار بن أدنيه الطائي (قال ابن عدي: منكر الحديث، وقال الذهبي: لين) ١٦٠

- ١١٦٤- عبدالله بن عمر بن حفص العمري (ضعيف) ٢٨٤
- ١١٦٥- عبدالله بن عمر بن الخطاب العدوي، أبو عبدالرحمن (صحابي) ٠٠٠
- ١١٦٦- عبدالله بن عمر بن العاص (صحابي) ٠٠٠
- ١١٦٧- عبدالله بن عمران بن رزين المخزومي العبادي، أبو القاسم المكي (صدوق) ٤١
- ١١٦٨- عبدالله بن عمرو حسان الواقعي ٩٤
- ١١٦٩- عبدالله بن عمرو بن عبدالرحمن بن بشير بن هلال الأنصاري (ثقة) ٢٣٤
- ١١٧٠- عبدالله بن عمرو بن عوف المزني (مقبول) ١٠٣
- ١١٧١- عبدالله بن عون بن أرطبان، أبو عون البصري (ثقة ثبت) ٤٦٦
- ١١٧٢- عبدالله بن عياش بن عباس القتباني، أبو حفص المصري (صدوق يغلط) ٥٩١
- ١١٧٣- عبدالله بن عيسى الجزري (يضع الحديث) ١٥٥
- ١١٧٤- عبدالله بن كرز أبو كرز القرشي (واه) ١٦٥
- ١١٧٥- عبدالله بن لهيعة بن عقبة الحضرمي، أبو عبدالرحمن المصري، القاضي (ضعيف) ٦
- ١١٧٦- عبدالله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة (ثقة ثبت) ٦٦
- ١١٧٧- عبدالله بن المثنى بن عبدالله بن أنس بن مالك (صدوق كثير الغلط) ٠٠٠
- ١١٧٨- عبدالله بن مُحَرَّر الجزري القاضي (متروك) ٢٣٣
- ١١٧٩- عبدالله بن محمد بن إسحاق الفهمي البيطارى (ثقة) ٤٣٧
- ١١٨٠- عبدالله بن محمد بن الربيع الكرمانى، أبو عبدالرحمن (ثقة) ٥٢٠
- ١١٨١- عبدالله بن محمد بن زياد، أبوبكر النيسابوري * (ثقة) ٣
- ١١٨٢- عبدالله بن محمد بن سعيد، أبو محمد المقرئ (ثقة) ٢١٣
- ١١٨٣- عبدالله بن محمد بن عبدالرحمن ابن شيروية (الحافظ الفقيه) ١٨٩
- ١١٨٤- عبدالله بن محمد بن عبدالعزيز البغوي، أبو القاسم * (ثقة ثبت) ٦
- ١١٨٥- عبدالله بن محمد بن عبدالله الجعفي، البخاري المسندي (ثقة حافظ) ٢٧٦
- ١١٨٦- عبدالله بن محمد بن عبدالله بن أبي فروة الأموي، أبو علقمة الفروي (ثقة) ٨١
- ١١٨٧- عبدالله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي، أبوبكر بن أبي الدنيا (صدوق حافظ) ٣٥
- ١١٨٨- عبدالله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد المدني، أمه زينب بنت علي (صدوق يقال تغير بآخره) ١٠٩
- ١١٨٩- عبدالله بن محمد بن علي بن نفيل، أبو جعفر النفيلي (ثقة حافظ) ٢٨١
- ١١٩٠- عبدالله بن محمد بن علي الهاشمي، أبو جعفر المنصور (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ... ٢٨٩
- ١١٩١- عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (مقبول) ٥٦٤
- ١١٩٢- عبدالله بن محمد بن أبي مريم ٠٠٠
- ١١٩٣- عبدالله بن محمد بن وهيب الغزي (لم أقف له على ترجمة) ٣٧٣

- ١١٩٤- عبدالله بن محمد بن يحيى بن أبي بكر، أبو عبد الرحمن (ثقة) ٥٠٢
- ١١٩٥- عبدالله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير المدني (متروك) ٢١٧
- ١١٩٦- عبدالله بن محمد بن يزيد، أبو محمد الحنفي المروزي (ثقة) ٢١٧
- ١١٩٧- عبدالله بن مسلمة بن قعنب، أبو عبد الرحمن الحارثي القعني المدني (ثقة) ٩٧
- ١١٩٨- عبدالله بن مصعب بن خالد بن زيد بن خالد الجهني (فيه جهالة) ٥٦١
- ١١٩٩- عبدالله بن مطيع بن راشد البكري، أبو محمد النيسابوري (ثقة) ٤٣٩
- ١٢٠٠- عبدالله بن مغفل المزني (صحابي) ٢٧٠
- ١٢٠١- عبدالله بن أبي مليكة (ثقة) ١٦
- ١٢٠٢- عبدالله، مولى سعد (لم أقف له على ترجمة) ٩
- ١٢٠٣- عبدالله بن ميمون المرائي القداح (لم أقف له على ترجمة) ٦٢٧
- ١٢٠٤- عبدالله بن نافع الصائغ المخزومي (ثقة صحيح الكتاب في حفظه، لين) ٢٠٥
- ١٢٠٥- عبدالله بن نافع، مولى ابن عمر المدني (ضعيف) ٢٤٠
- ١٢٠٦- عبدالله بن أبي نجيع يسار المكي (ثقة رمي بالقدر وربما دلس) ٩٥
- ١٢٠٧- عبدالله بن نصر الأصم الأنطاكي (منكر الحديث) ٤٨
- ١٢٠٨- عبدالله بن نمير الهمداني، أبو هشام الكوفي (ثقة صاحب حديث) ٦٨
- ١٢٠٩- عبدالله بن أبي الهذيل الكوفي، أبو المغيرة (ثقة) ٥٦٥
- ١٢١٠- عبدالله بن هشام القواس (لم أقف له على ترجمة) ٤٠
- ١٢١١- عبدالله بن الهيثم بن خالد الطيني (ثقة) ١٦٣
- ١٢١٢- عبدالله بن الوضاح اللؤلؤي (مقبول) ٥٠
- ١٢١٣- عبدالله بن وهب بن مسلم القرشي، أبو محمد المصري (ثقة حافظ) ٧
- ١٢١٤- عبدالله بن وهيب الغزي = عبدالله بن محمد بن وهيب الغزي
- ١٢١٥- عبدالله بن يزيد المكي المقرئ (ثقة، فاضل) ٣١٤
- ١٢١٦- عبدالله بن يعلى بن مرة الثقفي الكوفي (قال البخاري فيه نظر، ضعفه غير واحد) ٤٢٦
- ١٢١٧- عبدالله بن يوسف التنيسي، أبو محمد الكلاعي (ثقة، متقن) ٢٩٧
- ١٢١٨- عبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف الزهري (ثقة) ٦١٢
- ١٢١٩- عبد المجيد بن عبدالعزيز بن أبي رواد (صدوق يخطئ وكان مرجئاً) ٣٤٣
- ١٢٢٠- عبد الملك بن أحمد بن عبد الرحمن بن أبي حمزة، أبو العباس الزيات (ثقة) ١٩١
- ١٢٢١- عبد الملك بن أحمد بن نصر الدقاق أبو الحسين * (ثقة) ٨٠
- ١٢٢٢- عبد الملك بن الحسن بن أبي حكيم الجاري، ويقال: الحارثي، المدني (لا بأس به) ٢٩
- ١٢٢٣- عبد الملك بن أبي سليمان، ميسرة العرزمي (صدوق له أوهام) ٤٤٢
- ١٢٢٤- عبد الملك بن عبدالعزيز بن جريج الأموي، المكي (ثقة فقيه، وكان يدلس ويرسل) ١٧

- ١٢٢٥- عبد الملك بن عبدالعزيز القشيري، أبو نصر التمار (ثقة) ٢٠٤
- ١٢٢٦- عبد الملك بن عبيد، أو ابن عبيدة (مجهول الحال) ١٧٥
- ١٢٢٧- عبد الملك بن محمد الذماري (قال أبو حاتم: يكتب حديثه) ٩٩
- ١٢٢٨- عبد الملك بن محمد الرقاشي، أبو قلابة (صدوق يخطئ تغير حفظه) ٢٥
- ١٢٢٩- عبد الملك بن ميسرة الهلالي (ثقة) ٤٢٥
- ١٢٣٠- عبد الملك بن يحيى بن الحسن العطار الزعفراني ابن أبي زكار (ثقة) ٥٧
- ١٢٣١- عبد الواحد بن زياد العبدي (ثقة، في حديثه عن الأعمش وحده مقال) ٣٣٦
- ١٢٣٢- عبد الوارث بن إبراهيم العسكري (لم أقف على ترجمته) ٣٩
- ١٢٣٣- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، مولاهم (ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه) ٣٩
- ١٢٣٤- عبد الوهاب بن عبد المجيد بن الصلت الثقفي (ثقة، تغير قبل موته بثلاث سنين) ٣٢٥
- ١٢٣٥- عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، أبو نصر العجلي (صدوق ربما أخطأ) ٩٠
- ١٢٣٦- عبد الوهاب بن عيسى بن أبي حية، أبو القاسم (صدوق في روايته ويذهب إلى الوقف) ٦٢١
- ١٢٣٧- عبدة بن سليمان الكلابي (ثقة، ثبت) ٣٠٥
- ١٢٣٨- عبدة بن عبدالله الصفار الخزاعي، أبو سهل البصري (ثقة) ١٠٧
- ١٢٣٩- عبدربه بن نافع الكناني الحنات، أبو شهاب الأصغر (صدوق بهم) ٣٤
- ١٢٤٠- عبيد بن إسحاق (لم أقف له على ترجمة) ٢٠٣
- ١٢٤١- عبيد بن شريك = عبيد بن عبد الواحد بن شريك
- ١٢٤٢- عبيد بن عبد الواحد بن شريك البزار (صدوق) ٤٠٣
- ١٢٤٣- عبيد بن عبيد الله (لم أقف له على ترجمة) ٥٤
- ١٢٤٤- عبيد بن عمير بن قتادة اللبني، أبو عاصم المكي (ثقة) ٤٥٨
- ١٢٤٥- عبيد بن أبي قرّة (ما كان به بأس) ٨٢
- ١٢٤٦- عبيد بن كثير العامري (متروك) ٤٥٨
- ١٢٤٧- عبيد بن المكتب بن مهران الكوفي (ثقة) ٥٩٣
- ١٢٤٨- عبيد بن هاشم الكرمانى (لم أقف له على ترجمة) ٢٦٤
- ١٢٤٩- عبيد بن يعيش المحاملي (ثقة) ٢٣٨
- ١٢٥٠- عبيد الله بن الأحنس النخعي (صدوق) ٨٩
- ١٢٥١- عبيد الله بن تمام، أبو عاصم (ضعفه الدارقطني وأبو حاتم وأبوزرعة) ٤٧٧
- ١٢٥٢- عبيد الله بن جرير بن جبلة العتكي (ثقة) ٣٣٥
- ١٢٥٣- عبيد الله بن أبي جعفر المصري، أبوبكر الفقيه، مولى بني كنانة (ثقة) ٦
- ١٢٥٤- عبيد الله بن أبي زياد القداح، أبو الحصين المكي (ليس بالقوي) ٨٣
- ١٢٥٥- عبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري (ثقة) ٢٣٩

- ١٢٨٧- عثمان بن عاصم بن حصين الأسدي (ثقة ثبت) ١٤٧
- ١٢٨٨- عثمان بن عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع المخزومي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٤٧٤
- ١٢٨٩- عثمان بن عبد الرحمن القرشي (متروك) ١٨٧
- ١٢٩٠- عثمان بن عبد الرحمن بن مسلم الحراني، الطرائفي (صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك) ٥٩٦
- ١٢٩١- عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي (متروك) ٢٩١
- ١٢٩٢- عثمان بن عبد ربه ٠٠٠
- ١٢٩٣- عثمان بن علي الصيدلاني (لم أقف له على ترجمة) ٥٣١
- ١٢٩٤- عثمان بن عمر بن فارس العبدي (ثقة) ١٣٧
- ١٢٩٥- عثمان بن محمد بن أبي سويد (وثقه ابن حبان) ٢٩٥
- ١٢٩٦- عثمان بن محمد بن عثمان بن ربيعة (ضعيف) ١٠٥
- ١٢٩٧- عثمان بن مخلد التمار (وثقه ابن حبان) ٢٨٦
- ١٢٩٨- عثمان بن مطر الشيباني (ضعيف) ٣٥٢
- ١٢٩٩- عثمان بن مقسم البري (متروك) ١٦٨
- ١٣٠٠- عجلان المدني (لا بأس به) ٣٢٣
- ١٣٠١- عدي بن حاتم بن عبدالله الطائي (صحابي) ٤٦٧
- ١٣٠٢- عدي بن زيد الجذامي (صحابي) ٢١٦
- ١٣٠٣- عدي بن عدي بن عميرة الكندي (ثقة) ٤٧١
- ١٣٠٤- عدي بن عميرة الكندي (صحابي) ٤٧١
- ١٣٠٥- عدي بن الفضل التيمي، أبو حاتم البصري (متروك) ٢٣٠
- ١٣٠٦- العرزمي = محمد بن عبيد الله
- ١٣٠٧- عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي، أبو عبدالله المدني (ثقة) ٣٥
- ١٣٠٨- عصام بن يوسف البلخي (ضعيف) ٥٨٦
- ١٣٠٩- عصمة بن عبدالله (لم أقف له على ترجمة) ٢٣
- ١٣١٠- عصمة بن مالك الخطمي (صحابي) ١٧٦
- ١٣١١- عطاء بن أبي رباح، المكي (ثقة فقيه، كثير الإرسال) ٣
- ١٣١٢- عطاء بن السائب، أبو محمد (صدوق اختلط) ٢٩٠
- ١٣١٣- عطاء بن عجلان الحنفي، أبو محمد البصري، العطار (متروك) ٧٦
- ١٣١٤- عطاء بن مسلم الحفاف، أبو مخلد الكوفي (صدوق، يخطئ كثيراً) ٥٥٤
- ١٣١٥- عطاء بن أبي مسلم الخراساني (صدوق يهم كثيراً ويرسل ويدلس) ٣٥٩
- ١٣١٦- عطاء بن يزيد الليثي (ثقة) ١٣٥

- ١٣١٧- عطاء بن يسار الهلالي (ثقة فاضل) ٢٢٩
- ١٣١٨- عطية بن بقية (محل الصدق) ٧١
- ١٣١٩- عطية بن سعد بن جنادة العوفي (صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً) ٦٩
- ١٣٢٠- عفان بن مسلم بن عبدالله الباهلي (ثقة ثبت) ١٥٥
- ١٣٢١- عفيف بن سالم الموصلي، البجلي مولاهم، أبو عمر (صدوق) ٧٤
- ١٣٢٢- عقبة بن الحارث بن عامر بن نوفل (صحابي) ٤٨٢
- ١٣٢٣- عقبة بن عامر الجهني (صحابي) ٤٩٨
- ١٣٢٤- عكرمة بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي (ثقة) ٢٨٠
- ١٣٢٥- عكرمة أبو عبدالله، مولى ابن عباس (ثقة ثبت) ١١
- ١٣٢٦- عكرمة بن عمار العجلي (صدوق، يغلط، وفي روايته عن يحيى بن أبي كثير اضطراب) ٢٧٨
- ١٣٢٧- العلاء بن عبدالرحمن بن يعقوب الحرقي (صدوق، ربما وهم) ٣٢٧
- ١٣٢٨- العلاء بن كثير الليثي، أبو سعد، مولى بني أمية (متروك رماه ابن حبان بالوضع) ٤٧٥
- ١٣٢٩- العلاف = محمد بن عبدالله بن الحسين (ثقة) ٢٣٤
- ١٣٣٠- علاقة بن صحار (صحابي) ٦١٨
- ١٣٣١- علقمة بن قيس النخعي (ثقة، ثبت) ١١٨
- ١٣٣٢- علي بن إبراهيم بن حماد الأزدي (ثقة) ١٨٦
- ١٣٣٣- علي بن إبراهيم بن عيسى المستملي أبو الحسن * (ثقة) ٨٦
- ١٣٣٤- علي بن أحمد بن سليمان البغدادي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٤٥١
- ١٣٣٥- علي بن أحمد بن محمد بن الجهم، أبو طالب الكاتب (ثقة) ٣٤
- ١٣٣٦- علي بن أحمد بن الهيثم بن خالد، أبو الحسن البزار العكبري (ثقة) ٢٧
- ١٣٣٧- علي بن إسماعيل بن الحكم البزاز أبو الحسن (ثقة) ٧٠
- ١٣٣٨- علي بن إشكاب علي بن الحسين العامري (صدوق) ٥٦٠
- ١٣٣٩- علي بن ثابت الجزري (صدوق ربما أخطأ) ٣٦٨
- ١٣٤٠- علي بن الجعد بن عبيد الجوهري (ثقة ثبت رمي بالتشيع) ١٦٥
- ١٣٤١- علي بن حجر بن إياس السعدي، المروزي (ثقة حافظ) ١٩٧
- ١٣٤٢- علي بن حرب الجنديسابوري (ثقة) ٤٣١
- ١٣٤٣- علي بن حرب بن محمد بن علي الطائي (صدوق) ٢٨
- ١٣٤٤- علي بن الحسين بن الجنيد، أبو الحسن النخعي (صدوق ثقة) ١٠
- ١٣٤٥- علي بن الحسن بن شقيق المروزي (ثقة حافظ) ١٦٢
- ١٣٤٦- علي بن الحسن بن هارون بن رستم، أبو الحسن السقطي (ثقة، صدوق) ٤٤٦
- ١٣٤٧- علي بن الحسين بن إبراهيم بن الحر العامري، ابن إشكاب (صدوق) ٥٦٠

- ١٣٤٨- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي (ثقة، ثبت) ١٨٧
- ١٣٤٩- علي بن الحسين بن مطر الدرهمي (صدوق) ٦٩
- ١٣٥٠- علي بن داود بن يزيد القنطري، الأدمي (صدوق) ٦١٢
- ١٣٥١- علي بن زيد بن عبدالله الفرضي (وثقه تكلموا فيه) ١٠٣
- ١٣٥٢- علي بن زيد بن عبدالله بن زهير بن عبدالله جدعان التيمي، البصري (ضعيف) ٣٢
- ١٣٥٣- علي بن سعيد بن جرير النسائي (صدوق، صاحب حديث) ٣٢٦
- ١٣٥٤- علي بن سهل بن المغيرة البزاز البغدادي، يعرف بالعفاني (ثقة) ٦٥
- ١٣٥٥- علي بن شعيب بن عدي السمسار البزاز، البغدادي (ثقة) ٤
- ١٣٥٦- علي بن أبي طلحة سالم مولى بني العباس (صدوق يخطئ) ١٩٠
- ١٣٥٧- علي بن عاصم بن صهيب الواسطي (صدوق يخطئ ويصرّ) ٢٦١
- ١٣٥٨- علي بن عبدالعزيز البغوي (ثقة) ٣٥٥
- ١٣٥٩- علي بن عبدالله بن جعفر بن نجيح السعدي، ابن المديني (ثقة ثبت) ٥٠٨
- ١٣٦٠- علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي (ثقة عابد) ٢٨٩
- ١٣٦١- علي بن عبدالله بن الفضل، أبو الحسن البغدادي (ثقة) ٦١٦
- ١٣٦٢- علي بن عبدالله بن مبشر، أبو الحسن * (ثقة) ٥٩
- ١٣٦٣- علي بن عياش الألهماني الحمصي (ثقة ثبت) ٥٠٠
- ١٣٦٤- علي بن الفضل بن طاهر البلخي (ثقة) ٣٥٤
- ١٣٦٥- علي بن قرين بن بهيس، أبو الحسن البصري (متروك) ٢٤٢
- ١٣٦٦- علي بن محمد المصري أبو الحسن الواعظ * (ثقة) ٦٤
- ١٣٦٧- علي بن محمد بن أحمد بن الجهم، أبو طالب الكاتب (ثقة) ٣٤
- ١٣٦٨- علي بن محمد بن أحمد بن الحسن (ثقة) ٦٤
- ١٣٦٩- علي بن محمد عبدالله البزاز (ثقة) ٣٥٩
- ١٣٧٠- علي بن محمد بن عبيد، أبو الحسن البزاز (ثقة حافظ) ٣٥٩
- ١٣٧١- علي بن محمد بن معاوية النيسابوري (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٢٤٠
- ١٣٧٢- علي بن محمد بن يحيى بن مهران، أبو الحسن الصواف الضرير (ثقة) ٣٨٢
- ١٣٧٣- علي بن مسلم بن سعيد الطوسي (ثقة) ٢٢٧
- ١٣٧٤- علي بن معبد بن شداد الرقي (ثقة، فقيه) ٦٤
- ١٣٧٥- عمار بن خالد التمار (ثقة) ١٩٦
- ١٣٧٦- عمار بن مطر، أبو عثمان الرهاوي (هالك) ١٧١
- ١٣٧٧- عمار بن معاوية الدهني (صدوق يتشيع) ٣٣٩
- ١٣٧٨- عمار بن جوين العبدي أبو هارون (متروك) ٢٦١

- ١٣٧٩- عمارة بن حارثة الضمري (ذكره ابن حبان في ثقاته)..... ٢٩
- ١٣٨٠- عمارة بن خزيمة بن ثابت الأنصاري (ثقة)..... ٢٢٦
- ١٣٨١- عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي (غير ثقة يروي المناكير عن الأثبات)..... ٢
- ١٣٨٢- عمر بن أحمد بن علي المروزي (ثقة، صدوق، يحسن الحديث)..... ٥٣٨
- ١٣٨٣- عمر بن أحمد بن مهدي، والد أبي الحسن الدارقطني (ثقة)..... ٤٣٤
- ١٣٨٤- عمر بن الحسن المدائني (لا يعرف)..... ٢٧٠
- ١٣٨٥- عمر بن الحسن بن علي الشيباني، أبو الحسين، المعروف بابن الأشناني (....)..... ٠٠٠
- ١٣٨٦- عمر بن الحسن بن عمر القراطيسي (لم أقف له على ترجمة)..... ١٥٩
- ١٣٨٧- عمر بن حسين بن عبدالله الجمحي، أبو قدامة المكي (ثقة)..... ٢٣٧
- ١٣٨٨- عمر بن ذر بن عبدالله الهمداني، المرهبي، أبو ذر الكوفي (ثقة، رمي بالارجاء)..... ٥٤
- ١٣٨٩- عمر بن راشد بن شجرة (ضعيف)..... ٣٧٦
- ١٣٩٠- عمر بن زرارة، أبو حفص الحدثي (ثقة)..... ٢٧٣
- ١٣٩١- عمر بن أبي الرطيل (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل)..... ٣١٧
- ١٣٩٢- عمر بن سعد بن سنان (لم أقف له على ترجمة)..... ١٣٦
- ١٣٩٣- عمر بن سعد بن عبيد أبو داود الحفري (ثقة عابد)..... ١٨٠
- ١٣٩٤- عمر بن أبي سلمة بن عبدالرحمن بن عوف (صدوق يخطئ)..... ٢٤٣
- ١٣٩٥- عمرو بن سليم بن خلدة، الأنصار الزرقى (ثقة)..... ٤٩٤
- ١٣٩٦- عمر بن شبّة بن عبيدة بن زيد، أبو زيد النميري البصري (ثقة)..... ٢١٩
- ١٣٩٧- عمر بن صبح بن عمر التميمي (متروك)..... ١٩٤
- ١٣٩٨- عمر بن عبدالعزيز بن محمد بن دينار، أبو القاسم الفارسي البزار (ثقة)..... ٢٩٩
- ١٣٩٩- عمر بن عبدالله بن يعلى بن مرة الثقفي الكوفي (ضعيف)..... ٣٢٦
- ١٤٠٠- عمر بن عبدالواحد الدمشقي (ثقة)..... ٣٧٧
- ١٤٠١- عمر بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي (صدوق)..... ٦٠٩
- ١٤٠٢- عمر بن عثمان بن عبدالرحمن بن سعيد المخزومي (مقبول)..... ٤٧٤
- ١٤٠٣- عمر بن علي بن أبي طالب الهاشمي (ثقة)..... ٥٦٤
- ١٤٠٤- عمر بن علي بن عطاء المقدمي (ثقة، وكان يدلّس تدليساً شديداً)..... ٣٠٧
- ١٤٠٥- عمر بن فروخ البصري، بباع الأفتاب، ويقال له صاحب الساج (صدوق ربما وهم)..... ١١
- ١٤٠٦- عمر بن قيس المكي (متروك)..... ٥٥٤
- ١٤٠٧- عمر بن مالك الشرعبي، المصري (لا بأس به فقيه)..... ٧
- ١٤٠٨- عمر بن محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي (صدوق، ربما وهم)..... ٥٤٠
- ١٤٠٩- عمر بن محمد بن زيد بن عبدالله بن عمر بن الخطاب (ثقة)..... ٥٨١

- ١٤١٠- عمر بن محمد بن علي الصيرفي (لم أقف له على ترجمة) ٣٣١
- ١٤١١- عمر بن محمد بن القاسم الأصبهاني النيسابوري (لم أقف له على ترجمة) ٢٥٤
- ١٤١٢- عمر بن محمد بن المسيب النيسابوري (ثقة) ٤٦٧
- ١٤١٣- عمر بن المغيرة المصيصي (منكر الحديث) ٤٥٤
- ١٤١٤- عمر بن محمد المنكدر التيمي، المدني (ثقة) ٦٢١
- ١٤١٥- عمر بن يزيد السيارى، أبو حفص الصفار (صدوق) ٤٨٦
- ١٤١٦- عمر بن يونس بن القاسم اليمامي (ثقة) ٣٤٧
- ١٤١٧- عمران بن أبي أنس القرشي (ثقة) ٣٠٢
- ١٤١٨- عمران بن بكار بن راشد الكلاعي، البراد، الحمصي المؤذن (ثقة) ٤٤
- ١٤١٩- عمران بن خالد الخزاعي (ضعيف) ٤٦٠
- ١٤٢٠- عمران بن داود، أبو العوام (صدوق يهم) ١٩٥
- ١٤٢١- عمران بن مسلم الجعفي الكوفي (ثقة) ٣٥٨
- ١٤٢٢- عمران بن موسى بن مجاشع السخيتاني (لم أقف له على ترجمة) ٣٤١
- ١٤٢٣- عمرة بنت عبدالرحمن الأنصاري (ثقة) ٣٨٢
- ١٤٢٤- عمرو بن تميم الروياني (أقف له على ترجمة) ١٧٠
- ١٤٢٥- عمرو بن الحارث بن يعقوب الأنصاري (ثقة فقيه) ١٣٣
- ١٤٢٦- عمرو بن حزم بن زيد لوزان الأنصاري (ثقة) ٢٢٠
- ١٤٢٧- عمرو بن حمران البصري ٣٨٦
- ١٤٢٨- عمرو بن خارجة الأسدي (صحابي) ٤٥٦
- ١٤٢٩- عمرو بن خالد بن فروخ الحراني (ثقة) ٤٠٢
- ١٤٣٠- عمرو بن خالد القرشي، أبو خالد الواسطي (متروك) ٣٤٦
- ١٤٣١- عمرو بن دينار المكي، أبو محمد الأثرم، الجمحي (ثقة ثبت) ١٧
- ١٤٣٢- عمرو بن زرارة بن واقد الكلابي، أبو محمد النيسابوري (ثقة ثبت) ٤٥٦
- ١٤٣٣- عمرو بن أبي سلمة التنيسي، أبو حفص الدمشقي (صدوق له أوهام) ٣
- ١٤٣٤- عمرو بن الشريد الثقفي (ثقة) ٥٣٢
- ١٤٣٥- عمرو بن شعيب بن محمد بن عبدالله بن عمرو بن العاص السهمي (صدوق) ٥٧
- ١٤٣٦- عمرو بن شمر الجعفي الكوفي (متروك الحديث) ٣٥٨
- ١٤٣٧- عمرو بن عبدالجبار السنجاري (ضعيف، لا يتابع على حديثه) ٦١
- ١٤٣٨- عمرو بن عبدالله الجهني، أبو مطر (مجهول) ١١٢
- ١٤٣٩- عمرو بن عبدالله السبيعي (ثقة، اختلط بأخرة) ٥٠
- ١٤٤٠- عمرو بن عبدالله بن فلاح الصنعاني (لم أقف له على ترجمة) ٣٥٠

- ١٤٤١- عمرو بن عثمان بن سيار الكلابي مولا هم، الرقي (ضعيف) ٣٤
- ١٤٤٢- عمرو بن عثمان بن عبدالله التيمي (ثقة) ١٧٥
- ١٤٤٣- عمرو بن عثمان بن عفان الأموي (ثقة) ١٨٧
- ١٤٤٤- عمرو بن علي الفلاس، أبو حفص، الصيرفي، الباهلي، البصري (ثقة حافظ) ١٣
- ١٤٤٥- عمرو بن عوف بن زيد، أبو عبدالله المزني (صحابي) ١٠٣
- ١٤٤٦- عمرو بن عون بن أوس الواسطي، أبو عثمان البزاز (ثقة، ثبت) ١٣٩
- ١٤٤٧- عمرو بن أبي قيس الرازي (صدوق له أو هام) ٣٥٧
- ١٤٤٨- عمرو بن مسلم الجندي اليماني (صدوق، له أو هام) ٢٧٦
- ١٤٤٩- عمرو بن هاشم البيروني (صدوق يخطئ) ٦٤
- ١٤٥٠- عمرو بن هاشم الجنبلي الكوفي، أبو مالك (لين الحديث) ١٧٤
- ١٤٥١- عمرو بن الهيثم بن قطن القطعي (ثقة) ٢٥٧
- ١٤٥٢- عمرو بن يثربي الضمري (له صحبة) ٢٩
- ١٤٥٣- عمرو بن يحيى بن عمار بن أبي حسن المازني (ثقة) ١٠٥
- ١٤٥٤- عنبسة بن عبدالرحمن بن عنبسة الأموي (متروك، رماه أبو حاتم بالوضع) ٤٧٥
- ١٤٥٥- عوف بن أبي جميلة الأعرابي العبدي، البصري * (ثقة رمي بالقدر وبالتشيع) ٣٨٦
- ١٤٥٦- عوف بن مالك بن نضلة الجشمي (ثقة) ١٦٧
- ١٤٥٧- عياش بن عباس القتباني (ثقة) ٥٩٥
- ١٤٥٨- عيسى بن إبراهيم الشعيري البركي، بصري (صدوق ربما وهم) ٣٧
- ١٤٥٩- عيسى بن أبي حرب الصفار = عيسى بن موسى بن أبي حرب، الصفار
- ١٤٦٠- عيسى بن عبدالرحمن بن فروة الأنصاري، وقيل ابن برة (متروك) ٥٩١
- ١٤٦١- عيسى بن عبدالله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (متروك الحديث) ٥٦٤
- ١٤٦٢- عيسى بن عيسى بن عبدالله بن ماهان (صدوق سيء الحفظ خصوصاً عن مغيرة) ٥٥٥
- ١٤٦٣- عيسى بن لهيعة (ضعيف) ٣٧٤
- ١٤٦٤- عيسى بن محمد بن إسحاق النحاس (ثقة) ٣٢٠
- ١٤٦٥- عيسى بن محمد بن عيسى المروزي (ثقة) ٥٤٠
- ١٤٦٦- عيسى بن موسى البخاري، أبو أحمد الأزرق (صدوق، ربما أخطأ، وربما دلس أكثر الحديث عن المتروكين) ٥٤٠
- ١٤٦٧- عيسى بن موسى بن أبي حرب، أبو يحيى الصفار البصري (ثقة) ٢٧
- ١٤٦٨- عيسى بن هلال الصدفي المصري (صدوق) ٥٩٥
- ١٤٦٩- عيسى بن يونس بن أبان الفاخوري الرملي (صدوق، ربما أخطأ) ٢٥٣
- ١٤٧٠- عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل * (ثقة مأمون) ١٩٠

[حرف الغين]

- ١٤٧١- غالب بن عبيدالله العقيلي (متروك الحديث، منكر الحديث) ٤٦٩
١٤٧٢- غندر = محمد بن جعفر بن دران

[حرف الفاء]

- ١٤٧٣- الفارسي = محمد بن إسماعيل الفارسي
١٤٧٤- فاطمة بنت المنذر بن الزبير بن العوام (ثقة) ٦١٠
١٤٧٥- فرج بن فضالة بن النعمان التتوخي الشامي (ضعيف) ٤٩٧
١٤٧٦- فرقد السبخي (صدوق عابد لكنه لين الحديث كثير الخطأ) ٥٧٢
١٤٧٧- فروة بن أبي المغراء (صدوق) ٣٠٠
١٤٧٨- الفريابي = محمد بن يوسف بن واقد ٣٣٧
١٤٧٩- الفضل بن أحمد بن منصور الزبيدي، أبو العباس مأمون (ثقة) ٣٢
١٤٨٠- الفضل بن دكين الملائي، أبو نعيم (ثقة ثبت) ١٠٧
١٤٨١- الفضل بن سهل بن إبراهيم الأعرج (صدوق) ٤
١٤٨٢- الفضل بن العباس الصواف (لم أقف له على ترجمة) ١٤٩
١٤٨٣- الفضل بن المختار أبو سهل البصري (أحاديثه منكرة) ١٧٦
١٤٨٤- الفضل بن يعقوب بن إبراهيم بن موسى الرخامي (ثقة حافظ) ٥٦٨
١٤٨٥- فضيل بن حسين بن طلحة الجحدري، أبو كامل (ثقة) ٥٧٢
١٤٨٦- فضيل بن سليمان النميري (صدوق له خطأ كثير) ٢٢٦
١٤٨٧- فضيل بن عياض بن مسعود التميمي (ثقة عابد إمام) ٢
١٤٨٨- فضيل بن غزوان بن جرير الضبي (ثقة) ٢٢٥
١٤٨٩- فطر بن ماهان، أبو رجاء السلمي ٠٠٠
١٤٩٠- فليح بن سليمان بن أبي المغيرة الخزاعي (صدوق كثير الخطأ) ١٣٧
١٤٩١- فهد بن سليمان النحاس المصري (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ١١٣
١٤٩٢- فهير بن زياد (لم أقف له على ترجمة) ٥٨٣
١٤٩٣- فيروز البصري = أبان بن أبي عياش ٢٨٣

[حرف القاف]

- ١٤٩٤- القاسم بن إسماعيل المحاملي، أبو عبيد (ثقة) ٦٨
١٤٩٥- القاسم بن الحكم بن كثير العرني، أبو أحمد الكوفي (صدوق فيه لين) ٢

- ١٤٩٦- القاسم بن زكريا بن يحيى البغدادي الحافظ، أبوبكر المقرئ (ثقة) ٤٣٨
- ١٤٩٧- القاسم بن سعيد بن المسيب بن شريك (ثقة) ٤٣٩
- ١٤٩٨- القاسم بن عاصم، أبو السري الصائغ (.....) ٥٠٥
- ١٤٩٩- القاسم بن عبدالرحمن الدمشقي، أبو عبدالرحمن (صدوق، له أوهام) ٤٥٣
- ١٥٠٠- القاسم بن عبدالرحمن بن عبدالله بن مسعود المسعودي (ثقة) ١٩
- ١٥٠١- القاسم بن عبدالله العمري (متروك) ٥٠٥
- ١٥٠٢- القاسم بن عيسى بن إبراهيم الطائي الواسطي (صدوق تغير) ٨٩
- ١٥٠٣- القاسم بن الفضل بن بزيع (ثقة) ٤٤٨
- ١٥٠٤- القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق (ثقة، أحد الفقهاء بالمدينة) ٣٦٦
- ١٥٠٥- القاسم بن محمد بن أبي شعبه العيسى (يخطئ ويخالف) ٢٠٧
- ١٥٠٦- القاسم بن الوليد الهمداني (صدوق يغرب) ٥٢٥
- ١٥٠٧- القاسم بن هاشم السمسار (صدوق) ٢٢٧
- ١٥٠٨- القاسم بن يزيد الجرمي (ثقة عابد) ٤١٣
- ١٥٠٩- القاضي أبو طاهر = محمد بن أحمد بن عبدالله الذهلي (ثقة) ١١٩
- ١٥١٠- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي، أبو الخطاب البصري (ثقة ثبت) ٣٩
- ١٥١١- قتيبة بن سعيد بن جميل النخعي (ثقة، ثبت) ٣٠٦
- ١٥١٢- قرة بن سليمان الأسدي (ضعيف الحديث) ١٣
- ١٥١٣- قريبة بنت عبدالله بن وهب الأسدية (مقبولة) ٤١٠
- ١٥١٤- قعنب بن محرز بن قعنب (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٣٠٢
- ١٥١٥- القواريري = عبيدالله بن عمر بن ميسرة
- ١٥١٦- قيس بن الربيع الأسدي (صدوق تغير لما كبر) ١٤٦

[حرف الكاف]

- ١٥١٧- كامل بن طلحة الجحدري، أبو يحيى البصري (لا بأس به) ٦
- ١٥١٨- كامل بن العلاء التميمي، أبو العلاء (صدوق، يخطئ) ٢٨٧
- ١٥١٩- كثير بن أبي صابر (لم أقف له على ترجمة) ٥٥٤
- ١٥٢٠- كثير بن عبدالله بن عمرو بن عوف المزني (مجمع على ضعفه) ١٠٣
- ١٥٢١- كثير بن مروان (ضعيف) ٤٦٩
- ١٥٢٢- كثير بن هشام الكلبي، أبو سهل الرقي، نزيل بغداد (ثقة) ٤
- ١٥٢٣- كثير مولى بني مخزوم (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٤١٥
- ١٥٢٤- كدير بن يحيى البصري (أشار ابن عدي إلى لينه) ٤٦

- ١٥٢٥- كردوس بن محمد = خلف بن محمد بن عيسى الخشاب
 ١٥٢٦- كريمة بنت المقداد بن الأسود، أم قريبة (ثقة) ٤١٠
 ١٥٢٧- كعب بن عاصم الأشعري (صحابي) ٥٥٩
 ١٥٢٨- الكلبي = محمد بن السائب، أبو النضر
 ١٥٢٩- كلثوم بن جوشن القشيري الرقي (ضعيف) ٤
 ١٥٣٠- الكميت بن زيد الأسدي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٣٢٢
 ١٥٣١- كيسان أبو سعيد المقبري، المدني، مولى أم شريك (ثقة ثبت) ٥٠٧

[حرف الـلام]

- ١٥٣٢- لقمان بن عامر الوصابي (صدوق) ٥٩
 ١٥٣٣- لمارة بن زبار الأزدي، أبو لبيد (صدوق ناصبي) ٦٢٢
 ١٥٣٤- لوذان بن سليمان (مجهول وما رواه مناكير لا يتابع عليه) ٧١
 ١٥٣٥- ليث بن حماد (ضعفه الدارقطني) ٣٣٦
 ١٥٣٦- الليث بن سعد بن عبدالرحمن (ثقة) ٢٩٦
 ١٥٣٧- ليث بن أبي سليم القرشي (صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه فترك) ١٦

[حرف الميم]

- ١٥٣٨- مالك بن إسماعيل النهدي أبو غسان (ثقة) ١٧٠
 ١٥٣٩- مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، الفقيه (إمام دار الهجرة وكبير المتنبئين) ١٠
 ١٥٤٠- مالك بن أوس بن الحدثان (له رؤية) ٤١٣
 ١٥٤١- مالك بن أبي الرجال (ذكره ابن أبي حاتم وقال: هو أحسن حالاً من أخويه) ١٦٦
 ١٥٤٢- مالك بن القعقاع (لم أقف له على ترجمة) ٥٧٥
 ١٥٤٣- مالك بن يحيى (لم أقف له على ترجمة) ١٦٤
 ١٥٤٤- مالك بن يخامر الحمصي (مخضرم ويقال له صحبة) ٣٦٢
 ١٥٤٥- مبارك بن مجاهد المروزي (ضعيف) ١٠
 ١٥٤٦- مبشر بن عبيد القرشي، أبو حفص الحمصي (متروك، متهم بالوضع) ٢٦٧
 ١٥٤٧- المثنى بن الصباح اليماني الأبناعي (ضعيف، اختلط بآخره) ٣٢٤
 ١٥٤٨- مجالد بن سعيد بن عمير الهمداني، أبو عمرو الكوفي (ليس بالقوي، وقد تغير) ٥٠١
 ١٥٤٩- مجاهد بن جبر، أبو الحجاج المخزومي مولاهم، المكي (ثقة) ٩٥
 ١٥٥٠- محبوب بن محرز التميمي (لين الحديث، ضعيف) ٢٩٠
 ١٥٥١- محرر بن أبي هريرة الدوسي المدني (مقبول) ٥٠٠

- ١٥٥٢- محرز بن هشام (ذكره ابن حبان في ثقافته) ٥٨٩
- ١٥٥٣- محمد بن أبان بن عمران الواسطي الطحان (...) ٠٠٠
- ١٥٥٤- محمد بن إبراهيم البوشنجي (ثقة حافظ فقيه) ٣٥٤
- ١٥٥٥- محمد بن إبراهيم الجرجاني (لم أقف له على ترجمة) ٣٤١
- ١٥٥٦- محمد بن إبراهيم بن الحارث بن خالد التيمي (ثقة له أفراد) ٥٩٠
- ١٥٥٧- محمد بن إبراهيم، أبو الفضل النبرة (لم أقف له على ترجمة) ٢٦٥
- ١٥٥٨- محمد بن إبراهيم بن كثير الصوري، أبو الحسن (ذكره ابن حبان في ثقافته) ٣٤٨
- ١٥٥٩- محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي، أبو أمية الطرسوي (صدوق صاحب حديث يهم) ٣٩٠
- ١٥٦٠- محمد بن إبراهيم بن معمر (صدوق، لأبأس به) ٠٠٠
- ١٥٦١- محمد بن أحمد بن إبراهيم الكاتب (ثقة، إلا أنه يروي مناكير) ٤٧٧
- ١٥٦٢- محمد بن أحمد بن أسد الهروي (ثقة) ١١٧
- ١٥٦٣- محمد بن أحمد بن الجنيدي، أبو جعفر الدقاق (صدوق) ٣٩١
- ١٥٦٤- محمد بن أحمد بن الحسن بن إسحاق، المعروف بابن الصواف * (ثقة مأمون) ١٨
- ١٥٦٥- محمد بن أحمد بن راشد الأصبهاني (الإمام الحافظ) ٢٥٤
- ١٥٦٦- محمد بن أحمد بن زيد، أبو بكر الحنائي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٤٦
- ١٥٦٧- محمد بن أحمد بن السكن، أبو بكر القطيعي (ثقة) ٢٣٤
- ١٥٦٨- محمد بن أحمد بن صالح الأزدي (ثقة) ٥١٧
- ١٥٦٩- محمد بن أحمد بن الصلت الأطروش أبو بكر الكاتب (ثقة مأمون) ٤٣
- ١٥٧٠- محمد بن أحمد بن عبدالله بن نصر بن بجير الذهلي، القاضي أبو طاهر (ثقة) ١١٩
- ١٥٧١- محمد بن أحمد بن عبدك (ثقة) ١٧٠
- ١٥٧٢- محمد بن أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد، أبو العباس البزار (ثقة) ٤٨٤
- ١٥٧٣- محمد بن أحمد بن عيسى بن عبدك أبو بكر الرازي (ثقة) ١٠
- ١٥٧٤- محمد بن أحمد بن قطن، أبو عيسى السمسار (ثقة) ٣٤٧
- ١٥٧٥- محمد بن أحمد بن محمد بن عبدالله بن أبي الثلج، أبو بكر الكاتب (ثقة) ٢٢٤
- ١٥٧٦- محمد بن أحمد بن نصر، أبو جعفر الترمذي (ثقة، قيل اختلط في آخر عمره) ٤٠٥
- ١٥٧٧- محمد بن أحمد بن يوسف بن يزيد الكوفي أبو بكر (لم أقف له على ترجمة) ٣٣٩
- ١٥٧٨- محمد بن أسد = محمد بن أحمد بن أسد الهروي ١١٧
- ١٥٧٩- محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن جوتي (لم أقف له على ترجمة) ٢٤٨
- ١٥٨٠- محمد بن إسحاق بن خزيمة، أبو بكر السلمي النيسابوري (ثقة صدوق) ٨٦
- ١٥٨١- محمد بن إسحاق الصاغاني (ثقة ثبت) ٧٢
- ١٥٨٢- محمد بن إسحاق بن يسار، أبو بكر المطلبي مولا هم، المدني (صدوق يدلس) ٧٩

- ١٥٨٣- محمد بن إسماعيل بن إسحاق بن بحر، أبو عبدالله الفارسي * (ثقة) ٧٦
- ١٥٨٤- محمد بن إسماعيل بن جعفر الجعفري (منكر الحديث، يتكلمون فيه) ٢٦٥
- ١٥٨٥- محمد بن إسماعيل بن عياش (لم يكن بذلك، لم يسمع من أبيه شيء) ١٥٦
- ١٥٨٦- محمد بن إسماعيل بن مسلم بن أبي فديك (صدوق) ١٦١
- ١٥٨٧- محمد بن إدريس بن المنذر الرازي، أبو حاتم (أحد الحفاظ) ٥٣١
- ١٥٨٨- محمد بن إشكاب= محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري
- ١٥٨٩- محمد بن بشار بن عثمان العبدي، البصري، أبوبكر، بندار (ثقة) ٨٨
- ١٥٩٠- محمد بن بشر بن مطر الوراق (ثقة) ٢١٤
- ١٥٩١- محمد بن بكار بن بلال العاملي (صدوق) ٣٣٢
- ١٥٩٢- محمد بن بكر بن عثمان البرساني (صدوق قد يخطئ) ٢١١
- ١٥٩٣- محمد بن أبي بكر بن علي المقدمي الثقفي (ثقة) ٣٢٥
- ١٥٩٤- محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (ثقة) ٤٩٢
- ١٥٩٥- محمد بن بكير الحضرمي، أبو الحسين (صدوق يخطئ) ٦٠٢
- ١٥٩٦- محمد بن تمام بن صالح النهرازي (له مناكير عن محمد بن آدم المصيصي) ٥٩٤
- ١٥٩٧- محمد بن جعفر بن أحمد أبوبكر الصيرفي المطيري * (ثقة) ١١٤
- ١٥٩٨- محمد بن جعفر البزاز، أبو جعفر المدائني (صدوق، فيه لين) ٢٠٢
- ١٥٩٩- محمد بن جعفر بن دران، غندر، أبو الطيب (حافظ ثقة) ٤٣
- ١٦٠٠- محمد بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي (ثقة) ٥١٧
- ١٦٠١- محمد بن جهضم بن عبدالله الثقفي (صدوق) ٤٧٢
- ١٦٠٢- محمد بن الحارث بن زياد الحارثي (ضعيف) ٤٥٠
- ١٦٠٣- محمد بن حرب الواسطي النشائي (صدوق) ٥٩٢
- ١٦٠٤- محمد بن حسان الأزرق بن فيروز الشيباني (ثقة) ٤٨٥
- ١٦٠٥- محمد بن الحسن (لم أعرفه) ٤١٧
- ١٦٠٦- محمد بن الحسن بن الزبير الأسدي (صدوق، فيه لين) ٥٤٠
- ١٦٠٧- محمد بن الحسن بن علي اليقطيني (ثقة) ١٣٦
- ١٦٠٨- محمد بن الحسن بن فرقد، أبو عبدالله الشيباني مولا هم، صاحب أبي حنيفة (ليس بشيء) ٨٤
- ١٦٠٩- محمد بن الحسن محمد بن زياد الموصلي المقرئ (وهاه الدارقطني) ٢٠٩
- ١٦١٠- محمد بن الحسين بن إبراهيم العامري، أبو جعفر بن إشكاب (صدوق) ٢١٣
- ١٦١١- محمد بن الحسين بن حاتم الطويل (لم أقف له على ترجمة) ١٥٦
- ١٦١٢- محمد بن الحسين الحراني الشاهد (صدوق) ٣٤٨
- ١٦١٣- محمد بن الحسين بن حفص الخثعمي، أبو جعفر الأشناني (ثقة مأمون) ٥٠٦

- ١٦١٤- محمد بن الحسين بن سعيد بن أبان، أبو جعفر الهمداني، يعرف بالطيان (ليس بالمرضي)..... ٢٠
- ١٦١٥- محمد بن الحسين بن موسى بن أبي الحنين، أبو جعفر الخزاز (ثقة)..... ١٤٠
- ١٦١٦- محمد بن حماد بن ماهان، أبو جعفر الدباغ (ليس بالقوي)..... ٣٧
- ١٦١٧- محمد بن حمدويه المروزي (ثقة)..... ٥٤٥
- ١٦١٨- محمد بن حمران بن عبدالعزيز القيسي (صدوق فيه لين)..... ١١٩
- ١٦١٩- محمد بن حميد بن حبان الرازي (ضعيف إلا في حديثه عن ابن المبارك وجرير الضبي)..... ٥٥
- ١٦٢٠- محمد بن خازم، أبو معاوية الضرير (ثقة)..... ١٩٨
- ١٦٢١- محمد بن خالد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن يزيد الواسطي الطحان (ضعيف)..... ٤٣
- ١٦٢٢- محمد بن خالد بن عثمة الحنفي البصري (صدوق يخطئ)..... ٤١٠
- ١٦٢٣- محمد بن خالد بن يزيد الراسبي (ضعيف)..... ٤٣
- ١٦٢٤- محمد بن خريم بن عبدالملك بن قروان، أبوبكر العقيلي (صدوق)..... ٢٠٨
- ١٦٢٥- محمد بن خلف الحدادي أبوبكر البغدادي المقرئ (ثقة)..... ١٢
- ١٦٢٦- محمد بن داود القنطري (ثقة)..... ٤٤٩
- ١٦٢٧- محمد بن داود بن أبي نصر القومي (ثقة)..... ٢٥٠
- ١٦٢٨- محمد بن دينار الطاحي (صدوق، سيء الحفظ)..... ٢٨٣
- ١٦٢٩- محمد بن راشد المكحولي (صدوق يهم ورمي بالقدر)..... ٣٤٠
- ١٦٣٠- محمد بن رباح بن يوسف الجوزجاني (لم يذكر فيه جرح أو تعديل)..... ٣٢٩
- ١٦٣١- محمد بن ربيعة الكلابي، الكوفي، ابن عم وكيع (صدوق)..... ٥٦٠
- ١٦٣٢- محمد بن الزبرقان، أبو همام الأهوازي (صدوق ربما وهم)..... ٦١٦
- ١٦٣٣- محمد بن زياد بن عبيدالله الزيايدي، أبو عبدالله البصري، يلقب يؤيو (صدوق يخطئ)..... ٨٦
- ١٦٣٤- محمد بن زيد بن علي بن زيد الرقي (ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما خالف)..... ٢٥٢
- ١٦٣٥- محمد بن زيد بن علي الكندي (مقبول)..... ٣٠٠
- ١٦٣٦- محمد بن السائب الكلبي، أبو النضر (كذاب)..... ٤٣١
- ١٦٣٧- محمد بن أبي السري= محمد بن المتوكل بن عبدالرحمن الهاشمي
- ١٦٣٨- محمد بن سعد العوفي (لا بأس به)..... ٣٤
- ١٦٣٩- محمد بن سعيد بن حسان بن قيس الأسدي المصلوب (كذوبه)..... ١٩٩
- ١٦٤٠- محمد بن سعيد بن سليمان الكوفي، أبو جعفر الأصبهاني، يلقب حمدان (ثقة ثبت)..... ٧٠
- ١٦٤١- محمد بن سعيد بن غالب البغدادي، أبو يحيى العطار (صدوق)..... ١١٠
- ١٦٤٢- محمد بن سلمة بن عبدالله الحراني (ثقة)..... ٣١١
- ١٦٤٣- محمد بن سليم، أبو هلال الراسبي (صدوق فيه لين)..... ٢١٠
- ١٦٤٤- محمد بن سليمان بن الحارث الواسطي، الباغدندي (رواياته مستقيمة)..... ٦٠٠

- ١٦٤٥- محمد بن سليمان المالكي أبو علي (لم أقف له على ترجمة) ٥١٥
- ١٦٤٦- محمد بن سليمان بن مسمول (ضعيف) ٦٢١
- ١٦٤٧- محمد بن سنان بن يزيد القزاز (ضعيف) ٤٧٧
- ١٦٤٨- محمد بن سهل بن الفضيل، أبو عبدالله الكاتب (ثقة) ٢٨
- ١٦٤٩- محمد بن سيرين الأنصاري، أبوبكر ابن أبي عمرة البصري (ثقة ثبت) ٢
- ١٦٥٠- محمد بن شاذان، أبوبكر الجوهري (ثقة) ٢٤٦
- ١٦٥١- محمد بن شرحبيل الهمداني (متروك) ٣٣٠
- ١٦٥٢- محمد بن شهاب الزهري (ثقة) ١٦٣
- ١٦٥٣- محمد بن صالح (لم أقف له على ترجمة) ٤١٧
- ١٦٥٤- محمد بن صالح بن سهيل (لم أقف له على ترجمة) ٣٢٩
- ١٦٥٥- محمد بن صالح الصوفي، هو أحمد بن صالح الصوفي (ثقة) ٢٤٤
- ١٦٥٦- محمد بن صخرة بن سعيد المازني (لم أقف له على ترجمة) ٣٠٨
- ١٦٥٧- محمد بن صدران السلمي = محمد بن إبراهيم بن صدران الأزدي السلمي (صدوق) ١٠٠
- ١٦٥٨- محمد بن صدقة الفدكي (ليس به بأس) ٤٠٥
- ١٦٥٩- محمد بن الصلت بن الحجاج الأسدي (ثقة) ٢٣١
- ١٦٦٠- محمد بن الضحاك بن أبي عاصم النبيل الشيباني (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ١٥٢
- ١٦٦١- محمد بن طريف (صدوق) ٤٤٤
- ١٦٦٢- محمد بن طلحة بن مُصرّف الليامي (صدوق، له أوهام) ١٩٢
- ١٦٦٣- محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة (ثقة) ١٢٣
- ١٦٦٤- محمد بن عائذ الدمشقي (صدوق، رمي بالقدر) ٢٩٩
- ١٦٦٥- محمد بن عباد بن الزبرقان المكي، نزيل بغداد (صدوق يهم) ٣٠
- ١٦٦٦- محمد بن العباس بن معاوية السكوني (لم أقف له على ترجمة) ٧٦
- ١٦٦٧- محمد بن العباس بن نجیح، أبوبكر البزاز (ثقة) ١٢١
- ١٦٦٨- محمد بن عبدالأعلى بن عدي (لم أقف على ترجمة) ٤٩٧
- ١٦٦٩- محمد بن عبدالحكم الرملي (لم أقف له على ترجمة) ١٨٢
- ١٦٧٠- محمد بن عبدالرحمن بن الأشعث (ثقة) ٣٣٢
- ١٦٧١- محمد بن عبدالرحمن بن ثوبان (ثقة) ١٤١
- ١٦٧٢- محمد بن عبدالرحمن بن حارثة الأنصاري (ثقة) ١٦٦
- ١٦٧٣- محمد بن عبدالرحمن بن عمارة بن الققعاق (ثقة) ٥٥٨
- ١٦٧٤- محمد بن عبدالرحمن بن سهم الأنطاكي (ثقة) ١٢٨
- ١٦٧٥- محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى الأنصاري (صدوق سيئ الحفظ جداً) ٢٠

- ١٦٧٦- محمد بن عبدالرحمن بن المغيرة بن الحارث ابن أبي ذئب (ثقة) ٤٢
- ١٦٧٧- محمد بن عبدالرحمن بن نوفل (ثقة) ٣٢٨
- ١٦٧٨- محمد بن عبدالرحمن بن يونس السراج (قال الخطيب: ما علمت من حاله إلا خيراً) ١٥٦
- ١٦٧٩- محمد بن عبدالرحيم بن أبي زهير البزاز * (ثقة) ٤٨٧
- ١٦٨٠- محمد بن عبدالرحيم بن موسى الصدفي (لم أف له على ترجمة) ٣٧٥
- ١٦٨١- محمد بن عبدالعزيز بن عمر الزهري (ضعيف) ٣٧٠
- ١٦٨٢- محمد بن عبدالعزيز العمري الرملي (صدوق بهم) ١٨٢
- ١٦٨٣- محمد بن عبدالله بن إبراهيم، الشافعي أبو بكر البزاز (ثقة ثبت) ٢٤
- ١٦٨٤- محمد بن عبدالله بن إسماعيل بن أبي الثلج البغدادي (صدوق) ٢٢٤
- ١٦٨٥- محمد بن عبدالله الأنصاري بن المثنى (ثقة) ٤٨٧
- ١٦٨٦- محمد بن عبدالله بن الحسين، أبو بكر العلاف (ثقة) ٢٣٤
- ١٦٨٧- محمد بن عبدالله بن الزبير الأسدي، أبو أحمد الزبيري (ثقة، قد يخطئ في حديث الثوري) .. ٩٨
- ١٦٨٨- محمد بن عبدالله الزهيري (ثقة) ٤٧٢
- ١٦٨٩- محمد بن عبدالله بن سليمان الحضرمي مطين (ثقة، جبل) ١٤٣
- ١٦٩٠- محمد بن عبدالله بن أبي طلحة (لم أف له على ترجمة) ٢٦٩
- ١٦٩١- محمد بن عبدالله بن عبدالحكم بن أعين المصري الفقيه (ثقة) ٧
- ١٦٩٢- محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن بلبل الرغفاني (ثقة، صدوق) ٥٣١
- ١٦٩٣- محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة الأنصاري (ثقة) ٢٦٥
- ١٦٩٤- محمد بن عبدالله بن عبدالرحيم المصري، ابن البرقي (ثقة) ٤٥١
- ١٦٩٥- محمد بن عبدالله بن القاسم الصنعاني (لم أف له على ترجمة) ٣٩٠
- ١٦٩٦- محمد بن عبدالله الكناني (ثقة) ٥١٣
- ١٦٩٧- محمد بن عبدالله بن المبارك المخرمي، أبو جعفر البغدادي (ثقة) ٢٢٣
- ١٦٩٨- محمد بن عبدالله بن المهاجر الشعثي (صدوق) ٣٨٣
- ١٦٩٩- محمد بن عبدالله بن محمد الرقاشي (ثقة) ٣٢٧
- ١٧٠٠- محمد بن عبدالله بن محمد بن صالح، أبو بكر الأبهري (ثقة) ٢٠٨
- ١٧٠١- محمد بن عبدالله بن مسلم بن شهاب الزهري، ابن أخي الزهري (صدوق له أو هام) ١٥٩
- ١٧٠٢- محمد بن عبدالله بن منصور الفقيه، أبو إسماعيل الشيباني العسكري البطيخي (ثقة) ٤٥٣
- ١٧٠٣- محمد بن عبدالله بن يزيد بن حبان (ثقة) ١٤٨
- ١٧٠٤- محمد بن عبدالملك الأنصاري (منكر الحديث، ضعيف جداً) ١٥٦
- ١٧٠٥- محمد بن عبدالملك بن زنجويه البغدادي، أبو بكر الغزال (ثقة) ٧٨
- ١٧٠٦- محمد بن عبدالملك بن مروان الواسطي الدقيقي (ثقة، صدوق) ١٣٩

- ١٧٠٧- محمد بن عبد الوهاب بن حبيب بن مهران أبو أحمد (أعقل المشايخ)..... ٣٩١
- ١٧٠٨- محمد بن عبدة بن عبدالله المصيصي (لم أقف له على ترجمة)..... ١١٥
- ١٧٠٩- محمد بن عبدوس بن كامل، أبو أحمد السمللي السراج (ثقة)..... ١١٩
- ١٧١٠- محمد بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي الأحذب (ثقة يحفظ)..... ٦١٩
- ١٧١١- محمد بن عبيد بن عتبة الكندي، أبو جعفر الكوفي (صدوق)..... ٢٣
- ١٧١٢- محمد بن عبيد المحاربي بن محمد بن واقد النخاس الكوفي (صدوق)..... ٥٠٦
- ١٧١٣- محمد بن عبدالله بن أبي سليمان العرزمي الفزاري (متروك)..... ٢٧
- ١٧١٤- محمد بن عبدالله العرزمي (متروك)..... ٢٧
- ١٧١٥- محمد بن عبدالله بن العلاء، أبو جعفر الكاتب (ثقة مأمون)..... ٢٩
- ١٧١٦- محمد بن عبدالله بن المنادى، أبو جعفر (صدوق)..... ٥
- ١٧١٧- محمد بن عثمان (مجهول)..... ٤٤٨
- ١٧١٨- محمد بن عثمان التتوخي، أبو الجماهر، أو أبو عبدالرحمن، الكفروسوسي (ثقة)..... ٤٠٣
- ١٧١٩- محمد بن عثمان بن أبي شيبة (لا بأس به)..... ٢٠٧
- ١٧٢٠- محمد بن عثمان بن كرامة (صدوق، ثقة)..... ٢٦٤
- ١٧٢١- محمد بن عثمان بن مخلد التمار (صدوق)..... ٢٨٦
- ١٧٢٢- محمد بن عجلان المدني (صدوق، اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة، ومضطرب في حديث نافع)..... ٦٤
- ١٧٢٣- محمد بن عقبة بن هرم السدوسي، البصري (صدوق يخطئ كثيراً)..... ١٠٦
- ١٧٢٤- محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، أبو كريب الكوفي (ثقة حافظ)..... ٥٢
- ١٧٢٥- محمد بن علي بن إسماعيل الأيلي (ثقة)..... ٩٩
- ١٧٢٦- محمد بن علي بن ربيعة السلمى (صدوق لا بأس بحديثه)..... ٤٠٩
- ١٧٢٧- محمد بن علي بن الحسن بن شقيق المروزي (ثقة صاحب حديث)..... ١٦٢
- ١٧٢٨- محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر الباقر (ثقة فاضل)..... ٤٤١
- ١٧٢٩- محمد بن علي بن جعفر أبوبكر العطار (صالح الأمر)..... ١٧٥
- ١٧٣٠- محمد بن علي بن حبيش، أبو الحسين الناقد (ثقة)..... ٩٦
- ١٧٣١- محمد بن علي بن حمزة، أبو هريرة الأنطاكي (صدوق)..... ٥١٤
- ١٧٣٢- محمد بن علي بن زيد الصائغ المكي (ثقة)..... ١
- ١٧٣٣- محمد بن علي بن عبدالله بن عباس الهاشمي (ثقة)..... ٦٦
- ١٧٣٤- محمد بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبي (صدوق)..... ٧٢
- ١٧٣٥- محمد بن عُمارة بن عمرو بن حزم الأنصاري (صدوق، يخطئ)..... ٢٢٠
- ١٧٣٦- محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (صدوق)..... ٥٦٤
- ١٧٣٧- محمد بن عمر بن مطرف بن أبي الوزير (ثقة، حافظ)..... ٣٢٦

- ١٧٣٨- محمد بن عمر بن هياج الهمداني أو الأسدي (صدوق) ٥٢٥
- ١٧٣٩- محمد بن عمر بن واقد الأسلمي، الواقدي (متروك) ٨
- ١٧٤٠- محمد بن عمرو البخيري الرزاز * (ثقة ثبت) ٨
- ١٧٤١- محمد بن عمرو بن خالد، أبو علثة (ثقة) ٤٠٢
- ١٧٤٢- محمد بن عمرو بن العباس، أبو بكر الباهلي (ثقة) ٨٠
- ١٧٤٣- محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، المدني (صدوق له أوهام) ٤٠
- ١٧٤٤- محمد بن عمرو اليافعي المصري الرعيني (ثقة) ٣٨١
- ١٧٤٥- محمد بن عوف بن سفيان الطائي (ثقة حافظ) ٢١
- ١٧٤٦- محمد بن عيسى الزجاج الأصبهاني (ثقة مأمون) ٩٢
- ١٧٤٧- محمد بن عيسى بن سميع الأموي (صدوق يخطئ ويدلس ورمي بالقدر) ٥١١
- ١٧٤٨- محمد بن عيسى بن الطباع أبو جعفر البغدادي (ثقة فقيه) ٥٨٠
- ١٧٤٩- محمد بن عيينه الهلالي، أخو سفيان (لم أقف له على ترجمة) ٣٥٠
- ١٧٥٠- محمد بن غالب بن حرب التمار (ثقة، وهم في أحاديث) ١٠٦
- ١٧٥١- محمد بن فضالة (قال الحاكم: فيه نظر) ٥٥٤
- ١٧٥٢- محمد بن الفضل بن جابر، أبو جعفر السقطي (صدوق) ٣٣٠
- ١٧٥٣- محمد بن الفضل بن سلمة، أبو عمر الوصيفي (ثقة) ٢٠٤
- ١٧٥٤- محمد بن الفضل بن عطية العبدي (كذاب) ١٧٨
- ١٧٥٥- محمد بن فضيل بن غزوان (صدوق رمي بالتشيع) ٤٤٤
- ١٧٥٦- محمد بن القاسم بن زكريا المحاربي الكوفي * (تكلم فيه) ١١٢
- ١٧٥٧- محمد بن كثير العبدي (ثقة) ٢٥٠
- ١٧٥٨- محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبو حمزة القرطي (ثقة) ٤٢٧
- ١٧٥٩- محمد بن المتوكل بن عبد الرحمن الهاشمي، المعروف بابن السري (صدوق له أوهام كثيرة) .. ٣٧٣
- ١٧٦٠- محمد بن المثنى بن عبيد العنزي المعروف بالزمن * (ثقة ثبت) ١٣٧
- ١٧٦١- محمد بن مخلد بن حفص، أبو عبدالله الدوري العطار (ثقة) ٣٨
- ١٧٦٢- محمد بن مسروق (قال ابن القطان: لا يعرف) ٥١٤
- ١٧٦٣- محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولا لهم، أبو الزبير المكي (صدوق إلا أنه يدلس) ٢٤
- ١٧٦٤- محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبدالله بن شهاب الزهري (متفق على جلالته وإتقانه) ٤١
- ١٧٦٥- محمد بن معاوية بن مالج (صدوق ربما وهم) ٥١٩
- ١٧٦٦- محمد بن المغيرة بن سنان السكري، حمدان (فيه نظر) ٨٣
- ١٧٦٧- محمد بن المنكدر بن عبدالله بن الهدير التيمي، المدني (ثقة فاضل) ٣٧
- ١٧٦٨- محمد بن موسى البزاز * (لم أقف له على ترجمة) ٤٥١

- ١٧٦٩- محمد بن موسى بن سهل البربهاري (ثقة) ٥١٩
- ١٧٧٠- محمد بن موسى بن علي الدولابي، أبو العباس (ثقة) ٣٦٠
- ١٧٧١- محمد بن موسى، أبو غزية القاضي (ضعيف، واتهم بالوضع) ٢١٩
- ١٧٧٢- محمد بن موسى الفطري (صدوق، رمي بالتشيع) ٣٢٦
- ١٧٧٣- محمد بن ميمون الزعفراني، أبو النضر الكوفي، المفلوج (صدوق له أوهام) ٥٢
- ١٧٧٤- محمد بن ميمون المروزي، أبو حمزة السكري (ثقة فاضل) ١٦٢
- ١٧٧٥- محمد بن نعم بن هارون (لم أقف له على ترجمة) ٤٦٩
- ١٧٧٦- محمد بن نوح بن حرب العسكري (لم أقف له على ترجمة) ٦٧
- ١٧٧٧- محمد بن نوح بن عبدالله، أبو الحسن الجنديسابوري (ثقة) ٥٤
- ١٧٧٨- محمد بن هارون بن عبدالله بن حميد، أبو حامد الحضرمي * (ثقة) ٢٢٦
- ١٧٧٩- محمد بن هارون الفلاس المخرمين أبو جعفر المعروف بشيطة (ثقة حافظ) ٢١
- ١٧٨٠- محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد، أبو عبدالله، ويعرف بأبي الأحوص (ثقة) ٢٢
- ١٧٨١- محمد بن الواسطي = محمد بن أبان بن عمران الواسطي، الطحان
- ١٧٨٢- محمد بن الوليد البصري (ثقة) ٥٧٧
- ١٧٨٣- محمد بن الوليد بن عامر الزبيدي (ثقة ثبت) ٤٤
- ١٧٨٤- محمد بن يحيى (لم أعرفه) ٢١٦
- ١٧٨٥- محمد بن يحيى بن حبان بن منقذ الأنصاري (ثقة فقيه) ٢٥٥
- ١٧٨٦- محمد بن يحيى بن رزين المصيصي (دجال يضع الحديث) ١٣٥
- ١٧٨٧- محمد بن يحيى بن السكن البصري، أبو السكن (لم أقف له على ترجمة) ٤٢٤
- ١٧٨٨- محمد بن يحيى بن سهل الأنصاري (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٤٢٠
- ١٧٨٩- محمد بن يحيى بن عبدالرزاق، أبو العباس البخاري (رواياته مستقيمة) ٣٦٨
- ١٧٩٠- محمد بن يحيى بن عبدالله الذهلي (ثقة، حافظ) ٣٢٧
- ١٧٩١- محمد بن يحيى بن فارس، هو الذهلي (ثقة حافظ) ٣٩٠
- ١٧٩٢- محمد بن يحيى القطعي (صدوق) ٥٦٦
- ١٧٩٣- محمد بن يحيى النيسابوري (ثقة جليل) ٢٢٩
- ١٧٩٤- محمد بن يزيد الرواس (لم أقف له على ترجمة) ٤٦
- ١٧٩٥- محمد بن يزيد بن سنان الجزري، أبو فروة الرهاوي (ليس بالقوي) ٢٠٦
- ١٧٩٦- محمد بن يزيد بن طيفور الطيفوري (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ١٩٨
- ١٧٩٧- محمد بن يزيد بن محمد العجلي (ليس بالقوي) ٥٤٦
- ١٧٩٨- محمد بن يزيد بن محمد، أبو هشام الرفاعي (...) ٠٠٠
- ١٧٩٩- محمد بن يزيد الواسطي الكلاعي (ثقة ثبت عابد) ٦٢٦

- ١٨٠٠- محمد بن يعلى السلمي أبو ليلى الكوفي (ضعيف) ١٩٤
- ١٨٠١- محمد بن يوسف الزبيدي، أبو حمة اليماني (صدوق) ٣٩٦
- ١٨٠٢- محمد بن يوسف بن سليمان الخلال، أبو بكر الزيات (...) ٥٩٣
- ١٨٠٣- محمد بن يوسف بن موسى المقرئ (لم أقف له على ترجمة) ٥٣١
- ١٨٠٤- محمد بن يوسف بن واقد الفريابي (ثقة أخطأ في شيء من حديث سفيان) ٣٣٧
- ١٨٠٥- محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي، أبو عمر القاضي (ثقة) ٥٦٠
- ١٨٠٦- محمود بن آدم المروزي (صدوق، من شيوخ البخاري) ٤٩٣
- ١٨٠٧- محمود بن الربيع بن سراقبة بن عمرو الخزرجي، أبو نعيم أو أبو محمد (صحابي صغير) ٩٤
- ١٨٠٨- محمود بن محمد المروزي (أحاديثه مستقيمة) ٣٨٧
- ١٨٠٩- مختار بن نافع التيمي، أبو إسحاق التمار (منكر الحديث) ١١٢
- ١٨١٠- مخزومة بن بكير بن عبدالله بن الأشج، أبو المسور المدني (صدوق) ٢٢٤
- ١٨١١- مذكور مولى زينب بنت جحش (لم أقف له على ترجمة) ٣٢٢
- ١٨١٢- مرحوم بن عبدالعزيز بن مهران العطار الأموي، أبو محمد البصري (ثقة) ٨٧
- ١٨١٣- مروان بن سالم الغفاري، أبو عبدالله الجزري (متروك، ورماه الساجي وغيره بالوضع) . ٤٥٢
- ١٨١٤- مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري (ثقة حافظ كان يدلس أسماء الشيوخ) ... ٢٢٥
- ١٨١٥- المستعيني = محمد بن عبدالله بن الحسين (ثقة) ٢٣٤
- ١٨١٦- مسدد بن مسرّهد بن مسربل الأسدي (ثقة) ٢٥٧
- ١٨١٧- مسروح بن عبدالرحمن (مجهول) ٢٧٣
- ١٨١٨- مسروح أبو شهاب = مسروح بن عبدالرحمن
- ١٨١٩- مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني (ثقة فقيه عابد) ٥٠١
- ١٨٢٠- مسعدة بن اليسع الباهلي (هالك) ٤٠٦
- ١٨٢١- مسعود بن مالك، أبو رزين الأسدي (ثقة فاضل) ١٥٥
- ١٨٢٢- مسلم بن خالد المخزومي، المعروف بالزنجي (صدوق كثير الأوهام) ٧٢
- ١٨٢٣- مسلم بن عمرو، أبو عازب الكوفي (مستور) ١٤٤
- ١٨٢٤- مسلم بن أبي مسلم الجرمي (ثقة) ٥٧
- ١٨٢٥- مسلم بن يسار المصري (مقبول) ٤٤٠
- ١٨٢٦- المسيب بن شريك التميمي (متروك ضعيف) ٣٨٧
- ١٨٢٧- المسيب بن واضح السلمي التلمنسي الحمصي (صدوق كان يخطئ كثيراً) ١١٨
- ١٨٢٨- مصرف بن عمرو بن السري الياامي (ثقة) ٤٤٠
- ١٨٢٩- مصعب بن خالد بن زيد الجهني (لم أقف له على ترجمة) ٥٦١
- ١٨٣٠- مطر بن طهمان الوراق، أبو رجاء السلمي (صدوق كثير الخطأ وحديثه عن عطاء ضعيف) ... ٠٠٠

- ١٨٣١- مطرف بن عبدالله، أبو مصعب المدني اليساري (ثقة) ١٥٢
- ١٨٣٢- المطلب بن أبي وداعة السهمي (صحابي) ٥٧٣
- ١٨٣٣- مظاهر بن أسلم (ضعيف) ٣٦٦
- ١٨٣٤- معاذ بن المثنى بن معاذ، أبو المثنى العنبري (ثقة، متقن) ٢٥٩
- ١٨٣٥- معاوية بن صالح بن حدير الحضرمي (صدوق، له أوهام) ٤٤٧
- ١٨٣٦- معاوية بن عمار الدهني (صدوق) ٣٣٩
- ١٨٣٧- معاوية بن هشام القصار، أبو الحسن الكوفي (صدوق له أوهام) ١١٢
- ١٨٣٨- معاوية بن يحيى الصدفي، أبو روح الدمشقي (ضعيف) ٤٨٣
- ١٨٣٩- معاوية بن يحيى الطرابلسي، أبو مطيع (صدوق له أوهام) ٥٠٠
- ١٨٤٠- المعتمر بن سليمان التيمي، أبو محمد البصري، يلقب الطفيل (ثقة) ٥٩
- ١٨٤١- معدي بن سليمان (ضعيف) ٣٢٣
- ١٨٤٢- معقل بن يسار (صحابي) ٣٩٤
- ١٨٤٣- معلى بن أسد العمي (ثقة ثبت) ٤٠٨
- ١٨٤٤- معلى بن منصور الرازي، أبو يعلى (ثقة) ٢١٥
- ١٨٤٥- معلى بن هلال بن سويد، أبو عبدالله الطحان الكوفي (كذاب) ١١٦
- ١٨٤٦- معمر بن بكار السعدي (صويلح) ١٥٧
- ١٨٤٧- معمر بن راشد الأزدي مولاهم، أبو عروة البصري، نزيل اليمن (ثقة ثبت) ٤٦
- ١٨٤٨- معمر بن سليمان النخعي، أبو عبدالله الرقي (ثقة فاضل) ٢٥٢
- ١٨٤٩- معمر بن محمد بن معمر البلخي (صدوق وله مناكير) ٥٨٦
- ١٨٥٠- المغيرة بن إسماعيل المخزومي (مجهول) ٢٩٢
- ١٨٥١- المغيرة بن شعبة (صحابي) ٣٨٣
- ١٨٥٢- المغيرة بن عبدالرحمن الحزامي (ثقة له غرائب) ٢٨٢
- ١٨٥٣- مغيرة بن مقسم الضبي مولاهم، أبو هشام الكوفي، الأعمى (ثقة متقن إلا أنه كان يدلّس) ٠٠٠
- ١٨٥٤- مفضل بن محمد الضبي الكوفي المقرئ (قال الخطيب: كان اخبارياً علامة موثقاً. وقال أبو حاتم: متروك القراءة والحديث) ٤٢٦
- ١٨٥٥- مقاتل بن حيان النبطي (صدوق فاضل) ١٩٤
- ١٨٥٦- المقداد بن عمرو بن ثعلبة (صحابي) ٤١٠
- ١٨٥٧- مقدم بن داود بن عيسى الرعيني (تكلم فيه) ١٠١
- ١٨٥٨- المقدم بن معدي كرب الكندي (صحابي مشهور) ٦٠٧
- ١٨٥٩- مقسم بن بجرة (صدوق، يرسل) ٢٧
- ١٨٦٠- مكحول الشامي، أبو عبدالله (ثقة فقيه كثير الإرسال) ١

- ١٨٦١- مكي بن إبراهيم بن بشير التميمي أبو السكن (ثقة ثبت) ٥٣٣
- ١٨٦٢- منصور بن المعتمر بن عبدالله السلمي (ثقة ثبت) ٣٩٣
- ١٨٦٣- المهاجر أبو الحسن التميمي مولا هم، الكوفي، الصائغ (ثقة) ٥
- ١٨٦٤- المهاجر بن عكرمة بن عبدالرحمن المخزومي (مقبول) ٢٥٠
- ١٨٦٥- موسى بن إسحاق بن موسى، الأنصاري الخطمي (ثقة، صدوق) ١٣١
- ١٨٦٦- موسى بن أعين الجزري، مولى قریش (ثقة عابد) ٥٧٩
- ١٨٦٧- موسى بن أيوب بن عامر الغافقي (مقبول) ٢٧٩
- ١٨٦٨- موسى بن جعفر بن قرين (ثقة) ١١٣
- ١٨٦٩- موسى بن داود الضبي، أبو عبدالله الطرسوسي، الخلقاني (صدوق له أوهام) ١١٣
- ١٨٧٠- موسى بن زكريا التستري (متروك) ٤٦
- ١٨٧١- موسى بن سفيان بن زياد الجنديسابوري السكري (وثقه ابن حبان) ٥٧٤
- ١٨٧٢- موسى بن طارق اليماني، أبو قرّة (ثقة يُغرب) ٣٩٦
- ١٨٧٣- موسى بن عامر بن عُمارة الدمشقي (صدوق له أوهام) ٢٥٤
- ١٨٧٤- موسى بن عبيدة الربذي، أبو عبدالعزیز المدني (ضعيف) ٠٠٠
- ١٨٧٥- موسى بن عثمان الحضرمي (متروك) ٩
- ١٨٧٦- موسى بن عثمان الكندي (قال أبو حاتم: متروك) ٥٨٩
- ١٨٧٧- موسى بن عقبة بن أبي عياش الأسدي، مولى آل الزبير (ثقة فقيه) ٢٠
- ١٨٧٨- موسى بن عيسى بن المنذر (لا يعرف) ٣٩٣
- ١٨٧٩- موسى بن هارون بن عبدالله الحمال (ثقة حافظ كبير) ٧١
- ١٨٨٠- موسى بن يعقوب الزمعي (صدوق سيء الحفظ) ٤١٠
- ١٨٨١- مؤمل بن إسماعيل البصري (صدوق، سيئ الحفظ) ٢٧٨
- ١٨٨٢- ميسرة المخزومي المدني (ثقة) ٢٦٩

[حرف النون]

- ١٨٨٣- نافع بن جبیر بن مطعم النوفلي (ثقة فاضل) ٦٠٢
- ١٨٨٤- نافع، أبو عبدالله المدني، مولى ابن عمر (ثقة ثبت فقيه) ٣
- ١٨٨٥- نافع بن محمود بن الربيع، ويقال اسم جده ربيعة (وثقه الذهبي في الكاشف) ٩٤
- ١٨٨٦- نافع بن ميسرة أبو الخصيب (مجهول) ٢٣٢
- ١٨٨٧- نجیح بن إبراهيم الزهري (لم أقف له على ترجمة) ١٥٧
- ١٨٨٨- نصر بن طريف، أبو جزي القصاب الباهلي (متروك) ٢٠٤
- ١٨٨٩- نصر بن عطاء الواسطي (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٥٨

- ١٨٩٠- النضر بن شميل المازني، أبو الحسن النحوي (ثقة، ثبت) ٢٦٠
 ١٨٩١- النضر بن عبدالرحمن الخزاز (متروك) ٣١٢
 ١٨٩٢- النعمان بن ثابت، أبو حنيفة الكوفي (فقيه مشهور) ٢
 ١٨٩٣- نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي، أبو عبدالله المروزي (صدوق يخطئ) ... ١١٧
 ١٨٩٤- نهار بن عبدالله العبدي المدني (صدوق) ٢٥٥
 ١٨٩٥- نهشل الخراساني ابن سعيد بن وردان (متروك) ٦٢٠
 ١٨٩٦- نوح بن دراج النخعي (متروك) ٤٥٨
 ١٨٩٧- نوح بن قيس بن رياح الأزدي، أبو روح البصري (صدوق) ٥٧٠
 ١٨٩٨- نوح بن أبي مريم، أبو عصمة المروزي (كذبوه في الحديث) ٤٠

[حرف الهاء]

- ١٨٩٩- هارون بن عبدالرحيم (لم أف له على ترجمة) ٥٣١
 ١٩٠٠- هارون بن محمد بن بكار بن بلال العاملي (صدوق) ٥١١
 ١٩٠١- هارون بن مسلم بن هرمز العجلي (صدوق) ٨٩
 ١٩٠٢- هاشم بن الجنيد، أبو صالح (لم أف له على ترجمة) ٤٥٢
 ١٩٠٣- هاشم بن الحارث، أبو محمد المروزي (ثقة) ١٦
 ١٩٠٤- هاني بن يحيى السلمي (ثقة صدوق) ١٢٧
 ١٩٠٥- هبة الله بن جعفر المقرئ، أبو القاسم (ثقة) ٥٣١
 ١٩٠٦- هبيرة بن محمد بن أحمد الشيباني (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٥١
 ١٩٠٧- الهروي= محمد بن أحمد بن أسد (ثقة)
 ١٩٠٨- هُرير بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج الأنصاري (مقبول) ٦٠١
 ١٩٠٩- هُزَيْل بن شرحبيل الأودي الكوفي (ثقة مخضرم) ١٩١
 ١٩١٠- هشام بن حسان الأزدي القردوسي، أبو عبدالله البصري (ثقة) ٢
 ١٩١١- هشام بن خالد الأزرق الدمشقي (صدوق) ٦١١
 ١٩١٢- هشام بن زياد بن أبي يزيد، أبو المقدام (متروك) ٣٨
 ١٩١٣- هشام بن سعد المدني (صدوق له أوهام ورمي بالتشيع) ٤٠٤
 ١٩١٤- هشام بن عائذ بن نصيب الأسدي، أبو كليب (ثقة صدوق) ٧٧
 ١٩١٥- هشام بن أبي عبدالله الدستوائي (ثقة ثبت) ١٦٤
 ١٩١٦- هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي (ثقة فقيه ربما دلس) ٧١
 ١٩١٧- هشام بن عمار بن نصير السلمي الدمشقي (صدوق مقرئ كبر فصار يتلقن فحديثه القديم أصح) ... ٢٠
 ١٩١٨- هشام بن الغاز بن ربيعة الجرشي الدمشقي (ثقة) ١٦٠

- ١٩١٩- هشام بن يوسف الصنعاني، أبو عبد الرحمن القاضي (ثقة)..... ٢٧٦
 ١٩٢٠- هشام بن يونس بن وابل التميمي، أبو القاسم الكوفي اللؤلؤي (ثقة)..... ١٧٤
 ١٩٢١- هشيم بن بشير بن القاسم بن دينار السلمي (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)..... ٢٤٣
 ١٩٢٢- هلال بن العلاء بن هلال الباهلي (صدوق)..... ٢٨١
 ١٩٢٣- همام بن يحيى بن دينار العوذلي أبو عبد الله (ثقة ربما وهم)..... ٥٨
 ١٩٢٤- هياج بن بسطام التميمي البرجمي (ضعيف)..... ٤٧٥
 ١٩٢٥- الهيثم بن جميل البغدادي، أبو سهل (ثقة من أصحاب الحديث وكأنه ترك فتغير)..... ١٤٦
 ١٩٢٦- الهيثم بن حبيب الصيرفي، الكوفي (صدوق)..... ٢
 ١٩٢٧- الهيثم بن حميد الغساني (صدوق، رمي بالقدر)..... ٢٩٩
 ١٩٢٨- الهيثم بن خلف بن محمد، أبو محمد الدوري (أحد الأثبات)..... ٤٣٩
 ١٩٢٩- الهيثم بن سهل التستري (ضعيف)..... ٥٩٣
 ١٩٣٠- الهيثم بن موسى (لم أقف له على ترجمة)..... ١١١
 ١٩٣١- الهيثم بن اليمان الرازي (صالح صدوق، وضعفه الأزدي)..... ٢٩١

[حرف الواو]

- ١٩٣٢- واثة بن الأسقع بن كعب اللبني (صحابي)..... ٤٧٥
 ١٩٣٣- واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري المازني (صحابي ابن صحابي، وقيل بل ثقة)..... ٨٢
 ١٩٣٤- واصل بن أبي جميل الشامي، أبو بكر السلاماني، مشهور بكنيته (مقبول)..... ١٠٤
 ١٩٣٥- الواقدي= محمد بن عمر بن واقد..... ٨
 ١٩٣٦- ورقاء بن عمر اليشكري أبو بشر (صدوق)..... ٦٣
 ١٩٣٧- وكيع بن الجراح الرؤاسي أبو سفيان (ثقة حافظ)..... ١٤
 ١٩٣٨- الوليد بن حماد بن جابر، أبو العباس الرملي (الحافظ)..... ٣٢٢
 ١٩٣٩- الوليد بن سلمة الأزدي (متروك)..... ٣٤٤
 ١٩٤٠- الوليد بن عباد بن الصامت الأنصاري (ثقة)..... ٥٦٠
 ١٩٤١- الوليد بن مروان (مجهول)..... ٥٥٩
 ١٩٤٢- الوليد بن مزيد العذري، أبو العباس البيروتي (ثقة ثبت)..... ٦٢
 ١٩٤٣- الوليد بن مسلم القرشي مولا هم، أبو العباس الدمشقي (ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية)..... ١٠٤
 ١٩٤٤- وهب بن بقية بن عثمان الواسطي أبو محمد (ثقة)..... ٥٤٢
 ١٩٤٥- وهب بن كيسان القرشي (ثقة)..... ٤٦٢
 ١٩٤٦- وهيب بن خالد بن عجلان الباهلي (ثقة)..... ٦١٠
 ١٩٤٧- وهب اليشكري (لم أقف له على ترجمة)..... ٢

[حرف الياء]

- ١٩٤٨- ياسين بن معاذ الزييات (ضعيف متروك) ٤١٣
- ١٩٤٩- يحيى بن إبراهيم بن عثمان بن داود بن أبي قتيلة السلمي (صدوق ربما وهم) ٣١
- ١٩٥٠- يحيى بن آدم بن سليمان الكوفي، أبو زكريا (ثقة، حافظ فاضل) ٤٦١
- ١٩٥١- يحيى بن إسحاق السيلحيني (صدوق) ٤٣٨
- ١٩٥٢- يحيى بن إسماعيل الكوفي الجريري (لا يحتج به) ٣٥٨
- ١٩٥٣- يحيى بن أبي أنيسة، أبو زيد الجزري (ضعيف) ٣٩٩
- ١٩٥٤- يحيى بن أيوب العلاف (صدوق) ١٩٣
- ١٩٥٥- يحيى بن أيوب الغافقي، أبو عباس المصري (صدوق، ربما أخطأ) ٣٢٤
- ١٩٥٦- يحيى بن أيوب المقابري (ثقة) ٣٦٨
- ١٩٥٧- يحيى بن أبي بكير، واسمه نسر الكرمانى (ثقة) ٢٧
- ١٩٥٨- يحيى بن بكير = يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي
- ١٩٥٩- يحيى بن أبي الخصيب (ثقة) ٥٣١
- ١٩٦٠- يحيى بن زكريا بن أبي زائدة الهمداني، أبو سعيد الكوفي (ثقة متقن) ١٠٠
- ١٩٦١- يحيى بن سعيد الأموي (صدوق، يغرب) ١٩٦
- ١٩٦٢- يحيى بن سعيد بن حيان، أبو حيان التميمي (ثقة) ٥١
- ١٩٦٣- يحيى بن سعيد الفارسي (ضعيف) ٥٥٦
- ١٩٦٤- يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان (ثقة متقن حافظ إمام قدوة) ٤٩٠
- ١٩٦٥- يحيى بن سعيد بن قيس الأنصاري المدني، أبو سعيد القاضي (ثقة ثبت) ٣١
- ١٩٦٦- يحيى بن سهل بن أبي حنثة الأوسي (لم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ٤٢٠
- ١٩٦٧- يحيى بن الضريس الرازي القاضي (صدوق) ٥٥٧
- ١٩٦٨- يحيى بن أبي طالب، جعفر بن عبدالله بن الزبرقان (وثقه الدارقطني) ٤٨
- ١٩٦٩- يحيى بن عباد بن شبيران الأنصاري، أبو هيرة الكوفي (ثقة) ٥٧٨
- ١٩٧٠- يحيى بن عبد الباقي بن يحيى الأزني، أبو القاسم الثغري (ثقة) ٢٥٣
- ١٩٧١- يحيى بن عبد الرحمن الأرحجي (صدوق ربما أخطأ) ٥٢٥
- ١٩٧٢- يحيى بن عبدالله بن بكير المخزومي (ثقة في الليث وتكلموا في سماعه من مالك) ٥٤٤
- ١٩٧٣- يحيى بن عثمان بن صالح السهمي (صدوق لينة بعضهم) ٦٤
- ١٩٧٤- يحيى بن عمار بن أبي حسن الأنصاري (ثقة) ١٠٥
- ١٩٧٥- يحيى بن عمار بن صبيح الكوفي (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٣٩٢
- ١٩٧٦- يحيى بن غيلان الراسبي (مقبول) ٦٧
- ١٩٧٧- يحيى بن أبي كثير مولاهم، أبو نصر اليمامي (ثقة ثبت لكنه يدرس ويرسل) ٩٨

- ١٩٧٨- يحيى بن محمد بن صاعد، أبو محمد * (ثقة ثبت) ٧
- ١٩٧٩- يحيى بن محمد بن عبدالرحمن بن أبي لبيبة (ليس حديثه بشيء) ١٦١
- ١٩٨٠- يحيى بن محمد بن هاني الشجري (ضعيف الحديث) ٤١١
- ١٩٨١- يحيى بن المغيرة بن إسماعيل بن أيوب المخرومي، أبو سلمة المدني (صدوق) ٤١٩
- ١٩٨٢- يحيى بن ميمون بن عطاء القرشي، أبو أيوب التمار البصري (متروك) ٩٣
- ١٩٨٣- يحيى بن النضر الأنصاري (ثقة) ٤٢١
- ١٩٨٤- يحيى بن يزداد العسكري الوراق، أبو السقر (مقبول) ١٥
- ١٩٨٥- يحيى بن يزيد الأهوازي أبو زكريا (ثقة) ٦١٦
- ١٩٨٦- يزداد بن عبدالرحمن الكاتب بن محمد بن يزداد، أبو محمد * (من الثقات) ٤٨٩
- ١٩٨٧- يزيد بن الأصم، اسمه عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي (ثقة) ٢٨٥
- ١٩٨٨- يزيد بن حميد الضبعي، أبو التياح (ثقة ثبت) ٥٣
- ١٩٨٩- يزيد بن خالد بن مرشل القرشي، أبو مسلمة (ثقة) ٧٩
- ١٩٩٠- يزيد بن زريع البصري (ثقة ثبت) ١٣٥
- ١٩٩١- يزيد بن زياد بن أبي الجعد الأشجعي، الكوفي (صدوق) ٦٨
- ١٩٩٢- يزيد بن أبي زياد الهاشمي (ضعيف، كبر فغير وصار يتلقن) ٥٤٦
- ١٩٩٣- يزيد بن أبي سعيد النحوي، أبو الحسن القرشي (ثقة) ٢٢١
- ١٩٩٤- يزيد بن سنان بن يزيد النميمي، أبو فروة الرهاوي (ضعيف) ٢٠٦
- ١٩٩٥- يزيد بن سنان بن يزيد القزاز (ثقة) ٥٥٠
- ١٩٩٦- يزيد بن عبدالرحمن الأسدي، أبو خالد الدالاني (صدوق يخطئ كثيراً ويدلس) ٧٠
- ١٩٩٧- يزيد بن عبدالله بن خصيفة (ثقة) ١٤١
- ١٩٩٨- يزيد بن عمرو بن يزيد بن البراء الغنوي، أبو سفيان (ذكره ابن حبان في ثقاته) ٩٦
- ١٩٩٩- يزيد بن عياض بن جعدة الليثي، أبو الحكم المدني (متروك وكذب) ١١٠
- ٢٠٠٠- يزيد بن محمد بن عبدالصمد بن عبدالله الدمشقي (صدوق) ٥١٤
- ٢٠٠١- يزيد بن مروان الخلال (ضعيف جداً) ٩٦
- ٢٠٠٢- يزيد بن هارون بن زاذان السلمى مولاها، أبو خالد الواسطي (ثقة) ١١٠
- ٢٠٠٣- يسار المكي، أبو نجيح، مولى ثقيف، مشهور بكنيته (ثقة) ٨٣
- ٢٠٠٤- يعقوب بن إبراهيم بن أحمد بن عيسى البزاز، يعرف بالجرباب * (ثقة) ٦٠
- ٢٠٠٥- يعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري (ثقة) ٢٣٩
- ٢٠٠٦- يعقوب بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدى، أبو يوسف الدورقي (ثقة) ٠٠٠
- ٢٠٠٧- يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضرمي، مولاها، أبو محمد المقرئ النحوي (صدوق) ١١
- ٢٠٠٨- يعقوب بن حميد بن كاسب (صدوق ربما وهم) ١٢٠

- ٢٠٠٩- يعقوب بن سفيان القسوي (ثقة، حافظ) ٢٧٩
- ٢٠١٠- يعقوب بن شيبه بن الصلت بن عصفور، أبو يوسف السدوسي (ثقة) ٢١٥
- ٢٠١١- يعقوب بن عبدالله بن الأشج، أبو يوسف المدني (ثقة) ٤٣٥
- ٢٠١٢- يعقوب بن عطاء بن أبي رباح (ضعيف) ١٢٠
- ٢٠١٣- يعقوب بن محمد بن عبد الوهاب الدوري، أبو عيسى (صدوق) ٤٩٠
- ٢٠١٤- يعقوب بن محمد بن عيسى الزهري المدني (صدوق، كثير الوهم) ١٩٩
- ٢٠١٥- يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام التميمي (صحابي) ٥٨
- ٢٠١٦- يعلى بن حكيم الثقفي (ثقة) ٣٦٧
- ٢٠١٧- يعلى بن مرة بن وهب الثقفي (صحابي) ٤٢٦
- ٢٠١٨- يوسف بن خالد بن عمير السمطي، أبو خالد (تركوه، وكذبه ابن معين) ٤٨٤
- ٢٠١٩- يوسف بن الزبير، مولى الزبير (مقبول) ٥٥٣
- ٢٠٢٠- يوسف بن سعيد بن مسلم، المصيصي (ثقة حافظ) ١٧
- ٢٠٢١- يوسف بن ماهك بن بهزاذ الفارسي المكي (ثقة) ٥٢
- ٢٠٢٢- يوسف بن موسى بن راشد القطان، أبو يعقوب الكوفي (صدوق) ٣٣
- ٢٠٢٣- يوسف بن يعقوب (لم يذكر فيه جرح أو تعديل) ٥٢
- ٢٠٢٤- يوسف بن يعقوب بن إسحاق بن بهلول، أبو الأزرق التنوخي الكاتب (ثقة) ٦٣
- ٢٠٢٥- يوسف بن يعقوب بن يوسف، أبو عمرو النيسابوري (ضعيف) ٣٠٥
- ٢٠٢٦- يوسف بن يونس، أبو يعقوب الأقطس (ثقة) ٢٤٣
- ٢٠٢٧- يونس بن أرقم، أبو أرقم الكندي (ولم يذكر فيه جرح ولا تعديل) ١٠٦
- ٢٠٢٨- يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أبو إسرائيل الكوفي (صدوق يهمل قليلاً) ٢٣
- ٢٠٢٩- يونس بن بكير بن واصل الشيباني (صدوق خطئ) ٢٣٨
- ٢٠٣٠- يونس بن راشد الحراني، أبو إسحاق القاضي (صدوق، رمي بالإرجاء) ٤٠٢
- ٢٠٣١- يونس بن عبد الأعلى بن ميسرة الصدفي، أبو موسى المصري (ثقة) ٣٨١
- ٢٠٣٢- يونس بن عبد الرحيم العسقلاني (تكلموا فيه وليس بالقوي) ٤٣٥
- ٢٠٣٣- يونس بن عبيد بن دينار العبدي، أبو عبيد البصري (ثقة ثبت) ١٠٠
- ٢٠٣٤- يونس بن محمد بن حاتم الدوري (ثقة ثبت) ١٠٠
- ٢٠٣٥- يونس بن محمد بن مسلم البغدادي، أبو محمد المؤدب (ثقة ثبت) ١٣٦
- ٢٠٣٦- يونس بن يزيد بن أبي النجاد الأيلي (ثقة، في روايته عن الزهري وهما قليلاً وفي غير الزهري خطأ) ٢٩٥

فهرس الغريب

فهرس الغريب

الأبطح..... ١٢٣٦	أحقوا المال بالفرائض..... ٨٦٦
اجتزرتها..... ١٣٦	أملحين..... ١٢٩٨
احبس..... ١٠٧٦	الإملاحة..... ١٠٥٧
أحرزه..... ٩٥٤	أنأخت..... ١٠٤٣
احسموه..... ٣٩٣	إهابها..... ١٢٤٩
أحيين..... ٣٨٧	أهرق..... ١٢٤٦
أخينس..... ٧١٣	الأورق..... ٧١٣
ادرؤا..... ٣٣١	أوطأت..... ٥١٧
الأم..... ١٢٨٥	الأوفاض..... ١٠٩٢
الانخر..... ٩٦٥	الأوقاص..... ١٠٩٢
أدناك..... ٢٢٤	البئر البيدي..... ١١٥٥
أربع بأربع..... ٤٦١	البئر العادية..... ١١٥٥
ارحضوها..... ١٣١٤	بائنة..... ٨٥٣
أزناداً..... ١٣٦	بطل عرجك..... ٣٤٧
استصبحوا..... ١٣١٢	بعال..... ١٢٨٨
استعدى..... ٢٦٢	بكرتين..... ٩٢٨
الاستقادة..... ٣٥٠	بنات لبون..... ٥٠٣
استهلك..... ١١٦	بنات مخاض..... ٥٠٣
استهما..... ١١٩١	بهش..... ١٣٣٠
استوضعنا..... ٢٢٤	بيضة المسلمين..... ١٢٠٦
إسطاماً..... ١١٩١	بيضة من حديد..... ٥٣٦
أسلم..... ٢٢٦	بيع المزايذة..... ٨٦
أسنان الأبل..... ٣٧١	تبضعه..... ١٣٢٨
إشارته..... ١١٠٥	تجد..... ٩٦٤
أشعر..... ١٢٦١	تذكية..... ١٢٥٦
أصيفر..... ٧١٣	تربت يداك..... ٧٦١
الأضحى..... ١٢٨١	تعرضونه..... ١٢٣٩
الاعتراض..... ٣٠٧	تعضيه..... ١١٤٧
اعتلمت..... ١٢٤٢	تقنعت..... ٨٢٧
أقطني..... ٣٤٧	تكتفيء.....
أقرنين..... ١٢٧١	تلاعنا..... ٧٠٩

٢٤٦ خلافة	٨٢٥ تلفعت
٨٥٣ الخلع	٣٠٣ تلقى السلع
٩٦٤ خمر	٣٠٣ تتاجشوا
١٢٣٩ خمر تموه	١٠٢٣ الثريد
٦٧ الخيار	٥٥٣ الجائفة
١١٥١ دالية	١٣٩ الجار
١٢٣٠ دبّاء	١١٨٣ الجبلان
١٧٧ درقة	٩٦٤ جدع
١٢١٩ دنانة	٥٠٣ جذاع
١١٩١ درست	١٣٣٩ الجل
٣٧٧ الذحل	١٢٨٥ الجلالة
١٢٥٦ ذكاه	٣٠٧ الجلب
٢١٨ ذو رحم محرم	١٢١٢ جماع الإثم
٤٤١ ذو عهد	١٢٨٨ جمل أورك
١١٩٩ ذي غمر	١٣٨ الجميش
٦٥٠ رأفي	٣٠٧ الجنب
٢٥٤ رباعها	١٠٠١ جوامع الكلم
٨٦٦ رحم	٢١٣ الجور
١٣٢١ رقية	٤٩١ جبار
٣٦٦ رميا	١٠٧٦ حائط
٢٣٩ رهائك	٦٦٦ حائل
١٥٦ الرهن	٣٠٣ حاضر لباد
١١٠٩ ريان	١١٦٨ حجر
٢٠٥ الزعيم	١١٥٥ حريم البئر
٣٨٧ زمانة	٤٩٩ الحطيم
١٣٣٠ سبحة	٥٠٣ حقاق
٢٧٠ السبي	١١٨٩ الحمى
١٣٢٨ سبق	١٢٣٠ حنتم
٦٨٣ سرف	١١٩٩ خائن
٢٤٦ سفع	١٣٨ خبت
١١٥٧ سقبة	١٢٥ الخبط
١٧٧ سلحناها	٣٩٠ خرشاء
٢٣٠ السلف	١١٠٣ خريفاً

٧٢٠ على حمل	٣١٣ شاق
١٢٥ عمرك الله	١٢٧ الشroud
٣٦٦ عميا	١٣٦ شفرة
٢٥٢ عهدة الرقيق	١١٥٨ الشفعة
١١٥٥ العين السائحة	٤٣٥ شكت
٣٠٩ الفدان	٣٦٣ شلل
٩٥٢ الفيء	٣٩٣ شملة
١٣٣٧ الفرع	١٠٢٣ صفحة
٨٢٩ قرء	٤٤١ صرف
٣٤٧ قرن	٨٠٢ صلاتها
١٠٤٣ القصواء	٣١٣ ضار
١٢٣٩ قطب	٣١٣ ضرار
٢٤١ القفيز	١٢٥٢ الضرب
٢٤١ قفيز الطحان	٣١٣ ضرر
٣٣٨ القود	٢٣٢ ضعوا
١٠٨٢ قيم وجوهنا	٤٥١ صغير
١١٨٣ قينهم الضواري
٢٩٨ الكالي	١١٦٢ الطريق الميتاء
١٨٨ كراء الأرض	٢٢٤ الطعينة
١٢٥٥ كل نون	٧٧٤ الظهار
٤٨٨ لا تحصنك	٧٣٩ ظهر غني
٨٥٦ لا حبس	١٩٥ العارية
١١٨٣ لا ترفع لقطتها إلا لمنشد	٣٣٣ العبد الآبق
١٣٢٥ لا تكلفوها	٤٤١ عتواً
١٣٢٥ لا تنتهكوها	١٣٣٧ العتيرة
٨٦٦ لأولى	٣٨٣ عثكول
١١٨٣ لا يحصد شوكتها	٤٤١ عدل
٤٨٥ لا يحصن	٢٢٤ عرقوبية
١١٨٣ لا يختلى خلاها	٢٤١ عسب الفحل
١١٨٣ لا ينفر صيدها	٨٦٦ العصبية
١٢٨٨ اللبة	٣٦٦ عقله
١١٠٥ لحظه	١٢٥ عكما
١٠٤٣ لقاحة	٦٤٢ العلائق

١٢٧٩ النحر
١١٥٧ النصيب
٣٩٠ نضو
١١٩٧ النقض
١٢٣٠ نقيير
٦٦٩ نكاح المتعة
٩٦٤ نمرة
١٢٥٥ نون
٢١٦ الهية
١٠٤١ هدياً
٨٧٨ هينة
١٣١١ الودك
١٢٨٣ الورق
٤٥٣ وفي بذمته
٣٨٣ وليدة
٢٢٤ يجني
٢٠٩ يحرر
٢٢٤ يخفركم
١٢٠٤ يرذا
٣٦١ يستأني
٣٠٣ يسم
٤٦٧ يصبر الصابر
٢٤٨ يغبن
٧٢٦ يقسم
٣٥٢ يمثل من الجارح
٧٢٩ يمس من غير مسيس

٢٤٨ لوثة
١١٣٧ ليس لعرق ظالم حق
٢٤٦ مأمومة
٥٥٣ المأمونة
١٩٥ المؤداة
٥٣٣ المارن
٩٢٥ المجنبه
٤٦٣ المحارب
١١٩٩ محدود
٩٩٩ المحنث
١٢٣٠ المزادة
٣٠٣ المصرة
٣١٥ المضاربة
٥١٠ المعترف
٤٩١ المعدن
٢٠٧ المغل
٣٨٣ المقعد
١١٠٥ مقعده
١٢٣٠ مقير
٧٧٦ مكل
٢٤١ المكوك
٢٥٨ مناخ
٢٠٢ المنحة مؤداة
٧١٣ منسول
٥٢٠ المنقلة
١٢٧٧ منيحة
١١٠٣ المهوى
١١٣٧ الموات
١٢٠١ الموقوف على الحد
١٣٣٩ الميطان
٧٧٦ مد
١٢٣٩ النبيذ
١١١٧ نتجت

فهرس البلدان

فهرس البلدان

١٣٩.....	الجار
١٣٨.....	حبّ الجمش
٦٨.....	خرزاذ
٢٢١.....	الربذة
٦٨٣.....	سرف
٢٠٦.....	سنجار
١٣٢٩.....	قصر الزاوية
٣٣٥.....	كفريا
١٣٣٩.....	ميطان
٥٥٢.....	نجران

فهرس المطادر والمراجع

فهارس المصادر والمراجع

المخطوطات:

- ١- أطراف الأفراد والغرائب للدارقطني
للحافظ محمد بن طاهر القيسراني المقدسي.
مخطوط مصور في مكتبة الجامعة الإسلامية برقم ٩٠٨/ف مصور عن دار الكتب
المصرية برقم ٦٠٧.
٢- سنن الدارقطني
أ- مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١٤٣٢ عن مكتبة
دار العلوم لندوة العلماء بالهند.
ب- مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم ١١٥ عن مكتبة
رئيس الكتاب بتركيا.
ج- مخطوط مصور بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى.

الرسائل:

- ٣- الإمام الدارقطني وكتابه السنن
رسالة دكتوراه. إعداد الدكتور عبدالله بن ضيف الله الرحيلي، جامعة الإمام محمد بن
سعود الإسلامية بالرياض، كلية أصول الدين، ١٤٠٢هـ.
٤- التوضيح لشرح الجامع الصحيح لابن الملقن
رسالة ماجستير، تحقيق الأستاذة/ عائشة الحربي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة
وأصول الدين، ١٤١٧هـ.
٥- زوائد سنن الدارقطني على الكتب الستة (المجلد الأول)
رسالة دكتوراه، إعداد الدكتور/ محمد خالد اسطنبولي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة
وأصول الدين، ١٤١٣هـ.
٦- زوائد مصنف الإمام عبدالرزاق الصنعاني على الكتب الستة (من أول المصنف إلى آخر
كتاب المناسك)
رسالة دكتوراه، إعداد الدكتور/ هشام بناني، جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول
الدين، ١٤١٩هـ.
٧- زوائد مصنف الإمام عبدالرزاق الصنعاني على الكتب الستة (من أول كتاب الجهاد حتى
نهاية الكتاب)
رسالة دكتوراه، إعداد الدكتور/ عبدالرحمن الخريصي، جامعة أم القرى، كلية الدعوة
وأصول الدين، ١٤١٩هـ.

٨- زوائد مصنف ابن أبي شيبة على الكتب الستة (من أول المصنف إلى آخر كتاب الإيمان

والنذور)

رسالة دكتوراه، إعداد الدكتور/ حسين عبدالحميد النقيب، جامعة أم القرى، كلية الدعوة

وأصول الدين، ١٤٠٩هـ.

٩- غاية المقصد في زوائد المسند

رسالة دكتوراه، تحقيق الدكتور/ سيف الرحمن مصطفى رحمه الله، جامعة أم القرى،

كلية الدعوة وأصول الدين.

الكتب:

١٠- ابن حجر العسقلاني ودراسة مصنفاته ومنهجه وموارده في كتابه الإصابة

تأليف: شاکر محمود عبد المنعم

دار الرسالة للطباعة - بغداد / ط الأولى

١١- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية

دراسة: د. سعدي الهاشمي

مكتبة ابن القيم - المدينة المنورة / ط الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م

١٢- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة

تأليف: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق: الدكتور زهير بن ناصر الناصر

مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ومركز خدمة السنة - المدينة المنورة ط

الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م

١٣- الآثار

تأليف: محمد بن الحسن الشيباني

مطبعة إدارة القرآن - باكستان / ط الأولى ١٤٠٧ هـ

١٤- الأحاد والمثاني

تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني.

تحقيق: الدكتور باسم فيصل الجوابرة.

دار الراية - الرياض. ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

١٥- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان

ترتيب الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي.

تحقيق: كمال يوسف الحوت.

دار الكتب العلمية - ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

- ١٦- الأحكام الوسطى
تأليف: الحافظ أبي محمد عبد الحق الأزدي الأشبيلي.
تحقيق: حمدي السلفي وصبحي السامرائي.
طبع مكتبة الرشد - الرياض. ط الأولى ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م
- ١٧- أخبار قزوين = التدوين في أخبار قزوين
١٨- أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه
تأليف: أبي عبد الله بن إسحاق الفاكهي
تحقيق: عبد الملك بن دهيش
مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة / ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٩- اختلاف العلماء
تأليف: أبي عبد الله محمد بن نصر المروزي
تحقيق وتعليق: السيد صبحي السامرائي
عالم الكتب - بيروت / ط الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٢٠- الاختيارات الفقهية
تأليف: شيخ الإسلام ابن تيمية
تحقيق: محمد حامد الفقي
دار المعرفة - بيروت / ط بدون
- ٢١- الأدب المفرد
تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري
عناية: كمال الحوت
عالم الكتب - بيروت / ط الثانية ١٤٠٥ هـ
- ٢٢- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلق
تأليف: محي الدين بن أبي زكريا النووي
تحقيق: عبد الباري السلفي
مكتبة الإيمان - المدينة المنورة / ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٦ م
- ٢٣- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل
تأليف: محمد ناصر الدين الألباني.
نشر المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٣٩٩ هـ.
- ٢٤- أسد الغابة في معرفة الصحابة
تأليف: عز الدين علي بن محمد بن الأثير
تحقيق: الشيخ علي معوض والشيخ عادل عبد الموجود
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون

- ٢٥- الإشارات إلى بيان الأسماء المبهمة
مطبوع بذيل الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة
تحقيق: د. عز الدين علي سيد
مكتبة الخانجي - القاهرة ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م
- ٢٦- الإصابة في تمييز الصحابة
تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط بدون.
- ٢٧- أصول التخريج ودراسة الأسانيد
تأليف: محمد الطحان
مكتبة السروات / ط الرابعة ١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م
- ٢٨- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ
تأليف: أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ٢٩- أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي
تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
حققه الدكتور زهير بن ناصر الناصر وآخرون.
در ابن كثير - دمشق - بيروت ط الأولى ١٤١٤ هـ
- ٣٠- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار
تأليف: الحافظ أبي بكر محمد بن موسى الحازمي الهمداني.
تحقيق الدكتور عبد المعطي قلعجي.
دار الوعي - حلب / ط الأولى ١٤٠٣ هـ
- ٣١- الأعلام
تأليف: خير الدين الزركلي
دار العلم للملايين بيروت. ط السابعة ١٩٨٦ م.
- ٣٢- أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام
تأليف: عمر رضا كحالة
مؤسسة الرسالة / ط بدون
- ٣٣- الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ
تأليف: محمد بن عبد الرحمن السخاوي
تحقيق: فرانز روزنثال
ترجم التعليقات والمقدمة والدكتور صالح أحمد العلي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون

- ٣٤- الاغتباط بمن رمي بالاختلاط
تأليف: الحافظ برهان الدين أبي إسحاق إبراهيم
الدار العلمية - دلهي / ط بدون
- ٣٥- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب
تأليف: علي بن هبة الله ابن مأكولا.
دار الكتاب الإسلامي / ط بدون
- ٣٦- الالتزامات والتتبع للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر
تحقيق: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي
دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت / ط الثانية
- ٣٧- الآلي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
دار المعرفة - بيروت / ط بدون ١٤٠٣ هـ
- ٣٨- الأم
محمد بن إدريس الشافعي
خرج أحاديثه وعلق عليه محمود مطرجي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م
- ٣٩- إنباء الغمر بأبناء العمر
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
مصورة عن ط الهندية. دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الثانية ١٤٠٦ هـ -
١٩٨٦ م
- ٤٠- الأنساب
تأليف: أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني
تقديم وتعليق: عبد الله عمر البارودي
مؤسسة الكتيب الثقافية - بيروت / ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ٤١- الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان
تأليف: أبي العباس نجم الدين بن الرفعة الأنصاري
تحقيق وتقديم: محمد أحمد إسماعيل الخاروف
دار الفكر - دمشق / ط بدون ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ٤٢- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير
تأليف: أحمد محمد شاكر
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون

- ٤٣- بحوث في تاريخ السنة المشرفة
تأليف: أكرم ضياء العمري
بساط - بيروت / بيروت / ط الرابعة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م
- ٤٤- البداية والنهاية
تأليف: عماد الدين إسماعيل بن عمر ابن كثير.
تحقيق: الدكتور أحمد أبو ملح و آخرين.
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٤٥- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث
تأليف: الحافظ نور الدين علي الهيثمي
تحقيق وتعليق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني
دار الطلائع - القاهرة / ط بدون
- ٤٦- بلدان الخلافة الشرقية
تأليف: كي لسترنج
تحقيق وتعليق: بشير فرنسيس وكروكيس عواد
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٤٧- بلوغ المرام من أدلة الأحكام
تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون
- ٤٨- بيان الوهم والإيهام الواقعيين في كتاب الأحكام
تأليف: الحافظ ابن القطان الفاسي.
دراسة وتحقيق: الدكتور الحسين آيت سعيد.
دار طيبة للنشر والتوزيع - الرياض. ط الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
- ٤٩- تاريخ أسماء الثقات = الثقات لابن شاهين
٥٠- تاريخ أصبهان = ذكر أخبار أصبهان
٥١- تاريخ ابن معين - رواية يزيد بن الهيثم بن طهمان البادي الدقاق
تأليف: يحيى بن معين
تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز - مكة المكرمة / ط الأولى
- ٥٢- تاريخ ابن معين رواية الدوري
تأليف: يحيى بن معين
تحقيق: الدكتور محمد أحمد نور سيف.
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز مكة المكرمة ١٣٩٩ هـ

٥٣- تاريخ الإسلام

تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي

تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري

دار الكتاب العربي - بيروت / ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م

٥٤- تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي

تأليف: د. حسن إبراهيم حسن

مكتبة النهضة المصرية - القاهرة / ط السابعة ١٩٦٥ م

٥٥- تاريخ بغداد

تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.

دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون.

٥٦- التاريخ الإسلامي، (العهد العباسي)

تأليف: محمود شاكر.

طبع المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٥ هـ.

٥٧- تاريخ التراث العربي

تأليف: فؤاد سزكين

طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - الرياض / ١٤٠٣ هـ

٥٨- تاريخ الدارمي = تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي

٥٩- التاريخ الكبير

تأليف: أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

مصورة مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت / ط بدون.

٦٠- تاريخ الثقات

تأليف: أحمد بن عبد الله العجلي

تخريج وتعليق: عبد المعطي قلنجي

دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

٦١- تاريخ جرجان

تأليف: الحافظ حمزة بن يوسف السهمي.

تحقيق: الدكتور محمد عبد المعيد خان.

عالم الكتب - بيروت / ط الثالثة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٦٢- تاريخ الخلفاء

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن بكر السيوطي

دار الفكر - القاهرة / ط بدون

٦٣- تاريخ دمشق

تأليف: أبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر
دراسة وتحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرافة العمري
دار الفكر - بيروت / ط الأولى ١٤١٧ هـ ١٩٩٦ م
٦٤- تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين في تجريح الرواة وتعليهم

تحقيق: الدكتور محمد أحمد نور سيف.
طبع دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت.

٦٥- تاريخ واسط

تأليف: أسلم بن سهل الرزاز الواسطي، المعروف ببجشل
تحقيق: كوركس عواد

عالم الكتب - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م

٦٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه

تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
تحقيق: علي محمد البجاوي

المكتبة العلمية - بيروت / ط بدون.

٦٧- التبيين لأسماء المدلسين

تأليف: سبط ابن العجمي الشافعي
تحقيق: يحيى شفيق

دار الكتب العلمية - بيروت / الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٦٨- تجريد أسماء الصحابة

للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
دار المعرفة - بيروت / ط بدون

٦٩- تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي

تأليف: محمد عبد الرحمن المباركفوري
تصحيح: عبد الرحمن محمد عثمان

دار الفكر - بيروت / ط الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٧٠- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف

تأليف: الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزري.
تحقيق: عبد الصمد شرف الدين.

المكتب الإسلامي - بيروت / ط الثانية ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م

- ٧١- تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج
تأليف: الحافظ أبي حفص عمر بن علي الأنصاري الشهير بابن الملتن.
تحقيق ودراسة: عبد الله سعاد اللحاني.
دار حراء - مكة المكرمة / ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ٧٢- التحقيق في أحاديث التعليق
للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي.
حققه وخرج أحاديثه مسعد عبد الحميد محمد السعدني.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٧٣- التحقيق في أحاديث الخلاف
تأليف: أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي
تحقيق: مسعد عبد الحميد السعدني
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٥ - ١٩٩٤ م
- ٧٤- تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطني
تأليف: الحافظ أبي محمد عبد الله الغساني
تحقيق: أشرف بن عبد المقصود بن عبد الرحيم
دار عالم الكتب - الرياض / ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- ٧٥- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي
تأليف: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف
المكتبة العلمية - المدينة المنورة / ط الثالثة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ٧٦- التدوين في أخبار قزوين
تأليف: أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي
تحقيق: عزيز الله العطاردي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م
- ٧٧- تذكرة الحفاظ
للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
تحقيق: عبد الرحمن المعلمي.
دار إحياء التراث العربي مصورة عن ط الهندية.
- ٧٨- تذكرة الموضوعات
تأليف: محمد طاهر بن علي الهندي
دار إحياء التراث العربي - بيروت / ط الثانية ١٣٩٩ م

٧٩- التراجم الساقطة من الكامل في معرفة ضعفاء المحدثين وعلل الحديث لابن عدي

تأليف: عبد المحسن الحسيني

مكتبة ابن تيمية - القاهرة / ط الأولى ١٤١٣ هـ

٨٠- ترتيب المدارك وتقريب المسالك

تأليف: القاضي عياض بن موسى السبتي.

تحقيق: محمد بن تاويت الطبخي / ط الثانية ١٤٠٣ هـ.

٨١- ترتيب مسند الإمام الشافعي

ترتيب: محمد عابدا لسندي.

تحقيق: يوسف الزواوي وعزت العطار.

دار الكتب العلمية - بيروت / ط ١٣٧٠ هـ ١٩٥١ م

٨٢- الترغيب والترهيب

تأليف: عبد العظيم بن عبد القوي المنذري

حققه وفصله وعلق حواشيه محمد محي الدين عبد الحميد.

المكتبة التجارية الكبرى - القاهرة - مصر. ط الأولى ١٣٧٩ هـ - ١٩٦٠ م

٨٣- التسعينية

تأليف: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية

دراسة وتحقيق: محمد بن إبراهيم العجلان

مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م

٨٤- تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم وما انفرد به كل واحد منهما

تأليف: كمال يوسف الحوت

دار الجنان ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

٨٥- تصحيقات المحدثين

تأليف: أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري

دراسة وتحقيق محمود أحمد ميرة.

المطبعة العربية الحديثة. ط الأولى ١٤٠٢ هـ.

٨٦- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة

تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

دار الكتاب العربي - بيروت / ط بدون

٨٧- تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس

تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني

تحقيق: عبد الغفار البنداري ومحمد عبد العزيز

دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

- ٨٨- التعليق المغني على سنن الدارقطني بحاشية سنن الدارقطني
تأليف: أبي الطيب العظيم آبادي، محمد شمس الحق.
تحقيق السيد عبد الله هاشم يمانى المدني.
دار المحاسن - القاهرة / ط الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م
- ٨٩- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان
تحقيق: خليل بن محمد العربي.
نشر الفاروق الحديثة - دار الكتاب الإسلامي - القاهرة. ط الأولى ١٤١٤ هـ.
- ٩٠- تعليق التعليق على صحيح البخاري
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
دراسة وتحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القرقي.
طبع المكتب الإسلامي - بيروت. دار عمار - عمان - الأردن. ط الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٩١- تفسير الطبري
تأليف: أبي جعفر محمد بن جرير الطبري
تحقيق: محمد شاكر
دار المعارف - القاهرة / ط الثانية بدون
- ٩٢- تفسير القرآن العظيم
تأليف: الحافظ أبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير
دار المعرفة - بيروت - لبنان ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م
- ٩٣- تقدير الأوزان عند المسلمين
تأليف: عبد القادر الخطيب
دار البصائر - دمشق / ط الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٩٤- تقريب التهذيب
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(أ) تحقيق: محمد عوامة.
دار الرشيد - سوريا - حلب. ط الأولى ١٤٠٦ هـ.
- (ب) تحقيق: أبي الأشبال صغير أحمد الباكستاني
دار العاصمة - الرياض / ط ١٤١٦ م
- ٩٥- تقريب تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف
أعده أبو عبد الله السعيد المنذوه وأبو الفداء سامي التوني.
مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت. ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م

- ٩٦- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن صلاح
تأليف: الحافظ زين الدين عبد الرحيم العراقي
تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان
دار الفكر / ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٩٧- تكملة الإكمال
تأليف: أبي بكر محمد بن عبد الغني ابن نقطة
تحقيق: د/ عبد القيوم عبد رب النبي.
إصدار جامعة أم القرى - معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - مركز إحياء التراث الإسلامي. ط الأولى ١٤٠٨ هـ.
- ٩٨- تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
القاهرة / ط بدون - ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م
- ٩٩- تلخيص المستدرک بذيل المستدرک
للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي
دار الكتاب العربي - بيروت / ط بدون
- ١٠٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد
تأليف: أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر
حققه وصححه: الأستاذ مصطفى بن أحمد العلوي والأستاذ محمد بن عبد الكبير البك
وزارة الأوقاف المغربية / ط الأولى.
- ١٠١- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة
تأليف: ابن عراق أبو الحسن علي بن محمد الكناني
تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف - عبد الله بن محمد الصديق الغماري
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ١٠٢- تنقيح تحقيق أحاديث التعليق
تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي
تحقيق: أيمن صالح شعبان
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
- ١٠٣- تهذيب الأسماء واللغات
تأليف: الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط بدون

١٠٤- تهذيب التهذيب

تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.

طبع مطبعة دائرة المعارف النظامية بحيدر آباد الدكن - الهند - سنة ١٣٢٦ هـ.

١٠٥- تهذيب الكمال في أسماء الرجال

تأليف: الحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزني.

تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف.

مؤسسة الرسالة - بيروت - ط الأولى ١٤٠٨ هـ.

١٠٦- تهذيب تاريخ دمشق لابن عساكر

هذه ورثته الشيخ عبد القادر بدران.

دار المسيرة - بيروت - لبنان. ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

١٠٧- توضيح المشتبه

تأليف: ابن ناصر الدين الدمشقي، شمس الدين محمد بن عبد الله

تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي

مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٧ هـ

١٠٨- تيسير مصطلح الحديث

تأليف الدكتور / محمد الطحان

مكتبة المعارف - الرياض / ط الثامنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م

١٠٩- تيسير الوصول إلى مواضع الحديث في كتب الأصول

تأليف: عبد المجيد محمد حسين

دار الدعوة - الكويت / ط الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

١١٠- الثقات

تأليف: محمد بن حبان البستي بن حبان

مطبعة دائرة المعارف العثمانية - الهند / ط الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م

١١١- الثقات

تأليف: أبي حفص عمر بن شاهين

تحقيق: صبحي السمرائي

الدار السلفية - الكويت / ط الأولى ١٤٠٤ هـ

١١٢- الثقات للعجلي = تاريخ الثقات

١١٣- جامع الأصول في أحاديث الرسول

تأليف: مجد الدين مبارك بن محمد بن الأثير

تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط

دمشق / ط الأولى ١٣٨٩ هـ

- ١١٤- جامع البيان في تفسير القرآن
تأليف: الحافظ محمد بن جرير الطبري
تحقيق: محمود وأحمد شاکر
دار المعارف - مصر / ط الثانية
١١٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل
تأليف: خليل بن كيكلي العلامي
تحقيق: حمدي السلفي
عالم الكتب - بيروت / ط الثانية ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م
١١٦- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.
شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
١١٧- الجامع لأحكام القرآن
تأليف: أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي
دار الكتب المصرية - القاهرة / ط بدون
١١٨- الجرح والتعديل
تأليف: الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.
الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.
١١٩- جزء فيه أحاديث أبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان
انتقاء أبي بكر بن مردويه
تحقيق: بدر بن عبد الله البدر
مكتبة الرشد - الرياض / ط الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
١٢٠- جزء من حديث أبي الطاهر محمد بن عبد الله بن نصر ابن بكير الذهلي القاضي
انتقاء أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني
تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي
دار الخلفاء - الكويت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
١٢١- الجوهر النقي
تأليف: علاء الدين بن علي المارديني بن التركماني
مطبوع بحاشية السنن الكبرى للبيهقي.
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند. سنة ١٣٤٧ هـ،
وصورتها دار دار الفكر - بيروت / ط بدون

- ١٢٢- حاشية السندي على سنن النسائي (مطبوع مع سنن النسائي)
تأليف: أبي الحسن محمد بن عبد الهادي السندي
دار البشائر الإسلامية - بيروت / ط الثانية ١٤٠٦ هـ
- ١٢٣- الحجة
تأليف: محمد بن الحسن الشيباني
تحقيق: مهدي حسن الكيلاني
عالم الكتب - بيروت / ط الثالثة ١٤٠٣ هـ
- ١٢٤- حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.
تحقيق: محمد أبو الفضل. ط الأولى ١٣٨٧ هـ.
- ١٢٥- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء
تأليف: الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.
- ١٢٦- خطبة الحاجة التي كان رسول الله ﷺ يعلمها أصحابه
تأليف: محمد ناصر الدين الألباني
المكتبة الإسلامية - دمشق / ط الرابعة ١٤٠٠ هـ
- ١٢٧- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال
تأليف: حافظ صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي
مكتبة المطبوعات الإسلامية - بيروت / ط الثالثة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٢٨- دائرة المعارف
تأليف: المعلم بطرس البستاني.
دار المعرفة - بيروت - لبنان.
- ١٢٩- دائرة المعارف الإسلامية
أصدرت بالألمانية والانجليزية والفرنسية، ويصدرها باللغة العربية : أحمد الشنتاوي
وإبراهيم خورشيد وعبد الحميد يونس.
دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٣٠- الدر المنثور في التفسير بالمأثور
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.
دار الفكر - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
- ١٣١- الدراية في تخريج أحاديث الهداية
تأليف: الحافظ أبي الفضل شهاب الدين العسقلاني
تحقيق وتعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني
دار المعرفة - بيروت / ط بدون
- الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.

- ١٣٢- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.
وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي قلنجي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٣٣- دليل الرسائل الجامعية في المملكة العربية السعودية
إعداد الدكتور/ زيد بن عبدالمحسن آل حسين
مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية / ط الثانية ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م
- ١٣٤- ديوان الضعفاء والمتروكين
تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي
تحقيق: الشيخ حماد الدين الأنصاري
مطبعة النهضة الحديثة - مكة المكرمة / ط بدون
١٣٥- ذكر أخبار أصبهان
تأليف: الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني.
نشر الدار العلمية بدلهي - الهند. ط الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ١٣٦- ذيل تذكرة الحفاظ
تأليف: أبي عبد الله شمس الدين محمد الذهبي
دار إحياء التراث العربي / ط بدون
١٣٧- ذيل طبقات الحفاظ للذهبي
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.
تحقيق: محمد زاهد الكوثري.
دار إحياء التراث العربي / ط بدون
- ١٣٨- رجال صحيح مسلم
تأليف: أحمد بن علي بن منجويه
تحقيق: عبد الله اللبثي
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ١٣٩- الرحلة في طلب الحديث
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.
حققه وعلق عليه نور الدين عتر.
دار الكتب العلمية - بيروت. ط الأولى ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م
- ١٤٠- الرسالة المستطرفة لبیان مشهور كتب السنة المشرفة
تأليف: محمد بن جعفر الكتاني
الطبعة الثانية - دار الكتب العلمية.

- ١٤١- الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام
تصنيف: أبي سليمان جاسم بن سليمان الفهيد
دار البشائر الإسلامية - بيروت / ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- ١٤٢- الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني
تحقيق: محمد شكور محمود الحاج أمير
المكتبة الإسلامية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٤٣- زاد القارئ في فتح الباري فهرس لفتح الباري
تأليف: علي بن حماد الأطرش
الناشر مكتبة الطرفين - الطائف / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م
- ١٤٤- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي
تأليف: أبي منصور الأزهر
تحقيق: محمد جبر الأفي
المطبعة العصرية - الكويت / ط الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٤٥- زوائد تاريخ بغداد على الكتب الستة
تأليف: خلدون الأحذب
دار القلم - دمشق / ط الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
- ١٤٦- زوائد عبد الله بن أحمد بن حنبل في المسند
تأليف: عامر حسن صبري
دار البشائر الإسلامية - بيروت / ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- ١٤٧- زيادة الثقة وما يتعلق بها من أحكام
تأليف: محمد رأفت سعيد
دار المنار - مصر / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م
- ١٤٨- سؤالات أبي بكر البرقاني للدارقطني في الجرح والتعديل
تحقيق وتعليق: مجدي السيد إبراهيم
مكتبة القرآن - القاهرة / ط بدون
١٤٩- سؤالات أبي عبد الله بن بكير وغيره لأبي الحسن الدارقطني
تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد
دار عمان - الأردن - عمان / ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
- ١٥٠- سؤالات ابن الجنيدي إبراهيم بن عبد الله الختلي لأبي زكريا يحيى بن معين
تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف.
مكتبة الدار - المدينة المنورة. ط الأولى ١٤٠٨ هـ.

- ١٥١- سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي للدارقطني في الجرح والتعديل
تحقيق: د. سليمان آتش
دار العلوم - الرياض / ط الأولى ١٤٠٨ هـ
- ١٥٢- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل
تحقيق: محمد علي العمري
الجامعة الإسلامية - المدينة المنورة / ط الأولى ١٤٠٣ هـ
- ١٥٣- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني في الجرح والتعديل
تحقيق: موفق عبد القادر
مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤٠٤ هـ
- ١٥٤- سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره من المشايخ في الجرح والتعديل
تحقيق: موفق عبد القادر
مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤٠٤ هـ
- ١٥٥- سبل السلام شرح بلوغ المرام
تأليف: محمد بن إسماعيل الصنعائي
صححه: فواز أحمد زمرلي وإبراهيم محمد الجمل
دار الكتاب العربي - بيروت / ط الثانية ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
- ١٥٦- سلسلة الأحاديث الصحيحة
تأليف: محمد ناصر الدين الألباني.
طبع المكتب الإسلامي - بيروت - لبنان. ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ١٥٧- سلسلة الأحاديث الضعيفة
تخريج: ناصر الدين الألباني.
طبع المكتب الإسلامي. بيروت - لبنان. ط الرابعة ١٣٩٨ هـ.
- ١٥٨- السنن
تأليف: الإمام محمد إدريس الشافعي
تحقيق: د. خليل إبراهيم ملاخاطر
دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة / ط الأولى ١٤٠٩ م
- ١٥٩- سنن أبي داود
تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ١٦٠- سنن ابن ماجه
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
دار الفكر - بيروت

- ١٦١- سنن الترمذي
تحقيق: أحمد شاكر.
شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي وأولاده / ط الثانية ١٣٩٨ هـ.
- ١٦٢- سنن الدارقطني
(أ) تحقيق: السيد عبد الله هاشم يماني المدني.
دار المحاسن للطباعة - القاهرة / ط الأولى ١٣٨٦ هـ - ١٩٧٨ م
(ب) دار الفكر - بيروت / ط ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م
- ١٦٣- سنن الدارمي
تخريج وتحقيق وتعليق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
نشر حديث أكاديمي - باكستان ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م
- ١٦٤- سنن سعيد بن منصور
تأليف: سعيد بن منصور الخراساني
تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي
دار الكتب العلمية / بيروت ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٦٥- السنن الصغير
تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي
تحقيق: عبد السلام عبد الشافي وأحمد قباني
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ١٦٦- السنن الكبرى
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.
الطبعة الأولى بمطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند. سنة ١٣٤٧ هـ،
وصورتها دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٦٧- السنن الكبرى للنسائي
تحقيق: الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤١١ هـ.
- ١٦٨- السنن المأثورة للشافعي
رواية أبي جعفر الطحاوي
تحقيق: د. عبد المعطي قلنجي
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ
- ١٦٩- سنن النسائي
باعتناء عبد الفتاح أبو غدة.
دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان / ط الثانية ١٤٠٦ هـ.

- ١٧٠- السنة النبوية وبيان مدلولها الشرعي والتعريف بحال سنن الدارقطني
تأليف: عبد الفتاح أبو غدة
مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ١٧١- السنة قبل التدوين
تأليف: محمد بن عجاج الخطيب
دار الفكر - بيروت / ط الخامسة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ١٧٢- السنة
لأبي بكر عمرو بن أبي عاصم الشيباني
تحقيق: الشيخ ناصر الألباني
المكتب الإسلامي - بيروت / ط الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م
- ١٧٣- سير أعلام النبلاء
تأليف: الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
تحقيق: الدكتور شعيب الأرناؤوط وآخرون
مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان / ط الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٧٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب
تأليف: شهاب الدين أبي الفلاح عبد الحي أحمد بن محمد العكري الحنبلي.
تحقيق: محمود الأرناؤوط.
دار ابن كثير - دمشق - بيروت. ط الأولى ١٤١٦ هـ.
- ١٧٥- شرح السنة
تأليف: الإمام محي الدين أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي.
حققه وعلق عليه: شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش.
طبع المكتب الإسلامي. بيروت - لبنان. ط الثانية ١٤٠٣ هـ.
- ١٧٦- شرح صحيح مسلم
تأليف: الحافظ محي الدين يحيى بن شرف النووي.
المطبعة المصرية ومكتبتها - مصر / ط بدون
- ١٧٧- شرح فتح القدير للعاجز الفقير
تأليف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام
دار إحياء التراث العربي - بيروت / ط بدون
- ١٧٨- شرح معاني الآثار
للحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي.
حققه وعلق عليه محمد زهري النجار.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الثانية ١٤٠٧ هـ.

- ١٧٩- شرف أصحاب الحديث
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي.
حققه الدكتور محمد سعيد أوغلي. نشریات كلية الآلهیات - جامعة أنقرة.
- ١٨٠- شعب الإيمان
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.
تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغول.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤١٠ هـ.
- ١٨١- الصارم المنكي في الرد على السبكي
تأليف: محمد بن أحمد بن عبد الهادي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ١٨٢- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان
تأليف: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي
تحقيق: شعيب الأرناؤوط
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الثانية ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
- ١٨٣- صحيح ابن خزيمة
حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له الدكتور محمد مصطفى الاعظمي.
نشر المكتب الاسلامي - بيروت - لبنان.
- ١٨٤- صحيح البخاري مع فتح الباري
رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه فؤاد محمد عبد الباقي.
دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٨٥- صحيح الجامع الصغير وزيادته
تأليف: محمد ناصر الدين الألباني.
نشر المكتب الاسلامي - بيروت - لبنان / ط الثانية ١٤٠٦ هـ.
- ١٨٦- صحيح مسلم
تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.
دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.
- ١٨٧- الصفات
تأليف: الحافظ علي بن عمر الدارقطني
تحقيق: عبد الله الغنيمان
مكتبة دار - المدينة المنورة / ط الأولى ١٤٠٢ هـ
- ١٨٨- الضعفاء الصغير للبخاري
تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
دار الوعي - حلب / ط الأولى ١٣٩٦ هـ.

١٨٩- الضعفاء الكبير

تأليف: الحافظ أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي.
حققه ووثقه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٤ هـ.

١٩٠- الضعفاء والمتركون

تأليف: الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.
دراسة وتحقيق: موفق عبد الله عبد القادر.
مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤٠٤ هـ.

١٩١- الضعفاء والمتركون للنسائي

تحقيق: محمود إبراهيم زايد.
دار الوعي - حلب / ط الأولى ١٣٩٦ هـ.

١٩٢- الضعفاء والمتركون

تأليف: الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي.
حققه: أبو الفداء عبد الله القاضي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤٠٦ هـ.
١٩٣- ضعيف الجامع الصغير وزيادته

تأليف: محمد ناصر الدين الألباني.
نشر المكتب الإسلامي - بيروت / ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
١٩٤- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع

تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي.
نشر دار مكتبة الحياة بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ.
١٩٥- طبقات الحفاظ

تأليف: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
١٩٦- طبقات الشافعية

تأليف: جمال الدين عبد الرحيم الإسنوي.
تحقيق: كمال يوسف الحوت.
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٧ هـ.
١٩٧- طبقات الشافعية الكبرى

تأليف: تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي.
تحقيق: عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي.
دار إحياء الكتب العربية / ط بدون

- ١٩٨- الطبقات الكبرى
تأليف: محمد بن سعد.
دار صادر - بيروت - ط بدون
١٩٩- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها
تأليف: أبي محمد عبد الله بن محمد بن حيان المعروف بأبي الشيخ
دراسة وتحقيق: عبد الغفور عبد الحق البلوشي
مؤسسة الرسالة - بيروت -، ط الأولى ١٤١٢ هـ ١٩٩٢ م
٢٠٠- عارضة الأحوذى شرح سنن الترمذي
تأليف: الإمام الحافظ ابن عربي.
٢٠١- العبر في خبر من عبر
تأليف: الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد زغلول
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤٠٥ هـ.
٢٠٢- العدة شرح العمدة
تأليف: بهاء الدين عبد الرحمن بن إبراهيم المقدسي
المكتبة العلمية. الرياض / ط بدون
٢٠٣- علل الترمذي الكبير
تحقيق: حمزة ديب مصطفى.
مكتبة الاقصى - عمان - الأردن. ط الأولى ١٤٠٦ هـ.
٢٠٤- علل الحديث
تأليف: الحافظ أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي.
تحقيق محب الدين الخطيب.
دار المعرفة - بيروت - لبنان.
٢٠٥- العلل الصغرى
تأليف: أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي
مطبوع في آخر (سنن الترمذي)
مطبعة مصطفى البابي الحلبي - القاهرة / ط الثانية ١٣٩٥ هـ
٢٠٦- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية
تأليف: الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي.
قدم له وضبطه الشيخ خليل الميس.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٣ هـ.

- ٢٠٧- العلل الواردة في الأحاديث النبوية
تأليف: الإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني.
تحقيق وتخريج: الدكتور محفوظ الرحمن زين الله السلفي.
دار طبية - الرياض / ط الأولى ١٤٠٥ هـ.
- ٢٠٨- العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد
تحقيق: الأستاذ الدكتور طلعت قوج بيكيت والأستاذ إسماعيل جراح أوغلي.
المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع استانبول - تركيا.
- ٢٠٩- علم زوائد الحديث
تأليف: الدكتور خلدون الأحذب
دار القلم - دمشق / ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
- ٢١٠- علم زوائد الحديث
تأليف: عبد السلام محمد علّوش
دار ابن حزم - بيروت / ط الأولى ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م
- ٢١١- غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام
تأليف: محمد ناصر الدين الألباني
المكتب الإسلامي - بيروت / ط الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٢١٢- غاية المقصد في زوائد المسند
تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
٢١٣- غاية النهاية في طبقات القراء
تأليف: شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد الجزري.
عنى بنشره ج. برجستراسر.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الثانية ١٤٠٠ هـ.
- ٢١٤- غريب الحديث
تأليف: أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي
تحقيق: سليمان بن إبراهيم العايد
جامعة أم القرى - مكة المكرمة / ط الأولى ١٤٠٥ هـ
- ٢١٥- غريب الحديث
تأليف: الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.
(أ) الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن - الهند.
١٣٨٤ هـ ثم أعيد تصويره سنة ١٣٩٦ هـ.
(ب) طبعة دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

- ٢١٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري
تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
الطبعة السلفية. ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي
دار الفكر - بيروت / ط بدون
- ٢١٧- فتح المغيبي شرح ألفية الحديث
تأليف: الحافظ أبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي.
مكتبة ابن تيمية - القاهرة / ط بدون
- ٢١٨- الفردوس بمأثور الخطاب
تأليف: أبي شجاع شيرويه بن شهر دار الديلمي.
تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأول ١٤٠٦ هـ.
- ٢١٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل
تأليف: علي بن أحمد بن حزم
تحقيق: محمد نصر - عبد الرحمن عميرة
دار الجيل - بيروت / ط بدون
- ٢٢٠- فضل الله الصمد في توضيح الأدب المفرد
تأليف: فضل الله الحيلاني.
تحقيق: محب الدين الخطيب.
طبع دار المطبعة السلفية / ط الثالثة ١٤٠٧ هـ.
- ٢٢١- فهارس أحاديث وآثار سنن أبي داود
تأليف: عبد الرحمن محمد سعيد دمشقية
دار الطيبة - الرياض / ط الأولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م
- ٢٢٢- فهارس سنن الدارقطني
إعداد: يوسف عبد الرحمن المرعشلي
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ ١٩٨٦ م
- ٢٢٣- فهارس كتاب الجرح والتعديل للإمام الحافظ شيخ الإسلام الرازي
تأليف: محمد صالح بن عبد العزيز المراد
مكتبة دار الوفاء للنشر والتوزيع - جدة / ط الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م
- ٢٢٤- فهرس أعلام الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة
جمع وترتيب: عبد الله بن سليمان بن عبد الله آل مهنا
دار المعراج - الرياض / ط الأولى ١٤٠٩ هـ

- ٢٢٥- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات
تأليف: عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني
تحقيق: إحسان عباس
دار الغرب الإسلامي - بيروت / ط الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٢٢٦- فهرست ابن النديم
دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت - لبنان / ط ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م
- ٢٢٧- فوائد أبي علي محمد بن أحمد بن الحسن الصواف
تخريج: أبي عبد الله محمود بن محمد الحداد
دار العاصمة - الرياض / ط الأولى ١٤٠٨ هـ
- ٢٢٨- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة
تأليف: محمد بن علي الشوكاني
تحقيق: عبد الرحمن المعلمي اليماني
مصورة دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون
٢٢٩- فيض القدير شرح الجامع الصغير
تأليف: عبد الرؤوف المناوي.
دار الفكر - بيروت / ط الثانية.
- ٢٣٠- القاموس المحيط
تأليف: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي.
دار الجيل - بيروت / ط بدون
- ٢٣١- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة
تأليف: الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٢٣٢- الكامل في التاريخ
تأليف: الحافظ عز الدين أبي الحسن علي ابن الأثير.
دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان / ط الخامسة ١٤٠٥ هـ.
- ٢٣٣- الكامل في ضعفاء الرجال
تأليف: الحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني.
دار الفكر - بيروت / ط الثانية ١٤٠٥ هـ.
- ٢٣٤- كشف الأستار عن زوائد البزار
تأليف: الحافظ نور الدين الهيثمي.
تحقيق الشيخ حبيب الرحمن الاعظمي.
مؤسسة الرسالة بيروت / ط الثانية ١٤٠٤ هـ.

- ٢٣٥- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث
تأليف: برهان الدين الحلبي
تحقيق: صبحي السامرائي
مطبعة العاني - بغداد / ط بدون
- ٢٣٦- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس
تأليف: إسماعيل بن محمد العجلوني
تصحيح وتعليق: أحمد القلاش
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الثانية ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م
- ٢٣٧- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
تأليف: حاجي خليفة.
دار الفكر - بيروت / ط بدون
- ٢٣٨- الكنى والأسماء
تأليف: أبي بشر محمد بن أحمد الدولابي
مصورة دار الكتب العلمية - بيروت / ط الثانية ١٤٠٣ هـ
- ٢٣٩- الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات
تأليف: أبي البركات محمد بن أحمد بن الكيال
تحقيق: عبد القيوم عبد رب النبي
دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت / ط الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٤٠- لب الألباب في تحرير الأنساب
تأليف: الحافظ جلال الدين السيوطي.
تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤١١ هـ.
- ٢٤١- اللباب في تهذيب الأنساب
تأليف: الحافظ عز الدين أبي الحسن علي بن الأثير.
دار صادر - بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- ٢٤٢- لحظ الأحاط بذيل طبقات الحفاظ
تأليف: تقي الدين محمد بن فهد المكي.
مصورة دار إحياء التراث العربي / ط بدون
- ٢٤٣- لسان العرب
تأليف: العلامة ابن منظور.
نسقه وعلق عليه ووضع فهارسه علي شيري.
دار إحياء التراث العربي. مؤسسة التاريخ العربي - بيروت لبنان / ط الثانية ١٤١٢ هـ.

٢٤٤- لسان الميزان

تأليف: الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني.
طبع بحيدر آباد الدكن سنة ١٣٣٠ هـ، وصورتها دار الفكر - بيروت - لبنان.

٢٤٥- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين

تأليف: الإمام الحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي التميمي.
تحقيق محمود إبراهيم زايد.

٢٤٦- مجمع البحرين في زوائد المعجمين

تأليف: الحافظ نور الدين أبي الحسن الهيثمي
تحقيق: حافظ بن محمد عبد الله الحكمي
نشر وتوزيع مكتبة الصديق - الطائف / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

٢٤٧- مجمع البحرين في زوائد المعجمين

تأليف: الحافظ نور الدين الهيثمي
تحقيق: عبد القدوس محمد نذير
مكتبة الرشد - الرياض / ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

٢٤٨- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد

تأليف: الحافظ نور الدين الهيثمي.
دار الكتاب العربي / ط الثالثة ١٤٠٢ هـ.

٢٤٩- مجمع الشيوخ

تأليف: أبي الحسين محمد بن أحمد بن جميع الصيداوي
تحقيق ودراسة: عمر عبد السلام تدمري
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٢٥٠- مجموع الفتاوى

تأليف: نقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية
رئاسة إدارات البحوث والإفتاء - الرياض / ط الأولى ١٣٩٨ هـ

٢٥١- المحلى

تصنيف: أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي.
تحقيق: أحمد محمد شاكر.

مكتبة التراث / القاهرة.

٢٥٢- مختار الصحاح

تأليف: محمد بن أبي بكر الرازي.
دار الكتب العربية - بيروت / ط بدون

- ٢٥٣- مختصر إتحاف السادة المهرة بزوائد المسانيد العشرة
تأليف: أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر الكناني البوصيري
تحقيق: سيد كسروي حسن
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م
- ٢٥٤- مختصر زوائد مسند البزار
تأليف: ابن حجر العسقلاني
تحقيق: صبري عبد الخالق أبو ذر
مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٢٥٥- مختصر سنن أبي داود
اختصره الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي المنذري.
تحقيق: محمد حامد الفقي.
مكتبة السنة المحمدية - القاهرة.
- ٢٥٦- مختصر العلو للعلي الغفار
تأليف: الحافظ شمس الدين أبو عبد الله الذهبي
تحقيق وتعليق: محمد ناصر الدين الألباني
المكتب الإسلامي - دمشق / ط الأولى ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م
- ٢٥٧- المدخل إلى السنن الكبرى
تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي
تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي
دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت / ط بدون
- ٢٥٨- المدخل إلى الصحيح
تأليف: الحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري
دراسة وتحقيق: ربيع بن هادي المدخلي
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م
- ٢٥٩- مرآة الجنان وعبرة اليقظان
تأليف: أبي محمد عبد الله بن أسعد اليافعي
مؤسسة الأعلى - بيروت / ط الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م
- ٢٦٠- المراسيل
تأليف: الحافظ أبي داود سليمان السجستاني
(أ) تحقيق وتعليق: شعيب الأرناؤوط
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م
(ب) تحقيق: د. يوسف المرعشلي
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٢٦١- المراسيل

تأليف: أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
تحقيق: أحمد عصام الكاتب

دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٣ هـ

٢٦٢- مرصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع

تأليف: صفى الدين عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي.
تحقيق: على محمد البجاوي.

دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م

٢٦٣- المستدرك على الصحيحين للحاكم

مصورة دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان / ط بدون

٢٦٤- مسند أبي داود الطيالسي

دار المعرفة - بيروت

٢٦٥- مسند أبي يعلى الموصلي

تحقيق: حسين سليم أسد.

نشر دار المأمون للتراث - دمشق / ط الأولى ١٤٠٤ هـ.

٢٦٦- مسند ابن الجعد

تأليف: أبي الحسن علي بن الجعد الجوهري

تحقيق: عامر أحمد حيدر

دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

٢٦٧- مسند الإمام أحمد

(أ) مصورة المكتب الإسلامي - بيروت

(ب) شرحه وصنع فهارسه: أحمد محمد شاكر

دار المعارف - مصر / ط ١٣٧٧ هـ ١٩٥٨ م

٢٦٨- مسند الإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي

تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي.

المكتبة السلفية - المدينة المنورة / ط بدون

٢٦٩- المسند الجامع

حققه ورتبه وضبط نصه الدكتور بشار عواد معروف وآخرون.

نشر دار الجيل - بيروت والشركة المتحدة - الكويت / ط الأولى ١٤١٣ هـ.

٢٧٠- مسند الشافعي

دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون

- ٢٧١- مسند الشاميين
تأليف: أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني
تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الثانية ١٤١٩ هـ - ١٩٩٦ م
- ٢٧٢- مسند الشهاب
تأليف: أبي عبد الله محمد بن سلامة القضاءي
تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي
مؤسسة الرسالة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٧٣- مشارق الآثار على صاحب الآثار
تأليف: القاضي عياض بن موسى اليعقوبي السبتي
المكتبة العتيقة - تونس، دار التراث - القاهرة. / ط بدون
- ٢٧٤- مشكاة المصابيح
تأليف: الحافظ محمد بن عبد الله الخطيب التبريزي.
تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني.
طبع المكتب الإسلامي. بيروت / ط الثالثة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٧٥- مشكل الآثار
تأليف: أبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي
مصورة مؤسسة قرطبة - القاهرة / ط بدون
دائرة المعارف - الهند / ط الأولى ١٣٣٣ هـ
- ٢٧٦- مصباح الزجاجاة في زوائد ابن ماجة
تأليف: أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري.
تحقيق: محمد المنتقي الكشناوي.
دار العربية للطباعة والنشر. ط الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٢٧٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي
تأليف: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي.
دار الكتب العلمية - بيروت / بدون
- ٢٧٨- مصطلح الحديث ورجاله
تأليف: د. حسن محمد الأهدل
مكتبة الجيل الجديد - صنعاء / ط الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
- ٢٧٩- مصنف ابن أبي شيبة
حققه الأستاذ عبد الخالق الأفغاني.
الدار السلفية بالهند. ط الثانية ١٣٩٩ هـ.

- ٢٨٠- مصنف عبد الرزاق
تحقيق: حبيب الرحمن الاعظمي.
طبع المكتب الإسلامي. ط الثانية ١٤٠٣ هـ.
- ٢٨١- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (النسخة المسندة)
تأليف: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني
(أ) تحقيق: أيمن علي أبو يمانى - أشرف صلاح علي
الناشر مؤسسة قرطبة - توزيع المكتبة المكية - مكة المكرمة / ط الأولى ١٤١٨ هـ -
١٩٧٧ م
- (ب) تحقيق: الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون
٢٨٢- المعالم الأثيرة في السنة والسيرة
تأليف: محمد بن محمد بن حسن شراب
دار القلم - دمشق / ط الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
- ٢٨٣- معالم السنن شرح سنن أبي داود
تأليف: الإمام أبي سليمان الخطابي.
تحقيق محمد حامد الفقي.
مكتبة السنة المحمدية - القاهرة.
- ٢٨٤- المعجم الأوسط
تأليف: الحافظ الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.
تحقيق: الدكتور محمود الطحان.
مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
- ٢٨٥- معجم البلدان
تأليف: الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي.
دار إحياء التراث العربي - بيروت / ط ١٣٩٩ - ١٩٧٩ م
- ٢٨٦- معجم الشيوخ
تأليف: أبي الحسين محمد بن أحمد بن جُميع الصيداوي
تحقيق: الدكتور عمر عبد السلام تدمري
مؤسسة الرسالة ودار الإيمان - بيروت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
- ٢٨٧- المعجم الصغير
تأليف: الحافظ الإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.
صححه وراجع أصوله عبد الرحمن محمد عثمان.
دار الفكر بيروت / ط الثانية ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م

٢٨٨- المعام الكبار

أألف: افاظ الإمام أبف القاسم سلفمان بن أفا الطبرانف.

أافه وارف أأاففه أفااف السلفف / ط الأاففة

٢٨٩- المعام المأأملا على أأر أسماء شفوف الأأمة الأفل

أألف: أبف القاسم على بن الأاف بن عساكر

أأافف: سكة الشهابف

أار الفكر - أأشق / ط الأوفف ١٤٠١ هـ

٢٩٠- معام المعالم الأأراففة فف السفرة النبوففة

أألف: عافق بن أفف البلافف

أار مكة - مكة / ط الأوفف ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

٢٩١- المعام المفهرس لألفاظ الأاف

رففه ونظمه لففف من المسأشرففن ونشره الأأأور أ. ف. ونسأف. أسأاف العربفة

بأامعة لفأف

٢٩٢- المعام المفهرس لألفاظ الأاف الأابوف فف سنن الأارقأفف

إعأاف الأأأور/ فوسف عبأالرفمن الرعشلف

أار المعرفة - بفروف / ط الأوفف ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

٢٩٣- معام ما اسأعأم من أسماء البلاف والمواقع

أألف: أبف عبفأ عبأ الله بن عبأ العرفز البكرف الأأألسف

أأافف: مصأفف السأاف

عالم الكأب - بفروف / ط الأاففة ١٤٠٣ هـ

٢٩٤- معام معالم الأأاف

أألف: عافق بن أفف البلافف

أار مكة للأشر والأأزفع - مكة المأرمة / ط الأوفف ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٩٥- معام مقاففس اللأفة

أألف: أبف الأاففن أفا بن فارس

أأافف: عبأ السلام مأأأ هارون

أار الفكر - بفروف / ط ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٩٦- المأرب من الكلام الأعأمف على أروف المعام

أألف: أبف منصور الأوالففف

أأافف: أ. ف عبأ الرأفم

أار القلم - أأشق / ط الأوفف ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

- ٢٩٧- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة
تأليف: أبي الفضل محمد طاهر بن طاهر المقدسي
تحقيق: عماد الدين حيدر
مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ
- ٢٩٨- معرفة الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد
تأليف: شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي
تحقيق: إبراهيم إدريس
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ
- ٢٩٩- معرفة السنن والآثار
تأليف: الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي.
تحقيق: سيد كسروي حسن.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان. ط الأولى ١٤١٢ هـ.
- ٣٠٠- المغرب في ترتيب المعرب
تأليف: أبي الفتح ناصر عبد السيد المطرزي
دار الكتاب العربي - بيروت / ط بدون
- ٣٠١- المغني
تأليف: أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة الحنبلي
دار الكتاب العربي - بيروت / ط ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
- ٣٠٢- المغني عن حمل الأسفار (مع إحياء علوم الدين)
تأليف: الحافظ العراقي
دار إحياء الكتب العربية - مصر / ط بدون
- ٣٠٣- المغني في الضعفاء
تأليف: الحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي.
حققه وعلق عليه الدكتور نور الدين عتر.
- ٣٠٤- المغني في ضبط أسماء الرجال ومعرفة كنى الرواة وألقابهم وأنسابهم
تأليف: محمد طاهر بن علي الهندي الفتني
دار الكتب العربي - بيروت / ط بدون ١٤٠٢ هـ
- ٣٠٥- مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة
تأليف: جلال الدين السيوطي
تحقيق: عبد الرحمن فاخوري
دار السلام - مصر / ط الثانية ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م

- ٣٠٦- مفردات ألفاظ القرآن
تأليف: الراغب الأصفهاني
تحقيق: صفوان عدنان داودي
دار القلم بيروت / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٣٠٧- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة
تأليف: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي
تحقيق: عبد الله بن محمد الصديق الغماري
مصورة دار الكتب العلمية - بيروت ط ١٣٩٩ هـ
- ٣٠٨- مقدمة تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي
تأليف: محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري
صححه: عبد الرحمن محمد عثمان
مصورة دار الفكر - بيروت / ط الثالثة ١٣٩٩ هـ
- ٣٠٩- المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي
تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
تحقيق: نافذ الدعيس
مؤسسة تهامة - جدة / ط الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
- ٣١٠- من روى عن أبيه عن جده
تأليف: الزين أبي العدل قاسم بن قطلوبغا
دراسة وتحقيق: باسم فيصل الجوابرة
مكتبة المعلا - الكويت، ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م
- ٣١١- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال رواية أبي خالد الدقاق
تحقيق: الدكتور محمد أحمد نور سيف.
طبع دار المأمون للتراث - دمشق - بيروت.
- ٣١٢- من كلام الإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال
تحقيق وتعليق: صبحي البدرى السامرائي
مكتبة المعارف - الرياض / ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م
- ٣١٣- المنتخب من السياق لتاريخ نيسابور
تأليف: الحافظ عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي
تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٩ هـ.

- ٣١٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد
تحقيق وتعليق أبي عبد الله مصطفى بن العدوي شلباية
دار الأرقم - الكويت / ط الأولى ١٤٠٥ هـ
- ٣١٥- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم
تأليف: الحافظ أبي الفرج بن الجوزي.
تحقيق: محمد ومصطفى عبد القادر عطا
دار الكتب العلمية - بيروت / ط الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
- ٣١٦- منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار مع نيل الأوطار
تأليف: المحدث الفقيه مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية الحراني.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٣١٧- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
تأليف: الحافظ أبي محمد عبد الله بن علي الجارود النيسابوري.
تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني.
نشر حديث اكادمي - باكستان.
- ٣١٨- موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان
تأليف: نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي
تحقيق: محمد عبد الرزاق حمزة
دار الكتب العلمية - بيروت / ط بدون
- ٣١٩- المؤلف والمختلف
تأليف: أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني
تحقيق: موفق عبد القادر
دار الغرب الإسلامي - بيروت / ط الأولى ١٤٠٦ هـ
- ٣٢٠- المؤلف والمختلف
تأليف: حافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي
مكتبة دار بالمدينة / ط بدون
- ٣٢١- موسوعة أقوال الإمام أحمد بن حنبل في رجال الحديث وعلمه
جمع وترتيب: أحمد عبد الرزاق محمود خليل السيد
عالم الكتب - بيروت / ط الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م
- ٣٢٢- الموسوعة العربية الميسرة
بإشراف محمد شفيق غربال.
دار إحياء التراث العربي.

- ٣٢٣- الموضح لأوهام الجمع والتفريق
تأليف: أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي
دار الفكر الإسلامي - باكستان / ط الثانية ١٤٠٥ هـ
- ٣٢٤- الموضوعات
للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي
تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان
دار الفكر - بيروت / ط الثانية ١٤٠٣ هـ
- ٣٢٥- الموطأ للإمام مالك
صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي.
دار إحياء التراث العربي - بيروت / سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م
- ٣٢٦- ميزان الاعتدال في نقد الرجال
للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين الذهبي
تحقيق: علي محمد البجاوي
دار المعرفة - بيروت / ط الأولى ١٣٨٢ هـ
- ٣٢٧- نزهة الألباب في الألقاب
تأليف: أحمد بن علي بن محمد العسقلاني
تحقيق: عبد العزيز بن محمد بن صالح السديري
مكتبة الرشد - الرياض / ط الأولى ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م
- ٣٢٨- نزهة النظر شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر
تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني
مكتبة الخافقين - الرياض / ط ١٤٠٠ هـ
- ٣٢٩- نصب الراية لأحاديث الهداية
تأليف: الحافظ جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي.
دار المأمون - القاهرة / ط الثانية
- ٣٣٠- نظم العقيان في أعيان الأعيان
تأليف: الحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي
المكتبة العلمية - بيروت / ط بدون
- ٣٣١- النكت على نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر
تأليف: الحافظ ابن حجر العسقلاني
بقلم: علي بن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي
دار ابن الجوزي - الدمام / ط الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م

- ٣٣٢- النهاية في غريب الحديث والأثر
تأليف: الحافظ أبي السعادات ابن الأثير الجزري.
تحقيق: محمود محمد الطناحي، وطاهر أحمد الزاوي.
مصورة دار الفكر - بيروت / بدون
- ٣٣٣- نوارد الأصول في معرفة أحاديث الرسول
للحكيم الترمذي
مصورة دار صادر - بيروت / ط بدون
- ٣٣٤- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار
تأليف: الإمام المجتهد محمد بن علي الشوكاني.
دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان / ط الأولى ١٤٠٣ هـ.
- ٣٣٥- هدي الساري مقدمة فتح الباري
تأليف: أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني
مصورة دار الفكر - بيروت / ط بدون
- ٣٣٦- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين
تأليف: إسماعيل باشا البغدادي
دار الفكر - بيروت - لبنان. ١٤١٠ هـ
- ٣٣٧- هدية المغيث في أمراء المؤمنين في الحديث
تأليف: محمد حبيب الله الشنقيطي
تحقيق وتعليق: رمزي سعد الدين دمشقية
دار البشائر الإسلامية - بيروت / ط الأولى ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م
- ٣٣٨- الوفيات
تأليف: نقي الدين أبي المعالي محمد بن رافع السلامي
تحقيق: صالح مهدي عباس
مؤسسة الرسالة / ط الأولى ١٤٠٢ هـ
- ٣٣٩- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان
لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محد بن أبي بكر بن خلكان
تحقيق: الدكتور إحسان عباس
دار صادر - بيروت - لبنان / ط بدون

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

٢	المقدمة
١١	القسم الأول
١٣	عصره من الناحية السياسية والاجتماعية والعلمية
١٣	الحالة السياسية
١٥	الحالة الاجتماعية
١٦	الحالة العلمية
١٧	التعريف بالإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي
١٧	اسمه وكنيته
١٧	نسبه
١٧	مولده
١٨	نشأته وطلبه للعلم
١٩	رحلاته
٢٠	أهم شيوخه
٢١	أهم تلاميذه
٢١	مكانته العلمية وثناء العلماء عليه
٢٥	مؤلفاته
٣١	عقيدته
٣١	مذهبه الفقهي
٣٢	وفاته
٣٤	موضوع السنن وعدد كتبه وأبوابه وأحاديثه
٣٤	موضوع السنن
٣٥	عدد كتبه وأبوابه وأحاديثه
٣٨	نبذة موجزة عن منهجه في كتابه (السنن)
٣٨	أولاً: منهجه في الترتيب والتبويب
٣٩	ثانياً: منهجه في الصناعة الحديثية
٤١	ثالثاً: منهجه النقدي في الأسانيد والمتون
٤٣	رابعاً: منهجه في العناية بفقهاء الحديث
٤٤	مكانة السنن والمؤلفات عليها

- ٤٧ تعريف علم زوائد الحديث
- ٤٩ تاريخ نشأة هذا العلم والمؤلفات فيه
- ٥٦ مناهج العلماء في اعتبار الزوائد ونماذج من ذلك
- ٦٠ أهمية وفوائد هذا النوع من التأليف
- ٦٢ الفرق بين علم الزوائد وبين علم زيادات النقات
- القسم الثاني
- ٦٥ كتاب البيوع
- ١- باب ما جاء في خيار الرؤية ٦٥
- ٢- باب ما جاء في إثبات خيار المجلس ٧٢
- ٣- باب ما جاء في التاجر الصدوق ٧٧
- ٤- باب ما جاء في تحريم ثمن ما لا يحل أكله وشربه ٨١
- ٥- باب ما جاء في النهي عن بيع المزايدة ٨٤
- ٦- باب ما جاء في بيع التمر قبل أن يبدو صلاحه ٩١
- ٧- باب ما جاء في بيع الذهب بالفضة ٩٥
- ٨- باب ما جاء في النهي عن بيع الصوف على الظهر، واللبن في الضرع، والسمن في اللبن ٩٨
- ٩- باب ما جاء في الربا ١٠٤
- ١٠- باب ما جاء في بيع المفلس ١٠٩
- ١١- باب ما جاء في الصرف ١١١
- ١٢- باب ما جاء في اختلاف المتبايعين ١١٥
- ١٣- باب ما جاء في بيع الخيار ١٢٣
- ١٤- باب ما جاء في أن الشرود يرد ١٢٦
- ١٥- باب ما جاء في الغصب وحرمة مال المسلم ١٢٩
- ١٦- باب ما جاء في أن المسلمين على شروطهم ١٤٧
- ١٧- باب ما جاء في أن كل معروف صدقة ١٥١
- ١٨- باب ما جاء فيمن قال الرهن مضمون ١٥٥
- ١٩- باب ما جاء فيمن قال الرهن غير مضمون ١٥٩
- ٢٠- باب ما جاء في الشركة على غير رأس مال ١٧٦
- ٢١- باب ما جاء في الشركة ١٧٨
- ٢٢- باب ما جاء في أداء الأمانة ١٨٠
- ٢٣- باب ما جاء في النهي عن كراء الأرض ١٨٦
- ٢٤- باب ما جاء في العارية ١٩١
- ٢٥- باب ما جاء في الضمان ٢٠٦

- ٢٠٨ - باب ما جاء في العارية
- ٢١٠ - باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد
- ٢١٢ - باب ما جاء في شهادة الجور
- ٢١٤ - باب ما جاء في الهبة
- ٢٢١ - باب ما جاء في بيان اليد العليا
- ٢٢٧ - باب ما جاء فيمن أسلم في شيء فلا يبعه حتى يستوفيه
- ٢٢٩ - باب ما جاء فيمن أسلف سلفاً فلا يشترط غير قضائه
- ٢٣١ - باب ما جاء فيمن أراد أن يتعجل أخذ دينه
- ٢٣٦ - باب ما جاء في الكفالة
- ٢٤٠ - باب ما جاء في النهي عن عَسْبِ الْفَحْل
- ٢٤٢ - باب ما جاء في خيار الشرط
- ٢٥٣ - باب ما جاء في بيع دور مكة
- ٢٥٩ - باب ما جاء في المفلس
- ٢٦٥ - باب ما جاء في أجر الراقي
- ٢٦٨ - باب ما جاء في النهي عن التفريق بين السبي بالبيع
- ٢٨٠ - باب ما جاء في بيع المغنم قبل أن تقسم
- ٢٨٤ - باب ما جاء في بيع اللحم بالحيوان
- ٢٨٩ - باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة
- ٢٩٣ - باب ما جاء في النهي عن السلف في الحيوان
- ٢٩٥ - باب ما جاء في النهي عن بيع الدين بالدين
- ٣٠١ - باب ما جاء في البيوع المنهي عنها
- ٣٠٨ - باب ما جاء في الاشتراك في الزرع
- ٣١٠ - باب ما جاء فيمن بنى في حقه ما يضر بجاره
- ٣١٤ - باب ما جاء في المضاربة وشروطها
- ٣١٦ - باب
- ٣٢٢ - باب ما جاء في فضل الفقه على العبادة
- ٣٢٦ - باب ما جاء في فضل العلماء ومجالستهم
- ٣٢٨ - كتاب الحدود
- ٣٢٩ - باب ما جاء في درء الحدود
- ٣٣٢ - باب ما جاء في العبد الآبق إذا سرق
- ٣٣٥ - باب ما جاء في أن القود بالسيف

- ٤- باب ما جاء في الاستثناء بالقصاص من الجرح والقطع ٣٤٥
- ٥- باب ما جاء في قتل الخطأ والعمد ٣٦٤
- ٦- باب ما جاء في إيجاب القصاص على القاتل دون غيره ٣٧٥
- ٧- باب ما جاء في الرجل يقر بالزنا والمرأة لم تقر ٣٧٨
- ٨- باب ما جاء في إقامة الحد على الضعيف ٣٨١
- ٩- باب ما جاء في حد السارق ٣٩١
- ١٠- باب ما جاء في جناية الخطأ ٣٩٧
- ١١- باب ما جاء في القسامة ٤٠٦
- ١٢- باب ما جاء في أن البينة على المدعي واليمين على المدعى عليه ٤١٠
- ١٣- باب ما جاء في دية الجنين ٤١٦
- ١٤- باب ما جاء في حكم المرأة إذا ارتدت ٤١٨
- ١٥- باب ما جاء فيمن سقى رجلاً سماً أو أطعمه فمات أيقاد منه؟ ٤٢٨
- ١٦- باب ما جاء فيمن اعترف على نفسه بالزنا ٤٣١
- ١٧- باب ما جاء في دية أهل الذمة ٤٣٧
- ١٨- باب ما جاء في قود المسلم بالكافر ٤٣٩
- ١٩- باب ما جاء في النهي عن السعي في الفتنة ٤٤٢
- ٢٠- باب ما جاء في قتل الحر بالعبد ٤٤٦
- ٢١- باب ما جاء في قتل المسلم بذي العهد ٤٥٠
- ٢٢- باب ما جاء في قتل المؤمن بالكافر ٤٥١
- ٢٣- باب ما جاء في العبد يسرق مراراً ٤٦٠
- ٢٤- باب ما جاء في عقوبة المحارب ٤٦٢
- ٢٥- باب ما جاء في الذي يمسك الرجل للآخر فيقتله ٤٦٤
- ٢٦- باب ما جاء فيمن قتل عبده ٤٧١
- ٢٧- باب ما جاء في دية أهل الكتاب ٤٧٦
- ٢٨- باب ما جاء في دية الذمي والمعاهد ٤٧٩
- ٢٩- باب ما جاء في ما يستدل به على شرائط الإحصان ٤٨٢
- ٣٠- باب ما جاء في أن اليهودية أو النصرانية لا تحصن المسلم ٤٨٧
- ٣١- باب ما جاء في المعدن والبئر والسائمة جبار ٤٨٩
- ٣٢- باب ما جاء في ضرب شارب الخمر ٤٩٥
- ٣٣- باب ٤٩٨
- ٣٤- باب ما جاء في إقامة الحد على من شرب نبيذاً مسكراً ٥٠٠

- ٣٥- باب ما جاء في دية الخطأ ٥٠٢
- ٣٦- باب ما جاء في العاقلة ٥٠٩
- ٣٧- باب ٥١١
- ٣٨- باب ما جاء في الضمان على البهائم ٥١٦
- ٣٩- باب ما جاء في دية المُنْقَلَة ٥١٨
- ٤٠- باب ما جاء في قطع اليدين والرجلين من السارق يسرق مراراً ٥٢١
- ٤١- باب ما جاء في بيان القدر الذي إذا سرقه السارق قطعت يده ٥٢٩
- ٤٢- باب ما جاء في النهي عن كسر عظم الميت ٥٣٢
- ٤٣- باب ما جاء في حد السرقة ٥٣٥
- ٤٤- باب ما جاء فيمن تطيب بغير علم فأصاب نفساً فما دونها ٥٣٧
- ٤٥- باب ما جاء في إقامة الحدود على الإماء ٥٣٩
- ٤٦- باب ما جاء في أن القاتل لا يرث ٥٤٢
- ٤٧- باب ما جاء في قطع من يسرق الصبيان ٥٤٥
- ٤٨- باب ما جاء في العفو عن الحدود ما لم تبلغ السلطان ٥٤٧
- ٤٩- باب ما جاء في دية الأذن ٥٥٢
- ٥٠- باب ما جاء في دية الأصابع ٥٥٤
- ٥١- باب ما جاء في قتل من ضرب أباه ٥٥٦
- ٥٢- باب ما جاء في ضمان ما تتلفه البهائم ٥٥٩
- ٥٣- باب ما جاء في قذف العبد ٥٦١
- ٥٤- باب ما جاء في أن الحدود كفارات ٥٦٤
- كتاب النكاح ٥٧٢
- ١- باب ما جاء في نكاح البدل ٥٧٢
- ٢- باب ما جاء فيمن أنكحها ولي مسخوط عليه ٥٧٤
- ٣- باب ما جاء في التعريض بالخطبة في العدة ٥٧٧
- ٤- باب ما جاء في الولي والشهود ٥٧٩
- ٥- باب ما جاء في إكراه البتيمة على التزويج ٥٨٩
- ٦- باب ما جاء في الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة ٦٠٠
- ٧- باب ما جاء في البكر يزوجه أبوها وهي كارهة ٦٠٢
- ٨- باب ما جاء في استثمار البكر والثيب ٦٢٤
- ٩- باب ما جاء في استثمار البتيمة ٦٢٧
- ١٠- باب المهر ٦٣٣

- ١١- باب ما جاء فيما يجوز أن يكون مهرأ ٦٤١
- ١٢- باب ما جاء في النكاح على تعليم القرآن ٦٤٨
- ١٣- باب ما جاء فيما تحل به المبتوتة ٦٥٢
- ١٤- باب ما جاء في تحريم المسلمة على الكافر ٦٥٤
- ١٥- باب ما جاء في المختلعة تعطيه أكثر مما أعطاه ٦٥٧
- ١٦- باب ما جاء في عدة المختلعة ٦٦٣
- ١٧- باب ما جاء في استبراء الأمة ٦٦٥
- ١٨- باب ما جاء في النهي عن نكاح المتعة ٦٦٧
- ١٩- باب ما جاء في النهي عن نكاح المحرم وخطبته ٦٧٢
- ٢٠- باب ما جاء فيما يجتنب في النكاح ٦٩١
- ٢١- باب ما جاء في اعتداد المرأة في غير بيتها ٦٩٣
- ٢٢- باب ما جاء في أن الحرام لا يحرم الحلال ٦٩٦
- ٢٣- باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة ٧٠٢
- ٢٤- باب ما جاء في اللعان ٧٠٨
- ٢٥- باب ما جاء في التفريق بين المتلاعنين ٧١٤
- ٢٦- باب ما جاء في اللعان على الحمل ٧١٩
- ٢٧- باب ما جاء فيمن قال إن الذي بيده عقدة النكاح هو الزوج ٧٢٣
- ٢٨- باب ما جاء في قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها ٧٢٥
- ٢٩- باب ما جاء في القسم بين النساء ٧٢٨
- ٣٠- باب ما جاء في عتق الأمة ٧٣١
- ٣١- باب ما جاء في عدة الأمة إذا أعتقت ٧٣٣
- ٣٢- باب ما جاء في وجوب النفقة على الأهل والعيال ٧٣٨
- ٣٣- باب ما جاء في تخيير المرأة الصالحة ٧٤٢
- ٣٤- باب ما جاء في الأكفاء ٧٤٤
- ٣٥- باب ما جاء في حسب الأنساب وكرمه ٧٥٣
- ٣٦- باب ما جاء في عدة الحامل المطلقة والمتوفى عنها زوجها ٧٥٥
- ٣٧- باب ما جاء في استحباب نكاح ذات الدين ٧٥٩
- ٣٨- باب ما جاء فيمن أغلق باباً أو أرخى ستراً فقد وجب الصداق ٧٦٥
- ٣٩- باب ما جاء فيما تحل به الأمة لسيدها بعد طلاقها ٧٦٧
- ٤٠- باب ما جاء في امرأة المفقود ٧٦٩
- ٤١- باب ٧٧١

- ٧٧٢ _____ ٤٢- باب ما جاء في كفارة الظهار
- ٧٧٧ _____ ٤٣- باب _____
- ٧٨٠ _____ كتاب الطلاق والخلع والإيلاء ... وغيره
- ٧٨٠ _____ ١- باب ما جاء في موضع الطلقة الثالثة
- ٧٨٣ _____ ٢- باب ما جاء في طلاق السنة
- ٧٨٧ _____ ٣- باب ما جاء فيمن طلق ثلاثاً في الحيض
- ٧٩٠ _____ ٤- باب ما جاء فيمن طلق ثلاثاً بكلمة واحدة
- ٧٩٥ _____ ٥- باب ما جاء في الطلاق قبل النكاح
- ٨١٣ _____ ٦- باب ما جاء في وقوع الطلاق على الحائض وإن كان بدعيّاً
- ٨١٦ _____ ٧- اب ما جاء في المطلقة ثلاثاً لها السكنى والنفقة
- ٨١٨ _____ ٨- باب ما جاء في نفقة الحامل المتوفى عنها زوجها
- ٨٢١ _____ ٩- باب ما جاء في المطلقة ثلاثاً ليس لها سكنى ولا نفقة
- ٨٢٤ _____ ١٠- باب ما جاء في متعة الطلاق
- ٨٢٨ _____ ١١- باب ما جاء في إمضاء الثلاث وإن كن مجموعات
- ٨٣٠ _____ ١٢- باب ما جاء في الاستثناء في الطلاق والعق
- ٨٣٣ _____ ١٣- باب ما جاء في كراهية الطلاق
- ٨٣٥ _____ ١٤- باب _____
- ٨٣٩ _____ ١٥- باب _____
- ٨٤٠ _____ ١٦- باب ما جاء في عدد طلاق العبد
- ٨٤٣ _____ ١٧- باب ما جاء فيمن قال لامرأته أنت عليّ حرام
- ٨٤٥ _____ ١٨- باب ما جاء في ...
- ٨٥١ _____ ١٩- باب _____
- ٨٥٢ _____ ٢٠- باب ما جاء في الخلع
- ٨٥٤ _____ كتاب الفرائض والسير وغير ذلك
- ٨٥٥ _____ ١- باب ما جاء فيمن قال لا حبس عن فرائض الله عز وجل
- ٨٥٨ _____ ٢- باب ما جاء في ميراث وشهادة أهل الملل بعضهم على بعض
- ٨٦١ _____ ٣- باب ما جاء في أنه لا وصية لوارث
- ٨٦٥ _____ ٤- باب ما جاء في ميراث العصبه
- ٨٦٩ _____ ٥- باب ما جاء في الموارثة بين المسلمين والمشرّكين
- ٨٧٣ _____ ٦- باب ما جاء في ميراث الدية
- ٨٧٧ _____ ٧- باب ما جاء في ميراث العمّة والخالة

- ٨٧٩ - باب ما جاء في الحث على تعليم الفرائض
- ٨٨٣ - باب ما جاء في توريث الموالى مع ذوى الأرحام
- ٨٨٥ - باب ما جاء في توريث الخال
- ٨٩٣ - باب ما جاء في ميراث الجدة
- ٨٩٩ - باب ما جاء في أن القاتل لا يرث
- ٩٠٢ - باب
- ٩١٣ - باب
- ٩١٧ - باب ما جاء في ميراث أولي الأرحام
- ٩١٩ - باب
- ٩٢٢ - كتاب السير
- ٩٢٣ - باب ما جاء في كيفية قسمة الغنيمة
- ٩٤٧ - باب ما جاء في الزوجين يُسلم أحدهما قبل الآخر
- ٩٥٠ - باب ما جاء فيما إذا غنم المشركون مال المسلم ثم وجدته
- ٩٥٧ - باب ما جاء في الأمر بدفن الميت
- ٩٥٩ - باب ما جاء في الصلاة على الشهداء
- ٩٦٦ - كتاب المكاتب
- ٩٦٧ - باب ما جاء فيمن أعتق نصيباً له من مملوك
- ٩٦٩ - باب ما جاء فيمن يعتق بالملك
- ٩٧١ - باب ما جاء في عتق أمهات الأولاد
- ٩٨٥ - باب
- ٩٨٧ - باب ما جاء في جواز بيع المدبّر وخدمته
- ٩٩٣ - باب ما جاء فيمن قال المدبر لا يباع
- ٩٩٦ - كتاب النوادر
- ٩٩٦ - باب ما جاء في إبرار القسم
- ١٠٠٠ - باب ما جاء في قوله ﷺ: ((أعطيت جوامع الكلم))
- ١٠٠٢ - باب
- ١٠٠٧ - باب ما جاء في اجتناب الرأي
- ١٠١٠ - كتاب الوصايا
- ١٠١٠ - باب ما جاء في الوصية بالثلث
- ١٠١٣ - باب ما جاء في الإضرار في الوصية
- ١٠١٦ - باب

- ٤- باب ما جاء فيمن كسر شيئاً لغيره هل يضمن ١٠٢٢
- ٥- باب ١٠٢٤
- باب الوكالة ١٠٢٧
- خبر الواحد يوجب العمل ١٠٢٩
- ١- باب ما جاء في الشعر ١٠٢٩
- كتاب النذور ١٠٣٦
- ١- باب ما جاء في نذر الطاعة والمعصية ١٠٣٦
- ٢- باب ما جاء في كفارة نذر المعصية ١٠٣٩
- ٣- باب ما جاء في وعيد من اقتطع حق مسلم بيمين فاجرة ١٠٤٤
- ٤- باب ١٠٤٨
- ٥- باب ما جاء في أنه ليس على مقهور يمين ١٠٥٢
- كتاب الرضاع ١٠٥٥
- ١- باب ما جاء في المصة و المصتان ١٠٥٥
- ٢- باب ما جاء في تحديد الرضاع بالحولين ١٠٦١
- ٣- باب ١٠٦٣
- ٤- باب ما جاء في رضاعة الكبير ١٠٦٥
- ٥- باب ما جاء في شهادة المرأة الواحدة في الرضاع ١٠٦٧
- ٦- باب ما جاء في الرجل يسلم على يدي الرجل ١٠٦٨
- ٧- باب ما جاء في اللقطة ١٠٧٠
- ٨- باب ما جاء في البيان بأن أصل الأشياء الإباحة ١٠٧٢
- كتاب الأحباس ١٠٧٥
- ١- باب ما جاء في الوقف ١٠٧٥
- ٢- باب كيف يكتب الحبس ١٠٧٧
- ٣- باب وقف المساجد والسقايات ١٠٧٩
- ٤- باب ما جاء فيمن تصدق بصدقة ثم ورثها ١٠٨١
- كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك ١٠٩٤
- ١- كتاب في الأقضية والأحكام وغير ذلك
- ٢- باب ما جاء في أجر الحاكم إذا اجتهد فأصاب أو أخطأ ١٠٩٤
- ٣- باب ما جاء في التغليب في الحيف والرشوة ١١٠٢
- ٤- باب ما جاء في التسوية بين الخصمين ١١٠٤
- ٥- باب ما جاء في كراهة قضاء القاضي وهو غضبان ١١٠٧

- ٦- باب ما جاء في أن القاضي لا يقضي إلا وهو شعبان ريان ١١٠٨
- ٧- باب ما جاء في موافقة الحديث الصحيح للقرآن ١١١٠
- ٨- باب ما جاء في الرجلين يدعيان شيئاً ولهما بينة ١١١٦
- ٩- باب ما جاء في القضاء باليمين والشاهد ١١١٨
- ١٠- باب ما جاء في رد اليمين على طالب الحق ١١٢٤
- ١١- باب ما جاء فيمن دُعي إلى حكم من الحكام ١١٢٦
- ١٢- باب ١١٢٨
- ١٣- باب ١١٣١
- ١٤- باب ما جاء في أن المدعي أولى بالبينة ١١٣٢
- ١٥- باب ما جاء في إحياء الموات ١١٣٤
- ١٦- باب ١١٣٨
- ١٧- باب ما جاء فيما لا يحتمل القسمة ١١٤٦
- ١٨- باب ما جاء في أصل القسامة ١١٥٠
- ١٩- باب ما جاء في حريم الآبار ١١٥٢
- ٢٠- باب ما جاء في الشفعة ١١٥٦
- ٢١- باب ١١٥٩
- ٢٢- باب ما جاء في الحجر على المفلس وبيع ماله في ديونه ١١٦٦
- ٢٣- باب ما جاء في أن لصاحب الحق مقالا ١١٦٩
- ٢٤- باب ما جاء فيمن مات وعليه دين ١١٧١
- ٢٥- باب ما جاء في شهادة النساء ١١٤٧
- ٢٦- باب ما جاء فيمن يعتق ممالিকে عند موته، وليس له مال غيرهم ١١٧٨
- ٢٧- باب ما جاء في تحريم مكة وصيدها وخلها وشجرها ولقطتها إلا المنشد ١١٨٢
- ٢٨- باب ما جاء في أن صاحب المال أحق به ١١٨٤
- ٢٩- باب ١١٨٦
- ٣٠- باب ما جاء في أنه لا حمى إلا لله ولرسول ١١٨٨
- ٣١- باب ما جاء في الحكم بالظاهر ١١٩٠
- ٣٢- باب ما جاء فيمن بنى في أرض غيره ١١٩٦
- ٣٣- باب ما جاء فيمن لا تجوز شهادته ١١٩٨
- ٣٤- باب ما جاء في الأخذ بالكتاب والسنة ١٢٠٣
- ٣٥- باب ١٢٠٥